

# الفتاوى الهندية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام  
وجماعة من علماء الهند الأعلام

الجزء الرابع

وبهامشه

فتاوى قاضيان والفتاوى البرازية

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم التصنيف : 297.14

نظمت

رقم التسجيل : 18519

دار صادر  
بيروت

(بسم الله الرحمن الرحيم)

جهد المني دعا الى دار السلام  
بمحمد عليه أفضل الصلاة  
والسلام شارع أحكام  
الاسلام ناهج نهج الحلال  
والحرام (وبعد) فهذا  
مختصر في بيان تفرعات  
الاحكام على وجه الايقان  
والاحكام جمعه أستأذنا  
العلامة قدوة العلماء العظام  
وزبدة الفضلاء الكرام  
الحائز قصبات السبق في  
مضمار العلوم الشرعية  
والاحكام والغائص على  
غور الفرائد من بحار شريعة  
سيد الانام حافظ الملة  
والدين محمد بن محمد الكردري  
عمراه بدوام أيامه رباع  
الاسلام وأضحك رياض  
الشرع بيك اقلامه الى يوم  
القيام ذاك رافيه خلاصة  
نوازل الايام ومختارات  
المشايخ الكرام على  
رأى نعمان بن ثابت الامام  
وأصحابه الغر الكرام ليكون  
عوناً لمن تصدى للافتاء  
باللسان والاقلام وسبباً  
للخلاص يوم تزل فيه  
الاقدام والله أعلم

(كتاب الطهارة)

(تسعة فصول)

(الاول في الآلة)

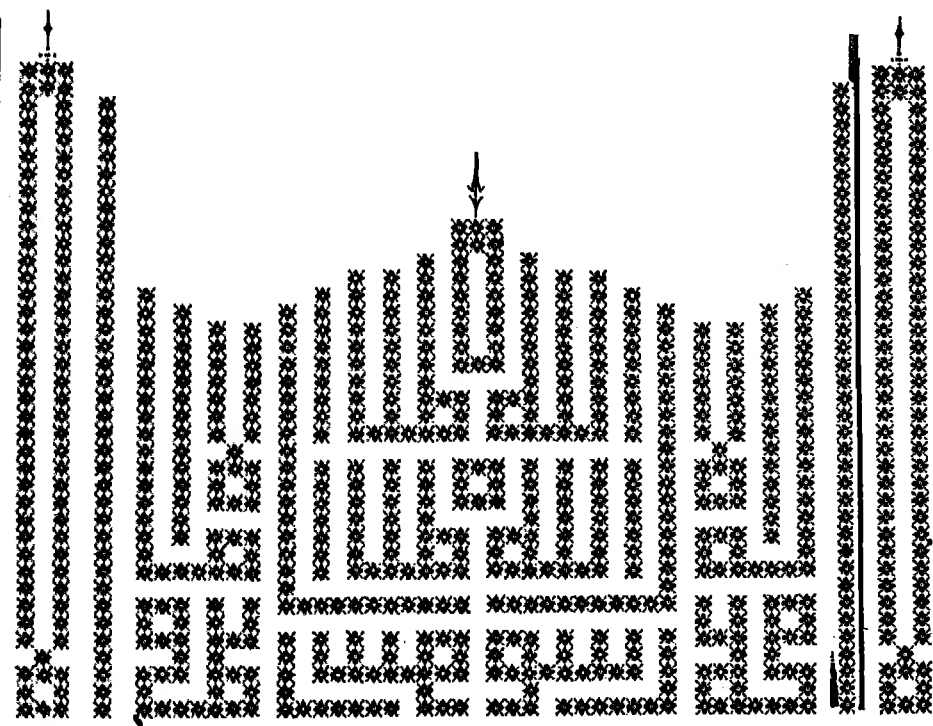
(نوع في الجارى) وهو

ما يذهب بثبته لكن ان خف

جره توجه الى المورد ولوالى

التحدران لم يوال بين غرتين

حتى يذهب الستمل أو لاصح والا كالموسد فوقه وتوضا بالباقي جازان لم يسكر للاستعمال \* يكره البول فيه



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب)

(الباب الاول)

في تفسيرها شرعاً وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه (أما تفسيرها  
شرعاً وهو ركنها) فهي إضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بأن يقول هذه العين لى هكذا في محيط  
السرخسى (وأما شروط صحتها) (١) فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبى الذى  
لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البيعة \* ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبيعة الاعلى خصم  
حاضر الا اذا التمس بذلك كتاباً حكماً بالقضاء به فيجيبه القاضى اليه فيكتب الى القاضى الغائب الذى بطرفه  
الخصم عاينه من الدعوى والشهادة لا يقضى عليه هكذا في البدائع \* ومنها أن يكون المدعى به شيئاً معلوماً  
وأن يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولاً ولا يلزم على المطلوب شيء فحقاً أن يدعى أنه وكيل  
هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمر فان القاضى لا يسمع دعواه هكذا في النهاية \* ومنها  
مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي  
ومنها أن تكون بلسانه عيناً اذا لم يكن به عذراً لا اذ ارضى المدعى عليه بلسان غيره عند ابى حنيفة رحمه الله  
وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلاً بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه  
عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البيعة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع \* وان كان المدعى  
عاجزاً عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويذكر منها قسم ولو كان لسانه غير لسان القاضى  
بأخفى ترجيحاً كذا في فتاوى قاضيان \* ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في الذنب والحرية وهو أن  
لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالأقرار بالملك له ثم ادعى النكران منه قبله لا بعده أو مطلقاً كذا في البحر الرائق

(١) مطلب شروط صحة الدعوى

\* ومنها



ولا يفعله الا جاهل فان فعله هو اولى جيفة ان ظهر أثره منع والا لعدم الاستقرار (٣) بالجري وفي مكان اخر لا يعرف القرار

الا بالشهادة جري على جيفة أو سطح نجس ان كان يلقى أكثره النجس أو ساواه فنجس وان أقل فلا وكذا بطن النهر - ان نجسا لكنه لو جرى في النهر ماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسا وكذا لو جرى ماء الثلج على الشارع النجس وصار بحال لا يرى أثره انا أن طاهر ونجس صبا فامتزج في الهواء أو على الأرض أو صب على يده ماء فمتزج بالبول قبل وصوله الى اليد فهو طاهر ولا لقائه حال الجري (نوع في البئر) \* خرج الواقع في البئر حيا أو آدميا مستحييا بالماء فلا نزح والا فالكل وعن الامام ان المستحي لو محدثا فعشرون ولو جنبا فأربعون ولو حيوانا أصاب به فاعتبر سوره ان نجسا أو مشكوكا فالكل كالكلب والخنزير والجمار وان مكروها يستحب نزح عشرة أو عشرون ولو طاهرا فلا نزح الا في القارة أو الهرة اذا فرت من هرة أو كلب فالكل للبول عا لبالفأشبهه ذنب القارة أو الهرة الواقعة فيه لشميع البله \* واذا لم يعتلى من الدلو نصفه عند النزح يحكم بنج الكل \* دلو يضع عليه الصبيان وأهل الرستاق أيدهم لا ينجس للشك \* الدلو والرشا وعروة الكوز والحبة تطهر بطهارة

ومنها أن يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال بان لا يولد مثله لمثله هذا بنى لا تسمع دعواه كذا في البدائع (وأما حكمها) (١) فاستحقاق الجواب على الخصم بنم أو لا فان أقرت المدعى به وان أنكره يقول القاضي للمدعى ألا بينة فان قال لا يقول لا بينة ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فاناضى يجعله منكرا حتى لو أقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعها) (٢) فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة (فالصحيحة) ما تعلق بها أحكامها وهي احضار الخصم والمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا أنكره ولا نبات بالبينة ولزوم احضار المدعى (والفاسدة) ما لا تعلق بها الاحكام هكذا في الكافي \* لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه (٣) وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلاف المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الائم اذات ما يدل على أن مدعى الدفع يطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (وأما معرفة المدعى من المدعى عليه) (٤) فهي أن المدعى من لا يجبر على الخصومة اذ اثر كها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا عام صحيح وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحسذاق من اصحابنا رحمهم الله تعالى لان الاعتبار له في دون الصور والمباني فان المودع اذا قال ردت الدويعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد ضرورة لانه ينكر الضمان هكذا في الهداية

### الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول فيما يتعلق بالدين) ان كان المدعى به دين اذ كراهه يطالب به هكذا في الكافي \* ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والنجس والصفة هكذا في فتاوى قاضيان \* فان كان مكيفا فاعلم تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه أنه حنطة أو شعير فان ذكر أنه حنطة يذ كر نوعها انما سقية أو برية خريفة أو ربعية وصفها ٢ كندم سفيد أو كندم سرخه وانما اجيدة أو وسط أوردته وقد رها بالكيل فيقول كذا اقفر او يذ كر بقفر كذا لان الففران تشفاوت في ذاتها كذا في النخيرة \* ويذ كر سبب الوجوب كذا في المحيط \* ولو ادعى عشرة اقفر حنطة ديناعليه ولم يذ كر سبب لا تسمع كذا في خزائن المفتين \* ويذ كر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحته السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الازجندى رحمه الله تعالى يفتي بصحته وغيره من المشايخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحته الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لعمدة الدعوى عند عامة المشايخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكفي بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية \* ويذ كر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليسير ذلك ديناعليه بالاجماع وكذلك يذ كر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه كذا في النخيرة \* قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل ادعى على آخر كذا ما لا يسبب ٣ حسابي كه ميان ايشان استذ كر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة \* وان كان وزيا فاعلم تصح الدعوى اذا بين النجس بان قال ذهب أو فضة فان قال ذهب فان كان مضروبا يقول كذا وكذا دينار او يذ كر نوعه أنه بخاري الضرب أو نيسابوري الضرب أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط \* وفي دعوى الدنانير لا بد أن يقول ٤ دهني أو ذهني كذا في الخلاصة \* قالوا وينبغي أن يذ كر صفته أنه جيد أو وسط أو ردي كذا في المحيط \* وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت

مطلب بيان حكم الدعوى مطلب أنواع الدعوى مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه (٢) حنطة بيضاء أو حنطة حراء (٣) بسبب حساب بينهم (٤) أعطيت عشرة أو وضعت عشرة

البئر واليد وتخليل الخمر جعل يثر بالعباءة يثر ماء ان سقر من تحته وجوانبه ما يزل به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

يكون بعد أحدهما من الآخر ستة أذرع وفي (٤) بعض الكتب عشرة أذرع حكاه من صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام وكذا

البيع إلى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فينشأ لادمن بيان أن نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة \* إن كان في البلد نقد مختلف في الشكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أى النقدين شاء إلا أن في الدعوى يعين أحدهما وإن كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الغطر بقيمة والعداية في دينار قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط \* وإن كان أحدهما النقدين أروج ولا تفضل فالتعذر جائز ولا تصرف إلى الأروج ورأيت بخط الاستروشي إذا كان في البلد نقد ودواجدهما أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية \* وإن كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية \* وإن ذكر كذا ديناراً نيسابورياً منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا حاجة إلى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو ذكر الجيد ولم يذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط \* وعند ذكر النيسابوري أو البخاري لا حاجة إلى ذكر الأحمر لأن النيسابوري والبخاري لا يكون كل منهما إلا أحمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ وفي فتاوى النسفي إذا ذكر أحمر خالصاً ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكر أنه من ضرب أى وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وأنه أوسع والأول أحوط كذا في الذخيرة \* وإن لم يكن الذهب مضر وباليد كفي الدعوى كذا ديناراً أو أتمايز كذا مثقالاً فإن كان خالصاً من الغش يذ كذا وإن كان فيه غش ذكر نحوه ٢ الدمنى أو الدمهشتى أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية \* وإن كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما تضاف إليه وصفها أنها جيدة أو وسط أو رديئة ويذكر قدرها أنه كذا درهماً وزن سبعة كذا في المحيط \* وإن كان المدعى به دراهم مضروبة والغش فيها غالب إن كان يتعامل بهم أو يزايد كرونها وصفها ومدة دارونها وإن كان يتعامل بهم بعد ذلك كرونها كذا في الظهيرية \* وإن كانت غير مضروبة بلا غش يذ كرونها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فرنج أو الروس أو الطمغابى وصفها أنها جيدة أو رديئة وقيل إذا ذكر أنها طمغابية مثلاً لا حاجة إلى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله أنها نقرة أيضاً ما لم يذ كرونها طمغابية أو كيجة كذا في الوجيز للكردرى \* ويذكر قدرها كذا درهماً كذا في المحيط \* لو ادعى الحنطة أو الشعير بالامناء فالتحتمل للفتوى أنه يسأل المدعى عن دعواه فإن ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وإن ادعى بسبب بيع عين من أعيان ماله بحنطة في الذممة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة \* وإن ادعى مكابله حتى صحت الدعوى بلا خلاف وأقام البينة على إقرار المدعى عليه بالحنطة أو الشعير ولم يذكر الصفة في إقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر على الأداء كذا في المحيط \* وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية \* إذا ادعى الدقيق بالقفير لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذ كرو ٣ خشك آرد وشسته ويذكر مع ذلك ٤ يحتمه أو نأجته والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية \* وإذا ادعى على آخر مائة عدالية غصبا وهي منقطعة عن أيدي الناس يوم الدعوى ينبغي أن يدعى قيمته غير أن عند أى حنفية رجه الله تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يوم الغصب وعند محمد رجه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة \* وفي دعوى الدين على الميت إذا ذكر أنه مات قبل أداء شئ من هذا الدين وخلف من التركة في يده أو لاء الورثة ما نبي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذ كروا عيان الورثة تسع فمأ عليه الفتوى لكن لا يحكم بأداء الدين على الوارث ما لم تصل إليه التركة فإن أنكر وصول التركة إليه وأراد إثباته لا يتمكن من ذلك إلا بد كروا عيان التركة على وجهه يحصل به الإعلام كذا في الوجيز للكردرى في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى \* وفي الدين لو

ترجمة

٢ العشرة تسعة أو العشرة ثمانية ٣ دقيق مخول أو غيره مخول ٤ مخبوز أو غيره مخبوز

بين بئر الماء والمغتسل والتعويل على نفوذ الأثر \* لزوم نزح عشرين فنزح دلو وأعاد فيه ينزح الواجب أولاً ولو في أخرى فعشرون وإن الثاني فتسعة عشر وإن الثالث فتسعة عشر لأن الماء يأخذ حكم المحل حال اللقاء في الظاهر \* نزح عشر ثم غار الباقي أو الكل قبل النزح ثم عاد ظهر نزول الماء حتى لو جف طينه يصل عليه \* نزح بعضاً ثم نزح كله ولم ينزف ثم غزر الماء حتى كث من الأول نزح قدر المتروك لا الزائد \* وفي الفارة الزائدة على القرد إلى الأربع عشرون وإلى السبع خمسون وإن زاد عليه فالكل كذا عن الإمام الثاني وبازالة الدلو الأخير عن رأسه يظهر البئر قبل إفراغ الدلو بالفضل عن وجه الماء قبل الإخراج خلافاً لمحمد رجه الله تعالى وقيل الفضل عن وجه الماء لا يظهر بالإجماع \* والسرقين بنفسه وعن الثاني لا بألى ينتهين يلطخ به فيه كالبعرتين وكله لبول سنور ومن ماء مستعمل ينزح عشرون سوى المصبوب عند محمد رجه الله تعالى والكل عندهما مات فارة في طشت والقيافه فعشرون وإن في دلتا القيا نزح الأكثر من ماء الحب والحب وقال الثاني مثل ماء الحب وثلاثون ولو في من جامد يعني لا ينضم بعضه بعضاً قورما حوله والباقي طاهر وإن ما نأج يتفع في غير الأكل كدبغ به واستصباح لكن بعد البغ به يغسل الجلد ثلاثاً

ادعى

والمترب عفر وباعه باعلام ولو بلا بيان خير المشتري انقص في النفع وكذلك الحمار (٥) لو مذكاة ينتفع به في غير الاكل عظم

نفس وقع فيه وتعذر اخراجه  
يجعل نزع السكل كفعل  
العظم والدلو المتخرق ان  
نزع به وبقي أكثر ما فيه  
اعتد به والا لا لزوم نزع كله  
وراد قيل ينزع الكل وقيل قدر  
اللازم أو ان الوقوع (نوع  
في الحياض) الكبير عشر  
في عشر ولو مدرأ فثمانية  
وأربعون بذراع الكبراس  
أقصر من المساحة بأصبع  
قائمة وكلاهما سبع قمصات  
والأصبع ذراع كل مكان  
وزمان يسرا على الناس  
وعقمة ان ينصرف بالاعتراف  
وقيل أن لا تصل اليد الى  
الارض \* ولو وقعت فيها  
فخاسة مرسية فسد مكان  
الوقوع اتفاقاً ولو تضافاً  
ويرك فخاساً في خمس وقيل  
اقل من عشر في عشر وغيرها  
كهسي عند مشايخ عراق  
ومشايخ بلخ وعلماء بخاري  
جوزوا الوضوء ولو من موضع  
الوقوع \* السرخسي استثنى  
فيه لا يتوضأ قبل تحريره  
والامام الحلواني شرط التحريك  
عند سقوط غسالة الوجه أيضاً  
وعليه الهندواني والباقون  
جوزوا قبل التحريك  
كالجاري اذا نقص من عشر  
في عشر لا يتوضأ فيه بل  
يغتفر منه ويتوضأ في خارجه  
\* أعلاه ضيق لا يساويه  
واسفله عشر في عشر يتوضأ  
من اسفله اذا بلغ الماء اليه  
لامن أعلاه وجهه مل كان  
المانع وقع الآن ولو كان  
دون عشر في عشر لكنه عيق وقع فيه مانع وانبط حتى عد كثير لا يتوضأ منه ولو عشر في عشر ثم قل توضأ به لافيه لا اعتباراً وان الوقوع

ادعى المدعيون أنه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويختلف ولو ادعى  
عليه قرض ألف درهم وقال إليك سيد فلان وهو مالي لا تسع دعواه كافي العين كذا في الخلاصة \*  
وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا إذا كثر قبول المكفول له في مجلسها أمال وقال  
قبلها في مجلسه فلا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا تصح بلا بيان السبب قالوا  
وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال  
نفاذ تصرفاته له عليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى مال الاجارة المقسوخة  
بموت الاجرة اذا كانت الاجرة دراهم أو عدالية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدالية رابحة من وقت العقد  
الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم  
ولم يذكر على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي  
مره حتى يعطيك هكذا في النوازل \* وقال أبو نصر رحمه الله تعالى الصحيح أنه تسمع الدعوى كذا في  
الخلاصة \* اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدوده لم يحجوز وهو الاصح وكذا  
في دعوى مال الاجارة المقسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر أنه استأجر المدعي لحفظ  
عين معين سماه وصحته كل شهر يكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الاجرة المشرطة ولم يحضر  
ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من إضرار  
المبيع بمجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزانه المفتين \* رجل ادعى على غيره ان وصي  
بائع من أقشقي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدمات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع الى فقد  
قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن مباح الوصي يكون لوارثه أو لوصيه فان لم يكن له  
وصي أو وارث فالقاضي يشب له وصياً قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع  
اذا مات قبل قبض الثمن سقط القبض ينتقل الى الموكل ينبغي أن يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الصبي  
بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط \*

\* (الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقولة) \* ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائماً حاضراً في  
المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بإشارته الاشارة الى  
العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيان \* ان كان المدعي به عيناً في يد المدعي عليه كلف احضارها اليه  
بالدعوى كافي الشهادة والاستعلاء كذا في السكافي \* قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ومن  
المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان  
شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان ما دونها بالاستعلاء يبيع خليفته الى ذلك الموضع كذا  
في المحيط وفي دعوى احضار المدعي لا بد أن يقول لازم على هذا المدعي عليه احضار المدعي ان كان منكراً  
لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكراً وكان مقراً لا يلزم الاحضار بل يأخذ المقر له كذا في الوجيز للكردي  
\* ادعى عينا في يد رجل فأراد احضاره بمجلس القضاء فأنكر المدعي عليه أن يكون في يده فجاء المدعي  
بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسع ويحجر المدعي عليه على  
احضاره كذا في خزانه المفتين \* ان وقعت الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه  
غصب منه ثوباً أو جارية ولا يدري انه قائم أو هالكتان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته  
مقبولة وان لم يبين القيمة أشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية \* وان كان المدعي به هالكا  
لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحالته وقيمته لانه لا يصير معلوماً لا بد كرهذه الاشياء وشرط  
انصاف بيان القيمة وبهذه القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط  
الدعوى والخصوصية من كتاب أدب القاضي \* قال الفقيه أبو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكورة  
والأوثية كذا في السكافي \* ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حماراً

دون عشر في عشر لكنه عيق وقع فيه مانع وانبط حتى عد كثير لا يتوضأ منه ولو عشر في عشر ثم قل توضأ به لافيه لا اعتباراً وان الوقوع

التوضي من ثقب جدد الحوض ان كان الماء (٦) منفصلا عنه فوفقه أو تحته جاز وان اتصل بالجد قيسل ان كان الثقب واسعا جاز

وذ كرشته وأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حجارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت به وزعم الشهود كذلك أيضا فنظروا فإذا بعض شبيهه على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بأنه مشقوق الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافا في شهادتهم كذا في الفصول العبادية \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عن ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له وأقام البينة قال رحمه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذي ادعيت له لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يتحمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما احضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كرقية الكلجاء ولم يذ كرقية كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين وهكذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك أعيانا لا بد وأن يبين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين الاعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العبادية \* رجل بعث عامته الى رفاء سيدة تلميذه ليصلحها فانكر الرفاءة بضم الهمزة والتأنيذ قدمات أو غاب فادعى صاحب العامة أنها ملكي وصلت اليك سيد فلان لا تسمع هذا الدعوى الا اذا قال استلمتكم واودعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة \* وان ادعى غنيا فأنما يشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينافي أو انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا أمنا طائفة أبيض ويزكر الحودة والوسط وان بعد انقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الحاكم ماذا تريد ان قال الغيب لا يصغي الى دعواه وان قال قيمته بأمره يذكر السبب لانه ان كان ثمن المبيع انفسخ المبيع بالانقطاع عن أيدي الناس كافي الدراهم والذنانير وان بسبب السلم أو الاستهلاك أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر أو انه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي \* وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى ألف من من العنب العلائي والورختي الحلو والوسط لا بد وأن يقول من العلائي كذا ومن الورختي كذا كذا في المحيط \* ولو ادعى وقرمات أو سفرجل يذكر الوزن ويذكر أنه حلو أو حامض صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة \* فان بين أنه يدعيه بسبب أنه جعل ثمن المبيع تصح اذا بين أوصافه وموضعه وهكذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على رجل مائة من من الكهك لا تصح الابعديان السبب لان في السلم في الخبرا ختلافا وفي الاستقراض أيضا كذلك وفي الاستهلاك تجب القيمة وان بين أنه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي أن يذكر في الدعوى الكهك المتخذ من الدقيق الغسيل أو غير الغسيل وكذا ينبغي أن يذكر أنه أبيض الوجه أو من غير الوجه وكذا ينبغي أن يذكر أن على وجهه سمسم حتى تصح الدعوى كذا في الظهيرية \* ودعوى الجدخال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لا نقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى الدهن وأشباهه ان كانت الدعوى بسبب المبيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب الغنية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين \* اذا ادعى ديبا جاعا على انسان ولم يذكر وزنه فان كان الديبا جاعا هيئنا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر أوصافه وان كان دينابان كان مسلمافيه فقيه اختلاف المشايخ في أنه هل يشترط ذكر الوزن أم لا فعامتهم على أنه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وقعت الدعوى في خباء في ذمة مهر فارسيته (خرکه) فأفتوا بالجمعة اذ ليس فيه أكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في النعمة كذا في المحيط \* وذ كرا الوتر ادعى زنديجيا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو أزيد أو نقص بطلت الشهادة والدعوى كذا ما اذا خالف سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا أيضا ادعى حديد اود كرا أنه عشرة أمنا فاذا هو عشرون أو ثمانية تقبل

والالا وقيل يجوز كالتفصل اعتبارا بجملة الماء وان كان الماء في الثقب كالماء في الطشت ان اتسع الثقب والالا وان تجس موضع الثقب وذاب بالتدرج فتجس والالا وقال الحلواني طاهر ذاب بالتدرج أو بدفعة وكذا لو أتت المصارف في الجاري يقع فيها نجاسة قيسل يعتبر بجملة الماء وقيل يعتبره فقط \* وألواح المشرعة اذا تجمد فيها الماء كثقب الحوض الذي وقع فيه المانع ان اتصل لا يتوضأ به وان انفصل يجوز ان قل الاتصال في المختار اتصال الزرع أو القصب بوجه الماء الكبير لا يمنع التوضي به وكذا اتصال الطحلب بوجه الماء ان تحرك بحركة الماء يجوز ان منع بحريك الماء لا يجوز \* أتت ماء الحوض الكبير ان علم انه من نجس والالا \* حوض من عصير قدر الحوض الكبير من الماء حكمه حكم الماء وفي بعض الشروح خلافه لا يمنع من التوضي في الحوض ولا يلزم السؤال عن طهارته ما لم يغلب على ظنه نجاسته وبمجرد الظن لا يمنع ولا يلزم السؤال لان الاصل الطهارة وكذا الكوز الموضوع في الارض اذا أدخل في الحب يشرب منه ما لم يعلم النجاسة وكذا الضيف قدم اليه الطعام لا يلزمه السؤال قبل ان يعلم أو يغلب على ظنه الحرمة ولا يلزمه الامتناع أيضا فان أخبر بجملة الاعتماد لان قول الواحد فيه مقبول الدعوى

\* وكروا ان يخص لنفسه انا يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في (٧) المستحبة مكانا \* النهر المتصل بالحوض

القصير الممتلئ ان كان الحوض قدر ذراعين ونصف لا يكون نعاله لان الربيع يحكي حكاية الكل فلا يتوضأ منه وان اقل منه فتبضع وقيل ليس يتبضع وان قدر ذراع \* التوضي من كثر دابة لا يجوز لانه يتكرر الاستعمال \* غدير كبير يروث فيه الدواب شتاء ثم يجتمع الماء فيه صيفا كله فبحسب الا اذا اجتمع الماء او لا في موضع طاهر حتى يبلغ عشرين في عشر ثم انحدرا الى موضع الغدير \* الماء الكثير نجس دخل في الحوض الكبير لا يتنجسه لانه حكم بالطهارة زمان الاتصال \* التوضي من الحوض افضل من التوضي بالحار رغبة للمعتزلة بناء على مسئلة الجزء الذي لا يتجزأ \* ويجوز التوضي من منبع العين ومن موضع آخر لو اقل من اربع في اربع لا يجوز لانه يتكرر الاستعمال ولو خسا في خمس اختلفوا فذهب الاثمة على الجواز وعن الامام الثاني ان حوض الحمام كالماء الحار وعن الامام نعم اذا كان الغرض متسدا ركا والماء يدخل من الانبوب ساوي الداخل الخارج أم لا حتى لو كانت على يد المغترف نجاسة والحالة هذه لا ينجس وكذلك البئر \* ولا بأس بدخوله للرجال والنساء لكنهم

الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القطن لا بد وان بين القطن الزقاني او البيهقي او الجاجري كذا في خزانة المفتين \* ولا يشترط انه يحصل من كذا منامنه كذا منامن المخرج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وحينه وصفته وقيمه لا بد وان يذكر وبين (مردانه يازنانه خود يازرك) كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعي به في الحقيقة الجزء الفائت من الثوب والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جوهرا لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعي عليه منه كذا كون ذلك في يده كذا في السراجية \* وفي اللؤلؤ كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى عدم من الابرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجمع له ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيه ما من الاستهلاك لانهم ما قيمان ولا يجب ان بالقرض اعدم جواز قرضهما كذا في الوجيز للكردي \* ادعى كذا منامن الحناء لا بد وان يذكر الجيد او الوسط او الردي ويذكر ٣ حنا برك او سوده او كوفته ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه ٤ كوفته او كوفته وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزانة المفتين \* ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان لا ينده كذا قيمته كذا فامر له يحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منسكرا وان كان مقرا فامر بالتخلية حتى ارفع ولا يقول فامر به بالرد كذا في الفصول العبادية \* وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الايداع انه في أي مصر سوا كان له حمل وموئنة أم لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل وموئنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة \* ادعى عليه غصب خنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي \* وفي غصب غير المثل واستملاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العبادية \* وفي دعوى التخارج لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها يعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو انفلت بعض الورثة ثم صلح مع غير المتلف على ازيد من قيمتها لا يصح عندهما كفاي مسئلة الصلح بعد الغصب والاتلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد اجزت البيع حين وصل الى خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الى لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعي ان العين كان مشتركا بينكما شركة ملك أم شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولا يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته بأداء نصف الثمن كذا في الفصول العبادية \* وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت مجعلا لا بد وان يبين قيمته يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجعلا لا بد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجعلا فكذا وعرض كذا في الفصول العبادية \* ولو ادعى على آخر انه قبض منه كذا فقه خنطة امانة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها امانة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان

٣ من ملابس الرجال أو النساء صغيرا وكبير ٣ حنا ورق أو مسحوقة أو مدقوقة ٤ مدقوقة أو غير مدقوقة

يدخلن بازار وسياتي وروى انه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بجمجمة \* امثلا الحوض النجس وخرج منه الماء الى الشط قدر ذراعين

ظهر الا اذا خرج من التهر الذي دخل منه (٨) \* الحوض اذا كان ذا طول وعمق لا عرض وماؤه بدور ماء الكبير فهو كثير يجعل النجاسة

فلا ينجس وقيل لا ولو من بخارى الى مرقند والمختار الاول توسعة والحيلة ان تحفر حفرة ويمد منه اليها نهره ويتوضأ في النهر فيرتفع الخلاف وعلى هذا البتر تجس الحوض ثم يدخل فيه ماء كثير وخرج منه أيضا قبل طهر الحوض وان قل الخارج وقيل لا حتى يخرج من مائه وقيل مثله أو ثلاثة أمثاله وقيل يطهر وان لم يخرج شيء قال يوسف التبرجاني رحمه الله تعالى وبه يفتي \* حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب آخر ان أربعا في أربع يجوز التوضي فيه لان زاد عليه لانه ان زاد يستقر فيه المستعمل وان أربعا لا يستقر فيه وفي الصغير ذكرا الحواز مطلقا لانه جار \* (نوع في الحباب والواني) \* حب اخذ منه منافع وجعل في قصعة ومن آخر كذلك ثم وجد فيها فأمره (١) تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال النجاسة على القصعة وان لم يغب فعلى الحب الثاني وان كانا رجليين وكل يدهي أن دنه طاهر فهو طاهران \* ولو كان في حب غسل وفي آخر خل أخذه من كل قصعة واطلع على فأمره فيها يشق بطنها فاحرق بطنها تعلق به النجاسة وان لم يوجد جديري الى الهرة فان لم تأكل تعلق النجاسة بالخل وان أكلت تعلق بالعسل والخل \* فرت الفأرة من هرة وفرت على الماء أفسدته لانها ترى بالبول في هذه الحالة قال الامام تعالى

يقول هالكه بعد الحود وان كانت مستملكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة \* اذا ادعى أنه قبض مني بجهة السوم كذا زنديجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا كفهذه الدعوى لا تصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى الراهن تسليم الزهن على المرتهن هل تصح ذكر الطحاوي أن مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا تصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في خزنة المفتين \* رجل باع عينا من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد ماذون له لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية \* ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداده لا تصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضا مكرها وبرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفساد الذي اتصل به القبض أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوحي لا كدردي \* وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى في دعوى البائع الأكرام على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا يسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية \* في المشتري رجل ادعى على آخر أنه أمر فلانا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غير سلطان لم يكن على الأمر شيء كذا في الخلاصة \* وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الأمر سلطانا لا تصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا تصح الدعوى على المأمور ومجسرد الأمر الامام اكراه كذا في خزنة المفتين \* وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن بين السعاية أمالوقال ٢ (فلان غمز كرد مرا نازيان كردند مرا اظالمنا) بمجسرد هذا لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى أنه أخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة \* ادعى على انسان أنه أخسرني كذا بسبب ٣ أنكه سعايت كرد مرا باصحاب سلطان بناحق وشهد الشهود كه اين فلان سعايت كرد باصحاب سلطان بناحق مرا اين مدعى راوا باصحاب سلطان رسته ندند بناحق أزين مدعى بسبب سعايت اين مدعى عليه اين مقدار مال موصوف فهذه الدعوى والشهادة صحيحتان وان لم يذكر قابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر أنه هل توجب المال عليه فانه يجوز أنه سعى الى أصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب فأمره بالدفع الى قبطيه بالاداء وأخذوا العمل منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانها بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجي الى امرأتي فأخذته السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد للعبثية في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان أن يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه أولا لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهر باخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزنة المفتين \* ولو ادعى أنه ارتشى منه لا تصح أيضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والافلا كذا في الخلاصة (الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار) ان كان المدعى به عقارا ذكر حدوده الاربعه وأسماء أصحابها ونسبهم الى الجسد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بد من ذكر الجسد عند أبي حنيفة رحمه الله

٢ غمزني فلان حتى أخسرني الظلمة ٣ بسبب أنه سعى الى أصحاب السلطان بغير حق وشهد الشهود بأن فلانا هذا سعى بهذا المدعى لأصحاب السلطان بغير حق وأخذ أصحاب السلطان من هذا المدعى بسبب سعاية هذا المدعى عليه مقدار من المال الموصوف بغير حق

(١) قوله تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال الخ هكذا في الاصل الذي سندا ويرى اه

الهندواني بولها يعني في الثياب لدخولها تحت عليه لافي الماء عدم الضرورة ومثله الهرة يعني لعابها في الماء للضرورة لافي العضو وعلم بهذا جهل العوام فاتهم بكنونهم من لحس العضو ثم يصلون قبل غسله وقيل بول الهرة لا يعني في الماء والثياب وفصل البعض بين الذكر والاتي لان الذكر يرى فيعني لا الاتي \* بول الخفاش كبول الجمار والبقرة نجس الحب وعن الامام التسوية في بقاء الطهارة \* لحس الكلب ما ترشح من ماء الحلب فالترشح نجس لاماء الدن (نوع في المستعمل والمقيد والمطلق) (٩) أدخل الجنب أو الحائض فيه

يده للاعتراف أو رفع الكوز منه لا يفسده للضرورة بخلاف ادخاله للتبريد وكذا ادخال الاصبع وما دون الكف وان أدخل الكف للغسل فسد وان أخذ الماء بقبه لغسل شيء أو لم ينوشه فسد عند الثاني خلافاً للمجد والاول هو الصحيح وفي بعض الكتب يجوز غسل الثوب به لا التوضي لانه ماء مقيد \* ولو أخذ الجنب الماء بها ونفخه في ثوب لا ينقض والصحيح ان الامام مع محمد في طهارة المستعمل والقنوي عليه \* دخل يده في البئر أو رجله في الاناء أفسده أدخل بعض جسده سوى اليد أو رأسه أو رجله فابتل بعضه فسد والمعروف عن الامام الثاني عدم الفساد ما لم يصبر عضواً تاماً والفساد هو الظاهر والمختار عدم الحكم بالاستعمال قبل ان يستقر ويسكن عن التحرك \* بقي على عضولعة فأمر بلبه ذلك العضو عليه أصبح ولو لبه عضو آخر كاليمين على اليسرى أو على العكس لا يفسد لان كل اليدين لدخوله تحت خطاب واحد كعضو واحد \* خرج من

تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعاً كذا في الوجيز لا كدرى \* ذكر الشيخ الامام الفقيه الحساكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقعت الدعوى في العقار لابد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولاً بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيار القول محمد رحمه الله تعالى فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال أبو زيد البغدادى يبدأ بالاعم ثم بالاخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العمادية \* وذكر أنه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعى والمدعى عليه أنه في يده بل تثبت بالبيئة أو علم القاضى في الصحيح كذا في الكافي \* وذكر أنه يطالب به لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل أن يكون مهوراً في يده أو محبوباً بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المتن قول يجب أن يقول في يده بغير سابق كذا في الهداية \* قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود لزيق دار فلان ولا يذ كر دار فلان وعندنا كلاً للفظين على السواء أي ما ذكر فهو حسن كذا في المحيط \* ولو ذ كر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت وإن سكت في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا المحدود فانه لا تنوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير أنك أخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فحينئذ يسألف الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى دارود ذكر أن أحد محدوده دار زيد ثم ادعى ثانياً ذ كر له هذا الحد دار عمرو ولا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه أنه غلط أولاً ادعى على آخر كرماً وبين محدوده ٣ (واحد جهارم بعضى بيوشة رز عمرو بن أحمد بن يوسف است إيشان بيوشة رز عمرو بن أحمد بن عمرو ونوشته انه وهمجنين دعوى كردو كواهان باين كواهي دادند قاضى حكم كرداين حكم درحق اين رز كه در دست مدعى عليه است لا يصح (چون بعض حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للدعى أن يتصرف فيه هكذا في خزائن المتن \* ولو ذ كر في الحد الرابع لزيق الرقية أو الزقاق واليه المدخل أو الباب فذلك لا يكتفى لان في الازقة كثرة الابدان أن ينسبها الى ما يحرف به وان كانت لا تنسب الى شيء يقول رقيقة بالمحلة أو بالقرية أو الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العمادية \* وهكذا في الوجيز للسكر درى \* وان ذ كر حدين لا يكتفى في ظاهر الرواية عند أصحابنا وان ذ كر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رحمه الله تعالى في وقته جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول كذا في المحيط \* اذا كان الحد الرابع لزيق مائة رجلين لكل واحد منهم ما أرض على حدة أول زيق أرض فلان ومسجد فقال المدعى الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذ كر الجمار الاخر أو المسجد تصح وقيل الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى محدوداً

(٣ - فتاوى رابع) الجسام بلا كوث وابتل قدمه ان علم بوجود جنب فيه فن حكم بنجاسة الماء المستعمل حكم بنجاسة القسم وان لم يعلم بجنب فيه لا وخلاف الثلاثة في الجنب الداخل في البئر لدنوا كان مستنجياً بالماء أما لو كان بالاجار أو لم يستنج فينجس عند الكل \* وقع الحائض أو النفساء في الانقطاع ولا نجاسة على بدنهما الا يفسد وان بعد الانقطاع فالكلام فيه كالكلام في الجنب لو حوب الغسل عليهما بعد الانقطاع لا قبله لعدم الشرط \* المحدث البالغ اذا غسل غيراً أعضاء وضوئه أو اناء أو ثوباً طاهر لا يفسد الماء \* أدخل صبي يده



في الاثناء ان علم طهارة يد مبان كان له رقيب يحفظه أو غسل يده فهو طاهر وان علم نجاسته فنجس وإن شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله عليه السلام دع ما يربك الى ما لا يربك \* المختار ان وضوء الصبي العاقل مستعمل وغير العاقل لا \* غسل البالغ يده من الطعام أو لاطعام صار مستملا وان من الوسخ أو غسلت من الجبن لا لقائمة السنة في الاول دون الثاني \* غسالة الميت من الماء الثلاث اذا اجتمع واستقر في موضع نجس وعند محمد طاهر مطلقا \* وصلت شعرها ( ١٠ ) بشعر غيرها فغسلت الموصولة لا يصير مستملا بخلاف ذواتها النازلة \* انتضع من

غسالة الجنب بعد الاستقرار فهو عفو ولو سأل لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام وعلى قول محمد السائل عفو أيضا الا ان يغلب على الماء فيسلب اسم الطهورية \* ويكره شرب الماء المستعمل والنجس ويتنفع به في سقي الدواب وببل الطين ونحوه \* وماء الزردج والصابون والعصفرو السيل لوريقا يسيل على العضو يجوز التوضي به وكذا المغلى بالاشنان وان سخن لا يزال به الحقيقي وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى خلافه وادعى الاجماع عليه \* وماء الملح لا يجوز الوضوء به لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وكذا ماء النفط \* وتوضأ بالبلج ان تقاطر من العضو جاز والا كالأوصاب يدمبول فسخه بالماء طهران تقاطر

### ( الثاني في الغسل )

يجب عند منى له دفن وشهوة لدى الانفصال والظهور عند الثاني وعندهما يكفي الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة عن المحتم أو نظر الى المرأة أو عالج ذكره فأمنى وأمسكه حتى سكن

وأحد دونه أو جميعها متصل بملك المدعى هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى أرضا فكذلك الجواب وان كان بيتا أو منزلا أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات \* والشجرة لا تصلح فاصلا أما المسناة فتصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة \* والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح أنه يصلح كالنخندق كذا في خزنة المفتين \* وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصلح أنه لا يشترط كذا في خزنة الفتاوى \* واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذ كر طريق القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات \* وفي ظاهر المذهب أن السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصلح كذا في خزنة الفتاوى \* والمقبرة لو بورة تصلح حدا والافلا كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عشر ديرات أرض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الأرض الواحدة في وسط هذه الأراضي فقد دخلت في الحد فيجوز أن يقضى بالجله عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزنة المفتين \* وهكذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لزيد أرض الوقت لا بد وان بين المصروف ولو قال لزيد أرض المملوكة بين اسم أمير المملوكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات \* واذا ذكر في الحد لزيد أرض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط \* واذا كتب لزيد ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ورأيت بخط الموقوق به اذا كتب لزيد دار من تركة فلان يصح ويصلح حدا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزيد أرض ميان ديهي فذلك لا يكفي لما جعل أحد حدوده أرضي لا يدرى مالكها لا يكفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة اذا ذكر أحد الحدود لزيد أرضي المملوكة يصح وان لم يذ كر انها في يده من لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية \* وفي اشتراط حدود المستنفيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشايخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستنفي بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستنفي أن حدودها الاربعه لزيد أرض دخلت في هذه الدعوى أو في هذا السبع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد من رايه قرب هذا المستنفي بحيث يقع به التميز كذا في خزنة المفتين \* وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول اذا كانت المقبرة ثلاثا لا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم تكن ثلاثا يحتاج كذا في الفصول العمادية \* قال الامام النسفي والشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية بالخلاصة أن يذ كر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولا وعرضا وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحدود والسيده الامام أبو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال فنفتي بهذا تسهلا لا امر على المسلمين كذا في الخلاصة \* وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتأخذون هذان جسيخ ما ورد عليه العقدا خاطبه علما فقد استرد له بعض مشايخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوما

ترجمه  
وسط قرية

ثم خرج بلاد فوجب عندهما وكذا الوجامع واغتسل قبل بول ثم سأل وأجمعوا انه لو سأل بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيدا الصلاة والغسل عندهما خلا فاللثاني \* بال وخرج منه منى لو ذكره منتشر عليه الغسل وان كان منكسرا لا \* أفاق بعد الغشي أو السكر ووجد على فراشه مذابلا غسل عليه بخلاف النائم \* احتلم ولم يربلا لا يغسل عليه اجماعا ولو منيا أو مذبالا لان الغالب انه منى رقب بعض الزمان وعن هذا قالوا ان الاعى أو من به رمدا سأل الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة



لاحتمال كونه فيصا أو صديدا \* رأى بله ولم يتذكر استلام المزم عنه مديا خلافا له \* رأى في منامه مباشرة امرأته ولم ير بله ثم بعد ساعة خرج المذي لا يلزم \* احتملت ولم تر بله ان وجدت لذة الانزال لم تنزل مائها الى رجها بخلاف الرجل لخروج مائه وقيل لا يلزمها كالرجل لعلق الوجوب بالخروج الى موضع يلحقه حكم التطهير \* احتمل وانزل لكن الماء لم يخرج عن رأس الذكرا لا يلزم لمناقلنا \* استيقظا فوجد ماء على فراسهما بله وكل ينكر ان يكون له ان أبيض فله وان أصفر فلها وقيل ان طويلا ( ١١ ) فله وان عربضا فلها والاحتياط ان

يغتسلا \* قالت جامعة جنى يأتي في وأجل لذة الوقاع لا يلزم \* اقتصر الأكبر لا يلزم ما لم ينزل لان العذرة تمنع الالتقاء \* جومت فيما دون الدرج ودخل المني فرجها لا يلزم ما لم تجبل لان الجبل دليل انزالها \* اغتسلت ثم خرج منها المني ان منيه لا يلزم \* المراهق والمراهقة لا يغسل عليه ما لم يكن يمنعان من الصلاة بلا طهارة لثلاثين اذا الصلاة بلا طهارة \* أسلم الكافر الجنب منع عمن القراءة والصلاة قبل الغسل \* حاضت الجنب أو جومت الحائض ان شات اغتسلت وان شات أخرت الى الانقطاع حينئذ يباح تأخير الاغتسال الى وقت الصلاة حتى يحل له ان ينام ويعود اليها قبله ويستحب التوضي ان أراد المعادة لانه انشط كذا الحديث وغسلها كغسله ولها فرجان ظاهر وباطن ولا يلزم تطهير الباطن فلا تدخل أصبعها في قبلها \* ألقف اغتسل ولم يدخل الماء تحت الجلدة جاز لانه خلقة \* ولونزل اليها البول نقض لانه على عرضة الخروج والخروج هو الغالب وجعل

للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له القاضى هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما بين الحدود ولا تسمع اما اذا قال لأعرف أسأحي أصحاب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة \* ولو أنه قال لأعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عني بقولي لأعرف الحدود ولا أعرف أسماء أصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى محدودة وذكر حدودها وقال في نهرها وفيها أشجار وكانت المحدودة بتلك الحدود وانكنا خالية عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار المحيطان ولو كان المدعى قال في نهرها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور حدودها بعد الدعوى الا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات أرض أو عشر حرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي أرض يذرفها عشر مكاييل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل الا أن الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى محدودة في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين أن الحدود ذكر أو أرض أو دار ومنه الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندی أن المدعى اذا بين المصروا المحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان أن الحدود وما هو جهالة في المدعى وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى ولو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصروا القرية والمحلة ليس بالازم وذكر رشيد الدين أنه لا بد أن يكتب بأي موضع لترتفع الجهالة وذكر أيضا اذا كتب صلح الضبعة لا بد أن يكتب بأي قرية هي وبأي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجهالة فيه باقية (قلت) واختلافات أهل الشروط أنه ينزل من الاعمال الى الاخص أو من الاخص الى الاعمال اجماع على شرطية البيان كذا في النصول العمادية \* اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين مسيل ماء الماطر أو ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين \* وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت أو في مؤخره كذا في المحيط \* رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل أو طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات \* ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهر أو ساق فيه الماء الى أرضه لا بد وأن يسمى الأرض التي شق فيها وأن يبين موضع النهر أنه من الجانب الايمن من هذه الأرض أو من الجانب الايسر وبين قدر طول النهر وعرضه وبين عمقه فاذا بين ذلك ان أقر المدعى عليه بذلك لمزمه وان أنكر حلفه بانه ما أحدث في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى أنه شق في أرضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الأرض ويصف البناء طوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر \* وكذا ادعى غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعى ذلك ان أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلاثة من العشرة الاسهم من الدار

بعض القول بالنقض قولاً بوجوب الغسل ولم يفرق \* ترك المضمضة في الغسل ثم شرب الماء على وجه السنة لا ينوب ولو على غير وجهها ينوب لانه مص في الاول وعقب في الثاني والاحوط ان لا يخرج مالم يجمع الماء ( الثالث في الوضوء والحدث ) من يتخس في الماء بما يرى لم يكت قد ما يسع فيه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً لسنة \* ورطل للاستنجاء وآخر اغسل الرجل وآخراً بقية الاعضاء لا وضوء في قبله وملاسة بشموة أو غيرها أو من فرجها أو عضو آخر والمباشرة الفاحشة ان عيس بطنها باطنه وفرجها فرجه ما من القبل أو الدبر ولا يجب الوضوء

به عند محمد خلافا لهما \* فاه بلغا محتاطا بطعام والطعام غالب بحيث لو ان فرد بنفسه يبلغ ملء الفم نقض وان كان البلمع يبلغ ملء الفم فعلى الخلاف وان استويا لا ينقض \* امتخط فخرج من انفه دم قدر عدسة لا ينقض وعن محمد ان قطر قطرة دم تنقض \* الخامة توجب الوضوء وغسل المحجم ان زاد الدم على قدر الدرهم ولو قدره أو أقل لا ولو مسحه بخزفة مبلولة ثلاثا يكتفى \* نزول الرعاف الى قصبة الانف ناقض بخلاف نزول البول أو المني الى القلفة (١٣) وقد ذكرنا خلافه وكذا اذا نزل الى فرجها الخارج وجبا ويكتفى في حال البقاة في

الحمد ودية ملكي وحق وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذ كر أن جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود أن جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادتان مقبولتان كذا في المحيط \* وفي دعوى غصب نصف الدار شائعا هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شائعا لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شائعا يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد أحدهما خفية ثم يكون غصبا لنصف الدار شائعا كذا في الفصول العبادية \* ادعى أنه له بسبب وقوعه في حصته لا بد وأن يذ كر أن القسمة كانت بالقضاء أو بالرضا كذا في الوجيز للكردي \* باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى بنظر أن أراد أخذ الدار لا تصح وان أراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور أن الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمن وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والاصح أن له قار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العبادية في الفصل الثاني والثلاثين \* وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط \* ادعى دارا من تركه والده أنه اشتراها من والده في مرضه وأنكر باقي الورثة ذلك فقد قيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي أن تصح كذا في الذخيرة \* رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض أقاربه حاضري علم به ووقع القبض بينهم ما تصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه مملكه ولم يكن ملكا للبائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند على أنه لا تصح هذه الدعوى ويجب عمل سكونه كالأفصاح بالاقرار أنه ملك البائع ومشايخ بخاري أفتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشامي في واقعاته ان نظر المفتي في المدعى وأفتى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك ينبغي بقول مشايخ بخاري فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وقاضاه الثمن بأن بعته البائع اليه لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه ويصير مجيزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من وصيك في صغر ك تصح اذا ذ كر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك أمالو قال اشترى وكيلك منك فلا تصح كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتر كها ميراثي ولاختي فلانة ولا وارث له غيرنا وترك دواب وثيابا فقسمتنا الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يده هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول وأخذت أختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات أبي وتر كها ميراثي ولاختي ثم ان أختي أقربت بجميعها الى فصدقتهافي اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى أنه قال دعواه صحيحة والصحيح أنه لا تصح دعواه في الثلاث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموايرث من كتاب الشهادات سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك أبي مات وتركه ميراثي وللفلان وسمى عدد الورثة الا أنه لم يبين حصته نفسه فهذه الدعوى صحيحة ولكن اذا زال الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وأن يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات أبي وترك هذا العين ميراثي وللمائة سوى وحقى منه كذا واطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد

حق صاحب العذر السيلان مرة وقال الامام الصغار لابدين مرتين أو ثلاث وجمرة لا يكون ذاعذر \* اذا قدر المستحاضة أو ذوالجرح أو المقتصد على منع دم يربط وعلى منع النشف يربط الخرقه لزوم وكان كالاصحاء فان لم يقدر على منع النشف فهو ذوعذر بخلاف الحائض حيث لا تخرج بالربط عن كونها حائضا لان الدور في تحقق الاسم لا يلزمه ثمة وهنا يلزم ومتى تحقق انه ذوعذر ذر وقدر على الربط لا يلزم ولو سال بعد الوضوء حتى نفذ من الربط يجوز أداء الصلاة به ولا يلزمه غسل ثوب أصابه دمه وان لم ينفذ فان نفذ لم يربط وقال محمد بن مقاتل يلزم في كل وقت مرة والفتوى على الاول ولو عاد الدم من مختصر آخر أو من موضع آخر من الجرح أعاد الوضوء والعرق المدمن الذي يقال له ريشته لا يفسد الوضوء \* القراد الكبير مص عضوا أو امتلا دما نقض والصغير لا لان الاول لو شق يسيل فصار كالعلقة أخذت بعض

جلد انسان \* (نوازل) \* شا كه شوكة أو ابرة فخرجها ونظروا ولم يسيل نقض وفي الجامع الصغير لم ينجس الدم عن الورثة رأسه لكنه علا وصار أكثر من رأس الجرح لا ينقض وهذا خلاف ما في النوازل والاول عن الامام الثاني والثاني عن محمد رحمه الله تعالى والنقض اقيس لان من ايلته عن مخرجه سيلان خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار لان في الاخراج خروج \* تصعد الماء الى رأسه ومكث ثم خرج من انفه أو اذنه أو دخل الماء بجرحه ولا دم ولا صديد فيه ثم خرج منه لا ينقض \* اذا زال الاشكال عن الخبي

فأخرج الآخر كالجراحة لا ينقض ما لم يسئل \* كل ما وصل إلى الداخل من الأسفل ثم عاد فنقض لعدم انفكاكه عن بابه وإن لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده فتعتبر البسلة حتى لم يفسد الصوم ولا غسل عليه وهو أصح الروايتين \* وفي لا يصيب أيضاً حشاذ كره ودبره ولو لا منخرجا فعن الثاني أنه لا ينقض أن لم يظهر فإن بطل داخل الحشوة لا ينقض وإن خارجه فنقض \* خرجت القطنة وعاءها بل لا يعيد ما صلي لا حقال الحدث \* إن بطل الكرشف ينظران في الشقة فخرجت البسلة من الحلقة قوم توضع وإن في الحلقة قوم لا (١٣) \* وضعت كرشف في الداخل وعلقها

خيط في الخارج إن كان قويا يمكنه إخراج الكرشف ففي حكم الخارج والا لا \* حلق لحية أو رأسه أو شاربيه أو قلم أظفاره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجب إمرار الماء أيضاً (نوع في الشك) شك في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه وذلك أول ما عرض غسل ذلك الموضع وإن كان يعرض كثيراً لم يثبت كما إذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض أعضائه والشك في الحدث على وضوئه وفي الوضوء على حدثه ولا يتحرى وعن محمد رحمه الله تعالى تذكر

دخوله الخلاء لا الحدث بل شك فيه توضع لأنه دليل الحدث غالباً \* وعلى هذا لو جلس للوضوء ومعه ماء ثم قام وشك أنه قام قبل التوضي أو بعده لا يتوضأ لأن أخذ الماء والجلوس دليل الوضوء غالباً يعلم أنه لم يغسل عضواً لكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لأنه آخر العمل \* رأى البسلة بعد الوضوء سائلاً من ذكره يعيد وإن كان يعرض كثيراً ولا يعلم أنه بول أو ماء لا يلتفت إليه وينضح فرجه أو أزاره بالماء قطعاً للوسوسة وإذا بعد عهده عن

الورثة كذا في الذخيرة إذا ادعى الرجل داراً ميراثاً من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم المورث ونسبه (١) حكى عن شمس الإسلام الأوزجندى أنه لا تسمع دعواه كذا في المهيض في فصل الشهادة في الموارث \* لو ادعى عينا في يد إنسان (٢) أنه له لما أن صاحب اليد أقرب به له أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه له عليه ألف درهم لما أنه أقرب به له أو قال ابتداءً أن هذا الرجل أقر أن هذا العبد له أو أقر أن له عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في خزائن المفتين نقل عن الذخيرة \* ذكر الصمد الشامي في الباب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعي لو ادعى أنه أقر أن هذا الشيء له فربما تسلم إلى ولم يدع أنه ملكي فعامة العلماء على أنه يسمع ويأمره بالتسليم إليه هكذا في الفصول العبادية \* أجمعوا على أنه لو قال هذا العبد ملكي وهكذا أقرب به صاحب اليد أو قال له عليه كذا وهكذا أقرب به المدعي عليه أنه تصح الدعوى وتسمع البينة على إقراره كذا في الذخيرة \* وفي هذه الصورة لو أنكر هل يحلف على إقراره الفتوى على أنه لا يحلف على الإقرار وإنما يحلف على المثل كذا في الفصول العبادية \* وكما لا تصح دعوى المدل بسبب الإقرار لا تصح دعوى النكاح أيضاً بسبب الإقرار كذا في خزائن المفتين \* ولو قال في الدعوى إن صاحب اليد قال هذا العبد لا يسمع ذلك منه لأن هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة \* اختلفوا أنه هل تصح دعوى الإقرار من طرف المدفع حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي أقر أنه لا حق له على المدعي عليه أو أقام بينة أن المدعي أقر أن هذا الملك هذا المدعي عليه هل تقبل عامتهم على أنه تصح دعوى الإقرار من طرف المدفع هكذا في الفصول العبادية

### (الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في الاستحلاف والنكول) الاستحلاف يحتاج إلى معرفة اليمين وتقسيمها وركنها وشرطها وحكمها (أما تفسيرها) فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة أنهم مأن يتقوى الخالف في انكاره بأن يدفع دعوى المدعي للعال (وأما ركنها) فذكر اسم الله تعالى مقروناً باليمين (وأما شرطها) فأنكار المنكر (وأما حكمها) فأنقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك إذا لم تكن له بينة قال الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا شك رجل في ما يدعي عليه فينبغي له أن يرضى خصمه ولا يجادل بيمينه ويصالحه وإن كان في شبهة ينظر إن كان أكبراً به أن يدعو حتى فلا يسمع أن يحلف وإن كان أكبراً به أن يدعو باطلاً يسمعه أن يحلف هكذا في محيط السرخسي (٣) الاستحلاف يجري في الدعاوى العصبية دون فاسدتها كذا في الفصول العبادية \* فان صحت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فإن أقر أو أنكر فبرهن المدعي قضى عايشه والإحلف بطلبه كذا في كثر الدقائق \* إذا توجهت اليمين على المنكر أن شاء حلف إن كان صادقا وإن شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي \* لو حلف بطلب المدعي عيشه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بحلف لأن الحلف حق القاضي كذا في القنية وهكذا في الجبر الراتق (٤) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم قبل أن يسأل (١) إذا ادعى داراً ميراثاً من أبيه أو أمه ونسبه لا تصح دعواه (٢) لا تصح الدعوى بسبب الإقرار (٣) مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة (٤) مطلب في الأشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعي

الوضوء أو علم أنه بول لا تنفعه الحيلة (نوع) سكر ثم أفاق إن كان لا يعرف الأرض من السماء بطل وضوءه وعن الثاني انتقاضه بعدم النوم في السجود وظاهر المذهب عدم الانتقاض بالنوم فيه \* وضع رأسه على ركبته ونام قيل ينقض وابن المبارك لا \* ألقى بطنه بفخذ بطل عند الثاني خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى \* نام قاعداً فسقط واتبعه قبل وصول جنبه الأرض أو عنده بلفظ لا وعن الثاني النقض مطلقاً وعن محمد رحمه الله تعالى إن اتبعه قبل زوال المقعد من الأرض لا ولو بعد الزوال بطل سقط أم لا ولا الفتوى على القول الأول وقيل المعتمد القول الأخير

ولو كان تارة يزول من الارض وطورا لا يظهر انه لا يكون - تدنا قاله شمس الائمة وان نام واضعا يده على الارض وانتبه فما لم يصل جنبه الى الارض لا يتصل \* نام المريض قاعدا مستندا الى رجل والصحيح الى جدار أو سارية بحيث لو ازيل لاسقط فالطحاوي على انه يتقضى وفي الظاهر لا اذا كان البناء مستقرا على الارض \* نام على السرج أو الحمل راكبا لا اذا اضطجع \* ادلى رجله في التنور ونام قاعدا على شطه بطل \* نام في سجدة تلاوة أو شكر وكانت على وجهه (١٤) السنة أو غيرها بان فرش ذراعيه وألصق بطنه بفخذه لا يتقضى عندهما وعند حدوث النوم

في الصلاة ليس يحدث في الاحوال كلها الا ان يكون مضطجعا أو متعسفا والمريض اذا صلى مستلقيا فنام نفسه صلواته لفساد الوضوء \* القهقهة ناقض وهو ما يكون مسموعا لغيره بدت فواجده ام لا وقال الامام الخوافي اذا بدت نواجذه وشغله عن الذكر فحدث ولا ينقض طهارة الغسل ويبيط التيمم \* انكرو وضوء الصلاة كفر ولغيرها الا لانه ليس بعبادة مقصودة \* يخرج القبح من طرف الجراحة وبقيّة أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد والماء في الوضوء لا يصل الى تحت القشر يجوز الوضوء \* جعل الشحم في شقاق رجله وغسل ولم يصل الماء اليه ان اضره جاز والا وان خرزه جاز مطلقا \* ولو كان على جسده ونيم ذباب أو خرير غوث أو درن لم يصل الماء تحته يجوز ولو قراد لا \* كيفية الاستنجاء بالماء ان يجلس أو فرج ما يكون ويرخي نفسه ويستنجي بوسط الاصابع وكذلك هي ولولين خفين يطهران بطهارة موضع الاستنجاء كاللؤلؤ بطهارة البئر وكذا الوضوء على لوح الماء

المدعى ذلك أحدها الشفيخ اذا طلب من القاضي أن يقضى بالشبهة يحلفه بالله لفساد طلبت الشبهة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رجهما لله تعالى لا يستحلنه الثاني أبكر اذا بلغت فاختارت الفرق وطلبت التفریق من القاضي يستحلها بالله لفساد اختارت الفرق حين بلغت وان لم يطلب الزوج الثالث المشتري اذا أراد الدال بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضت على البيع منه ذرايته الرابع المرأة اذا سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله ما أعطاك نفقة منك حين خرج ويجب أن تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية \* وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهب ولا تصدقت عند أبي يوسف رجه الله تعالى وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجه يزلة الكردي \* وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدين الميت ولا من أحد أده اليك عنه ولا قبض لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شيء آمنه ولا أحلت بذلك ولا بشيء منه على أحد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن كذا في الخلاصة (٢) \* لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعى الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للبيع بالبينة المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهب ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الأبق مع البينة بالله أنه باق على ملكك الى الآن لم يخرج يبيع ولا هبة كذا في البحر الرائق \* واذا قال المدعى لى عليه شهود حضور في المصرو طلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ولكن يقال لخصمه أعط كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام لثلاث غيب فيبطل حق المدعى ويجب أن يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى تحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي \* وان قال لا أو قال شهودي غيب أو مرضي حلف المدعى عليه وقال مشايخنا اذا قال المدعى شهودي غيب أو مرضي انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي أميناً من أمثاله الى محللة الشهود الذين سماهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فان أخبر أنهم غيب أو مرضي يحلفه أما يبدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاق اذا كانت له بيعة حاضرة في المصر كذا في المحيط \* واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالمال المدعى على المدعى عليه بسبب النكول عندنا ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي \* ولا ترد اليمين على المدعى كذا في الهداية \* وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي \* وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتمال والمبالغة في بلاء العذر فاما المذهب فهو أنه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى كذا في الهداية \* ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فأبى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولو قال أنا أحلف قبل أن يقضى عليه يقبل ذلك منه ويستترط أن يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* ولو ان القاضي غرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولما

(٢) مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل

يطهر اللوح بطهارته وما يصيب الثوب من ماء الثلاث فغليظة ومن الرابع فكالمستعمل على الخلاف \* وان نفذ من عرض المياه الثلاث الى باطن الخلف أو المكعب يطهر الظاهر بطهارة المقعر لا بطنه ومن لم يحدث منه تركه ولو على شط نهر لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار \* ولو شئت يدها مسح ذراعيه مع المرفقين على الارض والوجه على الجدار ويصل (الرابع في المسح) لا يجوز المسح باصبع أو اصبعين وان بلغ الربع الا بالاهام والسبابة مفتوحين لان بينهما ما قدر اصبع ولا بد من

ثلاثة اصابع وان وضع الثلاثة ولم يعد لا يجوز في الرأس والخف خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وان مسح باصبع واحد أو أحده في كل ماء جاز ولو باصبع بجوانبها الأربع لا ولو بأصبع بجوز في الصحيح متقاطراً كان الماء أولاً \* مسح الرأس ببل اللحية لا يجوز وبه مغسول بان أخذ الماء لغسل ذراعيه فمسح بالباقي بعد الغسل أو بالباقية بجوز \* مسحت على الخماران نفذت البسلة المتقاطرة جاز ولو شدت الذوائب على رأسها ومسحت عليها لا يجوز وقيل بجوز ولكن ان أرسلت الذوائب أعادت المسح \* مسحت (١٥) على الخضاب ان اختلطت البسلة

بالخضاب حتى خرجت عن كونها ماء مطلقاً لم يجز \* المسح على شعر تحت بعض الرأس يصح وان لم يكن تحت رأس كالسترسل لا يجوز وما فوق الاذن من الرأس والرقيقة والجبهة لا \* واقتوى على ان مسح اكثر الجبهة عند من فرضه يكفي \* ما مسح العصابة بدلها بخري ان أعاد المسح حسن وان لم يعد جاز ثم ان اضره محل الجبهة وغسل ما تحتها مسح على الخرقه وان كان لا يضره الحل والمسح نزع ومسح على الجراحة وغسل ما حولها وان اضرها المسح لا الحل حل وغسل الحوائى ومسح على الخرقه الملاقيه للبحر اقلان المسح ضروري فيتعذر بقدرها \* تجاوزت المرأة عن موضع الجراحة يجوز المسح اذا استوعب العصابة ومثله المفتصد وعليه الفتوى وايصال الماء الى فرج بقيت من العصابة ولم تسترها العصابة فرض \* على ذراعه جبائر غمسه في الماء للمسح لم يجوز وأفسد الماء ولو على أصابعه أو كفه لا يفسد الماء وجاز كالأودخل رأسه للمسح \* ترك جنب المضمضة والاستنشاق ولبس الخف

عرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثالثاً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويجب كل ذلك عليه ولو أن المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى تسكن ثلاثة ويستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يمتنع من كونه قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان النكول قديكون حقيقاً كقوله لا أحلف وقد يكون حكماً بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم أنه لا آفة به من طرش أو خرس هو الصحيح كذا في الكافي \* ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلما كلمه القاضي بشي لم يجبه فالقاضي يأمر المدعى أن يأخذ منه كفيلاً حتى يسأل عن قصته وحاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر أنه لا آفة به وأعاد الى مجلس القاضي فأدعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثاً فيقضى عليه بالنكول ولو قال لا أقول ولا أنكر لا يحلفه ويجبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجعل منكراً كذا في محيط السرخسي \* وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم أنه أخرس يأمره أن يجيب بالاشارة ويعمل بالشارته فان أشار بالافرار ثم الاقرار وان أشار بالانكار عرض عليه اليمين فان أشار بالاجابة كان يميناً وان أشار بالاباء يكون نكولاً فيقضى عليه بالنكول كذا في التفسير \* وان ادعى رجل على امرأه أنه تزوجها وانكرت المرأة ذلك أو ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضت العدة أنه كان راجعاً في العدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج أو ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الابلاء أنه كان فاء اليها في المدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج أو ادعى على مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول عليه ذلك أو اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة أو ولاء المولاة أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو ولد له أو ادعت المرأة على مولاها أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولداً وقدمات الولد وانها أم ولده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف واذا انكل يقضى بالنكول كذا في النهاية \* وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح أو في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزائن المفتين \* وأما المولى اذا ادعى الاستيلاء فثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل تصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهر النيرة \* قال القاضي نضر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي أن ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتاً يحلفه يأخذ بقوله ما فان كان مغالوماً لا يحلفه أخذاً بقوله كذا في الكافي \* قال في السباسب اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وبجده الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فزقت بينكما هكذا روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل لا يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج \* ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة لا قاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فله طلاق لا تزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقرراً بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر نفي الاسلام على البردوى يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق كذا في المحيط \* وان كانت الدعوى من الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أختها أو أربعاها وانها فان القاضي لا يمكنه من

وأحدث نزع الخف ولا يمسح وقبل الحدث تيمم لا غير ولو تركهما والاستنجاء أيضاً المحدث لا ينزع ويمسح \* مسح شية التعليم لا الطهارة صح وضع الكف أو بعض الاصابع معه ومدها جاز والاحسن المسح بكل اليد \* نسي المسح ومشي في الماء أو في الكلالا المثل بالمطر فابتل مقدار ما يلزم مسحه من الخف جاز وان ابتل بالطل فالاصح الجواز لانه ماء وقيل لا لانه نفس دابة في البحر \* استنقى بعد تمام الوضوء ان على وجه السنة لا يمسح ولولا على وجهها مسح ويجوز المسح على البود التركيب في الصحيح \* الخف اذا كان صلباً لا يندوم منه الرجل حال المشي يجوز وان

بدأت في حال غير المشي لانه المعتبر ولو بدار رأس الانامل لا غير قال السرخسي لا يمسح في الاصح وقال الامام الخليلاني يصح اذا كان اسفله مستورا ويستوى كون الخرق في باطنه وظاهره وعند العقب يرتفع القدم حتى يخرج العقب اسعة الخلف ثم يعود الى مكانه فلا بأس به قال بكر اذا بقي من القدم قدر ثلاث أصابع يجوز المسح \* تمت مدته لكن خاف ذهاب الرجل من البرد مسح وان طال (الخامس في التيمم) خرج لا مرو لم يعلم كيمنه وبين الماء ان علم (١٦) بقوات الوقت لو ذهب الى الماء تيمم \* ظن فناءه وتيمم ثم علم خلافه اعاد \* ضرب النخيلة على بئر مندرس

وتيمم وصلى ثم علم فالاحسن اعادتها \* منعه عن الوضوء بوعيد وصلى بالتيمم اعاد \* وليس عليه طلب الدلو من الرفيق وان وعدا ليعطيه يستحب له الانتظار لان خاف الفوت وقال ينتظر وان خاف فوت الوقت \* شرع بالتيمم ورأى عند واحد ماء كثيرا ان علم انه يعطيه قطع وان أشكل لا \* ولو وعد كافر اعطاه بعضه وبسأل بعد الفراغ ان يذل اعادوا الا \* الموضوع في القلاة للشرب يجوز الوضوء به ولو للوضوء لا يجوز منه الشرب \* محدث على ثوبه دم مانع ومعه ماء يكتفي لاحدهما صرفه الى الدم لعدم البدل له \* معه ماء زهرم يتوضأ به وان أراد الحيلة خاطه بما ورد غالب حتى يكون ماء مقبدا وما قيل به من اخر ثم يستودع ليس بشئ يمكنه الرجوع في الهبة فاشبهه القعدة على الشراء ومقطوع المرفق يمسح فيه موضع القطع \* ومن أراد وضع يديه على الارض شديدا ليدخل التراب بين اصابعه ونفضه مرة ان قل التراب ومرة ان كثر ويضربه ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين

ذلك لانه اقر لهذه المرأة أم امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج أختها أو أربعاً سواها هكذا في البدائع \* وانما يستحلف في النسب المجرد عندهما اذا كان يشبث باقراره كذا في الهداية \* اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه أقرب بما يلزمه ولا يصح اقراره بمن سواهم ويصح اقرار المرأة بأربعة بالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل للنسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو يشهد بولادة الولد هكذا في غاية البيان \* هذا كله اذا لم يدع المدعي بدوى هذه الاشياء ما لا اذا ادعى ما لا بدوى هذه الاشياء كالمراة تدعى على رجل انه تزوجها على كذا وطلةها قبل الدخول بها وادعت نصف المهر أو لم تدع الطلاق وادعت النفقة فيحلفه القاضي بلا خلاف كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا قال المدعي أنا أخو المدعى عليه واباه جارات وترك ما لا في يده هذا المدعى عليه أو ادعى حجرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه أختي ولولاية الجرح عليه وأنكر ذواليد أو قال المدعى وهو زمن أنا أخو المدعى عليه فافرض لي عليه النفقة وأنكر المدعى عليه أن يكون هذا المدعى أخاه أو أراد الزهاب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعى من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال أو الحق لا بالنسب هكذا في الكافي \* أما الحدود فاجمعوا أنه لا يستحلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فانه يستحلف فان أبى أن يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه أيضا بالاجماع لان اللعان في معنى الحد فاذا ادعت على زوجها أنه قذفها أو أرا دت استحلافه فانه لا يستحلفه كذا في السراج الوهاج \* ذكر الصدر والشهيد درجة الله تعالى أن الحدود لا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا ضمن حقا بأن علق عبده بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد أنه قذفني ولا يثبت له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في التبيين \* ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعق عبدك هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال له يا منافق يا زنديق يا كافر أو ادعى أنه ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي أوجب التعزير أو أرا دت تحليفه فالحقاني يحلفه فان حلف لا شيء عليه وان نكل يقضى عليه بالتعزير ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط \* ومن ادعى قصاصا على غيره فحده استحلف بالاجماع كذا في الهداية \* فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج \* ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية \* (الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف) \* من توجهت عليه اليمين فالحقاني يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي \* ان أراد المدعى تحليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* ويغلظ بكرا أو صافه نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة والرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله أن يزيد في التخليط على هذا وله أن ينقص منه الا أنه يحتاط فلا يذكرك لفظ الواو كيلا يستكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلظ فيقول قل بالله أو والله كذا في الكافي \* وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى

ويمسح باليمنى على اليسرى وباليمنى على اليسرى ولو مسح بكل السكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات \* ويجب المذي نزع الخاتم وتخليل الاصابع والنية وتجوز نية التطهير لانية رفع الحدث لان الطهارة الحاصلة به استباحة الصلاة ولا يشترط تعيين الجنابة والحدث وقيل لا بد وعن محمد رحمه الله تعالى لو نوى الجنب الوضوء جاز \* وان وجد ماء يكتفي لغسل أعضائه مرة بطل في المختار ولو نوى مطلق الصلاة أو المكتوبة أو التطوع صلى أى صلاة شاء ولو عند العدم لقراءة قرآن طهرا أو منه أو لم يلبس أو لدخول المسجد أو نحوه أو لدغنى أو لزيارة

فبر أولادان أو لا قامة لا يجوز أن يصل به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز \* بجسده نجس مانع لم يجد المزيل  
مسحه بالتراب لأنه يقلل كافي الاستحسان وان لم يمسحه وصل جازي وجود الماء \* ولورث الماء على الأرض وفيها دوة يجوز التيمم بكل ما هو  
من جنس الأرض يجوز التيمم مثبناً ولا ولو جبراً عليه غباراً ولا مغسولاً ولا مدقوقاً ولا \* وقال محمد رحمه الله تعالى الجوز لو مدقوقاً وعليه  
غبار جاز ولا لا بالطين بل يطلع به جسده ليخفف فإذا جف تيمم به ومع هذا التيمم به فعلي (١٧) هذا الخلاف والخرف أيضاً على الخلاف إلا إذا

جعل فيه شيء من الأدوية وكذا الغضارة إذا طلى وجهها بالصبيغ لا يجوز به التيمم وان لم يطل جاز كالارض التي نديت وعلى هذا فمهر الحياض وهو جريد اس به الثياب ان لم يصبغ يجوز عندهما بناء على عدم اشتراط الاتصاف والماء لا يجوز وبالجبلي لا عند الامام الجواليق والعامة على الجواز وفا قال عليه غبار ولا فعلي الخلاف والجواز أصح والتيمم بموضع تيمم به آخر يجوز لأنه لم يرفع مستعمل الاول \* الشرط في تحققه صنع منه خاص في وصول التراب الى محله بالنية وان عدماً وأحدهما لا \* ذكر على المحل التراب فاصابه غباره أو أدخل المحل في مشار الغبار فوصل بتجريك المحل جاز لان وقف في المهبط فمشار الغبار على المحل بنفسه الان يسبح بهذا الغبار المحل \* ويجوز التيمم في السفر لجسده التلاوة لافي الحضرة \* الضربة ليست من التيمم وقال السيد أبو شجاع منه حتى لو ضرب يده فأحدث قبل الاستعمال يصح الاستعمال

المدعى عليه ان عرفه بالخير والصلاح أو رأى عليه سيما الخير ولم يتمها اكتفى بذلك كرامة الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبه مضهم قالوا ينظر الى المدعى به ان كان مالا عظيماً غلظ عليه وان كان حقيراً يكتفى بذلك كرامة الله وسدده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكاة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة وان أراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى وان أراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط \* ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بأن يقول بالله الذي أنزل هذا الانجيل أو هذه التوراة لأنه ثبت تعريف بعضهم فلا يؤمن أن تقع الاشارة الى المحرف فيكون التعليل به تغليظاً بما ليس كلام الله عز وجل هكذا في البدائع \* ويحلف المجوس بالله الذي خلق النار هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ومثله في الهداية وكثير الدقائق \* وليس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك في الظاهر الا أنه روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصاً فهذا قال بعض مشايخنا لا ينبغي أن يذ كر النار عند اليمين كذا في المحيط السرخسي \* ولا يحلفون في سبوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان ولا مكان كذا في السكافي \* استحلاف الاخرس أن يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الاخرس برأسه أي نعم ولا يستحلفه بالله (١) مالهذا عليك ألف ويشير الاخرس برأسه أي نعم كذا في محيط السرخسي \* وان كان المدعى آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح قال القاضي يحلفه بطلب الاخرس بالله الذي لا اله الا هو وإذا كانا صحيحين وان كان المدعى عليه مع كونه آخرس أصم والقاضي يعرفه أنه أصم فان القاضي يكتب له ويأمره أن يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمن بالاشارة ليجيب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة \* اذا ادعى ديناً ولم يذ كر له سبباً يحلف على الحاصل بالله مالهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكاً أو حقاً في عين حاضر مطلقاً ولم يذ كر له سبباً يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين فلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط \* وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض أو بسبب الشراء أو ادعى ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى غصباً أو عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما أودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما بيعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض الا أن في مسوى الودعية يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعى ولا شيء منه وفي الودعية يحلفه بالله ليس في يدي هذه الودعة التي يدعى ولا شيء منه ولا قبلك حق منه لان المدعى لو كان استلم الودعة أو ذل سارقاً عايناً لا تكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيان \* ثم التعليل على الحاصل هو الاصل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان سبباً يرفع برفع وإذا كان في نفسه ترك النظر للمدعى فيثبت يحلف على السبب اجماعاً وذلك بان تدعى مبتوتة نفقة والزوج من لا يراها أو ادعى شفعة بالجوار والمشتري من لا يراها بان كان شافعياً كذا في السكافي \* وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

(١) قوله ولا يستحلفه بالله الخ لأنه اذا قال نعم يكون اقراراً لا يميناً كافي الشربلالية اه

(٣ - فتاوى رابع) كالأخذ كقامن ما فحدث فرق السيد بان الواجب في الوضوء والحصول وفي التيمم التكصيل فكانت منه قلنا التكصيل شرط فلا ينافيه الحدث كالأحرص مجامع (السادس في ازالة الحقيقة) طرف من ثوب نجس ونسي وتجرى فغسل طرفاً صلى به في المختار ولو تبدل رأيه الى طرف آخر بعد أيام أعاد الاول \* اختصت بجناء نجس ففساها فادام الماء يخرج ماؤها لا يظهر وان خرج بلالون طهر لانه أقصى مافي الوسع واذا زال العين بمره يطهر وقال الفقيه أبو جعفر يغسل بعد مرة ومرة \* غسل ثوباً في اجانة ثلاثاً طهر



ان عصر في كل مرة وهو بانقطاع التقاطر بلا شرط صب والقياس شرطه وبه الثاني في العضو واستحسن في الثوب ومحمد بالاستحسان فيه الزد  
 الافراد اياه كباطن الفم والانف \* عصره ثم قطره منه قطرة في ثوب ان عصر في الثالثة حتى انقطع التقاطر فان عصره آخر فاليد والبدن والثوب  
 طاهر والا فالكحل نجس \* خف بطائه من كبراس دخل من خروقه مما نجس فغسل الخف وذلك وملا الخف وأراقه ولم يعصر الكبراس  
 طهر كالسباط النجس \* جعل في الماء وترك ( ١٨ ) ليلة تجري عليه الماء طهر \* الخف الخراساني الذي وشى كله بالغزل تنجس تحتها يغسل

ثلاثا ويجفف في كل مرة  
 وقبل يغسل ثلاثا حتى  
 ينقطع التقاطر في كل مرة  
 وهذا أصح والاول أحوط  
 \* الاجر اذا نجس ان عتيقا  
 يغسل ثلاثا بدفعة وان  
 جديد يغسل ثلاثا ويجفف  
 في كل مرة \* اترز الجنب  
 وصب الماء على نفسه أو  
 صب على الازار النجس طهر  
 الازار وان لم يعصر الامام  
 الحسائي في بدنه أو ثوبه  
 نجاسة فاكثرت صب الماء عليه  
 طهر بلا ذلك وعصر \* اللبن  
 الغبر المفروش لا يطهر  
 بالجفاف والمفروش بطهر  
 لان المفروش في حكم الارض  
 واذرفع عن الفرش هل  
 يعود نجسا فيه روايتان  
 \* جعل الخمر في كوز جديد  
 يجعل فيه الماء ثلاث مرات  
 وليترك في كل ساعة يطهر  
 وعند محمد لا يطهر أبدا  
 \* تنجس الحصى اليابس يغسل  
 ويدلك حتى يلين ولورطبا  
 يجري عليه الماء حتى يتوهم  
 الزوال ولو جديدا يغسل  
 ثلاثا ويجفف في كل مرة  
 وعند محمد لا بد ذلك اذا  
 كان من القصب يطهر  
 بغسله ثلاثا ولا يحتاج الى  
 شيء آخر لعدم التداخل

تعالى أن المدعى اذا ادعى ما لا مطلقا يحلف على المال وان ادعى ما لا سبب يحلف على المال بذلك السبب  
 بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الا أن يعرض المدعى عليه  
 للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض ما لا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند  
 الدعوى بأن رده أو أبرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه فحينئذ يحلفه على الحاصل وبه أخذ بعض المشايخ  
 وقال شمس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان أنكر المدعى عليه الاستقرض  
 والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال  
 المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ما له عليك  
 ولا قبلك هذا المال الذي تدعى ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا هو أحسن الاقاويل عندى وعليه  
 أكثر القضاة رجحهم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان سببا لا يرتفع برفع القليل على  
 السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليه  
 بالردة والحق عليه بنقض العهد والحق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية \* المشتري اذا ادعى الشراء  
 فان ذكره الثمن يحلف المدعى عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف  
 بالله ما بيعت كذا في الفصول العمادية \* وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى  
 أو قال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن أو بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه  
 الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الفضية اليه بهذا البيع  
 الذي يدعى سواء عرض المدعى عليه للقاضي أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاضي للغصاف \* وان لم  
 يذكر المشتري نقدا الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا أحضر الثمن يستحلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا  
 الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا  
 في الفصول العمادية \* واذا ادعى البائع البيع وأنكر المشتري ان ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف  
 المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا عنها وان ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك  
 ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في محيط السرخسي \* ويستحلفه على العين والثمن جميعا كما في دعوى  
 الشراء كذا في الفصول العمادية \* ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية  
 \* اذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا  
 النكاح الذي تدعى ولاله اعليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هذا  
 الرجل تستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى كذا في فتاوى قاضيهان \* ادعت على زوجها تطليقة  
 رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بائن  
 منك الساعة بواحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقتم البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعى  
 ولا يحلف ما طلقتم ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للمكردي \* وكذلك اذا ادعت المرأة ذلك ولكن شهد عند  
 القاضي شاهد واحد عدل أو جماعة من القضاة بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي  
 الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط \* ادعت انما سألته الطلاق فقال لها أمرك بيدك فاخترت  
 بذلك التفويض بنفسها وحرمت عليه فأنكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على الحاصل بخلاف

وكذا شرا النعل وفي الفتاوى البردي اذا تنجس ابتداء يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ويعصر وعند محمد لا يطهر أبدا ويحلف  
 وكذا النعل الجديد وحدا التجفيف ذهاب الندوة ولا يشترط اليبس \* واذا أراد غسل الارض النجس صب الماء عليها وذلك ثم نشف بمحرقه كل  
 ذلك ثلاثا أو صب ماء كثيرا حتى يعرف زوال اللون والرائحة وترلح حتى ينشف وان صلبة منه ذرة خفيفة من أسفلها يتعدا الماء إليها وطاعها  
 بعدوان صلبة مستوية في قلب الاعلى أسفل \* فرش التراب على أرض نجس وصلى ان قليلا لا يمنع رائحة الوشم لا يجوز وان منع الرائحة



جاءه فأرته وقعت في دن أنشاستج وماتت بعد تنهاى أمر النشاستج يغسل ثلاثا ولو في أول مرة بان وقعت بعد يوم وتنهاى وهي فيه لا يظهر أبدا كالحنطة تورمت في الماء النجس وان جعل الحنطة النجسة بذرا خشن وعلى قياس قول الثاني تغسل ثلاثا ويجفف كل مرة والحم اذا نجس يغلى بالماء الطاهر ثلاثا \* ولو كان في بطن الحمل المشوي بعرة فاصابت البعرة بعض لحم الحمل في حال الشئ يغسل بالماء الطاهر ثلاثا ويجفف كل مرة وعن الثاني ان الدهن النجس يصب عليها الماء (١٩) فيطفو الدهن فيرفع ثلاث مرات

فيطهر وكذا العسل والدبس يموت فيه فأرة يطبخ الماء ثلاثا حتى يعود في كل مرة الى ما كان عليه في الاول لكن يخرج من حيز لا يتفاح \* بعرة فأرة وقعت في حنطة قطعنت بهياؤ كل اذا ظهر التغير \* يخرج من الخبز بعصر صلب صحيح يرى البعري وكل الخبز \* دبغ الجلب بالماء النجس يغسل بالطاهر والمثرب وعقرو ويجوز بيعه بالبيان ولو بلا بيان خسر المشتري \* أصاب لعاب الكلب عنقودا طهر بالغسل ثلاثا وان بيس العنقود \* دعى رجله في دوس العنب والعصير يسيل ان لم يظهر الدم لا ينجس وان ظهر ينجس \* المني اذا نفذت الى الطاق الثاني من الثوب بفرك الاول ويغسل الثاني وقال الامام طهري الدين نفذ المني من الظهارة الى البطانة طهرتا بالفرك في الصحيح وقيل منيها رقتة لا يظهر بالفرك واذا تقدم مذى لا يظهر بالفرك أيضا \* وعن الثاني ألقى التراب على بول أصاب الخلف طهر بالمسح

ويحلف على السبب ويحتمل فيه له ويحلف بالله ما جعلت أمرا يدها من هذا آخر تزوج تزوجتها بعد سؤلها الطلاق ولا علمت اني اختارت نفسي بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي \* وان أقر بالامر وأنكر اختيارها بنفسها يحلف الزوج بالله ما علم اني اختارت نفسي في مجلس الامر الذي ادعت وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله ما جعلت أمرا امرأتك هذه بيدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول المبادية \* امرأة ادعت على زوجها أنه آلى منها ومضت مدة الايلاء ووقعت الفرقة بيننا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه من يرى أن المولى يوقف (١) بعد الاربعة اشهر فيحلف اني لست بيائن منه ولا يثبت فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لأقربك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن اليمين أبانتم منه بتطبيقه نظر الهاوان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي \* فان أقر الزوج بالايلاء فادعى أنه فاء اليها في المدة وأنكرت هي التي في المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمد رحمه الله تعالى فتحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعى ولا تحلف بالله لم يفني اليك قبل مضي الاربعة اشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال تستحلف بالله أنه لم يفني اليك قبل مضي الاربعة اشهر قال والا حوط على قوله أن يزاد في اليمين فتحلف بالله أنه لم يفني اليك في الاربعة اشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط \* لو اختلفت من زوجها بجهرا ووجد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على السبب كذا في خزائنه المفتين \* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد اليمين أن أقر باليمين والدخول جميعا فقد أقر بالطلاق وان أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بيائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان أقر باليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يهاف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقر بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا أن لا تدخل الدار قبل أن تدخلها كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك على هذا المعتقد اذا ادعى العبد والامة على المولى أنه حلف بعنته أنه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها الا أن يعرض المولى أو الزوج في ذلك بشئ فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلاثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من عيبك فاذا حلف على ذلك فقد أتى على ما يريد كذا في شرح أدب القاضي للخصافي \* لو ادعى اني أودعت عندك كذا فقال أودعت مع فلان آخر فلا ردك اليك يحلف المدعي عليه بالله ان رد الكيل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائنه المفتين \* غضب جارية وغيها فبرهن المالك على أنه غضب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويرد على المالك وهذه الدعوى هيصة مع قيام الجهالة للضرورة وان لم تكن للمالك بينة يحلفه بالله ما هذا عليك جارية ولا قيمتها وهي كذا درهمها ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي \* وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار فائة أو مزارعة في هذه الارض فائة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سمى كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى المدعي أجرة الدار (١) قوله يوقف الخ هو مذهب الشافعي فانه يقول لا تقع الفرقة بخصي المدة ولكنه يتوقف الحكم بعد المدة على أن يفي اليها أو يفارقها اه بحرأوى

لانه كالمسجد والمسجد يطهر بالتراب على الخلف يطهر بالفرك في الصحيح \* سيف أو سكين أصابه بول فسهجه بالتراب لا يظهر وان دما بان ذبح به شاة ومسح على صوفها حتى زال اثر طهر ولم يذكر قاضيخان خلافا في الظهارة وفي بعض الروايات لا يظهر \* قاء على ثدى أمه ومسه مرارا وشرب الخمر وردد البراق في فيه بحيث لو كان الخمر على الثوب زال بهذا القدر من البراق طهر والالا \* شرب خمر وانما فسال من فيه ان لم يظهر عين الخمر ولا رآه تحتها وطاهر عندهما \* حديثا أصابته نجاسة فادخل في التراب قبل المسح أو الغسل طهر كالأحرق رأس شاة ملطخة بدم

وإذا موه الحديدي نجس لا يظهر عند محمد وعند الثاني يومه بالماء الطاهر ثلاثا ولا يرد في كل مرة \* التور المسهر إذا مسحت بمزقة نجسة مبتلة أن أكلت حرارة النار بله الماء قبل الصاق الخبز بالتور لا نجس ولا في نجس \* اتخذ من الطين النجس كوزا أو قدرا وطبخ طهر \* الأجر المقروش حكمه حكم الأرض يطهر بالحقاف وإن كان ينقل من مكان إلى مكان آخر لا يطهر بالحناف لكن إذا وصلت النجاسة إلى جانبه تجوز الصلاة على الجانب الآخر (٢٠) \* والكل المتصل بالأرض كالارض فان قطع لزم الغسل \* والجص كالارض لا اتصاله بها

وكذا الحصى بخلاف اللبن الموضوع عليها \* جف الأرض النجس أو فرك المني من الثوب أوحت النجس من الخف ثم أصاب الماء هؤلاء المختارون لا نجس \* خاية ممثلة بالعصير غسلا واشتد وصار خراوانتقص فتخلل لاخفاء أن ما يوازيها النخل طهر وكذا ما لا يوازيها عند العامة وذكر القاضي أنه لا يطهر إلا بالغسل \* وقعت كوز من خر في دن من خل طهر من ساعته إذا لم يظهر أثر الخريفه \* ولو وقع كوز الخسل في دن من خر لا يباح قبل مضي زمان يعلم أنه صار خلا \* فأرة وقعت في خر ثم صار خلا أن أخرجت من ساعته أو قبل التخلل يباح الخلل وإن تفصحت فيها لا \* وقعت الفأرة في العصير وتحمثر ثم تخلل لا يطهر \* وقع البول في الخمر ثم تخلل لا يطهر \* ندف القطن المخلوج النجس إن كان مقدارا لا يذهب بالندف كالنصف ونحوه لا يطهر وإن قليلا يذهب بالندف يطهر لاحتمال الذهاب بالندف كأنك دس النجس بعضه

يقسم بين رجلين أو يساع البعض أو يغسل شيء منه أو يؤثر كل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طرف فلا ما ثبت يحكم على كل بالشك \* أحرق السرقة حتى صار رمادا وصار الخنزير لمهاطه عند محمد رحمه الله تعالى وعابه الفتوى حتى صبح كل ذلك الملح وجازت الصلاة على ذلك الرماد \* أصاب الثوب من اتفاس الكلب أن دخل الماء وبطل فاصابه منه فهو نجس وإن من مطر لا لأن في الأول أصاب من جلده وهو نجس وفي الثاني لا وفيه دليل على أنه نجس العين وذكر في اليسوع والذبايح أنه يطهر بلذ كان يجوز بيعه

قال في التجنيس وهو الصحيح وفي الجامع الصغير جلد يهر بالدباغ عندنا وعند الثاني ان جلد الخنزير كذلك (السابع في التجنيس) طير الماء مات فيه لا يفسده عند الامام وفي غيره يفسد بالافتاق وعليه الفتوى الجراد والبعوض أو البرغوث اذا مات في شئ لا يفسده والمات ما اذا استخرج منه مات من ساعته \* الادودة المتولدة من الدابة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد غسلها لا ينجس وكذا دودة كل حيوان ويجوز الصلاة معها وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد (٣١) الثوب اذا فحش ولا يفسد القدر

للضرورة أو الاثر فانه كان يرى في برمة عائشة رضي الله عنها صفرة دم العنق والدم الخارج من الكبد لون من غيره فنجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه فطاهر والا فلا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الغسل حتى لو طلى به وجهه الخف وصلى فيه جاز \* الكافر اذا وقع بعد الموت قبل الغسل في الماء نجسه والمسلم قبل الغسل والكافر بعده لا الصبي الذي لم يستهل لا تجوز الصلاة مع جلد غسيل أم لا والذي استهل قبل الغسل كذلك وبعده طاهر \* جلد الانسان وقع في الماء القليل ان أقل من قدر ظفر لا يفسد وان مقدار ظفر أو أكثر أفسده والظفر لا يفسد لانه عصب \* صلى ومعه حيوان حتى يجوز التوضي بسوره كالفأر يجوز وأساء وان كان سوره نجسا كجر وكل لا يجوز وفي النصاب ان كان الجرو مسدودا فلم يجوز ومراة كل شئ كبوله \* الخارج من بدن الانسان على نوعين طاهر كالعرق

ما ثبت الخيار ان شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان وان شاترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشافان كان يسير احقى أو جب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلله على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل لزمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا لحال المدعى فقال ان هذا خرق ثوباني فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمعته حتى أحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا وان كان الخرق فاحشا وجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعى منسرا انظر للمدعى وان كان فيه اضرار بالمدعى عليه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشميد \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولأن رجلا ادعى انه هدم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شئ منها كذا في فتاوى قاضيخان وهكذا ذكر الخصاف \* وقال شمس الأئمة الحلو في رجه الله تعالى ينبغي للقاضي أن يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة أو بقرة أو فقا عين عبده قدمته من غير ذلك أو ذبح دابة له أو جبق على شئ من ماله فنقص ذلك الشئ وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحاصل ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعى عليه وليس في التحليف على الحاصل اضرار بالمدعى هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى انه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى انه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما به \* تكون فيه فسادا لارض وصاحب الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا سمعت دعواه وأنكر المدعى عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعى فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع أو قلعه لا أعيدته وان صاحب الحائط ينفق عن ذلك لا تسمع دعواه مالم يصح ونصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك يبين غلط الخشبة وخذنتها فاذا سمعت الدعوى وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجب له فاذا نكل ألزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أو ثمر ذلك بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى مسيل ماء أو طر بقاء دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ماله هذا الحق الذي ادعاه في هذا الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمدا أو وليا بالآلة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى انه قطع يده عمدا وقطع يدا ابنه صغيرا أو ادعى شعبة أو جراحة يجب فيها القصاص وأنكر المدعى عليه كان له ان يستحلف ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده

والنخامة واللبن والدمع والريق ونجس وذلك كل ما يوجب نروجه الوضوء أو الغسل وما يخرج من أبدان سائر الحيوان فانه نجس غير أبوال ما كول اللحم والخلاف فيه معروف وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه اختاف فيه قال محمد رجه الله تعالى انه نجس وأما زرق ما يؤكل لحمه كالخمام والعصنور فانه طاهر وسوره لا يفسد وان مقدار ظفر وسره الدجاج ولا وزن نجس وجميع الارواح نجس بلا خلاف بين علماءنا \* قص الحية ان لم يكن معه جلد طاهر وان كان بالجلد أكثر من قدر درهم فلا وان ذبحت لان جلد طاهر لا يحتمل الدباغ وقيصم اما يتخلع عنها في موضع

سكاها \* البينة الرطبة أو السحلة الرطبة وقعت في الماء نجس وإن يابس لا وعلى قول الامام طاهر في الحالين كما قال في الانفعة الخارجة بعدم موت السحلة \* بول الهرة أو الفأرة إذا أصاب الثوب لا يفسده وقيل ان زاد على قدر الدرهم أفسد وهو الظاهر وخبر البطان كان يعيش بين الناس ولا يطير فكان الجاج وان كان يطير ولا يعيش بين الناس فكان الحماة لا مكان التحرز في الاول دون الثاني لانه يذرق من الهواء ولولم يكن معه الاسور الجار فتوضأ وصلى (٣٢) ثم تيمم وأعاد تلك الصلاة يجوز ولا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ولا يجوز التيمم عند

وجود الماء المأكروه لكنه يكره استعماله عند وجود الماء المطابق \* ماء فم النائم نجس عند الثاني طاهر عندهما بناء على مسئلة الباطن وعلى هذا يجوز الصلاة مع خرقه المخاط وان كثر عندهما \* احترقت العذرة في البيت أو كان الاصطبل حارا أو كان بيت بالوعة وفي كل طابق أو كونه علق فترشح منه البخار أو كان على جدار الحمام نجاسة فترشح وأصاب الثوب ان لم يظهر أثر النجاسة لا يفسد الثوب \* سطح عليه نجاسة أمطرت السماء عليه ووكف على الثوب ان كان السماء يطر حال ما أصاب الثوب لا ينجس ولا ينجس \* وقع عند الناس ان الصابون نجس لان وعاءه لا يغطي فيقع فيه الفأرة ويلغى الكلب وهذا باطل لان الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمال ولئن سلم فقد تغير بالكلية وصار شيا آخر فيبقى بقول محمد رحمه الله تعالى حتى ان الدهن النجس لو جعل صابونا طهر (الثامن فيما يصيب الثوب) ان زاد على قدر الدرهم منع ولودرهاما وأسا ان صلى

فلان ولادم وليه فلان ولا قبلت حق بسبب هـ هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخاف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هـ هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخاف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هـ هذه اليد ولا قبلت حق بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحبس حتى يخاف أو يقر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى انه قتل ابنه خطأ أو وليه خطأ أو قطع يده خطأ أو شجعه خطأ أو ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية أو أورش استخافه بالله ما فلان عليك هـ هذا الحق الذي ادعى من هـ هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند العيين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الارش فانه يستخلف بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجعة بالله ما شجعت هذا هذه الشجعة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستخلف على الحاصل كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* وان كانت دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد فيستخلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى فكانت العيين عليه ولكن يخلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت أو خطأ فيخلف المولى ولكن يخلف على العلم كذا في المحيط \* وان وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنك سرق هـ هذا العين منى أو غصبت يستخلف على البتات وان وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يخلف على العلم حتى لو ادعى المدعى دينا على ميت بمحضرة وارثه بسبب الاستهلال أو ادعى أن أباه سرق هذا العين منى أو غصبه منى يخلف الوارث على العلم وهـ هذا مذهبنا كذا في الذخيرة \* قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الدعي فانه اذا ادعى المشتري ان العبد أتق ونحو ذلك فأراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البتات مع أنه فعل غيره وانما كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالما عن العيوب فالتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيخلف على البتات ولانه انما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المشتري لا علم لي بذلك وما اذا ادعى العلم فيخلف على البتات ألا يرى أن المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يخلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين \* وان وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وبهي فعل غيره من وجه بأن قال اشتريت منى استأجرت منى استقرضت منى يخلف على البتات كذا في المحيط \* لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي فقال ان أباه هذا توفي ولي عليه ألف درهم فانه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوه فان قال نعم سألته عن دعوى الرجل على أبيه فان أقره بالدين على أبيه يستوفى الدين من نصيبه وان أنكر فاقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضى بالدين ويستوفى من التركة لامن نصيب هذا الوارث وان لم تكن له بينة على ذلك وأراد استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم وهو قول علماء نوابان يخلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان هذا على أبيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفى الدين من نصيبه فان قال لم يصل الى من ميراث أبي شي أن صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه يخلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال أبيه هذا المالك ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لاشي عليه هذا اذا حلفه به ولو أقل لا يكون مسيئا والغسل افضل والدرهم أكبر ما يكون من نقد الباطل كذا اختار في اكثر الفتاوى وفيه نظر فان البلدان على دراهمها مختلفة فمن بلد درهمه أصغر من الطفر والعق وما خوذ من مسئلة الاستبراء قال القاضي استعجوا ذكرا المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم وقال الفاروق رضي الله عنه اذا كانت النجاسة مقدرا نظري هذا لا تنفع فالذي يرتضيه التعليل أن يقدر اما بالثقال أو بمقدار الكف وبعض النقال اختار الاول في الكشف والثاني في الرقيق وهو الاشبه \* رمى عذرة في الماء فانتضج منه على ثوبه لا ينجس ما لم يظهر

به ولو أقل لا يكون مسيئا والغسل افضل والدرهم أكبر ما يكون من نقد الباطل كذا اختار في اكثر الفتاوى وفيه نظر فان البلدان على دراهمها مختلفة فمن بلد درهمه أصغر من الطفر والعق وما خوذ من مسئلة الاستبراء قال القاضي استعجوا ذكرا المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم وقال الفاروق رضي الله عنه اذا كانت النجاسة مقدرا نظري هذا لا تنفع فالذي يرتضيه التعليل أن يقدر اما بالثقال أو بمقدار الكف وبعض النقال اختار الاول في الكشف والثاني في الرقيق وهو الاشبه \* رمى عذرة في الماء فانتضج منه على ثوبه لا ينجس ما لم يظهر

أثر النجاسة وكذا الوائضح عليهم بول الحمار بول انتفض مثل رؤس الأبر لا يضره ولو على الخف ومسح جازلوا يداؤا عن مالك أن البعرة طاهرة والأعضاء عما فيه البؤى أولى تسكبا بقول من يرى \* سفت الريح السرقين الجفاف أو التراب النجس على ثوب رطب أو وضع رجله على شيء نجس أن يظهر أثرها على الثوب أو الرجل تنجس والا لا ولا يعتبر الندوة في الصحيح وقال الامام الحلواني مرت الريح على النجاسة وأصاب ثوبا مبالا معلقة تلك تنجس \* استنجى بالماء أو بسل السراويل بالماء أو العرق ثم فشا فعمامة (٣٣) المشايخ على أنه لا ينجس وقال الامام

الحلواني ينجس \* ولو كان بالاحجار ثم فشا وقد ابتل السراويل ينجس في المختار لو زاد على أدنى المانع \* فرأى أصابه في وجف ثم عرق فيه وأصاب جسمه ان لم يظهر أثر البهل في جسمه لا ينجس وان ظهر فيسه أثر البهل لتكررة العرق تنجس \* معنى على الارض أو على لبد نجس يابس لا يضر ولو كان رطبا والرجل يابس ان ظهرت الرطوبة في قدميه ينجس \* مشى في الطين أو أصابه لا يجب في الحكم غسله ولو صلب به جازما لم ينجس أثر النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يستل عنه في الموقف وأول منزل الآخرة لأغايته ولهذا قلنا جل المصلى أولى من تركه في زمانا \* دخل مرطبا وأصاب ربه الارواح جازت الصلاة معه ما لم ينجس \* بسط الثوب على مكان نجس فاستل أو لف الثوب الطاهر في الثوب النجس فابتل ان يظهر الندوة فلا عبرة به وان لم يظهر بقطر منه البهل النجسة ينجس والا لا \* في المختار جعل سرقين في طين وطين به السطح

على الدين أولا ثم على الوصول فان حلقه على الوصول ولم يكن المدعى حلقه على الدين فأراد أن يحلقه على الدين فقال الابن ليس على يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم وإذا أراد أن يحلقه على الدين أولا فقال الابن لم يصل الى من ميراث أبي شيء وليس على يمين فان صدقه المدعى ومع هذا أراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامة محققين مرتين مرة على الوصول على البتة مرة على العلم بالدين هذا اذا أقر وقال نعم أما اذا أنكر أن يكون أبوه مات وأراد الغرم استخلافه على ذلك فعمامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتة فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* رجل ادعى عينا في يدي رجل وأراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي ميراث وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعى بذلك أو لم يقر ولكن أقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم أن عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي أن يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرأ أنه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتة بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي انفسه ملكا مطلقا يحلف على البتة أيضا كذا في الذخيرة \* رجل في يديه عبد جاءه رجل وادعاه وأقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين الذي اليه هكذا في المحيط \* رجل اشترى من رجل جارية أو غنمها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه فانه يحلف ما حسب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه كذا في محيط السرخسي \* فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما قال أو غنمها ولا يمكنه أن يقر بخلافه أن يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شراء قائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى أنه قال تمام النظر في أن يحلقه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكر انما أتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على ما مر كذا في المحيط \* لو كان الرهن في يد المرمين فالتة قيا في بلد آخر فطالبه المرمين بالدين أمر بدفع المال الى المرمين فان ادعى الراهن - لال الرهن وأنكره المرمين حلف على البتة بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على يدي عدل واختار في الهلاك حلف المرمين على العلم كذا في الفصول العمادية \* أودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما زلت عنك أوال المودع لا بل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع عينه ثم كيف يستحلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما تعلم أنما

وجف ثم أتى عليه منه يلا رطبا لا ينجس \* الماء والتراب اذا كان أحدهما طاهرا والاخر نجسا اختلطوا وجعلنا طينا اختار الفقيه أبو الوليث ان العبرة للنجس ترجيح العبرة وقال محمد رحمه الله تعالى ابن سلام العبرة لظاهره لانه صار شيئا آخر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه \* ووجد في الجدة بعرة ان كان الجدة معها فالجدة نجس وان وقعت على الجدة غسل الجدة ثلاثا أو يطهر \* مشى الكلب على الثلج ان وطبافه ونجس وان يابا فهو طاهر ولو مشى على الردغة والطين فوضع رجله على أثر رجله تنجس رجله \* الكلب اذا أخذ بالفضة ينجس ثوب انسان لا يجب غسله لانه يأخذ

بسنه فلا تصل رطوبة فيه وان لاعلى وجهه الغصب يجب لوصول رطوبة لعابه \* كاب بال على طين ان كان لا يرى أثره ولا يعلم لا نجس لان من طبع الارض أكل النجاسة (التاسع في الحظر والاباحة) الذبيحة اذا أرادت شرب الخمر لوجهها المسلم المنع كالمسألة اذا أرادت أكل النور أو البصل أو كل ما يتناغم فالزوج يملك المنع لان القبلة حقه وذلك يحل به لو يكرهه \* اذا أراد الحنب لا كل غسل يده وتضمض والحائض أيضا ان أرادت تغسل يدها وهل عليها ان (٣٤) تضمض اختلوا \* ويجوز الحنب شرب الماء قبل المضضة على وجه السنة وان لاعلى وجهها

لانه شارب الماء المستعمل وانه نجس \* والتمسح بالمنديل بعد الوضوء والغسل لا بأس به \* ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمئزر ولو كان الحمام اهن خاصة \* غسل اليد بالخالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تبين كوضع العين على الجرح اذا علم فيه الشفاء \* في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره به يغسله بخبره والا لان الامر بالمعروف لا يجب عند العلم بعدم الامتثال لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا \* وقت لقلم اطافره يوم الجمعة ان تبرك بالمقول ولم يجاوز الحد فحسن وان جاوز يأخذه كالمطال وبعد القلم يدفنه ولا بأس باللقاء ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

### \*( كتاب الصلاة )\*

مئة وعشرون فصلا (الاول في الاذان) اذا لم يعلم المؤذن أوقات الصلاة لانه لا ينال ثواب الاذان \* لا يحل أخذ الاجرة على الامامة والتأذين بالشرط فان علموا احتياجهما وجهوا في كل وقت شيئا فحسن ويجوز لانه مواساة \* ليس

هلك بعد النزول كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترك الرجلان على أن ما اشترى اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصاصه فقامن التجارة وقتا أو لم وقتا فهذه الشراكة جائزة فان قال أحدهما اشتريت متاعا فهلاك وأراد أن يتبع شريكه بخلاف الفن وأنكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع عينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحماكم أبو محمد رحمه الله تعالى يقول يجب أن يزداد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك على شركتكما كذا في المحيط \* ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البينات خلف على العلم لا تكون معتبرة حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا ينسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم خلف على البينات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقضى عليه اذا انكسر لان الحلف على البينات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين

(الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن لا يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل له) رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج ابنته فلا نية منه وهي صغيرة فأنكر الاب وطلب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عنه فالحكم وتستحلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى على رجل أنه زوج أمته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمادية \* ادعى على آخر ما لا واقام اليمة فقال المدعى عليه لا قاضي حلف المدعى أنه محق أو حلفه أن شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو أراد أن يحلف الشاهد بانه قد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة \* ولو قال المدعى عليه ٣ (اين شاهد مقدر أمده است ييش ازبن كواهي كه اين محدود ملك من است) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ٣ (اين شاهدين محدود ودر ادعوى كردم است بر من ييش ازبن كواهي) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا لو طالب المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه ٤ (كه اين سو كنند راست خوردي) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين \* لا عين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى ضيعة في يد رجل أنه له وقال ذواليدهي لا بنى الصغير فلان لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فنسكل لا يصح تكوله فان قال المدعى ان هذا استهلك داري باقراره ولوله الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعندهما لا يستحلف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالانصب وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل باقراره ولوله الصغير لا تسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي اذا أقر لصبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغير بنه أو غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لاني الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقر بذلك لاجنبي سواء لا تسقط عنه اليمين فان حلف فنسكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر العايب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين

٣ هذا الشاهد جاء مقرا قبل هذه الشهادة بان هذه الحدود ملكي ٣ هذا الشاهد ادعى على به ذا المحدود وقبل هذه الشهادة ٤ أنك حلفت هذا اليمين صادقا

على النساء أذان ولا إقامة وان صلين بجماعة لان الاعلام فيما فيها اعلان ولا يليق بهن فان فعلن فاساءة \* ويكره للرجال أداء الصلاة يحلف بجماعة في مسجد بلا اعلامين لافي المفازة والكروم والبيوت فان أعلم بهما فحسن وان اقتصر على اعلام الشروع فحسن أيضا وان تركهما جاز بلا اثم وأساءة لانه لا اجتماع ولا اجتماع أكثر منهم والاقامة لاعلام الشروع فيها ولاهم اليها حاجة \* أصروا أهل مصر على تركه أمر وابه فان داموا عليه فوئلا بسلاح وعن الثاني أنهم يؤذون فقط \* خافت بعض أهل المسجد الاذان وصلى بجماعة فللمقبلة أيضا الجماعة لان الاول

لم يكن على السنة ويكره أذان خمسة ويعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت صوتها أو الجنب والمجنون والسكران ولا يعاد أذان ثلاثة المعتوه والقاعد والراكب في المصير \* أذان المسافر راكبا لا يكره ولولا إلى جهة القبلة ويكره أقامته \* إذا لم يكن في المسجد المؤذن فالأفضل أن يصلي بأذان واقامة وحده في مسجده وهذا أحب من أن يصلي في مسجد آخر بالجاعة \* ظن الاذان أقامة فغذرفيه ثم علم قبل الفراغ يستأنف \* التخصع عند الاذان والاقامة بدعة محدثة \* دخل المسجد وهو يقيم يتعدو ولا يقف (٣٥) قائما إلى وقت الشروع \* أقامة غير المؤذن

بلا رضاه تكمه والظاهر عدم التفصيل في نفي الكراهة \* ثواب الاقامة ازيد من ثواب الاذان \* إذا بلغ إلى قوله قد قامت خيرين الاتمام في مكانه والمشي مقتديا كان أو اماما \* ينتظر الاقامة ليذكر الناس الجماعة يجوز ولو أخر بعد الاجتماع لا الاذا كان ذاعدا \* شرير النقص مساويه والامام كذلك \* سماع الاذان فعليه الاجابة ولو ضيفا والاجابة بالقول لا بالقدم ولو في المسجد لا جواب عليه \* سماع القارئ الاذان لا يترك القراءة وقيل لو في المسجد لا وان في بيته ترك \* سماع من كل جانب كفاه اجابة واحدة والمتكلم في الفقه يجب \* سماع وهو عشي فالأفضل أن يقف للاجابة ليكون في مكان واحد \* صلى السنة بعد الاقامة أو حضر الامام بعدها لا بعدها \* سلم على الامام أو المؤذن أو الخطيب رد في نفسه وعن محمد رحمه الله تعالى بعد الفراغ والامام الثاني على انه لا يرذأ أصلا وهو الصحيح (الثاني في مقدمتها وصفتها) الادب مافعله الشارع عليه السلام مرة وتركة أخرى والسنة ما واطب عليه عليه الصلاة

يختلف فان نكل تدفع الدار إلى المدعي وإذا بلغ الصغير فادعاه تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضيان \* ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعي عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لاني هذا الطفل سيع اقراره فان قال الشفعة للقاضي حلفه بالله ما أنا شفعيها فانه لا يحلفه وان أراد الشفعة أن يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصمه وسمع البيعة عليه كذا في النصول العبادية \* لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب أو دعيه ولم يقيم بيعة على ما ادعى حتى صار خصمه للمدعي كان للمدعي أن يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعي فان جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ العبد من المدعي ثم يقال للمدعي أنت على خصوصتك مع الاول فان أقام بيعة أنه له أخذه منه وان لم تكن له بيعة على ذلك استحلف الاول فان حلف برئ عن خصوصته المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي هذا اذا أقر به الاول ونكل للمدعي بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي ثم أقر به للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئا كذا في المحيط \* في يد جارية يقول أو دعيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعي باعها أو وهبها بعد الايداع منك وأتكمه المدعي عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك كذا في الوجيز للكردي \* الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعي بيعة لا يكون له حق احضاره إلى باب القاضي لانه لا توجه عليه العين لانه لو نكل لا يقضى عليه بشكوله فان كانت له بيعة وهو يدعي عليه الاستملاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه حتى اذا ألزم الصبي شيئا يؤمر الاب بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي \* الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في أنه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستملاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السكاح بلاذن المولى والكفالة كذلك يحلف فان حلف برئ وان نكل أو أقر به بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي \* اختلف مشايخنا في الدين المؤجل والاصح أنه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلا ادعى أن فلانا مات وأوصى إلى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص إلى قاتله لا يستحلف وكذلك اذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل أنه استصنع في كذا فانه لا يستحلف المستصنع هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فقلت قالوا لا عين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصي إلى القاضي ولا بيعة له فان كان الوصي وارثا يحلف وان لم يكن وارثا لا يحلف كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان القلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان القلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وان اسمه عارية في الصلح وأن الذي باسمه المال وكفى بقبض هذا المال بالخصومة فيه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* وان جحد الدعوى كما افعل المدعي للقاضي خلفه في فان القاضي يكلف المدعي أقامة البيعة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك المال والشرط أقامة البيعة على أنه وكيل فلان ليثبت كونه خصمه فان أقام ثبت كونه خصما فبعد ذلك ان أقام البيعة على المال تقبل ويأخذ المدعي المال

(٤ - فتاوى رابع) والسلام والواجب ما شرع لا كمال الفرض والسنة لا كمال الواجب والادب لا كمال العنة \* طأطأ رأسه في الركوع جازي الظاهر وعن الامام انه لو كان قريبا إلى ما قبله كالقيام في الركوع لا يجوز لانه لا يدركه أو كذا في الرفع من السجدة ان فصل جهته عن الأرض جازي الظاهر واختار شمس الأئمة انه ان عد أقرب إلى السجود لا يجوز \* ما يقع عليه السجدة ان كان لا يمنع حجم الأرض ويستقر وتفسره ان لا يتسفل بالتسفل وان بالغ كالنبت أو الحشيش أو القطن أو الحنطة أو الشعير أو شئ محشوا أو الطنفسة يجوز وان كان



يمنع وجود الحجم ولا يستقر كالدخن والجاورس والثلج الغير الملبد لا يجوز وان كان ملبدا يجوز والعجالة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز لانه كالسرير \* سجد على ظهر رجل في الزحام ان كان في مملاته جاز وان في غير مملاته أو ليس في الصلاة لا يجوز وفي العتابي لا مطلقا وفي الظهيرة ان وجد فرجة لا يجوز ولو على فخذه نفسه لا لان الساجد ينبغي أن يكون غير المسجود ولو بعد جاز في المختار ولا يجوز على ركبته مطلقا لكنه لو تضرع بكفيه (٣٦) الائمة وضع إحدى قدميه فيها جاز في القيام على إحدى رجليه والمراد بوضع القدم هنا

ويكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء وأنكر ذلك لم يكن له أن يأخذ ماله من المدعي عليه وان لم تكن له بينة على المال وأراد استخلافه فان القاضي يحلف بالله ما قال بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو ألف درهم ولا أقل منها وان لم تكن للمدعي بينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعي عليه يعلم أن فلانا الذي باسمه المال فاستخلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما علم أن فلان بن فلان الفلاني وكلمه على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقر بالو كالة منكر للمال ولو أقام المدعي البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم تكن له بينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي أن يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقر بالو كالة منكر للمال ولو أقرب بالو كالة صرح بما أوفى ضمن النكول وأنكر المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال وأخذ المال منه ولم يصر خصما في حق الخصومة حتى لو أراد المدعي إقامة البينة على المدعي عليه بالمال قبل أن يحلف على المال أو بعد ما حلف لا يسمع ونظر هذا ما قال أصحابنا رحمه الله تعالى لو أن رجلا ادعى أن رجلا يقال له فلان ابن فلان الفلاني وكلمه بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف درهم فأقر المدعي عليه بالو كالة وأنكر المال فقال المدعي أنا أقيم البينة أن هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان أقر بشئ أمره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر وأراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وأنكر الو كالة فاقول قوله كذا ههنا وما إذا أقر بالمال وجد الو كالة فان أقام البينة على الو كالة صار خصما مطلقا في مؤمر بتسليم المال اليه وان لم تكن له بينة وأراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل ثبتت الو كالة لكن في حق أخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف لا صدر الشهيد \* اذا وكل الرجل رجلا بطلب شفعة فادعى المشتري على الوكيل أن موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل فاقضى لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستحلف كذا في المحيط \* في كل موضع لو أقر له فاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل \* الاولى الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيبا فأراد أن يرد بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما علم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف وان أقر الوكيل لم يملك ويطلب حق الرد \* الثانية لو ادعى على الأمر رضاه لا يحلف وان أقر له \* الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدين أن الموكل أبرأه من الدين وطلب عين الوكيل لا يحلف على العلم وان أقر له لم يملك خلاصة \* اذا ادعى مسلم على ذمي خراج عينه أتضح وإذا أنكر يستحلف وان ادعى عليه استمالة لا يحلف كذا في خزائن المفتين \* ادعى على آخر مالا وأنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنك استملت مني هذا المال وصرت مقر بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستمالة لا يحلف على المال دون الاستمالة لان بالاستمالة يصير مقر بالمال والافرار حجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما ادعى بينة الاصل في جنس هذه المسائل أن الانسان انما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحلف على حجة خصمه كذا في ذخيرة \* ادعى على رجل مالا يحكمهم الشركة وجد المدعي عليه ذلك ثم ان المدعي عليه قال كان في يدي من مائة كذا وكذا يحكمهم

وضع الاصابع وان وضع اصبع واحد أو ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك إحدى قدميه صح والا لا وينبغي ان يكون بين قدمي المصلي أربع أصابع ولا يشير عند قوله أشهد أن لا اله الا الله في المختار وكراه الامام خواهر زاده قول المصلي وارحم محمد وأطلق الحوائفي والسرخسي بعدم الكراهة وصرفوه الى الامة كما يقال ارحم هذا الشيخ وقد جنى ولده لاهو وبترضى عند ذكر الصحابة ولا يقول رحمه الله تعالى ويكون منتهى بصره في القيام الى موضع سجود وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى أرنبة انفه وفي القعود الى حجره ولو تركه لا يأنه وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامر أسهل لان منبأه على اليسرى الاركان فكيف في الآداب \* وكمر تغطية القدم فيها الا في التشاوب واستحسن كثير من المشايخ الجمع بين الوضع والاخذ بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويأخذ الرسخ بالابهام والخنصر ويرسل الباقي على الذراع \* وضع القدمين في السجود فرض قال الرستغفني والاسيحياني

ان أمكنه الوضع قبل القدمين يجوز وان لم يضع وان لم يمكنه الوضع لم يجز (نوع فيما يكره) كل عمل يفيد لا يكره في الصلاة فله الشركة وكل ما لا يفيد يكره فله فيها وصح انه عليه الصلاة والسلام مسح العرق من جبينه فيها وقام فيها ونفض ثوبه \* أعاد صلوات عرقل يكره وقيل لا للاحتياط لكن لا يصلي المعاد قبل طلوع الفجر وصلاة الفجر والعصر وقبل المغرب لاحتمال كونه نفلا ومسح التراب عن وجهه قبل الفراغ لا بأس به وعن الثاني الترك أحب والحاصل انه ان كان التراب يؤذيه لا يكره وان كان لا يؤذيه فتركه أولى \* صلى مشدودا الوسط



ففيه شهر عبادته وان صلى مكشوف الرأس ان تهاونا بذكره وان تضرع لا \* اذ البس شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرون فيه  
والختم اياه لا يكره \* وتكره الصلاة الى وجه انسان والى ظهر قاعدتيكم ان كان يخاف من اللفظ الغلط في القراءة كرهه والا لا \* ولا بأس بترك  
السترة وياثم الماردان من بقره لا من بعيد وحده قيل قدر صنفين وقيل موضع سجوده وقيل ما بين الصف الاول ومقام الامام والمختار منتهى  
بصره ان كان يتلى خاشعا ولو في المسجد لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل قدر خمسين ذراعا (٣٧) وقيل قدر ما بين الصف الاول والحائط

\* ولا يجيب فيها أحدا بويه  
الا اذا طلب منه الاعانة وكذا  
الاجنبى ان خاف سقوطه  
من حائط أو وقوعه في النار  
ولو في القرض وكذا لو قال له  
كافرا عرض على الاسلام  
أو سرق منه درهم أو فارت  
قدرها أو خاف على ولدها  
القرض والغفل فيه سواء  
\* بسط يده وسجد عليه يتي  
التراب عن وجهه بكره لانه  
قرار من التعبد ولو كان يتي  
ثوبه لا يكره وان اتقى حر  
الارض أو بردها لا يكره لانه  
يؤدى الى تكميل السجود  
وفيه حكاية ذكرناها في مناقب  
الامام وذكر الصفار اذا  
سجد على كفه ان كان لوقاية  
الوجه بكره لانه ترفع وان  
لوقاية العمامة لا \* جعل في غم  
لؤلؤة وصلى ان منعه عن  
القراءة لم تصح صلاته وان لم  
يمنعه تصح وكذا لو كان في يديه  
شيء يمنعه عن الوضع المسنون  
يكره \* ويكره غمض عينيه في  
الصلاة لانه من صنع اليهود  
\* وقال الامام الحلواني من  
أراد ان يصلى على القباء جعل  
كتفيه تحت رجليه وسجد  
على ذيله لان الذيل في مساقط  
الزبل وطهارة موضع القدمين  
في القيام شرط وفاقا وموضع

الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعى الدفع والقبض ان كان المدعى عليه أنكر الشركة وكون  
المال في يده أم لا بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئا يحكم الشركة لا يخالف المدعى  
على القبض وان قال المدعى عليه وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعى كذا  
في الفصول العبادية \* لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف  
المضارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعى ايفاء الثمن وأنكر البائع فالحقضي انما يحلفه  
اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضى من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع  
أنه لم يسه - توفي الثمن وقال المشتري أنا لم أبيع ما بينة على الاثبات فالحقضي لا يجبر المشتري على أداء المال بل  
يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود وأما اذا قال شهودى غيب في قضى عليه بالمال ولا يمهله كذا  
في خزائن المفتين \* ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الوديعة فقال ٢ (رسا يده أم) يقبل قوله مع اليمين ولو  
حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر ٣ (بما فته أم) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض أو عن المبيع  
فقال ٤ (رسا يده أم) لا يقبل قوله ويعتبر بين البائع والمقرض أنه لم يصل فالحاصل أن في كل موضع كان  
المال أمانة في يده فالحق والقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال مضمونا عليه فالبينة  
بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول العبادية \* لو أن رجلا ادعى على رجل أنه  
استهلك مالى وطلب التماس من القاضى لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا شريكي وقد خن في الربح ولا أدري  
قدره لا يثبت اليه وكذا لو قال باعنى أن فلان بن فلان أوصى لى ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث  
لا يجيبه القاضى الى ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره  
وأراد أن يحلف الطالب لا يثبت اليه قال شمس الأئمة الحلواني الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول  
الاستحلاف أيضا الا اذا اتهم القاضى وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا  
لوقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل ادعى منزلا في يد رجل أنه ملكه غصبه منه وأن ذلك له  
وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعى عليه أنا وقف على جهة معلومة صاروقفا وعليه اليمين للمدعى ان  
حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو أقام المدعى عليه البينة على أنه وقف على جهة  
معلومة ولم يذكر وافته لا تدفع عنه اليمين وصاروقفا باقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو  
وقف وأما اذا قال وقفته على جهة معلومة وأراد المدعى أن يحلفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا  
لهما ولو أراد أن يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في  
الخلاصة \* اذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوبا أو أقر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال  
المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما أدري ما كانت قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن  
مائة فالقول قول الغاصب مع عينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المغصوب  
منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف أن المغصوب منه

ترجمة

٣ وصلته ٣ ما وجدته ٤ وصلته

السجدة مختلف لانها تأتي بالانف وهي أقل من قدر الدرهم ولان السجود على الذيل أقرب الى التواضع لقربه من الارض \* رأى في ثوبه  
نجاسة أقل من قدر الدرهم وهو يصلى الافضل ان يغسل ويستقبل الصلاة وان فاتته الجماعة اذا كان يجدها في أخرى ووجد الماء للغسل  
وان كان في آخر الوقت ولا يجد الماء يغضى \* والافضل ان يستأذن من صاحب الدار للصلاة فيها \* ابتلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغير لو  
من روعة أو لكافر فالطريق والا فالارض \* الصلاة في الحمام لم يكن فيه تماثيل ومكانها طاهر لا تكره وكان اسمعيل الزاهد يصلى فيه مع

الخادم \* نزل به ضيف وله ورد من النفل فان كان ينزل كثيرا فلو ردا أفضل والا فلا اشتغال بالضيف أفضل \* لا بأس بتخفيف الصلاة اذا أتم الركوع والسجود فانه صلى الله عليه وسلم كان أخف الناس صلاة في تمام \* يدافعه الاحتياث ويشغله عن الصلاة يقطع \* شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خاطب الربا فانه نزل السابق ولا ريب في الفرائض في حق سقوط الوجوب \* أمكنه النظر في العلم نهارا والصلاة في الليل فعل وان لم يتمكن من النظر في العلم نهارا ان كان له ذهن (٣٨) وفهم ويعرف الزيادة في نفسه فالنظر في العلم أفضل \* الصلاة لارضاء الخوص لا تنفي بدله صلى

لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعرف يؤخذ من حسناته يوم القيامة جاف في بعض الكتب انه يؤخذ لائق قواب سبعاثة صلاة بالجماعة فلا فائدة في السنة وان كان عقلا يؤاخذ به في الفائدة حينئذ (نوع في السنن) فاتته ركعتا الفجر ان مع الفرض تقضى قبل الزوال وبعده الى يومين ولا يقضى غيرها وحدها وتعال للفرض هل يقضى اختلاف فيه والتظاهر عدم القضاء الا في سنة الفجر تبعاً وبأى يوم في أول الوقت يقرأ في الأولى قل يا أيها في الثانية الاخلاص \* صلى بعد طلوع الفجر ركعتين على نية التطوع جازعتهما لان السنة تتأذى بنية النفل ولو نوى ركعتين فلا على انه في الليل فاذا الفجر طالع قال ابن المبارك ينوب وعن الامام لا قال الامام الحارثي صلى أربعاً نفل على انه الليل فوقع شفعه الاخير بعد الفجر فعندهما هو رواية عن الامام ينوب وبه يفتي فعلى هذا في الاول يقع أيضاً أدرك الامام في الركوع ولم يعلم انه الاول من الفجر أو الثاني ترك السنة واقضى \* صلى السنة ثم اشتغل بالبيع أو الأكل

يختلف أن قيمة الثوب مائة (١) كذا في المحيط \* البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم أقبض وأراد استخلاص المشتري يصدق ويحلف استخسافاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف قياساً \* وههنا خمس مسائل \* (احداها) هذه (الثانية) رجل أقر ببيع داره ثم قال أقررت بالبيع لكنني ما بيعت وطلب عيने (الثالثة) اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض (الرابعة) اذا قال المديون أقررت بقبض الدين ولكنني ما قبضت (الخامسة) اذا قال الواهب أقررت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب عيّن الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله تعالى انه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى الاحتياط في الاخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايخنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء كذا في الخلاصة في كتاب أدب القضاة في باب اليقين \* رب الدين اذا أقر بقبض الدين من المديون وأشهد عليه ثم أنكره اقبض فأرد تحليف المديون فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يحلفه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه هكذا في المحيط \* واذا أقر رجل أني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى أنه لم يقبضه مني واني قد أقررت بالقبض كاذباً وطلب عيّن الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في المزارعة أنه لا يحلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذباً فيما أقر كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أخرج صكاً باقرار رجل فقال المقر قد أقررت لك به هذا المال الا أنك ترددت اقرارى يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكاً باقرار المورث بالمال فادعى المورث أن المقر له رد اقراره وطلب عيّن المديعي كان له أن يحلفه كذا في خزائن المفتين فان مات المقر وادعى ورثته انه كان أقر تلجئة يحلف المقر له بالله لقد أقرت اقراراً صحيحاً كذا أجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليقات بعض البخاريين أنه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رحمه الله تعالى موثقة أيضاً أنه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للسكردي \* واذا أقر رجل لانسان بمال ومات المقر له قال ورثته بعد موته ان أبانا قد أقر بمال كذا فلم يصح اقراره وأنت أيها المقر له تسلم بذلك وأرداد تحليفه على ذلك لم يكن لهم أن يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ان أشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى أن ذلك البيع كان تلجئة وطلب عيّن المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف عندهم جميعاً ويحلف بالله ما شرطت أن يكون البيع الذي جرى بينكم تلجئة كذا في الفصول السابعة في الفصل السادس عشر \* عبد في يد رجل ادعاه رجل فقال (١) قوله يحلف أن قيمة الثوب مائة أي فيما أخذه من الغاصب فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذه وأورده وأخذ القيمة وحكى عن الحسن كرم أبي محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من تحليف الغاصب منه وأخذ المائة بقيمة من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له القاضي أي كان قيمته مائة فان قال لا يقول أ كان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرين الى أن ينتهي الى ما لا تنقص عنه قيمته عرفاً وعادة فيلزمه ذلك كذا في رد المحتار عن متفرقات التنازلية اهـ صححه

يعمد السنة أو بأكل لقمة أو شرب شرية فلا قال الفقيه وهذا مشكل لاروايه فيه \* تاركها يعذر بعذر ولا عذر يستل عن تركها ملكي يوم القيامة \* اجتمعوا على ترك السنة يقاتلون اذا راوها حقاً وتركوا ما اذا لم يروها حقاً كفروا لانه استعفاف \* والافضل في السنة المتأخرة عن الفرض البيت ان كان يعلم انه يصليها في البيت والا فلا يجد أفضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت آخر الليل أفضل ومن لا يعرف القنوت أو لا يحسن يقول يا رب ثلثاً ما وقيل ربنا اتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعتاً بالنار وقيل اللهم اغفر لي واختلاف في انه هل يصلي فيه

على النبي عليه السلام أم لا هل يجوز أم لا وهل يتحمله الامام عن المقتدى أم لا لم يذكر في ظاهر الرواية وعن الثاني أن الامام يجوز ويختار  
المقتدى وقال الامام الكرماني يخافه الامام والمقتدى لا ندد كرويل انه كالقراءة يتحمله الامام (الثالث في التراويج) قال الصدر  
الشهيد الجماعة فيه سنة كفاية حتى لو أقام البعض في مسجد بجماعة وباقي أهل الحلة منفردا في بيته لا يكون تاركاً للسنة لانه يروى عن  
أفراد الجماعة الخلف وقال الامام ظهير الدين يكون تاركاً للسنة لانه سنة على الكل والكل مختارون (٣٩) وقد أطلق عليه السلام بكونه

سنة بقوله وسنت لكم  
قيامه وان صلاها بجماعة في  
بيته فالصحيح انه نال احدي  
الفضلتين فان الاداء بجماعة  
في المسجد له فضيلة ليس  
لاداء في البيت ذلك وكذلك  
الحكم في المكتوبة قبل وقتها  
الليل كله فصيح قبل العشاء  
وبعداهما والوتر بعده ومشايخ  
بخاري على ان الوقت بين  
العشاء والوتر وأكثر العلماء  
على انه بعد العشاء الى الفجر  
قبل الوتر بعده وهو الاصح  
ومعونه فيما اذا فاتته ترويحته ولو  
صلاها بقوته الوتر بجماعة  
عند من قال الليل كله يوتر ثم  
يأتي بها وعند من قال  
بين ما يأتي بالتروية لفواتها  
لوقدم الوتر \* فاتته ترويحته  
لوصلاها بقوته متابعة الامام  
فتابعة الامام أولى \* فاتته  
ترويحته قبل يقضى مادام الليل  
باقيا وقيل الى الليلة المستقبلية  
حتى تأتي ترويحته أخرى  
وقيل لا يقضى كسنة المغرب  
وهو الصحيح وينوي التراويج  
أوسنة الوقت أو قيام الليل  
فان نوى مطلق الصلاة  
أو نفلا فالصحيح انه لا يجوز  
لانه سنة مخصوصة فإعراى  
وصفه الخاص للخروج عن  
العهد وأكثر المتأخرين  
على ان السنن والتراويج

ملكى اشترى من فلان منذسبعة أيام وقال ذواليد ملكى اشترى من ذلك الرجل منذ عشرة أيام فقال  
المدعى البسيط الذي جرى بينكما كان تجبته له أن يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضى وكذا في  
الوجيز للكردي في كتاب الاستخلاف \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل  
فتصدق أحدهما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي  
من الدار من المتصدق فليس الجار فيها شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط عين البائع أو المشتري بالله  
ماباع الحائط ضرارا ولا فراقا من الشفعة على وجه التجبته وباطال الشفعة حلفا للقاضى على ذلك يريد  
بهذا والله أعلم أن الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تجبته وقد بدت النكل وخصص  
المشتري سواء كانت الدار في يده أم لم تكن أو البائع ان كانت الدار في يده وطلب عين البائع أو المشتري كان  
له ذلك فاذا أنكر به - تحلف عليه فان حلف لم تثبت تجبته الحائط وانقطعت خصومة الجار عن المتصدق  
عليه والمشتري وان نكل ثبتت تجبته الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما انه  
اشترى منه وادعى الآخر انه ارثه أو استأجره بالف درهم فاقربه للزمن أو للسنين أو لآخر أو لآخر صاحب  
الشراء حلف له بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل ثبت البسيط ويثبت الخيار  
للمشتري ان شاء - برأى أن يفك الرهن وتضى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أقر لصاحب الشراء أو لا  
فقال المرتهن أو المستأجر حلف له بالله ما رهنه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك عيب وكذلك لو كانا مدعين  
الاجارة فاقرب لآخر أحدهما لم يحلف لآخر كذا في محيط الدرر خبي \* رجل في يده دارا وعرض أو حيوان  
فقدمه رجلا الى القاضى وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذى اليد بكذا فاقرب المدعى عليه لآخرهما  
يعينه أنه باعه منه وأنكر لآخر فقال الآخر للقاضى حلف المدعى عليه أنه لم يبعه منى فانه لا يحلفه  
وكذا لو أنكر المدعى عليه دعواه ما خلفه القاضى لآخرهما فشكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر  
حلفه لي فانه لا يحلفه \* رجل في يده دارا وعرض فقدمه رجلا الى القاضى وادعى كل واحد منهما - ما أن  
صاحب اليد وجهه له وسلمه اليه فاقرب لآخرهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لآخرهما  
فشكل لا يحلف لآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بالف درهم وأنه قبضه فاقربه لآخرهما  
أو حلف لآخرهما فشكل لا يحلف لآخر كذا في فتاوى قاضي خان \* لو أن رجلا في يده أمة أو عبد أو عرض  
جاءه رجلان وادعى كل واحد منهما - ما أنه له أو أنه له غصبه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقدماه  
الى القاضى فسأله القاضى عن دعواهما فان أقر به لآخرهما وبجحد لآخره من التسليم الى الماقر له فان  
أراد الآخر استخلافا فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة لآخر مع الماقر له به لآخرهما في دعوى الملك  
المطلق فان قال الآخر للقاضى انما أقر به له ليدفع اليين عن نفسه فخلفه في فالصواب أنه لا يحلفه له  
وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رحمه  
الله تعالى وان أقر لها أمر بالتسليم اليها ولا يضمن لو ائتمرها من ماله شيئا فان أراد أحدهما أو كل واحد منهما  
أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضا ما اذا جحد لهما وطلب كل  
واحد منهما من القاضى أن يحلفه له فالقاضى لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد

يتأدى بطلق النية ولو كان يصلى الثالث فاقضى به واحد بنيته الثاني والرابع يجوز في المختار ولو اقتدى بنيته بمن يصلى المكتوبة أو  
الوتر أو التطوع الآخر لا في المختار وعلى هذا اذا جاز التراويج على العشاء أو سنته المتأخرة لا يجوز في المختار الامامة في التراويج مرتين تكره  
لانه لم يشرع مكررا ولو أم في الاول ثم صلى في الثاني مقتديا أو اقتدى مرتين لا يكره وهو اقتداء المتطوع في السنن \* صلاها بجماعة ثم  
ارادوا اعادتها بالجماعة يكره بل يصلح فرادى لان النقل بجماعة على التداعي يكره الا بالنص وفي الزائد لم يردو قرا فيها فقدر ما يقرأ في المغرب

وقيل خمس آيات وقيل عشر أو اثنى عشر سنة فلا يترك لكل القوم ومهرتان فضيلة والامام ان قرأ مقدار السنة لا يترك مسجده والاجاز له الترك واذا لم ينقل على القوم اتي بالادعية والتركها او اكنى بالتشهد والمختار الايمان بالصلاة ايضا لانه فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى فيحتمل فيه وكرهه اذا واه على سطح المسجد لا جبل الحرم فسد شفع من قبل يعيد ما قرأ فيها يحصل الختم في صلاة جائرة وقيل لان المقصود القراءة ولا فساد فيها صلاها الامام قاعدا (٣٠) والقوم قائما لاختلافه عليه على قول محمد والصحيح الجواز اجماعا بخلاف المكتوبة والمسحوب

منهم او بعد هذا اختلف المشايخ قال بعضهم يحلف لهم ما بينا واحدة بالله ما هذا العبد له جالا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة والرأى في ذلك للقاضي ان شاء بدأ بأحدهما من غير قراع وان شاء أقرع بينهم انطباعا لوجوب ما وظيفا للتمعة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة اوجه \* (الاول) حلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة وفي هذا الوجه يرى عن دعواه ما وهذا ظاهر (الثاني) اذا حلف لاحدهما ونكل عن الآخر فان حلف الاول برئ عن دعواه وان نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه وهو وحده خلف ونكل فان نكل الاول فالقاضي لا يقضي بنكوله لا الاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلما انه قضى للذي نكاهه اولاد مع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل له ما حله بأن حلفه القاضي له ما بينا واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل له ما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل واحد منهم ما بينا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى المالك المطلق يقضى بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعين بينهما وفي دعوى القنية بينهما وفي دعوى الوديعة يقضى بالعين بينهما ولا يقضى بشيء من القنية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضى بالقنية عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبده ورثه من أبيه فادعى انسان أن العبد عبده وأدعه أباه الميت وأنكر صاحب اليد فانه يستخلف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وأمره بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر عمل ما ادعاه الاول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركة الاب سوى هذا العبد أما اذا كان في يده من تركة الاب شيء سوى هذا العبد فيستخلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كانت هذه الدعوى في الغصب لا يستخلف للثاني أيضا اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستخلف هكذا في النصول العبادية في النصل السادس عشر \* لو ادعى رجلا ان نكاح امرأه وقد ماها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت للآخر فقال الآخر خلفها الى لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهل يستخاف الزوج المقرة ذكره في الاسلام على البردوى في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستخلف وبه بعضهم قالوا يستخاف فان حلف لا تستخلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستخلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط \* ولو أنكرت دعواه ما خلفها لاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكلت فقضى به له لا يحلف الاخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى جارية وتنا بضا ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت على وهي حبلى ان اقر المشتري الزمه وضمن البائع نقصان العيب الاول وان أنكر يريه النساء فان قلن حبلى يحلف المشتري بالله ما حدث عند هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع أمسكها ولا شيء له على المشتري وان شاء ردمع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة \* وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستخاف البائع قالوا ينبغي أن يحلف بالله لقد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخاصم البائع في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انها حبلى وهذا الحبل حدث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط \* رجل

للقوم القيام وقيل القعود للواقفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وأدوها قاعدا يجوز في المختار ولو بلا عذر لكن لا يستحب بخلاف سنة القجر فانه لا يجوز قاعدا \* صلى أربعين ركعة على الثانية فلا كثر على انه يجوز عن تسليمين ولو ستا وقع مد على رأس كل ركعتين فعن ثلاث وعندهما عن تسليمين ولو عشر اوقع على كل ركعتين عندهما عن تسليمين وعند الامام عن أربع وفي رواية الجامع عن ثلاث ولو صلى كلها بتسليمية واحدة وقعد على رأس كل ركعتين قيل على الخلاف وعمامة المتأخرين على انه يجوز عن الكل لكنه يكره بناء على ان الزيادة على الثمان بتسليمية ناقصة عنده وعلى الاربع ناقص عندهما وعلى الست في رواية الجامع عنده فلا يأتى الكامل قلنا نقصان لا يرجع الى الذات ولا الى السبب فصح الاداء وان أربعا ولم يقعد على الثانية لا يجزى عن تسليمية عند محمد واختلف على قولهما قيل يجزى عن تسليمين والصحيح جوازه عن تسليمية بناء على فساد التجرعة بترك القعدة في آخر الشفع الاول في النفل فاندفع ما اذ قعد في أول الثانية وعدم من هذا انه لو صلى الكل بتسليمية واحدة ولم يقعد توجهت الا في آخرها عند محمد لا يجزى عن تسليمية أصلا وعندهما عن تسليمية في الصحيح ولو سلم ساهيا على رأس ركعة ثم نبى عليها ركعتين ان تكلم أو عمل بعد السلام الاول ما ينافي قضى شفعوا ولا قال مشايخهم فقد فسد الكل وقال مشايخ بخاري قضى شفعالا غير امامة الصبي فيها مختلف فعن الامام محمد بن مقاتل الرازي التجوز به نأخذ (الرابع في المواقيت) عشرة أوقات يجوز فيها الفضا سوى الاوقات الثلاثة

آخر الشفع الاول في النفل فاندفع ما اذ قعد في أول الثانية وعدم من هذا انه لو صلى الكل بتسليمية واحدة ولم يقعد توجهت الا في آخرها عند محمد لا يجزى عن تسليمية أصلا وعندهما عن تسليمية في الصحيح ولو سلم ساهيا على رأس ركعة ثم نبى عليها ركعتين ان تكلم أو عمل بعد السلام الاول ما ينافي قضى شفعوا ولا قال مشايخهم فقد فسد الكل وقال مشايخ بخاري قضى شفعالا غير امامة الصبي فيها مختلف فعن الامام محمد بن مقاتل الرازي التجوز به نأخذ (الرابع في المواقيت) عشرة أوقات يجوز فيها الفضا سوى الاوقات الثلاثة

وصلاة الجنازة وتجدد التلاوة لا النفل بسبب أو بلا سبب بعد طلوع الفجر الاربعاء حتى تطلع الشمس والثالث بعد صلاة العصر الى أن يصلي المغرب والخامس بعد أذان الجمعة عند المنبر واقامته وعند خطبة الجمعة والعيد والفسوف والخطبة الاستسقاء واختموا في الوقت المباح عند الطلوع قيل مادام النظر يمكن الى القرص لا يباح وان حار العين يباح وقبل لوقدر ربح أو ربحين لا بعده يباح وكان علامة خوارزم يقول يدل ذنقه على صدره وينظر فان لم ير القرص فقد تم الطلوع ويباح وبعبكسه (٣١) عند الغروب قال الامام الجواليقي

لو أن جاهلا صلى الفجر في وقته والظهر والعصر في وقت الفجر على ظن الجواز يجوز الفجر لا غير وصلى في اليوم الثاني والثالث كذلك يجوز الفجر الثالث لا غير لان غير الفجر لم يؤد في الوقت بل أدى قبل الوقت وجوز الفجر الثالث لا الثاني لانه أدى عند كثرة الفوائت فاندفع الفجر الثاني ويكره السمر بعد الوتر وبعد طلوع الفجر الى أن يصلي الفجر

(الخامس في الاستقبال)

الكعبة اسم للعرصة لا للبناء حتى اذا حول البناء الى مكان آخر لا يجوز اليها ويجوز على العرصة وكذا على سطحها \* مريض لا يقدر على التوجه اليها وليس له أحد يوجهه أو اختفى من عدو أو بقي على لوح ويخاف الغرق لو تحرك صلى الى حيث قد صدر على التوجه ولو على الدابة لا يقدر على النزول لطيف توجه واقفا على الدابة اليها وأوما \* صلى الى غير القبلة عمدا فوافقها قال أبو حنيفة البخاري رضى الله عنه كثر وكذا لو صلى في الثوب النجس أو بلا وضوء عمدا والمختار عدم الكفر في غير

توجهت عليه اليمين فقال ان المدعى قد حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب عين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى المدعى عليه أنه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه أنه لم يبرئني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الالف فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة الجواليقي وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى على رجل ما لا يقال للمدعى عليه ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاکم أن هذا اقرار من المدعى عليه بالمال فحلف المدعى على البراءة فحلف المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى ألبينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله تعالى دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا وهذا أصبح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ يظهر الدين رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف المدعى أولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا توجهت اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقي حتى يستحلف الكل واذا توجهت لهم اليمين على غيرهم فاستحلاف الواحد منهم كاستحلاف الكل وصورته رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكفي يمين واحدة منهم فان كان في الورثة صغيرا وغائبا وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقي الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك الغائب حتى يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا لميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستحلفوه كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى أحد شريكي العنان أو أحد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعى عليه لا يكون للشريك الآخر أن يحلفه كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل على أحد الشريكين حقا من شركتهما فله أن يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه أحدهم كان لبقية المدعين أن يحلفوه كذا في خزنة المتن \* روى ابن سماعة عن محمد بن عيسى قال لا أدري أيتهما الأولى فانه يحلف لكل واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبته ولا القاضي أي يبتدئ بأيتهما شاء وان شاء أقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لم يمت وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما أن نكاحها كان أولا كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهبت للأرض فوعدت في قسمي وادعى الموهوب له أن الأرض أرضه فانهم كانوا قسموا الأرض قبل الهبة وقد وقعت الأرض في قسم الواهب وبطل الموهوب له عن إقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له أن يحلف سائر الورثة وأمر بردها لأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى

الوضوء وهو اختيار الامام السعدي لجواز تركهما في الجملة بخلاف الوضوء فانه الى بدل فلا يكفر تركه قال الصديقي وناخذ وبعض المحققين على انه لا يكفر في الوضوء أيضا لان الكفر لاجل الصلاة بلا وضوء وفقد الشرط يستلزم فقد الشرط فلم يحصل الصلاة فلا كفر اذن أوجب بأنه باعتبار الاستحفاف بترك مقطوع لا يسقط \* حقل المبتدئ وجهه عن جهة الامام لا يفسد وان حول صدره فسد ولا يمكنه الاصلاح وينبغي ان يكون هذا قولهما ما على قول الامام فلا بناء على ان الانحراف اذا كان بقصد الاصلاح لا على سبيل الرفض لا يخرج عن الصلاة

ما لم يخرج من المسجد فان انحرف على ظن التمام ثم علم خلافه بنى مادام في المسجد خلافاً لهما (مسائل التحري) وقع تحريمه الى جهة  
 فاجبره مسافراً بجهة أخرى لا يترك تحريمه وان كانا من أهل ذلك المكان ترك لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً آخر ويتبع النص فان كان سألها  
 فلم يجزها فقضى وصلى ثم أخبر بخلافه يجوز ماصلي لأنه أتى بالواجب أولاً فالثاني علم جديد ولو أخبر بأنه لم يصب القبلة فلا إعادة عليه  
 أما إذا كان في مسجد لا محراب له وفيه (٣٣) رجل من أهله لا يجوز له التحري لقوله تعالى فاسألو أهل الذكر الآية وان لم يكن

فيه من أهله أحد لكنه في  
 المصر واليه مظلة قال  
 الامام النسفي تحري لأنه  
 ليس عليه قرع الابواب ولا  
 من الجدار وان كان منقشا  
 خوفاً من الهوام فلو بان انه  
 أخطأ لأعادة عليه \* وقع  
 تحريمه الى جهة فصلى الى  
 أخرى وأصاب لا يصح  
 عندهما وعن الامام انه يخشى  
 عليه الكفر وعن الثاني انه  
 يصح ان أصاب صلى الى  
 جهة بلا شك فيها ثم شك فيها  
 بعد ذلك فعلى الجواز ما لم  
 يعلم الفساد ثمناقحب  
 الاعادة وان علم في الصلاة انه  
 أخطأ أو أصاب اختلفوا  
 قال الامام الفضلي يستأنف  
 ولو بقي مشككاً في الصلاة  
 ولم يحكم بشئ حتى فرغ وبعد  
 الفراغ على انه أصاب أولم  
 يظهر شئ جاز وان علم انه أخطأ  
 أعاد ولو شك ولم يتحرر صلى  
 فهو على الفساد ما لم يتبين  
 الصواب بعد الفراغ فان بان  
 انه أصاب وهو فيها استأنف  
 ولا يجوز البناء لأنه لما علم  
 قوى حاله ولا يجوز بناء القوى  
 على الضعيف كالموى قدر  
 على الركوع والسجود بعد  
 الفراغ وعن الثاني جواز  
 البناء كما لو علم بعد الفراغ وان

عليه ان حلفت انك لا تكلف على أدبها اليك خلف فأذا هال اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ان دفعها اليه  
 على الشرط الذي شرطاً كان له أن يستردها منه كذا في خزائن المفتين \* رجل في يديه سبعة لا يعلم لاحد فيها  
 حق جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه أن يحلفه ألبته بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى  
 مع المدعى عليه تصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه بجحد حق المدعى فيه لا يسعه أن  
 يحلف ماله قبله حتى يعلم أن لاحق له في ذلك الشئ وإذا أحال الرجل رجل غريباً من غرمائه على رجل باللف  
 درهم ثم ان المحتال له قدم الحميل الى القاضي وهو لا يرى أن الحوالة توجب برائة الاصيل وذلك قبل أن  
 يجحد المحتال عليه وقبل أن يقبل أن يقبل حل للحميل أن يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأى الحميل أن الحوالة  
 توجب برائة الاصيل وان قضى للمحتال له بمطالبة الحميل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم أراد الحميل أن يحلف  
 على برائة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط \* رجل عليه دين لرجل وبه رهن في بالدين فأنكر ربه بالدين  
 الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى كذا في فتاوى  
 قاضيان \* استقرض منه مائة ورهن عنده رهننا ويخاف الضمان أن أقر بالدين أنكر المرتهن يقول  
 للقاضي سله أبه هذه المائة التي تدعى رهن أم لا فان أقر بالرهن أقره وبالمال وان أنكر الرهن حلفه بأنه  
 لادين عليك بلارهن به اعنده فممكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز لا كدردي \* بالله ماله قبله شئ كذا  
 في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنه لو أقر بالالف وادعى  
 الاجل ربحاً ينكر الاجل ويطالبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سله أنها معلقة أو مؤجلة  
 فان سأله فقال هي حالة وطلب عين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على هذا لالف التي  
 يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذا التي يدعى كان صادقاً في عينه ولو كان عليه الف حالة وهو معسر  
 لا يسعه أن يحلف بالله ماله على هذا الف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ايسر له على هذه الف وهو  
 معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان \* رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منه ماله يعلم مقدارها ولم  
 يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معلوماً بأن يدعى الثلث أو الربع فقال المدعى عليه للقاضي أنا أعلم للمدعى  
 فيها حقاً ولا أدري مقدار حقه فأدفع اليه ما أحببت لا ينبغي للقاضي أن يتعرض لذلك بشئ ولكن يحلف  
 المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقراً أو باذلاً بذلك القدر أو أياً ما كان فهو حجة وان حلف  
 على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره أنه فيها حقاً كذا في المحيط

### (الباب الرابع في التحالف)

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع  
 بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت  
 تزوجتني بألفين فأيهما أقام البينة قضى له وان أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى ولو كان  
 الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر  
 مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع وان لم  
 يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسختنا البيع وقيل للبائع

أما  
 بان الخطأ في الصلاة استأنف وان بقي مشككاً ينتظر الفراغ ان بان الخطأ أعاد وان صواباً لا وان لم يظهر شئ أعاد أيضاً صلى  
 بغير الى صوب واقندي به من لم يتحرر فان أصاب الامام جازت صلاتها وان أخطأ الامام فصلاته جائزة لا مقتدى \* صلوا بصر بجماعة وعلموا  
 انهم استدبروا وانتظروا فراغ الامام فاذا فرغ استقبلوا الى القبلة ثلاثاً لم يزلوا يخلل الامام أو تقدم القوم وهذا تكلف فان الامام اذا ظن حدنا  
 وانصرف وقبل أن يخرج من المسجد علم خلافه ورجع الى مكانه يصح ولا يمنع التخلل ولا تقدم بعض القوم عليه من البناء كذا هنا وعلى

هذا اذا كلوا يصلون بجماعة في عمد قد ارت التمديد ورون الى القبلة مع الامام صلى الله عليه وسلم ركعة لا اليها ثم جاز رجل وعدله اليها واقتدى به ان كان يجرد الاعى وقت الشروع من يسأله عنه لا تصح صلاتهم ما وان لم يجد صلا الامام لا المقتدى وفي اختلاط المسليخ ان الغلبة للذكية فتحرى وان لم يستوي لم يتحرى في حال الختصة وان اختلط ودله الميتة بالزيت لا يؤكل أصلا الا عند الضرورة \* اختلط الثياب الطاهرة بالنجسة ان كان له ثوب طاهر لا يتحرى أصلا ولا يتحرى بكل حال ولو وقع تحريمه على (٣٣) ثوب وصلى به الظهر ثم تحول تحريمه الى

آخر وصلى به العصر لا يصح لان النجاسة لا تقبل التحول \* معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة صلى باحدهما الظهر والمغرب وبالثاني العصر والعشاء واطلع على نجاسة في أحدهما لا يعلم انه في الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جائز لا العصر والعشاء وكذا في مسئلة التحريم على ما ذكرنا بخلاف ما اذا صلى الظهر بالتحريم الى صوب ثم تحول رايه الى آخر وصلى اليه العصر حيث يحتمل لما عرف \* أحدث ثوبه نجس وصلى بالاول الظهر بلا تحريم وبالثاني العصر كذلك ثم وقع تحريمه على الاول قال الامام انه لم يصل شيئا وقال الامام الثاني يجوز الظهر \* اختلاط الاواني الطاهرة بالنجاسة ان الغلبة للطاهرة تحرى والا الا في حالة الضرورة للشرب للوضوء بل يتيمم ومع هذا الوضوء بالماءين ومسح ان مسح موضعهما واحدا بالماءين لا يجزئه لانه اختلط الماء الطاهر بالنجس وان مسح موضعين يجوز لان المسح بالطاهر يخرج عن العهدة ثم اذا مسح بالنجس موضعا

اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان لم يتراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ بعين المشتري في الصحيح وهو المروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى وهذا اذا كان يسع عين بدين فان كان يسع عين بعين أو ثمن بدين بدأ القاضي بعين أي ما شاء كذا في الكافي \* وصفة العين أن يختلف البائع بالله ما باعه بالف ويختلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية \* فان حلفا فسخ القاضي البيع بينهما ان طلبا أو طلب أحدهما وهو الصحيح وأيهما انكسر عن العين لم يمتد دعوى الآخر هكذا في الكافي \* وان لم يكن اختلافهما في البديل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر فحو أن يشتري الرجل من آخر سمنان في رطل ووزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زق وقال المشتري هو زقك قال قول قول المشتري سمى لكل رطل غنما ولم يسم هكذا في التبيين \* ولا يتخالف ان اختلاف في الاجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلاف في قبض الثمن أو المبيع أو في الحط أو البراءة أو مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهم في تلك الصور كذا في شرح أبي المسكارم للنقابة \* وان اختلفا في أصل البيع لم يتخالفان والقول المنكر العقد كذا في الكافي \* اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والاخر الهبة أو في جنس الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والاخر الدنانير ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقال لا يتخالفان قال مشايخنا المذكور في الجامع قوله ما فاتا عند محمد رحمه الله تعالى فيتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ان هلك المبيع ثم اختلفا في قيمته عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والقول قول المشتري وكذا اذا اخرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن دينارا كان عينا يتخالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية \* رجل اشترى عبدين صفقة واحدة وقبضهما مات أحدهما واختلفا في الثمن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المشتري مع العين الا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له واختلاف المشايخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم أراد به أن لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما أقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه منصرف الى التحالف أو الى عين المشتري قال بعضهم بأنه منصرف الى التحالف معناه لا يتخالفان الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ يتخالفان لانه حينئذ صار الحلي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح أبي المسكارم لمختصر الوفاية وقال بعضهم بأنه منصرف الى عين المشتري معناه القول قول المشتري مع عينه الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ لا يختلف المشتري وهو الصحيح لان المذکور عين المشتري لا تترك التحالف والاستثناء ينصرف الى المذکور كذا في شرح الجامع الصغير \* واذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يتخالفوا والقول قول المشتري مع عينه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتخالفان في النصف الذي بقي على ملاك المشتري ان رضى بأثمه بقبول هذا النصف وعند محمد رحمه الله تعالى يتخالفان في الكل واذا تخالفان اورد المشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وأن أبي حنيفة

(٥ - فتاوى رابع) آخر نجس لكن ليس عنده ما يغسله ويغسله بجهل \* اختلط أوانيه باواني رفقاته وهم غيب أو رغيفه بارغفة أصحابه فقال بعضهم يتربص حضورهم ولا يتحرى وقيل يتحرى وفي حال الضرورة يتحرى مطلقا \* ولا يخرج الى الغزاة بلاذن أبويه وان كانا كافرين ومنعاه فتحرى ان علم ان المنع لشققتهم عليه لم يخرج وان شك لا يخرج وفي النفي العام يخرج مطلقا \* (السادس في ستر العورة) \* المستحب في الصلاة ثلاثة أبواب قبض واذا روي عمامة ولو في ثوب متوشها كما يفعل القصار في المقصرة يجوز بلا



كراهة وان صلى في ازار يجوز مع الكراهة وان رقية لا يجوز وان صلى في قبض محلول الجيب ان وقع بصره أو بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز وحقيقة الرؤية لا تشترط بل امكانها لا تكلف يكتفى وعن الامامين انه ليست بعورة في حق نفسه فلا تفسد بوقوع بصره اذا لم تستر المرأة وجهها وكفه او قدمها في الصلاة جاز لانهم ليست بعورة بما اعتقت في خلال الصلاة فاخذت القناع بعمل قليل قبل أداء ركع لا تفسد ولو بالعمل الكثير وبعد أداء ركع فسد (٣٤) وكذا الرجل اذا كان يصلي في ثوب واحد فسقط ثوبه وأخذ به لم يجز العاري الا جلد الميتة الذي

لم يدبغ لا يستتر به لخاسته الاصلية بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه والجلد اصيل حتى لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب كذلك وخلق الجلد بالروطيات الا انه ما دام حيا لا يعطى له حكم النجاسة (السابع في الثوب والمكان) اذا كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة ولو تحت أحد قدميه اختلفوا والاصح المنع وفي موضع اليد والركبة لا يمنع وفي موضع السجود يمنع عندهما ورواية عن الامام وفي أخرى عنه لانه يتأدى بالارنية وان أعادها في المكان الطاهر جاز عند الثاني وكذا لو افتتح الصلاة على طاهر ثم وقع على نجس وتحول على مكان طاهر الا ان يتناول وان افتتح على نجس ثم تحول على طاهر لا يصح لبطان الشروع صلى على بساط أحد طرفيه نجس ان لم تكن النجاسة في موضع القيام والسجود يجوز صغر البساط بان كان يتحرك أحد طرفيه بركة الطرف الآخر أو كبير بان لم يتحرك وفي بعض

الشركة رد قيمة هذا النصف أيضا كذا في الكافي \* ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابلها ثم اختلفا في الثمن فانهم يتماثلان ويعود البيع الاول وقبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى كذا في الهداية \* رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنة ثم تقابلها ثم اختلفا في رأس المال فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير \* اشترى عبد بن صفقة أو صفقتين أحدهما بألف حال والآخر بألف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بالبائع فقال المشتري عن المردود حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتماثلان وكذا لو اشترى ما بمائة في صفقة وقبضها ومات أحدهما في يده ورد الآخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتماثلان ولو كان عن أحدهما دراهم وعن الآخر دينار وقبضهما البائع واختلفا في عن الباقي بعد رد أحدهما بالبائع فقال المشتري عنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع عينه ان ماتا ولا يتماثلان خلافا لمحمد رجحه الله تعالى فان كانا قائمين يتماثلان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي \* لو اختلفا في عينية الثمن ودنيته فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الآخر أنه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعثت منك جارية هذبة بعد ذلك هذا والمشتري يدعى السكك دينار ويقول اشتريت منك بألف درهم فان كانت الجارية قائمة بها القاورا اذا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد رجحه الله تعالى يتماثلان ولو كان المدعى للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جارية بك بغلامى هذا وقال البائع بعثت منك بألف درهم أو بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة بها القاورا اذا وان كانت هالكة فكذاك تتماثلان اذا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوى في كتاب البيوع \* اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بألف وهذا الوصيف وقيمتها خمسة وقال البائع بعثت بالفين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشترها بألف مع عينه ويتماثلان في ثلثها وهو حصة الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جهاته يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالفين ويحلف البائع بالله ما بعثت بألف وهذا الوصيف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف وأخذ الوصيف وعند محمد رجحه الله تعالى يتماثلان في السكك كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى البائع أنه باع الامة بألف وبهذا الوصيف وادعى المشتري أنه اشترها بالدين وهاكت الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع عينه ولم يتماثل في شيء من الامة وكذا لو كان مكان الوصيف مكبل أو موزون بعينه كذا في الكافي \* وان ادعى البائع البيع بالفين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالقول للمشتري مع عينه في حصة مائة دينار اذا قسمت الجارية عليهما وعلى الوصيف ويتماثلان في حصة الوصيف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بألف ومائة دينار والبائع بالفسين فالقول للمشتري مع عينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكبلا أو موزونا أو معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينافه ومبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* بعد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى الخيار ان شئت أخذه نصف الثمن وان شئت تركته ولا ينسب لهما تحالفا فان حلفا أخذه المشتري بكل ثمنه أو تركه وان برهننا فالبينة للمشتري

القنارى اذا كان البساط أحد طرفيه نجسا ووضع على الارض وصلى ان كبر يصح وان صغرا وعلى هذا الوصيف لا يلبس وان من غزل فلانة قلبس ثوبا في طرفه من غزلها ولو كان مبطنا فاصابت بطناته وصلى على ظهارته قائما على حذاء النجاسة جاز عند محمد خلافا للثاني قيل قول محمد في غير المحيط وغير المضرب فيكون بمنزلة توين وقول الثاني في المضرب المحيط وهو بمنزلة ثوب واحد وكذا لو كان باطنه محسوبا نجس وظهارته وبطناته طاهرتان وكذا اذا أصابت وجه الثوب ولم ينفذ الى جانب آخر بل شق وصلى قائما على حذاء ذلك النجس يجوز



\* اذا أصابت النجاسة جاني الدرهم لا يجوز الصلاة معه في المختار وفي شرح الطحاوي أصاب ثوبه أقل من الدرهم ونفذ الى جانب آخر وبالضم تبلغ حد المانع منع \* وفي النظم الدهن النجس أقل من درهم أصاب ثوبه وشرع في الصلاة وان بسط حتى يبلغ المانع ان قبل التشهد بطلت وبعد ما قد قدرها على الخلاف المعروف في مسائل مكان خروج المصلي بصلته ولولم ينسب حتى فرغ من الفجر ثم صلى به أخرى فوجدها قد بلغت حد المانع فالفجر جائز لا غير لان الحكم لا ينفصل عن السبب الابدلي قوی وذلك في (٣٥) الفجر لا غير والشيخ يظهر الدين اختار

قول من اعتبر وقت الاصابة ولم يجعله مانعا \* بسط بساطا رقيقا على نجس وصلى ان كان هو يكشف ما تحته لا يجوز والا يجوز \* ألقى ثوبا ولما بدا على نجاسة باسطة وصلى ان سترها جازت وان رطبة ان كان يمكن ان يجعل من عرضه ثوبين كالنهي خازن عند محمد والا لا وقال الامام الحلواني لا يصح الا ان يجعل الطرف على الطرف الاخر ويصير بمنزلة ثوبين \* قام فقام على نجس وفي رجله خنفاة أو جوبهه لا يجوز الا ان يضعهما بعد النزح تحت قدميه كالفراس وكذا الوستر النجاسة بكمه وصلى عليه لانه تابع بخلاف الخلف بعد النزح لزوال التبعية \* ثم الصرم ان كان على جانبه نجاسة وفرش وقام على جانبه الاخر يجوز كالصلاة على لبد جانبيه الاخر نجس أو جلد شاة صوفها نجس ولو على خشبة طرفها الاخر نجس وغلط الخشبة مما يقبل القطع يجوز والا لا \* بنى دكانا على الارض النجس وصلى عليه يجوز \* يجوز ان يحمل نعل في الصلاة ان خاف ضياعه وان فيه نجاسة مانعة فرفعه ان رفع قدر ما يؤدي فيه ركن

وان اتفقا ان فاطمه بائعة أو مشترية أو أجنبي وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبيعة لمشتريه كذا في الكافي \* لو قال البائع الجارية التي بعتم لك هذا الرجل وكفى بي بها وقال المقر له بعتمها منك بمائة دينار وقبضتها ثم بعتمها لنفسك فالجارية لمشتري فان كانت الجارية غير معروفة للمقر له يتخلفان ويبدأ بيمين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح أنه يتخلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له حتى عاد الى تصديقه يأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفة كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت أواعقة أو دبرها أو استولدها ثم تخالفها من المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بمجرد اعلان الاداء وتعتق بموت المقر له لو كانت أم ولد ولا تعتق بموت المقر له وبأيهم مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوقف الولاء لو كانت محررة بنى كل واحد منهما ولو قال كانت وديعة وأمرني ببيعها وماتت ذنن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالعدى وهو تسليم الوديعة الى الغير كذا في الكافي \* وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعتبر وعليه تخالفوا ورا إذا فان وقع الاختلاف في الاجرة بعد ايمين المستأجر وان وقع في المنفعة بعد ايمين المؤجر وأيهما نكل لزمته دعوى صاحبه وأيهما أقام البيينة قبلت بيئته ولو أقامها في بيينة المؤجر أو لى ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنافع في بيينة المستأجر أو لى وان كان فيهما قبلت بيئته كل واحد في ما يدعيه من الفضل نحو أن يدعي هذا شهرين أو عشرة أو المستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتخالفوا كان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد الاستيفاء بعض المعتد وعليه تخالفوا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية \* اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتخالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعبد مع يمينه وقالوا يتخالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي \* وان أقام أحدهما بيئته تقبل بيئته وان أقام البيئته كانت بيئته المولى أولى الا أنه اذا أدى المولى قدر ما أقام البيئته عليه يعتق كذا في التبیین \* اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت تزوجني بألفين فأيهما أقام البيئته تقبل بيئته فان أقام البيئته فالبيئته بينة المرأة اذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته وان لم تكن لهما بيئته تخالفان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف أولا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية \* وأما في قول الرازي فلا تحلف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاسدهما وفيما عداه فالقول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية \* ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العهد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالسائلة المتقدمة الا أن قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينها كذا في الهداية

فسدت والا لا والافضل ان يضع نعليه في الصلاة قدامه ليكون قلبه فارغاً منه وإذا قيل قدم قلبك أي نعلك في الصلاة أو أطلق اسم القلب على النعل تقبيلها وان كان النعل النجس في يده أو ان الشروع لا يصير شارعا \* صلى في ثوب على انه نجس ثم بان بخلافه جاز وان صلى على انها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح لان الواجب اداء الصلاة بثوب طاهر وقد وجد الواجب التوجه الى ما هو قبله عنده ولم يوجد \* شرب الخمر ونام وسأل على وسادته ان كان لا يرى عين الخمر ولا أثره فهو طاهر على رأى الشيخين \* صلى في كفة حمية فلما فرغ غراها ميتة ان غلب على ظنه أنها

ما تم في الصلاة أعاد وان غلب على ظنه انها ماتت بعد الفراغ لا وكذلك اذا ظهرت البله في رأس الذكر ان علم انه بعد الفراغ لا يعيد والا أعاد  
 \* وضع صبي رضيع في حجر المصلي ان كان الحاضن غسل الصبي لا تفسد الصلاة وان كان لم يغسل ان مكث قد ركن فسد خلافاً لمحمد رحمه  
 الله تعالى وان كان الصبي عشي وجاء وجلس على فخذه المصلي لا يفسد وكذلك الحمامة أو الهرة جلست على كف المصلي وعليها نجاسة  
 لا تفسد وان طال مكثها فتتجبه (٣٦) فوجد فيها فارة ميتة ان لم يكن لها ثقب يعيد صلاة زمان اللبس وان طال وان كان لها ثقب

(الباب الخامس فيمن يصلح خصمه الغيرة ومن لا يصلح وفيمن تشترط حنجرته ومن لا تشترط السماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء)

تشرط حضرة الرهن والمترهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمتاجر بشرط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانها في يد المزارع فلا تشترط حضرة المزارع لانه يدعى عليه النعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها الا بقضى بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة \* المشتري شراء فاسدا يصلي خصما للمدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيأ بشرط الخيار فادعاه آخر تشترط حضرة البائع والمشتري عند أبي خنينة رحمه الله تعالى والمشتري بالبائع الباطل لا يكون خصمه المستحق كذا في الفعول العمادية في الفصل الثالث \* رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لى ونصفها لفلان الغائب فقال الذى في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بجمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها فلان الغائب الا أن فلانا الغائب أمرنى أن أذهب بالجارية الى بغداد وأبيعها قال الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين ليس للمدعي أن يمنعه من أن يذهب به الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة ملكاً لشركة عقد كان له أن يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل استأجر ثلاث دواب ثم ان رب الدواب أجرد ابنة من غيره وأعار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم فان باع من عذر فبيعه جائز وان باع من غير عذر كان المستأجر أن يأخذها فاذا أخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضى مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره أو أعارها أو أجزأها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فلان يسترد من أيديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة وأراد إقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله أن يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا أخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله أن يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير أو المستأجر فأراد أن يقيم البينة عليه ما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة أو لم تكن ظاهرة وأقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بينة المستأجر عليهم ما كذا في الفصول العمادية \* استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر أن اجارته كانت أسبق منه وبرهن أفق نحر الاسلام البردوى بأنه يقبل وهذا أقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصماً بل ادعى الفعل عليه بأن يقول كان سلمها لى وأنت قبضتها منى أمالو قال سلمها لىك بالاجارة المتأخرة منى لى فلا يقبل وبه أفق الامام ظاهر الدين قال السرخس رحمه الله تعالى الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري \* والموهوب له يصلحان خصماً لكل واحد واليه مال أبو بكر رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردى \* اذا ادعى رجل

أعاد صلاة ثلاثة أيام ولياها وقال ليس عليه إعادة شئ حتى يتحقق متى صادرت فيها \* وجد ثوب ديباج طاهر وثوبان نجسا صلى في الديباج \* (الثامن في النية) \* النية عمل القلب لا اللسان كما يدل عليه حديثها وهو انبعث القلب على أمر من الامور حتى لو كان في قلبه صلاة الفجر مثلاً فجرى على لسانه الظاهر فهو في الفجر اذا كان في قلبه ذلك عند التكبير وبعد ما صحت العزيمة وصار شعاراً لو ذهل بحيث لو سئل لا يمكنه الجواب على البدئية في انه في أى شئ هو لا تبطل صلاته ويكون مؤدياً \* نية الكعبة لا تشترط في قول أبي بكر بن حامد وهو الصحيح وعن الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه شرط في حق النائي وينوى العرصة ويجوز تقديم النية على الشروع والمقارنة أفضل ولا يجوز بالتأخرة التأخير وعندنا كرخى يجوزواختلفوا الى متى يجوز وقيل الى انتهاء الشاء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى ان يرفع رأسه منه \* وعن محمد بن وهب في منزله

يريد المكتوبة بجماعة فلما حضر كبر ولم تحضره النية يجوز ومثله من الامامين وعن محمد بن سلمة لو كان عند الشروع به مال داراً لو سئل أى صلاة تريد أجاب على البدئية فهي نية تامة وقال ابن سلمة لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير شارة وقيل وهو الاصح والاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم فان العلم بالكفر ليس بكفر عرفت الشر لا للشر \* لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر \* من الطير يقع فيه والمهرة يعلمون مذاهب المخالفين ودلائلها وعند ذلك كمالاً لا نقصاً في حال البقاء يكتفى بذلك القصد واليه يحتمل كلام صاحب الهداية

ولكن كلام محمد بن سلمة والنصر في فتاوى الحنفية والشافعية ينفي هذا التأويل بل ثمة النقل والسنن كفاه مطلق النية عند العامة وقد مضى خلافه في التراويج وان كان فرضا وهو منفرد عين النرض ولونوى فرض الوقت جازا لاني بالجمعة لان الفرض الاصلي هو الظهر وفي غير الجمعة ان نوى الظهر لا يجوز لاحتمال ظهري اليوم ويوم آخر وبعد خروج الوقت لا يصح نية الظهر ولا نية فرض الوقت ولونوى ظهر اليوم صح والامام كالمفرد والمقتدى اذا لم ينو الاقتداء ونوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجزئ به الآن (٣٧) ينوى فرض الامام مقتديا به وقيل اذا

انتظر تحرم الامام وتحرم معه

جاز لدلالة الحال على التزام

الاقتداء قال الامام خواهر

زاده اذا أراد تسليم الامر

يقول شرعت في صلاة الامام

تأول الظهري واقتديت به

\* شرع في المكتوبة ثم ظن

انها نافل وأتم على انها نافل

فالصلاة هي المكتوبة وكذا

على العكس دل على ان

المعتبر هي العزيمة القائمة

وقت الشروع وفيه اشارة

الى انه لا يجب اداامة

وصف النية \* نوى الظهر فلما

صلى ركعة نوى العشاء

فهى ظهر لانه لم يوجد شئ

سوى النية وبها لا تبطل

مالم ينضم اليه شئ من

الافعال وأصل ما ذكر في

باب الزكاة انه لا بد من

انضمام عمل الجارحة الى

النية حتى يكون ع-لافي

غير باب التروك حتى لم يصير

مسافرا بمجرد النية \* شرع

في صلاة الامام قبل الامام

وهو عالم به يصير شارعا متى

شرع الامام لانه قصد

الشروع مع الامام لاني

الحال ولو شرع في صلاته

على ان الامام شارع فيها

فاذا هولم شرع قيسل

لا يصير شارعا ولونوى

دارا في يدي رجل أنهم في اجارتي آجر فيها فلان وادعى ذوالبيد أنهم في اجارتي آجر فيها فلان آخر تسمع دعوى  
المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى المالك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة  
واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الأجر تسمع دعواه كذا في المحيط \* ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب  
وذوالبيد اشتراها منه وقبضها منه وأناشفيهها أطلب الشفعة وذوالبيد يقول هي داري لم اشتريها من أحد  
أو قال دارك بعثها من فلان ولم تسلمها أو أنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رجهما الله تعالى حتى  
يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رجهما الله تعالى يجعل ذا اليد خصما  
وحكم عليه بالشفعة وجعله حاكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان  
كان المشتري حاضرا يشكر الشراء فمحمد رجهما الله تعالى حكم بالشفعة وجعله العهدة على  
المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها لجاء  
الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشتري حضره الموكل ولو كان المشتري وهو  
الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا  
استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشتري حضره الموكل للقضاء به للتحقق ويكتفى بحضرة الوكيل كذا  
في النصول العمادية \* آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب  
بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشترى دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان  
المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في النصول العمادية \*  
باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعى  
المالك لنفسه وذوالبيد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذو اليد كذا في الوجيز للكردي \*  
رجل اشترى من آخر جارية بألف درهم ولم يتقدمها وقبضها من غير إذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة  
دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استردادها من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري  
الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يسترددها من المشتري الثاني وان كذب المشتري  
الثاني البائع الاول أو قال لأدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري  
الاول كذا في المحيط \* ادعى على رجل أنه فقأ عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة لا بحضرة  
العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع يقضى بأرض العين كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد صغيرا  
لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضى بالأرض للمدعى على الناقض ولا تشتري حضره العبد ولو أن المدعى عليه أقر  
أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بأرض العبد كذا في المحيط \* ولو أقام  
البينة أنه فقأ عين برذون له تقبل واردة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا تجب  
أراءة القاضي أنه فقأ عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون مقفوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالأرض  
الابينة يقمها على المالك وأن المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ يأخذ أرض العين فان أقام صاحب  
البرذون بينة أنه له وأن القاضي فقأ عينه وهو يملكه وأقام المدعى الاول البينة على أنه له وأن ذا اليد فقأ عينه  
تكون بيته أولى كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى بحر حافي دابة أو خر قافي ثوب لا يشترط احضار الدابة

الصلاة ولم ينو انها لله تعالى يكون شارعا في النفل اذا لم يذكر لفظ الفرض أو ما يدل عليه كصلاة الظهر \* فاتمه الظهر ودخل العصر فنوى وكبر  
وصلى أربعين نويهما لا يكون شارعا في أحدهما وفي المنتقى ان اتسع الوقت يكون شارعا في الظهري لانه متعين لوجوب الترتيب ولو كان عليه  
فرضان فائتان نواههما كل عن أولاهما \* ولونوى قضاء رمضان والكفارة كان عن رمضان ولونوى تطوعا وكفارة فكفارة ولونصدق  
ينوى كفارة اليمين والظهار بوجهه عن أيهما شاء ومن لا يعرف الفريضة الا انه يؤتيها في وقتها أو علم ان فيها فريضة وسنة ولم يعرف الفريضة

لا تجوز صلاته وعليه القضاء فان نوى الفريضة في الكل جاز وان لم يعرف ان البعض فريضة والبعض سنة فاصلى مع الامام جازان نوى صلاة الامام وان كان يميز بين الفرض والسنة الا انه لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جاز ولو اُمر من يعلم الفرض من التمسك ونوى الفرض في الكل جاز فان لم يعرف الفرض ونوى الفريضة في الكل لا تجوز صلاة القوم \* كل صلاة قبلها سنة لا تجوز الاقتداء فيها بالان الفرض قد اذاه الامام والذي صلاها (٣٨) بجماعة نفل فلا يجوز اقتداء ما افترض به وكل صلاة ليس قبلها سنة يجوز الاقتداء فيها

\*(التاسع في التكبير)\*

بكل صفة لا تطلق الاعلى الله تعالى كارجن وانخاقي والرازق

يكون شارعا وان اطلق على غير الله تعالى أيضا ولم يوجد في القرآن مثله أو أشبهه كلام الناس كالرحيم والحكيم والكريم لا \* ولو قال عالم الغيب والشهادة أو عالم السر والنجفيات أو القادر على

كل شيء أو الرحيم بعباده يصح لزوال الاشتراك ولو

قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح شروعه كقوله العالم بالمعروف والموجود أو العالم

بأحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس وعند الثاني

لا يصح الا بربعة ألفاظ ويجب ان يكون البداة بلفظ الله حتى لو قال أكبر

الله لا يصح عنده ولو قال بالكاف أكبر يصح ولم يذكر

الكراهة فلو قال الله أكبر بالبدل لا يصح وتكلموا في

كفره ولو قال كبار يكون شارعا وقع أكبر المقتدى قبل

الامام لا يكون داخلا وكذا لو أدرك في الركوع ووقع

أكبره في الركوع لا يصح لان الشرط وقوع التخرية في محض القيام واجمع وأنه

لو فرغ المقتدى من لفظ الله قبل امامه لا يصح ولويد الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا للمحدرجه قضى

والثوب لسماع هذه البيعة كذا في خزنة المفتين \* رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فأقام رجل البيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وبجد الوارث ثلث فالقاضي يسمع بينتة على الوارث ويقضى بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام بيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث وأحضر الموصى له الى القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما او يسمع بينتة عليه ويأمره أن يدفع نصف ما في يده الى المدعى الثاني فان لم يكن عنده لاول شيء بان هلك ما في يده أو أسلم لمسكه وهو معدوم فأحضر الثاني الوارث وأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البيعة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما أخذ فاذا أخذ ذلك اقتسماه على خمسة أسهم سهم للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث فان الخصومة الى القاضي الذي قضى الاول والى قاض آخر سواء ولو كان الموصى له الاول هو الغائب وأحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضى على الوارث ويكون القضاء على الوارث قضاء على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيأ حتى خاصه الثاني والوارث غائب فان خاصه الى ذلك القاضي بعينه جعه له خصما وان خاصه الى قاض آخر لم يجعله خصم ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيأ فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خاصه الثاني الى قاض آخر هذا كله اذا أقر الموصى له الاول بأن المال الذي في يده بحكم الوصية من الميت أو كان ذلك معلوما للقاضي أما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من أبي والميت ما أوصى لي بشيء وما أخذت من ماله شيأ فانه يكون خصم للموصى له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعي الثاني الوصية من جهته أو قال غصبته منه فلا خصومة بيننا وان قال هو وديعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصى أو قال غصبته منه فهو خصم الا أن يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط \* رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا وأقام رجل بيعة أن له على الميت ألف درهم ديناً فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر ليلى وادعى عليه ألف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصم للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فأحضر الثاني وارث الميت كان خصم له ثم اذا قضى القاضي على الوارث وقضى الموصى له ما أخذ من الوارث رجوع الغريم الثاني على الغريم الاول فأخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقى لهما ولو لم يكن الاول غريما كان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيعة أن له على الميت ديناً فالقاضي له ليس بخصم له كذا في الذخيرة \* رجل أقام بيعة على وارث ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم أقام آخر البيعة على الموصى له أن الميت أوصى له بها فان ذكر وارثا رجوعا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارثا رجوعا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غائب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أبطل حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصبا لوارث خصم للموصى له الاخر خاصه الى القاضي الاول أو الى غيره فان كان القاضي قضى الاول بالجارية فليدفعها اليه حتى خاصه الثاني الوارث فان خاصه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصما وان خاصه الى قاض آخر جعله خصم للموصى له الثاني على الوارث في هذا الفصل

قبل امامه لا يصح ولويد الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا للمحدرجه قضى الله تعالى بناء على ان الوجوب زائد على الوجود عندهما خلاف لمجد \* أدرك الامام را كعاف كبير وركع معه ان كان الى الركوع أقرب لا يكون شارعا لانه ليس بقيام وان الى القيام أقرب صح وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان كبيراً فانه جاز لان الفرض أقوى والمحل له قترع ونفى نية تكبير الركوع وللشافعي رحمه الله تعالى هنا أربعة أقوال \* (العاشر في الترتيب) \* صلى العبد ذكرا لا يظهر فالعصر فامسك لا

أن يكون في آخر الوقت وآخر الوقت في حق التأخير وقت تغير الشمس وفي حق الترتيب وقت الغروب وترك العصر والظهر من يومين مختلفين ولا يدرى الأولى ولم يقع تحريمه على شيء بدأ بهما شاء فان بدأ الظهر وصلاح ثم العصر قال الامام الأعظم بفيد الظهر واستدل الامام أبو بكر محمد بن الفضل بهذا فيمن تذكروا صلاة ثم أراد قضاءها بعد شهر يلزمه الترتيب ولا تصح الوقتية قبل قضاءها الا اذا كانت الفأنة أكثر من خمس ووجهه انه أوجب الترتيب بين الظهر والعصر من يومين وعسى (٣٩) ان تكون الصلاة بينهما أكثر من ست

وفي اليومين المتجاورين لو كان الظهر أو لا يكون معه الى العصر من اليوم الثاني ست لكن لعدم كثرة الفأنة لزم الترتيب كذا هنا وعامة المشايخ على سقوط الترتيب وهذا أوسع وما قاله أبو بكر محمد بن الفضل أحوط وعلى هذا يلزم رعاية الترتيب بين الفأنتين ان لم يكن بينهما أكثر من خمس فان قضى فأنة ثم فأن كان بينهما ست فوائت جازوا الا عند الامام أبي بكر محمد بن الفضل خلافا للعامة بيانه ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجرا وثلاثين ظهرا وثلاثين عصر الخ الفجر الاول جائز والثاني لا والثالث الخ جائز وأما الظهر فالثاني فاسد لا غير وأما العصر فالثاني والثالث فاسد والباقي جائز وأما المغرب فالثاني الى السادس فاسد لان الفوائت الى السادس خمس وبعد هازن فيجوز وعلى قول المشايخ الكل جائز اختار الامام الفضلي عود الترتيب فيها بعد السقوط واختار الامام السرخسي عكسه وهو الاصح وعليه الفتوى مسافر صلى المغرب

قضى الثاني بنصف الجارية سواء شهد مشهوده على الرجوع عن الاولى أم لم يشهدوا على الرجوع فاذا حضر الاول فان أعاد الثاني بينة على الرجوع أخذ الكل والاخذ نصفها وان أقام الاول بينة أن الميت أوصى له بثلث ماله ودفعه القاضى اليه ثم أقام الثاني البينة على الاول أن الميت رجع عن الوصية الاولى وأوصى بثلث ماله الثاني فالقاضى يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضى بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الاولى ولو كان الاول موصى له بعد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضى ثم أقام آخر البينة على الموصى له أن الميت أوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصمه له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصما للثاني كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة وهي قائمة بعينه في يده الغاصب والمودع فأقام رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذه الالف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لا ندرى أمات فلان أم لم يميت لم يجعل القاضى بينهم خصومة حتى يحضر وارثا أو وصيا فان قال الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما للمدعى وقضى له بثلث ما في يده المدعى عليه الا أن يقيم المدعى بينة أن الميت ترك ألفي درهم غير هذه الالف وأن الوارث قبض ذلك فحينئذ يقضى القاضى للموصى له بكل هذه الالف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم أقبض من مال الميت شيئا لم يلقه في قوله ولو كان مكان الموصى له غريم بدعى ديناً على الميت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال أو جاحدا فان أقام هذا المدعى بينة أن فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضى بينته ولم ينصب عن الميت وصيا وياهر المدعى أن يقيم البينة عليه بذلك الذين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وأمر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة \* ولو أن الموصى له أقام البينة أن فلانا مات ولم يدع وارثا أو وصى له بالالف التي قبل فلان ودعة أو غصبا وقال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقر بالمال الذي قبله القاضى يقضى بالمال للموصى له كذا في المحيط \* وان اخصم في اثبات الوصاية وارث الميت أو موصى له أو غريم له لميت عليه دين أو غريم له على الميت دين كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وله ابنان أحدهما غائب فأدعى الحاضر أن له على أبيه ألف درهم ديناً ولا مال للميت غير ألف درهم على رجل فاني أقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا أسمع بينته على أبيه بدعيته ولا أقضى له من الالف التي قضيت على الاجنبي بشيء فأوقف الالف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط \* ادعى دارا في يد رجل أن فلانا الغائب اشتراها منك لاجلي وبجذو اليد البيع تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا يكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يد رجل وقال اشتريتم من فلان وكان فلان اشتراها منك (وذكر) في دعوى المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال ذواليد قد كنت بعثت من فلان الذي تزعم أنك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذى اليد وكذلك لو قال كنت بعثت من فلان الذي تزعم أنك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الف أو قال أو دعني فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية \* رجل جاء بهك باسم غيره على رجل أنى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك فداقربه فلان الى ولى البينة على ذلك فان

ركعتين شبرا أعاد ثلاثين مغبرا لا غير وقال أو أربعا سواء أيضا وقال الامام ظهر الدين يقضى ست صلوات من كل عشر وروى الحسن عن الامام ان الجاهل كالناسي في حق سقوط الترتيب وبه أخذ كثير من المشايخ صلى الوقتية ذكرا للفأنة يظن ضيق الوقت ثم بان سعة فسدت الوقتية لانه لا صبر بالظن البين خطؤه \* اقتح العصر في حال الضيق فلما صلى ركعة وجبت الشمس القياس القطع لزوال العذر صلى الفأنة ثم العصر وفي الاستحسان يتم العصر لان القطع يؤدي الى كون الكل قضاء والمضى يقتضى أن يكون اليكل أداموا الاداء مقدم على القضاء فيتم العصر

الفاتحة ثم المغرب ولوافتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة حتى غربت الشمس وهو ذا كركر للظهور لم يصح العصر لان الاعتبار لوقت  
الشروع افتتح العصر في أول الوقت ذا كركر للظهور ثم اجرت قطع العصر واستأنفه عليه أربع فوائت ضاق الوقت عن بعضها الا كلها فالاصح  
جواز الوقتية ولا يلزم تقديم بعض الفوائت \* ترك صلاة ثم صلى خساذا كراهها قضى المتروكة وأعاد الخس ولو صلى سادسة قبل قضاء المتروكة  
وأعاد الخس جازت السادسة اتفاقا ويقضى (٤٠) المتروكة وأما الخس فذا لا يعيد من أيضا وقال الامام لا وكذا لو ترك خسا ثم صلى

أنكر المدعى عليه أن يكون لذلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعى عليه ويقضى له  
بالمال وان أقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يخصص  
كذا في خزائن المفتين \* عن ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في رجل أمر رجلا أن يشتري له عشرة  
دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فاشتري خصم له ولا  
أقبل بينة المشتري أن فلانا أمره واشترى هذا الدنانير له وان أقر مدعى الدنانير بذلك لم أجعل بينهما  
خصوصة كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد ألف درهم بأمر مولاه فلان وهو بضاعة  
في يديه فقال المدعى عليه بعتي بغير أمر صاحبه فاني أجهله خصمه وأقضى عليه بدفع العبد إلى المشتري كذا  
في الذخيرة \* رجل ادعى مملوكا وزعم أنه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك أنا مملوك لفلان الغائب  
فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصوصة بينه وبين المدعى وان لم يقيم على ذلك بينة قبلت بينة المدعى  
عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل فان أقام بينة قبلت بينته ويقضى له  
بالعبد على المقر له الاول كذا في المحيط \* لو أن رجلا ادعى عبدا في يدي عبدا أو ادعى ديناً عليه أو ادعى  
شراشي منه فهو خصمه الآن يقر المدعى أنه محجور عليه فلا أجعل بينهما خصوصة كذا في الذخيرة \* وفي  
المتنق دار في يد رجل ادعى رجل أن دار فلان وأن فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي  
عليه منذ شهر ودفعها لي وقبضتها منه ثم أنه بعد ذلك استعارها مني فأعترتها الياء وأقام البينة على ذلك ورب  
الدار غائب وأقام الذي في يديه الدار البينة أن الدار له اشتراها من من الغائب الذي يدعى المدعى أنه رهنها  
أو قال اشتريتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس للمدعى الشراء أن ينقض البيع اذا كان  
البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستحجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستاجر رجل يدعى ملك الدار  
ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر وقبل شراءي اليه بدفعه وخصمه يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني  
ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهدش والمدعى أن البائع قبض  
منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان \* قال هشام سألت محمد بن جهم الله تعالى عن رجل قال اشتريت من رجل  
جارية ونقدته الثمن وقبضت الجارية واستحققتها مني انسان بينة وقضى القاضي بها المستحق فأحضرت  
الذي باعها فقال البائع لي البينة على أن الذي استحققتها منك باعنيها أو أقر به لي فالحق في غير المشتري ان  
شاهدي الخصومة بنفسه وان شاهدها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري أنفأ أمرى وبلى البائع  
الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عبدا بينة وأقام البينة فزكو أو لم  
يزكو احتج أقروا باليد أنه حر أو باعه من غيره أو وهبه لايصح العتق في حق المدعى أما التصرفات في حق  
المقر فصححة حتى لو لم تظهر عدالة الشهود يعل اقراره وكذلك لو أقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه  
هذه التصرفات لم تجز في حق المدعى كافي الشاهدين ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكنه أقر  
بالعبد المدعى به للمدعى بعدما أقام المدعى البينة فالقاضي هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبينة ذكر في الاقضية  
أنه يقضى بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضى بالبينة كذا في الخلاصة \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه  
له وأنكر المدعى عليه فقبل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشهد عليه

بعد هاهنا اذا كراهه فانه  
يصلى الخس ويعيد السادسة  
اجماعا فان لم يقض الخس  
ولم يعد السادسة وصلى السابعة  
ذا كرا جازت السابعة بلا  
تخلاف ويعيد السادسة  
عندها وعن الامام لا يعيد  
السادسة بعد خروج وقتها  
ويعيد ها قبل خروج وقتها  
لان بعد الخروج صارت  
الفوائت ستاويه يطل لزوم  
الترتيب بخلاف ما قبل  
الخروج \* (الحادى عشر  
في القراءة) \* اقتصر على  
قراءة قاف في الاولى ونون في  
الثانية اختلف على قوله ولو  
قرأ فيهما آية الكرسي قبل  
لا يجوز لانه ما قرأ آية في  
ركعة والعمامة على انه يجوز  
لزيادته على ثلاث آيات فصار  
\* تكرار الفاتحة في النفل  
لا يكره لاثرو في الخفاضة  
اذا سمع رجل أو رجلا  
لا يكره والجهل أن يسمع  
الكل \* ترك الفاتحة في  
الاخيرتين عليه السهو وعن  
الامام لا يترك القراءة فيهما  
وهو الاصح واطالة الثانية  
على الاولى بثلاث يكره  
لاجادونها \* الانتقال من آية  
سورة الى آية سورة أخرى  
أو الى آية من هذه السورة

بينهما آيات يكره وكذا لو جمع بين سورتين أو سور بينهما مسورة في ركعة أو في ركعتين وبينها مسورة أو قرأ في الثانية سورة فلما  
قونها أو فعل ذلك في ركعة فكله مكروه هذا اذا وقع بقصد أو ما بلا قصد بان قرأ في الاولى قل أعوذ برب الناس يكره في الثانية لان التكرار  
أهون من القراءة منكوسا وكل هذا في النوافل لا يكره \* قرأ الفاتحة فيها بنية التناوب عن الفرض لانها في محلها بخلاف الجنب بقروها  
على قصد التناوب حيث يصح قصده \* قرأ سورة فسبق الى اسانته أخرى فقرأ منها حرفا أو آية يكره تركه المبتدأ بل يتنهاى قصد الركوع أو تكبره ثم

أراد أن يزيد في القراءة فلهذا ذلك ما لم يركع \* أراد القراءة أو الصلاة النفل أو الفرض وخاف دخول الزمان لا يترك \* لا بأس بقراءة القرآن مطعجعا لكنه ينهم رجله \* تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فتعلم الباقي أولى من صلاة الليل وتعلم الفقه أولى من تعلم الباقي وجميع الفقه لا بد منه \* يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه سماع القرآن فلا تملك على القارئ وكذا في كل موضع الناس مشغولون بالعمل ولا يمكنهم الاستماع ولا تملك على من يعمل وهذا على قول من قال استماع القرآن واجب خارج الصلاة (٤١) وكذا لو قرأ على السطح والناس نيام المرأة

تقرأ عند الغزل والحائك عند النسيج والمشى يقرأ عند المشى إن لم يشغله العمل والمشى والقلب حاضر يجوز \* قراءة الفاتحة لأجل المهمات عقيب المكتوبة بدعة وفي الجامع لو جهر بآيكره وفي نفسه لا في المختار وكذا لو كانت عورته مكشوفة أو امرأته أو كان هنالك أحد مكشوف العورة \* وينع الجنب عن قراءة ما دون الآية في الصحيح إذا قصد قراءة القرآن أما إذا قصد التذكار أو اقتتاح أمر فلا في الصحيح \* واختلف في تعليم الجنب والحائض القرآن والأصح أنه يعلم كلمة بكلمة ما دون الآية لا على قصد قراءة القرآن \* ويكره للحدث مس كتب الحديث والنقح عندهما والأصح أنه لا يكره عند الامام ولم يذكروا الخلاف في الجامع الصغير لكنه قال كتب القصة كالحرف إلا أنه لا يكره مسه بالكم \* ولا يكره للحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب وكرهه من الرجلين إلى المصحف وإن لم يكن بحذائه لا يكره وكذا لو كان معلقا في الوتد لا يكره \* وضع المعلقة على الكتاب لأجل السكابة ويدونها يكره ويكره وضع قرطاس عليه

فلما أقام المدعى البيعة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البيعة على المقتضى له إن العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم إن المقتضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه أو وهبه له جاز ونعوذ العين إليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم لأنه إنما تصح هذه الحيلة إذا لم يدع الشراء من المقتضى عليه الأول وإنما ادعى ما كان مطلقا وأما إذا ادعى الشراء منه فلا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* في الاقضية رجل ادعى نصف دار في يده رجل فأقر له المدعى عليه ولم يدفع إليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالقوله لا يكون خدما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة \* رجل أقر بدار في يده أنها فلان سمى رجلا غائبا غيبة منقطعة وأنه أمر فلان أن يحفظها على المقر له ثم إن ذلك الرجل جعلها على يدي وقد مات فالجحولة بيده يكون خصم الكل من ادعائها إلا أن يقيم البيعة على أن الغائب فلان ابن فلان وقد أثبتوا معرفته دفعها إلى الميت الذي دفعها إلى هذا الذي في يده وغاب فإذا أقام على ذلك بيعة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا أجعله وصيا لافيها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى أن له على فلان ألف درهم وأنه مات قبل أن يؤديه إليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعى عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط \* إذا استحق مال المضاربة وفهنا ربح فانخلص في قدر الربح المضارب ولا تشتط حضرة رب المال فيه وإن لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل وثب على طريق من طرق المسلمين فأخذ في فيه أوزع ثم خرج ودفعه إلى إنسان فجاء أهل الطريق وخصموه فأقام الذي في يده بيعة أنها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه إليه قال إن كان طريقا مما يشك ولا يعلم طريقه إلا البيعة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وإن كان مما لا يشك فهو خصم كذا في الذخيرة \* إبراهيم في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى رجل أعتق عبد أومات الرجل فجاء رجل وادعى أنه ابن الرجل الميت الذي أعتق وليس له بيت وصى هل يكون هذا المعتق خصما قال إن كان أعتقه في حالة المرض يكون خصما وإن كان أعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر عبدا ولم يتقابض حتى ادعاه رجل والمدعى مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عندهما حكم وقال لا بيعة لي واستعمله ما لحاكم فحلف البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعى إلا أن يجيز البيع ويرضى بالثمن العبد للمدعى وإن حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعى إلا أن يجيز البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة \* رجل في يده دار وهو مقر بأن فلان مات وتركها ميراثا وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى أنه اشترى من الغيب حقوقهم وسأل أن يترك ذلك في يده إلى أن يحضروا لم أتركه في يده فان أحضر بيعة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا أنفذ البيع ولا أقضى على الغائب ولكن أترك في يده وأستوثق تكفيل حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة منه كذا في المحيط \* رجل وكل رجلين بخصومة رجل فأقام المدعى على أحدهما شاهدا واحدا وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذا لو أقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا وكذا لو أقام على الحفي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده دار قال صاحب اليد رجل هذه الدار لك ووثماني

(٦ - فتاوى رابع) اسم الله تعالى تحت الطنفسة والجلوس عليها وقيل لا يكره كالأرض في بيت وجلس على سطحه ولو وضع المصحف في الخرج وركب عليه في السفر لا بأس به كوضع المصحف تحت رأسه للحفظ ولغيره يكره \* دخل الخلاع في جيبه درهم عليه اسم الله تعالى أو آية من القرآن لا بأس به ولو على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص باطن الكف \* دعا وهو ساهى القلب إن كان الدعاء على الرقة فهو أفضل وإن لم يكن في وسعه إلا ذلك فالدعاء أفضل من تركه وينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستحضر ولا يستظهر فإنه يذهب رقة القلب إلا في



الصلاة لانه بما يجري على لسانه ما يفسد الجزء الملاقى \* الاشتغال بالسنة أولى من الاشتغال بالدعاء \* واعظ يدعوك كل أسبوع بدعاء مسنون  
 جهر التعليم اقوم ويخافته القوم اذا تعلم القوم خانت هو أيضا وان جهر فهو بدعة \* يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة في رخصان وغيره  
 (الثاني عشر في زلة القارئ) \* قرأ بالنعبدانا أعطيناك الكوثر بالوصل لا تفسد \* خطأ اما ان يكون بقراءة حرف مكان حرف أو زيادته  
 أو نقصانه أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم (٤٣) أو كلمة مكان كلمة أو زادها أو نقصها أو قدمها أو أخرها أو آية مكان آية أو زاد آية أو نقص

آية أو قدم آية أو أخر آية \* ان  
 قرأ حرفا مكان حرف آخر ولم  
 يغير المعنى وهو في القرآن  
 كسبأ من مكان مسلمون لا تفسد  
 عند الكل اما اذا لم يتغير  
 المعنى لكنه ليس في القرآن  
 كالحي القيام عندهما  
 لا تفسد وعند الثاني تفسد  
 بناء على مسئلة ابدال التكبير  
 باجل فبراعى اللفظ وعندهما  
 المعنى والشافعي رحمه الله  
 تعالى وان لم يجوز ابدال لكنه  
 لا يقول بالفساد وان كلاما  
 لانه ليس بعد فاشبهه الكلام  
 ناسيا أو خطأ الا في الفاتحة  
 عنده لازم قراءتها كلها  
 باعرابها وان تغير المعنى وليس  
 مثله في القرآن فسد عند  
 الكل ولا عبرة لقرب المخرج  
 وانما العبرة لاتفاق المعنى  
 عندهما ولو جودا مثل عنده  
 والاصل انه ان أمكن الفصل  
 بين الحرفين بلا كلفة  
 كالصاد مع الطاء بان قرأ  
 الطالحات مكان الصالحات  
 فسد عند الكل وان لم يمكن  
 الابتسقة كالطاء مع الصاد  
 والصاد مع السين والطاء مع  
 التاء اختلفوا قالوا اكثر على  
 انه لا يفسد لعدم البلوى  
 وعن أبي منصور العراقي كل  
 كلمة فيها عين أو حاء أو قاف  
 أو طاء أو تاء وفيها سين أو صاد

فقرأ السين مكان الصاد أو بعكسه جازوذ كر العتاني وان لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد ونغير المعنى فهو الصمد المسائل  
 بالسين أو المغضوب بالطاء أو الضال بالذال أو بالطاء قيل لا تفسد لعدم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ  
 كالامام الصفار ومحمد بن سلمة أفتوا به وأطلق البعض بالفساد ان تغير المعنى وقال القاضي أبو الحسن والقاضي أبو عاصم ان تفسد ودان  
 جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو عدل الا قويل وهو المختار \* (فروع) \* على قول من قال بالفساد قرأ ليغظيهم الكفار

أخيك فلان وقال المقر له لابل هذمل جل آخر ورثها من أخيه ففنى به المقر الا آخر اذا كان كلام المقر له  
 موصولا فان غاب المقر له الاول وجاء المقر له الا آخر الى الذي الدار في يديه وأقام البيعة عليه باقراره لا غائب  
 وباقرار الغائب له لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو اشترى شيئا ببيعة أو دم أو خرا أو خنزير أو بض المشتري ثم  
 استحقه انسان بالبيعة ففي الشراء بالبيعة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البيعة عليه كذا في النصول  
 العمادية \* وفي الشراء بالخرا والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البيعة عليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه  
 الله تعالى في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بيدنيارين وقبض ابريق وتقدم دينار واحد ثم تفرقا  
 قبل أن يتقدما دينار الا آخر حتى فسد العقد في نصف ابريق لا يتعدى الفساد الى النصف الا آخر فان  
 حضر رجل بعد ما غاب بائع ابريق وادعى أن نصف ابريق له كان المشتري خصما له فلو حضر البائع بعد  
 ما أقام المستحق البيعة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع ابريق ورد  
 البائع على المشتري نصف حصصه ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيارات وان صار  
 البائع شريكه في ابريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه  
 بمائة دينار الى العطاء نقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل وأقام البيعة ان له نصف العبد وكذا  
 في الذخيرة \* لو باع النصف وأودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصما ولو باعه  
 رجل النصف وأودعه آخر النصف ثم استحق النصف ففنى له ربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع  
 المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم  
 اشترى منه نصفه الا آخر أحدهما صحيح والاخر فاسد أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى  
 عليه نصف العبد وأقام البيعة فاشترى خصم له ويقضى الثاني عليه بالنصف الذي ورد عليه البيعة  
 الثاني ولو كان البيعة الاول صحيحا والبيعة الثاني ببيعة أو دم أو خرا لم تكن بينهما ما خصومة حتى يحضر البائع  
 لان المشتري بدم أو مائة أو خرا غير مملوك بالانفاق كذا في المحيط \* اذا ادعى على امرأة أنها أمته وهي تحت  
 زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا تشتط حضرة الزوج كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أنه  
 قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة أو ادعى أنه زوج أمته فلانة منته وله عليه المهر والعبد  
 والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا أعطيك الارش والمهر بخيانة من يحضر العبد والامة  
 فينكران الملك فيبضماني فالقاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضا  
 من العروض وان كان للعبد ودية ألف درهم عنده هذا الرجل أو غصبه منه أو كان من فرض أو بيع فأقر  
 الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عبده هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو  
 قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له  
 وكذلك ان أقر أن فلانا من عبده ببيع أمة فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجز على  
 دفع الثمن الى المولى هذا كما اذا كان المال فاعنا في يد المقر فان كان مستهلكا للمقر له أن يأخذ بذلك فان قدم  
 الغائب وانكر أن يكون عبدا فلان أو أن يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله أن يضمن المقر  
 مثل المال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له فقبضه اذا أخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم  
 الغائب وانكر أن يكون مملوكا للمقر له يرجع وفيما عدا لا يرجع هكذا في المحيط \* ولو قال المقر في جميع هذه



بالضاد أو الزا ففسد الضالين بالذال أو الزا لا المغضوب بالطاء أو الزا أو الذال ففسد العبادات ضجاء بالذال ففسد الاعن وعذبة بالذال أو الضاد ففسد وبالطاء لا موثا غيب فلكم بالضاد لا فظا غلظ القلب بالضاد ففسد ناضرة بالطاء فظا بالضاد لا ذلت بالضاد ففسد وبالطاء لا فظلت أعناقهم بالضاد والذال لا في تضليل بالطاء أو الذال ففسد الظن بالضاد ففسد اليك نسعى ونخفد بالذال أو الضاد ففسد وبالطاء لا أركى لكم وأظهر بالطاء لا ففسد والضاد والزا ففسد ولا اله غيرك بالنا حيرك اختلوا (ع ٤٣) فن فرض فيمن الحج بالذال أو الطاء

فسد وذروا ظاهر الاثم بالضاد أو الطاء ففسد وكذا محذرا أنصر من الله بالسین وبشر المؤمنين بالصاد والصمد بالين خاصه شوا وهو خسير بالصاد وعسير بالصاد لا لانقسام لها بالسین أو باللام لا وأصروا بالسین مستطيرا بالصاد واعدكم تصطاون بالسین هشيم فان عصولك بالسین صدوركم أو ليسال الصادقين عن صدقهم أو يصيرون بالسین حاسدا اذا حسد بالصاد فيهما سائغات بالصاد لا في الكل في البحر سربا أو نسيا حوتهم ما بالصاد الى الصخرة أو فصل الآيات بالسین قولاسيدا بالصاد فالغرات صجها بالسین ونواصوا بالصبر بالسین فعموا وصهوا أو صدور الناس أو متربص قتر بصوا أو يخصفان بالسین يفسد في الكل وكذا ثمانية أيام حسوبا بالصاد صراط طاعها فطر الله التي فطر فاطر يقطنون يقطه حالة الحطب فطاف عليها طائف أو يبطش بالتاء وكانت من القانتين ومن يقنت رحلة الشتاء بالطاء ففسد في هذه المواضع ما ينطق عن الهوى بالتاء كصاحب الحوت بالطاء مطلع الفجر بالتاء أو مسطورا

المسائل ما أدري الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبده ولا يقضى له على المقر شيء حتى يحضر العبد ولا يستحق المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستحق في الجنانية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعى من الجنانية والمهر ولا يستحق من المال في شيء إلا أن يدعى المدعى أن العبد أخذ أذله فأقرضه هذا وأنه أخذ أنشأني فاعتصبه هذا منه فاستم لك فان ادعى هذا وقال المدعى عليه قد أقرضني فلان أو قد غصبته من فلان ألفا فاستم لكته وما أدري أهو عبد هذا أم ليس فانه يستحق ماله قبلك هذا الذي يدعى فان قال رجل لا آخر هذه الألف التي في يدي لك لاني غصبته من عبدك لان مال عبدك لك لا ولان عبدك أودعنيها وقال المولى الألف ولم تغصبه من عبدى فانه يأخذها الآن يقيم المقر بينة على الغصب والوديعه فان لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فأنكر أن يكون عبدا للمقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ألفان كان أقر بالغصب وان كان أقر بالوديعه لم يضمن شيئا في قول أي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الألف أودعنيها عبدك أو غصبته آمنه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلانا أودعه أو أنه غصبه من فلان فان قدم الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان فانه يأخذ الألف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر هذه الألف لعبدك فلان في يدي غصباً أو وديعه وقال المولى لان عبدى وهذه الألف لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا أن يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهر أمة أو جنانية على عبده أو وديعه لعبد في يديه أو غصباً أو غير ذلك فادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعى عليه قضى بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبددين لم يلتفت الى ذلك وكذلك ان لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك وأقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب ما يكون الرجل فيه خصما عن عبده \* رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبني عبدك هذا المال فأودعه اياك وقال صاحب اليد صدقت لك في لا أرتد عليك لاني أخاف أن يجهد العبد أن يكون عبدى لم يلتفت الى قوله ويجبر على دفع المال اليه فاذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فأنكر أن يكون عبدا لم يقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي أخذه المقر له ان وجد فائما الآن يقيم المقر له للعمال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استم لك ذلك المال الذي أخذه فأراد الغائب أن يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال أودعنيها عبدى فلان ولا أدري أهولك أم لا فقام المدعى بينة أن المال ماله فاقضى القاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وأنكر أن يكون عبدا للمقر أخذ ماله ويقال للمدعى أعبدينك ولا فلا حق لك وان قال المقر وهو الذي في يديه المال هذا المال لك أودعنيها لك فلان وفلان ليس بعبدى فقام المدعى بينة أن فلانا عبدك لم تكن بينهما خصومة ولم تقبل بينة كذا في المحيط \* رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم أراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد ما ذوناية قضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب لا بل أنت مأذون فالقول قول الواهب مع يمينه وان أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزانة المفتين \* وان قال المولى أودعنيها هذه الجارية عبدى فلان ولا أدري

أو الشيطان أو لوطا بالتاء لا سوط عذاب بالتاء أو الصاد أو الطاء أو الضاد لا وقيل بالضاد والطاء ففسد فاطلع الى اله موسى بطر اورثاء الناس الاما اضطررت بالتاء أو الدال أو اساطير الأولين بالتاء لا أظلم وأطنى بالتاء لا ففسد والضاد والقاف ففسد أتم موسى فارغا يزرع بينهم ومن يزرع بالعين فيهم لا تفسد ظن ان يصحور باللام قال الامام الصفار لا تفسد وفرش مرفوعة بالقاف ففسدوا فعز زبالا بالراء اختلوا أخبارها بالحاء اختلوا لم يجحدك يتما بالراء لا تفسد قل هو الله أحد بالتاء ففسد اذا دعى الله وحده بالغين لا تحسبها جامدة بالحاء كتيبها مهيل

بالنون لا وقال قرينه أو سمع الله أن خذته أو تبلى السر أو باللام فسد ان هي الاوحى يوحى وكذا كل مذ كرفى مؤثراً وعكس أو الخاطبة مغاية أو عكس وفعال لما يريد بالتاء لا ما سبقكم بالعين لا فضله بعض النبين على بعض ولولا فضل الله عليكم بالصاد لا تنزل الملائكة والريح مكان الروح أو فارتسلنا عليهم روحاً من كان ريحاً أو الذى كان التى لا الساعة موعدهم بالغين تفسد فاما اليتيم فلا تنكهر وأما السائل فلا تنكهر لا تفسد الوسطى مكانه (٤٤) الاسطى أو الزلقى مكانه الالنى أو الصراط بالضاد أو الذال أو الزاء أو السين لا وهذا كله

أوهبها له أم لا فأقام المدعى بينته على الهبة فالمولى خصم فإذا قضى الثاني بالخيارية لا واهب فقبطها الواهب وزادت في يده في يد الواهب ثم حضر الموهب وبه وأنكر أن يكون عبداً قال قول قوله وكان له أن يأخذ الخيارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة فان كانت الخيارية قد ماتت في يد الواهب كان للوهاب وبه الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضاً وان قال المولى قد علمت أنك وهبته للمذى أو دعنى إلا أنه ليس بعبدى وأقام المدعى بينته على أن فلاناً الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حياً وان قال الواهب ليست لي بينة وطالب بين المودع بالله أن الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان حلف برى عن الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعى بينته على اقرار المولى أن فلاناً عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينته على أن الغائب عبده هذا الرجل وأنه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصماً له وان أقام المدعى بينته على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان أقام بينته على اقرار الذى في يده الخيارية أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره أن الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذى في يده خصماً كذا في المحيط \* رجل في يده عبده يقر بالارق فادعى العبد أن فلاناً الغائب اشتراه من مولا هذا بألف وثقده الثن لا يقبل قوله وان ادعى أن فلاناً الغائب اشتراه من مولا هو وكله بالخصومة وقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصماً في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعنى منك بألف درهم ووكلنى بقبض الثن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته إلا أن لمولاه أن يمتعه من الخصومة وان لم يمتعه فالوكل كالجائزة وله أن يقبض الثن ويرأى منه المولى ولو قال أنا عبده فلان قد وكنى بخصومة فى نفسى وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان

### (الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به)

رجل ادعى على رجل حقاً أو مالا أو أقام البينة فقال المدعى عليه لم يخرج من دعواه أمهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون اقراراً منه للمدعى قال مولانا رضى الله عنه وينبغي للقاضي أن يسأله عن الدفع ان كان صحيحاً أمهله القاضي وان كان فاسداً لا يعمله ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى رجل عبداً في يد رجل أنه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عندي أو عارية أو اجارة أو رهن أو غصب وأقام على ذلك بينة أو أقام ذواليد بينة أن المدعى أقر أنه لفلان اندفعت خصومة المدعى عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذواليد صالحاً تدفع عنه الخصومة اذا أقام البينة وان كان معروفاً بالحيل لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجوع اليه حين تبلى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المحتمل من الناس قد يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفع سرا الى من يريد أن يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على أن فلاناً أو دعوه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي \* وان لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهرها رواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما تدفع به دعوى المدعى \* فلو

اذا قرأ خطأ ولو قرأ الهاء مكان الحاء للعجز عدا كقراءة الترك الهمة لله الرحمن الرحيم أو سبحان الله العظيم بالضاد أو الذال أو سمع الله لمن همده أو غير المغضوب بالذال أو أعوذ بالذال مكان الذال أو الصمد بالسين ان كان يجهد في تصحيحه ولا يقدر على ذلك فصلاته جائزة وان كان ترك جهده ففاسد سدة بل يترك ما فيه حرف لا قيمة وكان الخراسانيون يقتنون بالجواز عند تعذر الاقامة لكن لا يقتدى به وبه ابراهيم بن يوسف وابن مطيع وابن الازهر ومن علمه خوارزم من اختار عدم الفساد بالخطا في القراءة أخذنا بذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى فقال له الباقر حى مذهبه في غير الفاتحة فقال أخذت من مذهبه الاطلاق وتركت القيد لما تقر في كلام محمد رحمه الله تعالى ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل حتى صح القضاء بعصمة السكاح بعبرة النساء على الغائب ولو قرأ أو صلحته مكان صاحبه لا قرأ باسم الله بالسين أو بالتاء وهو الشخ

أو مكان اللام الباء أو الراء ولا يطاوعه لسانه غيره ان كان لا يتبدل الكلام لكنه أمكنه ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف فعل في قضى غير الفاتحة ولا يدع الفاتحة وان كان فيه تبدل الكلام فسد ولو قرأ خارج الصلاة كذلك فلا أجر له دل ان من يقرأ القرآن بالالحان لا يستحق الاجر لانه ليس بقارئ قال الله تعالى قرأنا غير ما يغري عوج وان أمكنه ان يتخذ آيات خالية عن تلك الحروف فعل والاسكت وان وجد آيات خالية عن لثغته ومع ذلك قرأ ما فيه لثغته لا يجوز على قياس ما ذكرنا في المسئلة الاولى ان يدل بخرافه صرف ولم يقدر لا يفسدويه

ناخذ وكذا المستقيم مكان المستقيم الان غيره لا يقتدر به وكذا الذي لا يقتدر على اخراج الفاء الا بتكرار او من لا يقتدر على التلفظ بحرف من الحروف وكذا من يقف في غير موضعه ولا يقف في موضعه لا يؤم وان كان الامام يتنخض عند القراءة كثيرا غيره اولى الا ان يكون ممن يتبرك بالافتدائه فحينئذ هو افضل والتنخض لتحسين الصوت لا يفسد وان قدم حرفا بغير المعنى كعصف مكانه كعقص أو فرت من قوسه قد وان لم يغير فعند الثاني تفسد خلا فالحمد لله تعالى غناء أو حي مكان أحوى لا ان (٤٥) الانسان لفي خرس مكان خس ففسد بان ربك أحوى له مكان أو حي لها

على قياس قولهما لا ولوزاد حرفا لا يغير المعنى لا تفسد عندهما وعند الثاني روايتان كما لو قرأ وانهم عن المنكر بزيادة الياء أو انارادوه واليك بزيادة أو أووردوها على بزيادة الواو أو تعدد حدوده يدخلهم ناروا وان غيره فسد كما قال وزير يايب مكان وزير يايب مشوثة تفسد وكذا مشانين مكان مشاني أو يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو تفسد أو نقص حرفا لا يغير المعنى لا تفسد بالاختلاف وان غير المعنى نحو والنهار اذا تجلي ما خلق الذكروا الانثى باسقاط الواو فسد وكذا لو اسقط حرفا من الكلمة وان ترك الحرف الاخير من الكلمة ان ثلثا نحو ضرب الله مثلا باسقاط الباء فسد وان كان رباعيا ككلها صحاح نحو ونادوا يا مالك باسقاط الكاف لا وصل حرفا بكلمة أخرى نحو ايا كعبد العقيم انها لا تفسد ترك التشديد والادغام ان لم يتغير المعنى نحو قتلوا قتيل لا يسألونك عن الساعة لا وان غير كافي أعوذ برب الناس وظلنا

قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب وأقام بينة على أنه مملوك دفعه الى صاحب اليد وبيعة فالقاضي يقضى للذي حضر هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعي المدعي مع دعوى المالك المطلق فعلا \* ولو أن القاضي لم يقض للمدعي بينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيها قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي للعبد بثلاث البينة كان هذا اقضاء على صاحب اليد فان أقام المقر له بينة على المدعي أنه عبده كان أو دعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبده وتبطل بينة المدعي هكذا كرحمده الله تعالى في الجامع وحكى القاضي أبو الهيثم عن القضاة الثلاثة أن ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح أنه يقضى بالعبدين الذي حضره وبين المدعي نصفين قال القاضي أبو الهيثم ان ابن سماعة كتب الى محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة فنكتب اليه محمد رحمه الله تعالى أن يقضى بالعبدين بينهما ثم إذا أقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فاقضى يقول للمدعي أعيد بينتك على الذي حضره والا فلا حتى لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل \* اذا قال شهود ذي اليد أو دعه رجل لا نعرفه أصلا فاقضى لا يقبل شهادتهم ولا تندفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي \* وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان في فصل الدور والاراضي \* ولو قال شهود المدعي عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تندفع الخصومة عن ذي اليد وبعضهم قالوا تندفع وهكذا ذكر في الاقضية أن القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا يظهر أنه غير المودع كذا في المحيط \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا بد في معرفته من الطرق الثلاث وتعمل الاثمة على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو قال الذي في يديه أو دعه فلان رجل معروف وشهدشموه أن رجلا أو دعه اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* ولو قال الذي في يديه أو دعه رجل لا نعرفه فشهد هذا الشهود أنه أو دعه رجل وهو لا يعرفه كان الذي في يديه خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيان في فصل الدور \* ولو قال الذي في يديه أو دعه رجل لا نعرفه وقال الشهود أو دعه فلان فلان ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد كذا في المذخبة \* ولو أقر المدعي أن رجلا دفعها اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهدشموه وذو اليد على اقرار المدعي أنه دفعها اليه رجل لا يعرفه فاقضى لا يجعل خصما كذا في خزائن المقتنين \* ولو قال الشهود أو دعه من نعرفه بالطرق الثلاث لكن لا نقوله ولا نشهد به لا تندفع ولو برهن أنه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على أنه مملوك المودع تندفع ولو قالوا أو دعه فلان لكن لا ندرى بل ذلك الشيء أو قالوا كان المدعي هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندرى أدفعه اليه أم لا وقال ذو اليد هو دفعه الى تندفع كذا في الوجيز لا كدرى \* لو شهدشموه المدعي عليه أن المدعي أقر أن هذا فلان الغائب وقال أو دعه فلان الغائب أو شهد الشهود على اقرار المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب أو دعه قالوا تندفع عنه الخصومة وكذا لو أقر المدعي عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر المدعي أنها كانت في يد فلان ولا أدري أدفعها الى هذا أم لا وذو اليد يقول دفعها الى فلان فلا خصومة

عليهم الغلام ان النفس لا مارة اختلقوا والعامية على انه يفسد وفي قوله تعالى أولئك هم العادون ان شدد فسد ولو ترك التشديد في اياته أو قرأ رب العالمين مخففا المختارانه لا تفسد على قول العامة في جميع المواضع ولو ترك المدان لم يغير المعنى كافي أولئك وأنا أعطيتك لا تفسد وان غير كافي سواء عليهم ودعا ونداء المختارانه لا تفسد في جميع المواضع الخطأ في الاعراب ان لم يغير المعنى لا تفسد نحو لا ترفعوا أصواتكم بكسر التاء الزجن على العرش استوى نصب النون وان غير المعنى كافي وعصى آدم ربه فسد عند العامة وكذا في فساد صياح المنذرين



فإنها كهيئة ونخل وبقل ورمال الأصح أنه لا تفسد عند عامة المشايخ وإن غير المعنى فسد نحو أنما على لهم ليزدادوا الثمنا وجالوا وكذا الحكم في كل مضر أظهره وهذا مشكل لأنه لا يزيد على زيادة كلمة لا تغير المعنى وقد ذكر في بعض المواضع فصاعداً أنه لا يفسد نحو واصل أهل القرية التي مكان القرية ولو قرأوا وأن العزة لله جميعاً بزيادة لو فسد ولو قرأ أية مكان أية أن وقف وقفاً تاماً ابتداءً بأية أخرى أو ببعض أية أخرى نحو أن الإنسان في خسرة البراري نعيم أو قرأ والتين والزيتون لقد خلقنا الإنسان في كبد (٤٧) أو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات

أولئك هم شر البرية لا أمان أولئك هم شر البرية لا أمان غير المعنى بعدم الوقف نحو أن البراري في جميع يفسد عند العامة وهو الصحيح \* إذا وقف في غير موضعه أو وصل في غير موضعه أو ابتداءً من غير موضع الابتداء أن كان لا يغير المعنى تغيراً فاحشاً لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء أو الابتداء بالجزء نحو أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتداء أولئك هم خير البرية وكذا بين الصفة والموصوف وغيره وإن غير المعنى نحو شهد الله أنه لا إله ثم ابتداء بالهوه عند عامة المشايخ لا يفسد لأن العوام لا يميزون بين وجوه الأعراب كذلك بين الفصل والوصل ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتداء بعابده لا تفسد صلاته بالاجماع \* ولو نسب إلى غير ما نسب إليه أن لم يكن المنسوب إليه في القرآن نحو ومريم ابنة عمران تفسد بلا خلاف ولو في القرآن نحو ومريم ابنة عمران وموسى ابن عيسى لا تفسد عند مجرده الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان يفسد وموسى بن لقمان لا لأن عيسى لاب له وموسى له

حق الغائب ولو لم يقم البينة على الإيداع ولكن علم القاضي أن الغائب أو دعها إياه لم يجعل بينهما خصوصية وكذلك لو أقر المدعي بذلك ولو علم القاضي أنه المدعي وأقام الذي في يديه البينة أن فلاناً الغائب أو دعها لا خصوصية بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي أن الغائب غصبها من المدعي وأدعى ذلك البينة فإنه يأخذها من ذي اليد ويسلم إلى المدعي وذكر في باب اليمين أن ذا اليد لو قال أو دعها الغائب ولم تكن له بينة يحلف أن حلف برئ وإن نكل لزمه ولو جاء المقر له الأول كان له أن يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني أنت على خصوصية مع المقر له الأول أن أقام البينة أخذه وإن لم تكن له بينة يحلف أن حلف برئ وإن نكل لزمه هكذا في المحيط \* وإن قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية \* دار في يدرجل ادعاه آخر ملكاً مطلقاً وشرا منه منذ سنة أو شفعة فيها فقال ذا اليد كانت لي بعته من فلان أو وهبتها له وسلمت أفا ودعها لا تندفع الخصومة إلا إذا صدقه المدعي فيما يقول أو علم القاضي بذلك حينئذ لا تندفع عنه الخصومة فإن لم يكن له شيء من ذلك ولكن أقام ذا اليد بينة على البيع لا تقبل فإن قضى عليه فخصم الغائب وأقام بينة على شرائه من ذي اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين أقاما البينة فإن برهن الغائب على الشراء من ذي اليد منذ شهر تقبل في إبطال بينة الخارج ويقال للمدعي أعد الشهود على المقران شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم أدردفع إليه أم لا وقال ذا اليد دفع إلى فلان فلا خصوصية كذا في الكافي \* رجل ادعى عبداً في يدرجل أنه له فطوأت بالبينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقا بضا ثم أدعاه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذا اليد أو أقر به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وإن لم يعلم به القاضي ولا أقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذي اليد على ما صنع إلا إذا أقام البينة على إقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصوصية المدعي والهبة إذا اتصل به القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى المنقول \* لو ادعى الدار أو أقام شاهداً واحداً ثم قاما من عند القاضي ومكنا زماناً ثم تقدمتا إلى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر أو أقام صاحب اليد بينة على أنه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي أو قال وهبها منه وسلمها إليه فان أقر المدعي بذلك أو علم القاضي به أو أقام ذا اليد بينة على إقرار المدعي بذلك فلا خصوصية بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك أقام ذا اليد بينة على ما صنع فالقاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار أقام شاهدين فعد لا تقبل أن يقضي القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي فكنا زماناً ثم تقدمت عند القاضي وادعى صاحب اليد أنه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي أو وهبها له وسلمها إليه ثم أن فلاناً أو دعها وغاب وأقر المدعي بذلك أو علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذي اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصماً لغيره \* رجل ادعى عبداً في يدرجل وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أن المدعي باعه من فلان الغائب بطلت دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه إثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث \* إذا أقام المدعي عليه بينة على إقراره أن البيع من فلان أو على إقراره أنه ملك فلان تقبل كذا في الفصول العادية \* ادعى داراً في يدرجل وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اشتريتها من فلان وأنت أجزت هذا البيع فهذا لا يكون إقراراً بالملك

أب إلا أنه أخطأ في الاسم ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد لأنه ليس في القرآن \* ولو قرأ في الصلاة بالحنان غير المعنى فسد ولا وإن كان في حروف المد واللين لا تفسد إلا إذا خش وفي غير الصلاة اختلفوا والصحيح أنه يكره \* (الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد) \* سلم وأورد فيها فسد وإذا رتأساوه ولا يعلم كونه فيها أو ساهبا عن سبق إلى أسائه فاصداً الذي كرفسد المصلي إذا قال في آخر الفاتحة آمين بالتشديد لا تفسد عند الثاني لوجود مثله في القرآن وعليه الفتوى \* سلم على رأس الثانية في العشاء على أن ترويحاً أو في الظهر على أنها جعة أسانف

لأنه على قصد الرفض وأما لو سلم على أنه أتم الأربع لا لأنه على قصد الاتمام \* رأى على ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم واعتقاده المقتدى أنه مائع له والامام على خلافه أعاد لأنه مؤاخذ برعته ولو كان الامام بيعة تدهان مائع والمقتدى لا لكن الامام لا يعلم به الا بعيد المقتدى \* رجلان يصليان مقتدياً أحدهما بالآخر فقطرة من الدم وكل يزعم أنه من صاحبه أعاد المقتدى صلواته لنفسه على كل حال ولو ذهب وتوضأ واقتدى به صح ولو ذهب الامام (٤٨) قبله وتوضأ وجاءت صلاة المقتدى أيضاً \* أرضعت ولدها وأرضعت وهي كارهة فتزل

الابن فسد وان مص ثلاثاً فسد وان لم يكن ينزل اللبن لاجصة أو مصتين ان لم ينزل \* ابتلع دماً خرج من بين أسنانه لا تغسد ان لم يبلغ ملء الفم \* أكل بعض لقمة وبقي البعض بين أسنانه فشمع فيه أو ابتلع الباقي لا تغسد ما لم يبلغ ملء الفم وقد رخص الحصة لا تغسد بخلاف الصوم \* ابتلع شيأ من الخلوة ودخل فيها فوجد خلوة في فيه وابتلعها لا تغسد ولو ادخل السكر فيه في فيه ولم يصبه والخلوة وصلت الى جوفه فسد ورفع رأسه الى السماء فيها وقع في حلقة برد أو نلج أو مطر فسد صومه وصلاته لو وصل شيء من الخارج الى جوفه \* جامعها وزوجها بين الفخذين فيها فسدت صلاتها وان لم ينزل وكذا اذا قبلها بشهوة أو غير شهوة أو لمساها بشهوة لأنه في معنى الجماع بخلاف ما اذا قبلت امرأة المصلى ولم يشتمها \* ولو نظر الى الفرج مطلمقة فيها حتى صار مزاجها أو نظر حتى ثبتت حرمة المصاهرة لا تغسد الصلاة في المختار \* صلى في قميص محلول الجيب ورأى عورة نفسه لا تغسد كالنظر انسان من تحت ثوب المصلي

للمدعى عليه ولا يكون دفع الدعوى المدعى كذا في المحيط \* لو أن رجلاً دى داراً في يد رجل آخر وأقام البيعة فأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعى وكان في يدها ذكرفي المشتري أنه تقبل بيعة ذى اليد ويجعل وكيلاً وأدفع عنه الخصومة وألزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل في يديه دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريتها فلان وأقام بيعة وان فلان وكله بشراءها من سنة قال لا قبل بيعة كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خدماً غيره \* وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكها كذا في المحيط المدعى عليه بيعة أنه كان عنده ودعة أو رهناً أو مضاربة أو شركة لا تقبل بيعة المدعى عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد الغائب في اقراره أنه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يتم البيعة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة واذا أبق العبد فادعاه على الذي أبق من يده وأقام المدعى عليه بيعة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا أعاد العبد من الاباق في فصل الوديعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان في يده لان الضمان لا يقتصر عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو كان العبد قائماً وذهب عنه وأخذ أرضها وأقام البيعة أن فلان أو دعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في السكافي \* ولو كانت جارية فولدت ثم مات وأقام المدعى البيعة أمه اجارته فولدت في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة على الوديعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا ينعنى في الولد بشئ حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي \* ادعى عبداً في يدي رجل فقال المدعى عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبد الى وأحضر فلان حتى أقيم البيعة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحيى \* فلان قات العبد في يدي المدعى ثم جاء فلان وأقام بيعة أنه عبده كان أو دعه صاحب اليد وأقام المدعى بيعة أنه عبده فاليه بيعة فلان ولو كان العبد حياً يؤمر المدعى بدفع العبد الى فلان المقتول ويقال للمدعى أقيم البيعة عليه كذا في المحيط \* أمة في يد رجل قتلها عبد فدفع بها وأقام رجل البيعة أن الامة كانت له وأقام ذوال اليد البيعة على الوديعة قبل المدعى ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في السكافي \* واذا قضى الناسي بقيمة الجارية على ذى اليد وأخذها المدعى من ذى اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يدي اليد ويرجع ذوال اليد على الغائب بما ضمن للمدعى من قيمة الجارية ولو أن الجارية لم يقاتها العبد ولكن قطع يدها ودفع العبد باليد لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافي الجارية ولا في العبد كذا في المحيط \* وان ادعى الفحل على ذى اليد أن قال غصبته ما منى أو أجزته ما منى أو وهبتها وادعى ذوال اليد أو وديعة أو عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البيعة على ذلك لا تدفع عنه الخصومة فان حضر المقتول وأقام البيعة على ذلك قبلت بيعة كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو أن صاحب اليد يقم البيعة على ما دعى كذا في المحيط \* رجل ادعى داراً في يد رجل أن له اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تدفع عنه الخصومة فان أقام المدعى البيعة على ما ادعاه ثم أقام المدعى عليه البيعة أن له ملك والده

ورأى عورته \* نظرها الى مكتوب وفهم ما فيه ان مستغف ما فسد عند محمد رحمه الله تعالى والا لا وعند الثاني تغسد مطلقاً اشتراها وهو المأخوذ \* كتب فيها على البدأ والهوا غير مستبين لا ولو على الارض مستبينان كان مقدار ثلاث كلمات فسد والا لا في يده دهن فصب رأسه ولحيته لا تغسد وان أخذ القارورة وادخن نفسه \* سلم على المصلي فرتد مشيراً بيده أو اصبعه أو رأسه لا تغسد لتو له تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في الخراب وفي شرح المؤذني الكبير لا تغسد لان الرد بهذا الطريق معه وذهب عن ما اذا أجاب المتكلم فيها بهذه

الاطراف حتى لم يعد متكلم لان الاشارة من الناطق لا تعتبر حتى اذا سئل كم صليت فأومأ بأصبعه لا تنفسد وان تنف شعرة أو شعرتين وان ثلاثا ثلاث مرات فسد كمال لوجه بدنه ثلاثا ثلاث مرات في ركن ورفع يده في كل مرة وان لم يرفع الامرة فهو واحد وكذا لو قتل القملة مرارا متواترا تنفسد أمواله بين كل قتله فربحة فلا وقال الامام رحمه الله دفنها فيها أحب من قتلها وقال محمد رحمه الله تعالى قتلها وقال الثاني كلاهما مكروه \* قتل الحية بضربة أو ضربات لو خشي ايذاها لا تنفسد ولا يكره (٤٩) في الاظهر ومع الامن فيها يكره وان مشى

المقتدى قدام امامه لقتلها لا تنفسد صلواته \* ضرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو ضربها ثلاثا في ركعة فسد \* ولو ارتدى أو حل شيأ بيده أو صيدا أو ثوبا على عاتقه أو ترقيح بكبه أو عروحة بيده أو اتنصص كور عمامته فسواها مرة أو مرتين أو أغلق الباب أو حل السر أو حل زرا القيص أو رفع العمامة أو وضعها على الارض أو رفعها ووضعها على الرأس أو نزع القيص أو السر أو حل أو اتنصص أو خلع نعليه أو أمسك الدابة أو خلع اللجام أو لبس قلنسوة أو بضعة أو نزعها أو وان نعم أو تخمرت المرأة أو فتح غلق الباب أو شد السر أو حل زرا القيص أو لبسه أو الخفين أو ألبس دابة أو أسرجها أو نزع السرج فسد قيل ما يبد فله وقليل وما بها فكثير وقيل ان رآه الناظر وقطع انه ليس فيها فكثير وان شك انه فيها أو لا فقليل وقيل يفوض الى رأى الميتلى به ان عده كثيرا فكثيرا ولا فقليل والاول اختيار أبي بكر محمد بن الفضل والثاني اختيار العامة والثالث أشبه بقاعدة الامام

استترها من المدعي قالوا لا تقبل بنية المدعي عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال المدعي سرقته مني أو سرق مني لا تدفع الخصومة وان أقام ذوا البينة على الودعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على المالك تقبل كذا في الكافي \* وفيما اذا قال سرق مني القياس أن تدفع الخصومة عن صاحب اليد اذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا تدفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو ادعى عبدا وقال غصب أو أخذ مني فأقام ذوا البينة على أنه وصل اليه من جهة الغائب تدفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العبادية \* عبد في يدي رجل أقام العبد بينة أنه عبد الذي في يديه وأنه أعنته وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أو دعه اياه فالتقاضى يقضى بعنق العبد ولا تدفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة \* فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لنفاذ القضاء عليهم ما كذا في الكافي \* وهكذا في محيط السرخسي والمحيط \* وفي الذخيرة في فصل دعوى العنق عبدا ادعى على رجل أنه كان ملكه وأنه أعنته فقال المولى حين أعنته لم يكن ملكي لما أنه بعنتي من فلان ثم اشترى منه منه وأقام البينة على بيعه قبل الاعتاق لا تقبل بنيته ولو كان المولى قال له أعنتك قبل أن اشترى بك وقال العبد لا بل أعنتك متى بعد ما اشتريتني فاقول قول العبد كذا في المحيط \* وان ادعى على ذي اليد فعلا لم تنه أحكامه ان ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان الغائب أو دعه منه أو غصبته منه لا تدفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى أنه اشترى منه هذا الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البينة أنه لفلان الغائب أو دعه منه اختلفوا فيه قال بعضهم تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح \* كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى الدور والاراضي \* عبد في يدي رجل ادعاه وقال اشترى مني من ذي اليد أو قام ذوا البينة أن فلانا أو دعه لا تدفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب وصديق ذوا اليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد للمدعي الشراء ولا يكلفه إعادة البينة على المقر له وان أقام رب العبد البينة أنه عبده وأنه أو دعه أو لم يقبل أو دعه قبلت وبطلت بينة المدعي فلو أقام رب العبد البينة أنه عبده ثم أعاد مدعي العبد البينة على رب العبد أن العبد كان لذي اليد وأنه اشتراه منه بذلك ونقده الثمن ان أعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بنيته وان كان قبيل أن يقضى تقبل كذا في الخلاصة ولو كان مدعي الشراء أقام شاهدا واحدا على الشراء من ذي اليد فاقر صاحب اليد أن العبد لفلان الغائب أو دعه فقبل أن يقيم شاهدا آخر حضر فلان وصديق صاحب اليد فيما أقر وأمر بتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعي أقام شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد ولا يكلف إعادة الشاهد الا قول على الذي حضر ويكون المقضى عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط \* مدعي الشراء اذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى أقر ذوا اليد أنه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصديق العبد اليه ثم أقام مدعي الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة \* اذا ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وأقام الذي في يديه بينة أنه ودعة عنده من فلان الغائب لا تدفع الخصومة عن ذي اليد ويقضى بالثوب للمدعي وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك أو دعه فلا

(٧ - فتاوى رابع) رحمه الله تعالى وحول المصل ووجهه أو تقدم على امامه بلا عذرا وتأخر عن موضع قيامه في الصلاة واستدبرت المرأة مصلها في بيتها فسد قال القاضي أبو علي النسفي ينها بمنزلة المسجد في حق الرجل فلا تنفسد قبل خروجها من البيت \* وقف على عين امامه بفحذه ثالث الى نفسه بعدما كبر أو قبله لا تنفسد \* أم رجل أو اقتدى به آخر فحشي وثقه قدم حتى جاوز موضع سجوده ان كان قد رما بين الصف الاول والامام لا تنفسد \* مشى في صلاته قدر صف لا وقد رما بين بدفة فسد وان مقدار صف ووقف ثم كذلك لا \* سوق الدابة بعت



الرجلين يفسدونه بغير رجل لا يصلي قائماً على عقبه أو على أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجلين عن الأرض يجزيه رفع اليدين في المختار لا يفسد الصلاة لأن مفسدها لم يعرف قربها ورفع اليدين في الوتر والعين سنة \* قرح الباب فسيح لا علام أنه في الصلاة أو عطس رجل فشتمه المصلي قائلاً الحمد لله رب العالمين أو فتح على امامه وقد قرأ مقدراً ما يجوز به الصلاة أو تنخخ لرد امامه إلى الصواب من الخطأ أو لا علام غيره أنه في الصلاة أو خشونة (٥٠) في حلقه لم تفسد وان تنخخ بلا عذر يكره \* (نوع) \* صلى أربعاً ثم ترك القعدة الأولى

الصحيح أنه لا يفسد عند محمد رحمه الله تعالى ولو ثلاثاً وترك الأولى فسد في الأصح بخلاف لان الحكم بالصحة كان لوقوعها الأولى بأنضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم أنها الأخيرة ففسدت بتركها بخلاف القسرة لان الاحتياط في إيجابها ولو ستاً أو ثمانية بقعدة الأصح أنه تفسد على القياس والاستحسان ولو قام في النقل إلى الثالثة بقعدة يعود قبل السجود عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لها والاربع قبل الظهر على هذا الخلاف والوتر حكاه حكم التطوع عند محمد وعند الامام رضي الله تعالى عنه فيه قياس واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ \* زاد فيها ركوعاً أو سجوداً لا تفسد ولو عدداً وقال ابن مقاتل الرازي ان زادهما عدا فسد وعن أبي نصير بزيادة الركوع لا وبزيادة السجود تفسد لان الركوع لا يؤتي به منفرداً والسجود يؤتي به وهذاوافق قولهم بالكون سجوداً الشكر قربة لا قول الامام رضي الله تعالى عنه

لأن السجود عنده كركوع \* ولو أتى بركعة نائماً فمفسد لزيادة ركعة غير معتدة \* نام في ركوعه أو سجوده جاز ولا يعيدهما ولو سجد نائماً يعيدهما ولو قعدا التشهد نائماً يعيدهما \* مؤدى الفرض زاد ركعة فاعداً بلا عذر فسد ولو زاد بالجماع بلا عذر لان الاول له وجود في النقل مع القدرة والثاني لا وجود له حاله الا كان أصلاً العود إلى الصلابة برفض التشهد حتى لو لم يأت بالقعدة بعد العود فسدت صلواته والعود إلى سجود السهم ولا يرفعها إلى سجدة التلاوة فيه روايتان والمختار الفرض كالصلية حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم وتذكره في

خصومة بينهم وان لم يقيم صاحب اليد بينة على الايداع كذا في المحيط \* لو ادعى شراءه من فلان وقال ذواليد أو دعيه فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الآن يقيم المدعي بينة أن فلاناً وكاه بقبضه فان طلب المدعي بينة على ما ادعاه من الايداع حلف على البينات ولو قال ذواليد ادعني وكنى لا يصدق الا بينة كذا في الكافي \* ولو سلموا أن عراً ودعها اياه وقالوا لا ندري من دفعها إلى عمر وقال ذواليد دفعها عبد الله لاختصومة بينهم ولا يمين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله إلى عمر ولكن لا ندري من دفعها إلى ذى اليد وقال ذواليد دفعها إلى عمر ولا تندفع عنه الخصومة فان قال ذواليد حلف المدعي ما دفعها إلى عمر يحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذواليد لقد أدعته اياه عمر ويحلف على البينات كذا في الخلاصة \* ولو أن العبد أقام البينة أن فلاناً أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أن فلاناً ثلث أدعته تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قديسا ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيلاً بنفسه استينافاً حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البينة عتق والا فهو عبس كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أقام ذواليد البينة أن فلاناً آخر أدعته اياه كذا في الخلاصة \* لو ادعى العبد أنه حر الاصل فالقول للعبد أقام ذواليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه ففسد لا تقبل بخلاف الدارون برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكنيل كذا في الكافي \* عبد في يد رجل ادعى رجل أنه قتل وليه خطأ وأقام ذواليد البينة أن العبد فلان أدعته اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى رجل على آخر أنى اشترى منك هذا العبد بكذا والبائع يحسد البيع فأقام المدعي البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت على هذا العبد بالبيع وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسعت بينته عليه كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم أبيعها منك قط فأقام المشتري البينة على الشراء فوجدتها أصيبه ازائدة وأراد ردّها وأقام البائع البينة أنه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذلك لاختصاص رحمه الله تعالى هذه المسئلة في آخر أدب القاضي وقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الزمخشري \* امام الدين في كتاب القضاء \* ادعى على آخر محمد ودافى يده وقال هذا ملكي باع أبي منك حال ما بلغت وقال ذواليد باعه مني حال صغر لك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العمادية \* اشترى داراً لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهودا وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم ان الابن باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الابن فادعى الدار على المشتري وقال ان أبي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري وانها ملكي وأقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استئجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك به سداً لئلا الدار لنفسك يكون تناقضاً فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح دفعاً لدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة وان ثبت التناقض الآن هذا تناقض فيما طر به طرقت الخلفاء كذا في الذخيرة \* ادعى داراً بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه اني اشتريت من فلان ذلك أيضاً وأقام بينة وتاريخ الخارج أسبق فقال المدعي عليه ان دعواك باطلة لان في التاريخ الذي اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهناً عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شراقي لانه كان بعد ما فاك الرهن وأقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا

الصحيح أنه لا يفسد عند محمد رحمه الله تعالى ولو ثلاثاً وترك الأولى فسد في الأصح بخلاف لان الحكم بالصحة كان لوقوعها الأولى بأنضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم أنها الأخيرة ففسدت بتركها بخلاف القسرة لان الاحتياط في إيجابها ولو ستاً أو ثمانية بقعدة الأصح أنه تفسد على القياس والاستحسان ولو قام في النقل إلى الثالثة بقعدة يعود قبل السجود عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لها والاربع قبل الظهر على هذا الخلاف والوتر حكاه حكم التطوع عند محمد وعند الامام رضي الله تعالى عنه فيه قياس واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ \* زاد فيها ركوعاً أو سجوداً لا تفسد ولو عدداً وقال ابن مقاتل الرازي ان زادهما عدا فسد وعن أبي نصير بزيادة الركوع لا وبزيادة السجود تفسد لان الركوع لا يؤتي به منفرداً والسجود يؤتي به وهذاوافق قولهم بالكون سجوداً الشكر قربة لا قول الامام رضي الله تعالى عنه

لان السجود عنده كركوع \* ولو أتى بركعة نائماً فمفسد لزيادة ركعة غير معتدة \* نام في ركوعه أو سجوده جاز ولا يعيدهما ولو سجد نائماً يعيدهما ولو قعدا التشهد نائماً يعيدهما \* مؤدى الفرض زاد ركعة فاعداً بلا عذر فسد ولو زاد بالجماع بلا عذر لان الاول له وجود في النقل مع القدرة والثاني لا وجود له حاله الا كان أصلاً العود إلى الصلابة برفض التشهد حتى لو لم يأت بالقعدة بعد العود فسدت صلواته والعود إلى سجود السهم ولا يرفعها إلى سجدة التلاوة فيه روايتان والمختار الفرض كالصلية حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم وتذكره في

مقامه عاد اليه او قد فان ترك القعدة فسدت صلاته وصلاة من تابعه لامن لم يتابعه \* يشتبه عليه افعال الصلاة كثيرا الوسوسة فاعتمد فيها على آخر ركع بركوعه ويتشهد بشهده يجوز \* ركع ناسيا القنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت ركع وتابعه القوم في الركوع الثاني فسد لانه اقتداء بمفترض بمنقل في الركوع الثاني \* تذكر كاعتراك القنوت لم يعد الى القيام وان عاد وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم تابعوه في الاول والثاني لا تفسد \* انتهى الى الامام وهو ساجدان لم يرفع رأسه شاركه فيها وفي الثانية وان (٥١) رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة الثانية ما لم يرفع الامام ولو أتى بالركوع مع هذا وشاركه في السجدة \* نين لم تفسد صلاته \* وفي النوازل أدركه في السجدة الثانية فركع وسجد سجدتين فسدت لانه زاد ركعة بسجدة \* واقتداؤها بالرجل يصح في الجمعة والعبدان وان لم ينو امامتها وفي الخساسة لا يشترط نية امامتها اجمالا \* صلى مع الامام فوقف في صف النساء للزوجة ومكث حتى فرغ الامام فلما وجد مسلكا تنبى وصلى صلاته جازان لم يؤذ ركع مع النساء \* (الرابع عشر في الحديث فيها) \* الرجل اذا سبقه الحدث فيها بنى والمرأة هل تنبى قال ابن رستم لا وقال المشايخ تنبى كهم \* اذا وصلت البله من خاها الى شعرها للمسح جاز اما ان كشفت للمسح رأسها فلا تنبى وكذا اذا استنبتى هو أو هي وجب أم لا لا تنبى لان ابتداء العورة فعل وقال القاضي أبو علي النسفي اذا انكشفت العورة فيه ولم يجد بدامنه لم يفسد وان وجد فسد بان تمكن من الاستنجاء تحت القميص \* وان أصاب بدنه من الرعاف أقل من قدر المانع ومن دم آخر كذلك ويبلغ

في النصول العبادية \* ولو كان المدعى ادعى أن هذا العبد كان لفلان رهنه بكذا عندى وقبضته وأقام البينة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه وقد نذته النين كان ذلك دفع المدعى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب اليين \* في مجموع النوازل رجل ادعى على آخر انه اشتري منى جارية وصفها كذا بكذا درهم او قبضه واستمسكها او وجب عليه أدائه هذا النين الى وقد أقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في دعوى الاستملاك لان الجارية قائمة وهي في بلدة كذا في يدى فلان وأقام شهودا شهدوا أنها هاجية قائمة في بلدة كذا هل يصير ذلك دفعاً لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدى رجل شرا من رجل آخر بشرائطه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا ألقنا البيع الذى جرى بينى وبين هذا المدعى عليه فهدا دفع صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب البيت كما مطلقا وقال المدعى عليه في دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا ألقنا البيع الذى جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعاً صحيحاً وكذلك اذا قال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه انك قد أقررت انك ما اشتريتها منى كان هذا دفعاً صحيحاً كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه قال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولى بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الاستمسكان تترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كفيل ويؤجل ثلاثة أيام فان أقام المدعى البينة على ما ادعى والا قضى عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى دارا في يدى رجل فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك أقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار منى وأراد أن يحلف المدعى له ذلك ولو أقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفعت دعوى المدعى كذا في الذخيرة \* ادعى دارا أن مملوكى لانى اشريتها من فلان فقال ذواليد لا بل مملوكى لانى اشريتها من فلان ذلك أيضا فقال المدعى جرى الفسخ بينه وبين ذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك وأقام البينة تسع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ البينة \* اذا ادعى عينا في يدى رجل انى اشتريتها من فلان من مائة أيام وقال ذواليد لا بل هو مملوكى اشتريتها من ذلك الذى تدعى الشراء منه منذ عشرة أيام وأقام البينة يكون لاسبته ما تارىخها ولو أن من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعه معه في التاريخ السابق كان تلحقه والآخر ينكر كان له أن يحلفه كذا في النصول العبادية \* برهن على أن هذا ارث له عن أبيه فبرهن المطلوب على اقرار أبيه حال حياته انه لاحق له فنه أو برهن على اقرار المدعى حال حياة أبيه أو بعد مماته انه لم يكن لابييه بطل دعوى المدعى وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعى قبل دعواه أنه ليس له أو ما كان له أو كان أقر أنه لاحق له فبسه وأنه ليس له حق فبسه وهنال من يدعيه بطلت بينة المدعى وان لم يكن من يدعيه هنالك لا تبطل كذا في الوجيز للكردرى \* ادعى دارا ميرا ناعن أبيه فقال المدعى عليه ان أباك باعه من فلان حال حياته وصحته بكذا والى اشتريت من فلان وأقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في النصول العبادية \* ادعى عليه دارا في يده ارضا أو هبة فبرهن المدعى عليه على انه اشتراها منه وبرهن المدعى على اقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردرى \* دارا في يدى رجل جاء رجل وادعى أن أباه مات وترك هذه الدار ميراثا له وأقام بينة شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من

الكل لو جمع المانع ان غسل الرعاف بنى وان غسل الآخر لا عند الثاني وهذا لو كان له ثوب واحد أما اذا كان له ثوبان نزع أحدهما وصلى في الآخر الطاهر وان أدى ركعا قبل الغسل أو التزغ فسد \* ولو قرأ القرآن ذاهبا أو جائيا الاصح الفساد فيهما ولو مكث ساعة بعد سبق الحدث ولم يرجع فسد \* امام سعة الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسد وان رفع بالاتكبير لا يفسد فيستخاف لان في الاول وجدالاته مع الحدث \* نختم في صلاته فخرج ربيع من قوته يجوز لينا لانه بمنزلة سبق الحدث وقيل لا تفسد صلاته \* أحدث وقصد الى الخوض وفي منزله



والاصح السادس استخلف في المسجد واستخلف الخليفة غيره قال القاضي ان كان الاول في المسجد ولم يأخذ الخليفة الاول مكانه جازو يجعل كان الاول استخلفه والا يجوز \* الامام قدم رجلا والقوم آخر فان خليفة من قدمه الامام لولايته \* وفي الفتاوى ان نوب الامامة جازت صلاة الذين اقتدوا بخليفة الامام وفسدت صلاة المقتدين بالثاني وان تقدم أحدهما ينظر ان خليفة الامام فكيف قلنا وان خليفة القوم فاتوا به ثم نوى خليفة الاول فافتدى به البعض فصلاة الاولين جائزة والاخرين فاسدة فان توضحا الاول (٥٣) جاهر رجل دخل في صلاة فان لم يرجع حتى أحدث الثاني ففسدت صلاة الامام ولو أحدث

وخرج من المسجد قبل ان يرجع الاول ففسدت صلاة الاول وبني الثاني على صلاته ولو سبق الثاني الحدث بعد ما جاء الاول انتقلت الامامة اليه وصحت صلاتهما ولو لم يحدث حتى جاهر رجل واقتردى بالثاني قبل مجيء الاول ثم أحدث وخرج من المسجد صار الثالث اماما حتى لو أحدث وخرج قبل أن يجيء واحد من الاولين ففسدت صلاتهما وصلاة الثالث تامة \* ولو أحدث الثالث بعد مجيء أحدهما تعين الجائي للامامة ولا تقسم الصلاة واحدهما وان أحدث الامام والمقتدى وخرج من المسجد فصلاة الامام تامة وبني ونفسد صلاة المقتدى \* أحدث واستخلف من آخر الصنف وان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما وان نوى بعد ما خرج الامام من المسجد أو خرج الاول من المسجد قبل ان يصل الثاني الى مكانه ففسدت كل مكان الامام عن الامام لكن مادام في المسجد فكانت على مكانه فلا خلاف

الاصح ذكر في ولاه الاصل ان البينة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل مات وترك ابنتين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يد أحدهما القيمين دار زعم أنهم اداروا الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الآخر ان الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي انا قيمه بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركهما ميراثا للصغيرين فادفع الى نصفها لاحفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام القيم المدعى عليه بينة أن والد الصغيرين قد كان أقر في حال حياته أن كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته تندفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بينة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك ارثا عن أبيه والا ن تدعى كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة أخرى اندفعت دعوى القيم المدعى عليه لكان التناقص كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة الم والم وأقام البينة على التسبب بذكر الاسم الى الحد فاقام منكرك هذا النسب والميراث بينة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبتته المدعى هل تندفع بهذا دعوى المدعى وبينته قال ان وقع القضاء بينة المدعى فاقضاء ماض ولا تبطل بينة المدعى به هذا ولا تندفع دعواه وان لم يقع القضاء بينة المدعى فاقضاء لا يقضى بأحدى البينتين لكان التعارض كذا في المحيط \* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن عم الميت لآبائه وذكر الاسم الى الحد الا على فاقام المدعى عليه بينة أن أبا المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لآبائه لا تبطل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة أن قاضيا قضى بثبات نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على آخر دارا بالارث من أبيه فاصطالحا على مال مقدّم ادعى المدعى عليه أن بائعي اشترى تلك من أبيك لاتسمع كذا في الخلاصة \* ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده أبي أمه وقال أنا محمد واسم أمي حرة وأبوها محمد بن الحر بن سادع فاقام المدعى عليه بينة أن المدعى كان زعم قبل هذا أنه ابن عائشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزججني رحمه الله تعالى يفتي في جنس هذه بأنه لا تندفع دعوى المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض الشايخ في زمانه وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العبادية والمحيط والذخيرة \* وعلى هذا اذا ادعى رجل أنه كان لابي علي بن القاسم بن محمد عليك كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال المدعى عليه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم أن ولدا القاسم محمد وولد القاسم أحمد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشايخ زمانه فلا تقبل بينة المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط \* ادعى على أخيه شركة في دار في يد بحق الميراث عن أبيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى عليه أنه كان اشترى هذه الدار من أبيه أو ادعى أن أباه قد أقر له بها فدعواه صحيحة وبينته سموعة وان قال لم يكن لابي قط أو قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من أبيه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يد رجل ميراثا عن أبيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشترى هذه الدار في حال صغر بك باطلاق القاضي فهدا دفع صحى اذا ثبت ان البيع كان تلحاجة الصغير أو لقضاء دين الميت كذا في المحيط \* ادعى دارا فقال المدعى عليه اشترى هذه الدار من وصيك في حال صغر بك بكذا ولم يسم الوصى أو قال ان فلانا

\* (الخامس عشر في الامامة والاقتداء) استويا في السن فأصبحهم وجهوا أو نسبهم أولى اذا كانوا في الصلاح والفقهاء سواء وان أحدهما أقر أو تقدم أهل المسجد آخر أو اولاهم وكذا في القضاء والوالي من يصلح لها اذا لم يؤتم في محله وأما في محله أخرى في رمضان خرج من محله قبل وقت له شألا ولو بعده كره كن أراد السفر بعد دخول وقت الجمعة \* اقام المؤذن فقد قدم من في المسجد رجلا ومن في خارجه آخر فن سبق بالشروع لا كراهة في حقهم \* اختار بعض القوم رجلا وبعض آخر فالعبرة لاكثر \* أتم قوموا وهم له كارهون ان كان له ساد فيه أو لانهم

أحق بالامامة كره ودخل تحت الوعيد وان كان أحق لا يكره \* أم مدة ثم ادعى التحبس فيها لا يقبل لان الصلاة دليل الاسلام ويحبر على الاسلام لاقراره بالارتداد ويضرب اليها وصلا القوم تامة \* ولو قال كنت بعد ثانی المدة أو كان على نوبتي فذر ان ماجئ لا يقبل وان غيره أو احتمل انه قال نورعاً أعادوا صلاتهم \* (نوع) \* اقتداء المتوضي بالمتميم على الخلاف لكن في الجنازة يجوز انفاها شرعاً في نفل وفسدها واقتدى أحدهما بالآخر (٥٤) في القضاء لا يجوز لا خلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز ولهذا كره

الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولا يله القدر ولو بعد النذر لا اذا قال نذرت كذا وكعت بعد هذا الامام بالجاءة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجاءة ولا ينبغي ان يتكافى للزام ما لم يكن في الصدر الاول هذا التكافى لا قامة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجاءة على سبيل التداوى فلو ترك أمثال هذه الصلاة تاركاً ليعلم الناس أنه ليس من الشعار فحسن والدليل عليه ما قال الأئمة ان صوم الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكور في القرآن وأما دعاء الاستفتاح فلو لا ما فيه من اطلاقه على الله تعالى بامر تاح بانفتاح يامن علا فاستلم والشهادة على شيعاء وأرميا بالنبوة لكان دعاء مباح لكن الكلام فيه كالكل في التوقيت بالدعاء خارج الصلاة انه يذهب رقة القلب نعم ان تبرئاً بالمقول المقبول فحسن وبعض هذه اللطائف من الامام المحبوبي امامة المفتضد للاصحاح ان آمن خروج الدم يجوز وامامة الاحدب للقائم قال الامام الفقيه أبو الليث لا يجوز أما

باع منى هذه الدار باطلاق القاضى في حال صغر لم يستم القاضى هل تسمع وهل يكون دفعه فيه اختلاف المشايخ ولو هي الوصى والقاضى جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيرى فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك أخا أو أختاً وقد قلت لا وارث له غيرى سكتى فتوى القاضى الامام شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى ان المدعى لو أقرب ذلك بطل الدعوى والشهادة جميعاً وأما لو أراد المدعى عليه اثباته بالبينة لا تسمع بينته وفي كتب الجنايات أنه تسمع كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعى داراً ميراثاً عن أبيه وأقام بينته وأقام المدعى عليه بينة أن أباً له أقر حال حياته أنها ملكي يسمع هذا الدفع فلو أقام المدعى بينة أنك أقررت أن هذه الدار لك أبي وحقة يقبل هذا الدفع أيضاً وقد تعارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى محدوداً في يدى رجل ميراثاً عن أبيه ولا أخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى ان مورثك فلا نافذ أقر في حال حياته أن هذا المحدود ملكي فقد قبل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على أخيه وقال ان المدعى عليه أقر بعد موت أبنائه أن هذا المحدود تركه أبنائه فذا دفع لدعوى المدعى عليه ولو كان المدعى عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث بكون المحدود ملكاً له انما ادعى اقرار وارث المدعى بكون المحدود ملكاً للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف أيضاً على قول بعض المشايخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك أقررت بكون المحدود ملكي وأنا صدقتك به دفع وان لم يقل وأنا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى أن المدعى عليه قد أقر بعد موت أبنائه أن هذا المحدود تركه أبنائه لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط \* ادعت امرأة أنها ابنة هذا الميت وأن لها في تركته كذا وكذا فتسأل ورثة الميت أنت مبطله في هذه الدعوى لما أنك قد أقرت بعد وفاة هذا الميت وقلت (١) (بند ما من مرده بدموى مرا آزاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ضيعة في يد رجل أنك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم وأقام على ذلك بينة وأراد استدعاء الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا أن بعد ما زال الاكرام بعثت هذا البيع مني بكذا عن طوع ورضا وأقام على ذلك بينة فالقاضى يقتضى بينة المدعى عليه وتندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا أقر المدعى عليه بالبيع منه وأقام المدعى عليه بينة أنه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة \* وبه كان يقتضى الامام ظهر الدين المارغيناني رحمه الله تعالى وكان يقول يحتمل أنه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو أقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعاً كان الدفع صحيحاً كذا في المحيط \* اذا ادعى الاكرام على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك أخذت الثمن مني طائعا أو ادعى الاكرام على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك أخذت عوض هبتك مني طائعا فذا دفع

(١) أنا كنت جارية هذا الميت فأعتقني

في حق نفسه ان باغت جدوته الركوع ينقص الركوع قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع \* وفي كل مقام لا يصح الاقتداء اذا شرع هل يكون شارباً في صلاة نفسه عند ما تم خلافاً للمحدود رحمه الله تعالى \* أهل الاهواء اذا لم يقبل بحيث لم يحكم بكفره يصح الاقتداء به ان حكم بكفره كالمنشبه والجسم يكره ولا يقتدى خاف من ينكر الشفاعة أو الكرام الكاشين أو عذاب القبر ومنكر الرؤية لانه كافر الا اذا قال لا يرى لعظمته وجلاله وفي النصاب اذا أنكر عذاب القبر أو قال بتخليد الفاسق فهو مبتدع يصلى خلفه ويخط الامام

شمس الأئمة الكردي يمنع من الصلاة خائف المتكلم والمناظر صاحب الأهواء وكذا روى عن الامام الثاني أيضا وتأويله ان لا يكون غرضه اظهار الحق وقد ذكرنا في مناقب الامام بوجوه \* ويكره الاقتداء بغيره عرفا كل ربا \* أم الفاسق يوم الجمعة ولم يكن منعه قال بعضهم يقتدى به ولا تترك الجمعة بامامته وفيه أثر ابن عمر رضي الله عنهما وفي غيرهما ان يتحول الى مسجد آخر والمصلح خلف مبتدع أو فاسق ينال ثواب الجماعة لكن لا تكن مصلح خلف تقي \* الاقتداء بعد قوله السلام قبل قوله عليكم لا يصح (٥٥) \* (نوع في المانع) \* بينه وبين

الامام حائط صبح الاقتداء ان كان صغيرا ذليلا وان كان كبيرا وله باب أو ثقب كبير يمكن الوصول الى الامام ولا يخفى حال الامام بسماع أو رؤية صبح عند الكل فلو كان الثقب صغيرا لا يمكن الوصول اليه ولكنه لا يخفى حال الامام اختلجوا فيه وعول على اشتباه حال الامام وعدمه في مثل هذا المقام \* ولو اقتضى به من شطح المسجد ان كان للسطح باب ولا يخفى حاله جاز في قول الكل وان كان لا يخفى عليه حاله لكن ليس له ذلك الباب صبح على اختيار الحلواني وعلى هذا الوفاق في المذنبه وكذا لو قام على الجدار الذي بين داره والمسجد ولا يخفى حال امامه وان قام على سطح داره ولا يخفى حال الامام لا يصح لكثرة الخلل واختلاف الامكنة من كل وجهه بخلاف البيت فانه لم يتخلل الا الحائط وباتصال الصفوف صار كقام واحد والنهر اذا كان بين الامام والمقتدى ان كبيرا تجزى به السفن والزورق يمنع الاقتداء وان صغيرا لا يجزى به الزورق

صحيح هكذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل أثبت على رجل بالبينة أنه أقر له بكذا طائعا وأقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة أن أقراره ذلك كان باكرامه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعى قال نعم وبينة الاكرام أولى بالقبول كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صبح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة \* لو ادعى الاقرار طائعا فقام المدعى عليه بالبينة أنه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكرامه فالبينة ببينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وأرخا على التفاوت فالبينة للمدعى كذا في التتارخانة ناقلا عن الناصري \* رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة عن فلان بامر له أو بغير أمره فحلف الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع أم لو ادعى الكفيل أن الاصيل ادعى هذا المال أو برأه المدعى صبح كذا في الخلاصة \* كفل عن آخر بألف يدعيها ثم أقام الكفيل البينة أن الألف التي ادعاه على المكفول عنه من خبر لم يقبل ذلك من الكفيل وان أقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له لا يتقبل بينته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أذى المال وأراد أن يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارا أو من خبر أو مئة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البينة على الكفيل لا يتقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له طالب خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عند القاضي أن المال كان من خبر أو ما أشبه ذلك برى الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين أنا أجي بالدفع فقال له القاضي الدفع بكونه بالابراء أو بالابناء فأيهم ما تدعى قال كليهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجيم الدين النسفي أنه قال لا يكون تناقضا اذا وقي برين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول أوفيت بعضه وأبرأتني عن بعضه أو يقول أوفيت الكل فجحدني فتشفعت اليه فأبرأتني أو يقول كان أبرأتني ثم جحد الابراء فأوفيت وقيل لا يكون تناقضا ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة \* اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها وأقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد أقررت أن النكاح كان بغير تسمية وأن الواجب مهر المنزل والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد أن نكحها أصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط أو ليس لك علي شيء قط فقام المدعى البينة على المال فادعى المدعى عليه الابفاء أو الابراء تسمع فلو أقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك علي شيء قط ولا أعرفك قط وباقي المسئلة على حاله لا يسمع الدفع وروى القدوري عن أصحابنا أنه يسمع كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره ديناً فأنكر المدعى عليه ذلك فقام المدعى ببينة على أنك استهلتني هذا المال منذ عشرة أيام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه في دفع دعواه انك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوما وأقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا كذا في المحيط \* ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (٢) (مراجره دينا ردرخوا سني نيسن) لا يسمع

(٢) ليس لي غير ثلاثة دنانير

لا قام الامام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الامام وبينهم قدر عمر العجلة جازت والا لا وكذا بين كل صفين الى آخر الصفوف \* والمانع من الاقتداء في الغلاة فاصل يسع فيه صفان والفاصل في مصل العبدوان كثر لا يمنع واختلاف في المختلص لصلابة الجنازة وفي النوازل جعله كالمسجد والمسجد وان كبر الفاصل فيه لا يمنع الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان يحتوى على أربعة آلاف اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر الدين العباسي في تاريخ خوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والحجرة والبيضاء

\*(نوع)\* صلى خلف امام وهو يظن انه خليفة فاقتردى به فاذا هو غيره يجوز وان نوى حين كبر للاقتداء بالخليفة لا لان في الاول اقتدى بالامام مطلقا وفي الثاني اقتدى بالخليفة ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ أو على العكس لا يجوز وقيل يجوز لان العبرة في الاشارة بالمشار اليه لا بالصفة \*ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به فيها وان كان في التراويح اقتديت به فيها فاذا هو في التراويح صحيح \*ظن انه في الظاهر فقال نويت الاقتداء به في صلاته فاذا هو في (٥٦) العصر صار شارعا في العصر \*صلى مع الامام ركعة ثم نوى الاقتراف في الباقي أو نوى ان يؤتم امامه

في الباقي وأتم على ما نوى الا انه كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجوده قال الامام رضي الله عنه صلاته مائة ولا يشبه هذا ان يأتى ببعض المقتدين \*رجلان يصليان في موضع ونوى كل منهما ان يؤتم صاحبه فصليا كذلك جاز ولو نوى كل الاقتداء بصاحبه لا \*(نوع فيما يكره وما لا يكره)\* الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكره والقدروري على انه لا يكره واصله التطوع بالجماعة على سبيل التداي \*تكرار الجماعة يكره الا اذا كان المسجد على قارعة الطريق وعن الامام رضي الله عنه اذا كانوا ثلاثة لا ولو أكثر يكره وعن الثاني اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا يكره والا فليكره وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة فيما روي عن الثاني \*فاتته جماعة صلى باهل بيته ولو لمع صبي يعقل نال فضلها ولو لم يكن له اهل صلى وحده ما اذن واقامة وحكمه حكم المنفرد في التسميع والتحميد \*ولو صلى في بيت رجل يؤتم باذن من له السكينة

هذا الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه البينة أنه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفع ما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هذا الخمسين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى \* اذا قال المدعى عليه ان ما ادعى على مال القمار أو عن الخمر يسمع ولو أقام البينة تقبل كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره كذا كذا ديناراً ودراهم فادعى المدعى عليه الا بقاء وجاء بشه وشهدوا أن المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا درهما من الدراهم ولكن لا ندري بأى جهة دفع هل يقبل القاضى هذه الشهادة وهل تندفع بها دعوى المدعى عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتندفع به ادعوى المدعى وهو الاشبه والا فاقرب الى الصواب هكذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيت في سوق سمرقند وطول البينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيت في قرية كذا وأقام البينة على ذلك تقبل بيئته كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل مالاً وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام على ذلك بينة فادعى ثانياً ان المدعى عليه قد كان أقرب بالمال بعد ابرأني اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه أبرأني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء أو قال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية \* برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعته يصح الدفع كذا في الوجيز لا يكره \* ادعى على آخر خمسين ديناراً فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد أقر أنه دفع اليه العدالي بكل دينار خمسين ولكن أخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك أبرأني عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط \* ادعى ديناً في تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن المدعى ان عيناً من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذ كر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز لا يكره \* رجل ادعى ديناً في تركة ميت وأقام البينة ثم ان وارثاً آخر غاب والذي أقيم عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصلح على عشرين فلما طال به بدل الصلح أتى بالدفع فقال أنا أقيم البينة أن مورثي أو فاليه هذا المال ودعوا الباطل فلم يقع بهما كان مدعى الا بقاء غير المصالح يسمع الدفع أم لو أراد هذا المصالح أن يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* رجل أحضر وصي الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهما وكان الميت أقرب له بخمسين درهما في حال حياته ديناً لازماً فأقام وصي الميت بيئته أن المدعى قد أقر أن له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بيئته الوصي ويكون ذلك دفع البينة المدعى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على غيره أن أباه أوصى لي بثلاث ماله وأنكر المدعى عليه الوصية فأقام المدعى بيئته على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان أبي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته أو قال ان أبي قال في حياته رجعت عن كل وصية أوصيت بها قبل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو أقام البينة على أن الاب بصد الوصية في حياته كان هذا دفعاً على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع أن جهود الوصية لا يكون رجوعاً قبل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسن هكذا في المحيط \* ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله وأقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة أقاموا

\* سمع حس انسان فاراد ان يطول قراءة أو ركوع قال أبو حنيفة البخاري اخشى أمراً عظيماً وقال أبو ميطيع لا بأس ان الدنيا يزيد في الركوع ليدرك الركعة ويؤجر وقيل ان عرف الجاني كره والا لا وهو تأويل المروى أنفاً وقال الشعبي قدر تسبيحة أو تسبيحتين ولا خلاف انه اذا نفل على القوم لا ينهل وهذا اذا اراد به حق القوم فان اراد به التقرب اليه تعالى لا يكره وفاقاً وفي كل فرض بعده نفل فالأفضل أن يسرع القيام الى النفل بمنه أو يسره أو يتأخر أو يرجع الى بيته مقتدياً كان أو اماماً أو مصلداً وحده وان مكث في مكانه يدعو



و ينتقل جاز والاول أولى تكثير الشهود وقيل يتأخر الامام ويتقدم المقتدى ليمخالف حالة النذل الفرض ويستحب للامام في صلاة لا تنقل بعده ان يصرف بوجهه الى القوم الى غير القبلة وهو ما يجزأ ليس ار المصل اذ لم يكن بجذائه مسبوقا فان كان انحرف لالى وجه المصل والصف للرجال والشتاء سواء في الصحيح \* واذا كان الامام والقوم في المسجد الاحب قيام الكل عند قول المؤذن سعي على الفلاح عند الكل وان أقام الامام في المسجد لا يقومون قبل فراغه من الإقامة وان خارج المسجد (٥٧) فكلما جاوز صفه قاموا في الاصح وان

دخل من القدام قاموا كما رأوا الامام والاصح انه يسرع اذا فرغ المؤذن من قد قامت الصلاة \* صلى خلف الصفوف منفردا مختاراً بلا ضرورة كره وينبغي ان يجذب واحدا من الصف في المسجد أو الصحراء ثم يكبر ولو كبر خلف الصف ثم لحق به كره قال الفقيه أبو جعفر هذا اذا كان في الصف فرجة والا فلا كراهة \* (نوع) \* عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ثانيا مع الامام أتم أربعاً \* ولو ترك الامام القراءة في الثالثة قرأ المقتدى وان لم يقرأ جاز أيضا للبيعة الامام \* شرع في الاربع قبل الظهور وأقيمت كان الامام النسبي يفتي أو لا بالاتمام فلما وجد عن الامام رضي الله تعالى عنه رواية انه يقطع على رأس الركعتين أفتى به \* رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام عاد لنزول الخافقة بالموافقة \* وكره أداء السنة مختلطا حال اشتغال القوم بالنريضة لانه مخالف للجماعة عيانا \* رفع الامام رأسه قبل ان يسبح المقتدى في الركوع والسجود تابع

البينة على المدعي بطريق الدفع أنه قد كان أقرب قبل الحكم أن على الميت ديناً مستغراً فالتزكته كان هذا دفعا صحته ويطلب حكم القساضي وسجله كذا في الذخيرة \* رجل أوصى لابنه بثلاث ماله وأحدهما صغير والأخر كبير وأبوهما سعى ثم مات الموصى فادعى ابنا الصغير على وارث الموصى لاجل ابنة الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وأنكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه أن هذا الكبير قد أقرب بموت الميت أن الميت ما أوصى لي بشئ وكذلك أبو الصغير أقرأ أن الميت ما أوصى لابنه الصغير بشئ هل يكون هذا دفعا قبل هذا ليس يدفع أصلا وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط \* اذا ادعى التنازع في دابة فقتل المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في هذه الدعوى لما انك أقرت أنك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه استأجر من فلان محمداً واداهما طويلاً وقبضه وبين حدوده وأجره من المدعي عليه مقاطعة بعد القبض وذکر الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع أنا اشتريت هذا المحدث من الآخر ونفذ البيع بمضى المدة وسط الاجر لا يصح هذا الدفع بغية الآخر وهو المختار هكذا في الخلاصة \* وفي دعوى الكرم لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي أجرة نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعاً ويكون اقراراً من المدعي أنه ليس ملكه وكذا لو أقام بينة أن المدعي استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الارض مزارة وأقام بينة أنه قال لي (٢) (ابن خنانه راجع اجاره ده تابكريم) أو أنه قال (٣) (ابن رزاي بن برز كرى ده) يكون دفعا ويكون اقراراً أنه لا ملك للمدعي فيه كذا في الفصول العبادية \* ذكر ابن سماعة رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وهو كذا وكذا ووضعه باهر يعرف فأقام المدعي عليه بينة أن المدعي قد أقر أن هذا المال المسمى المفسر أخذ منه فلان آخر والمدعي ينكر فليس هذا بابطل لدعوى المدعي ولا كذاب لبينته ولو أن المدعي عليه أقام البينة أن هذا المدعي أقر أن فلانا وكل هذا المدعي عليه أخذ منه هذا المال فهذا باطل لدعوى المدعي وكذاب لبينته قالوا والمراد من مسئلة الوكيل أن لا يكون الموكل وهو المدعي عليه ذاساطان أما اذا كان ذاساطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعي عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لاحقية الوكيل كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعي عليه في الدفع انها خربت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالو أقام البينة أنها أصبحت بعد الضرب فيصح ولو أقام البينة هذا على العمة والأخر على الموت بالضرب فبينته الصحة أولى كذا في الخلاصة \* ادعى على آخر أنه لكرز أي ومات من لكرزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد بيع من لكرزه وبرئ من ضربه فقد قبل هذا دفع صحيح لدعوى المدعي وقيل يجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعي ادعى أنه لكرزه لكرزه ومات من الملك للكرزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعي وان كان ادعى أنه لكرزه ومات من الككرزة فهذا لا يكون دفعاً لدعوى المدعي ويقضى عليه بالضمان كذا في المحيط \* ادعى على آخر أنه كسر سنده العلياً فقال المدعي عليه في الدفع أنه لم تكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة \* واذا ادعى على رجل عينا في يده ملكاً طلقوا أقام البينة فثبت المدعي عليه

(٢) أجبرني هذه الدار لاستلها (٣) اعطى هذا الكرم مزارة

(٨ - فتاوى رابع) الامام في الصحيح \* ولو قام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتم وان لم يتم جاز وفي فتاوى الاصل يتم وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم يعرف قربته ولو سلم قبل فراغ المقتدى من الادعية سلم مع الامام لا عند محمد رجه الله تعالى \* يخرج بسلام الامام فخر وجهه بسلام نفسه أولى \* سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد ان علم انه مكث قاعداً قد امكن قراءة التشهد صحته صلاته لان النرض ان يقعد قدره حتى لو ترك التحيات أو لم يقرأ شيئاً أو قعد قدره يجوز ويكون تاركاً لواجب \* المقتدى اذا فرغ قبل امامه

من التشهد وسلم جازحتي لواعترض الفساد بطل صلاة الامام فقط \* خمسة أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضا وتابع القنوت اذا خاف فوت الركوع وتكبيرات العبدین والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو وأربعة أشياء اذا تم اداء الامام لا يتابعه المقتدى زاد في صلاته سجدة عمدا أو زاعدا على أقاويل الصحابة في تكبيرات العبد لان سمعه من المنادي لجواز الخطا عليه حتى قالوا بقرن المقتدى فيه الشروع بكل تكبير في العبد اذا سمع من المنادي (٥٨) أو كبر في الجنازة خمسة وكذا اذا قام الى الخامسة ساجدا وتسعة أشياء اذا تركه الامام

في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت أبيع المدعى اشترى هذا العين متى ثم ألقنا البيع واليوم هذا العين ملكي فأقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط \* رجل احضر ماله كالأدعي أنه له وأنه قد رده وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المتن أن العبد اذا جاء بينة على ما ذكر لم يجعل بينة وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقسر له بعد ذلك لا يسيل له على العبد الا أن يقيم البينة أن العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضى له الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت أعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاجر الجيد البخاري الضرب فهدى هذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز أن الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا أخذ عوضه دينار فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدل المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بأن اشترى بمقدار معين من الدهن فاذا أعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم به بينه كان بائعا للمسلم قبل القبض وأنه لا يجوز فلا يصح الدفع أيضا كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته بيدها على أنه ان لم تصل اليها النفقة في وقت كذا فأمرها بيدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها وقالت في الدفع انه أقر أنه لم تصل اليها بسبع أمالو قالت انه أقر أنه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* في فتاوى النسفي رحمه الله تعالى سئل عن ادعى على آخر أني رهن منك كذا عين اسماء ووصفه بكذا وأطلب منه احضار الرهن لي يقضى ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتمان فجاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهدا أن المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسلمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى بينة صاحب البدل ان بينته اكثر اثباتا لان الشراء أكد من الرهن كذا في المحيط \* رجل أخذ دابة رجل فملكها في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي أخذ الدابة من يده أنه أخذها بغير حق وهلك في يده وأقام الاتخذ بينة أني أخذتها بحق لما أن الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يده الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا وأقام الاتخذ بينة أنه أخذها لانه ملكها قبل بينته كذا في الذخيرة \* امرأة ادعت على زوجها أنها محرمة عليه بالطلاق الثلاث وأقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انه أقرت أني اعتدت بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزوجة أخرى ودخل بها وزوجها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعها والصحيح أن دعوى الدفع على هذا الوجه هي حجة وكذا في المحيط \* لو ادعى نكاح امرأة وأقام البينة فأقامت هي بينة على وجه الدفع أنه خالعهما فهذا دفع ان لم يوقنا أو وقت أخذهما دون الآخر وان وقتا وتاريخ الخلع أسبق فهذا ليس بدفع وبين المرأة امر دودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرمتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو النكاح فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي أنها منكوبة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية \* لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت النكاح

أنى به المقتدى ترك رفع اليدين في التحريم أو الثناء ان كان الامام في الفاتحة وان كان في السورة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا للثاني أو ترك تكبير الركوع أو السجود أو التسليم فيهما أو التسليم أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التشريق \* أنى بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة لان الاولى بطلت وصارت النافذة قضاء عن الاولى والثالثة عن النافذة والرابعة عن الثالثة وتمت صلاته وان ركع وسجد بعده جازت صلاته وان ركع معه وسجد قبله فركعتين لان السجود الذي تقدم على الامام لم يعتد به فكانت الركعة الاولى منعدمة والثانية عنها قضاء والرابعة عن الثالثة كذلك ولو ركع قبل الامام وسجد معه قضى أربع ركعات بلا قراءة والخامس خلافية زفر رحمه الله تعالى \* سبق في أول ركن ولحقه في آخره الامام أدركه في القيام وركع معه لكنه فاتته سجدة حتى قام الامام الى الثانية وركع ركعة

معه وسجد أربع سجدة سجدة اولى وسجد ركعة الثانية كلها \* رفع رأسه من الاولى قبل الامام وأطال الامام وأدرك السجدة الاولى فظن المقتدى أنه في السجدة الثانية فسجد وأقام في الاولى ان نوى الاولى أو سجدة الامام أو متابعه الامام بآذان نوى الثانية والامام في الاولى فرجع الامام رأسه وانحط الى الثانية فقبل ان يضع الامام جبهته للثانية رفع المقتدى رأسه من الثانية على المقتدى إعادة تلك السجدة فان لم يعد بطلت صلاته لانه يشارك الامام في الثانية \* (نوع في المسبوق) \* لا يصح الاقتداء به ويصلح خليفة لانه مؤتم

بالقصد عقد افلا يصلح اماما والدليل على انه كالمقتدى لزوم السهو عليه بسهو وامامه وان لم يحضر وقت السهو والا اذا تابع امامه في سهو السهو  
فيسقط عنه به لكنه في حق الاذكار كالمقتدى فيهما والخليفة قائم مقام الاول وفسدت صلاة المقتدى بالمسبوق لامن صار اماما قرا المقتدى  
أم لا وان نسي بكم سبق فقلد مسبوقا آخر بخلافه لا اقتداء \* أحدث الامام واستخلف من اقتدى به في هذه الحالة ولا يدري هو ولا القوم  
انه كم كان صلى ان كان الاول أحدث في القيام صلى الخليفة ركعة وقعد وتشهد ثم أتم صلاة نفسه (٥٩) والقوم لا يتابعونه فيه بل يصرون  
الى فراغ الخليفة من صلاته

وأكثر الزوج النكاح أصلا فقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج به سد ذلك أنه حالها هل تندفع  
دعوى المرأة أجاب رحمه الله تعالى لا تندفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية \* القاضي اذا  
فرض النفقة على الزوج قال الزوج انما اعلى حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على  
المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحققه انسان بالملك المطلق بالبينه  
كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة  
أنه لا تسمع دعوى البائع وان أقام البائع بينة على أنه كان اشتراه من المشتري ثم باعه من المشتري أو أقام  
البائع البينة على النتائج يتظر ان أقام البينة على المشتري قبلت بينته ويطل قضاء القاضي للمشتري  
وان أقام البائع بذلك بينة على المشتري ان أقامه عليه ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه  
البينة وان أقامه عليه ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في  
فتاوى قاضيان \* اذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند  
القاضي ملكا مطلقا فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه أنه أقر مرة أن هذا العين ملكه بسبب الشراء  
من فلان فهذا دفع صحيح لو ثبت ذلك عند القاضي بالبينه تندفع دعوى المدعى كذا في المحيط \* رجل  
ادعى عينا في يدي انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه إثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه  
اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي أو قاض آخر ملكا  
مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء  
والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا وادعى  
المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى أنا ادعيه الآن  
بذلك السبب أيضا وترك دعوى الملك المطلق تسمع دعواه بانبا ويطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول  
العمادية \* في دعوى الشفعة لو أقام المشتري البينة أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع  
ولو أقام البينة أنه أقر أنها القلان يسمع منه كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا أنه له وأن مورث المدعى  
عليه كان أحدث يده عليه ابغى حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعاه فأقام المدعى  
عليه البينة أن مورثه فلان كان اشتراه من المدعى بكذا سبعا بائعا وتقا بضامات مورثي فورثها منه فادعى  
المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر أن البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا  
كان بيع وفاء اذ ارد على الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير  
الدين رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيان \* الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء  
اقرار بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين وفي زيادات  
القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجاسع والاقدام على الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء  
اقرار بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية \* ادعى عينا في يد انسان أنه ملكي وقد  
أقر صاحب اليد بذلك في فأقام المدعى عليه البينة أنه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفع المدعى  
المدعى كذا في المحيط \* ذكر في الجامع اذا أقام المتهمة ودعيه البينة أن المدعى شاومه بالمدعى به قبل دعواه  
قبلت بينته وبطانت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم أن لا ملك له فيما شاومه

سجدة التلاوة في المتابعة في القعدة بعد عود الامام اليه ماتحت أفعال صلاته وجاء وأن القيام وفي الصلابة الفسادة بترك المتابعة في السجدة  
وارتفاض القعدة أمر زائد فلا تجوز المتابعة فيه وان قيد المسبوق ركعة بسجدة ثم عاد الامام الى السجدة أي سجدة كانت سهوا أو تلاوة لا يلزم  
المسبوق العود لتمام انفراده وارتنافاض كل صلاة بالافساد والارتداد لا يطل صلاة المسبوق فكذا ارتفاض بعضها \* صلى المسافر بهم ركعة  
ثم جاء مسافرا آخر واقتدى به فحدث الاول فقدم هذا وذهب للوضوء ونوى الإقامة ونواها الخليفة أيضا ثم جاء الاول يقتدى به فادعاه في

الاولى قدم مسافر مدر كايسلم مع القوم ويقوم الثاني ويصلي ثلاث ركعات ويصلي الاول ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الخليفة لانه كالمقتدى ولا بنية الاول هـ لانه بعد زوال الولاية \* اذا بدأ المسبوق بقضاء ماسـ سبق بركه وقيل بفسد لانه عمل بالنسوخ والاول اقوى لسقوط الترتيب والصحیح ان المسبوق يتبرسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام \* المسبوق أدركه في صلاة الخفيفة أتى بالنشاء وان في الجهرية في الاولين قيل يأتي به لانه (٦٠) لولم يأت به يقوونه أصلاً ولو اشتغل بالنشاء فاته الاستماع في البعض وقيل لا يأتي به لانه سنة

والاستماع فرض وهو الاصح وهذا دليل على انه لا يأتي بالخفية حال ما يقرأ انقرآن في المسجد اذا سمع لانه لا يخفى في حق من دخل بنية الفرض فلم تكن الخفية سنة والاستماع فرض فلا يترك الفرض لماليس بسنة وقيل يأتي بالنشاء في حال سكات الامام بين القراءة وذكر الفقيه أبو جعفر انه اذا كان في الفتحة في الجهرية ينفي بالاتفاق وان في السورة فالثاني على انه يأتي به وعند محمد لا المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بعبدة فيكون بثلاث فعدت وقرأ في كل فاتحة وسورة فلا تترك القراءة في احدهما فسد ولو أدرك ركعة من ذوات الأربع صلى ركعة بفاتحة وسورة وشهد ثم صلى أخرى بفاتحة وسورة ولا يشهد ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدهما فسد ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الاخير فأدركه فيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بعجلها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر فيما يقضى خيرة بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد للسهو ولكنه مقتدى في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أوها وأوقات الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً للزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهو \* المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كاي ما قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعدما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسح زوال مدته

كذافي فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي لـ كنهه قبض مني ولم يدفع الى فاستشريته منه لاسمع هذا من المدعي كذا في خزائنه المفتين \* فلو أن المدعي بعد بينة المدعي عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعي بما قبلت هذه البينة ويطلب الدفع الاول لأن في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للاستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعيًا اقرار صاحب اليد أنهم الملك المدعي والتناقض يطل بتصديق الخصم هـ اذا أرخ كل واحد منهم ما لا قراره تاريخاً فان لم يؤرخا كذلك يندفع اقرار كل واحد منهم ما باقرار صاحبه بقبيل بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بأن لا ملك له فكذلك يصح هـ هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للمدعي هـ كذا في فتاوى قاضيخان \* والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقراراً بأنه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي استشري هذا العين من فلان يكون دفعاً كذا في الفصول العبادية \* استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أنه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف هـ هذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالملك له وانما تكون اقراراً بان لا ملك له لا يستعير كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى بخلافه يد رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشريه هـ هذا الفصل متى فهد ليس بدفع كذا في الذخيرة \* وفي دعوى العقار اذا أنكر المدعي عليه مرة أو مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائنه المفتين \* ادعى محدوداً في يدي رجل وبين حدوده فقال المدعي عليه ٢ (ان محدودك مدعي دعوى ميكنه بدين حدود ملك منست وحق منست) فأعاد المدعي دعواه ثانياً في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعي عليه ٣ (در حدود خطا كرده واين محدودك در دست منست باين حدود نیست كه دعوى كرده) فأعاد المدعي دعواه ثالثاً في مجلس آخر فقال المدعي عليه ٤ (آن محدودك دعوى ميكني بفلان فروخته بودي بیش از انكه دعوى ميكردي ومن ازان فلان خبر بدام) هل يكون هذا دفعاً المدعي فقبل لا ريبه نقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت المستعير أو أنكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها انقضت فتثبت بينته ويطلب الصلح وان أراد استخلاف الميعر على ذلك فله ذلك وذكر في المتن في مسائل تدل على عدم القبول \* ومن جملة ذلك رجل ادعى داراً في يدي رجل ميراثاً عن أبيه ثم اصطفاها على شيء ثم ان المدعي عليه أقام بينة انه كان اشتري هذه الدار من أبي هذا المدعي حال حياته أو أقام بينة أنه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من أبي هذا المدعي لان قبل بينته كذا في الذخيرة \* وفي المتن اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أتى به ذلك بينة يشهدون على

٢ هذا المحدود الذي يدعيه المدعي به هذا المحدود ملكي وحق ٣ أخطأ في الحدود وهذا المحدود الذي في يدي ليس محدوداً بتلك الحدود التي ادعاه ٤ ذلك المحدود الذي تدعيه كنت أنت بعتة لفلان قبل أن تدعي وأنا اشتريته من ذلك الرجل

حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بعجلها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر فيما يقضى خيرة بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد للسهو ولكنه مقتدى في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أوها وأوقات الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً للزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهو \* المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كاي ما قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعدما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسح زوال مدته

أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طالع الشمس أو خاف أن يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا سجوده للسهو وإذا كان على الامام أما إذا كان لا لنفسه الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا إذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لولا انتظار سلام الامام \* قام إلى قضاء ما سبق قبل فراغ امامه من التشهد ان قد قدر التشهد ثم قام جازوا ان قبل ان يقدمه قد اره لا يجوز وفي التوازل ان قام قبله لكنه قرأ بعد فراغه (٦١) من التشهد قد رما تجوز به الصلاة جاز

والا فلا وهذا اذا كان مسبوقا  
بركعة أو ركعتين ولو بثلاث  
ركعات لا يعتد بقيام المسبوق  
قبل فراغ الامام من التشهد  
حتى اذا وجد جزء قليل من  
قيامه بعد فراغه من التشهد  
جازوا ان يقرأ أو لا فلا \* فرغ  
المسبوق وتابع الامام في  
النشهد حتى اذا وجد في  
السلام قيل قد سدت وقيل لا  
لانه وان كان مفسدا لكنه  
وجد بعد تمام الصلاة وانه  
لا يصير كالحدث العمد والقهقهة  
في هذه الحالة وبه يبقى

(السادس عشر في السهو)  
شك في القيام في الفجر انها  
الاولى أم الثانية رفضه وقعد  
قدر التشهد ثم صلى ركعتين  
بشاقعة وسورة ثم أتم وسجد  
للسهو فان شك في سجده  
انها عن الاولى أم الثانية  
يمضي فيها وان في السجدة  
الثانية لان اتمامها لازم على  
كل حال فاذا رفع رأسه من  
السجدة الثانية قعد ثم قام  
وصلى ركعة وأتم سجدة  
السهو وان شك في سجده  
ثلاثا ان كان في السجدة  
الثانية فسدت صلاته وان  
في السجدة الاولى يمكن  
اصلاحها عند محمد رحمه  
الله تعالى لان تمام الماهية

أقرار المدعي بأنه لا حق له في ذلك الثوب ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادته باطلة والصلح جائز  
ولو أقام المدعي عليه البينة على اقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في الثوب حق أبطلت الصلح فان كان القاضي  
قد علم بأن الرجل قد كان أقر عنده أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار  
بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد أقر عنده الثاني بأن هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه عن  
أبيه ثم جاء به ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح  
بذلك الاقرار كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على ألف  
درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الالف فدفعته أمس اليك فقال المدعي لي عليك ألف درهم وما  
قبضت منك شيئا فصالحه عن دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعي عليه أقام البينة بعد ذلك فشهدوا  
أنهم رأوا المدعي عليه دفع إلى المدعي أمس ألف درهم لا يثبت ان شهادتهم لان صلحه كان افتداه عن اليمين  
ولو كان المدعي عليه قال للمدعي حين كان ادعى صدقت لك على ألف درهم الا أنني قضيتكها أمس فقال المدعي  
ما قضيتني فدفع اليه ألفا وصالحه عن الالف على خمسمائة ثم ان المدعي عليه أقام البينة فشهد الشهود  
أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما أخذ منه ثانيا لان في هذه  
الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كانت اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداه عن اليمين كذا  
في فتاوى قاضيان \* الوكيل بقبض المال اذا أثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب  
ادعى أن الطالب قد مات قبل دعواه وايس له حق القبض فهو هذا دفع صحيح ان أقام البينة تدفع به دعوى  
المدعي كذا في الفصول المادية \* رجل ادعى على رجل أن له ابن فلان كذا وكذا وأنه صبي وجعل  
القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكفى  
بقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال  
ثم ان هذا المدعي عليه بعد ذلك يوم ادعى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان قد أدرك وكفى  
بقبض ماله منك أيها الوكيل من الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال إلى الوصي هل يصدق فتدقيل  
لا يصدق كذا في الهيبة \* فانوت استحق من يد رجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بانه بئنه بالبينة فأقام  
بانه ببينة بخصمته وبخصمته المستحق أن المستحق أقر أن هذا الخانوت كان ملك أبي مات وتركه ميراثا لي  
لا وارث له غيري وأن أبي قال في حياته وصيته ان جميع هذا الخانوت ملكي بسبب صحيح وأنه في يده يحكم  
الاجارة لاملاله فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعت بعد ذلك من المستحق عليه هذا وأن قضاء  
القاضي للمستحق وقع باطلا فهو هذا دفع صحيح ولو ان للبائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل  
دعوى الخانوت الخانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والا تيدعي الخانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا  
دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* بائع العبد اذا اطلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه  
الدعوى لانك بعت الحرفانك خلقت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حرم ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعك وعنت  
عليك وبعتهم مني فهو هذا دفع صحيح لو أنبته بالبينة وكذلك لو قال خلقت وقلت كل عبدا اشتريته فهو حرم  
اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عنت عليك ثم بعتهم مني وكذلك لو قال أعنتك هذا العبد قبل أن تبيعه  
منى فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في

بالرفع عنده لما علم في مسئلة من احدث في السجدة الاولى من الخامسة التي قام اليها ساها قبل القعدة فترفع السجدة بالرفع ارتفاعها  
بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو وشك في النعرا ثم اثنائية أو ثالثة تحرق فان لم يقع على شيء ان كان قائما وقعد صلى ركعة أخرى ثم قعد  
وسجد وان كان قاعدا تحرق فان وقع تحرقه على انها الثانية يمضي على صلاته وان وقع على انها الثالثة تحرق في القعدة ان وقع على عدم  
القعدة وفي آخر الثانية فسدت وكذا ان لم يقع تحرقه على شيء وكذا لو شك في ذوات الاربع انها الاربعة او الخامسة ولو شك انها ثالثة او خامسة

فعلى ما ذكرنا في الفجر ولو شك في الوتر وهو قائم انه في الثانية أو الثالثة أتم تلك الركعة وفنت فيها ثم قعد وقام وصلى ركعة أخرى وفنت فيها أيضا \* في المختار المسبوق ركعتين في الوتر في رمضان يقنت مع الامام فاذا قام الى القضاء لا يقنت ثانيا وكذا لو أدركه في ركوع الثالثة لانه صار مدر كالقنوت ولا عبرة للشك بعد الصلاة وكذا في القعدة قبل السلام كن شك بعد الوضوء في غسل بعض الاعضاء \* أخبر المنفرد أو الامام بعد السلام عدل انه صلى ثلاثا فان كان (٦٣) عنده انه أتم فتمام وان شك في الخبر انه صادق أو لاعن محمدرجه الله تعالى انه يقعد احتياطا

وان كان المخبر عدلين أعاد وان ليس به عدل لا يلتفت الى قوله ولو اختلف الامام والقوم فزعم الامام التمام والقوم ضده ان كان الامام على يقين انه أتم لا يعيد بقولهم ولا يعيد وان كان بعض القوم مع الامام لا يلتفت الى من خالف الامام وان كان مغه واحد فان أخذ الامام بقول المخالف واعاد واقصدى به أولئك القوم يجوز لان المخالف ان صدق فهو اقتداء مفترض بمقتضى وان صدق الامام فافتداء متطوع بمثله \* قطع واحد بالثلاث وقطع آخر بالتمام وشك الامام والقوم ليس على الامام والقوم شيء وعلى من قطع بالنقصان الاعادة ولو قطع الامام بعد التمام لا القوم أعاد الامام ولا اعادة على الذي قطع بالتمام ولو قطع واحد من القوم بالنقصان وشك الامام وباقي القوم ان كان في الوقت اعادوا احتياطا والا وان قطع عدلان بالنقصان وأخبراه به أعاد حتما واذا شك الامام انه في الرابعة أو الثالثة وبخ على الاقصى وخلقه مسبوق لا يتابعه في الركعة الأخيرة لاحتمال الاشتغال بالنافلة قبل اكمال

موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يستره المشتري الثمن من البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط (الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون)

رجل ادعى ضيعة في يدي رجل أنهما ملكه فقال المدعى عليه ٢ (تأمل كنم ونكاه كنم) فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط \* واذا قال ٣ (به بينم) أو قال (مرا علم نيست) أو قال لا أدري أهو ملكي أم لا أو قال ٤ (اين مدعى بحق من است وترادوى حق نيست) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أدري أهو ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجبره يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط \* واذا قال المدعى عليه ٥ (اين محدود مرا يتوسر بدنى نيست) أو قال (تو تسليم كردنى نيست) فعنده منهم هـ هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة \* ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا ٦ (دوتيرازسه تيرازين ضياع ملك ما ست ودر دست ما ست ويك تير ملك فلان غائب است ودر دست ما مانت است) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع المصومة عنهما عن السهم الاخر مالم يقيم بينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط \* وفي دعوى العقار اذا قال هـ هذا المحدود ملكي ولم يقل في يدي المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يدي هذا المدعى عليه فقال المدعى عليه للمدعى ٧ (اين محدود ملك تو نيست) فهذا على وجهين اما ان قال ٨ (در دست منست وملك تو نيست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست منست) فقد قيل انه جواب وهو الانشبه هكذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدي رجل أنهما داره غصبه اذ اريد منه فقال ذواليد ٩ (جملكى اين خانه در دست منست بسبب شرعى ومرا اباين مدعى سپردنى نيست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط \* ادعى منزلا في يدي رجل فقال المدعى عليه ١٠ (عرصه ملك منست) لا يكون جوابا مالم يقل ١١ (اين عرصه منست) وكذا اذا قال الشهود العرصة ملكه لا يكفي مالم يقولوا هذه العرصة ملكه كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انهما دارى ثم قال انهما وقف فهذا جواب تام تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط \* وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه ١٢ (مرا يتو جيزى دادنى نيست) فعنده منهم هـ هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين ١٣ (مرا علم نيست مرا خبر نيست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة \* واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع أو ما أشبهه ذلك ١٤ (مرا اين مبلغ بدنى سبب دادنى نيست) فهذا ليس بجواب قيل هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في أصل

٢ تأمل وأنظر ٣ أرى أو قال ليس لي علم ٤ هذا مدعى بحق وليس له فيه حق ٥ محدودى هذا ليس محولا اليك أو قال ليس مسلماتك ٦ سهمان من ثلاثة أسهم من هذه الضيعة لنا وهى في يدينا وسهم لفلان الغائب وهو في يدينا أمانة ٧ هذا المحدود ليس بملكك ٨ في يدي وليس بملكك ٩ في يدي ١٠ كل هذه الدار في يدي بسبب شرعى ولست أسلمها له هذا المدعى ١١ العرصة ملكي ١٢ هذه عرصتى ١٣ ليس لي شيء أعطيه لك ١٤ ليس لي علم ليس لي خبر

القرينة وأنه يوجب فساد الصلاة بل ينتظر قائما أو قاعدا حتى يفرغ الامام فاذا فرغ أتم وان تابعه فيها فسدت لما قلنا الدين (نوع منه) \* تذكرانه ترك ركعا ولو افسدت صلاته لانه قراءة فيجتمل انه ترك في ثلاث ركعات وقرا في ركعة وان فعليا يجتمل على أنه ترك ركوعا فيسجد سجدة ثم يقوم ويصلى ركعة بسجدة وسجدة للسهو \* صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكرانه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم أية صلاة أعاد الفجر والوتر لانها يفسدان بترك القراءة في ركعة وان تذكرانه ترك في ركعتين فالفجر والمغرب والوتر لان لكل يفسد بترك القراءة

في ركعتين وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها \* صلى العصر فتذكر ترك سجدة ولم يعلم انها منه أو من الظهر المتقدم يمضي في العصر ثم يسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر ثم العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وهذا اذا لم يقع تحريمه على شيء \* صلى ركعة نية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم في الثالثة انه في التطوع ثم في الرابعة انه في الظهر فهو في الظهر \* صلى ركعتين ثم شك انه مقيم أو مسافر فسلم على ركعتين ثم علم انه مقيم فسد لانه سلام عمد \* شك انه كبير للتحريم أم لا ثم قطع بخلافه يمضي (٦٣) وان أدى ركعة \* وذكر القاضي شك انه تكبيرة

الاقتتاح أو القنوت لا يصير شارعا كذا قيل \* شك انه كبير للاقتتاح لا \* احسدت أو أصابت النجاسة ثوبه أو بدنه أو مسح رأسه أم لا ان كان أول مرة استأنف وان كان يقع مرارا جازله المضي ولا يلزمه وضوء ولا غسل (نوع آخر) سها في سجود السهو ويعمل بالتحريم ولا يلزم عليه سجدة السهو ولو سها مرارا لا يلزمه الا واحدة \* سها في صلاته انما الظهر أو العصر أو غير ذلك ان تفكر قدر ما يؤدى فيه ركن كالركوع أو لم وان قليلا فان شك في صلاة صلاها قبلها أو تفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لا يلزم وان طال فكره \* سجد قبل السلام لا يعاد بعده \* الامام يراه قبل السلام والمؤمن بعده قيل يتابع الامام لبقاء حرمة الصلاة فيترك رأيه تحته كالمتابعة وقيل لا يتابع وان تابع لا يعيد \* المسافر أتم المقيم فإذا أتم الامام صلاته وعليه سهو يتابعه المقيم فيه لا في السلام فان سلم وهو ذا كرما عليه من الاتمام فسد والا وكذا المسبوق فإذا قام الى الاتمام وسها فيه أيضا سجدة في آخرها \* قام المسبوق الى القضاء وعاد

الدين كذا في المحيط \* ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فأجاب المضارب وقال (مر ابدن دعوى كهوى ميكنديوى وبعوكلانوى) يعنى بقية الورثة (جزى دافى نسبت) فهذا جواب كاف وليس للقاضي أن يجبره على بيان ذلك فان أقام بينة أن مورثه دفع اليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل أمين كالودع والمستعبر والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملقط \* ادعى نكاح امرأة فقالت ٣ (من زن اين مدعى نيم) فان أشارت اليه بخواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عشرة دنانير مجهولة لانيته فقال الزوج (انجه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا للدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقدار لكن للقاضي أن يقول للزوج اقم البينة على ما أدبت فاذا أقام البينة لا بد وأن يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى غن المبيع فقال (انجه بوده است دادم) فكذلك الجواب أيضا كذا في الفصول العبادية

### (الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع)

متى ثبت عند الحاكم تعارض القوانين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي \* التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره في أقرب بعين غيره فكذلك لا بدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوصاية أو وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرارا بالملك له أما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يجهه الوكالة من رجل أو وصاية منه فتسمع كذا في خزائن المفتين \* ادعى عينا في يدى انسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكما بالخصوصية فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بيته ولا يصير متناقضا ولو ادعى أولا أنه لفلان وكما بالخصوصية فيه ثم ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بيته الا أن يوفق فيقول كان لفلان وكفى بالخصوصية ثم اشترى بيته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بينة فحينئذ تقبل بيته كذا في الظهيرية \* ادعى أنه لفلان وكما بالخصوصية ثم ادعى أنه لفلان آخر وكما بالخصوصية لا تقبل الا اذا ووفق وقال كان لفلان الاول وكان وكفى ثم باعه من الثانى وكفى الثانى أيضا والتدارك ممكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعده مدع وبرهن على ذلك على ما نص عليه الحصري في الجامع كذا في الوجيز للكردي \* والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية \* الوكيل بالخصوصية لو أقر على موكله في غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه دين الموكلة لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثيرا لو قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وقال هو من تركه والدي وأقام البينة قبلت بيته ولو أقر الوصى أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل دين لليت تسمع دعواه كالأقرب الوارث ثم ادعى دينا لليت هكذا في فتاوى قاضيان \* لو قال هذا العبد لفلان ثم أقام البينة أنه اشترى منه ألف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشترى بيته منه أس موصولا فأقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم

ليس لي أن أعطيك هذا المبلغ بهذا السبب ٣ لأعطيه هو ولا موكله (يعنى بقية الورثة) شيئا بتلك الدعوى التي يدعيها \* أنا لست امرأة هذا المدعى ه الذى كان على آدبته امامه الى سجود السهو وان كان لم يقيد بها بسجدة تابع الامام وان لم يتابع ويمضى على قضائه يأتي بسهو وامامه في آخرها وان سها المسبوق أيضا وسجد كفاه عنهما وان كان تابع الامام في سهوه ثم سها أيضا في قضائه سجدة أيضا فان رجع الى متابعة الامام قبل ان يقيد بسجدة أو نقص قيامه وقراءته لا يعيد لانه عاد الى شيء أو انه قبله وان قيد بها بسجدة لا يعود وان عاد فسدت صلاته وان تذكر سجدة تلاوة وعاد عاد المسبوق ما لم يقيد فان لم يعد الى المتابعة وقيد بالسجدة فسدت صلاة المسبوق وان عاد الامام الى سجدة تلاوة بعد ما قيد المسبوق بسجدة فان



تابعه فسد بخلاف وان لم يتابعه لا على رواية النوادر كسجدة التلاوة وفسد على رواية كتاب الصلاة لما قال بالصليبة وان عاد الى الصليبة عاد معه ان لم يقم بها بالسجدة وان لم يعد فسد وان عاد اليه بعد ما قيد بالنسب وقسدت صلاة المسبوق عاد اولاً (نوع في القراءة والاذكار) شك في التحريم فكبر وأعاد القراءة ثم علم انه كان كبر جاز وكذا لو شك في الركوع أو غيره وأعاد ثم علم انه كان فعل يجوز صلاته وحده للمسبوق وكذا اذا طال فكره حتى شغله عن ركوع أو سجود (٦٤) \* جهري في السرية أو عكس لزمن قل أو كثر في الصحيح \* سمع عن الفاتحة في الاولى والثانية

وقرأ كل السور وأحرفها ثم قال اشترى به منه أمس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر أن هذا العبد لفلان ثم مكث مقدراً ما يمكنه الشراء منه ثم أقام البيعة على الشراء من فلان ولم يوف الشهود وقتاً قبلت بيته وكذا لو أقر أن هذا العبد لفلان لاحقاً في فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى أنه اشتراه منه وأقام البيعة آن وقت الشهود وأنه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام الشهود أنه اشتراه منه آن وقت الشهود وقتاً بعد الاقرار جازوا الا فلا كذا في الفصول العبادية \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان ثم قال بعد ما مكث بعه منه بمائة دينار وقال فلان هولي من غير البيع قبلت بيته ولم يكن اقراره كذا بالبيعة ولو كان المقروص كلامه فقال هذا فلان بعه منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده دار فأقر رجل آخر أن هذه الدار ان هي في يده أنا به تها منه بألف درهم موصولاً باقراره وأنكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فأقام المقر البيعة على أن الدار داره لا تقبل بيته وان قال ذلك مفضولاً لا تقبل بيته على أن الدار له كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة أنه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا فلان لاحقاً في فيه أو قال كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام بيعة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هولي ثم قال هولي ذكرفي الاصل أنه لم يكن له ولو أقام البيعة لم تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لأعلمي حقا ولا أعلمي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ذواليد ليس هولي أو ليس ملكي أو لاحق لي أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حينما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هولي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذی اليد منازع عدي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالمالك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً بالمالك للمنازع لكن التناهي بسأل ذا اليد أهو ملك المدعي فان أقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكر بأمر المدعي بأقامة البيعة عليه ولو أقر عاذ كرها غير ذي اليد كرشح الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بهذا للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل وأقام المدعي عليه بيعة على اقرار المدعي أن الدار ليست ملكي أو ما كانت لي اندفعت بيعة المدعي كذا في الفصول العبادية \* لو قال الزوج ليس هذا لولاء مني ونفاه فتلاعنا على نفي الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني بمصدق كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن أنها كانت لمورثه أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمنا حتى يقدم المودع والاجعلت في يدي عدل هذا اذا أقر به المأخوذ أما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه أنه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له طالب كذا في الوجيز لا كدردي \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي بالرى حق في دار وأرض ثم ادعى وأقام البيعة في دار في يدي انسان بالرى انه قال تقبل وان قال ليس لي بالرى في رستاق كذا في يدي فلان داراً وأرض ولاحق ولد ادعى ثم أقام البيعة أنه في يده في ذلك الرستاق

وقرأ كل السور وأحرفها ثم قال اشترى به منه أمس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر أن هذا العبد لفلان ثم مكث مقدراً ما يمكنه الشراء منه ثم أقام البيعة على الشراء من فلان ولم يوف الشهود وقتاً قبلت بيته وكذا لو أقر أن هذا العبد لفلان لاحقاً في فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى أنه اشتراه منه وأقام البيعة آن وقت الشهود وأنه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام الشهود أنه اشتراه منه آن وقت الشهود وقتاً بعد الاقرار جازوا الا فلا كذا في الفصول العبادية \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان ثم قال بعد ما مكث بعه منه بمائة دينار وقال فلان هولي من غير البيع قبلت بيته ولم يكن اقراره كذا بالبيعة ولو كان المقروص كلامه فقال هذا فلان بعه منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده دار فأقر رجل آخر أن هذه الدار ان هي في يده أنا به تها منه بألف درهم موصولاً باقراره وأنكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فأقام المقر البيعة على أن الدار داره لا تقبل بيته وان قال ذلك مفضولاً لا تقبل بيته على أن الدار له كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة أنه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا فلان لاحقاً في فيه أو قال كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام بيعة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هولي ثم قال هولي ذكرفي الاصل أنه لم يكن له ولو أقام البيعة لم تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لأعلمي حقا ولا أعلمي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ذواليد ليس هولي أو ليس ملكي أو لاحق لي أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حينما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هولي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذی اليد منازع عدي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالمالك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً بالمالك للمنازع لكن التناهي بسأل ذا اليد أهو ملك المدعي فان أقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكر بأمر المدعي بأقامة البيعة عليه ولو أقر عاذ كرها غير ذي اليد كرشح الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بهذا للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل وأقام المدعي عليه بيعة على اقرار المدعي أن الدار ليست ملكي أو ما كانت لي اندفعت بيعة المدعي كذا في الفصول العبادية \* لو قال الزوج ليس هذا لولاء مني ونفاه فتلاعنا على نفي الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني بمصدق كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن أنها كانت لمورثه أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمنا حتى يقدم المودع والاجعلت في يدي عدل هذا اذا أقر به المأخوذ أما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه أنه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له طالب كذا في الوجيز لا كدردي \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي بالرى حق في دار وأرض ثم ادعى وأقام البيعة في دار في يدي انسان بالرى انه قال تقبل وان قال ليس لي بالرى في رستاق كذا في يدي فلان داراً وأرض ولاحق ولد ادعى ثم أقام البيعة أنه في يده في ذلك الرستاق

في الركوع أو السجود لزمن \* أراد ان يقرأ سورة فخطأ أو قرأ غيرها لا يلزم وكذا اذا قرأ المقدم على الذي قرأ قبلها خطأ وقبل يجب سقا لان رعاية ترتيب الامام من موجبات الصلاة \* زاد في القعدة الاولى ان عمداً يكره وان ناسياً قبل يلزم اذا قال وعلى آل محمد والخيار انه اذا قال اللهم صل على محمد لزم لانه أدى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن \* تكرار التشهد في الاولى يلزم لاني الثاني لانه مقام الدعاء وفي شرح الطحاوي لا فيهما \* قعدة في الثانية قد سدر الفرض ونسي القراءة ثم تذكرها قاعداً في رواية يلزم وعن الثاني في رواية لا \* نسي قراءة التشهد وسلم

سأها بقرأ ويسجد فلو اشتغل بالقراءة فلما قرأ البعض سلم فسدت صلاته عند الثاني لان بالعود الى القراءة ارتفعت القعدة وعند محمد لا لهدم ارتفاض الكل بل بقدر ما قرأ أو لهدم الارتفاض أصلاً \* (نوع في الافعال) \* فقد فيما يقام أو عكس لزوم أتم القيام أو قرب منه واللا يلزم والاعتماد على انه لو غرض في الاولى أو الثانية على ركبتيه وقام لزوم وان رفع الالية والركبة مستقرة لا وفي الاجناس لزوم فيه أيضاً \* قام مصلي الظهر الى الخامسة سهواً بعد ما قد قدر الفرض وكان عليه تلاوته عند محمد رحمه الله تعالى (٦٥) يسجد وعند الثاني وهو الاصح

لا تقربا على بقاء التحريم وعدمه \* آخر الصلابة أو التلاوة عن موضعها الزم وما ذكره في القعدة ان يترك سجدة التلاوة ولا يلزم محمول لاعلى السهو أو سهو منه \* سلم في الفجر وعليه سهو فسجد وقعدوسلم ثم تسكلم ثم تذكر ان عليه صلابة من الاولى فسدت صلاته لانها صارت ديناً فلا تنوب سجدة السهو عنها بلانية وان كانت من الركعة الثانية لا تنفسد لانها لم تصير ديناً فتابت احدى سجدي السهو عنها وعن الثاني عدم الفساد في الوجهين للنيابة ولو كان مكان السهو تلاوة والمسئلة على حالها فسدت في الحالين وأطلق في المنتقى على انه لا تنوب سجدة السهو والتلاوة عن الصلابة لان المصروف الى جهة مدوم الا اذا ظهر عدم لزومها ولا تصح القضاة في الركوع ويتصور في السجود لانه لا يعتبر سجدة بل ركوع وكذا لا تعتبر ركعة بلا سجدتين \* (مسائل السجدة) \* سلم المسافر الساهی في الظهر ثم نوى الإقامة قبل سجوده للسهو وعند محمد رحمه الله تعالى يتم صلاة الإقامة

حقاً في دار أو أرض لم تقبل الآن بقيم البينة أنه أخذه بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قال مالي في يد فلان دارو لاحق ولا يت ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله حقا بالرى في رستاق أو قرية لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبة ثم جاء يزعم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط \* ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المدعى عليه وقال لم يكن لابي فيما حق ثم ادعى عليه أنه كان اشتراهما من أبيه أو ادعى أن أباه كان أقربه فادعوا به صحبة وبينته مسوعة لانه يمكنه أن يقول لم يكن لابي بعدما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لابي قط لا تسمع دعواه الشراء من أبيه لان فيه تناقضاً وسمع دعوى اقرار أبيه لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على آخر أن له في يده كذا وكذا من مال الشركة فأنكر المدعى عليه الشركة ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى فان كان أنكر الشركة أصلاً بان قال لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفعت اليه شيئاً من المال لا تسمع دعوى دفع المال اليك لان التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط \* اذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه هو ليس بأخي ثم مات المدعى فجاء المدعى عليه بطلب الميراث وقال هو أخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة أو دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى \* لو ادعى أنه له اشتراهما من أبي ذي اليد فقال ذو اليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعى البينة على انه اشتراهما من الميت وهو يملكها أقام ذو اليد البينة انه كان اشتراهما من أبيه قبلت بينته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن لابي فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة على ما ادعاه أقام ذو اليد البينة أنه كان اشتراهما من أبيه في صحته لا تقبل بينته وان أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنه إلى قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك على شيء قط ثم أقام المدعى البينة وأقام المدعى عليه البينة أنه قد قضى تقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى على تعاقم قال اشهدوا أني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المدعى عليه أو لا لم يكن له على شيء قط ولا أعرفه فلما أقام المدعى البينة على المال أقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه الحاربية بالف درهم وقال ذو اليد لم أبيعها منه قط فلما أقام المدعى البينة على الشراء وقضى له بذلك وجدها أصعباً زائدة وأراد أن يردها على القاضي عليه فقال المقضى عليه انه برئ الى من كل عيب لم لا تقبل بينته كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال مات زوجتي فها هو فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنه اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق

(٩ - فتاوى رابع) ثم يسجد للسهو ولانه لم يخرج من الصلاة بالسلام وعندهم اخرج منها ولا يعود الى سجود السهو ولا يمكنه العود الى سجوده الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود فجاء الدور ببيان انه لا يمكنه العود الى سجوده ان سجوده ما يكون جائزاً فالجائز بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا أخله قبل التمام فقلنا بانه تمت صلاته وخرج منها دفعا للدور \* صلى الفجر ثم تذكر قبل السلام أو بعده انه ترك منها سجدة يسجد هاتر كهان الاولى والثانية ثم تشهد ويسجد للسهو وان علم أو غلب على ظنه انها من

سجدة تسجد سجدة تسجد وتسجد  
الى الركوع الاول في رواية والى  
الثاني في رواية ويصلي ركعة  
أخرى ترك سجدة من ذوات  
الارباع ولا يعلم موضعها أو  
علم يسجد واحدة ويعبد  
التشهد لاحتمال كونها من  
الاخيرة وان سجدة تسجد وعلم  
انها من الركعتين أو الاخيرة  
فسجدة تسجد ويتشهد ويسجد  
للسهو وان علم انها من ركعة  
قبل هذا الركعة الاخيرة يصلي  
ركعة ويتشهد ويسجد للسهو  
وان لم يعلم فسجدة تسجد ويقعد  
ويصلي ركعة وان ثلاثا لا يعلم  
موضعهن سجدة ثلاثا وقعد  
وصلى ركعة ولو لم يعلم فسجدة تسجد  
ويقعد ويصلي ركعة ولو أربعا  
لا يعلم فاربعة سجدة ويتشهد  
ويصلي ركعة تسجد ويقعد عقيب  
كل ركعة لاحتمال انه ترك  
سجدة تسجد من ركعتين  
وسجدة تسجد من ركعة فيتم  
صلاته بركعة ولو خسا سجدة  
ثلاثا وتشهد ولا يسلم ثم يصلي  
ركعتين ويتشهد عقيب كل  
ركعة ولو ستا يسجد سجدة تسجد  
ويصلي ثلاث ركعات ويقعد  
في الثانية والثالثة ولو سبعاً  
يسجد سجدة واحدة ويصلي  
ثلاث ركعات ولو ثمانية  
فيسجد تسجد ويصلي ثلاث

ترجمة  
٢ ليس لي في هذه الدار شيء

ركعات وأما المغرب ففي السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدة تين يسجد هما ويصل ركعة وفي الثلاث فثلاث وركعة وفي الأربع هذا فأربع وركعتين وفي الخمس فسجدة وركعتين وفي الست فسجدتين وركعتين\* ولو صلى الفجر ثلاثا بلا قعدة أخيرة ثم تذكر أنه ترك منها سجدة تين في قول لا يفسد ويحتمل على تركهما من الثانية جلا على الجواز والاصح الفساد لانها متى صحت من وجهه وفسدت من وجهه فالاحتياط في الفساد وكذا لو ترك ثلاث سجعات لاحتمال تركهما من كل ركعة ففسد ويحتمل أنه ترك سجدة من الاولين وسجدة تين من الثالثة فيجوز ولو أربع

عن الركعات التي قيدها ولو  
ثمانيًا فسجدتين ويتشهد  
ويقوم فيصلي ثلاث ركعات  
يسجد سجدتين ويقعد ثم يقوم  
فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم  
ويصلي أخرى ويقعد ثم يصلي  
أخرى ثم يقعد ولو تسعًا  
يسجد واحدة ثم يصلي ثلاث  
ركعات فيسجد سجدة ثم يقوم  
ويصلي ركعة أخرى ويقعد  
ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقعد  
ولو عشرين يسجد سجدتين ويصلي  
ثلاث ركعات \* سلم وعليه  
سهو فطلعت الشمس أو زالت  
أو أحررت بعد السلام قبل  
السجود سقطت سجدة  
السهم ولان النوافل لا تؤدى  
في الاوقات المكروهة  
(السابع عشر في التلاوة)  
يستحب ان يقوم للسجدة  
ويختر منه الى السجود وان  
كانت كثيرة متوالية قرأها  
الا الحرف الاخير منها لا يجب  
وان قرأ حرف السجدة  
وحدها لا يجب ما لم يقرأ  
أكثرها \* الفوم اذا كان  
لا يشق عليهم السجود وهم  
متأهبون للسجدة جهرًا وبها  
وان كان يشق عليهم أو ليس  
لهم أهبة السجدة أو يعلم  
عدم سجدتهم خافت سواء  
في الصلاة وخارجها والاصل  
وجوبها ان كان من أهل

الوجوب عليه أداء أو قضاء يلزم عليه والا لا \* ولو سمع منهم عاقل بالغ مسلم يجب عليه بسماعها \* قرأها بالعربية يلزم مطالعها لكن يعذر في التأخير ما لم يعلم ولو بالفارسية فكذلك عند الامام رضى الله عنه فهم السامع أو لا بعد ما أخبر أن آية السجدة ولا تجب بكتابه القرآن ومن قرأ عند نائم أو أصم لا تجب وإن أخبر أنها آية السجدة تم جبي بها لا تجب ولا تفسد ولا تنوب عن القراءة ولا يقرؤها في الجمعة والعبيدين وإن قرأها لا يسجد للاداء الى تشويش الامر على الناس \* قرأ آياتها فيها ان كانت في آخرها وقرى بامنه بان كان أقل من ثلاث آيات خيران شاء ركع ينوي

التلاوة وان شاء سجد ثم عاد الى القيام وقرأ بقية السورة وان وصل بهم اسورة أخرى فافضل وان لم يأت بهم اعلى الفور حتى ختم السورة ثم ركع وسجد للصلاة سقط عنه سجدة التلاوة ولوركع بهم اعلى الفور وسجد للصلاة سقطت فواها في السجدة أم لا وكذا الوقوف بعدهما آيتين ولا خلاف ان سجدة التلاوة تتأدى بالصلاة وانما الخلاف في الركوع قال بكر لا بد من النية وان قرأ بعد ثلاث آيات وركع لا يأتى ادى وقال شمس الائمة ان ثلاث آيات لا يقطع الفور وانما يقطع (٦٨) الاكثر منها فلا ينوب عنها بعد الاكثر من ثلاث وفي التجنب لا بد في الصلابة من النية

أيضا وان سجد في الركعة الثانية لا بد من سجدة على حدة كبر التلاوة فظن من الرحمة الركوع ثم كبر للنهوض منها فظنوا انه من الركوع فركعوا ورفعوا ان لم يزيدوا على هذا القدر لا تبطل صلاتهم سمعهم من غير وسجد معه في صلاته ان قصدا تماعه فسدت والمستحب في غير الصلاة ان يسجد مع التالى ويرفع رأسه معه خرتلويهم للسجود وركع وتذكر في ركوعه انه كان يؤدى السجدة فسجد ورفع رأسه وقام جازم مصلى النفل قرأها وسجد ثم فسدت صلاته والمرأة قرأتها في الصلاة ولم تسجد حتى حاضت أو قرأ المسلم ثم ارتد والعباد بالله تعالى ثم أسلم سقطت قرأ المصلى ابتها على الدابة عشر أو آخر كذلك على كل واحد واحد تسلاوته وعشر اسماءه في رواية النوادر ان جمع الاماكن باعتبار الصلاة والتلاوة اثر الصلاة لا السماع وفي ظاهرها رواية يكفيه سجدة واحدة سمعهم من آخر ومن آخر أيضا وقرأها كفت سجدة واحدة في الاصح لاتحاد الآية والمكان

\*(نوع في التكرار)\*  
تكرارها ما حاد أمرين

بعد إقامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية ٢ (جندين يافته بوم) بطلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أقام البينة أن له على فلان أربع مائة ثم أقر المدعى أن المنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلثا ثمانية عند أبي القاسم وعن أبي أحمد عيسى بن النصير انما لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملتقط \* اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حاله فقال المدعى عليه ٣ (أرى ما رايتواين درهم بايدادان ولكن مارا از يهزار درهم بايد حال) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالان من جنس واحد كذا في الذخيرة \* اذا قال المدعى عليه الدين ٤ (اين مبلغ مال كه دعوى ميكني بتور سايده أم) ثم قال ٥ (بفلان حواله كرده بوم واور سايده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيت في سوق سمرقند فطوبى بالبينة فقال لا يثبت على ذلك ثم قال بعد ذلك قضيت في قرية كذا أو أقام البينة على ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائه من فلان ما لكتها لا يقبل الا أن يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة أو على أن المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي \* اشترى ثوبا أو ساومه أو استوهبه ثم ادعى أنه كان ملكه قبل الشراء أو قبل المساومة أو قبل الاستيابة أو ادعى أنه كان ملكا له يوم المساومة فبات وترك ميراثا له أو وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بمالك له يوم المساومة بان أثبت أنه قال عند المساومة ان هذا الثوب لابي ووكلا بيعة فبعه مني فلم يتفق بينهما ببيع ثم ادعى الارث عن أبيه يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لابي وكلا بيعة فاشترته ثم مات وترك ثمنه ميراثا لابي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا في الكافي \* ولو ادعى طيلسانا أو ساومه ثم ادعى مع أخ له أنه كان ملكه قبل الشراء وقبل الاستيابة أو ادعى أنه كان ملكا له يوم المساومة فبات وترك ميراثا له لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويتغير في نصف الطيلسان لتفرق الصفقة عليه ولو اشترى ثوبا وحده وقبضه أو لم يقبضه أو لم يشتريه ولكنه ساومه ثم جاء بوجه وادعى أن الطيلسان له تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لابي ولم يقبض الاب حتى مات وترك ميراثا له سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع أما اذا لم يقبض القاسمي حتى مات أو بوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة \* لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى أولا ثم زعم أحد الشاهدين أن الثوب له أو لابي ورثته عنه يقضى بالبائع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال لا قول لا يؤدى الشهادة ثم ادعى لنفسه أو أنه لابي وكلا بالطلب تقبل كذا في الوجيز للكردي \* رجل ساوم بولداة أو غرة نخلة أو نخلة في أرض في يد غيره ثم أقام البينة أن الامة أو النخلة أو الارض له يقضى له بالامة أو النخلة أو الارض دون الولد والثرمة والنخل ولو ادعى الام مع الولد أو النخلة مع الثمرة أو الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثرمة والولد كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كانت الامة

٢ كنت استوفيت هذا القدر ٣ نعم يلزمي أن أعطيك هذا لعشرة الدراهم ولكن لي عليك ألف درهم حاله  
٤ هذا المبلغ المال الذي تدعيه وصلته لك ٥ كنت حوالته على فلان ووصله

اختلاف المكان أو الآية ولو كرر اسمه عليه الصلاة والسلام أو سمع مكررا قال المتقدمون تداخل كالسجدة وقال المتأخرون حاملا يتكرر واختلاف المكان يكون حقيقة وحكما كجلس النكاح اذا تبدل الى مجلس الاكل فالحاصل انه متى كان في أمر فاقطع ذلك الامر وشرع في آخر تبدل المجلس اذا كان الثاني أمرا كثيرا أما لو قل كل لثنتين أو شرب شرابتين أو خطوتين أو كلتتين أو كان را تكافئ أو يعكسه أو انتقل من زاوية البيت الصغير الى زاوية أخرى فلا واذا كان البيت كبيرا كدار السلطان أو كان قائما ثم تعد أو عكسه كفت سجدة

لان نام مضطجعا ثم قام وكبر حيث يتكرر ولو كان في زاوية الجامع ثم انتقل الى زاوية أخرى لا يتكرر فالخاصل ان الانتقال من موضع يصح الاقامة منسمة على ما ذكرنا بقروعه لا يجعل المكان مختلفا فلا يتكرر الوجوب وان حكمه بالاختلاف يتكرر وروى في غير الظاهر ان الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضا \* (الثامن عشر في النذر الشرع) \* نظر الى الامام وهو يصلي الظهر فقال لله على أن أصلي به هذه الصلاة تطوعا وعلم انه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر جازوا ولا يلزمه بالنذر شيئا لانه لا عبرة (٦٩) للتسمية عند الاشارة \* افتتح الظهر مع

الامام ينوي التطوع ثم علم انه لم يصل الظهر فقطع الاول وكبر للظهر صح ولا شيء عليه وكذا الوضوء معه ينوي المكتوبة ثم تكلم ثم كبر ينوي النافلة ثم افسدها لاشي عليه الافتراض (التاسع عشر في القوائ) كان يرى النعيم الى الرسخ كما هو مذهب مالك والياتار بركة ثم اتحل الحق لا يعيد ماضى ولو فعله بالجهل ثم علم اعادة الوتر ماضى بالنيهم لان تبدل الاحتياج في الاقي لاقى الماضي لدليل النسخ \* شفيعى ترك صلوات ثم صار حنفيا لزمه الترتيب ولوان الحنفى صار شافعيًا قال مفتى الجن والانس الثبات على مذهب الامام خير \* احتمل بعد ما أدى العشاء وانتبه بعد طلوع الفجر المختار انه يعيد العشاء وهو واقعة محمد رحمه الله تعالى سئل عنها الامام رضى الله عنه فاهم بالاعادة \* يعيد الصلاة المؤداة احتياطًا اختلف فيه لكن لا يعيدها في الاوقات المكروهة لانه نقل \* ولا تقضى القوائت في المسجد وانما يقضى في بيته لان التأخير معصية فلا

حاجة لا قولدت في يده فساوم بالولادة ما قامته البيضة قبل القضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهد ان الولد للمدعى عليه أو قال لا ندرى ان الولد وكذلك اذا لم تكن بيضة للمدعى ولكن المدعى عليه أقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة \* لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على أنه وكله غير جائز الاقرار ببرهن المدعى عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى جارية متعقبة فلما جئت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جارية لم أعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينته وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج أو ثوبا في منديل ملون فلما أخرجه ونشره قال هذا متاعى ولم أعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد رحمه الله تعالى كل ما تمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتعقبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل أو جارية قاعدة عليها كسامة غطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسى \* العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم أقر ان هذا العبد الذى اشتراه من فلان قد كان فلان أعنته قبل أن يبيعه منه فاشتراه وهو حر وأنكر البائع ذلك فان العبد لم يولد له على حاله ولا يصدق المأذون فيما أقربه على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقرب بذلك وانما أقر ان البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه منى وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون البيضة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى وبشكل رجوع المأذون على البائع بالثمن فقد جع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البيضة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه وأجاب في السك أن المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار مشكل في فصل اقامة البيضة وفي تحليف البائع وكان ينبغي أن لا تسمع البيضة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحروز كأن المشتري لو أقام البيضة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه ولو أراد أن يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فن مشايخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البيضة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البيضة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط \* رجل قدم بملء واستأجر دارا وقيل له هذه دارا بك مات وتركها ميراثك فقال ما كنت أعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقض كذا في الذخيرة \* دار في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه ولو قال أسكني هذه أو أعرفني هذه الدار وهذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن تزوج المرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو

يظهرها \* ترك صلاة ولا ندرى قضى صلاة يوم وليلة وان شك انه هل صلى الفرض ان في الوقت يعيد وان شك بعده لان الغالب من حال المسلم الاداء \* مات وعليه صلوات يطعم لكل صلاة حتى الوتر نصف صاع وان لم يكن له مال يستقرض نصف صاع ويعطيه المسكين ثم يصدق به المسكين على الوارث ثم الوارث الى المسكين ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع كذا ذكرنا \* (العشرون في الصلاة على الدابة) \* قال في الكبرى معنى قول المشايخ صلى على الدابة وسرجه نجس جاز ان تسكون النجاسة عرق الحمار ولعابه لانه مشكوك ولود ما لا يجوز ان زاد

على أقل المانع وظاهر المذهب عدم الفصل بين الفرض والنذر والنفل الا ان لم يلزم بالشروع على الارض والتطوع والوتر وصحة التلاوة وصلاة  
الحنافة لا تجوز على الدابة ويجوز النفل خارج البلدة والفرض أيضا بان كان في سفر فامطرت السماء وابتل الارض ومن لم يجد مكانا يابسا  
وقف عليها مستقبلا اليها او ما ان أمكنه إيقاف الدابة والا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان وجهه بعيد في الطين وان كانت مبتلة وصل على  
الطين ان ظاهر هذا اذا كانت الدابة (٧٠) تسير بنفسها اما اذا سيرها لا يصح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير وكذا لو خاف من عدوا و

يسلكها كذا في المحيط \* في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى شاهدان شهدا على رجل انه طلق  
امرأته ثلاثا واتفق القاضى بشهادتهما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولى  
على ذلك بينة والمرأة تجعد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا أنها امرأته وشهدا أنه طلق هذه ثلاثا  
وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المانع الى وكذلك اذا قال  
الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع أو كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد  
الحاكم شهادتهما ثم ادعى عليه لانهما فليس له ما في ذلك دعوى فان لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا  
على المبيعة وختم على الشراء من غير اقرار بلام فان هذين لا تقبل له ما دعوى وفيه أيضا عن محمد رحمه  
الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته وازال القاضى شهادته ثم ادعى  
الشاهد أنها امرأته وقال أنا لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهد على اقرار المرأة أنها  
امرأته ولم يشهد أنها امرأته وازال القاضى عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم أقام الشاهد بينة أنه تزوجها  
منذ سنة وان لم أعرفها قبلت بينته ويطلق قضاء القاضى ويردها على الشاهد فصارت مسئلة الطلاق  
مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه  
في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضى بسبب حدث سمعت دعواه ولو ادعى أو لا الملك بسبب ثم ادعاه  
بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضى لاتصح دعواه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى هكذا  
في الفصول العمادية \* لو ادعى الناج أولاد في دابة ثم ادعاه بانه سدد ذلك بسبب عند ذلك القاضى ينبغي أن  
لاتصح دعواه الثانية بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق أو لا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضى كذا في  
المحيط \* رجل ادعى على آخر نصف دار من ثم ادعى بعد ذلك بجميع الدار لانه سمع وعلى القلب تسمع كذا في  
الخلاصة \* والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيه بأسوى  
النصف فيمنع ذلك تسمع دعواه جميعا كذا في المحيط \* ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظاهر أن  
الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يده المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس  
آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قبل لانه سمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء أو لا ولم يذكر القبض ولو  
ادعى الشراء مع القبض أو لا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضى ملكا مطلقا هل تسمع قبل  
ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشاهد وبالمالك المطلق فيه  
اختلاف المشايخ هكذا في الفصول العمادية \* دار في يد رجل برغم انه اشتراها من رجل قبله رجل وادعى  
عند غير القاضى أنها داره تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضى  
بعد شهر أو سنة وادعى أنها داره اشتراها من الذي زعم ذواليدانه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل  
تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في  
الاقضية \* واذا لم يذكر تاريخ تقبل شهادة الشهود وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأبى قال في الصدقة  
قبضت أو لم أقبض قال محمد رحمه الله تعالى لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على  
البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى دارا شرا من أبيه ثم  
ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أو لا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائن المفتين

سبع أولاد أو مرض أو كانت  
جوحا ان نزل لا يمكنه الركوب  
أو شيخا حاله كذلك لا يمكن  
ولا يعيد اذا قد در كريض  
أو ما ثم زال المرض وان صلى  
عليه المطران لم يقدر على  
الايقاف صلى عليها موميا  
ولو سائرة وان قدس على  
الايقاف لم يجز الايمان عليها  
وكما تسقط الاركان بالعدو  
يسقط الانحراف الى القبلة  
أيضا وكيفية الايمان يشير  
الى جهة ويجعل السجود  
أخفض من الركوع سائرة  
كانت أو واقفة وكذا الخنقي  
عن العدو ولو تحرك يقف  
عليه العدو أو ما الى أى وجه  
قد رفاعا أو قائما كيف  
قدروا يصلى عليها بجماعة  
بل فرادى فان صلا بجماعة  
فضلا الامام تجوز لا القوم  
وعن محمد جواز صلاة الكل اذا  
كان البعض بحسب البعض  
\* (الحادى والعشرون في  
المريض) \* قولهم اذا عجز  
عن القيام لم يريدوا به انه  
معه قبل أريده خوف زيادة  
المرض أو بطل البرهان قدر  
على البعض بان قدس على  
التحريم قائما أو على بعض  
القراءة لزمه ذلك قال الامام  
الحلو انى وهو الصحيح حتى

لوتر ذلك المقدور حقت أن لا يجوز ولو قدر على القيام متكئا أو على الاعتماد على العصا أو خادمه أو على القعود متكئا لا مستويا \* ادعت  
أو على الاستناد الى الجدار أو انسان أو وسادة لزمه الاتكاء قائما في الفصل الاول والاستناد قاعدا في الفصل الثانى ولا يجوز القعود  
في الاول والاضطجاع في الثانى واذا عجز عن الايمان بالرأس فالتحتمار ما قاله الامام السرخسى انه تستقط الصلاة عنه بذكره ان يرفع الموى  
الى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلا لا يجوز وان خفض رأسه وانخفض للسجود أو زيد من الركوع جاز عن



الايام في الاصح وقيل جازعن الاصل وقيل لا يجوز وان كانت الوسادة على الارض جازعن السجود قالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولوعلى لبنتين لان الارتفاع كثير ان صلى في منزلة قدر على القيام وان خرج الى الجماعة لا يصلي في بيته في الاصح وقال الامام الاوزجندى يخرج ولكن يتصرف قائما ثم يقعد ثم يقوم اذا جازار كوع ويركع من القيام كل من لا يقدر على أداء ركن الا يحدث يسقط عنه ذلك الركن واذا سجد سال وان قام وركع وأومأ لا يؤتى ومضى اعترفته علنا تجزى احدهما في النفل (٧١) الاخرى صلى المكتوبة بالتجزي

في النافلة كمن اشلى بان يصلى بسلا قراءة أو طهارة وبين الایام يؤتى لجواز الاداء على الدابة موميا وعدم الجواز بسلا قراءة وطهارة أصلا مريض تحت ثوب نجس يصلى عليه ان كان لا يقدر على ازالته بان يتجسس من ساعته ما ييسر تحته أو يزيد مرضه بازائه من تحته جاز والا اذا عجز المريض عن الایام بالرأس أيضا وثورها فاذا صح فان زاد المانع على يوم وليلة سقط عنه الفرض في الاصح كما في الانغماس لان مجرد القل لا يكفي لتوجه الخطأ بالمعروف في مسئلة الاقطع (١) الثاني والعشرون في السفر (٢) يعتبر مجاوزة العمران عن الجانب الذي خرج لامن جانب آخر ولو كان في هذا الجانب محلة متصلة في القديم بالمصر وانفصلت الآن يعتبر مجاوزتها أيضا لان بقاءها ليس بشرط حتى جازعني الجماعة ولا يعتبر مجاوزة الفناء الا اذا كان بينه وبين المصر أقل من غلوة وليس بينهما من رعة أو كانت القرى متصلة برض المصر يعتبر حينئذ مجاوزة الفناء لا القرى وان

\* ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسع دعواها الثانية ولودعت المسمى أولا ثم ادعت مهر المثل لتسمع دعواها الثانية كذا في المحيط \* امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أو فيتها ومرة قال أدبت الى أبيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاستروشنية \* واقعة الفتوى ٢ (مردى زنى را که خدمت او میکرد بشوهری داد بعد از آن دعوی میکند که آن زن در نکاح من بود است ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاستروشني كذا في الفصول العمادية \* امرأة باعت كرمها فادعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه البائعة وزعت أنهم لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع أن الوصية للصغير لا يقبل قوله باعها بعد ذلك أنهم لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها أنها استهلكته بالببيع والتسليم ولا تسمع بيته الغلام الا باذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كانت الدار في يد رجل جاز رجل وادعى أنها داره ورثتها من أبيه منذسنة وأقام البينة أنه اشتراها من الذي في يديه منذ سنتين والمدعى يدعي ذلك فالتقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار المدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذي اليد كما شهد الشهود ثم بعتهما من أبي ثم ورثتهما من أبي منذسنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة أو صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء كذا في المحيط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى الصدقة منذسنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين وأقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق على وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجحد في الصدقة فاشترىها وبين أن الصدقة هي السبب والشراء كان تحليفه للملكة كذا في الخلاصة ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده انه اشتراها منه منذ شهر لا يقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذسنة وقبضته ووصل اليه بسبب ويجحد في الصدقة فاشترىته منه منذ شهر فاذا وفق وأثبت بالبينة قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيان في باب من يكذب الشاهد واذا ادعى دارا في يد رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لهما إلى قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشهادته فلا تقبل وكذلك لو ادعى انه امير لم يشترها قط ثم جاء به ذلك فقال هي بشرى ولم أرها قط فخاف بشاهدين على الشراء منذسنة فهو باطل فان ادعاه هبة ولم يشتر لم يتصدق بها على قط ثم جاء به ذلك بشه ودعى الصدقة وقال لما جحد في الهبة سأنته أن يتصدق بها على ففعل أبخز هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال بجحد في الميراث فاشترىتها منه فخاف بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء أولا ثم جاء بشاهدين يشهدان أنه ورثته من أبيه كذا في المبسوط \* لو ادعى أنها له ورثتها من أبيه ثم ادعى هو مع آخر أنها ماورثها من الميت وأقاما البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة \* هي لعقارات مورثة ادعى بعد بلوغه عقار من عقاراته على رجل أن وصية بآءه مكرها وسلم مكرها فأراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقار أن وصية بآءه يغني فاحش فالتقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان البائع ادعى أنه كان فضولا في هذا البيع وأراد استرداده من يدي المشتري

ترجمة  
٢ رجل زوج خادمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها

كان أحد الطريقين الى المقصد مدة السفر لا الاخر فسلك الابد بلا داع قصر عندنا \* جاوز عمران مصر ثم بدله ورجع الى المصران كان مولده او تزوج به فقد أقام لنقصه قبل الاستحكام وكذا لو أحدث وانصرف الى المصر للوضوء ثم علم بالماء في رحله أتم حتى يسير من وطنه ولا يصير مسافرا بالنية كالا يصير المسافر مقيما بالنية ولو كان بعد ما تم السفر على لايتم مجرد العزم ما لم يدخل وطنه فاذا دخله أتم صلى الظهر أربعين وخارج من وقته الى السفر فصل عصر اليوم ركعتين ثم عاد الى المصر وعلم انه صلاهما بلا وضوء أعاد الظهور ركعتين والعصر أربعين

التمتع بما آخرا الوقت وقد كان في الظهر مسافرا وفي العصر مقيما \* مسافرا حبسه غريفة في مصر والغريم اماموسرا ومعتقدا لقضاء  
 أو ان لا يقضى أبدا ولم يعتقد ولم ينو ان لا يقضى ففي الوجه الأول يصلي صلاة المسافرين لأنه لم يعزم على الإقامة ولم يحل للطالب حبسه وفي  
 الوجه الثاني وهو ما ان اعتقد ان لا يقضى أبدا ثم لأنه نوى الإقامة أبدا وفي الثالث قصر لعدم العزم والوجه الثاني رواية في الخارج الذي  
 يدخل دمشق أو بغيره ما دعهما الله (٧٣) تعالى في أول رمضان ولا ينوي الإقامة لكن يعلم أنه لا يخرج الامع القافلة في نصف

سؤال انه يتم لدلالة الحال  
 على الإقامة واسان الحال  
 أنطق \* الدائن والمدينون مسافر  
 فلما سارا ثلثا حبس المدينون  
 ان كان مليا فألبسه النية  
 لا مكان خروجه من الحبس  
 بقضاء الدين وان كان معسرا  
 في الدائن لعدم مكانه  
 \* صبي ونصراني خرجا الى  
 مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في  
 بعض الطريق واسلم الكافر  
 قصر الكافر لا اعتبار قصده  
 لا الصبي في المختار والامام  
 الفضلي على انهما يتمان  
 الصلاة \* المسافر الامام نوى  
 الإقامة ليتمكن من اتمام  
 الصلاة لا يتم لان حاله مبطل  
 اعزيت \* خرج الامير مع  
 الجيش لطلب العدو ولا يقصر  
 وان طال سيره وكذا اذا خرج  
 لقصده صردون مدة سفر ثم  
 منه الى آخر ذلك لعدم نية  
 السفر وكذا الامام والخليفة  
 والامير والكاشف ليفحص  
 الرعية وقصد كل الرجوع  
 متى حصل مقصوده ولم  
 يقصدوا مسيرة سفر قصر  
 أتموا وفي الرجوع لو من له  
 مدة سفر قصر وا \* (نوع  
 آخر) \* عبد بين مائتي  
 أحدهما الإقامة والاخر  
 ان كان بينهما ما مائة يتم

وأكثر المشتري ذلك أو ادعى المشتري أن البائع كان فضولا في هذا البيع وأراد استرداد الثمن لاتصيح دعواه  
 وان أراد أن يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولا في البيع لاتسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة وأراد أن  
 يحلف صاحبها على ما ادعى من كونه فضولا في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط \* ادعى عليه أنه لم يتم  
 ادعى أنها وقف عليه تسمع ولو ادعى ألا الوقف ثم ادعاه لنفسه لاتسمع كذا في الوجيز للكردي \* رجل  
 باع ضيعة ثم أقام البينة أنه كان وقفاً عليه وعلى أولاده قال لاتسمع للتناقض وان أراد تحليف المدعي عليه  
 ليس له ذلك وان أقام البينة تقبل بينته وقد قيل القول بعدم القبول أصوب وأحوط \* كذا في محيط  
 السرخسي \* وفي الاجناس مشتري الارض اذا أقر أن الارض المسترة مقبرة أو مسجد أو نفذ القاضي  
 اقراره بحضرة من يخاصه ثم أقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط  
 \* ولو ادعى المشتري على بائعه أن الارض التي بعث من وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند  
 الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى وبه نأخذ وقيل لا يقبل والاوّل أصح  
 كذا في الفصول العبادية \* ولو ادعى ما لا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس  
 لاتسمع لان مال الشركة قد يصير ديناً بالحدود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية \* رجل  
 ادعى على آخر أنه كان لفلان عليه كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليه كذا فقال المدعي عليه  
 أنا أوفيته هذا المال المدعي ذهب ليأني بالبينة فلم يأت ثم ان المدعي أعاد دعواه فأبى في مجلس آخر فقال  
 المدعي عليه لا علم لي بوزنه ثم سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى \* رجل  
 ادعى على امرأة أنه تزوجها وأنها تكفرت ثم مات الرجل بغاثة تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في  
 الفصل التاسع في دعوى الميراث \* ولو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل  
 ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رجه الله تعالى في النوادر كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً أو أنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج  
 فطلبت ميراثها منه قال لم ورثها منه وكذلك ان كانت أ كذبت نفسها وزعمت أنه لم يطلقها قبل موته كذا  
 في المحيط \* رجل في يديه مملوك ادعاه رجل أنه مملوكه والذي في يديه يحجده وادعاه لنفسه فقال انه القاضي  
 ما هو لهذا المدعي فأبى أن يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل  
 الخصومة وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون باؤه اليمن كذا بالشهود والشراء ولو أقام  
 بينة على أنه لم يملك ثم أقام بينة أني اشتريته من فلان آخر سوى المدعي لاتقبل منه البينة هكذا  
 في الذخيرة \* في نوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل بعالمهم قبله من ميراثهم عن أبيهم  
 وقضى القاضي به لهم ثم ان أحدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق  
 وانما هذا الاخوي قال لا يبطل بهذا القول عن المتقضي عليه شيء الا أن يقول ما كان لي أصلا في هذا المال  
 شيء وما هو الا اخوي فينشد يبطل حقه عن المتقضي عليه ولو قال قبل أن يقضى القاضي له المال مالي في  
 هذا المال حق وما هو الا اخوي يسئل عن ذلك بأى وجه صار له ما دونك وانما ادعيتهم من ميراث أبيكم  
 فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله يخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين  
 بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين أقاموا البينة هم الذين تولوا ما ملتهم ولم يدعوا المال عليه من

العبد في نوبة المقيم ويقصر في نوبة المسافر وان لم يكن بينهما ما مائة يقد على رأس الركعتين ثم يصلي ركعتين فيكون اربعة الميراث  
 لانه مقيم ومسافر فيصلي صلاتهما \* خرج مع مولاه ولا يعلم بحاله سأله وعمل بخبر مولاه فان لم يخبر ان خرج من موضع الإقامة أتم وان خرج  
 من موضع السفر قصر عملا بدلالة الحال والاصل وان نوى المولى الإقامة ولم يعلم به العبد وقصر انما علم أو سال مولاه ولم يخبره وقصر مدة  
 ثم أخبرها أعاد قصر هذا اذا علم من قول المولى وفعله انه نوى الإقامة وعلم به أصحابه لا العبد أما اذا نوى بقلبه ذلك ولم يتكلم ولم يعلم بها

العبد لا يلزم التمام قبل العلم وكذا المرأة قال في شرح الطحاوي الاصح عدم لزوم قبل العلم وجواز ماضى بلا إعادة \* باع العبد مولا له المسافر من مقيم وهو في الصلاة صار فرضه أربعاً \* أم العبد مولا له وجعاعة المسافر من ونوى المولى الإقامة فيها صححت النية في حق المولى والعبد لا في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى ويقصر العبد ويقدم واحداً مسافراً للسلام بالقوم ثم يقوم العبد والمولى فيعتان ويقوم المولى بإزاء العبد في الصلاة ويشير بأصبعيه أولاً ثم يشير بأربعة أصابع يعني صارت الركعات أربعاً (٧٣) وكذا الوأمر مسافر مثله أو مقيماً فحدث

الامام واستخلف المقيم لا تصير صلاة المسافر من أربعاً وبعض جوزوا له ترك السنن والامام الفضلي أبي جواز تركها كما منع جوازاً للقصر لان السنن لتكامل الفرائض والنقص في السفر ربعاً يكون أكثر والسرع ورد بالقصر في الفرائض لا غير واختار أنه لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي في حال القرار والامن وقد صح في كتب الاحاديث الصحاح عن جماعة من الصحابة ترك السنن في السفر وقالوا لو صلينا السنة لا كملنا الفريضة (المالك والعشرون في الجمعة) \* خطب محمد ثانياً وخطب بآذان الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونص في كتب أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل ولكنسه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجهه عنده وقول عن مالك انه شرط لان المتوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الاولى فلنا هو شرط كمال المهامة لاتمامها الا يرى

الميراث ولكن من شئ باع ماله ثم قال أحدهم ما المال الا لهذين مالى فيه حق كان المال كله لهذين ولم يبطل عن المدعى عليه شئ كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله أو فعله

### (الباب التاسع في دعوى الرجلين \* وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل أو عقاراً آخر أو منقولا أو أقالماً البيعة قضى بينه للخارج عند علمائنا الثلاثة هذا اذا لم يذكر تاريخاً فاما اذا ذكر تاريخاً فان كان تاريخهما على السواء فكذلك الجواب أنه يقضى للخارج منهما وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يقضى لاسبقهما تاريخاً واذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للخارج هكذا في المحيط \* دار في يدي رجل ادعى رجل أن اداره ملكها منذ سنة وأقام صاحب اليد بينة أنه اشترها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى به المدعى الخارج كذا في الظهيرية \* اذا ادعى الخارج أنه عبده كاتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بينة وأقام ذواليد بينة أنه عبده كاتبه على ألف درهم قال جعلته م كاتباً بيننا ما يؤدي اليه ما جميعاً كذا في الذخيرة \* لو ادعى أحدهما أنه دبره وهو يملكه وأقام على ذلك بينة وادعى الآخر أنه كاتبه وهو يملكه كانت بينة التدبير أولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ملكاً ما طاقا وكان في يدي ثالث ولم يؤرخا وأرخا وتاريخا وحداً فهو بينهما نصفين هكذا في الخلاصة \* وان أرخا واحدهما السابق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى والآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما ما هو الصحيح واختلاف الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بنحو اهر زاده ان الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومحمد رحمه الله تعالى الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* دار أو منقول في يدي رجلين وأقام كل واحد منهما ما بينة على ما دعيان لم يؤرخا وأرخا وتاريخا على السواء يقضى بينهما نصفين وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولا يقضى لاسبقهما تاريخاً وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به بينهما وكذلك عندنا على القول الذي لا يعتبر التاريخ وعلى القول الذي يعتبر التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولغير المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لان غير المؤرخ أسبقهما تاريخاً هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل وأقام رجل البيعة أنه عبده غصبه ذواليد منه أو قال استأجره ذواليد منه أو استعاره منه أو ارتنه منه وأقام ذواليد بينة أنه ملكه أعتقه أو دبره أو كانت أمة أقام ذواليد بينة أنه استولدها كانت بينة الخارج أولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى التنازع \* رجل في يده دار وأقام رجل أبغني عليه البيعة أن اداره وأقام رجل آخر البيعة أنها دار غصبها مني هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الايداع كذا في المحيط \* ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وزيد وبرهن أنه له وكل واحد منهما

(١٠ - فتاوى رابع) ان الامر كان هو الخطيب في تلك القرون الاولى \* خطب وحده لا يجوز ولو حضرها واحد أو اثنان وصلى بالثلاثة جاز \* خطب بحضور النساء فقط لا يجوز ولو كانوا رجالاً بآمالاً أو صمماً أو عمالاً أو عبيداً جازوا الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا خطب لا يعمل النهي والخطبة بحضور الامام لا تكون اذا نال ما يضر بها \* أحدث بعد الخطبة فامر من لم يشهد بالجمعة لا يصح وفي الخلاصة ولو أمر المأمور من شهدا لا يصح أيضاً لان التعدية فرع القائمة وكما لو أمر كافر أو صبي فامرار جلالاً لا يصح وفي الخلاصة

للخطيب ان يتكلم فيها الا  
بالامر بالمعروف ولا يحل  
للسامع الكلام أصلا وان أمرا  
بالمعروف وان بعد من الامام  
اختلفوا فعن الثاني واختار  
محمد بن سلمة السكوت ونصير  
ابن يحيى اختار قراءة القرآن  
وأما دراسة الفقه والنظر  
فيه فمكرهه البعض وقبل  
لأبأس به وعن الثاني انه  
كان يصح الكتب في وقت  
الخطبة بالقلم \* واختار الدنو  
من الامام أولى وان سمع  
مدح الظلمة ثم خرج الامام  
يقطع الصلاة وان صلى ركعة  
ثم خرج أضاف اليها أخرى  
ويسلم ذكره في النوادر وان  
كان نوى أربعاً وقد قيد  
الثالثة بسجدة أضاف اليها  
أخرى وان لم يقيد الثالثة  
بسجدة قيل يتم ويخفف في  
القراءة وقيل يعود الى القعدة  
وان كان في عين الامام أو  
يساره قريباً منه يخرج اليه  
مستعداً لسماع الخطبة  
\* تذكر الامام في الجمعة انه  
ترك النجس يقضى النجس  
ويعد الخطبة فان لم يعد  
أجزأه \* وتجوز الجمعة في فناء  
المصر وهو الموضع المعد  
لمصالح المصر المتصل به وقد  
بعضهم الفناء بالغارة وقيل  
بقصرين حتى قيل ان حواز

للخطيب ان يتكلم فيها الا  
بالامر بالمعروف ولا يحل  
للسامع الكلام أصلا وان أمرا  
بالمعروف وان بعد من الامام  
اختلفوا فعن الثاني واختار  
محمد بن سلمة السكوت ونصير  
ابن يحيى اختار قراءة القرآن  
وأما دراسة الفقه والنظر  
فيه فمكرهه البعض وقبل  
لأبأس به وعن الثاني انه  
كان يصح الكتب في وقت  
الخطبة بالقلم \* واختار الدنو  
من الامام أولى وان سمع  
مدح الظلمة ثم خرج الامام  
يقطع الصلاة وان صلى ركعة  
ثم خرج أضاف اليها أخرى  
ويسلم ذكره في النوادر وان  
كان نوى أربعاً وقد قيد  
الثالثة بسجدة أضاف اليها  
أخرى وان لم يقيد الثالثة  
بسجدة قيل يتم ويخفف في  
القراءة وقيل يعود الى القعدة  
وان كان في عين الامام أو  
يساره قريباً منه يخرج اليه  
مستعداً لسماع الخطبة  
\* تذكر الامام في الجمعة انه  
ترك النجس يقضى النجس  
ويعد الخطبة فان لم يعد  
أجزأه \* وتجوز الجمعة في فناء  
المصر وهو الموضع المعد  
لمصالح المصر المتصل به وقد  
بعضهم الفناء بالغارة وقيل  
بقصرين حتى قيل ان حواز

الجمعة يعني بناء على الفناء لاعي الى  
المصر وأطرافه وليس بينه وبين  
ان الجمعة على من بقدر فرسخ من  
نوى الخروج من يومه ان نوى قبل

الجمعة بمي بناء على القضاء على البناء ومضى على فرضين من مكة وقيل بفرض وقيل بمنتهى الصوت \* من كان مقيما في عمران أراد  
المصر أو طرفه وليس بينهما وبين المصر مزارع أو فرجة يجب عليه الجمعة وإن كان بينهما حافة رجة لا وإن سمع النداء والخيار ما حاله محمد ومالك  
إن الجمعة على من بقدر فرض من المصر لأنه لا يدر معرفة له يوم \* قروي دخل المصر يوم الجمعة ونوى أن يمكث فيه ذلك اليوم لزم الجمعة وإن  
نوى الخروج من يومه أن نوى قبل دخول وقتها إلا وإن بعد دخول وقتها ألبس وقال الفقيه إذا نوى الخروج من يومه لا يلزمه مطلقا لعدم الالتزام

\* المسافر دخل المصر يوم الجمعة لا ياتمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما \* المصري اذا سافر يوم الجمعة ان خرج من العمران قبل آخر وقت الظهر لا بأس به لانهم يتجنب في آخر الوقت دل ان المسافر يوم الجمعة قبل الزوال لا تنكره كالاتكره في رمضان فانه صح انه عليه السلام سافر لليلتين خلتان من رمضان \* ويجوز للعبد المقلدا إقامة الجمعة في ولايته لا الاتسكة بتزويجه بتقليد القضاء \* لا يملك القاضي إقامة الجمعة ويجوز ذلك للشرطي وهذا في عرفهم \* المتغلب الذي ستره سيرة الاهرام ويحكم في رعيته بحكم (٧٥) الولاية يجوز له إقامة الجمعة \* مات

والى مصر ولم يبلغ الخليفة موته وصلى بالناس خليفة الميت أو قاضيه المأذون قصدا أو صاحب شرطته صح \* ولو اجتمعوا على أهل البلدة على تقديم رجل لا يصح الا اذا لم يكن لليت خليفة ولا قاض ولا شرطي فحينئذ يصح للضرورة ولومات الخليفة وله ولاية على بلادهم إقامة الجمعة \* أمر النصراني ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ أو استقضى الكافر ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ لم يملك إقامة الجمعة ولا الحكم بلا تجديد تقليد بعد الاسلام والبلوغ \* نهى الامام أهل بلدة عن التجمع نفذ حكمه اذا كان بناء على سند شرعي كما اذا مصر مكانا بناء على دليل شرعي أما اذا كان بلا سبب شرعي يعقده عليه كعصب أو عداوة فلا اثر له فيجتمعون على رجل يجمع بهم \* مصر الامام موضعا ثم تفرق الناس عنه وخوى ثم اجتمعوا ثانيا لا بد من الاذن الجديد \* عزل الامير الذي هو امام في الجمعة فله ان يجمع الى ان يبلغه العزل أو يأتي الامير الجديد وان صلى الشرطي بعد بلوغ العزل الى الامير يصح لانه على عمله ما لم يعزل قصدا

أراد أحدهما أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى الناضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وان كانت الدار في أيدي المتعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد لاخر كذا في المحيط \* ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بينة الخصم الاخر فأنار جع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بينة صاحب اليد على بينة الاخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كالمواستحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا فاما اذا ادعى الشراء مؤرخا أو قاما البينة على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق قضى لاسبقيهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المدعى عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أم لا كان ويقضى بالعبد لاخر كذا في المحيط \* وان أرخ أحدهما دون الآخر والدار في يد المدعى عليه يقضى للآخر بالدرو بالعبد لاخر وان كان لاحد تاريخ ولا آخر قبض معاين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكافي \* وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لاحدهما قبض مشهود به ولا آخر قضى معاين فالذي له قبض معاين أولى كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي \* وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ فهو أولى بحكم القبض المعاين وان كانت الدار في يد المشتريين وأقاما البينة على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا ويخيران أيضا قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق قضى بهما صاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله اذا كان العبد في يد المدعى عليه فاما اذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخيران فان أمضى العقد فالدار بينهما وان اختار فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يديه يتكرد عواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذلك لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه بهما فاسدا كذا في فتاوى قاضيان \* وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط \* وهذا اذا أقام البينة على اقرار الذي في يديه بذلك وان أقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذنا العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا

\* قدم الامير الجديد والاول في الجمعة يتم كالمحجر عليه وعزل وهو في الصلاة لا يعمل الحجر والعزل شيئا \* فرغ الاول من الخطبة فقدم الثاني بعدها وصلى لا يجوز له دم حضور الخطبة ولو قرأ الثاني الاول وصلى خلفه صح ولو عزل الاول بطل حكم الخطبة فان لم يحضر الثاني وصلى الاول مع علمه بقدوم الثاني جاز ما لم يعلم بعزل نفسه صريحا أو دلالة بان يوجد ما يستدل به على انه لم يحضر الثاني مجازا الحكم \* احداث الامام فتقدم رجل بلا تقديم الامام ان بعد الشروع في الصلاة يجوز ان قبله الا ان يكون قاضيا أو شرطيا وفي بعض المواضع لا يصح وان بعد الشروع

الاذن باقامة الجمعة ولو قدم القوم رجلا قبل ان يخرج الامام من المسجد جازت على المكاتب ومعق البعوض اذا كان يسمى والعبد الذي حضر مع مولاه لامسالك الدابة الجمعة لاعلى المأذون والذي يؤدي الضريبة وللمستأجر منع الاجير عن الجمعة في قول الامام أبي حفص الكبير وقال الدقاق ان كان الجامع بعيدا حط من الاجر بقدره وان كان قريبا لا لكنه لا يقدر على المنع ولا لباس بالركوب لها ولا للعيدين والمشي افضل (٧٦) ويرجع من طريق آخر تكثير للشهد ودقيل من الاول دفعا لا تنظره ولانه مشى عليه

ما زوروا فلا يكون من العدل ان لا يشرفه مغفورا والمطر الشديد يذرف الخفاف عن الجمعة ويستحب للريض والمسافر وأهل السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخره بكره في الصحيح وبعد الفراغ يصلون باذان واقامة الا انهم اذا كانوا في مقام لا يجوز اقامة الجمعة فيه كالرساق صلوا الظهر بحجاعة كافي سائر الايام وأهل المصر اذا فاتتهم الجمعة صلوا فرادى كالسافرين \* (نوع) \* اقتدى بالامام ناويا صلواته على ظن انه في الجمعة فاذا هو في الظهر صرح ظهره مع الامام وان نوى الجمعة معه والمسئلة بحالهم ليصبح لاختلاف الفرضين اسما وحكما ومعنى وشرطا ولو قال اقتديت به في الجمعة والظهر لا يصح عن واحد منهما وفي كتاب رزين الاصح انه يصير شارعا في الجمعة ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا يصح الا اذا كان عنده ان فرض الوقت الجمعة وعندنا الفرض الاصلى الظهر غير انه مأمور باسقاطه باداء الجمعة كالغائب رد القيمة واجب اصيل الا انه مأمور باسقاط القيمة عن

شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* عبد في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يده جماعة على أن المشتري بالخيار فيه وقتناه يوما والذي في يده ينكر دعواهما ويدعيه لنفسه فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه ثمنه لا سخر كذا في الظهيرية \* عبد في يدي رجل أقام رجلان كل واحد منهما بيعة أنه عبده باعه اياه على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام فان أمضيا البيع أو أمضى أحدهما ورضى به الآخر لزم المشتري ولكل واحد منهما ألف درهم وان أمضى أحدهما البيع ونقض الآخر فلا يجزئ نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يمضيا البيع أخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البيعة ومدهما ذوا اليد ولا يعلم أيهما أول ان أمضيا البيع أخذ كل واحد منهما ألف درهم وان لم يمضيا البيع ومضت المدة أخذ العبد بينهما نصفين وغرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان أمضاه أحدهما لم يعضه الاخر وأخذ المخرجا لآلاف كلها وأخذ الآتي اليه بكماله كذا في محيط الدرر خشي \* في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن غلام في يدي رجل ادعى رجل أنه اشتراه من صاحب اليد وألف درهم منه سنة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منه خمسة أشهر وصاحب اليد يقول بعتهم من صاحب المائة فقضى القاضي بالغلام لصاحب الألف وسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا وورده على القاضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال أنا أخذت الغلام لانك أقررت ببيعه مني وصاحب اليد ياتي ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الألف فسخا للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة أن يأخذ الغلام باقرار البائع أنه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع أصاحب المائة خذ الغلام وأبي هو فللبائع أنه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الألف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيع بيننا لم يكن فسخا لأن يقول البائع أجبتك الى ذلك أو يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط \* اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقى الملك بسبب من جهة واحدة وأرخا وتاريخه ما على السواء ولم يؤرخا وأرخ أحدهما فذو اليد أولى وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق كان أسبقهما تاريخا أولى هكذا في المنذرية \* اذا كانت الدار في يد رجل وادعى أنه اشتري هذه الدار من زيد وأقام على ذلك بيعة وذو اليد أقام البيعة أنه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول أي تاريخ الخارج أول فانه يقضى به بالخارج فان ثبت فقد هما الثمن عند القاضي باقرار البائع أو بعناية القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد أن يحبس الدار حتى يستوفي مائة للبائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع أو بالعناية فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد أحدهما عند القاضي أما باقرار البائع أو بالعناية فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذي اليد بالقرار أو بالعناية ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطى ذا اليسد شيئا مما قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له أن يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي أن يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء أمسكه على البائع وان بقي من دين ذي اليسد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذي اليد باقرار البائع عند القاضي أو بالعناية وأما اذا أراد ذو اليد أن يقيم

ذمته برد العين لما تقرر ان الواجب الاصل ما يلزمه قضاءه والظهر هو الذي يقضى المختاران السائل اذا كان لا يمر بين يدي المصلي البيعة ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحافا يسأل لامل لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء ولو صلى في الجامع والمسكين يعمرون بين يديه قال ثم على المار لا على المصلي \* ولا يحل الاعطاء لسؤال المسجد اذا لم يكونوا في تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياشي أرجو أن يغفر الله تعالى لمن يخرجهم من المسجد وقال بعض العلماء يتصدق أربعين فلسا كفارة لغسل اعطاهم فيه وعن الامام خلف بن أبوب

لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من يتصدق على هؤلاء في الجامع وقال ابن المبارك يعجبني ان لا يعطى لهؤلاء لانهم عظموا ما حقره الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب للدنو من الامام ان كان يؤذى بان يطأ ثوبا أو جسد او ان كان لا يؤذى يتخطى ودنا من الامام وقال الفقيه أبو جعفر اذا كان في حال الخطبة لا يتخطى وان لم يؤذ بجاس على الغداء يوم الجمعة ونودي ان خاف فوته تترك الغداء وفي سائر الصلوات لا الا ان يخاف فيه فوت الوقت \* (الرابع والعشرون في العيدين) \* صلاة العيد واجبة في (٧٧) المختار ويجهز في الطريق في عيد الاضحى بلا

خلاف وكما بلغ الجبانة قطع ولا يكبر عقيب الوتر والعديدين ويكبر عقيب الجمعة والسنة الحرة روج الى الجبانة وان وسعهم الجامع ويستخلف من يصلي في المصر بالضعفاء والمرضى وفيه ان اقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لانها جامعة للجماعات والتفرق ينافيها واذا اذن المولى لعبده في الجمعة والعيدين ليس له ان يخاف في قول وقيل له ذلك وان علم العبدان المولى لا ياذن له لو استأذن لا يستأذن وان علم انه ياذن له ولا يكره المولى ان يشهد استأذن وشهد وكذا المرأة اذا صامت نفلا بلا اذن الزوج \* الافضل تأخير الفطر وتجهيل الاضحى حتى قال المشايخ يستحب في عيد الفطر ان يؤخر الخروج قليلا فلوزالت الشمس قبل ان يصلوا العيد سقط الاذا تركوا نعدز في الغد والاسقط وفي الاضحى الى ما بعد الغد ايضا ولو بلا عذر فعلى الروايتين في الاضحى لافي الفطر لكنة لو بعدز لا يلحقهم الاساءة وبدونه تلحقهم الاساءة \* وعلى رأى ابن عباس رضى الله عنهما يكبر في كل ركعة

البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذي اليد سبعة اوصدقة أو بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينة أنه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وأدفعها اليه وأخذت منه الثمن للبائع ولا أعطى ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* وان ادعى ان في الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة \* اذا ادعى صاحب اليد تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى ان في الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة \* الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا في تاريخ أحدهما وجهه البان ادعى المدعى أنه اشتراها من زيد منذ سنة وأقام البينة وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعى وكذا اذا شهد شهود المدعى عليه أنه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكروا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية \* دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج وأقام البينة ولا تاريخ معهما تارت البينتان سواء شهدوا بالقبض أم لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بغير قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالنقص مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي \* فان وقتت البينتان في العقار ولم تثبتا قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى وان أثبتا قبضا قضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في الهداية \* دار في يد رجل أقام رجل البينة أنهما داره باعها من ذي اليد ألف درهم وأقام ذو اليد بينة أنهما داره باعها من هذا المدعى ألف درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى تارت البينتان كذا في المحيط \* دار في يد زيد برهن عمرو على أنه باعها من بكر بألف وبرهن بكر على أنه باعها من عمرو بمائة دينار ووجد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمنين كذا في الكافي \* دار في يد رجل يسمى محمدا أقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذا المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بألف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يدكروا القبض والتاريخ فبينة محمدا مقبولة ويقضى بالشراء من بكر وبينة بكر والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمسئلة بها فالجواب عندهما كالمالك كانت في يد محمدا ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي \* واذا شهدوا بالقبض والقبض وكانت الدار في يد محمدا وبقي المسئلة بها فالجواب عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى يقضى بشراء محمدا وتارت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وأما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولها ما قبل بينة بكر ومحمد ولا قبل بينة المرأة هكذا في المحيط \* حرق يده عبدا أقام مكاتب البينة أنه عبده باعها من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة كرار حنطه وأقام الحر البينة أنه اشتراها من المكاتب بهذا الوصف ولم يدكروا القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى يقضى به للحر وبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وان

خسا وبوالى بين القراءة والتكبير وفي رواية أربع في الثانية وعمل الأئمة في الامصار في العيد الاولى على الاولى وفي الثانية تحفيضا على الامه لا شغلهم بالقرايين حتى يعلموهم بافضلية تجهيل التخصية فاسقطوا من خاصة العيد تكبيرا وانما نروا قول الخبر طاعة لامرئيه الخلفاء باع جدهم \* وان اجتمع العيد والعكسوف قدم العيد لان العيد واجب كما قدم على صلاة الجنازة لانه واجب علينا والجنائز كفاية ولا يبعد الاجتماع لان سيرة بتقديره عزير العلم ولا يقال لا يقع الا في اخر الشهر لاننا نقول ممنوع نقتل فخرج في



الصحيح انه انكسفت يوم مات ابنه عليه الصلاة والسلام وهو ابراهيم قال الواقدي والزبير بن بكار كان موته في العاشر من شهر ربيع الاول وحكامان شهدا على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كوامل في الواقع فيومان من رمضان يكونان من شعبان في الحقيقة فيقع اخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العبد في الثامن والعشرين \* (الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد) \* كل من قتل بالسعي في الارض بالفساد كالباغى (٧٨) وقطاع الطريق والمكابر والخناق غير مرة لا يغسل ولا يصلى عليه وفي عيون

الرواية عن محمد رحمه الله ان من قتل مظلوما لا يغسل ويصلى عليه وظالم لا يغسل ولا يصلى عليه والمقتول بالعصية كالكلاباذي والدروازكي بخاري واليماني والقيسي بالشام يغسل ولا يصلى عليه ولا يصلى على قاتل نفسه عند الثاني وبه اخذ السعدي والاصح انه يغسل ويصلى عليه كما هو رأي الامامين وبه افتى الامام الحلواني \* والسقط الذي لم يتم خلقة يغسل في المختار ولا يصلى عليه \* والبيض في الكفن احسن وان مات بلا مال فالكفن صلى من عليه نفقة الا الزوج عند محمد وعند الثاني عليه كفنها وان كانت موسرة وعليه الفتوى كلباسها حال الحياة وان لم يكن له مال ولا من تجب عليه نفقته فعلى الناس وسألوه من الناس لانه لا يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الحي اذ لم يجد ثوبا يصلى فيه لا يجب على الناس ان يسألوا لانه قادر بنفسه فان فضل عن الكفن شي صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه

كان في يد المرأة لا يقضى بشئ عندها هكذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا باعقدوا القبض والعبد في يد الحر فان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر والمكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما كالجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط \* ولو كان الحر يدعي البيع من المكاتب بمائة دينار والمسئلة بحالها هو في يد الحر ولم يذكروا القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يقضى ببيع الحر من المكاتب ولو ذكروا القبض والمبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب وبسليم اليه عندهما ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة ترك العبد في يدها وتم اترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى للحر على المكاتب بالثمن عندهما هكذا في محيط السرخسي \* رجلان ادعيا سكاك امرأة وأقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا أقرت المرأة لاحدهما وهذا اذ لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا وان أرخا تاريخا أحدهما أسبق فهو أولى وان كان تاريخهما سواء ولا أحدهما ينفى له وان أرخ أحدهما دون الآخر فصاحب التاريخ أولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا آخر ينفى صاحب البينة أولى فان أقرت لاحدهما ولا آخر تاريخ فهو للذي أقرت له وهذا كما في حال حياة المرأة ما بعد موتها فان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء ولم يؤرخا يقضى بالسكاك بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد ثبت النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة \* الخارج مع ذى اليد اذا أقاما البينة على السكاك مطلقة من غير تاريخ يقضى ببينة صاحب اليد ولو كان القاضي قضى للخارج ببينة ثم أقام صاحب اليد بينة هل يقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وعلى قول من يسمع بينة ذى اليد لو أقام الخارج بعد ذلك بينة على أنه تزوجهما قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العبادية \* ادعى سكاك امرأة وهي في يد آخر فاقترت المرأة للدمعي ثم أقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاستروشنية \* لو ادعيا سكاك امرأة وهي ليست في يد أحدهما فاقترت لاحدهما فهي للقر له فان أقام الآخر بعد ذلك بينة على السكاك فصاحب البينة أولى ولو أقاما البينة بعد ما أقرت لاحدهما فان وقنا فالاول أولى وان لم نوقنا فالذي ركب ببنته أولى وان لم ترك بينهما أو ركبنا فبعض المشايخ رحمه الله تعالى يقضى للذي أقرت له بالسكاك سابقا وهو الاقرب وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه أشار في أدب القاضي في باب الشهادة على السكاك كذا في الفصول العبادية \* ولو ادعيا سكاك امرأة وهي ليست في يد أحدهما وأقاما البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تم اترت البينتان ثم أقام أحدهما البينة على اقراره بالسكاك يقضى له بالسكاك كما لو أقرت لاحدهما بالسكاك بعد ما أقاما البينة عيانا ولو ادعيا سكاك امرأة وهي تجحد وليست في يد أحدهما فاقام أحدهما البينة على السكاك وأقام الآخر البينة على السكاك وعلى اقرار المرأة بالسكاك لا ترجح بينة من يدعي اقراره بالسكاك كذا في الفصول الاستروشنية

بعينه وان لم يجد ميتا آخر تصدق به \* نيش الميت وهو طرى كفن ثابته من جميع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة لا الاغرماء \* ولو كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل أو اقر من الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه \* ثوب الجنائز تحرق وصار بحال لا ينتفع به يباع ويشتري بثمنه ما هو أدون منه وليس للتولى ان يتصدق به \* مات في السفر فاخذ صاحبه ماله وصرفه الى تجهيزه بلاذن حاكم جاز استحسانا مروى عن محمد رحمه الله \* (نوع) \* المختاران الامام الاعظم أولى والافسطان المصرو والافامام المصرو والقاضى والافامام

الحى وامام الحى أحق بالصلاة من سائر الاولياء عندهما وعند الثاني وهو رواية الحسن عن الامام الولي أحق ثم الاولياء على ترتيب العصبات وابن الم أحق بالصلاة على المرأة من الزوج اذا لم يكن لها من عاب ولو كان له أخوان لابوين فالأكبر أولى وان أراد ألا كبر تقدم غيره للاصغر المنع والاخ لابوين أولى من الاخ لاب أو أم سواهم كان لابوين أصغر أو أكبر ولو أراد أن يقدم آخر ليس لمن لاب المنع \* اذا كان للعبد الميت أب أو أخ ومولى فالمولى أولى وعليه الفتوى \* أوصى بان يصلى عليه فلان (٧٩) فاختار ان الوصية باطله لان الايحاش المؤدى الى القطعية بها

يحصل فاشبه الوصية للوارث قال الصدر وعليه الفتوى وفي النوادر انهما اجازة ويؤمر فلان بان يصلى عليه لان للرضا تأثير فيه حتى قدم امام الحى فلما ذل قبل تعلق الحق أو جواز الزايل لالة الفعلية لا يولد الايحاش بخلاف الصريح \* حضرت الجنابة بعد المغرب بدئ بالمغرب ثم بالجنابة ثم بسنة المغرب وقيل يقدم سنة المغرب أيضا وفي الصغرى يكره صلاة الجنابة في مسجد الجماعة بكل حال وفي كراهية الجامع الصغرى اختلاف فيما اذا كان بعض القوم خارج المسجد وفي فتاوى النسفي صلاة الجنابة في مسجد الجمعة على ثلاثة أوجه اذا كان الكل في المسجد يكره بالاتفاق وان كانت الجنابة وصف خارج الجامع والباقي فيه لا يكره بالاتفاق وان كانت الجنابة وحدها في الخارج فختلف والحال ان على اختيار الكراهية ومن حضر بعد التكبير الرابع ولو قبل السلام فقد فاتته الصلاة وفي الفتاوى انه يكره

\* ولو أقام البينة فأت أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقام البينة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أو لافه وأولى وان لم تفرق بينهما ما كان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو نفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجب عدها فأقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن توقت شهودا لثاني سبأه وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه مظاهرا لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية \* ولو شهد شهودا أحدهما مدعى النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يتجدها قامت احدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الاخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فان القاضي يفرق بينهما ويقضى لكل واحدة منهما بالمال الذي شهدا الشهود على إقراره استحسانا وان أقامت احدهما البينة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على إقراره بالدخول بها ولكنهما أقامت على النكاح وهو ينكر النكاح فان القاضي يقضى للدخول بها بالصحة نكاحها بالمهر الذي شهدا الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدخول بها وعلى الدخول أصلا ففرق بينهما ويقضى بنصف المألين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الفصول العبادية \* وهو الصحيح لان قوله تزوجت زيدا إقراره بالنكاح فصح الإقرار منه فهي تريد بقوله بعد ما تزوجت عمرا ابطال إقرارها الاول ولا تلك هكذا في محيط السرخسي \* لو أن امرأة أقام عليها رجلان كل واحد منهما بينة أنها أقرت أنها امرأته اختلعت منه بالف درهم ولم يوقت فاعلم أن تؤدي الى كل واحد منهما ماله وان وقتا زما مال الوقت الاول ويطل عنها مال الوقت الآخر الا أن يكون بينهما ما وقت تنقضي في مثله العدة وتزوج فيلزمها المالان جميعا وان لم يدخّل بها أحدهما لم يلزم المالان جميعا وقتا ولم يوقت كذا في المحيط \* في دعوى فتاوى نجم النسفي رحمه الله تعالى ادعى على امرأة أنها امرأته وخسلا وهي تدعى انها كانت امرأته لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت به هذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الاول ومالاقه تكلف المرأة بأقامة البينة على الطلاق فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج الثاني كذا في الفصول العبادية \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلى فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجت بك وقالت ما طلقنى الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما وهى الاول وان أقرا الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان المأل لا يقع عليها وتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأته الا أنكرت ما أقربه الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الزوج كان لك زوج قبلى وطلقك وانقضت عدتك وأنكرت الطلاق فجاء رجل وادعى أنه ذلك الزوج وأنكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط

للافتاح ثم يكره إلا بالدعاء قبل رفع الجنابة اذا رفع قطع الصلاة فان رفعت على الابدى ولم توضع على الاكف كبر في الظاهر وعن محمد لا اذا كان أقرب الى الاكف وان أقرب الى الارض كبر ويجوز ان يكون المذكور في الفتاوى قول الامام الثاني وهو الظاهر \* واذا اجتمعت الجنات فصل صلاة واحدة على الكل جاز ثم ان شاء جعلها صفا وان شاء جعلها واحدا بعد واحد ولو رجلا ونساء قدم الرجال وجعل النساء مما يلي القبلة ولو عسدا قدمه على النساء وان كانا حارين فافضلها مما يلي الامام \* كبر على جنازة ثم أتى باخرى استقبل للثانية بعد اعتمام

الاولى فان كبرينوى الاولى او نواهما ولم ينوشيا كانت الاولى الا اذا كبرينوى الثانية لا غير فحينئذ يصير خارجا عن الاولى \* مات في غير بلد فصلى عليه غير أهله ثم جلد أهله الى منزله ان كانت الصلاة الاولى باذن الوالى او القاضى لا يعادوان كان الامام على غير طهارة بهاد ولو كان الامام على طهارة لا تقوم لا يعادلان الجماعة ليست بشرط فيها \* لا يقوم بالدعاء بعد صلاة الجنائز لانه دعامة لان أكثره دعاء \* خمر مصفوف الرجال فيها آخرها وفي سائر الصلوات (٨٠) أولها لان القيام في الآخر أقرب الى التواضع فيكون أدعى الى الاجابة \* كرمه قطع الحشيش

والحطب من المقبرة الا اذا كان يابسوا ولا يستحب قطع الرطب الا لحاجة \* ويستحب أن يكون القبر مستمرا رتقا قدر شبر من الارض ويرش عليه الماء \* مات في بيته فقالت الزوجة لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله فيه من حوائجهم \* ولا بأس بدفن اثنين أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة \* (نوع آخر) \* ذهب الى المصلي قبل الجنائزة ينظرها ان لم يكن له حاجة بكره والا لا \* واذا أتى بالجنائزة فالصحيح انهم لا يقعدون قبل الوضع واذا وضعت الجنائزة عن الاعناق جلسوا ويكره القيام لها \* ماتت ولا محرم لها فأهل الصلاح من جيرانها يتولون دفنها ولا يدخل في قبرها أحد وفي الروضة ينزل في قبرها المحرم نسباً أو رضاعاً أو صاهرة وان للزوج والا فالشايخ والافينزل الشبان الصالحاء \* ولا يخرج النساء والاصح انه يجوز للزوج ان يراها وان كان معها نائحة أو ضائحة زجرت فان لم تزجر فلا بأس بالمشي معها ولا يترك السنة لما فترت به من البدعة \* ويكره رفع الصوت بالذكر خلف الجنائزة ويذكر في نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت والقتل بيعة وتقر بالبقاء سبحانه الحى الذى لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلاذن أهله \* دفن بغير كف أو قبل غسل أهيل عليه التراب أو لا يتبش لان الكفن والغسل مأثور والنش منهى والنهى راجع على الامر \* ولودفن شوب أو درهم أو في أرض مغصوبة أو أخذت الارض بشفعة يخرج لانه حق العبد \* السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت أو ما نقله الى مكان آخر

السرخسى في كتاب النكاح \* رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتى فقال المدعى عليه كانت امرأتى لكن طلقتمنا منذ سنتين وانقضت عدتهما ثم تزوجتها وأنكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقتمها لكن تزوجتها بعد ذلك ٢ (ومدعى عليه بازخواستن ويرامنكر است) تترك في يد المدعى عليه ولو أن المدعى أنكر الطلاق وأقام المدعى عليه بيعة أنه طلقها منذ سنتين وأتى تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتهما من وقت الطلاق كذا في الفصول الاستروشنية \* امرأة في دار رجل يدعى أنها امرأته وخارج يدعيها وهى تصدقه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول من هى في داره كذا في الفصول العمادية \* برهن على أنها منكوحته وفي يدي اليد بغير حق وذواليد قال زوجها والمرأة تصدق ذا اليد يحكم بالنكاح الخارج وان برهن ذواليد على النكاح بلا تاريخ فيبيته أولى \* كذا في الوجيز للكردرى \* رجل قال لامرأة ذر وبنيتك أبولك وأنت صغيرة وقالت بل زواجك وأنا كبيرة فلم أرض كان القول قولها والبيعة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في المحيط \* البالغة اذا أقامت البيعة على رد النكاح بعد البلوغ والزوج أقام البيعة أنها \* كتبت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاستروشنية \* اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح ونسبه فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة وأقاما البيعة تقبل بيعة من يدعى الفساد ومتى قبلنا بيئته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيفما كان كذا في الفصول العمادية \* رجل وامرأة في أيديهم عا داراً أقامت المرأة البيعة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها وأقام الرجل البيعة أن الدار له والمرأة تزوجها على ألف درهم ودفعت اليها ولم يقيم البيعة أنه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبد لها ولو أقام الرجل البيعة أنه حر الاصل والمسئلة بجهالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بيعة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيان \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل وامرأة اختلفتا في متاع النساء فأقامت المرأة بيعة أن المتاع متاعها وان الرجل عبد لها وأقام الرجل بيعة أن المتاع له وان المرأة امرأته تزوجها على ألف ونقدتها فان الرجل يقضى به عبد المرأة ويقضى بالمتاع لها فان شهدتهم ودال الرجل أنه حر الاصل قضى بأنهم امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكره على قياس مسئلة الدار ينبغي أن يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما الاخر متاع النساء كان أو متاع الرجال أو متاعهما واذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبيعة بينة المدعى هكذا في الذخيرة \* وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البيعة ان الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيعة أن الدار لها وان الرجل عبد لها وليس الدار في يدها فالدار بينهما نصفين وان كانت في يد أحدهما تترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بيعة أحدهما على صاحبه بالرق قال رضى الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بيئته الخارج لان بيعة صاحب في الملك المطلق لا تعارض بيعة الخارج كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على امرأة أنها امرأته وأقام رجل آخر بيعة أنها أمته وأقامت المرأة البيعة عايم - ما منهم ما عايدان لها فالقياس أن تقبل

ترجة

٢ والمدعى عليه زواجه ثانيا

لما فترت به من البدعة \* ويكره رفع الصوت بالذكر خلف الجنائزة ويذكر في نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت والقتل بيعة وتقر بالبقاء سبحانه الحى الذى لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلاذن أهله \* دفن بغير كف أو قبل غسل أهيل عليه التراب أو لا يتبش لان الكفن والغسل مأثور والنش منهى والنهى راجع على الامر \* ولودفن شوب أو درهم أو في أرض مغصوبة أو أخذت الارض بشفعة يخرج لانه حق العبد \* السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت أو ما نقله الى مكان آخر

لا يستل ما لم يدفن \* وهو لكل ذى روح حتى الصبي والله تعالى يلهمه \* مات ولدها في غير بلد ها وهي لا تصبر فارادت ان تنبش لا يجوز ترك  
هناك \* ويدفن المقتول حيث قتل ولا ينقل بعد الدفن أصلاً \* ولو قبل الدفن فلا بأس بقدر ميل أو ميلين \* وهذا نص على المنع من النقل الى  
بلد آخر \* وفي الفتاوى ان النقل قبل الدفن لا يكره \* والحاصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة أو قصرت الابد ذرو العذر ما ذكرنا من  
كونه مغصوباً بالخ \* ولا يدفن في البيت وان كان صبياً \* وجد طريفاً في المقبرة (٨١) وهو يظن أنه يحدث لا يتطرق وان

لم يقع في ظنه ذلك فلا بأس به  
\* الجالوس للصبي ثلاثة أيام  
رخصة وترك أحسن  
\* ويكره اتخاذ الضيافة  
ثلاثة أيام وأكملها  
لانها مشروعة للسرور \*  
مات فاجلس وارثه من يقرأ  
القران لا بأس به أخذ بعض  
المشايع \* ولا بأس بزيارتها  
بشرط ان لا يطأها \* ويكره  
الهابق اللوح بها والكتابة  
عليها ولا يبنى عليه بيت  
ولا يخصص \* ولا يطين  
بالألوان ويكره اتخاذ  
الطعام في اليوم الاول  
والثالث وبعد الاسبوع  
والاعیاد ونقل الطعام الى  
القبر في المواسم واتخاذ الدعوة  
بقراءة القرآن وجع  
الصلوة والقراءة الختم أو لقراءة  
سورة الانعام أو الاخلاص  
فالحاصل ان اتخاذ الطعام  
عند قراءة القرآن لاجل  
الاكل يكره \* (السادس  
والعشرون في حكم المسجد) \*  
مصلی الجنائز والعیلة  
حكم المسجد عند الفقيه  
أبي الليث والاصح عدمه  
عند الامام السرخسي  
وبعض أئمة خوارزم اختار  
الاول حال أداء الصلاة فيها  
والعدم عند عدم \* والذي  
على قوارع الطريق والحياض

بينه المرأة عليهما وان لم يقيم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضى بالنكول كذا في جواهر الفتاوى  
\* اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى أن المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد أذن له يفرق بينهما  
ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولو اهلها النفقة ما دامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه  
نصف المهر وكذلك اذا قال لأدري أذن لي أو لم يأذن كذا في الفصول العبادية  
(ومما يتصل بذلك مسائل) رجل ادعى على امرأته أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة  
على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة \* رجل أقام البينة على امرأته  
أنه تزوجها وأقامت عليه أختها بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل  
بينه المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم توفت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى  
الرجل ويطلق نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على امرأته نكاحاً  
وقد أقام البينة وأقامت هي بينة أن أختها امرأته المدعى وهو ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجهي فان القاضي  
يقضى بنكاح الشاهدة للمدعى ولا يقضى بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقامت  
الشاهدة البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة ولا يتوقف القاضي ولا يقضى بنكاح الشاهدة كذا في  
الفصول العبادية \* لو ادعى نكاح امرأته وأقام البينة فادعت المرأة أنه تزوج بأمة أو ببناته فهذا وما لو ادعت  
المرأة نكاح الاغت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمة او دخل بها  
أو قبلها أو مسها بشهوة أو نظرا إلى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضى بنكاح  
الغائبة هكذا في الفصول الاستروشنية \* رجل له ابنتان صغيرى وكبرى وأقام رجل بينة على هذا الرجل أنه  
زوج ابنته الكبرى منه وأقام الاب بينة أنه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في  
المحيط \* لو قالت امرأته تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الا ثم من ذنبة فهي الذي  
أقربت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعاً وهي تجحد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
أسأل الشهود بأيهما بدأت وأقضى به ولو قالت تزوجت جميعاً هذا أمس وهذا من ذنبة كانت امرأة  
صاحب الامس كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى نكاح امرأته فأنكرت وأقربت بالنكاح لرجل حاضر  
وصدقها المقر له فان المدعى يحتاج الى اقامة البينة فان أقام البينة وثبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على  
هذا المدعى بخضرة هذه المرأة واذا أقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعى صار المقر له أولى بالبينة  
والاقرار كذا في الفصول العبادية \* روى ابن سماعة عن محمد بن جهم رحمه الله تعالى لو أقام الرجل بينة على امرأته أنه  
تزوجها على ألف درهم وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها على مائة دينار وأقام أبوها وهو عبد الزوج بينة أنه  
تزوجها على رقبته وأقامت أمها وهي أمة الزوج بينة أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح  
جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بحالها قضى بأن الاب  
صدقاها ويعتق من مالها ويطلق القضاء الاول ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها على أبيها وصدقه الاب في  
ذلك فقضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينتها ويقضى لها بمائة دينار  
وعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو أقام الاب البينة أنه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة  
دينار وزوج يدعى ألف درهم حكم بينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها

(١١ - فتاوى رابع) في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيه \* غرس الاشجار في المسجد ان كان لا يستقر فيه الاسطوانة ونحوه لئلا يضر  
يجوز والا لانه تشبيه بالبيعة \* في جوارحه مسجدان فالأقدم أولى وان تساوا فالأقرب وان تساوا وقوم أحدهما كبر لوعا لذهب الى  
الذي جماعته أقل لتكثير الجماعة بسببه وغير الفقيه بخير والافضل ان يختار من امامة أصح وأفقها فالصلاة مع الافضل أفضل \* مسجد  
حيه وان قل جمعه أولى من الجامع وان كثر جمعه \* فانتها الجماعة في حيه ان أقامها في مسجد آخر فحسن وان صلى وحده في حيه فحسن وان

دخل منزله وصلى باهله فحسن \* وان دخل في مسجد واقف في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ولا يترك مسجد حبه وان فاتته التكبيرة  
الاولى أو ركعة أو ركعتان \* لا يبرق فوق البواري ولا تحت في المسجد وان احتاج برق فوق البواري لان تحت مسجد حكا وحقة بقة وفوقه  
مسجد حكا \* يمر في المسجد ويتخذ طريقا بعدد ربه وبه لا فان طريقه بلا عذر ونهم رجوع اعدا ما حاجتي \* ويصلي في كل يوم مرة لاني  
كل دخلة \* لا يحمل سراج المسجد الى (٨٣) البيت ويحمله من البيت الى المسجد ولا يحمل الحيفة الى الهرة ويحمل الهرة الى الحيفة

ويحمل الخيل الى الخمر لا الخمر الى الخيل ويقتود بأه الكافر من البيعة الى المنزل لا بالعكس ويحمل الزبل الى الارض بنية تطهير موطن أقدام أهل الأيمان \* تعلق به حشيش المسجد لا يلزمه الازالة ان لم يتعمد وكل ما كان معمولا غلب عليه الصنعة كالكرز المنخذة من تراب الحرم يجوز اخراجه تبركا ويجعله ويعظمه ولا يمسح رجله من الطين باسطواثة المسجد وأحاطه ولا بسترابه المنبسط وله أن يمسح بخشبة موضوعة فيه وبتراب مجموع فيه وبقطعة حصير أو بردى خلق ملقاة فيه والاولى ان لا يمسح بالحصير والبردى الخلق في المسجد ويكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه بيت معتله لكن لا يصلي فيه \* والخياطة فيه باجرة تكره الا اذا جاس لحفظ المسجد عن الصبيان وخاط وكذا الكاتب \* معلم الصبيان باجر لوجلس فيه لضرورة الحر لا بأس به وكذا التعليم ان باجر كره الا لضرورة وان حسبه لا \* جمع ما لا نفقة المسجد من الناس وصرفه في حاجة نفسه ثم انفق مثلها لايسته ذلك فان عرف صاحبه بعينه رده عليه أو جدد الاذن منه وان لم يعرف صاحبه بعينه استأمر الحاكم مرة لرفع الاثم أما الضمان فواجب على كل حال وان بعذر يرجع في الاستعسان سن ان يجوب بانفاق مثله \* وعلى هذا بای مرد (٢) والعالم الذي يسأل للفقراء اذا خلط البعض بالآخر يضمن الجميع واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويضمن لهم ولا يجوز لهم عن ذلكهم اعدم تحقق الدفع الى الفقير للملك بالخلط الا اذا أجازها الفقير بالقبض فيصير خالطا مال الفقير بمال (٢) اي ما يأخذها الاعوان من المال ظلم

ترجة  
٢ انهم ما زوج وزوجه

سن ان يجوب بانفاق مثله \* وعلى هذا بای مرد (٢) والعالم الذي يسأل للفقراء اذا خلط البعض بالآخر يضمن الجميع واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويضمن لهم ولا يجوز لهم عن ذلكهم اعدم تحقق الدفع الى الفقير للملك بالخلط الا اذا أجازها الفقير بالقبض فيصير خالطا مال الفقير بمال (٢) اي ما يأخذها الاعوان من المال ظلم

الفقر وهذا كله واضح على قول الامام الاعظم رضى الله عنه وكذلك ما يأخذها لاعونه من الاموال ظلموا ويخطئ به جاله وبال مظلوم آخر يصير ملكا له وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراما مخاضعا لايباح الانتفاع به قبل أداء البذل في الصحيح من المذهب والله أعلم بالصواب \* (كتاب الزكاة) \* وفيه ثلاثة فصول \* (الاول في المقدمة) \* ولا زكاة في الخيل عندهما والفتوى على قولهما وكان الامام محمد بن الفضل رحمه الله يفتى بقول الامام السرخسي رحمه الله ويوجب في مائتي درهم بخمسة دراهم (٨٣) اعتبارا بادرهم كل بلد ومنهم من اعتبر الدرهم الشرعي وبحقيقته في

فوائد الهداية لشيخنا صاحب التحقيق \* شك في انه هل أداها أم لم يؤدها لان كل العروقتها فاشبه ما اذا شك في الوقت انه هل أدى الصلاة أم لا بخلاف ما بعد الوقت لان الاصل فراغ الذمة وهو منتف ما بقي الوقت في حق وجوب الاداء ولا يرد نفس الوجوب لانه جبري والكلام في غيره وفي الدين المجعود للدائن أخذ الصدقة وفي المؤجل الى حلول الاجل كابن السبيل ياخذ في وقت الوصول الى ماله واختار في الدين على المقلس المقرانه كابن السبيل وان كان موسرا مقرالا يحل الاخذ أصلا وان كان جاحدا ولا يئنه له لا يحل ما لم يرفع الى القاضي ويعلفه ولو كان يقر في السر وينكر عند الناس لا تجب الزكاة \* له مائة نقد ومائة دين على الناس تجب الزكاة ويكمل أحدهما بالآخر \* أقربدين لرجل وقضاه ثم تصادقا بعد حول أن لادين لا تجب الزكاة على أحد وكذا الزوج أمة على ألف وأعطاهاها ولا يعلم انها أمة ثم رد مولاهما النكاح والانف الى الزوج

سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهم ما كان في أيديهم ما هكذا في المحيط \* وان كانت في يد أحدهما قضى بها صاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيعتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين \* قال عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح أنهم لا يطلان بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهم وان كانت في يد أحدهما يقضى بها الذي اليد كذا في التبيين \* سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بها للخارج أو بعده كذا في المحيط \* لو أقام الخارج البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه بائه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه قضى به لدى اليد وكذلك لو أقام الخارج البيعة على نتاج بائه وأقام ذوال اليد البيعة على النتاج في ملكه فيبيته ذى اليد أولى وكذلك لو أقام البيعة على وارثه أو وصيه أنه هبة مقبوضة من رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط \* شاة في يد رجل أقام رجل البيعة انما اشائه ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة انما اشائه فملكها من جهة فلان وأنهم ولدت في ملك فلان الذي تملكها منه قضى بها صاحب اليد كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل أن القاضى ينقض القضاء على الثاني ويقضى به الاول وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج أحق أيهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فيبيته النتاج أحق ولو قضى بالنتاج لذي اليد ثم أقام ثالث البيعة على النتاج يقضى له الآن بعد ذوال اليد البيعة على النتاج كذا في الكافي \* فان لم يقدر ذوال اليد على إعادة البيعة وقضى القاضى بالعبد لثالث ثم أحضر ذوال اليد بيته أن العبد عبده ولدى ملكه قضى به له وان لم يعد ذوال اليد بيته ولكن أحضر رابع وأقام بيته أنه عبده ولدى ملكه فان القاضى يقول للثالث أعد بيته على أنه عبده ذلك ولد في ملكك بمحض من الرابع فان أحضرها كان هو أحق بالعبد من الرابع فان أحضر المدعى الاول وأقام البيعة أنه عبده ولدى ملكه لم تقبل بيته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بيته على أحد بعد ذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد أقام رجل بيته أنه عبده ولدى ملكه وأقام رجل آخر بيته بمنزل ذلك وقضى القاضى بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث وأقام بيته بمنزل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المقضى لهم البيعة أنه عبدهما ولدى ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي أعاد بيته له ولم تقبل فيه بيته الثالث ويقضى للثالث على المقضى له الآخر الذي لم يعد البيعة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي أعاد بيته فان وجد المقضى عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بيته أن العبد ملكه ولدى ملكه وأقامها عند القاضى قضى القاضى بالعبد لانه لو أقام يومئذ بيته على ذلك كان هو أولى فكذا اذا أقام بيته بعد ذلك كذا في الذخيرة \* لو ادعى ذوال اليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم ان ذال اليد المقضى عليه لو أقام البيعة على النتاج تقبل وينقض به القضاء الاول كذا في الكافي \* عبد في يد رجل أقام البيعة أنه عبده وأعتقه وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده ولدى ملكه فان الولادة أولى كذا في فتاوى قاضيان \* الخارج وذوال اليد اذا أقاما البيعة على نتاج العبد والخارج يدعى الاعناق أيضا فهو أولى وكذلك لو ادعياه وهو في يد ثالث وأحدهما يدعى الاعناق أيضا لان بيته النتاج مع العتق أكثر انبائا لانهم أثبتت أوليته على وجهه لا يستحق عليه أصلا ويبيته ذى

لا تجب عليها الزكاة ولا على مولاها لعدم الملك ولا على الزوج لعدم اليد متى كان لها منعه من التصرف فيه فصار كالضماني \* أو دعه مالا ونسي المودع ثم علمه بالتدكر ان كان من الاجانب لا يجبر عليه رد كاهة ماضى وان كان من المعارف تجب عليه رد كاهة ماضى والاجارة الطويلة المعهودة مع شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة \* زكاة المجلة على الابجر لملكه بالقبض وعند الانفساخ لا يلزم رد عين المقبوض بل يرد مثله وكأنه دين حادث بعد الحول \* وعلى المستاجر زكاة المثل في السنين التي الاجرة يئده لانه دين في العرف فلا يزول الواجب فيه قبل القضاء وذكر

السيد أو شجاع رحمه الله أنه لا يجب على المستاجر والاحتياط أن يزكي كل واحد وعلى هذا يبيع الوفاء يجب على البائع لأنه ملكه بالقبض وعلى المشتري لأنه يملكه مالا على البائع وليس في هذا إيجاب زكاة على شخص في مال واحد لعدم تعيين النكدين في العقود والفسوخ \* والمهر المؤجل إن كان الزوج لا يريد الأداء لا يمنع وجوب الزكاة على الزوج \* والحاصل أن كل دين له مطالب من العباد يمنع سواء كان لله تعالى كزكاة والعشر والخراج (٨٤) أو للعباد كالثمن والجرة ونفقة المحارم ومال المطالب له كالنذر والكفارة والحج لا يمنع

البدء أثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لا غير ففي هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضي للخارج وجهه بمنزلة العتاق وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضي لذي اليد وجهه بمنزلة الكتابة كذا في المحيط \* ولو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع النتائج أيضا وذو اليد مع النتائج عتقا بانه وأولى ولو ادعى ذو اليد التدبير والاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا بانه فالخارج أولى كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه غصبه منه ذو اليد كانت بينة الخارج أولى وكذا إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه آجره أو ودعه منسه أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى كذا في المحيط \* أمة في يد رجل أقيم رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بهما على هذا الرجل الذي هي في يده وأقام ذو اليد بينة أنها أمته ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعى أنه قضى بهما بشهادة شهود شهد وعنده أنه اشتراها من ذي اليد أو وهبها ذو اليد منه أو تصدق بها ذو اليد عليه أو شهدوا أنه قضى بهما هذا المدعى ولم يبينوا سبب القضاء يعرض القاضى ذلك القضاء أيضا يدفعها إلى المدعى وإن شهدوا أنه قضى بهما بشهادة شهود شهد وعنده أنه ألقاها أو أنهم اتجعت عنده فالقاضي يعرض ذلك القضاء أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهه ما لله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقضه وإن شهدوا أن قاضي بلدة كذا أقر عندنا أنه قضى للمدعى بهذه الجارية بشهادة شهود شهد وعنده أنه ألقاها أو أنهم اتجعت عنده \* كذا روي عن شيخ الاسلام رحمه الله تعالى أن القاضي الثاني ينقض ذلك بالإجماع هكذا في الذخيرة \* إذا كانت الجارية في يدي رجل أقيم رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذي اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء وأقام رجل آخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى وإن أقام الأول بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها بشهادة شهود شهد وعنده أنه ألقاها أو أنهم اتجعت عنده على النتائج فصاحب القضاء أولى عند محمد رحمه الله تعالى صاحب النتائج أولى كذا في المحيط \* إذا أقيم الخارج بينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضي به للمدعى لانهما ادعيا في الأمة ملكا مطلقا في قضى به للمدعى ثم يستحق العبد تبعاً كذا في الفصول العمادية \* أقيم المدعى بينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه أنها شاة وأنه برز هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعى كذا في الذخيرة \* لو أن عبداً في يد رجل أقيم هو البينة أنه عبده ولدت في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضي بالعبد لذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكون ابن أمته وعبده ولا يكون ابن أمة الآخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعاً كذا في المحيط \* عبدي في يدي رجل أقيم رجل بينة أنه عبده ولدت في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالعبدين الخراجين نصفين ويكون الابن من العبد من الامتين جميعاً كذا في فتاوى قاضيخان \* عبدي في يدي رجل أقيم رجل بينة أنه عبده ولدت في ملكه ولم يسهوا أمة وأقام رجل بينة أنه عبده ولدت في ملكه من أمته هذه فانه يقضي بالعبد لذي أمته في يده فان أقيم صاحب اليد بينة على أنه عبده ولدت في ملكه من أمته هذه غير أمة أخرى قضى به لذي اليد كذا في المحيط \* في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقيم كل واحد منهما بينة أن الشاة التي في يده صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل أن بينهما تقبل ويقضى لكل واحد

\* مات وعليه دينون ان كان من قصده الأداء لا يؤاخذ به يوم القيامة لانه لم يتحقق المطلب \* (نوع آخر) \* له كتب علم لم تسلي نصيبا ويحتاج اليه للدرس والحفظ أو مكر راضف واحد أحدهما محتاج الى التصحيح منه لا تجب الزكاة وصدقة الفطرو الاضحية ونفقة المحارم وحل أخذ الصدقة لانه كان حديثاً أو فقها أو أدباً وان زاد على الحاجة منع أخذ الزكاة \* ولو كان له نسختان من صلاة أو تكاح لمصنفين لا يمنع أخذ الزكاة مطلقاً أو لمصنف واحد فقد ذكرنا هذا هو المختار \* المكاري اشترى ابلاً أو جواً القابل لبؤاخره ويبيعه في آخر الامر لازكاة عليه لانه عوامل وآلة الاستعمال في الحال بخلاف ما إذا اشترى صابوناً لا يغسل في البيت كالبقال يشتره للبيع أو الصباغ اشترى آلات الصبغ كالقرفط والشت لصبغ ثياب الناس حيث يزكيه مع ماله لانه تجارة حتى ملك حبس العين لاخذ الاجر \* اشترى دواب للبيع واشترى معبجاً لجل و براقة للبيع مع الدواب وجب الزكاة في الكل وان لم يقصد البيع معه لازكاة فيهن \* وكذا العطار يشترى قوارير \* اشترى منها متاعاً جاتى درهم وحال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحول ان زكى ما شئت عند الامام رحمه الله وعند محمد زكى ما بقي \* اشترى خادماً لتجارة فآجره خرج عن التجارة وكذا الدار بؤاخره وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى للخدمة ومن عزمه انه اذا وجد ربحاً باعاه لازكاة عليه \* (الثاني في المصروف) \* لا يدفع الى فقيرة زوجهما موبى فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا الى صغير والمغنى وان كان

منها متاعاً جاتى درهم وحال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحول ان زكى ما شئت عند الامام رحمه الله وعند محمد زكى ما بقي \* اشترى خادماً لتجارة فآجره خرج عن التجارة وكذا الدار بؤاخره وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى للخدمة ومن عزمه انه اذا وجد ربحاً باعاه لازكاة عليه \* (الثاني في المصروف) \* لا يدفع الى فقيرة زوجهما موبى فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا الى صغير والمغنى وان كان



الابن كبير اجاز وكذا الى ائمة غنى عند الامام الثاني وهو قولهما \* ولودفع الى فقير له ابن وسرجا وقال الثاني ان كان في عيال الغنى لا يجوز  
والاجوز \* قضى عليه بنفقة ذى رحمه المحرم فكساه وأطعمه ينوي الزكاة صح عند الثاني \* لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وجزءه  
الصيد وعشر الارض وغله الوقف الى بنى هاشم ولا الى غنى \* وان كان له قوت شهر يساوى نصا يجوز صرفه اليه \* وان كان أكثر من شهر لا  
\* وقبل يجوز وان كان له طعام سنة لان مستحق الصرف كالعديم وكان سيدنا عليه (٨٥) الصلاة والسلام اختار الفقر مع القدرة

على غنى الدنيا وكان يعطى  
لازواجه قوت سنة وان كان  
له كسوة الشتاء يساوى  
نصا با ولا يحتاج اليه في  
الصف يجوز له أخذ الزكاة  
وكذا لو كان له حوانيت ودور  
غلتها عشرة آلاف أو يزيد  
لكن لا يكفي لخرجه لقوته  
وقوت عياله يجوز صرف  
الزكاة اليه عند محمد رحمه الله  
\* ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف  
ولا يحصل منه ما يكفي له  
واعياله اختلف فيه قال ابن  
مقاتل يجوز صرف الزكاة  
اليه \* ولو كان في داره بستان  
يساوى نصا بان لم يكن في  
البستان من مرافق الدار  
كالطبخ وغيره لا يجوز له أخذ  
الزكاة \* وهو كالمتاع والجواهر  
في الدار \* والفقر عند  
الامام من ليس له نصاب وله  
ما يكفيه \* دفع الزكاة الى  
مجنون أو صغير لا يعقل  
فدفعه الى أبويه أو وصيه  
لا يجوز \* ولو قبض وهو  
مراهق أو كان يعقل القبض  
بان كان لا يرعى به ولا يصدق  
جاز \* دفع قوم زكاة أموالهم  
الى رجل يقبضه لفقير  
واحد فاجتمع عنده أكثر  
من مائتي درهم فكل من دفع  
قبل البلوغ الى المائتين جاز  
لاكل من دفع بعده الا اذا

منه ما بالشاة التي في يد صاحبه والفتوى على هذا هكذا في المضمرات \* وانما تقبل اليمينان اذا كانت أسنان  
الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أما لاخرى يمرأى العين وأما اذا كانت احدهما لا تصلح  
أما لاخرى فلا تقبل ولو أقام بينة على أن الشاة التي في يديه شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه ولدت شاة  
عنده وأقام الاثر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي \* كل سبب  
لا يتكرره وفي معنى النجاس وذلك كالسج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل  
القطن وحلب اللبن واتخاذ الحبلين واللبد والمرعى وجزء الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى  
النجاس فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الجز والبنا والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان  
أشكل يرجع الى أهل الخبرة كذا في الكافي \* اذا ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ملكه نسجه هو وأدعى فصل  
سيف في يدي رجل أنه سيفه نسبه وأقام عليه بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بينة صاحب اليد وان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد أخرى فانه يقضى بينة الخارج وان أشكل على القاضي  
ذلك سأل أهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبني الحكم على قواهم والواحد منهم يكفي والاثنان أحوط  
وان اختلف أهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في  
المحيط \* وكذا اذا اختلف أهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي \* لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل  
واحدة منهما تدعى انها غزلت فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضخان \* ولو كان مكانه  
غزل صوف فالخارجة أولى كذا في الظهيرية \* ولو تنازعا في ثوب هو في يد أحدهما وأقام أحدهما البينة أنه  
نسج نصفه وأقام الذي في يديه أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلكل واحد  
منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف ذلك فلكل الخارج كذا في فتاوى قاضخان \* اذا ادعى صوفا في يدي  
رجل أنه صوفه جزء من غنمه وأقام على ذلك بينة فأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب  
اليد كذا في الدخيرة \* اذا ادعى سمنا أو زيتا أو دهن سمسم في يدي رجل أنه له عصره وسلامه وأقام على ذلك  
بينته وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط  
\* اذا تنازعا في جبن فأقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بينة أنه جبنه صنعه في ملكه فهو لذى اليد وكذا  
اذا أقام كل واحد منهما البينة أن اللبن الذي صنع منه هذا اللبن كان له يقضى للخارج ولو أقام كل واحد منهما البينة أن  
اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه هذا اللبن فانه يقضى بالجبن لذى اليد ولو أقام كل واحد منهما بينة  
أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن فانه يقضى به للذي وأقام كل واحد منهما بينة أن  
الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن ولدت من شاته يقضى بالجبن لذى اليد كذا في المحيط \* ولو  
قال المدعى هذا الجبن لي صنعت من لبن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة  
للخارج كذا في فتاوى قاضخان \* لو ادعى حلياً أنه له صاغه في ملكه لم يكن هذا دعوى النجاس وكذا لو ادعى  
حنطة أنها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية \* اذا كانت الدار في يدي رجل أقام رجل آخر بينة أنها دار جده  
ختمها وساق الميراث حتى انتهى اليه وأقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك فانه يقضى بالدار للذي كذا في المحيط

كان الفقير مدبونا وان كان ذلك الرجل يجمع له الزكاة بلاذنه يجوز ان زاد على النصاب لان الأخذ وكيل عن الدافع في الدفع اليه فيكون  
الغنى مقارنا للاداء ومعاقبا فيجوز مع الكراهة كن اعطى فقيرا أكثر من النصاب والكراهة لقربه من الغنى بخلاف الاول لان الغنى سابق  
على بعض الاعطيات فيحصل الاداء الى الغنى \* ولو كان الفقير مدبونا ومعيلا فدفع اليه ما يقضى دينه ويصيب لكل واحد من عياله أقل  
من النصاب ويبقى له أيضا أقل من النصاب جاز \* السلطان الخارج اذا أخذ صدقات الاموال الظاهرة يجوز وسقط في العيص ولا يؤثر بالاداء

فإن صادراً أو أخذاً لحيات ونوى ان يكون عن الزكاة أو نوى ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة \* كذا قال الامام  
 السرخسي رحمه الله \* ولو نوى الزكاة فمسايد فعه الى صبيان اقاربه عبيداً أو ابن يهدي اليه البيا كورة أو يشربه بقدم صديقه أو يخبر بسره  
 أو الى سحر خوان أو المعلم أو الخليفة التي في المكس ولم يستأجره ويجوز \* (نوع آخر) \* رجل ان دفع كل من حاز كاه ماله الى واحد ليتصدق  
 به عن زكاته الى فقير فخلط قبل الدفع (٨٦) أو المتولى في يده أو قاف مختلفه خلط غلات به ضمها به ض أو البياض أو السهم اخلط الاثمان

\* اذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فأقام آخر البينة أنها أرضه وتخله وأنه غرس هذا التخيل فيها وأقام  
 ذواليد البينة على مثل ذلك يقضي به للدعي وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي \* ولو كان في الارض زرع  
 وأقام كل واحد من صاحب اليد والمدعي بينة أن الارض له والزرع له زرعه قضى بالارض والزرع للخارج  
 هكذا في المحيط \* وكذلك اذا اختلفا في البناء ودعى كل واحد أنه بنى على أرضه كذا في محيط السرخسي  
 \* اذا كان قباء محشوف في يد رجل فأقام رجل البينة أنه له قطعة وحشاه وخاطه في ملكه وأقام ذواليد  
 البينة على مثل ذلك فانه يقضي به للدعي كذا في المبسوط \* وكذلك الجبة المحشوة والفرو وكل ما يقطع من  
 الثياب والبسط والاعطاش والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالصبر أو بالزعفران أو الورس اذا أقام الخارج  
 وذواليد كل واحد منهما البينة أنه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية \* جلد في يده أقام آخر البينة أنه جلده  
 سلخه في ملكه وأقام ذواليد البينة على مثله فله الذي اليد كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الشاة  
 المسلوخة في يد رجل ادعاه رجل آخر أنه ذبحها وسلخها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة  
 على ذلك قضى به بالخارج كذا في المحيط \* لو أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة شاة تجمعت عنده في ملكه  
 ذبحها وسلخها وأن له جلدها ورأسها وسقطها يقضي بالكل للذي الشاة في يده كذا في المبسوط \* ولو اختلف  
 ذواليد وخارج في لحم مشوي أو في هكة مشوية كل واحد منهما يدعي أنه شواه في ملكه فانه يقضي به  
 للدعي وكذا في المصحف كل واحد منهما أقام البينة أنه مصغه كتبه في ملكه فانه يقضي به للدعي لان الكتابة  
 مما يتكرر ويكتب ثم يمسح ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان كوز صفر أو طستاً أو آنية من حديد  
 أو صقر أو نحاس أو شبهه أو رصاص أو مصرع من ساج أو الاقداح أو تابوت أو سرير أو وجهه أو قبة أو  
 خفا أو قلانس يقضي به للخارج ان كان يعادوان كان لا يعاد يقضي لذي اليد كذا في الخلاصة \* اذا ادعى  
 لبناني يدري رجل أنه له ضربه في ملكه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى  
 للخارج وان كان مقام اللبن أجز أو جص أو نورة يقضي لصاحب اليد كذا في المحيط \* شاة مسلوخة في يد رجل  
 وجلدها وسقطها في يد آخر فأقام الذي الشاة في يده بينة أن الشاة والسقط والجلد كله له وأقام الذي في يده  
 السقط والجلد على مثله يقضي لكل واحد منهما في يده كذا في محيط السرخسي \* ان كان في يد رجل حمام  
 أو دجاجة مما يفرخ أقام رجل بينة أنه له فرخ في ملكه وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى  
 لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ولو أقام المدعي البينة ان البضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له  
 لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضي على صاحب الدجاجة ببضة مثله صاحبها كذا في المبسوط \* باضت  
 الدجاجة المغصوبة ببضة تين فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى فحضنت  
 دجاجة أخرى فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغصوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط  
 السرخسي \* الصوف وورق الشجرة وثمر الشجرة بمنزلة النتاج وغصن الشجر والحنطة لبس بمنزلة النتاج  
 حتى لو أقام المدعي البينة أن هذا الصوف صوف شاته وهذا الثمرة وهذا الورق من شجره وهذا الغصن من  
 نخله وهذا الحنطة من حنطته بذرها في أرضه وأقام صاحب اليد البينة على مثل هذا ففي الغصن والحنطة  
 يقضي للدعي وفي الصوف والثمر والورق يقضي لصاحب اليد كذا في المحيط \* لو ادعى ثوباني يدري رجل أنه له  
 نسجه فأقام البينة والشهود شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضي به للدعي وكذا الوشم دوافي دابة

بعضها ببعض أو الطحمان  
 خلط حنطة الناس ولم تجز  
 العادة في تلك الناحية بالخلط  
 أو بای مر دخل ما يجمع من  
 الناس وقد ذكرناه يجب  
 الضمان على الكل \* الوكيل  
 باداء الزكاة اذا صرفه الى ولده  
 الكبير والصغير وامرأته  
 وهم محابيح جاز ولا يسكن  
 لنفسه شيئاً \* اعطى له دراهم  
 ليتصدق بها تطوعاً ثم نوى  
 قبل التصديق ان يكون عن  
 زكاة ماله ولم يقل شيئاً ثم  
 تصدق بالمأمور به وقع عن  
 الزكاة \* امره ان يؤدي زكاة  
 ماله من مال نفسه أو قال  
 هب افلان شيئاً أو قال  
 عوض الواهب لي عن هبته  
 من مالك أو أفنق على عيالي  
 أو في بناء دارى من مالك  
 ولا خطاة بينهم ما ولا شرط  
 الرجوع قال الامام السرخسي  
 يرجع على الامر وقال بكر  
 لا مال يشترط الرجوع \* وفي  
 الجبايات والمؤن المألفة  
 اذا امر غيره بالاداء قال  
 السرخسي يرجع بلا شرط  
 الرجوع \* ولو صادره السلطان  
 فقال لرجل خلصني أو الاسير  
 في يد كافر قال لغيره خلصني  
 قدفع المأمور من ماله وخلصه  
 قيل لا يرجع فيها بلا شرط

وقيل يرجع في الاسير لافي المصادرة والسرخسي يرجع فيها كالدون بأمر غيره بقضاء دينه فجعل المطالبة الحسية  
 كالمطالبة الشرعية وهي في الدين \* اذا امر غيره بأخذ مال انسان فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح فلا يجب الضمان على الامر  
 \* له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر ويسميها في الباقي لا يجب فيه الزكاة لانه معد للعمل \* ولو نوى في المال الخبيث الذي وجب  
 ضيقه ان يقع عن الزكاة وقع عنهما \* ولو بلغ المال الخبيث نصاباً لا يجب فيه الزكاة لان الكل واجب التصديق والعبرة لنية المدافع لالعلم

المدفوع اليه حتى لو قال لمقدم وهبت لك هذا الشيء أو أقرضتك وينوي به الزكاة وقع عن الزكاة وعدم وقوع المدغماء والذي أخذه مصادرة عن الزكاة مع نية الدافع على اختيار المحقق شمس الأئمة بناء على عدم ولاية الظالم الاخذ من الاموال الباطنة أو نظر الى الفقراء لان اعتبار به يؤدي الى سد باب الزكاة لان أحد المتخالفين في هذا الزمان عن عروض ظلم مالي أو حقوق تبعة دينياني عليه فلو اعتبر عن الزكاة لصاح حق الفقراء أو بناء على ما ذكره في الغياث \* قال أبو نصر الصفار جاء عن الثاني ومحمدان من دفع زكاة (٨٧) الى فقير يريد انهاء ديني الزكاة وأخذه

الفقير على انه هبة لا يجوز به عن الزكاة ويلزم الاعادة ويشترط علم المدفوع اليه بكونه زكاة وهذا يختلف ما تقدم ولانه صرح بالوقوع عن غير الزكاة فيما اذا قال اقرضتك أو وهبتك \* (نوع آخر) \* وهب الدين من المدينين بعد الحول ينوي الزكاة ان كان المدين غنيا لا يجوز ويضمن الزكاة استحسانا وان كان فقيرا فهو هبة من مديونه الفقير نية زكاة عن أودين على آخر لا يقع عن الزكاة وان كان مقرا \* ولو وهب خمسة دراهم ينوي عن زكاة نصاب هودين للمدين لا يسقط عنه زكاة ذلك النصاب وهل يسقط زكاة هذه الخمسة وهو ثمن درهم في الاستحسان وهو رواية عن محمد يسقط قدر ما وهب وفي المائة يسقط قدر زكاتها وان وهب خمسة والمسئلة جبر الها ولم ينو أو وهب مائة وخمسة وتسعين وبقى خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند الامام الثاني \* وان وهب مائة وستة وتسعين وبقى أربعة سقط زكاة درهم ويؤدي أربعة \* وان وهب منه الكل ولم ينو شيئا أو نوى الزكاة أو التطلع سقط زكاة

انما اتبعت عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنهم لا يقضي به المدعي وكذا لو شهدوا أنهم ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهدوا أنه غزل هذا من قطن فلان وهو عليك ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب لأن يقول المالك أنا امرئته بالغزل والنسج فياخذ عنه كذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا أن هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط \* ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا الثمر من نخيل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضي به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك يؤخذ بأقراره ولو شهدوا أن هذا العبد ولدته أمة فلان كان العبد صاحب الامة ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي به صاحب الزرع وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهدوا أن فلانا طعن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو على كفاها قضى عليه بحنطة مثله وان قال رب الحنطة أنا امرئته أخذ الدقيق كذا في المبسوط \* ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهدا ثم ودأن هذا العصف الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط \* أمة في يدي رجل وابنتها في يدي رجل آخر ادعى رجل أنها أمته وأقام البينة فقضى له بالجارية لأن يكون لهذا المدعي أن يأخذها بنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية ولو أقام رجل البينة على نخل في يدي رجل وغمر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبهه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال هشام سألت محمد ارجعه الله تعالى عن أرض من روعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له وقالت البينة لا ندرى بان الزرع قال اذا لم يعلم الزرع فالزرع يتبع الأرض قالت فان أقام الذي في يده الأرض بينة أنه هو الذي زرع أجب على الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصورا أو كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الأرض كذا في المحيط \* ان أقام الخارج البينة على المالك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهداية \* اذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يده ثالث ولم يورخا أو ورخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما ولم يورخ الاخر فالمرخ يورخا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في أيديهما فهو بينهما الا أن يورخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما الشراء من زيد بألف وادعى آخر أن فلانا آخر وهب الله وقبضها منه والعين في يده ثالث قضى بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم أربعابا ولو كانت العين في يد أحدهما يقضى للخارج الا في أسبق التاريخ فهي للاسبق وان كانت في أيديهما يقضى بينهما الا في أسبق التاريخ فهي له وهذا اذا كان المدعي به مما لا يقسم كالعبد والداية أما فيما يقسم كالدرا فانه يقضى للمدعي الشراء كذا في محيط السرخسي \* والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك هي السواء كذا في المحيط والخيرة \* ودعوى الهبة والصدقة

الكل \* وان دفع الميراث الى فقير ولم ينو ثم نوى ان كان قائما في يد الفقير صح وان تلف لا \* قال كمال تصدقت في هذه السنة فهو عن الزكاة ثم جعل تصدق ولا يحضره التوبة ان كان أقر زججه له من المال في ضرة وقال في وقت الافراز ذلك وقع الكل عن الصدقة والا لا لاقران النية بعزل الواجب في الاول \* آخر الزكاة حتى مات تصدق سرا من الورثة فان لم يكن له مال وأكثر رأيه ان استقرض انه يقدر على الاداء استقرض وأدى فان مات قبل القدرة على القضاء يرجح ان يقضى من كنوز الآخرة وان غلب ظنه على عدم قدرته على قضاء القرض لا يستقرض لان

خصومة العباد أشد \* ولو كان المريض ما تادى درهم وعلم من الزكاة مثله لا يصرفه إلى الزكاة فان صرف فللورثة واستردا ثلثها واذا لم يرد الزكاة لا يحل للفقر أخذها بلا إذن فان أخذها ان يسترد ذلك واستهلك \* (نوع آخر) المصدق اذا أخذ عاقلته قبل الوجوب أو القاضي استوفى رزقه قبل المدة جاز والافضل عدم التجهيل لاحتمال ان لا يعيش إلى المدة \* استعمل الهاتمي على الصدقة لا ينبغي له ان يأخذ العمالة منها وان أخذها من غير الصدقة (٨٨) لا بأس به وقد ذكرنا ان الصدقة الواجبة محرمة عليهم \* وكذا غلة الوقف وروى

عن الامام الثاني ان غلة الوقف يجوز أخذها كصدقة النقل والصدقة متى أطلقت يراد بها الواجبة \* وجواز أخذها غلة الوقف لهم يجوز أخذها للاغنياء للوقف عليهم وروى الامام الجوامع عن الامام الاعظم رحمه الله انه يجوز دفع الزكاة إلى الهاتمي لسقوط العوض كالنفل ويجوز النفل للغني أيضا \* ومن لا يحل له أخذ الصدقة فالافضل له ان لا يأخذ جائزاً للسلطان اذا كان من بيت المال ولومن مورثه يجوز اخذها من غصب قبل الخلط وانقطع حق المالك لا يحل وان بعد الخلط وهو درهم أو دينار جاز عند الامام وقوله أرفق بالناس لان مالاً لا يخلو عن مقتضوب لكنه قبل أداء البذل خبيث واجب التصديق فلا يأخذها لمن يجوز له أخذ الصدقة والاخذ والاعطاء أولى اذا كان لا يشوبه العجب وقال عصام ابن يوسف التزكأولى وكان العلامة يجوز زكأى كل من طعامهم ويأخذ جوازهم فقيل له فيه فقال تقديم الطعام يكون باحة والمباح له يتلفه على ملك المبيع فيكون آكل طعام النظام والجائز تغليظك فيصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الاطعام والاكساء في مسئلة الكفارة \* قسم لحوم الاضاحى بنية الزكاة يجوز يأثم لان القرية تأدت بالاراقة \* وقال في المحيط لا يحسب عن الزكاة في ظاهرها الرواية لان التفضية أو تهيص المالية وعلى كل حال يمنع من الوقوع عنها كما أن الدين لا يقع عن زكاة العين \* قال الامام الحلواني اذا كان عنده وديعة غنات المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه لبيت المال لضاع لاتهم

مع القبض فيها مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختافوا فيما يحتمل القسمة والأصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما ما قبض وأما اذا وقتتافصاحب الوقت الاقدم أولى وان لم يوقتافصاحب أحدهما قبض كان هو أولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين \* وان وقتت بيعة أحدهما فصاحب الوقت أولى كذا في المحيط \* رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر أنه ارتبه من زيد وقبضه وأقاما البيعة ولم يؤرخا أو أرخا على السواء فالشراء أولى فان أرخ أحدهما مادون الآخر فالآخر أولى أيهما كان وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فينثذيقضى للخارج كذا في الفصول العبادية \* لو ادعى أحدهما رهنا وقبضوا لا تخربة وقبض من صاحب اليد وأقاما البيعة ولم يكن مع أحدهما ما تاريخ ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسان كذا في التبيين \* هذا اذا كانت دعواهما من واحد أما اذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج \* فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو سبقة اليد يقضى له به كذا في الفصول العبادية \* هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما اذا كانت بشرط العوض فهي أولى هكذا في السراج الوهاج والهداية \* اذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما منصفين هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وأما اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالأسبق أولى هكذا في غاية البيان \* ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للزوجة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج وللشترى نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين \* واذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط \* شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبيعة للمدعى القرض كذا في محيط السرخسي \* مسائل متفرقة (١) في المنتقى دار في يدي رجل أقام رجل بيعة في كسب ادعت هذه الدار وان صاحب اليد صالح من مائة درهم وأقام الذي في يديه الدار بيعة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيعة الصلح أولى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى أمة في يدي رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه اعتقها وأقام على ذلك بيعة وأقام آخر بيعة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكر الاعتناق فصاحب العتق أولى ولم يذ كر ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد ولو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط \* رجل له عبد أقام العبد بيعة أن المولى أعتقه أو دبره وأقام رجل آخر بيعة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيعة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبيعة المشتري أولى واذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة \* لو ادعت أمة انها ولدت من مولاهما وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراها من مولاهما فبيعة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بيعة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت بيعة المشتري أولى كذا في المحيط \* أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البيعة انها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يده كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أقام عبد البيعة أن فلانا أعتقه وفلان ينكر أو يقر وأقام آخر البيعة أنه عبده قضيت به للذي أقام البيعة أنه عبده

وكذلك

كلا طعام النظام والجائز تغليظك فيصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الاطعام والاكساء في مسئلة الكفارة \* قسم لحوم الاضاحى بنية الزكاة يجوز يأثم لان القرية تأدت بالاراقة \* وقال في المحيط لا يحسب عن الزكاة في ظاهرها الرواية لان التفضية أو تهيص المالية وعلى كل حال يمنع من الوقوع عنها كما أن الدين لا يقع عن زكاة العين \* قال الامام الحلواني اذا كان عنده وديعة غنات المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه لبيت المال لضاع لاتهم

لا يصرفون مصارفه فإذا كان من أهله صرفه إلى نفسه وإن لم يكن من المصارف صرفه إلى المصروف دفع الزكاة إلى الدين أول من  
الدفع إلى الفقير لا يجوز دفع الزكاة إلى الكرامة لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى وغيرهم من المشبهة في الصفات أقل حالاً من الكرامة  
لأنهم مشبهة في الصفات واختار أنه لا يجوز الصرف إليهم أيضاً لأن مقوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمقوت المعرفة من جهة الذات  
وأهل الورع تحرزوا من أموال المبتدعة حتى يروى أن امرأة سألت من الإمام أحمد بن (٨٩) حنبل الزاهد رحمه الله وقالت أنا أغزل

على السطح في الليالي فيبر  
بناشموع آل طاهر فغزل  
فيه الطاقة أو الطاقين هل  
يطيب لنا نحن ذلك الغزل  
فقال الإمام من أنت فقالت  
أنا أخت بشر الحافي فقال  
ما هذا الورع الصافي الأفيكم  
دفع الزكاة إلى أخته وهي  
تحت زوج إن كان مهرها  
المجمل أقل من النصاب أو  
أكثر لكن الزوج معسر  
أن يدفع إليها الزكاة وإن كان  
موسراً والمجمل قدر النصاب  
لا يجوز عندهما وبه يفتي  
للاحتياط وعند الإمام رضى  
الله عنه يجوز مطلقاً  
وكذا في لزوم الاضحية  
(\*) الثالث في العشر والخراج  
والجزية (\*) اشترى أرض  
خارج وبني عليها داراً فخرج  
على المشتري لأنه المعطل  
(\*) خراج المستأجر على المؤجر  
والمستأجر على المبرور والمغصوب  
إذا لم يكن للمالك بيعة عادلة  
والغاصب جاحد ولم تنتص  
الأرض بالزراعة على الغاصب  
وإن كان الغاصب سقراً أو له  
بيعة عادلة فالخراج على رب  
الأرض وإن نقصت الزراعة  
فعلى المالك قل النقصان  
أو أكثر عند الإمام وعند محمد  
رحمه الله تعالى على رب

وكذلك لو شهدوا أنه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا أنه كان في يده أمس لم تقبل هذه الشهادة كذا في  
المبسوط (\*) وإن شهدوا العبد أن فلاناً اعتقه وهو يملكه وشهدوا الآخر أنه عبده قضى بينة العتق  
كذا في المحيط \* ولو أن المولى أقام بيعة على أنه عبده اعتقه وأقام رجل آخر بيعة أنه عبده قضى بينة العتق  
وكذلك لو أقام العبد بيعة أن فلاناً عبده وهو يملكه وأقام رجل آخر بيعة أنه عبده قضى بينة التدبير كالأول  
أقام المولى بنفسه بيعة أنه عبده وبره وأقام الآخر بيعة أنه عبده يقضى بينة المولى كذا في الذخيرة \* ولو  
أقام العبد بيعة أن فلاناً كاتبه وهو يملكه وأقام الآخر بيعة أنه عبده يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده ولو  
أقام الذي في يديه بيعة أنه مملكه كاتبه وأقام الآخر بيعة أنه عبده قضى للذي أقام البيعة أنه عبده هكذا  
في المحيط \* عتق في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه له اعتقه وأقام آخر البيعة أنه حر الأصل وأنه له والاه وعاقده  
فصاحب الموالاة أولى كذا في الذخيرة \* عتق في يدي رجل أقام الذي في يديه البيعة أنه اعتقه وهو يملكه  
وأقام آخر البيعة أنه اعتقه وهو يملكه فان صدق العبد أحدهما فبيئته أولى وإن كذبها جميعاً يقضى  
بولاية بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقام كل واحد منهما بيعة أنه اعتقه على ألف درهم وهو  
يملكه لم يلفظت إلى تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما ما عليه ألف درهم وإن  
ذكرت إحدى البيعتين مالا ولم تذكر الأخرى فالبيعة بينة الذي يدعى المالك ولولاؤه ولا بألى صدقه العبد  
أو كذبه كذا في الذخيرة \* وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبد ادعى ابن له وأقام  
بيعة أن أباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله وأقام العبد بيعة أن الأب قد اعتقه قال أقبل بيعة العتق ولو  
شهدوا أنه تصدق به أو وهبه لابنه الكبير الفقير هذا وقبضه أباه وشهدوا العبد أنه اعتقه ولم يوقوا أجزت  
الصدقة وأبطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل أنه اعتقه غلامه وهو مريض وقال الوارث كان  
بهذى حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود أنه كان  
صحيح العقل ولو أقر الوارث بالعتق إلا أنه ادعى أنه كان بهذى فالقول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث  
البيعة أنه بهذى كذا في المحيط \* رجل اعتق أمة ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقل المولى  
لأبلى أعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في أيديهم ما فكذلك يكون القول قولها وإن أقام البيعة فبيئتها أولى  
وكذلك في الكتابة وأما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن  
نفسه فالقول قوله وإن كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وإن أقام البيعة فبيئتها أولى وكذلك في الكتابة ولو  
أعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدت بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق  
فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الأم وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وأم الولد القول قول  
المولى كذا في فتاوى قاضيان \* غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذواليد وهو غلامى فإن كان لا يعبر  
فالقول لذى اليد لأنه كالمتاع وإن كان يعبر عن نفسه أو بالغافا القول للغلام وإن برهنه على الرق والحرية فبيئته  
الغلام أولى كذا في الوجيز للكردي \* قدم بليدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى  
أنهم أرقاؤه وادعوا أنهم أحرار فالقول قولهم مالم يقره والبالك بكلام أو يبيع أو تقوله بينة عليهم قال وإن  
كانوا من الهند أو السند أو الترك أو الروم هكذا ذكر رواه أبو لهذا جاءهم غير مقهورين أما إذا كانوا

(١٣ - فتاوى رابع) الأرض إن كان النقصان مثل الخراج أو أكثر وإن كان أقل من الخراج فعلى الغاصب وفي المنتقى عن الثاني أن  
الخراج على الغاصب إن زرعه مطلقاً وعن محمد أنه على المالك قدر ما أخذ من النقصان وإن كان الغاصب جاحداً ولا بيعة له ولم يزرعها الغاصب  
فلا خراج على أحد \* اشترى أرض خراج ولم يبق مدة التمكن من الزراعة فالخراج على البائع وإن أخذه السلطان من المشتري لم يرجع  
على البائع بخلاف ما إذا أخذ من الأكاره الأرض في يده ولم يقدّر على الامتناع يرجع على المالك لأنه مضطراً فاشبهه بمعير الرهن وفي ظاهر

الرواية لا يرجع وهو الصحيح ولا يرد عليه ما اذا نصب أهل قرية عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم فتواوى واحدوا أخذوا خراجهم من العامل حيث يرجع على المتواوى لان الأذن قد وجد \* أجر أرضه العشرية فعلى رب الأرض عند الامام ولو أعارها فعن الامام فيه رواية \* السلطان جعل الخراج لصاحب الأرض يجوز عند الثاني ويحل له وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى على قول الثاني اذا كان من أهله كالقضاة والغزاة والأئمة ويسمى هذا في بلاد خوارزم (٩٠) بالفروز لانه لو أخذوه ودرسه اليه جاز فكذا اذا تركه ابتداء وذكر في الفتاوى انه اذا ترك

الخراج لا ينبغي له ان يقبل الا اذا كان مصرفا كالمقاتلة ومن يعود نفعه الى المسلمين لان مصرفه الجماعة فلا يجوز تخصيص البعض \* وفي التمر تاشى ترك السلطان له الخراج ان مصرفا طاب له ولا يتصدق به ولا يتصدق به أو يجهر غازيا لا يسمعه غيره في قول محمد خلافا للثاني وكذا عن أبي حفص الكبير وشداد لان له حكم النبي وفيه للتغير حق في تصدق به وكذا العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل له لو مصرفا \* اذا تصدق بالخراج به طاب السلطان لا يخرج عن العهدة أما قبل الطلب لو تصدق به فذكر في بعض الفتاوى انه يخرج عن العهدة وهو سهو ظاهر فان ما خرج الفرض من السوائم لودفع بنفسه الى الفقير غارم عند نابل عليه ان يؤديه الى من كان يؤديه لانه اقتيات على الامام \* اذا أدركت الغلة فالسلطان ان يحبس الاستيفاء الخراج \* وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه اذا كان بأفة لا تدفع كالغرق والحرق وأكل الحمر والحر والبرد

مقهورين من جهته فلا يقبل قولهم انهم احرار كذا في المحيط \* ادعى رجل حرية الاصل ولم يذ كر اسم أمه واسم أبيه ولا حريمته مما جاز كذا في الذخيرة \* مات الرجل وعليه ديون ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد فادعت ان أم ولد الميت وأن هذا من الميت لا يقبل قولها من غير بينة تقوم على اقرار المولى في حياته ان أم ولد ولو شهدت الورثة انها أم ولد الميت قبلت شهادتهم ولا تبديل للغرماء عليها كذا في المحيط \* رجلان أقاما البينة على عبد في يدي رجل يدعى كل واحد أنه أودعه فأقر لاحدهما فلا يخافوا ما ان أقر بعد ما أقاما البينة أو قبل أقامتهما البينة أو بعد ما أقام كل واحد شاهدا واحدا أو بعد ما أقام أحدهما شاهدين فان أقر بعد السماع قبل القضاء بالبينة دفع اليه وان عدلت البينتان فهو بينهما ولا تبطل بينة المقر له وأما اذا أقر لاحدهما قبل إقامة البينة ثم أقام البينة يقضى بغير المقر له وأما اذا أقام كل واحد شاهدا واحدا ثم أقر لاحدهما دفع اليه وقيل لا لا آخر أقام شاهدا آخر فان أقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان لم يقض حتى أعاد الخراج شاهدا الاول أو أقام شاهدين مستقلين يقضى بكلمة له فان أقام المقر له شاهدا الاول وشاهدا آخر على الخراج قبل أن يقضى للخارج أو بعده لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدا الاول أو غاب قبل له هاتين باخر فان جاء باخر يقضى له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر وشاهدين مستقلين فيكون بينهما وفي رواية ويقوم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله له وان لم يقر ذواليد لا حدهما حتى يقضى به بينهما ثم أقام أحدهما البينة أن العبد له لا تسمع وان لم تزل بينة أحدهما أو لم يقيم حتى قضى لا لا آخر ثم أعاد الاخر البينة العادلة على أن العبد له قضى له على المقضى له أما اذا أقام أحدهما البينة ولم يقيم الاخر أو قرذ واليد لغير المقيم يدفع اليه ويقضى بينة غير المقر له من غير أن يكلف أعادتها ويكون قضاء على المقر دون المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه عبده أو دعه ذا السيد يقضى له وان لم يقض له حتى أعاد غير المقر له شهوده بطات بينة المقر له ويقضى بالعبد لا لا آخره كذا في محيط السرخسي \* دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما مدعى انهم ادراه من الذي في يديه شهرا بعشرة دراهم وأقام على ذلك بينة والذي في يديه الدار قد سكن بها ثم راوه وجاد دعواهما فانما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفين أيضا كذا في المحيط \* في نوادر بشرع من أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم أقر بعد ذلك بالعبد للبائع وقال هذا العبد فلان وأراد البائع أن يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتهك العبد بالف درهم فالقول قوله وقال وكذلك رجل أقر بعبد لرجل أمس وأقر المقر له بالعبد اليوم للمرة الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما أقررت بذلك لاني بعته منك اليوم وانما وصل الي من قبلك فالقول قوله ولا يأخذه الا بالثمن كذا في الذخيرة \* في نوادر هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتهك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط

أما اذا كان له الدابة فلا يمكن الحفظ عن الدابة غالب الا عن غيره هذا اذا هلك الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار كانت قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يتمكن فيها من زراعة وما المجمود من صنيع الا كسرة ان المزارع اذا اصطلم زرع آفة في عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنفقة من الخزانة ويقولون المزارع شرى بكافي الربح فكيف لإنشائه في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق أولى ومسائل لزوم الخراج بالتصديق لا يفتى به سلاطين العهد حتى

لا يتطرقوا إلى الظلم ولا يقولوا حق السلطان اكد من حق الله تعالى كما قال الخراج طاعتنا واجب من طاعة الله تعالى لانه قال فاتقوا الله ما استطعتم وقال وأولى الأمر منكم مطلقا وجراة الخراج أعظم من هذا الخراج نوعان مقاسمة وهو بعض الخراج كالسدس والسبع وموظف وهو الراتب الذي ضربه السلطان على كل حريب ما أقسطه الامام الفاروق رضي الله عنه والجريب ستون ذراعا بذراع الملك وهو أطول من ذراع العهد بقبضة من قبضات الرجل الوسط \* والبستان ما يحوطه حائط فيه نخيل (٩١) متفرقة يمكن الزراعة وسط الاشجار وان كانت الاشجار ملتفة

لا يمكن الزراعة في وسطها فهي كرم وليس في الاشجار التي على المناسنة شيء \* المن اذا سقط على الشوك الاخضر قيل يجب العشر وقيل لا وفي ثمار اشجار الجبال غير المملوكة المباحة يجب العشر والمستخرج من الجبال ان كان ينطبع كالخمرين والصفر والخمس ففيه الخمس وان لا ينطبع كالباقوت والزبرجد والفرونج والزرنج لا \* وفي الاسرار والطحاوي يجب العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط المال وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب الخراج لانه مؤنة فاشبهه صدقة الفطر \* والشجرة المثمرة ان كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الاراضي لان المساكن مع ما يتبعها عفو لا الاراضي \* مال بيت المال على أربعة ألوان \* الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية \* والثاني

كانت الدار في يد رجلين أحدهما مدعى النصف وآخر مدعى الجميع فان لم تكن له بيعة فانه لا عين على مدعى الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف تترك الدار في أيديهم - ما نصفين وان نكل يقضى له وان أقام جميعا البيعة يقضى بجميع الدار مدعى الجميع نصفها بالبيعة ونصفها بالاقراء كما في شرح الطحاوي \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد بن عمار رحمه الله تعالى يقول في دار في يدي أخوين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر انهما ميراث بينهما من أبيهما قال للذي ادعى كلاهما ثلاثة أرباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه ولا أثر لغيرهما فان أقام البيعة على ما ادعى اصاب النصف الذي في يده مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يده مدعى الميراث للأخر فيكون مدعى الكل ثلاثة أرباع الدار ومدعى الميراث ربعها فان جاء نسا ن آخر وأقام البيعة انما داره فاستحقها وهمها المدعى الجميع فلا شيء لأخيه فيها وان وهبها مدعى الميراث أخذ أخوه نصفها كذا في المحيط \* ولو شهد مدعى الميراث أن الدار بينه وبين مدعى الجميع نصفين اشترىها من فلان بينهما نصفين وشهد مدعى الآخر على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البيعة على شيء في أيديهما \* دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها وآخر ثلثها وآخر نصفها وأقاموا البيعة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعند مدعيها تقسم الدار بينهم على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصف ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بيعة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم أثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكل فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكل أخذ سدسهما من صاحب الجميع وسدسهما من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكل فالمدعى يده ويأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين وهذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة أرباعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند مدعيها يقسم أثلاثا ثلثا لمدعى الجميع وثلثه لمدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم سهم لمدعى النصف وسبعة لمدعى الكل عند مدعيها يقسم أسسا أسسا خمسة لمدعى النصف وأربعة أسسا لمدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فما في يده يقسم على أربعة أسهم سهم لمدعى النصف وسهم لمدعى الثلثين ويبقى لمدعى الكل سهم بلا منازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيعة (١) أو نكلوا فأما اذا أقاموا جميعا البيعة أو نكلوا جميعا فله صاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند مدعيها يقسم على مائة وثمانين سهم لصاحب النصف سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسة ونصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس ومحمد (١) قوله اذا لم تكن لهم بيعة أو نكلوا كذا في التسخ والصواب ونكل البعض يدل على ذلك السابق واللاحق تأمل اه بحرأوى

ما أخذ من بني تغلب وتجار أهل الذمة فجعله الر باطات والجسور والقطار والائمة والقضاة القائمون بالحق \* والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الآية \* والرابع ما أخذ من تركة لا وارث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى والفقير وأدوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن التكسب \* والعشر على المستعير ان مسلمانا كان كافرا فعلى رب الارض عند الامام وعند مدعيها كالاجارة وفي الزراعة ان البذر من رب الارض فعلى رب الارض العشر عند مدعيها وان من العامل فعلى رب الارض



عند الامام وفي الغصب ان نقصتم الزراعة فعلى المالك والادنى الغاصب في زرعه وفي بيع الوفا بعد التقاض ان لم تنقص الزراعة قاله على المشتري وان نقص فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتهن لا يملك الزراعة فاشبه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج قل أو أكثر كافي الاجارة باع الارض وسلمه الى المشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيه من الزراعة فالخراج على المشتري والافعلى البائع واختلاف في ان يتمكن من زراعة (٩٣) الحنطة والشعير بشرط ان من زراعه ما لدخن ايضا يكتفى قال الامام الصغار لا يعتبر بالتمكن من الدخن والصحيح انه يكتفى

بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الاخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس الدار كذا في المسوط \* دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما ان جميع الدار له وادعى الاخر ان الدار بينهما نصفين ولا بينة له - ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع يترك في يديه ويقضى له نصف المنزل الذي في يد مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يد مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان أقاما البينة في هذه الصورة قبلت بينة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط \* لو كان في يد أحدهما بيت وفي يد الاخر بيت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن اهما بينة وحدهما يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان أقاما البينة يقضى بما في يدهما الاخر وبما في يدهما الاخر لو كانا الساحة بينهما نصفين كذا في شرح الطحاوي \* دار سفلها في يد أحدهما وعلوها في يد الاخر وطريق العلوي الساحة فدعى كل واحد أن الدار له فالدار لصاحب السفل لا له ولو وطريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان له في يد أحدهما او السفل في يد الاخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما بينة وحدهما وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفل في يد صاحب السفل والعلوي يد صاحب العلوي والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلوي الحق في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وان أقاما البينة يقضى بالسفل لصاحب العلوي والعلوي لصاحب السفل والساحة للذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي \* رجل أقام بينة على دار في يدي رجل آخر له وأقام الاخر البينة أنه له ولصاحب اليد اشتريها من فلان وقبضها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا لما للمدعى الجميع وثلاثا للمدعى النصف لنفسه ولوادعى أجنبي أنه كله له وادعى أخو صاحب اليد أن أباه مات وتركها بينه وبين أخيه صاحب اليد وأقاما البينة على ما دعيا يقضى للأجنبي بثلاثة أرباعه والاربع للمدعى ربعها كذا في محيط السرخسي \* فان أراد ذو اليد ان يدخل مع أخيه في الربع الذي صار له وقاله قد أقررت أن النصف الذي أصاب أبانا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الذي في يده الدار أقر أنه ورثها من أبيه بعدما أتت الورثة وبعد ما أقاما البينة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يقر بالورثة سواء يقضى بثلاثة أرباع الدار للأجنبي وربعها للأخ ذي اليد وان كان اقر ذي اليد بالورثة قبل أقامتهم البينة ثم أقام البينة يقضى بكل الدار للأجنبي كذا في الذخيرة \* ولو كان ذو اليد من الابن ادعى أن هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان وأخوه غائب فأقام الاجنبى البينة على أنه اداره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للأجنبي بينة ثم حضر أخو ذي اليد وأقام البينة أن الدار كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه ذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقر ذي اليد أن الدار ميراث بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الاجنبى عليه البينة أنه اداره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للأجنبي بكل الدار ثم حضر أخو ذي اليد فأقام البينة على أن الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بينته هكذا في المحيط

ان بلغ الدخن الحاصل مقدار ضعف الخراج فالقوى على انه ان بقي تسعون يوما من وقت الزراعة فعلى المشتري والافعلى البائع لانه ليس هذا اذا باع فارعة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال الفقيه أبو الليث ان باع أرضا بزرع انعقد حبه وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع كما اذا باع أرضا فيها زرع محصود ولو باع من آخر والمشتري من آخر اخر حتى مضى وقت يتمكن لا يجب الخراج على أحد وتفسير أراضى المملوكة بطريقتين اما ان يكون اراضى لأملاك لها في عطيها الامام لرجل ايقوم عليها كالمالك ويعطى الخراج والثاني ان المالك اذا عجز عن أداء الخراج يعطى الامام لرجل ويقوم مقام المالك في اعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع لان الامام مملكه وانما أقامه مقام المالك في أمر خاص لكن يأخذ الخراج من نصيب الدهقانية وكذا الامام يؤجرها أو يأخذ الخراج من الاجرة ولو باع واعطى الثمن للمالك وأخذ الخراج من المشتري جاز قبل جواز البيع قوله أو قيل قول الكل \* كل أرض فتحت عنوة \* (الفصل لا يترك فيه بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار واعترض على الامام الحلواني والامام السرخسي بان يغارى وسرقته تحت عنوة فكيف ترك البيع فقالا أهلها ما كانوا محجوسا واليهود والنصارى كانوا مهورين تحت أيديهم بالامان والقهر لا يرد على المجهور فلذا تركت البيع وأما بيت النار للمجوس لا يترك البتة لان القهر ورد عليهم فعلى هذا يترك البيع بخوارزم لانها فتحت صلحا \* ولا يحل الاكل من القلة قبل أداء الخراج

وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المال عازما على اداء العشر وان كل قبله ضمن عشرة وفي العتابي عن الامام الثاني انه لا يضمن لكن  
يعتد ما اكل من النصاب وفي رواية انه يترك له ما يكفيه له ولعيله وان اكل فوق الكفاية ضمن قال بعض المستأخ من قسم هذا المؤن  
وان يغرق على السوا فيكون ماجورا لانهم جبروا المؤن واجبا لازما لا بدعونه فلا يضاف الى القسم الا التسوية يقوم قام بها على القسط  
يؤجره بآفتى بعض أئمة خوارزم وسياق ان شاء الله تعالى نسي السلطان (٩٣) العشر وتركه عند المزارع بصرفه

المزارع الى الفقراء وان  
تركه عليه بالكفاية يجوز  
غنيا كان المتروك عليه أو فقيرا  
غيره لو كان فقيرا لا يضمن  
السلطان لانه لو صرفه اليه  
بعد الاخذ يجوز فكذا لو  
تركه عليه ألا ترى ان  
السلطان لو أخذ من انسان  
زكاة ماله واقعة المزكى  
قبل صرف الزكاة الى  
المصرف للسلطان ان يرد  
عليه زكاته لما قلنا واذا  
كان المتروك عليه غنيا ضمن  
السلطان العشر للفقراء من  
بيت مال الخراج اي بيت مال  
الصداقة لان سبيل العشر  
صرفه الى الفقراء لا الى  
الاغنياء بخلاف الخراج \*  
ومن غرس في أرض الخراج  
كرما عليه خراج الارض حتى  
يثر الكرم ولو صرف عشر  
نفسه الى من لا يقبل له  
شهادته لا يجوز فمما بينه  
وبين ربه بخلاف ما اذا  
استخرج معدن ذهب  
وصرف خمسة الى هؤلاء  
حيث يجوز فمما بينه وبين  
ربه \* وتفسير طائفة الارض  
ان لا يراد على نصف الخراج  
وروى داود بن رشيد  
الخوارزمي عن محمد بن يونس  
له ولعيله قدر ما يكفيه الى

\*(الفصل الرابع في تنازع الايدي) \* اذا تنازع رجلان في دار يدعى كل واحد منهما انهما في يده فان  
عرف القاضى كون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنها  
ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدعى عليه فان أقام البينة على اليد قضى بالدار له ما وجب له  
الدار في أيديهما ولو وجدها في يدي ثالث بنزعهما من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا بنزعهما من يد ثالث وان  
قامت لأحدهما بينة ففنى باليد له وان لم تكن له ما بينة ولا لأحدهما ما يملك كل واحد منهما على صاحبه  
فان حلفا برى كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضى الدار الى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في  
يد واحد منهما ما وان نكل أحدهما عن اليمين وحلف الآخر لم يجعلها للقاضى في يد الحالف ولكن يمنع  
التناكل من أن يتعرض للدار وان وجد القاضى الدار في يد الثالث لا بنزعهما من يد الثالث هكذا في المحيط  
\* اذا تنازع رجلان بيمين وأقاما البينة على اليد حتى جعلتاها في أيديهما أو أقام أحدهما بينة أن العين  
ملكه قضى له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا في بعض المواضع اذا  
أقاما البينة على اليد ثم أقام أحدهما بينة أن العين له قضى بكامله كذا في الذخيرة والمحيط \* ذكر محمد رحمه  
الله تعالى في السير لو أن مسلما خرج من دار الحرب ومعه مائة من المسلمين فان القاضى يقضى بالمائة ان أقام البينة كذا في  
فتاوى قاضين \* في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعى انها في يده أو أقام البينة على  
ذلك ثم ان أحدهما قال أنا أقيم البينة على ما هو أجود من هذا أنا أقيم البينة على أن أبي مات وترك هذه العين  
ميراثا لي ولا وارث له غيري وأقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خصمه وقوله في الكتاب  
أنا أقيم البينة على ما هو أجود من هذا اعراض عن بينته التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينته  
على الملك كذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى عن رجلين  
اختصما في دار أحدهما يدعى أنها ملكه وفي يده والاخر أنها في يده وأنه أحق بهما من غيرهما انها كانت اجارة  
في يده من جهة فلان وقدمات فلان وهي محبوسة في يدي بحال الاجارة قال تجعل الدار في أيديهما وبعض  
مشايخ زمانه رحمه الله تعالى آفتى بان الدار تجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية \* في كتاب الاقضية  
اذا تنازع رجلان في دار وكل واحد منهما يدعى انها في يده أو أقام أحدهما بينة انهم رأوا دوابه وعلمانه  
يدخلونها ويخرجون منها فالقاضى لا يتخفى باليسد الذي شهد الشهود بما وصفناه حتى يقولوا كانوا اسكنا  
فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بأنهم في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط \* ابن سميعة عن محمد رحمه الله  
تعالى في أجرة أو عيشة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعى انها له وفي يده وشهد الشهود لأحد الفريقين انها  
في يده أو لأخر فريقين انها في أيديهما فان لم يسألهم القاضى عن تفسير ذلك ولم يزيدوا على ما ذكرناه فهو  
مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو أوثق وأحسن ثم بين ما تعرف به اليد على الغيبة والاجبة فقال في  
الغيبة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها أو ينتفع بها منتفعة تقرب منها وقال في الاجبة اذا كان يقطع  
القصب ويأخذها للصرف الى حاجة نفسه أو للبيع أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان  
في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبده وهو في أيديهما فان كان العبد صغيرا لا يعرف نفسه فالقاضى  
لا يقضى لواحد منهما ما بالملك ما لم يقيم البينة لكن يجعله في أيديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل

ادراك الزرع الثاني مع البذر للزراعة \* (كتاب الصوم) \* وفيه سبعة فصول \* (الاول في الشهادة على الهلال) \* ويقبل فيه خبر مستور  
الحال في الصحيح وفي المغنى وتقبل فيه شهادة الواحد بالسماء على أم لا وذ كرا بعض انه انما تقبل اذا لم يكن بالسماء على اذا كان جاء من خارج  
البلدة وفي البلدة لو أخبر بالرؤية من مكان مرتفع واختاره الامام ظهير الدين وفي ظاهر المذهب لا تقبل واختار الفضلي ان الشاهد  
الواحد اذا فسر وقال انقشع الغيم وأبصرت الهلال يقبل أما بلا تفسير فلا يقبل والطحاوى لم يشترط العدالة قال شمس الأئمة الحلواني

أراد به المستور وظاهر المذهب اشتراط العدة حتى اذا رأى الواحد العدل الهلال يلزمه ان يشهد بما في يده حرا كان أو عبدا ذكر أو أنثى حتى الجارية المخدرة فتخرج وتشهد بغير اذن مولاهما والفاستق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يردّه وتقبل فيه شهادة الواحد على الواحد لان العدد في الاصل لا يشترط فكذا في فرعه وكذا تقبل شهادة العبد على العبد وشهادة المحدث بعد التوبة ولا يشترط فيه الدعوى ولفظ (٩٤) الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبار \* ولو أبصره الفاسق فافطر

بعد رده شهادته وأمره بالفطر لا كفارة عليه ويقضى وان أفطر قبل ان يشهد قضى وكفر في قول والصحيح عدم لزوم الكفارة ولو قبل شهادته وأمر بالصوم فافطروا أو واحد من أهل البلد عدا كثر عند عامة المشايخ وقال الفقيه أبو جعفر لا يلزم الكفارة \* وان لم يكن بالسما علة لا بد من جماعة يقع العلم بخبرهم وقدرة الامام الثاني بخمس مائة رجلا كما في القسامة ومحمد بن جرير من كل جانب وعنه انه يقوض الى رأى الامام وعن خلف خسمائة يسلم قليل الباقى الف بخارى قليل وفي سؤال لو بالسما علة لا يقبل الا رجلا أو رجلا واحدا وان ويشترط لفظ الشهادة والحسرية ولا يشترط الدعوى \* والاضحى في ظاهر المذهب كالفطر وعمن الامام في النواذر كالصوم \* رأى هلال الصوم في الرستاق وليس ثمة حاكم فان كان ثقة صام الناس بقوله وفي الفطر ان اخبره به عدلان لا بأس بالفطر وان كان بالسما علة وصاموا

ما يقول أو صغيرا يبرعن نفسه فقال أنا حر فاقول قوله ولا يقضى القاضي له ما يشي إلا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة على ذلك ولو قال أنا عبد أحدكم لم يصدق وهو عبده ما هكذا في المحيط ولو قال أنا عبد فلان لغير ذي اليد وهو يبرعن نفسه فقال الذي في يده انه عبدى فهو عبده الذي في يده كذا في الكافي \* واذا كان العبد في يدى رجل وهو لا يبرعن نفسه وقال صاحب اليد انه عبده فاقول قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال أنا حر الاصل لا يصدق الا بجملة لا يريد ان يملك حري القضاء به وكذلك اذا قال أنا لقيط فهذا كقوله أنا حر فان أقام ذواليد بينة أنه عبده وأقام العبد بينة أنه حر الاصل فبينة العبد أولى كذا في النخبة \* سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام محمود الازجندى رحمه الله تعالى عن ضياع في يدى رجل أثبت رجل آخر يده علمه بطريق التغلب فاقام الذى كانت الضياع في يده بينة على التغلب أن الضياع ملكه وأنه أخذها من يده بطريق التغلب قال قيات بينة وقضى بالضياع له وانزعت من يد التغلب وسلمت اليه ولو لم تكن له بينة وأراد تحقيق التغلب بالله ما كانت هذه الضياع في يده هذا المدعى وما أخذت منه بطريق التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على التغلب اقرارا انها كانت في يده وأراد أن يحلفه على ذلك قال له ذلك كذا في المحيط \* وفي فوائد شمس الاسلام ولو أقام البينة أن هذا المحدث في يده منذ عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له باليد وأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو أقام البينة بعد ذلك أنه ملكه تقبل ولو أقام البينة أن هذا المحدث كان في يده منذ عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق به ذاشيا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأجروا أنهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس يأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذه من المدعى كذا في الخلاصة \* وفي واقعات الناطق اذا أقام البينة على عبده في يدى رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذى هو في يده وأقام ذواليد البينة أنه عبده منذ عشر من سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط \* وفي العمون تنازع في شئ فاقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يد المدعى الساعة لان يد الاخر منقضية واليد المنقضية لا عبدة بها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما بينة أنه في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده منذ جمعة قضى به للمدعى الجمعة كذا في المحيط \* رجل في يده أرض لغيره أجرها فقال رب الارض أجرتها بأمرى والاجر لى وقال الآخر غصبتهم منك فأجرتها فالاجر لى كان القول لرب الارض ولو كان الآخر لى في الارض ثم أجرها فقال رب الارض أمرتك أن تبني فيها لى ثم تجرها وقال ذواليد غصبتهم منك ونيت ثم أجرتها فانه يقسم الارض على الارض وهى مبنية وعلى الارض وهى غير مبنية فما أصاب البناء يكون للآخر وما أصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتهم مبنية كان القول قوله وان أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لغيره غصبت منك ألفا ورجعت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل أمرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الألف والعشرة آلاف فالقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعة وخطة بغير أمر له ولو قال المقر له بل غصبت بئى القهص أو قال بل أمرتك بخياطة فالقول للمقر له كذا في المحيط \* بعث القصار أربع قطع من السكر باس الى صاحبها يريد تأييده فجاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك أربعوا وقال التلميذ دفعت ولم تعده على يقال لصاحب

ثلاثين برؤية الواحد لا يفطرون وان بشهادة اثنين أفطروا في الاصح وان لم ير هلال الفطر وقال الامام السعدي الثوب لا يفطرون في الثاني أيضا وفي شرح القدوري شهيد برؤية هلال الصوم وقضى به والسما متعبة فلما صاموا ثلاثين لم ير شوال صاموا الحادى والثلاثين عندهما وقال محمد رحمه أفطروا وقال الحلواني هذا اذا كان السما مصحبة ولم ير شوال اما اذا كانت متعبة أفطروا وبلا خلاف \* وقعت في بخارى سنة احدى وسبعين ان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاء اثنان أو ثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخبروا أنهم رأوا ليلة الثلاثاء

وهذا الاربعاء في الثلاثين اتفقت الاجوبة ان السماء لوعلة عيبها يوم الخميس والا \* صاموا ثمانية وعشرين بلارؤية ثم رأوا هلال  
الفطر ان كانوا عدة شعبان ثلاثين وقد كانوا رأوا هلال شعبان قضاؤهم ما وان صاموا تسعا وعشرين لاقضاء عليهم أصلا فان كانوا أكثر  
شعبان من غير رؤية هلاله أيضا قضاؤهم \* صام أهل مصر ثلاثين بالرؤية ومصر آخر تسعا وعشرين بالرؤية قضاؤهم ما في ظاهر الرواية  
وبه أفتى الفقيه أبو الليث والامام الخوافي وقال برؤية أهل المغرب يلزم الصوم (٩٥) على أهل المشرق وفي المغنى قال

الامام الخوافي والصحيح من  
مذهب أصحابنا رحمه الله  
ان الخبر اذا استفاض في بلدة  
أخرى وتحقق يلزمهم حكم  
تلك البلدة وفي التجديد  
اشتبه فشهدا ان قاضي  
بلد كذا قاضي ببلوته  
بالشهود لا يظهر ذلك في حق  
مصر آخر ويظهر في حق  
قراه وفي الخوافي أهل بلدة  
رأوا الهلال في ليلة الثلاثاء  
وأخرى في ليلة الأربعاء فكل  
مارأوا قال ابن عباس رضي  
الله عنه فيه لهم ما لهم ولنا ما لنا  
وفي التجديد اعتبار اختلاف  
المطالع والشافعي رحمه الله  
لا يعتبره في مسافة القصر  
والامام النسفي فصل وقال  
ان خبره وان القاضي قضى  
في بلدة كذا به والسماعية  
ولم يرفى هذه البلدة لا يثبت  
وان شهدوا بانهم رأوا هلاله  
في بلدة كذا في ليلة غداها  
الحادي والثلاثون ولم يرف  
الهلال فيها ولا عمله في  
السماء تركوا التراجع  
وعيدوا في غدها ولو شهدوا  
على ان قاضي بلد كذا قضى  
برؤية الهلال في ليلة كذا  
ولم يرف أهل هذه البلدة قضى  
القاضي بشهادتهم \* شهدوا

الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الخلاف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف  
برئ وللصغار على صاحب الثوب المين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق  
القصار برئ ولزم الخلاف على الرسول ويجب عليه أجر القصار اذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب  
كذا في الوجيز للكردي \* حائط لرجل وله أشجار على ضفة نهر فبنت من عروقها في الجانب الآخر من  
النهر أشجارا لرجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار  
وادعى الآخر وقال انهم من عروق أشجارى ان عدم انهم من عروق أشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم  
يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه أشجار لا مال لها فلا يستحقها أحدهما كذا في الخلاصة \* ولو بنت  
زرع في أرض انسان بلا انبات أحد فلصاحب الأرض بخلاف الصيد يدخل في أرض انسان حيث يكون  
للاخذ كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى على آخر عرصمة كذا بالبراث وقضى القاضي للمدعى بالعرصة  
بينة قامها ثم اختاف المدعى له بالعرصة والمقضى عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا بينة لواحد منهما  
فقبل القول قول المدعى عليه بالعرصة وقيل القول قول المدعى له بالعرصة كذا في المحيط \* وفي الجامع  
الصغير هرر لرجل الى جنبه مسنة وأرض لرجل خلاف المسنة بلزقتها وليست المسنة في يد أحدهما بأن لم  
يكن لأحدهما عليها غرس ولا طين ملق لصاحب النهر وادعى صاحب الأرض المسنة وادعاهما صاحب النهر  
أيضاً فهي لصاحب الأرض عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وقالنا تكون لصاحب النهر حري الملقى طينه وغير  
ذلك كالشئ ونحوه وعمرته تظهر في موضعين (أحدهما) أنه اذا كان على المسنة أشجار لا يدري من غرسها  
فعنده الاشجار لرب الأرض وعنده مالرب النهر (وثانيهما) أن ولاية الغرس على المسنة لرب الأرض  
عنده وعنده مالرب النهر والقاء الطين قيل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان  
أراد ان يرميها لصاحب النهر فقبل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه أبو  
جهمر رحمه الله تعالى أخذ بقوله في الغرس وبقوله ما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات  
\* السبل لو جاء بالتراب والطين ووضع في أرض رجل أو غيره فهو لصاحب الأرض والنهر كذا في الخلاصة  
\* والجمع في الطاحونة من دقاق الطين اصحاب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم  
في كل ما لا يكون من أجزاء الأرض كالرماد والسرقي أهل سكة يرمون بالرماد والسرقي في ملك رجل  
واجتمع فيه سبابة فهي لمن سبقت يده اليها وكذا من بنى مربطاً أو اصطبة لا يتجمع فيه الدواب واجتمع فيه من  
السرقي فهو لمن أخذ قبل العبرة لاعداد المالك في ذلك ومثله يمكن عن الامام الثاني في المنشور في الولايم اذا  
صب في حجره فأخذه أخذ ان كان هيا ذبله وحجره لذلك يسترده من الاخذ والالا اذا سبق احرازه تناول  
الاخذ بان جمع المتوسط في ذبله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز ويؤيده ما ذكر في الفتاوى آجوداره  
فأناخ المستأجر بحاله وتعرفه فالمستجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد ان يجمع فيه الروث  
والبرغرين فيكون له كذا في الوجيز للكردي \* رجل مات وترك بنتاً وأخاً وأمتة فقالت البنت الامتة  
كلها وقد كانت شترها الابي من مالى بأمرى والاخ يقول الامتة كلها لىث فالقول قول الاخ كذا  
في الذخيرة \* لو تنازعا في دابة أو قميص واحد هما راكبا أو لابسهما أو بكه فالراكب  
والالابس أولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي \* واذا كان أحدهما راكبا في السرج والاخر رديفه

ان هذا اليوم يوم الثلاثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوماً وزعموا انهم رأوا الهلال يوم قبل صومهم ان كانوا جاؤا من بعيد فيقبل  
ويعيدوا وان كانوا في المصر لا لانهم تركوا الحسبة \* الواحد اذا رأى هلال الفطر فرد القاضي شهادته أو الحاكم اذا رآه بنفسه ماذا يفعل قال  
ابن سلة لا ينوي بل يسلك يومه وقيل ان أبى كل سرا وقيل الحاكم له ان يقرر جهر او عن الامام انه لا يقرر وان أفطر قضى ولا كفارة  
عليه بخلاف وليس للحاكم ان يخرج الى العيد برؤية وحده لكنه لو رأى هلال رمضان يصوم وحده ولا يأمربه الناس والوالى اذا

أخبر به صدقه صامان صدقه ولا يفطر وان أفطر لا كفارة عليه راء قبل الزوال فهو لا يتقبل لا يصوم ولا يفطر في المختار فان أفطر لا كفارة عليه لانه يتأويل وعن الثاني أنه ان قبل الزوال فله عليه الماضية وعن الامام ان مجراه ان امام الشمس ويتلو الشمس فللماضية وان خلف الشمس فلا تية وقال ابن زياد لو غاب بعد الشفق فللماضية وان قبل الشفق فلا تية \* شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يضحي أيضا في يوم الخميس ما لم يتحقق انه يوم النحر وماتقل (٩٦) عن علي رضي الله عنه ان يوم أول الصوم يوم النحر ليس يتشريع كلى بل اخبار عن اتفاق في هذه السنة وكذا

ما هو الرابع من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتفق \* اسلم الحربى في دار الحرب وأخبره واحد عدل بالصوم أو رجلان لزم والشرط أحد شطرى الشهادة اما العدد أو العدالة عند الامام وعندهما يكتفى بقول الواحد \* اشبهه على الاسير المسلم ثمة رمضان فحصرى وصامان وافق أو تأخر جاز وان تقدم لا \* أصبح مفطرا في أول يوم من رمضان والناس صائمون ان صاموا الاتمام شعبان ثلاثين أول رؤية أحسنوا وأسأهوا ويجب القضاء لا الكفارة وان صاموا جزاء أسأوا وأحسن هو ولو صام وأفطر الناس ان لرؤية أو اكمل أحسن وأسأوا وان جزاءا أحسنوا وأسأهوا \* (الثاني في النية) \* قالوا وهي معرفته بقلبه ان يصوم ولا عبثة بالتقدمة على الغروب والاعتبار للتأخرة عن الغروب لليوم الذى يصوم في عذره ولو نوى في الليل صوم اليوم ثم عزم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح من الغد وصام اليوم لا يجزبه

ان قال اكب أولى بخلاف ما اذا كانا راء كبتين حيث يكون بينهما كذا في الهداية \* لو كان أحدهما يقول الدابة والاخر يسوقها قضى بالدابة للقائد واذا كان أحدهما مسكاً بلجام الدابة والاخر متعاقبا بينهما قال مشايخنا ينبغي أن يقضى للذى هو مسك بلجامها كذا في المحيط (٤) \* اذا تنازعا في بعير وعليه حمل لأحدهما فصاحب الحمل أولى كذا في الهداية \* دابة تنازع فيهما رجلان لأحدهما عليها حمل والاخر كوز معلق أو مخلاة معلقة فصاحب الحمل أولى كذا في الكافي \* رجل يقول قطاراً من الابل وعلى بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما الابعة كلها قال ان كانت على الابعة حولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد أجبر وان كانت الابعة عراة فلراكب البعير الذى هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رجه الله تعالى في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطه رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم القطار كله فلكل واحد البعير الذى هو راكبه وما بين البعير الاول والاولى الاول وما بين الاول والاوسط والاخرين نصفين ولا آخر نصفين ولا آخر نصفين ولا آخر نصفين كذا في محيط السرخسى \* اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفين كذا في الهداية \* في القدرى لو أن خياطاً يخيط ثوباً في دار رجل وتنازع في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط \* لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أنا خطته وقال الخياط لابل أنا خطته ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الابعة وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في أيديهما فالقول للخياط مع عبثه وعلى صاحب الثوب الابعة كذا في محيط السرخسى \* استأجر ابيسع البزاً وخطاطة الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذى في يده له والمستأجر أنه ان كان في حائوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان أو عبداً ما أدونا أو مكاتباً كذا في الوجيز لا كدرى \* ذكر في المأذون الكبير لو أجزع عبده من قصار أو خبازاً ونحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسى \* رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدهوا اناراً ينهاهذا خرج من هذه الدار وهو هذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لى والخارج يدعى ذلك لنفسه ان كان الجمال من يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان برازاً أو صاحب خرفه وللعمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقايع الحسامية \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالى أخذته من منزلى قال أبو حنيفة رجه الله تعالى القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شئ ما خلا ثيابه التى عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ان الداخل رجل لا يعرف بصناعة (٤) قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الماضية \* رجل يقول بقر أو غنماً أو بطلاً ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والقائد ذلك كله فذلك كله لالسائق ولا شئ من القائد الا ان يقول بقر أو غنماً معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسى كذا في النسخة المجموع منها ٨١١

لانقضاء العزيمة بالرجوع \* ونية الفطرى النهار لا تفطر عندنا خلافاً للشافعى رجه الله ولو قال نويت ان أصوم شيئاً ان شاء الله يجوز النية استحساناً لانه في مثل هذا يذكر لطلب التوفيق كذا عن الامام الخواص والقياس ان لا يصوم برصاً ابطلانها بالنيا كالتصرفات القولية فعلى هذا من جعل الايمان مجرد التصديق لا يطل بالحق الاستثناء فيصح الحاقه الاستثناء ولا يكفر من استثنى وعند العامة الاقرار ايضاً ركن أو شرط لكنه لا يكفر بالاستثناء لان التأويل الفاسد منع التكفير كالحج \* ظن ان عليه صوماً فشرع فيه ثم علم

عدمه ومضى عليه قبل الزوال ثم أفطر قضى لأن المضي عليه شروع في النفل والنفل بعد الشروع بضم بالقطع ويجوز نية المريض والمسافر بعد طلوع الفجر كالمقيم \* نوى عن قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء عند الامام الثاني لأنه حق الله تعالى وعند محمد عن التطوع لأنه حق العبد وأولاهم مترافعا فبقى مطلق النية ولو عن القضاء والكفارة فمن قضاء رمضان \* وجب عليه قضاء يومين من رمضان أو من رمضانين فالأفضل أن يعين ويقول نويت قضاء اليوم الأول أو يوم رمضان الأول وإن لم يعين جاز في المختار (٩٧) في الصلوات \* ولو أفطر عمدا في يوم منه

وصام احدا وستين يوما عن القضاء والكفارة بلا تعيين جاز ويجوز تقديم الكفارة على القضاء \* ارتد والعياذ بالله تعالى في أول اليوم من رمضان ثم أسلم ونوى قبل الزوال يجوز ولو أفطر لا كفارة عليه ويجب القضاء والمتطوع لو كذلك يكون صائما ولو أفطر عليه القضاء عند الامام الثاني وعند زفر رجه الله تعالى لا يكون صائما ولا يقضى ان أفطر \* أفطر في رمضان سنة ثمانمائة وصام شهرا ينوى قضاء ذلك لكنه ظن أنه سنة إحدى وثمانمائة يجوز به كذا عن الامام ولو صام شهرا ونوى قضاء رمضان سنة إحدى وثمانمائة لا يجزى به لاتصال النية في الثاني برب رمضان غير

الذي أفطر فيه بخلاف الأول \* نوى بعد الفجر عن القضاء لا يصح عن القضاء ويصح عن التطوع ولو أفطر عليه القضاء اذا علم أن صومه لم يصب عن القضاء بنية النهار ولو لم يعلم لانه كالمظنون \* نوى من يومين من رمضان أو ظهاريين فعن أحدهما في قوله ما ولو عن قضاء رمضان وكفارة تعين بعدما أصبح كان

شيء من الاشياء بان كان حلالا يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت أو كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط \* روى هشام عن محمد رجه الله تعالى قالوا لو أن كذا في منزل رجلين وعلى عنق الكائن قطيفة أو نحوها فادعى كل واحد منهما ما أنتم الله فهي اصحاب المنزل كذا في محيط السرخسي \* حلال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة له وقال الحلال لابل ملكي فالقول قول الحلال اذا كان الحلال يحمل البرز الكارة مما يحمل كذا في الواقيات الحسامية \* لو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والاخر مقيم على به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما على طريق القضاء كذا في العناية \* دار فيها رجلان فادعى كل واحد يدعيها لنفسه (٢) فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط \* ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والاخر مقيم بسكانها (٣) وآخر يجذف فيها والاخر يدعيها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يجب حذف فيها ولا شيء لمن يدها كذا في محيط السرخسي \* عبد ما وسرى عنقه درة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا يدعى مالك العبد أن الدرلة ومالك المنزل أنها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي \* رجلان في السفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما ما السفينة وما فيها أو أحدهما معروف يبيع الدقيق والاخر ملاح معروف فالدقيق للذي هو معروف ببيعها والسفينة للملاح عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل اصطاد ما نرى في دار رجل فان انفقا على أنه على أصل الاباحة فهو لاصطاده سواء اصطاده من الهواء أو على الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطادته قبلك أو وورثته أو نكر الصائد فان كان أخذه من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي \* اذا باع مستأجر الخانوت سكنى الخانوت من رجل وقبضه المشتري بفناء صاحب الخانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كانت السكنى متصلة ببناء الخانوت وهي ليست من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الخانوت مع عينه واذا حلف رجوع المشتري على المستأجر بثمن السكنى وان كانت من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سيل لصاحب الخانوت على السكنى كذا في المحيط

### (الباب العاشر في دعوى الخائض)

اذا كان حائطا بين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تبيع أو اتصال ملازقة فهو بينهما لاستوائهما في اليد الثابتة على الخائض وان كان اتصال أحدهما اتصال تبيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التبيع أولى لان له منع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا بينهما أحدهما اتصال تبيع أو ملازقة وليس للأخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وان كان لاحدهما اتصال وللاخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تبيع فالخائض لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة وللاخر عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى وصورة اتصال التبيع

(٢) قوله فانه لا يقضى بينهما بل يتحمل في أيديهما بلا قضاء لعدم المنازع لهما واستوائهما في الدعوى كما ذكره بعض شراح الهداية

(٣) قوله بسكانها قال في التاج جع ساكن وهو بضاد ب السفينة وهو المراد هنا اه بحر اوى

(١٣ - فتاوى رابع) تطوعا ولا يجزى به عن أحدهما فان أفطر فيه قضى يوما قيل أراده ما كان عليه من قضاء رمضان ويرده سوق العبارة والصواب لزوم قضاء التطوع الذي صار شارعا فيه فيصير اشكالا في مسئلة المظنون وتأويله ما ذكرنا ان علم انه لم يصر صائما عما نوى ولو لم يعلم وأفطر لا قضاء عليه كالمظنون وقد ذكرناه \* (الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة) \* لا يفسده الا اكتمال وان وجد طعمه \* الا فطار في الاحليل مختلف وفي قبل المرأة قيل على الخلاف والصحيح الا فسادا بخلاف \* دخل السهم من جانب

في أصح الوجهين فعلى هذا  
ينبغي أن يحتاط في الخضامة  
والبراق حتى لا يفسد صومه  
على قول مجتهد \* خاض الماء  
فدخل أذنه لا يفسد بخلاف  
دخول الدهن وإن صب الماء  
في أذنه أفسده في الصحيح  
لوجود الفعل فلا يعتبر  
صلاح البدن \* وأجمعوا أنه  
لو حاك أذنه بعود فاخرج العود  
وعلى رأسه درن ثم أدخله  
ثانية أو ثالثة كذلك أنه لا يفسد  
\* أكل ناس - يافق - له أنت  
صائم وهـ - ذا رمضان فقال  
ما أنا بصائم ودام على الأكل  
ثم تذكر صومه قال الامام  
الثاني فسد زوال النسيان  
وهل يجزئه إذا رآه يأكل ناسيا  
إن ضعيقا لا وإن قويا أخبره  
\* دخل عرق الوجه فم الصائم  
أودمه - إن قليلا كالقطرة  
والقطرتين لا يفسد وإن  
كثيرا حتى وجد طعمه في حلقة  
أو اجتمع شيء كثير وباتلعه  
فسد لا مكان التحرز عنه ولو  
قطرة من الثلج أو المطر أفسده  
في الصحيح وقيل لا يفسد  
في المطر ويفسد في الثلج وقيل  
بالعكس \* غسل الهليلج اليابسة  
ومصها ولا يدخل من عينها  
في جوفه لم يفطر بخلاف  
القائذ والسكر حيث يوجب

مداخله اللبن بعضه في بعض ان كان الحائط من مدراء أو أجرو هو أن يكون أنصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخلاً في الحائط الآخر وان كان الحائط من خشب فهو أن يكون رأس ساجة أحدهما مر بكا على ساجة الآخر فأما اذا تقب الحائط وأدخل لا يكون تريعا وعن أبي الحسن السرخسي اتصال التريعا أن يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولين بالحائطين والحائطان موصولين بجائط الدار وما اذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجذوع أولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به التراجع قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن متصلا بينهما لم يكن له ما عليه شيء من الجذوع وغيرها فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في أيدهم ما قضا تركه وان لم يعرف كونه في أيدهم ما وادعى كل واحد منهما أن ملكه وفي يديه يجعل في أيدهم ما كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما عليه مرادى أو بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان له ما عليه مرادى أو بواري يقضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* وان كان لأحدهما عليه جذع واحد ولا آخر عليه مرادى أو بواري ولا شيء للآخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر مرادى يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع المرادى كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه سسترة أو حائط فالحائط المتنازع فيه هو الأسفل لصاحب الجذوع والسسترة لصاحب السسترة ولا يؤمر صاحب السسترة برفع السسترة الا أن يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبيئة فحينئذ يؤمر صاحب السسترة برفعها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تنازعا في الحائط والسسترة جميعا فهو لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه سسترة ولا آخر مرادى فالحائط لصاحب السسترة كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما مدعين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو أجرفه بمنزلة السسترة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان لأحدهما على الحائط عشر خشبات ولا آخر ثلاث خشبات فصاعد الى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح \* كذا في المحيط \* ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا آخر عليه ثلاثة أجزاع أو أكثر كرفي الزوازل أن الحائط يكون لأصاحب الثلاثة وأصاحب ما دون الثلاثة موضع جذوعه قال هذا استحسن وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان يماس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا ثم رحمه الله الى الاستحسان وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل اذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات ولا آخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وإنما استحسن هذا في الخشبة والخشبتين وهذا كذا ذكر في صلح الأصل وذكر في كتاب الاقرار أن الحائط كله لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها الا يؤمر برفع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يحمية يقضى به فمن أصحابنا من قال يقضى بالملك بينهما على أحد عشر منها عشرة أسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط بقسمان أرضه وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة

القضاء والكفارة وبشرب الدم لا تجب الكفارة في الظاهر وفي بعض الروايات تجب. ابتلع راق غيره أو نفسه من يده الواحدة  
فسد ولا يلزم الكفارة لأن الناس يعافونه بعد انخروج من القم وقال الامام الحلو ان اذا ابتلع راق حبيبه فسد وكفر لانه لا يعاف \* ولو خرج  
من فيه الى ذنسه ولم ينقطع عن داخل فيه وابتلعه لا يفطره \* أدخل الابريسم المسبوغ في فيه حتى صار الريق مسبوغاً وابتلع هذا الريق  
ذاكر الصوم فسد \* أخذ سمه من خارج وابتلعهما مختلفا في لزوم الكفارة والخيار الوجوب \* ولو مضغ حبة حبة لا تجب وان مضغ



حبة غنبل رمة القضاء والكفارة وان ابتلعها كلها ان لم يكن نفروقه أو كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل الشريعي ان كان معه الشفوق لا كفارة عليه وهو الصحيح لانه لا يؤكل عادة \* أكل الحمايين أسنانه ان كثرا يفسد ولو أدخل ذلك القدر في فيه وابتلعه متعبا عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذ في يده ثم ابتلعه فسد صومه واختلف في الكفارة والصحيح عدمه وكذا اذا أخذ لقمة من الخبز وهو يابس فلم يضر علم انه صائم ان ابتلع قبل الاخراج كغيره وان أخرج ثم ابتلع (٩٩) لا كفارة والفصل في مسئلة اللحم بين

أسنانه قدر الحصة قال أبو نصر الدبوسي ما ذكره التتريب للتقدير والتحقيق انه ان أمكنه الابتلاع بلا استعانة اللزاق فهو علامة الكثرة وان لم يمكنه بلا استعانة اللزاق فهو علامة القلة \* ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المضوغة لغره وان مضغ لقمة في الليل وأمسكها في فيه ونام ثم ابتلعها اذا كرا بعد الالتباه وقد طلع الفجر كفر \* أكل الحمايين أو لجام غير مطبوخ كفر لان القديد يؤكل عادة كذلك ولو أكل الميتة قضى وكفر اذا دودت وأنتت \* أكل عجينا أو حصة أو نواة أو جرجا أو مدر أو قطنا أو حشيشا أو ترابا أو كاغدة لا كفارة عليه وفي الحنطة كفر وكذا في الدقيق عند محمد رحمه الله تعالى بخلاف الامام الثاني وبه أخذ الفقيه وفي دقيق الذرة اذا تلبس بدبس أو سمن كفر \* والطين الذي يغسل به الرأس ان اعتاد أكله كفر والا لا وفي الطين الارمني يكفر لانه يؤكل باللواء والفرجل اذا لم يكن مدركا لا كفارة عليه وفي الخلع

الواحدة عند أكثرهم قال محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهم مامن فربيع الحائط بالاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهم ما يمازى ساحتهم من الحائط ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبد الله الصميري وأما ما بينهما من القضاء فيقضيه بينهما كذا في محيط السرخسي \* قال الامام الاسدي رحمه الله تعالى في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى أحد - ما ظهره الى آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحائط بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال ينفى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هذا اذا جعل وجه البناء حين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية \* خص بين دارين (١) قطه الى احدى الدارين وكل واحد من صاحبي الدارين يدعى النقص قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالنقص بينهما مائتي دينار وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القمط كذا في فتاوى قاضيخان \* لو تنازعا في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالغلق والباب بينهما وقال يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان للباب غلطان من الحائنين جميعا يقضى بالباب بينهما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية \* اذا كان الحائط بين رجلين فأقام رجل البينة على أحدهما أنه أقر أن الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط \* جذوع شاحصة الى دار رجل ليس له ان يجعل عليها كنيفا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا أو جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها يضر بقيمة الجذوع ويضعها الا يملك القطع وان لم يضر بها يملك القطع ولو أراد صاحب الدار ان يغلق على أطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار بين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أثقل فالحجارة بينهما مائتي دينار ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للأخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا آخر أن يضع عليه بمثل حولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك ألا ترى أن أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا أنه قد مر أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان \* وان لم يكن لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشب له ذلك وليس للأخر أن يمنع ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العبادية \* لو كانت لأحدهما عليه جذوع وليس للأخر عليه جذوع فأراد أن يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مقرران بأن الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتستوي بهما حائطك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة \* جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس به وان أراد أن يجهله أرفع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* حائط بينهما ما كانت لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعها بجداره صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو أراد أحدهما أن ينزع جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكر في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العبادية

(١) قوله قطه الخ أي شدة القمط بالكسر حمل يشبهه الاخصاص كافي القاموس ٨١

تجب الكفارة في المختار وفي المنتقط انما لا تجب وفي ورق الشجر ان كان يؤكل عادة كفر وفي ورق الكرم تجب الكفارة في الابتداء لا بعد الكبر وفي اللوزة الرطبة والبطيخة الصغيرة كفر وان ابتلع الجوزة الرطبة لا وان مضغها فكذلك الهليلج وروى عن الامام الثاني في مضغ الجوزة واللوزة اليابسة الكفارة ان وصل الموضوع الى الجوف وعن بعض المشايخ أنه ان وصل القشر الى حلقة أو لا لا كفارة عليه وان وصل اللب أو لا كفر \* أكل خبز يابس أو قتر قياسه كفر وان أكل كسرة فت لا وفي ابتلاع البيضة بقشرها أو الرمانة بالقشر لا كفارة

وفي الاجناس أو جهاني الرمان والفسق الرطب كالجوز وفي الياس ان مضغه وفيه اب كفو وان ابتلعه لا وفي التفاحة ان ابتلعها أو مضغها عليه الكفارة لان كلاهما كوك وفي الخلل والمزى وماء الزعفران أو ماء الباقي أو ماء البطيخ أو القند أو القند أو ماء الزرجون والمطر والنيل والبرد اذا نعد عليه الكفارة والاصل فيه وصول المغذى أو الدواء الى جوفه من مسلكه المعتاد في النهار على صوم تام قطعاً اذا أمسك في فيه شيئاً لا يؤكل فوصل الى جوفه أو دخل الماء (١٠٠) فنه عند الاعتسال لا يقسد الا ان يصيب فيه متعمداً وكذا اذا بقي بعد المضغ ماء فابتلعه

بالزق لم يضر ليعذر الاحتراز  
 \* رأى هلال الفطر وقت  
 العصر فظن انقضاء مدته  
 وأفطر قال في المحيط اختافوا  
 في لزوم الكفارة والاكثر  
 على الوجوب \* اذا لزم  
 الكفارة على السلطان وهو  
 موسر بحاله الحلال وليس  
 عليه تبعه لاحد يفتي باعتناق  
 الرقبة وقال أبو نصر محمد  
 ابن سلام يفتي بصوم شهرين  
 لان المقصود من الكفارة  
 الانزجار ويسهل عليه افطار  
 شهر واعتناق رقبة فلا يحصل  
 الزجر \* (فوع آخر) \*  
 تسحر على يقين ان الفجر غير  
 طالع أو أفطر على يقين ان  
 الشمس غربت ثم ظهر  
 بخلافه قضى ولا كفارة  
 عليه وان شك في طلوع الفجر  
 فالمستحب أن يدع الاكل  
 ولو اكل قضى واختلف في  
 الكفارة \* تسحروا كبراً به  
 ان الفجر طالع قال مشايخنا  
 عليه قضاء ذلك اليوم ولو  
 أفطروا كبراً به ان الشمس  
 لم تغرب قضى وكفر لان  
 الاصل دوام الثابت وقد  
 انضم اليه أكبر رأى فاندفع  
 المسئلة الاولى \* وفي التجريد  
 أكل أو كبراً به طلوع  
 الفجر في الصحيح لا قضاء

\* اذا كانت جذوع أحدهما مرة تفتة وجذوع الآخر متسقة فأراد أن ينقب الحائط لينزل فيه الخشب  
 هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتي بأن له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب  
 فيه وهنالم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهنالم ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار  
 بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أنشر الشريك ذلك أو لم يضر كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم جانب منه قطره أنه ذو طاقين متلازقين فيريد  
 أحدهما أن يرفع جداره ويرغم أن الجدار الباقي يكفيه للسنة فيما بينهما ويرغم الآخر أن الجدار اذا بقي ذا  
 طاق واحد يهيئ وينهدم فان سبق منهما أن الحائط بينهما قبل أن يتبين أنهما حائطان فكلا الحائطين  
 بينهما وليس لاحدهما أن يحدث في ذلك شيئاً بغير إذن شريكه وان أقر أن كل حائط لصاحبه فلكل واحد  
 منهما أن يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين اثنين وهي وأراد  
 أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر ينبغي أن يقول له ارفع حائطك بعدد لاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على  
 ذلك فان فعل فبها وان لم يفعل فله أن يرفع الجدار فان سقطت جولة لا يضره كذا في الخلاصة \* وعن الشيخ  
 الامام أبي القاسم جدار بين رجلين لاحدهما عليه جولة وليس للآخر شئ في الجدار الى الذي لا جولة  
 له فاشهد على صاحب الجولة فلم يرفع معه امكان الرفع بعد الشهادتي انهم وأفسد شيئاً قال اذا ثبت  
 الشهاد وكان مخوفاً وقت الشهادتين المشهود عليه نصف قيمة ما أفسد من سقوطه هكذا في فتاوى  
 قاضيخان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين لاحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بيته فهدم الحائط  
 من أسفله ورفع أسفله بالاساطين ثم اتفقا جميعاً حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أبي صاحب  
 السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن ينفق فيما جاوز ذلك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* رجل  
 له بيت وحائط هذا البيت بينهما وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع خشبه على  
 هذا الحائط قال أبو القاسم ان بنى في حده نفسه من غير أن يكون معتمداً على الحائط المشتركة لم يكن للجار  
 منعه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان \* رجل له ساباط أحاط في جذوع هذا الساباط على حائط  
 دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطك بغسحق فأرفع جذوعك  
 عنه وقال صاحب الساباط هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذك صاحب كتاب الحيطان الشيخ  
 الثقي أن القاضي بأمره رفع جذوعه وقال الصدور الشهد رجحه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا في الحائط  
 يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار والاتصال  
 ثبت اليد ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال تبيع أما اذا كان اتصال ملائقة فصاحب الساباط أولى  
 هكذا في المحيط \* في كتاب الحيطان \* جدار بين دارين انهم ولا أحدهما بنات ونسوة وأراد صاحب العمال  
 أن يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث رجحه الله تعالى في زماننا يجبر لانه لا بد  
 أن يكون بينهما سترة قال مولا نارضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار  
 يحتل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبنى في نصيبه سترة لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل  
 الحائط لا يحتل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان الحائط بين  
 رجلين فانهدم فأراد أحدهما قسمة عرصه الحائط وأبى الآخر أو أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بدون طلب

عليه لما قلنا وان كبراً به عدم الغروب وأكل قضى \* شهد انهم انعابت وآخرا ناهما لم تغرب وأفطر ثم بان عدم  
 الغروب قضى ولا كفارة بالاتفاق للشبهة بمعارضة المحبتين وترجيح بينة الاثبات ظاهراً \* شهد على طلوع الفجر وآخرا على عدم الطلوع  
 فأكل ثم بان الطلوع قضى وكفروا قالان البيئات للاثبات لا للنفي حتى قبل شهادة المثبت لا الثاني \* ولو واحد على طلوعه وآخرا على عدمه  
 لا كفارة عليه \* دخلوا عليه وهو يتسحر فقالوا انه طالع فصدمهم فقال اذن أنا فمطر ولا صائم ودام على الاكل ثم بان انه ما كان طالعاً في أول

الاكل وطاعا وقت الاكل الثاني قال الحاكم لا كنفارة عليه لعدم نية الصوم وان كان المخبر واخذ اعلمه الكفارة \* لان خبر الواحد عدلا  
أولا في مثل هذا يقبل \* قال الجارية انظرى طلوعه فخرجت وقالت لم يطلع فجامعها ثم بان انه طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليها  
وهو الصحيح \* أفطر في يوم نوبة الحج قبل أخذه يتوهم أنه يأخذ ويضعف فسانه الله تعالى في ذلك اليوم أو أفطرت على ظن أنه يوم عادت أقلم  
تخص قال القاضي يلزمهما الكنفارة والاصح عدم اللزوم فيهما \* من أكل في رمضان (١٠١) بشهره عينا فمعدا يؤمر بقتله لان

صحة دليل الاستحلال \*

أفطرت الجارية أو الزوجة

لضعف أصابها في عمل المولى

أو الزوج من الخبز والطبخ

وغسل الثياب ان خافت

على نفسها ولم تغفر عليها

القضاء لا الكفارة وكذا

الخادم أو الرقيق الذي ذهب

لسكر التمر أو لكرهه أو

لاصلاح الربض وعليه

موكل السلطان واشتد الحر

وخاف على نفسه الهلاك

لا كفارة عليهم \* أصبح فيه

ناو بالفطر أو غيرنا ولاصوم

ثم أكل غمدا لا كفارة عليه

عند الامام وقال الثاني ان

أفطر قبل النية فكذلك

وان أفطر بعدها كفر وقال

محمد رحمه الله ان أفطر قبل

الزوال كفر وأشار في الهداية

الى أن الثاني مع محمد لا مكان

الصوم وان بعده لا \* سمع أهل

القرية أصوات الطبل يوم

الثلاثين فظنوه يوم عيد

فأفطروا ثم بان انه لشئ آخر

لا كفارة عليهم \* والاصل

عندنا أن من صار في آخر

التمار على صفة كالمرض

والسفر وغير ذلك لو كان في

أوله على تلك الصفة يباح له

الفطر ويسقط عنه الكفارة

\* (نوع) \* أكل ناسيا

القسمه وأبي القسمه فان لم يكن عليه حيلة أصلا وطلب أحدهما قسمه عرصة الحائط وأبي الآخر ذكر  
في بعض المواضع مطلقا أنه لا يجبر به أخذ بعض المشايخ وبعض مشايخنا قالوا ان كان القاضي لا يرى  
القسمه الا بالاقراع لا يقسم وأما اذا كان يرى القسمه بدون الاقراع فانه يقسمه بينهما اذا كانت العرصة  
عرضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي داره  
تتميمًا للمنفعة عليهم ما وقال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالقاضي يجبر الآتي على القسمه على كل حال  
واليه أشار الخصاص وعليه الفتوى وأما اذا أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بدون طلب القسمه وأبي الآخر  
فان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يبنى فيه حائط لنفسه  
لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر  
محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة وهو الاشبه ولولم يكن شئ من ذلك لكن بنى أحدهما  
الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشئ اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل  
حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أصحابنا وقال  
بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على  
الحائط حيلة فاذا كانت له ما عليه جذوع فطلب أحدهما قسمه عرصة الحائط فالحواب فيه أنه لا يقسم  
عرصة الحائط الا عن تراص منهما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا أراد أحدهما  
البناء وأبي الآخر ذلك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى  
واذا بنى أحدهما ما بغير اذن صاحبه فبعض مشايخنا رجحوا الله تعالى قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة  
على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا وهكذا ذكر الخصاص في نفقته وبعض  
مشايخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره  
وهو الاصح هكذا في المحيط \* وان كان بناءه باذنه ليس له أن يمنع له لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في  
فتاوى قاضيان \* واذا كان لاحدهما عليه حيلة فطلب هو القسمه وأبي الآخر يجبر الآتي اذا كانت  
العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا أراد من له الحيلة البناء وأبي الآخر  
فالصحيح أنه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حيلة فالصحيح أنه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط عريضة  
على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له أوله ما عليه حيلة  
كان للباني أن يمنع صاحبه عن الانتفاع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان  
قال صاحبه أنا لا انتفع بالمبنى هل يرجع الباني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال  
القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب المحيط والشيخ الامام المعروف بخوارزمية في شرح  
كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار  
الصدر الشهيد عى ثم اذا رجع بما ذابرجع ذكر الفاضل الاسييجاني في شرح مختصر الطحاوى في كتاب  
الصلح في مسئلة العلو والسفل أن صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنيًا لا بما أنفق  
وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضل في الحائط المشترك أنه يرجع  
بنصف ما أنفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا

فظن الفطر ثم نهد الأكل لا كفارة عليه وان بلغه الخبر في الصحيح \* ذرعه الله أو اغتسل بالماء اذا كرا الصومه أو ناسيا فظن نفوذ الماء الى  
الجوف أو الدماغ من أصول الشعر أو فطر متعمدا قضى وكفر بكل حال وفي رواية ان كان جاهلا كذلك عند الامام في الظاهر وعن محمد  
لواستفتى فافتاه فقيهه بالفطر لا كنفارة عليه وهو الصحيح لان على العاصي تقليد المفتى \* احتجهم فظن الفطر أو كحل أو آذنه فظن الفطر  
وأكل عمدان جاهلا لم يسمع الحديث ولم يفت بالفطر فافطر كفر وكذا لو سمع الحديث وعرف تأويله وان لم يعرف تأويله كفر خلا لا دام

فقالوا ان بنى بأمر القاضى رجع بما أنفق وان بنى بغير أمر القاضى يرجع بقيمة البناء ثم فى الموضوع الذى يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء أو يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتى القاضى الامام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يفتى الصدر الشهيد حسام الدين هـ الذى ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدماء فكذلك الجواب فى الوجوه كلها وان هدمه أحدهما أجبر على البناء هكذا فى المحيط \* فى صلح النوازل جدارين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدموا أحدهما غائب فبناء الآخر ان بناء بنقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذى لم يبن أن يحمله عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا فى الخلاصة \* وفى فتاوى الفضلى اذا أراد أحدهما بنقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار بأذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزل المضمون له شئ كما لو قال ضمنت لك ما يملك من ماله كذا فى الفتاوى الصغرى فى كتاب الحيطان \* جدار بين رجلين انهدموا أحدهما الجارين غائب فبنى الحاضر فى ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن يبنى الحائط فى الموضوع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر أن أراد الذى قدم أن يبنى على طرف موضع الحائط مما ياميه جازوا أن جعل ساحة أس الحائط الى جانب نفسه ايس له ذلك وان أراد ان يبنى الحائط كما كان أو أرق منه وبترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا فى فتاوى قاضيان فى باب الحيطان \* جدار بين كريمين لرجلين انهدم فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى فأمر السلطان بناء برضا المستعدى أن يبنى الجدار على أن يأخذ الآخر منه ما يجيبه فبنى كان له أن يأخذ الآخر من صاحبه الكريمين كذا فى الفصول العبادية \* وفى الاقضية حائط مشترك بين اثنين أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام أبى بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى أنه يجبر فان هدماء أو أراد أحدهما أن يبنى وأبى الآخر ان كان أس الحائط عريضا يملكه أن يبنى حائطاً فى نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن الامام أبى بكر محمد بن الفضل وعالمه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق فى العبادات ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق ان كان أس الحائط لا يقل القسمة كذا فى الخلاصة \* لو هدم جدار بينهما ثم بنى أحدهما بنفقته والآخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لا أضع على الجدار حوله فله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير البالى الحولة كذا فى الفتاوى الصغرى \* ان خاف وقوع الحائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحاً فهدم أحدهما بأذن الشريك لا شك أنه يجبر لهدم على البناء ان أراد الآخر البناء كما لو هدماء وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة بيناه الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا أن يختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة بيناه الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك مما بقى من بنائه كذا فى الخلاصة \* جدار بين رجلين لكل واحد منهم ما عليه جولات فوهى الجدار فرفعه أحدهما وبناه بال نفسه ومنع الآخر عن وضع الجولات على ما كان عليه فى القديم

ولم يتحرك لا يقع \* ولو استمنى بالكف فأمنى عليه الكفارة ولا يحل أصلا لقضاء الشهوة ولو صد تسكين الشهوة يرى أن لا يأثم قال \* أدخل أصبعه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه ولو أدخل الخشبة أن طرفها خارج لا يفسد ولا يفسد وكذلك الوابتنح خيطا وطرفه خارج وإن ابتلع الكل فسد \* بالغ في الاستجماع حتى بلغ موضع الحقنة فطاره ولا كفارة وهذا قبل ما يكون ولو كان في ورث داء عظيم \* جهات القطن في قبله إن بلغ إلى الفرج الداخل فسد لأنه تم الدخول بالكلية وإن كان طرفها في الفرج الخارج لا يكفي الخيط إذا تعدد الإفطار

قبل التكفير يكفيه كفارة واحدة وإن في رمضان فلكل كفارة وقال محمد رحمه الله يكفيه كفارة واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتقاد وان بعد التكفير يلزمه أخرى \* أفطروا عتق ثم أفطروا عتق ثم استحققت الرقبة الثانية أعتق مكانها أخرى لبطلان اعتاقه ولو استحققت الأولى لا الثانية فالثانية تنوب عن الأولى أيضا وكذا الثالثة عن الأولى والرابعة عن الثلاثة المتقدمة \* (الرابع في النذر) \* لله على صوم هذه السنة أفطرا الأيام المنهية وكفران نوى عينا ولو صام هذه الأيام لأقضاء عليه (١٠٣) ولو صام سنة بالاهله قضى خمسة

وثلاثين يوما ولو سئنة متباعدة فهو كهذه السنة ولو صوم هذه السنة فن حين حلف الى أن تعضى هذه السنة ولا يلزم قضاء الماضي وكذا لو نذر صوم الشهر صام البقية ولو صوم شهر عليه شهر كامل ولو صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة وشوال تسعة وعشرون قضى الأيام المنهية فقط ولو صوم ثلاثة أشهر وعين هؤلاء وشوال نقص يوما قضى ستة أيام ولو قال لله على صوم يوم قدوم فلان شكر الله تعالى فقدم في رمضان وقد كان نوى اليمين كفر لعدم البر ولو قدم فيه قبل النية فنوى الشكر بر في عينه ووقع عن رمضان أيضا ولا قضاء عليه لأنه أتى بالقدر الممكن ولو قال على مثل صوم رمضان أن أراد به التتابع تابع وان لانه له التفريق ويحمل على التقدير ولو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم بعد الزوال لا يلزمه شيء عند محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو قدم بعد الأكل قبل الزوال أو بعد ما حاضت قضى عند الثاني خلاف محمد رحمه الله \* نذرت صوم يوم كذا فوافق يوم

قال الفقيه أبو بكر الاسكاف ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبنى عليه حائطا يحتمل حوله على ما كان عليه في الأصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له أن يمنع صاحبه من وضع الجولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع الجولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما أنفق في البناء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البصري رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق ان بناء بأمر القاضي وبنصف قيمة البناء بناء بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* في شروط النوازل قال أبو بكر رحمه الله تعالى في جدار بين رجلين بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فأنهم فقال صاحب الأعلى لصاحب الأسفل ابن أبي حنيفة ثم بنى جميعا ليس له ذلك بل بينهما جميعا من أسنله الى أعلاه قال الفقيه أبو الليث ان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتا فاصلا حده على صاحب الأسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحائطين من سنل وعلو وقيل بينان الكل وهو قول أبي القاسم ثم يرجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان كذا في الفصول العمادية \* صاحب السفلى لو أراد أن يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* علو رجل وسفل لا خير لصاحب السفلى أن يتدو ولا أن ينقب كوة بغير رضا صاحب العلو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصنع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا في الكافي في باب متفرقات كتاب أدب القاضي \* علو رجل وسفل لا خير قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب العلو أن يبنى في العلو بناء أو يتدو ولا البرضا صاحب السفلى واختار للفتوى أنه ان أضر بالسفل يمنع وعند الاشتباه والاشكال لا يمنع كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان \* انهدم السفلى والعلو لا يحبر صاحب السفلى على البناء ولصاحب العلو بناء السفلى ويمنع صاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا أدى اليه قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما أنفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بأمر القاضي رجح بما أنفق وان بنى بغير أمره رجح بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا كان لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من الاتقاء بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن أداء القيمة لا يجبر عليه (١) كذا في المحيط \* وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كف اعادته بخلاف ما اذا هدم أجنبى السفلى لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته \* صاحب العلو والسفل اذا اختصم في الجذوع السفلى أو الحراوى والبوارى والطين والأزح فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطء والفسار على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط الذى فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاخصم في روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو عليه طريق ومرو كذا في محيط السرخسي \* ثلاثة نفر لرجل سفلى وللاخر عليه علو وللاخر على العلو فأنهم دم الكل فقتل كل واحد منهم لصاحبه السفلى للث والعلو فان كان لواحد منهم (١) قوله لا يجبر عليه قال الرملى محله اذا بنى ذوالعلو بلاذن القاضي فلو باذنه يجبر على أداء حصته ويحبس فيه كما بينه في تنقيح الحامدية هـ بجزاوى

الحيض قضت عند الثاني خلافا لفر رحمه الله تعالى \* أراد أن يقول على صوم يوم بغير لفظ سنة عليه صوم سنة لان الجذوع الهزل فيه سواء \* نذر بصوم الابد فضعف لاستغاله بالمعيشة أفطروا طم كل يوم نصف صاع بر وان لم يقدرا ستغفرا الله تعالى ولو عين شهر او لم يقدرا عليه لشدة الحر انتظر زمان الشتاء ويقضى يوما بيوم \* عاق الصوم بشرط لا يجوز الصوم قبله وان أضاف صح قبله خلافا لمحمد رحمه الله في المضاف \* لله على صوم يوم حيضى أو بعد ما أكل لا يصح كالنذر بصوم الليل \* نذرت صوم سنة بعينها قضت أيام الحيض لان السنة لا تخلو عنه \* أوجب على

نفسه صوم شهر ومات قبل استكمال شهر لزمه صوم الشهر حتى يلزمه الايصاء لكل يوم نصف صاع سواء كان بعينه أو لا ولا يصح ذكر الخلاف  
الا فيه ومن ذكر خلاف محمد في قضاء رمضان كالطحاوي فقد دهمهم \* مريض قال لله على صوم شهر ومات قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوما  
لزمه قضاء الكل وقد ذكرناه \* لله على صوم جمعة ان أراد أيام الجمعة عليه سبعة أيام وان أراد يوم الجمعة لزمه ذلك فقط وان لانية له فسبعة أيام  
لغلبة الاستعمال فيها \* مريض رضى (١٠٤) لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب ان أمه تشرب ذلك لها الفطر والظئر

بينة يقضى ببينته وان كان لاثنين منهم بينة يقضى ببينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفين وان  
لم تكن لواحد منهم بينة أصلاً يخلف كل واحد منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب  
كتاب الحيطة يخلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب له ذبانه  
علوه عليه وقال غيره من أصحابنا رحمه الله تعالى يخلف بالله الذي لا اله الا هو وان هذه الارض ليست بملك لك  
ولا يجب عليك بناؤها قال الصدر والشهيد رحمه الله تعالى وبهذا يفتى والصحيح عندى ما ذكره الامام  
العتابي أنه يخلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبله حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا  
يقال لكل واحد منهم ان شئت أن تبني السفل فإن وتبني عليه ما دعيت عليه من العلو وتجمع صاحبك من  
الاستفاعة به الى أن يدفع لك ما نفقت وان شئت فدع هكذا في الفصول العمادية

**\* (الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل) \***

لو ادعى على آخر حق المرور وقبة الطريق في داره فالقول قول صاحب الدار ولو ادعى البينة انه كان  
يعرف هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة \* ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت  
شهادتهم وان لم يتحدثوا الطريق قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى ذكرى في بعض الروايات أنهم لم تقبل  
مالم يبين موضع الطريق انه في مقدمة الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح  
وما ذكر في بعض الروايات أنهم تقبل وان لم يتحدثوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عاينه  
بالطريق وذكر شمس الأئمة السرخسى الصحيح أنهم تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقدارها لان  
الجهة التي اتعنت قبول الشهادة اذا تعدد القضاء بها او ههنا لا يميزه فان عرض الباب الاعظم بحمل حكما  
بعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب البينين \* والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا  
في المحيط \* ولو شهدوا ان أباه مات وترك هذه الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا  
كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أنكر أهل الزقاق أن يكون له حق المرور في زقاقهم فلم  
منعه الا أن تقوم بينة على ان له طريقا بآبائهم كذا في المحيط \* اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل  
واختلفا في حق اجراء الماء واسأله فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسأله الابينة  
هكذا في محيط السرخسى \* وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب كذا في المحيط \* وحكى الفقيه  
أبو اليت رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم  
ان التصويب قديم وليس بمحدث أن يجعل له حق التسبيل وان اختلفا في حال جريان الماء قبل القول  
إصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقبيل لا يستحق فان أقام البينة على ان له حق المسيل وبينوا انه لماء  
المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر وليس له أن يسيل ماء الغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه ماء الغتسال  
والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم يبينوا الماء المطر أو  
غيره صح القول لرب الدار مع عيونه انه لماء المطر أو لماء الوضوء والغتسال وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه  
الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسى \* ولو لم تكن للبدعي بينة أصلاً استخفاف  
صاحب الدار ويقضى فيه بالتسكول كذا في الحاوى \* في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن

المستأجرة كالاتم في اباحة  
الفطر والام غنما تلك الفطر  
اذا خافت على الولد ولم يكن  
للولد أب أما اذا كان له أب  
لا تفطر بخلاف الظئر المستأجرة  
حيث تفطر اذا خافت على  
الولد \* استنشق فوصل الماء  
الى فيه ولم يصل الى دماغه لم  
يفطر والتسبان كما لا يفسد  
الغرض لا يفسد النقل  
أيضا العدم اضافة لا كل الى  
الا كل لتكون العذر من قبل  
من له الحق \* (الخامس  
في الحظر والاباحة) \*  
صوم الستة بعد انظر  
متابعة أفضل أم تفرقة من  
كره التتابع قال متفرقة أفضل  
وان فرقها في شوال كان  
أبعد عن الخلاف والتشبه  
بين زاد في مدة الصوم ومنهم  
من فرق في السنة وقال المراد  
يشوال غير رمضان وفيه بعد  
\* الاكل قبل الاضحية هل  
يكراه فيه روايتان والخيار  
عدم السكر اهتد واستحب  
الامساك وفي عاشوراء يستحب  
أن يصوم يوما قبله ويوم بعده  
ليخالف أهل الكتاب ومن  
صام شعبان ووصله بربضان  
فهو حسن وصوم الوصال  
اذا أفطر الايام المنهية لا بأس  
به وصوم الصمت مكروه  
في شريعتنا \* ولا بأس بصوم

يوم الجمعة عند الامام ومحمد رضى الله عنهما ويكره صوم النيروز والمهرجان لانه فيه تعظيم أيام تهنيتهم عن تعظيمها وان وافق يوما  
كان يصومه لا بأس به ويستحب صوم أيام البيض ومن الناس من كره تخافة الحاقه بالواجب \* ويستحب صوم ثلاثة أيام من آخر الشهر وقال  
الامام الاوزجندى يكره صوم جهله الذي يصومه الجاهل وانه صوم النصارى \* (فروع آخر) \* ان لم يفطر يزاد وجع العين أو تشد الحصى  
أفطر وانما يعرف باجتهاده أو باخبار طبيب مسلم فان برأوا الضعف باق أو خاف المرض لا ولو ضعف بحال ان صام يزاد الضعف ان أخبره

به حكيم له ان يفطر \* اذا خاف على نفسه أو خافت الحامل على نفسها أو ولد هانة صان العقل أو الهلاك أفطرت \* الغازي اذا كان بازاء العذو  
و يعلم قطعا انه يقاتل في رمضان وخاف الضعف على نفسه حال القتال حل له الفطر مسافرا كان أو مقما وكذا لو كان له نوبة الحجي فافطر قبل  
ان تأخذه الحجي لأبأس لو ظهر به الحجي بعد الافطار \* لدغته الحية فافطر لشرب الدواء والدواء ينفعه لأبأس به \* ولو صام لا يتمكن من الصلاة  
الافاعدا ولو أفطرت تمكن من القيام صلى قاعدا وصام جمعا بين العبادتين \* أصبح متطوعا (١٠٥) ودخل على صديقه فطلبه الفطر أفطر

وان صام عن قضاء رمضان  
كره الفطر وكذا لو حلف  
بطلاق امرأته ان لم يفطر ان  
نفسا أفطر وان قضاها لا  
والاعتقاد على انه يفطر فيها  
ولا يحنث ويباح الفطر  
بعد الزيادة وادخال السرور  
قال عليه الصلاة والسلام  
أجب خالك واقتض يوما مكانه  
فلهذا قالوا يباح الفطر لاجل  
المرأة أي لا يمنع صوم النفل  
صحة الخلوة وقيل لا يباح  
للضيافة قال عليه الصلاة  
والسلام اخوف ما اخاف  
عليكم الرياء والشهوة والخفية  
قيل يا رسول الله ما هي قال  
يصبح أحدكم صائما ثم يفطر  
على طعام يشتهي \* وفي النظم  
الافضل ان يفطر ولا يقول  
أنا صائم ثلاثا يقف على سره  
أحد \* يكره ادخال الماء في  
القم بلا ضرورة وفي ظاهر  
الرواية لأبأس لان المقصود  
التطهير فكان كالضمضة  
\* ويكره ان يأخذ الماء بفيه  
ثم يجمعه أو يصب على رأسه  
أو يبل ثوبا ويغترف به كذا  
روى عن الامام لانه يشبه  
الخبر عن العبادة عن الثاني  
انه لأبأس به كالاستغلال  
\* ذاق بالسانها ان كان  
الزوج سي الخلق لأبأس به

رجل ادعى على رجل أن يجري مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا  
الى بستان هذا أمس قال كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يجيز هذه الشهادة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يجيزها لم يشهدوا بالملك أو الحق وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه فذلك  
جائز في قواهم جميعا كذا في المحيط \* لو ادعى رجل قبل آخرنا وفا (١) موضوعا على نهر هذا أمس جاء  
السيل وقلعه أمس وروى به قال محمد رحمه الله تعالى اذا شهدوا بذلك أمرنا باعادة الناق كذا كان فان أراد أن  
يجري الماء فنه صاحب النهر ويجوز أن يكون له فيها حق اجراء الماء قال له أن ينهه حتى يقيم البينة ان  
يجري مائه فيها قيل لمحمد رحمه الله تعالى فامنعته اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء اجراء الماء فيه  
وذلك جائز كذا في الظهيرية \* نهر في أرض رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك فالقول قول صاحب الماء  
الا أن يقيم صاحب الأرض بينة أن النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا أنه علم أنه كان  
يجري الى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا أن يقيم صاحب  
الأرض بينة أن النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى  
أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بينة أن النهر ملكه كذا  
في المحيط \* وفي المشتقي قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون  
حبسه قوم من أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي أيدينا وقال الذين هم في أسفل النهر هولنا كله  
ولاحق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك يجري على حاله كما كان يجري  
وشر بهم جميعا منه كما كان وليس للاعلان أن يسكروهم عنهم وان كان الماء منقطعا عن الاسفلين يوم  
يختصمون لم يكن علم أنه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام اهل  
الاسفل بينة أن النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أمر اهل الاعلى بأزالة الحبس عنهم كذا  
في الذخيرة \* دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهر أراد صاحب الدار ان يدخل الماء في داره ويجريه الى بستانه  
فلجيران أن يمنعه وولاه أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجري قبل ذلك وأقر أنه أحدثه فلهم منعه وان  
كان ذلك قديما لم يمنع كذا في خزنة المفتين \* دار بين ورثة أقر بعضهم أن فلان فيها طرية أو مسيل ماء لم  
يكن له أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق أو المسيل المقر به في  
نصيب المقر فلا لاسالة والاستطراق وان وقع في نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل  
في حصص المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق أو المسيل فيكون بينهم ما على ذلك لانه أقر له بحق المرور  
وتسيل الماء لبرقبة الطريق حتى لو أقر برقبة الطريق في حينه لم يضرب المقر له بقدر ذرعان الطريق والمقر  
بقدر ذرعان نصيبه سوى ذرعان الطريق ويجب أن يكون هذا على قوله ما وأما على قول محمد رحمه الله  
تعالى فيجب أن يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف  
الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي \* واذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فأراد صاحب القناة  
أن يجعه له ميزابا فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار ولو كان ميزابا فأراد أن يجعه له قناة فان كان في ذلك ضرر  
(١) قوله ناو قامة عرب والجمع ناوقات وهو الخشبة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض  
على النهر أو الجداول كما في كتب اللغة اه بحر اوى

(١٤ - فتاوى رابع) \* ويستحب تعجيل الافطار الا في يوم غيم ولا يفطر ما لم يعلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن  
\* (السادس في الاعتكاف) \* ولا يجب الا بالندروالندر لا يكون الا باللسان ولوندر بقلبه لا يلزم بخلاف النية لان النذر عمل اللسان  
والنية عمل القلب والنية المشروعة انبعثت القلب على شأن ان يكون لله تعالى فلو أصبح مفطرا ونذر اعتكاف هذا اليوم لا يصح وكذا لو أصبح  
صائما ثم نذر اعتكافه وقال الامام الثاني ان نذر قبل الزوال لم لا بعده \* ويصح في كل مسجد له اذان واقامة في الصحيح ويصح في الجامع



وان لم يكن ثمة جاعة والافضل الجامع اذا وجد ثمة جاعة والافضل لهما مسجد بيتها ومسجد حياها  
 أفضل لهما من الجامع ولا تعتكف الا في مسجد بيتها وهو الموضع الذي أعدته للصلاة وهو المندوب لكل أحد قال الله تعالى واجعلوا بيوتكم  
 قبله \* (السابع في صدقة الفطر) \* ولا تجب في رأس واحدة الا واحدة وان ملك نصبا كثيرا لان السبب واحد \* كتب النحوي والآداب  
 والتعبير يعتبر نصبا بالا كتب الفقه والحديث (١٠٦) والتفسير والمصنف الواحد اذا كان له في الفقه نسختان يكون أحدهما نصبا وفيه

تفصيل كما ذكرنا \* اشترى قوت  
 سنة يساوي نصبا لا يكون  
 نصبا في الظاهر \* تصدق  
 بطعام الغير عن صدقة الفطر  
 وأجاز المالك والطعام قائم  
 جاز والافلا وان ضمنه جاز  
 في كل الاحوال \* عمل صدقة  
 الفطر قبل ملك النصاب  
 ثم ملكه صح لان السبب  
 موجود \* له دار لا يسكنها  
 ويؤجرها أولا أو يسكن  
 بعضها وفضل الباقي عن  
 السكنى وهو يبلغ نصبا يتعلق  
 به هذا النصاب يوم صدقة  
 الفطر والاضحية ونفقة  
 الاقارب وحرمة أخذ الزكاة  
 وعن الامام الثاني انه اذا أدى  
 الفطرة عن زوجته وأولاده  
 الكبار بلا اذنهم يجوز لان  
 الاذن ثابت عادة وعليه  
 الفتوى \* باع فاسدا ومريوم  
 الفطر وهو في يد المشتري  
 فاسترده البائع أو هو في يد  
 البائع وأعتقه البائع فالفطرة  
 على البائع وان أعتقه المشتري  
 به صدق فالفطرة عليه  
 ولو كان صحيحا وفيه خيار  
 لاحدهما فلن يستقر له الملك  
 وكذا زكاة التجارة ان اشتراه  
 للتجارة ولو لم يكن فيه خيار  
 غير ان المشتري قبضه بعد يوم  
 الفطر فالفطرة على المشتري  
 ولو مات في يد البائع فلا فطرة

على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حافتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وان لم يكن  
 في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يتجنى الى ذلك بان كان الميزاب عربيا فله ذلك وكرهه كرخي انه اذا  
 تساوى الامر ان الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا والميزاب قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد رحمه  
 الله تعالى في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل لا غير فاما اذا كانت البتعة التي يسيل فيها الماء  
 ملكه فله ان يتصرف فيها كيف يشاء قال في الكتاب فان كان الميزاب على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم  
 يفصل بينهما اذا كان لصاحب الارض فيه ضرر أولم يكن لو أراد ان يجعله ميزابا طول من ميزابه أو أعرض  
 أو أقصر أو أراد ان يسيل ماء سطح آخر في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضا أهل الدار كذا في المحيط \* ولو أراد  
 أهل الدار ان ينو حائطا ليسيلوا منه أو أرادوا ان ينقلوا الميزاب من موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن  
 لهم ذلك ولو بنى أهل الدار بناء ليسيل ميزابه عن ظهره لهم ذلك كذا في البدائع \* ولو كان له طريق في دار  
 رجل أراد أهل الدار ان ينو في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في ساحة  
 الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة \* ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في قناة جارية يهتقر بعض  
 آبارها في دار رجل في ساحة داره أو في أرض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهور آبارها  
 وأدعى صاحب الدار والارض ذلك قال أما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار وأما ما في الارض فهو لصاحب  
 القناة اذا لم يعلم في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحده زرعها ورفعها قال هي الذي زرعها  
 لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي \* رجل له قناة خاصة عليها أشجار اقوم أراد صاحب القناة  
 ان يصرف قناته من هذا النهر ويحفره لموضع آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب  
 الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين

### \* (الباب الثاني عشر في دعوى الدين) \*

اذا أرادت المرأة اثبات بعية مهرها على الزوج فله ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببعية المهر في الحال  
 وكذلك من له الدين المؤجل اذا أراد اثباته فله ذلك وان يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط \* امرأة  
 ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقسرا بالنكاح يقول له القاضي أكان  
 مهرها كذا أكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول القاضي أكان كذا اذ كذا مهر ادون الاول لكنه  
 أكثر من مهر مثلها فان قال لا يقول له القاضي أكان كذا الى ان يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد  
 ذلك اذا قال الوارث لا لزومه القاضي مقدار مهر المثل ويحافه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار  
 مهر مثلها فان كان لا يعرف بامر آمناء بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها اقامة البينة على ما تدعى كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فأنكرت الورثة النكاح فأقامت بينة على كليهما ثبت كلاهما  
 فلأقامت الورثة بينة على أنها أبرأت الزوج عن المهر قبل موته لا تقبل للتناقض كذا في الفصول العمادية  
 في الفصل الرابع عشر \* امرأة ادعت على حاضر أنه كان على زوجي فلان بن فلان بعية المهر كذا وأنت  
 ضمنت لي ذلك عنه ان حوت عليه بثلاث تطليقات وانى أجرت ضمانك هذا النفسى والله حرمي على نفسه  
 بثلاث تطليقات فصارت بعية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع الفرقة وتطالبة بالاداء فيقر

على أحد وان رد بعب أو روية قبل القبض فعلى البائع وان بعد القبض فعلى المشتري \* قال لعبد ما اذا جاء يوم الفطر فانت حرة \* المدعى  
 عتق وعليه الفطرة قبل العتق بلا فصل ولو كان للتجارة وتم الحول عليه عند انفجار الصبح والمسئلة بحالها تجب زكاة التجارة أيضا والابن بين  
 الابوين فطرته على كل منهما كذا وقال محمد رحمه الله تعالى على كل نصفه وان كان أحدهما معسرا أو زمنا والآخر موسرا وجب كله على  
 الآخر عندهما \* والصحيح جواز تجميل الفطرة عندهما السنين كما يجوز لسنة رواه الحسن عن الامام وقال السكرني يجوز بيوم أو بيومين

على العبد وقال خلف بن أيوب يجوز بعد دخول رمضان لا قبله وذكره الفضلي أيضا وإن كان للصغير مال أداء عنه أبوه لأنه مؤنة الرأس فاشبهه مؤنة الأرض والصحيح أنه لا يحيط من الفطرة بنقصان قيمة العبد \* (كتاب الحج) \* الصدقة أفضل من الحج التطوع كذا روى عن الإمام رحمه الله لكنه لم يوافق وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل ومما رآه أنه لو حج نفلا وأنفق ألفا لم يصدق بهذه الألف على المحايج فهو أفضل لا أن يكون صدقة فليس أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في (١٠٧) الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعا

فضل في المختار على الصدقة

وقد أفتى الوبري بخوارزم وابن شجاع بخراسان وأبو بكر الرازي ببغداد بسقوط الحج في زماننا عن الرجال وقال الصفار لأشك في سقوطه عن النساء إنما الشك في السقوط عن الرجال لما يؤخذ من الأموال العظام من القافلة في الطريق فلم أنه لا يتوصل بالبارشوة والطاعة متى صارت سببا للعصية سقطت والامام الكرخي وبعض فقهاء تنال رضوا به والمختار عدم السقوط لان البادية والطريق ما خلعت عن أفة ومانع مما وأتى بوجده رضا الله تعالى وزيارة الأماكن الشريفة بلا مخاطرة \* والبرع عند عند الجهور بكل حال وقيل ان الغالب الهلاك العذر وان السلامة لا وقتل بعض المحتاج عذر ما لم يظهر الامن عن وقوع مثله والامن شرط لوجوبه وقيل شرط الاداء واختلف ان الامن هل يرتفع باخذ الجبايات في الطريق وقد ذكرناه \* أراد الخروج الى الحج وكرهه أحد أبويه ان استغنيا عن

المدعى عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهدا الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر بوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزائن المفتين \* قال هشام في نوادره قلت لمحمد رحمه الله تعالى في رجل لي عليه ألف درهم وللرجل على امرأته ألف درهم فتخاصما فقامت المرأة شاهدين وأنا غائب أفتى أقررت أن الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملك لهذه المرأة لا شيء لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بأن لي عليه ألف درهم أو منكر فأقامت المرأة بينة أن لي عليه ألف درهم وأنا أقررت أنهم ملك لها وإن اسمي في ذلك عارية قال محمد رحمه الله تعالى هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط \* اثبات الدين على الميت بمحضرة الوارث أو الوصي يجوز وإن لم يكن في أيديهم ما شيء من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين \* رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث بجميع اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث بأقراره ما يجبره اقراره فلا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا في المحيط \* لو ادعى على الميت ديناً بمحضرة أحد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على انسان للميت وأقام بينة ثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو نعيم على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقر لا يؤخذ منه نصيب الغائبين من يده اجماعاً وهذا في المقر وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكر وان كان مقر اترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان ألف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الألف الوديعه التي عنده له وبجدا المودع الامر بذلك فأقام المدعى بينة على الألف الوديعه والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصمه من الغائب كذا في المحيط \* لو أن رجلاً مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الألف وديعة كانت عند أبي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غمماً للميت في ذلك وقالوا لا فلان أو كذبوه وقالوا لا فلان للميت أو لم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندرى لمن هي فان القاضي يقضى للغرماء بالألف عن الميت ولا يجزمها المدعى الوديعه لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غمماً للميت اذا قضى به القاضي لهم يرجع المودع ويأخذها منهم بأقرارهم أنهم اله هذا اذا أقره كذلك اذا جحد وقال الابن لا لي ولم يقربه ولم يجحد وقال لأدري لمن هي فهذا الاول سواء فاذا أراد مدعى الوديعه استتلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا جحد فلا يمين عليه واذا عرفت الجواب في الوديعه فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والمارية والاجارة والرهن اذا كان في يد الميت عين وأقر واشئ من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف في الفصل الثالث والسبعين \* اذا ادعى ديناً على ميت والورثة البكار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكيلاً يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره شمس الدين رحمه الله تعالى قلت غير ان الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يدر على نصيب البكار فاذا حضر البكار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية

خدمته لا يكره الخروج وان احتاج واحداً منهما كره \* وفي السير الكبير اذا لم يخف عليه الضعف لا بأس ولا لئلا يمنع ابنه عن الخروج اذا كان الابن صبيح الوجه حتى يلتحق وان كان الطريق مخوفاً له ان يمنع وان اتقى \* الحج راكباً أفضل لأنه اذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء ولذا كره الامام الجمع بين المشي والصوم في الحج \* سرق ثوبه بعد الاحرام ان قدر على المشي لا يكون محصراً وعشى ويسأل الناس وان لم يدر فله محصر لأنه عاجز وكذا اذا قدر في الحال وعلم انه يضعف في نال الحال ولا يقدر على الذهاب ولا الرجوع فهو

محصر \* والمأثور بالحج ان استأجر خادما والحال ان مثله ممن يخدم يكون مأذونا وبأخذ من مال الميت والا فعليه \* قال فجئت عن الميت وانكره الورثة فالقول له لانه انكر حق الرجوع عليه بالنفقة فلو كان عليه دين فقال له حج عن الميت بما عليه من الدين فزعم انه حج عنه لا يصدق بلائينة لانه ادعى الخروج عن عهد الامانة والورثة يتكفرون قال انا حج لا يلزمه ولو قال ان دخلت الدار فانا حج فدخل لزمه \* اضطر الى أكل (١٠٨) الميتة أو ذبح الصيد كل الميتة وعند الثاني ذبح الصيد وكفروا

\* ولو كان الوارث الحاضر كبريا فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع اقراره لم يكن حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على السكك وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعى أن يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقيم على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى دين على الميت وأقر كل الورثة فأراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيرهم لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر ودينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البينة تقبل أيضا كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقيم بينة بالدين على الغائب لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت فأقر المدعى عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حضر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكاه يقبض الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقة المدعى عليه بجميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي وأوصى الى بقبض الدين الذي له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو أقيم البينة على مديون مدونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه أما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي وأقر رجل عند القاضي أن الميت عليه ديناً قدره كذا بأمره بالدفع الى رب الدين وفي العميون لو قضى هذا الذي عليه لميث ألف درهم الالف التي على الميت والميت وصى بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قال حين قضى هذا الالف التي انفلان الميت على من الالف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة \* اذا كانت الورثة صغاراً أو كباراً فأقر الكبار بالدين على الأب يحتاج الغريم الى اقامة البينة لانه ثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين وأقام بينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكتفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيخان \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقاراً لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء بين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بخلافه واذا أنكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول يشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز لا كدرى \* لو أن رجلاً توفي فجهل قوم الى القاضي وقالوا ان فلان توفي ولنا عليه أموال وقد ترك أموالاً وعدا ورثته على ماله وهم يقرقونه ويسألون القاضي أن يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجوز للقاضي أن يتعرض للورثة بما في أيديهم فان قالوا لنا شهد وحضور نقيمها في حاضر المجلس أو في المجلس الثاني والوارث ممن يخاف عليه الاتلاف والاسراف أو شهد أن فلان مات وله غرماً أو عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصلاح أو مال قلبه الى أنهم

كان مذنبوا فالصيد أولى وفاقا ولو صيدا ومال غير فالصيد أولى ولو صيدا ولحم انسان فالصيد أولى وعن محمد الصيد أولى من الخنزير وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي وخيره الكرخي \* أدخل الصيد في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل \* دخول البيت حسن لانه عليه الصلاة والسلام دخله قال الله تعالى ومن دخله كان آمناً \* والافضل للحاج البدء بمكة ثم بالروضة وان قدم زيارة الروضة جاز \* والحج أفضل ثم الصدقة ثم العتق \* ويكره الخروج الى الغزو والحج للسديون بلا اذن الغرماء

\* (كتاب النكاح) \* تسعة عشر فصلا

\* (الاول في الآلة) \* كل لفظ يشهد ملك الرقبة انعقده كقوله بعث وتزوجت وانكحت وملككك ووهبت وتصدقك وجئتك خاطبا

وجعلت نفسي لك لا باعرت وأودعت وأبعت وأحللت ورهنت وأقرضت والصحيح عدم الانعقاد بلفظ الاجارة صادقون والوصية \* قال كوفي امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على ان تكوني امرأتى فقبلت أو صرت لي امرأة أو صرت لك زوجة فقبلت كان نكاحا \* وبكل لفظ لا ينقصه النكاح يحصل الشبهة حتى يجب الاقل من المسمى ومهر المثل بالدخول \* قال لها زوجت نفسي منك فقالت قبلت أو قال لها جعلت نفسي زوجك فقالت قبلت انعقد \* ولو قال خويشتن بنى دادم فقالت قبلت لا ذكره الفضلي

\* قال لامرأة راجعتك فقالت قبلت اتعقد \* قال لمطلقته المبانة بازوردم تراجعهر مسمى يصح النكاح \* قال لا خرو هبت منك ابنتي لتخدمك فقبل لا يكون نكاحا \* قال زوج بنتك منى بالف فقال ادفعها واذهب بها حيث شئت لا \* قال لها زوجي نفسك منى فقالت بالسمع والطاعة صح \* قال لها امر اباشيدي فقالت باشيدم لا الا اذا قال باشيدي بنى وقيل يتعقد بحكم الظاهر وهو العرف \* ولو قال خويشتن بنى دادي فقالت دادم وقال الزوج بذرفتم اختلفوا وعن الامام صاحب المنظومة انه لا بد فيه من (١٠٩) زيادة بنى حتى يكون صحيحا بالاتفاق

لانه بدون الزيادة مختلف وقيل يتعقد بدون الزيادة للتعارف \* خطب بنت رجل لانه فقال أبوها زوجتها قبلك من فلان فكذبه أبو الابن فقال ان لم أكن زوجتها من فلان فقد زوجتها من ابك وقبل أبو الابن ثم علم كذبه انعقد لان التعليق بالموجود تحقيق \* قالت زوجت نفسي منك فقال الرجل بخذ واندى كار بذرفتم صح \* وان لم يقل ذلك لكنه قال شاباش لاعلى وجه الطنر صح \* أتزوجك بكذا فقالت فعلت ثم وان لم يقل الزوج قبلت \* قيل لها هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في إنشاء الكلام من ويراخوا شتم وقال الزوج قبلت ثم لقت المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أولا يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى وكذا الطلاق وقال الامام شمس الاسلام الا وزجندى لانه كالطوطى وسياق وعليه التعويل \* قال مازن وشويم ولم يجز

صادقون والوارث من يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس بان يقفه أياما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركا على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المدون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع \* لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أبى فلان مات ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان أقر بجميع ما ادعى صح اقراره وأمر بتسليم الدين والعين فأما اذا أنكر فان أقام المدعى بينة قبلت بينته وأمر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعى بينة وأراد أن يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف أنه روى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط \* رب الدين اذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عبد من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة ان أبانا باع هذا العبد حال حياته وأخذ الثمن وأقاموا البينة فيبينة رب الدين أولى كذا في خزنة المفتين \* التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فخاء غريم آخر وأراد اثبات دينه بالبينة فأنما تقبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب أنه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقر بنه أن يصح ولكن لا يحلف له هذه الثالثة الموهومة كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى رشيد الدين أن التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم أثبت الدين على واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره ليقضى الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغرماء كذا في الفصول العمادية \* لو كانت التركة ثلاثة آلاف والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث الا لظفر بهم جله عند القاضي أما اذا ظفر بأحدهم فإنه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في خزنة المفتين \* وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا أحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا في الخلاصة \* ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وأثبتته والتركة في يد أجنبي فللمدعى عليه أن يطلب التركة من الأجنبي كذا في القنية \* رجل مات في بلدة وماله وتركته في يد أجنبي حيث توفي وورثته في بلدة أخرى فادعى قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي وصياً فيثبتون دينهم عليه وان لم يكن منقطعاً جعل للقاضي له وصياً لكن يسمع شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عندهم من أمورهم الى قاضي بلده فيورثه ليقضى لهم ثم يكتب ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية \* ان لم يكن الميت أوصى الى رجل وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة يدعى للقاضي أن يجعل لهم وصياً يقوم بأمرهم فان أثبت الغرماء حقوقهم بعضهم من هذا الوصى وسألوا القاضي أن يأمره بدفعه اليهم من مال الميت فينبغي للقاضي أن يستخلف كل واحد منهم قبل أن يدفع اليهم شيأ بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال الذي ثبت لك من فلان ولا من أحد أداء اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بأمره ولا برأته منه ولا من شيء منه ولا حال بذلك ولا بشي منه فلان الميت ولا رثته بذلك ولا بشي منه رهن من فلان وان لم يدع الوصى ذلك فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشي ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل

النكاح بينهما لانه قد في المختار \* وكذا لو قال ابن زن منست وقالت ابن شوى منست في الصحيح حتى لو أقر لسانك كذا لا يكون ملكاً لان الاقرار ليس من أسباب الملك حتى لم يصح بناء الدعوى عليه \* ولو قالت خويشتن بنى بفلان دادم بكذا وقال الزوج بذرفتم ام ولم يتقدم النكاح اختار بكرهه الله انه يتعقد \* ولو أنكرك النكاح فشهدا أو قال ما يشارازن وشوى دانسته ام أو قال جنتا امى باشتدكه زن وشوى يقبل لانه يصلح سبباً لاطلاق الشهادة على النكاح اذ الميز كالمهر وقال اغنسد الشهود جعلنا ذلك نكاحا

صح لانه انشاء اما اذا قال اخرجناه أو رضينا به لا يصح \* قال له دختر خود فلانة راجع ده فقال دادم وهي صغيرة فانه قد وان لم يقل قبلت لانه  
توكيل \* ولو قال بمن دادي لا الا اذا قال دادم وقال الزوج بذرفت الا اذا أراد بدادي التحقيق \* وقال شمس الأمتة كلاهما سوامو وينفقهما  
\* وقوله محي دهي ليس بشئ \* بعث جماعة للخطبة فقالوا دختر خود فلانة راجع دادي فقال نعم فقالوا قبلنا لا ينعتد لانهم لم يضيفوا النكاح  
الى الخطيب \* ومثله خطب لابنه ( ١١٠ ) وقال أبوها لابي الابن زوجت بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان

جرى مقدمات النكاح  
للأب في المختار ومثله  
الوكيل \* قال الأب زوجت  
بنتي فلانة من ابن فلان  
وقال أبو الابن قبلت لابي  
ولم يسم الابن ان له ابنان  
لا يصح ولو واحد جاز ولو ذكر  
اسم الابن أبو البنت وقال  
أبو الابن قبلت صح وان لم  
يقبل لابي لان الجواب  
يتضمن إعادة ما في السؤال \*  
وكذا لو قال زوجت بنتي  
وله بنتان لا يصح \* ولو قال  
زوجت بنتي عائشة منك  
واسمها فاطمة لا ينعتد الا  
اذا أشار اليها \* ولو كان له بنتان  
الكبرى عائشة والصغرى  
فاطمة فارتزوج الكبرى  
عائشة وقال زوجت فاطمة  
ينعتد على الصغرى \* ولو  
قال زوجت بنتي الكبرى  
فاطمة لا ينعتد على  
احدهما \* ولو كان لها في  
الصغرى اسم وفي الكبرى اسم  
آخر تزوج بالاسم الذي في  
الكبرى لان المعرفة تحصل به  
لومشهورا والامام ظهير  
الدين قال الاصح الجمع بين  
الاسمين \* قال لها بين يدي  
الشهود وهي أيم بأعربي  
فقلت ليسك انعقد النكاح  
\* قالت زوجت نفسي منك

ولم يوص الى أحد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا وضوقا فان القاضي يجعل له وصيا ثم يدعوهم  
بيناتهم على ما يدعون بمحض من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح  
أدب القاضي للخصاف \* برهن على أن له كذا على الميت يحلف على أنه ما استوفاه ولا شيء آمنه وان لم يدع  
الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان أبي الورثة التحليف كذا في الوجيز للكردي \* لو أن رجلين لهما على  
رجل ألف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجحد الدين فحضر أحدهما وأقام البيعة على دينهما  
والشريك الآخر غائب ذكر في المتن أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي للحاضر بمجمعة  
واذا حضر الغائب كاف باعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الا أن تكون  
الألف ميراثا بينهم من شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقدر على إعادة البيعة دخل مع شريكه في  
المجمعة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجلين مالا في صل وأقام البيعة  
وأحدهما حاضر والآخر غائب والحاضر يجحد البيعة على الحاضر نصف المال على المختار الا أن يكون  
كفيل عن الغائب بأمره فانه يقضي عليه بجميع المال كذا في خزنة المفتين \* رجل يدعي ديناً على رجل  
وكل المدعي عليه رجلين فأقام المدعي شاهداً على أحدهما وكياين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز ولو أقام  
شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل أو أقام على المدعي عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه شاهداً أو كان  
للميت وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* الوصي  
اذا ادعى ديناً في التركة فالقاضي ينصب وصياً آخر يدعي عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك  
ابن وادعى أحدهما أن لا بهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من قرض  
وأقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فانه يقضي لكل واحد منهما بمجمعة ليس لاحدهما أن يشارك  
صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى  
\* في كتاب الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى فبين هلاك وترك مالا في يد رجل من دراهم أو دينار أو عقار أو  
رقباً أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين له أو دعه الميت أو غضب منه الميت وصدة الذي في يده المال  
بذلك وبأنه لا يعلم الميت وترك وارثاً صغيراً وترك وارثاً ثانياً فان القاضي لا يدفع الى المدعي شيء أبداً والذى  
في يده ويجعل في بيت المال بعد النولم والانتظار كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى بعض المقتسمين من  
الورثة ديناً على الميت وأقام بيعة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة أبراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى  
عيناً من أعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى

### ( الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة )

رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبيل القاضي على رجل أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب  
بأثبات حقوقه ودونه على الناس وللغائب على هذا عشرة دراهم قرض مره حتى يسلم الى فلم يجب المدعي  
عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي بحضرة المدعي عليه أجاب وقال ان موكلتي يقول ليس على  
هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي  
فقضى القاضي بثبوت وكالته والمدعي عليه ساكت لم يجب أصلاً وتوكيل الوكيل من المدعي عليه ليس

بثبات

على ألف فقال قبلت بألفين جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الألفين قبل التفريق وجباوا الا لا تزوجتك على

ألف فقالت زوجت نفسي بمجمعة دينار وربع ويكون خطامها \* ولو قالت زوجت نفسي منك على ألف فقال قبلت النكاح لا للمهر بطل  
النكاح \* قال لها خويشتن فلان دادي فقالت دادا وقالت لا زوج بذرفت فقال بذرفت ينعتد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب  
قد يذ كر بالميم وبدونه \* قال لا جنسية توزن من شدي فقالت شدم لا ينعتد النكاح لانها ما أخبرت عن فعماها والنكاح لا ينعتد بدونه

\* طلب منها ان اذنا فقالت وهبت نفسي منك وقبل لا يصح كون نكاحا بخلاف الهبة ابتداء على وجه النكاح \* جابر رجل وقال زوجني بنتك  
أو جئت بك خاطباً وجئت بك تزوجني بنتك فقال زوجتك فالنكاح واقع لازم وليس للخاطب ان لا يقبل \* قال للطريفة من تن تزوجك  
تو جنان منى فقالت ذلك فقال الرجل بذرفتم لا ينعقد اذا قالت ذلك على وجه الحكاية \* رجل له بنتان مزوجة وغير مزوجة وقال عند  
الشهود وزوجت بنتي منك ولم يسم اسم البنت وقال المخاطب قبلت صح (111) وانصرف الى القارعة \* اجاب صاحب

الهداية في امرأة زوجت  
نفسها بألف من رجل عند  
الشهود فلم يقل الزوج شيئاً  
لكن أعطاها المهر في المجلس  
انه يكون قبلاً ولا وإنكره  
صاحب المحيط وقال لا مالم  
يقبل بلسانه قبلت بخلاف  
البيع لانه ينعقد بالتماطي  
والنكاح لخطره لا حتى يوقف  
على الشهود وبخلاف اجازة  
نكاح الفضولي بالفعل لوجود  
القولعة \* قال لها بمحضرة  
الشهود دخويشتن بهزار  
نقره بمن زني دادى فقالت  
بالسمع والطاعة صح \* وفي  
المحيط دختر خويشتن  
رايسر من ارزاني داشتي  
فقال داشتم لان هذا اللفظ  
لا ينبي عن التليك وذكر  
القاضي في الدعوى  
بخلافه \* (نوع آخر) \*  
قالت له أنا امرأتك فقال  
لها أنت طالق يكون اقراراً  
بالنكاح وتطلق لاقتضاء  
الطلاق النكاح وضعاً \*  
ولو قال لها ما أنت لي زوجة  
وأنت طالق لا يكون اقراراً  
لقيام القرينة المتقدمة على  
انه ما أراد بالطلاق حقيقة  
\* زوجت بنتها الصغيرة  
بمحضرة الأب فقال لم فعلت  
ذلك أو ليس المصلحة لا يكون

بشأن هل يصح هذا الحكم وهل ثبت التوكيل قيل لا وبه كان يفتي الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة  
فلتحفظ كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم فادعى  
المدينون الابرار والايفاء وقال الوكيل عزلي الموكل ان كان التوكيل بالتسليم لا يسمع هذه الدعوى  
لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التسليم من جهته يسمع ولكن انما ثبت اذا أقام البيينة على العزل  
أما بدون البيينة فلا ولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وأثر هذا انه لو صالح مع  
الخصم ثم قال لست بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا يسمع كذا في الخلاصة \* وكاه بقبض  
دينه أو وديعته وصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته ذلك وفأثنته تظهر فيما اذا حكم  
بوكالته على الحاضر بالبيينة ثم أحضر خصماً آخر لا يحتاج الى اعادة البيينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن  
بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج الى اعادة  
وكذا لو برهن شاهداً فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر وأورث له آخر كذا في الوجيز لا كدرى  
\* رجل حضر مجلس القضاء ووكيل رجل لا يقبض كل حق له بخاري والخصومة وليس معهم أحد للموكل  
قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل  
رجلا يدعى للموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف اقامة البيينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف  
الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل أنا أقيم البيينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي  
هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البيينة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل قديم رجلا الى القاضي وقال  
ان فلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكنت بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البيينة على  
ذلك بجله قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا قبل البيينة على المال حتى يقيم البيينة على الوكالة وان أقام  
البيينة على الوكالة والدين بجله لا يقضي بالوكالة ويعيد البيينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام  
البيينة على الكل بقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رحمه الله تعالى  
أخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البيينة على الدين  
والوصاية بجله والوارث اذا أقام البيينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل  
أقام البيينة على رجل أن فلان بن فلان وكاه وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه في حد الغريم  
الدين والوكالة أو بجله وكالة خاصة فأقام الوكيل البيينة على الوكيل والدين بجله هل يقضي بوكالتهما  
وبالدين عند محمد رحمه الله تعالى تقبل ويقضي وعندهما لا تقبل واذا ثبت لم يكن له أن يقبض حتى يحضر  
الغائب وبمثلها لو أقام هذا الوكيل البيينة أن صاحب المال وكاه وفلان الغائب بالخصومة مع فلان أو  
بقبض الدين وأجاز ما صنع كل واحد منهم ما فاته بقضى بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو أقام البيينة  
أن فلاناً وصى اليه والي فلان الغائب عنده ما يقضي بوصايته وبوصاية الغائب وعنده أبي يوسف رحمه  
الله تعالى يقضي بوصايته وحده كذا في الخلاصة \* لو أقام الوكيل بيينة على الوكالة فقبل أن يركى الشهود  
أقام البيينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا ركيت بيينة الوكالة وثبتت الوكالة سابقا عليه ويصير  
وكيلا في حق جميع أهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي أو الوارث أقام بيينة على الوصاية  
والورثة وقبل أن تركى أقام البيينة على الحق ثم ركيت صح وان لم ترك بيينة الوكالة أو الوصاية بطلت بيينة

ردا حتى لو بلغت وذهبت الى بيت الزوج جازا للنكاح \* زوج ابنه البالغ بلارضاه فقيل لابن أن تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة لانه  
لا مصاهرة بلانكاح \* زوجه امرأه فبلغه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله تعالى لنا فيه أو أحسنت أو أصبت فهو اجازة في المختار وكذا لو قال  
نالك نيسيت الا اذا علم انه قال على وجه الاستمراء \* ولو قال أنت أعلم به لا يكون اذنا وكذا لو قال بالفارسية نوبه داني ولو قال غيرها احب الى  
لا يكون اذنا \* زوج البالغة ولها من فلان فقال لا أريد فلان فهو رد وكذا لو قالت لا أريد الزوج في المختار وفي المحيط اختار انه لا يكون ردا

\* المناكحة بين أهل السنة والاعتزال لا تصح \* وقال الامام الفضل رحمه الله وكذلك من قال أنا مؤمن ان شاء الله \* وقال الامام السفيكردي لا ينبغي للحقن ان يزوج بنته من شافعي المذهب ولكن يزوج منهم \* وسمعت عن بعض أئمة خوارجهم انه يزوج من المعتزلي ولا يزوج منهم كما يزوج من الكتابي ولا يزوج منهم ولعله أخذ هذا التفصيل عن كلام أبي حفص السفيكردي \* اذا قام أحد الزوجين من المجلس قبل قبول الآخر بطل النكاح كالبيع (١١٣) \* (الثاني والثالث في محل النكاح وما يثبت به حرمة المصاهرة) \* منكوحة

الحق كذا في التنازحية ناقلا عن العتابية \* ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولم يك المال واقام على ذلك بينة والا بر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآخر وانتصب الكفيل خصما عنه واذا أدى الكفيل رجع على الآخر ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع عليه فان حضر الآخر قبل أن يأخذ المدعي من الكفيل شيئا أو فكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ ماضيا كذا في المحيط \* برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كفيل عنه ان ادعى كفالة مبهمة بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه ألف وذكروه مشدداً ذلك ونصوا على قبولها قضى بها على الحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بالف على الغائب ان قال كانت بأمره وبرهن حكمهم بما عليهم كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر أنه كفيل له أنه مات فلان مجهول لوديعتي وهي كذا فضمنها علي وقدمات فلان مجهول لوديعتي واقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قيل تسمع وفي دعوى الكفالة لا بد وأن يقول وأنا أجزت كفالته مجلس الكفالة توبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى وقد قيل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط \* لو أقام على الحاضر بينة أن له عليه وعلى فلان الغائب ألف درهم وأن الحاضر كفيل عن الغائب بأمره يقضى عليهم ما بالالف ولو ادعى أن الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بصيب الحاضر ولو أقام بينة على أن كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسة مائة بالاصالة والخمسة مائة بالكفالة وثبت على الغائب الخمسة مائة بالاصالة لا غير والحاصل أن الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بأمره أو ما بغير أمره فلا كذا في التنازحية ناقلا عن العتابية \* باع منهم مائة مائة الف وكفل كل منهما عن الآخر بأمره فلقى أحدهما وبرهن عليه يحكم بالالف عليه نصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بالاعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر أنه كفيل له وهو فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف أو يأخذ منه أيهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة \* برهن على أنه كفيل له عن فلان بالف وحكم به فابراً الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وأراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الضحكة لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* امرأة ادعت على رجل أنه كفيل لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقة بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي متى غاب عني شهرا وقد غاب شهرا فطلقت نفسي في مجامعي فأقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضور الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة \* اشترى عبدان ألف درهم وقبض العبدان البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت أحلتك على فلان وفلان الغائب واقام على ذلك بينة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط

الاب ومنكوحة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيها وكذا منكوحة ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم في جانب الرضاع \* نظر الى فرج أم امرأته أو لمسهما أو قبلها حرم عليه زوجه لكن المراد النظر الى موضع الجماع ولا يتحقق ذلك فيما اذا كانت قائمة \* واختلف فيه فقيل النظر الى الفرج المدور هو المحرم وقيل الى موضع الجمرة والاصح الى موضع الشق عن شهوة وذكر السرخصي وبكر أنه يشترط فيه انتشار الالة أو ان يزاد انتشار الو منتشرا وعليه الفتوى \* نظر الى فرج بنته بلا شهوة وتعي ان يكون له جارية مثلها وصارت له شهوة ان كانت الشهوة على البنت ثبت حرمة المصاهرة وان وقعت على التي غناها لا \* النظر الى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة \* المرأة اذا قعدت على رأس ماء فنظر الى فرجها في الماء يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق في الماء وتثبت بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به الانزال اما اذا أنزل فلا في الصحيح

واذا قال كان النظر لاعتزاله عن شهوة فالقول قوله \* والوطء الحلال والحرام سواء في اثبات الحرمة حتى لو وطئ أم امرأته أو بنتها \* (الباب حرمت عليه امرأته \* والمرأه كالبائع حتى لو جامع امرأته أو مس بشهوة تثبت المصاهرة بخلاف عقده أما الصبيبة التي لا تجامع مثلها فلا \* وفي بعض الجوامع ابن أربع سنين جامع امرأته لا يثبت به حرمة المصاهرة \* ان ذكره بقرعة وجامعها أو مس امرأته عليها درعان منع وصول الحرارة لا يثبت وان انتشرت الالة وان لم يمنع وصول الحرارة يثبت \* واذا مس شعرها المسترسل لا ولو الى التي على الرأس يثبت



وكذا لو من ظفرها بشهوة أو مس انفها أو عضها بشهوة يشهد \* نظرت إلى فرجه بشهوة أو مسته ومكثت ثابتة وعن الثاني لا \* أرضعت صبية فكبرت فقامها زوج المرضة حرمت عليه المرضة سواء أنزل منه اللبن أو من غيره لأنها موطوءة أبيها رضاعا \* قصد ضم امرأته إلى فراشه فوقعت يده على البنت المشتبهة على ظن أنها أزوجته ان بشهوة حرمت الأم عليه وعن هذا قال المشايخ رحمهم الله الأفضل أن يكون مدبت البنت المشتبهة في بيت آخر لئلا يقع أمر بالغلط وخاصة من الذي ينتبه من النوم فتحصل الفرق (١١٣) وتبطل الألفه \* ولو اختلفا

فالقول للزوج في أنه كان لاعتن شهوة لان الشهوة عارضة \* ولو أخذ ثديها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهره وعبر الماء حيث يصدق في أنه لاعتن شهوة \* قام إليها منتشرا وعانقها وقبلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق ولو لم ينتشر لكنه قبلها ذكر في المنتقى أنه يصدق \* وفي النوازل لو على الفم لا يوجب أفق البعض وذكر القاضي أنه يصدق في جميع المواضع حتى أرى أنه في امرأة أخذت ذكر الخنثى في الخصومة وقالت كان بالشهوة يصدقها \* وفي أمالي الامام الثاني عنه ان المرأة إذا قبلت ابن الزوج وزعمت أنه كان بالشهوة وكذبها الزوج لا يفرق وان يصدقها فارق لقراره على نفسه ورجع الزوج على الابن ان تهمل الفساد \* وان وطئها الابن وفرق وزعم على الاب نصف المهر لا يرجع لوجوب الحد عليه لانه لا يجتمع الحد مع المهر وبثبوت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تلك

### (الباب الرابع عشر في دعوى النسب) (وفيه خمسة عشر فصلا)

(الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوى) \* ولثبت النسب مراتب ثلاث (احداها) بالنكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه أنه يثبت من غير دعوى ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية \* وله أن ينفيه ما لم يقر بنسبه صريحا أو يظهز منه ما يكون اعترافا من قبول تهنئة أو شراء متاع الولادة أو تطاول المدة مع العلم بالولادة أو يقع الاستغناء عن نفيه أو يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما إذا جنى هذا الولد جناية وقضى القاضي على عاقلة الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال والمراجع في معرفة تطاول المدة المعروف والعادة فاذامضى من المدة ما ينفي فيها الولادة عادة ولم ينف فليس له أن ينفيه بعد ذلك وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يفرض ذلك إلى رأى القاضي وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنهم ما قدر المدة الطويلة بالاربعة فبعد الاربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط \* اذ انى الرجل ولدا من أنه بعد ما مات أو كان جيا فتقبلت قبل اللعان فهو أبنة لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاءته امرأته بولاد فتفاه ولم يلاعنها حتى قدفها أجنبي بالولد فثبت النسب ولا تلعن بينهما كذا في المحيط \* (المرتبة الثانية) أم الولد والحكم فيها أن نسب ولدها يثبت بدون الدعوى إذا كانت بحال يحمل للولى وطؤها أما إذا كانت بحال لا يحمل للولى فيها وطؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوى ألا يرى أنه لو كانت المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوى وللولى أن ينفيه إذا لم تتطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط \* أمة لرجل ولدت فلم ينفي حتى مات الودفه ولازم له لا يستطيع أن ينفيه وتأويل هذه المسئلة في أم الولد وكذلك أن جنى جناية فقضى القاضي به على عاقلته لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه حكم فيه بقصاص أو أرش كذا في المبسوط \* ولم يذكر في أم الولد ما إذا قبل التهنئة ولا شك أن يكون اقرارا فقد ذكر في الفتاوى أنه لو هوى المولى بولد الأمة فسكت بكون اقرارا بقبول التهنئة اذ ازوج الرجل أم ولده من رجل ومات عنها زوجها وأطلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد لستة أشهر منذ انقضت فهو ابن المولى وله أن ينفيه ما لم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط \* وان كان حر مها على نفسه أو حلف أن لا يقر به يلزمه ولدها ما لم ينفيه كذا في محيط السير خسي \* ذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أم ولد قبلت ابن سيدها فأعتقها مولاها ثم جاءت بولد لم يلزمه إلا أن يجنب به لأقل من ستة أشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السير خسي \* لو كانت أم ولد للمسلم مجوسية أو مرتدة لم يلزمه ولدها إلا أن يدعيه أو جاءت به لأقل من ستة أشهر بعد الردة كذا في المبسوط \* ولو حرمت بالحض أو بالنفاس أو بالإسرام أو بالصوم فإن نسب ولدها يثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم تثبت نسبته منه وكذلك لو كان له نكاح فاسدا ودخل بها كذا في الحاوى \* (أم الولد) الجارية التي استولدها الرجل بملك الجين أو استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر أو استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر \* وإذا أسقطت أمة الرجل سقط استئنان خلقه

(١٥ - فتاوى رابع) المرأة التي تزوج بزوج آخر لا بعد المشاركة وان مضى عليها سنون والوطء فيه لا يكون زنا شبهة عليه أولا \* وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزوج آخر قبل التفريق وكذا لا يثبت به جريمة المصاهرة ويحل له التزوج بأمها أو بنتها قبل التفريق ذكره الامام البيهقي \* قبل له ما فعلت بامرأته قال جامعته ان ثبت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار ولا يصدق في أنه كذب في قوله ذلك \* وفيه في الحرمة مطاقا فيما إذا سئل أنه قبل أم امرأته بلا قيد بالشهوة لكنه اذا ادعى عدم الشهوة صدق في رواية على ما ذكر لان الأصل فيه عدم الشهوة

ولا يطلق في المس بل يذكرفيه القيد بشهوة والمعاقبة كالقبلة \* قال في نكاح الجامع برهنتان المدعى تزوج أمها وجامعها وأقبلها أولسها بشهوة ونظر إلى فرجها بشهوة قبل المس والنظر بالشهوة لا القبلة لأن قبلة المرأة تكون بالشهوة غالباً وفي العيون جعل في المباشرة الشهوة أصلاً وفي القبلة والنظر عدمها أصلاً فقال اشترى جارية بالخيار فقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة ورام الرد فالقول له ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن (١١٤) شهوة لا يصدق والامام ظهير الدين على أن القبلة ان على النهم والحد والذن لا يصدق في انه

لا عن شهوة وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في القم ويصدق في غيره \* اركبها على الدابة وانزلها وبينهما ثوب فخين لا تثبت الحرمة \* وحد الشهوة ان يشتمى ان يواقعها ويميل قلبه اليها أما تحرك الآلة أو الانتشار ليس بشرط في الصحيح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس اما على نفسها بابهوة اختار الامام البرزوي انه يقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول \* والمختار في حد المشتبه ان تكون بنت تسع قال صاحب المحيط ولا يفتى في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ الشاهد وقال انها عبلة ضخمة فينثني بفتى بالحرمة \* والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة للمس بخلاف الصحيح حيث يثبت بمجرد العقد \* لا طأماً امر أنه أو بنت امر أنه لا تحرم الامم والبنت ذكره الامام السرخسي وذكره شمس الاسلام انه يفتى بالحرمة احتياطاً أخذ بقول بعض المشايخ \* (الرابع في الرضاع) \* أرضعت صبية

أو بعض خاقيقه تصير أم ولده وان لم يستبين شيء من خلقه لا تصير أم ولده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل أن جاريته هذه قد أسقطت منه فهذا اقراراً بأم ولده كذا في المحيط \* ولو أقر أن أمته قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت استبين الخلق ثم ولدت بعد ذلك لستة أشهر وهو غائب أو مرضيض فانه يثبت النسب منه مالم ينقذ فان نقض ينفي بمجرد نفيه عندنا كذا في المبسوط \* أمية بين شريكين جاءت بولد فادعياه يثبت النسب منه مالم يولد أو ولد آخر لا يلزمه ما لا بالدعوة وان ادعاه أحد هما يلزمه ويضمن عندهما حصه شريكه من الام والولد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا كذا في محيط السرخسي \* (المرتبة الثالثة) الامه والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة أو يدعى نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن أمي هذه مني أو قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني \* في الأصل رجل له أمة حامل قال ان كان حملها غلاماً فهو مني وان كان جارية فهو من فلان أو قال فلان مني فولدت غلاماً أو جارية لا قل من ستة أشهر يثبت نسبها منه كذا في المحيط \* رجل عالج جاريته فيمادون الفرج فانزل فآخذت الحاربه مائه في شيء فأسست دخلته في فرجها فعلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* الامه اذا جاءت بولد فهي المولى فسكت لا يكون قبولاً كذا في الذخيرة \* ولو قبل المولى التمثلة كان اعترافاً كذا في المحيط \* لو أحسن المولى أمته ووطئها بغير ولد يستحب له أن يدعيه لان الظاهر أنه منه ولكن لا يثبت النسب مالم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم أنه منه يجب عليه أن يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله أن ينكر كذا في المحيط \* روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جاريته ولم يوطئها يبتا ولم يحصنها قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن ينفي ولدها ويبيعها فاما في قول فاحب أن يعق ولدها ويتمتع بها فاذا ماتت أعتقها كذا في المحيط \* أمة ولدت فادعت أن مولاه قد أقر به وبمحمد المولى وشهد عليه شاهد أنه أقر بذلك وشهد آخر أنه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط \* وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى أنها ولدت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط \* ولو كان المولى ذمياً والامه مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعى والامه جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليه وأما ويل هذه المسئلة أنه اتجعد المملوكية للزنى فانها اذا كانت تقر بذلك ينفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة بكذبهم ولو كانوا مسلمين وشهد على الدعوة أبو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابنا المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا في المبسوط \* (الدعوة ثلاثة أنواع) \* دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة المملوك ودعوة شبهة الملك أمادعوة الاستيلاء فدبان يدعي نسب ولد أو ولد علقه يعلم أنه كان في ملكه ونصح في الملك وغير الملك وتستهدي وقت العلق وتوجب فسخ ماجرى من العلق اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معتزاً بوطء الجارية مستنداً الى وقت العلق وأمومية الولد تسع لثبوت النسب في الولد وأمادعوة التحرير فدبان يدعي نسب ولد لم يكن علقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معتزاً بوطء ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه اثبات العلق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملاً ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير وأمادعوة شبهة الملك فدبان يدعي ولد جارية بأنه كذا في محيط السرخسي \* وشرط صحته أن يكون للاب

وأخرى أيضاً ان كان اللبن من زوجين فلهما اختان لام ولود كران فأخوان لام وان كان لرجل واحد فاختان لاب تأويل وأم ولو تحت رجل امرأتان أرضعت كل منهما ماصية فلهما اختان لاب رضاعاً \* زنى بامرأة فولدت وأرضعت بهذا اللبن صبية يحرم على الزاني ان يتزوجها وكذلك لو حبلت من آخر وأرضعت ولد الابن الزاني حرم على الزاني نكاحها لان الولي بنته رضاعاً زناً والثانية بنت موطوءة أنه كالبن من النسب للزنية \* وفي نكاح الحسن بن زياد رحمه الله ولدت من الزوج وجف لبنها ثم دترت وأرضعت ولد هذا الولد أن

يشكح ابنة هذا الرجل من غير المرضعة وليس هذا بلين الفحل لانقطاع النسبة عن الاول \* ولو تزوج امرأه ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن وارضعت ولدا لا يكون المزوج ابنا للولد وليس هذا ايضا بلين الفحل \* السعوط والوجور محرم الاقطار في الاذن والاحليل والجاثفة وكذا الحقة في ظاهر الرواية \* ادخلت حيلة نديها في قم الصبي ولم تعلم انه ارتضع أم لا تثبت الحرمة لان الاصل استمرار العدم \* ولا تثبت بشهادة الواحدة سواء كانت أجنبية أو أم أحد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد (١١٥) أو بعده وسواء كان المقام معه حتى يشهد عدلان أو رجل واحد أو رجلان أو رجل واحد \* أرضعت بعض أهل

القرية ثم تزوج بها رجل من تلك القرية فهو في سعة من المقام معهما في الحكم والتزويج أولى \* صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به واحد فان أخبر به واحد عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان أخبر بعد النكاح فلا حوط ان يفارقها لان الشك وقع في الاول في الجواز وفي الثاني في البطولان والدفع اسهل من الرفع \* قد قبل ذلك ان حقوا ان كذا \* أقران هذه أمه وأخته رضاعا ثم ادعى الخطأ أو الوهم أو النسيان وصدقته المرأة فيه له ان يتزوج بها وان ثبت على الاول فرق بينهما ما ولا مهران لم يدخل بهما استحسانا وكذا لو قال كاه بعد النكاح ثم ادعى الغلط \* ولو اقرب بمأذونا وانكر الزوج ثم اكذبت المرأة نفسها وتزوجها هذا الرجل وتزوجها قبل الاكذاب ثم اكذبت نفسها جاز النكاح وفيه دليل على انها اذا دعت الطلقات

تأويل ملك في جارية ابنة من وقت العلق الى وقت الدعوة وولاية التملك أيضا من وقت العلق الى وقت الدعوة وأن تكون الجارية محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط \* ثم اذا اجتمعت الدعوات فدعوة الاستيلاء أولى من دعوة التحريروان سبقتها فدعوة التحريروان أولى ودعوة التحريروان أولى من دعوة شبهة الملك ودعوة صاحب النكاح أولى من النكاح كذا في محيط السرخسي

**(الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري)** \* باع أمه فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على اقرار البائع به ثبتت نسبته منه فتصير الجارية أم ولده وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاه المشتري صحته دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية أم ولده وكانت دعوة المشتري دعوة تحريروان حتى كان للمشتري ولده على الولد كذا في المحيط \* ولو ادعاه معادفة البائع أولى وان ادعاه على الثمن اقرب فالسابق منهما أولى أيهما كان هكذا في محيط السرخسي \* وان جاءت بالولد لستة أشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بالتصديق المشتري وان ادعاه المشتري وحده صحته دعوته ويجب أن تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حرا الاصل ولا يكون للمشتري ولده كذا في المحيط \* وان ادعاه معادفة البائع دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع الا بالتصديق المشتري فان صدقه المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا تصير الجارية أم ولده ويبقى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاه المشتري وحده صحته دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط \* وان ادعاه معادفة البائع أو متعاقبا تصح دعوة المشتري وهذا كذا اذا علمت مدة الولادة وأما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع الا بالتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعاه معادفة البائع تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحته دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا أو مكاتباً والمشتري حرا أو مسلما وادعاه البائع قبل الولادة يكون موقفا لينفصل حيا فينفذ ولو لم يكن أصل الحبل عند البائع بان كان اشتراها حبلية ثم باع لا تصح دعوته والقول للبائع أن الحبل عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو حبلت أمه في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري لاقول من ستة أشهر من زمانها فادعى البائع الولد وقد أعتق المشتري الأم فهو وابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الأم حتى لا تصير أم ولده ولو كان المشتري أعتق الولد لا تصح دعوته لاقول في حق الولد ولا في حق الأم وفيما اذا أعتق الأم يرد عليه حصته من الثمن عنده ما وعده يرد كل الثمن في الصحيح وذلك في المسوط يرد حصته من الثمن لا حصته بالاتفاق هكذا في الكافي \* ولو دبرها أو استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصته الولد من الثمن ولا يرد حصته الأم بلا خلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي \* ولو ماتت الأم ثم ادعى البائع نسب الولد صحته دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع الأم أو وهبها أو رهنها أو أجزأها أو كاتبها أبطلت جميع ذلك ويرد ثمن البائع كذا في المسوط ولو مات الولد في يد المشتري أو قتل وأخذ قيمته فادعاه البائع فدعوته باطله وكذلك لو كان المشتري أخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له أو دبره أو مات عنه ولو باع المشتري أو رهنه أو أجزأه أو كاتبه نقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاروي \* ولو

الثلاث وانكر الزوج حمل لها ان تزوج نفسها من الذي اقرت انها مطلقة ثلاثا \* أرضعت ولدين مسلما وكافرا ولا يدرى المسلم من الكافر فهما مسلمان ولا يبرئان من أبويهما \* والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا أُرضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا تثبت أحكام الرضاع فيما بينهم \* أرضعت صبيا يحرم عليه من تقدم من أولادها ومن تأخر لانهم اخوته من الرضاع والاصل الكل في الرضاع ان نكل امرأة انتسبت اليك أو انتسبت اليها بالرضاع أو انتسبت الى شخص واحد بلا واسطة أو واحد بكلا واسطة والآخر بواسطة فهي حرام

وان اتسبقت الى واحد بواسطة لا يحرم في الرضاع ولو يتزوج بام ابنه التي أرضعته وكذا بنتها وهي أخت ابنه بخلاف النسب لانها  
 ربيته وكذا بام من أرضعت ولده بخلاف النسب لانها أم المنكوحه وكذا أم أخته من الرضاع بخلاف النسب لانها موطوءة الأب  
 \* (انما من في الاكفاء) \* العجى العالم كف للعربى الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع وكذا العالم النقيض للعنى الجاهل وكذا العالم  
 الذى ليس بقرشى كف للجاهل القرشى (١١٦) والعلمى \* زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلا لا يشرب مسكرا فاذا هو مدمن فقالت

بعد الكبر لا أرضى بالنكاح  
 ان لم يكن أبوها يشرب  
 المسكر ولا عرف به وغلبة  
 أهل بيتها صالحون فالنكاح  
 باطل بالاتفاق والمختلف  
 بين الامام وتلويه فيما اذا علم  
 الاب عدم الكفاءة مع ذلك  
 زوجها منه ويشهده  
 التعليل وهو قولهم انه انما  
 ترك الكفاءة للصحة فتوهمها  
 ومن علم منسه المجانة أو عدم  
 العلم بحاله لا يأتى فيه هذه  
 العلة ولذلك قالوا اذا زوج  
 السكران بنته ونقص عن  
 مهر المثل أو زوج السكران  
 ابنه وزاد على مهر المثل لا يصح  
 اجماعا لان السكران لا يتأق  
 منه ما ذكرناه هشام سألت  
 سجدا عن خطير زوج ابنته  
 من عبده قال ان كبيرة  
 ورضيت به جازوا من صغيرة  
 لا قات الامام الثانى اجازه  
 فلم يقبله منى \* مجمل  
 النسب لا يكون كفا لمعرف  
 النسب \* زوجت نفسها من  
 رجل لم يعرف انه حر أو عبد  
 فاذا هو عبد مأذون بالنكاح  
 قيده لانه لولا الاذن يصح  
 فسخ النكاح لعدم الزوم  
 والصحة ليس لها الفسخ  
 ولولا انما طلبه ولا يفسخ  
 بلافسخ القاضى ويكون

قطعت يد الولد فأخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سائما للمشتري فتد  
 الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصه اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في الميسوط  
 \* ولو فقتت عنه فدفعه المشتري وأخذ قيمته صحت الدعوة ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة  
 ولا ارش على الجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* اذا حبست الامة عند  
 رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد  
 بعد ذلك أو قطعت يده عمدا أو خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجناية على الاحرار وان كانت الجناية  
 على الام كان على الجاني ما في الجناية على أمهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنياته كجناية الحر وجناية أمه  
 كجناية أم الولد وان لم يكن القاضى قضى بذلك وان كانت الجناية منه ما قبل الدعوة فهي على البائع دون  
 المشتري وهو مختار ان كان عالمها كذا في الحامى \* اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من  
 ستة أشهر وكبر ابنها وولده ابن عند المشتري ثم مات الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثانى لتصبح دعوته وولد  
 الملاعنة اذا كبر وولده ولد ثم مات الولد المتنى وبقي ابنه فادعاه الملاء صحت دعوته هكذا في المحيط \* الامة  
 المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان أن البائع ادعى نسب هذا الولد  
 حين ولدوا أنكرها البائع ان كان المشتري يدعى ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعى ذلك فان  
 كان الولد اتى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد كرا فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان ينبغي أن لا تقبل هذه  
 الشهادة لاقى حق الولد ان الشهادة على عتق العبد عنه بدون الدعوى غير مقبولة ولا فى حق الجارية لان  
 حق الجارية في هذا الباب تباع والى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لانها وان قامت على عتق العبد الا أنها تضمنت حرمة الفرح حتى لو كانت الام  
 منته لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده وقال بعضهم لا بل هذه  
 الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الام مبيته اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود  
 ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز أن يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة  
 الحامى هكذا في الذخيرة \* اذا حبست الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل أن تلد وقال المشتري ليس  
 لها حبل وأراها للنساء فقلن هي حبل فاني لا أجيز دعوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري  
 في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ابنه  
 وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا في الحامى \* فان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت  
 البيع فقال المشتري أصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وعي حامل وقال البائع لا بل أصل الحبل  
 كان في ملكي فالقول قول البائع فان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى واختلف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال  
 على قوله البينة بينة المشتري وأصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد  
 البيع بيوم وادعاه البائع قال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل أن يتهامى منذ شهر وقال البائع  
 لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف رحمه الله

فرقة بغير طلاق حتى انه لو لم يدخل بها الا بزم شئ \* والذى يلى المرافعة المحارم وغيرها في الصحيح \* وان زوجها الاولاه تعالى  
 ولم يعلموا بكونه عبدا ثم علموا الاخير لاحد \* ولو اخبر الزوج بحريته وظاهر عبد الله المختيار وفيه دليل على انه لو زوجت نفسها بلا اشتراط  
 الكفاءة ولم تعلم انه كف أم لا ثم بان انه ليس بكف ليس لها الفسخ والا لولا ما طلب الفسخ ما لم تلد ولا يبطل حق الاولياء بالسكوت وان  
 طال ولو زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاخير لاحد أما اذا أخبر بالكفاءة أو شرطوا ذلك ثم علم عدم الكفاءة لهم

الخيار \* زوجت نفسها من صبي لا يملك الصداق وأبو عثى وقبل النكاح جازلان الزوج كف \* زوجت نفسها من غير كف مهل لها ان تمتع نفسها حتى يرضى الا واما أفقي النقية أبو الليث بان لها ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وأفقي كثير من المشايخ بأنهم لا يملك المنع وخصومة الولي في المهر أو النفقة دليل الاجازة \* زوجها الولي من غير كف ثم فارقته ثم زوجت نفسها منه بلا ولي له حق طلب الفسخ ولو كان الطلاق رجعي فراجعها ليس للولي الاعتراض \* الكفاية بين الذميين لا تعتبر (١١٧) الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائل أو

كأس فيفريق لتسكن الفتنة \* اذا كانت أمها حرة الاصل ووالدها معتق فالمعتق لا يكون كفأ لها \* وعن الامام الثاني ان من أسلم على يدا انسان لا يكون كفأ لمولى المعتاق وروى ابن سماعة انه كف والقروى كف للولي \* واذا كان النكاح بلا ولي فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بلا تحليل وقضى بصحته أخذ بقول محمد رحمه الله أولا والشافعي رحمه الله واقاضى شافعي أو حنفي جاز قال الامام صاحب المنظومة كان استاذي شيخ الاسلام لا يرى ذلك للحنفي لان محمدا قال بكرهه هذا النكاح ولكن ينعى بالكتاب الى الشافعي فان أخذ الكتاب المكتوب أو المكتوب اليه شيئا لا ينفذ القضاء وان لم يأخذ نفذ اذا كان التقليد بلا رخصة وبه لا يظهر أن الوطاء في النكاح الاول كان حراما أو في الاولاد دخيلا لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل في القاتم والآتي لافي المنقضى وقال الامام ظهير الدين وكثير من المشايخ لا يجوز الرجوع الى الشافعي في امثله الا في البين المضافة لان كثير من

تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري كذا في المحيط \* اذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك منذ شهر والوليد مني وقال المشتري بعثها مني لا أكثر من ستة أشهر والوليد مني منك قال قول للمشتري بالاتفاق فان أقاما البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة للبائع كذا في الكافي رجل اشترى جارية فظهر ربهما اجل بعد أيام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وأمر غلامه بأن يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاستقطت الجارية سقطت ماستبين الخلق بعد هذا القول لا قبل من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه رده وكانت الجارية أم ولد له وترد كذا في الوقعات الحسامية \* اذا ولدت الجارية بالمسعة بنتا لا قبل من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه تصح دعوته واذا صححت دعوته في حق البنت صححت في حق ابنتها حتى يبطل حق المشتري كذا في المحيط \* وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط \* ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت ابنا ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويهتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه كذا في محيط السرخسي \* اذا حبست الامة فولدت في يدهم ولاها ثم اعها فزوجهما المشتري من عبده فولدت له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه ابن العبد بحصته من الثمن ولو لم يستولدها المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام قيمته وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتد بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط \* لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري بعد البيع يوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتم أم ولده فان ادعى البائع بعد ذلك الولد الاول ثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحده منهم ماشيا حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الخاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل له جارية فباعها من رجل فولدت في يدها المشتري ولدا فادعى الولد أبو البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع أو كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه المشتري وكذبه البائع صححت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الثمن بتصديقه أو بالبائع في دعوته ولا يضمن أبو البائع شيئا من قيمة الجارية وليس للمشتري على أبي البائع شيء من قيمة الجارية ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية أم ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط \* أمة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري صححت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق ما في يده الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبدا كذا في محيط السرخسي \* فان كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم ان أب البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطلة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصح الجارية أم ولد له وتصح دعوته في حق الولدين نسبها ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبدا للمشتري والولد

الصحابه رضوان الله عليهم أجمعين معه فيه ولو فعل نفذ وكذا في العجز قبل الدخول عن المهر المجل أو النفقة اذا كان الزوج حاضرا يصح حكم الشافعي بالفرق وكذا الحنفي اذا رأى ذلك وأدى اليه اجتهاده وان قضى مخالفا لأية فعلى الروايتين وان أمر الحنفي شافعيًا بذلك ان ما أدونا بالاستيفاء صح والاولان كان الزوج غائبا وبرهن على العجز الصحيح انه لا يصح القضاء لانه جراف لان عجز الغائب لا يعلم لان المراد من العجز الاعسار لا عدم الوصول مطلقا \* سئل شيخ الاسلام عن أبي الصغير زوجها من صغير وقبل عنه أبوه بشهادة الفسقة وكبروا بينهما

غسمة منقطة للقاضي ان يبعث الى شافعي حتى يقضي بطلان هذا النكاح بهذا السبب وللقاضي الحنفى ان يفعل بنفسه أيضا اخذ بهذا المذهب وان كان على خلاف مذهبه بناء على ان قضاء القاضي بخلاف مذهبه نافذ عند الامام \* وروى عن الامام الثاني انه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة ميتة في الحمام فقال اذن نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة اذا بلغ المسافر قتلين لم يحمل خبنا \* وسئل أيضا عن بكر بالغه ( ١١٨ ) شافعية زوجت نفسها من حنفى أو شافعي بالرضا الاب هل يصح هذا النكاح اجاب عنه

الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير أم ولده بلا خلاف وعالمه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى هو حر بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من أبي البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينبغى ان لا يثبت نسب الولدين والعصم أنه قول الكل ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام أبو حازم والقاضي الامام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن البائع قيمة الجارية أم ولد للادعى وهو الاب ويضمن الاب للبائع وهو ابنه قيمتها فدية قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط \* اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد اقل من ستة أشهر فادعى البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسبه مأمنه ويطلق ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذا ان جادت بأحدهما اقل من ستة أشهر وبالأخر لاكثر ولو ادعاهما المشتري أو لأم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري ولو جنى على أحدهما وأخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والسكسب للمشتري ولو قتل واحدا وأخذ المشتري قيمته كانت قيمة المنتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثا وأخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح ويأخذ الدية والميراث من المشتري ويطلق الولاء كذا في محيط السرخسي \* واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع أحدهما وما ادعى المشتري الولد الذي اشتراه أنه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية أم ولده كذا في المحيط \* باع أحد التوأمين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعتقه مشتريه بطل عتقه هذا اذا كان أصل العلق في ملكه وان لم يكن أصل العلق في ملك البائع والمستهله بماله يثبت نسب الولدين من البائع أيضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يطلق عتق المشتري في الذي عنده ولا يطلق بيبعه كذا في السكافي \* رجل اشترى عبدين توأمين ولدا في ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط \* رجل له جارية حبست عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبه وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لانهم دعوا كذا في التارخية ناقلا عن الخزانة \* اذا اشترى الرجل أمة ولدها واشترها وهي حامل ثم باعها ثم اشتراها من ذلك الرجل أو من غيره وادعى ولدها فدعونه جائز اذا كان الولد في ملكه يوم يدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع والعقود التي جرت فيه وفي أمه ولو كان أصل الحمل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الحاوى \* اشترى عبدا واشترى أبوه وأخاه وما نوا مان فادعى أحدهما مان في يده يثبت نسبه مأمنه وعتق الذي في يدي الآخر بالقراءة كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى جارية على أنه بالخيار فيها اثلا فوولدت عنده في الثالث ولدا فادعاه المشتري صححت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبايع على خياره فان أجاز البيع يثبت النسب من المشتري كالموجد

أم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لا ناخييب بمذهبنالا بمذهب الخصم لاعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لانجييب الاجتهال الامام مسندا الى الامام لان الافتاء بما هو خطأ عنده لا يجوز \* ولو زوجت نفسها بلا اذن الولي من غير كف يفتى في زماننا برواية الحسن عن الامام رحمه الله انه لا يجوز النكاح لان كل قاض لا يهدل ولا كل شاهد يعدل ولا كل واقع يدفع ويرفع فمكان الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طلقها زوجها اثلا فأتزوجت غير كف ردخل بها الزوج الثاني لا تحل للاول لانه ليس بنكاح صحيح في الاختار واختار صاحب الاسرار قول محمد هنا لما قلنا وذكر برهان الامة ان الفتوى في جواز النكاح بكر كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم رضى الله عنه لقوة دليل الامام قال الله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن \* ( السادس في الشهود ) \* يصح بحضور اثنين منها \* والاصل ان من صلح فيه

وأما نفسه صلح شهادته كالأعمى والآخرس الذي يسمع والفاسق والمحدود في القذف والمغفل والعبد والكافر والصبي الدعوة والمجنون والمكاتب \* ولو بلغ الصبي وعتق العبد وشهدا جاز لان العبرة ببلوغ الاداء \* تزوجها بالعربي وهما يعة لان لا الشهود وقال في المحيط الاصح انه ينعقد \* وعن محمد تزوجها بحضرة هندية لم يفهما ولم يمكنه ان يعبر لم يجز فهدانص على انه لا يجوز في الاول أيضا وسماع كل واحد من العاقلين كلام الآخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كلامهما حتى انعقد بحضرة الاصحين وعمامة المشايخ شرطوا سماع

الشاهدين كلامهما أيضا وفي الفتاوى تزوج بشهادة رجلين فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر فاعاد الكلام فسمع الآخر لا يجوز  
وهذا دليل على ان سمعها كلاهما مشروط وفي المتن لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين لوجود شاهد في كل عقد ولو في مجلس  
جاء عند محمد وعن الامام الثاني لا يجوز حتى يسمعها \* تزوجها بحضرة السكران وهم لا يعرفون أمر النكاح غير انهم يذكرون اذا سمعوا  
ينعقد \* تزوجها بشهادة الله تعالى جل جلاله ورسوله عليه الصلاة والسلام (١١٩) لا ينعقد ويخاف عليه الكفر لانه لوهم

انه عليه الصلاة والسلام يعلم  
الغييب وعنده منافع الغيب  
الآية وما علم الله تعالى خيار  
عباده بالوحي أو الالهام  
الحق لم يبق بعد الاعلام  
غيبا خرج عن الحصر بن  
المستفادين من تقديم  
المسند والحصر بالا  
\* (نوع) \* وكانت به بان  
يتزوجها فقال عند الشهود  
تزوجت فلانة ولم يعرفها  
الشهود لا يصح ما لم يذكر  
اسمها واسم أبيها وجدها وان  
عرفوها صح بلاذ كر الاسماء  
وكذا اذا كان الشهود  
يعرفون اسمها فذكر الاسم  
كاف اذا علموا انه أرادها  
بالذكر \* وكذا لو كانت حاضرة  
منتقبة فاشارة اليها كفي  
ولا يحتاج الى ذكر الاسم لان  
الحاضر يعرف بالاشارة وفي  
حبل الخصاص اذا كره  
الرجل أن يسميها عند الشهود  
يقول خطبت امرأة الى  
نفسها على كذا من الصداق  
فرضيت وجعلت أمرها  
الى في التزويج فاشهدوا أني  
تزوجت هذه التي جعلت  
أمرها الى على كذا صح اذا  
كان كفا \* وفي البقالي لم  
ينسبها الزوج ولم يعرفها  
الشهود ودوسعه بينه وبينه \*

الدعوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط \* واذا أخذ الرجل أمتين  
من رجل على أنه بالخيار يأخذ أيتهما شاء بألف درهم ويرد الأخرى فولدنا عنده وأقرأنه مأمنه لأنه لم يعين  
التي وعطها أولا فأقراره صحيح في ولد واحداهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمّر  
بالبين مادام حي فان مات قبل البين فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان أبانا وطى هذه الجارية أولا فانه  
يثبت نسب ولده من الميت ويرث معهم ونصيرهم أم ولد للميت وتعتق بعوته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع  
ويؤدون ذلك من تركة الميت ويردون الامة الأخرى على البائع مع عقرها فتكون أمة للبائع كالوحد هذا  
البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان أبانا وطى هذه أولا وقال بعض الورثة لابل وطى هذه الأخرى أولا  
كانت التي قال لها بعض الورثة أو لاهي التي وطئها الميت أولا متعينة للاستيلاء وترد الأخرى وان اتفقت  
الورثة أنهم لا يدرون التي وطئها الميت أولا فانه لا يثبت نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف  
كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين وكل واحد من  
الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريتين ونصف العقر من التركة  
فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضا فهذا على وجهين \* الاول أن  
تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي رد عليه وفي أمة  
كيفية اجابة نبال الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو ستة أشهر وان ادعى ما جبهه ان جاء نبال الولدين  
لستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء نبال الولد لاقل من ستة  
أشهر فدعوة البائع أولى في الولدين كذا في المحيط \* باع أم ولده والمشتري يعلم أنها أم ولد للبائع فحاشا بولد  
فادعاء المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه ثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة أمة  
وكذلك لو يعلم المشتري بأنها أم ولد للبائع الا أن الولد يكون حرا اذا نفاه البائع وادعاء المشتري كذا في محيط  
السرخسي

\* (الفصل الثالث في دعوة الرجل ولجارية ابنه) \* ولدت أمة رجل فادعى أبوه الولد ولم يكن أصل  
الحبل عند ابنه وكذبه الابن لم تجز دعوته الا أن يصدق المولى فتصح دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعاء  
أجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبر ذنبه أو ولد أم ولد المني من جهة الابن أو ولد مكاتبه الذي  
ولدت في الكتابة أو قبله الا تصح دعواه الا بتصديق الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى الابن أمة  
حامل أو باعها قبل أن تلد ثم ولدت وادعاء أبو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط \* جارية لرجل حملت  
في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشترى البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة أشهر  
فادعاء أبو البائع الاول وكذبه ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية أم ولده  
بأقيمة ويثبت نسب الولد ويكون حرا بغير قيمة ولو أن المشتري لم يبعها من البائع ولكنه ردها بقضاء القاضي  
أو بغير قضاء القاضي أو بخيارا بشرط أو بخيار الرؤية أو كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فردّها على  
البائع يحكم بفساد البيع ثم ان أبابائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط \* اذا كانت لرجل أمة  
وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاء أبوه جازت دعوته كذا في الحساوي \* واذا قال الاب وقعت على جارية  
ابني وأنا أعلم أنها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كذا في المحيط \* اذا ادعى ولد جارية ابنه

قال زوجت أختي وله أختان ان سمها جاز ولو غابا \* وان حاضرة منتقبة ولم يعرفها الشهود جاز في المختار \* والاحتياط ان يكشف وجهها  
أو يذكّر أباها وجدها ليكون متفقا عليه فيقع الامن من أن يرفع الى قاض يرى مذهب نصير بن يحيى انه لا يجوز زويطته \* قال شهدوا اني  
تزوجت هذه المرأة التي في البيت فقالت قبلت وسمعوا صوتهم ولم يروا شخصها ان كانت في البيت وحدها جاز وان معها غير هالا \* واذا جاز  
النكاح ووقع النزاع يبرهن الزوج ان التي اعترفت بالنكاح كانت هي \* وكذا لو كانت واحدة فسمعوا صوتهم ولم يروا شخصها جاز \* (السابع



في النكاح بغير ولي) \* المختار فيه قول الامام الثاني اخر انه ان كان كناصيح والا لا ولولي حق الاعتراض وقال الامام يجوز بغيره بولي  
بكر كانت أو ثيبا وقال محمد لا يجوز مطلقا رواه أبو سليمان فلو طلقها ثلاثا كانت متاركة ولا يقع الطلاق عند محمد رحمه الله لان الطلاق  
يتعقب النكاح الصحيح وكذا الايلاء والظهار ولو أجاز الولي لآبنة قد عساه لكن يكره أن يتزوجها قبل التزوج بزواج آخر كراهة تنزيه  
حق لوتزوج لا يفرق وعلى قولهما لا يحل (١٣٠) \* زوجت نفسها من رجل وقصرت عن مهر مثلها لادوليا حق الاعتراض عند الامامين

وضمن قيمتها لابن ثم استحقها رجل فانه بأخذها وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما  
أخذ منه من قيمة الجارية كذا في الذخيرة \* ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب أو ادعيه معا فالابن أولى  
هكذا في السراج الوهاج \* وان ادعى ولد جارية ابنة والابن حر مسلم والاب عبد أو مكاتب أو كافر لم تصح  
دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صحت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من أهل الذمة وماتت ماختلفة  
جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط \* اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجد والوالد  
حقيقة واعتبارا بان كان الولد سرا مسلما فدعوة الجد باطلة فان كان الولد نصرانيا والجد والحفاند مسلمين أو  
كان الاب عبد أو مكاتب والجد والحفاند حريين صحت دعوة الجد ولو كان الاب مرتدا والجد والحفاند مسلمين  
فدعوة الجد موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أسلم الاب بطلت دعوته وان مات أو قتل على رذته  
صحت دعوته وان كانوا جميعا أحرارا أو مسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر  
منذ مات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجد والحفاند مسلمين ثم أسلم الاب  
والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر كانت دعوة الجد باطلة وكذلك لو كان الولد مكاتباً فأدى  
بدل الكتابة فعتق قبل دعوة الجد أو كان عبداً فاعتق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطلة كذا في المحيط  
\* لو كان الاب معتوقاً من حين العلق الى حين الدعوة فدعوة الجد مقبولة فان أفاق الممتوه ثم ادعى الجد  
فدعوته باطلة كذا في الحاوي \* وان لم يتدع الجد الولد حتى أفاق الاب وانما ادعاه الاب بعدما أفاق في  
الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط

\* (الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة) \* اذا كانت الامه بين رجلين في ملكهما وولدت  
فادعاه أحدهما ثبت النسب وصارت الجارية أم ولده ويملك نصيب الشرع بالقيمة موسرا كان أو معسرا  
ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي \* فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية  
قد ولدت منك ولدا ودعيتني فقبل أن تلده مني وصارت أم ولديك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبته الجارية  
فانهم لا يصدقون على الجارية وعلى ولدها حتى لا يطل ما ثبت له من الحقوق من جهة المدعي ولا يطل  
الضمان من المدعي ولكن يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن مشايخنا من قال هذا قوله ما على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للقرلة شيئا وقيل لا بل هو قوله جميعا والاول أشبه وأقرب الى  
الصواب فان اكتسب الجارية كسبا أو قتلت هي أو ولدها فذلك كله المقر ولو قال هذا المدعي للشرع  
كنت أنت تقتم أنت قبل هذا وصدقه الشرع في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا  
في نصف عقرها \* جارية بين اثنين قال أحدهما هذه أم ولدي وأم ولدك أو قال أم ولدنا فان صدقه صاحبه  
في ذلك صارت الجارية أم ولدهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كالأولاد عياله معا وان كذبه صاحبه في  
ذلك ضمن المقر للشرع نصف قيمتها موسرا كان أو معسرا وضمن أيضا نصف العقر للشرع ثم يكون نصف  
الجارية أم ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فان عاد الشرع الى التصديق صارت أم ولد بينهما ويرد  
ما أخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها أم ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فتقدم المقر  
يوما وتوقف يوما فان مات أحدهما ففي فصل التصديق عتقت أيهما مات ولا سعاية عليه في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها السعاية وفي فصل التكذيب كذلك تعتق أيهما مات ولا سعاية عليها

\* ولو تزوجها إلى غير الاب  
والجد من غير كف لم يذكر  
والقياس على مسألة التقصير  
في المهر يقتضي ان لا يجوز  
هذا النكاح بلا خلاف \*  
القاضي اذا زوج العذرية  
من نفسه فهو نكاح بلا ولي  
لان القاضي رعية في حق  
نفسه \* وكذا اذا زوج من  
ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم  
وحكم القاضي لابنه باطل  
بخلاف سائر الاولياء  
حيث يجب وزلا من العلم ان  
يزوج بنت عمه من نفسه أو  
ابله \* (الثامن في نكاح  
الصغار) \* قبض الاب  
مهرها وهي بالنسبة أولا  
وجهازها به وقبض مكان  
المهر عينها ليس لها ان لا تجز  
لان ولاية قبض المهر الى  
الآباء وكذا التصرف فيه \*  
ولو اجتمع وليان متساويان  
في الدرجة ملك كل  
النكاح لعدم تجزى الولاية  
بخلاف الجارية المشتركة  
لان الملك يجزى فلا يملك  
أحدهما التزويج \* كل عقد  
له يجزى حال العقد يتوقف  
وما لا فلا \* اعتق الصغير  
على مال أو وهب وقبضه  
الوهاب له أو زوج عبده ثم  
كبر فجاز لا يصح لانه لا يجزله

أو ان التصرف \* ولو تزوج أمته فجاز له بها بلوغ جاز لان له مجزا \* ولو تزوج القاضي مغسرة لاوليها ان في منشوره صح للسكر  
والالا وان عقدوا ليس في منشوره ثم أذن له فيه فجاز لا يجوز قال الصدا الصحيح انه يجوز أصله في الجامع \* أمر عبده ان يتزوج وقد كان  
تزوج قبله فجاز النكاح جازا استحسانا ولو عتق يجوز بلا اجازة \* وليها أوها ثم الجد وان علا ثم الاخ لا يوين ثم لاب ثم خوهم على هذا الترتيب  
ثم العم لا يوين ثم العم لاب ثم خوهم على هذا الترتيب وان لم يكن عصبة فولي العتاقة ثم ذووالارحام الرجل والمرأة سواء وكذا أولادهم فيه

سواء من عصبه مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد رحمه الله تعالى ليس لذوى الارحام ولاية \* ولاية الاعتراض في التزوج من غير كف \*  
 لانثنت لذوى الارحام وانما اثبت ذاللعصبات بلا خلاف والاخت تقدم على الام حال عدم العصبية قال الامام السرخسي انكاح الاخت  
 والعمة وبنت الاخ وبنت العمة التي من قبل الاب يجوز اجماعا اعان الخلاف في الام والخالة ونحوها وادعوا الاجماع يصح في الاخت لافي  
 العمة وبنت الم لان ثبوت الولاية لذوى الارحام مختلف وفي شرح الطحاوى (١٢١) ذكر الخلاف في الشكل وفي شرح الشافى

الاقرب الام ثم البنت ثم  
 بنت الابن ثم بنت ابن الابن  
 ثم الاخت لاب وأم ثم لاب  
 ثم لام ثم أولادهن ثم العات  
 ثم الاخوال ثم الخالات ثم  
 بنات الاعمام والجد القاسد  
 أولى من الاخت عند الامام  
 وبقي بما ذكر في الشافى ان  
 الام مقدمة على الاخت ولا  
 ولاية للقاضى الا اذا كان  
 قريبا وليا وهذا الاختلاف  
 بناء على اختلافهم في تزويجها  
 نفسها وقد ذكرناه \* والولى  
 من كان أهلا للبراث وهو  
 عاقل بالغ \* زوج بنته الصغيرة  
 من ابن كبير لرجل بلا اذن  
 الابن وقبل عنه أبوه ثم مات  
 الابن قبل الاجازة بطل  
 النكاح ولو كانت  
 كبيرة أيضا والمسئلة بمجالها  
 فزوجها الاب بلا اذنها  
 لا يتعقد ولو غاب الاقرب  
 تنتقل الولاية الى الابعد  
 وأجمعوا ان الاقرب اذا عضل  
 تنتقل الولاية الى الابعد  
 وفي الفتاوى زوج الصغيرة  
 الاب من غائب وقبل رجل  
 عنه ثلث الاب وأجاز  
 الغائب النكاح صح \* غير  
 الاب والجد اذا زوج الصغيرة  
 من رجل يعقد مرتين مرة  
 بالتسمية ومرة بدونها لان

للمنكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليه المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فالحما كذا في المحيط  
 \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه معا فهو بينهم جميعا ثابت نسبه منهم والجارية  
 أم ولدهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من اثنين وقال  
 محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في البدائع \* واذا كانت الانصاء مختلفة فالحكم في  
 حق الولد لا يختلف أما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحساوى \* دعوة الولد اذا تعذر  
 اعتبارها دعوة الاستيلاء تعتبر دعوة التعهير قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات جارية بين رجلين ولدت  
 لستة أشهر فصاعدا من ذلك لستة أشهر فصاعدا من ذلك ولدت الولد الاول فقال  
 أحد المولدين الاصغر ابنى والا كبر ابنى شريكى فان صدقه شريكى يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر  
 وتصير الجارية أم ولدا مدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكى نصف قيمة الجارية موسرا كان أو معسرا  
 وضمن نصف عقرها أيضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير  
 مدعى الاكبر معتق الاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكى كان موسرا  
 وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية أم ولدا مدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف  
 العقير مدعى الاصغر هذا اذا صدق شريكى فاما اذا كذب فالحجاب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت  
 نسب الاكبر من واحد منهما ولو لم يكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين ثم بدأ أحدهما على  
 صاحبه بالعنق وصاحبه منكروه هذا الذى ذكرنا كله اذا قال أحد المولدين الاصغر ابنى والا كبر ابنى شريكى  
 فاما اذا قال الاكبر ابنى شريكى والا اصغر ابنى فان صدقه شريكى في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك  
 المصدق وصارت الجارية أم ولده وضمن مدعى الاصغر نصف قيمته ونصف عقرها موسرا كان أو معسرا  
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفى الاستحسان يثبت نسب الاكبر من مدعى الاصغر ويضمن مدعى الاصغر  
 قيمة الاكبر لشريكى ويضمن مدعى الاصغر نصف قيمته ونصف عقرها وإذا كذب شريكى يثبت  
 نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وصارت الجارية أم ولده وضمن لشريكى نصف قيمته ونصف عقرها  
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط \* رجلان اشتريا جارية فولدت  
 لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والاخر الام فالدعوة دعوة صاحب الولد والجارية أم ولده والولد حر  
 ويضمن نصف العقير لشريكى ويضمن مدعى الاصغر نصف قيمته ونصف عقرها وإذا كذب شريكى يثبت  
 دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكى ولا تسعى له الامة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يضمن نصف قيمته ان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقير ولا يضمن مدعى  
 الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بنتا لستة أشهر من وقت الشراء ثم البنت  
 ولدا فادعى أحدهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجد حية أو ميتة صحى دعوة كل واحد فصارت الجدة  
 أم ولدا الاول وعليه نصف قيمته ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغير للكبرى نصف  
 عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى  
 فان كانت الجدة قبلت قبل الدعوة فآخذ قيمتها بينهما نصفين ثم ادعى المايضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن  
 مدعى الكبرى لا لاخر عقير الجدة بالاقرب بالوطء ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(١٦ - فتاوى رابع) العقد الاول ان كان فيه نقصان تسمية يصبح الثانى بهر المثل وانما لا يذ كر المهر فى العقد الثانى لان عند البعض ان جسد الحال مهر يلزم الثانى أيضا فاعل قاضى يراه ويقضى عليه بهما والثانى انه ان كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها  
 يتعقد النكاح الثانى وان زوجها الاب والجد فذلك يعقد عندهما اللعين وعند الامام للعنى الثانى لانهم ما يملكان الخط والزادة عن  
 مهر المثل \* غير الاب والجد زوج الصغيرة من رجل جده معتق قوم وآباء الصغيرة أحرار أو زوج من رجل جده كافر فاسلم فادركت الصغيرة

واجازت النكاح لا يصح \* صبي تزوج بالغة وغاب وتزوجت المرأة بآخر وحضر الصبي وقد بلغ وأجاز ان تزوجت قبل بلوغه جاز وان بعد بلوغه واجازته ان كان النكاح الاول بهر المثل أو بما يتغير فيه لا يجوز النكاح الثاني وان بما لا يتغير فيه ان كان للصغير أب أو جد جاز النكاح الاول لان له مجيزاً فيتوقف والام لا يتوقف فيجوز النكاح الثاني \* أراد الدخول بالصغيرة ان بنت خمس لا يدخل وان تمة ما يدخل وقيل ان هي خضعة يدخل بها وان مهزولة لا وأكثر المشايخ (١٣٣) على ان لا عبرة للسن بل للفاقة وكذا اختان الصبي \* (مسائل المجنون) \* ولا ية

الاب عليه ثابتة اذا بلغ مجنوناً أو معتوها أو بلغ عاقلان ثم بنى أو عتقه قال الفقيه أبو الليث عنده الثاني لا تعود خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وقال المبدائي عند الثلاثة تعود خلافاً لفرير بل تعود الى السلطان والاب اذا جن أو عتقه لا يثبت للابن الولاية في ماله وفي حق التزوج يثبت لكنه للابن عندهما ولا يسه عند محمد رحمه الله وكذا الاختلاف في الجدمع الابن والجد أولى من الاخ عنده وعندهما سواء \* اجمع الجدمع الفاسد والاخت فعند الامام الولاية للجد \* وشمول المجنون أكثر السنة اطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنه ان أكثر من يوم وليلة فاطباق وقال محمد سنة كاملة وقدره في رواية بتسعة أشهر وقدره الامام في رواية بشهر وبه يفتى ولم يقدره بشئ في أخرى \* وان يجن ويقتل ينفذ تصرفه حال الافاقة فلا يثبت عليه ولاية أحد ولو جنونه يوماً أو يومين والمعتوه من كان قليلاً الفهم محتلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون \* الاب والوصي على كان تزويج أمة اليتم لانه كسب وازاحة مؤنة عنه لا عبده ويمالك تزويج أمته من عبده في القياس وهو رواية بشر عن الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد \* والوصي لا يملك انكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه \* تزويج الولي الولاية ثم ادعى انه كان فضولاً لا يصدق واذا كان الصبي يعقل قبل النكاح واجازة الولي يصح \* ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك الانكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى تبلغ فتجوز النكاح للخلاف في صحة هذا

وعنده ما نصف قيمة الام ان كان موسراً ومدعى الصغير لا ضمان عليه والولد الا كبر للذي ادعاه ولا تصير أم ولد الثاني وان ولدت الجدة ولداً اقل من ستة أشهر والمستهة لها باطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغير وأمه أم ولده ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت أم ولده ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت أم ولده ان كانت حية ولا تصير أم ولد ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي \* رجلان اشترى بارية فولدت في مالهما ولداً اقل من ستة أشهر فادعى الولدان أحدهما صحته دعوته وكانت البارية أم ولده وضمن لشريكه نصف قيمته يوم ادعى الولد وموسراً كان أم وموسراً ولا يضمن لشريكه شيئاً من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتمقه أحدهما كذا في المحيط \* اذا كانت البارية بين رجلين بغية فولدت فادعى كل واحد أحد الولدين فان جاءت بهما في بطن واحد فادعى أحدهما الا كبر والاخر الا صغيراً وخرج الكلام منهما ما عايناهما ثبت النسب منهم ما جعلاهما اذا سبق أحدهما بالدعوة فثبت نسب الولدين منه وعتقه وصارت البارية أم ولده ويغرم نصف قيمة البارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولدت في بطنين تحت اثنين فادعى أحدهما الا كبر والاخر الا صغيراً وخرج الكلام منهما ما عايناهما ثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعتق وصارت البارية أم ولده ويغرم نصف قيمة البارية لمدعى الا صغيراً ونصف العقر ويثبت نسب الا صغيراً من مدعى الا صغيراً في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما ما عايناهما ولو ادعى الاكبر أولاً يثبت نسب الاكبر وعتق وصارت البارية أم ولده ويغرم الاخر نصف قيمة البارية مع نصف العقر فبعد ذلك لو ادعى الاخر الا صغيراً فغرم فادعى ولداً أم ولد الغدير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب وتكون كام الولدان كذبه لا يثبت النسب ولو أن أحدهما ادعى الا صغيراً ولاعتق الا صغيراً ويثبت نسبه منه وصارت البارية أم ولده ويغرم نصف قيمة البارية للاخر مع نصف العقر والا كبر رقيق بينهما واذا ادعى الا كبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتمقه أحدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه منه والاخر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسراً وان كان معسراً فله الخيار بين السعاية والعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان موسراً فله الضمان وان كان معسراً فله السعاية لا غير هكذا في شرح الطحاوي \* رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهرهما احبل فادعى أحدهما أن احبل من أبيه وادعى الاخر أن احبل منه وكانت الدعوة منهما ما عايناهما فاحبل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمته ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى احبل للاب بدأ بالقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط \* ولا يضمن المدعى لاختيه شيئاً من الام ولا من الولد كذا في المحيط \* ويجوز دعوة الاخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئاً ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منه شهرين والاخر منه ستة أشهر بغية فولدت فادعاهما فهو لا يقدمهما ملكاً ويضمن نصف قيمتهما ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن يضمن وينبغي أن يضمن للبائع لا لصاحبه وعلى البائع أن يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الاخر قال مشايحننا ينبغي أن يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر أنه أقر بوطه أم ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا علم المالك الاول من المالك الاخر فاما اذا لم يعلم فيثبت نسب الولد منهما

تزوج أمة اليتم لانه كسب وازاحة مؤنة عنه لا عبده ويمالك تزويج أمته من عبده في القياس وهو رواية بشر عن الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد \* والوصي لا يملك انكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه \* تزويج الولي الولاية ثم ادعى انه كان فضولاً لا يصدق واذا كان الصبي يعقل قبل النكاح واجازة الولي يصح \* ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك الانكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى تبلغ فتجوز النكاح للخلاف في صحة هذا

النكاح \* غاب الولي أو عضل أو كان الأب والجدة فاستأفلا ناضى أن يزوجهما من كف \* زوج الأب بعد حال حضور الأقرب وتوقف على إجازة الأقرب وغاب الأقرب لا يجوز النكاح إلا بإجازة بعد تحول الولاية إليه إذا كان الأقرب لا يدري أين هو فزوجها الأب بعد ثم علم أن الأقرب كان في المصر يجوز لأنه إذا لم يعلم أين هو لا ينتظر الكف فيكون كالغيبه المنقطعة \* (نوع آخر) \* إذا أعطى الأب أرضاً للمهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تملك القبض وإن كان ضمن المهر والمسئلة بمجاهلها ملكت (١٣٣) القبض بعد الموت لأن الهبة لا تقبض إلا قبض المرأة حتى مات الأب لا تملك القبض وإن كان ضمن المهر والمسئلة بمجاهلها ملكت (١٣٣)

قبض وفيما إذا ضمن بقي فلا يبطل بالموت \* تبرع الأب للمهر لابن وردها لابن النكاح عاد المهر إلى الأب كما في سائر الديون \* إذا تبرع أحد بقضاء الدين ثم علم أنه لا دين عاد إلى المتبرع وضمان الأب مهرًا على ابنه لا يصح بلا قبول المرأة وإن أدى في الصبا لا يرجع بلا شرط الرجوع بخلاف الوصي والاجنبي إذا ضمن بامر الأب يرجع على الأب وإن ضمن الأب في الصحة وأدى في المرض يرجع خلافاً لإمام الثاني فإن مات الأب قبل الأداء خبرت أن شاءت أخذت من الابن وإن شاءت من التركة ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عندنا \* وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم الأب الصداق بلا ضمان وإن أشهد الأب عند الاداء أنه يؤدي ليرجع على الابن رجوع وإن لم يشهد عند الضمان وإن كبر الابن ثم أدى يرجع أن أشهد والابن \* وفي البيع اشترى للصغير أو الصغيرة سوى الطعام والكسوة وأعطى الثمن من مال نفسه يرجع بلا شرط

وتصير الجارية أم ولد لها ولا عقر على واحد منهم صاحبها ويضمنان نصف العقر للبائع وإلى هذا مال شيخ الإسلام وبعض مشايخنا قالوا لا عقر على واحد منهم أصلاً وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي والأول أشبهه بأصول أصحابنا هكذا في المحيط \* أمة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبو الصغير يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين جاءت بولد فادعاهما في مرض موته صححت دعوته ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال إذا مات وهذا إذا كان الولد ظاهراً أما إذا لم يكن ظاهراً فاعتق من الثلث كذا في المحيط \* لو كانت جارية بين رجل وأبيه فولدت فادعاهما معاً جدهما ابن الأب استخسنا وضعته نصف قيمة الأم ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقر أيضاً فيكون قصاصاً وكذا الجدة أبو الأب إذا كان الأب ميتاً وأما الأخ والم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي \* ولو كان بين الجد والجد جارية فادعاهما جميعاً والأب قائم ثبت النسب منهما جميعاً كذا في شرح الطحاوي \* ابن سماعة عن محمد بن جده الله تعالى في رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الأم لابن وعليه لآخر نصف قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية بين رجل وابنه وجده جاءت بولد ادعوا جميعاً ما فالجد أولى وعليه مهر تام للجد إذا صدقهما بالجد أنهما وطئاهما فإن لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحل هذه الجارية للجد وإن كذبها في الوطء فلا يس هذا كالأب إذا ادعى أنه وطئ جارية أبية وكذب الأب فأنه لا تقهر عليه كذا في الحاوي \* الأئمة إذا كانت بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عقرها الشريكة وإذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولد فادعى العبد نسب هذا الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية الشريكة شيئاً كذا في المحيط \* وإذا كانت بين حر ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاوي \* جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعاهما فهو ابن المسلم عندنا فإن كان الذي قد أسلم ثم جاءت الأم بولد فادعاهما فهو ابنهما من موطنه سواء كان العلوق بالجارية قبل إسلام الذي أو بعده وإذا كانت الأم بين مسلمين فارتد أحدهما ثم جاءت بولد فادعاهما فهو ابن المسلم منه ما عقلت قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صار الجارية أم ولده وضمن للتردد مثل قيمتها وتقاصان في العقر كذا في المحيط \* ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعاهما فهو ابن المرتد وهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذي له نصف العقر وإن سبق أحد الشرعيين بالادعاء في هذه الفصول كلها فهو أولى كما نؤمن كل كذا في الحاوي \* أمة بين مسلم ومهرت فادعاهما ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت بين مجوسى وكافى في الاستخسار يثبت من الكافى كذا في شرح الطحاوي \* أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومذبر وعبد فادعوا فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشريك كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الأم بين مجوسى حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعاهما فهو ابن المجوسى كذا في المحيط \* أمة لذى باع نصفها من مسلم ثم ولدت لاق من ستة أشهر فادعاهما فهو ابن الذي ويبطل البيع كذا في الميسوط \* إذا كانت الأم بين رجلين فعلق ثم باع أحدهما نصفه من صاحبه ثم وضعت لاق من ستة أشهر فادعاهما المشتري ثبت نسبهما منه ويبطل البيع ويسترد الثمن ويغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي \* ولو ادعاهما فهو ابنهما كذا في المحيط

الرجوع وإن كان للوصي دين على أبيه فادى المهر ولم يشهد ثم زعم أنه أدى من الدين صدق الأب إن كان صغيراً وإن كان كبيراً لا يكون متبرعاً لأنه لا يملك الاداء بغير أمره \* ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو أحق بما سا كهات قبل التزوج المتع من الزوج حتى تأخذ كل المهر \* غير الأب والجدة إذا سلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلاً عرفاً والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالط لمطالبة صداق

الصغيرة وان لم يمكن الزوج الانتفاع به الا انه يجب بالخلو والنفقة لا يجب قبل ان تصير محلاً للاستمتاع \* ادعى الدخول وعدم مكنه من نفقه نفسه آمنه بعده انقبض الصداق وادعت منعه من الوطء فالقول قولها والخلو ليست كالدخل هنا وفي حق الرجعة بخلاف تأكد المهر والعدة \* ولو ادعى الاب انهم ابكروا ولم يسلمها الى الزوج وطالب المهر ليس لها اليه وزعم الزوج الدخول وعدم مكنه المنع لاخذ المهر وطلب من القاضي ان يحاقه لعدم علمه بوطئه ذكر (١٣٤) الخصاص انه لا يخالف وقال الصدر يحتمل ان يخاف وقيل الاصل في هذه المسئلة ان قبل

نهي البنت البالغة للاب طلب صداقها وقال في المنتقى لا عليك الطلب الا بوجوه كثيرة \* اقر انه ان دفع اليه برئ \* اقر الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا \* طالب الختن بتسليم الصداق لا يشترط احضار المرأة بخلاف البيع حيث يشترط احضار المبيع الا اذا خاف الزوج انه لا يسلمها اليه بعد تسليم المهر فانه يؤمر ان يجعلاهما مهياً للتسليم ثم يسلم المهر وقال الامام الثاني يستوثق بكنيل \* ولا عليك أبو الباقعة قبض غير المسمى من المهر الا في بلد جرى التعارف بذلك بان كانوا يأخذون عوض الصداق ضاماً أو متاعاً لانه شراء لا قبض للمهر وان كانت صغيرة أخذ للمهر ماشاء مطلقاً والوصى لا عليك قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغیر الاب والجد قبض مهرها صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا كان الولي هو الوصى فيملك كسائر الديون \* قبض الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكر الا انه يلى القبض لا الرد وان كانت ثيباً يصدق لانه

\*) الفصل الخامس في دعوة الخارج وذی اليد ودعوة الخارجين \* صغير لا يملك في يد رجل يدعيه أنه ابنه يثبت النسب منه استحسننا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاه آخر أنه ابنه يثبت نسبه صدقه ذواليد أو كذبه استحسننا الا اذا ادعاه ذواليد ورجل آخر فذواليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو أن حراً مسلماً في يديه غلام يدعي أنه ابنه جاء مسلم حراً وذی أو عبد وأقام بينة أنه ابنه ولا يثبت له صاحب اليد قضي بنسبه من المدعى ذكر شيخ الاسلام ويكون الولد حراً في ذلك كله وذكر شمس الأئمة الحلواني ويكون الصبي حراً الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط \* الخارج وذواليد أهما البينة على البينة فذواليد أولى كذا في محيط السرخسي \* وان أقام كل واحد من الخارج وذواليد البينة أنه ابنه من امرأته هذه قضي بنسبه من ذی اليد ومن امرأته وان بجدت هي ذلك وكذلك لو بجد الاب وادعت الام هكذا في المبسوط \* اذا كان الصبي في يد رجل أقام رجل البينة أنه ابنه ولد من أمته هذه منذ أكثر من ستة أشهر وأقام الذي في يديه بينة أنه ابنه من أمته هذه منذ ستة والصبي مشكل السن فالبينة بينة الذي في يديه كذا في المحيط \* زوجان رقيقان في أيديهما صبي يقيم البينة أنه ابنهما وأقام حردی أو مسلم أنه ابنه من امرأته الحرة هذه يقضي للحر كذا في محيط السرخسي \* لو كان الصبي في يد رجل فأقام رجل البينة أنه ابنه ولم ينسبه الى أمه فانه يقضي به للمدعى وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط \* صبي في يد ذی أقام مسلم بينة من المسلمين أو أهل الذمة أنه ابنه ولد على فراشه وأقام ذی من أهل الذمة البينة على مثل هذا يقضي للمسلم وان كان شهود الذي مسلمين يقضي له دون المسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى أمة لها ابنان والامة مع أحد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد منهما أن الامة له وأن الابن ابنه ولد من هذه الامة قضي بالامة وبالأولدين جميعاً الذي في يديه الامة سواء ولد في بطن واحد أو في بطنين مختلئين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد الذي في يديه لا غير ان ولدتهم في بطن واحد فهذا الاول سواء وان ولدتهم في بطنين فان لم يعلم الاكبر من الاصغر قضي بالامة للذي في يديه ويقضي لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه وأما اذا علم الاكبر من الاصغر ولا كبر في يدي الذي الامة في يديه فانه يقضي له بالامة والولد الاكبر ولا يقضي له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذي ليست الامة في يديه فانه يقضي لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه وأما الامة فقد ذكر في الكتاب أن يقضي به للخارج الذي الاكبر في يديه هكذا في المحيط \* غلام وأمة في يد رجل فأقام آخر البينة أن هذه الامة أمته ولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام ذواليد البينة أنها أمته ولدت هذا الغلام على فراشه فبينه ذی اليد أولى وهذا اذا كان الغلام صغيراً أو كبيراً مصادقاً الذي البينان كان كبيراً يدعي أنه ابن الآخر فاقضي بالغلام والامة للمدعى كذا في المبسوط في باب الولادة والشهادة عليها \* قال محمد رحمه الله تعالى حرة لها ابن وهو حافي يدي رجل وأقام رجل آخر بينة أنه تزوجها وأنهم ولدت منه هذا الولد على فراشه وأقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضي بالولد الذي اليد سواء ادعى الغلام أنه ابن ذی اليد أو ابن الخارج ولو كان الذي همافي يديه من أهل الذمة وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من أهل الذمة قضيت بالمرأة والولد للذي همافي يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضي بالمرأة والولد للمدعى سواء كانت شهود ذی اليد مسلمين أو كانوا

أمين ادعى رد الامة \* أدركت وطابت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب واقرا الاب به لا يصح اقراره عليه وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند اخذها برأتك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب \* جعل بعض مهرها مؤجلاً والباقي مجعلاً وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمن من مالي لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاناضاهن صح لانه مضاف الى سبب الوجوب \* (نوع في خيار البلوغ) \* الفرقة التي تحتاج الى

القضاء خمسة القرعة بالحب والعنة وبان اسلمت المرأة فعرض عليه الاسلام فابى وفرق بينهما أو فرق بينهما باللعان فهي طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ والخامس بعدم الكفاءة فهم افسخوان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهران كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كاملاً ولو زوج المعتوهة أخوها ثم عقلت خبرت وفي الاب والجد والابن لا خيار وكذا اذا زوج الاب والجد الصغرى أو الصغرة ثم بلغا لا خيار لهما خلافاً لابي بكر الاصم فان عتده ثبتت الخيار وان كان الزوج باقياً على (١٣٥) الاجارة فانهم ما يملك كان فسخ الاجارة بعد

البلوغ لا السكاح عندنا والفرق ان الاجارة ليست من المصالح وضعا وانما ملكها الاب مطلقا والام أيضاً نفسها لاما له مالان بها يحصل التأدب وتعلم الاعمال ويملك ذلك مجاناً بالاجر أخرى فاذا لم تكن من المصالح وضعا أمكن الزالة بالبلوغ بخلاف السكاح فانه من مصالح العمر والقاضي اذا زوجهما ثم بلغها المهر والخيار في الصحيح وبه بقي لقصور الشبهة وكذا في الاخ والام لقصور الرأي في أحدهما والشبهة في الآخر \* وان أدركت بالحيض تختار عند رؤية الدم ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفستد وليس هذا بالكذب محض بل من قبيل المعاريض المسوغة لاحياء الحق لان الفعل الممتد دامه حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا الى غيره فلا يصح بعد الصبح مثله ويطل الخيار بالرضا صريحاً ودلالة كطلب النفقة منه لا بأكل طعامه أو خدمته ولا تمكينها نفسها منه ويطل رضاه بدخولها وتسليم المهر اليها لا بالسكوت \* تزوج الصغرى

من أهل الذمة كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه تزوجها في وقت وأقام ذوالبيد البينة على وقت ودونه فاني أقضى به للمدعى كذا في المبسوط \* ولو أقام ذوالبيد البينة أنها امرأته تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام آخر بينة أنها أمته وولدت هذا الغلام في ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الأم للمدعى وكان الولد مع الأمه مملوكين له الآن الولد يمتق باقرار المدعى ونصير بالحارية أم ولده باقراره أيضاً قال الآن يشهدشهم والمدعى أنها غرة من نفسها بان زوجت نفسها على أنها غرة فحينئذ يكون الولد حراً بالقيمة كذا في المحيط \* لو أن رجلاً في يده أمة لها ولد فأقام آخر البينة أنها أمة أبيه وولدت هذا الغلام على فراشه أبيه وأبوه ميت وشهدا خرون أنها أمة لا الذي هي في يده وولدت هذا الولد في ملكه وعلى فراشه وأنه ابنه قضيت بالولد للذي ليست في يده وجعلت الأمه حرة وولدها للميت ولا أقضى للذي هي في يده بشئ من ذلك كذا في الحاوي \* لو كان الصبي في يد رجل فأقامت امرأة البينة أنها ابنه قضيت بالنسب منها وان كان ذوالبيد عيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة إلا امرأته واحدة شهدت أنها ولدت فان كان ذوالبيد يدعى أنها ابنه أو عبده لم يقض للمرأة بشئ وان كان الذي في يده لا يدعى فاني أقضى به للمرأة بشهادة امرأة واحدة وهذا استحسان كذا في المبسوط \* نصيبي في يدى امرأته أدعت امرأة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك امرأة وأقامت المرأة التي في يديها امرأته أنها ابنة يقضى لتي في يديها ولو شهدا كل واحد منهما رجلان قضى لذات اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلان يقضى للخارجة كذا في المحيط \* نصيبي في يد رجل لا يدعيه فأقامت امرأة البينة أنها ابنه ولدت وأقام رجل بينة أنه ابنه ولدت على فراشه ولم يسهوا أمه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الى رجلان خارجان أقام كل واحد البينة أنه ابنه ولدت على فراشه من امرأته هـ هـ جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لأبى كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى نصيبي في يد رجل جابر رجلان وادعى كل واحد منهما أنه ابنه وأقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقتت إحدى البنتين وقتاً قبل الأخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقاً لأحد الوقتين مخالفاً للوقت الآخر يقضى الذي كان وقته موافقاً لسن الصبي وان كان مخالفاً لأحد الوقتين بيقين مشكلاً للوقت الآخر يقضى للمشكك وان كان مشكلاً للوقتين نحو أن شهدا أحداً الفريقين أنه ابن تسع سنين وشهدا الفريق الآخر أنه ابن عشرين سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشرين سنين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الأئمة الخوافي في شرحه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات أنه يقضى بينهما ما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط \* لقيت ادعاء رجلان أقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الآخر البينة أنها ابنته فاذا هو خنثى فان كان يبول من مبال الرجال فهو مدعى الابن وان كان يبول من مبال الحارثية فهو مدعى البنت فان بول منها فالحكم للاسبق فان بول منها معاً ولم يسبق أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا علمي بذلك فيعقضى بينهما ما قال لا يقضى بأكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكك بالاتفاق كذا في شرح المنظومة \* لو ادعى عبد مسلم أنه ابنه ولدت على فراشه من هذه الأمه وادعى ذى أنه ابنه ولدت على فراشه من امرأته هـ هـ هذه قضى للحرة الذي كذا في المبسوط \* نصيبي في يد رجل يدعى نسبه خارجان أحدهما

أو الصغرة بغير إذن الولي ثم بلغا لم يحزن نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا وعقبا جاز بلا اجازتهم ما \* (التاسع في نكاح البكر) \* ان فلاناً وفلاناً وفلاناً يخطبك أو بنى فلاناً أو جبراني وهم يعرفون ويحسون فسكت فتزوجها صريح وان كانوا لا يحسون لا وبعض المتأخرين شرطوا في الاستئذان ذكر الصداق والصحيح خلافه لانه لا يشترط في النكاح فكذا فيه \* استأمرها فقالت لأرضى أو لا أرده فتزوجت وسكت صريح النكاح وان قالت كنت قلت لا أرده لا يصح وان باعها خيراً النكاح فقالت لأرضى ثم قالت رضيت لا يصح

لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة وعن هذا قال المشايخ المستحسن تجديدا لنكاح عند الزفاف لان البكر عسى تظهر الرد عند السماع ثم لا ينفذ رضاها والسكوت رضائي مسائل \* سكوت البكر عند النكاح \* وعند قبض الاب والجد مهرها وبهر الزوج عن المهر \* ولله ولده فله أو ان الولادة أو بعد يوم أو يومين صح وان سكنت حتى مضى أيام ثم نفي لا يصح وكذا اذا ولدت جارية التي هي أم ولده وسكت صح وكذا لو سكنت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده (١٣٦) وكذا لو سكنت عند التهنئة وكذا سكوت الشفيع رضا بخلاف ما اذا حلف لا يسلم الشفعة فسكت حتى بطأت

لا يحثت وسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى يكون رضا فيما أتى بعده من العقود لافيه وكذا سكوت المالك القديم وقت شراء أحد الماسور وكذا لو سكنت البائع وقت قبض المشتري المشتراة رضا يقبضه قبل نقدا اثنين وكذا سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق وذا اذا قيل له قم مع مولاك فقام ساكنا يكون اقرارا بالرق حتى لا يسمع دعوى الحرية بعده منه بلاينة بخلاف ما اذا لم يسمه بالانقياد حيث يحتاج مدعى الرق عليه الى اثباته \* وكذا اذا قبض المشتري شراء فاسدا بخرصة البائع وهو ساكت \* وكذا اذا لو اضعاف البيع أو الشراء على التلخية ثم قال أحدهما بدلي أن أجعله بيعا صححها فسكت الآخر \* باع شيئا وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع واختار القاضي في قتلها انه يسمع في الزوجة لافي غيرها واختار أئمة خوارج ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فان سكوته وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طماعا الفاسدة للرجل

مسلم والاخر ذمى وأقام كل واحد منهما بينة من المسلمين أنها ابنة قضى بالنسب من المسلم ويرجى المسلم على الذي يحكم الاسلام كذا في المحيط \* لو ادعى يمدى ونصراني ومجوسى وأقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودى والنصراني كذا في المبسوط \* صبي في يد رجل ادعاه حر مسلم أنها ابنة من هذه المرأة وادعاه عبد أو مملوك كاتب أنها ابنة من هذه المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد أنها ابنة ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب أنها ابنة ولد من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط

**الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد في أيديهم ما أوفى يدا أحدهما** \* اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل أنها ابنة من غيرها وادعت المرأة أنها ابنة من غيره فهو ابنتهما جميعا هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما قضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوى \* ولو كان الولد في يد الزوج فقال الزوج هذا ابني من امرأة أخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فاقول قول الزوج ولو كان الولد في يد المرأة فقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك فاقول قول الزوج أيضا كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الزوج أو لاء أنها ابنة من غيرها وهو في يديه ثبت النسب منه من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أو لاء أنها ابنة من غيره وهو في يده فادعى الرجل أنها ابنة من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قولها فافهموا ابنتها وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فاقول قولها وثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يبر عن نفسه أما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فاقول قول الغلام أيهما صدقه ثبت نسبه منه بتصدقه كذا في السراج الوهاج \* ادعت على زوجها أن هذا ابني منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبها الزوج قال محمد رحمه الله تعالى اذا الزمه الزمة كذا في الوجيز لا تكررى \* امرأته ازوج ادعت صبياً أنها ابنته وأنه أنكر الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأته على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن معتدة ولا منكوبة يثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنتها وان لم تشهد امرأته على الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير للدر الشامي يد حسام الدين رحمه الله تعالى \* لو كان الزوج يدعى الولد وكذبته المرأة وبرهن بامرأته على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز للكررى \* صبي في يد رجل وامرأة ادعت المرأة أنها ابنتها من الرجل وادعى الرجل أنها ابنة من غيره فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة كان ابنتها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة بجهالها قامت المرأة امرأته تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنتها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسى \* اذا تصادق الرجل والمرأة الحرة على ولد في يد أحدهما أنها ابنتهما فهو ابنتها والمرأة امرأته الرجل فان كانت المرأة لا تعرف أنها حرة وقالت أنا أم ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتى فهو ابنتهما ولكنهما أقرت له بالرق وهو كذبها في ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبتة فلا يكون بينهما نكاح وكذلك لو ادعت أنها زوجته وقالت الرجل هي أم ولدى فهذا الاول سواء كذا في المبسوط \* ولو قال الرجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنتها وكذا لو قالت المرأة

و بخلاف ما اذا باع الفضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى \* وكذا لو حلف على ان لا يسكن فلان اذ لا يتركه فيه فرأى فلان فيه وسكت ولم يأمره بالخروج حثت ولو قال له اخرج فلم يخرج لا يحثت \* وكذا لو رأى المشتري العبد المشتري يبيع ويشترى واختار له فسكت لزوم البيع وبطل خياره \* ولو سكنت البائع حين يكون اختياره لا يبطل خياره \* وكذا لو قال له بع



عبدى فلم يقبل ولم يرد فسكت ثم باع كان وكيلاً \* وكذا لو شق انسان زقه فسال سمته و رآه المالك وسكت لا يضمن الشاق \* وقف على رجل بعينه فسكت الموقوف عليه يصح الوقف ولوردد كرا الانصارى انه لا يطل وذ كره لال انه يطل دل هذا على ان الوقف على رجل بعينه يجوز وكذا نص عليه فى الفتاوى \* تصدق على رجل فسكت تمت الصدقة بلا قبوله بخلاف الهبة \* قبض الهبة أو الصدقة بحضور المالك وهو ساكت تمام \* وهب منه ما عليه من الدين وسكت برى ولوردد ارتد وكذا اذا قرىدين (١٣٧) فسكت المقر له تم الاقرار وارتد بارد

\* وكذا بشى فسدت كان وكيلاً ورده ترتد الوكالة وكذا الامر باليد يصح اذا سكت المقوض اليه ويرتد بارد \* قيل له هذا الشئ معيب قسمه وسكت ثم اشتراه ان كان المخبر عدلاً لا يرد وان فاسقاً يرد عند الامام وعندهما لا يرد مطلقاً \* الوكيل بالشراء قال لموكله اشترى هذه الجارية لنفسى فسكت كان رضا \* واحداً الشرى يكن لو قال هكذا فسكت الاخر لا يكون رضا \* مات زوج البكر قبل الدخول بها بعد الخلوة أو فسرق بينهما وبين زوجها بالعنة تزوج كالابكار وضحكها مطلقاً لا يكون رضا فى الصحيح بل ان ضحكك كالسهمزة لا يكون رضا والتبسم رضاً مطلقاً والبكاء لو بلاصباح رضا وبه لا \* اخذت يدها فلما تركت قالت لا أرضى وأخذها السعال أو العطاس فلما ذهب قالت ذلك صح الرد \* وان كان المستأمر أحنيا ذكر شمس الأئمة الخلفاء انه رضا والكفر لا وعليه عامة المشايخ الا اذا كان رسول الولى وقبولها الهدية بعد ان تزوج لا يكون رضا \* وكذا اكل طعامه والخدمة

للرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنيهما ويكون القول قول من يدعى الجواز كذا فى المحيط \* فان قال الزوج من فاسد يشل ليخبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون نفريقاً بالطلاق فى حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعى للفساد المرأة لا يفرق كذا فى محيط السرخسى

\* (الفصل السابع فى دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح) \* رجل فى يده أمة له منها ولد فأقام البينة أن هذه الأمة لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن وأقام زيد البينة أن الأمة التى فى يديه زوجها منه ولدت له هذا الابن الاخر يقضى لكل واحد بالابن الذى فى يده وتوقف الأمة فى يدي البين لا يطوؤها أحدهما وأبهما ماتت عتقت بموته كذا فى محيط السرخسى \* جارية فى يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد زوجها منه وولدت وأدعى ذو اليد أن هذه الجارية فى يد المدعى زوجها منى والولد منى ثبت نسبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لا يطوؤها أحدهما فإذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا فى التتارخانية ناقلاً عن الخزانة \* ان كانت الأمة فى يد رجل وفى يديه ولدها وادعى رجل أنه تزوجها بغير إذن مولاه فوالت له على فراشه هذا الولد الذى فى يده مولاه بعد ما تزوجها بستة أشهر وأقام البينة على ذلك وأقام المولى البينة أنه ابنه ولد على فراشه من أمته هذه فأنى أقضى بالولد لزوج وأثبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى وأجعل الأمة بمنزلة أم الولد اذا مات المولى عتقت كذا فى الحساوى \* أمة فى يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر هي أمته كذا وجنتها وصدته الاخر ولا يعرف أن أصلها كان لالاخر فالولد حر ثابت النسب من ذى اليد وأمها أم ولده لكن يضمن قيمته للمقر له ولوعرف أن أصلها كان للمقر له ثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا فقال هذا يعتكها وقال الاخر ان الولد ولد زوجتى ضمن أو الولد قيمتها ولا يضمن العقر وكذلك لو قال أبو الولد يعتق هذه الجارية وقال الاخر لا بل زوجتك فهذا اولول سواء وان كان يعرف أن الاصل لهذا فانه ياخذ الامم ولدها مملوكين فى جميع ذلك ما خلا خصله واخذة وهي أن يقر بأنه باعها منه فحينئذ لا سبيل له علمها ولا يعرف أبو الولد القيمة فى هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت بمنزلة أم الولد موقوفة كذا فى المسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى الرجل أمة فى يد رجل أنه تزوجها وأنهما ولدت منه هذا الولد وقال المولى يعتكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية أم ولده وتكون موقوفة لا تتقدم واحداً منهما ولا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وان كان المستولداً ادعى الشراء والمولى ادعى أنه زوجها منه وباقي المسئلة بما لها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطوؤها ويحل للمولى وطوؤها كذا فى المحيط

\* (الفصل الثامن فى دعوة الولد من الزنا وما فى حكمه) \* اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزانى لم يثبت نسبه منه وأم المرأة فثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبداً صبياً فى يد رجل أنه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذب المولى أو صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك أمه لم تصر أم ولد كذا فى البدائع \* وكذلك اذا قال المدعى هذا ابني من فجور أو قال فخرت بها فولدت هذا الولد أو قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابي المدعى أو لخاله أو لرجل ذى رحم محرم من المدعى لا يثبت

ان كانت تتقدمه قبل ذلك والافهى رضا \* ولو خلاها برضاها فالظاهر انه جازة \* (العاشرة فى نكاح العبد والامة) \* لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه \* الاب والجد والولى والقاضى والوصى والمكاتب والشريك المفاوض يملكون تزويج الامة لا العبد \* والعبد المأذون والصبي المأذون والشريك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة عند الامام ومحمد رحمه الله \* والعبد والمدبر والمكاتب ومعتق البعض والامة والمدبرة لا يملكون تزويج أنفسهم بلاذن المولى \* ولو أذن وارث المكاتب المكاتب فى النكاح صح \* ولا يملك المولى اجبار المكاتب

والمكاتبه وان صغيرة على النكاح \* ولو زوج المولى المكاتبه الصغيرة توقف على اجازتهم لانهم لمحققة بالبالغة فيما بنى على المكاتبه وان عتقت قبل ان ترد النكاح فالتنكاح موقوف على اجازة المولى لا اجازتهم او هذا من ألطف المسائل حيث توقف قبل الاعتاق على اجازتهم او بعد العتق على اجازة المولى ونفذ قبل العتق باجازتهم لا باجازه المولى وبعد الحرية نفذ باجازه المولى لا باجازتهم لانهم صغيرة والمولى هو المعتق فلزوجوا بلا اذن ثم طلقوا فهو متاركة لا طلاق حتى (١٣٨) لو كان ثلاثا يجوز له النكاح لان نكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح وانكته بكرة عندهما

نسبه من المدعى اذا قال هو من زنا ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعى فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنا كذا في المحيط \* ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسدا وشرا فاسدا وادعى شبهة أو قال أحملها الى المولى وكذبه لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعى يثبت النسب وعتق عاياه وان ملك الام تصير أم ولده كذا في الحماوى \* رجل أقر أنه زني بامرأة حرة وأن هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط \* وان أقر الرجل بالزنا بامرأة حرة أو أمة وأن هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جازرا أو فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا قامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة \* ولو ادعى صبي في يدي امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة أنه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحماوى \* وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي أنه من الزنا فلا كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملك أمه صارت أم ولده ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسى \* اذا أقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا أقام شاهدين غير أنهم الميزكيا أو كانا محدودين في قذف أو أعميين فاني لا أثبت النسب وأوجب المهر والعدة هكذا في المحيط \* واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زنيته بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة \* اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الرجل زني بك فلان وهذا الولد منه وصدقته المرأة وأقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط

الفصل التاسع في دعوى المولى نسب ولد أمته \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا زوج الرجل أمته من عبده خجاءت بولدانسته أشهر فصادفها وابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية أم ولده واذا قال في مسألتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا لا تصير الجارية أم ولده هذا اذا جاءت بالولد لسته أشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط \* لو كان زوج أمته من عبد غيره باذن مولاه أو من حر خجاءت بولد لسته أشهر فصادفها المولى وصدقه الزوج أو كذبه فهو وابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره أنه ابنه ولم يثبت النسب وتكون أمه بمنزلة أم ولده كذا في المبسوط \* وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لا شك أنه لا يحكم بفساد النكاح وأما اذا صدقه فقال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج أقر أن الولد من المولى قبلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل أمته من رجل ثم باعها ثم جاء بولد لسته أشهر فصادفها من وقت النكاح

خلا فاللثاني \* زوج أمته من عبده يسقط المهر لا النفقة \* أعتقت الصغيرة لا خيار لها ما لم تبلغ ولو أعتق الصغير المزوج لا خيار له أصلا لا خيار العتق ولا خيار البلوغ \* زوج أمته من عبده على ان أمرها بيده ان ابتدأ المولى فقال زوجها منك على ان أمرها بيدي أطلقها كلما أريد وقبل العبد صح وصار الامر بيده وان ابتدأ العبد وقال زوجتي أمتك على ان أمرها بيدي تطلقها كلما تريد فزوجها لم يصح الامر بيده لان التفويض هنا قبل النكاح وفي الاول بعده \* وعلى هذا لو تزوج امرأة على انها طالق أو أمرها بيدها تطلق كلما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها \* ولو بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على اني طالق أو على ان أمرى بيدي أطلق كلما أريد قبل الزوج وقع الطلاق وصح التفويض \* ومطقة الثلاث تقول بالناني لينقطع طمع الحمل \* ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد التزوج أو على ان أمرى بيدي بعد التزوج وقبلت يصح التفويض ويقع

الطلاق \* أمة تزوجت بلا اذن المولى فباعها فاجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا لان الملك البات ولا قل طرأ على الموقوف فباطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤها يجوز مطلقا وكذلك في العبد \* وكذا أم الولد تزوجت بلا اذن المولى فاعتقها المولى أو مات ان دخل بها الزوج قبل العتق جاز ولا لا \* أذن عبده ان يتزوج بدينار فزوج بدينارين لا يصح النكاح \* طلب من مولاه أن يتزوج بعقته فأبى وطلب منه الاذن في النكاح فاذن له فزوج بها جاز \* ومهر مثل الامة على قدر الرغبة فيها \* وقدره الامام الاوزاعي بثلت

قيمتها \* (الحادى عشرى الوكالة فيه) \* قال لامرأة أريد أن أزوجه من فلان فقالت أنت أعلم لا يكون أذن وقولها ذلك اليك توكيل \* زوجها الولي بلا أمر فرددت ثم قال لها في مجلس آخر ان اخواتي يخطبونك فقالت اناراضية بما تفعل انصرف الرضا الى غير الاول لان المقسوخ لا يجاز \* الوكيل بالنكاح وان كانت قالت له زوجنى ممن شئت لا عليك التزويج من نفسه ولو قال للوصى ضع ثلث مالى حيث شئت له أن يضع في نفسه لان الاول تزويج من وجه وتزويج من وجه فلا (١٣٩) يتناول الامر المطلق والوضع في نفسه

وضع من كل وجه \* كل لسان المريض فقال له رجل أكون وكلا عنك في تزويج بنتك فقال مرتين ارى في الخلاصة ذكره مرة فزوج الوكيل بنته لا يصح لانه يحتمل التوكيل في الحال وفي الزمان الثاني ويحتمل التزويج والتأمل فلا يكون وكيلاً بالشك \* وكله ليحطب له بنت فلان فجاء اليه فقال هب ابتك منى فقال الاب وهبت فادعى الوكيل النكاح لموكله ان كان الكلام من الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لانكاح بينهما أصلاً وان على وجه العقد ينعقد للوكيل لا للموكل وان كان الوكيل قال بعد ذلك قبلت فلان أما لو قال هب لفلان فقال وهبت فمال يقل الوكيل قبلت لا يصح لان الوكيل لا يلى التوكيل واذا قال قبلت انعقد للموكل وان لم يقل لفلان لان الجواب يتضمن اعادته ما في السؤال فعلى هذا اذا قال وليه أو وكيلها زوجت فلانة من فلان فقال وكيله أو وليه قبلت يقع للولي والموكل وان لم يصف اليهما

ولا قل من ستة أشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا ينفق البيع والولدان الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية أم ولده كذا في المحيط \* اذا تزوجت أمة رجل بغير اذنه ثم ولدت لستة أشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك أم ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لستة أشهر فادعاه أو نفيها أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوى \* اقام مولى الامه بنته على ولده ولده من أمته على فراشه وادعى آخر أنه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق أمه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته أحدهم ولا ابنى فادام المولى حياً يجبر على البيان فان مات قبل البيان أجمعوا على أن النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت وأجمعوا على أن أم الاولاد تعتق ولم يعتق من الاولاد (١) اختلقوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق الأصغر كله ويعتق من الاوسط نصفه ويسمى في نصف قيمته ويعتق من الاكبر ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب وحكى أن الفقيه أبا جعفر العياضى كان يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ما تيقنت بعنقه عتق كله كما قال محمد رحمه الله تعالى ومالم أتيقن بعنقه فان قولى فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى هذا يعتق الأصغر كله على قوله ويعتق من الاوسط والاكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط اذا ولدت أمة ولداً من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر وولده ولداً من أمة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى أحدهما فقال أحد هذين ابني يعنى الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصحاب وتسمى أمه في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسمى في نصف قيمتها كذا في الميسر \* أمة في يد رجل ولدت بنتاً وولدت بنتاً بناتها بنات فقال المولى في صحته إحدى هؤلاء الثلاث ولدت ومات قبل أن يبين فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا فيعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط \* أمة ولدت ابناً من غير زوج ثم ولدت بنتاً في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابناً آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الاكبر واحدى التوأمين فقال في صحته أحد هذين ولدت ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الاكبر ويسمى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها وتسمى في الباقي ويعتق الابن الاصغر كله وتعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فتعتقان جميعاً ولو نظر الى الاكبر والاصغر فقال أحدهما ابني عتق من الاكبر نصفه ومن الاصغر نصفه وتعتق أمهم ويعتق نصف البنين وتسميهم في نصف قيمتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق نصف الاكبر ويسمى في نصفه ويعتق الاصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فأقامت الامه شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الاكبر ولده من هذه فهو ابنه والاوسط والاصغر غزلة أمهم فان قال الشهود ونشهد أنه أقر بهذا الولد الاكبر أنه ولد قبل أن تلده هذين فهما ابناه أيضاً وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بولده بعد اقرار المولى (١) قوله ولم يعتق من الاولاد الخ هكذا عبارة الاصل المأخوذة منه اهـ

(١٧ - فتاوى رابع) لان الجواب يقتضى اعادته ما في السؤال فاحكم هذا الفصل فانه يقع كثيراً وكذا رجلان يتزوجان بكفى قوله تزوجت فلانة لان الواحد يتولى طرفي النكاح \* وكذا ان يتزوجها من قبيلة فلان فتزوجها من قبيلة أخرى لا يصح أمره أن يزوجه سوداً فزوجه بيضاء أو على العكس لا يصح ولو عيا فزوجه بصيرة يصح ولو أمة فزوجه حرة ولا ولد فزوجه أم ولد جاز \* أمره ان يزوجه امرأه فزوجه صغيرة جاز وعندنا لا اذا كان لا يجامع مثلها كالزناه وفيه إجماع وقيل الجواز في الصغيرة قول الكل \* ولو امرأه

جعل طلاقها بيدها جاز ووقع الطلاق وقيل فيه خلافهما ولو معدة فدخل ماله الاقل من المسمى ومهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرأتين لا يلزمه واحدة \* ولو عين امرأتين فزوجهما مع أخرى لزمته المعينة \* ولو امرأتين في عقد واحدة فزوجه واحدة جاز اذا كان قال لا تزوجني في عقد الا امرأتين فزوجه واحدة لا يجوز \* وكذا بنكاح فاسد فتسكح صحتها لا يلزمه بخلاف البيع \* (نوع آخر) \* وقبض المهر المثل للوكيل بخلاف البيع \* الوكيل (١٣٠) بالتزويج ضمن المهر وأدى يرجع ان بالامر والا لا وفي المشتق يرجع وان بلا امر

بالا كبر لستة أشهر فصاعد الزمه الولد وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السمرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب \* اذا كان للرجل منكوحه حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما بما يغلام ثم ماتت المنكوحه والامة فقال الرجل أحدهما ابني ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما مأمنه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني أو قال هذا ابني أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فيشيع العتق فيهما عند فوت البين السابق بالموت كذا في المبسوط \* أمة ولدت أولاد في بطون مختلفة فشهد ثلاثة على اقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الاكبر أقر المولى أنه ابنه وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني أقر المولى أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقر بالثالث والمولى يجحد جميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الاكبر عبده يباع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الا أن ينفقه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

(الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان) \* اذا كانت الامه في يدي رجل ولدت غلاما فأقر مولى الامه ان هذا الغلام من زوج حراً وعبد - وزوجه اياه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذبه بل سكت لا تصح دعوته أصلاً وكذا اذا كان المقر له غائباً أو ميتاً حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح دعوة المولى وأما اذا كذبه المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته كذا في الذخيرة \* ولو لم يقر المولى بشئ من ذلك لكن أجابني قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه الاجنبي أو وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها وأن هذا الصبي الذي في يديها ابنتها منه والزواج يجحد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهم ما بسبب من الاسباب ثم ان أحد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولو شهدت امرأة على صبي أنه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتهم بالنسب ثم ادعت الشاهدة أن الصبي ابنها وأقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى أنه ابنها وأقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة أو امرأة تنكروا فأقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهم ثم ان أحد الشاهدين ادعى أن هذا الصبي ابنه وأن هذه المرأة امرأته وأقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهم ما وان ادعت المرأة أنه ابنها من هذا الرجل وأنه تزوجها وأقامت على ذلك شاهدين سمعت بينهما كذا في المحيط \* لو ادعى الرجلان صبياً في يدي امرأة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بنكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخر أنه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي لم يقبل شهادتهم وكذا الصبي في يدي امرأة ثم ادعى رجل أنه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر أنه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* اذا أقر أنه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وأم الولد كذا في الحاوي \* اذا كانت لرجل جارية حامل فأقر أن جلهما من زوج قدماء ثم ادعى أنه منه فولدت لاقل من ستة أشهر فانه يعتق

بخلاف الوكيل بالخلع فانه يرجع بلا امر بالضمن لان الخلع من الاجنبي نافذ ففائدة التوكيل الرجوع لعدم توقف النفاذ على الوكالة والنكاح بلا توكيل لا ينفذ فان ادعت التوكيل النفاذ فلا يفيد الرجوع بلا امر \* وكذا بالتزويج بالف زوج بأفنين ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح زوج الاقل من المسمى ومهر المثل وان اجز يجب المسمى في العقد \* وكذا بالتزويج بالف فزوجهما فقامت معه مدة ثم قال الزوج المهر دينار وصدقه الوكيل ان أقر الزوج ان المرأة لم توكله بدينار فلها الخيار فان ردت فلها مهر مثلها بالغاماً بالغ وليس لها نفقة العدة لانفساخ النكاح من الاصل وان أنكر الزوج فالقول قولها هذا اذا ذكر المهر وان لم يذكر فزوجها باكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس أو باقل من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده خلافهما لكن للدولاء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعار عنهم \* الوكيل بالنكاح زوجه

امرأة بالغه بلا انهما ولم يغها الخبر حتى نقض الوكيل النكاح جاز للنقض وهو على وكالته وكذا لو لم يقضه الوكيل لكن ولا الزوج تزوج اختها انتقض \* والفضولي لا يملك النقض وفي البيع يملك النقض وفي قول الامام الثاني آخر ان النكاح كالبيع \* وكل امرأة أن تزوجه امرأتين فزوجهما لا يصح وكذا لو امر رجلان يزوجهما امرأتين فزوجهما امرأتين الوكيل امرها بولاية لا يصح كبنته وبنت أخيه وأخته الصغيرة كتزويج المرأة الموكلة بنفسها من الموكل \* وزوجه عمياء أو مة مطوعة اليدين أو الرجلين جاز عنده خلافهما

ولوزو به عوراء أو معة طوقة إحدى اليدين أو إحدى الرجلين جازا جسا \* وكله ان يزوجهما منه غدا بعد الظهر فزوجه قبل الظهر أو بعد الغدا لا يجوز ولو وكاه بالتزويج على ان يأخذ خطا فزوج ولم يأخذ خط المهر صح \* وكله بان يزوجه فلا تمة منه بالف فتزوجها الوكيل لنفسه بالف جاز بخلاف الوكيل بشره معين \* (الثاني عشر في المهر) \* وفيه خمسة أجناس (الاول في الاختلاف) اتخذ زوجته ثيابا ولبستها حتى تخرق ثم قال كان من المهر وقالت من النفقة أعنى كسوتها الواجبة عليه (١٣١) قال قولها قبل فالا لفرق بينه وبين ما اذا كان الثوب قائما حيث يكون القول تمة له قلنا الفرق ان في القائم اتفاقا على أصل التملك واختلافا في صفته والقول قول المملك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف

ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل مني فولدت ولدا الاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط \* ولو أقر أنه زوج أمته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قوله لستة أشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط \* اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى أحدهما أنه ابنه ان ادعى الثاني لاتصح دعوته بلا خلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاتصح دعوته بخلاف ألهما وعق الولد بتصادقهما على حريمه وتكون الجارية أم ولدهم موقوفة أيهما ماتت عتقت كذا في النخبة \* (الفصل الحادي عشر في تحصيل النسب على الغير وما يناسب ذلك) \* اذا أراد رجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم وهو وارث الميت أو غريم للميت عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موسى له فان أحضر رجلا وادعى عليه حقا لايه والمدعى عليه لذلك الحق مقرر به أو جاحده فله أن يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضور ذلك الرجل هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على آخر أنه أخوه لايه وأمه ان ادعى بسبب الميراث أو النفقة تسمع الدعوى ويقضى بأنه أخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها ما لا يمكن اثبات الاخوة ولو أقر المدعى عليه أنه أخوه لاتصح وكذا لو ادعى أنه ابن ابنه والابن غائب أو ميت وكذا لو ادعى أنه جده أو أبيه والاب غائب أو ميت فان ادعى بسببها ما لا يمكن اثباته يثبت نسبه عليه كذا في نثرات المفتين \* ادعى على رجل أنه عمه أو ادعى على امرأة أنها أخته أو عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية \* لو ادعى على رجل أنه أبوه أو ادعى على رجل أنه ابنه أو ادعى على امرأة أنها زوجته أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه أعتقه وهو مولاه أو ادعى العربي أن هذا كان عبدا له وأنه أعتقه أو ادعى ولا المولى الذي ادعى قبله ينكر فقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء ما لا أول لم يدع كذا في الخلاصة \* لو ادعت امرأة أن هذا الرجل ابنها أو كان هو المدعى أنها أمه فقام المدعى منهما البينة على دعواه فان القاضي يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هنا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع استحسانا هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو أن صبيا في يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يده أنه أعتقه وأقامت المرأة الحرة الأصل بينة أنه أخوها لايها وأمه جعلته أختها وقضيت بينتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يده يدعي أنه عبده وباقي المسئلة بحالها قضيت بأنه أخوها وقضيت بعتقه \* اذا ادعت على رجل أنه ابن ابنها فهذا ولو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا \* رجل مات وترك مولى ثلاثة أعتقه وترك دارا فقام مولى البينة أنهم أعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم ثلاثا ثم مات واحد من المولى فقام رجل البينة أنه أخوه لايه وأمه لا وارث له غيره يعني أنه أخ للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غديره مقسوم فباع الأخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري أودع ما اشتري من رجل وغاب المشتري فقام رجل وأقام بينة بحضور أخى الميت الآخر أنه ابن الميت الآخر وارثه لا وارث له غيره وصدق في ذلك الشريكان في الدار قال القاضي يقضى بنسب الابن وهل يقضى للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الآخر ان كان

ما اذا كان الثوب قائما حيث يكون القول تمة له قلنا الفرق ان في القائم اتفاقا على أصل التملك واختلافا في صفته والقول قول المملك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الالهالك يدعى سقوط المهر والمرأة تنكر ذلك قبل لم لا يجعل هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهالك لا يخرج عن المملوكية والاختلاف في أصل الملك أو في جهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبذلك فالقول لمن ينكر البذل والضمان قبل انكار الضمان بعد مباشرة نسبه باطل قلنا من سبب الضمان قبل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف مال الغير سبب مطلقا لم يغير رضاه الثاني مسلم الاول وقد وجد رضا ولان الاتلاف سبب ممن ليس له على المتلف مال أم مطلقا الاول مسلم لا الثاني بل هو من صاحب الخف سبب للمقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكرة لزوم الضمان فصار كن اتلاف مال غريمه وعليه دين \* بعث اليها متاعا وبعت المرأة أيضا ثم

اقتربا بعد الزفاف وأدعى الزوج انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا استدرك ما أعطى لان المرأة زعمت ان الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا يثبت العوض ولو لم يبعث المرأة لكن بعث أبوها بعد ما بعث الزوج ثم قال كان من المهر فالقول له مع المين فان حلف والمتاع قائم ردت المتاع ورجع بما بقي من المهر وان هالك ما كمالا رجوع بالمثل وان قيميا فلا يرجع لانها صارت مستوفية بالهلاله قدره من المهر والذي بعثه أبوها ان هالك ما كمالا يرجع بشئ وان قائما ان بعثه من مال نفسه يرجع لانه هبة غيري الرحم المحرم وان من مال البنت

البالغة برضاها لانه هبة احد الزوجين لا ادعى الزوج بعده وتم أن هبة المهر كانت في صحته وادعى الورثة انها كانت في المرض فالقول له لانه ينكر لزوم المهر \* (نوع آخر) \* لهما منع نفسه واحتج يوفيا كل المهر ولا يمنعهما من السفر وزيارة الاهل والذي عليه عرف بلادنا ان المجل اذا ذكر في العقد ملكت طلبه وان لم يذكر نظر الى المسمى والى المرأة ان مثلهما ومثل هذا المسمى كم يكون منه المجل وم يكون منه المؤجل لمثلهما فيقضى بالعرف (١٣٣) ويؤمر بطلب ذلك القدر ولو شرط في العقد تعجيل الكل جاز ويهمل الكل ولو أجل الكل

ذكر الامام صاحب المنظومة  
القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتأويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كون المودع ودعا بالهبة بان كان ايداع المشتري منه بعناية القاضي الثاني أو بينة أقامها المودع أما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضى للابن بنصيب الاخ ثم اذا لم يقض القاضي للابن بنصيب الاخ لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الى الابن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قالوا وتأويل هذا اذا أعاد الابن البيعة على المشتري أو يقر المشتري أنه اشترى هذامن أخى الميت وأن الاخ كان ورثه من الميت أم بدون ذلك فلا يقضى له القاضي بنصيب الميت هكذا في المحيط \* في المتفق رجل زمن ادعى على رجل أنه أبوه بفرض له النفقة على ذلك الرجل فأقام الزمن بينة على ذلك وأقام المدعى عليه بينة على رجل آخر أنه أبو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن أيضا ينكر فالبينة بينة الزمن وثبت نسبه من الذي أقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلقه في بيعة الآخر كذا في الذخيرة \* وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل أنى ابنك وصدقه المدعى عليه ثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان أقام بينة أنه ابنه ثبت النسب منه والافلان أقام المدعى عليه بينة أن هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فاذ كرفى بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المتفق هكذا في المحيط \* رجل أقام البينة ان هذا ابني من فلانة الميتة ولى في ميراثها حق وأقام الابن البينة أنه ابن رجل آخر من امرأته والاخر ينكر يحكم بينة مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا محتاجا ادعى على غلام موسر أنه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك بينة والغلام يصح ذلك وأقام الغلام بينة أنه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يصح فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة \* غلاما توأما مات أحدهما عن مال والاخر زمن محتاج بقا رجل وادعى أنه أبوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر أنه أبوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معاكم بنسب الغلامين من الابوين بلاترجيح كذا في الوجيز للكردي \* ولو أقامت على رجل أنه عمها تر يد النفقة وأقام العم على آخر ان هذا أخوه ابرئ العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شامت كذا في التتارخانة ناقلا عن العتبية \* غلام احتمل أقام البينة على رجل وامرأته أنه ابنهما وأقام رجل آخر وامرأته البينة أن الغلام ابنهما فبينة الغلام أولى ويثبت نسبه من الذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا وأقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية أنه ابنهما وأقام مسلمة مسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام أولى وتترجح على بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم أولى ويحبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل أو كانا كافرين في الاصل الا أنهم ما أسلموا والغلام صغير لكن لا يقتل (١) ان أبي الاسلام هكذا في المحيط اذا ادعى الغلام أنه ابن فلان ولد على فراشه من أمته فلانة

(١) قوله لكن لا يقتل استدراك على قوله يحبر الغلام على الاسلام وعبرة المحيط بعد قوله والغلام صغير لان الصغير يصير مسلما باسلام الابوين فاذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام لكن لا يقتل ان أبي الاسلام اه

لان الاجل زال فلا يعود الابن الجليل ولم يوجد ولا يحبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يحبر الزوج على ايفاء المجل وذلك فان زعم الزوج انها تحمل الرجا وانكر الاب فالقاضي يبرها بالنساء ولا يمتد السن \* (نوع آخر) \* قال لمطلقته لا تزوج حتى تهينى مالك على من مهرك ففعلت على أن يتزوجها فأبى فالمهر عليه تزوج أم لا \* أبرئني من المهر على ان أهب لك كذا فهو هبت وأبى ان يهب المودع عاد المهر \* قال لهما عند الشهود جاز الله تعالى خير او هبت المهر فقالت أرى بخشيسيدم مرتين فقال الشهود له أنشهد على

في فتاواه انه لا يصح وتأويله ان يذكر التأجيل الى وقت الموت أو الطلاق للجهالة والصحيح انه يصح لانه الثابت عرفا بلاذ كرفذ كرا الثابت لا يطل وكذا الوأجل باجل مجهول لما ذكرنا والمعهود في سمرقند مطابقة نصف المهر وجوابنا قد ذكرناه ولو ألى أجل لا تمكن المرأة من منع نفسها لاستيفائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت العاجل لا تمنع نفسها الاجل المؤجل وكذا لو أجلته بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتاوى ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشترط فكذلك عند محمد وعند الثاني لا بخلاف البيع وبه كان يقضى الصدر الشهيد وبالأول كان يقضى الامام ظهير الدين وعند مشايخ ديار ناله البناء بها بعد أداء المجل وان لم يوف المؤجل وذ كر صدر الاسلام ان في الرجعي لا يتجمل المؤجل لانه اما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذ كر القاضي انه يتجمل ولا يعود الاجل الابا الرجعة في الصحيح

هبة لك فقالت مهرتين اري كوا بهاشيد فهذا يحتمل الرد والاجابة والشهو ذيعرفون ذلك ان قالت على وجه التقرير رجعت على الاجابة والاعلى الرد \* احوالت انسانا على الزوج مهرها ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح وهو الحيلة اذا ارادت ان تهب ولا يسقط \* ولو وهبت مهرها من أبيها ووكلته بالقبض صح \* (فروع آخر) \* مهر المثل يعتبر بقوم الاب وهي الاخوات من قبل الاب والعمات وان لم يكن أخت وعمة فبنت الاخت لاب وأم وبنت العم وان لم يكن منهن أحد يعتبر حال الزوج بامرأة أجنبية (١٣٣) مثلها مالو وجالو بكاره وثيابة في تلك

البلدة وبعض قال لا يعتبر الجمل في الحسبة فان لم يكن مثلها في قبيلتها يعتبر في قبيلة أخرى مثلها ويشترط ان يكون المخبر بمهر المثل رجلا ن أو رجل وامرأتان ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول الزوج مع عينة في نفي الزيادة على ما تدعى المرأة من مهر المثل \* تزوجها على ألف وطلاق فلا يوقع في الحال وان على ألف وعلى ان يطلق فلا يملك ما لم يطلق فان لم يطلق فلها ان تمام مهر مثلها \* (فروع آخر) \* تزوجها بمهر سر او بشئ ع لانية باكثر من اوضاعا وتعاقدنا في العلانية باكثر من العلانية الآن يكون أشهد عليها أو على الولي ان المهر مهر السر والعلانية سمعة وعن الفقيه أبي الليث جدد العقد يجب كلاً للمهرين وذ كرا القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد \* تزوجها بالف ثم جدد بالفين ذ كر بكره الله ان على قولهما لا يلزم الثاني وعلى قول الامام الثاني يلزم وذ كر عصام انه يلزم الثاني

وذلك الرجل يقول هو عبدى من أمى تزوجتها عبدى فلانا والعبد حتى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد أنه ابن العبد وأقام البينة وادعى المولى أنه ابنه جعلته ابن العبد واعتقه كذا في الحاوى \* ولو أقام العبد البينة أنه ابنه من هذه الامة وهى زوجته وأقام المولى البينة أنه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا أنه يعتق باقرار المولى وتصدرا لجارية بمنزلة أم الولد كذا في المبسوط \* واذا كان العبد ممتا أو كان حيا الا أنه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى النكاح ومولى الامة ايضا ميت وانما يدعيه ورثة الميت ويقيمون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط \* ولو ان رجلا مات وترك مالا فأقام الغلام بينة أنه ابن الميت من أمته فلا يولد له في ملكه وأقر بذلك وأقام رجل البينة ان الغلام عبده وأممه أمته وزوجها من عبده فلا يولد هذا الغلام على فراشه والعبد حتى يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالأم ان كانت حية للمدعى كذا في المبسوط \* وان كان العبد ممتا أو كان حيا الا أنه انكر النكاح فان نسب الغلام ثبت من الميت الذى أقام الغلام البينة أنه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير أم ولد له ويحكم بعقبتها بموته كذا في المحيط \*

\* (الفصل الثاني عشر في نسب ولدا المطلقة والمعتقة عن الوفاة) \* اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعيًا لحجرات بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقتر بانقضاء العدة ففي أحدهما حين ولادته ثم ولدت الثاني فلهما ابنا ولا حد عليه ولا لعان وان جاءت به مالا اكثر من سنتين فنفاها ما يجري للعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفي الاول منهما ثم أقر بالثاني فلهما ابنا وعليه الحد وان جاءت بأحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لا اكثر من سنتين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى هذا الفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا أو لا فان جاءت به مالا لاقل من سنتين فعليه الحسد بالنفي وهما ابنا وان جاءت به مالا اكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاها فلاحد عليه ولا لعان وان جاءت بأحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لا اكثر من سنتين بيوم فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى هذا الفصل الاول سواء هكذا في المبسوط \* واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح الثاني فنفاه فانه يلاع بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت بالنسب من الاب وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا فانه يلاع ويقطع نسب الولد كذا في المحيط \* معتدة تزوجت بأخر ودخل بها وفارق بينهما فجات بولد يتصور أن يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى وأما على قولهما ما ثبتت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما ما لا يجعل منهما بان جاءت بولد لا اكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة أشهر منذ دخل بها الثاني وحكم أم الولد اذا جاءت بولد سنتين أو أكثر حكيم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة اذا جاءت بولد بعد انقضاء عتة الوفاة لاقل من ستة أشهر يثبت النسب كذا في محيط السرخسى \* رجل تزوج أمة فطلقها ثم اشتراها فجات بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة أشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقها نكحتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان \*

\* (الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الاترياه) \* اذا تزوج الرجل امرأته وجأت بولد

ولم يذ كر خلافا وفي المحيط وهبت المهر له ثم قال اشهد وان لها على كذا مهر فاقتار عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت المرأة ان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبهه أن لا تصح ولا تجعل زيادة بلا قصد الزيادة وان جدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بلا نزاع لان الفرض ابقاء الاول ولان العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه \* تزوجها على ألف فكسدت فعليه القيمة يوم كسدت في المختار وقال القاضي يوم الخصومة والكساد أن لا تزوج في كل البلدان ولوراج في بعض البلدان لا يكون كاسدا ولا يعتبر الرخص والغلاء فعفى



الكساد أن لا يؤخذ أصلاً على أنه من الدراهم وإن كانت كاسدة وقت العقد لا يجب الإذالك إذا سوت عشرة وإن تزوجها على تبرع فمهرها غير مضروب بعشرة ومضروب بالأصح ولا يقطع له في السرقة وبعد ما يفاه المهر إذا أراد أن يخرجها إلى بلاد الغرب بمدة السفر بلا أنهم ياتع من ذلك لأن الغريب يؤذى ويتضرر الفساد الزمان ما أذل الغريب ما أشقاه كل يوم يهينه من يراه كذا اختار الفقيه رحمه الله وبه بقى وقال القاضي رحمه الله قول الله تعالى اسكنوهن (١٣٤) من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قبل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل

قول الفقيه لاناقد علمنا من  
عادة زماننا مضارة قطعية  
في الاختراب بها واختارني  
الفصول قول القاضي فيقي  
بما يقع عنده من المضارة  
وعدمها لان المفتي اغايفتي  
بحسب ما يقع عنده من  
المصلحة وله أن يخرجها من  
القربة الى المصرو بالعكس  
لانه كانقل من محله الى محله  
\* أراد أبو الباغية التحول الى  
بلدة أخرى معها ان لم يوف  
الزوج المجل لايلى الزوج  
المنع \* أبى الزوج ان يكتب  
خط المهر لا يجبر \* ولو عقد  
بمائة درهم وكتب فى الصك  
بمائة دينار فالواجب ما ذكر  
فى العقد ~~مكن~~ كمن القاضى  
لا يصدقه ويدين فيما بينه  
وبين ربه الا اذا علم القاضى  
بما وقع عليه العقد \* تزوجها  
على ألفين ألف لها وألف  
لا تمها فمكها لها \* تزوجها  
على انها بكر فاذا هي ليست  
كذلك يجب كل المهر حالا  
لامرها على الصلاح بان  
زالت بوثبة وان تزوجها بازيد  
من مهر مثلها على انها بكر  
فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة  
والتوفيق واضح للتأمل \*  
وان أعطاهازيادة على المجل  
على انها بكر فاذا هي ليست

سيكر قيل برد الزائد وعلى قياس مختار مشايخ بخلافه ما إذا أعطاها المال الكثير بجهة المجل على أن تجهزوها بجهاز أعظمها كلها  
ولم تأت بهرجع بمزاد على مجمل مثلها وكذا أفتى أئمة خوارزم أيضا وينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الآمام ظهير الدين أنه  
لا يرجع في كلتا الصورتين \* تزوجهما على ألف ان لم يكن له امرأ أو ألفين ان كانت صح الاول لا الثاني وسمع عندهما ولو على ألف ان  
كانت في حجة وألفين ان جيله صحوا فاقال ان التعليق بالكائن تحيز فآيت ما كانت وجب ذلك \* وطى تجارية الاب مراراد على النسبة فكل

مهر ولو جارية الابن من اقراره واحد \* ولو وطئ الزوج جارية زوجته مرارا ان ادعى الشبهة كوطء الابن جارية الاب. ولو مكاتبته مرارا فهو واحد \* وأحد الشرىكين اذا وطئ المشتركة أفقئ برهان الأئمة أنه يجب لسكل وطء مهر وذ كرفي المحيط يجب لكل وطء نصف المهر \* وطئ المعتدة عن ثلاث مرارا ادعى الشبهة ان أوقع جملة وظن انه لم يقع فالظن في مقامه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الثلاث واقع لكن الوطء حلال فالظن في غير موضعه فيلزمه لسكل وطء مهر \* اشترى جارية ووطئها (١٣٥) مرارا ثم استحققت فمهر واحد وان

استحق نصفها فنصف المهر \* وذ كركر صبي زنى بصبيته عليه المهر وان أقر بالزنا لا مهر عليه وان زنى هو بالغة مكروهة عليه المهر وان دعت الى نفسها لا مهر عليه وان دعت صبية صبيها الى نفسها فوطئها عليه المهر \* وكذا لو دعت أمة صبيها والمراد بالمهر العقر قال الامام

كاهوا وان نفاه فان اختارت زوجها فانما يتسلان وان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان يقطع وان اختارت نفسها قبل ان تنق الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النقي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط \* ولو اشترى الزوج جارية بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه المهر وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا فنفاه ينتق عجز الدنق ولا يلزمه الا أن بقربه هكذا في محيط السرخسى \* رجل ثبته أمة اشترىها من مولاها فاعتقه ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعاء ثبت نسبه منه سواء كانت مدخولا بها أم لم تكن وصارت الجارية أم ولده وأما اذا نفاه الزوج فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لا ينتق نسبه ولا لعان وينبغي حده الذذف وان جاءت به لسته أشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها أم غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها الا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه أو لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نقي وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نقي وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاء الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاء أو سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتق نسبه أيضا وان جاءت بالولد لسته أشهر فقط من هذا اشترى الزوج فادعاء الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من هذا اشترى الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من هذا اشترى الزوج ان جاءت به لاقل من ستة أشهر من هذا بيع الزوج وادعاء يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاء فان كانت المرأة غير مدخول بها الا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وبقي المسئلة بمجالها كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله تعالى هذا اذا ادعاء وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا فان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاء الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري الاخر قد أعقق الولد ثم ادعاء المشتري الاول فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض العتق وكذلك لو أعقق المشتري الاخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسى \* وان لم يكن المشتري أعقق الولد لكن أعقق الام فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من هذا اشترى الزوج صححت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا من هذا اشترى الزوج فان كان لاقل من ستة أشهر من هذا اشترى الزوج فان كان لاقل من ستة أشهر من هذا اشترى الزوج صححت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من هذا اشترى الزوج

ما اختاره الفقيه انما من جنس النفقة الواجبة عليه ايسر له أن يجده من المهر ولو بعث اليها دراهم وقال انها عيدي اوسيم سكر أو مياا للعيدي ثم زعم انه من المهر لا يصدق وعلى هذا كل ما عرف وجه البعث فيه باقراره اذا زعم انه من المهر لا يصدق للتناقض ولان طريق الاصابة لا يحتمل التعدد \* زوج ابنه امرأته وبعث اليها مائة من الامم قبل الزفاف فالبعوث ان هالك لا يرجع وان قائمان من مال الابن وبعث برضا الابن لا يرجع لان الموت مانع وان من ماله يرجع \* واذا بعث الى امرأته ثيابا ثم ادعى انه أمانة يصدق وكذا بعد

موتها خطب بنت غيرة فقال ان نفقت المهر الى شهر زواجها وجعل يهدى اليه هذا بافضت المدة ولم يتقدم ولم ير وجهه لان يسترد ما دفعه على وجه المهر فاعلموا وهالكوا وبالقائم من الهبة يرجع لابلها لك والمستهلك مندبا وقيمة الهبة \* الاخ ابي ان يزوج الاخت الان يدفع اليه كذا فدفع له ان يأخذ منه قائما وهالكالا لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية ايضا في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا لا \* فرضت ( ١٣٦ ) النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوب من

فانه لا تصح دعوة الاب تصديق المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الآخر وعند محمد رحمه الله تعالى تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولا به او هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ اشتراها فسواء جاءت به لاقبل من سنتين أولا اكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الاب تصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري ينقض البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينقض البيع هكذا في المحيط \* رجل طلق امرأته تطليقة بانسة وهي أمة ثم اعنت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفى بنفسه ويضرب الحد ولولا الام ولومات الاب فجاءت بالولد ما بينه وبين سنتين وقد اعنت بعده يوم فالولد ثابت النسب والولاء لولي الام كذا في المبسوط \* اذا كانت امرأة الرجل أمة فولدت منه ولدا فاشترها الزوج وقد اعنتها وزوجها ثم ولدت ولدا آخر لسنة أشهر فصاعدا منذ تزوجها فنفاه لا عن القاضي بينهما ولزم الولد أمة فان جاءت به لاقبل من ستة أشهر منذ تزوجها آخر أولا اكثر من ستة أشهر ونفذ اشترها لم يلاعن ويلزم الولد أباه ولو جاءت بالولد لاقبل من ستة أشهر منذ اشترها لا عن القاضي بينهما ولزم الولد أمة ويضرب الحد اذا كانت أم الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق قاعلي الولد كذا في المحيط \* ولزم تزوجها الزمهم الولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نفاه ضرب الحد كذا في المبسوط \*

( الفصل الرابع عشر في دعوة العبد والتاجر والمكاتب ) اذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت فادعى ولدها ثبت نسبه منه وعملك العبد ببيع الولد والام هكذا في المحيط \* ولو تزوج المولى هذه الامة من عبده صح النكاح كالزوجه أمة أخرى وشبب النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير اذن المولى ثبت نسب الولد منه اذا أقر به كذا في المبسوط \* المأذون اذا كان مديونا فاشترى أمة ووطئها فولدت له ولدا ادعى نسب الولد وكذبه مولاه صحت دعوته وينبئ نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى أن المولى أحله له وكذبه المولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ولدان من أمة لمولاه لم تكن من تجارته فادعى أن مولاه أحله له أو زوجها أياه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا أنه اذا اعتق فذلك يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياسا واستحسانا وفي دعوى الاحلال استحسانا فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب الا أن في دعوى النكاح يحتاج الى التصديق في النكاح خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في أنه أحله لها وانما ولدت منه كذا في المبسوط \* ولو ادعى ولد أمة لغير مولاه بنكاح فاسد أو جائز وصدقته مولاه ثبت نسبه منه كذا في الحاوي \* عبد ادعى لقيط أنه ابنه من زوجته هذه الامة وصدقته الامة وقال المولى هو عبدى فهو عبده وابن مافى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو ابنهما وهو حر وقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى في عبد ادعى لقيط أنه ابنه من امرأته هذه وهي أمة يثبت نسبه من العبد ويكون حرا ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات \* واذا ولدت أمة المكاتب ولدا فادعى المكاتب نسبه صحت دعوته ويستوى ان صدق المولى المكاتب في دعوته أو كذبه فيها ويصير هذا الولد مكاتب ولا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب \* لو ادعى المكاتب ولدا من امرأته بنكاح جائز أو فاسد وصدقته المرأة كان ابنه هكذا في الحاوي \* ولو ادعى

الدين فادى شيئا ثم ادعى انه من وجهه كذا لانه المملوك وكان أعرف بجهة التملك \* أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوج بها فابت ان تزوج به ان قال حين الانفاق أنفق بشرط أن تنزوي بي والا أراجع رجعي عليها به تزوج أولا وان لم يشترط لكن أنفق على هذا الطمع قال الامام ظهير الدين الاصم انه يرجع عليها زوجت نفسها منه أم لا لانه رشوة وقال غيره الاصم انه لا يرجع وقال في الفصول الاصم انه يرجع بشرط الرجوع أم لا اذا لم تزوج نفسها منه وان زوجت لاهذا اذا دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها أما اذا أكل معها لا يرجع بشئ أصلا وفي الجامع في الفتاوى أعطى معتدة الغير نفقة له الاسترداد اذا لم يتزوجها ولا خفاء انه ان فرضا يستردوان هبة بعد الاستهلاك وهذه الصورة يحتملها فيكون القول للزوج انه قرض فان ادعت هبة يحلف الزوج على دعواه فان نكل لا شئ وان حلف وقال نويت به القرض رجعي فان زوجت نفسها

واحتسبت من المهر صدق وفي فوائد بعض المشايخ دعاء رجلا الى حديقته وأعطاه نفقة ينفق على نفسه أو أطلق له في المكاتب الانفاق من ماله فانفق والعادة ثمة أن الثمار اذا طابت تقوم ويشترى الثمار هذا الرجل بقيمة ذلك اليوم ويرد كل ما أنفق عليه الى مالك الحديقة بلا شرط الرجوع أو ان الانفاق قال انه مثل ما أنفق على معتدة الغير على طمع الزواج وفيه الاقوال كذا هنا \* تزوجها بدينار وقال للسكاتب اكتب بان المهر خمسون فكتب كذلك فالمهر خمسون ودخل ذلك الدينار فيه \* تزوجها بالثلاثين دينار ولم يذكر النيسابوري أو البخاري

يجب مهر المثل لا خلاف الدنيا نير قال القاضي رحمه الله وهذه جهالة النوع فلا يمنع صحة التسمية كالتورز وجهاء على خادم لا يقال بتعريف الى نقد البلد وأغلبه لان الرائج في بلادنا الدراهم لا الدنياير وهو مختلف ملكي هندي نيسابوري بخاري وهذا في عهدهم اذا أراد اسقاط صداق امرأته يقول لها امرأتي بجل كرى فاذا قالت بجل كرى سقط \* الام زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم أدركت ان لم تكن وصية لها طلب الصداق من الزوج وهو ير جع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الالوية غير (١٣٧) الاب والجدود كوالقاضي ظهير الدين

المكاتب ولد أمة رجل بشكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا اذا ادعاه فان عتق فملكه يوما ثبت نسبته منه هكذا في المبسوط \* اذا اشترى المكاتب أمة فولدت عنده ولد الاقل من ستة أشهر فادعاه المكاتب صحته دعوته ولو كان مكان المكاتب عبدا ما دون لاتصح دعوته كذا في المحيط \* واذا باع المكاتب أمة فولدت لاقل من ستة أشهر فادعى الولد صحته دعوته ويرد اليه مع أمه كذا في المبسوط \* ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة تبجها لها لاتصح دعوته كذا في المحيط \* وان وطئ المكاتب أمة بانه وهو حر أو مكاتب بعقد على حدة لم يثبت اذا كذبه الابن كذا في المبسوط \* فان عتق المكاتب ومالك هذا الابن يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكانته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا وادعاه المكاتب صحته دعوته وصارت الامه أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط \* ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبته منه صدقته أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من يوم كاتب وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فلا عقر عليه كذا في الحاوي \* وتخبر المكاتبه فان شامت مضت في الكتابة وان شامت فسخت كذا في المحيط \* وان كان لها زوج وصدقه الزوج يعتق الولد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى ولد أمة مكاتبته لاتصح دعوته الا بتصديق المكاتبه وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد سرا بالقيمة ويغرم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويغرم عقرها للمكاتبه أيضا وتعتبر قيمة الولد يوم ولادته ولدها اذا جاءت الامه بالولد لستة أشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامه بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لاتصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا صدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوي \* رجل اشترى عبدا وكتبه ثم ان المكاتب كاتب أمة له ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة أشهر فالعقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتب مع أمه فان أدت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها اتباعا لها وان عجزت وردت في الرق اخذ المولى ابنه بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة من اليه التصديق وتعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبه المكاتبه وصدقته المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتب مع أمه ان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد سرا بالقيمة غير أنه ان ولدت لاقل من ستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبه لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار مكاتبين للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقاه يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العسلوق في ملك المكاتب كان الولد سرا بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب وتعتبر قيمة يوم الولادة وان جاءت به لستة أشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبته لم تنجز بعد فان عجزت ياخذ المولى

(١٨ - فتاوى رابع) عنها في المجلس قابل صح الضمان والحيلة ان كانت بالغة في الاراء والضمان ان يقول الوكيل أو المولى انها أذنت بالاراء أو ألحط فان أنكرت الاذن وضمن لها الزوج بغير حق فاني ضامن ذلك لك فقبل الزوج صح وان كانت صغيرة فالحيلة في الخط حتى لا يتمكن من المطالبة بالاجاع ان يقول المولى وقت العدة زوجتك على ألف بشرط أن يكون للزوج منها خمسة مائة يصح الخط حلالا على الاستثناء كانه قال زوجت بألف الا خمسة مائة وذكره حيلة أخرى أيضا وهي ان يشتري الاب بمقدار ما يريد الخط عرضا من الزوج فعيته شئ حقير

فيصير مستوفيا ذلك القدر مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو اقرار الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلها ان تأخذ قدر مثلها من اركة وان اعنت الورثة أبراء واستيفاه فلا بد من البيعة لهم وعليها البين اذن وسياق ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق البين وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها يمنع قدر ما جرت العادة بالتجهيل والقول للورثة فيه لان النكاح وان (١٣٨) كان شاهدا على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل به ما لكان اذا

الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبه المكاتب حتى لم يثبت النسب ولم يجهز المكاتب بعد ذلك ولكن أدى المكاتب بدل الكتابة وعققت فان كانت المكاتب جات بالولد لاقول من ستة أشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حرا بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ويرجع في حق النسب الى قول الولد وان جات بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ كوتبت لا يعق الولد بل يكون مكاتب مع أمه ولا يثبت نسبته من المولى أيضا فان عجزت المكاتب بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حرا بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم يجهز ولا يمكن أدت بدل الكتابة عتقت وعق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا أنه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت نسبته من المولى بتدقيقه ولا يلزمه القيمة هكذا في المحيط \* واذا أدى المكاتب الاول وعققت ثم جات المكاتب بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة أشهر فضاء منذ عتق ان نزع المولى أنه ولد بوط بعد العتق لم يثبت نسبته وان وجد التصديق فكان زانيا ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتب ثبتت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعق الولد وان ادعى أنه ولد بوط كان قبل العتق لم يصدق فان صدقته ثبت نسب الولد ولا يعق الولد فان أدت عتقت مع ولدها وان عجزت أخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان صدقته المكاتب كذبه المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها مع المولى كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر وان وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات عن وفاء فاديت كتابته ثم عجزت المكاتب فالولد حرا بالقيمة والام بموكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيارات للعتابي

\* (الفصل الخامس عشر في المنقرقات) \* اذا مات الرجل وترك امرأته وأم ولد وأقر الوارث أنهم اولاد هذا الغلام من الميت فان لم يكن هنالك للقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العد في المقر ولا لنظر الشهادة فان كان للقر منازع يشترط العد بانفاق الروايات ولا تشترط العدالة بانفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط \* رجل مات عن أم ولد غفيرة بولدها مائة وربع سنين ففناه الورثة لم يثبت النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهده شاهدان الا أن يكون المولى قد أقرب بأنما أحبلى منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان أقر به الورثة فاقراهم كاقرا الميت كذا في المبسوط \* رجل في يده أمة فرطها أو ولدت منه ولد فادعى ولدها ثم قال كانت هي أم ولد فلان فزوجنيها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فان صدقته ما لامة في ذلك أو كذبت ما ولكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضى بكونها أم ولد للقر فهي أم ولد للقر له ويكون حكم ولدها حكمها فاعية متقان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما أقرت لم يلغفت الى تكذيبه ولولم تصدق الجارية المقر ولم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبدا للمقر له فان كبر الولد وأنكر أن يكون عبدا للمقر له لم يلغفت الى انكاره وان كذبته ما لامة وثبتت على ذلك فالقاضى يجعلها أم ولد للقر

صرحت بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء به غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فخرج المحكم باعتضاد الانكار وفيه نظر نقف عليه وذكر في المغنى تزويجها عند شاهدين على مقدار ومضت سنون وولدت أولاد ثم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضه بالابراء أو الخط وبه أفتى برهان الأئمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض محتمل وكذا الابراء فلا يعارض المحكمات \* امرأتها ثلاثة خطوط للمهر لا تتمكن الامن طلب مهر واحد من زوج واحد لان السبب واحد فلا يبعد تعدد الاثهاد وقد ذكرنا أن الخلاف في مسئلة المال ما لان اذا تعدد البيت فيما اذا كان الاقرار

مجرد اذن السبب والصك ولو باحداهما فافه واحدا تنافا \* ادعت المهر على الوارث وأنكر بقول القاضى للوارث ان كان مهر ومثلها كذا أو أعلى من ذلك ان قال لا \* ذكر أدنى من الاول الى أن يبلغ قدر مهر المثل السرخصى تقادم العهد وتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والاقضى به عند الامام قال الشيخ الكرخي لا يتضح للامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا ان يكون العهد متقادما لاختلاف مهر المثل باختلاف الأزمنة وفيه نظر لانه اذا تعدد اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهدا لاحد فيكون

القول لورثة الزوج اكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى والاصح ان الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهرها ثم مات الم يقض بشئ ولكن  
 الفتوى في المسئلة على قولهما ادعت انك تزوجتني بكذا انقرة فقال بل بكذا ادنا راجب مهر المثل لانهم اتفقوا على النكاح واختلفا في  
 المسمى واختلف الماشيخ انهم ما يتعالفان أولا ثم يجب مهر المثل أم يجب مهر المثل أولا ثم يتعالفان كما تقر في اختلاف الفروع بين الرازي  
 والكرخي وقوله تزوجتني بشئ بمنزلة دعوى عدم التسمية للجهالة يجب مهر (١٣٩) المثل ادعت على الوارث ان المهر مائة

ثم ادعت الزيادة في حياته  
 بمائة أخرى لا تصح الشائبة  
 لانها اقترت ان كل  
 المهر مائة والزيادة تلتحق  
 بأصل العقد فظهر أن كل  
 المهر لم يكن مائة فتناقصت  
 وقيل تصح الدعوى الثانية  
 لان ذكر الاول يحكم ورود  
 العقد عليه والثاني يحكم  
 الزيادة في الزمان الثاني قالوا  
 وصحة الزيادة في المهر دليل  
 لأن صحة الزيادة في البيع  
 ليس بطريق الانقاس لان  
 النكاح لا يقبل الانقاس  
 بل هو تغيير من وصف  
 مشروع الى آخر مشروع  
 من كونه عادلا راجحا خاسرا  
 فاشبه زيادة شرط الخيار قبل  
 الافتراق ادعت على الورثة  
 مهر فاته كروا النكاح  
 والمهر فبرهنت عليهم ما ثبتنا  
 وان على النكاح لا المهر  
 ثبت النكاح فان برهن  
 الورثة بعده على أنها أبرأت  
 الزوج عن المهر لا يقبل  
 لتناقض وكذا لو برهنوا بعد  
 انكار النكاح على انها  
 خالعت مع المورث لان دعوى  
 انطاع بعد انكار أصل  
 النكاح تناقض وقيل  
 الصحيح انه يسمع كما اذا أنكر  
 لزوم الالف عليه فبرهنت

وعلى المقر قيمتها أم ولد للمقر له قيل هذا على قولها أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على  
 المقر ولا عقرب للمقر له على المقر وان كذبت ما فلم يقض القاضي بشئ حتى ماتت يوقف أمر الولد حتى يكبر فان  
 كبر وصدق المقر فيما أقر كان عيبا للمقر له وأمه أم ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرا  
 من جهة المقر وأمه أم ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام بعبر عن نفسه فصدق الام المقر وكذب الغلام  
 فالغلام حرا والجارية أم ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدق الغلام في جميع ما وصدقت لك كذا في  
 المحيط \* رجل مات وترك ابنا جفائا امرأة وادعت أنها ابنتها من الميت فصدقها الغلام وأقامت البينة على  
 ذلك فان القاضي يقضى بنسب به منها ويقتضى بالزوجية وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي \* المرأة ان  
 اذا دعنا نسب ولدا وأقامت كل واحدة منهم ما رجلي أو رجلا وامرأتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما  
 الله تعالى لا يثبت نسب به من واحدة منهم ما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت نسب به منهم ما اذا  
 أقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضى لواحدة منهم ما في هذه الحجة عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حجة  
 لا يقضى بنسب الولد منهما ما اختلف قال في مجموع النوازل ولو كان أحدهما الولد ذكر أو أنثى  
 ادعت كل واحدة منهما ما الابن ونفت الابنة يوزن بينهما فيجعل الابن لائق لبيها أنقل هكذا في المحيط \* اذا  
 ولدت أمة الرجل فادعاه أخوه أنه ابنه من نكاح بشبهة وأنكره المولى لم يصدق على ذلك وكذلك المم والخال  
 وسائر القربايات فان ملكه يوما وقد ادعاه من جهة نكاح صحيح أو فاسد دون جهة ملك يثبت نسب به منه  
 وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم يذكر أنه تزوجه ولو لم ملك أمه معه أو دونه صارت أم ولده وان ملك الولد أبو المدي  
 وهو يحمده قال ابنه لم يثبت نسب به من الابن ولا يعتق كذا في المبسوط \* اذا ولدت جارية الرجل ولدا  
 وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعواه الابن تصديق من الابن وكذلك لو ادعى الابن أنه تزوجه الا يصدق  
 الابن تصديق الاب فان أقام الابن بينة على التزويج برضا الاب أو بغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه  
 ويعتق كذا في المحيط \* اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى أنه ابنه صح ولد عنده أولا ولو كان كبيرا ينظر ان يجد  
 يبطل اقراره والا فهو جائز كذا في التتارخانية \* رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها  
 قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط \* عبدهم غير بين رجلاين أعتقه أحدهم ما ثم ادعاه الآخر أنه ابنه  
 صح دعوته عنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون مولى لهما ما ان كانت دعوة المدعى دعوة تحرير بأن لم  
 يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان العلق في ملكه فلامعتق نصف الولد ولا ولا للمدعى  
 فأما على قولهما ما في معتق العبد كاه على المعتق والآخر ادعى نسب حرمه غير نسب له نسب معروف فتصح  
 دعوته استحقاقا هذا اذا ادعى الآخر نسب به فاما اذا ادعاه المعتق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لا تصح دعوته الابن تصديق الآخر وعنده ما تصح دعوته استحقاقا اذا كان الولد كبيرا بعبر عن نفسه  
 فان أقر بذلك ثبت نسب به من المدعى وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما لا تصح دعوة أحدهما الابن تصديق كذا في الأخيرة \* لو كان ولدان  
 توأمان فاعتق أحدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويبطل المعتق كذا في التتارخانية \* ابن  
 سماعة في نوادره رجل أعتق جارية وتزوجت زوجها وجاءت بولد لافل من ستة أشهر منذ تزوجها فادعاه

على ذلك فبرهن هو على الابراء والقضاء يقبل ولو صدقت المرأة الورثة فيهما ما وأنكره والقدر فبرهنت عليه وبرهنوا على أنها أبرأت حال الحياة  
 أو بعد سده يقبل \* زوج الاب البكر وقبض دست بيمان ثم رد الاب المقبوض الى الزوج حال صغرها أو كبرها ففي الحالين لها حق الخصومة في  
 قدر الدست بيمان مع الاب والى تمام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج الدست بيمان اليه بعد الوطء ثم رد الاب الى الزوج فحق الخصومة  
 لها على الزوج في كل المهر لان الدفع كان في حال ليس له ولاية القبض فصح الدفع \* ادعت ان الميعة كان نكحها في محرم وبرهن الورثة على

انه كان مات في شوال قبل المحرم لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ولو كان مكانه قتل تقبل دعوى النقرة بلا بيان الصفة في المهر مقبول فلو تزوجها بمائة نفقة بلا بيان الصفة يصح وينصرف الى الوسط كالتزوج على وصيف ينصرف الى الوسط وبهذا اطلاق قبل الدخول تأخذ خسين نفقة وسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان مائة جيدة فهي وان مائة رديئة فهي وان تزوجها على خسين نفقة ومهر مثلها مائة يجب خسون نفقة جيدة وان كان مهر (١٤٠) مثلها خسين نفقة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا يجب مائة جيدة لان الزيادة على

مهر المثل جائزة والزيادة تكون من جنس المزد عليه والتسمية اذا جهلت قدرا أو ووصفا يراد الى مهر المثل لانه الواجب الاصلى \* ادعت عشرة دفاتير مججلة فقال الزوج آني بر من دامت داهام أو ادعى عن المبيع فأجاب به لا يكون جوابا لدعواه لكن القاضي يكلفه أن يبرهن على الاداء فاذا برهن لا بد أن يذكر قدر المؤدى لتصح الشهادة \* ادعى المهر على الختن فقال صاحبت معي على كذا ولم يقم البينة عليه ثم ادعى الختن ان البنت حال الحياة أبرأته أو صاحبتها على مال لا تقبل بينته لانه أقرب بوجوب المال على نفسه ولو قال له صاحبت عن الدعوى لا يكون اقرارا ويقبل البرهان على ابرائها وصلحها لان التوفيق ممكن لانه يقول كانت أبرأتي في حياتها الا أنك لما ادعت ثانيا صاحبتني عن دعواي وهذا معنى قول المشايخ دعوى الصلح عن المال اقرار وعن دعوى المال لا \* ادعى الزوج عليها هبة الصداق فشهد أحد شهادته بالابراء والاخر بالهبة يقبل

الزوج والسيد قال أيهما صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا أو وطئا بشبهة لزمه ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط \* نبي الى امرأه تزوجها فاعتسدت ونكحت وولدت فجاء الزوج الأول حيا فالولد من الأول كيف ما كان عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد للأول فان كان أكثر من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رجه الله تعالى ان كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني الى وقت الولادة أقل من سنتين فالولد من الأول وان كان أكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي \* قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رجه الله تعالى أصبح وبه أخذ كذا في الفصول العمادية \* وروى أبو عصمة سمعت ابن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رجه الله تعالى عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول وقال الاولاد للثاني كذا في المحيط \* رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشرين سنين مثلا فتزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رجه الله تعالى الاولاد للزوج الأول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء وتجاوزت بهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رجه الله تعالى ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية \* وأجمعوا على أن المرأة ترد على الأول كذا في الذخيرة \* ولو سببت المرأة فتزوجها رجل من أهل الحرب وولدت أولادا فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت ومحمد زوجها الأول كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع النوازل مثل نجم الدين النسفي عن تزوج امرأة صغيرة بتزوج أبيها ثم مات الأب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضر الغائب وادعاهما فأنكرت ولم تكن له بينة فلم يقض له بها وقضى به للثاني فولدت منه بنتا للزوج الأول ابن من امرأة أخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم أبيه أن أم البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته وأما إذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية \* اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولدا فادعى أحدهما أن النكاح كان منه لشهر وادعى الآخر أنه كان منذ سنة فالقول قول من يدعي النكاح منذ سنة ويحكم بآيات النسب منها فان تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب وان قامت البينة بعدم اصابته تزوجها منذ شهر على أنه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا في الذخيرة \* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من إحدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد رجه الله تعالى يعق الغلام من جميع المال وتسمى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط \* رجل أقربان هذا الصبي ابنه من أمته هذه ثم مات فاقام اخوته البينة أن أباهم زوج أمته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينتهم كذا في محيط السرخسي \* واذا كان الغلام والامة يدعيان ذلك تقبل بينتهما لان هذه البينة يثبتان الحق لانفسهما وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية أم ولده فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في مرضه يعتبر من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البينة أيضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط \* ولو ادعت

لاتفاقهما في الشهادة اذ هبة الدين ايضا اسقاط وقيل لا لان الهبة تمليك والابراء اسقاط فاختلافهما كحاشي لو أبرأ الكفيل لا يرجع على المدينين ولو وهب له يرجع عليه \* ادعت المسمى فقالت الورثة تعلم به لكن لا علم لنا بالقدر حبسوا حتى يبينوا لقيامهم بمقام الزوج \* أبرأت زوجها عن المهر ثم قالت أبرأته لكنه تزوجني بكذا فاني ان برهنت على النكاح الثاني بكذا اقبأت وتثبت المرأة عن المهر الاول \* طالبت زوجها بالمهر فقال مرة أوفيت وقال مرة أدبت الى أبيك لا يكون تناقضا لان الاداء الى الأب أداء اليها



لان قبضه مفوض اليه \* (نوع) \* اعمل معي في كرى هذه السنة أزواجك بقى أو عمل ابتداء من غير أمره الا انه علم ان يعمل طمعاً في التزويج أو قال ناعل حتى أصنع لك معروفاً وكذا وكذا لم يفعل اختلقوا والاشبه وجوب مهر المثل أو أجره \* بعث اليها أشياء وعوضت ثم أراد الاسترداد منها لانها كانت عارية فالقول للزوج لانكاره التملك ولها أيضاً ان تسترد لانها عوضت عن الهبة ولا هبة فلا عوض قال الفقيه أبو بكر الاسكافي هذا اذا صرحت بالتعريض أما اذا نوت كان ذلك هبة (١٤١) منها ولا عبرة للنية كافي كل العقود

السامية مثل بعث ونكحت واشترت فلو أن المرأة استعملت ما بعث اليها الزوج ضمنّت لانها لصديق في أنه عارية يقترب عليه حكم العارية وهو الضمان وكذا لو استعملت الزوج ما بعثت \* (مسائل الخلوة) \* الخلوة

توجب كمال المهر والعدة والنسب والنفقة وان في عدتها أيضاً حرمة نكاح أختها وأربع سواها والامة ما بقيت العدة ومراعاة وقت الطلاق في حقها والا حصان والحمل للزوج الاول وفي تحريم البنت بها اختلقوا وان خلاها وهو محرم أو صائم عن رمضان ثم طلقها لانها يتزوج بنتها خلافاً للامام الثاني ولا تصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الصغيرة التي لا تجامع مثلاً \* صغير بقدر على الابلاح ولكن ليس له شهوة زفت اليه امرأته وهي صغيرة تجامع مثلها وخلاها لا يجب كمال المهر كالرخص اذا لم يشته قال الامام القدوري الصحيح ان صوم النفل والتصدق والقضاء لا يمنع والثالث يمنع الا اذا كان لا يشعر بصغير جد أو الغنى عليه أدخلها في

الام النكاح أو ادعاء الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للاثبات فان النسب من حق الغلام فاذا أثبتته بالبينه من العبد كان مشتاقاً نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط \* ولو كان العبد غائباً حال ما أقامت الورثة البينة توقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط \* اذا ولدت امرأة الرجل ولداً ودعت أنه ابنه منه والزوج يجحد ذلك فشهد على الزوج ابنه أو أخوه أنه أقر أنه ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* ولو شهد على اقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة أو جدها وكذا لو شهد بذلك أبو الزوج أو جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج أو جده كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

### \* (الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق) \*

اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وأن يفسر الاستحقاق وبين سببه ثم اذ بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وأنكر البائع البيع منه وأقام المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشايخ وبه أن يفتى ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بل اذا ذكر شتيه وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاه ثم اذا قبلت بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشئ وكذلك بنية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العمادية \* واذا استحق المبيع من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الاول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني لجواز أن القاضي عسى أن لا يقضى ببينة المستحق أو يجبر المستحق البيع كذا في المحيط \* المشتري اذا أراد الرجوع على البائع فوعده بدفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقرر بالاستحقاق لكن وعده ثم خاف لا يجبر كذا في الخلاصة \* اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شئ قليل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر داراً به مد وتقايا ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء تركه ولا يكون لمشتري العبد بالخيار وان تفرقت الصفة عليه وتعييب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء أخذ وان شاء تركه ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك فمن أحبا بنهما قال كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ الربع والربع وان شاء تركه وبعض أحبا بنهما قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ النصف بالنصف وان شاء تركه وان لم يختبر واحد منهما شيئاً حتى أجاز المستحق نصف العبد أو سلم ذلك النصف الى مشتري العبد بهيمة أو صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط في باب الاستحقاق \* اشترى من آخر عبداً وباعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانياً ثم استحق من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازرق جندى رحمه الله تعالى وهذا الجواب انما يقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها أما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول وشراؤه ثانياً

بشبه وفيه عشر جوارله تصح الخلوة ولو جاريها فكذلك في الصحيح وان أمر أنه الأخرى فهي والجارية سواء ويجعل الوطء بحضرة الضرة كذا أفتى محمد رحمه الله ثم رجع وقال لا يحل وطء المرأة بين يدي أحد ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطح ليلاً بلاخص ولومعهم مجنون مطبق أو معنى عليه ان في النهار لا يصح وان في الليل صح وكذلك الأعمى في الاصح وان معه مائتة صحت في الليل والنهار والكلب العقور يمنع وان لم يكن عقوراً قيل ان المرأة منع وان للزوج لا وان خلاها في المسجد والحمام ليلاً صح وان نزل الا ولوحلها من الرستاق الى المصران

في الخلوة لا وان في غيرها صحت وفي الروضة ان في الصحراء ليس بقر بها أحد اذ لم يأمن المرو ولا وان أمنا صحت ولو في منازعة أو جبل في خيمة لا وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم والسطح ان عليه حجاب وعلى الخلة والنقعة ان كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت يكون خلوة ومعنى كونه خلوة وجوب كمال المهر والعدة وقولنا لا يكون خلوة أي لا يجب ان كان الستر وقاية يرى أو كان قصيرا بحيث لو كان قام لا يكون خلوة وفي بستان (١٤٣) لا باب له لا وان له باب مغلق خلوة \* وخلوة المحبوب صحيحة عنده ولو منع شرعاً لحسا

على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الأول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الأول كذا في الفصول العمادية \* اشترى من آخر دار أو قبضها واستحققت من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع مني فأخذ ثم أراد المستحق ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب أن لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان بقضاء القاضي بالملك للمستحق تنفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له أن يسترد ذلك ولو ان المشتري يرجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن مني فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ومنه رجل للمشتري ما أدركه من دركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم اشترى مستحق من يده المشتري الآخر بالبيعة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الآخر وعلى الباعة أجمع حتى لو قام المشتري الآخر أو واحد من الباعة يمينه على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بينه وكان لكل واحد من المشتريين أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج الى إعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذ ارجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الأول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الأول أن يضمن الكفيل بالدرن ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البيعة على الرجوع اذا أراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن أقام العبد البيعة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي به ارجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه وكذلك المشتري الأول يرجع على الكفيل قبل أن يرجع عليه ولو لم يقدم العبد البيعة على حرية الاصل ولكن أقام يمينه أنه كان عبداً لفلان منذ سنة اعتقه وأقام رجل يمينه أن العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وكذلك اذ لم يعرف التاريخ وكذلك لو أقام العبد البيعة أنه كان عبداً لفلان منذ سنة دبره أو أقام رجل يمينه على ذنب أو كانت جارية أقامت يمينها كانت لفلان منذ سنة استولدها أو أقام رجل يمينه على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها أو لم يعرف التاريخ أصلاً وقضى القاضي بذلك فهذا وما لو أقامت البيعة على حرية الاصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عليه وان أقامت البيعة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان أقام العبد أو الجارية يمينه على المشتري الآخر أنه عبداً لفلان أو جارية فلان اعتقه أو استولدها بعد شراء المشتري الآخر أو أقام رجل يمينه على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا والقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع اعتبار البعض بالكل كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها بيعة

كالصائم والحائض والمحرم تجب العدة وخلوة الصبي المراهق توجب كمال المهر وفي الخجل ان قدر على الوطء خلوة \* أذ خلتما أمها وخرجت ووردت الباب ولم يغلقه والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة والبيت طوابق مفتوحة والناس يعود في ساحة الختان ينظرون ان كانوا مترصدين وهما لا يعلمان لا يصح \* الزوجان اجتمعا في بيت في دار وبابه مفتوح لكنه لا يدخل أحد بلا إذن صحت \* دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فكشفت ثم خرجت لا يكون خلوة ولو عرفها ولم تعرفه خلوة \* دخلت عليه وهو نائم صحت علم أولم يعلم \* اذا خلوت به فهي طالق بخلاف ما وقع الطلاق لوجود الشرط ولزم نصف المهر ولا يلزم العدة لانه لا يتمكن من الوطء في تلك الساعة \* الخلوة ليس لها حكم الوطء في المراجعة فلا يصير مراجعها به أو لافي الميراث حتى لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث والمختار انه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا يقع قال في فتاوى سمرقند قال لها بعد هاترايك

طلاق ودو طلاق وسه طلاق وقع الثلاث والطلاق الواقع في هذه الحالة بائن \* خلا بامرأة ثم قال لزوجه انت على \* يظهر أم تلك المرأة لا يصح مظهرها وفي الظاهر لا يثبت حرمة المصاهرة بالخلوة عند محمد رحمه الله خلا فالامام الثاني ولا تمام مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا بكر ثم طلقته تزوج كالابكار ولا يرد كمال المهر لانه متعاقب تسليم النفس لا بالقبض ولا يقدر عليه بأبلغ من هذا فكمل بالضرورة ولا ضرورة هنا فاعتبرت الحقيقة ولهذا لم تسقط الخلوة مطالبة حق الوطء \* البكر أو النيب زوجها وإليه ان خلاها برضاها هل

يكون اجازة لاروايه فيه قال محمد وعندي انه اجازة وكذا الخلوة في النكاح الموقوف اجازة لان الخلوة بالاجنية حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة \* القرن والرتق يمنعان صحة الخلوة قيل انه قوله ما كالجلب والصحيح انه قولهم لانه يجوز من عليه التسليم فيمنع والجلب من له الحق فلا يمنع عنده \* الخلوة الصحيحة في النكاح الساسد لا توجب العدة ولا كمال المهر وكذا الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها اقيمت مقام الدخول للتمكين ولا يمكن هنا المنع الشرع والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح ان كان (١٤٣) المانع شرعيا كالصوم والحيض والاحرام

توجب العدة وان حسييا كالمرض المدنف أو صغرهما وصغرا أحدهما لا \* والخلوة بالرتقاء توجب العدة وكال المهر لانه يتمكن من الوطء بالفتق وكذلك خلوة الجيوب والغنين لانهما يتكاثران بالصق \* (الثالث عشر في نكاح فاسد) \* غاب عن زوجته البكر سنين فتزوجت وجاءت بالاولاد واسميت امرأة فتزوجها حري وأنت باولاد أو ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت بآخر وولدت أو نعي اليها زوجها فاعتدت وتزوجت بآخر فولدت فالولد عند الامام لا لاول نفاء الاول أو ادعاء أو ادعاء الثاني أم نفاء لاقل من ستة أشهر أو سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له ولولده منه ولد بالزنا لا يجوز زناه منه له ومنه هم مأمذومون في الشروع وروى عبد الكريم الجرجاني ان الاول والثاني وبه قال ابن أبي ليلى وبه أفتى الصدوق لان الشبوت من الاول قبيح وقال الامام طهري الدين الفتوى على انه لا لاول لان الولد لا فراش بالنص ولو كان الاول حاضرا والمستله بها فالولد

يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة \* لو أقر المشتري للمستحق أو استخلفه فشكل وقضى به للمستحق ثم أراد أن يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو أقام البينة على إقرار البائع أنه للمستحق يرجع عليه ولو لم تكن له بينة فأراد أن يحلفه ما أقربه للمستحق يحلف كذا في الخلاصة \* فان شكل رد الثمن كذا في الوجيز للكردي \* فان قال المشتري بعدما أقرأ ونكل أنا أقيم البينة على أن الجارية ملك للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن ادعت انها حرة لاصل فأقر المشتري بذلك أو أبي المين وقضى القاضي بغيره لا يرجع الثمن على البائع فان حضر البائع وأكرما قاله المشتري فقال المشتري أنا أقيم البينة على البائع انها حرة لاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية وأنه اعتقها أو دبرها أو استولدها أو أقر المشتري بذلك أو نكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان أقام المشتري بينة على البائع بذلك لا يرجع بالثمن على البائع ينظران شهدت بينته يعتق مطلق أو يعتق بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن وأما إذا شهدوا بعق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* قال محمد في الزيادات أمة في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد أمة التي في يد عبد الله كانت أمتي بهما منك بألف درهم وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الآن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كما وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريق قال قول في الجارية قول عبد الله ويقضي بالثمن لابراهيم على محمد هكذا في المحيط \* فلو استخفها رجل من عبد الله بينة على النتائج أو مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشئ وإن أقام محمد البينة على المستحق انها أمة اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها فاقضى له بها وان أعاد المستحق بينة النتائج على محمد قضى له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن أقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة لاصل وقضى القاضي بغيره لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو أقامت الجارية البينة على عبد الله انها كانت أمة اعتقها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك رجوع محمد بالثمن على ابراهيم وهذا اذا أقامت البينة على الاعتاق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فاما اذا أرخت بان أقامت البينة على أن عبد الله ملكها منذ سنة واعتقها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كان منذ سنة أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان تاريخ العقد الذي جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو أن الجارية أقامت البينة على عبد الله أنه كانتا وبه قضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا أدت بدل الكتابة وعققت حينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط \* وان أقر عبد الله أنه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استخفت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادقا عليه بعدما استخفت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان أقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا أو حاضرا فلم يصدقه ولم يكذب به حتى استخفت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد أنا أقيم البينة على ابراهيم أن عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو أقام محمد بينة أنه صدقه عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته

لاول بالاتفاق \* تزوج امرأة فاسقطت مستبين الخلق لاربعة أشهر جاز النكاح ولو لاها \* مطلقة زوجت نفسها ثم ادعت عدم انقضاء العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت وان شهرين أو أكثر لا وصح النكاح عنده وعندهما ولو بعد أربعين يوما الا يوما لا يصدق وصح النكاح \* جاءت بولد لسنة أشهر من وقت النكاح في النكاح الفاسد يثبت النسب عند الثاني وعند محمد الاعتبار من وقت الوطء لان النكاح ليس بداع الى الوطء وعليه الفتوى وفي النكاح الفاسد يثبت النسب بلا دغوة وفي الذخيرة تزوجها فاسدا وخلعها

وجاءت بولدوا **نكح** الدخول عن الامام زواتان في رواية ثبت النسب والمهر والعدة وفي رواية لا وهو قول زفر وان لم يحل بهم الم يلزمه الولد  
 \* جامها فيه في الدبر لا مهر ولا حد ولا عدة وكذا لا يجب بالخلوة والنظر والمس عن شهوة شئ والنكاح الفاسد لا حكمه قبل الدخول حتى لو  
 تزوجها فاسدا ومس أمها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الام وفي مبسوط أبي اليسر الفاسد منه لا يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يكن فيه منظر  
 أو مس وله ان يتزوج بامها أو بنتها قبل (١٤٤) التفريق وكذا لا يتزوج بآخر قبل التفريق \* والمتاركة في الفاسد بعد الدخول

لا يكون الا بالقول كخليت  
 سبيلك أو تركتك ومجرد  
 انكار النكاح لا يكون  
 متاركة أمالوا نكرو وقال أيضا  
 اذهبي وتزوجي كان متاركة  
 والطلاق فيه متاركة لكن  
 لا ينتقض به عدد الطلاق  
 وبعد مجيء أحدهما الى  
 الآخر بعد الدخول لا تحصل  
 المتاركة لانها لا تحصل  
 بالقول وقال صاحب المحيط  
 وقبل الدخول أيضا لا يتحقق  
 الا بالقول والصحيح ان علمها  
 بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط  
 في الطلاق ولكل فسخه  
 بغير محضر صاحبه وبعده لا  
 الا بمحض صاحبه كالبيع  
 وقيل لكل فسخه قبل الدخول  
 وبعده مطلقا \* جعل أمرها  
 بيدها في النكاح الفاسدان  
 ضربها بالجرم فطلقت نفسها  
 بغيركم التدويض ان قيل  
 يكون متاركة كالطلاق وهو  
 الظاهر فله وجه وان قيل لا  
 فله وجه أيضا لان المتاركة  
 فسخ وتعليق الفسخ بالشرط  
 لا يصح \* ولو قال لها طلقي  
 نفسك فطلقت نفسها يكون  
 متاركة لانه لا تعليق فيه وفي  
 الاول تعليق الفسخ بالضرب  
 \* زوجها فاسدا وولدت منه  
 ان قبل التفريق لا تنقض به  
 العدة وان بعده تنقض به \* نكاح الحرام فاسدا م باطل قيل باطل وسقوط الحديشمة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط الحديشمة بقيمة  
 العقد \* الدخول في نكاح بلا شهود ولو جب العدة لانه مختلف في صحته فان ما نكح الله شرطا الاعلان لا الاشهدا وكل نكاح هذا وصفه  
 فالدخول فيه ولو جب العدة وعدة الوفاة لا تثجب في النكاح الفاسد \* فرق القاضي بينهما في النكاح الفاسدان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة  
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فمهر المثل بالغاما بلوغ وتجب العدة ولا تنفقه في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو صادق محمد وعبد الله على أن سجدا وهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه  
 أو على أن سجدا تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه ففي الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على  
 ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة \* رجل اشترى أمة بالف درهم ونقد الثمن ولم  
 يقبضها حتى أقام رجل البينة أنهما أمة والمشتري والبائع حاضران فقضى القاضي للسحق ثم ادعى البائع  
 أو المشتري أن البائع كان اشترها من هذا المسحق قبل أن يبيعهما من المشتري وأقام البينة قبلت بينته  
 ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع الى والافانقض البيع بيننا فالقاضي  
 ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بينة انه كان  
 اشترى الامه من المسحق ففسخ البيع على حاله لانه اذا فسخ ظاهرا وباطنا فان أراد أحدهما أن يحجز البيع  
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامه من البائع ثم استحققت من يده المشتري وأخذت من يده ورجع  
 المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بينة على الشراء من المسحق فأقامه على المسحق وقضى بالامه  
 للبائع فأراد البائع أن يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى ليس  
 له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البينة أما اذا أقام  
 البائع البينة على الشراء من المسحق قبل أن يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو  
 قضى القاضي على البائع بالثمن ثم أقام البائع البينة فعلى ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري أخذ الجارية  
 وامتنع البائع لا يجبر ولو أراد البائع أن يلزمه ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طالب منه الثمن  
 فأعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بينة على الشراء من المسحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن  
 يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقيم البائع البينة على الشراء من المسحق لكن أقام البينة على انها انتجت عنده  
 فهذا وما لو أقام البينة على الشراء من المسحق سواء كذا في الخلاصة \* اشترى جارية فولدت أو شجرة فأثمرت  
 والثمار عليها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثره وهل يشترط الحكم بالولد  
 والثره مقصودا اختلف فيه قيل القضاء بالاصل قضاء بالشرع وقال الصمد ردا من القضاء بالفرع أيضا  
 كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة  
 ويرجع على البائع ولومات الولد لاشئ على المشتري وان قتل أخذ منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان  
 مات وترك مالا كثيرا فكله للمشتري ولا يفرم للبائع شيئا وعليه العتق ولو كانت الجارية أو وهب لها  
 أخذها المسحق مع الكتاب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من  
 آخر كرمًا أو اشترى الارض والتخيل جميعا وقبضهما ثم استحققت العرصة وحدها كان للمشتري أن يرد  
 الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة \* اشترى فرسا مع السرج واستحقق السرج بكل  
 الثمن وان استحقق بالسرج رجوع بالحصة وكذا الوضاع السرج فأعطا أو أراد المشتري رد السرج وان يرجع  
 بكل الثمن وأبى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرة فثبت  
 الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمشتري ان شئت  
 تدفع اليه قيمة الشجر مقابلها ويكون الشجر لك وان شئت فزعه حتى يقلع الشجر ويضرب لك نقصان أرضك  
 فان أمره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع

العدة وان بعده تنقض به \* نكاح الحرام فاسدا م باطل قيل باطل وسقوط الحديشمة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط الحديشمة بقيمة  
 العقد \* الدخول في نكاح بلا شهود ولو جب العدة لانه مختلف في صحته فان ما نكح الله شرطا الاعلان لا الاشهدا وكل نكاح هذا وصفه  
 فالدخول فيه ولو جب العدة وعدة الوفاة لا تثجب في النكاح الفاسد \* فرق القاضي بينهما في النكاح الفاسدان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة  
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فمهر المثل بالغاما بلوغ وتجب العدة ولا تنفقه في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

صالح عن النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز \* فرق بكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها صحى في عدته ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر كالأول وعلم أعمدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر الثاني وانما العدة الأولى وكذا الخلاف في النكاحين الصحيين والحاصل ان الدخول في الأول دخول في الثاني اذا حصل في العدة سواء كان الأول صحياً أو لا بشرط ان يكون الثاني صحياً واجمعوا ان الثاني لو فاسدا وفرق قبل الدخول في الثاني لا تنجب المهر الثاني \* التصرفات الفاسدة عشر النكاح (١٤٥) والبيع والاجارة والرهن والصلح

الفاسد والقرض وهو قرض الحيوان والهبة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض والمضاربة والمال أمانة في يد المضارب والكتابة والواجب فيها الاكثر من المسمى ومن القيمة والمزارعة والخارج فيها لصاحب البذر

\*) (الرابع عشر في دعواه

والاختلاف بين الزوجين) \*

ادعى نكاحها وبرهن

وبرهنت أختها أيضاً عليه انه

تزوجها القول والبيئة للرجل

فان كان تاريخ أحدهما

أسبق فهو أولى وعن

الامام ان بيعة الرجل أولى

وقت أم لا وتبطل دعوى

المرأة وان قال شهوده تزوج

أحدهما ولا يعرف المتقدم

بعينه والزواج يقول السابقة

هذه ان صدقته المرأة فهي

أمراته وان تحدث لانكاح

بينه وبينها ادعى نكاحها

وادعت انه تزوج أختها

الغائبة قبلها والا نهي في

نكاحه وهو منكر فالقياس

وهو قول الامام يقضى

بنكاح الحاضرة ولا يلتفت

الى بيعة المرأة وعندهما

يوقف الامر الى حضور

الغائبة فان تكررت دعوى

بقية الشجر ولا يماضى من نقصان الارض وان اختار المشتري قيمة الشجر مفلوجا ويمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون المستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثمر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائداً الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيان \* أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى المختار له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قيل له فان لم يظهر المشتري بالبائع هل يرجع على المختار له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء رجع على الأمر وإذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل يسع جري بين رجلين في جارية ثم استحق الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك الجارية كذا في الإنصاف \* اشترى من آخر قراطيس ثمن معلوم وأعطى المشتري حمارا معينا في ثمن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العبادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وادعاهما أو أقر المشتري أنها المدعى وصدق البائع المشتري في أن هذا المدعى وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعى لانك وهبته له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة \* وان استحق من يده شهادة شاهدين وقد عدلتهما المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدلا رجعا المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدلا فانه يقضى على المشهود عليه لهديه اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجب لها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمر بقضاء الثمن وباقي المسئلة بمجالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

(١٩ - فتاوى رابع) الحاضرة في قضية بيعة الزوج وان صدقت وبرهنت قضى بنكاحها وبطلت بيعة الزوج وان أقامت الحاضرة

بيعة على اقرار الزوج بنكاح أختها الغائبة أو بنكاح أمها أو بنتها أو وطئها أو لمسها أو تقبيلها بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة أو على اقرار الزوج بذلك فرق بينه وبين الحاضرة ولا يشترط نكاح الغائبة وان لم يذكر الدخول أو ما في معناه فلا فرق بين دعوى نكاح الأخت وغيرها وفي المسئلة دليل على أن الشهادة على القبلة والمس جائز وهو اختيارنا للاسلام واختار الفضلي انه لا يجوز \* ادعى على امرأة نكاحا

فأنكرت وحلفت لايجل لازوج اختها وارببع سواها ولو كانت ادعت فانكر الزوج وحلف لايجل لها التزوج بآخر ولهذا قال المشايخ في هذه الصورة يخلف الزوج بالله ما هي زوجة لي وان هي زوجتي فطالق قالوا وانما حلفناه بالطلاق لجواز ان يكون كاذبا في الحلف في النكاح فلم يخلف بالطلاق وبجوده ليس بطلاق تبقى معلقة لا مطلقة ولا ذات بعل ولا تنكح من التزوج بآخر وان عزم المرأة على ترك الخصومة بخلاف البيع اذا عزم البائع (١٤٦) بعد تحاييف المشتري على عدم الشراء على ترك الخصومة حيث عاك البيع وان

ما وصفنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولا يمكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد فقد الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد أو لم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد أو كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن ولولم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرديء بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو الرديء بخيار الرؤية أو بخيار الشرط كان الجواب نفسه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري أ مر غير ان ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان الكفيل أن يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث فهو الرديء بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن فقد رجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فمعه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير أمر المشتري ولو كانت الكفالة بأمر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين دينارا كان للكفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو أن البائع باع الكفيل الدرهم التي كفل به عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذا التسوية بين البيع والصلح التسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يطل البيع ويطل الصلح ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن البائع بالدرهم خمسين دينارا وقبض منه البائع فان للمشتري أن يرجع على البائع بألف ولا سبيل للكفيل على البائع وكذلك لو كان الكفيل صالحا البائع على خمسين دينارا وفي الصلح البائع بالخيار ان شاء رد خمسين دينارا وان شاء رد ألف درهم وفي البيع رد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح ان اختار البائع رد الدرهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري أ مر رجلا أن يقضى عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين دينارا بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين دينارا ولو كان الكفيل كذلك عن المشتري بالثمن بغير أمره ثم ان الكفيل صالح مع البائع على خمسين دينارا بالثمن أو باع منه خمسين دينارا بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويخبر البائع في الصلح بين اعطاء الدرهم وبين اعطاء الدنانير وفي البيع لا يخبر ولولم تكن كفالة ولا أمر بقضاء الدين ولكن جاء متبرع وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري أو صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال وأما الصلح فان كان بشرط أن يكون الثمن الذي على المشتري للتبرع يكون باطلا وان كان الصلح بشرط ابراء المشتري عن الثمن كان الصلح جائزا وان أطلق الصلح اطلاقا ولم يصرح بالابراء ولا بالتعديك يجوز

لم يملكه البائع قبل التحليف لان البيع ينفسخ بالحدود والنكاح لا \* بترك زوجها ولها انقالت بعد سنة اني قلت لا أرضى بالنكاح حين بلغني النكاح فالقول لها وذكرا لخصاف قالت وقت بلوغ النكاح اني رددت وقال سكنت القول له وان برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فيسنتها أولى ولو كانت صغيرة وبرهن الوصي على اجازة الزوج يقبل وان لم يكن له ولاية التزوج لانه ثبت لنفسه حق قبض المهر ولودخل بها الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح انه لا يقبل وان ذكر الامام الفضلي القبول لان الدلالة العمولة لا تطل وكذلك لو كان عندهما قوم حال سماع النكاح وهي بالغة ولم يسمعوا ردها النكاح لان السكوت ضم الشفتين وهو أمر وجودي واذا ردت النكاح على انها بالغة وقال الولي أو الزوج ردها باطل لانها صغيرة ان بنت تسع القول لها وان أ ما مينة فيينة المرأة على انها بالغة أولى وكذلك لو باع

ماله فتال أنابائع ولا يصح البيع وادعى الولي أو الوصي صغره فالقول قول الولد وقبل القول قول الاب والمشتري فان في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول أصح \* تزوج امرأة كان لها زوج طاقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت أسقطت سقطا مستبين اخلقت بعد الطلاق فالقول للزوج ويفرق ولا مهر لها وان بدأت المرأة وقالت كنت اسقطت واقضت عدتي وقال الزوج كنت في عدة فرق باقرارها وكل المهر ان بعد الدخول والنصف ان قبله وفي الجماع اذا قالت كان النكاح بلا شهود أو في

العدة أو حال رقي أو أنا أخذك رضا وانك لا تزوج قاله فبقضى بالنكاح وفي المحيط قالت تزوجتني وأنا صغيرة وقال كنت بالغة القول قولها الاختلاف ما في وجوده قل وان أقاما فبينت الأولى لانها أقدم \* قضى بالنكاح بشهود زور ريسع لها المقام معه وان تدعى بجامعها وحل لها ميراثه وان كانت صادقة وقال محمد اذا رجعت عن هذا القول قبل موت الزوج فيحل الميراث والا لو عامة المشايخ على انه يشترط عند القضاء حضور الشهود ولو كانت ادعت التزوج في عدتها من غيره وانكر الزوج (١٤٧) وقضى له بها ان علمت كذب الزوج

لا يسعها المقام ولا أن تدعى

بجامعها \* وعن شيخ الاسلام

ادعى نكاحها فقالت كنت

زوجتك طلقني وانقضت

عدتي وتزوجت بهذا

الرجل وصدقها الثاني ولا

برهان للاول فاختلفت

بشيء من الاول فحل الثاني

بلا تجديد العقد ولا تجب

العدة لعدم صحة الخلع لعدم

ثبوت النكاح والاقسام

على الخلع وان دل على

اقرارها بالنكاح للاول لكن

بعد الاقرار الصريح للثاني

فلا يبطل الصريح السابق

بالاقرار اللاحق لانه لا يكون

أقوى من الصريح \* وتزوجت

نفسها عند الشهود وماتوا

فانكرت النكاح وتزوجت

بآخر فليس للاول الخاصة

معه لان التعليف للنكول

والنكول اقرار ولا أثر

لاقرارها بعد التزوج بخاتن

ولكن تخصم الثاني فان

نكل يخصمها فان نكلت

قضى بالنكاح للاول وأيم ما

حلف انقطع الدعوى وهذا

على رأى الامامين وبه أفتى

الفقيه أبو الليث والصدور

\* ادعى ان وليها تزوجها منه

فانكرت فبأشهادين

شهد أحدهما انما تزوجت نفسها منه والاخر على ان وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى انما

تزوجت نفسها منه وشهد بذلك تقبل ولا يكون تناقضا لان الزوج مما يتكرر فممكنه التوفيق بأن يكون الولي زوجها ثم تزوجت نفسها منه

\* تزوج بنته بالفسه ولم يبع لم رضاها ومات الزوج وادعت ان أباه كان تزوجها منه بامرهم او انكرت الورثة اذنها فالقول قولها وان قالت

تزوجني أبي بلا امرى ثم لم بلغني الخبر رضيت وانكر الورثة الاجازة فالقول قولهم والفرق بينهم في الثانية على ان العقد لم يتم وادعت

فان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم \* كذا في المحيط \* ولو كفل بجيد ونقد نهر بركة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع أو المشتري بالنهر بركة وان كذل نهر بركة ونقد جيد ارجع بالنهر بركة ولو استحق اتبع البائع بالجيد أو المشتري بالنهر بركة رجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي \* ولولم يستحق العبد وان كان مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل أدى أنقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن رجع على المشتري بألف درهم نهر بركة ولو كان الكفيل أدى أجور مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل وليس رجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على البائع بمثل الدراهم التي أعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري أمرا رجلا أن ينقد عنه الثمن من غير كفالة فنقدا لما مورا أفضل مما أمر به لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أمر به وان نقده أردأ مما أمر به يرجع بمثل المؤدى فان استحق العبد بخير المأمورين اتباع البائع وبين اتباع المشتري فان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجور رجع مما أمر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما أخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبيل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري بما أدت ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجور يرجع مما أمر به كذا في المحيط \* من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء معلقة بظهور الاستحقاق جاز لكن اذا أخذها المستحق من يد المشتري بالقضاء فاعلم يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك لأن يرجع عليه ويقضى به القاضي ويقسح العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء أخذ من الكفيل وان شاء أخذ من البائع فان أخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الأمر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائنه كذا في الفصول العبادية \* ان دفع المدي الى المدي عليه شيئا أو أخذ الدار ثم استحق المدي فانه لا يرجع الدافع بمادفع كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح \* لو صالح من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استعقت بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العبادية \* وان صالح من مائة على نصفها فاستحق البديل رجع بمثل ولا يرجع بجميع الدين الاول كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح \* لو صالح من الدراهم على كرخطة جاز فان استحق الكرا أو وجد به عيبا فرده يرجع الى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العبادية والله أعلم

### \*( الباب السادس عشر في دعوى الغرور ) \*

اذا اشترى الرجل أمه شراء فاسدا أو جائزا أو ملكها منه أو صدقة أو وصية فولدت له أولادا ثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية وأولادها الا اذا ثبت غرور المسنة ولدوا ببلد ثالث من البينة على الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك فاذا أقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولدية قضى القاضي للمستحق بالجارية بقيمة الولد وبغيرها أيضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان أو واهبا عندنا وهل يرجع بقيمة الولد في فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظائرهما لا يرجع كذا في المحيط \* وتعتبر قيمته يوم الخصومة

شهد أحدهما انما تزوجت نفسها منه والاخر على ان وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى انما تزوجت نفسها منه وشهد بذلك تقبل ولا يكون تناقضا لان الزوج مما يتكرر فممكنه التوفيق بأن يكون الولي زوجها ثم تزوجت نفسها منه \* تزوج بنته بالفسه ولم يبع لم رضاها ومات الزوج وادعت ان أباه كان تزوجها منه بامرهم او انكرت الورثة اذنها فالقول قولها وان قالت تزوجني أبي بلا امرى ثم لم بلغني الخبر رضيت وانكر الورثة الاجازة فالقول قولهم والفرق بينهم في الثانية على ان العقد لم يتم وادعت



التمام وانكر واوفي الفصل الاول اختلاف في وقوع العقد على التمام والاحل في التصرفات التمام وكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها  
 \* وذكر الصداق الذي هو زوج ابنه البالغ امرأته مات الابن فقال الاب كان العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها  
 والبينة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الاولى يجب أن يكون القول للاب لانهم ما تنفق على عدم الزوم وادعت الزوم وانكره الاب  
 وفيه كلام ومعناه اذ برهن الاب على (١٤٨) انه رد العقد والمرأة على الاجازة فان الاصل في التصرفات المزوم كاذ كروا للزوم

انما يكون أن لو كانت باذن  
 من يقع له العقد فالظاهر ان  
 الاب لا يشتر بلاذن ابنه  
 البالغ ألا يرى أنه لو باع ثم  
 ادعى أنه كان فضوليا لايصح  
 لانه خلاف الاصل الا اذا  
 صرحا على عدم الامر  
 الاصل على كافي الثانية من  
 المسئلة الاولى وهما لم يوجد  
 التصريح \* قال الامام الثاني  
 امرأته زعت عند القاضي  
 ان أخاها زوجهامنه وبني  
 بها وهي صغيرة كراهة  
 والآن قد بلغت وأرادت  
 الفراق منه وقال الزوج  
 حين نبت بها ودخلت بها  
 كانت مكبرة فالقول له التمسكه  
 بالاصل وهو لزوم التصرف  
 \* وعنه أيضا زوجهأخوها  
 وهو وليها فقال الزوج علمت  
 وما رضيت وقالت رضيت  
 لا تكون هذه المقالة فرقة  
 وهي امرأته والقول لها ولو  
 قال الزوج لم تعلمي بالنكاح  
 وقالت علمت وأجرت فالقول  
 لها ولومات الزوج قبل  
 هذه المقالة فتألت الورثة  
 وهم كبار علمت وما رضيت  
 وقالت رضيت فالقول لها  
 وان قالت ورثة الزوج لم  
 تعلمي فلا حتى تقيم البينة

ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المـ تولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة \* والغرور أن يشتري  
 رجل أمة أو يتملكها بسبب من أسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيسـ تولدها ثم يظهر بالبينة أنها  
 ملكة الغير فالولد في هذه المسائل حرب القيمة كذا في الكافي \* أمة أتت رب لا فأخبرته أنها حرة فترجوها على  
 ذلك فولدت ولدا ثم أقام مولاهما البينة أنها أمة وتضمن به له فأنه يقضى بالولد أيضا لمولى الجارية إلا أن يقيم  
 الزوج بينة أنه تزوجها على أنها حرة فان أقام البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فكان  
 الولد حرا لا سبيل عليه وعلى أبيه قيمته دينيا فله حال الوقت القضاء به كذا في المبسوط \* ومن قتل من الاولاد  
 خطأ فاقضى للاب بدية وقيمة ما فاته يقضى عليه بـ بقيته يوم القتل وإذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد  
 لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد كذا في المحيط \* وان  
 كان للولد ولي غير زوجه وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة أو دونها قضيت على الاب بمثل ذلك  
 في ماله ولا يقضى به في الدية ولا في تركة الابن كذا في الحاوي \* ولو قتل له الاب يغرم قيمته كذا في الهداية  
 \* وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغرمائه ولا يكون ولده الولد لمولى الجارية وان عتق رقيقا  
 في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا في حق المستحق لا يمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر  
 في حق ما سواه من الاحكام وعن هذا قلنا ان المستحق ان يضمن المستولد كذا في المحيط \* وان لم تكن  
 محرم من الولد ولا يجعل حرام من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد كذا في المحيط \* وان لم تكن  
 للاب بينة أنه تزوجها على أنها حرة فطلب عين المستحق على علم حالته على علمه على ذلك كذا في المبسوط  
 \* اذا أخبر بالرجل غيره عن امرأته أنها حرة وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة فولدت له ولدا ثم استحقها رجل  
 وجعل له القاضي الولد حرا بالقيمة ان زوجها المخبر على أنها حرة فالمستولد يرجع بقيمة الولد على المخبر وان لم  
 يكن المخبر تزوجهامنه ولكن المرأة تزوجت نفسها على أنها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق  
 هكذا في الذخيرة \* اذا غرت الامة من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل فاشترها منه فاستولدها ثم  
 استحق رجلا أو الولد بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط \* اذا اشترى جارية وقبضها  
 وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحقته الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وقيمة  
 الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* اذا اشترى الرجلان جارية ثمان أحدهما وهب نصيبه من شريكه وولدت له أولادا واستحقها  
 رجل وأخذها وقيمة الاولاد يرجع للمستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع على الواهب  
 بشيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة \* ولو كانت  
 أمة بين رجلين خفاهما بولد فادعاه أحدهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشرريكه ثم استحقها رجل  
 قضى بها بقيمة الولد والعقر للمستحق ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما  
 أعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه بشيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه  
 بنصف الثمن كذا في المبسوط \* رجلان اشترى أمة من وصي يقيم فاستولدها أحدهما ثم استحقته الجارية  
 كان الولد حرا بالقيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على  
 شريكه وان صار مشترا بنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في مال النبيك وكذلك الجواب فيما

إذا

بسكوتهما بعد العلم في حياته ان بكر او رضاها ان ثيبا ولو قالت كذبت امرأت أخى بذلك صدقت وان ماتت

وطالب الزوج الميراث والاخ المزوج وهو الوارث وقال الاخ لم يكن امرأتى ولم تعلم أيضا حتى ماتت وادعى الزوج رضاها وأمرها بذلك  
 فعلى الزوج البينة \* ادعت عليه نكاحا فقال الزوج لانكاح بيني وبينك فبرهنت على النكاح وبرهن على ابرائهما من المهر أو الاختلاع  
 تقبل وان كان قال لم يكن بيننا وبينك نكاح قط أو مات زوجتك قط ثم برهن على الاختلاع لا تقبل كافي مسئلة البيع \* ادعى الشراعه

فانكر فبرهن عليه به وقضى بالشراء فوجد به عيبا وأراد رده فادعى البراءة ان كان قال لم يكن يشتابع لا يقبل دعوى البراءة لانه يقتضى وجود الباع وكذا الخلع طلاق عندنا والطلاق يقتضى سابقة النكاح فعدت دعوى الخلع متناقضا برهنت على انها منكوحته في الحال وبرهن على خلعهامنه فبينت الخلع أولى ويقضى بالاختلاع كما اذا شهد ان عليه له ألفا في الحال وشهدا على ان صاحب الألف أبرأه يقضى بينة الابراء لان شهود النكاح والدين بنوا الامر على السبب السابق (١٤٩) وتعرضوا للحال بناء على الاستصحاب

فانه مطلق لهم الشهادة لان الاصل في الثابت الدوام الى قيام المزيل فبينت الخلع والدين أبطل ذلك الدوام \* أراد تزوج امرأته شهدا عنده أو عند الحاكم انها ذات زوج ومع ذلك تزوجها لا يفرق بينهما لعدم الخصم \* وكذا اذا شهدت جماعة انها امرأته الغائب لا يفرق ولا يحال بينهما \* وذكر صاحب المنظومة ادعى عليها انها منكوحته وبرهن وقالت أنا امرأة فلان الغائب يقضى بينة الحاضر الان يكون مشهورا انها امرأة فلان الغائب وذكر القاعدى لا يجوز ان يكون لها زوجان ظاهران \* (نوع آخر) جهزها وسلم الى الزوج فانت البنت فادعى الاب انها عارية والزوج انها تركتها فالتول للزوج مع المين على العلم وعلى الاب البينة والبينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم اليها انما سلمت اليها هذه الاشياء عارية أو يكتب نسخة ويشهد على اقرارها ان ما في هذه النسخة ملك والدى عارية

اذا كان البائع ابنا لصغير فهو الوصى في حكم الرجوع في مال الصغير على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكذا أو مستبضا كان له الرجوع بماله من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل ربح رجع بجميع ماله من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فامر رجع على رب المال من قيمة الولد بتدريس المثل وحصة من الربح كذا في المحيط \* ولدت أمة من رجل ثم استحققت فقال الواطى اشترى بها من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون ولده عبدا وما يحاقف المستحق أنه لا يعلم أنه اشتراها من فلان ولو أقر المستحق وأنكر البائع فالولد حر وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو أقر به المستحق دون سماعة قال الولد باقراره بلا قيمة كذا في محيط السرخسى \* اذا تزوج المكاتب أو العبد امرأته خرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى به المستحق فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وكذلك اذا صار المكاتب مغرورا بالشراء كذا في المبسوط \* اذا اشترى أم ولد رجل أو مدبرة أو مكاتبه من أجنبي ووقع عليها الجفان فولدت له على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للكاتبة كذا في المحيط \* مكاتبه تزوجت نفسها من رجل على أنها حرة فظهر أنها مكاتبه فان المستولد يضمن للكاتبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الذخيرة \* مكاتب أو عبد ما دون باع أمة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع أو الولد قيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط \* الوارث يرجع على بائع المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والموصى له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرد عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة \* اذا أقر المرء بضر في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان ودعيته عنده فوطئ الوارث الامه بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحققتها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الذخيرة \* رجل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حرا بقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الوصى مات رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها به فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الاب قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسى \* ولو جاء رجل وأقام بينة أنها له قضي بالجارية وبالعقر وبقيمة الولد كذا في المحيط \* ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقى ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها أو أكثر فان كان أقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم العقر كذا في محيط السرخسى \* رجل اشترى جارية معصوبة وهو يعلم أن البائع غاصب أو تزوج امرأة أخبرته أنها حرة وهو يعلم أنها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقا كذا في المبسوط \* ولو اشترىها وهو يعلم أنها لغريمه فقتل البائع ان صاحبها وكلني ببيعها أو مات أو وصى الى فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المسالك وأنكر الوكيل فله أن يأخذها بقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية فاشترىها ونقد الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت أخذها المستحق وأخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لامن الوكيل ويرجع المستولد وهو الموكل بالثمن وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البائع فان أنكر البائع البيع من المستولد وقال لم يشتريها مني وأقام المستولد بينة أن فلانا اشترى هذا الجارية من هذا الرجل

عندى لكنه يصلح للقضاء لالا احتياط لجواز أنه اشترى لها بعض هذه الاشياء في صغرها فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين ربه فلا احتياط ان يشتريه بثن منها ثم يبريه وهذا فيما اذا كانت بالغة وقال الامام السعدي القول للاب لانه المملك وبه أقوى البعض وقال القاضي الامام ان كان من الاشراف لا يقبل دعوى العارية وان كان من لا يجوز مثله البتة تقبل \* ماتت فاختذت الام مائتا فبعث الزوج بقرعة للذبح في المائتين فذهبوا ثم طلب الزوج قيمتها فالت الام كانت هدية ان ذكرا الزوج القيمة وأمرهم أن يجزوا ويطلعوا

(10.)

النسليم \* ولو جهزت فولدها  
التي في بطنها فولدت ومات  
الولد قال بعضهم -م يكون  
ميراثا قال الفقيه وعندى  
ان الثياب للام مالم تقر الام  
أن الثياب لها ألا يرى ان  
الولد وان كان ابن  
عشر -نين يستطاع كل  
ليلة فراش وملحفه ولا يكون  
ذلك ملكا له كذا هنا كان  
الثياب ملكا لها فلا يتحول  
الى الولد بلا اقرارها أو هبة  
منها للولد بخلاف ثياب  
البدن فانه مادفعه اليه  
صار الولد م -تملكه وصار  
في يده فيستدل بهاء على  
المالك وأما النوم عليه  
فكالحلوس عليه فلا يثبت  
به اليد ألا يرى ان رجلا لو  
أقر وقال كان فلان ينام على  
هذا البساط أو يقعد عليه  
لا يكون اقرارا بأنه ملكه  
بخلاف الاقرار باليد أو  
المالك فبمجرد وضع الصبي  
على الثياب لا يكون اقرارا  
بأنه \* تزوجها وأعطاهما  
ثلاثة آلاف دينار بدست  
يمان وهى بنت موسر ولم  
يعط لها الاب جهازا أفنى  
الامام جال الدين وصاحب  
الحيط بأنه يتمكن من مطالبة

الجهاز من الاب على قدره عرف والده اذ وان لم يجهز له طلب الدست بيمين قال وهذا الختار الائمة \* غر رجلا وقال الاخرى  
 ازوج بنتي منك بجهاز عظيم وأردع عليك مع الدست بيمين كذا دينارا فاخذت دست بيمين وأعطاه بلا يخاف لارواية فيه الا أن صدر الاسلام  
 وبرهان الائمة ومشايخ بخاري اجابوا بان ان لم يجهزها يسترد ما زاد على دست بيمين مثلها وقد راجع الجهاز بالدست بيمين صدر الاسلام وعماد  
 الدين التتبي لكل دينار من الدست بيمين ثلاثة دنانير أو أربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه الدست بيمين وقال الامام

المرغبات في الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لان الماشي في النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض ويقول الدست بيمان هو المهر المجل لما ذكره في السكافي وغيره فاذا كان كذلك فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت - من نفسها الاستيفاء فكيف يملك الزوج طلب الجهازاذن لان الشئ لا يقابله عوضان وقد قبل به نفس الزوجة فحصل العوض فلا يملك طلب عوض آخر كما في المهر المؤجل \* اجاب عنه الفقيه رحمه الله ناقلا عن الاساتذة ان الدست بيمان اذا أدرج في العقد فهو (١٥١) المجل الذي ذكرته وان لم يدرج في العقد ولم يقد عليه يكون

حيثئذ كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه فان الفرض لو كان كونه صداقا لذكره في العقد وحيث لم يذكر دل ان القصد العوض المذكور وله اذا قلنا اذالم يذكر في العقد الدست بيمان وزفت اليه بلا جهاز وسكت

الزوج أيا ما لا يتمكن من دعوى الجهاز بعده لانه لما كان محتملا وسكت زمانا يصلح للاختيار دل ان الغرض لم يكن الجهاز \* (الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح) \* قولها طلقني أو اخلعني بالف أو قالت طلقني أمس أو خلعتني أمس بالف اقرار بالنكاح وكذا لو قالت اخلعني بمال أو قالت طلقني فقال أمرك بذلك أو اختاري فاقرار ولو قال والله لا أقربك لا يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال أنا منك مول لان الايلاء يختص بالنكاح قال الله تعالى الذين يؤثرون من نسائهم \* ولو قال أنت على حرام أو أنت بائن أو أمرك بذلك اختاري اعتدى لا يكون اقرارا الا اذا خرج جوابا لانه اذا لم تكن زوجته

الاخرى على المدعى ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصط لها على أن يدفع المدعى الى المدعى عليه جارية أخرى وبأخذ المدعى من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولى كل واحد منهما بالجارية التي أخذها ثم استحققت إحدى الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي أخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها المستحق كذا في الذخيرة \* ولد المغرور وولد المغتر يستويان في اثبات النسب من المستولد والحرية بالقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بالقيمة على مملكت الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المغتر لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* وأهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط

### (الباب السابع عشر في المنفقات)

اذا قال في دعوى البتة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشي فهذه الدعوة صحيحة واذا أقام البينة سمعت ببقته وقضى بينوته كذا في المحيط \* رجل ادعى شيئا في بدعيه وقال هو ملكي وقال ان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان \* الدعوى في عتق الامه وفي الطلاقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء والمساواة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته لان حكمه حرمة الفرج بعد انقضاء العدة وأنه حق الله تعالى أيضا كذا في المحيط \* ان ادعى مالين وقدين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى \* ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعى هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه الى قاتنه لا تسلم منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة \* قال خلف بن أيوب سألت شادا عن مات وترك مائتي درهم فأقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وأنكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فأقر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي أنكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائنة التي أخذها المقتضى له تكون بينه مانصين قال خلف وبه أخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على أرض كذا فاني ادعيت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل مات وترك ثلاثة أعبدة قيمتهم على السواء لأمال له غيرهم وترك أمالا وارثا له سواء فأقام رجل بينة أن الميت أوصى له بعبده هذا الذي يقال له سالم وأنكر الوارث ذلك وقال إنما أوصى لهذا الرجل الآخر بعبده هذا الذي يقال له بزيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضى لصاحب البينة بسالم ولا يقضى للمقر له من بزيغ بشئ ولو اشترى الوارث سائما بزيغ جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لم يكن في الفصل الاول ضمن الوارث قيمة بزيغ للمقر له بزيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بزيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته ألف درهم لأمال له غير فاقتر

فهو حرام عليه بائن منقطة عنه وأمرها ببيدها في اختيار الزوج والاعتداء يجوز ان يكون من الاول أو اعتداء نعم الله تعالى عليهم وغير ذلك وقوله طلقك أمس اقراره قال حرة هذا ابني منك فقالت نعم أو قالت امرأته اقر بطل فقل نعم فهذا اقرار بالنكاح ولو خاطب الامه لا \* قالت له أنا امرأتك فقال أنت طالق فاقرار بالنكاح وقوله أو قولها للقاضي فرق بيننا لا يكون اقرارا \* أخنان فاطمة وخديجة فقال رجل تزوجت فاطمة بعد خديجة قال الامام الثاني رحمه الله فاطمة امرأته لانه وصل بين كلاميه فأجعل

خديجة امرأته وأفرق بينه وبين فاطمة وكذا وقالت تزوجت بابي موسى بعد أبي حفص فأدعيها لها امرأته فهي امرأته أبي موسى عند  
 الامام الثاني رحمه الله ولا تصدق عليه وقال محمد تصدق عليه وتكون لاني حفص واذا سألها القاضي من تزوجت فقالت تزوجت بأبي موسى  
 بعد ما تزوجت بابي حفص فهي امرأته أبي حفص اذا كان جوابا لسؤال استحسانا وكذا في البيع لو قال بعث منك بعد ما بعته من فلان  
 \* (السادس عشر في الشروط والخيار فيه) \* (١٥٣) خيار الاجارة ثبت فيه كما في سائر المقادير والشرط لا يبطل به

النكاح وخيار العيب لا يثبت فيه عندنا وعند الشافعي رحمه الله يثبت في العيوب الخمس الجنون والجنون والبرص المستحكم والقرن والرتق فان لم يدخل بها فلا مهر وان دخل بها بلا علم فهو المثل وكذا لا يثبت للمرأة عندهما خلافا لمحمد رحمه الله وتفصيل مذهب الشافعي فيه أن مثبت الخيار بما يشترك فيه الزوجان ثلاثة الجنون المتقطع والمطبق والبرص ولا يلحق به البهق فلا خيار فيه والجنون عليه يحمر به الوجه ثم العضو ثم يسود ثم يتقطع ويكون في كل عضو الا انه اغلب في الوجه \* واذا تنازع في قرحة أو في بياض انه جنون أو برص فالقول للسكر الا أن يبرهن الاخر عدلين من الاطباء وما يختص به الحب والعنة والله مثبت للخيار بالاجماع اذ لم يبق ما يمكن الجماع به وما يختص بها القرن والرتق والممكن في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا كان بها فالثالث والشافعي وأحمد على ان له فسخ النكاح وفيما سواه من العيوب وجهان في وجه لا خيار وهو الظاهر وفي وجهه كل ما يفرق

الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد فلان وانما أجزت وصيته بعد موته وأقام رجل يئمة أن له على الميت ألف درهم ووجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضي الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد أو رجع العبد اليه بهبة أو وصية أو ميراث فأراد المقر له أن يأخذ من الوارث بأقرار له بالوصية لاسيما له عليه ولو ظهر أن الشهود على الدين كانوا عبيدا للقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصي له ولو أن الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الألف بعينها فلامقر له أن يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الألف يباع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت للمقر تلك الألف بعينها كان على الوارث أن يردّها على المقر له وان كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر ألف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الألف بعينها أو ألفا أخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الألف بعينها أمر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب ألفا أخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن أعطاه الغريم دينه فقال هذا العبد يبيع لك دينك أو قال جعلته لك دينك فآخذه الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه أو وهبه الغريم له أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صليا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلي لك من مالي وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يومامن الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له المقر له هكذا في المحيط \* مات وترك ثلاثة أعباء قيمتهم سواء فأقر الوارث لرجل بعد بعينه وصية وصدقه المقر له وقامت بينه وبينه امرأته أوصى به هذا العبد الاخر وجعله الوارث فاعتق المقر له عبيده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نفذت عتقه فان قضى بينه وبينه الاخر غريم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به أمر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ اعتاقه هكذا في محيط السرخسي \* في فوائد ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل مات وترك لابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين أنه غصبها أبوهما وحلفهما على ذلك فحلف أحدهما ونكل الاخر عن اليمين قال أقضى للمدعي نصف الدار حصّة الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصّة الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فآخذ من ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاهما ولو لم يدع المدعي غصبا وادعى أن الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط \* عن الامام رحمه الله تعالى أن الدار اذا كانت في يد ورثة وأحدهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصّة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وانكر لا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز لا كدرى \* اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفى ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان أقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فلا يشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب أن يقال بأنه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي أن يبيع الجارية وان أقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وأقر بذلك فاما اذا

البرص ويكسر شهوة التوقان بوجهه ويجري هذان الوجهان في العذوبة وهي التي تخرب عند الجماع وكذا في البخر أنكر الذي لا يقبل العلاج قلت ولم أجدها في الرجل اذا كان عذوبا عند الجماع على قول محمد هل يكون لها الخيار وقد كانت المسئلة واقعة بخوارزم فأجاب بعضهم بأنهم لا يردون ولو شرط لاحدهما السلامة من عيب كالعمى أو الشلل أو الجبال أو البكارة فوجب له الخيار \* تزوجتك بنتي ان رضيت فقبل جاز النكاح والشرط باطل وكذا لو قال بعث عبيدي ان رضيت فلان الاجنبي قال الحاكم كما ناولها ذاتين

وقت الرضا جعل على معنى شرط الخيار فلان \* تزوجتك على ان لك المشيئة الى الدليل جاز النكاح و بطل الشرط كالخيار \* تزوجها على ان أباها بالخيار صرح النكاح والشرط باطل \* ولو قالت زوجت نفسي منك ان رضى أى لا يصح لانه علقه بالخطر بخلاف الأول \* تزوجتك على ان أمر لك ببدل الى شهر بعد ما تزوجك جاز وأمرها ببدلها شهر بعد التزوج فان اختارت زوجها في يوم من الشهر لم يبطل خيارها في باقي الشهر وعن الامام الثاني انه يبطل الامر \* تزوجها على ان يأتي بعبد لها الا بقر لها مهر المثل (١٥٣) \* تزوج امسة على ان يكون كل ولد ابده

حرا صرح الشرط لانه مقيد لانه لولا طرق الاولاد والاولاد أحرار \* أتزوجك على ان تعطيني عبدا هذا فاجابته جاز النكاح \* مهر المثل ولا شيء له من العبد \* تزوج امرأه ان شاءت وشاء فلان فابطل فلان المشيئة في المجلس جاز كالخيار اذا سقط في المجلس بت البيع وهذا اذا بدأت المرأة فان بدأ الزوج وقال تزوجتك ان شئت فقبلت بلا شرط صرح النكاح ولا حاجة الى اسقاط المشيئة \* قال لها تزوجتك بالفان رضى فلان اليوم وفلان حاضر فرفض جاز وان كان غائبا لم يجز بخلاف ما اذا قال تزوجتك ولفلان الرضا حيث ينقضي لان هذا قول قد وجب وشرط الخيار لغيره والاول لمخاطرة \* (السابع عشر في النكاح بالكتابة والرأسة) \*

أنكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها أي منك فأنكر فشهدوا أن هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما أنكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* ادعى عليه دارا انما ملكي رهنها من والد فلان بن فلان كذا ثم مات والدك وتركهها في يدك فعملك أن تقبض الدين متى وتسلم الدار الى فأنكر وشهدا الشهود على وفق دعواه ولكن زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنينة \* اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقبل في دعواه انما كانت ملكي يوم ما أخذ صاحب اليد مني واذا ادعى أنه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقبل ملكي ولو أقام البينة على أن صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضى له بالملك كذا في المحيط \* رجل في يده دارا اشتراها رجل من غير ذي اليد بعبد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار وأخذها منه هبة أو صدقة أو شراء أو ودعة أو غصب أو ما أشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يده المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلكت في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهي أن الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذواليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له أن يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فأبقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبه او العبد سالم المشتري الجارية لاسبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء \* رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يد غير البائع وصاحب اليد يدعى أنه الغاصب فالمشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطالب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهما ما أجابه الى ذلك فان فسخ العقد بينهما ما أمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد المشتري يوم من الدهر بسبب من الاسباب الفسخ ماض حتى لا يومر المشتري برد العبد على البائع وهل يومر المشتري بتسليم الدار الى البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يومر وان لم يصرح بالاقرار له ذكره هنا أنه لا يومر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* أرض في يد رجل ادعى رجل أن هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وأنه متولى هذا الوقف وذكر الشرائط وأثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى أن هذه الارض ملكه وحقه يسبح كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* سئل نعيم الدين النسفي عن رجل ادعى أرضا في يد رجل انما ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكك اغماهي وقف على كذا وأنا متولىها فطالب القاضي من المدعى عليه بینه على ما قال فلم تمكنه اقامة البينة على ما قال فأمر القاضي المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى استكون في يده الى أن يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي أن يطلب البينة من المدعى عليه على مقاتله ولأن بأمر المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى وانما يأمر المدعى باقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبینه على ذلك على المدعى عليه

(٣٠ - فتاوى رابع) نفسه في مجلس آخر عند الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب جاز وان سمعوا كلامها ما في الكتاب لا يصح لان الشرط سماع الشهود وكلام المتعاقدين وسماع الكتاب سماع كلامه \* قالت اشهدوا ان فلانا كتب الى خطبتي فزوجت نفسي منه صح ولو أتى الزوج بالكتاب محتوما وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندهما خلافا للثاني وفائدة فيما اذا أنكر الزوج الكتاب فشهدوا عليه أنه كاذب لا يصح ما لم يذكر ما في الكتاب ولا يقضى به هذه الشهادة عندهما \* كتب اليها في تزوجتك ينبغي ان يشهد شاهدين على

كاتبه فيقرأ عليه ما في الكتاب ويختتم ويكتب العنوان ويشهدهما على النسخة والعنوان أيضا ثم انهما تدعو بالشهود وتقرأ عليهم وتزوج نفسها من الكاتب فيجوز فاقا ولولم يشهد على ما في الكتاب وأشهد على ختمه وعنوانه مع عند الثاني خلافهما وفي الرسول العبد والحرق الصغير والكبير والفاسق والعدل سواء لانه تبليغ عبارة المرسل \* قال محمد كتب الى رجل بعني عبدا قال بعث جاز قال شيخ الاسلام وفيه نظر لانه لا ينعقد من الحاضر (١٥٤) بهذه العبارة فكيف من الغائب فلا بد من زيادة الغلط وهو ان يكتب قد اشترت عبدا

مقبولة لانه متول في زعمه والمتولى خصم لمن يدعي المالك لنفسه في الوقف كذا في المحيط \* في المنتقى رجل في يديه دار دعاها رجل انما ادارها اشتراها من الذي في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه انها ادارها اشتراها من المدعي بألف درهم ولا بينة لهم فان الدار التي في يديه فان انكر انك المقاتلة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعي الدار لنفسه وينكر تلك المقاتلة التي شهدت الشهود ودعا عليه فان الدار للتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة \* قال هشام سألت محمد ارجعه الله تعالى عن رجل في يديه دار دعاها رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فأقر صاحب اليد أنه اشترى هذه الدار من هذا المدعي وادعى أن له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعي بحكم هذا الاقرار قال أما في القياس فنعم لكن ادعى اندا في يد المدعي عليه استحقاقا وأخذ منه كفيلا وأؤجله الى ثلاثة أيام فان حضر بينة والاقتضت عليه كذا في المحيط \* في المنتقى رجل ادعى على رجل أني قد بعتهك هذا الطيلسان الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وأنا كنت أودعك فردتها علي يتحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين بالمدعي عليه كذا في الذخيرة \* في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبدا في يدي رجل وأقام البينة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلا غامبا وأن فلانا أقر أنه لهذا المدعي والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعي رقية العبد والمدعي يقول صدق الشهود وقد أقر فلان لي بالعبد ولكني ما كتبه من جهة أخرى بهبة أو صدقة أو شراء منه قال محمد رجه الله تعالى لا يستحق به ما شيا حتى يقيم البينة على هبة وقبض أو شراء بشئ معلوم فاذا أقام البينة على ذلك نقدا للقاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعي صدق الشهود ولم يدعي ذلك ولم يدع هبة ولا شراء ولو كان المقر حاضر أو العبد في يده فقتال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد أقر لي به فقتال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئا حتى يقر له بهبة وقبض أو ما شبه ذلك كذا في المحيط \* رجل ادعى عبدا في يدي رجل وقال بعتهني هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبد زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسم زيد وأقر البائع أن اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويتحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شيء يعرف به من عمل أو صناعة أو حيلة أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا في استحسان اذ نسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للتممة \* ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا قال أنا لو شهدت في نوادر بشرع عن أبي يوسف رجه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشتراها منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض ألف وقبضها أو أنكر صاحب اليد ذلك فأقام المدعي بينة أن صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعي قال أقبض ذلك وأجعلها للمدعي وبذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن أو العوض الذي أقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة \* واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي وأراد المدعي أن يخاصمه

نظر لانه لا ينعقد من الحاضر فيه منى فاذا قال بعثتم وذكر شمس الأئمة انه من الحاضر استقام ومن الغائب في العادة تحقيق فيكون احدهما يبيع فتم بقوله بعث \* (الثامن عشر في الحظر والاباحه وفيه اجناس في القسم) \* المربضة والصحة فيه سواء والتسوية في الوطء غير لازم في الظاهر تزوجها على ان يقيم عندها أكثر أو جعلت له جمعا على ان يزيد في قسمها فالشرط والجعل فاطل ولها الرجوع في مالها \* له امرأه واحدة وهو يكون مشتغلا طول النهار بالقيام والليل بالقيام يؤمر أن يبيت عندها ويراعى حقها أحيانا وقال الحسن لها ليلته من أربع ليل \* وفي المنتقى تزوجها وله امهات أو ولد أو سراري فقال اكون عندهن وآنها اذ يد الى ليس له ذلك ويقال له كن عندها في كل اربع يوما وليله والباقي لك \* أقام عندها حدى زوجتيه شهرا ليس للثانية ان تطالبه بمثل لان القسم لا يكون دينيا \* (نوع آخر) \* وجدته غنيثان علمت بالعتة حال النكاح لاثلاث

المطالبة ولا يعتبر التأجيل الا عند من يملك القضاء ابتداء التأجيل من وقت الخصومة ويؤجل سنة شمسية لاشا على أزيد من القرية بأحد عشر يوما وان مرض فيها فالفتوى على انه يؤجل قدر مرضه وعن محمد انه ان أكثر من نصف شهر يجعل له بدل والا لا والقاضي الامام على انه يحتسب على الزوج رمضان واما العادة وان حج الرجل يحتسب أيضا لان حجت أو هربت منه فان خبرها القاضي لا يطل خيارها بالسكوت ويطل باختيار الزوج أو بقيامها عن المجلس وكذا اذا أقامها اعوان للقاضي أو قام الحاكم عن المجلس قبل



اختيارها شياً أو اذا اختارت الفرقة أمر القاضى الزوج بالطلاق فان أبى فرق والفرقة بائنة \* (نوع آخر) \* مباشرة النكاح في المساجد مستحب والنكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم الزفاف واختارانه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة رضي الله عنهم في شوال وبنى بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العيدين ان صح انه عليه الصلاة والسلام كان يرجع من العيد في أقصر أيام الشتاء الى الجمعة فعرض عليه الانكاح فقال له حتى لا يفوته الرواح في الوقت الافضل الى (١٥٥) الجمعة \* له أربع نسوة وألف جارية

أراد شراء أخرى فلامه رجل يخاف عليه الكفر لقوله تعالى الاعلى أزواجهم أو ما ملكت ايانهم فانهم غير ملومين \* له امرأة وأجارية فأراد ان يتزوج أخرى فقالت اقل نفسي له ان ياخذ ولا يمنع لانه مشروع قال الله تعالى لم تحرم ما حل الله لك فتبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم الفاصلة تدل على انه تركه الافضل وفي التسرى على الزوجة مخالفة دين النصارى وكذا في التزوج بامرأتين \* وان خاف ان لا يعدل بين امرأتين لا يتزوج باخرى لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة لكن لو لم يفعل لئلا يدخل على ضعفاء القلب الغم ورق عليها فهو مأجور قال عليه الصلاة والسلام من رق لشي رق الله تعالى له وترك ادخال الغم عليها يمتن الطاعة والامام اختار في هذا أفضلية الاكتفاء بالواحدة الحرة \* اشترى جارية أبيه يحل له وطؤها حتى يعلم وطء الاب وان كان الاب بواها يتا لا يحل لان الغالب ادبها وطئها وليس للزوج ان يمنعها من

علي البينة ذلك حتى يصير مقرأ باليد ثم اذا صار مقرأ باليد يحلفه القاضى بالله ما هي ملك هذا المدعى حتى يصير مقرأ بالملك واذا صار مقرأ بالملك أمره بترك التعرض كذا في المحيط \* وان ادعى أنه اشترى داراً من هذا الرجل أو قرية أو بضعة ولم يحدد ذلك فأقر المدعى عليه به بذلك واتفقا على حد وذلك فان القاضى يحكم له بذلك على المدعى عليه باقرارد وان أقر بالشراء واختفى في الحدود فقال المدعى هذه حدودها وقال المدعى عليه لا بل هذه حدودها والتي أقر بها المدعى عليه أقل مما ادعى وليس للشترى شهود تعرف حدودها فانما يتخالفان ويترادون وكذلك لو شهدوا على اقراره ما بالشراء ولم يسم حدودا وان اتفقا على حدود فخذ ذلك عليهم ما وان اختفا في الحدود وليس للشترى شهود يعرفون الحدود وتحالفوا على ذلك وتناقضا البيوع واذا تنحا الفال ينفذ القاضى البيع بينهما حتى يسأل القاضى فان أبى المشتري أخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضى ينظر في ذلك فشتان فان كان للمشتري حجة تثبت به ادعواه ولا نقض البيع وكذلك لو حضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على اقراره ما جارية بذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فان القاضى يلزم البائع ذلك يأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختلغا في الحدود تنحا وتناقضا البيع الا أن أبى المشتري بينة تشهد على الحدود التي يدعى فان أتى على ذلك بينة ألزم القاضى البائع ما شهد به الشهود وأخذه بتسليمه الى المشتري كذا في شرح أدب القاضى للغصاف \* ادعى داراً في يدي رجل أنم ادارها اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وأتكر المدعى عليه دعواه فأقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه الدار كانت لي الا أني كنت بعته قبل هذا من امرأتين بتاريخ ثلاثة أشهر وصدقت امرأته المدعى عليه ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى عليه قبل هذا بثلاثة أشهر وأقامت بينة على دعواها على المدعى وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعى فالقاضي لا يقبل بينتها ولو أقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينتها وقضى بالدار لها وان أقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط \* وفي فتاوى أبي الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفه جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة \* رجل زوج ابنته امرأة وصيها من لا يباع منه ما يباع منها هذا الرجل مات وادعى ورثته ان أباهم باع هذا المنزل من فلان قبل أن يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك وانزل لها وعلى فلان أن يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادتها لورثة في ذلك كذا في المحيط \* مدركة زوجهما أبوها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت أمهرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم أكن أمهرت أبى بالنكاح ولكن بلغني النكاح فأجزت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيوع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح \* اذا أقام المدعى بينة على أن قاضى بلد كذا فلا نقضى له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعى عليه بينة أن ذلك القاضى قضى له بالبراءة عن هذه الالف فالقاضي يقضى بالبينة التي قامت على البراءة ولا يتبني بينة المدعى كذا في المحيط \* امرأة مع رجل في منزله يطؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقربت أن هذا الولد ولدها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح \* ولو أن رجلاً ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضى له بما ادعى بالبينة ولهذا

غزل فطنها أولها غيرها بالاجر الا عند حاجته اليها ولا ينفى ولد الجارية اعتقاداً على العزل لانه تعالى اذا أراد خاق نسمة خاق لكنها ان كانت عفيفة محصنة لا يسهه النبي وان دنست وبخربت وان غرث سنة يسهه النبي وان هربت ليلة الى متهم يسهه النبي ان لم تكن عفيفة وان عفيفة لا ولو عذبة تشهد به سده متهم انما ولده والا لا \* (نوع آخر) \* ابنت ان تسكن مع اجداد الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تملك من مطالبة بيت آخر وقد كفي المتقط صدر الاسلام انا جمع بين امرأتين في دار أو سكن كذا في

بيت له غلق على حدة لكل منهما ان يطالبه بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقه الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المراءى مع الاجماع فان المنافرة في الضرائر أو فر وان ابنت السكنى في بيت واحد مع جاريته أو أم ولده قبل ليس لها ذلك وبه افتى برهان الاثمة لان الامة بمنزلة متاع البيت وقيل تلك مطالبة بيت لها غلق على حدة المتكوحدة أو الممتدة ابنت الخبز والطبخان بها علة أو من بنات الاشراف باقي الزوج عن بطيخ لها وان كانت ممن تخدم (١٥٦) نفسهم التجبر قال السرخسي لا تجبر لكن لا يعطى لها الا دام في الصحيح والمذكور في المتنق انهم لا تجبر على الخدمة في

المدعى أخوان كل واحد منهم ما يدعى به كذلك أن له نصف الدار ان قبض الاول ما دعى قضى بالدار بين أخويه نصفين وان لم يقبض الاول ما دعى قضى بينهم بالدار أثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما على رجل أن لا يبه عليه ألف درهم فمقرض وأقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لا يبه عليه ألف درهم عن جارية باعها منه وأقام على ذلك بينة وتصادق على أنه ليس للاب عليه الا الألف يقضى لكل واحد منهم ما يجتسمه ما إذا استوفى أحدهما خمسة مائة لا يشاركة الآخر فيها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين اذا قام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة انه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين (١) وان لم يبينه وامقدار ملكه حتى يتخلده في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

\*( كتاب الاقرار ) \* هذا الكتاب يشتمل على أبواب

\*( الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه ) \*

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي \* وأما ركنه فقوله اعلان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بأن أقربدين أو بعين على أنه بالخيار ثلاثة أيام فان خيار باطل وان صدقه المقر له والمسال لازم كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فاعقل والبوغي بلا خلاف وأما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية \* حتى لو أقر العبد المحجور بالمسال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي \* ويتأخر اقراره بالمسال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراءه بالهر بوطه امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا أقر بجنابة موجبة للمسال لا يلزمه بخلاف ما اذا أقر بالحد ودوا القصاص كذا في التبيين \* وكذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح اقرارا للمكره كذا في النهاية \* واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر (٢) لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق \* وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كالأقربدين في يده أو تسليم مثله كالأقربدين في الذمة فأما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كالأقربدين به باع من فلان شيئا أو استأجر منه شيئا أو اشترى منه عبدان شيئا أو غضب منه كقامن تراب أو حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط \* وحكمه ظهر المقر به لا يثبت له ابتداء كذا في الكافي \* ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر ليس بصحيح ولو كان تعليق لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا في المحيط \* ولو أقر لغيره بما له والمقر له يعلم أنه كاذب في اقراره لا يحل له ديانة الا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية \* وانما يعتبر الاقرار

(١) قوله وان لم يبينه وامقدار ملكه الخ قال في المحيط فيه اشكال لان تخليله في السجن لا يستحق الا باليسار واليسار لا يثبت الا بالملك وتعذر القضاء بالملك بله القدرة الخ اه بحرأوى (٢) قوله لا يقبل الرجوع كذا في جميع نسخ الهندية وعبارة البحر ما يقبل الرجوع وهي الصواب كما لا يخفى اه بحرأوى

جواب ظاهر الرواية والفتوى على ما ذكرنا \* ظهر الجدل بالمرضة وخيف انقطاع اللبن عن الولد والاب لا يقدر على الظئرياح الاسقاط مادام مضغة وفي الكراهية يباح من غير قيد \* والبكر اذا جامعها زوجها فمبادون الفسرج وجبت تزال البهيمة بالبيضة أو طرف الدرهم وان لا زوج لها \* اعترض الولد في بطنها وخيف هلاكها ولا يرجع خروجه الا بالقطع ار بار بان مبتا يفتى بالقطع وان حيا لا يفتى بالقطع كما لا يحل القتل بالاكراه على القتل \* وصلت شعرها بشعر غيرها يكره وفيه اللعن وبالور لا يكره \* ولو قطعت شعر نفسها عليها الاستغفار \* ويضربها اذا شمت الزوج وعلى ترك الزينة اذا ارادها وترك الاجابة الى الفراش اذا دعاها والغسل والخروج من البيت وترك الصلاة في رواية وان كانت لا تصلى يباح طلاقها ولا أن يلقى الله تعالى ومهرها عليه خير من ان يطامن لا تصلى \* ولا تمنع من زيارة الابوين وأولادها الذين من زوجها

الاولى في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وكذا لو اراد ابواها واولادها الحي \* اليها الا يلى الزوج المنع وعن الامام اظهار الشافى ان كانوا الاولاد قادرين على الاتيان لا تذهب وان لم يقدروا اذن لها الزوج بالروح في كل شهرين \* ولو كان لها أب زمن وليس له من يقوم عليه الا هي والزوج يمنعه من النعاهد تعصى زوجها وتقوم عليه مسلما كان أو ذميا \* والزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهم ما تزيهه أو أحدهم او زيارة المحارم فان كانت قابله أو عتيقها أو لها على أحد حتى أو عليها الا حدن حجت بلا اذن

وكذا الحج وفيما عداه من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا وان باذن وان اذن الزوج كانا عاصيين \* وفي أدب القاضي له أن يغلق عليها الباب من غير الأبوين والذي اختاره في الذخيرة والسيار الكبير وأدب القاضي ان الزوج ان يمنعها عن أبويها وأولادها وهم يزورونها في كل جمعة بحضور الزوج وله ان يمنعهم من الكينونة عندها وبه أخذ المشايخ وله المنع من الحمام ولا يخرج الى العلم بلاذنه وان كانت لها نازلة وسأل لاجلها الزوج لا يخرج ولا يخرج وان أردت تعلم مسائل العبادات والزوج (١٥٧) عالم بها علمها قال الله تعالى وأمر أهلك

بالصلاة وكان بأمر أهله بالصلاة وان كان لا يحفظ المسائل اذنها أحيانا وان لم يأذن لشيء عليه ولا يسعها الخروج الا باذنه الا اذا وقعت لها نازلة في العبادة ولو أذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ انطلق عن البدع لا راس به ولا باذن بالخروج الى المجلس الذي يجتمع فيه الرجال والنساء وفيه من المنكرات كالنصيدة ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقاء السكهم وضرب الرجل على المنبر والقيام عليه والصعود والتزول عنه وكله من المذكور فلا يحضر ولا يأذن لها فان فعل يتوب لله تعالى \* وفي الفتاوى لها الخروج قبل قبض المهر في الحوائج وزيارة الاقارب وبعد قبض المهر لا الا باذنه ولا تسافر مع عبدها ولو خصيا ولا مع ابنها المحموسي ولا باخيها رضاعا في زمانها ولا بأمر آفة أخرى ولا بالعلام المحرم الذي لم يحتمل الا ان يكون مرأها قباين ثنتي عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشتمى تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج أمها \* واذا كانا في خلاف لا يدخل الابن والاخ

اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيتهم للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فغيره عليه كما مبتدأ كالهبة حتى يطل برء المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يطل برء المقر له اذا كان المقر له يطل برء نفسه خاصة أما اذا كان يطل برء غيره فلا يعمل رده كما اذا أقر الرجل أني بعث هذا العبد من فلان بكذا فردد المقر له اقرارا وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعثتك لزم البائع البيع بما سمي لانه بحد البيع بعد سميته وبجود أحد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري قال ما اشتريت وصدق البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ تم بجوده ما شئ في كل موضع بطل الاقرار برء المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار فصدق المقر له كان للمقر له أن يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط

### (الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون)

رجل قال لفلان على مائة درهم أو قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق أنه اوديعه الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال عندي فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي أو في يدي أو يتي أو كبسي أو صندوقي فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط ولو قال له عندي مائة درهم وديعة قرض أو بضاعة قرض أو مضاربة قرض أو قال وديعة دين أو دين وديعة (١) فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم عارية كان اقرارا بالقرض وكذلك كل ما يكال ووزن لان عارة ما لا يمكن الانتفاع الا بالافقة تكون قرضا كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى النسفي اذا قال (مر بافلان ده درهم دادني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على أو في رقبتي أو ذمتي أو هو دين واجب أو سق لازم كذا في الظهيرية \* ولو قال له ألف درهم في مالي أو دراهمي هذه فهو اقرار ان كان متميزا فهو وديعة والا فشركة فان عين المقر ألفا في ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون ردا لاقراره قبل يكون ردا وقيل لا يطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها ردا لاقرارا بالشركة بل جواز أن يكون مشتركا كما أقربا ثم انقسم ما فيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف الآخر لم تثبت القسمة في الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر ألفا من ماله وأنكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له من مالي ألف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط \* واذا قال له من مالي ألف درهم لاحق في فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط \* امرأة قالت لزوجها (هر چه مراعي بايست از تو يا فتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال هذا الثوب أو الدار عارية لفلان أو قال من فلان أو قال للملكة أو بملكه أو في ملكه أو بمن ملكه أو بعيرائه أو في ميراثه أو بحقه أو بمن قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* اذا قال في الثوب والدابة عارية عندي (١) قوله فهي قرض ودين قال في البحر والاصل أن أحد اللفظين اذا كان للامانة والآخر للدين وجمع بينهما

ترج الدين ٨١ بحر اوى ٢ يلزم في اعطاء عشرة دراهم لفلان ٣ حصلت كل شيء يجب لي منك ترجمة

وكذا البنت وان كانا لا يشكفان ولا يجامعان قال الامام الثاني لا يدخل على أمه ولا على بنته وأخته بلا اذن وكذا على ذي الرحم المحرم ولا العبد على سيده ولا يستأذن على امرأته لكن اذا دخل سلم \* له والدته شابة تخرج بالزينة الى الوليمة والماتم بلاذنه ولها زوج لا يتكهن من منعها ما لم يثبت عندها انم الخرج للفساد فان ثبت رفع الامر الى القاضي لينهها \* (التاسع عشر في النفقات) \* اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة يتمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة والكسوة ما يصلح للشتاء والصيف

لبقاء النفس بالماكول والملبوس وذات مختلف بالاوقات والامكنة والزوج هو بلى الاتفاق الا اذا ظهر مطله فحينئذ يفرض القاضي النفقة و يأمر ان يعطيهما ما تنفق على نفسها انظر الى ما فان أبي حبسه ولا تسقط وتؤثر بالاستدانة حتى ترجع عليه ان بان له مال واذا مات الزوج بعد الامر بالاستدانة رجعت في ماله ومعنى الامر بها بالشرع بالنسيئة لترجع عليه بالثمن وتحيل البائع على الزوج بلارضاه \* وان طلبت نفقة كل يوم كان له ذلك (١٥٨) عند الممساة يفرض نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة الخادمة بل بقدر ما يفرض على الزوج

المعسر بقدر الكفاية وعن الثاني انه يفرض نفقة خادمين لداخل البيت وخارجيه وفي الاخرى ولو فائقة في الغنى \* زفت مع جوارى كثيرة فنفقة كل الخدم تفرض وان كان الزوج معسرا لا تفرض نفقة خادم وان كان لها خادم وقال محمد رحمه الله يفرض ثم قيل نفقة المملوك وقيل ايا كان حرة أو أمة ولو الزوجة أمة لا تستحق نفقة الخادم وانما هي لبنات الاشراف والصحيح ان الزوج لا يملك اخراج خادمها حتى لو قال أنا أعطيتك خادمي ولا اعطيتك نفقة الخادم وأبت ليس له ذلك ويجبر على نفقة الخادم أيضا وان قال أنا أخدم عند الثاني لا يقبل و يفرض نفقة خادم وبعض مشايخنا قال يقبل \* أمرت بان تنفق على مما يتكسبها من مهرها ثم قالت لا أجعل من المهر لأنك استخدمت الخدام فأنفق بالمعروف يحاسب من المهر لانه أدى الواجب لا الزائد وان كان من المحترفة يفرض نفقة كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان من التجار فشمروا من المزارعين فسنة فينظر الى ما هو أيسر عليه ويفرض الادام أعلاه

لحق فلان لا يكون اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحق فلان لم يكن اقرارا بخلاف ما لو أقر بالقرض لحق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط في الاقرار بالعارية \* ولو قال عارية عندي على يدي فلان أو قال فلان على ألف درهم - حصصه أو شركة أو بشركة أو من شركة أو لاجرة أو بأجرة أو من أجرة أو من بضاعة أو ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* وان قال فلان على كرحنطة من سلم أو سلم أو بسلف أو من عن لزمه ذلك وعلى هذا لو قال له على مائة درهم من ثمن يسع أو يسع أو يسع أو قبل يسع أو من قبل اجارة أو لاجارة أو بأجارة أو بكنالة أو له كفالة أو على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* وفي فتاوى أبي الليث اذا قال (اين جيز فلان راست) أو قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين جيز فلان را) أو قال (ترا) فهذه هبة ولو قال (اين جيز آن فلان آست) فهذه اقرار كذا في الظهيرية \* رجل قال لابنه الصغير ٣ (اين مال ترا كردم أو بنام تو كردم أو آن تو كردم) يكون تملكيا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين ٤ (بنام تو كردم) لا يكون تملكيا ولا اقرارا \* رجل قال داري هذه لولدي الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه لدار لا صاغر من ولدي فهو اقرار وهي اثلاثة من أصغرهم وكذا لو قال ثلث داري هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه لدار لفلان يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضخان \* رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد أقربها وكذا اذا قال سأعطيكيها أو غدا أعطيكها أو سوف أعطيكها وكذلك اذا قال فاقعد فأتزنها فاقضها فاقبضها أو لم يقل اقعد ولكن قال اتزنها أو اتقدها أو خذها بخلاف ما اذا قال اتزن أو اتقدها أو خذها لا يكون اقرارا هكذا في المبسوط \* ولو قال لم يحل بعد أو قال غدا أو قال ليست بعمياء أو بمسيرة اليوم أو قال ما أكثر ما تنقضي بها فكلها اقرار هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال ليست اليوم عندي أو قال أجلي فيها كذا أو آخرها عنى أو نفسي فيها أو تبرأني بها أو أبرأني فيها أو قال والله لا أقضيكها أو لا زنم لك اليوم أو لا تأخذها مني اليوم أو قال حتى يدخل على مالي أو حتى يقدم على غلامي فهذه اقرار هكذا في المبسوط \* واذا قال اقضني الكرا الذي لي عليك وقال ذلك الف - يرأسل غدا من يكفاله فهذا اقرار وكذلك اذا قال هذه المقالة في شيء مؤزون فقال أرسل غدا من يتزنها أو أرسل وكيلاً أعطيه اياه أو قال أرسل من يقبضه أو قال من يأخذه مني فهذا كله اقرار كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألفا فقال المدعى عليه قد أعطيتك دعوائك لم يكن اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه أخر عني دعوائك شهرا أو قال أخر الذي ادعيت لم يكن اقرارا ولو قال أخر عني دعوائك حتى يقدم مالي فأعطيكيها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فأعطيكيك دعوائك فليس باقرار كذا في فتاوى قاضخان \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا أخر أعطني ألف درهم فقال اتزنها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل أعطني ألفي كذا في المحيط \* ولو قال أعطني الالف التي عليك فقال اصبر أو قال سوف تأخذها لم يكن اقرارا لان هذه اقد يكون استنزاه واستخفافا به ولو قال ان تبرئها ان شاء الله فهو اقرار والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرئة والتبرئة تقتضي تقديم الدين كذا في محيط السرخسي \* وفي

٢ هذا الشيء حتى فلان ٣ جعلت هذا المال لك أو جعلته باسمك أو جعلته حقك ٤ جعلته باسمك

الحم وأوسطه الزيت وأدناه اللبن وقيل الادام بقرض الخبز الشعير ولا يفرض الفاكهة ولم يذكر الخلف والازار في كسوة المرأة التوازل وذكرهم في كسوة الخدام وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام عليه وفي الفتاوى لا يجب عليه الملاءة والخلف وفي الشروح لا يجب عليه خفها لانها منية عن الخروج بخلاف خف خادمها وان كان له عليها دين لا تقع المقاصة الا ان يرضى الزوج بخلاف سائر الديون حيث تقع بلا تقاص \* الحطب والصابون والاشنان عليه وان فقيرة اما ان يتقلمها الزوج أو يدعها تنقل بنفسها



التي لا تصلح للأناسة \* ذهبت  
 للحج مع زوجها وجبت  
 نفقة الحضري عن قيمة طعام  
 الحضري وان خرج به ارجل  
 كارهة ببل زوجته لا وان  
 حبس الزوج وجبت \*  
 ولا نفقة في النكاح الفاسد  
 وفي النكاح بلا شهود يلزم  
 \* فرض القاضي لها النفقة  
 أو صالح معها ومضت مدة  
 ولم يعط ومات سقطت لانها  
 صالحة وبالطلاق تسقط ولا  
 خلاف والبقا في ذكر فيه  
 الخلاف بين الثاني ومحمد \*  
 وان أمرها بالاستمانة  
 ومات في السقوط روايتان  
 والاصح عدم السقوط \*  
 بمثل نفقة مائة وماتت  
 لا تسترد كالبهية اذا مات  
 الموهوب له ولو لم يكن في  
 يدها لا تسترد اجماعا \* ولو  
 اختلفا في قدر الوقت الماضي  
 من فرض القاضي أو قدرها  
 أو جنسها فاقول قول الزوج  
 والبيينة بينهما \* والمعتدة  
 اذا لم تأخذ أو لم يعط الزوج  
 لها النفقة المفروضة حتى  
 مضت المدة قال الامام  
 الحلواني المختار عدم السقوط  
 \* المعتدة اذا لزمت البيت  
 زمانا وخرجت زمانا فهي  
 فاشقة وان كان البت لها الا

٢ حينئذ يجب لي عليك هذا القدر ٣ ليس في يدي شيء من التركة ذلك أرض أخرى غير هذه ٥ يلزمني أن أعطيك من هذه الجلالة خمسة دراهم ٦ باقى من هذه الجلالة خمسة دراهم ٧ بقيت خمسة دراهم

إذا سألت منه أن يحولها إلى ما  
\* ادعت جبلا ينفق عليها إلى سنة  
النفقة يوم الطلاق ثم صارت بح  
يوتها حتى طلقها ثم بواها لآلته

لا يبطل النفقة لانها معصية فلا تبطل الحق والفرقة كانت حاصلة فلا تضاف اليها وبالردة احدثت نفويت الاحتباس له لانها تجبس للاسلام \* ولو ناشزة عند الطلاق ثم عادت الى منزل الزوج لها النفقة وهذا يخالف الاصل المذكور وهو هذه رواية في فاشرة مسافر عن زوجها ثم عادت بعد سفر الزوج الى منزله الذي كان فيه انهم اتخرج عن ان تكون ناشزة والفرقة لومنه يجب النفقة ولو لم يبالا الا اذا كان بحق \* خالها على ان لا سكنى اهلها ولا نفقة فلها السكنى لانه حق الشرع فلا يبلى ابطاله وان (١٦١) على أن مؤنة السكنى عليها فليعلمها

\* غاب فتزوجت وجاء الاول

وفرق بينهما وبينه فلا نفقة على

الزوج الاول حتى تنقضي

عدة الثاني فلو طلقها الاول

في عدة الثاني لا يجب نفقة

العدة على الاول لانها

محموسة للثاني ولا على

الثاني لكون النكاح فاسدا

\* تزوج المعتدة ودخل بها

الزوج لا يجب عليه النفقة

وفي الفتاوى تجب على الزوج

الاول اذا كان التزوج في

بيت الاول فاما اذا خرجت

منه فلا تجب على أحد

\* صالحته على أكثر من النفقة

والكسوة ان قدر ما يتغابن

به الناس يصح وان زائدا

فالزيادة مردودة وتزوم نفقة

المثل والقاضي اذا فرض

النفقة ثم رخص تسقط

الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا

لو فرض النفقة برخص

بالاقل من الدراهم فغلاها

ان تطلب الزيادة وفي الاصل

صالحته على قدر لا يكفيها

لها ان ترجع ولو على الزيادة

له المنع وفي الاقضية ان كان

الصلح قبل ان يصير ديناً بعض

مدة أو قضاء أو رضا يصلح

تقديره كالمطعم وما اشبهه

فهو تقدير لا معاوضة فتجوز

قبل أو قال لا استقرض من أحد به ملك لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان \* وفي الاصل اذا قال لغيره افرضت لك مائة درهم فقال لا اعود لها أو لا اعود به بذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال لم اغصبك سوى هذه المائة أو غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك به هذه المائة شيئا أو قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا أو قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب أحد بعدك أو لم اغصب أحد بعدك كذا في المحيط \* ولو قال مالك على المائة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرارا به كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل من مائة درهم قبل لا يكون اقرارا كما اذا نفي الاقل مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا آخذ منك على مائة درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك على مائة درهم فلم يقل بشئ كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا قال لقسام اقسّم هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا للآخرين بثلثي الدار حتى يقول لفلان ثلثها وثلثها لفلان ثلثها كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على ألف درهم فميا علم أو في علمي أو فيما علمت قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا على أنه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال له على ألف درهم فميا أظن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان أو بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على ألف درهم في حسابي أو حساب فلان أو بحسابه أو في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صدقه أو بصدق فلان أو في صدقي كان اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو قال لفلان على ألف درهم في حساب أو من حساب أو بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط \* ولو قال بسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب بيني وبينه أو من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على صدق بألف درهم أو بكتاب أو بحساب بألف يلزمه المال وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من خلطة يلزمه الالف كذا في خزانة المفتين \* ولو قال له على ألف درهم في قضاء فلان وهو قاض أو في قضاء فلان الفقيه أو بفتياه أو في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه ف قضى له عليه يلزمه المال وان تصادقا على أنه لم يجبا كماله لم يلزمه شيء وان قال لفلان على ألف درهم في ذكره لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* اذا أقر الرجل فقال لفلان على ألف ان شاء الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط \* ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة \* ولو كتب عليه ذكرك حق لفلان على كذا أو أجله الى كذا ومن قام بذكرك هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه ما في الصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعندهما ما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك هذا

(٢١ - فتاوى رابع) الزيادة بغلاء السعر وعدم الكفاية والنقصان برخص السعر وان كان لا يصلح للتقدير كالعبد والذابة يكون

معاوضة لا تقدير فلا يزاد ولا ينقص هذا قبل القضاء فان كان بعد القضاء أو الرضا لكان قبل مضي المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون

تقدير بان قضى بثلاثة دنائير كل شهر فرضا قبل مضيها بثلاثة مخاتيم دقيق فالثاني تقدير لا معاوضة وان كان لا يصلح تقدير كالتراضي

على غير المطعوم من المسكيل والموزون بلا عينه فان لم يقبض في المجلس بطل لانه افتراق عن دين بدين وكذا بعدم مضي المدة وان كان شيئا بعينه



كالعبد ونحوه لا يظل وكذا لو قبل القضاء وإن كان بعد مضي المدة وبعد القضاء والتراخي على دين آخر سوى ما يصلح تقديره أولاً وتفرقا  
بلا قبض فالصلح باطل \* فرض لها الكسوة فتخرفت قبل نصف عام إن ليست لاسامعتا على علم أن ذالم يكفه فاجب دخلها القاضي في التقدير  
وإن تخرفت في الاستعمال لا يفرض أخرى وإن سرت الكسوة والنفقة لا يقضي القاضي بأخرى بخلاف المحارم وإن لم تلبس حتى مضى  
نصف عام يفرض أخرى بخلاف (١٦٣) المحارم وفي بعض الفتاوى إن بقي الثوب بعد المدة إن لعدم اللبس أو اللبس ثياب آخر بحيث

لو كانت تلبس هذا الثوب  
على الدوام لتخرق فالحا كسوة  
أخرى والا لا والنفقة على  
هذا ومدة كسوة الصبيان  
اربعة أشهر \* دفع اليها دراهم  
للكسوة إن يجبرها على  
شراء الكسوة لأن الزينة  
حقه وافق بعضهم بأنه ليس له  
ذلك لأن الدراهم صارت حقا  
لها فتعمل بها ما شئت \* ادعى  
عليها نكاحا فأنكرت أو  
ادعت عليه فأنكر وبرهن  
فقضى به لأن نفقة المسلف  
\* صالحت من نفقة لعدة على  
دراهم معلومة إن بالشهور  
صحيح لأنه معلوم وإن بالخيار  
لا يصح لأنه مجهول وبعض  
المتأخرين على الجواز فيها  
\* وفي الفتاوى أبرأت عن نفقتها  
إن قبل الفرض لا يصح  
وبعد الفرض يصح من  
نفقة شهر وإن قالت أبرأتك  
عن نفقة سنة لا أبرأتك إلا عن  
نفقة الشهر الأول كما إذا أجز  
داره سنة وأبرأت عن أجرة  
السنة لا يصح إلا عن الشهر  
الأول ولو أبرأت عام مضى  
صحيح \* طلبت النفقة في مال  
الغائب إن علم القاضي  
بالنكاح وله مال حاضر  
يفرض النفقة فيه ويأخذ

العبد أمس إن شاء الله تعالى فالأقرار باطل عنه \* محمد رحمه الله تعالى والاستثناء صحيح كذا في المحيط \* وهو  
ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي \* إذا قال لفلان على ألف درهم إن شاء فلان كان الأقرار باطلا وإن  
شاء فلان وكذلك كل أقرار على بشرط نحو قوله إن دخلت الدار أو أمطرت السماء أو هبت الريح أو إن  
قضى الله تعالى أو أراد أو رضيه أو أحب أو قدره أو يسره أو إن بشرت بكذا فهذا كله وما شئت كله مبطل  
للاقرار إذا كان موصولا كذا في التبيين \* ولو قال له على ألف درهم الآن بيدولي أو الآن أرى غير ذلك  
فالأقرار باطل سواء بدله أو مات قبل أن يبدوله أو أرى غير ذلك ولو قال له على ألف درهم إن حل متاعي إلى  
منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضر ليسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب وكذلك لو قال لك على  
ألف درهم إن حملت هذا المتاع إلى بيتي فهو واستحار كذا في المبسوط \* ولو قال أشهدو أن له على ألف  
درهم إن مات فهو عليه إن مات أو عاش وكذا لو قال على ألف درهم إن مات فهو عليه إن مات أو عاش  
وكذا لو قال على ألف درهم إذا جاء رأس الشهر أو إذا أفطر الناس أو إلى الفطر أو إلى الأضحية كذا في التبيين  
\* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال إذا قدم فلان أو قال إن قدم فلان على ألف درهم فهذا  
باطل ولو قال لك على ألف درهم إذا قدم فلان فهذا جائز إذا كان الطالب يدعي أن له على القادام ألف درهم  
وأنه كفيل بجاء عليه إذا قدم كذا في المحيط \* رجل قال لفلان على ألف درهم إن حلف أو على أن يحلف  
أو إذا حلف أو متى حلف أو حين حلف أو مع عينة أو في عينة أو بعد عينة \* حلف فلان على ذلك وبجهد المقر  
المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره أتبع مني عبدي هذا أو قال استأجره مني أو قال  
أعزتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم أقرارا بالملك وكذا قوله أدفع إلى غلة عبدي هذا أو أعطى ثوب  
عبدي هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال افتح باب داري هذه أو  
جصص داري هذه أو قال اسرج دابتي هذه أو لجم بغلي هذا أو أعطى سرج بغلي هذا أو لجم بغلي هذا  
فقال نعم فهذا أقرار ولو قال لا في جميع ذلك لا يكون أقرارا كذا في الظهيرية \* لو قال لي عليك ألف درهم  
فقال نعم يكون أقرارا وكذلك لو قال ثوب في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم أو قال صدق أو قال أجل أو قال ذلك  
بالفارسية فهو أقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قيل له هل لفلان عليك كذا فإجابته بنعم لا يكون  
أقرارا كذا في التبيين \* ولو قال لغيره أخبر فلانا أو أعلمه أو قل له أو أشهد أو بشره أن له على ألف درهم كان  
أقرارا وكذا لو قال أخبر فلانا أن عليك ألف درهم أو أعلم فلانا أو أشهد له عليك ألف درهم أو أقوله فقال  
له نعم فهذا كله أقراره كذا في المحيط \* ولو قال لا تخبر فلانا على بألف شاهية لا يكون أقرارا وكذا  
لو قال ما لفلان على شيء فلا تخبره بأن له على ألفا أو قال لا تقل أن له على ألف درهم لا يكون أقرارا ولو قال  
ابتداء لا تخبر فلانا أن له على ألف درهم كان أقرارا وذكر الناطقي في أجناسه عن الكرخي أنه قال لا تخبر  
كقوله لا تشهد لا يكون أقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو الفرق بينهما كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال اكتبوها أني طلقتما اكتبوها طلاقا ياها فهذا أقرار بخلاف قوله لا تخبروها أني طلقتما ولو قال  
اكتبوها طلاقا لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة \* إذا قال الرجل جميع ما في يدي من قليل أو كثير من عبد  
أو غيره لفلان فهذا الأقرار صحيح فان حضر فلان ليأخذ ما في يده المقر فاختلفا في عبدي في يده فقال فلان  
كان في يدي يوم أقرت فهو لي وقال المقر لم يكن هذا في يدي يوم أقرت وانما ملكته بعد ذلك فالقول قول

كفيل بعد أن يحلفها على عدم استيفاء النفقة منه وعدم وجود من يمل النفقة منها كالشوز وغيره وإن لم يكن له  
مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عندنا خلافا لفرقان عنده يفرض بطريق الاستدانة ولوله مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح  
فبرهنت على النكاح لا يقبل عند الامام وعند الثاني يقبل ويفرض النفقة ولا يقضي بالنكاح فان حضر الزوج وانكر النكاح ولم تبرهن  
عليه يسترد النفقة واليوم القضاة يفرضون النفقة أخذًا بذهب زفر والامام الثاني لحاجة الناس اليه وإذا فرض لاحاجة إلى إقامة البيعة

انه لم يخاف له النفقة وعلى هذا الوفاة البيعة على المودع والمدينون الجاحدين فان كانوا مقرين به ما أمر القاضي بادهاء نفقتهما من ذلك المال اذا كانت الوديعة دراهم أو دنانير أو من جنس النفقة بخلاف دين آخر وان عروضا لا يأمر بالاجماع فان أنفق المودع بلا أمر القاضي ضمن ولا يبرأ عن الوديعة والدين ويرجع على من أنفق عليه وينفق عليه من غلة الدار والعبد \* قالت انه يغيب عنى وطلبت كقبلا بالنفقة قال الامام ليس له ذلك كافي الدين المؤجل - وقال الثاني بكنة بل شهر (١٦٣) وعليه الفتوى ولو علم انه يمكث أكثر

من ذلك يكفل عنده على ذلك القدر وعنه لو كفل بنفقته ما عاشت أو ما بقى التسكاح كل شهر بينهما صح عنده لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لانه اضيف الى ما لا يعلم غايته فصار كاجارة الدار كل شهر وان ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم يجب بعد اقيام السبب فان طلقها بأتنا أو رجعا يؤخذ منه نفقة كل شهر في العدة لان العدة من أحكام التسكاح \* استندانت قبل الفرض لارجع عليه وان اصطفا على قدر ثم بعدة نفقة على نفسه من مالها واستندانت لها الرجوع وقد ذكرنا ان اعسار الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء حال غيبته قضاء بالخزاف لا بذهب من يرى ذلك وكذا اذا كان له هناك عروس أو عقار \* لا تجب على العبد نفقة ابنه الحسر ولا على الاب الحرة نفقة ابنه المملوك ونفقة ذوى الارحام تسقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت واكثر من شهر تسقط وما دون شهر لا \* الصغير مال غائب يؤمر الاب بالانفاق عليه من مال

المقر الا ان يقيم المقر له بيعة انه كان في يده يوم أقر فيمنه يرضى للمقر كذا في المخط \* رجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لاني فان في هذا اقرار كذا في الخلاصة \* ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالناسيم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أقر الاجير أن ما في يده من قليل أو كثير من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجيره فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير أني أستحسن الطعام والكسوة فأجعلها مالا لاجير ولو أقر الاجير أن ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى أنه أصابه بعد اقراره فاقول فيه قوله مع يمينه واذا أقر الاجير أن ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو أقر أن ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده خنطة وشعر وسم وتقر لم يكن من ذلك لفلان الا الخنطة ولو لم يكن في يده من الخنطة شيء فلا شيء للمقر كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* أقرت لانيته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الراساتى دواب وعلمان وهو ساكن في البلد قال بفتح اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت الاقرار وكذلك العبد الذين يخرجون بالنهار في حوائج ويأوون بالليل الى منزله يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية \* رجل أقر في صحته بدنه وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لا مرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن أن ذلك من تركته أبية فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بتملك الزوج اياها ببيع صحيح أو هبة صحيحة أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركته المتوفى وأما في المصنف فليأشهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة \* اذا قال لا مرأتي هذا البيت وما أغلق عليه بابي وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار بيع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعتك البيت بحقوقه ولو أتاه مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وان كان الابن استملك ذلك وهو مالا يكل ولا يوزن وقد تركه دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استمكت بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة \* اذا أقر بجائط رجل ثم قال عتيت البناء دون الارض لم يصديق ويقضى عليه بالجائط بأرضه وكذلك لو أقر بالاسطوانة المبنية بالاجر فأما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلم يقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطاع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان كانت لا تؤخذ الا بضرر من المقر قيمتها المطالب كذا في المبسوط \* ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحتها من الارض كذا في الظهيرية \* اذا أقر بخلة أو شجرة في بستانه أو أرضه دخلت الشجرة والخلة بأصلها من الارض ولهي كفي الكتاب مقدار ما يدخل من الارض وأشار في موضع آخر الى أنه يدخل ما بارز اساقها

نفسه حتى يرجع في ماله اذا حضر فان أنفق بلا أمر القاضي لا يرجع في الحكم الا ان يكون اشهد وفيما بينه وبين الله تعالى ان كان نوى عند الانفاق ان يرجع ويرجع ويرجع وكذا الجدة بعد موت الاب وكان الاب حيا لكنه معسر والجدة ميسرة يقضى على الجد بان يتفق عليه ويرجع في ماله كما ذكرنا أو يكون ديناً على والد الصغار الذكور اذا باعوا الى حاد الكسب ولم يبلغوا الحنث يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يواجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم وامام النساء فليس لهن يواجرهن في عمل أو خدمة \* نفقة الوالد على الابن الميسر واجبة قدر الاب على الكسب

أم لا يخلاف الابن المعسر إذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقته على الابن الموسر كذا في الأصل وفيه في موضع آخر إذا كان الابن والاب معسرين لا يجب لاحدهما على الآخر نفقة وعن الثاني أنه إذا كان الابن زانيا يضمه إلى نفسه كيلا يضيع **و** والفقران أنواع فقير لامل له غير أنه قادر على الكسب فاختار أنه يدخل الاب والام في نفقته كعياله والثاني فقير لامل له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غيره خلا الزوجة والثالث فقير كسوب يفضل شيء (١٦٤) من كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والابجداد وغيره ولا إمام

حتى لو قلعت الشجرة ونبتت في موضع قلعتها أخرى كانت المقر له وهذا فصل اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع أما موضع ما يتشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الأرض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك الخلة بدونها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل الخلة من الأرض إذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط الخلة وقت الإقرار كذا في المحيط \* إذا قال الثمرة التي في هذه الخلة لفلان لا يصير مقر له بالخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الأرض لفلان كان له الزرع دون الأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجب مع ما فيه من الأشجار والزرايين والبناء ولو قال هذه الأرض لفلان ونخلها لي أو قال هذه الأرض لفلان لا نخيلها فان الأرض مع النخل لفلان وكذلك إذا قال هذه النخل بأصولها لفلان ونخلها لي فان النخل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط \* رجل قال هذه الأرض لفلان وفيها زرع كانت الأرض لفلان بزراعتها ولو أقام المقر البينة أن الزرع له قبل القضاء أو بعده تقبل بينته ولو كان في الأرض شجرة نخيل فكذلك لأنه لو أقام البينة أن الشجرة في لا تقبل بينته الآن يكون مقره بأن الأرض له وشجرها لي فحينئذ لا يقضي بالشجر للمقر له كذا في الواقعات الحسامية \* عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال هذه الدار لفلان فالبنا يدخل فيه وكذلك إذا قال أرض هذه الدار لفلان يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة \* ومن أقر لغيره بمخاتم فله الحلقة والفص ومن أقر بسيف لزمه النصل والجفن والحائل ومن أقر بمجمل لزم العيدان والكسوة كذا في الكافي \* دار في يده قال هذه الدار لفلان لا يتا مع لهما أو جزأ شاعا فانه لي فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي أو قال ولكن هذا لي فكلها لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا آخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه الدار لفلان وبنائها لي أو قال هذه الأرض لفلان ونخلها لي أو النخل بأصولها لفلان والثمره لي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر إلا بحجة **هـ** كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال هذه الدار لفلان لا بناءها فانه لي لم يصدق على البناء وعلى هذا القول هذا البسستان لفلان لا نخلة بغير أصولها فانها لي أو قال هذه الحبة لفلان لا بطنها فانها لي وهذا السيف لفلان لا حليته فانها لي وهذا الخاتم لفلان لا فصره فانها لي أو هذه الحلقة لفلان لا فصره فانها لي كذا في المبسوط \* وإن قال بناؤها لي والعروة لفلان فهو كما قال كذا في الكنز \* إذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان أو أرضها لفلان وبنائها لي كان البناء والأرض للمقر له وإن قال أرضها لي وبنائها لفلان كانت الأرض له وبنائها لفلان وإن قال أرضها لفلان وبنائها لفلان لا آخر كانت الأرض والبناء للمقر له الأول وإن قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر كان كما قال هكذا في المحيط \* وفي المتن إذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفصره لك وهذه المنطقة لي وحليته لك وهذا السيف لي وحليته لك وهذه الحبة لي وبطانتك وقال المقر له الكل لي فالقول ما أقر به المقر فبعد ذلك ينظر إن لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالنزع والدفع إلى المقر له وإن كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا كما قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* إذا ولدت الحاربه في يدي رجل ثم قال الحاربه لفلان والولادة لي فهو كما قال وعلى هذا ولدنا سائر الحيوانات والثمار لجذوذ من الاستحباب كذا في المبسوط في باب الإقرار بقبض شيء من ملك إنسان والاستثناء في الإقرار \* ولو كان في يده صندوق فيه متاع

كان ذارحم غير محرم كبناء العلم لا يجب نفقته عليه وإن كان ذارحم محرم كالمحرم ويشترط اليسار وهو المحرم للصدقة وبه يفتى وفي الاجناس شرط نصاب الزكاة قال الصدوق به يفتى وفي نوادر ابن سماعه أن كان عنده قوت شهر وفضل عن نفقته ونفقة عياله يجبر والابن يجبر على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الابن على نفقة زوجة ابنه وقال الامام الحلواني أنما تجب نفقة زوجة الاب عليه إذا لم تكن أمه وكان الاب مريضار لو صحح لا لانه من فضول الحوائج قال صاحب المحيط فعلى هذا لا فرق بينهما فان الابن إذا مرض يجب على الاب نفقة خادمه ويجبر عليه وذ كره شام في نوادره عن الثاني انه يفرض على الاب نفقة زوجة الاب احتاج الاب الى الخدمة أم لا وإذا احتاط المذكور والاثان فنفقة الابوين عليه ما على السوية في ظاهر الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وبه يفتى وعلى الاب نفقة الصغار ومن كان عاجزا من الكفار والشرط المحرز حتى لو كان

الابن لصغير قادر على الكسب لكن لا يمتد إلى أبيه يسلمه الاب في عمل وينفق عليه منه قال الامام الحلواني إذا كان الابن فقال من ابتاع الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبه العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم إذا كانوا مشتهرين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة وهذه بيانات الفلاسفة ولهم رشد ولا لا يجب وكل من تجلى بصفات الكمال يرغب الاجانب في الاتفاق عليه فكيف الآباء وانما يعق الاب ويقدمه الى القاضي ويطلب من لم يتصف بتلك الصفات \* ونفقة الاناث على

الاب اذا لم يزوجن ان لم يكن لهن مال وعلى رواية الخصاص يجب على الابوين اثلاثا \* ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج وفي العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وذكري في الاقضية ان الام ايضا تملك البيع كالأب وفي ظاهر الرواية لا يختلف الاب \* قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه فعمله القاضي فاذا استدانت عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه ومات لا تأخذه من تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من مالها أو من المسئلة من (١٦٥) الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة

المحارم نفقة ذوى الارحام بالفرض في رواية الجامع الصغير تصير ديننا بحضرة المدة وفي أخرى لا \* ولو اختلفا في يسار الاب القول قول الابن والبينة بينة الاب وان أنفق على نفسه من مال الابن ثم خصمه الابن فقال أنفقت وأنت موسر وقال الاب انما كنت معسرا انظر الى حال الاب ان كان معسرا في الحال فالقول له استحسانا في نفقة مثله وان موسرا فالقول قول الابن ولو أقام بينة فالبينة للأب وان قال الاب الابن كسوب بقدر أن يكسب قدر ما يكفيه فكيفني لكن يدع العمل عدا ينظر القاضي ويسأل أهل حرفته فان علم ان الامر كما قال الاب أجبر الابن على نفقة أبيه وأخذه بذلك \* لها ابن موسر من غيره والزوجان معسرا فالامام الثاني لا يفرض نفقة الام على الابن ومحمد يفرض ويكون ديننا على الزوج \* والاصل في نفقة الوالدين والمولودين اعتبار القرب والجسدية لا الارث وان استويا في القرب يجب على من له نوع رجحان وان لم يكن

فقال الصدوق لفلان والمتاع لي أو قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال هـ هذا الميسر لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال أردت به الخرقه دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوس لفلان فهي للقر له بما فيها من الثروة وكذلك اذا قال هذا الدار لفلان وهو دون فيه خل أو قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هـ روى أو قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق أو قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنيت نفس الجراب أو نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يصنع الناس ويعاملون به ولو نظر الى رزق سمن وقال هذا الرزق لفلان فهو على الظرف بهينه ولو قال تبني هذه الحنطة لفلان فالتبني لفلان ولو قال حنطة هـ هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال نظارة القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط \* ولو قال هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو من زرع حصص من أرضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان أو هذه الثمرة من نخيل فلان كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان أو قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان أو قال ذلك السمن أو جبن فهذه اقرار كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك أولاد الجبان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط \* ولو أقر أن فلانا زرع هذه الارض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له أنه له وقال المقر كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت أو فعلته بأجر فالقول للمقر كذا في السكافي \* ولو قال هذا الدقيق من طحن فلان لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو قال غصبتك كذا أو كذا فهو اقرار بغصبتك ما اذا قال غصبت عبدا وجارية كان اقرارا بغصبتك كذا ما كان اقرارا بغيره كذا في دابة مع سرجها وكذا لو قال كذا بكذا نحو أن يقول غصبت فرسا بلها ما أو عبدا بجنده فهو اقرار بغصبتك ما وكذا لو قال كذا فكذا نحو أن يقول غصبت عبدا جارية وكذا لو قال كذا وعليه كذا نحو أن يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان قال كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبت كافا على جاره ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء الاول لزماه نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما أشبه ذلك وكذلك تمر في قوسرة أو حنطة في جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وعاء الاول نحو قوله غصبتك درهم ما في درهم لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه نحو أن يقول غصبتك ثوبا في عشرة أو ثوبا لم يلزمه الا ثوب واحد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه في قول محمد رحمه الله تعالى أحد عشر ثوبا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك كرابا في عشرة أو ثوبا في عشرة رحمه الله تعالى يلزمه الاول كذا في محيط السير خسي \* ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة فيكون اقرارا بغصب البيت والطعام الا أن الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخرون قال لم أحول الطعام من موضعه لم يصدق في ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقرب دابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في السكندر \* اذا قال لفلان على عشرة في عشرة دراهم ان قال المقر عنيت بنى مع أو قال عنيت الواف عليه عشرون درهما وان قال عنيت به على لزمه عشرة

لا أحدهما نوع رجحان فحب بقدر الارث بانه له والدوان ابن موسر ان على الوالدانه أقرب ولوله بنت بنت وابن بنت وأخ لاب وأم فعلى ولد البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ لاب وأم ولوله والد وله موسر ان فالنفقة على الولد لتأويل المالك في ماله فيظهر الرجحان وان استويا في القرب \* ولوله جد وان ابن النفقة عليهما على قدر الارث والدليل على ان العبرة في نفقة الوالدين والمولودين القرب مسائل المعسر \* له ابنا موسر ان مسلم وذمي فالنفقة عليهما وان كان لا يجري بينهما الارث وكذا لو اسلم له ابن كافر وأخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا

له ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وان اسه توفى في الارث لا ينفق على عبده وليس له كسب أو منعه عن الكسب يأكل من مال مولاه بلا اذنه بالمعروف والا لا والامة تأكل مطلقا \* وان أعقق عبدا من اسقط عنه نفقته وصار في بيت المال وفي البهائم يؤمر بالانفاق ديانة لاجرا \* عبد بين رجلين غاب أحدهما فانفق الآخر على العبد فهو متطوع \* مات الاب عن أولاد صغار وزوجة نفقة كل في حصته يشترى القاضي لاه غار ما يحتاج اليه وينصب وصيا (١٦٦) وان لم يكن في البلد قاض وأنفق البكر على الصغار كانوا تبرعين في الحكم وفيما بينه وبين

وان قال عنت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا ولو كانا ذنوب حقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط \* ولو قال له على درهم في قفيز حنطة لزمه الدرهم والقفيز باطل ولو قال له على قفيز حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم وكذلك لو قال له على فرق زيت في عشرة فحانيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان \* ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنائير لزمه عشرة دراهم ويطلب آخر كلامه الا أن يقول عنت المالكين لزمه كذا في فتاوى قاضيان \* لو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم أسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن فيه تغيير فلا يصح منصوصا الا أن يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعدوه عما في ثوب ما تصادق عليه وان جحد كان للمقر أن يحلفه فاذا حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما أقر به كذا في المبسوط \* ولو قال عنت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على درهم مع درهم أو معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال على درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد درهم أو بعد درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمي أحدهما دينارا أو قفيز حنطة كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال درهم ودرهم أو قال درهم ثم درهم لزمه درهمان ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان على درهم على درهم لزمه درهم واحد ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا في الذخيرة \* ولو قال على درهم وعلى درهم لزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على درهم بدرهم لزمه درهم كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال لفلان على مع كل درهم درهم أو قال لفلان على درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة دراهم وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد عشر درهما ولو قال لفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى يلزمه عشرة رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان \* الاقرار بالكتابة على وجوه منها أن يكتب على وجه لا يكون مستتبنا بان يكتب على الهواء أو على الماء أو على الجدل لا يجب به شيء وان أشهد عليه ومعنى قوله أشهد أن يقول جماعة أشهدوا على بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك أما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل من سمع أن يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة \* ومنها أن يكتب على وجه يكون مستتبنا وأنه على وجوه منها كتاب الرسالة وهو أن يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك على ألف درهم من قبل كذا يكون اقرارا استحسانا ويحل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب أشهد على ذلك أو لم يشهد هكذا في المحيط \* ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أما بعد فانك كتبت الى اني نذمت لك من فلان ألف درهم لم أضمن لك ألفا انما ضمنت لك خمسمائة وعند رجلان شهدا كتابته ثم حاكم كتابته فشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما ما شهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعتاق وكل حق ثبت مع الشبهات كذا في المبسوط \* ان كتب على وجه الرسالة في قراب أو خرقة أو نحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال الا أن يقول أشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيان \* ولو

ربه تعالى لاضمان عليهم \* قال مشايخنا في رجلين في سفر أغشى على أحدهما فأنفق الآخر على المغنى عليه من مال المغنى عليه لا يضمن بدليل مسألة الاحرام وكذا لو مات فجهر زوجه أعفى الرفقاء وكذا العبد المأذون اذا مات المولى فجهر زوجه وأنفق عليه وعلى نفسه في الطريق ومات \* لمجد رجحه الله واحدا من تلامذته فباع كتبه وجهزه منه فقبل انه لم يوص بعنى لم يجبه مالك وصيا فقرأ الامام والله يعلم المفسد من المصلح اما في الحكم فيضمن فلوان البكر أنفقوا على الصغار لم يقرروا بذلك وأقروا ببقية انصباء الصغار يرجح ان لا يكون عليهم شيء في ذلك وصار بعضهم يكتب وسعهم ذلك \* ونظيره اذا عسرف الوصى الدين على الميت وقضاه ولم يعلمه القاضي ولا الورثة لا يأثم فيما فعل كرجل له ودية عند غيره وعلى المودع مثل تلك الوديعة دينها والمودع يعلم انه مات قبل القضاء يقضيه بالوديعة ولا يقتر به وكذا لو كان لرجل عليه دين وله على آخر ومات يقضى منه مدونه دينه ولا يعلم الورثة وكذا لو مات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر ففي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم كتب

ويحتسب من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجوت ان لا يؤخذ ديانة لانه ما قصد الا اصلاح \* أنكر الزوج كونه موسرا فجاءت برجلين وأخبرا القاضي ببساره قبل بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان أخبر واحد ببساره لا يثبت اليسار وان عبدا \* عبد تزوج باذن المولى يجبر على النفقة ويبيع فيما الاثني لو بيع في المهر مرة وبقي بعض المهر لا يباع أخرى وفي النفقة يتكرر البيع

\* قالت المرأة لأسكن في بيت واحد مع أمك وأم ولدك ليس لها ذلك لان الامة بمنزلة متاع المنزل \* تزوجها وهي ساكنة في دار باجرة فضمن الاجرة وأداهما لا يرجع عليهما وان كان الضمان بامرهما لان العادة انه صلة وإذا شرط في الكفالة بالامر أن لا يرجع لا يرجع \* زوج الامة طلقها وهو حر للمولى ان يطالب الزوج بالبنونة والنفقة الى أن تنقضي العدة ان رجعا وان بائنا لا وليس له طلب النفقة مادامت معتدة في الصحيح \* الابا نا طلب من ابنته النفقة وادعى الابن الفقر فالقاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان (١٦٧) يعلم انه يطبق ذلك فان زعم الاب قدرته

على الكسب نظر الى انه هل يفضل من قوته شيء فان فضل أجبره على النفقة من الفضل على المختار وان لم يكن فيه فضل فلا شيء في الحكم لكن في نظائر الرواية يؤمر في الديانة بالانفاق عليه هذا اذا كان الابن وحده لقوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فان كان له زوجة وأولاد يجبر القاضي الابن ان يجعل والده واجدا من عياله كيلا يضيع ولا يجبره على ان يعطيه شيئا على حدة لان طعام الاربعة اذا فرق على الخمسة لا يتضرر به كل واحد ضررا فاحشاما اذا أخذ منه شيء يلزم الضرر \* يحل لايه أو محارمه نفقة مدة ثم ادعوا الضياع ان علم الصدق فرض ثانيا لعدم الكفاية \* الام والاخت وسائر المحارم لا يمكن الا اتفاق على الصغار من مالهم الابا امر الحاكم لانه ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن الامام محمد رحمه الله انه استحسن فيما لا بد للصغير منه دفعا للفساد وفي آخر كراهية الجامع ما يخالفه وتأويله وهو الحاصل من

كتب غير مرسل على القرطاس مستبيناً أن فلان عليه حتما كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محيط السر خسي \* ومنها كتاب صل اذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا فلان على ولم يقرأ عليهم الصل ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين أيديهم بيده أو املاه على انسان وان لم يحضروا كتابته ولا املاه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط \* وان كتب الصل بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا على ذكر في الكتاب أنه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المكتوب مصدر امره سوما لمحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقر فلان بن فلان على نفسه فلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه بالكتاب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد بهم ولو أنه كتب الصل وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا على بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهدوا ولا يكون اقرارا كذا في خزائن المفتين \* رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال اشهدوا عليك بهذا فقتل اختموا عليه ولو قالوا لا تختم هذا الصل فقال اشهدوا عليه كان اقرارا وحل لهم أن يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للصلك اكتب لفلان خط اقرارا بألف درهم على يكون اقرارا ويحل للصلك أن يشهد بالمال وكذا لو قال للصلك اكتب له خط يبيع هذه الدار بكذا وكتب الصلك أولم يكتب فهو اقرارا بالبيع وكذا لو قال له اكتب لامي أو لفلان خطا وقال للصلك انا اكتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطليقة واحدة وهذه للتقاضي كذا في الخلاصة \* رجل قرأ على رجل صك بمال وقال له ألا تراهم عليك بهذا المال الذي في الصل فقال نعم كان ذلك اقرارا وحل له أن يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في محاسنهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط \* لو كتب في صحيفة حساب ان فلان على ألف درهم وشهد شاهدان حضر ذلك أو أقره وعند الحاكم به لم يلزمه الا أن يقول اشهدوا على به كذا في المبسوط \* ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) أن فلان على كذا وكذا فانه بعد سوما ولا يكون الا شهادته شرطا كذا في المحيط \* ولو قال وجدت في كتابي أن فلان على ألف درهم أو قال وجدت في ذكرى أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن فلان على ألف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية \* وجماعة من أئمة بلخ قالوا في (يادكار) الباعة أن ما يو جد فيه مكتوب بخط البياع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في (يادكار) بخطي وكتبت في (يادكار) بيدي أن فلان على ألف درهم كان هذا اقرارا لما يراه كذا في المبسوط والظهيرية \* خط الصراف والبياع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا بالعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة \* ولو ادعى رجل مالا فقال ادعى عليه كل ما وجد في تذكرة المدعي بخطه فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المفتين

ترجمة  
المذكورة

الفتاوى والمختارانه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاما ان كان دراهم يملك ان كان في حجره والا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الا بعد ان يجعله الحاكم وصيا واذا لم يكن للصغير ولا الامة مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع \* أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكان على بيت المال \* ابن جماعة عن محمد في مملوك بينهما أجبرهما الحاكم على نفقته قال أحدهما ليس لي شيء أنفق عليه وأنفق الآخر على خصته يبيع الحاكم حصه الآتي بمن يتفق

عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق عليه من بيت المال فان قال الشريك المذنب انفق على خمسة ايضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل هي على المولى تستوفي منه وان مات العبد وان زوج أمته من عبده فنفقة ما عليه بنواهما لا تزوج عبداً ومديراً ومكاتباً أمراً أن باذن المولى فولدت لا تلزم نفقة الاولاد عليهم سواء كانت الام حرة أو أمة أو مدبرة أو وام ولداً أو مكاتباً لان نفقة الولد (١٦٨) صلة ولا صلة على هؤلاء بخلاف نفقة الزوجة لانه عوض من وجه والام لو مكاتبه فنفقة الاولاد عليها دخولهم

### (الباب الثالث في تكرار الاقرار)

رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذا المسئلة على وجوه اما ان يضيف اقراره الى سبب والسبب واحد أو مختلف أو لا يضيف الى سبب فان أضاف الى سبب بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن عليه لفلان ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعاً وان كان السبب مختلفاً بان قال لفلان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال لفلان على ألف درهم عن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد أو موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكاً فان كان الصك واحداً كان المال واحداً عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يقد صكاً ولكنه أقر مطلقاً فان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحضرة شاهدين واقارره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا ان أقر أولاً عند القاضي ثم أقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لو أقر أولاً عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في دوائيه ثم أعاده الى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف ودعى الطالب مالين والمطلوب يدعى أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي أو كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل اقرار شاهداً واحداً فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على اقراره الاول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يكون المال واحداً واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً هكذا في فتاوى قاضيهان \* وان أشهد على اقراره الاول شاهدين وأشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى المال واحد سواء أشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين أو غيرهما وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى ان أشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان أشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان الاقرار في موطن واحد فان عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يكون المال واحداً بكل حال وأما عند أبي حنيفة رجه الله تعالى اذا أشهد على الاقرار الاول شاهدين ثم أشهد على الاقرار الثاني شاهداً واحداً أو أكثر ففيه قياس واستحسان فالتماس على قوله أن يكون المال مثني واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح أدب التاخي للصدر الشهيد حسام الدين \* وان جاء بشاهدين على اقراره بألف ثم جاء بشاهدين آخرين على اقراره بألف ولا يدرى أن ذلك كان في موطن أو في موطنين ونسي الشهود ذلك فها ما لان الا أن يعلم أنه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي نوادر ابن ميمونة عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار وكان ألف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لاشئ عليه غير هذا الوقت واحد أو لا وقت فيه ما فالمال كله لازم كذا في المحيط \* ان شهد شاهداً على ألف وسود شاهداً على ألف يرض فها ما لان

في كتابها لا يرى أن كسب الاولاد وارثهم لم لها فكانوا كالمالك لها وان مدبرة أو أم ولد أو أمة فعلى مولاهم لانهم ملكه ولو حرة فعلى الام ان كان لها مال والا فعلى من يرث منهم الاقرب فالاقرب وكذا حر تزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه بخوابه كالعبد وان كان المولى فقيراً والاب غني فالو من أمته لا يؤمر الاب بالانفاق لان البيع ممكن وان من مدبرة أو أم ولد لا يمكن بيعه يؤمر الاب بالانفاق على الولد \* كاتب عبده وأمته وزوجهما فولدت نفقة الاولاد على الام لما ذكرنا \* للاب مسكن ودابة يؤمر الاب بالانفاق عليه عندنا فان كان في مسكنه فضل بان كفاه طابق من البيت يؤمر ببيعته أو لا فاذا باعها وصرف ثمنه فبيعه يؤمر الاب بالانفاق عليه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يستبدل بالاكس وينفق الفضل على نفسه ثم يؤمر الاب بالانفاق عليه \* ولا يجبر الابن المحترف على نفقة أبيه المحترف \* قال بعض العلماء من له ابنة بالغة لا تصلى

وهي أئمة أوله أخت وأولادها وأخ وأولادهم لا يصلون له ان يمنعهم النفقة والكسوة ويخرجهم من داره \* قال الزوج ابا بعد فرض ولو النفقة استقرضى وأنفق على نفسه ففعلت لا ترجع على الزوج ما لم يشترط الزوج الرجوع \* قالت له اتخذ الوأمة وقت جهازي من مهرى كان كما قالت \* أبت ان ترضع وهي منكوبة أو مبانة لا تجبر أخذ الولد ثدي غيرها أم لا وذكرك شمس الأئمة السرخسي رجه الله اذا لم يأخذ الولد ثدي غير الام تجبر الام على الارضاع وهو الصحيح لانهم اذا تيسر بالابن وهو المأثور عن الفضل رجه الله \* وعن محمد رجه الله استأجر ظنراً للصبي



شهر الفل انقضت المدة أبت رضاعه وهو لا يأخذ لبن غيرها تجبر على ابقائه الاجارة بالارضاع \* (مسائل الحضانة) \* احق الناس بالولد حال قيام النكاح وبعد الفرقة الام فان ماتت أو تزوجت باجنبي لا يعيب الصغير أو الجدة بجدة الصغير فام الام ثم أم الاب والافلاخت لاب وأم والافلاخت لام والافلخت للاخت للاويين والافلخت للاخت لام ولم تختف الرواية في هذا الترتيب واختلف في الحضالة والاخت لاب وفي كتاب النكاح قدم الاخت وفي كتاب الطلاق انما لم يعلم من هذا ان الاخت لابوين أولى (١٦٩) من الحضالة عند الكل واختلفوا في بنت

الاخت مع الحضالة والصحيح

تقدم الحضالة والحالة لابوين

ثم لاب ثم لام وبنت الاخت

أولى من العمت والترتيب في

العمات كالترتيب في الحضالات

والنساء أحق بالحضانة مالم

يستغن الولد فان استغنى

فالاب بالغلام والام بالجارية

حتى يفيض وعن محمد رحمه

الله حتى تبلغ حد الشهوة

وبعد ما استغنيا فالأقرب

من العصبات أولى كافي

الارث \* اختلفاً في زعم الاب

انهم تزوجت باخراً وانكرت

فالقول لها وان أقرت بالتزوج

وادعت الطلاق ان عمت

الزوج لا يقبل قولها في

الطلاق ولا يقبل وان قالت

انه ابن ست وقال الزوج ابن

سبع لا يخلف القاضي احداً

لكن ينظر ان كان الولد

استغنى دفع الى الاب والا

فعند الام له منها بنت خالها

على امساكها وهي بنت

احدى عشرة سنة والام

تخرج من البيت وتتركها

وحدها فاختار ان الاب

يأخذها من الفساد الزمان

\* الام اذا كانت لها

حق الحضانة وامتعت عن

امسالك الولدان كان له ذورحم

محرم لا تجبر والتجبر كيلا

الولد مسالك الولد مجانا ولا تمنع الولد

عن الام والام تأتي وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح ان يقال للام اما ان تسمى الولد مجانا أو تدفعي الى العمة \* حلفت وقالت ان امسكت

الولد هذا ليلة فكذا فادخله في المهد امرأة أخرى واراضته بالحالفة حننت لان الارضاع امسالك \* خرجت من البيت وترك الصبي في

المهد فسقط المهد ومات لا تضمن لعدم التضييع \* بلغت مبلغ النساء ان يكرضها الاب الى نفسه وان ثيبالا لان لا يكون مأموناً على نفسها

ولو أقر بألف درهم ومائة دينار في موطن ثم أقر في هذا الموطن في هذا المجلس بألف درهم ذكر في اختلاف زفرو يعقوب رحمه الله تعالى أنه يلزمه ألف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادره شام عن محمد رحمه الله تعالى اذا أشهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بألف درهم الى شهر وأشهد آخرين على نفسه بألف درهم الى شهرين فهما مالا لا اختلاف الاجلين كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً أقر وقال قتل عبد الفلان وسى أو لم يسم أو قال ابن فلان أو أخاه وسماه أو لم يسمه ثم أقر بمثل ذلك مرة أخرى فقال الطالب قتلتي عبد بن أو ابنين أو أخوين فهذا اقربا يقتل عبد واحد وابن واحد وأخ واحد الا أن يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فيثبت لزمه اثنان قال القاضي الامام أبو الحسن على بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى يجوز أن تكون هذه المسائل أيضاً على الاختلاف ويجوز أن تكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين

### (الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار)

من أقر بحمل أو حمل وبين سبباً صالحاً صح الاقرار والا اذا أقر بحمل أمة أو حل شاة رجل صح اقراره ولزمه واذا أقر لرجل فلانة بألف درهم فهذا على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يبين سبباً صالحاً بان قال أوصى له فلان أو مات أبوه فورثته فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم أنه كان قائماً وقت الاقرار لزمه بان وضعته لاقول من ستة أشهر من مدهم ذمات المورث والموصى وان وضعته لاكثر من ستة أشهر لم يستحق شيئاً الا أن تكون المرأة ممتدة فينبذا اذا ولدت لاقول من سنتين حتى يحكم بثبوت النسب كان ذلك حكماً بوجه وده في البطن حين مات المورث والموصى فان ولدت ميتة فالمال مردود على ورثة الموصى والمورث ولو ولدت ولدين حيين فالمال بينهما فان كان أحدهما ماذ كراوا لا تخرا في الوصية يقسم بينهما نصين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (وثانيها) أن يبين سبباً مستحيلاً بان يقول أقرضني ألف درهم أو باع مني شيئاً بألف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وثالثها) أن يبين الاقرار فانه لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح كذا في الكافي \* واذا أقر الرجل لصبي صغير لقيط أو غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال أقرضني الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلى هذا لو قال أو دعتني هذا الصبي هذا العبد أو أعارنيته أو أجرنيته أو أقرضني ذلك المجنون فاقراؤه باطل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط \* وهل يكون العبد مضموناً على المقر لم يذكروا محمد رحمه الله تعالى في كتاب قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويجب أن لا يكون العبد مضموناً عليه في كل موضع لو أقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو أقر به للبائع كان مضموناً عليه فكذا اذا أقر لصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة \* ولو أقر أنه كذل هذا الصبي عن فلان بألف درهم والصبي لا يتكلم ولا يقبل فالكفالة باطلة الا أن يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان خاطبه من ولي التصرف في النفس لافي المال كالاخ والعلم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان أدرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنه اصبح رجوعه هكذا

(٢٣ - فتاوى رابع)

يضيق الولد وكذا الحكم في الحضالة وغيرها \* للولد عمة موسرة واب معسر أرادت العمة امسالك الولد مجانا ولا تمنع الولد عن الام والام تأتي وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح ان يقال للام اما ان تسمى الولد مجانا أو تدفعي الى العمة \* حلفت وقالت ان امسكت الولد هذا ليلة فكذا فادخله في المهد امرأة أخرى واراضته بالحالفة حننت لان الارضاع امسالك \* خرجت من البيت وترك الصبي في المهد فسقط المهد ومات لا تضمن لعدم التضييع \* بلغت مبلغ النساء ان يكرضها الاب الى نفسه وان ثيبالا لان لا يكون مأموناً على نفسها

والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس له ضممه الى نفسه الا ان لا يكون مأمونا بان يخشى عليه أو كان مفسدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع والله أعلم \* (كتاب الطلاق) \* تسعة فصول \* (الاول في صريح الطلاق) \* مشتمل على ثمانية أجناس \* (الاول في المقدمة) \* الطلاق محظور بالاجماع في الحيض وفي الطهر الذي طلقه وارسال الثلاث أو الجمع بين طليقتين في طهر محظور عندنا خلا للشافعي واجد في رواية (١٧٠) والمحظور في رواية المائتين وهو مكروه وفي زيادات الزبادات انه لا يكره والطلاق حال الحيض

فمن لم يدخل بها يكره عند زفر رجه الله لا عندنا والمختلف بين اصحابنا تفريق الثلاث في حق الحامل \* طاق النائم فلما انتبه قال لها طمئنت في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظت في النوم لا يقع وكذا الصبي وكذا لو طلق رجل امرأة الصبي فلما بلغ الصبي قال أوقعت الطلاق الذي أرقعه فلان يقع \* ولو قال أجزت ذلك لا يقع والفرق ان قوله أوقعت ذلك يجوز ان يكون اشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت اشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فاشبهه ما اذا قال لها أنت طالق ألفا ثم قال ثلاث عليك والباقي على ضرائها لا يقع على غيرها لان الزائد على الثلاث غير عوامل وكذا اذا أخبر عن طلاق في النوم فقال داه كبر لا يقع \* طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا يصح

في المحيط \* ولو أقر أنه كفل عن هذا الاقبط لفلان بمائة درهم واللقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* واذا أقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والعارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره بعيب ساعة باعها جائز وكذلك الاقرار بعبد في يده منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته بأن ورث من أبيه ولا يجوز اقراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة \* اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والمنعى عليه والنائم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي \* واقرار السكران جائز بالحقوق كالأب بالجد ودخالة الصلة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات تفقد من السكران كما تفقد من الصالح كذا في السكاكي \* واقرار الآخر اذا كان يكتب ويعقل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحساوي \* ولو أقر الحر عبد تاجر أو محجور عليه بدين أو عين أو أدهم ولأده من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو أقر الحر عبد بوديعة فأقر العبد أنها غيره فان كان مأذونا جاز اقراره وان محجورا عليه فأقره به غيره باطل كذا في المبسوط \* اذا أقر العبد المحجور بدين عمد وله وليان فعفا أحدهما لم يكن للأخر مال في عنقه ولو أقر بسرقة لا يجب في مثلها القطع ~~كان~~ اقراره باطلا في حق المولى كذا في الحساوي \* واقرار العبد التاجر لاجنبي بدين أو وديعة أو غصب أو بيع أو اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان أقر لمولاه بدين عليه أو وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر لاجنبي بجناية ليس فيها قصاص واذا أقر بقتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا أقر على نفسه بسبب موجب للعقد كالقذف والزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط \* ولو أقر بسرقة يجب فيها القطع أو لا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في الحساوي \* ولا يجوز اقراره بمهر امرأته ولا بكنائس بنفس ولا بجمال ولا بعتق عبده ولا بتدبير واذا أقر بشكاح امرأة جاز اقراره غير ان المولى له أن يفرق بينهما ~~ك~~ كذا في المبسوط \* واقرار العبد التاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد المحجور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فأقرار المأذون أولى كذا في المحيط \* ولو أقر العبد التاجر أنه اقتض امرأته باصبعه أمسة كانت أو حرة لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رجه - ما الله تعالى ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رجه الله تعالى ولو أقر بتزويجه ما وأنه قد اتضم ما لم يلزمه مهر لواحده من - ما في قول أبي حنيفة ومحمد رجه الله تعالى حتى يعتق وقال أبو يوسف رجه الله تعالى في الحرة كذلك الجواب فاما اذا كانت أمة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالهر في الحال وان كانت الأمة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يعتق ~~ك~~ كذا في المبسوط \* ولو أقر باقتضاء الأمة المشتراة ثم استحققت يلزمه العتق فمؤاخذ للعالم كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أنه وطئ صبية بعذرة فأذهب عذرتها فأفضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رجه - ما الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حنيفة رجه الله تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رجه - ما الله تعالى وكذلك لو أقر أنه وطئ أمة بشبهة فأذهب عذرتها وأفضاها بغير إذن مولاه في قول أبي حنيفة ومحمد رجه - ما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رجه الله تعالى ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء في الحال ولا بعتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان يعتق في المهر ويكون

قال في صباه ان شربت مسكرا فامر أنه كذا فشرب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صمروا وقال حرم عليك بنيتك باليمين دينا فقال نعم حرم على فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد أو ثلاث وأفتى الامام طهيري الدين وغيره فيه وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعاقول من يستقيم كلامه واقعاله الانذار والمجنون ضده والمعتوه من يخطئ وكل من ما غاب النائم والمنعى عليه والصبي والمجنون والذي شرب الدوا مثل البعج والافيون وتغير عقله وطاق أو اعتق أو تصرف تصرفا يختص بالعبارة لا يترتب عليه الحكم فلا يقع

طلاقة وروى عبد العزيز الترمذي عن الامام رحمه الله تعالى والثوري ان شاربا للخبز ان كان يعلم حين شربه انه ما هو فطلق يقع وان لم يعلم لا قال قاضيان وانما لا يقع على كل حال لانه شرب الدواء والتعليل ينادى بجره منه لانه ولو لم يكن الا شربة المتخذة من الخبث والحبوب والعسل فسكر المختار في زمان الزوم الحد لان النفاق يجمعون فيه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد يمتثل لدرته والطلاق يمتثل فيه فلما وجب ما يمتثل لان يقع ما يمتثل أولى وقد طالب صدر الاسلام البرزوي نافي الحد بالفرق بينه (١٧١) وبين السكر من المباح كالثلاث فحجز

ثم قال وجدت نصا عن محمد رحمه الله على لزوم الحد \* وطلاق الهازل والذي أراد أن يقول اسقني ماء فسبق على اسائه الطلاق واقع قال الامام لا يجوز الغلط في الطلاق وفي العتاق يدين والغلط ما ذكرنا من سبق اللسان وقال الامام الثاني لا يدين فيهما وفي الاصل اذا قال طاعتك أمس كاذبا كان طالقا في القضاء \* حكى بين رجل فلما بلغ ذكر الطلاق خطريه ذكر امرأته ان نوى عنده ذكر الطلاق عدم الحكاية واستثناف طلاق وكان الكلام بحيث يصلح للايقاع على امرأته ابتداء يقع والا لا وان لم يتوهم وعلى الحكاية \* وسئل الامام الا وزجني فمين يدك مسائل الطلاق عند امرأته ويقول أنت طالق ولا ينويه لا تطلق قال أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لا يقع طلاق السكران وبه اخذ الشافعي والطحاوي والكرخي ومحمد بن سلام \* شرب النبيذ فلم يوافق فصدع رأسه حتى ذهب عقله وطلق لا يقع \* اكرمه على شرب الخمر وأشر به للضرورة

دينا عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ أبي حنيفة قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يصح كون ديناء عليه وما ذكر في نسخ أبي سميان أشبه بالصواب هكذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين اذن له - درهم في التجارة فاقر العبد بين لزمه في حصه الاذن وجب ما يجوز اقرار العبد بالتجارة فانه يجوز اقراره في حصه الاذن لا وجب ما لم يذلل له وجب مال هذا العبد من ماله فدينه أولى به واذا قضى الدين كان الباقي بين المولين نصفين الا ان يعلم انه من غير تجارة من ماله أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم ياذن قبل قضاء الدين ولو اقر هذا العبد برب فهو بين المولين ولا يستحق أحد منهما المال كله بالاذن كذا في المأوى \* واذا اقر المالك بدين عليه سار أو اقره من ثمن بيع أو قرض أو غصب فهو لازمه فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار المالك بالحد ودجائز وان اقره من نكاح لم يلزمه الا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اقر بالحد ودجائز وكذا لو اقر أنه اقضى امرأته بصبعة حرة أو أمة أو صبغة فهذا يلزمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الاقرار بالجنابة واقرار المالك بالجنابة صح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز في قول محمد رحمه الله تعالى واذا قضى عليه بارش جنابة بخطا بعد ما اقره فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم بخلاف ما اذا عجز قبل أن يقضى بدعيه كذا في المبسوط \* اذا جازا القاضي على حر ثم اقر المحجور عليه يدين أو غصب أو بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنا فهو كالمسوء سوا جاز عليه والجور على الحر باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الجور جائز وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال لا يجوز اقراره يدين ولا بيع وكل شيء يطل في الهزل فهو في الجور باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الجور جائز عليه كذا في المحيط

### (الباب الخامس في الاقرار بالجهول وعلى الجهول وبالجهول وبالمهم)

لو كان المقر له مجهولا لا يلزمه سواء تناقشت الجهالة بان قال على ألف درهم لواحد من الناس أو لم تتفاحش بان قال على ألف لا حصد هذين هكذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته انما اذا تناقشت لا يجوز وان لم تتفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالتدكير ولا يجبر على البيان لان المقر له اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما أمكن دعواهما فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين \* لو قال لقان على عشرة دراهم أو لفلان على درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* اذا اقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو هذا وكل واحد منهما يدعي لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما أن يصطلحا فيما أخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستخلف اسكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر أنه يستخلف لكل واحد منهما جله نيمنا واحدة أول كل واحد منهما على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما بما عينا على حدة ويبدأ القاضي بيمين أيهما شاء وان شاء أقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلون ثلاثة أوجه أحدها أن يحلف لأحدهما ويسكن للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشيء وان نكل لهما ما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جله بان حلفه

كاساغة لثمة وعطش فسكر وطلاق لا يقع في الصحيح كالا يلزم الحد وسائر تصرفاته \* (نوع آخر في الاضافة) \* قال لها كرتون مني سه طلاق بمصدق الباه من افظ الطلاق وقال لم تؤبه اياها لا يقع الطلاق لعدم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزني بزني كنم سه طلاق بلاضافة فتزوج امرأته لا يقع في الصحيح وفي النوازل اذا قال تو طلاق يقع \* طلبت منه الطلاق فقال سه طلاق توذا نورتي لا يقع ويكون تقويضا اليها وان نوى يقع الثلاث ولو قال سه طلاق خود راورفتي يقع بلانية وعلى قياس قوله خذني بطلاقك ينبغي ان يقع

ولو طلبت الطلاق فضرهم أو قال اينك طلاق لا \* ولو قال اينك طلاق يقع \* سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن ضرب زوجته وقال دار طلاق قال لا يقع \* وسئل احمد القلانسي عن وكز امرأته فقال اينك طلاق ثم ذكر ثانيا وقال اينك طلاق وكذا في الموكزة الثالثة قال تطلق ثلاثا قال شيخ الاسلام لا يقع لانه سمي الضرب طلاقا في بطل والامام احمد يقول سمي الطلاق فبقي \* فترت ولم يضرهم افعال سه طلاق ان قال اردت امرأتى يقع والا (١٧٣) وفي قوله ان طلاق شوى لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه لانه لا يسكن

طلاق الزوجة الاعن زوجها  
\* قالت لزوجه الوكزة  
الطلاق بدى طلقت نفسي  
الف تطلقه فقال الزوج من  
تيزه زار ادم ولم يقل لك يقع  
لانه خرج جوابا بلا زيادة  
فلا بعد ناديا \* قال لها انت  
تفعلن كذا فقالت نعم قال  
ان كان كما قلت هز طلاق  
قال شيخ الاسلام ان كان قال  
نوازم طلاق شدة است  
ومثله ذكر البردوي ان  
الطلاق قد وقع ولا يكتب  
وقع لعدم ظهوره في الاسناد  
\* قال اهادورفته است و سه  
رفته است وقد كان طلقها  
طلقتين قبله ولانية له لا يقع  
الثالث \* قال لها طلاق  
تو بجادر كوشه تو بستم قومي  
والبسي المحفة لا يقع وبعد  
مالبست يتأمل لانه يصح  
حكاية واخبارا فلا حاجة  
الى نقله ان شاء \* قال لها هزاري  
طلاق بدامت در كرم قال  
الفتية أبو جعفر ان في حال  
مذاكرة الطلاق أو نوى  
الطلاق وقع الثالث وان لم  
ينولا والقول له مع عيینه  
\* طلاق تو بجادر كوشه  
تراست قومي والبسي المحفة  
لا يقع لافي الحال ولا بعد  
مالبست أو قال طلاق تو  
بجوستان بر نهاده است قد

الفتاوى لهما عينا واحدة أو نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما عينا على حدة فاما اذا حلف  
لهما فقد برئ عن دعوى كل واحد منهما فان أراد أن يصطلا فبأخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا  
وقال لا يجوز ما طلاقا حيا بعد الحلف كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان على مائة دينار  
أو ألف فلان فالألف للاول ولأخرين ان يصطلا في المائة الدينار ولو قال لفلان على مائة دينار ولفلان على  
كتر حنطة أو لفلان كرشيرة فلان الاول ثابتة ولا نوي لأخرين ولكن لكل واحد منهما أن يحلفه على  
ما يدعيه عليه كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان على مائة درهم ولفلان أو لفلان فلان على مائة درهم ولفلان على مائة  
والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه إلا أن يصطلا عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال  
لفلان على مائة درهم أو لفلان ولفلان فانه نصف لثالث والنصف الباقي بين الاولين على ما وصفتنا كذا في  
الحاوي \* قال ان فلان على مائة درهم ولفلان أو لفلان فلان على مائة درهم ولفلان على مائة درهم ولفلان على مائة  
والثالث إلا أن يصطلا كذا في محيط السرخسي \* وان قال لفلان على مائة درهم ولفلان على مائة درهم ولفلان على مائة  
يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله ان فلان أو لفلان وفي قول محمد رحمه الله تعالى الا لف الاول ولا ثلثي الثاني  
كذا في المبسوط \* لو كان المقر عليه محججه ولا بان قال لك على أحدنا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين \* ولو قال  
على عشرة أو على عبدى فلان وليس على عبد مدين لزمه أحدهما وعليه أن يبين وان كان على العبد مدين  
محيط بقتيته لم يلزمه فان قضى دينه بومامن دهر لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي \* كما يصح الاقرار  
بالمعوم يصح بالجهول كذا في المحيط \* ان قال لفلان على ثلثي لزمه أن يبين ماله قيمة فاذا بين غير ذلك يكون  
رجوعا والقول قوله مع عيینه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان على حق كذا في الهداية \* اذا  
قال لفلان على حق ثم قال انما عنيته به حق الاسلام ان قال ذلك منه صولا لا يصح وان قال موصولا يصح  
واذا قال لفلان على عبدى فلان حق كان هذا اقرارا بالدين على عبد مدين حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد  
وأنكر المقر كن القول قول المقر مع عيینه بخلاف ما لو قال لفلان على عبدى كان اقرارا ببعض العبد له  
حتى لو قال المقر عنيته به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على عبدى هذا أو أمي هذه  
فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيه ما يقر بطائفة  
من أيهما شاء وكذلك اذا ادعى أحدهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قرأ أنه غصب من فلان شيئا ولم يبين  
فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والديناير وما أشبههما فان صدقه  
المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم  
ما بين ويكفي القول قول المقر للزيادة مع عيینه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره  
بالتكذيب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط \* واذا بين مال ليس بحال ان صدقه المقر له فيما  
بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته أو ولده الصغير أو لابن قال  
غصبت منه كغصبت من تراب أو حبة حنطة أو سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق  
المقر فيما بين ان بين ما لا يقصد بالغصب لا يصدق بخلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب إلا أنه  
ليس بحال متقوم اختلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون انه لا يصح بيانه و يكون محجبا على أن يبين شيئا

قيل يقع في المستلتي وهو الاشبه لانه يقتضى وجود الطلاق كذا اختار في الفتاوى وسأى المختار أنفا \* وفي بعض الفتاوى قال هو  
سه طلاق تو بكرانه جاذز تو بستم و يقع الثالث \* سئل صاحب المنظومة عن له امرأته مطلقه فقالت له امرأته بجمانه زن سه طلاقه  
هي روى فقال المطلق بالثلاث هي التي تقول انم مطلقه ثلاثا \* له امرأته هندية فقال هند وستان رادام طلاق ولم يجبر ما يدل على ارادة  
الطلاق لا يقع فقيل الاضمار لا يجزى في الفارسية قال نعم فقال زده سؤال يكن يعنى ان أهل القرية رجال ونساء فاذا جع بين الاهل وغير

الاهل لا يقع \* قال لها اجهار طلاق در دامت كردم ان نوى او كان في هذا كره الطلاق يقع ولو قال طلاق تو بخورستان برهنه است اختلافوا  
والاصح انه يقع بالنية قال كذبوا من طلاق داده شويديان كان لها زوج قبله لا يقع \* نساء أهل الدنيا أو أهل الرى طالق لا يقع على امرأته  
بلانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامة السنين في فتاوى سمرقند تطلق ولا يصدق حكما كرا جميع أم لا \* ولو قال نساء  
أهل هذه الحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت (١٧٣) ان كان فيه وفي نساء أهل هذه القرية

اختلفوا قيل هو كالمصر \* ولو قال  
وقيل هو كالمصر \* ولو قال  
فلانة بنت فلان ثم قال أردت  
امرأة أخرى أجنبية بذلك  
الاسم والنسب لا يصدق  
ويقع على امرأته بخلاف  
ما اذا قرئ لمسمى فادعى رجل  
انه هو وانكر يصدق بالخلف  
ويحلف بالله ماله عليك هذا  
المال ولا يحلف بالله ما هو  
فلان وكذا لو قال زينب طالق  
وهو اسم امرأته ثم قال أردت  
بغير امرأتى لا يصدق في  
الصرف ويقع عليها ان كانت  
زوجة له وكذا لو نسبها إلى أمها  
أو أخيها أو ولدها وهي كذلك  
\* قالت تزوجت علي واسم  
امرأته آمنه فقال كل امرأة  
له سوى ميونة فكذلك لا يقع  
وكذا اذا حلف ان لا يخرج  
من مصرفان خرج فامرأته  
عائشة كذا واسم امرأته  
فاطمة لا تطلق اذا خرج \* له  
امرأتان زينب وعمرة فقال  
لعمرة أنت زينب فقال نعم  
قال أنت طالق اذن لا تطلق  
وكذا لو قال لعبدك أنت فعلت  
كذا وكذا فقال نعم قال اذا  
أنت حر ولم يفعل الغلام ذلك  
وكذا لو قال فاطمة  
الهمذانية كذا وهي فاطمة  
ليكنم اليست به مذنية لا تطلق  
\* له امرأتان عمرة وزينب

هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* واذا أقر أن فلان عنده ودية ولم يبين ماهي  
فما أقر به من شيء فهو صدق فيه بعد أن يكون ما بين شيئا بقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر  
اليمين وكذلك لو أقر بشوب ودية وجابه به ميبا وأقر أنا حدثت به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك  
واذا أنكر صاحبه أن يكون استودعه فالحجاب فيه كذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر أنه غصب من فلان  
عبد اصح اقراره ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جديا ووسط أوردى وصدقه  
المقر له في ذلك أخذ ذلك وان كذبه في يمينه وادعى عليه عبدا آخر كان القول قول المقر مع اليمين فيب ادعى  
المقر له وبطل اقرار المقر فيما أقر برد المقر له \* واذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار  
القيمة قول المقر كذا في الذخيرة \* اذا أقر أنه غصب شاة أو بعرا أو ثوبا باصحا اقراره ويرجع في البان اليه كذا في  
الحيط \* ولو أقر أنه غصب ذراعا فالقول قوله انتم اهي هذه أو انتم في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي  
هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير فلك الدار في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن المقر قيمة  
تلك الدار مع ينسبه كذا في الحاوي \* ولو قال غصبته هذه الامة أو هذا العبد فادعاهما جميعا المنزلة فانه  
يقال لا غصب أقر بأيهما شئت واحلف على الآخر فاذا أقر بأحدهما ما خرج به عن هذه ذلة الاقرار وقد  
صدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فأي أخذ المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الآخر فيكون القول  
قول المنكر مع عينه وان ادعى المقر له أحدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر أن المصوب هو الآخر وثبت  
دعوى المقر له الآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع عينه كذا في المبسوط \* لو قال على قفيز خنطة فهو  
بقفيز البلد وكذلك الاوقار والامناء ولو قال فلان على مائة درهم فهو على وزن بلده ان كان سبعة فسبعة  
ولا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل أو مائة وزن خمسة فيكون على ما قال  
فاذا كان اقراره بالكوفة فالتمعارف فيها الدراهم وزن سبعة وان كان نقدا للبلد مختلفا فان كان نقدا فيها  
بعينه غالبا ينصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الى أقلها \* ولو قال له على درهم  
صغير أو قال درهم أو دينير أو قفيز أو درهم كبير فكله على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط  
السترخسي \* ولو قال وهو ببغداد فلان على درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا  
قال وهو ببغداد فلان على كرسنة موصلة فعليه خنطة موصلة لكن بكيل بغداد كذا في المحيط \* ولو  
قال على دراهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له على درهم مائة فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط \* ولو  
قال له على دراهم كثيرة أو دنانير كثيرة لم يسمعه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما ما تاد دراهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي \* اذا قال على ثياب كثيرة أو  
وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة أو بقرا  
كثيرة أو غنما كثيرة ينصرف الى أقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من  
الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعندهم يرجع الى بيان المقر كذا في التبيين \* ولو قال فلان  
على أكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم قال الامامان ولو قال فلان على شيء من الدراهم أو شيء من دراهم  
فعليه ثلاثة دراهم كذا في خزائن المفتين \* روى ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اذا قال له على

فنادى يا زينب فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت الجسيبة فلو قال نويت زينب طلقتا هذه بالاشارة وتلك بالاقراء \* قال التي في البيت طالق  
ولنست في البيت وقت التكلم تطلق \* ولو قال هذه التي في هذا البيت ولم يكن فيه لا تطلق \* عادته اذا رأى صبية يقول لها مادرت سه طلاق  
فرأى ولده وقال له هذا المقاتل بلا علم طلقت لان الصريح لا يتوقف على الارادة والعلم \* (نوع في محله) \* المعتدة بعد الطلاق يلحقها  
الطلاق لا المعتدة بعد الوطء \* أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخرى طلاقه \* فترقت بخيار البلوغ أو العتاقة بعد الدخول لا يقع الطلاق



لامرأى انها طالق حيث تطلق قال الرجل أم لا أصله ما ذكر في الاصل قال لا تخبرها بطلاقها أو بشرها أو أحل اليها طلاقها يقع  
 أخبر أم لا ولو قال لا خزل لها أنت طالق لا تطلق ما لم يذل لأنه لو قيل لا تخبرها أنها طالق حتى لا يخرج قبل انقضاء المدة فأقرار  
 بالطلاق \* قال لها أنت طالق ما لا يجوز عليك أو ما لا يقع عليك من الطلاق فهي واحدة لأن هذا الوصف ثابت في كل طلاق فلا ضرورة  
 إلى الزائد \* أراد بطلاقها فقالت لا تطلقني هب لي طلاق فقال وهبت يريد عدم الايقاع (١٧٥) لا يقع قضاء وديانة \* ولو قال ابتداء قائلاً

وهبت طلاقك يقع قضاء  
 لديانة إذا لم ينو ولو قال في  
 المسئلة الثانية نوت كون  
 الطلاق في يدها لا يصدق  
 قضاء وعن الامام في قول  
 وهبت لك ثلاث تطليقات  
 لا يقع لأنه تملك لا يقع فلا  
 يقع قبل ايقاعها وفي  
 الفتاوى وهبتك طلاقك  
 لم يرو عن المتقدمين فيه نص  
 والمتأخرون على أنه لا يقع  
 وان قال تركت طلاقك  
 حريدا عدم الايقاع صدق  
 قضاء وان أراد به الايقاع  
 وقع ولو قال أعرضت عن  
 طلاقك لا يقع وان نوى  
 واختلفوا في برئت من طلاقك  
 إذا نوى وفي الشافعي الأصح أنه  
 يقع وفي الفتاوى الأصح  
 أنه لا يقع وان لم ينو لا يقع  
 \* أقرضت طلاقك لا يقع  
 لان القرض مردود فلا يقع  
 \* أعرستك طلاقك صار في  
 يدها لأنه تملك الانتفاع وعن  
 الثاني أنه يقع خلافاً لمحمد  
 \* قيل له أطلقت امرأتك قال  
 نعم أو قال لها أنت طالق  
 يقع بخلاف التهجى بلفظ  
 السجدة حيث لا يجب  
 السجدة لان وجوبها متعلق  
 بالقراءة وأنه ليس بقراء حتى  
 لو تهجى في الصلاة قدر

الرويات الحنطية الكثيرة عشرة أفقره وكذلك كل ما يكال ووزن ولو قال على أفقره حنطة يلزمه ثلاثة أفقره  
 ولو قال أفقره كثيرة فحشرة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ألف لان على عشرة دراهم ونيف فالبيان في  
 النيف اليه فان فسره بأقل من درهم جاز كذا في التبيين \* ولو قال على بضع وخمسون درهماً فالبضع ثلاثة  
 فصاعداً وليس له ان ينقص من الثلاثة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له على مائة ودرهم فعليه مائة  
 درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار أو مائة وفتيز حنطة فذ كرشياً من المكيل أو الموزون كذا في  
 المبسوط \* ولو قال عشرة دراهم ودنانق أو قيراط فهو من النضه كذا في التبيين \* ولو قال لنلان على عشرة  
 دنانير ودنانق أو قال وقيراط فالدنانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط \* ولو قال له على مائتا مثقال ذهب  
 وفضة أو كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهم ما النصف وكذلك لو سمي أجناساً ثلاثة فعليه من كل  
 واحد الثالث كذا في الحاوي \* ولو قال مائة وعبد أو قال مائة وشاة ومائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في  
 بيان المائة قوله كذا في النخيرة \* ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط \* إذا قال  
 أفلان جز من دارى قاله البيان وله أن يقر بما شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والقطعة وأما  
 السهم فهو عند أبي حنيفة رجه الله تعالى السدس وعندهما يؤمر بالبيان كذا في المحيط \* إذا أقر الرجل  
 بشاة في غنمه صح إقراره فإذا ادعى المقر له شاة بعينها فان ساعده المقر على ذلك أخذها وان أبي ذلك لم يأخذها  
 إلا بما قامته البينة أو بنسكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها أعطاه المقر له شاة من  
 غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل منه ويجبر على أن يعطيه شاة منها وان لم يعين واحد منهم ما شاة منها  
 وقال لا ندري أو رجع المقر عن إقراره وبجده فهو شر يكسبها حتى إذا كانت الغنم عشرة فله عشر كل شاة وان  
 ماتت شاة منها ذهبت من مالهم أو ان ولدت شاة منها كان لها ما جيعا على ذلك الحساب وإذا جحد المقر أصلاً  
 وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى إذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات  
 المقر فورثته في ذلك بمنزلة الأناهم يستخلفون على العلم وأنواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل  
 الغنم كذا في المبسوط \* ولو قال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيه ناقص وكبار فهي من الكبار وزن  
 سبعة ولا يصدق أنها من النقص وان كان فيها زيوف فقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
 له في طعامي هذا كرحنطة فإذا اطعمته لا يبلغ كرافه وله كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما استهلك  
 من ذلك الطعام شيئاً ولو كان الطعام كراو أو فافه وله كله وان كان أزيد من الكرافه منه كرحنطة كذا في المحيط \* له من  
 دارى ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط له ما بينه فقط كذا في الكثر \* ولو قال له على من درهم إلى عشرة  
 أو قال ما بين درهم إلى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة وقال يلزمه عشرة كذا في الكافي \* ولو قال له على  
 ما بين كرشير إلى حنطة فعليه في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كرشير وكرحنطة لا فتي حنطة وعند أبي  
 يوسف ومحمد رجه الله تعالى يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال  
 ما بين عشرة دنانير إلى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى  
 ووقع في بعض نسخ أبي حفص أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رجه الله تعالى  
 ولكن الأصح هو الأول وقوله من كذا إلى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا إلى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط

القراءة فسدت الصلاة لأنه كلام الناس ووقع الطلاق متعلقاً بدلالة الايقاع وانما بالتسليم المتعارف والكتابة كذا إذا كان مرسوماً  
 مستعيناً به قيل له انها زوجتك قال نعم فقيل انها طالق قال نعم وقع ولو قال ظننت أنه أعاد الأول فقلت نعم لا يصدق لأنه لم يسمعه مما جاب  
 \* وفي النوازل قال مؤذن المحلة صلاة كردم فقال له رجل زن طلاق كردى قال نعم لا تطلق إذا قال ظننت أنه قال صلاة كردى ويجوز أن  
 يفرق بين المسئلتين أو يختلف الجواب ولا يكون هذا كفر لأنه استمرزاً بالمؤذن لا بالاذان \* قالت له أنا عليك مطلقة بثلاث فقال أزيد أو



أزيد من مائة فهذا اقرار بالثلاث \* قالت له لا كون معك فقال لا تكوني فقال طلاق بيدك فطلقني فقال طلاق محث مرا كن ثلاث وقع الثلاث بخلاف قوله كن لأنه استتقبال \* وفي المحيط قوله أطلق لا يكون في الحال إلا إذا غلب عليه \* قالت له ثلاث مرات طلقني فقال الزوج أيضا ثلاث مرات طلقت يقع الثلاث وقيل واحدة جلا على التأكيد \* قالت له أنا مطلقه فقال الزوج هلا لا تطلق لان هلا لا يستعمل بمعنى زود باش وللواقفة أيضا يقال هلا (١٧٦) باو بروم فلا تطلق إلا بالنية لعدم التعيين وليس بمعنى أرى أي نعم لأنه يصلح ماضيا

ومستقبلا \* قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم تطلق واحدة \* أذهبي إلى بيت أمك فقال طلقني حتى أذهب فقال من طلاق دما دم بغرسه لا تطلق لأنه عدة \* قالت له أنا طالق فقال نعم تطلق \* ولو قالت طلقني فقال نعم لا وإن نوى \* قال ألسنت طلقت امرأتك قال بلى طلقت لأنه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا لأنه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال نعم ما طلقت \* قال لها ما بقي لك سوى طلاق واحد فطلقتها واحدا لا يمكن له التزوج بها وقراره حجة عليه \* ولو قال بقي لك طلاق واحد والمسئلة بما الهاله ان يتزوج به الآن التخصيص بالواحد لا يدل على نفي بقاء الآخر لان النص على العدد لا ينفي الزائد كما في اسماء الاجناس \* قال لها خذي طلاقك فقالت أخذت وقع ولا يحتاج إلى النية في الاصح وفي فتاوى صدر الاسلام والقاضي لا يحتاج إلى قولها أخذت \* قال طلقك الله أو أعنتك الله يقع وفي المنتقى شاء الله طلاقك أو قضى الله طلاقك أو شئت طلاقك

بشر عن أبي يوسف رحمه الله إذا قال الرجل لفلان على ما بين شاة إلى بقرة فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان بعينه فلا شيء عليه وإن كان بغير عينه فلهما عليه ولو قال ما بين درهم إلى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه درهمان كذا في المحيط

### \* (الباب السادس في آقارير المريض وأفعاله) \*

المريض مرض الموت من لا يخرج إلى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين \* حدد مرض الموت تسكروا فيه واختار للفتوى أنه إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أم لم يكن كذا في المضمرات \* وأقرار المريض لوارثه لا يجوز إلا بإجازة بقبصة الورثة فإن كان المقر له وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك إلى أن مات المريض فالأقرار باطل وإن كان المقر له وارثا وقت الاقرار وخارج من أن يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بأن أقصر ل أخيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا إلى أن مات المريض فالأقرار جائز كذا في المحيط \* ولو أقبر لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار ثم حوّل إلى ابن فبطلت الابن ثم مات المريض لا يصح أقصراره ولو أقبر لم يكن وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بأن أقصر لأجنبي ثم تزوجها ثم مات صح إقراره كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من أن يكون وارثا ثم يصير وارثا وذلك نحو أن أقصر له ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات أو كان والى رجلا فأقر له بعد ما مرض ثم فسحوا لولا ثم عقداه ثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رحمه الله تعالى الأقرار جائز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأقرار باطل قالوا ما قال محمد رحمه الله تعالى قياس وما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في المحيط \* ولو أن مريضاً أقصر لابنه بدين وابنه عبد ثم أعنت ثم مات الابن وهو من ورثته فأقراره بالدين جائز وإن كان العبد تاجر أو عليه دين والمسئلة بما الهاله فالأقرار باطل ولو أقبر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الابن مكاتب على حاله فأقراره له جائز وإن عنت المكاتب قبل موت الابن لم يجوز إقراره كذا في المبسوط \* إذا أقبر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء وترك وفاء بالدين دون المسكينة جاز إقراره وإن ترك وفاء بهما فأقراره باطل كذا في محيط السرخسي \* وإذا أقبر المريض بوديعة لوارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فإنه لا يجوز كذا في المحيط \* وإذا أقبر الرجل في مرضه لأمه بدين ثم مات أمه أنه قبله ونها ابناً أحدهما منه والآخر من غيره فإن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول الأقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز وإذا أقبر المريض لأمه بدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها أو ليسوا من ورثة الميت فإن إقراره جائز كذا في الذخيرة \* وإذا أقبر مريض لابنه بدين ثم مات الابن المقر له وترك ابناً وليس للمريض ابن فإن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول لا يجوز وهذا الأقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط \* ولو أقبر في مرضه مائة بدين من مهر لأمه أنه يصدق إلى تمام مهر مثلها وتخاص غرماء الصدة كذا في خزائن المنتهين \* ولو أقبر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط \* رجل أقصر لأمه بدين بغير ألف درهم في مرضه وماتت ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم بإقراره كذا في الخلاصة \* ولو أقبر لوارثه أو لأجنبي ثم مات المقر له

لا يقع بالنية \* ولو قال هويت طلاقك أو أردت أو أحببت أو رضيت لا وإن نوى وفي القياس الكل سواء \* طلبت الطلاق فقال نعم دائم مكان دادم لغة بلدة من البلدان لا يصدق في أنه لم ينو الطلاق كالأجاب بالعربية وإن لغة بلد الزوج فقط فكذلك بل أظهر وإن لم يكن لغة بلدة مالا يكون جواباً \* تراسه طلاق يقع الثلاث كقوله أعطيتك ثلاث تطليقات وكذا لو قال هرا طلاق ترا ولو قال من ترا طلاق دادم يقع إلا أن ينوي به التفويض ولو قال لهالك الطلاق يقع عند الامام أن نوى ولو عليك الطلاق يقع إذا نوى وكذا العتق ولو قال تو طلاق يقع

ولو قال تو طلاق باش اوسه طلاق شو يقع بلانية وبه افتي الامام طهير الدين وقيل لا تطلق بلانية \* ترا طلاق ده فقال دادمت يقع وكذا  
لو قال بعد الخلع هزار ديكردام \* طلبت الطلاق فقال جورفتي طلاق دادمه شد وقال ما أردت الطلاق صدق \* طلبت فقال تو خود سر باي  
طلاق كردم ان نوي وقع \* اتممها برجل ثمر آه في بيته فغضب فقال زن غررا طلاق دادم قيل يقع اذا نوي وقيل يقع بلانية \* كان خدام الزوج  
يسعون في تفريق زوجته فقال جنندان كرديت كه طلاق كردينش اوسه طلاق كردينش (١٧٧) يقع \* قال طلقت امرأه أو امرأه

طلاق وقال لم أنوز وحتي  
صدق \* ان اشتريت أمة  
أو تزوجت عليك فانت طالق  
واحدة فقال لا أرضى  
بواحدة فقال أنت طالق  
ثلاثا ان لم ترضي واحدة  
لا يقع الثلاث لان مثل هذا  
الكلام يذكركم للابتداء  
غضا بها ويذكر التعليق  
لتفسير الاول فلا يقع شيء  
في الحال \* قالت له ان كان  
في يدي ما في يدك استعقدت  
نفسى فقال الزوج الذي في  
يدي في يدك فقال المرأة  
طلقت نفسى ثلاثا فقال  
الزوج قولي مرة أخرى فقلت  
طلقت نفسى ثلاثا وقال  
الزوج لم أنوا طلاق لا يصدق  
وقوله لها قولي مرة أخرى  
تصدق لها \* قال لها تلاق  
وتلاغ وتلاغ وتلاك وتلاك  
يقع وان قصد أن لا يقع ولا  
يصدق قضاء ويدين ذبانه  
وان اشهد على أنه تسلموه  
الطلاق وهو يتلفظ به - انه  
الاتفاظ دفعه المقالها الاقصدا  
الى الايقاع لا يقع عليه استنقر  
الفتوى وكان الامام الخوئي في  
في الابتداء يفرق بين العالم  
والجاهل ثم رجع الى ما قلنا  
\* وضع يده على رأسها أو  
عضوها وقال هذا العضو

ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول  
وهو جائز في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر المريض بعد في يديه أنه لا جنسي فقال  
الاجنبي بل هو لفسد لان وارث المريض لم يكن له فيه حق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول اقرار  
المريض باطل وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول أخذ بالاحتياط  
كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيخان \* من يمرض يومين ويصح ثلاثة أو يمرض يوما ويصح يومين  
فاقر لا ينفك من ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الرمة الفراش واتصل بموته  
لم يجز كذا في خزنة المفتين \* أقر لوارثه بشي ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار  
في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فان أقام جميعا  
البينة فيبينة المقر له أولى وان لم تكن للمقر له بينة وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى  
قاضيخان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقرار المريض لقائه قالوا هذا اذا أئتمنته الجراحة وصار  
بحال لا يجبي ولا يذهب وأما اذا لم تخنه الجراحة وكان بحال يجبي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر  
خوف الهلاك على سبيل الغلبة لصيرورته في حكم المرضى يقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف  
منها الهلاك على سبيل الغلبة أما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا  
في المحيط \* ولا يجوز اقرار المريض لعبد ووارثه ولا لمكاتب ووارثه ولا لعبد قاتله ولا لمكاتبه كذا في المبسوط \*  
وان أقر لمكاتب نفسه يدين جازا اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من الثالث كذا في  
الحاوي \* اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة كذا في المحيط \* ودين  
الصحة مقدم على دين المرض النابت باقراره وهو أن يقضى من التركة أو لاديين الصحة فان فضل شيء يصرف  
الى دين المرض واذا ثبت الدين بالبينة أو بمشاهدة القاضى فهم اسواء كذا في محيط السرخسي \* ودين  
الصحة مقدم على الوديعة التي يقربها في المرض هكذا في خزنة المفتين \* اشترى شيئا في مرضه أو استقرض أو  
استأجر وعين الشهود قبضه أو تزوج امرأه على ألف وهو مهر مثله فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك  
كل دين وجب على المريض بدلا عن مال ملكه أو استملكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو  
قضى دينه في المرض ان قضى دين القرض ومن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر أو الاجرة  
يشاركون فيه كذا في محيط السرخسي \* وان لم تكن عليه ديون الصحة فأقر في مرضه بالدين لرجلين فانهم  
يتحصان ولا يبدأ باحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لك على ألف درهم أو وقع على  
التما قبل بان قال لاحد هما لك على خمسمائة ثم سكت يوما أو أقل أو أكثر ثم قال لا تدخلك على خمسمائة  
كذا في المحيط \* رجل أقر في صحته أنه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها  
وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذلك لو أقر في صحته أن اقفلان عنده ألف درهم وديعة ثم قال في مرض  
موته هي هذه الا ان بعينها أصدقه وأجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة \* ولو  
أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فلهما دينان ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أولا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة  
أولى والبضاعة والمضاربة حكمها وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوي \* ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم  
لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في خزنة المفتين \* ولو مرض وفي يده

(٣٣ - فتاوى رابع) منك طالق لا يقع وذكر الامام الخوئي ان ذكر عضو واحد عن جميع البدن ونوى اقتصار الطلاق عليه لم  
يعد أن يصدق ولو ذكر اليد والرجل وأراد به كل البدن فلان يقول يقع الطلاق وان كان جزءا لا يستمتع به كالنس والرجل لا يقع \* قالت له  
ألك امرأه غیری فقال كل امرأه له طالق لا تطلق المخاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي فقال كل امرأه له طالق حيث تطلق المخاطبة  
خلافا لثاني لأنه انما علم لا اعتراضا في الامر المباح فلا تقيد بالمحتمل وفي الثاني أخذ ببعض المشايخ بقول الامام الثاني تقييد بالغرض الباعث

والتيقيد بالغرض جائز نص عليه في مختصر التقويم وسياق في مسائل يسع الوفاء ومساائل بدل الاجارة ان شاء الله تعالى \* قالت له من بانوغي  
باشم فقال اكبره بانى انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فالت من باشم يقع الثلاث وعلى هذا الولام الزوج أبوه لامر أنه فقال الزوج  
أكبر تراخوش نيسب بس دادمست سه طلاق فقال الاب مراخوش است ولم يقل بس يكون تعديقا بخلاف قوله لها اكبر مراخوشا هي ترا  
طلاق فقالت مراخوشا لم لا يقع لاندعلق (١٧٨) بالارادة وانه امر باطن فتمعلق بالاخبار في المجلس وان كان كاذبا وقوله بس دادمش تحقيق

\* قال أنا برىء من نكاحك  
وقع الطلاق \* ظن وقوع  
الثلاث عليها بافتاء من ليس  
باهل فامر الكاتب بكتبه  
صلك الطلاق فكتب ثم افتاه  
عالم بعدم وقوع الطلاق له ان  
يعود اليها في الديانة لكن  
القاضي لا يصدق له قيام الصك  
ومثله في الاقرار بالمال لو قال  
كان الاقرار بناء على سبب  
ظننته سببا للوجوب \* بعثك  
طلاقا فقال اشتريت يقع  
رجعي \* ولو قال بعث نفسك  
منك فقال اشتريت يقع  
البائن ولا يقع بيعت قبل  
قولها اشتريت أو قبلت  
وكذا لو قال فروختم لا يقع  
مالم يقل خريدم ويسقط المهر  
وان لم يذكر البذل \* قال لها  
اربع طرق عليك مفتوحة  
لا يقع مالم يقل خذي أى  
طريق شئت وينوى به  
الطلاق وان انكر نية الطلاق  
فالقول له \* ولو قال لها اراه  
كشادم اذ انوى يقع وان لم  
يقبل خذي أى طريق شئت  
لان الاول اخبار عن كون  
الطريق مفتوحة لأمر  
بالذهاب فلا يقع الا بخذي  
أى طريق شئت ليكون  
كقوله اذهبى وقوله كشادم  
يحتمل معنى دستور دادم

ألف درهم وليس عليه دين في الصحة وأقر بدين ألف درهم ثم أقرب بأن ألف الذي في يده وديعة لفلان ثم أقر  
بدين ألف درهم ثم مات قسمت الألف أثلاثا ولو قال صاحب الدين الاول لا قلى قبل الميت أو قد أبرأته  
من ديني كانت الألف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الاخر نصفين ولا يبطل حق الغريم الاخر بما قاله  
الغريم الاول كذا في المبسوط \* واذا أقر المريض بدين ألف درهم ثم أقر بضاربة ألف درهم لرجل آخر بغيبها  
ثم أقر بوديعة ألف درهم بغيبها لرجل آخر ثم مات ولم يترك الا ألف درهم فان هذه الألف تقسم بينهم  
بالخصص كذا في المحيط \* واذا أقر المريض أن على أبيه دين ألف فلان وفي يده دار لا يسهه وعلى المريض دين  
معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة أولى فان فضل شئ كان في دين أبيه ولو كان أقر بذلك في صحته  
بعد موت أبيه كان دين أبيه أحق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوى \* رجل قال لفلان على أبي ألف  
درهم ووجد ذلك المقر عليه ثم عرض المقر ومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المقرين في الصحة ثم مات وترك  
ألفا ورثها عن الجاحد فان غرماء المقر في صحته أحق بهذه الألف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط \*  
لو اشترى عبيدا في صحته بغيب فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في مدة الخيار فأجاز أو سكت حتى  
مضت المدة ثم مات المريض كانت الحباثة من الثلث كذا في خزائن المفتين \* رجل أقر في مرضه بأرض في يده  
أنه أوقف أن أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالأقر المريض بعق عبده أو أقر أنه تصدق به على  
فلان وان أقر بوقف من جهة غيره مان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين  
أنه منه أو من غيره فهو من الثلث مريض أقر لوارثه ولا جني يدين فاقارره باطل تصادق في الشركة أو  
تكاذبا في قول أي حنفية وأي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اقراره لا جني بقدر  
نصيبه جائزا إذا تكاذبا في الشركة أو أنكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كذبه الوارث  
في الشركة وصدقه الاجنبي فيسبب أن يكون على الخلاف والاصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط  
السرخسي \* فان صدقه فاما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشترا كالأقر بالشركة كاذبا فينكث  
يصح الاقرار للاجنبي كذا في المحيط \* ولو أقر المريض أن لفلان قبله حقا فصدقه بما قال ثم مات المريض  
فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يصدق الطالب ما ينسبه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى أكثر من  
ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا أخذ الثلث فان أقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى  
أولى بما ترك كله كذا في الحاوى \* ولو لم يقر بدين وأوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى ويقال  
لورثة أقر والاه في الثلثين بما شتم ويقال للوصى له بالثالث أقر له في الثلث بما شتم فأى الفريقين أقر بشئ  
يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط \* مريض أقر لوارثه بعبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه  
فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو أقر الوارث لوارث آخر سلم العبد  
للثاني ووجب على الأول قيمته وصارت ميراثا للاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط  
بماله يغرم كل القيمة ولا تسقط حصة أحد كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا لبلعوض ورثته ولا مال  
له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أقر أن المريض قد كان أقر قبل أن يهبه منى  
أن العبد لهذا الوارث الاخر أو أقر أنه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في  
ذلك فللثاني أن يأخذ العبد من الاول فلو أخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان

وكشادم ترايك نكاح برداشتم فينوى كاذبي يحتمل أن يكون أمرا بالذهاب مع قيام النكاح ومع قطعه \* اذهب فيبيى كان  
النوب واراد باذهبي الطلاق لا يقع ويصح نية الثلاث في قوله دادمست طلاق أو ترا طلاق \* قال لها طلقك أو أنت طالق واراد الخبر عما  
مضى كذبه في الديانة امسا كهوا وان لم يرد به الخبر عن الماضي وأراد بالكذب يقع قضاء وديانة وكذا لو قال اردت الهزل وكذا في العتاق  
\* (مسائل الايقاع بلا قصد وازافة) \* له بنات ذوات ازواج قال زوج احداهن لا بين طلاق على يتيك وقع على امرأته لانه لا يملك

الا لا يقع على امرأته فانصرف اليها \* اذا قال لامرأته تراسه طلاق داداه شند لا يقع لانه ذكر ايقاع العبد لا الايقاع من نفسه \* تراسه ذكر الصدر انه لا يقع لانه لا اضمارة في الفارسية واختار الوقوع اذا نوى وقد ذكرنا عن صاحب المنظومة جريان الاضمارة في الفارسية ولفظه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعين وفي موضع آخر قال الصدر يقع وقال أبو القاسم لا وقال غيره ان في المذاكرة والغضب يقع والا لا \* وفي النصاب قال لها بعد الخلع من ساعتها هر سه هر سه خاف وقوع الثلاث وان لم توجد الاضافة (١٧٩) لانه سبق ذكر الطلاق \* ابن زن كه

مراسه بسه لا يقع وقال أبو بكر العياضي ان نوى يقع وقال أبو بكر الورشني رحمه الله طلقت امرأته لانه وجدت الاضافة في أول الكلام \* لقنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم أو العتاق أو التسدير أو لقنها الزوج الأبرار عن المهر ونفقة العدة بالهرم وهي لانه لم قال الفقيه أبو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع أصلا صيانة لاملالة الناس عن الإبطال بالتبليس وكما اذا باع أو اشترى بالعربي وهو لا يعلم وبهض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق والخلع والهبة باعتبار أن الرضا اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذا لو لقنت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها واختار ما ذكرنا وكذا الوفاق المديون الدائن الأبرار عن الدين بلسان لا يعرفه الدائن لا يبرأ فيما عليه الفتوى نص عليه في هبة التنازل \* وأرادشما بخري على لسانه النذر أو الطلاق أو العتاق في النذر يلزم المنذور بلا خلاف

كان قائما يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط به فان الغرماء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقى الورثة في الصورة الأولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الأول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الأول وان ضمنوا الأول فالأول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا الخيار لقيمة الورثة انما يجبيء اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب وأما اذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين الثاني وأما اذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الأول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الأول فاما اذا كذبه زنا قال العبد عبدى ولا أعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الأول قبض العبد من المريض ثم أقربه للثاني وكذلك لو أن الأول لم يقبض العبد من المريض حتى أقرا المريض قد كان أقربه للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني أخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فمما يختار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الأول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق أخذ العبدان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط \* اذا أقرا المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا لسا هو مال بأن أقرض أو باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم أو وجب بدلا لعماله يس بمال كالمهر وبذل الخلع وأشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا لسا هو مال والغريم أجني صح اقراره بالاستيفاء اذا كان الوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة \* وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة أو بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة لا بقول المريض وقول من دأين معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعثك هذا العبد في صحتي بكذا أو أنت قبضت العبد وأنا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقوله ما فان كان العبد قائما في يد المشتري أو في يد البائع وقت الاقرار أو كان هالكا وقت الاقرار الا أنه عرف قيامه وخيائه في أول المرض أو كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري أنه هالك في حالة المرض أو في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم أن العبد هالك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه وأقرب بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض أو في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن وإذا وجب الدين بدلا لعماله يس بمال والغريم أجني فأقر بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن وإذا وجب الدين بدلا لعماله يس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض أو في حالة الصحة هكذا في المحيط \* وإذا أقرا المريض المديون أنه قبض من وارثه ودبعة كانت له عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقرا المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو أقرا بستراد المبيع في البيع الفاسد أو بستراد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو أقرا بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى

والطلاق والعتاق كذلك عند محمد وعن الامام يقع الطلاق لا العتاق وعن الامام الثاني يقع العتاق لا الطلاق لان العتاق لا يحتمل الاوجهما واحدا أو الطلاق يكون عن النكاح وعن الوثاق فلا بد من قصد طلاق النكاح وسئل الامام أسد بن عمرو عن حلف واراد أن يقول الخبز بخري على لسانه اللهم أو اراد أن ينسب طالق بخري على لسانه مرة يقع على التي سمي في القضاء وفي الديانة لا يقع على واحدة أما على التي سمي فلعدم الارادة ما على الذي اراد فعدم اللفظ جمع الاصدقا أو اراد أن يطعمهم فأمر الزوجة بالطبخ فلم تفعل فقال زن كمدوست ودمش مرانه بنود

ازمن طلاق تطلق لانه وصفا بهذه الصفة \* قال طالق قيل له من اراد ان يطلق امرأتي طلقت \* أنا بري من طلاقك لا يقع ولو قول أنا بري من ثلاث تطلق قاتك فالظاهر ان لا يقع شيء وان نوى \* قالت من ارتد بيزارم فقال الزوج من بيزارم وقال لم نولا يقع ولو قال أنا بري من نكاحك يقع وان قال أنا بري منك عن الزوجية ان قال في حال المذاكرة والغضب يقع بلانية \* واذا زوج امرأته من رجل لا يقع بخلاف ما لو قال لها اذهبي وتزوجي فانها تطلق بالنية \* قالت (١٨٠) طلقني فقال لست لي بأمرأة تطلق لانه جواب \* ولو قيل له هل لك امرأه فقال لا قيل

في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين ألف درهم في صحته فلما مرض رب الدين أقر بالالف في يديه أنها وديعة عنده لغريمه أو لمكاتبه وهي مثل الف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يتجددون ما أقربه المريض فالمرضى مصدق فيما أقر ويكون الف الوديعة قصاصا بالدين ويعتق المكاتب ولو أقر بألف درهم وديعة هي أجود من الف الواجب للمريض صحح الاقراران قال المقر له أنا أستراد الجياد وأعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو أقر بألف زبوف في يده أنم وديعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء وبأخذ الغريم والمكاتب بماء عليهم ما وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنم وديعة عنده لمكاتبه أو لغريمه أو أقر بمائة في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه أو لا يدري ما قبل الجارية فان اقراره باطل فان قال المريض أخذت هذه الدراهم الف الف النهرجة من غريمي أو قال من مكاتبتي قضاء سلقى أو قل أخذت هذه الدنانير قضاء سلقى أو هذه الجارية شراء بحق ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال أموالنا بطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالحصص والدين على المكاتب والغريم على طاله وان صدق الغريم والمكاتب المريض فيما أقر في الجارية والدنانير ينظران كانت قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو الغريم أو أكثر صحح الاقراران كانت القيمة أقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض ألف درهم ففي الجارية يقال للغريم أو المكاتب ان المريض حالي بقدر خمسمائة والحياة لا تصح من المريض المديون فان شئت فأرض البيع وأتم حقه بخمسمائة وان شئت فأنقض البيع وخذ الجارية وأد ما عليك وفي الدراهم النهرجة لا يخير المكاتب أو الغريم بين أن يأخذ النهرجة ويرد الجياد وبين أن يترك الزبوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النهرجة ويرد الجياد ولم يذكر في الكتاب ما اذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يخير المكاتب ذكر الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه يخيره وهو الأصح فان اختار المكاتب أو الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا في المحط \* ان أقر العبد بالتاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا أقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فاقراره باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وان كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر بجل للمريض أنه قتل عبده أو قطع يده ثم أقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد محمد في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال وأقر بقبض بدل الصلح جاز كذا في الحاوي \* اذا أقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل أن يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها بمهر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالحصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صحح اقرارها فان قال الزوج أنا أضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة \* فان بقي شيء من ماله بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجح فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا بائنا أو رجعا فمضت وأقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت بعد انقضاء العدة فاقرارها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح

لا يقع بالاتفاق وقيل أنه على الخلاف أيضا \* قيل له لم لا توافق هذه القيمة فقال نكاحنا كسكاح النصارى لا يكفر ولا يحرم لان معناه ان نكاح النصارى لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا \* قالت من برئوسه طلاقهم فقال هذا أو قاهم عنان لا يقع ولو قال هديتني يا هديتني است يكون طلاقا \* (نوع آخر) \* طلقها ثم قال طلقتك أو قال طلاق دادم ترايقع أخرى ولو قال طلاق دادم أركنت طلقك لا يقع أخرى لانه اخبار نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل ثنتين قيل يقع واحدة اعتبارا بالرأس لانه في الأعلى وبعض اعتبرهما لان الفرج في الأسفل نوى الزوج الثلاث أم لا وان ذكره بلا حرف عطف ان نوى ثلاثا فثلاث وان واحدة فواحدة \* طلقني ثلاثا فقال انت طالق يقع واحدة وان قال طلقتك يقع الثلاث \* ولو قالت زدي فقال فعلت طلقت أيضا \* وعن محمد قيل له اطلعت امرأتك ثلاثا قال نعم يقع واحدة في الاستحسان وعن الامام الثاني عن قال

لرجل اطلعت امرأتك ثنتين قال هذه ثالثة لزمه الثلاث وان لم يذكر الطلاق في مقدمتها والمسئلة بحالها فتقوله هذه ثالثة لا يوجب شيئا إذا لم ينو \* قال لها دست بازداشمت سيك طلا فقلت باز كوى تا مردان بشنوند فقال دست بازداشمت وكررت لا ينظران قال ثانيا وثالثا دست بازداشمت لا شك انه اخبار فيكون واحدة ولو قال دست بازداشمت أو دست بازداشمت يقع الثلاث وان عني بالثانية والثالثة الاخبار صدق أصله في الأصل \* قال للدخول أنت طالق ثلاث مرات أو طالق وطالق وطالق أو قال قد طلقك قد طلقك وأنت

طالق قد طلقتهك وقال أردت التكرار صدق ديانه \* قال أنت طالق فسأله انسان ماذا قلت فقال قلت هي طالق أو طلقت فواحدة لان النقل بالمعنى جائز \* قال أنت طالق ثم قال للناس زن بروى حرام استان عنى الاول ولا يثبت له صار الر جعي باننا وان عنى الابتداء فبائن آخر \* أنت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتين في الاشبه ولو قال لا كثيرا ولا قليلا فواحدة ولو قال لها ترابسيار طلاق أو غلبه الطلاق فثنتان بلانية \* ولو قال كل الطلاق فواحدة واكثر (١٨١) الطلاق فثلاث \* أنت طالق نصف

تطليقة وثلاث تطليقة وربيع تطليقة فثلاث لو مدخولة ولو نصف تطليقة وثلاثها وسدسها فواحدة ولو نصف تطليقة وثلاثها وربعا اثنتان \* أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثان لا تقطاع النفس فثلاث والا فلا يقع الا واحدة \* أنت طالق فتقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاث وقع قال الصدر يحتمل أن يكون هذا على قول الامام فان موقع الواحدة لو أوقع ثلاثا بعد زمان صح \* وكذا لو قال دامت ياك طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق يقع الثلاث \* ولو قال لها تريك طلاق وسكت ثم قال ودو يقع الثلاث \* ولو قال دو بلا ووان نوى العطف فثلاث والافواحدة \* قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزار فقال هزار ان نوى شيئا فعلى ما نوى والا فلا شيء \* قال لها تريك طلاقا كرجيزي من بكسي يدهي ودو وسه يقع الثلاث عند وجود الشرط وقال الفراء يقع واحدة \* أنت طالق عشرة ان دخلت الدار يقع الثلاث اذا وجد الشرط \* ولو قال أنت طالق اذا دخلت الدار عشرة لا تطلق

اقرارها ومتى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفي أصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلمه الاقل من ذلك كذا في المحيط \* ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فأقر باستيفاءه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصداقا كذا في المبسوط \* مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبدا في مرضه فمات العبد في يديه أو أبى وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فأقر المريض باستيفائها من الغاصب لا بصديق الاينة ولو كان الغاصب في حال صحة الغصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم أبى أو مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم أقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا أو لم يعد من الاباق كان مصداقا بئزلة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء بالضمان جميعا في حال الصحة واقرار الغصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط \* مريض باع عبدا قيمته ألف بالدين لا مال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويختار المشتري في دفع الثمن مرة أخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رحمه الله تعالى المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخير المشتري بين أن يدفع ألفا أخرى أو ينقض البيع ويبيع العبد للغرماء ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر مشايخنا رحمه الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القصر يشرح الجامع الكبير \* رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري فمرض السباع وعليه ديون الصحة وأقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري أن يشارك غرماء الميت في سائر أموال الميت ولكن له حبس العبد الى أن يستوفي الثمن فيبيع العبد ويكون المشتري أحق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر أموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم أخذوا المشتري ولو أن المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حياته أو الى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط \* اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريما غرماءه فقال الوارث قد دفعته اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقة المريض أو كذبه ولا يصدق في ابطال حق الغريم وان كان وكله بقبض دين له على أجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برى وما اذا وكله ببيع متاع له ولادين عليه فباع بقبضته ثم هادقه الشهود ثم قال في حياته أو بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه أو ضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا أو ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا مقرا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق أيضا اذا كان المورث حيا وان كان على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين أقر الوارث بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط \* رجل له على رجل ألف درهم دين واحد ورثته كفيل به أو كان الدين على الوارث ورجل أجنبي كفيل به بأمر الوارث أو بغير أمره فمرض رب الدين وأقر باستيفاء الدين من أحدهما بطل اقراره فأما اذا أبرأ الأجنبي من غير قبض فان كان أصيلا لا يصح

واحدة حتى تدخل الدار عشرة \* أنت طالق وأمسك انسان فله ولم يقل شيئا أو مات قبل ان يقول ثلاثا يقع واحدة لانه لا وقوع الا باللفظ \* تريك طلاق واين أولين وآخرين است فواحدة \* أنت طالق كل يوم الثلاث فثلاث ولو في كل يوم فثلاث \* أنت طالق رأس كل شهر فثلاث \* أنت طالق في رأس كل شهر أو في كل شهر فواحدة \* أنت طالق مع كل تطليقة فثلاث في ساعة الخاف \* قال لها قبل الدخول اكرتوزن مني تريك طلاق ودو طلاق دست بازداشتم فثلاث ولو لم يقل دست بازداشتم فواحدة \* وكذا لو قال فلانة

را برني كنتم ازمن بيك طلاق ودو طلاق وسه طلاق فتزوجها فواحدة \* ولو قال بيكي ودو وسه طلاق يقع الثلاث اذا تزوج \* وقوله ثراك  
 ثراك طلاق بلا عطف بمنزلة قوله أنت طالق أنت طالق \* قال لها انك سه طلاق بايت كشاده كردم ان عني وصل الاخير بالاول وقع الثلاث  
 وان لم يرد الوصل فواحدة لان قوله انك سه طلاق ليس بايقاع وقوله بايت كشاده كردم ايقاع واحد رجي \* جري بينهما خلع فاسد فاستل  
 وقبل له فارقت امرأتك قال نعم فقد أقر (١٨٣) بالحرمة \* خالع معها فاستل عنه فقال هي المرة الثالثة فهذا اقرار بطلان الخلع ووقوع

الثلاث وامن له عليها سبيل  
 \* (نوع آخر) \* قال لها  
 حين طلبت الطلاق ابرني  
 عن كل حق لك علي حتى  
 اطلقك فقالت ابرأتك عن  
 كل حق للنساء على الرجال  
 فطلعتها في فوره وهي مدخولة  
 يقع البائن \* قالت طلقني  
 علي ان آت ب مهرى من  
 ولدي ففعل فأتت الهبة وقع  
 ربي ولا شيء عليها \* قال  
 لها ان طلقك تطليقة واحدة  
 فهي بائة أو ثلاث فطلعتها  
 واحدة فهي رجعية لان  
 الوصف لا يسبق الموصوف  
 \* اذا جعل الرجعي بائنا في  
 العدة صح خلافا لمحمد رحمه الله  
 والعدة من يوم ايقاع الرجعي  
 ولو جمعها ثلاثا فكذلك  
 وعندهما لا يصير ثلاثا \* قال  
 لها ان دخلت الدار فكذا ثم  
 قبل دخولها الدار قال جعلته  
 بائنا أو ثلاثا لا يصح لعدم  
 وقوع الطلاق عليها \* قال  
 لها بيك طلاق دست  
 بازداشتمت رجعي ولو قال  
 بيك طلاق دست بازداشتم  
 بائن وفي فتاوى الفضلي  
 عكسه فحصل في الاول  
 داشت بائن وفي الثاني داشت  
 رجعي واما في الكتاب فهو  
 من النقلة \* أمرك بيدك  
 لتطلق نفسك او حتى تطلق فطلعت نفسها فهو بائن \* ولو قال أمر يدست تو ثم دم بيك طلاق فرجعي كما لو قال وبين  
 أمرك بيدك في تطليقة \* وفي شرح الطحاوي قال لها بيك طلاق دست بازداشتم ترا فهو بائن ولو قال بيك طلاق ترا دست بازداشتم فرجعي  
 \* نكحها على طلاق ذمتم واقع الرجعي على ضررها وعن الامام الثاني طلقها واحدا ثم قال جعلتها بائنا رأس الشهر ان لم يراجعها فهو بائن  
 رأس الشهر وان راجعها قبله لا ولو قال جعلتها رأس الشهر ثلاثا واولا مسئلة بمجالها فتلا ثلاث عند رأس الشهر ولا يشبه جعل الواحدة ثلاثا

وان كان كفيلا يصح من الثلث فان كان لليت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكفيل  
 والدين على الوارث على حاله وان لم يكن لليت مال غيره يصح من ثلثه والورثة ان خيار في ثلثي الالف ان شاؤا  
 أخذوه من الاصيل وان شاؤا أخذوه من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل لا غير ولو أبر الوارث  
 لا يصح كيفما كان ولو أقر أنه قبض من أجنبي تطوع بدع عن الوارث أو تحوّل له أجنبي منه أو وكل رجلا  
 ببيع عبده فباعه من ابن الأمر ثم مرض الأمر فأقر بقبض الثمن من ابنه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه  
 الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل والأمر صحيح فهو صدق وان جحد الأمر فان كان  
 المشتري وارثا لهما وهما امر يضان لا يصدق الوكيل وان كان الوارث الوكيل دون الأمر فان أقر أنه قبض  
 ودفعه الى الأمر أو هلك في يده يصدق فان أقر بقبضه فقط لا يصدق ولو أن الكفيل أحال المريض بالدين  
 على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت الحوالة مطابقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط براءة  
 الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضا وان كان الكفيل أجنبيا يصح من الثلث  
 فكان للورثة الخيار ان شاؤا أجازوا الحوالة وان شاؤا انقضوا فان أجازوا ان شاؤا أخذوا الدين من المحتمل  
 عليه وان شاؤا أخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجزوا فان كان لليت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك  
 وان لم يكن لليت مال غير الالف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخيار ان شاؤا أخذوا المحتمل عليه بالثلث  
 والكفيل بالثلثين وان شاؤا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض لم يقر بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل  
 ولم يحل ولكن أقر بألف درهم أو مائة دينار أو جارية في يده انه اوديعه أو غصب للكفيل والذي أقره قائم  
 بعينه ولا يدرى ما فعل فأقره باطل فان لم تعلم بعينه حتى مات مجبه لا يجب الضمان عليه فيصير قصاصا  
 بالدين وان كان قائما كان للكفيل أن يأخذ ذلك ويبيعها فيتموصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبرائة  
 للوارث من غير حاجة الى قضاء الدين بعين من أعيان ماله وكذا ان أقر بهذا كله للاصيل كذا في التحرير  
 شرح الجاهل الكبير \* رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من  
 الثلث ويسمى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو لم يقر باستيفاء بدل الكتابة ولكنه أقر  
 بالالف في يده أو مائة دينار أو جارية انه اوديعه له هذا المكاتب أو دفعها اياه بعد بدل الكتابة ثم مات فانه يجوز  
 أقراره بقدر الثلث كذا في المحيط \* رجل أودع أياه ألف درهم بعناية الشهود في مرض موت الاب أو صحتة  
 فلما حضر الموت أقر أنه استلمها فأما ان يقر أنه استلمها الوديعه وثبت على ذلك حتى مات فحينئذ صارت  
 الوديعه دين لابن في ماله ولا يكون هذا اقرارا لمريض لوارثه واما أن يجحد الوديعه أو يقر أنه استلمها ثم  
 قال ضاعت الوديعه مني أو رددتها الى صاحبها فحينئذ لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما  
 أن يقول ضاعت الوديعه مني أو رددتها فالباب طواب باليمين أن لا يستلها أو ينكل عن اليمين فحينئذ يبطل  
 عنه الضمان ولا يؤخذ من تركه هكذا في التحرير شرح الجاهل الكبير للعصيري \* قال محمد رحمه الله تعالى  
 رجل له ثلاثة بنين وفي يده دار فحضر الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بألف  
 درهم وقبضتم امنتهم لم أرفع اليها شيئا من الثمن وصدفاه على ما أقر من الشراكة ثم مات ولدا شقيق والابن  
 الاخران يسكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدارين البنين اثلاثا لكل ابن  
 الثلث فان حضر الشقيق أخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له

لنطلق نفسك او حتى تطلق نفسك او حتى تطلق فطلعت نفسها فهو بائن \* ولو قال أمر يدست تو ثم دم بيك طلاق فرجعي كما لو قال وبين  
 أمرك بيدك في تطليقة \* وفي شرح الطحاوي قال لها بيك طلاق دست بازداشتم ترا فهو بائن ولو قال بيك طلاق ترا دست بازداشتم فرجعي  
 \* نكحها على طلاق ذمتم واقع الرجعي على ضررها وعن الامام الثاني طلقها واحدا ثم قال جعلتها بائنا رأس الشهر ان لم يراجعها فهو بائن  
 رأس الشهر وان راجعها قبله لا ولو قال جعلتها رأس الشهر ثلاثا واولا مسئلة بمجالها فتلا ثلاث عند رأس الشهر ولا يشبه جعل الواحدة ثلاثا



جعلها الواحدة بنا ونوعه أيضا انه لا يكون ثلاثا أو يكون واحدا بنا \* أنت طالق واحدة يكون ثلاثا أو نوصيه ثلاثا أو يتم ثلاثا  
فثلاث \* طلقها ثم قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو قال الزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فثلاث في الاول وثلاثان  
في الثاني \* طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بنا لا يكون بنا لان الرجعة أقوى من انقضاء العدة \* (نوع آخر) \*  
هرزني كه و رابر د تاسه سال فكذا ان لم ينوشيا أو نوى كل امرأة يتزوجها يقع على (١٨٣) كل امرأة تزوجها لا على التي عنده وان  
نوى الحالية وما تدخل في  
نكاحه يتناولهما وان نوى  
الحالية لا المستفادة فالظاهر  
يتناولهما \* هرزني كه و راباشد  
فكالاول وهو أظهر في  
تناول المستفادة وكذا  
يؤيد بياشديو بياشدنا كيدون  
والفتوى على ان يؤيد لا يجعل  
فاصلا حتى لو ألحق به  
الاستثناء صح وانصرف الى  
الاول كافي قوله أنت حر  
وعتقك ان شاء الله تعالى \* قال  
لها أنت طالق ان لم اجامعك  
في حيثضك فادعى بعد حيثضها  
وطهرها انه جامعها في الحيض  
وانك كرت فالتقول قوله  
وحاصله ان التعويل على  
صرح الشرط وكذا في الابلاء  
لوقال في المدة جامعها يصدق  
وبعد مضيه الا وان كان  
الشرط مصرح بان قال ان لم  
أفريك أربعة أشهر فانت  
طالق فلما انقضت الاربعة  
قال كنت قسربتها في المدة  
فالتقول له فاذا اختلفا في  
وجود الشرط فالتقول للزوج  
الا في شرط يعلم من جهتها  
\* (نوع آخر في التوكيل  
وكاتبه) \* قال لا آخر  
لانهم لا عن طلاق امرأتى  
لا يكون وكيله بخلاف  
ما لو قال لعبد لا أعلم النعن

وبين الاجنبي نصين فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من عن الدار وتكون الجملة  
بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منها تمام الخمسة فان كذب الاجنبي في الشريعة بان قال  
الاجنبي بعث نصف الدار مني بخمسة فانما النصف الآخر فلا أدري لمن كان ولم تكن بيني وبين الابن  
شركة وصدق الابن بأبيه فاقرب من الشركة فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هذا الاقرار  
سواء يؤخذ الشفع ثلث الدار بثلاث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين الاجنبي نصفين وعلى قول محمد  
رحمهما الله تعالى يأخذ الشفع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن بأبيه وصدق الغريب فعلى قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمهما الله تعالى اقرار المريض باطل أيضا غير ان الشفع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار سدس  
الثمن أما على قول محمد رحمهما الله تعالى فالأقرار في حق الاجنبي صحيح فيقضى ببيع الاجنبي نصف الدار من  
المريض فيأخذ الشفع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو  
سدس الكل ولا يأخذ الشفع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط \* لو أقر مريض بمائة درهم  
لامرأة طلبة هاب والها سوى مهرها وقد استوفت مهرها فباعت بعد العدة وتركها وضرتهما وأربعين درهما  
لها كاه وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم عن الاربعين كذا في الكافي \* ولو كان الزوج ترك مكان  
أربعين درهما أو باقية أربعين درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فلغير المطلقة عن  
هذا الثوب وأما المطلقة فلا تستحق عين الثوب فيبيع عن الثوب بخمسة دراهم فيعطي لها ذلك الا أن ترضى  
أن تأخذ عن الثوب بمائة وان مات الزوج بعد انقضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط  
\* رجل حضره الموت وله أخ لاب وأم وامرأة نفسها أنه أن يطلقها ثلاثا فافعل ثم أقر لها بمائة درهم وقد كانت  
استوفت مهرها وأوصى لرجل بثلاث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة أخذت جميع  
الستين يدينها وان مات قبل انقضاء عدتها فله الموصى له الثلث عشر ودرهم ما وان كان الدين مقدما على  
الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقى للاخ ثلاثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقد مات  
قبل انقضاء عدتها فله الموصى له ثلث الثوب ويبيع ربع ما بقي للمرأة الا أن ترضى أن تأخذ بمائة ما بقي للاخ  
ولو مات بعد انقضاء عدتها يبيع الثوب للمرأة الا أن تأخذ بمائة ما بقي للموصى له ولو كان أقر مع ذلك لاجنبي  
بدين والمسئلة بجها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تنحصر الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا  
دينهما فان بقي شيء أخذ الموصى له ثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها يدين الاجنبي  
فان فضل شيء أخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما أقر لها به وما بقي فهو للاخ  
كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصيري \* كاتب عبد على ألف فأقر لمولاه ألف ولاجنبي بالف في  
مرضه وفي يده ألف فقضاء المولى من الدين أول يقض ومات عنه فالاجنبي أحق به لان المكاتب عبد لا مات ولم يترك  
وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز ولا يجب للمولى على عبد دين فبطل كذا في محيط السرخسي \* ولو ترك  
المكاتب ابنا ولد في مكانته فالاجنبي أحق بهذا الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين  
ولو كان المكاتب قد قضا المولى من الدين المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي  
أحق بالالف أيضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا أدى الابن المكاتبه والدين الذي على الاب

التجارة حيث يصير ما ذونا \* قالت له كاركتم رواداشتي قال داشتم فقالت طلقت نفسي لا يقع والقول له وكذا القول لا آخرى البك حاجة  
فاقضها لخالف على القضاء فقال ذلك طلاقها ان لا يصدقه \* قالت له من وكيل تو هشم فقال نعم فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج  
تو بر من حرام اكشتي مارا جدا يلبود ان نوى بالتوكيل الطلاق لا العدد فواحدة رجعية وان نوى المارقة لا العدد فبائة وعند الامام  
الثاني لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة طلق ثلاثا \* قال لها اتردين ان أخاصك من زوجك فقالت نعم فخلعهامنه بمهرها ونفقة عدتها فقالت

لا أرضى بهذا الصنع ولم أرد هذا النوع من الخلاص فالقول لها \* قال لغيره مطلق امر أنك فقال الغير الحكم اليك فقال ان كان الحكم والامر الى طلقها لا تطلق \* وكله بالطلاق فطلقها في حال السكران كان التوكيل على طلاق بحال لا يقع أو كان التوكيل في حال الصحو والايقاع في حال السكر لا يقع وان كان في حال السكر وقع واذا كان بلا مال يقع مطلقا لان الرأي لا بد منه لتقدير البذل \* طلقها بين يدي أخي أو بحضوره الشهود وطلقها بلا حضورهما وقع (١٨٤) وذكر الحضور مشورة \* وقعت الخصامة بينهما فبالا لرجل امرنا ببدل تصليح بينهما

فان جرى ذكر الطلاق له  
ان يطلقها والا \* أولياء  
المرأة طلبوا منه الطلاق فقال  
لا بها ماذا تريد مني افعل  
ما تريد وخرج الزوج فطلقها  
أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج  
التفويض والقول في ذلك  
قوله \* انطلقني الى فلان حتى  
يطلقك صار فلان وكيلان وان  
لم يعلم وفي الزيادات لا يصير  
وكيلا قبل العلم واذا صار  
وكيلا فاذا نكحها عن  
الانطلاق لا يصير عزورا  
قبل العلم بالنهي \* قال لغيره  
خواهي كه زنت را طلاق دهم  
فقال خواهم فقال دادمش  
ان قال دادمش طلاق يقع  
واحدة رجعية وان قال  
دادمش سه طلاق لا يقع  
أصلا قياسا على ما لو وكاه  
بتطليقة فطلقها ثلاثا لا يقع  
شيء عنده الامام \* وكلاهما  
يطلقها لا يعلل عزلا \* قال  
لها اذا جاءك كذاي هذا فانت  
كذا فوصل الكتاب الى أبيها  
ففرقه ولم يدفعه اليها ان كان  
هو المتصرف في كل أمورها  
فوصله الى أبيها في بلدها  
كوصوله اليها وان دفع اليها  
ممنها ان كان يمكن فهمه  
دقائه وقع الطلاق والا  
\* الكتابة من الصحيح والاخرى

لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط \* رجل كاتب عبد الله على  
ألف درهم في صحته وأقرضه رجل أجنبي ألفا في صحته ثم مرض الم كاتب فأقرضه المولى ألفا بعانة الشهود  
فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاء المولى من القرض ثم مات المولى أحق به وان لم يترك مالا آخر كذا في  
التحرير يشرح الجامع الكبير للعصيري \* مكاتب له على مولا دين في حالة الصحة فأقرضه مرضه أنه قد استوفى  
ماله على مولا وعلمه دين في حالة الصحة فأقرضه مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط \*  
مكاتب مرض أقرضه رجل أجنبي بالف ثم مات وترك ألفا عليه الكتابة فالاجنبي أولى من الكتابة كذا في المحيط  
لسرخسي \* ولو أقرضه مرضه للمولى بالف قرض وأقرضه رجل أجنبي بمثل ذلك أو بدأ بالاجنبي ثم مات وترك ألفي  
درهم بدئ بدين الاجنبي ثم أخذ المولى الف الآخر من الكتابة وعق الم كاتب في آخر جزء من أجزاء  
حياته وبطل الف الذي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على ألفي درهم أخذ المولى من الف الذي أقر  
له به ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عسبة وان كان المولى وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب  
القرض ان كان له وان لم يكن فهو للمولى بالعسبة كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو كان  
في يد المكاتب حين مرض مائة دينار فأقرضه مائة دينار عنده للمولى ثم أقرضه رجل أجنبي ألف درهم ثم مات  
وترك ألف درهم والمائة الدينار التي أقرضها المولى فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الف اليه والذنانير  
تباع فيقضى من ذلك أو لا بدل الكتابة فان فضل شيء كان الفضل للمولى بحكم الاقرار الا أن يكون المولى  
من ورثة المكاتب فينشد بكون الفضل ميراثا كذا في المحيط \* ولو كاتب عبده على ألف درهم وأقرضه  
المولى ألفا في صحته ثم مات المكاتب وترك ألفا وولادته أحرار من امر أمرة يقضى للمولى بالف من الكتابة  
ويقضى بعنقه ويطلق ولا ولد له فان قال المولى أ جعل الف من القرض أو من القرض والمكاتب لم  
يلتفت الى ذلك وان ترك أكثر من الف أخذ المولى الف من بدل الكتابة وبأخذ الفضل عن الدين الذي  
أقرضه فان فضل من دينه شيء يصرف الى أولاده الا حراك كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للعصيري \*  
كاتب على ألف وله ابنان حران وأقرضاهما بدين ألف وللولى بدين ألف ومات عن ألفين أخذهما المولى  
وان ترك أقل من الفين بدئ بدين الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا أقرض المريض في مرضه الذي مات  
فيه بألف درهم بعينه أنه لقطة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقته الورثة فيما قال فانه لا يصير  
ميراثا بينهم ويتصدقون به وان كذبه الورثة فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره بقدر  
الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الف ميراثا بين الورثة وقال محمد رحمه الله  
تعالى لا يصح اقرار المريض أصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط \* وان مات وترك ثلاثة بنين وله  
على أحدهم ألف درهم فأقرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم وأخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من  
ثلثيه ثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكر وان ترك الميت ألفا آخر واقسموا بينهم ثلثا بالثلث للكذب  
وبقي ثلثان للمصدق والغريم فبأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه وبقي ثلث آخر فاقسم بينهم نصفين ولو أقر  
في مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض ثمنه وأنفق في حاجته وسلم العبد اليه ثم  
أودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له وأخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وصح في ثلثيه وخير فان أمضى أخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من

على ثلاثة أوجه على وجه الرسالة مصدره معنوا ونبت ذلك باقراره أو البيعة فكان خطابات وان قال لم أنوبه الطلاق لم  
يصدق قضاءه وديانة وفي المنتقى انه يدين \* ولو كتب على شيء يستبين عليه امر أنه أو عبده كذا ان نوى صح والا لا ولو كتب على الهواء والماء لم  
يقع شيء وان نوى وان كتب امر أنه طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا لم يصل لا تطلق وان  
نذم ومحامس الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سوا وبعث الكتاب اليها فهي طالق اذا وصل ومحو الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع

اذ بق ما يسمى كتابة أو رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان محاط الخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب \* ولو  
 بحد الزوج الكتاب وقامت البيعة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء \* أكرهه بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته  
 فكتب فلانة بنت فلان طالق لا يقع لان الكتاب كالخطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وأوسع من هذا ما ذكره وان المظالم اذا أشهد عند  
 استحلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح (١٨٥) بيان وجه القول الصحيح رواية عن  
 السلف \* قال شمس الأئمة

قال لعبد هو حر أو قال لها  
 أنت طالق وعنى به الاخبار  
 كذا لا يقع \* كتب اليها  
 حوائجها أولا ثم كتب في  
 آخره اذا ناك كذا هذا  
 فانت طالق يقع اذا جاءها  
 الكتاب ولو كتب في وسطه  
 الطلاق وكتب قبله وبعده  
 الحوائج ثم محاط الطلاق وترك  
 ما قبله وقع لان المحو كالرجوع  
 وبقاء العنوان بقاء الكتاب  
 فان محاط قبله أو أكثره وترك

ذكر الطلاق لا يقع لانه لم  
 يبق كتابا \* كتب كتاب الطلاق  
 ثم نسخته الى كتاب آخر وأمر  
 غيره بكتابه ثانيا ولم يل عليه  
 فأتاها الكتاب طلقت ثنتين  
 قضاهما واحدة في الديانة  
 \* كتب غير الزوج كتاب  
 الطلاق وقرأ مع الزوج  
 فأخذه وختم عليه أو قال  
 لرجل ابعت هذا الكتاب  
 اليها فهذا بمنزلة كتابته بنفسه  
 \* ولو كتب انت طالق ان شاء  
 الله موصول لا يقع وان كان  
 غير موصول وقع  
 \* (مسائل المجازاة) \*  
 قالت له أي قرطبان فقال  
 الزوج اكرم من قرطبان فانت  
 كذا اختلف فيه نصير بن يحيى  
 ومحمد بن سلام قال انه على

التركة وان فسخ صار العبد بينهم أثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن  
 مال آخر ان كان الميت مال آخر وعندهما لا يتقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي \* وان كان  
 في البيع محاباة بان كانت قيمة العبد ألفين وقد أقر المربض أنه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بألف درهم  
 وباقي المسئلة بمحاباة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا والاول سواء فاما على قولهما فالمحابة  
 وصية ولا وصية للوارث الا بما جازت باقي الورثة واذا لم توجد الا جازته من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد  
 المشتري بالثمن الذي تصادق على الشراء به فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء أمضى فان اختار  
 الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب رد الوصية في حقه فيخرج المشتري ثلث الثمن للمكذب  
 نصف ذلك حصته من المحاباة ونصف ذلك حصته من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الاف  
 في نصيبه ونصيب المصدق من الاف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميرا نابين البنين الثلاثة  
 أثلاثا ورجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري أنا أنقض البيع  
 في حصته المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب  
 الابن المصدق كذا في المحيط

(الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث)

رجل مات وترك ألف درهم واثنا فقال الابن في كلام موصول لهذا على أبي ألف درهم ولهذا ألف درهم  
 فالألف بينهما ما نصين ولو أقر للاول وسكت ثم أقر للثاني فالاول أحق بالألف فاذا دفع الألف الى الاول  
 بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسة مائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا الألف  
 وديعة لهذا ولهذا الآخر على أبي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالألف ولو قال لفلان على  
 أبي ألف درهم وهذا الألف وديعة لفلان تجا صافيه كذا في المبسوط \* لو قال له رجل هذا الألف الذي  
 تركه الميت وديعة لي وقال الآخر على أبي ألف درهم دين فقال الوارث صدقما قال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى يصح الاقرار ان جميعا ويكون الألف بينهما ما نصين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بان  
 الألف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط \* لو قال لفلان على أبي ألف دين ودفعه  
 اليه بقضاء ثم أقر بألف الآخر على أبيه لا يضمن له شيئا من ذلك عند محمد رحمه الله تعالى ولو دفع ألفا بغير  
 قضاء يضمن للثاني خمسة مائة ولو قال لفلان على أبي ألف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني  
 شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في محيط السرخسي \* اذا مات وترك ابنين وألفين فأخذ كل واحد  
 منهما ألفا ثم ادعى رجل على أبيهما ألف درهم وادعى أيضا آخر ألف درهم فأقر جميعا للاحدهما وأقر  
 أحدهما لآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي انفق عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسة مائة ويأخذ  
 الآخر من الذي أقر له ما بقي في يده وهو خمسة مائة ولو لم يقبض منهما شيئا حتى غاب الذي أقر له جميعا والذي  
 أقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي على الميت ألف درهم وقد أقر به هذا الوارث لي فصداقه الابن  
 وأخبر القاضي بما أقر به لغيره فان القاضي يقضى عليه بالألف كله فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه  
 بالألف الذي في يده كله ولا يرجع واحد من الآخرين على أخيه بشيء وكذلك لو كان الذي أقر له جميعا  
 قد قدم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالألف الذي في يده فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالألف

(٣٤ - فتاوى رابع) المجازاة فيقع وقال الآخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال  
 آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى وكذا لو قال اكرس ثيابي زر ريزي دامت سه طلاق يقع ان لم يتعلّق  
 \* قالت أي دوزخي فقال اكر بن دوزخيم تو طلاق ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جهنميا لانه حتى لقوله تعالى وجنة عرضها  
 كعرض السماء والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسلا كتبني بنفس الايمان وفيه حكاية الرشيد مع امرأته ولما انقرضت عقيدة أهل السنة

ان المسلم وان ذا كبره لا يخلد في النار وعاقبته الجنة يصدق ان المؤمن ليس بجحيمى \* قال لها ان احببتى فانت طالق وان شمتى فانت طالق فلامنته طلقت وقال ابن سلمة يقع طلقتان وقولها يا جار يا بله يا جاهل ليس بشتم لكنه جنابة له ان يضربها واللعن شتم ولو نوى التعليق فيما ذكرنا من المسائل فلا بد من تحقيقه فالقرطبان من يكون عالما راضيا بفجورها وقيل هو العالم الراضى بفجور محارمه وقيل من يبعث اليها التليذ أو يخليها مع الغلام البالغ وعن (١٨٦) الامام ان المسلم لا يكون سفلة وعليه الفتوى وقيل يكون وهو الحجام والحائك

وجاء في تفسير قوله تعالى واتبعك الارذلون انه الحائك قال خلف بن أيوب هو الذى يرفع الزلة من الدعوة في موضع لم يعتادوها وفي بلاد تركستان والدشت وفرة غابة لا بأس به والمرأه لانعاية لها والحرص لانها يله قال عليه الصلاة والسلام شر الطعام طعام الوليمة يدعى اليه الاغنياء ويداد عنه الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة العالم واكتفى الفقير الحاضر بالرائحة والرؤية من بعيد لا يبعد أن يكون الحائك من السفلة وعن الامام رحمه الله انه من لا يبالي ما قال وما قيل له من الذم والشتم وعن محمد الذى يلعب بالحجام ويقامر وقيل هو الطفيلى وقيل هو الذى يختلف الى باب القاضى وقيل هو الذى يطعم اهله خبز الشعير ولحم البقر في موضع لم يعتادوا مع الامكان والكرخ الذى يستترأيه ويخجل عنه وهو ضعيف في رأيه وقيل الذى له امرأة عقيمة أراد أن يتزوج عليها أخرى وإيكه ريش الذى لحيته طويلة جاوزت الحسد حتى صارت عاراله قال القائل

الذى في يديه ولا يرجع واحد من الاخوين على صاحبه بشئ وكذلك لو كان الميراث دنانيرا أو شيئا مما يكال أو يوزن والدين مثله كذا في الحاوى \* رجل مات وترك عبيدين قيمة كل واحد منهما ألف درهم وترك ابنين فاقتسموا وأخذ كل واحد منهما عباذا ثم أقرا جميعا أن أباهما أعتق أحدا العبيدين بعينه وهو الذى في يد الأصغر منهما في صحته وأقرأ الأكبر أن أباه أعتق العبد الذى في يده في صحته وجميع ذلك منهما ما عافهما حران وضمن الأكبر للأصغر نصف قيمة العبد الذى في يده وكذلك الأقرار بالوديعة في العبيدين بأن أقرا بأحدهما بعينه أنه وديعة فلان وأقرأ الآخر بما في يده أنه وديعة فلان فهذا الأقرار بالعتيق سواء ولو كانت التركة ألفي درهم فاقتسموها وأخذ كل واحد منهما ألفا ثم أقرأ أحدهما رجلين بدين خسمائة على أبيه وقضى القاضى بها عليه ثم أقرا جميعا أن على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فانه يقضى به عليهما ثلاثا ولو كان الأول أقرأ بالف ودفعه بقضاء قاض ثم أقرا جميعا بالالف الثاني قضى بالالف كله بما في يد الجاحد والمقر الأول لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا أقرأ أول الرجل بدين مائة درهم ثم أقرأ أحدهما لا خريد بدين مائة درهم فالأولى الأولى عليهم ما نصفين فان أخذنا منفق عليه مائة من أخذهما رجوع على أخيه بنصفها ولو بدأ أحدهما فأقر لرجل بمائة درهم ثم أقرا بعد ذلك لا آخر بمائة درهم فالأول يأخذ من المقر مائة درهم بما في يده والمائة التى هي حق المنفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان أخذنا المائة من أحدهما رجوع على صاحبه بحصته منها وكذلك لو كان الأقرار منهما جميعا بالمائة التى أقر بها أحدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الأخرى عليهما على تسعة عشر سهما كذا في المبسوط \* ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقتسموها فادعى أجنبي على أبيهم بثلاثة آلاف درهم فصدقه الأكبر فيها والأوسط في الألفين والأصغر في الألف يأخذ منهم ألفا ثلاثا وألفا من الأوسط والأكبر نصفين ومن الأكبر ما بقي في يده عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من الأكبر ألفه ومن الأوسط ألفه ومن الأصغر ثلث ألفه هذا إذا القيم جميعا وأما إذا القيم متفرقين فان لقي الأصغر وحده أو لا يأخذ منه ألف وان لقي الأوسط بعده يأخذ منه ألفا لقي في يده وكذلك لوقي الأكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذ كر في الكتاب أن الأوسط والأصغر هل يرجعان على المقر له بشئ قالوا يجب أن يرجع الأصغر بثلثي ألف على المقر له باتفاقهما فاما الأوسط فلا يرجع بشئ عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه بسدس ألف هذا إذا لقي الأصغر وألا فان لقي الأكبر أو لا يأخذ ألفه ومن الأوسط بعده يأخذ ألفه ومن الأصغر ثلث ما في يده إذا كان مقررا بان أخويه أقراله بالزيادة على الألف فان جحد الأصغر أقراره ماله بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم لا أكبر لا يرجع على الأصغر بشئ وكذلك الأوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس ألف ويرجع الأصغر على الغريم بسدس ألف فان لقي الأوسط أو لا يأخذ ألفه فان لقي الأصغر بعده فكذا كرنا أراد به إذا جحد الأصغر أقراره ما فان لقي الأكبر بعده يأخذ ألفه كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خسمائة حال حياته وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الآخر فان للكذب أن يأخذ من الغريم الخسمائة الباقية وليس للصدق أن يأخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم أن الميت قد قبض منه جميع الألف فصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الابن الآخر فله كذب أن يأخذ من الغريم خسمائة وليس للصدق أن يرجع على

هالوقه يحملهامائق \* مقولوب هارون بن الأثق الهالوقه اللحية الطويلة والسائق الاحمق ومقالب هارون نوري الغريم ورنار يش من فيه نوع حقاقة مع البله وبى حيت من لا يمنع امرأته عن كشف الوجهه من غير المحرم وبأخوان مرد قال الامام الا وزجندى المسلم لا يكون كذلك وتكلموا فى الكوسج والا صبح ان لحيته خفيفة فهو كوسج وفى عرفنا الكوسج من لحيته على الذقن لان الخدين أو على الذقن والخدين لانهم متفرقة غير متصلة وان كان شعور الخدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وايس بكوسج واليا من هو الذى

لا يهتدى الى الخير ولا يميل الى الرشد \* قالت لا طاعة لي بالكون معك جاعة فقال ان كنت معي جاعة يوما في منزلي فكذلك ان لم تكن جاعة من غير صوم لا يقع ان قصد التعليم \* قالت انك تغيب عني وتخافني بلانفة فغضب الزوج فقالت انه ليس بكلام عظيم لتغضب فقال ان لم يكن عظيما فكذلك انوى التعليم ان كان رفيع القدر حتى كانت الشكاية اهانة له لا يقع وان كان دون ذلك يقع \* قال لها ان اغضبتك فانت كذا فضررب صبيها ان كان في موضع يحتاج الى التأديب لا يقع والايقع \* قال لها ان لم (١٨٧) أقل لك عند اخيك كل قبيح في الدنيا فانت كذا يقول لها عند

أخيه ثلاثة أنواع من القبيح فيبرثم يقول انه كان للبر لسان الواقع ومثله ما يحكي انه فقد للرشيد درة فاتهم بها حظيته وقال ان لم تصدقني فكذا فعرض على الامام الثاني فقال اذا سألت الخليفة

عن الدرة بانك أخذتها فقولي له أنا أخذت فإذا طلبك بها فقولي ما كنت أخذتها صدقتك لتبر \* قال لها ان لم تكوني اهون علي من التراب فانت كذا ان اهانها اهانة فاحشة حتى تقول للناس انها اهون من التراب عنده لا يقع \* ان لم أشبعك من الجماع فانت كذا اجماعها ولا يضارها حتى تنزل هي \* قالت ان لم يكن فرجي أحسن فرجك فكذلك قال أيضا كذلك ان كانا قائمين وقت الحلف برت المرأة وحنث الزوج لان فرجها أحسن حال القيام وفرجه حال القعود وان كانا قاعدين بر وحنثت وان كان الرجل قائما وهي قاعدة أو كان الرجل قاعدا وهي قائمة قال الفقيه أبو جعفر لا علم لنا به وينبغي ان يحتسب لان شرط البر في كل ان يكون فرجه

الغريم شيء والغريم أن يحلف بالكذب بالله ما نعلم أن أبالك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد وأخذ من الغريم خمسة مائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقتسم الابن ثلث الالف بينهما فللغريم أن يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسة مائة التي ورثها كذا في المحيط \* اذا مات وترك ابنا وألف درهم فادعى رجل على الميت ألف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء أو بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر على الميت ديناً ألف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وأتذكر الثاني دين الغريم الاول لم ياتفت الى انكاره ويقسمان الالف نصفين وكذلك لو أقر الغريم الثاني لغريم ثالث فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي

### (الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له)

رجل قال لا آخر أخذت منك ألفاً وديعة وألفاً غصبا فضاءت الوديعة وهذه الالف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم المقر ألفاً أخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر أو دعيتني ألفاً وغصبت منك ألفاً فهلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول قول المقر يأخذ المقر الالف ولا يضمنه شيئاً كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لا آخر أخذت منك ألف درهم وديعة فهلك الوديعة وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصباً من المقر له لانه أقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ماوجب البراءة عنه وهو الاذن بالاختصاص لا آخر ينكر فكان القول قوله مع عينه ووجوب الضمان على المقر باقراره إلا أن يشك الخصم عن اليمين وان قال أعطيتني ألف درهم وديعة فهلك الوديعة وقال صاحب المال بل أخذته غصباً لم يضمن المقر لانه ما أقر بسبب الضمان بل أقر بالاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر إلا أنه يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين إلا أن يشك المقر عن اليمين حينئذ يلزمه المال كذا في الكافي \* ولو استأجر دابتين أحدهما الى الحيرة والآخرى الى القادسية وهي أبعد من الحيرة فحمل عليهما الى القادسية فنهقت أحدهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحيرة وعليك فحمل عليهما الى القادسية فنهقت التي استأجرتها الى القادسية فقال المقر له لا يضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصيري \* لو قال أقرضتك ألف درهم ثم أخذتها منك يجب على المقر دفعه اليه كذا في التبيين \* وإذا أقر الرجل أنه اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان أخذت مني هذا المال ولم يكن لك على شيء ورده على فانه يجبر على أن يرد المال بعد أن يحلف أنه ما كان له على شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت وديعة له عنده أو هبة وهبها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه أن يرد كذا في المبسوط \* ولو قال قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال وهبته لفلان فأمرني بقبضها فقبضتها له ودفعها اليه فالمقرضان هكذا في المحيط \* ولو قال أسكنت بيتي فلاناً هذا ثم أخرجه منه ودفعه الى وادعى الساكن البيت أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسنوا وعلى الساكن البينة في قول أبي حنيفة رجسه الله تعالى وقال أبو يوسف وشهد رجسهما الله تعالى القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي أعزمت فلاناً ثم قبضتها منه أو هذا الثوب لي أعزته فلاناً ثم قبضته منه وإذا أقر الرجل أن فلاناً لحياط خاط قبضه هذا بنصف درهم

أحسن من الآخر ولم يوجد \* ان لم يكن رأسي أثقل من رأسي فكذلك طريقتنا إذا ناما معاً فافهم ما كان أسرع اجابة قال لا آخر أثقل \* ان لم يكن ذكري أشد من الحديد فانت كذا لا تطلق لانه لا يوقف عليه \* أو سمكافرجا طلق يقع على الابطح وقال الامام المارغني ان يقع على ارجلهما \* ان لم أطأ كالدرة فهذا محمول على المبالغة في الجماع \* قال في غضب **ك** رمن لله اي وى نكنم فكذلك يحمل على الاساءة في المتعارف \* قال لا آخر اى غرض يدرم حلف انه ماشيم باه حنث لانه شتم

الاب لانه يستلزم الشحنة ديوت حتى كن الكفر جائز على ازواج الانبياء لاهذا \* (الثاني في الكليات وفيه اجناس \* الاول) \* انت على حرام في غير حال هذا كونه الطلاق ان نوى طلاقا فباين وان نوى ثلاثا فثلاثا وثنتين لا يصح الا في الامة وان ظاهرا فظاهر وان نوى العين أو لم ينوشا فمين وان نوى الكذب فكذلك في ظاهر الرواية وكذا حرمك على أولم يقل على أو أنت محرمة على أو حرام على أولم يقل على أو أنا عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي (١٨٨) عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانهما احتي لوقال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا في البيئونة بخلاف نفسهما هذا عند المتقدمين والاسكاف وأبو بكر بن سعيد على انه طلاق بلائمة \* وفي المحيط قالت له انت على حرام أو أنا عليك حرام فمين وان لم ينو كما في جانبه حتى لو مكنت الزوج لزمته الكفارة \* وفي الفتاوى قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق وقع وان لم ينو ذكرا الامام ظهيرا لادين لا تقول لا تشترط النية لكن يجعل نوايا عرفا وكذا في قوله هرجه بدست راست كبرم أو بدست كرفته أم بر من حرام لا يصدق انه لم ينو وقوله هرجه بدست كبرم ففي النوازل لا يقع وان نوى وفي قوله هرجه بدست كرفته لا يقع لان العرف في كبرم لافي كرفته \* ولو قال هرجه بدست كبرم ولم يقل راست وجب فبمنزلة بدست راست كبرم \* ولو قال كل جبل عاميه حرام أو هرجه مرا احلالا لست بر من حرام است قال في الصغرى لا بد من النية وفي المحيط نوى أو لا يمين فينصرف الى الطعام والشراب لا المرأة الابائنية ومشايخ بلخ على انه تدخل

وقبض منه القبيص وقال الخياط هو قبيص أعرتك فاقول فيه كاقول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط \* وان لم يقل في مسئلة الخياط وغيرها وقبضته منه لا يزد اتفاقا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الثوب معروفا أنه للزوجة أو والدته أو الدار فتال أعرتة فلا ناوقبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط \* ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم أخذته لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي \* قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الى فلان فادعيه فهو للمقرله أو لا ولا يضمن للثاني شيأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ماض من كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان وهو لا آخر \* رجل قال لا آخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال لا آخر أخذت مني بيها فاقول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه أما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو قال لا آخر أخذت منك هذه الدراهم ودعيت وقال لا آخر أخذتها مني قرضا فاقول قول المتر كذا في خزائنة المقتنين \* ولو قال أقرضتني ألف درهم وقال لا آخر غصبتني فالمقرضان لها غير أنهما ان كانت قائمة بعينها فالمقرله أن ياخذها كذا في الحاوي \* اذا قال الرجل لغيره أعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما أعرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها فاقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعتم الى عارية أو أعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان قال أخذتها عارية منك وبجدها لا آخر فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لا آخر قد غصبتك ألف درهم ورجعت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقرله قد أمرت بك به فاقول قول الغصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها اقول قول الغاصب كذا في الخلاصة \* قال لغيره هذه الالف ودعيت لك عندي وقال المقرله ليست بودعيتك ولي عليك ألف من قرض أو غن بيع ثم جحد المقر الدين والودعيت وأراد المقرله أن ياخذ الودعيت قضاء عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالودعيت أو لا بطل بالرد ولو قال المقرله ليست بودعيتك وليكني أقرضتكها بعينها وبجدها المقر القرض كان للمقرله أن ياخذ الالف بعينها الا أن يصدق المقر في القرض حينئذ لا يكون للمقرله أن ياخذ الالف بعينها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أقر بالف قرض أو غصب وادعي ثمن أو قال غن عبد أو ادعي غن أمة لزمه كذا في الكافي \* اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط ألف درهم من ثمن متاع لكن لي عليه ألف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعي الالف أنه قرض لا يصدق كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ثمن متاع باعنيته الا أنني لم أقبضه فانه لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بانه يصدق اذا وصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه فاذا فصل ان كذبه المقرله في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم أقبض وبازمه المال عندهما أو اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم أقبض مفصلا عن اقراره كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه لا يصدق كذا في الجهة ثم يرجع وقال يصدق وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقرله فيما أقر لزمه ألف درهم وان قال المقرله هذا العبد عبيدي وانما بعتهك عبدا غيره وأخذ العبد منه

أمر أنه بلائمة وعن محمد اذا نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فيحتمل أي ذلك تناول ومراعاة حنت وانقضى حكمه لا يلزمه اليمين به حتى لا يحنث بعد ذلك ويستوى تناول القليل والكثير بخلاف ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام والواحد مما يستوفيه لا يحنث ما لم يستوفه وكذا لا يدخل اللباس بلائمة واذا دخل لا يخرج الطعام والشراب \* ولو نوى الطلاق على نسائه في عيسته بنعم الله تعالى فهو طلاق وعين \* ولو قال حلال ايزد بروي حرام أو حلال الله عليه حرام لاحاجة الى النية وعليه الفتوى وهو الصحيح لان العرف في حلال ايزد قائم وفي كل

موضع العبد لم يزد وخدأى لا ينصرف الى الطلاق بلانية واذا وقع يقع البائن (فان قلت) اذا وقع الطلاق بلانية ينبغي ان يكون كالصريح فيكون الواقع رجعيما (قلت) المتعارف به ايتساع البائن لا الرجعي بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو ما يله كردم لانه صار صريحا في العرف على ما صرح به فنجيب الزاهدنا وارزقي في شرح القدروري الا يرى أنه فارق الصريح في مسئلة تعدد الطلاق على المتعددة منهم وان نوى ثلاثا وان قال لم أنولم يصدق في موضع صار متعارفا وقوله أنت هي في الحرام (١٨٩) بمنزلة أنت على حرام وقوله حلال المسلمين على حرام بمنزلة قوله

هرجه بدست راست كيرم بروى حرام قال القاضي لا يصدق على ترك النية في الكل الا في قوله هرجه حلال كرده است خدأى بروى حرام وفي المواضع التي يقع الطلاق باقظ الحرام ان لم يكن له امرأة ان حدث لزمه الكفارة والنسي على انه لا يلزم وان كان له اكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى يقع على كل تطليقة واحدة بخلاف الصريح فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا قال امرأته طالق وله أكثر من واحدة واجاب شيخ الاسلام الاوزجندى انه لا يقع الا على واحدة واليه البيان وهو الاشبه وسيأتي لهذا مزيد تفصيل قال حلال الله عليه حرام اكرين زن را با تو بمانم فسمي ولم يستطع أخذها منه ان مضى من وقت الخلف يوم ولم يتحقق أخذها وقع الطلاق لان مادون اليوم ساعات لا يمكن ضبطها فعمل اليوم كالساعة فان زمان البرمستنتي من المين عندنا خلافا لزرقي قال لا آخر هرجه بدست راست كيرى

لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعثك عبدا غير ذوقبضته ولى عليك ألف درهم ثم فانه يلزمه ألف درهم هكذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان أقر الطالب سلمه له وأخذ به المال وان قال العبد عبدك لم أبعه انما بعثك غير هذا المال لازم له كذا في المبسوط \* وان قال العبد عبدى ما بعثك فكمه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية \* ولو قال العبد عبدى ما بعثته منك انما بعثك غير لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا نكح الفاعل المال كذا في الهداية والكافي \* وان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة \* ولو قال ان بعثت منه شيئا بألف درهم الا أنى لم يقبضه فاقول قوله بالاجماع كذا في الكافي \* لو أقر أنه باع عبده هذا من فلان وادعى أنه لم يقبض الثمن وجب له ذلك وكان القول قوله اذا أنكر المقر له كذا في التبيين \* رجل قال لفلان على ألف درهم من ثمن خمر أو خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعى في السبب وصل ذلك أم فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قال على ألف درهم من الثمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وان صدقه الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم حرام أو رباه فهو لازم له ولو قال لفلان على ألف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين \* ولو قال له على ألف من ثمن متاع أو قال اقضني ألف درهم ثم قال هي زيف أو نهر رجة أو ستوفة أو رصاص أو قال الا انما زيف أو قال لفلان على ألف درهم زيف من ثمن متاع وقال المقر له جياذ لزمه الجياذ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل وقالان وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان على ألف درهم زيف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف أيضا كذا في الكافي \* واذا أقر بالمال غصبا أو ودبعة وقال هي نهر رجة أو زيف صدق وصل أم فصل ولو قال في الغصب والودبعة الا انما ستوفة أو رصاص فان قال موصولا صدق وان قال مفصلا لم يصدق كذا في المبسوط \* وان قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قال اقضني فلان ألف درهم أو قال أو دعنى أو قال غصبت ألف درهم ثم قال الا أنه يفتق كذا صدق ان وصل والا فلا ولو كان الفصل اضرورة انقطاع النفس فهو وصل كذا في الكافي \* وبه يفتى كذا في الذخيرة \* رجل قال قد قبضت من فلان ألفا ثم قال هي زيف بقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيف لا يصدق كذا في الظهيرية \* وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال وارثه هي زيف لا يصدقون كذا في المحيط \* وكذلك هذا في الودبعة كذا في الظهيرية \* آخر يقبض خمسة على الشركة وقال هي زيف صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المظلوب بالجياذ فان قال مفصلا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفه اجماعا ولو قال موصولا لا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي \* وفي دعوى الزينة اذا كان قال قبضت حتى فللشريك أن يأخذ منه نصف الجياذ كذا في المحيط \* ولو قال له على كرخطة من ثمن بيع أو قرض ثم قال هو ردى قال القول قوله في ذلك وصل أم فصل وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو أقر بكرخطة غصب أو دبعة ثم قال هو ردى قال القول قوله وكذلك لو أتى بطعام قد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبت أو أودعته قال القول قوله في ذلك وكذلك

عليك حرام ان كنت فعلت هذا الامر فقال هزار بارو كان قد فعل يقع واحدة وان كان قال هزار ولم يقل بارو وقع الثلاث \* أنت على حرام ألف مرة يقع واحدة \* قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفي كل موضع يشترط النية ينظر المفتي الى سؤال السائل ان قال قلت كذا هل يقع يقول نعم ان نويت وان قال كم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية لان كم عبارة عن عدد الواقع وذلك يقتضى وجود أصل الواقع وهذا حسن \* حلال الله عليه حرام أو ما أخذت نفسي به يميني عليه حرام ان كنت فعلت كذا وكان فعل يقع



واحدة نوى أولا مدخولة أم لا \* ان فعلت كذا حلال الله عليه حرام ثم قال كذلك الامر آخر وجد الاول ووقع البائن ثم وجد الآخر يقع الثاني ايضا كما لو كان الثاني معلقا الاول \* قال ان فعلت كذا هرجه بدست كيرم بروى حرام فقيل له هرزنى كه بزنى كنى قال نعم ففعل ذلك الامر ثم تزوج يقع ولوزاد الو او قال وهرزنى كه بزنى كنى لا تطلق لان الاول منجز والثاني معلق فلا يصح العطف عليه وكذا ان غنى الوصل وفيه تغليظ عليه لانه عطف على الباطل (١٩٠) لان الاول منجز ولا امر آله وذ كر الامام الاورجندى انها تطلق اذا تزوجت كى

لا ياغو كلامه كما فى قوله كل امرأة الى فهي طالق ان فعلت كذا ولا امرأة له ونوى امرأة فتزوجها يقع عليها كالمقوال كل امرأة تكون لى ذكرهما فى مجموع النوازل ولو قال لامرأة ان تزوجتك حلال الله عليه حرام وتزوجها يقع \* ما أخذت بيمينى فهو على حرام ولم يكن له امرأة فهو حرام الا اذا أود التعليق فحينئذ يكون بمنزلة قوله ان تزوجت فمأخذت بيمينى فهو عليه حرام \* أنت على كتمان فلان فليس بشئ ذكره فى المحيط \* وان قال أنت على كالحمار والخنزير أو ما كان محرما العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون مينا فقد اختلفوا فيه \* ولو قال حلال واحد على حرام وقال عنيت لحم الابل تطلق امرأته \* قال لها بامن جناني كه باهمه شهر يقع الطلاق بالنية \* خلع امرأته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك تو بر من حرامى بدان خلع تحرم عليه \* وفى فتاوى سمرقند هذه المرأة حرام على وان لم تكن حراما فهو كافر اقرار بالايلاء اذا لم ينو الطلاق وفيه دليل ان الاقرار

لو قال استودعنى عبدا ثم جاء به بعد مبيع فقال هو هذا قال قول قوله فى ذلك كذا فى المبسوط \* ولو قرأ فلان عليه عشرة أفلس من قرض أو ثمن مبيع ثم قال هى من الفليس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصدق فى القرض اذا وصل وعليه ما قال وأما فى المبيع ففي قول أبى يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يصدق وفى قول محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس ثم قال هى من الفليس الكاسدة كان مصدقا وكذلك الوديعة كذا فى الحاوى \* اذا أقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى أنها زبوف ان كان أقر بقبض الجياد أو أقر بقبض حقه أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زبوف وان كان أقر بقبض الدراهم فقوله مقبول فى دعوى الزيادة استحسانا كذا فى الظهيرية \* ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له فى الدين وكذبه فى التأجيل لزمه الدين حال ولا يستخلف المقر له على الاجل كذا فى الكافى \* ولو قال فلان على عشرة مئاقيل فضة ثم قال هى سوداء أو قال فلان على ألف درهم ثم قال هى من ضرب كذا النوع من الدراهم أو قال من نقد بلد كذا ان قال على من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل أم فصل ولو قال من قرض أو ثمن يبيع ان كان ماسعى نقد البلد فانه يكون مصدقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقد البلد ان فصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكر أنه يصدق ولم يحك فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر فى الكتاب قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق ومنهم من قال ما ذكر فى الكتاب قولهم جميعا كذا فى الذخيرة \* ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم فى كرحنة فصدقه المقر له لم أقبضها وقال رب الله لم لأبل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا يصدق قياسا واستحسانا وان فصل فى الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو قال فلان على وديعة ألف درهم أو على ألف درهم قرضا ثم قال لم أقبضه ضمه كذا فى الخلاصة \* ولو قال أعطيتنى ألفا أو أقرضتني ألفا أو أسلفتني ألفا ثم قال لم أقبض ان كان ذلك موصولا يصدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني ألفا أو قال دفعته الى ألفا أو قال لم أقبضه لا يصدق فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل كذا فى فتاوى قاضيان \* اذا قال أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها الى وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا فالقول له وكذلك اذا قال أعطيتني أو أسلفتني لكن لم تدفع الى ووصل كلامه ولو قال دفعته الى ألفا أو نقدتني ألفا فلم أقبضه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رحمه الله تعالى القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك ألفا وأخذت منك ألفا لكن لم تدعنى حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا فى المحيط \* رجل قال فلان على مائة درهم عدنا ثم قال بعد ذلك هى وزن خمسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان يبين الوزن موصولا بكلامه كذا فى المبسوط \* ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم بالدهم سبعة حتى لم يصح بيان يلمزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خسون يخرج عن العهدة كذا فى المحيط \* وان كان فى البلد يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم يتقصد من وزن سبعة يصدق فى ذلك فان ادعى وزنا دون المتعارف فى تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان

بالحرمة بلانية ينصرف الى الايلاء لانه أدنى الحرمات واختار الامام ظهير الدين فى قوله هرجه حلال استمرابر من كان حرام أو حلال بر من حرام من غير لفظ ايرضا أو خدای انه لا يشترط النية فى زمانا الغلبة العرف فيه أيضا ومشايخنا أفتوا فى أنت على حرام أو الحلال عليه حرام أو حلال الله عليه حرام أو حلال المسلمين عليه حرام ان الكل بائن بلانية واذا حلف بهذه الالفاظ على فعل فى المستقبل ففعل وليس له امرأة عليه الكفارة وان له امرأة وقت الحلف ومات قبل الشرط أو بانث لا الى علة ثم باشر الشرط الصحيح انا

لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفاً بالله تعالى وقت الوجود فلا يتقلب طلاقاً \* خالعها ثم قال حلال الله عليه حرام ان شرب الى سنة وشرب لا يقع لعدم الملك والاضافة اليه \* قال ان شربت المسكر الى عشرة ايام فشراب في اليوم العاشر تطلق كالحلف لا يكمل عشرة ايام فكلم في العاشر حث \* ولو حلف لا يشرب المسكر الى الجمعة فشراب في يوم الجمعة لا تطلق لان يوم الجمعة غاية له فلا يدخل \* تطلق الحرة واحدة ثم قال له اذنت على حرام ينوي الثنتين لا يصح ونية الثلاث تصح ويقع (١٩١) طلقته انما هي له امرأته المطلقة وانقضت عدتها حلف وقال

اكره برأيا بخواهم او اورا بزني كنم حلال الله عليه حرام فتزوجها لا تطلق وانما تطلق التي كانت له عند

اليمين كالحلف امرأتي طالق لا يقع على المعتدة ولا على التي تزوجها \* وذكروا ان الدين خالعها ثم قال لها اكره بالوشتي كنم حلال الله

بروي حرام ثم تزوجها لا تطلق \* قالت له ترا اندرين خانه

بحيزي حلال ليست فقال الزوج مباح كوي ثم قال لها اندرين خانه جهي كني

ان لم ينو بالاول الايقاع لا يقع ولا يدل كلامه الثاني على الايقاع \* قال لها ان

تزوجتك حلال الله عليه حرام فتزوجها تطلق قال بعضهم والصحيح خلافه

لان تقدير كلامه اكره فلانه راجحواهم زن ازمين بطلاق وفيه يقع على القائمة لا على

المتزوجة الحادثة لانها معرفة في موضع الشرط فلا تدخل تحت الجزاء التكرار لتضاد

بينهما ولولم تكن في نكاحه وقت وجود الشرط امرأته

لا يقع على فلانة ايضالان تقدير كلامه اكره فلانة

راجحواهم زن ازمين بطلاق

ولو قال كذلك وله امرأته ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وليس له امرأته وقت الحلف يكون يميناً

لتعذر الصرف الى الطلاق وتحريم الحلال بين فانه اذا قال حرام است بانوسخن فكتن يكون يميناً به أفق الامام الاورجندى وقال الفقيه

أبو جعفر اذا تزوج امرأته يقع عليه الان تقدير كلامه كل امرأته تزوجه فاكذوا قال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأته وقت الحلف بطل

الكلام ولا يكون حلفاً ايضاً اذا لم تكن له امرأته ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاورجندى

كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب منها قد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالباً على البعض ينصرف اقراره على أقل ذلك ولو قال بالكوفة له على مائة درهم بيض عدداً ثم قال هي تنقص دانقالم يصدق ولو قال له على مائة درهم اسبهدي عدداً ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسبهدي كذا في الميسر

### \* (الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان) \*

لو اقرأه اخذ ثوباً من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وأنكر المقر فالحق للقر ولو كان مستأجراً أو مستعيراً فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي أو هي لفلان آخر فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثله الذي اقرأه الله وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كس فلان ألف درهم أو من سقف فلان ثوباً أو من قربة فلان كرخطة أو من نخيل فلان كرتراً أو من زرع فلان كرخطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال قبضت من أرض فلان عدلاً من زطى وقال انما مررت فيها ما رايت من ثيابي ومعى أحمال من زطى فانه يقضى بالزطى لصاحب الأرض الآن يقيم البيعة أنه كان ما راها وكذا اذا كان فيه طريق معروف للعامة كذا في المحيط \* واذا اقرأه اخذ سرجا كان على دابة فلان أو لحماً أو حبلاً وادعى ذلك رب الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت خنطة كانت على دابته أو طعماً كان في جوارق فلان قضى له بذلك وكذلك لو اقرأه اخذ بطانة جيبته أو ستر بابه ولو اقرأه اخذ ثياباً من حمام فلان فلا ضمان عليه وكذلك المسجد الجامع والخان والأرض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرأه اخذ ثوباً من طريق فلان أو فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقرأه اخذ من أجير فلان فانه لا يجردون الاستاذ ولو اقرأه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذ لم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ادعاه رب البيت ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكناً وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان أقام البيعة أن الدار كانت في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقرأه احتقر أرض فلان واستخرج منها ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فالقول قول صاحب الأرض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان واحتقر فيها أو استخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاهما رب الأرض وبجهد المشهود عليه الفعل أو أقر بالفعل وادعاهما لنفسه فهي لرب الأرض وكذا لو شهدا أنه أخذ كذا من داره أو منزله أو حانوته أو دهنه من قارورة أو سمن من زقفة فهو ضامن لذلك كله ولو اقرأه ركب دابة فلان فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردوها وتاويله عندي اذا أقر بالركوب والنقل كذا في المحيط

### \* (الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع) \*

إذا أقر الرجل أن لفلان على ألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فان المال يلزمه والخيار باطل صدقه الطالب في الخيار أو كذبه هذا اذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للقر له لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل قالوا وينبغي أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط \* رجل أقر لرجل

ولو قال كذلك وله امرأته ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وليس له امرأته وقت الحلف يكون يميناً لتعذر الصرف الى الطلاق وتحريم الحلال بين فانه اذا قال حرام است بانوسخن فكتن يكون يميناً به أفق الامام الاورجندى وقال الفقيه أبو جعفر اذا تزوج امرأته يقع عليه الان تقدير كلامه كل امرأته تزوجه فاكذوا قال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأته وقت الحلف بطل الكلام ولا يكون حلفاً ايضاً اذا لم تكن له امرأته ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاورجندى

ولو قال هر چه بدست راست كيرم بر من حرام ولم تكن له امرأة فبين وان أراد به التعليق في امرأة تنز و جهيا يصح لان قوله كيرم استقبالية كذا عن صاحب المنظومة \* وفي قوله حلال الله عليه حرام وله امرأتان ان لم تكن له نية طلاقا وان نوى احدهما دين لافي القضاء وقتوى الامام الاوزجندى على انه يقع على واحدة واليه البيان وقد ذكرناه وفي قوله هر چه بدست راست كيرم بروى حرام كرفلان كاربكم ففعل وله أربع طلقت كل تطليقة لان (١٩٣) هر فارسية كلمة كل وبالعرف جعل هذا حلفا على الطلاق فتقديره هر زنى كه ويراهست

كذا ان فعل كذا بخلاف حلال بروى حرام ان فعل كذا وله أربع حيث لا يقع الاعلى واحدة واليه البيان لانه بمنزلة قوله امرأته طالق \* وفي الظهيرية حلف بهذه الانطاز انه لم يفعل كذا وكان فعله وله امرأة أو أكثر بنى وان ليست له امرأة فلا شيء عليه لانه حل على الطلاق فلا يراد به شيء آخر وان حل على اليمين فهو غموس \* وفي فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته ان فعل كذا وفعله وله امرأتان أراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما ما أشاء في الزبادات الى انه يلا ذلك \* وفي الدينارى اكر زن بخواهم طلاق فتزوج امرأته وقع عليها ثم تزوج أخرى لا يقع لبطلان اليمين بالحنث بخلاف كل امرأته أتزوج جهيا حيث لا ينحل برة بل اذا تزوج أخرى وقع \* وفي الذخيرة له امرأتان فقام هر چه بدست راست كيرم بروى حرام كرفلان كاربكم ثم حلف وقال حلال بروى حرام كرفلان كاربكم ذكر الفعل الذى ذكره أولا

بين من قرض أو غصب أو ودعة أو عارية قائمة أو مستهلكة على انه بالخيار فيه ثلاثة أيام فالقرار جائز والخيار باطل صدقه صاحبه أو كذبه وان أقربدين من ثمن بيع على انه بالخيار ثلاثة أيام فان هنالك يثبت الخيار اذا صدقه وان كذبه صاحبه يثبت الخيار كذا في المبسوط \* وان كان الخيار من جانب المقر له اذ لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فأراد هو أن يقيم بينة على الخيار لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل فالو لا يجب أن لا تسمع بينته كذا في المحيط \* واذا أقربالدين من كذبه على اشتراط الخيار مدة معلومة طوله أو قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار له الى آخر المدة وان كذبه المقر له في الخيار لم يصدقه على شرط الخيار كذا في غاية البيان شرح الهداية \* استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات في الذمة حالا ومؤجلا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم الدينار أو قال الا كرخطة أو الا عشرة فلس كان الاستثناء جائزا ويطرح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود التجارات أصلا أو كان يجب مؤجلا لا حالا لا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم الا ثوبا أو قال الاحيوانا أو ما أشبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان على مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الاخير كذا في المبسوط \* وفي المستثنى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقربشي بيمينته واستثنى غيره من صنعه أو من غير صنعه فلا يستثناء باطل كذا في المحيط \* وان أقربعالمين واستثنى شيئا ولم يبين أن المستثنى من أى المالمين فان كان المقر له فى المالمين واحدا كما اذا قال لفلان على ألف درهم ومائة دينار الادرهما ففي الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فلا يستثناء يصرف الى المال الثانى وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثانى كما اذا قال لفلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادرهما وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الألف كان كما قال كذا في الحاوى \* ولو قال لفلان على ألف درهم الامائة أو خمسين ذكر في رواية أبي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم ومائة دينار الامائة درهم وعشرة دنانير فاعلم عليه تسعمائة درهم وتسعون دينارا كذا في المحيط \* الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على ألف درهم الا خمسمائة وخمسمائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه جميع الألف ولو قال لك على خمسمائة وخمسمائة الا خمسمائة فلا يستثناء جائز وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائة شين جميعا كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لغيره لك على ألف درهم ووضخ الامائة درهم نهرجة ان في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينظر كم يستوى النهرجة بالنهر فان كان يستوى كل مائة منها أربعة دنانير ينظر كم يستوى الاربعة الدنانير

ثم خلع احدهما وتزوج جهيا ثم فعل ذلك الفعل انحلت اليمينان ووقع على المختلعة باليمين بالوضح الاول طلاق لانه في معنى كلمة كل وكان وقع عليه بالخلع طلاقا فانصارا ثلاثا وبقيت اليمين الثانية وهى قوله الحلال عليه حرام لقيام التحل عندئذ لان الخلع طلاق بالخلع وقد زالت مزاجية المختلعة بالخلع فيقع عليها طلاقا فان بالاولى طلاق ومن الثانية الدائر بينهما طلاق آخر \* في الذخيرة ان فعل كذا حلال الله عليه حرام ثم حلف كذا على فعل آخر حنث في الاول ووقع الطلاق على امرأته ثم حنث في اليمين الثانية

وهي في العدة قيل لا يقع الثاني والاشبه الوقوع لالتحاق البائن بالبائن اذا كان معلقا \* في الفتاوى قال حلال الله عليه حرام وما آخذت  
بمبني فهو عليه حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل طلقت ثابته نوى أم لا دخل بها أم لا بخلاف ما اذا علقه بفعل في المستقبل \* وعن  
شيخ الاسلام فيمن حلف قائلا ان نجما كه آفتاب بر آيد تا آنجا كه آفتاب فرورد و هر چه آفتاب بروی تابد و خدای حلال کرده است بروی  
حرام كه چنین كار کرده است و كان فعله انه لا تطلق امره انه اذا كان نوى \* وعنه حلقه (١٩٣) صره انه ان لم يذهب بامره انه اليه الى

ثلاثة أشهر خلال الله عليه  
حرام وبانت منه امره  
في المدة بطلاق بائن وانقضت  
عدتها ولم يذهب بها اليه  
لا تطلق بخلاف قوله لا اكلم  
زوجة فلان هذه حيث  
يحدث اذا تكلم بعد زوال  
الزوجة عندهما \* قال  
حلال الله عليه حرام كره  
جامعه در نيه دام و در نيه  
بوده است و دوخته لا يحنث  
و بصراخر كلامه قيد الاول  
\* في الذخيرة قال لها اذا كنون  
تا يك سال كردنو كردم هر چه  
حلال كه بخواهيم عليه  
حرام ثم صاحبها ان صاحبها  
قبل مضى مدة أربعة أشهر  
حرمت عليه بحكم الشرط كما  
لوقال كل امرأة عليه حرام  
ان صاحبها الى سنة وان بعد  
مضى مدة أربعة أشهر من  
وقت الحلف حرمت عليه  
بحكم الايلاء أصله ان  
قربتك فكل امرأة يتزوجها  
طالق ايلاء عندهما خلافا  
للامام الثاني \* اكر فلان  
كار كنم هزار حلال عليه  
حرام يقع واحدة عند  
وجود الشرط لا فرق بين  
الخنز والمعلق \* قالت انا  
عليك حرام فقال لا ادري

بالوضوح فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحا وقال محمد رحمه الله تعالى فاما في قول  
فيلزمه الالف الوضوح كله او لو قال له على ألف درهم غله الالف وضح فعليه تسعمائة غله في قوله جميعا  
كذا في المحيط \* لوقال لفلان على ألف درهم الالف درهم وعشرة دنانير الاقراط المستثنى مائة وعشرة  
دنانير غير اقراط فيطرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال له على ألف درهم وما تدينار  
الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان على كرخطة وكرخشير الا كرخطة وقخير شعير فاستثناء  
قخير الشعير جائز واستثناء كرخطة باطل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان ما تدينار الالف درهم كان الاستثناء  
جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان على عشرة دنانير الالف درهم فاستثناء أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى على وجهين ان كان المندى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم  
يصح الاستثناء هكذا في الجوهر والنيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله الالف درهم فالاستثناء  
باطل كذا في الحاوي \* وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تيميلا أو تكبيرا أو تسبيحا كذا في  
المبسوط \* لوقال لفلان على مائة درهم فاشهدوا على بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل ولو قال لفلان  
على ألف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال الا عشرة دراهم  
وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال على ألف درهم الا درهما قضيتها اياه كان الاستثناء صحيحا كذا  
في المحيط \* ولو قال له على درهم غير دانيق من ثمن بقل قد قضيتها اياه ففي رواية أبي حنيفة عليه درهم الا دانيقا  
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان على درهم غير دانيق بالنصب يلزمه خمسة دنانير ولو قال  
غير دانيق بالرفع يلزمه درهم ولو قال له على عشرة دراهم بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع  
يلزمه عشرة كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على عشرة دراهم يلزمه ثمانية دراهم ولو قال الا دراهم ان  
يلزمه عشرة دراهم كذا في خزنة المفتين \* ولو قال على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخسون وكذلك لو قال  
الاشياء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على عشرة دراهم الا بعضها فهو بمنزلة قوله الاشياء كذا في  
الظهيرية \* لو قال ما في هذا الكيس من الدراهم فهي لفلان الالف درهم فانها الى ان كان فيه ألف درهم  
وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للقرض الزيادة أو كثرت وان كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من  
الالف فالدراهم كلها للمقر له كذا في خزنة المفتين \* في المستحق لوقال لفلان على دينار الالف درهم فالاستثناء  
باطل ولو قال له على درهم الارطل زيت أو قربة ماء أبخرته فيعطى هذا درهم الا قربة من زيت أو قربة ماء كذا  
في محيط السرخسي \* ولو قال له على عشرة أرطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له  
على عشرة أرطال سمن الا درهما أو على كرخطة الا خمسة أرطال من زيت كذا في المحيط \* رجل قال لفلان  
على عشرة دراهم جباد الا خمسة زبوا فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جباد ويرجع المقر على المقر له  
بخمسة زبوا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على المقر خمسة  
جباد وبصير المستثنى عن العشرة خمسة جباد فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة  
ستوقه يلزمه عشرة جباد يطرح منها قيمة خمسة ستوقه في قوله ولو قال لفلان على عشرة الا خمسة ستوقه  
كان عليه خمسة ستوقه وما يبقى بعد الاستثناء يكون من الستوقه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له على

(٣٥ - فتاوى رابع) احلال ام حرام لا يقع شيء \* قال بين يدي أصحابه من كان امره عليه حرام ما يفعل هذا الامر ففعله واحد منهم  
قال في المحيط هذا اقرار منه بحرمتها عليه في الحكم وقيل لا يكون اقرارا بالحرمة \* قال لا تحري حرام زن فقال بلى فهذا اقرار منه بالحرمة  
وقال شيخ الاسلام برهان الدين ان كان له مبانة ومنكوحة قالى المبانة والا الى المنكوحة وقيل ان كان يدعي بين أصحابه بهذا الاسم لا يكون اقرارا  
والاقرار \* اتهمها في كلمة فقال حلال بر من حرام كه اين سخن گفته فقال في كفته ام ان كانت قالت لا يقع وان كانت لم تقل يقع فتقدير

الكلام كانه قال اكرهه كفته توطلاق وشرط البرو وجود التكلم وشرط الحنف عدم التكلم \* قيل له انك فعلت كذا فقال حلال بروى حرام  
اكرهه ام وقد فعله طلق لانه تعليق بشرط كائن \* قال له فلان كاركهه فقالت نكرهه ام فقال اكرهه توطلاق وقع لقرار الزوج اولا  
وان حلفت على انهم لم تفعل \* قالت له انا عليك حرام فقال توجه حلال چه حرام قبل لا يقع لانه اظهار الكراهة \* قال لها حلال عليه حرام  
كه تراد در شكهم نیست فقالت هست قال (١٩٤) في المحيط القول قولها يقع كافي الحيض وخالفه غيره وقال القول قوله ولا يقع \* قال

ثلاث مرات حلال الله عليه  
حرام ان فعل كذا ووجد  
الشرط وقع الثلاث \* قال  
لغيره حلال يا تو بسه طلاق  
كه فلان كارهه كرده فقال  
نعم وكان فعل وقع \* وفي  
الظهيرية قال لها مرتين أنت  
على حرام ونوى بالاول  
الطلاق وبالثاني المين فعلى  
مانوى \* قال لا امرأتيه أنتما  
على حرام ونوى الثلاث في  
احداهما والواحدة في  
الاخرى صحت نيته عند  
الامام وعليه الفتوى ولو قال  
نويت الطلاق في احداهما  
والمين في الاخرى عند الثاني  
يقع الطلاق عليهما وعندهما  
كما نوى \* قال ثلاث أنتن  
عليه حرام ونوى الثلاث في  
الواحدة والمين في الثانية  
والكذب في الثالثة طلقن  
ثلاثا وقيل هذا على قول  
الثاني وعلى قولهما ينبغي  
ان يكون على مانوى \* القاضي  
هر چه حلال كرده خداست  
بروى حرام يصدق على ترك  
النية لعدم التعارف ويكون  
يميننا \* قال لها ده سالت كه  
يامنى ويك روز حلال نبوده  
يحتاج الى النية بخلاف قوله  
انت على حرام ونظائره حيث  
لا يحتاج اليه المعروف \* في يده

عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير اربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم ولو قال له على  
عشرة دراهم الا غير اربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير  
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية \* فان استثنى بعد الاستثناء فلا استثناء الاول نفي والثاني ايجاب  
مثل قوله فلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الا درهما يلزمه ثمانية  
ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلاثة الا درهما فانك تجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى عما يليه  
وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستثنيهما عما يليهما وهو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة عما يليهما وهو سبعة  
يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة عما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ  
ما أقرب به بيمينك والاستثناء الاول يسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما اجتمع  
في يسارك أسقطه عما في يمينك فابق فهو المقر به وقال بعضهم اذا أتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني  
مستغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول  
مستغرق دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلاثة أوجه أحدها يلزمه عشرة ويبتطل  
الاستثناء الاول لاستغراقه ويبتطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء أن جميعا لان  
الكلام انما يتم بانخره قالوا وهذا اقيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى أول  
الكلام وهذا ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثناء من عطف ما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلاثة  
أو عشرة الا خمسة وثلاثة ففهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهما فان كان العددان جميعا  
لوجعا استغراقا بان قال الا سبعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو وجههما فيقتضى الاستغراق  
فكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواو صحيح استثناء فان قال له على درهم ودرهم  
ودرهم الا درهم ما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الا درهم ما ودرهما ودرهما وكذا اذا قال  
ثلاثة الا درهم ما ودرهمين يلزمه ثلاثة أيضا ولو قال عشرة الا خمسة أو ستة يلزمه اربعة ولو قال له على درهم  
درهم درهم لزمه درهم واحد وكذا لو كرهه ألف مرة تبغير الواو كذا في السراج الوهاج \* ولو قال فلان على غير  
درهم يلزمه درهمان كأنه قال درهم وغيره مثله ولو قال فلان على غير ألف درهم يلزمه ألفان اذا قال ان رجل  
هذه الدار فلان الانصبيامها فانهم الفلان فان وصل كلامه بان قال فلان تسعة أعشارها مثلا ولهذا  
عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فلست أجبر قوله بعد ذلك فيها يقال للمقر له بالدار أقر صاحب النصيب  
بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة فلان الانصفه فانه لفلان كان كما  
قال وكذلك لو قال هذان العبدان فلان الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان  
المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا جميعا فلان ولو قال هذا العبد فلان الا أنه لفلان  
عندي وديعة كان للاول ويغرم للثاني قيمته ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان الانصف الاول فانه  
افلان والانصف الاخر فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة  
والدراهم والعرض كذا في المسبوط \* اذا قال لفلان على ألف لابل خمسمائة فعليه ألف ولو قال له على درهم  
أبيض لابل أسود فعليه أفضلهما وكذلك الجيد والردى والاصل أن كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان  
كان المقر له اثنين لزمه المالا ن جميعا اتحاد الجنس أو اختلف وان كان المقر له واحدا ان كان الجنس مختلفا

دراهم فقال هذه الدراهم حرام على فاشترى بها شيئا حنث وان وهبها أو تصدق لم يحنث لانه لا يراد به تحريم كل التصرفات بل لزمه  
يراد به ما يختص به من التصرفات غالبا وهو الشراء \* وقيل له زن تو بسه طلاق كه فلان بخانه تو نیست فقال بخانه من نیست لا يحنث لعدم  
الحلف منه وان كان في يته \* قال هذا الحرام على وشربها قيل عليه الكفارة اذا شربها لان التحريم المضاف اليه لا يكون الا باليمين كما في  
تحريم المساج وقيل لانه اخبر صادق والفتوى على انه يتو ان نوى الاخبار لا يلزمه شيء وان نوى اليمين عليه الكفارة وان لم ينو شيئا لا يلزمه

شيء وكما يصح إضافة التحريم إليها يصح إليه أيضاً غير أن الإضافة إليها تصح بدون ذكر الزوج حتى لو قال لها حرمتك ونوى الطلاق صح أو قال أنت على حرام ولم يقل على نفسي يقع ولا تصح النية بلا ذكرها حتى لو قال حرمت نفسي أو أنا حرام ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع \* وفي المستزاد لو قال هرزني كه بخوادو بودو باشدا كرفلان كار كند او قال هرزني كه بكنندو بخوادو باشدا لا يصح اليمين ويكون أحدهما - هذه الالفاظ لغواً فاصلا بين الشرط والجزاء بالاتفاق \* وقال الامام الاوزجندی فحين قال ان كنت في هذا البلد الى شهر هرزني كه وبراد بودو باشدا فكذا ومكث بعد اليمين فيه شهر افاتني في عقده لا يقع عليها الطلاق وكذا الجاب القاضى في قوله لا آخر ان لم يفعل كذا هرزني كه تراخوسته وناخوسته از تو طلاق خلف الاخر كذلك انه لا يقع الطلاق ويصير فاصلاً وبه يفتى وذكر الامام الرستغيني ان قوله بودو باشدا لفظ واحد على قول الامام كونه انت حر وحران شاء الله وفيه نظر لان العبارتين (١٩٥) مختلفتان وذكر الصدر انها لا تطلق على قياس قول الامام لان

كلا اللفظين بمعنى واحد \* قال اكر تا يك سال اندرين شهر باشم هرزني كه مراد بود فكذا ومكث طلقت التي في نكاحه \* (نوع آخر في قوله داده كير) \* قالت له مر اطلاق ده فقال داده كير او كرده كير او قال داده باد او كرده بادان نوى يقع الرجعي والا لا ولو قال داده است او كرده است يقع نوى أولاً ويصدق على ترك النية في الاول قضاء ولو قال داده انكار او كرده انكار لا يقع وان نوى لانه في العرف لتزيل العدم منزلة الوجود \* ولو قال اها بعد ما طلبت الطلاق داده كير و بولا يقع أخرى الا اذا نوى نيتين ولو قالت لا اكثني بالواحدة فقال ادو كيران نوى به الا نيتين من الطلاق وقع الثلاث ولو قال كفته كير حين طلبت الطلاق لا يقع وان نوى وفي

لزمه المالان جميعاً أيضاً وان كان الجنس متحداً لزمه أكثر المالين وأفضلهما كذا في الظهيرية \* ولو قال لقفلان على محتوم من دقيق ردی لابل من حواری (١) فهو حواری وفي شرح الشافعي عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لقفلان على دقيق حواری لابل خشكار (٢) لزمه الحواری ولو قال كرحنطة لابل كرددق لزمه انكار كذا في المحيط \* ولو قال له على رطل من بنفسيج لابل من خیری لزمه جميعاً وكذلك لو قال له على رطل من سمن الغنم لابل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط \* ولو قال لقفلان على ألف درهم لابل لقفلان لزمه المالان وكذلك لو كان الثاني مكاتباً لاول أو عبداً ماذوناً لم يكن العبد مذبوناً لزمه ألف واحدة استعساناً كذا في محيط السرخسی \* ولو قال لقفلان على ألف درهم عن جارية باعنيها لابل باعنيها لقفلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف الآن بقى الثاني انهما لاول فيكون عليه ألف واحد لاول استعساناً كذا في الحاشی \* ولو قال هذا العبد لقفلان ثم قال لقفلان بقضى لاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لادخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في محيط السرخسی \* ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد لاول وللثاني قيمته سواء دفعه الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وكذلك لو دعيته والعارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئاً وان دفع بغير قضاء فهو ضمان للثاني كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال هذه ألف أو دعنيها فلان لابل فلان والاول غائب فأخذه الثاني ثم حضر الاول فان أخذ مثلهما من المقر لم يرجع المقر بهما على المدفوع اليه وان أخذهما من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط \* رجل في يده ألف فقال هي لقفلان ثم قال بعد ذلك لابل لقفلان فهي لاول كذا في محيط السرخسی \* ولو قال هذه الدار لقفلان ثم قال بعد ذلك لابل لقفلان فهي لاول وليس لادخر شيء وكذلك لو قال الدار لقفلان ثم قال بعد ذلك له ولقفلان أولى ولقفلان فالدار كله لاول وان قال ابتداء انهما لقفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما ضمان كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من مائة انسان والاشتثناء بالاقرار \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده عبد قال هذا العبد مضاربة لقفلان عندي ثم قال دفع الى خمسة مائة فاشتريت بهما هذا العبد وقال المقر له بل دفعت اليك

(١) قوله بل من حواری بضم الحاء وشد الواو وفتح الراء الدقيق الایض وهو لباب الدقيق كما في كتب اللغة (٢) قوله خشكار كذا في النسخة المجموع منها والذي في القاموس الخشكار بالضيم الردي من كل شيء ومالاب له من الشعيراء بحر اوى

الصغرى قالت له مر امدار او دست باز دار وطلعتي فقال داشته كير او داشته كيرم او باز كير يقع بالنية لكن في طاعة رجعي وفي غيره واث \* قالت له من بر تو طلاقم فقال همچنان كير اختلاف فيه واختار الوقوع ولو قال همچنان ولم يقل كير لا خلاف \* قالت مر ايله كن فقال يله كرده كير يقع بالنية \* تزوجها فقيل له جراً كرددی فقال كرده نا كرده كير يقع اذا نوى والفتوى على انه لا يقع وان نوى لانه انكار النكاح \* قالت طلعتي فقال اكر از روی تو انيست چنین كير ولم يقل شيئاً وقامت لاتطاق \* قالت له من يكسوونو بيكسو فقال همچنين كير لا تطلق \* قال لها ما خلقت بطلاقك واکر خورده ام خورده كير او قال آن نوترا وان من مر الا يقع وان نوى \* قال لها خوب بشتن بزني بسمن دادی فقال داده كير ان نوت وهنالك شهم ووصح وكذا في العتق وكل ما يستوي فيه الجحد والهزل بخلاف البيع والاجارة والاقرار فانه لو قال بع هذا الثوب فقال فروخته كير او قال اقری فقال اقرار كرده كير لا يكون بيعاً واقرار بخلاف ما اذا قال لا آخر كافر شدي فقال كافر شدي كير حيث يكفر لانه استخفاف \* قالت له لم بحث الى قاني است بزوجه لك فقال لي كير لاتطاق لان غاية الامر انه انكار النكاح \* قال لها جنك باز داشتم از تو ونوى قال اوجهم فرقع بائنه وهو الاصح وغيره يقع واحدة رجعية وذكر طهیر الدين بن اسحق

انه يقع فيه وفي يله كردم به ششم و يای كشادم بلانیه وفي النسفی فی یله كردم رها كـردم اوترا هشتم اودست باز داشتم لايقع بلانیه لكن رها كردمت آو یله كردمت بالنیه يقع البائن وفي باز داشتم اوباز داشتم یك طلاق يقع الرجعی ولا یصح نیسه الثنتين فی الشكایات \* (نوع آخر فی انكار النكاح) \* قال لها تومر جیری نباشی اولی یكن بیننا نكاح اولم اترجیحك لا یقع وان نوى ولو قال لا نكاح بینی و بینك یقع ان نوى وفي لست لی بامرأة لا یقع (۱۹۶) وان نوى عندهما وعند الامام یقع بالنیه \* قال توزن من فی لا یقع وان نوى فی

المختار \* وفي المحیط لو قال لم یبق بینی و بینك شیء ونوى الطلاق لا یقع ولو قال لست لی بامرأة ولم یواجهها لا یقع عند الامام ولو قال علی حجة ان كان لی امرأة قال السرخی لا یقع بالاجماع ولو قال لست بامرأتی أو فسخت النكاح تطلق اذا نوى ولو قال مالی امرأة لا یقع بالنیه أیضا ولو قال والله لست لی بامرأة لا تقع ان نوى قال القاضی رأیت بخط والدی ان فی الحلف وبدونه وبالمخاطبة والمغایبة سواء وفي الفتاوی فی المغایبة لا یقع وان نوى اجماعا والخلاف فی المخاطبة \* قالت لست لی بزوجه فقال هو صدقت فهذا مالو قال لست لی بامرأة سواء \* وفي الفتاوی قال لها لست بامرأتی ان دخلت الدار فی قیاس قول الامام ومحمد یقع اذا دخلت الدار \* فی مجموع النوازل قالت له آخر زنوم فقال له نومه زنوم او قال نومه ا بكانه اولاً حاجة فیک لا یقع وان نوى \* قال لا آخر ان كنت تضربنی لأجل فلانة التي تزوجت افا فی تركتها فذهبا ونوى الطلاق یقع واحدة بالنیه ولو قال تركت وی كفتی وزن رها كردم لا یقع بها الا واحدة \* ولو قال أنا بری منك لا یقع وان نوى ولو قال أبرأتك عن الزوجية یقع بلانیه \* قال لها مالك از تزوجت اشد لم لا یقع بلانیه \* قالت بیزادشوا زن اودست بازداوا زن فقال بیزادشدم بشرط النیه وبمقالها فی هذا لا یصیر الحال حال مذاكرة الطلاق \* قبل لها راشتی كردی فقال من تركت وی كفتی وزن رها كردم فقله رها كردم یحتمل معنیین تفسیر الاول فلا یقع باللفظین الا واحدة ویحتمل اخبارا علی حدة ومع هذا لا یقع اخرى لان قوله من تركت وی كفتی بائن وفي قوله رها كردم اختلاف المشایخ فوقع الشك فی كونه

هذا العبد قال قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما یكال ویوزن وغير ذلك كذا فی المحیط \* ولو قال غصبت فلاناً مائة درهم ومائة دینار وكرخطة لابل فلاناً لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعینها فهي الاول ومنه للثانی كذا فی التبیین \* ولو قال غصبت فلاناً ألف درهم وفلاناً مائة دینار وفلاناً كرخطة لابل فلاناً فانه یغرم للاربع ما أقرب له للثالث كذا فی محیط السرخی \* ولو أن رجلاً له علی رجل عشرة دراهم بیض وعشرة دراهم سود فقال رب الدین اقتضیت منك درهماً سوداً لابل بیض أو علی العكس فقال المدیون قد اقتضاهما منی لزمه اقتضاء درهم بیض ولو كان الدین عشرة دراهم وعشرة دنانیر فقال رب الدین اقتضیت منك دیناراً لابل اقتضیت درهماً ودیناراً لزمه اقتضاءهما كذا فی المحیط \* ولو كان علیه مائة درهم فی صك ومائة فی صك آخر فقال اقتضیت منك عشرة من هذا الصك لابل من هذا الصك فهي عشرة واحدة یجعلها من أیها شاء الذي قضاه كذا فی المبسوط \* ولو كان لرجل علی رجل مائة درهم وعلی رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما كفیل عن صاحبه وكل مال فی صك علی حدة أو كانا فی صك واحد فقال رب الدین قبضت من هذا عشرة لابل من هذا یلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفیل عن رجل واحد لرجل واحد فقال رب الدین قبضت عشرة من هذا الكفیل لابل من هذا الكفیل لزمه كذا فی المحیط \* ولو كان لرجل علی آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت الی منها مائة درهم بیدك ثم قال لابل أرسلت الی بیامع فلان غلامك فانها مائة واحدة لا یلزمه أكثر منها ولو كان بها كفیل فقال قد قبضت منك مائة لابل من کفیلك لزمه لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان أراد أن یتحمل كل واحد منهما ما لم یكن علیهم ما یبیین كذا فی الحاوی \* قال قبضت منك مائة فقال المطالب وعشرة أرسلت بها الیک وثوباً بعتك بشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا فی هذه المائة كان القول له مع یمنه وقیل لو كان قال المطالب عشرة بغير واولا یلزمه الا المائة أماع الواو فیلزمه المعطوف مع المائة وقیل لا یلزمه الا المائة فی الوجهین وهو الصحیح كذا فی محیط السرخی \* رجل اشتری من آخر متاعاً فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علی ألف درهم فقاصصت به الم یصدق ولو قال قد استوفیت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الی منها ولو قدم ذكر القصاص (۱) فقال قد قاصصتك بالدین الذي كان لك علی عن ما اشتریته منی ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق فی ذلك وعلی هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بألف كانت لك علی لم یصدق ولو قال استوفیت منك الثمن لابل قاصصتك به من دین كان لك علی صدق كذا فی المحیط

(الباب الحادی عشر فی اقرار الرجل بوصول الی یدیه من رجل لا آخر واقرار مالیه علی آخر لغیره)

اذا قال دفع الی هذه فلان وهي افلان آخر فان اقر الدافع أنه سلم لوكلة للثانی وادعی الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثانی فییه يدفع المقر الی أیها شاء وان كذبه الثانی فی الامر لا یدفع الی الدافع ولا یضمن المقر للدافع شيئاً وأما اذا ادعی كل واحد المملك لنفسه فهي للدافع ولا یضمن للثانی فاذا ردها الی الدافع بری مالکاً أو غیر (۲) قوله ذكر القصاص الاولی أن یقول التقاص فی القاموس تقاص القوم قاص كل واحد منهم صاحبه فی حساب وغیره اه بحرأوی

وزن رها كردم لا یقع بها الا واحدة \* ولو قال أنا بری منك لا یقع وان نوى ولو قال أبرأتك عن الزوجية یقع بلانیه \* قال لها مالك از تزوجت اشد لم لا یقع بلانیه \* قالت بیزادشوا زن اودست بازداوا زن فقال بیزادشدم بشرط النیه وبمقالها فی هذا لا یصیر الحال حال مذاكرة الطلاق \* قبل لها راشتی كردی فقال من تركت وی كفتی وزن رها كردم فقله رها كردم یحتمل معنیین تفسیر الاول فلا یقع باللفظین الا واحدة ویحتمل اخبارا علی حدة ومع هذا لا یقع اخرى لان قوله من تركت وی كفتی بائن وفي قوله رها كردم اختلاف المشایخ فوقع الشك فی كونه





الافى به شتم ترا دى فانه رجعى لا يحتاج الى النية وفي المحيط به شتم ولم يقل ارزى ان كان الحال حال مذكرة الطلاق يقع واحدة رجعية بلانية وان نوى بائناً وثلاثاً وقعن وعن محمد بن مقاتل الرازى ان به شتم حكمه حكم الصريح لا تعمل نية البائس أو الثلاث فيه وان قال له لم ارد به الطلاق وتجن أعلم بالمغتنام غير نأو عن الامام ان به شتم لا يكون طلاقاً بالانية لانه عبارة عن التخليه وفيه يشترط النية الا انه يفارقهما بوجهين اذا نوى الطلاق لا لينونة (١٩٨) ولا عدد افه ورجعى والثانى اذا قال به شتم في حال الغضب أو المذاكرة لا يقع بلانية بخلاف

خلية فانه يقع لوفى المذاكرة ويجعل فيه دلالة الحال ولا يعمل في به شتم لانه أضعف من لفظ التخليه وقوله بازداشتم تفسيره خلعت سيديك فيقع فيه البائن واختاره الامام الفضلى وان قال لم أنوبه الطلاق يصدق وعليه الفتوى \* قالت وهبت حتى منك جنك اذن من بردار فقال جنك بازداشتم لو قال ثلاثاً يقع الثلاث وقال الفقيه أبو الليث وعندي يقع واحدة \* وفي الايضاح عن الامام وهبتك لا بيك أو لامك أو لاهلك أو لا ذواج يقع بالنية قبلها لا ولا وكذا وهبت نفسك منك ولو قال لا خيك أو لا خنك أو ما أشبهه لا يقع \* وفي الاجتناس تنحى عني أو الحق برقتك يقع اذا نوى \* وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك أو لأحبك أو لأشفيك أو لأرغبه لي فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله لا حاجة لي فيك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنسبة \* ولو قال فسخت النكاح ونوى فعن الامام يقع وان نوى ثلاثاً فنكاح وعن محمد يقع بالنية \* قال لم يبق بيني وبينك عمل في البرهان لا يقع وان نوى وفي الفضلى خلافه \* ولو قال أربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع وان نوى ما لم يقل خذى اى طريق شئت وفي المنتقى عن محمد اذهبي الف في مرة ينوى به طلاقاً ثلاثاً وعن ابن سلمة أنابرى من طلاقك رجعى مع النية ولو قال من نكاحك فبائن وعنه تجوزى عني ونوى فبائن وقيل في قوله برئت اليك من طلاقك يقع ولو لم يقل اليك حتى ينوى وقيل لا يقع فيها وهو الصحيح وذكر كركر لانه في قوله برئت من طلاقك قال الاسكاف لا يقع وقال الهندوانى وابن سلام يقع وهو الاصح وفي قوله تركت لك طلاقك يقع بالنية وكذا في قوله خلعت لك طلاقك وفي قوله

الثوب من فلان فبعث الى مع فلان فهو للغير لو قال فلان آتى به هذا الثوب عارية من فلان وادعياء فهو للرسول كذا في محيط السرخسى \* في الاصل اذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين في صدك باسمه فافر الطالب أن ما في هذا الصدك لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر وذ كرى في الاقضية المنسوبة الى أهل الكوفة ان المقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذ كرى في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا أقر المقر له أن المقر باشر بسبب الدين باذنه وتوكيل منه وأما اذا أنكر أن يكون اذن له في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط \* واذا أقر ان الدين الذى له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صدك وعشرة دنانير في صدك فقال المقر انما عانيت الدراهم خاصة وادعاهاهما المقر له فها جميعاً للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له أن يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد أقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فافر أن نصفه لفلان فهو جائز والمقر هو الذى يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يجبرج منه فان ادعى المقر الضمان على المقر وقال أدته بغير أمرى وقال المقر أدته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى أنه أدانه باذنه فهو ضامن له بعد أن يحلف المقر له ما أذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم أو بيع أو غصب شئ من الكيل والوزن كذا في الحاوى \* ولو أقر أن الوديعة التى عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له أن يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها للمستودع الى المقر برئ وان كانت له عنده ودائع فقال عانيت بعضهم يصدق فان قال فلان ما المستودعنى المقر شياً وقال المقر له استودعها ليا به بغير أمرى فالمقر ضامن لها بعد أن يحلف المقر له ما أمره بذلك وان أقر بالامر وقال المستودع قد رددها الى المقر أو قال دفعته اليها المقر له أو قال ضاعت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذى يلي خصوصته في ذلك واستحلافه المقر اذا كان أو دعه باذن المقر له كذا في المبسوط \*

\*( الباب الثانى عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافى صحته وثبوت حكمه ) \*

رجل أقر أنه كان أقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل أقرت به لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال أقرت له به في حاله نوى وكذلك لو قال أقرت به قبل أن أخلق ولو قال أقرت له وأبنا ذاهب العقل من برسام أو لم فان كان يعرف أنه كان أصابه لم يلزمه شئ وان كان لا يعرف ان ذلك أصابه كان ضامناً للمال كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجتك وأنا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لا امرأته تزوجتك وأنا مجوسى وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت مسلم فالقول قول المرأة هكذا في المحيط \* واذا أقرت المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهى أمة وقد كانت أمة فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق أو قبله فهو سواء والنكاح جائز في قوله هم ولو كانت مجوسية فأسلمت ثم أقرت أنها تزوجته وهى مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قالت تزوجتك وأنا صبي أو فى المنام أو قالت تزوجتك وأنا مغلوبه على عقلى وقد عرف ذلك منها فالقول قولها كذا في الحاوى \* أقر أحدهما أن النكاح كان فى عدة الغيرة أو فى نكاح الغيرة أو بغير شهود أو تزوجها وتحتته أربع نسوة وأختها

الفضلى خلافه \* ولو قال أربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع وان نوى ما لم يقل خذى اى طريق شئت وفي المنتقى عن محمد اذهبي الف في مرة ينوى به طلاقاً ثلاثاً وعن ابن سلمة أنابرى من طلاقك رجعى مع النية ولو قال من نكاحك فبائن وعنه تجوزى عني ونوى فبائن وقيل في قوله برئت اليك من طلاقك يقع ولو لم يقل اليك حتى ينوى وقيل لا يقع فيها وهو الصحيح وذكر كركر لانه في قوله برئت من طلاقك قال الاسكاف لا يقع وقال الهندوانى وابن سلام يقع وهو الاصح وفي قوله تركت لك طلاقك يقع بالنية وكذا في قوله خلعت لك طلاقك وفي قوله

أعرتك طلاقك لارواية فيه وعن الثاني يقع خلاف محمد وفي النوازل عن الامام بصير الطلاق بيدها وفي قوله وهبت طلاقك لارواية عن المتقدمين وقالوا يجب ان لا يقع وفي قوله لا يخرجك اليها طلاقها يقع لان الحمل لا يتحقق قبل الوجود وفي التعويذ خذنى طلاقك أو وهبتك طلاقك أو أقرضتك طلاقك يقع \* قال لا امر أنه نجد النكاح احتياطاً فالت بين وجه الحرمه ونازعته فقالت سزاي اين زنكان آنست كه همچنين حرامى دادى اقرار بالحرمه ولو قال سزاي اين زنكان آنست كه حرام دادى لا يكون اقرارا بالحرمه لعدم الاضافه فى الثاني بخلاف الاول لوجود التحقيق فيه بقوله همچنين \* قال لها دست از من باز داد فقالت باز داشتم بسه طلاق فقال الزوج من نيز باز داشتم ان نوى واحدة فواحدة وان ثلثا فثلاث وان لم ينو لا يقع به \* قال لها الاحاجة لى فيك أو ما أريدك أو ما را بكار نشيني لا يقع وان قالت كران تخريدى يعيب بازده فقال يعيب باز دادمت ونوى يقع ولو قال باز دادم ثلثا لا يقع وان نوى \* وفى المحيط قال أبوها كران تخريدى بمن بازده فقال دادم ونوى يقع ان نوى بمنزلة قوله الحقى باهلك \* ولو قال لم يبق بينى وبينك عى ونوى يقع وكذا فى بعدى ونوى \* قال أنا أستكشف عنك فقال كالبراق ان كنت تستكشف فارم فقال تف قف رميت لا يقع وان نوى \* قال لها وهبتك لاهليك أو لا سىك أو لامك أو للزواج وما أشبهه ونوى يقع وجسد قبولها أم لا وكذا وهبت نفسك منك \* قال وهبتك لاختك أو لاختك أو ما أشبهه لا يقع \* قال لا تحرم طلق امرأتك فقال ان يهرت ولم يكن طلق

(١٩٩)

فى نكاحه أو فى عدته لا يقبل قول من يدعى هذه الموانع فان كان الزوج هو الذى يدعى ذلك يفرق بينهما باقراره كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو أقر أنه كاتبه وهو صبي فقال المكاتب بل كاتبنى وأنت رجل فالقول قول المولى كذا فى المبسوط \* ولو قال أخذت منك وأنا صبي أو ذاهب العقل يلزمه فى الحالين كذا فى محيط السرخسى \* وإذا أقر رجل الحر أنى أقررت لفلان بالف درهم على وأنا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحربى إذا أسلم وأقر أنه كان أقر لفلان فى دار الاسلام بالف درهم حين دخله بأمان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم فى دار الحرب فآقررت له بكذا كان المال لازماً وكذلك إذا قال أقررت له بالف وأنا فى دار الحرب وهو فى دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا فى المحيط \* ولو قال الحر أو العبد أقررت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا فى شيط السرخسى \* وإذا أقر الحربى المستأمن فى دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم له فان قال أدانى فى دار الحرب وقال المسلم فى دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولاً بأقراره أو مفصولاً وكذلك لو أقر بذلك مستأمن مثله أو لذى وكذلك لو أقر بشئ يعينه فى يديه أنه له وأقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعتاق والولد والجراحات وحده القذف والاجارة والكفالة وما أشبه ذلك جائز كذا فى المبسوط ولو أن رجلاً أعتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وأنت عبدى وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى القول قول العبد والمولى ضامن وكذا إذا أسلم الحربى أو صادته ما فقال رجل مسلم قطعت يدك وأنت حربى فى دار الحرب أخذت من مالك كذا وأنت حربى فى دار الحرب وقال الحربى فعلت ما فعلت بعد ما أسلمت أو صرحت ذمتى فى دار الاسلام فالقول قول الحربى عندهما والمسلم ضامن وكذا إذا أسلم الحربى فقال رجل مسلم قطعت يدك أخذت مالك وأنا حر فى دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت فى دار الاسلام بعد ما أسلمت فالقول قول المسلم والحربى ضامن على قولهما وأجمعوا على أن المال لو كان قائماً فى يد المقر فى هذه المسائل أن القول قول المقر ويؤمر المقر به عليه وأجمعوا على أنه إذا قال لحاربه بعد ما أعتقها وطئت قبل العتق وقالت لا بل بعد ما أعتقتى ان القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أنه إذا قال لعبد بعد ما أعتقه أخذت منك ضريبة كل شهر وأنت عبدى وقال العبد لا بل أخذت بعد العتق أن القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أن من أعتق عبداً فقال العبد لرجل قطعت يدك وأنا عبد وقال ذلك الرجل لا بل بعد ما أعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا فى المحيط \* ولو أعتق أمته ثم قال أخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لا بل بعد يريدها عايباً وهو حر ولولم يقل أخذته منك لا يريدها ولو قال أعتقتك بعد ما ولدته وقالت لا بل قبله فالقول لمن الولد يريده وكذلك فى الكتابة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فى الامالى ولو كان الولد فى أيديهم جميعاً فالقول قولها ولو كان له ما بينة فاليمين بينهما وأما فى التدبير فالقول قول المولى كذا فى محيط السرخسى \* ولو أن رجلاً أعتق عبداً فآقر رجل أنه أخذ منه ألفاً وهو عبد وقال العبد أخذته منى بعد العتق فالقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم أقر رجل أنه غصب منه مائة درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه لا تخرب غصبته وهو عبدى فالل مال لا تخرب وكذلك الجراحات كذا فى الحاوى \* ولو أقر أنه فقأ عين فلان عمداً ثم ذهب عين الفاقى بعد ذلك وقال المفقوءة عينه فقأت عيني وعينك ذاهبة فالقول قول المفقوءة عينه كذا فى المبسوط \* ولو قال قتلته وليه خطاً وأنا عبد ولا نوى لا يقع ولو قال من قبل انها فعلت كذا ونسبها الى شئ طلقته لانه يصلح عليه الطلاق \* قال لها ارمي حنان دورى كه از مکه تآمدینه لا يقع بلانسه \* قال لا تخزن تو هزار طلاقه است فقال لا تخزن تو نيز تو هزار طلاقه است يقع فى رواية ابن سماعة وفى ظاهر الرواية لا تطلق \* طلبت الطلاق فقال الزوج لم يبق لك عندى طلاق قويم واذهبى فآقرار بالطلاق لان عدم البقاء لا يتحقق الا بعد الوقوع ولو قال ليس لك عندى طلاق بشرط النية \* قالت اكرسه طلاق دادى مرا بهل از خانه تو بديرون فى روم فقال الزوج شده را بكارى فآقرار بالثلاث \* تشاجر

معها ثم سئل عنها فقال بجائز ما ندم أو عفو كرم أو بخدای بخشيدم أو خدای كرم أو رها كرم ففي هذا يقع بلائيه وفي البواقي يشترط  
 \* قالت جون منت غي يام مزارها كن أو عفو كن أو بای كساده كن أو ازاد كن فقال الزوج كرم یا بخشيدم یا عفو كرم یا مادم یا ازاد  
 كرم يقع بلائيه وقوله رها كرم بخدای كرم \* (نوع آخر) \* طلقها واحدة أو اثنين ثم قيل له لم لا تنزوجهما فقال وى أنشاید مرا همه  
 عمر او هرگز تفرزجت با آخر ثم جاءت (٣٠٠) الى الاول له ان تنزوجهما \* قال لها تو مرا انشای تا قيامت أو همه عمر لا يقع

وبلائيه لاحتمال عدم الصلوح  
 بسوء الخلق \* ولو قال تراشوی  
 حلال می باید صارت مطلقة  
 بالثلاث \* ولو قال لها تو حيله  
 خویش كن لا يكون اقرارا  
 بالثلاث ولو قال حيله زناتكن  
 افراد بالثلاث اذا نوى ولو  
 قال میان مارا نیست ان  
 نوى الثلاث فنلاث ولا فلا  
 شيء ولو قال این ساعت میان  
 مارا نیست ليس بشيء بلا  
 نية قال میان ما دیوار آهنین  
 می باید لا يقع وهذا سوء  
 خلقها \* قالت له طلقنى فقال  
 است لی بامرأة فهذا جواب  
 يقع الطلاق بلائيه \* قيل له  
 هل لك امرأة قال لا ذكر  
 بعض المشايخ انه لا يقع في  
 قولهم جميعا وذكرا لكرخى  
 انه على الخلاف اذا قال  
 الزوج في جميع هذه الحالات  
 لم أنوال طلاق يصدق ديانة  
 \* أنت طالق كالشئ ان أراد  
 في البرودة فبائن وان أراد في  
 البياض فرجعی \* قال لها  
 أنت طالق ثم قال للناس  
 این زن بر من حرام است ان  
 عني به الاول ولائيه له فقد  
 جعل الرجعي بآنها وان عني به  
 الابتداء فآخر بآنها \* طلبت  
 منه الطلاق فقال لم يبق  
 بيني وبينك عمل لم تطلق الا ان  
 ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق فيتم تذييق \* ولو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى لا يقع \* قالت طلقنى فقال هرچه  
 اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شيء الاصل ان كل كلمة في الفارسية تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه  
 وفي غيره فهو كناية كالعربي \* طلقنى فقال داده كبري شرط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعي او لا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجعي كما  
 في اعتقدي ويقع البائن في قوله هرچه بدست راست كبري يشترط النية \* طلقنى ثلاثا فقال كفته كبري لا يقع وان نوى \* قالت مرادر كار خدای كن

\* (الباب الثالث عشر فيما يكون اقرا با بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه  
 وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره) \*

لو أن رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال  
 محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر في بيان مقدار ما أقربه واتفقا أنه لو قال فلان شركي في هذا العبد أو  
 هذا العبد مشترك بيني وبين فلان أو هو لي وله كان بينهما نصفين وان وصل الكلام فقال هو شركي فيه  
 بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان لي الثلثان ولفلان الثلث وإذا قرأ فلان أو فلانا  
 معه شركا في هذا فهو بينهما أثلاثا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البيان فيه  
 الى المقر كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لهذا الرجل في هذا العبد ألف  
 درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدي على أن ذلك دين في رقبته الا أن يكون فيه كلام يدل على أنه شررك  
 في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لفلان في هذا الثوب ألف  
 درهم ولم يكن هنالك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي على أنه فيه ألف درهم  
 مضروبة ولو قال له في هذا البرذون ألف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط  
 \* أقر أحد الشرركين في الدار بيت بعينه لا خرم يصح الاقرار للحال وتقسيم فان وقع في نصيبه يسلمه وان  
 وقع البيت في نصيب شرركه يقسم نصيب المقر بينهما وبين المقر على قدر حصة ما يضرب المقر له بجميع  
 ذراعان البيت والمقر بنصف باقي الدار سوى البيت وكذلك لو أقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند  
 محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف أذرع البيت والمقر بنصف باقي الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع  
 والبيت عشرة أذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعا فيكون بينهما  
 على أحد عشر سم حاسمهما للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بخمسة أذرع والمقر  
 بخمسة وأربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا الوأوصي أحد الشرركين في الدار بيت بعينه  
 لا آخر ثم مات كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان حام بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الاوسط منه

ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق فيتم تذييق \* ولو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى لا يقع \* قالت طلقنى فقال هرچه  
 اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شيء الاصل ان كل كلمة في الفارسية تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه  
 وفي غيره فهو كناية كالعربي \* طلقنى فقال داده كبري شرط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعي او لا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجعي كما  
 في اعتقدي ويقع البائن في قوله هرچه بدست راست كبري يشترط النية \* طلقنى ثلاثا فقال كفته كبري لا يقع وان نوى \* قالت مرادر كار خدای كن

بأمر الجندى بنحش فقال كردم بأخشيديم أن نوى يقع والالا \* قال ان دخلت الدار صرت مطلقة فدخلت وقال كنت اردت التمهيد لا يصدق  
 \* قال لا تخرطق امرأتك فقال ويرادوسه طلاق هست يقع الثلاث \* كافي لها الطلاق \* قال ان وطئت امتي فانت كذا فادعت الزوجة  
 وطأها وانكر المولى قال قول له وان علمت بذلك لا تدعه يجامعها ولا تقيم معه وان قال المولى كركردم خوش آوردم فقد اقر فوقع الطلاق  
 \* قال الزوج فعلت كذا ثم حلف انه ان كان فعل ذلك فامرأته كذا طلقت لسبق (٣٠١) الاقرار منه بذلك \* قال ان شربت مسكرا

بغير انك فامرأته يسدك  
 وشرب ثم اختلعا في الاذن  
 فالقول له واليمنة لها \* جعل  
 أمرها يدها ان ضربها بلا  
 جناية فخرجت الى المأتم بلا  
 أمره ثم ضربها بعد سنة  
 وادعى انه ضربها تلك الجناية  
 فالقول له لانه اعرف بجهته  
 الايقاع \* قال لها ان لم ادفع  
 اليك الدينار الذي على الى  
 شهر فانت كذا فابراه  
 قبيل الشهر وبطل الميمن  
 \* (الثالث في الخلع وفيه  
 ستة انواع) \* (الاول في  
 المقدمة) الخلع والطلاق  
 بمال يمين من جانبه حتى لو قال  
 خالعتك ورجع قبل قبولها  
 لا يصح ولا يبطل بالقيام قبل  
 قبولها والاصل فيه ان من له  
 الرجوع في خطابه قولا  
 يبطل خطابه بقيامه عن  
 المجلس ومن لا رجوع له عن  
 خطابه لا يبطل بقيامه والخلع  
 من جانبها يبطل بقيامه  
 أيضا حتى لو قالت سرخريدم  
 فقام ثم قال فروختم لا يصح  
 (فان قبيل) لما كان عينا  
 لزم ان لا يبطل بقيامها وكذا  
 ينبغي ان يصح قبولها في  
 مجلس آخر (قلنا) هذا جواب  
 الخطاب وهو انما يطلب في  
 المجلس ولانه من جانبها

لرجل لم يجز ذلك والمقر له أن يضمن المقر نصف قيمة البيت ولو أقر له بنصف الحمام أو ثلثه كان أقراره جائزا  
 كذا في المبسوط \* ولو أن سيفا بين رجلين حليته فضة أقرأ أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه  
 وضمن المقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو أقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف  
 قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو أقر باجر من حائط بينهما أو بعود من قبة أو بلوح من باب كذا في الحاوي  
 \* وان كان عدل زطي بين رجلين فأقرأ أحدهما بشوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك المقر له كذا في  
 المبسوط \* وكذلك الرقيق والحياوان كذا في الحاوي \* دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من  
 نصيبى لفلان فهو جائز نعمنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد أقر لفلان من نصيبه بعشر جميع الدار  
 وذلك سهم مما في يد المقر فيكون المقر له سهم وللمقر أربعة أسهم مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له  
 والباقي بيننا وجد شريكه فنصيبه يتقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلاثة وللقر له سهمان كذا في محيط  
 السرخسى \* ولو كانت دار بين رجلين فأقرأ أحدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه وأقر شريكه ببيت  
 آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وأقيم ما وقع البيت الذي أقر به في نصيبه سلمه الى المقر له  
 وان لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في  
 المبسوط \* دار بين رجلين فأقرأ أحدهما انها بينهما وبين فلان أثلاثا وأقرأ الآخر انها بينهما وبين هذا المقر  
 له وبين آخر أرباعا فانما تسمى الذي أقر له متفقا عليه والذي أقر له أحدهما محجودا والذي أقر له ما مقرا  
 وشريكه مكذبا فقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بأن المتفق عليه الى المقر فأي أخذ منه ربع ما في  
 يده ويضمنه الى ما في يد المكذب فيقسم مائة نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجود نصفين وأما على  
 قول محمد رحمه الله تعالى فالمتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 كذا في التحرير بشرح الجامع الكبير \* ولو أن طرفا القوم عليها باب من صوب أقرأ واحد منهم بطريق فيسه  
 لرجل لم يجز أقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يعرفه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر  
 جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما أصابه كذا في  
 الحاوي \* شهر بين ثلاثة أقرأ أحدهم بعشر النهر لا تخرف هذا على وجهين ان أقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا  
 أثلاثا فالثلث الذي في يده بينه وبين المقر له على أربعة للمقر له واحد وان كان يدعى لنفسه ثلث جميع النهر  
 فما في يده بينهما على ثلاثة عشر ثلاثة للمقر له وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسى \* وكذلك لو كانت عين  
 أو ركي بين ثلاثة نفر كذا في المبسوط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما  
 دار شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار وكل واحد منهما ما ينكر قال لاحق  
 للمدعى فيما في يد واحد منهما ولو شهد كل واحد منهما أو آخر معه على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار  
 فان المدعى يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل أن هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان  
 ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فاصموا الى القاضى فانه  
 يقضى للادول بنصفه وللثاني بربعه وللثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو أقر بهذا على ميت هو  
 وارثه كذا في الحاوي \* كيس في يد رجلين فيه ألف درهم فأقرأ أحدهما لاجنبي بنصفه فان قال نصفه لك  
 وسكت وانكر الآخر فالله المقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين شريكى فكذلك وان

(٣٦ - فتاوى رابع) تعليق عليك فاقضى جوابا في المجلس كانه قال ان قبلت ولو غائبة فبلغها الخبر جازيا القبول في مجلسها \* ولو قال اذا  
 جاء غدا فقد خالته ما على ألف أو اذا قدم فلان يصح والى القبول بعد محجى الغد والقدر في المجلس ولا يصح الخيار من جانبه ويراعى المعاوضة  
 من جانبها حتى لو ابتدأت ثم رجعت قبل قبوله صح ويبطل كلامها بقيام أيهما كان ولا يصح كلامها عند غيبة الزوج اذا لم يقبل عنه قابل لانه  
 شرط العقد وكلام العبد والمرأة لا يقبل الاضافة والتعليق ويصح شرط الخيار لها عند خلافهما ولو قضى حاكم بكونه فسحا قيسل يتقد

وقيل لا وفي لفظ البيهقي والنسائي لا بن عباس فيه قول أم لا قيل لا وذكروا بعضهم خلافه في كل لفظ لم يذكر فيه لفظ الطلاق وهذا طلاق بائن بخلاف وقيل بخلافه وكل موضع استعمل فيه لفظ كناية ولم يذكر فيه بدل بصدق في أنه لم ينو الطلاق وإن ذكر فيه بدل لا يصدق **والخلع على أنواع** \* (الاول) \* خالعهما بعد الدخول على مهرها ان غير مقبوض سقط الكل وان مقبوض رجع عليها بكل المهر عند أحدهما \* قالت بالفارسية خويشتن (٢٠٣) خريدم بكابين وعدت والمجمل مقبوض قال قاضي خان لا يرجع ويراد به النفقة

وان قبل الدخول ان كان مقبوضا وهو الفرج جع به استحسانا وان لم يكن الكل مقبوضا سقط الكل ولا يرجع استحسانا \* (الثاني) خالعهما على بعض المهر مثلا على عشرة وهو الفرج ان بعد الدخول والمهر مقبوض رجع بمائة وسلم لها الباقي في قول وان لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنده العشر بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وعندهما لا يسقط الا العشر وان قبل الدخول ان قبضت كل مهرها يرجع عليها بمائة استحسانا وفي القياس يرجع بمائة بدل الخلع وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وان قبل الدخول والقبض سقط كل المهر عنده العشر بالشرط والباقي بالخلع \* (الثالث) خالعهما ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر يرد مناسق اليها من المهر لان المال مذكور يترك الخلع عرفا وفي رواية عنه وهو قولها لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ من نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولهم الا اذا شرط ذلك

قال هذا الكيس بيني وبينك نصفين فماني يده بينهما نصفين هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال أحدهما لثالث له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثه وصدق الاول أخذ من الثاني ثلث ماني يده وضم الى ماني يدا الاول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى يأخذ خمس ماني يده ويضم الى ماني يدا الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما أقر به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بالثلث خمس ماني يده ومن المقر بالنصف خمس ماني يده هكذا في الكافي \* ولو أقر أحدهما أن لفلان الثلث ولي الثلثان وقال الآخر له الثلثان ولي الثلث وزعم فلان أن الكيس له أخذ من المقر بالثلث خمس ماني يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ماني يده وهذا اذا كذب المقر له فان صدقهما معا أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ماني يده فيضمه الى ماني يدا الآخر فيقسمه ثلثه كذا في محيط السرخسي \* كيس في أيدي ثلاثة أقر أحدهم بشريكه بثلاثة أرباعه وله الربع والآخر أقر أن المقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد ما أقر به عند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بثلاثة أرباع خمس ماني يده ومن الآخر ثلاثة أخماس ماني يده كذا في الكافي \* ولو أقر أحدهم أن لفلان الاجنبي ثلثه ولي ثلثه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثه وقال الاجنبي بل لي كله أخذ من المقر بالثلث سبع ماني يده ومن المقر بالنصف سبع ماني يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أسباع ماني يده وثلثي سبعه كذا في محيط السرخسي \* كيس في يد رجل فيه ألف درهم أقر أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف اليه ثم أقر أن الكيس بينه وبين رجل آخر نصفين فهذا على وجهين اما أن دفع النصف الى الاول بقضاء القاضى أو بغير قضاء القاضى ففي الوجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده وهذا كله قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ولو لم يقر للثاني بالنصف ولكن أقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ماني يده وان كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر لا آخر أنه شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال وثلث سدسه وان كان دفع الى الاولين بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث يدفع اليه نصف ما بقي من يده وهو الثلث ولو دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم أقر للثالث يدفع الى الثالث بقضاء ثم أقر للثالث وسدسه الاول والثالث وكذبه الثاني والثالث صدقه بالاول وكذبه الثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ماني يده فيضمه الى ماني يدا الاول فيقسمه نصفين في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ منه ثلث ماني يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء أيضا ثم أقر للثالث والمسدس لهما كذا في الكتاب أن الثالث يأخذ من المقر ثلثي المال وهو ثلاثة أرباع ماني يده فيضمه الى ماني يدا الاول فيقسمه نصفين وذكر

في الخلع ونفقة الولد ومؤنة الارضاع لا تقع البراءة عنه ما بالشرط في الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت في الخلع جاز وان لم يوقت لا أبو ولا تقع البراءة عنهما ولو اجتمعت عليه النفقة المفروضة ثم خالعهما تسقط النفقة المجتمعة \* قالت خويشتن خريدم بهم وحقى كه مرابرتراست لا يبرأ عن نفقة العدة لانه ليس بآبائهم تزوجها ثانيا ثم طلقها بانا ثم تزوجها ثانيا ثم اخذت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني لا الاول وكذا اذا قالت خويشتن خريدم انو بكابين وبهم حقها لا يبرأ عن الاول وهل يبرأ عن دين آخر سوى المهر اختلفا وعلى قوله

والصحيح انه لا يبرأ **(الرابع)** خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول ان مقبوضا لا يرجع عاياه الا ببدل الخلع في قواهم وان كان المهر غريمه مقبوض يرجع عليها ببدل الخلع ويسقط عنه كل المهر عنده خلافا لهما وان قبل الدخول رجح عليها ببدل الخلع لا بشئ من المهر بسبب الطلاق عند الامام وعلم به ما ذكرنا من جواب الاستحسان فيما اذا خالعهما هو مدخول به او المهر مقبوض قول الثاني ومحمد رحمه الله \* ولو خلع الاجنبي بماله نفسه صح الخلع ولم يستطع المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي (٣٠٣) في اسقاط حقها والمهر حقة والمباراة كالخلع عند الامام ومحمد والطلاق على

مال فيه روايتان عن الامام وعندهما هي كالخلع **(نوع آخر في القاطعة)** \* قال لها خويشتن خري بهرك ونفقة عددتك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يصح الخلع بالاتفاق ولو قال خويشتن خريدي بهرك فقالت خريدم ولم يقل فروختم لا يصح الخلع وبه أخذ الفقيه أبو الليث وقدم جواب شمس الأئمة في النكاح \* قال لها خويشتن ازمين بخري فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم ان ذكر بدلا معلوما بان قال بكابين ونفقة عدة أو بمال آخر معلوم صح وان لم يذكر البدل أو ذكر بدلا مجهولا لا يصح وهي امرأته كذا اختار الفقيه أبو الليث والصدور به يفتي واختار الاستاذ وقوع الطلاق وكذا لو قال بالعريسة اشترى نفسك مني فقالت اشتريت لا يقع مالم يقل بعث بخلاف اخلي نفسك مني فقالت خلعت ولم يقل الزوج قبلت حيث يصح الخلع لان اخلي امرأ بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يملكه ببدل أو بغيره أما قوله خويشتن

أبو بكر الحصاص عن أبي سعيد البرذعي رحمه الله تعالى أنه قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى فيأخذ منه عشر جميع المال وهو ثلاثة أخماس ما في يده ويضعه إلى ما في يده الأول فيقسمه ثمانية نصفين وإذا دفع المقر النصف إلى الأول بغير قضاء ثم أقر الثاني والثالث معا وصدقه الأول في الثالث وكذبه في الثاني أخذ الثالث ربع ما في يده المقر فيضم إلى ما في يده الأول فيقسم ثمانية نصفين وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الأول ربع جميع المال كذا في التحريض شرح الجامع الكبير للعصيري \* إذا قال لفلان علي وعلى فلان ألف درهم فجعله الآخر لهم المقر نصفه وكذلك لو أقر بماله في عارية أو قرض أو مضاربة أو قتل خطأ أو جراحة عمدا أو خطأ أو نسي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمى عبدًا محجورًا عليه أو صبيًا أو حرًا أو ميتًا أو رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على عددهم كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علينا ألف درهم ولم يسم معه أحدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب أن المال كله عليه فالمال كله عليه وكذلك لو قال لفلان علينا أو أشار إلى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا ألف درهم أو قال علينا كلنا وأشار بيده إلى نفسه وإلى قوم معه لزمه حصته من الألف يقسم الألف عليهم على عدد رؤسهم ولو قال لفلان علي رجل منا ألف درهم لم يلزمه شئ وكذلك لو قال علي رجلين منا كذا في المحط \* ولو قال يا فلان لك على ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال أنت يا فلان لك على ألف درهم ولو قال يا فلان لك على ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أقرضنا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعازنا أو غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على أنه أراد به غيره معه ولو قال غصبت ومعي فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعي فلان جالس كذا في المحيط \* لو أقر أنه قطع يد فلان هو وفلان عمدا أو بجحد فلان ذلك وادعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شئ في القياس ولكننا ندع القياس ونجعل عليه نصف أرض اليد كذا في الحاوي \* ومات رجل وترك أخوين وأقرأ أحدهما بأخ وأتكرأ الآخر فان المقر يعطى الأخ المقر له نصف ما في يده في قول علماءنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* ولو قال ما عدي ارث من أبي لي ولهذا وهو أخى فأنكر المقر له بنوة المقر وقال أنا ابن الميت أو قال لرجل ماتت أختك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثي وبينك فقال هو كله لي لأنك استزوجها ففي المسئلة الأولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الأخ كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نصف المال كذا في الكافي \* المرأة إذا أقرت أنها ورثت من الزوج ثم أقرت باخ للزوج فقال الأخ أنا أخ وأنت لست بامرأته فالمال كله للأخ في قول محمد وفرجهم - ما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة الربع والباقي للأخ كذا في الفتاوى الصغرى \* كتب ابن سماعة إلى محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين لك على ألف درهم من ثمن عبد بعتما إليه جميعا فصدقه أحدهما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم فمقرضا اقضتكمها لا شركة لأحدهما فيه فقال محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقبض واحد منهما ما شئ إلا إذا شارك الآخر أما في قولنا فصدقناه أحدهما لا يشارك الآخر فيه إذا كذبه أن يكون شر يكافيه \* رجل قال لرجلين غصبت من أبيك ألف درهم ولا وارث له غيركما فصدقه أحدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك

بجرا واشترى أمر بالمعاوضة وعن محمد بن الفضل اشترى نفسك بمنزلة اخلي يتم بلا ذكر بدل وقبول اعنى بعت وعن بعض مشايخنا رحمه الله انه يتم بقوله خويشتن خريدي لان تقديره خويشتن خريدي كرم من فروختم وعن الفقيه أبي جعفر انه ان نوى التحقيق يتم وان نوى الشتم لا يتم مالم يقل الزوج فروختم \* قال لها خويشتن بخري قالت خريدم بهر زار درهم مبتدأ نوى السوم لا يتم فلا يصح مالم يقل بعت \* قال لها خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج



الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق بانه وقضاء \* قال لها بعثك فإلى ما تقبل لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية بخلاف قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرقا ولا تسقط نفقة العدة ولو قال خالعتك على مال كذا وهو معلوم لا يقع ما لم تقبل المرأة ولو قال الزوج خالعتك ونوى وقوعه بائن لانه من الكفالات وان قبلت وقال لم أعين به الطلاق لا يصدق قضاء ويدين \* قال بازن خلع كردم أو خيريد فروخت كردم وانكرت وقوع الطلاق باقراره اذ لم يسبق خلع فان سبق خلع فاسد فقال بناء عليه يظن ان الخلع صحيح قال بعضهم لا يقع وقال صاحب المنظومة يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع وقال بان خلع لا يقع (٣٠٤) عند الكل أو قال خدای كردم بان خلع لا يقع شئ \* (نوع آخر) خالعه على

خمسائة درهم قرضا أقرضتسكها ولم تغصب من أبي شيأ قال محمد رحمه الله تعالى لا يأخذ واحد منهم ما شيأ الاشاركه أخوه فيه كذا في المحيط

\*( الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالبراءة وما لا يكون وفي البراءة صريحا ) \*

إذا أقر الرجل أنه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحده القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والجرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كاللهر وأرش الجناية وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فإنه يتناول المضمون ولا يتناول الأمانة ولو قال لاحق لي عند فلان فإنه يتناول الأمانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط \* قال هو برى من مالى عليه يتناول الدين وإذا قال من مالى عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون وإذا قال برى من مالى قبله برى من الضمان والأمانة فإن ادعى الطالب بعد ذلك عليه حقا لم تقبل يثبت عليه حتى يشهد وأنه بعد البراءة أو يوقفوا وقتا بعد ما هكذا في محيط السرخسى \* وان لم يقر بخبر بل أبهم الدعوى أبها فاقبض أن تسع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل يثبت كذا في المحيط \* ولو قال لادين لي على أحد ثم ادعى على رجل دين أصح وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال كل من لي عليه دين فهو برى منه لا يبرأ غرماؤه من دينه إلا أن يقصد أحد ابعينه فيقول هذا برى من مالى عليه أو قبله فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالى على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسى \* ولو أقر أن فلانا قد برى من حقه قبله ثم قال انما برى من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو برى من الذى قبله أو من مالى قبله أو من ديني عليه أو من حق عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجناية التى فيها قود وأرش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط \* ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو فى حل مالى عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذى لي عليه من مالى فهو برى من ذلك فان كان حاضر ا فقال لا أقبل الهبة أو غائبا فبإعانة فقال لا أقبل فال مال عليه وان مات قبل أن يرد فهو برى كذا في الحاوى \* وإذا أقر الطالب أن فلانا قد برى الى مالى عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط \* لو أقر أنه ليس لي مع فلان شئ كان هذا براءة عن الامانات لا عن الدين كذا في المحيط \* وان أقر أنه لا حمله قبل فلان فله أن يدعى سرقة فيها قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان فليس له أن يدعى دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لاجرحة لي قبل فلان يتناول جرحة الخطا والعدجيجا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسى \* وإذا أقر أنه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعى الخطا والحد ولو أقر أنه لاجرحة قبل فلان فله أن يدعى العمد كان فيه قصاص أو لم يكن كذا في المبسوط \* وان أقر أنه لا دم له قبل فلان فليس له أن يدعى دم عدو ولا خطأ وله أن يدعى مادون

ما في يدها من المال أو على ما في يدها من المتاع فله ما في يدها ويتهام من المال والارادت مهرها وان قالت على ما في يدي أو في بيتي من شئ ولا شئ فلا شئ له كما اذا خلع على شئ لا قيمة له ولو بها لها عليه من المهر يظن ان عليه بقية المهر وعلم انه لم يبق شئ من المهر ردت المهر ان قبضت والابرى الزوج وان علم انها وهبت المهر صرح بالخلع ولا يرد شيأ كما لو خلع على ما في البيت من المتاع وعلم انه لا متاع فيه وكذا لو باعها تطليقة بمهرها علما انه لم يبق عليه شئ من المهر واشترط وقوع الطلاق الرجعي مجانا ولا ترد على الزوج شيأ \* قال خویشن خريدى ازمن فقالت خريدم وقال الزوج فروختم يقع البائن ولا ترد ما قبضت من المهر في المختار وان لم يقبض برى الزوج بجمعكم الخلع \* وفي الفتاوى قال سرخرديم وقال الزوج فروختم تسقط بقية المهر الذى على الزوج

الدم

ونفقة العدة لانه الخلع في العرف ولا يسترد المهر الذى أعطاها لان في عرفنا لا يكون ما أعطى من

المهر من بدل الخلع \* قالت خویشن خريدم في قوله خريدم فيتم الخلع اذا نوى ألا يرى انه لو قال أبيعك للعالم صح لانى للعالم وفي الذخيرة انه لا يتم الخلع في حى خرى وفي الفتاوى اشترت نفسي منك بما أعطيت واشترى نفسي بما أعطيت وأرادت الايجاب لا العدة فقال أعطيت صح ويقع \* وفي المحيط قالت خرى والمسله بجالها يصح ولا ينوى لانه لايجاب وضعا ولو قالت خرم لا يصح ولا ينوى لانه العدة وفي العربية لفظهما واحد وكر صاحب المنظومة خرى للاستفهام لا للايجاب فينوى حيث دلان الاستفهام قدينا للتحقيق ولو قالت هر حقى كه حراير نوست خویشن خريدم لا يصح ما لم يقل بهر حقى كه الا اذا جرت العادة به وبه يفتى

\* قالت خويشتن خريدم وقال الزوج فروخته أم فهو كقوله فروخته \* قال لها كل امرأة تزوجه فقصدت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأته فاقبول اليها بعد التزوج في المجلس كما اذا تخالفا \* قال لها خاله منك على ألف درهم او بارأئك أو طلقك بالف فاقبول اليها في مجلسها \* امرأها بشرا رأس شاة فاشترت فتقال سر خريدي فرعت المشتراة وقالت خريدم وقال فروخته لا يصح الخلع لكن ان نوى الطلاق يقع فينوي حينئذ لان الاستهنام قديز كالتحقيق \* واذا قلن الخلع بالعربي وهي لاتعلم (٣٥) فقالت ذكرنا ان الفتوى على انه لا يقع كذا

اختاره في الصغرى \* قيل لها خويشتن خريدي من زوجك بكذا وقيل للزوج فروخته فقال لا ثم قال فروخته لا يصح وكذا الوفا للزوج لها خويشتن بخربكابين وعدت فقالت بكابين خريدم وبعثت بي ولم يقل الزوج بعده شيئا لا يقع شيء \* اختلعت وهو يسبح الكرباس فقالت الزوج خلعتك ان لم تطل الحياكة صح وقيل صح وان طال اذا كان كلامهما متصلا اذا تحال كلام اخر \* اختلعا وهما يشان ان كان كلام كل منهما متصلا بالآخر صح وان لم يكن متصلا بالآخر لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا \* ولو اختلعا وزعت تمام الخلع وادعى القيام ثم القبول القول له لانه انكار للخلع \* قالت لزوجه خويشتن خريدم بعددت وكابين فقال الزوج فروخته كبير تصح الخلع اذا اراد التحقيق \* قالت له ارض من سر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته صح اما اذا قالت اكرس شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته ان ذكر على وجه المجازاة بان جرى بينهما كلام يوجب ذلك كان الخلع صحيحا وان اراد التعليق لا يصح ما لم يقل

الدم كذا في الحياوى \* ولو قرأ أنه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف أو سرق لم تقبل بيته على ذلك الا الا أن يشهدوا أنه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط \* ولو قال له انه بريء من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بريء من السرقة التي ادعت قبله لان ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما أعلم ثم أقام البينة أن له عليه حقا مسمى قبلت بيته ولبست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي أو في يميني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في حسابي أو في كتابي ولو قال قد علمت أنه لاحق لي على فلان أو استيقنت لم أقبل منه بيته كذا في الحياوى \* ولو قال است من فلان في شيء ثم أقام البينة على ما له قبل هذا القول قبلت بيته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان أو قال بريء فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لو احدثتم ما قبل صاحبه كذا في المبسوط \* ولو قال لبست من الدار التي في يدي في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنا بريء من هذه الدار ثم ادعاهما وأقام البينة لم تقبل بيته الا أن يدعي حقا حادثا بعد البراءة فتقبل بيته عليه كذا في المحيط \* ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم أو بمائة درهم وقبضت ما كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان أنكر ذوا اليد ذلك وقال هي لي وقد أخذت مني مائة درهم فصبأ حلف على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصوصته كذا في المبسوط \* ولو قال أنا بريء من هذا العبد ثم ادعاه وأقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي أو قال عن يدي ثم ادعاه وأقام البينة لم تقبل كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد فلان فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو أقام البينة عليه لم تقبل بيته كذا في المبسوط \* قال لقمان على ألف فتقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره فان أعاد الاقرار فقال المقر له أجل يلزمه كذا في محيط السرخسي \* ولو قرأ أن هذه الحارية فلان غصبها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان أعاد الاقرار فدعاه المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط \* ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل ابرأتك مما لي عليك فتقال الرجل يجيبها لك على ألف درهم فقال الاول صدقت يلزمه الا ان يأسا ويرأته استحسن انا كذا في محيط السرخسي \* رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن ألف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال بقبض بالبراءة وان كان تاريخ المال بقبض بالبراءة وكذا لو كان تاريخه ماسوا وان كان صك المال بقبض بالبراءة غير مؤرخة أو على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان رجل على رجل صك كل صك بألف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن ألف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك على ألف درهم وقد أخذتني ألفا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام لالتين كذا في فتاوى قاضيان

(ومما يصل بذلك) قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع دار في يدي رجل أقروا قال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنم الفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقة الثالث في ذلك

الزوج آرى سير شد مام \* قالت بعت منك مهري بتطبيقه فقال اشتريت يقع البائن \* قال لها بعت منك تطليقة فقالت اشتريت يقع الرجعي مجازا وبه أجاب الفقيه أبو بكر الاسكاف رحمه الله وقال بعضهم يقع البائن وترد المهر وان لم تقبض برئ وبه قال صاحب المحيط وقال الصفاق اذا لم يذكر المال يقع الرجعي كما قال الفقيه رحمه الله \* قال لها بان طلاقك تراهيش منست مهر افروختي فقالت فروخته فقال خريدم طلقت ثلاثا وقال القاضي يقع الثلاث اذا نوى الزوج والمرأة ذلك كما اذا قال لها بما لك عندي من الوديعة دخل كل وديعة لها عنده \* قال بعت منك

تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال لها ثانيا وثالثا والزوج يقول أردت التكرار لم يصدق ويقع الثلاث ويلزمه ثلاثة آلاف درهم لأنه لا يجب المال في الثاني والثالث وهو صريح فيلحق بالبائن \* قال لها بعد الخلع دامت سه قال الامام النسفي ان نوى الثلاث طلقت ثلاثا لان المصير في هذا لا ينظر صريح الطلاق ولو قال قد خلعتك قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال قد خلعتك بمالك على من المهر ثلاث مرات وقالت قبلت أو رضيت طلقت (٣٠٦) ثلاثا لأنه لم يقع بلا قبولها \* قال ثلاث مرات قد بارأك ولم يسم شيئا فقالت رضيت أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء

قالت خلعت نفسي منك بالف ثلاث مرات فقال رضيت أو أجزت وقع الثلاث بثلاثة آلاف كذا في المنتقى \* قال لها خويشتن ائزمني بخبر بكذا وكررت ثلاثا فقلت خريدم يقع الثلاث بالاموال الثلاثة \* ولو قالت خويشتن خريدم بالف وكررت ثلاثا فقال فرو ختم يقع الثلاث بالاموال الثلاثة وعن الامام الثاني انه فرق بين الایجابين فقال من جانبه كلا الایجابين باق ومن جانبها لا حتى لو قال طلفتك على المالين يتوقف على قبولها وفي الخزائنة في قولها خويشتن خريدم ثلاثا فقال الزوج فسرو ختم يقع واحدة وبطل الاول بالثانية والثانية بالثالثة بخلاف طرفه لأنه لا يحتمل التقتض لكونه عينا \* قال لها من خويشتن ائزوني خريدم بعدت وكابن فقالت فرو ختم ونوى الطلاق قال أكثر أهل العلم انه لا يصح وبه يفتي وقال في النوازل يصح \* قيل لها اشتريت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر فقالت اشتريت وقيل له بعثت فقال

فان القاضي يقضي بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنهما الفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط وأما اذا قال ذلك موصولا فلا هكذا في المحيط \* رجل أقر له انسان بالدين فأقر المقر له أن الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو أدى الى الثاني رى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الالف التي لي على فلان هي لفلان وابست لي فقبل فلان ما هي لي على فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي على فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم قال رجل هذا الالف لا ورثته عن أخيك وقال المقر له هو لهذا الرجل الآخر ورثته عن أخيه قال يدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط

### \* (الباب الخامس عشر في الاقرار بالتجبة) \*

اذا أقر الرجل أن فلان عليه ألف درهم تجبة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بأنه تجبة فالمال لازم على المقر الا أن يصدقه المقر له بذلك فيثبت له يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا أن لفلان على ألف درهم زورا وباطلا وكذا يقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا أخذته بألف وعلى هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم تجبة لم المقر البيع اذا كذبه في قوله تجبة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل أيضا لان مطلق التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما أقربه اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط \* اذا قال الرجل لا خير لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بألف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك على ثم أشهد له بألف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه ولو قال أشهد لي عليك بألف على أنه باطل أو على أنك برى ففعل لم يكن عليه منه شيء كذا في المحيط \* واذا قال الرجل للرافة أريد أن أشهد أن تزوجك بألف درهم تزويجا باطلا وتجبة وقالت المرأة نعم ففعل على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم ورضيت بذلك فالنكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال وأما الكتابة على هذا الوجه فباطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأة أنا أمهر لك ألف درهم في السر وأظهر في العلانية ألفين وأشهد على ذلك فالمرأة لها ألف درهم ولو أضعاع على أن المهر في السر ألف درهم وانما يظهر أن العقد بمائة دينار بمائة ففعلا ذلك فلها مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع بالالفين وهكذا روي عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروي عن محمد رحمه الله تعالى في أملائه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط

### \* (الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق) \*

رجل أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحة أو مرض ثم سجد وصدقته في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا أن يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو أقرت المرأة في صحة

بعثت صح وان لم يدة ولو لها اشترت نفسها من الزوج وبه يفتي \* قال الزوج فروخت ولم يقل فروخت صح \* تزوجها أو وقال عند رجل امرأتى لا تشتري بدريهم فقال الرجل اشتريتها بمائة درهم هل بعثت مني فقال الزوج نعم لا تحرم عليه \* قالت سران نو كابين خريدم فهذا بمنزلة ما لو قالت بكابين خريدم \* قالت خويشتن خريدم بعدت فهو بمنزلة قولها بشفقة عدة ولو خلعهما بكل حق لهما عليه لها نفقة العدة \* اختلفت على ان لا سكنى لهما لا يصح ولو على ان مؤنة السكنى عليه يصح \* ولو اختلفت على ان لا نفقة لهما أو اختلفت وإبرأته عن

النفقة صريح الخلع والمبارأة لا يوجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف فيه وكذلك لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ماوراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح عنده والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره **مطلقة** على ألف قبل الدخول ولها عليه ثلاثة آلاف بسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة ونقصا بالف ولا ترجع عليه بمخمسائة عند النكحي (٣٠٧) وترجع عند غيره وعليه

الفتوى بناء على ان صريح الطلاق بقصد ومن المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام أم لا فالنكحي يوجبها وغيره لا وعن محمد انه ما اذا تخالعا ولم يذكرا المال انه باطل لانه لا يكون بلا مال وان قال لها اخلي نفسك مني بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صريح بغير شيء لانه صريح في عدم المال ووقع البائن ولو قال اخلي نفسك مني أو قال اخلي بمال فقالت اختلعت بالف لا يتم ما لم يقل الزوج ففعلت أو خلعت أمال أو قال اشترى طلاق بالف أو اخلي بالف فقالت اختلعت بالف ثم بلا قول منه وقال الامام السعدي اذا تخالعا ولم يذكرا بدلا ترد عليه ما اخذت من المهر وعن محمد اخلي نفسك فقالت خلعت بكذا لا يجوز حتى يقول الزوج أجزت ذكرت قلبا من المال أو كثيرا ولو قال اخلي بالف فقالت خالعت نفسي صح وتم ولو قال اخلي نفسك فقالت خالعت نفسي منك وأجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها

أو مرض بانه تزوجت فلا نأبكذائم بحدته فان صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رجما الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجت فلانة وقالت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقته وقلت ان شاء الله أو اعتقتك وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو أليس تزوجتك أمس أو أمتزجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على أن كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصار كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط \* ولو قال ليس قد طلقته أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزومه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أماطلقتك أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقته أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخليني بألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس بألف درهم أو قالت خالعتني أمس بألف درهم أو أنت مني مظهر أو مول كذا في المبسوط \* لو قال لها أنا منك مول أو مظهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت على كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي \* ولو قال الرجل اخليني مني بمال كان هذا اقرارا منه أنه تزوجها كذا في المبسوط \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اخليني أو قال لها أمر بك في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء أو قال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* لو قال الرجل لامرأة أنت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا أقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال أنت على حرام أو بائن أو بنة الآن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* لو قال لامرأة حره هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابني فقال نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة أمة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* اذا أقر أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها الا أنهم ان صدقته في الاسناد فعندتها من حين وقع الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعندتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط \* لو أقر بعد الدخول أنه كان مطلقا قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة أقرت أن فلانا وطئها بنكاح أو ملك وهو يجسد ثم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقته واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو قرت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فتزوجها أو تزوج ابنتها لم يفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينقض به النكاح وأن كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لانيه وأمه وثبت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما أو أزمته نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أنه كان مطلقا ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زواجا غيره وقالت هي ما طلقته أو تزوجت غيره ودخل في فاته يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل

اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بامال الا أن ينوي بغير مال \* ولو قال لغيره اخليني ليس له ان يخلعها بلا مال وعن محمد اذا خلعها يكون طلاقا بلا مال وفي الايضاح مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق \* وذكر شيخ الاسلام قال لها اخلي ولم يذكر بدلا فقالت اختلعت يقع طلاق بائن ولا يكون خلعاً كأنه قال لها طلقني على نفسك بئنا فقلت طلقته وقد مر أنه يكون خلعاً وترد ما ساق اليها من المهر وان كان عليه مهر برئ بخلاف ما اذا قال لا خرا خلع امرأتى فخلعها بلا بدل لم يقع ولا يجعل كأنه قال له طلق امرأتى

وفي الفتاوى يسقط \* ولو  
فارسية أو عربية خويشتن  
بجزاوي يعني نفسك من نفسك  
وبه بقى \* قال اخلع امرأتى  
ولم يذكر البذل صح التوكيل  
كالبيع بخلاف الامر بالشراء  
وان ذكرا لا غير مقة -  
فقال اختلعي على مال فقالت  
اختلفت لا يقع لان التوكيل  
لا يصح لانه اذا ذكر المال  
كان خلعاً واخلع لا يصح بلا  
ذكر بدل والبذل مجهول فلا  
يصح والرواية صحيحة والدليل  
منظور فيه لان اخلع امرأتى  
صحيح بلا ذكر المال أصلاً  
وفي رواية عن محمد يصح وبه  
أخذ بعض المشايخ وان  
ذكر ما لا مقدراً فقالت  
اختلفت في رواية كتاب  
الطلاق لا يصح ما لم يقل  
الزوج خلعت وفي رواية  
كتاب الوكالة يصح ويبرأ الزوج  
عن المهر وبه ينقضى \* قالت  
اختلفت فقال الزوج طلق  
وقع البائن ولا يبرأ الزوج  
عن المهر \* قال لها اختلفت  
نفسك متى مهر لك ونفقة  
عدتك فقالت اختلفت  
لا يصح ما لم يقل قبلت الا اذا  
أراد به التحقيق لا السوم \* قال  
خويشتن بجزاوي وعدت وكاين  
فقالت خريدم فقال الزوج

الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط \* لو أن المجهولة أقرت أنها ابنة أبي زوجها وصدقها أبو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يشرق بينهما ولو أن أختين معروفتين أنهما أختان وهما لو أمان تزوج رجل أحدهما إن أقرت الأخرى أنها ابنة أبي الزوج أختها وصدقها المقرلة بذلك وكذبها أختها وزوج أختها فالقاضي يشرق بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط \* رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشراها أبوه أو ابنه لم يحل له أن يتربها وكذلك لو أقر بذلك بعد ما وطئها الأب أو الابن يصدق أن كان مأمونا عليه استحسنوا ولو أقر أنه وطئها في ملكه ثم أعتقها فزوجهها منه لا يصدق الأب ويحوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي \* إذا أقرت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح إقرارها وتصير أمة للمقرلة يصنع بها ما يصنع بأمته وظاهره يدل على أن المقرلة وإن علم أنها كاذبة في إقرارها أنها تصير أمة له يسترقها ويستخذمها ويستقرشها ومشايخنا قالوا الأصح أن يقسم فيقال انما عليك التصرف فيما إذا علم أنها صادقة فيما تقول أما إذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف وكذلك الرجل إذا كان مجهول الحال في الرق والحرية إذا أقر بالرق لانسان وصدقها المقرلة في إقراره فانه يصح إقراره وكذلك صبي أو مربية يعقل ويتكلم إن أقر بالرق لغيره صح إقراره وصار عبدا أو أمة للمقرلة إذا صدقه في إقراره والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا إذا لم تعرف حريته بنوع دليل فأما إذا عرفت حريته بدليل بأن عرف أن أبويه حرا الأصل أو ثبتت حريته بالشرعة فالقاضي لا يصدق في إقراره ولا يجعله مملوكا للمقرلة وكذلك إذا كان القاضي قضى عليه بحكم من أحكام الاحرار بأن جنى أو جنى عليه وقضى القاضي بإرش الاحرار فلا يصدق في إقراره بالرق وكذلك إذا عرف كونه معتق رجل فأقر بالرق لانسان لا يصح إقراره فان أقر المعتقد بذلك وصدقها أجرت إقراره هكذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة لا يعرف أحرقة أم أمة فالنكاح جائز بناء على ظاهر حريتها ولو ولدت أولاد ثم أقرت بالرق لرجل وصدقها المقرلة وبجحد الزوج صدق في حقها حتى صارت أمة له وماله له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الأذن من المولى وليس للمقر له أن يمنعها من زوجها وله أن يمنع المقرلة عن استخدامها كذا في التمهيد شرح الجامع الكبير \* فان أعطاها الزوج المهر قبل إقرارها برئ وبعد إقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله أو بعده لا قل من ستة أشهر فهو حر فان ولدت لا — ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو عبد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وطلقتها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع فان كان طلقها قبل إقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان أعتقها المقرلة فلا خيار لها وإن كان الزوج آلى منها فأقرت بالرق قبل أن ينقض شهران فأبلاؤها شهران وإن أقرت بعد انقضاء شهرين فأبلاؤها أربعة أشهر كذا في محيط السرخسي \* وإن جنى عليها فأرسلت الأمة للمقرلة وإن جنت خيرا للمقرلة بين الدفع والقضاء كذا في النكاحي \* لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم بإقرارها يملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بأن يطلقها ثنتين ثم أقرت بالرق فسلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانه وان لم يعلم أو علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي \* لو طلقها الزوج واحدة فغضت من عدتها حيضة ثم أقرت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو أقرت بالرق بعد ما حضت حيضتين كانت عدتها ثلاث حيض ولو أن الزوج آلى منها غضى شهر ثم آلى منها غضى شهر ثم أقرت بالرق فقد لا يبلاء الاول أربعة أشهر ومدة لا يبلاء الثاني شهران فإذا مضى شهر من وقت الإقرار تطلق

من في فروختم صح لانه تم بقوله اخر يدم بعد قوله بخبر وكذا الوقال الزوج بعد ذلك من يك طلاق دادم يتبع بالايلاء  
 ظلاقا بالخلع والتطليق \* اختلعت بجهرها ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد دوهي مجهولة لدخولها تبعا كبيع الشرب جاز تبعا  
 للارض وان كان مجهولا وفي شرح الطحاوي خالها على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة بخلاف ما لو أبرأت الزوج عن النفقة في المستقبل  
 حيث لا يصح وفي الظهيرية ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو الاشبه \* (نوع آخر) \* قالت

خويشتن از تو خريدم بكذا فقال الزوج فروختم ثم قال أردت غيره لا يصدق \* قال أنت طالق بعد غد على ألف وغدا على ألف واليوم على ألف فقالت قبلت فانها تطلق للعالم واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بلا بدل لان البدل يقابل زوال النكاح وقد زال بالاول \* قال لها لست باهي أتي بخلع جرى بيننا منذ ثمان سنين وقالت بل منذ سبع سنين ثبت الخلع باقرارهما وان لم يثبت التاريخ \* خلع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعتته من انسان ولم ترد ذلك (٣٠٩) عليه رجع عليها بقيمة ذلك ان عروضا والمثل في المكيلات والموزونات كانه استحق بدل الخلع فيرجع بالقيمة \* اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان السيرة تختص بحق النكاح \* قالت لاجنبي چون شوى من بنج دينار شود هد تو مرايك طلاق باي كشاده كن شوى بنج دينار باجنبي دادا جنبي باشوى زن خلع كرد على المهر ونفقة العدة سقط لان قولها للاجنبي باي من يك طلاق كشاده كن تو كبل له بالخلع مطلقا والخلع لا يكون بلا بدل وبدله بقيمة المهر ونفقة فكذا قالت الخلع مع زوجي على مهرى ونفقة عدتي وفيه دليل على انها اذا قبضت المهر ان له ان يرجع عليها بالمهر لان تلفظه بلفظ الخلع دليل على تو كبله باسقاط مالها عليه والمستوفى ليس كذلك وعليه الفتوى \* وقع الخلع ببذل على الزوج قال القاضي الامام في الاسرار يجوز الخلع ولا يجوز بذل المال وقال بعضهم يجوز والخارج الجواز وطريقه ان يحمل على الاستثناء من

بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو اتي منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا اقربك فلما مضى شهران اقربت بالرق كانت مدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانبت بتطليقتين بحكم الايلاء من كذا في المحيط \* ولو قال لها اذا دخلت الدار أو اذا كلمت فلانا وصليت الظهر أو اذا جاء رأس الشهر فانت طالق ثنتين ثم اقربت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتا لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غايظة يتضرر بقوله او كذلك لوجهل امرها به في تطليقتين أو يبدأ جنبي ثم اقربت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* لوعلق طلاقها ثنتين بنعلها فاقربت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعد ما اقربت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بدلا ولا بدله منه مثل كلام الاب وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* لو أن رجلا مجهول الاصل له اولاد وأمهات اولاد ومديرون ومكاتبون فافر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وأمهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في المستقي عبد قال لرجل أنا ابن أمتك وهذه أمي أمة لك ولدت في ملكك ولاكني حرما ولدت الاحرافا قول قوله ولا يكون عبدا له كذا في المحيط \* لو أن امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من خور فأقربت أنها أمة لفلان وان ابنها عبده فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال أنا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان لهما اولاد صغيرا اقرب بالرق لرجل على نفسه ما وان ابنها جاز وان قالنا نحن مملوكان لفلان وابنتاهما مملوكتان لفلان آخر وكذب مامولاهما في الابن فالابن عبده معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل أعتق عبدا له ثم أقر أنه عبده فلان وصدقه فلان يصير رقيقا اذا لم يحكم القاضي بعتقه بخلاف ما اذا أقر بعد ما قضى القاضي بعتقه لا يصح ولو قال لا آخر أنا عبدا لك فقال لا ثم قال بلي يكون عبدا له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ذواليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال بلي هو عبدي وجاء بالبينة أنه لم تقبل بينته وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة أنه لم تقبل بينته كذا في الميسر \* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون اقرارا بالرق له ينظر ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يخص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالخباية فالسكوت عن الرد عنه به يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم الببيع لا يكون اقرارا بالرق أما اذا باعه ولم يسلم وهو ساسك هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من أصحابنا لا يكون اقرارا بالرق كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا ادعى على أمة أنها أمة له وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلها ماله ليس واحد منهم ما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهم ما صاحبه في دعواه معا فذلك باطل وان كان أقر أحدهما قبل الآخر فالذي أقر أخيرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدق ولم يكذبه لم يكن واحدا منهم مالم يملوكا لا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* اذا قال أعتقتي فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال أعتقتي أمس وكذلك قوله هل أعتقتي اقرار بالرق كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر واشترى المجهول عبدا وأعتقه ثم أقر بالرق لانسان وصدقته المقر له وبجد المعتق

(٣٧ - فتاوى رابع) المهر فان الخلع يوجب براءته عن المهر فكانه قال الاقدار من المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن عليه مهر يجعل كان ذلك القدر استثنى عن نفقة العدة فان زاد على نفقة العدة يجعل كانه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع ثم خالع تصحح الخلع بقصد الامكان \* قالت خويشتن خريدم فروش فقال فعلت يكون خلع اول ولم تقل فروش لا يكون خلعها \* قالت له خويشتن خريدم از تو بعتت وكاين فقال الزوج لرجل آخر قل بعت فقال بعت ثم الخلع لخراج الزوج الكلام مخرج الو كاله أو الرسالة لان الوكيل فيه رسول \* خريدم وفروختم

وقال الزوج كان في ضميري بعت رأس الشاة أو قال قلت فروفتهم بالفاء قيل القول له مع اليمين الا اذا كان قبض بدل الخلع لانه دليل ارادة الخلع  
فحينئذ لا يقبل قوله وقيل لا يقبل وان لم يقبض لان كلامه خرج جوابا فيقيد بالسؤال عن تملك النفس وعليه الفتوى وان شهد شاهدان  
انه قال فروفتهم بالفاء وآخر ان انه قال فروختهم بالخاء قضى بصحة الخلع وقيل اذا نوى منطقة أو خشفة في يده فان اشار الى تلك الخشفة أو  
المنطقة إشارة تفهم انه المراد يصدق انه (٢١٠) لم ير الخلع وكذا ان شهد قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم أشار في وقت

كلامه الى ذلك الشيء إشارة  
فهمها الشهود لان الخلع بمعنى  
الزعر كأنها قالت نزع  
هذا عريدي \* قال لهاده  
دينار بده وخويشتن بخير  
فقلت خويشتن خريدم ولم  
تدفع الدينار ولم يقل الزوج  
فروختهم لا يقع لانه تعليق  
بالاداء ولم يوجد \* اختلعت  
بتطليقة بآنية على كل حق  
يجب للنساء على الرجال  
قبل الخلع وبعده ولم يذكر  
الصادق ونفقة العدة تثبت  
البراءة عنهما لان المهر ثابت  
قبل الخلع وبعده تثبت  
نفقة خاله قبل الدخول  
وكان لم يسم مهرا تسقط المتعة  
بلاذكر \* ارتدت والعياذ  
بالله ثم خاله لا يصح الخلع  
وتبقى له بعد الخلع ولاية الجبر  
على النكاح لان الخلع يكون  
عن النكاح \* اختلعت في  
النكاح الفاسد لا يسقط  
المهر لانه ليس بنكاح \* طلقها  
بأنتم خالها على مهرها  
لا يسقط المهر لانه لم يسلم لها  
بائع شيء \* خلعتها ثم تزوجها  
ثم قال انها حرام على ذلك  
الخلع تحرم عليه لانه اخبر  
عن حرمة ذلك الخلع ولا  
يكون ذلك الا بالطلاق  
ويجب عليه كل المسمى لانه

صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات  
المعتق وترك مالا فله المولى المعتق وهو المقر له ان لم تكن له عصبة فان كانت للميت عصبة فهو الابن أو الاخ  
أو العم فهو لاء أحق بالميراث من المقر له وان لم تكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير  
للمقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جنابة يسعى فيها ولا يعقلها أحد واختلف المشايخ في حرم الله  
تعالى انه يسعى في قيمته أو في دية المقتول قال بعضهم يسعى في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية قال الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير يشرح الجامع  
الكبير \* وان جنى عليه فهو كالجنابة على المملوك كذا في محيط السرخسي \* ولو أن المقر له بالرق اعتق المقر  
ثم مات المعتق الأول فله المقر له وكذا لو كان للقران حر لان الاب اذا كان حيا للاحق للابن في تركه معتقه فلو  
مات المقر أو لا وترك ابنه مات المعتق الأول ولم يترك عصبة فيرثه الابن المقر له لا المقر له وكذا لو كانت له  
عصبة سوى الابن كان المال له كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير

\* (الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمية الولد والعنق والكتابة والتدبير) \*

يصح اقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال يولد مثله لمثله وأن لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره  
وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالوالد اذا كان المقر يولد لمثله وأن لا يكون المقر  
ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالمرأة اذا صدقته وكانت  
خالقة عن زوج وعدة وأن لا تكون تحت المقر أختا ولا أربع سواها وبالمرأة بان أقران هذا العبد معتق  
أو أقران هذا المعتق اذا صدقه المقر له وأن لا يكون للمعتق في الصورة الاولى والمعتق في الصورة الثانية ولواء  
ثابت من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء من الاخ والعم والخال ومن أشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن  
ذكرنا اعتبارا لاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيره مما حقي انه اذا أقر بالابن مثلا فالابن  
المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان جحد سائر الورثة نسبته ويرث أيضا من أبي المقر وهو جحد المقر له وان جحد  
الجحد نسبته وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق أما  
فيما يلزمهم ما من الحقوق فاقراره صحيح معتبر حتى ان من أقر مثلا باخ وله ورثة سواء يجهلون أو خوته فبات  
المقر لا يرثه الاخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر اذا كان الاب يجهد نسبته وانما يستحق النفقة  
على المقر حال حياته واقرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رحمه  
الله تعالى ما ذكرنا اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج  
معروف فينبغي أن يصح اقرارها كذا في المحيط \* رجل ملك عبدا في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله يولد  
لمثله وليس له نسب معروف فهو وابنه يعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين  
محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه أمه وقدم ملكها في حالة الصحة لاسعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده  
أو مع أمه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه وأقر بنسبه يثبت نسبته أيضا وعتق عليه كذا في الذخيرة \*  
فان لم يكن للريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه تجب عليه السعاية ثم في أي قدر يسعى ذكر أن على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى في ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث  
فان ذلك يطرح عنه وان كان للريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه ويسعى في

لا يصدق عليه انما يصدق فيما عليه نية الطلاق في الخلع والمبارأة بشرط ان المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة  
الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعد مذاكرة الفراق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاحتاجة الى النية وان كان من الكتابات وان لم يكن كذلك  
فبقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكتابات على الاصل \* قال لها اسرتي فروختهم ولم يقل خريدم ان نوى الطلاق يقع بلا بدل والا لا ولو قال اسرتي  
فروختهم بكذا من المال لا يقع بلا قبول كما لو قال لعبد بعت نفسك بكذا لا يعتق بلا قبول لانه معاوضة وان لم يذكر البدل عتق قبل أم لا



نوى أم لالان بيعة نفسه منه اعتاقه \* قالت عند غيبته من سر خريدم أي فلان ثوب ووشوى مر اخبركن فقبل ان يخبر الزوج رجعت ولم يعلم الرسول ولا الزوج الرجوع حتى اخبر الزوج فقبوله باطل لصحة الرجوع بلا علمه لانها باشرت العقد بنفسها وما فوضته اليه وكان رسولاني الاخبار وللرسول ان يرجع بلا علم الرسول لما قلنا ان انطلع معاوضة من جانبها ولو قالت لرجل اخلعني من زوجي على الف أو قالت للزوج اخلعني على الف ثم رجعت بلا علمه ثم خالها المأمور كما امرت جاز عليها لانها اوكت غيرها (٣١١) والوكيل لا يصح عزله بلا علمه

فلا يعمل العزل \* خالها وقالت ان لم أؤد بالبدل الى اربعة ايام فاخلع باطل فضت المدة ولم تؤد فهذا بمنزلة شرط الخيار في الخلع وانها على الخلاف اذا كان من جانبها \* قال لها سر خريدي واكرنه دامت سه طلاق طلقت ان لم يخلع لانه علق بشرط عدم الخلع وقد وجد \* قالت له مر الزبوسرته وبأي نه من سر خريدم فقال اكرت اذن حيزي نيت من فرو ختم تطلق ان اراد به الحجاز او ان اراد به التعليق لا الا اذا وجد الشرط بان كان لا يعطيه لباس \* اختلعت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يطل بالشروط الفاسدة وكون الولد عند الام حق الولد لا الام فلا عاك الام بطلاله \* اختلعت بعهرها ونفقة عندتها وعلى ان تسلك الولد سنين بنفقة فأمسكت الولد اياما ثم وارت نفسها بقية المدة لا زوج ان يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تسلك لانها امتنعت عن ايقاع بدل الخلع فيجب قيمته كالمواثيق على عيبه ووارثه \* اختلعت منه على

قيمه لا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول أبي حنيفة رجسه الله تعالى يرث ولا يسعي في شيء من قيمته وأما الجارية فاعلمنا نعتق بموته ولا سعيه عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط \* عبد صغير لا يبرع عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال أحدهما هو ابني وابنيك أو قال ابنيك وابني أو قال ابنيك فان ذكره موصولا يثبت نسبه من المقر صدقه شريكه أو كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنيك نفذ على المقر ولو قال ابنيك وسكت ثم قال وابني فان صدقه شريكه ثبت نسبه من الشريك وان كذبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند أبي حنيفة رجسه الله تعالى لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر له بعد مدة المقر فميا اذا فصل هو ابني وابنيك أو قال ابنيك وابني أو ابنيك يثبت نسبه منه لان هذا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنيك دوني أو ابنيك وسكت ثم قال هو ابني لم يثبت نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند أبي حنيفة رجسه الله تعالى كذا في شرح الزيادات للعتابي \* وان كان كبيرا أو صغيرا يعبر عن نفسه فان كان مقرا بالرق لهما فهو الذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر له ان صدقه المقر له وان أنكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما ما كذا في المحيط \* جارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما هو ابني وابنيك أو ابنيك وابني أو ابنيك فان صدقه شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية أم ولده تبع بالنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك موسرا كان أو ميسرا ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كذبه شريكه فالجواب كذلك الآن هاهنا يجب للشريك على المستولد نصف المقر ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعتابي \* رجلان اشتريا غلاما من السوق وكان عبد الرجل ولدهما فقال أحدهما لصاحبه هذا ابني وابنيك أو قال هو ابنيك وابني أو قال هو ابنيك فاجابه فقال صاحبه صدقت أو قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد أصلا وان كذبه كان حكم الولد حكم عبيدين اثنين أعتقه أحدهما وان قال الشريك هو ابنيك دوني فعلى قول أبي حنيفة رجسه الله تعالى لا يضمن المقر لشريكه شيئا ولكن يسمى الغلام له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسرا كذا في المحيط \* رجلان اشتريا عبدا فادعاه أحدهما ثم شهد على صاحبه أنه كان أعتقه قبل أن يذيعه وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر تصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده وقال شريكه كنت أعتقته اقبل أن تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية أم ولده المقر وضمن المقر لشريكه نصف قيمتها كذا في المحيط \* جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى أحدهما الولد والاخر الام معا أو أقر أنه كان أعتقها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وأما أم ولده لان دعوة الولد دعوة الاستيلاء فتستند الى أول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فتصير على وقت الدعوة فكان السابق أولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك أنه لا ضمان له حيث زعم أنها بنته أو معتقه ويضمن نصف عقرها لاقراره بالوطء ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لعاقبه حرام من الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي \* استولدها ثم أقر أنها فلان زوجها منه وصدقه فهي والغلام مملوك للمقر له ولا ينفق الى تسكيب الغلام اذا بلغ وكذا اذا لم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبه الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمة المقر له ولا يقضى بالعقر وان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق

ابرائها من نفقتها ونفقة ولدها الرضيع صح \* طلق امرأتى بشرط ان لا تخرج من المنزل شيئا فقبل والزوج يقول انك اخرجت شيئا وهي تقول لم اخرج فاقول له كاختلاف يتبع في الحث \* قالت خويشتن خريدم يدان كه بجه را بدارم يك سال ورختما خانه ترا فقال فرو ختم كبريرين باشي فهذا فارسية كلمة على ويكتفى بالقبول في المجلس ولو قال كبريرين شرطها بروي يشترط الاداء في المجلس وامسك الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة \* قالت لزوجها اخبرني شستن خريدم از تو يدمدم شوي كفت كه فرو ختم يدان شرطه كه تاده روز اين دمدمم عي ده

ومضى عشرة أيام ولم تعطه قال القاضي المروزي لا يصح الخلع وقال صاحب المنظومة يصح ويجب عليها تسليمه وهذا تعليق بالقبول لا بالاداء فقد نص في الكتاب انه لو قال ان اعطيتني القافان طالق لا طلاق بلا اداء ولو قال انت طالق على الف تطلق بالقبول والامام السيد صاحب الاحقاق اخذ بقول القاضي \* قالت سرخريدم فقال بدين شرط كه هر چه هست از اندك وبسيار سر بر من فرو ختم فاعطت بعض القاضيات لالبعض قال آخ ازان (٣١٣) روى است تا همه نرساند خلع درست نه بود وعلى قياس ما قاله صاحب المنظومة ينبغي

ان يقع وتجبر على تسليم القاضيات \* اختمه افقات له انت تذهب من البلدة فطلقى وقالت من سرخريدم تو قسروختى شوى كفت فرو ختم بشرط انك اكر دومه رانه ايم لا تطلق امراته فى الحال لانه علق الخلع ويشترط قبول الآخر بعد وجود الشرط والايجاب الموجود منها لم يبق بعد الشرط فاذا قالت المرأة بعد وجود الشرط خريدم وقع الطلاق والمراد من وجود الشرط انقضاء مدة الشهرين وعدم الاتيان \* قال لها فوطلاق بدين شرط ككه

ويكون الابن عبد المقر له ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشئ لا يقضى بشئ حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام أو على عكسه عتق الغلام والام أم ولد المقر ويضمن قيمتها كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبده ابنان ولدان فى بطنين وكلهم يولد لهم مثله مثل المولى فقال المولى فى صحته أحدهم ولدى يؤمر بالبيان مادام حيا فى أيامهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد يسعى فى ثلاثة أرباع قيمته وابنه فى ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين فى ربع قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل له عبد ولعبد ابنان ولدان فى بطنين مختلفين ولكل ابن منهم خمسة وكل واحد منهم يولد لهم مثله للمولى فقال المولى فى صحته أحدهم هؤلاء ولدى ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه وأما الاوسطان فيعتق من كل واحد منهم جاريه ويسعى فى ثلاثة أرباعه وأما الاصغران فيعتق من كل واحد منهم مائتاه كذا فى المحيط \* ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال أحدهم ولدى فعندهما وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الاول سبعة ويسعى فى ستة أسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى فى خمسة أسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة أثمانه ويسعى فى ثلاثة أثمان قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* عبدان رجلان قال أحدهما لصاحبه أعتقناه أو قال أعتقته أنا وأنت أو قال أعتقته أنت وأنا وصدقنا صاحبه فى ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين أعتقه أحدهما فيكون للشريك خبرات ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فيتعين الضمان ان كان المقر وسرا والسعاية ان كان معسرا ولا نصيب المقر له ولا نصيب شريكه موقوف فان عاد الى التصديق ردما أخذ من الضمان أو السعاية ويثبت الولاء منه كذا فى المحيط \* اذا أقر الرجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عتق فى القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا فى المبسوط \* ولو قال أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال أعتقتك أمس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله أعتقتك قبل أن اشتريتك كذا فى الحاوى \* ولو قال أعتقتك ان دخات العاد لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرأك فى يدك فى العتق أمس فلم يعتق نفسك وقال العبد بل أعتقت نفسي لم يعتق كذا فى محيط السرخسى \* لو قال أعتقتك على مال وقال العبد أعتقتى بغير مال فالقول قول العبد ولو قال أعتقتك على مال أمس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت أو قال أعتقتى بغير شئ فالقول قول المولى كذا فى المبسوط \* أقر أنه أعتق عبده هذا لابل هذا عتقا كذا فى محيط السرخسى \* لو قال كاتبك ولم يسم ما لا وقال العبد على خمسة فانه ينبغي فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا فى الحاوى \* ولو قال كاتبك أمس على ألف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا فى المبسوط \* ولو أقر أنه كاتب عبدا قبل أن يملكه أو أنه كاتبه أمس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو أقر أنه كاتبه أمس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استئنت الخيار لنفسى وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع فى

فرو ختم جون بن برى يقع متى دفع البذل فى المجلس أو غيره \* قالت اشترى نفسى منك بكذا فقال بعث اكسر بديل خلع عن برى بدين دفع البذل فى المجلس يصح والا فلا كقوله ان اعطيتنى وجعل الامام اذا هنا كنى لانه لو جعل بمعنى ان يبطل بالقيام ولو بمعنى متى لا فلا يبطل بالشك بخلاف ان كلمتى فانت طالق لانه شرط محض فكان عينا محضا وفى الايمان لا يبطل وجود الشرط فى المجلس ولو شرط البذل من جانبه فيه فقالت اشترى نفسى منك بكذا ان اعطيتنى أو قالت خريدم جون بن

جميع

مقدار بمن يرسد ان أعطاهما البسدي في المجلس صبح والا لالان الخلع من جانبهما اوضة فلا يتوقف على ماورا المجلس \* أنت طالق على أن تعطيني نقدا أو على ألف يقع بالقول في المجلس ولا يشترط الاعطاء ولولها عليه ألف تقاضا وان نص على الاعطاء والدينان الحلالان من جنس واحد يتقاضان وفي أن أعطيتني وإذا أعطيتني لا يقع ما لم يعط ولا تقع المقاصة أيضا لانه معلق بالاداء فلا يقع قبله والمقاصة ليست باعطاء وكلمة على وان للشرط لكنه على خلاف سائر أدواته فإنه يقتضى

(٣١٣)

تحقق المشروط في الحال بشرط  
 ايجاد الجزاء بعده كقوله  
 أزورك على أن تزورني  
 فالزيارة منه موجودة في  
 الحال ولهذا دخل على البيع  
 بالخيار واقتضى تحقق  
 السبب وتأخر الحكم بخلاف  
 قوله ان زرتني زرتك \* قال  
 له بعد الخلع أنت طالق  
 على ألف لا يقع الا بقبولها  
 وان كان المال لا يلزمها  
 وهذه مسئلة الجامعة وهي  
 رواية في واقعة الفتوى  
 \* خالعه امرتين ثم قالت في  
 عدة الثاني بقي طلاق واحد  
 اشترته منك بعشرة دنانير  
 حتى تكمل الثلاث فقال  
 الزوج بعث الطلاق الثالث  
 منك بعشرة وقالت اشترته  
 يقع الثالث ولا يجب المال  
 لان اعطاء المال لتحصيل  
 الخلاص المنجز وان حصل  
 وأما اشترط قبولها في أول  
 المسئلة فلا ن قوله أنت  
 طالق على ألف في المعنى  
 تعليق طلاقها بالقبول فلا  
 يقع بلا وجود الشرط \*  
 تزوجه على ثلثمائة ووهبت  
 له مائة قبل القبض ثم خالعه  
 على المهر المذكور في العقد

قبل قبض المهر ان علم الزوج  
 بالهبة لا يرجع وان لم يعلم  
 يرجع عليها \* قال لها بك دينار بتو رسد سرخرى بدى بعثت وكاين وأراد به التحقيق فقالت خريدم فهذا خلع تام منجز لان معناه خريشتن  
 خريدي بعثت وكاين بك دينار بتو رسد خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فالقبول كان البذل مرسلا أو مطلقا ومضافا  
 الى المرأة أو الاجنبى اضافة ملك أو ضمان ومتى جرى بين الاجنبى والزوجة وكان البذل مرسلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبى اضافة  
 ملك أو ضمان فالى الاجنبى للمرأة \* وكله بأن يجالعه معها بعد شهر فقتل المدة ولم يجالعه الوكيل لا يجب الوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

جميع هذه الوجوه كذا في الحاوى \* دبر جارية ثم أقرانها كانت مدبرة لا خرغصبتا منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها ولا يمنع من استخدا مها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها أجنبي فعليه القود للمقر ولوقتلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استخصانا كذا في محيط البصر حصى \* جارية بين رجلين قال أحدهما لصاحبه دبرتها أنا وأنت أو قال دبرتها أنت وأنا وقال دبرناها فان صدقه صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها أحدهما والحكم ثمة أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للشرىك خيار خسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء من المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسمى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف لتخدم المقر يوما وتوقف يوما فان عاد الشرىك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما ما ورد على المقر ما أخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات أحدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقه الجارية فيما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر وأما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما أقر فانها تسمى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما أقر فانها تسمى للمقر في نصف قيمتها وذلك في غير ذلك وأما اذا تاجعا أحدهما قبل الآخر فان مات المقر أو لاثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما أقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر أن يعتق ثلث النصف الذي هو حصص المقر وتزوها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجبت عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر واذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركة للمقر واذا دت تركة المقر واذا ازدادت تركة المقر اداد الثلث فيسلم لهما ثلث جميع الرقبة وتسمى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر أو لاثم المقر والجارية صدقت المقر فيما أقر فمشتا يختار سهمهم الله تعالى ذكره وان تزلزمت السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فنقول ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة قبل موت المقر أنه تزلزمت السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشتا يختار سهمهم الله تعالى ذكره وان تزلزمت السعاية في كل قيمتها لانه لم تزلزمت السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير موت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما بيان مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فتصير كلهما مدبرة باقرار المقر بعد ذلك ان صدق الشرىك المقر فهي مدبرة بينهما ما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشرىك موسرا كان أو معسرا ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف الى أن يعود الشرىك الى تصديق المقر فان عاد صارت مدبرة بينهما ما ورد على الشرىك ما أخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر وليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر أو كذبت به وباقي المسئلة بعد هذا على مذهبهما على حسب ما بينا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط

(الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع)

لو قال الرجل بعثتك عسدي هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فاقوله له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فاقوله له لان البيع ينظم بفعله ما جعلا كذا في محيط

يرجع عليها \* قال لها بك دينار بتو رسد سرخرى بدى بعثت وكاين وأراد به التحقيق فقالت خريدم فهذا خلع تام منجز لان معناه خريشتن  
 خريدي بعثت وكاين بك دينار بتو رسد خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فالقبول كان البذل مرسلا أو مطلقا ومضافا  
 الى المرأة أو الاجنبى اضافة ملك أو ضمان ومتى جرى بين الاجنبى والزوجة وكان البذل مرسلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبى اضافة  
 ملك أو ضمان فالى الاجنبى للمرأة \* وكله بأن يجالعه معها بعد شهر فقتل المدة ولم يجالعه الوكيل لا يجب الوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

وبعض المدّة لا ينزل الوكيل \* وطلّى المذكوحة فاسدا ووجب المهر ثم اختلعت منه بذلك المهر قبل بسقط المهر لان الخلع هنا كناية عن الإبراء وبعض المتأخرين على أنه لا يسقط لان الخلع لغو لعدم النكاح وعلى هذا اذا طلّقها بانسانم اختلعت من زوجها وقد ذكرناه \* قالت اشترت نفسي بالمهر ونفقة العدة فقال من فروختم به طلاق فان قبلت يقع الثلاث والا فلا اذا نوت الشراء بثلاث تطليقات فيقع الخلع بثلاث ولولم يقل هذا ولكن قال أنت (٢١٤) طالق ثلاثا ونوى الجواب وهي نوت الواحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث \* قالت

خويشتن خريدم فقال مستترنا دارهان فروختم أو قالت سرخريدم فقال مستترنا من فروختم نفي خري قيل يكون خلعها بخلاف قوله فروختم نفي خري لان قوله فروختم استقبال الاخبار عن الحال \* قالت سرخريدم فوكزها وكزاو قال اينك فروختم لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وقد مضى في الطلاق الخلاف \* (النوع الثالث فيما يكون جوابا وما لا يكون) \* قالت اخلعني أو خويشتن خريدم فقال مجيبا لها أنت طالق صار بمنزلة خلعت فيقع البائن ويجعل كانه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج جوابا ولا يبرأ عن المهر والمختارانه اذا اراد الجواب يكون جوابا فيكون خلعها وبرا عن المهر ولو قال فروختم يكون جوابا بلائسه وقال الامام ظهير الدين أنت طالق ويسك طلاق باي كسادم جواب بلائسه في الصحيح ولو قال في الجواب دست كونه كرم أو دست بازداشتم وكل لفظ لا يحتمل معنى الشتم ان نوى الزوج الايقاع يكون ايقاعا

السرخسي \* اذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو لم يسم وأقر أنه قبضه كان هذا أجوز ولو لم يسم ثمنه وأقر أنه قبضه وقال المشتري قد قبضته فاقول قول البائع مع عينه والبينة على المشتري كذا في المبسوط \* أقر أنه باع دارا منه ولم يسمها ثم جحد فالاقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنه فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد أن تقوم البينة على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان أقر أنه باع عبده من فلان غير أن الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط \* لو أقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسمائة فجحد البائع أن يكون باعه بشئ حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط \* اذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشئ ثم قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعتهك فاقول قول المشتري وله أن يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتريه ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا أن يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبلي كذا في المبسوط \* أقر أنه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويجحف كل واحد منهما ان ادعاه بثن مسمى كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أن هذا العبد الذي في يديه عبد فلان اشتريته منه بألف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان أقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن الآخر هذا اذا أقام البينة على البيعتين فقط دون نقد الثمن فاما اذا أقام البينة على نقد الثمنين فلا شئ عليه لواحد منهما واذا لم يقم بيته على ذلك فالعبد الاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن جسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* ولو أقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر وصدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة كذا في المحيط \* لو أقر أنه باعه منه بألف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري سواء رضى البائع باسترداد ما بقي أم لم يرض وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري مع عينه الا أن يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فيتحالفان ويترادان قيمة العبد الا أن يشاء البائع أن يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم أقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فأراد المشتري أن يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل جارية بها فاسدا وقبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم أودعها عندي وانكر البائع لم يقبل قوله والبايع أن يأخذها فان أقام المشتري بيته على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري أو صدقه البائع أو أقام البينة على اقرار البائع أو حلفه المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على

ما ذكرناه

مبتدأ وقيل يكون جوابا اذا نوى ولو قال فروختم بهك طلاق رجعي يكون جوابا بلاغولفظ الرجعي

كما لو قال أنت طالق تطليقة بانه أملاك الرجعة يقع البائن وبالعواظا ملك الرجعة لان الرجوع لا يصح \* قالت خويشتن خريدم فقال طالقك واحدة السنة والمرأة مدخولة يقع رجعية على رواية الاصل لان البائن ليس بسق لزادة الصفة وعلى رواية الزيادات يقع بانه لانه سقى الحاجة الى الخلاص الناجز \* قالت اشترت نفسي منك بطلاق فقال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم \* قال لها خويشتن بخريدمت

وكاين وكل حق يكون للمرأة على الزوج فقالت خريدم صبح الخلع بدون قول الزوج بعث ولولم تذكر البذل فقالت خريشتن خريدم بعثت  
وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث \* قال لها بعث منك مهرك بتطليقة فقال اشترت ببيع بائنا ولوقالت بعث منك بتطليقة مهري  
وقال بعث منك بتطليقة يقع الرجعي مجانا لان العوض لم يذكر في كلامه ولا يصح جوابا لكلامها ايضا \* قال لها بعث منك طلاقك بما على  
من المهر فقالت طلقت نفسي ببيع البائنا بمهرها كقولها اشترت ولا يشترط (٢١٥) النية هنا عند الكل \* قال لها بعث

منك ثلاث تطليقات بمهرك  
ونفقة عدتك فقالت مجيبة  
له بعث ولم تقل اشترت  
بانت عند الاسكاف وقال  
الفقيه أبو الليث لا يقع في  
الختار وقال صاحب المحيط  
قول أبي بكر الاسكاف  
أحب اليك \* قالت له اخلعني  
فقال فعلت أو أجزت يكون  
خلعا \* قال لها بعث منك  
تطليقة بمهرك ونفقة عدتك  
فقالت بيجان خريدم صبح  
الخلع وهذا للبالغة \* وعن  
الامام الثاني قالت أبرأتك  
بمالي عليك على طلاق ففعل  
جازت البراءة وكان الطلاق  
بائنا وكذا الوجه له ما لا على  
ذلك ولوقالت طلقتني على أن  
أؤخر مالي عليك فطلقتها فان  
كان للتأخير غاية معلومة صبح  
التأخير وان لم يكن له غاية  
معلومة لا يصح والطلاق  
رجعي على كل حال ولو طلقتها  
على أن تبرئه من الالف التي  
كفل بها المرأة من فلان صبح  
والطلاق بائن \* قالت اختلعت  
أو اشترت منك نفسي فقال  
نبيك أمد لا يكون جوابا ولو  
قال فروختم بكاين وده درم  
ديكر فقالت أمدتم الخلع  
\* قالت خريشتن خريدم انزو

ما ذكرنا واستردها البائع ثم حضر الغائب وأنكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان أقر بما قال  
المشتري أخذ الجارية من البائع وبغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها فلان وقبضها ثم أودعنيها ثم  
أعتقها أو دبرها أو استولدها فجحد البائع ذلك فلا سبيل له عليها أو يأخذ قيمتها وتكون موقوفة لولا وتصير  
مدبرة موقوفة أو أم ولد موقوفة تعتق عتق الموهوب له فان حضر وصديق المشتري في ذلك كله أخذ  
الجارية وكانت مدبرة أو أم ولده كما قال المشتري وان حضر وداعي الهبة وأنكر الاعناق وغيره فهي أمة وله  
أن يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كانها وكذب البائع كان له أن يأخذها وتكون في يده  
حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذبه المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية  
البينة أنه قد كان باعها وان المشتري كانها فخينة فيبقي بكتابتها وان صدقه في الهبة وكذبه في الكتابة أخذها  
وكانت أمة له وان صدقه في ذلك كله أخذها من البائع وكانت كما قال المشتري وبغرم قيمتها فان كان البائع  
حين ردت عليه باعها أو دبرها أو أعتقها كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع أو الهبة وينفذ  
فيما اذا كذبه كذا في التحرير شرع الجامع الكبير \* الوكيل بالبيع اذا أقر بالبيع صبح أقراه في حق الموكل  
سواء كان الثمن قائما أو هالك ولو أقر الموكل أن الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك ولو وكيل  
يجحد فالعبد لفلان بألف والمعهدة على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط \* اذا دفع رجل إلى رجل عبدا  
وأمره أن يبيعه ثم مات الآخر فافترس الوكيل أنه باعه بألف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق  
الوكيل وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط \* عبدا رجل أجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب  
العبد للبائع أنا أمرتك بالبيع في الثمن وقال الوكيل لم تأمرني في الثمن ولك القسيمة فالقول لرب العبد  
وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يأمره بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد  
قائما بعبثه جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم أجاز البيع فالأرض للمشتري وان لم يجز البيع  
فالأرض لرب العبد كذا في المبسوط \* فان أقر رب العبد أنه أجاز البيع بعد ما وقع بيوم وأنكر المشتري  
فالقول لرب العبد ولا عين عليه وان كان العبد مستاقا لقول المشتري مع عبثه كذا في محيط السرخسي \* رجل  
وكل رجلا يبيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف  
درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم أودعنيها وكذب الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة  
الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر سلمت الجارية للموكل فان ادعى ما أقربه الوكيل أخذ الجارية  
من الموكل ويأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر  
الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن ويأخذ الجارية وكذلك الجارية المأسورة اذا اشتراها  
مسلم بالف وآخر جهها إلى دار الاسلام بخاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان  
وقبضها مني ثم أودعنيها وغاب لم يقبل قوله ويقضي به المالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان  
حضر المقر له وأنكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان ادعى ما أقربه المشتري أخذ الجارية من  
المولى القديم وأخذ المولى منه بالقسيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا لو وهب من رجل شيئا  
وسلمه اليه ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم أودعني يؤمر بالتسليم اليه فان  
كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى أنه أخوه أو أنه عتقه

بمهرى ونفقة عدتي دادى فقال الزوج آرى وقعت الفارقة ولو قال آرى بيني لا وكذا لو قال يزفتم لا يكون جوابا ولو قال نعم أو بلى  
فهو جواب في المختار لعدم الفرق بينهما في عرف العوام \* قالت خريشتن خريدم فقال روا كنون لا يقع لاحتمال اظهار النفرة وهذا  
مستقيم على قول من قال في خريشتن خريدي فقالت خريدم لا يتم الخلع وعلى قول من قال يتم لا يستقيم ولوقالت من خريشتن خريدم انزو  
فقال الزوج روا لا يكون خذها وان نوى الطلاق كان طلاقا \* قال اشترت نفسي فقالت بحكم خريشتن فروختم صبح \* وفي الاصل اختلعت

بمحكمه أو بمحكمها أو بمحكم أجني صح وطلت التسمية وترد المهر المقبوض \* قالت خوشتن از نوسه باز هشم فقال دسقي ان أراد به الاجازة  
وقع الثلاث والا واحدة رجعية \* بعت منك أمر بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال فكان ان الاعتياض عن  
الطلاق المنجز يصح كذلك عن المملوك يصح \* قالت له وهبتك مهري فعوض لي فقال عوضتك ثلاث تطليقات وقع \* (النوع الرابع في  
فاسده) \* اذا شهد على أن الزوجة اذا (٣١٦) قالت خوشتن خريدم از تو يقول لها فرو ختم بألف وألفين وشهدا من انه

أو غيره مما يمنع الرجوع كان له أن يرجع كذا في التعرير شرح الجامع الكبير للحصري \* لو أمر رجل رجلا  
بشراء عبد بعينه فاقرا لو كيل أنه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وبجده الأمر فالقول قول الوكيل  
ولو أمره بشراء عبد بغير عينه وسعى جنسه وصفته وعينه فاقرا لو كيل أنه قد اشتري هذا العبد بالثمن الذي  
سماه له وبجده الأمر فان أباحت بقرعة رجه الله تعالى قال ان كان دفع الأمر الثمن إلى الوكيل فهو مصدق  
وان لم يكن دفع الثمن إليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول  
الوكيل ولو كان الأمر قد مات ثم أقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان الثمن في يده بعينه أو في يد البائع أو كان  
الأمر لم يدفع الثمن إليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى على الأمر ويلزم البيع المبت  
الوكيل وتحلف الورثة على علمهم وان كان قد استلمك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع المبت  
كذا في الحاوي \* قال محمد رجه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم  
فاشتراها قبضها أولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخسمائة وصرت مخالفا فالجارية له وقال الأمر  
اشتريتها بالف والجارية ملكي ومصدق البائع الأمر فالقول قول البائع والأمر ان لم يقبض الثمن فيعطى  
الأمر ألف درهم إلى البائع وياخذ الجارية فان أراد المشتري أن يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان  
أراد أن يحلف الأمر له ذلك فان حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع  
ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري إلى البائع ألف درهم  
وياخذ الجارية فان رجع البائع إلى تصديقه أخذ خسمائة ولم يذ كفي الكتاب أن البائع لو أراد أن يطالب  
الأمر بالف درهم هل له ذلك أم لا حكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام أبو الهيثم عن القضاة  
رجعهم الله تعالى أنه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الأمر وقال عامة  
المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمسئلة بمجالها كان الجواب في هذه المسئلة  
والمسئلة الأولى سواء الا في فصل واحد وهو أن الأولى اذا أخذ الأمر الجارية وأدى الألف إلى البائع ثم  
استحلفه المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية من الأمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان ياخذها  
بب أدى من الألف وكان للأمر حق حسمها عن المشتري إلى أن يؤدي إليه الألف وفي هذه المسئلة ياخذها  
مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا أقر بالشراء أما اذا أنكر الشراء أصلا فقال الأمر اشتريتها بالف  
ومصدق البائع كان القول قول البائع والعهد على الأمر فلو قال البائع أنا أستحلف المشتري بالله ما اشتري  
لأمره ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الأمر ويرجع  
عليه قبل الاداء وان كان قد أقر أنه لاحق له قبل الأمر حين أنكر الشراء كفي هذه المسئلة استحلاف  
البائع للمشتري ولم يذ كفي في مسئلتى الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشايخنا رجحهم الله تعالى  
من قال لا يستحلف عنه ومنهم من قال هناك أيضا يستحلف اذا حلف الأمر بالله ما علم أنه اشتري بالف  
وخسمائة أو بمائة دينار ولو كان البائع في هذا الوجه قبض الثمن ألفا ومائة دينار  
لا يلتفت إلى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الأمر والمأمور فالأمر يدعي أنه اشتري لنفسه والأمر يدعي  
أنه اشتري له فكان القول قول المأمور مع عيینه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للأمر  
هذا اذا صدق الأمر وان صدق المأمور قد سمي الأمر الثمن أولم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال

قال بالف أو ألسن ان سمع  
القاضي منه انه قال بالخاء  
لا يلتفت إلى مقال الشاهدين  
وان قال لم أفصح انه قال بالخاء  
أو الخاء يقبل ويطل الخلع  
ولو شهد بعض أهل المجلس  
انه قال بالخاء يقبل ويصح  
الخلع ولو برهن على أنه باع  
رأس الشاة أو قال بالفين أو  
ألفا يقبل ولو برهنت على أنه  
قال بالخاء في معارضة برهانه  
فإنما على أن برهانه أولى  
وصاحب المحيط على أن بينته  
أولى ويصدق عند عدم  
المينة باليمين والقاضي في  
الفتاوى لم يجب عن هذه  
المسائل سدا لباب الحيل  
\* قالت خوشتن خريدم بيكي  
جبابدى فقال من بيكي كرده  
فرو ختم ان كانت الجردقة  
مثل الجبابدى أو أصغر منه  
يكون جوابا وان كانت أزيد  
لا يكون جوابا وان كانت  
الجرداق مختلفة يسئل الزوج  
أى جردقة أردت ويبنى  
الحكم عليه ان كان مثل  
الجبابدى أو دونه جواب والا  
لا \* قالت اشتريت نفسي  
منك بكذا درهم وعشرة ثياب  
معينة فقال بعت على أن  
تصل إلى الثياب المعينة في  
عشرة أيام فمضت الأيام ولم  
تصل الثياب المعينة قيل

لا يصح الخلع وقال مولانا صاحب المنظومة صحيح وتام \* قال لها اشترى نفسك مني بنفقة العدة والمهر فقالت اشتريت  
بالمهر لا يقع الخلع ما لم يقل الزوج بعت لانها زادت على الجواب بالنقص فكانت بادئة ولو قالت اشتريت بنفقة العدة والمهر ثم الخلع وان لم  
يقبل الزوج بعت لانها زادت على الجواب لكنهما ما قصرت لانها أعادت كل ما في السؤال وهذا تمام الجواب أيضا \* خوشتن خريدم بعدت  
وكاين فقال أنت طالق وطلقتك تقع تطليقة بائنة في المختار لانه يصلح جوابا وفي النوازل يقع الرجعي والاول أصح ولا يسقط المهر عملا بالشهين

\* قالت خويش-تن خريديم بعدت وكابین فقال يك طلاق دادمت ان عني الابتداء صدق ويقع الرجعي وان عني الجواب فجواب وان لم يخطر  
بياله شيء لا يكون جوابا لان جوابها فخر وختم لطلاق دادمت الا اذا عناه واختار الفقيه أو بالذات والمصدرا نه جواب \* خالعهما على ارضاع  
ولده ولم يوقت صح وترضعه سنتين ولومات الولد بعد سنة فعليه اقيمة رضاع سنة أخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون بركة عن  
قيمه يصح ولا ير جع عليه ان يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالعهما (٢١٧) على رضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده

بعدا لفظام عشر سنين يصح  
والجهالة لا تمنع هنا كالأول  
استأجر ظنرا بطعامها  
وكسوتها يصح عند الامام  
لان العادة جرت بالتوسعة  
على الاطلاق وهذا يصح عند  
الكل لانه لا تجري المناقشة  
ولومن نسي في نفقة ولده فان  
مات الولد أو علم انه لم يكن في  
بطنها ولده فانما تدر القيمه  
وشرطها البراءة على تقدير  
هذه العوارض صحيح كذا كرنا  
\* قال حلال الله عليه كذا  
ان فعل كذا ففعل ثم قالت  
في هذه العدة خويش-تن خريديم  
فقال فرو ختم بسنة طلاق  
خريديم لا يقع الثلاث \* ذكر  
شيخ الاسلام شوى زن را  
كفت بيرون اي زن كفت  
من بيرون ادمم مرد كفت  
من رها كردم خلع ان نوى  
الجواب قال الشيخ لا حاجة  
الى هذا القيد لانه اراد  
الجواب ظاهرا لان قولها  
بيرون ادمم صار متعادفا في  
الخلع وكذا رها كردم وان  
كانت فارسية خلعت سميلا  
لكنه صار منزلة الصريح  
لكثرة الاستعمال وفي قوله  
رها كردم لا تشترط النسبة  
ويقع البائن \* قالت وهي في  
بيت اشتريت نفسي وقال

الا امر اشتريت بنجمه مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحرير شرح الجامع  
الكبير \* اذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى أن المشتري أبرأه منه فعليه البينة  
فان لم تكن له بينة استخلف المشتري ما أبرأه وما عرض على بيع منذر آه ولا رضى به ولا خرج من ملكه فان  
حلف رده عليه وان ادعى المشتري أنه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله ويجحد البائع ذلك وأقر أنه  
باعه وبه عيب ولم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوى \* واذا أقر البائع أن المشتري عيبا يتوهم  
زواله بحيث لا يبقى له أثر بان أقر أنه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها لم يثبت على المشتري بالعبء وبه قرحة  
وأراد أن يرده وقال هي تلك القرحة التي أقررت بها أو قال البائع التي أقررت بها فذرات وهذه قرحة أخرى  
حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من  
العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غرر اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط \* فلا يكون للمشتري حق الرد  
البينة يقيمها أن هذا العيب عين ذلك العيب أو يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال  
القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله أن يرد بالعيب على  
البائع كذا في المحيط \* وأقر البائع أنه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق  
ولو قال زاد وكان صغرا صدق ولو كان به خرق غرر ذلك فقال البائع بعتك وهذا وبه لا يمكن الاخر به فالقول  
قول البائع مع يمينه كذا في محيط السير خسي \* ولو كان البائع اثنين وأقر أحدهما بعيب وسماه وجحد الآخر  
كان للمشتري أن يرد على المقر دون الآخر فان كان البائع واحدا وله شريك بمفاوض فجحد البائع العيب وأقر  
به شريكه كان للمشتري أن يرده كذا في المبسوط \* وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد  
على البائع كذا في المحيط \* وان كان الشريك شريك عتوان لم يكن للمشتري أن يرده باقراره وكذلك المضارب  
اذا باع ما دام المضارب فاقرب المال فيه بعيب لم يكن للمشتري أن يرده على المضارب بذلك وكذلك لو كان  
رب المال هو الذي باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع وأقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا  
الامر من ذلك شيء ولو أقر الوكيل بالعيب وجحد الامر كان للمشتري أن يرده على الوكيل ولكن في حقه  
دون الامر الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد على الامر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا أن العيب  
كان موجودا عند الامر وان كان العيب يحدث مثله فان أقام الوكيل البينة على أنه كان عند الامر رده  
عليه وان لم تكن له بينة استخاف الامر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي  
شريك العتوان لو أقر البائع منهم ما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا أقر  
بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط \* لو أن رجلا اشتري من رجل شاة وباعها من غيره فطعن فيها  
المشتري الاخر بعيب وردها على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول أن يخصم بآئعه  
في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهذا على وجه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب بأن أقر بهذا  
العيب ثم أتى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانه على وجهين ان لم يسبق منه بجوده هذا العيب فصا قبل  
الاقرار بالعيب بأن لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعتا وما هذا العيب كان له ان يخصم بآئعه ويرد عليه اذا  
أقام البينة أن هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه بجوده هذا العيب فصا قبل الاقرار بهذا  
العيب لا يكون له أن يخصم بآئعه الوجه الثاني اذا رده عليه بشكواه وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه بجود

(٢١٨ - فتاوى رابع) وهو في بيت آخر بعت وكل منهما يسمع كلام الآخر يصح الخلع \* قال لها سر فرو ختم بعدت وكابین فخریدی فقالت  
خريديم ولم يسمع الزوج كلامها الا يصح الخلع \* قال سر خريدى بعدت وكابین فقالت برين كاغدياره خريديم فهذا الجواب آخر لابدين القبول  
حتى لو قال بعده فرو ختم يقع الطلاق \* قالت اشتريت نفسي منك بكذا فقال الزوج بعدت بكلمات بعت ان كانت الكلمات مما يتعلق بالخلع يصح  
ولا يتبدل الجاس وان طال وكذا اذا قال اختلعت على كذا كذا درهم فعدت الدرهم فلما تم العدة قال قبلت يصح خلعهما بتطليقة فقال



رجل ديكرفقال دادم بفتح أخرى \* باع منها اطلاقه مهرها ونفقة عدها واشترت ثم قال الزوج من ساعته مهرسه وقع الثلاث لانصرافه الى الطلاق لسبق ذكره \* قال للدخول أنت طالق واحدة فلاموه فقال ديكرو لم يقل طلاق ولا لك لا يقع أخرى لانه جواب له وبناء عليه خالها بغير خسران يلحق الزوج فاذا أبرأته عن مهرها يقع الطلاق والالان ارتضاع الخسران يكون سلامة المهرله وان قال أنت طالق ان دخلت الدار بغير خسران أو أنت طالق (٣١٨) ان دخلت الدار على اني برى من مهرك يشترط قبولها بعد وجود الشرط لان

التعليق انما يصير سببا عند وجود الشرط فكأنه صار قابلا عنده فيشترط القبول ثمة وكذا لو قال لغاية ان دخلت الدار فامرأته طالق على ان لا مهر لها يشترط القبول عند تحقق الشرط وكذا لو قال امرأتي ببدل ان دخلت الدار على اني تبرئني من المهر أو على اني برى من خسراني اذا وجد الشرط وعليها ابرأؤه عن المهر ثم اختارها بنفسها \* قال لها اكر فلان كاركني ترا طلاق يا بيزري. من اركابين ففعلت ذلك الفعل ببرا الزوج عن المهر اذا أبرأته وأما وقوع الطلاق ففقيه تفصيل ان أبرأت عن المهر بعد فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق واذا أبرأت قبل تحقيق ذلك الفعل ثم وجدت ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله يا بيزري بمعنى معي فيشترط القران وذلك بعد تحقق الفعل المحلوف عليه يكون بخلاف ما اذا قال اكر فلان كاركني ترا طلاق بي زبان من فانها اذا أبرأته قبل ذلك الفعل أو بعد ما فعلت الفعل يقع الطلاق لانه لم يوجد لفظ يدل على القران فاذا

هذا العيب نصابا ان سكنت حالة الدعوى ولم يقل شيئا معرض عليه المين فابي فرد عليه بالبينه كان له ان يخصم بآئعه وان سبق منه بالحد ولا يكون له ان يخصم بآئعه الوجه الثالث اذا رد عليه بالبينه وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصابا ان سكنت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخصم بآئعه وان سبق منه جحود هذا العيب نصابا على وجهين ان اقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بآئعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الاول كان له مخاصمة بآئعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالنقض \* اذا باع دارا ثم أقر أنه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف منه أو كسرى في جذع أو في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع أرضا فباعها لغيره بغيره ينقص الثمن في نخلة أو شجرة وكذلك الثياب والروض والحيوان يقرر البائع بغير ينقص الثمن لو أقر أنه باعها أقطع اليد فباعها به المشتري وهو أقطع اليد لم يكن له أن يردده ولكنه يرجع بنقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبغ زائدة فلمشتري أن يرددهم ان اقربه البائع أو أنكره الآن ثبت البائع سببا ما نعمان الرد ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقررا وجود العيب به في الحال كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال للجارية يسارقة أو يابقة أو يازانية أو يمجذونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد أن يرد البائع فقال البائع حدث عندك قال قول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له أن يرددها وكذا لو اقام البينة أنه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه المجذونة ففعلت كذا وكذا كذا في التحريم شرح الجامع الكبير \* ولو قال هذه السارقة وسكنت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا أنه قال هذه السارقة أو هذه الزانية أو هذه الآبقة أو هذه المجذونة ولم يقر بالفعل أو هذه سارقة أو هذه آبقة أو هذه زانية أو هذه مجذونة فلمشتري أن يرددهم هذه الشهادة كذا في التحريم شرح الجامع الكبير \* ولو قال لامرأته يا طالق أو لامرأته يا حرة أو قال هذه الطالقة أو هذه الحرة ففعلت كذا يكون اقرارا وان كان مقررا بالفعل أو على وجه النداء كذا في محيط السرخسي

### (الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك)

اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته بالاجماع ويجوز اقرار أحد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع وبإزمه دون صاحبه واقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* واذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فأقر فيه بدين ومحمد رب المال جاز اقراره فيه وكذلك ان أقر فيه بأجر أو دابة أو حانوت فان كان قد دفعه الى رب المال فقال هذا من رأس مالك فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي \* اذا أقر الرجل فقال هذا ألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هو مضاربة لفلان

وجدا لبراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق \* اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم اثنان مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسبيجاني القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ما بان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الخواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان في العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول قولها ولا يجوز النكاح \* قالت سرخر يدمنه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصارت كأنه قال بعت ولم تقبل

وقال قبلت فالقول للشترى وكذا لو قال سرتو فخر وختم وتونه خريدي وقالت خريدم فالقول له أيضا لا تنكاري ادعت المهر ونفقة العدة لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بينة ففي حق المهر القول لها وفي النفقة قوله \* ادعى الخلع على مال والمرأة تنكركم يقع الطلاق باقراره والدعوى في المال على حالها وان ادعت الخلع وانكر الزوج لا يقع الطلاق كيفما كان \* اذا طلعت الخلع فالمسئلة على أربعة أوجه خالعتي على الف يتم بقبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار خالعتي بمال أو على مال (٣١٩) ولم يذكروا في ظاهر الرواية بلا

قبولها واذا لم يجز البذل هل يقع الطلاق قيل يقع وبه يفتي وقيل لا وهو الاشبه بالدليل ولو قالت خالعتي بلا مال وقال خلعت أو خالعتي ولم تزدد فقال خلعت يقع الطلاق \* قال خويشستن بخراويبي نفسك فقالت اشتريت سقط المهر وبه يفتي \* قالت خويشستن بعدت وكاين خريدم ازو فقال بك طلاق رجعي دادم يقع رجعي لانه ابتداء بخلاف قوله من بك طلاق دادم لانه يصلح جوابا \* وفي التوازل قالت خويشستن خريدم وقال فروختم لا يقع ولو قال فسروختم يصح ويتبع وذكر السعدي أنه لا بد من الاضافة الى أحد الزوجين واختار أبو الليث رحمه الله أنه اذا جرى مقدمات الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة اتفق مشايخنا على انه يصح بلا اضافة الغلبة الاستعمال فصار كقوله هرجه بدست راست كيرم فالطلاق اضافة عندهم في هـ ذابعتي قوله هرجه بدست راست كيرم حرام وتو حرام متساويان في انه يقع الطلاق على

الاخر بالنصف وادعاء كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب ويرجح فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى الاول ألف درهم ونصف الرجح ويضمن للثاني ألف درهم ولا يرجح له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن لكل واحد منهما ألف درهم ولا يرجح لواحد منهما بل يكون الرجح للعامل ويتصدق به كذا في المحيط \* اذا أقر المضارب أن هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقه ثم قال بعد ذلك لا شيء فصولا لاحد منهما الثلثان وللآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفين كذا في المبسوط \* عبدني يده فقال هو مضاربة لفلان معني بالنصف ثم باعه بالفين وقال كان رأس المال ألفا وقال رب العبد دفعت اليك العبد مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك أجر المثل والثلث كله لي فالقول رب العبد كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر المضارب أن بمال في أيديهم ما أنه مضاربة لفلان وصداقه ما في ذلك ثم أقر رب المال لاحد منهما بثلاث الرجح ولا تخرب به فالقول قوله كذا في المبسوط \* أقر مضاربة لرجل ولم يسمها فالقول له فيما سمي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي \* لو أقر المضارب ببيع ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما هو جسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما أقر به من المال وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الى رب المال وكذب رب المال فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب رأس ماله كذا في المبسوط \* أقر رب المال ببيع فيما باعه المضارب ليس للشترى ترى رده على المضارب وان أقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الرجل فلان شريكي هذا مضاربة فقال فلان نعم أو أجل أو قال صدق أو قال هو كما قال أو قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل ماله بعين أو دين أو رقيق أو عقار أو غير ذلك مما في يد كل واحد منهما بينهما نصفين الاطعام مثل كل واحد منهما أو كسوته وكسوة أهله فان ذلك كان في يده استحسننا ذلك أم ولد أحدهما أو مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فاعليه من بدل الكتابة يكون بينهما وكذا لو قال هو مفوض في الشركة وانما مفوضه في الشركة كذا في المبسوط \* اذا أقر أحد المتفاوضين بمادخل تحت المتفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه في ذلك أو كذبه والاقرار بطلاق الدين داخل تحت المتفاوضة فان أقر أحد المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المتفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المتفاوضة فالقول قول المقر مع عينه واذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يضح على شريكه اذا كذب الشريك فيه فان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤاخذ بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشئ وان أقر بدين تولى مباشرة سببه يؤاخذ بنصف ما أقر به ولا يؤاخذ بشئ بذكره بشئ وان أقر بدين تولى شريكه مباشرة سببه بنفسه (١) لا يلزمه شيء كذا في المحيط \* اقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء بشئ قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان أقر بشئ من مستهلك يكون عنه ديناً عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في صحته أو مرضه يؤاخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير أمره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالة في صحته بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين \* اذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفل عن صاحبه بهجر

(١) قوله لا يلزمه شيء أي ولا يلزم صاحبه الجأخذ أيضا كما هو عبارة المحيط اهـ بخراوي

أمر أنه فيكون الاطلاق في قوله حرام اضافة أي تو حرام عندهم أي عند الفقهاء \* (النوع الخامس في التوكيد) قال لا تخز طلق امرأتى فطلقها المأمور بهر هاونقة عدتها وأخالعها عليهم ما قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخولة أو لا لانه لما رضى بالطلاق بمؤنة تعلقه لان يرضى بما لا يلزمه أولى وقال الفقيه أبو بكر الاسكاف لا يجوز مدخولة أو لا وبه أخذ الفقيه أبو الليث والامام ظهير الدين لانه يلزم منه زيادة وصف البينونة \* وكله بان يخالعه على قباء فاخذ القباء وخالعه اثم رأى انه لا بطن له أو ليس له كان لا يصح الخلع لانه لا يسمى قباء

وان لم يكن له أحد الكين يصبح لقله النقصان \* انت طاق ثلاثا على الف فقلت الواحد بما لا يقع شيء لعدم وجود الشرط ولو كان بطلاق امراته ثلاثا على ألف فطلقها واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج مع امراته يقتضي المطابقة بين الإيجاب والقبول صورة أو معنى والوكالة مبناها على عدم المخالفة لكن لو أني خسر لا يمنع النفاذ \* زعم رجل انه وكيل عن زوجة المخاطب بالخلع على مهرها فخلع ثم أنكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل (٣٣٠) ثم الخلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنهم اوقع الطلاق باقراره وان لم تدع ان كان قال

مدعى الوكالة أبرأتك عن مهرها على ان تطلقها لا يتبع الطلاق وان لم يقل كذلك وقع الطلاق وذكر الامام محمد رحمه الله ان توكل الصبي والمعتوه عن العاقل البالغ بالخلع صحيح \* (وما يتصل به خلع الفضولي) \* خاع الله الصغيرة على مال لم يجز أى لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع أنه معلق بلزوم المال وقد عدم والاصح الوقوع لانه معلق بقبوله وقد وجد \* اختلعت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن الاب البذل صحيح وتم كالاجنبي ولا يرجع في مالها ولو خالها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لاروايه فيه عن محمد رحمه الله واختلعتا قبل لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقيل يقع بقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته كعبارتها وقيل يقع الطلاق ولا يجب المال على أحد \* والخلع على مهرها وبمال آخر سواء في الصحيح والاختلاع من الامعة على مال بدون اذن المولى صحيح تؤاخذ به بعد العتق وكذا المدبرة وام الولد وان يأذن المولى فالامة

أو نفقة زوجته أو جنباية لزمه ولزم صاحبه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بلزمة ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط \* اذا كان الرجلان متفاوضين فأقر أحدهما بشركة رجل آخر معهما وأنكر الآخر لا خرد كفي الكذب أن اقراره جائز عليهم ما وافي أيديهما يصير مشركا بينهما ما بين الثالث شركة ملك ولا تثبت بينهما شركة مفادضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شركا بشركة عنان أو قال شركة مفادضة وكذبه صاحبها فان الثالث يصير شركا بشركة عنان لا بشركة شركة مفادضة كذا في المحيط \* اذا أقر الرجل لا خربا لشركة مفادضة وأنكر الآخر لا خربا فلا شيء لواحد منهما ما في يدي صاحبه وان قال الآخر أنا شركا فيك فمافي يدك غير مفادضة واست شريكي فيما في يدي كان القول قوله بعد أن يحلف كذا في الحاوي \* ولو أقر الرجل بمسألة ما دون أنه شركا بمفادضة أو أقره لمسألة ما تب فصدقه في ذلك لم تثبت المفادضة بينهما ولكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودعية وعلى هذا لو أقر صبي تاجر بالمناوضة أو أقر الصبي التاجر صبي تاجر فمافي أيديهما بينهما ولكن لا تثبت المفادضة بينهما كذا في المبسوط \* أقر صبي لا يتكلم بشركة المفادضة وصدقه أبوه فمافي يد الرجل بينهما مانصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصرف مافي يد الصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الذي لمسلم بالمفادضة أو المسلم الذي لم ينفى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكونان متفاوضين ولكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين هكذا في المبسوط \* اذا قال فلان شريكي ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه وأي شيء بين كان مصداق فيه بعد أن يكون شيئا تثبت فيه الشركة كذا في المحيط \* قال أنت شريكي في التجارات فمافي أيديهما من متاع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي \* ان قال أنا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار مافي يدك واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فاعرف وجوده في يدك واحد منهما وقت الاقرار وعرف أنه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما الا يرجع في بيان ذلك الى أحد وما عرف أنه ليس من مال التجارة فهو المسكن وما أشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يدك واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في أنه للتجارة وليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط \* قال هو شريكي فمافي هذا الخانوت ثم قال أدخلت العبد الزملي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن أصحابنا من وفق بين الروايتين فقال ان كان الخانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر فقال فلان شريكي فمافي هذا الخانوت فان جيع مافي الخانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في متاع فقال أدخلت هذا في الخانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر له ويكون بينهما ما و ذكر في رواية أبي حفص القول قول المقر ويكون له خاصة واتت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فمافي يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده أنه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما أصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط \* لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يدي اقر رجلى وابل

تباع فيه كسائر الديون الا ان ينفذها المولى والمدبرة وام الولد تسعيان وتؤديان من كسبهما والمكاتب لا تؤخذ الا بعد العتق \* اذا و متاع اختلعت الامة على مهرها بلا اذن مالكها لا يسهط المهر ويقع الطلاق واذا اراد ان يصبح خلع الصغيرة على وجهه سقط المهر والمتعة عن زوجها يخالع اجنبي مع زوجها على مال قدر المهر والمتعة فيجب البذل على الاجنبي الزوج ثم يحيل الزوج بماعليه من الصداق والمتعة لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبي فبذلك الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل \* الكبيرة اذا خلعهما أبوها وأجنبي باذنها جاز والمسال عليها

وان لم تجز ترجع بالصداق على الزوج والزوج على الابن ان ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت ثم الخلع في حق المال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق ههنا الا باجازتها قال لا خرا خلع امرأتك على هذا العبد أو على هذا الالف أو على هذا الدار فخلعها فالقبول اليها لان البذل مرسل فيه فصار كأنه قال بع عبدك من فلان بكذا فالقبول الى فلان بعد البيع فاذا قبلت المرأة وجب عليها تسليم المصارف ان أمكن والاسلمت المثل ان مثليا والقيمة ان قيميا ولو أن (٣٣١) أجنبيا قال الزوج اخلعها على عبيد هذا

أودارى هذا أو ألقى هذا فخلعها عليه فالقبول اليه لا الى المرأة لان العاقده هو الاجنبي فنظيره صلح الاجنبي وتبرعه بقضاء دين الغير ولو قال الزوج للاجنبي اخلعها على عبدك هذا فقال الاجنبي خلعت تم بسلام قبول المخاطب واذا تم بقبول الاجنبي لزومه عبيد البذل فيما يتعين فان عجز عن تسليمه لزم تسليم المثل في المثل والالف القيمة كافي قبول المرأة \* قالت له اخلعني على عبد فلان فخلعها صلح الخلع ولا حاجة الى قبول فلان فان قدرت على تسليمه باجازه ماله حكمه سلمته والا فالمثل فيما له مثل أو القيمة في القيمي وكذا لو قال الزوج لها خلعتك على عبد فلان فقبلت صلح وحكم المسئلة ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لي صلح ولو أن الزوج خاطب بهذا فلان أو المرأة حاضرة فقال فلان خلعت على دابتك هذه فالقبول الى صاحب الدابة ولا حاجة الى قبولها وكذا اذا قال الاجنبي للزوج اخلع زوجتك على عبد فلان فالقبول الى فلان لا اليها الا يرى أن الاجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف

ومتاع الطعانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه متاع فأقر أنه شريك لفلان في عمل كذا فلهما شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذا الحانوت في عمل كذا فكل شئ في ذلك الحانوت من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما فلان شريكي في عمل كذا فلهما المتاع فهو لهما وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط قال فلان شريكي في كل ما شترت من زطى وفي يده عدلان ثم قال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في شريط السرخسي \* ولو قال هو شريكي في كل زطى عندي للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من خاص مالي الغير التجارة فالقول قوله ولو أقر أنه ما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط \* ولو قال هو شريكي في كل زطى قدم لي من الاهواز أمس ثم أقر أن عدلين قدما وقال أحدهما بضاعة فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه في دفع نصيبه الى المقر له بالبضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في شريط السرخسي \* واذا قال فلان شريكي في هذا الدين الذي على فلان فقال المقر له أنت أدنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكرا الحق انه باعه المتاع فقال لم أبعه أنا ولكن بعناه جده او كتب الصك باسمي فالقول قوله فان أراد المقر له أن يضمن الذي عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعا بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما شترت منك شيئا وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما ما وجب المطالبة بل باسمه الصك كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الا آخر ثم مات أحدهما من مال فقالت ورثته هذا مال استفادته من الشركة فالقول لهم وان أقر أو أنه كان في يده يوم أقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي \* وان كان للبيت صك باسمه على رجل بمال تاريخه قبل اقراره بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في المبسوط

### (الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض)

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما لميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضه الوصي بتمايه فان كان الدين واجبا بادانة الميت وأقر الوصي أو لا بادانة فجميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذي كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالغريم يرى معنى الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشئ والقول قول الوصي مع عينه أنه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسع مائة للورث بسبب الجحود فان قامت للميت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بان أقام الورث البينة أنه غريم الميت كان الغريم بريأ عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم تسع مائة ويضمن الوصي تسع مائة للورثة واذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريأ عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن الوصي تسع مائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهو مائة مفصولا عن

على أن فلان ضامن لقبول الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى المخاطب ولا الى المرأة ولو أنها قالت اخلعني على ألف على أن فلان ضامن فخلعها صلح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج أيهما شاء المرأة بمحكم القبول وفلان بالضامن ولو لم يضمن فلان أخذت المرأة بمال ولو أن رجلا قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فاذا العبد لا خرا فالقبول اليها لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع \* خلع على ألف أو هذه الالف أو على ألف عليها يجب عليها في كل الصور ولو على ألفي هذه أو ألف من مالي على أني ضامن فعله لا على المرأة ويرجع عليها قبل هذه الالف أو على ألف عليها يجب عليها في كل الصور ولو على ألفي هذه أو ألف من مالي على أني ضامن فعله لا على المرأة ويرجع عليها قبل

الاداء بعده بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوج على ألفه أو ألفه على انه ضامن لهامطالبة الوكيل والموكل فان أدى الوكيل يرجع والا لان البذل في الخلع على القابل يحكم الخلع لا بالضمان فكان فائدة الوكالة الرجوع عما أعطى اذ لو لمعريت عن الفائدة لان الرجوع على القابل سابق حصوله على الوكالة ولهذا مالم الرجوع عما قبل الاداء لتكون حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لم يقب الاداء ووكيل النكاح لا يلزمه المهر الا بالضمان حتى لم يسبق (٣٣٣) مكنة الرجوع الاداء فاذا كان الضمان بلا امر لا يرجع \* اختلفت في صحته او هو مريض جاز الخلع بالمسمى قل أو أكثر ولا ميراث لها مالمات في العدة أو بعسدها وان اختلفت في مرضها بعهرها الذي عليه ان كان الزوج أجنبيا غير قريب لها وهي مدخولة وماتت بعد انقضاء العدة ينظر الى المسمى في بدل الخلع والى ثلث ماله فان كان المسمى مثل ثلث ماله أو أقل فله ذلك وان كان أكثر من الثلث فلا يس له الا الثلث الا ان يرضى باقى الورثة وان لم يكن لها مال آخر سوى المهر يعتبر الثلث من المهر وان ماتت قبل انقضاء العدة ينظر الى المسمى في بدل الخلع والى قدر ميراثه منها فان كان البذل مثل حصته أو أقل سلم له البذل وان كان البذل أكثر لا يسلم له الزيادة الا برضا باقى الورثة وان كانت غير مدخولة فالنصف عاد اليه بالطلاق قبل الدخول والنصف الاخر تبرع منها للاجنبي في المرض فان خرج من الثلث فذلك والا فله بقدر ما خرج منه فان لم يكن لها الا المهر سلم له ثلثه ورد ثلثاه \* الواحد لا يصلح في الخلع وكيلا من الجانبين بأن وكلت رجلا بالخلع فوكله الزوج أيضا سواء كان البذل مسمى أولا وعن محمد أنه

اقراره فاما اذا قاله موصولا بن قال استوفيت جميع ماليت على فلان وهو مائة وقال الغريم لا بل كان ألف درهم فالوصى يصدق في هذا البيان حتى كان الوصى أن يتبع الغريم بتسعة مائة والجواب فيما اذا أقر الغريم أو لا بد من ألف درهم ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار الوصى بالاستيفاء أولا ولا ثم قال منه ولا وهو مائة ثم أقر الغريم أن الدين كان ألفا غير الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصى شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البيينة على أن الدين كان ألف درهم يكون الغريم بر يأن جميع الدين باقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة اما بخوده أولا برائه وان أقر الغريم أو لا بالدين ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعه ولا عن اقراره يكون الغريم بر يأن جميع ما عليه لا قرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة وان قاله موصولا بن قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضته فان الغريم يكون بر يأن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصى أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصى للورثة الا قدر ما أقر الوصى باستيفائه واذا أقر الغريم أو لا بألف درهم ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون بر يأن جميع الألف ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة هكذا في المحيط \* باع مالا للورثة فأشهد أنه استوفى جميع عنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصى ولا يضمن الغريم وكذا الودى شأ ولو أقر الوصى أنه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصى قبض الخمسين النضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر الودى أنه قد استوفى جميع ماليت على فلان وهو مائة درهم فقامت البيينة أنه كان له عليه مائة درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصى على ابطالها كذا في المبسوط \* اذا أقر الوصى أنه استوفى مائة فلان الميت عند فلان ودبعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان أقر الوصى بالاستيفاء ولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلب كان ألف درهم وقد قبضته فان الوصى لا يضمن أكثر مما أقر بقبضة ويكون المطلب بر يأن الجميع كفى الدين وان أقام البيينة أنه كان عند المطلب ألف درهم فان الوصى ضامن لذلك ولا يضمن المطلب هذا اذا قاله مفصلا فاما اذا قاله موصولا ثم أقر المطلب بأن ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى بأنه قبض منه مائة ولا يتبع المطلب بشئ بخلاف ماله لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا أقر المطلب أولا أن الامانة عنده ألف درهم للميت ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه وهو مائة فان قاله مفصلا صار ضامنا للكل وان قاله موصولا لا يلزمه الا ما أقر بقبضة ولا يتبع المطلب بشئ بخلاف الدين هكذا في المحيط \* واذا أقر الوصى أنه قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا أو ما علمت أن لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصى ويؤخذ الغريم بذلك ولو قامت البيينة على أصل هذا الدين لم يلزم الوصى منه شيء لانه لم يقرب قبض شيء من رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوى \* ولو أقر الوصى أنه استوفى مائة فلان الميت على الناس من دين استوفاهم من فلان بن فلان وقامت البيينة أن الميت على رجل ألف درهم فقال الوصى ليس هذا قبض قبضت فانه يلزم الوصى كذا في المبسوط \* اذا أقر الوصى أنه استوفى مائة على فلان من دين الميت وقال الغريم

يصح خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب ثم الخلع والصداق على الزوج وهو يرجع على الاب وان لم يضمن كان الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع الطلاق كما اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب الخلع فالصحيح وقوع الطلاق لان سائنه كسائنها وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأمه فان أضافت الام البذل الى مال نفسها أو وضعت ثم الخلع كالأجنبي وان لم تصف ولم تضمن لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان له ما قد أجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت

الصغيرة تعقل العقد والزواج والصداق انه ما هو يتوقف على اجازته او قبل لا يتوقف ومذهب مال للرجح الله ان الاب اذا علم ان الخلع خير لها بان كان الزوج لا يحسن عشرتها فخلع على صديقها صحيح فان قضى به قاض نفذ قضاءه \* خلع على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي \* الابوان اذا ارادا ان يفرقوا بين زوجين صغيرين فالوجه فيه اذا كانا رضيعين أو أحدهما رضيع أن ترضعهما امرأة أو ترضع أحدهما المرأة التي أرضعت الآخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت حد الشهوة معها (٢٣٣) أبو الزوج أو ابنته بشهوة أو هو أم المرأة

أو ابنته السكن هذا لا ينبغي أن يفعل وأحسن ما قيل فيه أنه يرفع الامر الى قاض يرى التفريق بالعجز عن الاتفاق ان لم يكن له مال أو بوجوه أخرى قد لوحنا عليه ولو حكر رجلا لا يصح لانه لا ولاية لهما على تحكيم الغير عليهما \* وكلت الصغيرة بالخلع ففعل الوكيل في رواية يصح ويتم الخلع وله البذل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البذل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق \* قال لها وهي صغيرة ان غبت عنك فأمر بك بيدك فطلعت

نفسك متى شئت بعد ان تبرئ ذمتي من المهر فوجد الشرط فطلعت نفسها بعد ما أبرأتها لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالقائل لهما عند وجود الشرط أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه \* وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي \* وكلت الصغيرة رجلا بالخلع ففعلها ان ضمن البذل للزوج يقع البائن اتفاقا

كان له على ألف درهم وقال الوصي قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعت الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت السكك اليك يضمن الوصي ألف درهم ولكن تستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط \* ولو أقر الوصي أنه قبض بجميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة أوثاب وأقام الورثة البيعة أنه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في الحاوي \* ولو أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام أو ما في نخلة هذا من ثمر أو أنه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث أكثر منه وأقام البيعة أنه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما أقر به قبضه حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في المبسوط \* ولو أقر الوصي أن المكاتبه على المكاتب ألف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت أنامتها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها واقامت البيعة أن الوصي أقر أنه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصي الالف كما بعد حلف الورثة أنهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر الوصي أنه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني ألف درهم وهي جميع مكاتبتي فأنقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان أقر الوصي بقبض المكاتبه منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البيعة أن أصل المكاتب ألف درهم وان المكاتب أقر بذلك قبل أن يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط

\*) الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو موصى له \*

رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فخاف رجل وادعى أن ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثا آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتلوم ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه يعني يقتري أنه لو كان له وارث آخر لحضر في منزل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجته الميت وقال الذي في يديه المال صدقتم ولا تعلم له وارثا غيرك وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كما بعدما يستحلفه على علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان للميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو أقر الذي في يديه المال بزوج أو زوجة أو أخ لام أو عمة أو خالة أو كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه أعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقتم أو قال هذه ابنته وهذا مولود اعتقه أو بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء والمال بينهما نصفين وان كانا متساويين بينهما ومولى المولاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال أنا زوجة الميت وهذه المرأة زوجته أيضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة أنا زوجته دونك وقال مولى المولاة أنا وارثه دونك فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى المولاة هكذا في المحيط \* وان أقر أن هذا منه وقال لأدري أنه وارث آخر أم لا فان القاضي يتلوم وينظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لأعرف له وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيدي في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب \* قال محمد

وان لم يضمن في كتاب الوكالة اثباتين وفي النوازل اثنتين \* خالها أبوها أو أجنبي على صداقها ان ضمن الخالع ثم وقع كتمان كان العاقد وبعد البلوغ أخذت الزوج بنصفه لوقبل الدخول وبكله لو بعده وقال شمس الأئمة ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب لاشك ان الصداق لا يسقط وهل تقع البيعة ان قبلت الصغيرة وهي أهمل للقبول وقع اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخالع أجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازته اذا بلغت قبل لا وان كان العاقد أباه ولم يضمن الزوج قال بكر رحمه الله اختلف

المشايخ في الوقوع وقال الامام الحلواني فيه روايتان وفي حيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدرك له وفي كشف الغوامض ان الطلاق يقع بقبول الاب على قول محمد بن سلمة رحمه الله وان لم يضمن البذل أى الصداق ولا يجب البذل على الاب ولا عليها وعنده ان الخلع واقع بقبول الاب والبذل عليه وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقها قبل الدخول بها ان الخلع جائز وله ان نصف الصداق ويضمن الاب للزوج نصف الصداق (٢٣٤) (قالوا) كيف صح الخلع على صداقها قبل الدخول بها وهو ملكها ولا ولاية له في ابطال ملكها

وكيف يصح ضمان الصداق للزوج وهو عليه ولاى معنى يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها (أجابوا) عن ذلك بان الخلع لما أضيف الى مهرها وذلك ملكها كان مضافا الى مالها والاضافة الى مال الغير بان خلع على عبد انسان تصح كاضافة الشراء الى مال غيره فلما صح اضافة الشراء فلائن يصح الخلع وهو أقرب الى الجواز أولى لكن في باب الشراء يجب تسليم البذل على العاقد وفي الخلع لا يجب الا بضمن كرجوع الحقوق الى من يقع له العقد غير أنه اذا ضمن رجوع اليه الحقوق بالضمن فاذا خلع وضمن ضم وضمن البذل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج أداء نصف اليها بان الاب أو الى الاب ويجب للزوج على الاب نصفه بضمنه تسليم كل المهر الى الزوج وان كانت مدخولة فلها جميع المهر عليه والاب يضمن للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يقدر فيضمن مثله وهذا من الوجوه في خلع الصغيرة (وحيلة أخرى) أن يحيل

رحمه الله تعالى اذا قال الذى في يديه المال لرجل أنت أخوه لانيه وأمه ولا أدري أله وارث آخر يحجبك عن الميراث وقال المدعى أنا أخوه لانيه وأمه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ ميراث حتى يعلم أنه لا وارث له غيره ولو قال الذى في يديه المال أنت أخوه لانيه وأمه وله أخ آخر لانيه وأمه وأنت وارثاه جميعا لانعلم له وارثا غيركما وقال المدعى أنا أخوه لانيه وأمه ووارثه لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والادفع المال كله الى هذا المدعى كذا في المحيط \* لو جاء رجل وادعى أن الميت عبده وأن المال مال عبده فهو أحق به وجاء رجل وادعى أنه ابن الميت وأن الميت حر لم يملك قط وأنه وارثه والذي في يده المال يقول ان الميت عبدي وكذب كل واحد منهم - ما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط \* لو ادعى أنه أخو الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى أنه ابنه أو أبوه أو أمه أو مولاة أعتقه أو كانت امرأة فادعت أنها أمة الميت أو خالته أو بنت أخته وقالت لا وارث له غيري وادعى آخر أن الميت أوصى له بجميع المال أو ثلث المال وصدقه ما ذواليد وقال لا أدري ألي الميت وارث غير كما أم لا لم يكن للمدعى الوصية شئ يحكم بهذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم هكذا في الخلاصة في كتاب الدعوى \* والزوجان ومولى المولاة أولى من الموصى له كذا في المحيط \* ولو أقر الذى المال في يديه أن صاحب المال مات وأن لهذا الرجل عليه ألفا سأل القاضي أترك وارثا فان نعم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأني القاضي في ذلك فان لم يجز رآرث جعل للميت وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والاجعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال وأقر الذى في يديه المال أن الميت أوصى لهذا بجميع هذا المال وأقر أيضا أنه أوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك الرجل ان الميت أوصى لي بجميع هذا المال وما أوصى للبشئ فالمال بينهما ولو أن الرجل الذى في يديه المال قال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وأقر أيضا ان هذا أخوه لانيه وأمه ووارثه لا وارث له غيره وتمكنا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلثان للاخ ولو قال الذى في يديه المال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وقال أيضا ان الميت أقر أن هذا ابنه أو أبوه أو مولاة مولى عتاقة أو مولى مولاة وأنه لا وارث له غيره فالمان كله لاوارث المقر له والمولى كذا في المحيط \* لو ادعى رجل أن له على صاحب المال ألف درهم وأنه مات وصدقه الذى قبله المال لم يلتفت الى ذلك حتى يحضروا وارث فان أقر الغريم والمدعى أنه لا وارث للميت تأني القاضي في ذلك ثم جعل للميت وصيا يقبض المال الذى قبله ثم يقال للمدعى أقم البينة على حقتك فان أقامها قضي له فان جاء صاحب المال حارداً للقاضي القضاء في ذلك فان كان مستمرا كما وكان أصله ديناً فإلصاحب المال أن يضمن الذى كان المال قبله وان كان أصله غصباً فان شاء ضمن القابض وان كان أصله له وديعة فالضمنان على القابض في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوديعة عندى بعزلة الغصب وان كان المال وصل الذى في يديه من قبل أبيه أو وصى به اليه فلا ضمان عليه والضمنان على القابض فان لم يجز صاحب المال حيا وحضر وارثه وبمحمد الدين فالقضاء ماض كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* ولو كان الذى في يديه المال قال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى له يدعى الوصاية وينكر الدين وقد أقر جميعا ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك زمانا ثم يقول لصاحب الدين أقم البينة على دينك فان لم تكن له بينة استخلف الموصى

الزوج بالصداق على الاب فيبتر الزوج منه وينتقل الى ذمه الاب والاب يملك قبول الحوالة اذا كان المختال عليه أملاً من الخيل والغالا له كون الاب أملاً من الزوج وكذا لو كان المختال عليه مثل الخيل في الملاءة ذكره في الجامع وذكره حتى ولو ألحى انه لا يملك قبولها لو كان مثله في الملاءة ولو كان الخالع وليا غير الاب جعله القاضي وصيا حتى يملك قبولها (وذكر الحالك حيلة أخرى) وهي ان يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عتقها ثم يطلقها الزوج بانها وهذا خاص بالاب لصحة هجراره بالقبض بخلاف سائر الاولياء وبتر الزوج في الظاهر لاقرار الاب لافى اقرار



غيره ويكتب اقرار الاب بقبض حقها وطلاق الزوج بانها \* خلع الاب بئنه الكبيرة على صداقها باذنها جازو المال عليها ولو بلا اذنها لم تجز  
ايضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقوع الطلاق واعتبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج  
والخالع وطلاقا قابلا بديل في حقها فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت نفسه عليها ورئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب  
بحكم الضمان وتقدير هذا الخلع كان الخالع قال له اذا بلغها الخبر واجازت كان البديل عليها (٣٣٥) وان لم تجز فالبديل على وما يجب على

الاب من الضمان انه ما يجب  
بالعقد لا بحكم الكفالة ولو  
كان مكانه اجنبي فكذا  
لانه ليس للاب ولاية الخلع  
فكان كلاجنبي وكذا لو خالع  
الاجنبي أو الاب عن النفقة  
وهي صغيرة أو كبيرة ولم ياذن  
ولا اجازت بعد الخلع جاز  
الخلع ووقع الطلاق ويجب  
على الزوج النفقة ثم يرجع  
على الاب أو الاجنبي بالضمان  
وان خلع الاب على صداقها

ولم يضمن وهي كبيرة توقف  
على اجازتها فان اجازت جاز  
ويرأى الزوج عن المهر وان لم  
تجز وقع الطلاق لانه معلني  
بالقبول وقدم جد \* تزوجها  
على الفين ووهبت أم المرأة  
له الفاضل وضمت له ودخل  
الزوج ثم اختلعت على النبي  
درهم وقبل الزوج ليس له ان  
يرجع على الام بشئ (فان  
قيل) لم يبق من المهر الا الف  
فلم يجب على الزوج الف زائد  
(قلنا) لعدم صحة هبة الام  
فكان المهر على حاله وضمانها  
ليس بالتزام ابتداء بل وعدت  
انها لو طلعت الالفين فهي  
تعطيه ألفا ولم يكن كذلك  
بل اختلعت على النبي درهم  
وهما عليه فصع ولم يجب على  
امهاشئ \* ادعى الاستثناء

له على علمه ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف أعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو أن الذي في يديه  
المال قال الميت أوصي لهذا بجميع المال ولا أدري أترك وارثا أم لا فقبل له الموصي له أعطى فانه على  
كل حال ترك وارثا ولم يترك فالتقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط \* ولو أن الذي قبله المال قال للتقاضي  
هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا أتاني القاضي في ذلك وأخذ كفيلا بنفسه فان حضر الوارث أو وصى  
له أو أخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على  
الغريم عوض الغريم من بيت المال وان كان غصباً فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء  
أخذ مثله من بيت المال وان أخذ من الغاصب رجع في بيت المال وان كان ودعة فلا ضمان على المستودع  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عندى بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه  
المال وصيافي المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء به  
فلا ضمان على الذي كان المال قبـله في شئ من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع  
الكبير في كتاب الوصايا والله أعلم

#### \* (الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجنابة) \*

اذا اقرار رجل بقتل رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شئ  
على الآخر وعلى هذا اذا اقر أحدهما بالقتل عمداً وقامت البينة على آخر بمثل ذلك والولى ادعى القتل عمداً  
كان له ان يقتل المقر وليس له ان يقتل الآخر ولو أن الولي في فصل الخطأ ادعى الكل على المقر وجبت الدية  
بكلها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلة كذا في المحيط \* ولو اقر  
رجل أنه قتل فلاناً عمداً وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعاً كان له ان يقتلهم كذا في  
المبسوط \* لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخر ان على رجل أنه قتل هذا الرجل  
وقال الولي قتلناه جميعاً لم يكن له ان يقتل واحداً منهما كذا في المحيط \* ولو قال لأحدهما أنت قتلتهم كان  
له ان يقتله ولو قال لهما صدقتما جميعاً في مقاتلتهما لم يكن له ان يقتل واحداً منهما كذا في المبسوط \* لو اقر  
بالجنابة ثم بالملك لغيره في عبده مروقاً للمقر فان صدقه المقر له في الملك والجنابة جميعاً يقال للمقر له ادفع العبد أو  
أفده وان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختاراً للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة صار المقر مختاراً للفداء  
ولو اقر بالملك أولاً ثم بالجنابة ان صدقه فيه ما فأنقص هو المقر له وان كذبه فيه ما فأنقص هو المقر وان صدقه  
في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك ان كان العبد مجبوراً ولا يدري أنه للمقر أو لغيره فأقر بالجنابة  
أو لا ثم بالملك أو بالملك أولاً ثم بالجنابة ولو قال كنت بعتهم من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان بخير المشتري  
بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنابات \* والله أعلم

#### \* (الباب الثالث والعشرون في المتفرقات) \*

ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لورثة فلان على ألف درهم فهو بينهم على الميراث  
ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان على ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط \*  
رجل قال لامرأته اني تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يستل هل أجاز والدك فان قال لا قيل له هل

(٣٩ - فتاوى رابع) في الخلع أو الشرط وكذبه فيه فالتقاضي له فان شهد بالخلع أو طلاق أو طلق بغير استثناء أو شرط لا يقبل  
قوله وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول له ولا يفرق الا ان يظهر منه ما يكون دليلاً على صحة الخلع من قبض البديل ونحوه  
وهذه من المسائل التي قبلت فيها الشهادة على النفي وسبأ ان شاء الله تعالى \* وفي الكافي طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء ان ذكر البديل  
لا يلتفت اليه لان ذكره للخلاص والاستثناء يبطله وكلا يصدق القاضي لا يصدق المرأة ايضاً فيه وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في الخلع

أو الطلاق وقال الشهود لم نسمع إلا كلمة الخلع أو الطلاق لا يلتفت إلى قول الزوج إلا بينة لأنه فسد الناس فلا يصدقون إلا بينة والفتوى على صحة دعوى المغير والمبطل إذا اظهر ما ذكرنا من التزام البذل أو قبضه ونحوه \* ادعى الاستثناء وقال قبضت ما قبضت منك بحق لي عليك وقالت بل لبذل الخلع فالقول له لأنه أنكروا وجوب البذل عليها وأقرأن له عليها ما لاواحد الامالين والمرأة مقرآن له عليها ما لا آخر فيكون القول له بخلاف ما إذا لم يدع الاستثناء لأنه (٣٣٦) يدعى عليها بدل الخلع وهي تنكر فالقول لها \* دفعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهته

أخرى أفتى الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى أن القول له وقيل لها لأنها المملوكة \* وعن ظهير الدين أنه إذا طلق وقال استئنيت لا يصدق ولو قالت قلت أنت طالق وأدعاه يقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق وهو المأخوذ وقدم \* وفي المنتقى لو قال طلقتمائم استئنيت لا يصدق في قول الامامين \* وفي الفتاوى خالعهما أو طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحيث لم يسمعهما غيره لا يصدق بل يجب عليه أن يجهر بحيث يسمعهما رجلا لا يشهد له عند الحاجة \* (النوع السادس في البذل) \* خالعهما على مال ثم زاد عليهما في بدل الخلع فالزيادة باطلة وكذا الزيادة في بدل الصلح عن دم العمد \* خالعهما على أن جعلت صداقها لولدها أو لاجنبي جاز والمهر للزوج لا لغيره \* أجل بدل الخلع إلى أجل معلوم جاز وإن خروصه الرهن به والكفالة وصح تأجيله إلى الحصاد وإلى موت فلان لا \* ويصح الخلع ويجوز الخلع على مكيل أو موزون موصوف أو مشار إليه فيستحق المسمى ويجوز على ثوب مسمى هروى أو

أجرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الوقعات الحسامية \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ميراث فلان فان أقر المرأة بما قال المقر أخذها ورثة فلان من المقر وان أنكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أحد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار \* عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولاه حتى أقر أنه باعه من فلان وسلمه إليه ثم أودعه وكذبه لولي الجناية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد إلى ولي الجناية أو الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له أن يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجناية وان قال بعث وأنا أعلم بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لهذا على مثل مال هذا على ولم يكن أقر لا شيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على ما لا آخر عليه فانه يقر بكل واحد منهم بما يشاء فان أقام الآخر بينة أن له عليه ألف درهم لم يستحق هذا ألفا وكان للمقر أن يقر له بما شاء وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لهذا على ألف درهم مثل مال هذا على دينار فلان دل عليه دينار ولو قال لهذا على ألف درهم وسكت ثم قال ولهذا على مثل مال هذا فان اكل واحد منهم ما عليه ألف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط \* رجل أقر بعبد رجل أنه له فلان وبجهد الذي في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقضى للمقر له ويطل العتق وان أقر أنه لفلان ثم أقر أنه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان أقر رجل ثم أقر أنه لا شيء ثم اشتراه فانه يقضى به للاول ولو امره رجل بعبد الاقرارين بشرائه ثم اشتراه كان الا امرأ حق به كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لفلان عندي ألف درهم ودبعة ثم قال ضاعتم قبل اقراراي لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودبعة فضاقت فالقول قوله ولو قال له عندي ألف درهم ودبعة فضاقت ووصل الكلام صدق استحسانا وكذلك اذا قال وقد ضاعت أمس كذا في المحيط \* لو أقر أن لفلان عليه ثوبا هرويا فما جاء به من ثوب هروى صدق فيه بعد أن يحلفه قيل هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن يتصرف اقراره الى الوسط والاصح أنه قوله جميعا وكذلك لو قال له على ثوب ولم يسم جنسه فأى ثوب جاء به قبل منه للبليس والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يعطى ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب \* واذا أقر الرجل أن لفلان عليه دارا أو أرضا أو نخلا أو بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كانت في يده وان عجز عن ردها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى الا آخر لا يضمن القيمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الاقرار على نفسه بالحياوان وغير ذلك \* واذا أقر أن لفلان عليه عبد او ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بانه يلزمه عبد وسط أو قيمة عبد وسط وقال محمد رحمه الله تعالى بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان على شاة أو بقرة أو بعيرا كذا في الذخيرة \* واذا قال على عبد فرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع عينه كذا في المبسوط \* ولو أقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة أى الدواب شاء فان جاء بدابة وقال هي هذه كان القول

هروى ولا يجوز على مطلق الثوب وترد ما قبضت من المهر والحاصل انه ان سمي ما ليس بمقتوم لا يجب شيء وان سمي موجودا قوله معلوم ما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة مستدركة كذلك وان خفت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما يثر فخلها العام أو على ما في البيت من المتاع ولم يكن فيه شيء بطلت التسمية وردت ما قبضت من المهر لان المدوم لا يصح عوضا في مجرد تسمية المال وان سميت فيه ما هو من المال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره ان اختلفت على ما في بيتها أو يداهما من المتاع أو على ما في فخلها

من الثرأوما في بطون غنهما من الاولاد ان كان هنالك ما ذكرته فلا ذاك والاردت ما قبضت من المهر\* طاق المدخولة بعد الخلع وقع الطلاق بخلاف الخلع بعد الطلاق\* ولو في العدة على ما ذكرناه بان قال لها خلعتك بعدما بانها وبالطلاق لا يقع\* اختاعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على ان الزوج يرد عليها عشر من درهم ما سعى وزم على الزوج عشرون دليلا ما ذكر في الاصل\* خلعت على دار على ان يرد الزوج عليها ألفا لاشعة فيه وفيه دليل ان ايجاب بدل الخلع عليه يصح\* وفي صلح القدوري ادعت (٢٢٧) عليه نسكا حاقفا لهما على مال بذله

قوله ان جاء بفرس أو برزون أو حمار أو بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون  
اقرارا بشئ أو بشئين \* وفي كذب العمل اذا قال لقان على درهم فليس عليه فلو سأتساوى درهما  
وكذلك لو قال لقان على دينار درهم فعليه درهم تساوى دينار ولو قال لقان على درهم فليس فان هذا  
يسع فكذا قال بعث منه فلا بد درهم ويكون يان الفلاس اليه أنها كم وفي المشتق اذا قال لقان على درهم  
دقيق فعليه دقيق يساوى درهما كذا في المحيط \* أقر له بحق دار أو أرض أو ملك أو شراء يمين ويحلف  
على فضل بدعيه الخلع وان أبى أن يسمى يقول له القاضي أنه نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى المقدار يعلم  
في العرف أنه لا يملك أقل منه فيلزمه ثم يستخاف على الزيادة فان قال حقه في هذا الجذع أو الباب المركب  
أو البناء بغير أرض أو حتى الزراعة أو السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط  
السرخسي \* لو قال لقان على دين وأبى أن يبين فالقاضي يسمى له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الى  
أقل ما ينطق عليه اسم الدين يحكم العرف ان أقر بذلك والالزمة ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في  
المحيط \* لو قال هذا العبد لقان اشتريته منه فوصل باقراره وأقام البينة على الشراء قبالة بيته استحسنانا  
ولو قال بعد ما سكنت اشتريته منه قبل الاقرار أو وهبه لي أو تصدق به علي لم تقبل بيئته على ذلك كذا في  
المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* في المشتق بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لاني على ألف  
درهم ولم يسمه فهو باطل ولو ساء له أخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لاني ولم يسمه وله ابن معسوف فقال لي  
ابن أخو يا هذيت فالقول قوله وان ساء له لم يكن له أن يصرفه الى غيره قال وكل شئ ممن هذا القيل اتفق  
عليه اسمان عمر وعروة المرسالم فالأقرار بالدين باطل والطلاق والتعاق يقعان وله أن يبين كذا في المحيط  
\* الاصل أنه متى ذكره قدارا أو أضافه الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه أضاف  
المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهم ما بالسوية كالأضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية  
والمساواة في الأضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة أثواب هروية ومروية  
كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لقان عليه ما تاتم قال ذهب وفضة  
فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للقر له أن يجعل الفضة أكثر والقول قول المقر في الجسد من  
ذلك والردى كذا في المحيط \* اذا قال لقان عندي ألف درهم قرض ووديعة فهو ضامن لنصفها قرضا  
والنصف الآخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثائة  
منه اقرض وسبعة مائة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في  
الحاوي \* قال له عندي ألف درهم هبة ووديعة فكلها ووديعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أو دعني  
ثلاثة أثواب زنى ويهودي يلزمه زنى ويهودي والبيان في الثابت اليه ان شاء جعله زنيا وان شاء جعله  
يهوديا مع عبته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال عليه فقير من حنطة وشعير الارباع فعليه ثلاثة أرباع  
فقير من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* لو قال على كرحنطة وشعير وسهم كان أثلاثا يلزمه  
من كل واحد ثلثه كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لقان على نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل  
واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكشعير وكترير وكترير وكذلك لو قال على نصف هذا العبد وهذه  
الامة ولو قال له على نصف هذا الكرحنطة وكشعير فعليه من الشعير كركامل وكذلك لو قال غصبت فلانا

علي رضاع الولد ثم صالحته مع الأب على شيء لا يصح \* وعن الإمام الثاني رحمه الله قالت طلقني أربعاً بالف فطلقها ثلاثاً ثم تزوجها ألف ولو طلقها واحدة فثلاث ألف \* صالحها على عبد معين فهلك العبد عندها قبل التسليم أو كان ميتاً وقت الخلع عليها قيمته \* (الرابع في الأمر باليد) \* وفيه خمسة أنواع \* (الأول في المقدمة) \* جعل أمر امرأته بيدها أن تولى الطلاق أو كان الحال خال المذاكرة والغضب ونوى أو لم ينو فمفسدة أو كانت غائبة فعلمت في المجلس قبل أن يتبدل وإن طال يوماً أو أكثر فقالت اخترت نفسي يقع واحدة إن نوى واحدة

أوثنتين وان ثلاثا فثلاث وليس للزوج أن يرد جمع ولا أن ينسحب المفوض اليه عن الإيقاع \* جعل أمرها بيد أبيها فقال أبوها قبلت ليقيم وكذا  
لوجعل أمرها بيدها فقالت قبلت نفسي تقع واحدة ولا يصدق الزوج في القضاء أن يرد به الطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرهما  
إذا لم يرد الطلاق فليس بشيء ولو ادعت البينة أو الحالة وإنكر فالقول قوله مع الحلف وتقبل بينته في إثبات الحالة لا النية لعدم الإطلاع  
عليهما إلا إذا برهننت على إقراره بالنية ودعواها (٣٣٨) على زوجها أنه جعل أمرها بيدها لا تقبل أموالا وقعت الطلاق بحكم التفويض

نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع  
الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد لا وارث أعطني أبوك وقال رجل آخر لي على أهلك ألف درهم دين  
فقال الوارث صدقة فاعطني قول أبي خديجة رحمه الله تعالى الدين أولى وسعي العبد في قيمته وقال الاسعابية  
عائيه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له غلام ولا يخرج ربة فشهد بكل واحد منهم ما على  
صاحبه أنه أعنتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم إن كل واحد منهم ما اشترى مملوك صاحبه بماله أو كذا الشراء  
وعنتق كل واحد منهم ما على من اشتراه قبض أو لم يقبض ويضمن كل واحد منهم ما لصاحبه قيمة ما اشتراه فإن  
كانت قيمته ما على السوا وقعت المقاصة ولم يرجع أحدهما على صاحبه بشيء وإن كانت قيمة أحدهما أكثر  
يرجع على صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهم ما على صاحبه قبل البيع أنه دبر مملوكه يتعلق  
عنتق كل واحد منهم ما بموت بآئنه لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهم ما على صاحبه أن  
المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل منهم ما صاحبه ثم اشترى كل واحد منهم ما بماله  
صاحبه بماله أو كذا البيع جائز ويرد كل واحد منهم ما ما اشتراه إلى المقر له وهذا إذا صدقه المقر له وأما إذا كذبه  
فلا يؤمر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهم ما لصاحبه قيمة ما اشترى ولا يرجع أحدهما على صاحبه بقيمة ما  
باعه ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه أن الذي في يده ملك فلان وفلان يدعيه  
وكذب كل واحد منهم ما صاحبه ثم تباعا فالمقر له يأخذ المقر به من مشريه والذي أقر بالتدبير يصير ما اشتراه  
مدبره موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ما ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهم ما على  
صاحبه أنه كاتب مملوكه ثم تباعا وارتفع إلى القاضي فإن أنكر المملوك كان الكتابة بقبضه موقوفين وحكم  
بجواز البيع مطلقا وإن ادعى الكتابة فإن القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة ولو أقام كل واحد  
منهم ما البينة يقضي بكابته ويفسخ البيع وإن لم تكن له ماينة حالف كل واحد من البائعين للعبد الذي  
باعه بالله ما كاتبه فإن حلفا جازا البيع وكان كل واحد منهم ما عبد للذي اشتراه وإن نكلا يقضي بكابته كل  
واحد منهم ما ويفسخ البيع ولو شهد أحدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا فالذي  
شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبره من ماله ويعتق بموت بآئنه بأقراره ولولاؤه موقوف والذي شهد بالكتابة  
فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع إذا لم تكن له بينة ولا يرجع أحدهما على صاحبه  
بشيء وإن نكل البائع يرد العبد على بآئنه ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الأقوال  
بالبيع في فساد أو غير فساد \* والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(كتاب الصلح وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا)

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية \* وأما ركنه فلا يجب مطلقا  
والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية \* فإذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال  
المدعى عليه للمدعى (صلح كن أزين مدعى بامن بدرهم) فتقال المدعى فعلت لا يتم الصلح ما لم

(٢) اضطلع معي عن هذا المدعى بالدرهم التي أعطيتك

يمكن فاجل الإيقاع ولو نوى أن يقع في الحال يقع ولو قال أمرت بك إلى عشرة أيام صار الأمر في يدها ويرد بعد مضي عشرة  
ولو نوى أن يكون الأمر بيدها بعد العشرة لا يصدق قضاء والقبول ليس بشرط ولكن لورد المفوض إليه يجب أن يرد وإن كان مطلقا فالأمر  
يصير بيدها في مجلس العلم وإيقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالردود كذا في الفتاوى جعل أمرها بيدها أو بيد أجنبي فردت أو رده الأجنبي  
لا يرتد لأنه تمليك شيء لازم فيلزم كذا روى عن أصحابنا رحمه الله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم

ثم ادعت المهسر والطلاق  
يسمع وليس لها أن ترفع الأمر  
إلى القاضي حتى يجبر الزوج  
على أن يجعل أمرها بيدها  
\* ولو قال أمرت في كذا  
أو عينتك أو شمالك وقال لم  
أعني الطلاق لا يصدق قضاء  
ولو في عينك وأمثلة يشمل  
عن النسبة وقوله في كذا  
ولسانك كقوله في يدك  
وأمرى بيدك كقوله أمرت  
بيدك \* قال للكتاب اكتب  
لها خطا على أن متى سافرت  
بغير إذنم اطلق نفسي بها كلها  
شأت واحدة فقالت لا أريد  
الواحدة وطلبت الثلاث ولم  
يتفقا على شيء وتفرقا صار  
الأمر في واحدة بيدها  
وكذا لو كان مكان الأمر  
باليد عين بالطلاق ثم إن  
الأمر لا يتحول ما أن يجعل  
بيدها أو بيد فلان من سلا  
أو معلقا بالشرط أو موقفا  
فإن كان موقفا كان الأمر  
بيدها ويد فلان مادام الوقت  
بأقيامت هي أو فلان أولم  
تعلم ويرد بعض الوقت  
علما أولم يعلم لأن الأمر يحتمل  
التوقيت بخلاف الطلاق  
حتى لو قال أنت طالق إلى  
عشرة أيام يكون إلى معنى  
بعد لأن تأجيل الوقوع غير

لو وقع المفوض اليه الطلاق لا يقع كالوكيل لا يصير وكلا قبل العلم بها حتى لو تصرف لا يصح نصرفه بخلاف الوصي لانه خلافه كالورثة وان كان معقبا بشرط يصير الامر بيدها اذا وجد بشرط وفي مجلس العلم علك الا يقع ويرتد بارد وان كان موقتا فالامر في يده مادام الوقت باقيا \* امر كبيد لرأى من الشهر رقلا امر بيدها ليله التي قبل الهلال ومن الغد ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج أو قالت لا أطلق خرج من يدها في جميع الشهر عندها وعند الامام الثاني رحمه الله لا يسلط خيارها ولها (٣٣٩) اختيار في مجلس آخر ولو قال امر امرأتى

بيد فلان شهرا فمن يوم قاله والعق واليكفالة الى شهر كالطلاق اليه وعن الثاني انه كفيل في الحال والفتوى على انه كفيل بعد شهر \* أنت حر من هذا العمل اليوم عتق ولا يصدق في التاقيت قضاء ويصدق ديانة \* تزوجها الى يوم موته أو موتها صح ولو اشترى نسيئة الى موته أو موت البائع لم يجز للجهالة والببيع الى شهر تأجيل للثمن والوكالة تقبل التأقيت حتى لو تصرف بعد الوقت لا يصح وفي رواية يصير وكلا بعد مضي المدة وفي رواية انه يصير وكلا مطلقا وفي الاجارة الى شهر تعيين ما يلي العقد وتمت بمضيه وكذا في المزارعة والشركة الى شهر كالاجارة والصلح الى شهر والقسمه اليه لا يصح والابراء الى شهر كالطلاق الا اذا قال أردت التأخير فيكون تأجيلا اليه والافراد الى شهر ان صدقه المقر له ثبت الاجل وان كذب لم المال حالا والقول له واذن العبد لا يتوقت والتحكيم والقضاء يقبلان التوقيت \* نهى الوكيل عن البيع يوما يتوقت \* جعل امرها بيد مجنون أو وصي فهو بيده

يقول الطالب قببات وكذلك اذا وقعت الدعوى فيمالاتعين بالتعيين نحو الدراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقعت الدعوى في الدراهم أو الدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعات ولا يحتاج الى قبول المدعي عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالمسقط كذا في الذخيرة \* الايجاب والقبول هو أن يقول المدعي عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآخر قببات أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع \* رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعي عليه (برجنتين فرض كردم) فقال (كرد) يكون صلحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى \* (وأما حكمه) فوقع الملك في البذل وثبوت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحقق التملك كالمال ووقع البراءة عنه المدعي عليه ان كان لا يحقق التملك كالتقصص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الاتكارات ثبوت الملك في البذل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا أو لم يكن كذا في محيط السرخصي \* (وأما شرائطه فأنواع) منها أن يكون المصالح عاقلا فلا يصح صلح المجنون والوصي الذي لا يه قل هكذا في البدائع \* و صلح السكران جائز كذا في السراجية (ومنها) أنه لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي دينه فاصالح أبوا الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي دينه وما أعطى من المال مثل الحق للمدعي أو زيادة يتعاقب في مثلها فالصلح جائز وان لم تكن له دينه فلا يجوز ولو صلح من مال نفسه جاز (ومنها) أن يكون المصالح على الصغير عن يملك التصرف في ماله كالاب والجد والوصي (ومنها) أن لا يكون مرتداعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما مصلحه نافذة على أن تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة و صلح المرتد جاز بلا خلاف هكذا في البدائع \* وأما البلوغ والحرية فلا يشترط فصص الصلح من الصبي المأذون ان نفع أو عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حطب بعض الحق اذا كانت له دينه ويملك التأجيل مطلقا و صلح بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في الغرر \* ومنها أن يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرطه أن يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما أو مجهولا هكذا في المحيط \* واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالأرض والعبد وغيرهما وادعى كله أو بعضه والمدعي عليه مقربه أو جاحدا أو ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجهاد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن ابعضها غالبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الاقرار ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو أراد أن يجبسها ويعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي أو استحققت لا يسلط العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانهما يتحالفان ويتراذان الصلح وكذا اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صلح من دعواه على كيلي كالحنطة والشعير أو وزني كالحديد والصفرا كان معينا أو اضاف العقد اليه وهو حاضر أو غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعي عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما سمي من السكيلي والوزني وان أشار اليه ولم يسم السكيل والوزن جاز ويتبين من ذلك في العقد فان ضرب

في مجلسه ولا يملك اخراجها منه \* قال لها طلق نفسك يقتصر ولا يملك الرجوع ولولا جني لا يقتصر وملك الرجوع \* ونص في الصغيري ان قوله امر امرأتى بيده لا جني كقوله لها وفي المحيط وهو الاصح وان قبل فهو وكيل لانه صرح بالامر ولو وكل امرأته ان تطلق نفسها كان تملكها حتى اقتصر \* كل شيء لو قال الزوج وقعه الطلاق اذا قالته المرأة حين صار الامر بيدها طلق \* وفي المتن لو قال لها طلق نفسك قالت أنا حرام أو خلية أو بريئة أو قالت دست بازدا شتم ولم تقل خو يشتمن لا تحرم وان قالت أردت نفسي ان كان المجلس قائما صدقت وصار

كقولهما اخترت في جواب الخبير وقيل ينبغي أن يقع كافي الخلع يقع بقوله فروختم بلاضافة اليها وان قالت افكندم تسئل ان قالت طلاق لا يقع ولو قالت طلاق افكندم أو امرافكندم يقع بالنية \* ولو قال لا جنبي طلاقها بيدك أو طلقها ان شئت كقوله أمرها بيدك يقتصر ولا يملك الرجوع \* قالت تركت مهرى عليك على أن تجعل أمرى بيدى ففعل ذلك فمهرها عليه ما لم تطلق نفسها \* قال لها أمر نسائي بيدك أو قال لها طلقى أية نسائي شئت لا تملك (٣٣٠) تطابق نفسها وفي المتنق لها أن تطلق نفسها وكذا من شامت من نسائه

بجمل الاف مال وقال لها ان دخلت الدار ففساؤه طواق قد خات وقع الطلاق عليها وعلى غيرها \* جعل أمر كل امرأة يتزوجها بدمر آتة ثم زوجها فضولى امرأة وأجاز بالفضل فطلقة المرأة التي أمرها بفسادها لا يقع الطلاق وهي حبيبة في الباب \* (النوع الثاني في الامر بالغيبه) \* قل لها ان غبت عنك ومكنت في غيبتي يوما أو يومين فامرك بذلك فهو هذا على أول الامر من فيقع الطلاق لو مكث يوما \* ان غاب عنها كذا فامرها بفسادها فجاء في اخر المدة فتوارت حتى مضت المدة أفنى البعض ببقاء الامر في يدها والامام قاضيان على انه ان علم بمكانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بمكانها والاصح انه لا يقع قال في الخزانة وإذا كانت الغيبة منها لا يصير بيدها واختلاف الاجوية في المدخولة وفي غيرها لا يصير بيدها وفي المدخولة لو كانت في المصر ولم تجئ الى منزله حتى تمت المدة يصير بيدها \* جعل أمرها بفسادها متى غاب عنها من موضع يسكن فيه من بخاري شهر اطلق نفسها متى شات فغاب قبل البناء اطلقت لا يقع لان الغيبة عن موضع يسكن فيه قبل البناء فاربعة لا تحقق \* قال ان غبت عن كورة بخاري أو بلدته أو بالفارسية غائب شوم از شهر بخاري في يدها فخرج عن كورها أو قراها صار بيدها ولو قال عن بخاري تناول من كرمية الى فربز لا يصير بالخروج الى قراها عند كرم الشايخ \* جعل أمرها بفسادها ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليها النفقة فبعت اليها خمين ان لم يكن قدر نفقة قراها صار بيدها ولو كانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر بيدها

الاجل في الخنطة اذا كانت بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في الباب الثاني وان كان موصوف في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوفاء وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده أيضا ولو بين الاجل جاز وثبت الاجل ولو لم يلح على ثياب فان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير ان كانت غير معينة لا يجوز الصلح - حتى يأتي بجميع شرائطه - لم ولو صلح من دعواه على حيوان أو على ما لا يجوز فيه - لم يلحها الله - لا يصح الصلح الا ان يكون معينة كذا في شرح الطحاوي (ومنها) أن يكون المال المصالح عليه مئة وما فلا يصح الصلح على الخمر والخمير من المسلم وكذا اذا صلح على دين من دخل فاذا هو خمر (ومنها) أن يكون مال كالاصلح حتى اذا صلح على مال ثم استحق من يد المدعي لم يصح الصلح كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المصالح عنه مباح لا يعتد به عنه مالا أو غير مال فهو القصاص مجعولا كان أو ماله كذا في الخنطة (ومنها) أن يكون المصالح عنه حق العبد لا حق الله سواء كان مالا عبدا أو دينيا أو حقا ليس بمال عين ولا دين - حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان أخذ زنا أو سارقا من غيره أو شارب خمر فصالحه على مال أن لا يرفعها الى ولي الامر كذا في البدائع \* ولو أخذ سارقا في دار بعد ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بالفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عنه - فلا يقطع القطع كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان لا يجوز الاعتراض عنه حتى الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح عنه كذا في محيط السرخسي \* ان وقع الصلح في حد القذف قبل أن يرفع الى القاضي لا يجب بدل الصلح وبسقط الحد وان صلح فيه بعد الرفع الى القاضي لا يجب البدل ولا يسقط الحد كذا في السراج الوهاج \* ولو صلح شاهد اريد أن يشهد عليه على مال على أن لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح عن حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما أخذ ويجوز الصلح عن التعزير كذا في البدائع \* والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه الا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر حد أو غلط في أحد الحدود كذا في الوجيز لا كدرى \* وأما أنواعه بحسب المدعي عليه فثلاثة هكذا في النهاية \* صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان يقر المدعي عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يثبت في البياعات ان وقع عن مال بمال فتجوز فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسد جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه وتشتط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية \* ولو كانا قد ين لهما حكم المصالح عنه ولو لم يقبض المصالح عليه في مجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب \* وان وقع عن مال بمنافع يعتبر بالاجارات فيشتط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت أحدهما في المدة كذا في الهداية \* حتى لو صلح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال أبدا أو حتى يموت لا يجوز كذا في المحيط \* وان كان المدعي منفعة فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صلح من سكنى دار على خدمة عميد يجوز بالاجماع وان كانتا من جنس واحد فلا يجوز عندنا كذا في البدائع \* والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعي عليه لا فناء الميمن وقطع الخصومة وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة كذا في الهداية \* وأما أنواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه

فاربعة موضع يسكن فيه قبل البناء فاربعة لا تحقق \* قال ان غبت عن كورة بخاري أو بلدته أو بالفارسية غائب شوم از شهر بخاري في يدها فخرج عن كورها أو قراها صار بيدها ولو قال عن بخاري تناول من كرمية الى فربز لا يصير بالخروج الى قراها عند كرم الشايخ \* جعل أمرها بفسادها ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليها النفقة فبعت اليها خمين ان لم يكن قدر نفقة قراها صار بيدها ولو كانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر بيدها





واحدة فقال الزوج عنيت أخرى لا يصح قضاء وان قال ان طلقت امرأته من نسائي فهي طالق أو طلق امرأته من نسائي فطلعت نفسها لم يصح وفي قوله أمر بك بيدك في عمري يصير بيدها في يوم واحد ككفة وله لله على صوم في عمري \* قال لها قبل الدخول ان غبت عنك شهرا فأمر بك بيدك فوجد الشرط لا يصير بيدها لان الغيبة لا تحقق قبل البناء بهم العدم الحضور فان الغيبة قبل الحضور لا تمكن \* قال لا آخر قل لامرأتى أمر بك بيدك لا يصير بيدها (٣٣٣) ما لم يقل لها ذلك لانه امر بالتفويض \* ولو قال قل لها ان امرها بيدها صار قبل الاخبار

أراد السفسر خلفه صهره فقال ان غبت عنها شهرا ولم تصل اليها عند رأس الشهر فهي طالق فقال الخنثى بالفارسية هست ووجد الشرط يقع لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال \* قال للمدونة ان لم تقض حتى الى شهر فأمر امرأتك يكون يدي فقال المدونة فليكن كذلك ووجد الشرط ان يطلقها \* قال لها ان لم أرسل نقتلك في هذا الشهر أو ان لم أبعث فانت كذا فأرسل اليها بدرجل فضاغت من يد الرسول لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق \* جعل أمرها في ثلاث فقالت طلقني بلسانك ثم قالت طلقت نفسي يقع وقولها لا يكون ردا وفيه نظر لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زائد \* وقوله لها اختاري عذلة أمر بك بيدك في جميع الاحكام الا في خصله وهي انه تصحينة الثلاث في الامر باليد وفي التحير لا يصح الا الواحد \* جعل أمرها بيدها ثم أقامها عن المجلس أو جامعها طوعا أو كرها خرج من يدها وانما يد كرفي باب الامر باليد قوله تطلق نفسها متى شئت لاختلاف العلماء في الامر

حالة فصالحه على ألف نهر جة مؤجلة جازا لأن أصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى أجل لا يصح التأجيل كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان عليه ألف درهم نجيحة مؤجلة فصالحه على ألف سود حالة فانه لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو كانت له ألف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية \* لو كان لرجل على رجل ألف درهم قضة يضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الى أجل جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى أجل لا يجوز فالخالص أنه اذا صالح على أجد ومن حقه وأنقص قدر من حقه لا يجوز وان صالحه على أقل من حقه قدر او جودة أو على مثل حقه جودة وأنقص قدر من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهم وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهم حاله أو الى أجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهم فاضية يضاء تبرأ حاله أو الى أجل كذا في المبسوط \* قال شيخ الاسلام وتأويل المسئلة اذا كان التبرم مثل ما عليه في الجودة أو دونه أما اذا كان التبرأ جودا مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة \* لو كانت له عليه مائة درهم نجيحة وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهم وسودا حالة أو الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى أجل لا يجوز ولو صالحه عليهم ما ودفعه ما اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل أن يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم وزن فصار منافع على ثوب أو عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها أجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتأجيل الباقي هكذا في فتاوى قاضيان \* رجل له على آخر ألف درهم معلومة الوزن فقضاء دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو أعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على أنه أقل كذا في الخلاصة \* رجل له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يهطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر كذا دينار فأنكر فصالحه على دنانير معلومة بعضها بمثل وبعضها بموئيل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى \* اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا أو غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرحنطة بعينه أو تفرقا قبل ان يقبض الكرحنطة جاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة \* ولو صالحه من كرحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم أفرق فأنقب الصلح في نصف الكرحنطة ما قبض ويهطل في النصف بحسب ما بقي وان صالحه على كرحنطة بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعر بعينه فان تقابضا قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل أن يقبض فسد كذا في المبسوط \* اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرحنطة بعينه الى أجل لم يجوز والحنطة عليه حالة ولو لم يضرب لذلك أجلا وكان الشعر قائما بعينه والحنطة بعينه عينا كان جائزا وكذلك اذا كان الشعر بعينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى أجل ونصف كرحنطة بعينه فان تفرقا ودفع اليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعر فالصلح فاسد (١) على حصة (١) قوله فالصلح فاسد على حصة الشعر ويكون عليه نصف كرحنطة حينئذ لانه لم يطل الصلح عاد الامر الى ما كان عليه قبل الصلح وليراجع تمام عبارة المحيط مع التأمل فيها اه بحراوى

باليد والخيار فالبعث على أنه علك عزلها كالوكالة والاصح انه لا يملك وعلى قول أولئك يقع مبهمة في العمر اذا لم يعلق بوقت فاذا الشعر علق بالمشيئة صار كاليمين فينقطع الاختلاف \* أمر بك بيدك كالمسألة وفارسية هربا تختار نفسها كالمسألة في مجلس أو مجلس لكن لا يملك في مجلس الا واحدة فاذا وقعت واحدة ثم أخرى في مجلس آخر في الغد وأخرى في آخر وقع الثلاث فاذا تزوجت بآخر وعادت الى الاول لا يبقى اليمين ولو شئت واحدة وعادت الى الاول بعد التزوج بآخر عادت بثلاث عند الامامين خلاف محمد بناء على الهدم فيمادون الثلاث

وعلمه \* أمرك بيدك إذا شئت أو متى شئت لها أن تختار لنفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولا تملك أكثر من الواحدة لأنه لا يقتضى التكرار بل يقتضى تعميم الأوقات فلم يقتصر على مجلس كذا في أي وقت شئت وإن اختارته خرج الأمر من يدها وكذا في إذا ما شئت وفي كيف شئت بقتصر الوقت على المجلس وكذا في حيث شئت \* جعل أمرها بيدها إن غاب عنها ثم راتفاق نفسها كيف شئت وأين شئت وحيث شئت ووجد الشرط تعلّق نفسها في الساعة التي تم الشهر في المجلس الذي (٣٣٣) صار الأمر بيدها لعدم اقتضاء اللفاظ

التعميم وهنا ألفاظ هروقت  
وهركاه وهركه وهركه  
زمان وهمي وهمشه وهربار  
أجمعوا على تكرار الحنث  
في هربار واختلافوا في تكرره  
بتكرار الفعل في غيره من  
الالفاظ المذكورة فاختار  
للفقوى على أنه لا يتكرر إلا  
في هربار \* قال لها أمر فلانة  
بيدك لتطابقها متى شئت  
فهذه مشورة والأمر بيدها  
في ذلك المجلس \* أمرك بيدك  
فطابق نفسك عند فقوله طابق  
غدا مشورة لها أن تطلق في  
الحال \* قل لغيره إن غبت  
شهرًا فامرها بيدك حتى  
تخلعه بغيرها وتفقدها  
فوجد الشرط قال صاحب  
المنظومة هذا وكيل مطاق  
لأنه وإن ذكر الأمر بالبد  
لكنه فسر به ما هو توكيل  
وهو الخلع والحكم للفسخ  
وكذا وقال عند السؤال  
ولكن كتب في الفتوى مع  
مشايخ بخاري رحمه الله  
وسرق قد أنه تملك يطل  
بالقيام عن المجلس وهو الصحيح  
لأنه صرح بالأمر بالبد \* قال  
لها أمرك بيدك في تطليقة  
أو أمرك بيدك في ثلاث  
تطليقات فطلقت نفسها  
واحدة أو اثنين علّا الرجعة

الشعر كذا في المحيط \* إذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أفرقة حنطة فله على أحد عشر درهما  
وفارقة قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية \* لو كان لرجلين على رجل كره  
حنطة قرص فصالحه أحدهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع إلى شريكه إن شاء ربع الكره  
وان شاذجسة دراهم كذا في المبسوط \* رجلان لهما على رجل ألف درهم إن لم يكن الدين واجبا بعد قد  
أحدهما بان وربا دينا مؤجلا من رجل فصالحه أحدهما على مائة مائة على أن أخر عنه مائة من حصته  
وهو أربعمائة درهم إلى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير حصته وذلك أربعمائة باطل في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشريك الآخر شيئا كان للآخر أن يشاركه في المقبوض وعلى  
قول أبي يوسف ويحمد رحمه الله تعالى تأخير في حصته جائز وإن كان دينه ما واجبا لانه أحدهما بان كانا  
شريكين شركة عنان فن أخر الذي ولي الادانة دفع تأجيله في جميع الدين وإن أخر الذي لم يباشر الادانة  
لا يصح تأخير في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قواه ما يصح وإن كانا متفارضين فأجل  
أحدهما دينا كان من المفاوضة دفع تأجيله عند الكل أيهما أجل كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا كان  
الدين بين شريكين فله الجأ أحدهما من نصيبه على ثوب فذكر بك بالخيار إن شاء أحدهما نصف الثوب إلا  
أن يضمن له شريكه ربع الدين وإن شاء اتبع غيره به ف الدين ولو استوفى نصيبه أو نصف نصيبه من  
الدين لشريكه أن يشاركه في قبض ثم يرجعان على الغير بما لباقي كذا في الكافي \* ولو كان لرجلين على  
رجل ألف درهم تجزية فصالح أحدهما من نصيبه على خمسة مائة زلوف أو على خمسة مائة سود كان لشريكه  
أن يأخذ منه نصفها كذا في المبسوط \* ولو كان المالان لرجلين عاميه لأحدهما دراهم ولا آخر دينار  
فصالحاه على مائة درهم فهو جائز وتسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدينان في أصاب الدين فهو  
صرف ويشترط القبض في المجلس وما أصاب الدراهم فهو استيفاء لا قبض واستقاط للباقي كذا في الحاوي  
\* ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين فصالحاه على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح على إقرار  
أو انكار وكذا لو صالحاه على طعام في الذمة إلى أجل أو إلى غير أجل فإنه لا يجوز كذا في المحيط \* إذا كان  
لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد لا طالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه  
عتق المطلب وإن مات في يد المطلب قبل أن يقبضه الطالب مات من مال المطلب ويرجع الطالب بالدين  
وكذلك كل شيء بعينه لا يبطأ افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط \* وإن صالحه عن ألف على عبد ثم  
تصادق أن لا شيء عليه فالمدفوع إليه بالخيار إن شاء رد العبد وإن شاء أعطاه ألفا وأمك العبد كذا في محيط  
السرخسي \* صالح من ألف على مائة على أن يبيع به ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى ديناً على  
رجل واصلح له على أن يسكنها الذي عاميه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعي لا يجوز وكذلك إذا ادعى  
ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على أن يخدم العبد المدعي عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط \* له على  
آخر مائة دينار يساوية فصالحه على مائة بخارية ونفر قاقبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا  
يطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة \* سئل عن رجل الدين النسفي  
عن ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لأفضة فيها وصالحه على مائة درهم غطرية فبينة فقابل  
القبض قال يطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما إذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فأما إذا وقعت في

(٣٠ - فتاوى رابع) \* أمرك بيدك لتطلق نفسك أو لكي تطلق أو حتى تطلق فبأن \* أمرك بيدك لتطلق رجعي فرجعي \* أمرك  
بيدك في هذه السنة وأوقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الأمر بيدها في باقي السنة لأنه امر واحد لا يبيح بعد الاستيفاء مرة \* أمرك  
بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كد ولو قال في هذا اليوم كان لها بعلمها \* أمرك بيدك رأس الشهر توقع على نفسها في الشهر مرة واحدة  
ولا يطل بتبدل المجلس لتقيد التوقيت \* وذكر شيخ الإسلام رحمه الله قال لها أمرك بيدك تست توئم بادم شش ماه رافا الأمر بيدها عند تمام سنة

أنه **قال أمر بك** إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كان يدها **وكذا لو قال أمر بك** في هذه السنة فطلقها ثم تزوجها فيها كان يدها عند الامام رحمه الله **جعل أمرها** يدها وأجنبي ثم جن مطبقا لا يزول الأمر بخلاف الوكيل بعد جنون الموكل **وكله** بأن يزوج امرأته فزوجها على أن أمرها يدها جازا النكاح وبطل الشرط **وإذا خافت المرأة** إذا تزوجها لا يجعل الأمر يدها بعد التزوج تقول (٣٣٤) **زوجت نفسي منك** بكذا على أن أمرى يدها اطلق نفسي منك بأنماقت شئت

كما ضرتني بغير جنابة أو تزوجت على أخرى أو تسربت أو غبت عني سنة **جعل أمرها** يدها وهي صغيرة على أنه متى غاب عنها سنة نطق نفسها بالأخسران يلحق الزوج فوجد الشرط فأبرأته من المهر ونفقة العدة وأوقعت طلاقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كما لو كان الإيجاب من الزوج موجودا وقت وجود الشرط **ففضولي** قال لها أمر بك فقالت اخترت نفسي أو قالت جعلت أمرى يدها واخترت نفسي فبلغ ذلك الزوج وأجاز كله لا يقع شيء وصار الأمر يدها فإذا اختارت نفسها بعد ما أجاز وقوع الطلاق لا تصرف الفضولي عندنا أنما يتوقف إذا كان له مجزئ حال العقد أما إذا لم يكن له مجزئ فلا يتوقف والأمر باليدين عليك الزوج انشأه فتوقف على إجازته أما يقع الطلاق بقولها اخترت نفسي لا يمكنه الزوج حتى لو قال لها بعد جعله الأمر يدها اخترت نفسي لا يقع ولا عليك الإيقاع به قبل علمها بنو بضع الزوج فلغاومته ما ذكر محمد رحمه الله **قالت** إن دخلت الدار فطلقت نفسي فدخلت فإجاز كل ما عقد اليمين ولا يقع الطلاق لأن الزوج يملك الإجازة ولا يملك من دخولها في الدار فلا يملك إجازته فان دخلت بعد إجازة اليمين وقع الطلاق بخلاف ما إذا قالت جعلت أمرى يدها وطلقت نفسي فإجاز الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الأمر يدها فإذا اختارت نفسها أوقعت بالنسبة أنى لأن كل واحد من التصرفين له مجزئ في الحال ولو قالت اخترت نفسي وقال الزوج أجزت لا يقع وإن نوى **ولو قالت** أنت نفسي وأجاز الزوج يقع إذا نوى **ولو قالت** حرمت نفسي وأجاز يقع

دراهم معينة يجوز كذا في المحيط **من عليه الدين** المؤجل إذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض أو وجد ذنوبا أو نهر جرة أو بستان ففرد عادا المال مؤجلا وكذا الوبا عهده عبد أو صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق أو ظهر حرا أو ورده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا وان طلب أن يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح أو ورده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الأقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالأصل حال كذا في فتاوى قاضيان **وإذا كان** رجل على رجل كره خطبة فرض فصالحه من ذلك على كره شعير ودفعه إليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فرد بعد ما تفرقا أن لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا وان استبدل أخرى (١) في مجلس الرد فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط **ولو ادعى** على رجل ألفا فأفانكر المدعي عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الألف التي لي عليك وأبرأتك من البقية جاز وببرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء وديانة وان قال صالحتك من الألف على مائة ولم يقل وأبرأتك عن الباقي برى المطلوب عن الباقي قضاء لا ديانة كذا في الفتاوى الظهيرية **ولو أن** المطلوب قضى الألف فأفانكر الطالب قضاء فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاؤه ولا يحل للطالب أن يأخذ المائة إذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيان **إذا كان** رجل على رجل ألف درهم دينان ثم يبيع إلى أجل فصالحه الطالب على أن أعطاه كفيلا وأخر عنه سنة بعد الاجل فهو جائز وهوذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيلا فصالحه على أن يبرأ هذا الكفيل أو على أن يدخل معه رجلا آخر في الكفالة وعلى أن أخر عنه بعد الاجل شهر فهو جائز ولو صلح عليه على أن يعجل له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقى سنة بعد الاجل كان فاسدا ولو أخر عنه الطالب سنة بعد الاجل من غير الصلح كان ذلك جائزا كذا في المحيط **من له** على آخر ألف درهم فقال ادفع إلى غدا منها خمسمائة على أنك برى من الفضل ففعل فهو برى **فإن** لم يدفع إليه خمسمائة غدا عادت الألف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي **ولو قال** حططت عنك خمسمائة على أن تنقضي خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتا إذا قبل الغريم ذلك برى عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم **ولو قال** حططت عنك خمسمائة على أن تنقضي اليوم خمسمائة فإن لم تنقضي اليوم خمسمائة لم تنقضي فمال عليه على حاله فقبل الغريم أن نقده الخمسمائة اليوم برى من الباقي وان لم ينقضي اليوم لا يبرأ في قولهم **ولو قال** حططت عنك خمسمائة على أن تنقضي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن تنقضي اليوم برى عن الباقي وان لم ينقضي لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيان **إذا قال** أبرأتك من خمسمائة من الألف على أن تعطيني الخمسمائة غدا فالأبراء فيه واقع أعطى الخمسمائة ولم يعط كذا في الهداية **ولو كان** له على رجل ألف درهم فصالحه على خمسمائة على أن يعطيه إياه ولم يوقت لإداء الخمسمائة وقتا فالصلح جائز ويكون منه حطط الخمسمائة الباقية **ولو قال** صالحتك على خمسمائة على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فإن لم تعطيني فالألف عليك على حاله فإن أعطاه فالصلح ماض وان لم يعطه حتى مضى اليوم فالألف عليه **ولو قال** صالحتك (١) قوله أخرى كذا وجدته مؤثرا في عبارة المحيط ولا وجه له بل الوجه التذكير على أنه صفة شعير ولو حذف هذا الوصف ماض تأمل اه بجرأوى

الدار فطلقت نفسي فدخلت فإجاز كل ما عقد اليمين ولا يقع الطلاق لأن الزوج يملك الإجازة ولا يملك من دخولها في الدار فلا يملك إجازته فان دخلت بعد إجازة اليمين وقع الطلاق بخلاف ما إذا قالت جعلت أمرى يدها وطلقت نفسي فإجاز الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الأمر يدها فإذا اختارت نفسها أوقعت بالنسبة أنى لأن كل واحد من التصرفين له مجزئ في الحال ولو قالت اخترت نفسي وقال الزوج أجزت لا يقع وإن نوى **ولو قالت** أنت نفسي وأجاز الزوج يقع إذا نوى **ولو قالت** حرمت نفسي وأجاز يقع

بلاية \* قالوا انهم يدعون له امرئان يقول زوجته انه جعل امرئك يدع قبلة فهاهنا طاعت نفسها بذلك لم تقبل شهادتهما ولو قالوا انهم يدعون له امرئان  
اجعل امرئها يدع قبلة فهاهنا طاعت نفسها بذلك لم يجوز شهادتهما على فعل نفسها \* قال لها بدعت منك امرئك قال ان اختارت  
في المجلس بدع ولزمها المال \* قالت تركت مهري عليك على ان تجعل امرئ يبدى بفعل ففعل ففعلها على حاله ما لم تطلق نفسها لانه جعل المهر  
عوضا عن الامر باليد وانه لا يصح \* قال لها امرئ ثلاث تطاينات بذلك ان أبرأتني من مهرك (٣٣٥) ان قامت عن المجلس خرج الامر من  
يدها وان وقعت الطلاق في

المجلس ان قدمت الابرء وقع  
وان لم تبتره عن المهر لا يقع  
لان التوكيل كان بشرط  
الابرء \* قال لها اكرز برؤوس  
بخواهم فامرئك يدع  
أمرها ووقعت بين ما حرمة  
المصاهرة ثم تزوج امرأه لها  
أن تطلقها بحكم الامر لان  
القاضي لو قضى بجواز بقاء  
هذا النكاح أخذ المذهب  
من يرى عدم ثبوت حرمة  
المصاهرة بالزنا بما في الزوجة أو  
بناتها نفذ قضاؤه عند محمد

رجعه الله خلا فالثاني ولو كان  
شافعي المذهب لاشك انه يبقى  
\* جعل امرئها يدعها برأيه  
اكرز كابين يخشى باي خود  
كشاده كتي متى شئت وكانت  
وهبت مهرها له قبل ان يجعل  
الامرئ يدعها قال شيخ  
الاسلام نظام الدين وبعض  
أصحابنا رجحهم الله لها ان  
تطلق نفسها وبعضهم قالوا  
ليس لها ذلك \* جعل امرئها  
يدعها في طلاق ان فعل كذا  
متى شئت ثم خلعها على مال  
ثم وجد الشرط وهي في العدة  
عليك الايقاع بحكم الامر  
وان كانت العدة قد مضت  
وتزوجها وجد الشرط ذكر  
في الزيادات ما يؤخذ منه

من الالف على خمسمائة على أن تعطى في اليوم ولم يقل فان لم تعطى اليوم فالالف عليك فان أعطاه خمسمائة  
اليوم برئ من الخمسمائة الباقية بالايجاع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاذ بجميع الالف في قول أبي حنيفة  
ومحمد رجحهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قال صالحك من الالف على خمسمائة تدفعها الى عدا  
وأنت برئ من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك على حاله فان دفعه خمسمائة بقي الابرء ماضيا  
وان لم ينقد بطل الابرء بالايجاع كذا في الكافي \* اذا قال أداتي خمسمائة على انك برئ من الفضل ولم يوقت  
للاداء وقتا يصح الابرء ولا يعود الدين كذا في الهداية \* ولو قال حطمت عنك خمسمائة ان نقدت الى  
خمسمائة لا يصح الحط في قولهم جميعا نقد أولي نقد وكذا لو قال لا غريم أولي الكفيل اذا أدبت منها خمسمائة أو  
متى أدبت أو قال ان دفعتم الى خمسمائة فأنت برئ من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه  
خمسمائة ذكر لفظ الصلح أولي ذكر كذا في الظهيرية \* ان حط أحد الشريكين شيئا كان المصالح عاقدا جاز  
حطه حط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رجحهما الله تعالى ويضرب نصيب شريكه ان حط الكل  
وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى  
قاضيخان والله أعلم

#### \* (الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والناع والطلاق والنفقة والسكنى) \*

رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينه اجازوا ان كان نسيت لا يجوز ان صالحها على شيء من  
المكيل أو الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في  
المجلس جاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها من الخادم على دراهم نسيت جاز ولو صالحها على خادم  
بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول  
بها كانت المرأة بالخيار ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي  
أخذت ولو اشتهرت العرض فانه عليه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانه ترد عليه  
نصف ما قبضت وكذلك لو أعطاهما خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها من غير خيار  
هكذا في المحيط \* اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب هروية الى أجل لم يجوز ان  
صالحها من البيت والخادم على دراهم أو دنائير الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولا يجوز ان أكثر من قيمة  
البيت والخادم كذا في التتارخانية ناقلا عن العتبية \* اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك  
على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر أنه لا يجوز ايضا فاذا  
تزوجها على كرخطة ثم صالحها من ذلك على كرخير بعينه فهو جائز وان كان الشعير بغير عينه ان كان  
الشعير مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان أو على إحدى  
الروايتين وان تفرق قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها وهي تنكر فصالته على  
مائة درهم على أن يبرأ من تزوجها الذي ادعى جاز اذا قبل ذلك فان أقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح  
لا تقبل بينته وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم على المباشرة كان جائزا وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم  
على أنك برئ من دعواك ولو قالت أعطيك مائة درهم على ان لا نكح بي ويترك كرخير الاسلام على

جوابه وهو امر رجلا ان يطلق زوجته على الف ثم أبانها ليس له ان يطلقها وكذا ان جدد النكاح ولو كان باطلا فهاهنا على مال بعد الابانة  
فطلقها على مال وقبلت وقوع الطلاق ولا يجب المالم ولو جدد النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على مال وقبلت وقوع ولزم المالم بخلاف ما اذا جدد  
النكاح بعد انقضاء العدة حيث لا يقع الطلاق وان قبلت \* جعل امرئها يدعها ان تزوج عليها أخرى أو ظهر ان في نكاحها حالا أخرى تطلق  
نفسها متى شئت فابانها ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج المباشرة ان كان النكاح والزوجة طاهروا وقت العقد لا يصير الامر يدها \* قال لاهرة

أكرأمر بنسبت لوتهم يك ما ردا كرز من شوى ازون جنيز قتر وجه اولم يجهل امرها يدها لا تطلق كقوله هذه المرأة التي أتزوجها قال لها ان لم اعطاك دينارين الى شهر فامرك ببدك فاستدانت وأحالت على زوجها ان ادى الزوج المسال الى المحتال قبل مضى المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يؤد ملكك الايقاع \* أمرك ببدك ان خرجت من البلدة الا بان ذلك فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذنا ولا واستاذنها فاشارت لم يذ كرجحه ويذغى أن لا يعتبر (٣٣٦) لان الاشارة من النافق لا تعتبر \* حاف بالطلاق ان لا يذوق طعاما ولا يشرب اذنا احدهما طاعت كما لو حاف لا يكلم

فلانا ولا فلانا ولو قال لأدوق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يحنث \* قال امرأتنا طالق ان شرب المثلث وقاهر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ النضلى رحمه الله ان كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطاً واحداً ولو حلف على ان لا يشرب المثلث ولا يقاهر ولا يلعب بالجمام فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف \* وان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فأمر بك ببدك فنشزت بان ذهبت الى بيت أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجوب النفقة فصار كما اذا طلقها حتى تمت المدة \* أنت طالق ان فعلت كذا وكذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد الكل \* وان كرر حرف الشرط ان أكثرت وان شربت ان قدم الجزاء فإشئ وجد منها يقع الطلاق وترتفع اليمن وان أخر الطلاق لا يقع ما لم توجد الامور على قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني اذا وجد واحد يقع الطلاق ويرتفع اليمن \* جعل أمرها يدها متى شامت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضى الشهر هذا

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قواله ما لا يصح ولو قالت أعطيك مائة على ان تقول لم أتزوجك فهذا باطل بلا خلاف كذا في المحيط \* ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثاً وأنها تزوجها فصالها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح ولا زوج أن يرجع عليها بمائة أعطاها من البذل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطلقه أو تطلقه فتنزل أو خافا كذا في خزائن المفتين \* اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهورها خمسة مائة وقالت المرأة مهورى ألف درهم فاصطلحا على ثمانية مائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم أفرض لك المهور وانك انت المتعة فصالها على ان يسلم لها المتعة على ان أبرأته من دعواها فهو جائز فان قامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان ألفاً لا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد أعطى طاهراً المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها بردها نصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثائة وقالت المرأة مائة فاصطلحا على مائة وخمسين فهو جائز كذا في المحيط \* لو ادعت المرأة على زوجها طلاقاً بمائة فصالها على مائة درهم على ان يطلقها بائناً فهو جائز وكذلك لو قالت على أن تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعت وهو صحيح ذلك فهو جائز وان قامت بينة على ذلك فشهدوا أنه طلقها ثلاثاً وأنها واحدة بائنة رجعت عليها بالبدل الذي أعطته كذا في الميسر \* (مردى زنديكر يادعوى كرد و صلح كردند) عن أن يحتلع من الدعوى بحال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين \* في المشتق بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى امرأته ادعت على رجل أنها امرأتا وان لها عليه ألف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجد الرجل ذلك كاه ثم صالها على مائة درهم يدفعها اليها على ان أبرأته عن جميع هذه الدعاوى لم يبرأ بها الزوج عن شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الاف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحاً غير ولد ولم تدع مهر فصالها على مائة لم يجز الصلح ولو صالها على مائة درهم على ان أبرأته من دعوى النكاح وعلى ان يارأها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهر ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل أنه قد بارأها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت عليه نفقة ونكاحاً فصالها على مائة درهم على ان يارأها الصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشئ ولا نكاح بينهما كذا في المحيط \* الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنقد والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والداية يعتبر معاوضة وتعتبر ميراثه وزوجها عن النفقة بما أخذت من البذل كذا في محيط المسرخى \* اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان يطلقها على ان ترضع ولده ستة سنين حتى تطفاهم وعلى ان زادهما هو نو بابعينه فقبضت المرأة الثوب فاستبدكتهم وأرضعت الصبي ستة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادت مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع يرجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وثلث الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة أرباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع نصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بمجالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة وبأجر مثلها في نصف

ترجمة  
(٢) رجل ادعى على امرأته رجل آخر واصلها

فارس لها اليها يدرجل ولم يجد الرسول منزلها واعطاها بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشى رحمه الله بان تلك الايقاع السنة وفيه نظر لما امر ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير يدها لان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها \* قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة ايام فأمر بك ببدك في طلاق متى شئت فغضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرده الفور لا تملك الايقاع حتى يموت أحدهما \* ان لم أبعث اليك النفقة من بخاري الى عشرة ايام فانت كذا فارس لم يرسل اليها قبل انقضاء العدة من كرمينية

طالعت لعدم حصول الشرط \* - حلف لا يدخل كورة كذا أو يستاق كذا فدخل في أرضهم ما يحنث وقيل بان كورة اسم العيران وكذا البلدة واختلاف في بخاري والفتوى في زمانها انه اسم العيران وشام وخراسان اسم الولاية وكذا فرغانة وسغد وتر كستان \* ولو حلف لا يدخل الري أو مدينة ري أو بلغ أو مدينة بلغ فهذا على العيران وذكرنا في سوادسر قند غير مرقندو وكذا سوادسر وغيره وسواد الري من الري وهذا من حيث العرف وأما خوارزم فهو اسم الولاية كالروم وخراسان والعراق (٣٣٧) والهند والصين واسم مدينته الان جرجانية

السنة التي أرضعت ويرجع عليها رجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط \* لو صالحت امرأ زوجها  
 على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قضى شهر أخذته لاشهر الماضي ولو صالحتها مرة ثانية بعد ما صالحتها  
 على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخيمات دقيق بعينه جاز الصلح كذا في  
 خزائن المفتين \* وان صالحتهم من الدراهم على مخيمات دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضي  
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال  
 الزوج لا أطبق ذلك فذلك لازم له الا أن تبرئه المرأة والقاضي أو يرضى السوء عرفي فيها دون ذلك  
 وان قالت المرأة لا يكفي هذا كان لها أن تخصمه حتى يزدها اذا كان موسر او لو قدر القاضي نفقتها في كل  
 شهر بشئ وقضى به كان لها أن تخصمه اذا كان ذلك لا يكتفي بها وتطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في  
 نفقة الاقارب ولو أعطاهما كفيلا بنفقة كل شهر فلي الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت  
 أو ما دامت امرأته فهو وكما قال وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني أبطلها كذا  
 في المبسوط \* ولو صالح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سمي جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف  
 ما لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحتهم عن  
 أجر رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزا ثم ليس لها أن تصالح بما تبث لها من دراهم الاجر على طعام بخير  
 عنه كذا في المبسوط \* رجل صالح امرأته المطاوعة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيد ما عليها  
 حتى تنقض عدها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدها بالخيار لا يجوز لان الخيار غير معلوم قد  
 تحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضيان \* لو صالحت مع الزوج  
 من نفقتها ما دامت زوجه له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* لو كانت امرأته مكاتبه أو أمة قد  
 بواها المولى بمتافه لهما على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى  
 الأمة فالولى يمكن بواها المولى بمتافه هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقر بها  
 فصالح أباهما على نفقتها لا يجوز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح أبوهما على النفقة وضمن جاز واذا صالح  
 المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور  
 والتاجر يصلح امرأته على نفقتها كذا في المبسوط \* رجل صالح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وحبضته  
 منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرضت وان لم تفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط  
 السرخسي \* اذا كانت لرجل امرأتان أحدهما أمة قد بواها بمتافه فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر  
 وصالح الأمة على نفقة أكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت أحدهما ذمية فصالحها على أكثر من نفقة المسألة  
 واذا صالح الفقير امرأته على نفقة كثير في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط \* لو صالح على نفقة  
 الحارم ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا في التتارخاسة ناقلا عن العنابة \* اذا صالح الرجل بعض  
 محارمه عن النفقة وهو فقير لا يجبر على اعطائه ان أفروا أنه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول  
 قوله ويطل عنه ما صالح عليه الا أن تقوم بينة أنه موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة  
 الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان الوالد محتاجا فان كان  
 صالحا على أكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة

الشهر فامرها بيد فلان فمضى وفلان لا يعلم ثم مضى شهر آخر وعلم المفوض اليه بالتفويض فلا يجلس العلم لان المعاق بالشرط كالموسل عند وجود الشرط فكانه قال عندمضى الشهر أمرها بيد فلان واذا كان كذلك يتوقف على علمها ان غائبة يقتصر على مجلس العلم اذا لم يقل متى شاعت كذا هنا بخلاف ما لو قال أمرها في بيد فلان شهرا حيث يصرف الى الذي يليه فاذا مضى منذ حلف شهر ولم يعلم بالتفويض أو علم لا يتيق اليمن لان المفوض موقت فلا يتيق بعد الوقت. (النوع الثالث في الضرب) \* جعل أمرها بيد هان ضربه بغير جنابة في طلاق فطلعت النفقة

أوالكسوة وألحلت لا يكون جنباية لان صاحب الحق يد الملازمة واسان التقاضى ولو شتمته أو مزقت ثيابه وأخذت لحيتته جنباية \* قال لها  
 أو يرى فقالت توى أو مادرتوسى أو شمت أجنبيا جنباية \* قالت له يا حمار أو أبله أو خرايت مراك دهر أو اعنته جنباية \* قال لها اعنت برتوباد  
 فقالت لعنت خود برتوباد \* قيل ليس بجنباية لان الميسر ببادئة قال الله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والعامه على  
 انه جنباية الا انه لا قصاص فيه حتى (٣٣٨) لا يكون الثانى جانيا \* قال لها يا ليد فقالت له مثل ذلك فهو جنباية منها اذا صرحت به أما اذا  
 قالت توى خود اذ ختمت لفوقه قيل

لا يكون جنباية لانها ما صرحت  
 بالشتم وعلى هذا لو قال اى  
 ما ذرت سياهه فقالت سياهه  
 مادرتوسى جنباية وان كانت  
 أو في الحماة لان الشرط هو  
 البانباية أى مطلق الجنباية  
 لا البانباية عليه حتى لو ضربها  
 لشتمها أجنبيا لا يكون الامر  
 بيدها \* متى ضربت بك بغير  
 جنباية فطابق نفسك متى  
 شئت وادعت الضرب فقال  
 ما ضربت بالقصد ثم ادعى في  
 مجلس آخر انه ضربها بجنباية  
 لا يسمع هذا الدفع لانه أقر  
 صريحيا بالضرب \* قالت  
 اى بدخوى ان كانت صادقة  
 لا يكون جنباية اى يميزه في  
 حق الشريف جنباية \* قولها  
 خوش مى كنم حينئذ ما عسى  
 معصية جنباية وان لم تكن  
 في المعصية لا تكون جنباية  
 \* جعل أمرها بيدها ان  
 شتمها فقال لها لا تمزق حرك لا  
 أولاتا كللى العذرة أو كللى أو  
 أمرى رأسك بالحدار لا يصبر  
 بيدها لانه ليس بشتم عرفاً  
 \* كشفت وجهها لغير محرم  
 قال القاضى لا يكون جنباية  
 لانها ليست بعورة وقال  
 الشيخ جنباية لانه لا يجوز  
 الكشف والنظر بلا ضرورة

والمعصية فيه الكفاية كالفقة لو صاح امرأتان من كسوتهما على دريهم ودى ولم يسم طوله وعرضه ورقته  
 جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صاح رجل ل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسماة لفقته وكسوته كل  
 شمر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط \* ان صاحلت المبانة زوجها عن مكناها على دراهم لا يجوز  
 كذا في فتاوى قاضيان \* اذا صاح امرأتان من نفقتها وكسوتهما العشر سنين دلى وصيف وسط الى شهر أو لم  
 يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط

### \* (الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن) \*

ان صاح صاحب الوديعة على شئ فان ادعى صاحب المال الايداع وقال له ستودع ما أو دعنى شيئا ثم  
 صاح على شئ ثم لم يجز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالدفع أقر المستودع  
 بالوديعة أو سكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعى عليه الاستملاك ثم صاح له على شئ معلوم جاز الصلح في  
 قولهم وان ادعى عليه الاستملاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صاح له على شئ فاختلفوا في قول أبى  
 حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قولهم وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى الاول  
 وعائيه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان عامة المشايخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك أولا استهلكتها  
 وقال المودع بعد ذلك ضاعت أو رددت وبين ما اذا قال المودع أولا ضاعت أو رددت وقال المالك بعد  
 ذلك استهلكتها كذا في المحيط \* وأجمعوا على أنه لو صاح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح  
 انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عين المودع واذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق  
 في ذلك ولا يكتفى به بل سكت ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبى يوسف رحمه  
 الله تعالى الاول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ادعى صاحب المال الاستملاك والمودع لم يصدق  
 ذلك ولم يكذب فصاح له على شئ ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت  
 قلت قبل الصلح انما قد هلكت أو ردتها فلم يصح الصلح في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فان قال صاحب  
 المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان \* ان أنكر المستعير  
 العارية أصلا ثم صاح صرح الصلح وان أقر بالعارية ولم يدع الرد أو الهلاك والمالك يدعى الاستملاك لصح  
 الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستملاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل  
 مال أصله أمانة هكذا في المحيط \* وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهى ما تادهم فصاح منها على مائة درهم  
 بعد اقرار أو انكار لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم تقم بينة وكان المودع منكر فالصلح جائز كذا في  
 الظهيرية \* ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو صاح له على عرض جاز الصلح  
 مطلقا ولو صاح له على عشرة دنانير فان صاح له وهو جاهد للوديعة فالصلح صحيح اذا فرقه بدقبض الدنانير  
 سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما اذا كان المودع مقررا بالوديعة ان  
 كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم  
 يجدد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة  
 \* امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيره ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخر وقبضتها منه أيضا

\* ولو كملت الاجنبي أو كملت عاده مع الزوج أو شاغبت معه فسمع صوته أجنبيا جنباية \* خروجه من البيت بعد اتياء المجل ففقدت  
 جنباية في الاصح وقيل جنباية مطلقا \* جعل أمرها بيدها على انه متى ضربها انطلق نفسه على وجه لا تكون بينة. اخصومة الازواج فطلقت  
 نفسها به وجود الشرط يجب المهر لان طالب حق الثابت ليس بخصومة \* ولو قال بغير خسران لا يجب المهر لان طلبه خسران وقدم \* حلف  
 لا يضرمها فتمنع غيرها فاصابها يحنث لان عدم القصد لا يعدم الفعل حتى وجبت الدية والكفار على الخطي \* وفي الدينارى حلف لا يضرمها



وكانت على جار فضر بها الحمار فاصاب الايقع وهذا يخالف الاول ولزوم الدية بترك التثبت لخطر الدم \* حلف لا يضربها فامر غيره بصربها فضر بها اقبل بحث كافي العبد وقيل لا كافي الولد \* حلف لا يضربها فوجها او قرصها او مدشعرها او عضها او خنقها او امها حنث وان على المزاج لا وان اوجعها او ادمى رأسها في الصحيح لانه ليس بضرب عرفها وبعض المشايخ قالوا ان عقد اليمين بالفارسية لا يبحث بهذا الا فاعيل لانه لا يعذر بضربها في عرفهم وفي آيات الجامع في هذه الافعال يبحث في عرفهم لا في عرفنا (٣٣٩) وفي الظهيرية لو نفض ثوبه فاصاب رأسها فادماها لا يبحث لانه

ليس بضرب عرفها ولا يقصد باليمين وفي النوازل لو رماها بججارة أو نشاب لا يبحث وكذا لو دفعها دفعة ولم يوجعها لانه رعى لا ضرب \* جعل على امرها بدنها ان يضربها بغير جنائية ثم قال لها اذنتك ان تذهبي في كل عشرة ايام الى بيت أويك ومضى عشرة ايام أو أزيد ولم تذهب اليها وزادها أوها ثم ذهبت بلا اذنه فضر بها اضرار الامر بيدها \* وان طلب رجل منها بزر البطيخ فاعطته بلا اذنه فضر بها فان كانت العادة مسامحة المرأة بذلك بلا مشورة الزوج يكون الامر بيدها وان كانت العادة بخلافه لا يصير بيدها \* جاء اليها بالحبير التماس بلا اذام فقالت نانتسي را يكون درنه أو دعاه الى كل الخبز المجرد فغضبت فضر بها يكون الامر بيدها لان اقامة التعزير في الاول غير مفوض اليه ودعاؤها عليه جنائية واذا رفعت صوتها في الاسترخى سمعها غير المحرم فانه يختلف باختلاف الاشخاص \* جاءت أم المرأة الى بيت الزوج فقال حانت أمك الكلبة فقالت الكلبة

فقدت متاعا منها فقالت ذهب بينكم ولا أدري من أضاعه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير أنك دفعت النافل نفقته ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصالح بينهما وبينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يتخلون وجهين اما ان كان بعد ما نفعها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل واما ان كان قبل ان يضمن المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صلحت ببديل مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئان ضمن المتاع حتى لو أقام صاحب المتاع يئنه بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صلحت ببديل هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له يئنه على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة نفذ الصلح عليها كذا في الذخيرة \* اذا ادعى عينا في يدى انسان فقال ذواليد هذه ودبعة فلان أو دعني اذنه سلمه بعد اقامته البينة أو قبلها صلح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العبادية \* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جزافان أقام المستعير بعد ذلك يئنه على العارية وقال انه انفق بطل الصلح وان أراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط \* ومن استأجر دابة الى وقت ذهابها ثم انفق بطل الصلح المستعير نفقت تحت وكذب رب الدابة وهو مقر بالعارية فاقتدى المستعير بئنه (١) فصالحه صلحها لم يجوز كذلك لوقال المستعير دفعته اليك كذا في خزائن المفتين \* ولو كان المضارب يحدد المضاربة ثم أقربها أو أقربها ثم يحدد هاتم صلح من ذلك على مال جزاوا اذا كان للمضارب دين على رجل اذانه من المضاربة فصالحه على ان آخره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن ما حطه رب المال ولو كان الخطيب عيب في بيعه أو صالحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ من بالدين كذبا على ان أبر الذي عليه الاصل أو احتمال به فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يحدد ذلك فاصطلمها على ان يكون نصف العبد للمدعى ونصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان أقام المدعى بعد هذا يئنه على الهبة والقبض لا تقبل يئنه حتى لا يباين من المدعى عليه النصف الذي بقى في يده فان شرط مع ذلك أحدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلمها ان يكون جميع العبد لأحدهما أو يعطى صاحبه دراهم كان جائزا أيضا واذا ادعى الموهوب للهبة وأقر أنه لم يقبضه ووجد الواهب فاصطلمها على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا لأحدهما دراهم ان شرط الآخر على الواهب لا يجوز وان شرط الآخر على الموهوب له يجوز وان اصطلمها ان يكون العبد للمدعى عليه أو يدفع هو الى صاحبه كذا دراهم ان شرط ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الآخر على الموهوب له كان جائزا كذا في المحيط \* امرأة وهبت أرضا لالاخوين أحدهما الاب وأم والاخر لاب ثم ماتت فورثها أخوها لاييم أو أمها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلمها بينهما على صلح ثم مات الآخر من الاب والام فأراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يرى أصل الهبة باطلا فانه يئنه في قول من يرى تلك الهبة باطلة ويجعلها لهما يرا ثا وفي قول من يميز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت

(١) قوله ثمخه كذا في جميع النسخ وله لاله واب يئنه فأتراجع الخزانة ٨١ بحرأوى

أمك وأخذك فضر بها لا يصير بيدها \* ولو قالت في هذه المسئلة أزواج النساء رجال وزوجى لا يضربهم الا يصير الامر بيدها وهذا الكلام جنائية منها \* (النوع الرابع فيما يصلح جوابا ولا يصلح) \* اخترت جوابا لامر لي بسيد لئلا تخارى للطلق وطلقت جوابا للكل والامر لا يصلح نفسيرا لامر بان قال امر لي بسيد لئلا تخارى لاختيار وطلقت نفسيرا لقوله أمر لي بسيد ولقوله اختارى \* جعل امرها بيدها فقالت في المجلس اخترت أو طلقت أو نحوها وقال الزوج أنت على حرام أو بآش منى فواحدة قاتلته وتوان

نوى ثلاثاً فثلاث ولا يضح زوج عن الزوج عنه ولا يختار الامرة الا اذا قال كلما شئت فسكر المشيئة ولو قالت في الجواب ملكت امرى كان باطلا لا يقع شيء واخترت امرى كان جائزاً وكذا في الوقوع \* لو قالت أنا اختار نفسي بخلاف ما لو قالت أنا أطلق نفسي وان قالت اخترت أن أطلق نفسي كان جائزاً \* ولو قالت امرأ فكنتم أو افكنتم وقالت ما نويت طلاقاً صدقت \* قال إلهان دخلت الدار فامر بك سيدك فدخلت الدار ثم طلقت نفسها ان وقعت (٣٤٠) الطلاق قبل أن تزيل المسكان الذي سميت داخله طلقت والا فلا \* (النوع الخامس)

في بطلانه \* قال إلهان اختارى أو قال إلهان امر بك سيدك ثم أبانهم باطلا ولو رجعا لا لأن البائن لا يلحق البائن لأن المرأة تملك نفسها بالبائن ولا تملك نفسها بالرجعي فلا يبطل بالرجعي ما خيره الزوج أو جعل امرأها بيدها وليس هذا كالتوكيل بالطلاق فإن طلاق الموكل لا يرفع الوكالة حتى تنقضي العدة لأن في الطلاق سعة وفي التنازل عيب عند الثاني طلاق الموكل يرفعها أى تطلبة الوكيل \* وفي الكفاية امر بك سيدك هذه السنة ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوجها في السنة لا خيار لها عند الثاني خلاف الامام وان تزوجها في العدة أو بعدها لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان معلقا بالشرط بان قال ان دخلت الدار فامر بك سيدك ثم أبانها واحدة أو اثنين ثم تكهها في العدة أو بعدها هو جد الشرط وكذا لو قال إلهان امر بك سيدك اذا جاء عند فطلقها وتزوجها ثم جاء الغد لها ان تطلق نفسها \* وفي الامالى اختارى اذا شئت أو امر بك سيدك اذا شئت ثم أبانهم تزوجها فاختارت نفسها تطلق ثانياً عند الامام

وهبتها كلها الا لاخ لا بغيره أنه لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال انهم لم تجز لك لانك لم تقبضها وقال الاخر صدقت لم أقبضها ولكن لأرد لها حتى يقضى القاضي على بذلك فاصطلمها من على صلح فهو باطل سواء اصطلمها على المناصفة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط \* لو ادعى أنه وهب له نصف هذه الدار مشاعاً ولم يقبضه منه ووجد الوهاب ثم اصطلمها على أن يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوى \* اذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلاناً تصدق بها عليه وأنه قبضها وقال فلان بل وهبتها لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلمها على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان أقر الذي في يده أنه أهبة بعد الصلح أو جدد بدار الهبة والصدقة جميعاً قبل الصلح فهو على ما ذكرنا وكذلك لو اصطلمها على أن تكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشئوع كذا في المبسوط \* استأجر رجلاً على حنطة بعينها فصالحه على درهم لم يجز لأن الحنطة اذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من آخر داراً واختلفا في المدة فقال الآخر أجرتك شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل أجرتي ثلاثة أشهر بعشرة دراهم فاصطلمها على أن يسكنها شهرين ونصفاً بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطلمها على سكنى ثلاثة أشهر على أن زاد الآخر درهما كان هذا جائزاً أيضاً ولو اصطلمها على سكنى هذه الثلاثة على أن زاد فقيراً بعينه أو بغيره بعينه بعد أن يكون موصوفاً في الذمة كان جائزاً ولو اصطلمها على سكنى هذه الدار شهرين على أن زادها الآخر سكنى بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزاً أيضاً والاصل في جنس هذه المسائل أن ينظر في الزيادة أن كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الآخر أو من جانب المستأجر حتى لو اصطلمها على سكنى الثلاثة الأشهر على أن زادها المستأجر ركوب دابة مجهولة أو اصطلمها على سكنى شهرين على أن زادها الآخر سكنى بيت مجهول لا يجوز وان كانت سكنى الزيادة معلومة فان كانت من جانب الآخر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما أجر أو من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطلمها على سكنى الأشهر الثلاثة بعشرة على أن أعطاه المستأجر أرضاً بعينها جازاً استحسننا كذا في التتارخانية \* لو اصطلم الآخر والمستأجر على مائة من السكنى على أن يعطيه هذا كفيلاً به ورضى بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائباً فالصلح مردود وان اشترط على أن يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا لو زاده خدمة بعده هذا شهر ولو زاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر لم يجز كذا في المبسوط \* لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة أجراً أكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعاً أبعد من ذلك فاصطلمها على الموضع الذي عين رب الدابة بالاجر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو جدد المستأجر الاجارة أصلاً وادعاه رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها المستأجر الى ذلك على أجر درهم فهو جائز ولو ادعى أنه استسكرى هذه الدابة بكاف يحمل عليها ثقله الى بغداد بخمسة فجد ذلك رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجه فهو جائز كذا في التتارخانية \* اذا ادعى رجل عبداً في يدى رجل أنه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبدى والمائة لى عليك فاصطلمها على أن يبرئه المرتب من المائة التي ادعى عليه وينيله خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا الصلح جائز وان

لا عند الثاني وقوله ضعيف \* وفي بعض الفتاوى جعل امرأها بيدها ثم أبانها أو خلعه لا يبطل الامر لان المين لا يبطل بزوال الملك أقر \* جعل امرأته التي تزوجها عليها بيدها بان قال ان تزوجت عليك امرأه فامر ها سيدك أو مادمت امرأتى أو قال لها تاتوا أن منى يادرسكاح منى فكل امرأه تزوجها فامر ها سيدك ثم طلقها ثانياً أو خلعه أو تزوج أخرى في عتقها ثم تزوج بالاولى لا يصير الامر بيدها لان المراد ادخال المنازعة في القسم ولم يوجب بدو الادخال \* وان قال لها ان تزوجت امرأه فامر ها سيدك ولم يقل عليك وتزوج أخرى صار الامر بيدها

\* قال لها أمرك بيدك وأمر فلانة بيدك فطلعت فلانة ثم طلعت نفسها جاز وبهذا لا يتبدل المجلس لان الواو لا تقتضي الترتيب وكذا لو قالت لله على عتق نسمة وهدي بدنة وحجة والحمد لله شكر لما فعلت الى وقد طلعت نفسها وكذا لو قالت ما صنعت بالواد ثم طلعت نفسها يقع وان قامت بطل الامر وان اضطجعت لا يبطل وقيل ان هيات الوسادة كما يفعل للنوم يبطل \* ولو كانت راكبة فاجابت ثم سارت أو لما سمعت التفويض أجابت وأسرت حتى سبق جوابها خبطوا ثم وقع وان سبقت خطوتها جوابها (٣٤١) لا يقع وان ذهبت لطلب الشهم ودولم

تجدد أحد اقل يبطل وقيل لا وان ابتدأت الصلاة يبطل ولو في الفريضة لا يبطل باتمامها ولو في النفل ان قامت الى الثانية لا يبطل ولو في الشفع الثاني يبطل والاربع قبل الظهر والوتر كالفريضة ولو كانا على دابة أو في حمل فسارت بعد اختيار خطوة يبطل خيارها الا ان يحصل الجواب بالخيار وقيل ان خطوة ليست باعراض ولا يتبدل المجلس والا كل يبطل وان قل ولو لم تمشط أو اغتسلت أو مكنت زوجها يبطل والقراءة والتسبيح ان قل لا يبطل وان طال يبطل \* قال أمرها بيدك ويبدل فطلعتها الخاطب يقع ولو قال أمر عبدتي في البيع بيد الله ويبدل صح البيع لان ذكره تعالى لاقتراح الكلام قال الله تعالى واعلموا انما اغنمتم من شيء فان لله خمسة \* ولو قال أمرها بيدك ويبدل أو يبدل ويبدل لا يقع بايقاع الخاطب حتى يجيز فلان في الاول والزواج في الثاني \* قال طلقها بما شاء الله وبما شئت فطلقة الرجل على مال وقع ولو قال طلقها بما شاء فلان وشئت فطلقة الخاطب بما لا يقع بخلاف

أقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنته مني بمائة على عليك وقال الراهن لك على مائة الا أني ما رهنت العبد منك فاصطالحا على ان زاده المرتهن خمسين درهما قرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين في هذا الصلح جائز فيه العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطالحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد وللمرتهن ان يرجع في هبته وللراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطالحا على ان يبرئه المرتهن عن خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة والخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن أنه رهنه اياه بعشرة دراهم أقرضه اياه وأقر أنه لم يقبض الرهن وقال الراهن لك على عشرة دراهم الا أني لم أرهنه لك فاصطالحا على ان يحيط المرتهن عنه درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطالحا على ان يقرضه المرتهن درهما يجعل الثوب رهنا عنده فهو جائز وكذلك لو اصطالحا على ان يرهنه اياه يحيط عنه درهما او يقرضه درهما ما جعلا بين الحظ والزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبذله في امساكه فله ذلك الا ان الحظ لا يثبت كذا في المحيط \* ولو ربح من متاع بمائة درهما وقيمة الرهن ما تاد درهما ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطالحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وأبرأه عن الباقي كان باطلا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وأنكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاسهال فلم يقتر به المرتهن ولم يشكر فاصطالحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بعت متاعى فلم يقر ولم يشكر ثم اصطالحا جاز الصلح ولو أقر المرتهن أنه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكنتك بالبيع ثم اصطالحا على ان أبرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جازان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرئوه على ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الراهن في نصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط \* ولو أن الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وأنه كان أعاره ليرهنه فاصطالحا على ان أقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط والله أعلم

### \* (الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكرام والتهديد) \*

لو ادعى غصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط \* غصب ثوب باقمته مائة فأتاه فصالحه منه على أن يرد من مائة جاز قال لا يبطل النفل على قيمته بما لا يتغابن فيه والعصم مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في خزائن الفتاوى \* اذا كان المغصوب عبدا فابق منه أو هلك في يده فصالحه على أكثر من قيمته جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبطل النفل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن أحسبنا من قال بخلاف فيما إذا أبق العبد أو ما إذا كان مستهلكا فصالحه على أكثر من قيمته لا يجوز عندهم والاصح أن الخلاف فيهما جميعا كذا ذكره الدين قاضيهان في شرح الجامع الصغير \* وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فله في يده فصالحه على مال ثم أقام الغاصب البينة على أن قيمته أقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله

(٣١ - فتاوى رابع) قوله بما شاء الله وشئت \* جعل أمرها بيدها فقالت انت على حرام يقع ولو قالت انت حرام ولم تقبل عليك يقع أصله ان ما كان طلاقا منه كان طلاقا منها أيضا ولو قالت طلقني فقال انت حرام طلقت كذا هنا ولو قالت طلقني فقال الحق باهلك وقال لم اؤا طلاق كان مصداقا بالخلف ولا يقع \* قال لغيرة زوجتي امرأة فاذا فعلت ذلك فامرها سيد هافز وجه الوكيل ولم يشترط لها الأمر كان لا يبرئها بتحكيم التعليق من الزوج \* ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أني اذا تزوجتها فامرها بيدها لم يكن الأمر بيدها بلا شرط الوكيل لان في الاول علق الأمر بالتزوج لا بالشرط ولو وكت رجلا بالنكاح فشرط الوكيل عليه انه اذا تزوجها

يكون الامر بدها من وجهها من مصادرا الامر بدها بكم نفويض الزوج \* له امرأ أن جعل امرأ احدهما بيدا لاخرى ثم طلق المفوض اليها  
بأثنا أو رجعي أو خالعهما ثم تزوجها بصير امرأها بيدا لاخرى أو كحل بخلاف ما لو جعل امرأها بيدا نفسها ثم طلقها بأثنا على ما مر لانه تعليق  
\* قال لصبي أو مجنون جعلت امرأتي بيدا لصح واقصرت على المجلس لانه ان لم يصح باعتبار التعليك صح باعتبار التعليق اذ معناه تعليق  
الطلاق بايقاعها ما فصار كتعليقه بدخول (٣٤٣) الدار لكنه لما كان في ضمن التعليك اقتصر حتى لو قال لها وهي صغيرة امرأك بيدا ينوي

الله تعالى تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* أجمعوا على أنه  
لوصالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة أو قليل القيمة وأجمعوا على أنه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم  
صالحه على أكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أبق المفوض فصالحه  
مولاه على دراهم مسمية حالة أو الى أجل جاز ولو صالحه على العبد الا ببق على مكمل أو موزون ان كان بعينه  
أو بغير عينه ولكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا  
حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يد فصالحه على شيء ثم أجزأه بغيره حالاً كان أو مؤجلاً جاز  
وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال أحدهما هي أبقه وقال الآخر هي حاضرة كان  
القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالاً كان أو مؤجلاً وان قال هي أبقه  
جاز الصلح على الدراهم حالة كانت أو مؤجلة وعلى المكمل والموزون جاز الصلح حالاً ولا يجوز مؤجلاً كذا  
في المحيط \* واذا غصب ثوب من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على أقل  
من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصلح الاول ولكنه صالح  
الثاني على أقل من قيمته جاز ويكون برائة الاول ولا يتصدق الا بغير شيء وان توى ما على الآخر لم يكن له  
أن يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي \* ولو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسمية حالة أو مؤجلة  
والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذا لو صالحه على ذهب مسمى حالاً أو مؤجلاً وكذلك الصلح على سائر الزنيات  
ولو صالحه على كلبى مؤجل لا يجوز سواء صالحه على حنطة أو غيرها وان كان الكرم مستهلكا فصالحه  
على دراهم أو دنائير ان كان الى أجل لا يجوز وان كان حالاً وقبضه فأصلح جائز وان أفرق قبض بطل  
الصلح وان صالحه على مكمل أو موزون ان كان حالاً وقبضه جاز وان كان الى أجل ان كان المصالح عليه سوى  
الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرو نصف كرو كان باطلا سواء كان الكرم  
قائماً أو مستهلكا المكان الربا كذا في المحيط \* ولو غصب كرخطة وكسر فاستهلكها ثم صالحه على كسر  
الى أجل على ان أبرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان أحدهما قائماً فصالحه عليه على ان أبرأه من  
المستهلك كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل غصب عروضا وحنطة وشعراف فصالحه المغصوب منه على ألف  
درهم الى سنة قال حصة الحنطة والشعر من الألف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة  
العروض وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغصوب منه كانت مستهلكة فالقول  
قول الغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب مائة درهم وعشرة دنائير فاستهلكها ثم صالحه منها على كرخطة  
بعينه ثم استحق الكرا أو وجد به عيب أفرد رجوع بالدراهم والدنائير وان صالحه على خمسين درهما حالة أو  
مؤجلة فهو جائز وان استحققت بعد ما قبضها أو وجدها زيوفاً أو ستوقه رجوع بعينها ولم ينقص الصلح  
وكذلك لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنائير فصالحه  
على خمسين درهما حالة أو مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان كانت خيراً منها لم  
يجز كذا في المبسوط \* اذا غصب كرخطة ثم صالحه على نصف كرخطة فان كان الكرم المغصوب مغنياً  
فصالحه على نصف ذلك الكرم لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرباً بالغصب أو كان جاحداً وان صالح على  
نصف كرا آخر جاز الصلح مقراً كان أو جاحداً الا أنه لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرم

الطلاق فطلقت نفسها يقع  
كأنه علق طلاقها بايقاعها  
\* قال للكاتبة اكتب اني  
اذا خرجت من المصربلا  
اذنما هي طالق واحدة فلم  
تتفق الكتابة وتحقيق الشرط  
وقع وأصله ان الامر بكتابة  
الاقرار اقرار كسب أم لا \* قال  
له الاختاري اختك أو اخاك  
أو أباك أو أمك يعني به الطلاق  
فاختارت ما قال الزوج لا يقع  
الا في الاب والام استحسانا  
لانها بالطلاق ترد اليهما ولا  
ترد الى غيره ما فلا يكون  
طلاقاً كذا في الاسبجاني  
\* (الرابع في المشيئة) \*  
قال لغیره طلقها ان شئت  
لا يكون توكيلاً ما لم تشأ أولها  
المشيئة في مجاس علمها وبعد  
المشيئة يصير وكيلاً لموطقةها  
الا ان يقع ولو قام الوكيل  
عن مجلسه بطلت الوكالة  
فلا يقع الطلاق بعده قال  
الامام الحلواني رحمه الله  
وهذا يحفظ فان الزوج يكتب  
الى من يشق به انها اذا شئت  
الطلاق فطاعها ولو كلاء  
يؤخرون الايقاع عن مجلس  
المشيئة ولا يدرون انه لا يقع  
\* قال لها أنت طالق ان شئت  
وأبيت لا تطلق به هذا ابداً  
وكذا ان شئت ولم تشأني قدم

الطلاق أو آخر ولو قال انت طالق ان شئت وان أبيت طلقت في المشيئة والاباء لان آخره يعني أبيت لغول نقصانه وكذا ان شئت أو قائماً  
أبيت والخيرة اذا قامت اطلب الشهود ولا يحتلوا ما ان لا تحل عن المجلس أو تحل فعلى الاول لا يطل الخيار بالاتفاق وعلى الثاني اختلفوا  
بناء على ان المبطل الاعراض أم تبدل المجلس قيل كل منهما اذا وجد قبل الاعراض وهو الاصح حتى لو قال خويشتن تريد مقام ومشي  
خطوة أو خطوتين وقال فروخيم ضح البيع وهذا موافق للبعض مخاف للجامع الصغير فانه نص فيه اذا قام من فعد بطل الخيار لانه اعراض

وكذا كل فعل يدل على أنه قطع عما قبله كالمودعت بطعام لا كل أو اشتغلت بالنوم وإن أكلت أو شربت قليلاً أو نامت قاعدة أولست شيء  
بلا قيام أو قالت ادعوا بي للشورى أو الشهود أو كانت في سفينة فسارت لا يبطل \* (الخامس في الاستثناء والشرط) \* أنما يصح لو اتصل  
ولو تنفس بين التنصرف والاستثناء وو جسد من التنفس بدأ أولاً لكنه وصله يصح الاستثناء كذا عن الإمام الثاني رحمه الله وفي الإجناس  
سكت سكتة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء إلا أن يكون سكتة التنفس (٣٤٣) \* ويبطل بأربعة بالسكتة وبالزيادة على  
المستثنى منه كانت طالق

ثلاثاً بالاربعاء بالمساواة  
وباستثناء بعض الطلاق  
انت طالق الانصفا \* قال  
ان حلفت فعبدته حرتم قال  
عليه المشى الى الكعبة ان  
شاء الله لا يعتق لان الاستثناء  
يبطله كن حلف ان اقررت  
ان لفلان على عشرة دراهم  
فعبدته حرتم قال له على عشرة  
الادريهما وقوله ماشاء الله  
أو الا ان يشاء الله تعالى  
استثناء أيضاً \* كل امرأه  
طالق الا هذه وليس له  
سواها لا تطلق لان المساواة  
في الوجود لا تمنع صحته ان  
عم وضعها لانه تصرف صني  
\* قال لها انت طالق واحدة  
وثنتين وثلاثاً وأربعاً ان  
كلمت فلانا تعاقب الكل يعني  
لا يقع في الحال شيء كافي قوله  
هرزني كه ورا بود وباشد  
وكقوله انت حر وعتيق ان  
شاء الله خلاف أنت حر  
وحر ان شاء الله \* شهدائك  
استثنيت متصلاً وهو لا يذكره  
ان كان بحال لا يدري ما يجري  
على أسانه غضب جازله  
الاعتقاد عليهم ما والا \* قال  
لها انت طالق جفري على لسانه  
ولا قصد الاستثناء لا يقع  
قال شداد بن حكيم رحمه الله

فإنما في يده حقيقة ويلزم الرد على المغصوب منه وان كان الكرم المغصوب حاضراً ان كان الغاصب جاحداً  
للعصب فصالحه على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كراخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه  
و بين الله تعالى أن يرد النصف الباقي على المغصوب منه وان كان مقرباً بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم  
المغصوب أو على نصف كراخر استحساناً ولو كان صالحه على ثوب ودفعه اليه جازحاضراً ان كان الكرم المغصوب  
أوعاً بما مقراً كان الغاصب أو جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات  
وكل ما يحتمل القسمة بنحو الموزونات والعدييات المتقاربة وان كان المغصوب شيئاً لا يحتمل القسمة بان كان  
عبداً أو دابة أو أمة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغيباً لاشك أنه لا يجوز الصلح وان كان  
حاضراً فان كان الغاصب مقرباً بالغصب لا يجوز الصلح أيضاً وان كان جاحداً ذكرنا أنه لا يجوز الصلح هكذا في  
الحميطة \* رجل غصب من رجل ألفاً وأخناه وغيبه وصالحه المالك على خمسمائة فأعطاه الغاصب من ذلك  
الألف أو من غيره جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وان كانت  
الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحداً كذلك الجواب فان وجد المغصوب  
منه بينه بعد ذلك فأقامها يقضى له ببقية ماله فان كان مقرباً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغصوب  
منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه من الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاء  
وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد ما على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا غصب الرجل عبداً  
أو ثوباً أو ما أشبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه أحدهما من نصيبه على دراهم أو دنانير وقبضها فهو جائز  
ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره واذ وقع  
الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء أعطاه نصف ما قبض وان شاء  
أعطاه ربع الدين وان كان العرض قائماً فصالح أحدهما الغاصب عن نصيبه فان كان العرض في  
يد الغاصب ظاهر بحيث يراها المالك والغاصب مقرباً بالغصب لا يكون للسالك حق المشاركة مع المصالح في  
المقبوض وان كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللسالك أن يشاركه  
المصالح في المقبوض وان كان العرض قائماً في يد الغاصب يراها المالك إلا أن الغاصب جاحداً للغصب ذكر في  
الاصول أنه ليس للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد رحمه الله  
تعالى فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السالك كتب حق المشاركة مع المصالح في  
المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب أن يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائباً بحيث لا يعرف المالك مكانه  
إلا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في الحميطة \* رجل استهلك على رجل انا فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة  
فاقتربا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اصبط المصالح على القيمة من غير قضاء واقتربا قبل القبض  
وكذا لو استهلك تبرقة أو دراهم فصالحه على أقل منه إلى أجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
استهلك تبرقة أو دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلاً إلى أجل جاز كذا في خزائن المفتين \* وفي نوادر ابن  
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب انا مصوغاً من فضة فوضعه في بيته ثم لقيه المالك فصالحه  
منه على مثل وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارقه قبل أن يعطيه لم يبطل الصلح وفيه أيضاً رجل غصب  
طوقاً قيمته مائة دينار وضايع من الغاصب وصالحه صاحب الطوق عني خمسين ديناراً فهو جائز وان وجده

وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفني في هذه المسئلة خلف بن ابوب الزاهد فرأيت الإمام الثاني في المنام فسألته  
فأجاب بعقل قولي فطالبت بالدليل فقال رأيت لوقال انت طالق جفري على لسانه أو غير طالق يقع قلت لا قال هذا كذا وكذا قال ان  
شاء الله ولا يدري عمله ولا معناه \* قال ان شاء الله فانت طالق لا يقع \* ان شاء الله انت طالق أو وانت طالق لا تطلق عند الثاني وهو الاصح  
\* انت طالق لولا أولك أو لولا جالك أو لولا حسبك لا يقع لانه استثناء معني وكذا لولا اخذك \* قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله كان

استثناء ديانة لا قضاء \* أراد ان يحلف رجل ويخاف ان يستثنى عقبيه سرايا امره ان يقول عقب خلفه متصلا سبحان الله أو كلاما آخر لان  
اليمن حقه فلا يمنع عن ابطاله \* قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فلا استثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا خلافا لغيره فانه  
ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق وقع واحدة في الحال \* انت طالق واحدة ان شاء الله وانت  
طالق ثنتين ان لم يشأ الله لا يقع شيء أما (٣٤٤) في الاول فلا استثناء وأما في الثاني فلا نألو وأقنعنا علما ان الله تعالى شاء ولان الوقوع

دليل المشيئة لان كل واقع  
بمشيئته تعالى وهو علق في  
الثاني بعدم مشيئته تعالى  
لأبشيئته جل وعلا فيبطل  
الايقاع ضرورة \* وذكر في  
الكافي على رأي المعتزلة عماد  
الدين الاصولي المعتزلي انه  
اذا قال انت طالق ان شاء  
الله ان كان عسكها جعروف  
لا يقع الطلاق وان كان  
يسى معاشرتها يقع الطلاق  
عندنا يريد به المعتزلة لان  
الطلاق في الاول حرام  
والقبايح لا يتعاقبها مشيئته  
تعالى وفي الثاني واجب وبه  
يعلق مشيئته تعالى وان  
لا يحسن ولا يضر فالطلاق  
مباح وهل يتعلق بالمباح  
مشيئته تعالى ففيه خلاف  
بين المعتزلة كذا هنا \* انت  
طالق اليوم واحدة ان شاء  
الله تعالى وان لم يشأ فثنتين  
ففى اليوم ولم يطلقها طاعت  
ثنتين لان وقوع ثنتين معلق  
بعدم مشيئة الله تعالى  
الواحدة في اليوم وبعضيه  
بلاطلاق لا علم عدم مشيئته  
تعالى الواحدة في اليوم لان  
العلم يتعلق علمه بالماضي  
فروع الوجود فهو جسد شرط  
الحث \* انت طالق ان شئت  
أو أبيت أو ان شئت وان لم

الغاصب كان رب الطوق شريك فيه له نصفه ولو كان الغاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده  
لم يجز الصلح وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه  
على أكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضى المغضوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر  
وأراه عن العمل جاز كذا في المحيط \* رجل أخذ سارقا في دار غيره فأراد أن يدفعه الى صاحب السرقة بعد  
ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على  
السارق ولو كان هذيان صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى  
صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو  
بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على أن  
يأخذ منه مالاو يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في  
فتاوى قاضيان \* اسكاف سرق من حانوته خفاف لا قوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق  
قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازه أو ربها وان كان مسهتا كاجاز من غير اجازة أو ربها بعد أن يكون الصلح  
على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائنة المفتين \* رجل اتهم بسرقة وجلس فادعى  
عليه قوم فصالحهم ثم أخرج وأنكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي  
فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية \* دفع الى آخر بضاعة فطع عليه  
الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فضال المستبضع اللص ويقول انما صالحت عن مالي والمبضع يقول انما  
صالحت عن بضاعتي فان كان وقت القبض سمي الدافع أنه من جله ما وجب عليه فهو عن الجميع على قدر  
أملأهم وان كان سمي شيئا فهو عن ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان أبهم ما لم يفسر فان كان اللص  
حاضرا فالقول قوله عن أى مال أدى اذالم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع  
والمستبضع أنه لم يسم عماد دفع فهو عن الجميع كذا في خزائنة المفتين \* صلح المكره لا يجوز كذا في السراجية  
\* اذا كان المدعى رجلين فأكرمه السلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه مع من  
أكرمه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط \* قوم دخلوا على رجل ميتا ليلا أو نهارا وشهروا عليه  
سلاحا وهددوه حتى صالح رجلان عن دعواه على شيء أو أكرهوه على اقرار أو ابرأه ففعل قالوا في قياس قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والافرار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون الا من السلطان  
وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما وعدوه والفتوى على قولهما وان لم يشهروا  
عليه السلاح وضرر به فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان هددوه بمجنش كبير لا يلبث فهو بمنزلة  
السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ليلا أو نهارا أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح  
والاقرار باطلين وان لم يشهروا عليه السلاح والزواج اذا هدد امرأته لتصلح عن الصداق على شيء أو لتبرئه  
فهو بمنزلة الاجنبى وان هدد بها بالطلاق أو بالتزويج عليهم أو بالتسرى لم يكن ذلك اكراه كذا في فتاوى  
قاضيان \* والله أعلم

### (الباب السادس في صلح العمال)

اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا ليقصره فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مسمية ليقصره

تساق لا ينعقد اليمن لانه لا يتصور اجتماعهما وكذا لو قال ان شئت وان لم تشأ فانت طالق لان الاول غير تام  
لتوقفه على الثاني الذي فيه الجزاء فيصير ان شرطوا احدا ولا يتصور اجتماعهما بخلاف ما اذا قدم الجزاء حيث يصير كل منهما شرطاً على  
حده كانه قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق وتطلق في الحال ولو قال ان تحبين الطلاق فانت طالق وان تبغضين الطلاق  
فانت طالق لم تطلق لحوالان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان لا تشأ وتشأ \* انت طالق ان شاء الله عين عند الثاني خلافاً لما نجد حتى لو حلف

بالبطلان ان حاتف بطلاقها فقال أنت طالق ان شاء الله بحيث عند الثاني في الهبة الاول والفتوى على قول الثاني \* أنت طالق وان شاء الله  
أو فان شاء الله يقع الطلاق ولا يكون استثناء كذا في الثاني \* أنت طالق ثلاثا ما شاء الله قال في المتن يقع واحدة وينصرف الاستثناء على  
الاكثر وفي موضع آخر لا يقع شيء \* ان تكلمت بطلاقك فعنده حر ثم قال أنت طالق ان شئت فقالت لا شاء لا يقع الطلاق ويعتق العبد قاله  
أسد بن عمرو وكذا لو قال ان تكلمت بقدفك ثم قال لها أنت زان وكذا لو قال ان (٣٤٥) تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم

عظيم قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله هذا القول أحب  
الي لانه تكلم بما حلف عليه  
وقال الحسن رحمه الله  
يتم ولا يحنث ان لم ينو قال  
الصدر قول الحسن هو المختار

( نوع في الفاصل ) \*

أنت طالق ثلاثا وثلاثا  
شاء الله أو ثلاثا واحدة ان  
شاء الله بطل الاستثناء عند  
الامام رحمه الله ولو قال واحدة  
وثلاثا ان شاء الله لا يبطل  
عند الكل \* ان دخلت هذه  
الدار ان دخلت هذه الدار  
فعدى حروهما واحدا  
فالقياس عدم الحنث حتى  
يدخل دخلتسنتين فيها وفي  
الاستحسان يحنث بدخول  
واحد ويجعل الثاني تكرارا  
واعادة ولقائل أن يقول لو  
جعل الثاني تكرارا لزم  
ثبوت الحرمة حالا على قول  
الامام ويصير الثاني فاصلا  
كما في أنت حرو حرا ان شاء  
الله ويجب ان وحرا الثاني  
تكرار معنى لا لفظا لان الثاني  
عطف على الاول ولا يعطف  
الشيء على نفسه والعبرة في  
هذا الباب للفظ فاذا انتفى  
التكرار لفظا كان الثاني  
حشا فاصلا وفيما  
نحن فيه الثاني غير معطوف

الثوب للقصار أو لياخذ رب الثوب ثوبه فالصالح جائز حاله كانت الدراهم أو مؤجلة وكذلك اذا صالحه على  
دنانير وان وقع الصلح على مكمل أو موزون فان كان المكمل أو الموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على  
أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وان كان المكمل أو الموزون في الذمة ان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب للقصار فالصالح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة \* ولو قال القصار قد دفعت اليك الثوب ويجذب الثوب ذلك  
فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب للقصار الاجر وعلى قول محمد رحمه  
الله تعالى يجوز الصلح وكذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط \* ولو ادعى القصار أنه  
دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز وكذا لو أقر  
بقبض الثوب فادعى أنه أوفاه الاجر وانكر القصار فاصطلمه على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة \* ادعى  
الاجر المشترك أن العين قد هلكت عنده ثم صالحه على دراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر  
المشترك أمين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلكت العين كما في المودع وعندهما ضامن فيصح الصلح كما في  
الغاصب والراعي ان كان أجيرا مشتركا فهو كالقصار وان كان أجيرا خاصا فهو أجير وحده وهو أمين  
بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة \* دفع غزلا الى حائك خالف الحائك شرطه  
بان امره أن ينسجه ثوبا بسبع مائة أربع مائة وخمسة في أربعين يوما فادعى الحائك على ما شرط كان لصاحب الغزل  
الخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله على ما عرف في  
كتاب الاجارات فان صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعطيه الحائك دراهم مسماة الى أجل  
ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا ثوبه اذا تركه صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزلا مثل  
غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى أجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم  
الى أجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل أخذ الثوب ثم صالح الحائك على أن  
يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى أجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان صالحه على أن  
ياخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط \* اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه  
بقفيزه فرب درهم فصبغه بقفيزين حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ ثوبه وأعطاه درهم او ما زاد  
القفيز الاخر فيه وبين أن يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمته أبيض فصالحه رب الثوب على أن يأخذ  
الثوب على قفيز خنطة بعينه جاز سواء صالحه عن الاجر وعما زاد القفيز الثاني في ثوبه أو صالحه عما زاد القفيز  
الثاني في ثوبه وان صالحه على قفيز خنطة الى أجل لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف  
المشايخ فيه قال مشايخ العراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على قفيز عصفرا كان بعينه يجوز  
وان كان بغير عينه لا يجوز كذا في المحيط \* ولو صالح الصباغ على دراهم الى أجل جاز وكذلك لو صالحه على  
قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض أو أجله فيه فان كانت قيمة ما زاد القفيز الاخر في  
الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتأجيل فيما زاد القفيز فيه وان كانت قيمة  
ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا في المبسوط والله أعلم

على الاول فاما كن جعل الثاني تكرارا فكانا واحدا معنى فلا يفصل ونظيره قوله حرا ان شاء الله وفيه لا يعتق ولا يكون فاصلا ولا رواية فيه  
عن الامام فلنا ان غنمه على قياس مسئلة هذا الكتاب والفرق يؤيد قول مشايخهم في قوله هرزني كه وراودو باشند هذا اليمين لا يعتق  
لانهم ماير جعان الى معنى واحد والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل شيئا واحدا أو جمعوا أنه لو قال هرزني كه بكنند وودو باشند  
يصير احدا اللفظا فاصلا ولو قال هرزني كه مرا هست وودو باشند قد اليمين ولا يصير فاصلا \* ( نوع آخر ) أنت طالق غدا ان



دخلت الدار اغاذ كراغذو تعاق الطلاق بطلاق الدخول في أي وقت دخل وقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق طلاق الغد فاذا دخلها في اليوم لا يقع وان دخلها في الغد يقع \* أنت طالق ثلاثا بالاثنية الا واحدة يصح الاستثناء ولا يفصل النداء لانه قد يكون لنا كيد تعرف المحل وكذا أنت طالق ثلاثا بالاثنية لا واحدة أو ثلاثا بالثنية لا واحدة يقع ثنتان وبالثنية والاثنية لا يفصل مع انه حشو حتى وقع ثنتان رجعيتان لان مكان المحل على التأكيد (٣٤٦) لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى رائدا على ما فهم بخلاف ثلاثا وثلاثا بالتحاد اللفظ كالمعنى فكان تكرارا

### \* (الباب السابع في الصلح في البيع والسلم) \*

لو باع منه عبدا بألف درهم سود ثم صالحه على ألف أو مائة زيواف أو نهر جرة حالة أو إلى أجل كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكال أو يوزن بغير عينه لم يجوز كذا في المبسوط \* لو اشترى رجل شيئا فادعى ذلك الشيء أو شقه صامنه رجل فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يقدر كذا في الفصول العمادية \* سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتهيأ له إقامة البينة فصول بينهم من دعوى الفساد على دناير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التارخاتية ناقلا عن التيمية \* اذا ادعى على رجل ألف درهم عن خادم باعه اياه يبعها فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمته كانت ألف درهم وادعى المطالب بأن قيمته أربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط \* ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط \* لو كان عليه ألف درهم وكتر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فاذا كان له رجل على رجل ثوب هرري سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاء المسلم اليه بنصف ثوب مقطوع لم يجبر على أخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط \* لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الاجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجوز التحجيل كذا في المبسوط \* اذا سلم إلى رجل في كرخنطة وجعل أجله إلى شهر وأسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرخنطة وجعل أجله شهرين فضى شهر من وقت العقد وحل أجل الخنطة فصالحه على أن يأخذ الخنطة ويؤخر في أجل الشعر كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الخنطة ويجعل الشعر لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حل أجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهر اجاز قيل يجوز الرد فاشترط التأجيل فلا وجه روايته الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهمان يذ في الاجل شهران لا يجوز أن قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لانهم ما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما ما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال أيؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم فيه يجوز اعتبارا لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في أجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعض رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي \* ان كان السلم كرخنطة فصالحه على نصف كرخنطة على أن أبرأه عما بقى فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرخنطة جديدة فصالحه على كرخنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرخنطة رديئة فصالحه على نصف كرخنطة جديدة لا يجوز في قول أبي يوسف الا خرو هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا كان السلم خنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن يرده عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهما كان باطلا وأما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة

كالمعنى فكان تكرارا محضوا لانه صفة وهي تذكر لنا كيد الموصوف حتى لم يفصل في أنت طالق بائن ان دخلت الدار أنت طالق ثلاثا الا واحدة غدا وان كملت فلا تعلق ثنتان بجعي الغد وكلام فلان الاصل ان المستثنى اذا وصف بما يليق بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى ويطل بطلان المستثنى وان كان يليق بالمستثنى منه لا غير قيل يجعل وصفه حتى يثبت بثبوته له تعميما بقدر الامكان وقيل يجعل وصفه للكل بحقيقة المجانسة بين المستثنى والمستثنى منه لانه الاصل ظاهرا وان ذكر وصفا يليق بهما قيل يجعل وصفه للكل بحقيقة المجانسة وقيل يجعل وصفا للمستثنى منه لا غير لانه لو جعل للمستثنى بطل هذا اذا ذكر وصفا رائدا وان ذكر وصفا أصليا لا يعتبر أصلا ويجعل ذكره ولا ذكره سواء بيانه أنت طالق ثنتين الا واحدة بالثنية أو الا واحدة بالثنية تطلق واحدة رجعية لانه لا يصلح صفة للمستثنى منه لا يقال طلقثان بائن وصلح صفة للمستثنى فبطل بطلانه ولو قال أنت طالق

ثنتين البتة الا واحدة يقع واحدة بالثنية لانه لا يصلح صفة له واستثنى واحدة منهما \* وان يقع واحدة بالثنية وكذا أنت طالق ثنتين الا واحدة البتة يقع واحدة بالثنية لان البتة لا يصلح صفة للمستثنى لعدم وقوعه و يصلح صفة للمستثنى منه فيجعل صفة للكل أو للمستثنى منه كأنه قال ثنتين البتة الا واحدة \* ولو قال أنت طالق ثلاثا بالثنية الا واحدة يقع رجعيتان لان كلامهما وصف أصلي للثلاث لا يؤجد بونهما فالا فالثلاث فلا يعتبر فصا كأنه قال أنت طالق ثلاثا

الواحدة \* قال غير المدخولة أنت طالق بازانية ثلاثا قال الامام رحمه الله لاحد ولايه ان لان الثلاث وقع عليها وهي زوجته ثم بأت بعده وانه كلام واحد لانه يتبع اوله آخره والمرأة طالق ثلاثا وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث لا يرى أنه لو لم يدخل بها حتى قال أنت طالق أنت طالق تقع واحدة وكذا قوله أنت طالق باطلاق ثلاثا وكذا قوله أنت طالق بازانية ثلاثا لان قوله بازانية فيه حكم أشد من قوله باطلاق وهو الحد وليس مثل قوله أنت طالق ياعمة ثلاثا لانه لا يقع به (٣٤٧) شيء بل هو نداء محض لا يرى أنهم لو

ماتت بعد قوله أنت طالق قبل قوله ياعمة كان الطلاق لازما لان النداء ليس من الطلاق \* قال لها أنت طالق بازانية ان دخلت الدار طلقت ولاحد ولا لسان كقوله أنت طالق باطلاق ان دخلت الدار تطلق بالاول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول الدار \* قال أنت بازانية طالق ان دخلت الدار وعليه اللعان ولا يلزمه الطلاق بل ادخول \* أنت طالق بازانية ثلاثا لو وقع الثلاث ولاحد ولا لسان في قول الامام \* أنت طالق بازانية ان دخلت الدار تعاق الطلاق بالدخول ولا يصير بازانية فاصلا لانه نداء \* أنت طالق ثلاثا بازانية ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق باطلاق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا صبية ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال نأفلانه والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله باطلاق بازانية فالاستثناء على الكل \* ان دخلت الدار فانت طالق وطلاق وطالق ان كلفت فلانا فالطلاق الاول والثاني

\* وان قال صاحبتك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا تجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال كذا ذكر شيخ الاسلام وأشار شمس الائمة السيرخسي الى أنه بطل الاقالة في هذا الوجه أصلا هكذا في المحيط \* تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن المسلم اليه فيه ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السيرخسي \* اذا سلم درهم معدودة في كرخطة الى أجل ثم اصطالحا بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرخطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه أن يرد ثبات رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيأ وعليه كرتام كذا في شرح المنظومة \* أسلم ثوباني كرخطة ثم ان المسلم اليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسبح من كل وجه نحو الرد بغير رؤية أو عيب بقضاء أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل أن يقضى القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتملك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل أن يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحا على أخذ العين بأي سبب عاد اليه الثوب الا أنه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول ويأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسبح من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطالحا على أخذ العين ففيه اختلاف المشايخ هكذا في المحيط \* ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتوقف على اجازة شرعية فان رد بطل أصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان أجاز فلهذا علم بما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطالب بنصيبه الا اذا توى عليه فيرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطاه ونقد كل واحد منهما على حدة اختلافا فيه فقال بعضهم يجوز عندهما أيضا وقال بعضهم هذه الصورة أيضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* اذا كان للتفاوض سلم على رجل فصالحه أحدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا معن كذا في المبسوط \* قال اذا كان لرجل على رجل كرخطة سلم وبه كقبيل

معلق بالشرط الاول والثالث والثاني فلو دخلت يقع ثمان وان كملت تقع واحدة الآن يجعل الاول شرط الانعقاد في حق الكل والثاني شرط الانحلال والاصل فيه أنه اذا ذكر الطلقات الثلاث عقيب الشرط الاول متصلا بحرف العطف يتعلق الكل بالشرط لانه قضية العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا عقبه بالشرط الثاني لم يتعلق الثالث به يلزم بطلان الثاني فلهذه الضرورة قطع الثالث عن الاول فلا ضرورة في الاول والثاني فانصلا بالشرط الاول \* أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق الطلاق بالدخول والاستثناء فاصل واتفق ائمة

بخاري ان يود وياشدين صحبة ثم قيل لان يوقيق على التي تحتها وياشده على التي تزوجها والامام محمد بن الفضل على انه يقع على التي تزوجها في المستقبل وياشده تأكيد \* ان ضربتك فكل ماله يود وياشده كذا فطاعتها ثم تزوجها بعد العدة وضررها لا تطلق لانهم معرفة بالطلاق والشرط منكروا المعرفة لا تدخل تحت النكحة للتضاد \* حلف على عيى وقال الا ان ييدولى أو الا ان يكون خيرا لى من ذلك فهذا استثناء فلو قال الا ان لا أستطيع فهذا على ثلاثة أوجه اما أن (٢٤٨) يريد عدم الاستطاعة بسبب القضاء والقدر بان كان في قضاء الله تعالى خلاف ما حلف عليه أو عدم الاستطاعة بعارض يحدث من مرض وغيره من البلايا فيحمله على الحنث أو يخرج عن اتيان المحلوف عليه أو لم يكن له نية في الاول لا يحنث لانه كما صرح بالاستثناء كأنه قال الا ان يكون في قضاء الله نه الى ان أكله فلما كلمه علم ان في قضائه كلامه وفي الثاني ان كلمه قبل عروض عارض حنث لا بعد عروض عارض يحمله على الكلام والحكم في الثالث كالحكم في الثاني \* قال ترا طلاقا كره شيان نشوم لا يقع ندم أم لا \* كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة بصره \* (السادس في دعواه) \* ادعى الاستثناء أو الشرط فالقول له ولو شهدوا أنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بانهم لم يستثنى يقبل وهذه مما تقبل فيه البيعة على النقي لانه في المعنى امر وجودى لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعى الاستثناء القول له بلواز أنه قال ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير

فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير أمر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبى اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط \* ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا أنه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالحيث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شئ من الورى لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه على شئ آخر سوى السلم كان جائزا ثم الكفيل بالسلم اذا صالح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام الى الطالب برئ جميعا وان رجع الطالب على المطلوب وأخذ منه الطعام كان له أن يرجع على الكفيل وكان للكفيل الخيار ان شاء أو فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما أخذ هكذا في المحيط \* ولو صالح الكفيل رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسى \* اذا صالح الكفيل على ان زاد المسلم اليه محتوم - منطة في السلم لم يجز كذا في المحيط \* ولو زاد رب السلم درهما على ان زاده الكفيل محتوم - منطة لم يجز ذلك كذا في المبسوط \* اذا جاء الكفيل بانقص مما كفيل في المكيلا والذريعات الى رب السلم فقال خذ هذا وأرد عليك درهم ما لا يجوز من المسلم اليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكذا من الكفيل وان أتى بأجود مما كفله وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لافي الذريعات ولا في المكيلا وان كان هذا في الذريعات يجوز من المسلم اليه كذا في المحيط \* ولو أوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط \* ولو كان الكفيل صالح الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط يعطيه أجزا الحل الى موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط ايقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياما بالكوفة على ان يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهم ما لم يجز وان كان الكفيل أوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط \* ولو أمر رجل رجلا فاسلم له في كرخطة ثم صالح الذي ولي السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للآخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك اذا أبرأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بنزلة ما لو أبرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط \* واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرخطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينارا فان كان رأس مال السلم دراهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعا سواء تفرقا قبل نقد الدينارين أم بعده وان كان رأس مال السلم ديناران كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط في الصلح بان يكون ازاا السلم خمسة دنانير ونقد عشرين دينارا ونقد حصة المائة كان الصلح جائزا في الكل وأما اذا لم يجعلا خمسة دنانير ازاا السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر الهندي وان يقول بانه لا يجوز والفقيه أبو بكر البلخي أستاذ الفقيه أبي جعفر يقول بانه يجوز ويجعل

\* وفي الصغيرى اذا ذكر البذل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء وذ كر الاوز جندى رحمه الله انما يصح دعوى الاستثناء ما يخص ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيعة لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع قبض البذل ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء وقد مر \* قال لعبدته أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لا مرأته تزوجتك أمس وقلت ان شاء الله وأنكرت فالقول له كذا في فتاوى الاصل \* وذكر النسبى ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها لا يصح صدق الزوج بلا ينفه وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له

\*(نوع في الالفاظ التي يقع بها الثلاث أو الواحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الإيقاع)\* \* طلقك ثلاث  
تطبيقات فتلاث لأنه الثالث ولا يحق قذا لا بتقديم مثليه عليه \* ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطبيقات فواحدة لأنه في الأول أخبر عن إيقاع  
الثلاث فيقع وفي الثاني وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك فبق أنت طالق وبه يقع الواحدة \* أنت طالق تمام  
ثلاث أو ثلث ثلاث فتلاث \* أنت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة بخلاف إلى ثلاث (٢٤٩) ولو قال غير ثنتين فتلاث بقول القائل

رأيت غير رجل أي أكثر  
من رجل ولو قال غير واحد  
فتنتين \* أنت طالق كل يوم  
فواحدة \* قال هرير رزكه  
أقتاب بريد حلال بروي  
حرام لا يتعد بتعدد طلوع  
الشمس كالمو قال كل دار  
أدخلها فعلى حجة إذا قرن  
به ما يدل على العموم كقوله  
فعلى بها حجة فيتعدد بتعدد  
الدخولات \* (نوع في  
عطف الخاص على العام) \*  
الخطاب الخاص لا يمنع  
الدخول في الخطاب العام  
\* أنت ومن دخلت الدار من  
نسائي طالق طلقت الخاطبة  
في الحال فان دخلت الدار  
ولو في العدة طلقت أخرى  
\* أنت وفلان طالق ان دخلت  
الدار وفلان لم تطلق واحدة  
منهما حتى تدخل فلانة الدار  
\* كل امرأة من نسائي تدخل  
الدار فهي طالق وفلان  
طلقت فلانة في الحال ولو  
دخلت الدار في العدة يقع  
أخرى \* كلما دخلت امرأة  
من نسائي الدار فهي طالق  
وأنت لامرأة أخرى لزمها  
الطلاق ساعة ما سكنت وان  
دخلت الدار يقع أخرى لوفى  
العدة \* كل امرأة أتزوجها  
فهي طالق وفلان طلقت

ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحسانا بمقدار رأس المال هكذا في المحيط \* وإذا أسلم الذميان إلى ذي  
في خرم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع اليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام  
بعينه أو إلى أجل لم يجوز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشارك المسلم فيما قبض من رأس  
المال ولو أسلم نصراني خرا إلى نصراني في حنطة وقبض النصراني أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم  
منها على رأس ماله لم يجوز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خرا وقبض النصراني واستهلكه ثم أسلم أحدهما  
انتقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط \* والله أعلم

### \*(الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب)\*

إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للمدعي أو لنفسه ثلاثة أيام فالصلح  
جائز والخيار جائز ويستوى أن يكون المدعي عليه قرا أو منكرا كذا في المحيط \* وإذا كان لرجل على رجل  
ألف درهم فصالحه منه على عبد على أن زاده المدعي عشرة ذنان إلى شهر واشتراط الخيار فهذا صحيح فان  
استوجب العقد برى المطلوب من الألف وصارت الذنان على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد  
هكذا في المبسوط \* إذا كان لرجل على رجل عشرة ذنان فصالحه على ثوب واشتراط المطلوب لنفسه الخيار  
ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن لقيمته وذنانه على  
صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالن و لو لم يهلك  
الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط \* لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده  
واشترط الخيار ثلاثة فضت الثلاثة ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاثة لم يصدق إلا بينة فان أقام بينة  
على الفسخ وأقام الآخر البينة أنه قد مضى الصلح في الثلاثة أخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة  
فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط \* إذا كان الدين لرجلين على  
رجل فصالحهما المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ما بينهما أحدهما مرضى بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له الفسخ وعنده ماله ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحه  
على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما ففسخ  
في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في  
حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للطالبين فأجاز أحدهما الصلح ولم يجوز الآخر كانت المسئلة على  
الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصصه المجزؤ لا يجوز في  
حصصه الآخر كذا في المحيط \* وفي الصلح عن الأتكار إذا اشترط المدعي عليه الخيار ثم فسخ العقد بجواره  
فالمدعي يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعي عليه إقرارا منه كذا في المبسوط \* صالحه على شيء لم يره  
فله الخيار إذا رآه كذا في السراجية \* إذا ادعى رجل ثيل رجل دعوى فصالحه المدعي عليه منها على عدل  
زطى مقبوض لم يره ثم ان المدعي صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر ولم يره  
فلما أخر أن يرد على الثاني ولم يكن للثاني أن يرد على الأول سواء قبله الثاني بقضاء أو بغير قضاء ولو كان  
مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان الثاني أن يرد على الأول

(٣٣ - فتاوى رابع) فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج \* أنت طالق وفلان تزوجت فلانة \* أي امرأة  
أتزوجها فهي طالق وعمرة امرأة تزوج امرأة طلقت هي وعمرة فان تزوج أخرى طلقت هي لا عمرة ولا يتكرر الحنث في عمرة وكذا  
كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة \* ان دخلت هذا الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أو أنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته  
قبل الدخول فإذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج \* ولو قال ما استفتدت من امرأة أو ما ملكت فهي طالق وأنت أو كل امرأة أتزوجها

فهي طالق وانت طالق لا تطلق حتى ينزوح أخرى الا ان يعنى القسامة في الحمال \* كل امرأة أتزوجها فهي وساني طواق وقع على نسائه \* ولو قال له بعد انت حرم من دخل الدار من عبيدي عتي الخاطب للحال فانه عتي تعلق عتته بالدخول لا يدين قضاء \* وعن الثاني قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الاخرى لم تطلقا حتى تدخل الاولى الدار ولو قال وانت طالق مكان قوله وهذه فالتأنيب تطلق في القضاء لان قوله وانت طالق اضرب عن المخاطبة (٣٥٠) الاولى \* قال كل امرأة أتزوجها مادمت حيا لا تدخل المخاطبة ولو قال مادامت

فلانة حية ان اشار اليها وقال فلانة هذه حية لا تدخل فلانة أما اذا لم تكن مشارا اليها تطلق لان التعريف بالاسم تعريف من وجهه دون وجه فمن وجهه يخرج عن كل امرأة ومن وجهه لا فلا يخرج بالشك \* قال لاهرأة كل امرأة أتزوجها باسمك فهي طالق فطلقتها ثم تزوج هذه المرأة لا تطلق وان نواها عند اليمين \* (نوع فيه على سبيل الجواب) \* قالت له لك امرأة غسيري أو غيرها قالت له لك امرأة غيرها فقال كل امرأة له طالق لا تطلق هذه بخلاف قولها انك تريد التزوج علي فقال ان تزوجت امرأة فأبائهم ثم تزوجها أو قالت انك تزوجت علي فقال كل امرأة له طالق تطلق المخاطبة الا في رواية عن الثاني \* قال لا تخرزن لو أن نوسة طلاق كه اين كانه كارد فقال به زار طلاق يكون جوابا فان لم يكن فعل ذلك لا يقع \* قالت له طلقني ثلاثا فقال أنت طالق قال نصير بن يحيى رحمه الله وقع الثلاث وقال الشلحي واحدة وقال ابن شاذان ان القول له ان قال نويت جوابها فثلاث

كذا في المحيط \* خيار العيب يثبت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد أو أراد المصالح أن يرد به بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع أنه اذا رده بالقضاء كان فسخا للصلح وكان للذي رده عليه أن يرد على بائعه ولورد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرد على بائعه الا في الفصول العمادية \* وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاحش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط \* لو وجد ما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل نقصان في يد المدعي فانه يرجع على المدعي عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعي عليه في المدعي وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعي عليه في دعواه فان اقام البينة أو حلفه فشكل استحق حصة العيب منه بخلاف فلاحته فلا شيء له عليه كذا في السراج الوهاج \* وان ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا اذا لم يميز المستحق الصلح أما اذا أجاز له رجل العبد للمدعي ف يرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء ردا العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عينا أو ما اذا كان ديناً كالدرهم والدنانير والكيل والوزن بغير أعيانهم ما أوجب موصوفة مؤجلة فلا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في خزائن المفتين \* رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقاضاه وجده عيبا فأنكر البائع كون العيب عنده أو أقر فصالحه على درهم حالة أو مؤجلة جاز فان صالحه على دنائير يشترط التقابض كذا في الخلاصة \* وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان صالحه على خنطة بعينها جاز وان تفرق قبض قبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز وان كان حالا ان كان قبض الخنطة قبل ان تفرق جاز وان لم يقبض حتى تفرق بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع أن يرد أو مات عند المشتري أو أعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والا صلح في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز ومتى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق المشتري ولو أعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم فانه لا يجوز كذا في المحيط \* ولو مات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه لا يجوز صلحه وعندهما له أن يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذا في الفصول العمادية \* لو أن رجلا اشترى ثوبا فقطعه قيصا وخطه ثم باعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على درهم كان جائزا وكذا اذا صبغ بصبغ أجز ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه

وان واحدة فواحدة وان قال الزوج فعلت فهي ثلاث على كل حال \* وعن محمد رحمه الله قالت طلقني ثلاثا فقال انت طالق فهي واحدة درجة وان عني الجواب أسهمن أن اجمعها ثلاثا \* قالت طلقني فقال طلقني ان نوى الواحدة فواحدة وان ثلاثا فثلاث \* قالت طلقني طلقني فقال طلقك وقع الثلاث وكذا قولها اخبرني ثلاث مرات بواو أو بدونه \* ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنتك فهذا جواب وهي ثلاث ان تزوجتك فادمت بالكوفة فهي كذا في الخرج من الكوفة ثم اداها وتزوج لا تطلق لانها اليمين بالمفارقة وان

فأرى بنفسه ووطئها بها كذلك لا يثبت إلا أن ينوي دونه ووطئها بها \* حلف لا يتزوج قربة فني كان خارج الرض فهو قروني فلو خرجت  
مصرية إلى قرية صيفة فولدت ثمة بنتا فالام مصرية والبنات قروية في قول الامام رحمه الله \* كل امرأة يتزوجها في قرية كذا فكذا فخرجها  
منها ثم تزوجها لا يقع لعدم النكاح فيها وكذا لو نكحها في قرية أخرى لا يقع لان شرط الحنث التزوج فيها ولو قال كل امرأة أتزوجها من  
قرية كذا فتزوج امرأة منها حنث حيث كان التزوج \* كل امرأة تكون له بخاري (٣٥١) فكذا فتزوجها في بخاري طلق وان

تزوجها في غيرها ثم نقلها  
إليها فالصحيح عدم الوقوع  
لانه يراد به في العرف التزوج  
فيها \* ان تزوجت من بنت  
فلان لا يدخل فيه من يتولد  
بعد اليمين \* لا تزوج امرأة  
من الكوفة يدخل من  
يحدث بعد اليمين \* حلف  
لا يتزوج من نساء الكوفة  
فتزوج من ولدت فيها ونشأت  
وتوطئت بالبصرة حنث عند  
الامام رحمه الله لا اعتبار الولادة  
\* ولو حلف لا يتزوج من أهل  
بيت فلان فتزوج بنت البنت  
لا يحنث لانها لا تسمى أولاد  
فلان \* قالت ثلاث مرات  
مر اطلاق كن فقال كردم  
كردم كردم \* وقع الثلاث \* قالت  
طلقتى فقال طلاقى كمن  
ثلاث مرات طلقت ثلاثا  
\* (نوع في التعميم وغيره) \*  
من قال أنت طالق لودخلت  
الدار فهو واخبار انه دخل الدار  
وقدأ كده باليمين فان لم يكن  
دخل طلقت وبالفارسية  
زن ازوى بطلاق كه جنين  
كارى كرده است فان كان  
فعل بيرا ولا يحنث وان قال  
أنت طالق لادخلت الدار  
فهو كقوله أنت طالق ان  
كنت دخلت أنت طالق  
دخلت الدار يقع الساعة

ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع  
مع الخطيئة كذا في المحيط \* لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائججه شهر اجاز قالوا تأويله اذا شرط  
ركوبه في المصر أما اذا شرط ركوبه خارج المصر أو أطلق فلا يجوز كذا في الذخيرة \* لو اشترى شيئا من امرأة  
فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجته كان النكاح جائزا وكان هذا اقرا رآه بها بالعيب فان كان  
يباع أرش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج  
الوهاب \* اذا اشترى دابة ولم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان أبرأ من كل عيب ثم حدث بها عيب لم  
يكن للشترى أن يردها به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يردها كذا  
في الحاوي \* لو صالح على ضرب من العيوب فقال أصالحك من الشجاج أو القروح أو الشمط فهو جائز  
وهو يرى من ذلك الصنف خاصة فان ظهر عيب غيره كان أن يخصم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن  
البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه إليه فالصالح جائز كذا في السراج الوهاب  
لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مائة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب  
اصطلى عليها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز  
الابرأ بدون تسمية العيب فظن الخصاسون (١) وجعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة  
وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع  
الدواب تحريزا عن قول ابن أبي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية \* طعن المشتري بعيب في عين دابة  
اشترها فصالح من عينه على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى أمة  
بخمسين دينارا وتفاضل فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصط لها على أن يقبلها البائع ويرد عليه تسعة وأربعين  
دينارا فان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم أنه لا يحدث مثله  
في يد المشتري وان قال لم يكن عندي أو لم يقر ولم يسكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا  
عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة \* ولو كان البائع أخذ من المشتري  
ثوبا وقبل منه السلعة على أن يردها عليه الثمن كله كان الرد جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي أخذه من  
المشتري ان كان البائع مقرا بالعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث  
مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط \* ولو اشترى دابة وتفاضل ثم طعن فيها بعيب وجده  
البائع ثم صالحه على أن قبل الدابة وثوبها معها على أن يردها عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع  
بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استعقت الدابة كان للشترى أن يأخذ الثوب من البائع لان الصلح  
والبيع كانا باطلين كذا في الحاوي \* اذا وجد بالبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا  
آخر له أن يرده مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول المادية \* اذا اشترى أمة فوجد بها منكوعة فأراد  
أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا تاما كان على المشتري رد الدراهم  
(١) قوله فنظر الخصاسون جمع نخاس بالخاء المعجمة وهو دلال الدواب ما خوذ من النخس وهو الطعن وفي  
نسخة الطبع الهندي بالخاء المهملة موافقة لمسا في عامة نسخ المعاكيريه وهو تحريف اه بحراوى

\* وكذا أنت طالق وان دخلت الدار ولو قال أنت طالق لودخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأة ليطلقها ان دخلت الدار  
بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لاضررك فهذا رجل حلف بعق عبده لضررك ان دخلت الدار فان دخلت الدار لضررك ان يطلقها فان  
مات أو ماتت فقد فات الشرط في آخر الحياة \* قال لها ان شئت فانت طالق غدا فأشيتة إليها اللعال بخلاف أنت طالق غدا ان شئت فان المشيئة  
إياها في الغد وقال الامام الثاني رحمه الله المشيئة إليها في الحال \* قال لها اختارى غدا ان

لشئت اختارى غدا ان شئت امرك بيدك غدا ان شئت امرك بيدك ان شئت غدا انت طالق اذا شئت ان شئت أو ان شئت اذا شئت فها مساواة  
هنا ان تطلق متى شئت وعند الثاني ان أخر ان كذلك وان قدمه فالمشيئة في الحال فان شئت في الحال لا تطلق نفسك بعد ذلك اذا شئت وان  
قامت قبل ان تقول شيئا بطل \* وقد كرمشس الأئمة اذا قال ان شئت فانت طالق اذا شئت فها مساواة في المجلس والاول في المجلس والثاني مطلقة لكم  
معدلة بالموثقة فان قالت في المجلس شئت (٢٥٢) ان أكون طالق اذا شئت فقد وجد الشرط ونجز المطلق كأنه قال أنت طالق اذا شئت

فإذا شئت بعد هذا طلقت  
وان لم تقل شيئا وقامت عن  
المجلس تطل المشيئة وسواء  
قال ان شئت الساعة فانت  
طالق اذا شئت أو لم يتكلم  
بالساعة ونواها وعن الثاني  
طلق نفسك متى ما شئت  
واحدة بأشئ ثم قال طلق  
نفسك واحدة رجعية متى  
ما شئت فقالت بعد أيام يقع  
رجعية ويجعل كلامها  
جوابا لآخر \* وعن محمد أنت  
طالق واحدة اذا شئت أنت  
طالق ثنتين ان شئت فقالت  
شئت واحدة وقد شئت  
ثنتين ان وصلت يقع الثلاث  
\* أنت طالق ان شئت وان لم  
تثنى فان شئت في المجلس  
طلقت بالمشيئة وان قامت  
بلا مشيئة طلقت لانها لم تثنى  
وكذا انت طالق ان شئت أو  
لم تثنى وهذا كله اذا لم  
تكن لينة فان نوى وقوع  
الطلاق في كل ذلك يقع  
الطلاق والعناق والظهار  
متى علق بشرط متكرر  
يتكرر والمين لا وان علق  
بشيء حتى لو قال كلما  
دخلت الدار فوالله لأكلم  
زيدا قد دخل الدار مرارا  
لا يتكرر المين لانه انشاء  
عقد والانشاء لا يتكرر بلا

كذا في الذخيرة \* واذا اشترى من آخر ثوبا فاقطعه قيصا ولا يحطه ثم وجد به عيبا أقر البائع أنه كان عنده  
فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل  
ما احتبس عند البائع عقابا له ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* رجل اشترى أمة بألف وتقابضا  
وطعن المشتري بعيب فاصطلمها على أن يحط كل واحد منهما عشرة دراهم وبأخذها رجل أجني رضى  
بذلك وأخذ بها وراها لمحطوط فالبيع عن الأجني جائز وحط المشتري أيضا جائز وحط البائع لا يجوز  
والأجني ان شاء أخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة \* اذا اشترى أمة بألف درهم  
وتقابضا ثم باعها من آخر بألف درهم وتقابضا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلمها وعلى ان ردها للمشتري  
الآخر على البائع الاول بألف وخمسة مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا  
في المبسوط \* لو أن رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وبجد البائع  
فدخل رجل فيما بينهما على أن يأخذ الثوب بمائة وعلى أن يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهم من  
الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بمائة مائة فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رد على  
المشتري الاول وهل للمشتري الاول أن يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على  
بائعه وان قبله بقضاء كان له أن يخصص بائعه هكذا في المحيط \* لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا  
فسلمه للمشتري الى قصار فقصره وجابهه متخرفا فقبل المشتري ما أدى أكان ذلك عند البائع أم عند القصار  
فاصطلمها وعلى أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهم ما ويرد عليه القصار درهم ما وبأخذ منه  
القصار أجره فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلمها أو أراد الخصومة  
في ذلك قبل للمشتري ادع على أيهم ما شئت فان ادعى على البائع برئ القصار باقرار المشتري أن العيب كان في  
الثوب قبل أن يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برئ البائع باقراره أن العيب حدث عند القصار  
وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعضه فاصطلمها وعلى أن يأخذ الثوب أجني بتسعة دراهم على أن يحط  
البائع عن المشتري الاول درهمين أيضا فهو جائز كذا في المبسوط \* لو أن رجلا أمر رجلا فابتاع له أمة  
وتقابضا فطعن الآخر بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح  
باطلا في القياس ولكن أستحسن فأجيزه كذا في الحاوي \* ان أمره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب  
فصالحه الآخر على أن يقبل السلعة على أن يحط عنه من الثمن شيئا أو على أن أخر عنه الثمن وأمر البائع فهو  
جائز وكذلك لو اتفق الآخر بالبيع والآخر بالشراء فاصطلمها من العيب على أن قبل منه المتاع على أن يحط  
عنه من الثمن طائفة وأخر عنه ما بقي الى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا اشترى الرجل عبدا  
بثمن مسمى فتقابضا ثم طعن بعيب وزعم أن البائع قد دلّسه فصالحه البائع على أن يحط عنه من الثمن طائفة  
على أن أبرأه عن كل عيب وأقام رجل أخرىة أنه كان أمره أن يشتري هذا العبد له وقال لأرضى بصلحه  
فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الآخر كذا في المحيط \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عوراء  
وأقر البائع أنه دلّسه فصالحه على أن يردها ولدها وزيادة ثوب على أن يردها عليه الاخر الثمن فهو جائز  
وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة ثمنها كذا في المبسوط \* ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع  
فاصطلمها على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكنه قد

تكرر رصيفته ألا يرى انه لا يبعد دوان سمي التمدد لان الكفار لا تلزم بلاهتك حرمة اسم الله تعالى \* قال كلما زال  
طائفك فانت طالق ثم طائها يقع ثانيا بغير خلاف ما لو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها حيث يقع الثلاث لان الطلاق معاق  
بالوقوع وقد تكرر الوقوع فية كذا الطلاق الآن الطلاق لا مزيد له على الثلاث وفي الاولى الطلاق معاق بالايقاع ولم يوجد الايقاع  
بعد الحلف الا مرة فيقع واحد بكم الايقاع والاخر بكم التعاقب \* قال اذا طلقك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلعهما



حتى ماتت وقع ثنتين لانه وقع اليأس عن التطليقة فوقع باليمين الثانية ووقع أخرى باليمين الاولى ولو قال اذالم أطلقك فانت طالق واذا طلقتك فانت طالق ولم يطلقها حتى مات يقع واحدة لان شرط وقوع الطلاق باليمين الثاني طلاق يقع بإيقاع بعد اليمين الثاني ولم يوجد \* قال لها ان شئت وان لم تشأى فانت كذا فهو كذا على وجوه ان قدم المشيئة أو أخر أو وسط الطلاق وكل على وجهين أعاد كلمة الشرط أو لا وذكرك حرف العطف فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع في الوجوه الثلاثة لانه عطف

(٢٥٣)

وان أعاد كلمة الشرط ان قدم

المشيئة لا يقع أبدا كالمو قال

ان أكملت وان شربت فكذا

لا يصح اليمين وان قدم الطلاق

أو وسط فقالت في المجلس

شئت طلقت لتعلق الطلاق

بأحدهما وان قامت قبل

أن تقول شيئا طلقت أيضا

وهذا اذ لم ينوشيا فان

قوى الوقوع لا التعليق وقع

قدم الطلاق أو وسط أو أخر

لانه كالمو قال أنت طالق شئت

أول تشأى \* (فوق في تعليقه

بالمالك) \* ان تزوجت فلانة

فهى طالق \* ان أمرت ان

يزوجنيها فهى طالق فامر

انسانا فزوجها منه وقع

طلقتان وان نوى واحدة

فواحدة \* ان تزوجت

فلانة أو أمرت من يزوجنيها

فهى طالق فامر انسانا

فزوجها منه وتزوجها بعد

ذلك بنفسه لم تطلق لان اليمين

انحلت بالامر وان قال ان

تزوجت فلانة فهى طالق

وان أمرت من يزوجنيها فهى

طالق فزوجت منه بامر

طلقت طلقتين لانه انعهدها

عينا أحدهما على الامر

والآخر على التزوج وان

قال ان تزوجت فلانة وان

أمرت من يزوجنيها فهى

طالق فزوجت منه بامر

فان أمر بعد رجلا فقال زوجني فلانة وهى امراته على حالها طلقت لانه كلى الشرط ان تزوجت فلانة أو أمرت انسانا ان يزوجها مني

فهى طالق فامر انسانا فزوجها منه لم تطلق لانه حث بالامر وعن الثاني ان تزوجت فلانة أو خطبتك فزوجها لم تطلق لانه حث

بالخطبة دل هذا على انعقاد اليمين حتى وصف بالحث فيكون رداعلى من زعم ان اليمين لا ينعقد لان الشرط أحدهما وأحدهما صالح بعينه

زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العديدة \* المشتري اذا طعن ببيع في عين الدابة فصالحه على ان حط عنه درهما ثم ذهب اليباض بعد ذلك رد البذل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى حبل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الحبل رد البذل وكذا اذا ادعى على انسان مالا أو صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البذل كذا في الوجيز لا كدري \* رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فأراد أن يردها بالعيب بكونها منقطة لدم فصالح مع البائع بشئ ثم حاضت هل له أن يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التارخية ناقلا عن البيهقي \* لو اشترى كرخنة بكر خنطة وتقاضاهم وجد أحدهما بطعامه عيبا فصالحه الآخر على دراهم أو على قدر خنطة أو قدر شعي لم يجز فاما اذا اختلف النوعان بان اشترى كرخنة بكر شعي فهذا الصلح جائز وفي هذا الفصل لوصال على الدراهم الى أجل فان كان صاحب الخنطة هو الذى طعن بعيب والشعي فانه بعينه فهو جائز وان كان مستملا كالم يجز كذا في المبسوط \* اشترى رجلان شيئا فوجد أحدهما عيبا فصالح أحدهما في حقه ثم جاز وليس لأخر أن يخاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الآخر على خصوصته لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حقه بطل حقه الآخر خلا فالحام كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى ثوبين كل واحد بمائة درهم وقبضهما ثم وجد أحدهما عيبا فصالح على أن يرده بالعيب على أن يزيد في الثمن الآخر درهمين فإلّا جاز زيادة درهم باطله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو اشترى جارية باف درهمين وتقاضاه فوجد أحدهما عيبا فصالحه بذلك فصالحه منه على عبد وقبضه فوجد بالعب عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جاز فان استحققت الجارية رجوع بحصتها من الثمن وهو النصف ولو قامت البيعة أنما حرّرت العبد وأخذت الألف هكذا في المبسوط \* اذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيم بالعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن فانه يجوز استئصاله ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب أو أكثر بحيث يتعابن الناس في مثله أو أقل فانه يجوز عندهم جميعا أما اذا كان أكثر من نقصان العيب بحيث لا يتعابن الناس في مثله تسكون المشقة على الاختلاف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عندهما كذا في المحيط \* والله أعلم

### \* (الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية) \*

إذا ادعى رجل على رجل محمول النسب أن عبده فأنكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان أقام المدعى البيعة بعد ذلك أنه عبده لم تقبل بيعة في إثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البيعة لا يستحق الولاء ولو أخذ المدعى منه كفيلا بالمال صححت الكفالة كذا في المحيط \* ولو قال لجارية أنت أمي وقالت لابل أنا حرة وصالحهما من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان أقامت البيعة أنها كانت أمته أعتقها عام أول أو أم حرة الأصل من المولى أو من العرب سرّة الأبوين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البيعة أنها كانت أمة لفلان فاعتقها عام أول لم يقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط \* وان كان مكران الامة عبدا فقام العبد بعد الصلح بيعة على سرّة الأصل أو على أن المدعى أعتقه وهو يملكه عام أول ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلة

طالق فزوجت منه بامر طلقت لان اليمين واحدة والشرط شيان فلا ينحل اليمين بالامر وكذا لو تزوجها بالامر لا تطلق لانه بعض الشرط فان أمر بعد رجلا فقال زوجني فلانة وهى امراته على حالها طلقت لانه كلى الشرط ان تزوجت فلانة أو أمرت انسانا ان يزوجها مني فهى طالق فامر انسانا فزوجها منه لم تطلق لانه حث بالامر وعن الثاني ان تزوجت فلانة أو خطبتك فزوجها لم تطلق لانه حث بالخطبة دل هذا على انعقاد اليمين حتى وصف بالحث فيكون رداعلى من زعم ان اليمين لا ينعقد لان الشرط أحدهما وأحدهما صالح بعينه

والاستحلال ومع ذلك انص على الحنث فلو تزوج قبل الامر في المسئلة الاولى وتميل الخطبة في الثانية لوتصور فاقمها تطلق \* قال لاجنية او مبائة اكرت راجحوا هم خو يشتم بارتا طلاق فتزوجها لايقع لان التزوج اسبقه الارادة فحنث بالارادة فلا يحنث بالتزوج بعده \* قال اكر فلانة رابني كنم وير اطلاق ضم التعليق \* ولو قال اكر فلانة رابني بن دهنند او قال بن دهنند وير اطلاق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذ تزوجها هو المختار ولو قال اكر فلانة (٢٥٤) رابع بنني داده شود لا يصح التعليق \* قال لسنكوحته ان تزوجتك او ترابني كنم

يأتزانكاحكم أنصرف إلى  
التزوج وإنما ينصرف إلى  
الوطء إذا قال لمنكوحته إن  
نكحتك ولو قال لمعتده  
عن رجعي أكرت رابتي كم  
ينصرف إلى النكاح لانه  
الحقيقة إلا أنه يحتمل الرجعة  
أيضاً فإن نواها ينصرف إليها  
وذكر النسبي أن نكاح  
كم ينصرف إلى الوطء  
كالعربي والصحيح الأول  
\* قال لأجنبية أن طلقك  
فعبدي حر يصح ويصير كأنه  
قال إن تزوجتك وطلقتك  
ولو قال لها إن طلقك فانت  
طالق ثلاثاً لا يصح ولو قال  
لمنكوحته نكاحاً فاسداً إن  
طلقتك فعبدي حر فاليمين  
على الطلاق باللسان \* حلف  
ليطلق فلانة اليوم ثلاثاً  
وهي أجنبية عنه ومطلقة  
ثلاثاً بالبر فيه أن يطلقها  
باللسان وإن لم يقع كأطلاق  
في النكاح الفاسد \* حلف  
ليزوج فلانة اليوم ولها  
زوج بر النكاح الفاسد  
\* فضولي زوج رجلا امرأة  
ثم حلف الزوج أن لا تزوج  
امرأة فجاز ذلك النكاح  
لا يحث لان الإجازة ليست  
بمقد هذا إذا زوج قبل المير  
ولو بعده وأجاز بالقول حث

بينه العبد ورجع بالمدعى على المولى عندهم جميعا وان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم أقام البيينة على ما قلنا  
وأراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
تماما لان البيينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عندهم ما قلنا فاضة في الدعوى لا تمنع قبول البيينة كافي  
الامة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لانه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى  
فتقبل البيينة من غير دعوى والبيينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عندهم كذا في المحيط \* ولو أقام  
المدعى عليه البيينة أنه كان عبدا فلان وأعتقه العام الاول والمسئلة بجها الم تقبل كذا في محيط السرخسي  
\* واذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه فصالحه مولاه على مائة يدها للعبد على أن يبرئه من هذه الدعوى  
قال صلح باطل ومتى أقام العبد البيينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط \* وأم الولد  
والمدبران ادعى العتق على مولاهما وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهما ليكفاهن الدعوى فهذا الصلح  
باطل وكذلك ان ادعى أمومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما ليكفاهن الدعوى هكذا في  
المحيط \* لو ادعى العبد على مولاه عتقا فصالحها جفده فصالح العبد على مائتي درهم على ان أمضى العتق فهو  
جائز فان وجد العبد بيينة أنه أعتقه قبل ذلك رجع على مولاه بما أعطاه كذا في المبسوط \* اذا ادعى المكاتب  
على مولاه أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدى شيئا فصالحه مولاه على ان حط عنه النصف من المكاتبه وادعى  
النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط \* ثم ان أقام البيينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في  
المبسوط والله أعلم

\* (الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به) \*

اذا ادعى دارا في يد رجل فاصطالحا على بيت مع ائمة من الدار فان وقع الصلح على بيت مع ائمة من دار أخرى  
للمدعى عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد  
ذلك وهل تقبل بينته على باقي الدار ففيها اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في  
شرحها انه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تسمع وهكذا كان  
يفتي الشيخ الامام ظهير الدين واتفقت الروايات على أن المدعى عليه لو أقرب بالدار للمدعى أنه يؤمر بتسليم باقي  
الدار اليه **كذا في المحيط** \* رجل ادعى حقا في دار في يد رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من  
هذه الدار أو من دار له أخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم أقام المدعى بينة  
أن جميع الدار له أخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها  
تقبل ويقضى له بجميع الدار ولو أن المدعى لم يقيم البينة لكن المدعى عليه أقر أن الدار للمدعى صح إقراره  
ويؤمر بتسليم الدار إلى المدعى **كذا في الظهيرية** \* لو ادعى أذرعام سماعة من دار رجل فصالحه المدعى عليه  
على دراهم مسماة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقرر بذلك ان كان  
المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار  
النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع أو المشتري لا يعلم ان لا يجوز البيع في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع **كذا في فتاوى**

لأنه كالتوكيل في الابتداء والأجازة بالفعل كسوق المهر إليها اللوطء والتبلة لأنه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث إليها هدية فاضحيان أو عطية لم يكن إجازة لعدم اختصاصها بالنكاح بخلاف سوق المهر \* وكل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق وكل امرأه أتزوجها سواء بعث إليها شيئا من المهر ولو يدفع المأمور إليها الأرواية فيه وقيل يكون إجازة ولو دفع وقال أنه مهرك فإجازة قولاً والتقبل إجازة ويكره والخلاف إجازة وبعث الثقة لا لأنها ليست من الخصائص \* ولو زوجها فضولي ثم تزوج نفسه وقد حلف على أن لا يتزوجها لا يحث

يقع الثلاث لأخلال المين  
كما لو قال ان خطبت فلانة  
أو تزوجتها فخطبها ثم تزوجها  
ولو زاد أو رزجها غيري  
لاجل وأجزيه لأوجه اذا  
لجوازه وعن صاحب الهداية  
ينكح الزوج النكاح الفضولي  
في قوله رزني كه در نكاح  
من در ايد ولا يمكن في قوله كل  
امرا أفعل لي \* (السابع  
في الرجعة) \* تزوج المطلقة  
الرجعي صا مراً جعاً في  
الختار \* طلقها ثم قال ان  
راجعها فهي طالق ثلاثاً  
فمنكحها بعد انقضاء عدتها  
لا يقع ولو كان الطلاق بائناً  
يقع لان الرجعة هنا يراد بها  
النكاح \* وقوله لمطلقته  
الرجعية أنت عندى كما  
كنت أو أنت امرأتى  
لا يكون مراً جعاً بلانية  
وهم لا يكون مراً جعاً \* قال  
لها اى رفته باز آوردمت  
ان عني الرجعة صا مراً جعاً  
ولا يجب المهر بالرجعة الا  
بالوط \* راجعها وقال زدت  
في مهرى لا يصح ولو قال  
راجعتك بانف وقالت قبلت  
صح \* واذا أسقطت ثاب  
الخلق أو ناقص الخلق بطل  
حق الرجعة لانقضاء العد  
ولو قالت ولدت لا قبل به

بنية فان طلبت يمينها بالله لقد استقضت بهذه الصلوة اتفاقا قال محمد رحمه الله لو قبلته المرأة بشهوة ان صدقها الزوج فهو رجعة وان  
أنكر لا وكذا اذا مات الزوج وصدقت المرأة وكذا لو قبلته وهو نائم أو ميتة أو اختلاسته ذكر خمس الأئمة على قول صارحوا رجعا ولا تقبل  
البيعة على الشهوة لانه غائب طلقها وهو مقيم ثم جن ان راجع بالفعل صح لا بالقول والنظر الى فرجه بشهوة في القياس كالقبلة وفي الاصل  
جعل هذا قولها ما وعند الثاني نظر الى فرجه وتقبيلها لا يثبت الرجعة ونظيره وتقبيل أول أو سبه بشهوة أو باها رجعة اجماعا والنظر الى دبرها

بشهوة لا يثبت الرجعة \* قال رجبى السقي أن يراجعها بالقول لأنه متفق وتعليقها بالشرط وإضافتها إلى مستقبل لا يضح كالنكاح \* قال بعد  
 الخلوقة ما وطئت بك وأنكرت فله الرجعة وإن أنكر الزوج الوطء لارجعته \* (الثامن في العدة) \* (وفيها أربعة أنواع) عدة المتوفى عنها  
 زوجها أربعة أشهر وعشرون مذكورة أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو كفاية \* قال لأمر أنه إذا طلق كما طلق ثم مات قبل البيان على كل منها عدة  
 الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض (٢٥٦) ولو بين الطلاق في أحدهما فالعدة من وقت البيان والطلاق رجعي ما يوت زوجها

يقضى بينهم على أن تذلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك إذا اشترط  
 أحدهم لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحبه جاز كذا في المبسوط \* إذا كانت الدار في يدي رجلين  
 واختصما فيها وكل واحد منهما يدعي أنه ينفق بينهما نصفين قضاء ترك فإن اصطالحا فيهما قيل القضاء على  
 أن لا أحدهما الثلثين وللاخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط \* لو كانت الدار في يدي رجل منهن منزل  
 وفي يدي رجل منهن منزل آخر وقال أحدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها في فلان الذي  
 ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء على أن تكون  
 الدار بينهما نصفين أو على الثلث والثلثين فهو جائز وكذا لو اصطالحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان أحدهما  
 نازلا في منزل من الدار والاخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعها فليسكل واحد منهما ما في يده  
 والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء أو بعده على أن لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة  
 ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط \* اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن  
 يكون أصله لأحدهما وللاخر موضع جذوعه وأن يبنى عليه حائط ما علوا وما يحمل جذوعا معاومة لا يجوز  
 كذا في محيط السرخسي \* إذا اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يهدما وكان مخوفا وأن  
 يبنياه على أن لا أحدهما الثلثين وللاخر الثلثين والثقة عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يحملوا عليه من الجذوع  
 بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي \* لو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى  
 بيت معين من علو آخر فهو جائز لأنه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا ادعى رجل  
 بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فإن الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له  
 والنصف لغيره بان كانا غاصيين فبنيا بخلاف ما لو ادعى بدشاة أو عيننا في عبد فصالح عنه فإنه لا يجوز كذا في  
 المحيط \* لو أن رجلين ادعى دارا في يد رجل وقالوا ورثناها عن أبينا وبجدها الرجل ثم صالح أحدهما من  
 حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للاخر أن  
 يأخذ من الدار شيئا إلا أن يقيم البيئة ولو صالح أحدهما عن جميع دعواهما على مائة درهم وضمن له تسليم  
 أخيه فإن سلم الاخذ ذلك له جاز وأخذ نصف المائة وإن لم يجزفه وعلى دعواه ورد المصالح على الذي في يديه  
 الدار نصف المائة كذا في المبسوط \* لو أن رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار  
 صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط \* لو ادعى كل  
 واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقا ثم اصطالحا على أن يسلم كل واحد منهما المصاحبة ما في يده بغير تسجيبة  
 ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة  
 على أن يزيده الاخر حنطة فإن وقع الصلح على أن يترك المدعي الدار على المدعي عليه وكانت الدراهم  
 والكروم من عند المدعي عليه ان كان الكروم بعينه لاشك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الزمة ان كان  
 الكروم موصوفا بأنه جيد أو وسط أو ردي كان الصلح جائزا أيضا سواء كان الكروم حالا أو مؤجلا وان لم يكن  
 الكروم في الزمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا وإذا كان الكروم من عند المدعي والدراهم من عند  
 المدعي عليه ان كان الكروم بعينه كان الصلح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الزمة ان كان موصوفا  
 وو جد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكروم مؤجلا وبين مكان الايفاء وبين حصصة الكروم

في العدة تصبح عدتها عدة الوفاة وإن باقنا أو ثلاثا إن كانت لا ترث لا تصير عدة وفاة وإن ورثت بالفسرار اعتدت بأربعة وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض وقال الثاني عدتها ثلاث حيض ولو مضى حيضة من عدتها بعد الطلاق ثم مات الزوج والطلاق بائن يحسب هذه الحصة من العدة \* أم الولد إذا كانت محرومة على المولى قبل موته بان كانت منكوبة الغير لا تجب عليها يموت المولى عدة \* بلغت فرأت يوما دما ثم انقطع ومضى حول ثم طلقت فعدتها بالشهر وإن رأت ثلاثة أيام وانقطع ومضى سنة أو أكثر ثم طلقت فعدتها بالحيض إلى أن تبلغ حد الاناس وهو خمس وخمسون سنة في المختار وعند مالك لايسة تسعة أشهر وستة أشهر للاستبراء الرحم وثلاثة أشهر للعدة قال العلامة والفتوى في زماننا على قول مالك في عدة الايسة وإذا رأت الايسة بعده دما ذكر في النوادر انه حيض وهو القياس لان النص يقتضي كونه حيضا قبل هذا إذا رأت

قبل الحكم بالاناس أمه بعد فلا وقال الميда اني انما يحكم بكونه حيضا اذا كان سائلا ما اذا كان بلة فلا فالمشايخ على رواية الدراهم النوادر \* إذا كان ما رأت أجرة أو سودا أو أصفر ولو أخضر لان كونه حيضا ثابت بالايجتهاد فلا يبطل الحكم بالاناس باجتهاد مثله وطريق القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد النكاح بحكم قيام العدة فيقضى القاضي بجوازه وبانقضاء العدة بالشهر ولو رأت قبل تمام الاعتداد بالشهر دما حكم القاضي بأن ما رأت حيض وبان الاعتداد بالشهر قد بطل وإن رأت بعد تمام الاعتداد لا يبطل قضي القاضي به أم لا ولا يبطل الا نكحة وبه يفتي وفي النوادر ان عدته من المشايخ يفسد النكاح ولو قضى بجوازه النكاح ثم رأت لا يكون فاسدا والاصح

بحوزان النكاح ولا يشترط القضاء فيما ياتي بالعدة بالحيض وفي التجربة اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض رجعا كان أو بآثامها ولو حاضت حيضة ثم آيسست استقبلت العدة بالشهور \* وإذا حبلى في العدة فعدتها بوضع الحمل \* وفي المتوفى عنها زوجها لو حبلى بعد وفاته تعتد بالشهور \* قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونسي ما قال ثم تزوجها ثم طلقها بآثام ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر ونظام العدة الاولى وعليها (٣٥٧) بقية العدة ولو كان الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزمه المهر ولا العدة

بالاجاع ولو الاول فاسدا والثاني صحيحا فهو كالواجز \* طلقها اثلا ثم وطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة وتنقض العدة بثلاث حيض ويرجى ان اذا علم بالحرمه ووجد شرائط الاحصان \* ولو كان منكرا طلقها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالنكاح والصدور لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالنكاح \* وفي الفتاوى طلقها اثلا فاعتدت حيضتين أو كرهها على الجماع ان أنكر طلقها تستأنف العدة وان أقر بالطلاق لا تستأنف وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة ولا يقع الطلاق في هذه العدة ولا يحرم نكاح الاخت \* وذكر صدر الاسلام خالعهما بمال أو غيره ثم وطئها في العدة عالما بالحرمه تستأنف العدة لكل وطأة وتدخل العدة الى أن تنقضي الاولى وبعد ذلك تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة \* تزوج منكوحه الغير وهو لا يعلم انها منكوحه

الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا جعل الدراهم كلها في مجلس الصلح أو ما ينقص الكروان تفرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكروان لم يوجب في الكبر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء أو لم يبين حصة الكروان الدراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد الصلح في الكل بطل الدراهم أو لم يجعل وعندهما ان عمل رأس المال جاز للعقد في الكل وان لم يجعل الدراهم ففسد الصلح بحصة الكروان لا غير وان لم يضرب الاجل في الكرفانه ففسد حصة الكروان الدراهم عندهم جميعا وهل يفسد حصة العقد فيما يخص الدار فالمسئلة على الاختلاف على قوله ما يجوز اذا كان الكبر موصوفا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان الكبر من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى ان كان الكبر بعينه جاز الصلح في الكل وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكبر من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على أن يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بها لها فان كان الكروان الدراهم من عند المدعى أو كان الكبر من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى فالجواب في الوجهه كلها في هذا الفصل الجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرفا ما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكبر قد راسل جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكري الى الدراهم والحال الى ما يخص الدار احتيا لا يجوز العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على أن يزيد المدعى كرحنطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب أن يجوز وان لم يكن الكبر بعينه بعد أن يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدراهم والدنانير من الاعيان يصير ثمتا والشراء بثمن ليس عنده جائز بعد أن يكون موصوفا حالا كان أو مؤجلا هكذا في المحيط \* واذا صالح من دعواه في دار على كرحنطة وسط ثم صالحه من ذلك الكبر على كبر شعير بغيره عينة جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم واقترا قبل قبض بدل الصلح لا ينقض الصلح كذا في المحيط \* واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاين الشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من دعواه في دار بغير عينة ثم خاصه في دار وزعم أنها غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك فحلفا وثرا اذا سلخ وعاد في الدعوى كذا في المبسوط \* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره طريقا أو مبل ماء فجدد المدعى عليه ثم صالحه على دراهم مسمية فهو جائز لانه صالح من الجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له باب أو كوة فخاصه جاره فصالحه على دراهم معلومة يدفعها الى الجار ليرك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية \* رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني أخذ الضيعة وأراد الاول أن يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم واترك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز وتصور الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له أن يسترد ما أعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين \* لو أن رجلا ادعى زرع في أرض رجل فصالحه صاحب الأرض من ذلك على دراهم مسمية فالصلح جائز ولو كانت أرض رجلين فبازرع لهما فادعاه رجل فجدداه فصالح أحدهما على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للمدعى فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان

(٣٣ - فتاوى رابع) الغير ودخل بها تجب العدة وان كان يعلم لا تجب العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها ويقتى \* أقر أنه طلق امرأته منذ خسين سنة ان كذبته في الاسناد أو قالت لأدري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته من وقت الاسناد على ما ذكره محمد والاختار الوقوع من وقت الاقرار لكن لا تجب النفقة والسكنى كذا اختاره المتأخرون ولا يحصل له التزوج باختها أو أربع سواها جزاله عن كتم طلقها وعلى الزوج المهر ثانيا بالدخول لاقراره وتصديقها اياه \* ولو كان غائبا فطلق أو مات من وقت الطلاق والموت وان لم يعلم \* جعل أمرها

بيدها ان ضربهم فانكر الضرب و برهنت وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في شوال وقضى بالبينة في الحرم فالعدة من وقت الطلاق لمن وقت القضاء ومن النكاح الفاسد في الموت والطلاق ثلاث حيض ولا تمتد في بيت الزوج \* والعدة ان تنقض بعد واحدة حتى لو طلقها ثلاثا السنة وقع بالحيض أو الاشهر يرقى من عدتها حيضة أو شهر \* وللعدة ان تغشطن بالاسنان المفتوحة لا بالطرف الا بخر كما تدهن (٣٥٨) رأسه بالدفع الاذي لا للزينة \* واذا ألزمتها الزوج ان تغشطن في منزل

القاضي ليس له ذلك بل تعتدق منزلها قبل الفرقة \* واذا مات الزوج في منزل بأجر فعليها أجرة المثل في مالها زمان العدة \* وان طلقها فأجر المثل على الزوج \* وان خافت سقوط المنزل تحول \* طلق الامه ثنتين ثم اشتراها لا تحل له قبل التزوج بزواج آخر \* وهل يباح الدخول على معتدته لا لاطلاع فيه روايتان \* واعتبار الشهر وفيه بالالهة اجماعا والخلاف في الاجارة والقدوري ذكر الخلاف في العدة أيضا \* مريض قال كنت طلقته في صحتي وانقضت العدة وصدقته لها ان تتزوج في الحال ولا ميراث لها \* ادعى طلاقها في وقت ماض وأخبرها بانقضاء العدة وكذبته يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت باقية في حق النفقة والسكنى زائلة في حق حل أربع سواها أو أخذها \* خرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين لا يحتسب الرجلان عن البدن ومن قبل الرأس سوى الرأس انقضت العدة والبدن من المنسكب الى الاليتين

غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضا صاحبه وهذا بخلاف ما لو صلح على أن يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد جفأ انسان وادعى فأعطاه المدعى دراهم على أن يسلم له نصف الزرع من غير أرض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط \* لو أن نهرين قوم فاصطخوا على كرية أو تحصينه بمسنة أو قنطرة عليه على أن تكون النفقة عليهم بمحضهم فهذا جائز كذا في المبسوط \* رجل له ظلة أو كنيف شارع في الطريق الأعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم مع لومة ليرك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصلح أو غيره من عرض الناس أن يخادعهم في رفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة أو لا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على أن يعطى صاحب الظلة مالا مع لوما على أن يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين أن يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعمامة كذا في الظهيرية \* وان كان الخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فأعطاه الخاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صلح صاحب الظلة على أن يعطى دراهم الى الخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن الخاصم من أهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازته من له حق المرور أما اذا كان المصلح من أهل تلك السكة ان أضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فان أجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لاشك أن الصلح يبطل في حصته شركائه حتى كان لصاحب الظلة أن يرجع على الخاصم بمحضه شركاؤه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بمحضه اختلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه وأما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاؤه بترك الظلة سلم له جميع البديل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على الخاصم بجميع البديل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح وأما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الظلة من الخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك اذا كانت حديثة أو لا يدري حالها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان لاسنان نخلة في ملكه فخرج سفعها الى دار جاره فأراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على أن يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا وان أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا هكذا في المحيط \* رجل ادعى نخلة في أرض بأصلها وبجهد المدعى عليه ثم صالحه على أن ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدود مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية \* ادعى في أجرة في يدي رجل حق فصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجرة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان أخذته وأرسله في الاجرة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير

\* طلقها رجعا ومات في العدة فعدتم اعدة الوفاة لا غرو بطل الحيض \* وعدة الوفاة لا تجب بالنكاح الفاسد والدخول في اصطلاح النكاح بلاشهود يوجب العدة لانه مختلف في صحته \* وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه يوجب العدة \* والخلو في الفاسد يوجب العدة \* والاصل ان المانع من الوطء في حال الخلو ان كان شرعا تجب العدة وان كان حقيقيا كالمرض لا يختلف مشايخنا في الصغيرة اذا طلقت في وجوب العدة عليها فاكثرهم لا يطلقون لفظ الوجوب لعدم الخطاب بل يقولون عدت بايضا \* في توسع مسائل الدخول في النكاح

الاول دخول في الثاني على الاختلاف \* تزوجت من غير حلف فرفع الولي الامر الى الحاكم وقرق بينهما والزم المهر والعدة ثم تزوجها في هذه  
العدة بلا ولي وقرق قبل الدخول به الزم المهر كاملا وعدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر وتعلم العدة الاولى \* الثاني تزوجها نكاحا  
صحيا ودخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها بلا دخول \* الثالث تزوج صغيرة ودخل بها فبلغت واختارت نفسها ثم طلقها قبل  
الدخول \* الرابع تزوجها ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى وقرقت (٢٥٩) ثم أسلت وتزوجها في العدة ثم ارتدت  
والعياذ بالله قبل الدخول \*

الخامس تزوجها ودخل بها  
ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم  
ارتدت والعياذ بالله قبل  
الدخول \* السادس تزوج  
أمة ودخل بها ثم اعتقت  
واختارت نفسها ثم تزوجها  
في العدة \* السابع تزوج  
أمة وطلقها ثم تزوجها في  
العدة وأعتقت قبل الدخول  
واختارت نفسها \* الثامن  
تزوج صغيرة ودخل بها ثم  
طلقها ثم تزوجها في العدة  
وبلغت قبل الدخول بها  
واختارت نفسها \* التاسع  
نكحها فاسدا ودخل بها  
وفرق ثم تزوجها في العدة  
نكاحا صحيا وطلقها قبل  
الدخول \* (نوع في حد  
المرئى) الذي يكون فارا  
هو ان يكون صاحب فراش  
أضناه المرض أما الذي يتردد  
في حوائجه لا يكون فارا  
وان كان يشكى ويحجم وقال  
الكرخي رحمه الله انما يكون  
فارا اذا كان مضى لا يقوم  
الابشدة وهو بحال يقدر على  
الصلاة قاعدا وقد ذكرنا ان  
الجنون من لا يستقيم كلامه  
وأفعاله والعقل ضده والمعنوه  
من يغلط من غير أن يغلب  
أحدهما الآخر قبل الجنون

اصطيد ويجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطيد لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات  
الصلح \* رجل اشترى دار الهاشفي فصالح الشفيح على أن يعطى الشفيح دراهم مسماة ليسم الشفيح  
الشفعة بطلت شفيعته ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
صالح المشتري مع الشفيح على أن أعطاء الدار وزاده الشفيح على الثمن شيئا معا وهو جائز كذا في  
المبسوط \* وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان  
وجد هذا الاصطلاح منها بعدتأ كدحق الشفيح بطلب الموائبة وطلب الاشهاد فانه يصير أخذ النصف  
بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ الشفعة مرة أخرى وبصير مسماة الشفعة في النصف حتى لو كان هذا  
الشفيح شرى بكاف المبيع أو في الطريق كان للجائر أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيح بالشفعة  
وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيح فانه يصير أخذ النصف بشرع مبتدأ ويجدد فيما  
أخذ الشفعة كذا في المحيط \* لو صالح المشتري الشفيح على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بحصته من  
الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا اذا كان الصلح بعدتأ كدحقه بالطلب فأما قبل الطلب بطلت  
الشفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يسلم له دار أخرى  
بدراهم مسماة على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا في المبسوط \* اشترى دارا فاصم رجل في  
شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو  
صالحه على نصف دار أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اشترى أرضا فسلم الشفيح  
الشفعة ثم ان الشفيح بجد التسليم فصالحه المشتري على أن أعطاء نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون  
بهما مبتدأ وكذا لو مات الشفيح بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيح على نصف الدار بنصف الثمن  
جاز ويكون بهما مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيح على أن يعطوا نصف الدار بنصف  
الثمن جاز ويكون أخذ الشفعة لا يعامبتأ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اختصم في الشفعة شريكان  
وجار فاصطالحا على أن يأخذاها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي والله أعلم

**\* (الباب الحادي عشر في الصلح في المين) \***

ادعى على آخر ما لا فائدة كرافصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وهو برى من المال خلف المدعى عليه فالصلح  
باطل والمدعى على دعواه ان أقام البينة أخذه به وان لم يجد بينة وأراد أن يستخلفه ان لم يكن الاستخلاف  
الاول عند القاضي يستخلفه القاضي ثانيا وان كان الاستخلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في  
الفصول العبادية \* ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو برى عن الخصومة الى أن يجد البينة خلف هل يبرأ  
عن الخصومة الى أن يجد البينة اختاف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن الخصومة وهو الاصح حتى كان له  
استخلافه مرة أخرى عند القاضي كذا في الذخيرة \* ان اصطالحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان  
حلف فالمدعى عليه ضامن له خلف المدعى على ذلك فأبى المدعى عليه أن يضمن له شيئا أو يعطيه لم يلزمه شيء  
والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان  
اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلا حق له فضى اليوم قبل أن يحلف

من يفضل هذه الافعال بلا قصد والعاقلة من يفعل فعل المجانين أحيانا عن غير قصد والمعنوه فاعل أفعال المجانين أحيانا عن قصد والمراد  
بالقصد ان العاقل يفعل على فان الصلاح والمعنوه من يفعل مع ظهور وجه الفساد وفي التوازل المعنوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام  
فاسد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون \* رجل عرف بالجنون وادعت زوجته انه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال  
إصابته الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك أصابه فالقول لها وان علم انه لم يصبها الجنون



مرة فالقول له وكذلك قال طلق وأنا نائم فالقول له وفي المنتقى انه لا يقبل \* ولو ادعى امرأته في يد غيره وقال طلقتم أو أنا مجنون فالقول له ان علم جنونه \* المعتوه اذا كان يفتق أحياناً في حال افاقته هو كالهالِك سوا كان لا فاقته وقت معلوم أولاً \* فظن أن النكاح الذي بينه وبين امرأته فاسد فقال لا نكاح بيننا أو قال تركت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحته لا يقع الطلاق ويعتبر في كونه صاحبة فراش العجز عن المصالح الداخلة وفي حقه العجز عن (٣٦٠) المصالح الخارجة \* والمرأة في حالة الطلاق كالمرضى والمراد به وجع يقترن بانفصال

الولد لان المعتبر في مرض الموت ما يتصل به الموت والمرضى الذي يتعقبه السكون في حكم الصحة كريض يتعقبه البر \* وقال نحر الاسلام رحمه الله الفتوى على أن المجوز اذا رأت الدم الخالص يكون حيضاً وان غير خالص ان كان قليلاً لا يكون حيضاً والقليل أن لا يتجاوز طاقة واحدة وان كان كثيراً ان كان حكمها بالحيض لا يكون حيضاً متصلاً أو منفصلاً وان كان لم يحكم فالمتصل حيض لا المنفصل والمتصل أن لا يتقطع وقت صلاة كاملاً والمنفصل أن يتقطع وقت صلاة كاملاً \* وعن مالك رحمه الله فيمن طلقها زوجها ومضى عليها نصف عام ولم ترد ما يحكمها بياضها حتى تمضي عدتها تعتد بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما مثله فعلى هذا في عمدة الطهر قبل بلوغها إلى الاياس فاعتدت بثلاثة أشهر بعد مضي نصف سنة وبه قضى القاضي جاز لانه مجتهد فيه ويحفظ هذا لكثرة وقوعه \* طلق الصغيرة بعد الدخول اعتدت بثلاثة أشهر وتجب لها

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اوصطلها على أن يحلف المطالب وان لم يحلف المطالب فهو ضامن للمال أو قال فالمل عليه أو فقد أقرب المال كذا في الميسوط \* اذا ادعى رجل على رجل مالا أو ماسواً فأنكر ولم يكن عليه يئنة فطلب يئنه فأوجب القاضي ذلك عليه فصالحه على دراهم مسماة على أن لا يستخلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك برى من اليمين وكذلك لو قال صالحتك من اليمين التي وجبت لك على أو قال اقتديت منك يئنة بكذا فرضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يئنه بكذا أو باعها منه المدعي لم يجز كذا في السراج الوهاج \* ولو اوصطلها على أن يحلف الطالب أو المطالب اليوم على أنه ان لم يحلف الطالب اليوم فالمل عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أن ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي \* اذا اوصطلها على أن يحلف الطالب بعتق أو طلاق أو بيج أو بأيمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمل عليه فانه لا يلزم المطالب بذلك شيئاً ولا يلزم الطالب الطلاق والعتاق الآن تقوم للمطالب يئنة أنه أوفاه هذا المال أو أبرأه عنه فحينئذ يعتق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعي باليئنة العادلة وكذلك ان اوصطلها على أن يحلف المطالب بماعلى أنه برى من هذه الدعوى اذا حلف خلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عتاق الآن يقيم المدعي اليئنة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعتاق لان حنث المطالب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط والله أعلم

#### \* (الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات) \*

يجوز الصلح عن جنابة العمد والخطأ في النفس وما دونها الا أنه لو صلح في العمد على أكثر من الدية جاز كذا في الاختصار شرح المختار \* ويكون المال حالاً على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي \* وفي الخطأ لو صلح على أكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختصار شرح المختار \* وهذا اذا صلح على أحد مقادير الدية أما اذا صلح على غير ذلك جاز الزيادة الا أنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراءً قاعن دين بينين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعد يرفصالح القائل الولي من مائة بعير على أكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صلح بشئ من الابل على شئ من المكيل أو الموزون سوى الدراهم والدنانير إلى أجل لم يجز لانه عارض ديناً بينين وان صلح من الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى القاضي عليه بالدراهم أو الدنانير فصالح القائل على طعام أو شعير أو ابل أو بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل أن يفارقه لانه يسع ما ليس عند الانسان وهو لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابل أو بقر فصالح من ذلك على شئ من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل أن يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز كذا في السراج الوهاج \* ولو صلح غير الجاني على أكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صلح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على ألني دينار وقبض في المجلس جاز ولو صلح قبل أن يقضى بشئ على مائتي ابل بغير أيمانها فالواجب مائة منها والخيار إلى الطالب فان كان في الابل نقصان من الانسان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في الحاوي \* رجل قتل رجلاً عداً وقتل آخر خطأ ثم صلح أو لبياؤه ماعلى أكثر من ديتين فالصلح جائز ولا صاحب

النفقة قال الامام الفضلي ان لم تكن مراقة فكذلك وان كانت مراقة فلا تنقض بالاشهر لاحتمال كونها ذات جمل الخطأ فينفق عليهم الى ان يعلم فراغ رجها \* أخبرت بموت نعلها وقد مضت مدة العدة فقد انقضت وان شكت في وقت موته اعتدت من وقت اليقين \* (التاسع في الخطر والاباحة) \* وفيه أربعة أنواع \* (الاول في سبب الحرمة) \* سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثاً ولا تقدر على منعه الا بقتله ان علمت أنه يقرها بقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الأئمة جندى رحمه الله أنه اترفعا امرأته إلى القاضي فان لم تكن لها يئنة

لخلافه فان حلفه فالأثم عليه وان قتله لاثني عليها والباش كالثلاث \* شهد أن زوجها طلقها ثلاثا ان كان غائبا باسأخ لها أن تزوج بآخر  
وان كان حاضرا لان الزوج اذا أنكر ارجاعه الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء به الا بحضور الزوج وفي التوازل حرمت عليه بثلاث  
ويمسكها يباح لها أن تزوج بآخر من غير علم الزوج ولا يطلقها وقال الامام صاحب النظم رحمه الله ان كانت موثوقة بما يطلق لها \* شهد  
قوم انه طلقها في السكران صدقهم بثبت الطلاق وان كذبهم شهدوا عند القاضي (٣٦١) فيحكم بذلك \* شك أنه طلق واحدة أو أكثر فهي

واحدة الى أن يستيقن  
بالاكثر أو يكون أكثر ظنه  
على خلافه وان قال الزوج  
عزمت على انه ثلاث يتركها  
وان أخبره عدول حضر واذل

المجلس بأنها واحدة صدقهم  
وأخذتة ولهم ان كانوا عدولا  
وعن الامام الثاني حلف  
بطلاق امرأته ولا يدري  
أثلاث أم أقل يتحرى فان  
استويا عمل بأشد ذلك عليه  
\* وعن محمد رحمه الله ادعت

عليه أنه طلقها ثلاثا وهو  
يجهل عدول الزوج فجاءت  
تطلب الميراث ان كانت  
صدقة قبل الموت ورثته ولم  
تطلق وان لم ترجع الى  
تصدقه حتى مات لم ترث  
\* طلقها اثنتين فقال رجل  
طلقها ثلاثا قال نعم ثم

تزوجها ان كانت سمعت  
جوابه للسائل لا يحل لها أن  
ترجع اليه ولا يحل امساكها  
\* سمع رجل من امرأة أنها  
مطلقة الثلاث والزوج يقول

لا بل مطلقة اثنتين لا يسمع  
لمن سمع منها الى أن يحضر  
نكاحها ويمنعها ما استطاع  
\* أراد أن يتزوج امرأة فشهد

عنده أو عند القاضي ان لها  
زوجا فنزوحها لا يفرق  
\* (نوع آخر في الحلل) \*

تزوجها الثاني فاسد التحلل لا أول ولا تحلل مطلقا الثلاث لا أول بشكاح صحيح \* تزوج صغيرة لا توثق  
اصغرها فطلقها زوجها ثلاثا فأتى زوجها الثاني ووطئ الاول بهذا الوطء وان كان لو طأ مثلها فوطئها الثاني حل ولو قضى القاضي بلا  
دخول الثاني لا أول أخذ بقول من يراه لا ينفذ القضاء لانه قول مهجور ومخالف للاجماع قال الصدر من أفنى بالحل قبل الدخول فعليه  
لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين وقد صح ان سمي ارجع عن هذا القول \* واذا تزوجت غير كف لا تحل الاول والاولى أن يكون حرا

الخطا الدية وما بقي فاصحاب العمد ولو صالح أوليا أو دما على ديتين أو أقل منهما كان بينهما نصفين كذا في محيط  
السرخسي \* وبدل الصلح في دم العمد جاري المهر فكل جهالة تضمنت في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة  
التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القودو ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصلح  
على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا أنهم ما يفترون من وجهه وهو أنه اذا تزوجها على خير يجب مهر  
المثل ولو صالح عن دم العمد على خير لا يجب شيء كذا في الكافي \* وفي الخطا تجب الدية كذا في الاختيار شرح  
المختار \* ولو صالح عن قطع اليد عدا على خير أو خنزير لا تجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة  
يده على القاطع بشئ ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فلا مقة طوعة يده أن يرجع على القاطع  
بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خير أو خنزير سواء كذا في المحيط \* ولو صالح به ففوق دم على  
عفو عن دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار \* جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلو اما ان  
برأ أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليد أو من الجناية  
لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث يبقى له أثر وان يرى بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل  
الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث  
منها فالصلح جائز ان مات منها أو ما اذا برئ منها اذ كره ههنا أن الصلح جائز وذكروا في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا  
موضحة فوكل انسانا ليصلح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ  
يجب تسعة أعشار مال ونصف عشره ويسلم للشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلافنا  
لاختلاف الوضع فان الوضع ثمة أنه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فمكن قسمة  
البديل على القائم والحادث جميعا وههنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد  
لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتم ذر قسمة البديل على القائم والحادث فصار البديل كله بازاء  
القائم وأما اذا صالحه عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا برأ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط  
السرخسي \* اذا كانت الجناية عمدا فصالح الجروح الخارج على بدل يسير وهو مريض مرض الموت  
وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن  
البديل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا لقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل أولا  
والعاقلة تعمله عنه كذا في المحيط \* اذا صالح المريض من دم عمده على ألف درهم حاله ثم آخرها بعد الصلح  
سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط \* اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا أو خطأ فصالحه منها على مال  
ثم شلت أخرى يجنيها فعلى القاطع أرشها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عندهما كذا  
في الحسابي \* رجل قتل عمدا وله ابنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لاختيه  
فيما ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن  
يعطيه ربع الارش هكذا في المبسوط \* اذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط  
ولو صالحه على عبد بدعيه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي  
القتيل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول  
قول القاتل مع عينه هكذا في المحيط \* صالح عن دم عمده على عبد دين فظهور أن أحدهما خرافة بطل الحق

بالغا فان ما لكارحه الله يشترط الانزال \* وان تزوجت من عبد بلا اذن سيده فوطم اثم اذن السيد وطلقة قبل الدخول بعد اذن السيد  
لا تحل الاول بلا دخول بعد الاجازة \* مطلقة المسلم اذا كانت كناية فتزوجت بكافي ودخل بها حلت الاول \* وان لم يشترط التحليل في النكاح  
حل الاول ولا يكره ولا تعتبر النية ولو شرط ما فعل في الخلاف وقيل الحمال مأجور وتأويل اللعن اذا شرط الا تجر \* ولو طلقتها ثلاثا فتزوجت بآخر  
فطلقتها ثلاثا فتزوجت بآخر فطلقتها ثلاثا (٣٦٣) فبالثالث تحل الاولين \* اخبرنا أن الثاني جامعها وانكر الجماع حلت الاول

ولو على القلب لا \* ادعت  
وطء الثاني وقال الاول بعد  
نكاحها ما كان الثاني  
وطئك يفرق بينهما ويجب  
على الاول نصف المهر \* وفي  
الفتاوى ادعى الاول الدخول  
بعد النكاح وانكرت ان  
كانت عاتمة بشرائط التحليل  
لا تصدق والجاهلة تصدق  
\* قالت بعد ما تزوجها الاول  
ما كنت تزوجت بآخر  
والزوج الاول يدعى الزوج  
والدخول لا تصدق المرأة  
\* ولو قال الثاني هذا النكاح  
كان فاسدا لاني كنت قد  
تزوجت أتمها قبلها ان  
صدقة المرأة لا تحل الاول  
وان كذبتة فحل \* منكوحة  
رجل قالت لا شرط في  
زوجي وانقضت عدتي جاز  
تصديقه اذا وقع في الظن  
صدقه اعدله أم لا ولو قالت  
نكاح الاول فاسد ليس له  
أن يصدقها وان كانت عاتلة  
\* المطلقة ثلاثا اذا قالت  
تزوجت وانقضت عدتي ان  
كانت عدلة أو غلب على ظنه  
صدقه اساغ تصديقها وان  
قالت حلت لك أو حلاله  
كردم لا تحل بلا استفسار  
\* تزوجت بمحبوب لا تحل  
للاول ما لم تحل لعدم الدخول

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وهذا محمد  
رحمه الله تعالى له العبد وتما أرش من الدراهم كذا في الكافي \* لو صالحه من دم عمد على سكين دار أو خدمة  
عبد سنة جازوان كان صالحا عليه أبدا أو على ما في بطن أمته أو على غلة نخلة سنين مع لومة أبي الميمون كذا في  
النهاية \* لو صالحه من دم العمد على ما في بطون غنمه أو على ما في ضرعها أو على ما في ثمن نخله عشر سنين لم  
يجب الدية على القاتل كذا في المحيط \* لو صالحه على ما في نخله من ثمره جاز كذا في المبسوط \* لو صالح ول  
القتل القاتل على ان عفا عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا  
الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشئ  
وان لم يعف فهو ولي وجيز ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العاق أبيه أو ابنه أو من  
أشبههم ارجع العاق على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على أجنبي لا يكون للعاق أن  
يرجع على القاتل بشئ كذا في المحيط \* في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قطع  
عين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو عن الاول ولا شيء على قاطع  
اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصه ما قبل أن يقطع يساره وقصالحه على ذلك فليس له أن يقطع  
يساره ولكن يرجع بدية عينه وان صالحه على أن يقطع يدا القاطع ورجله أو على أن يقتل عبدا القاطع ان  
قطع يده ورجله يرجع عليه بدية رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاسة منه بدية يده وبتراوان الفضل  
ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلان يفعل بغير مدية يد الحر إلا خروقيمة عبده  
ويرجع المقطوعة يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا  
عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط \* ولو صالح من قطع اليد عدا على أن يقطع  
رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشئ وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب  
وذكري بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالارش ولو كان القاطع خطا يرجع بدية اليد على الروايات كلها  
وكذلك لو صالحه من دم العمد على كذا كذا من مال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف  
هكذا في المحيط \* لو كان قاتل عدا فصالح عنه رجل على ألف درهم ولم يضمن له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل  
هو الذي أمره بذلك كان البذل على القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق  
العبد لم يرجع عليه بشئ ولكن يرجع على القاتل بقيمته ان كان أمره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصلح  
عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجوع عليه بقيمته كذا في المبسوط \* لو صالح الفضولي عن دم العمد على ألف  
درهم وضمنه له فاستحققت الألف رجوع ولي القاتل بمنها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا  
يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل أمره بالصلح ولم يأمره بالضمن فضمن وأدى كان له أن يرجع بما ضمن  
على القاتل هكذا في المحيط \* قتل العبد والحر رجلا عدا أو امرأ ول العبد والحر رجلا أن يصالح عنهما  
فصالح عنهما بالالف يكون عليهم مانصفين وذكري بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل خطأ كذا في محيط  
السرخسي \* اذا قتل العبد رجلا عدا وله وليان فصالح مولا أحدهما من ندميه من الدم على العبد القاتل  
فالصالح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك أو افده بنصف الدية على أن يسلم لك العبد ولو  
صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد إلا خرق ولو صالحه على نصف العبد القاتل جاز وصار العبد

حقة ومحك وتحل ان حبلت لوجود الدخول حكم حتى ثبت النسب \* تزوجت المطلقة ثم قالت الثاني تزوجتني في العدة ان كان  
بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر من شهرين أو شهرين من صح الثاني \* والاقدام  
على النكاح اقرار بعض العدة لان العدة حتى الاول والنكاح حتى الثاني ولا يجة ان فذل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثا اذا  
تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بلك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقداما دليلا على اصابة الثاني ونكاحه \* قالت المطلقة ثلاثا

تزوجت غيرها وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم اكن تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت اقرت به لم تصدق وقوله عليه السلام من القه المحال ونحل له محمول على المحال بالنكاح كقوله احللت لك ابنتي أو أختي أو ما أشبه ذلك لان الاحلال فيه يضاف اليه خاصة وهنا الى الشرع لا الى الزوج الثاني بانفراده \* خافت ظهور امرها في التحليل يربى لمن يتق به عن عبد فيشتري مراهاقا فيزوجها منه بشاهدين ثم يهب الغلام لها فيبطل النكاح ثم يبعث الغلام (٢٦٣) الى بلد آخر فلا يظهر امرها قال الامام الحلواني رحمه الله وفيه نظر لانه تزويج من غير كف وفيه خلاف وكذا من مراهاق وفيه أيضا خلاف فقلعه ورفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالجمعة فيفسخه فلا يحصل المرام وان خافت أن لا يطلقها المحلل تقول له حتى يقول ان تزوجتك وجامعتك فانك طالق \* علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط ويخاف أنه لو عرضت عليه أنكره واستغفرت المرأة فافتوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الخلف لها أن تزوج بأخر وتحتل نفسها سرامنه اذا غاب في سفر فاذا رجع التمس منه تجديدا للنكاح اشك خالف قلها بالانكار الزوج الطلاق \* زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها لتحل الاول قال الامام رحمه الله النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أتى الثاني طلاقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للاول قال بعض المشايخ رحمه الله اذا لم تكن آله الصغر مشتهة في حق المرأة لتحل للاول \* اقرت أن زوجها خالها وأنكر الزوج ثم فارقتها وضمت عدتها حل للاول تصديقها وتزوجها لانها أخبرت عن امر بينهما

بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر ما لا واسق به نصفها شائعا من العبد في النصفين جميعا فيدفعان نصفه الى المولى الآخر أو يقديانه بنصف الدية ولو صالحه على دراهم أو على شيء من المكيل أو الموزون حالاً أو مؤجلاً فهو جائز ولا حتى لا تخفى ذلك ولكنه يبيع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه أو يقديه بنصف الدية والامة والمديرة وأم الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط \* اذا قتل العبد المأذون له رجلاً عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلاً عمدا فصالحه عنه جاز كذا في الكنز \* اذا قتل العبد رجلاً خطأ فصالح المولى به ضر أو ليا الدم من ذلك على أقل من الدية أو على عرض أو على شيء من الحيوان بهينه فهو جائز وليس ركائه أن يشاركوه في ذلك المال كذا في المبسوط \* عبد قطع يدرجل عمدا فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فأعتقه المقطوعة يده ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعنه رد على المولى ثم يقال للاوليا اقبلوه وأعفو عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدرا الشهيدي باب جناية العبد \* اذا قتل الامة رجلاً خطأ وله وبيان ثم ولدت الامة بنات فصالح المولى أحد الوليين على أن يدفع اليه ابن الامة بحقه من الدية فهو جائز ولا تخفى على المولى خمسة آلاف درهم صالحه ولو على أن دفع اليه ثلث الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة أو يقديه بنصف الدية فلم يجعل اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض قال اختباره الدفع فيصيب أحدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية أصح وتأويل ما ذكره هنا أن أحدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فن حجة المولى أن يقول لا تخارنا اختارت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك فلا يلزمي بذلك تسليم جميع حقه اليك من الامة ولكن في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصيب الآخر كذا في المبسوط \* ان قتل المدبر قتيلا عمدا فصالح عنه مولاة بألف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر أن على مولاة قيمة أخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط \* اذا قتل المدبر رجلاً خطأ فاعين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمتها ستمائة وقبض المائة ولم يرثه عن المائة الاخرى فاقسمها بقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا فعلى قدر حقه فاقسمها فاقسم المائة الاخرى بعد القسمة لتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وأربعمائة قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما الخمسا خمسها صاحب العين وأربعة أخماسها المولى والدم وان قبض المائة ثم أبرأه عن المائة الاخرى قبل القسمة ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلاً خطأ فاعين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليه ما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما ما أنا صاحب الدم ولا يئنه لواحد منهما فالعبد بينهما نصفين فان قال مولى المدبر لاحدهما أنت ولي القتل وقال الآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع عينية كذا في المحيط \* اذا أقر المدبر بقتل عمدا فقراره جائز كقرار القن فان صالح مولاة عنه أحد ولي الدم على ثوب فهو جائز ولا تخفى نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له يئنه أو أقر المولى بذلك وان لم يقم يئنه لم يكن له شيء كذا في المبسوط \* اذا جرح

وغيره وهو الحل للاول ولاحق للثاني فيه فوجود انكاره وعدمه سواء وكذا ان أخبر به ثقة وانكارها الدخول بعد اقرارها به وتزوجها بالاول لا يسمع للتناقض \* (النوع الثالث فمين حلف لا يطلق) \* حلف بأيمان أن لا يطلق فالحلية فيه أن يتزوج رضية وبأمر أخت امرأته أو ما افترضه ما فحرم المراتان لكونه جامعا بين الخلة والبنات الاخت أو يكون جامعا بين الاختين ولا يحنث أما الفرقة بالعان أو الابلأ أو التفريق بالعانة أو الطلع طلاق \* (النوع الرابع) \* قالت لرجل انه أبى رضاعا أو صرت عليه يجوز أن يتزوج بها اذا كان الزوج يشكره

وكذا إذا أتقربه ثم كذبه فيه لا يصدق على قولها إلا أن الحرمة ليست إليها حتى لو اقترت بعد النكاح بذلك لا يلتفت إليه وهذا دليل على أن إلهما أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه يفتى \* ولو قال الرجل إنها أمي أو أختي رضاعا ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبه المرأة أو صدقته يجوز له أن يتزوجها \* ولو قال قولي حق ثم أراد أن يتزوجها ليس له ذلك ويفرق \* ولو قال ذلك بعد النكاح ثم قال أو هممت لا يفسد النكاح استحسانا \* ولو قال ما قلت حق أو شهدوا (٣٦٤) به فرق ولو جحد ذلك لم ينفعه جحوده وانما يقبل فيما إذا قال أختي ثم قال أو هممت ولا يفرق

إذا لم يقبل أنه حق أما إذا قال أنه حق ثم أو هممت يفرق ولا يقبل منه أنه وهم وكذا إذا قال لغير معرفة النسب ذلك ثم ادعى أنه وهم يصدق وهذا كله استحسان وفي العنق تأخذ بالقياس ونحكم بالعنق في قوله لعدم هذا الخي أو لامته هذه بنتي ولا ينفعه الرجوع \* ولو قال لزوجه هذه بنتي من النسب وإلهما نسب معروف ومثلها يولد له لم يفرق وإن أصغر على ذلك لأنه مكذب شرعا وكذا لو قال هي أمي وله أم معروفة وإن لم يكن إلهما نسب معروف وثبت على ذلك ويولد مثلها له يفرق فإن أقرأنها بنته يشبث النسب وإن كان لا يولد مثلها لم يثبت \* قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أو كذبت نفسها أو نص في الرضاع على أنه إذا قالت هذا إني رضاعا وأصرت عليه جازله أن يتزوجها إلا أن الحرمة ليست إلهما وقد ذكرناه قالوا به يفتى في جميع الوجوه \* طلقها بأنا فقال له أخراشي حتى غي كفي فقال مرانني شايذا حتى كردن لا يكون أقرارا بالثلاث لأنه محتمل \* حاتف ونسي أنه

الرجل امرأته جراحة فصالحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عمدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فإن برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله إذا برأت من الجراحة وبقي لها أثر أو ما إذا برأت ولم يبق لها أثر فيقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها رد المهر إلى الزوج وإن هممت في الخلع الجراحة هذا إذا برأت فاما إذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر أن وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وإن وقع بلفظ الصريح يكون رجعيا فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإن الخلع يقع مجانا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوا ثم ينظر إلى الطلاق إن وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وإن وقع بالصريح كوفي رواية أبي سليمان أنه يكون رجعيا وكوفي رواية أبي حفص أنه يكون بائنا وهذا الذي ذكرنا إذا خالعهما على الجراحة لا غير فاما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هذا الذي ذكرنا إذا كانت الجراحة عمدا وإن كانت الجراحة خطأ أن خالعهما على الجراحة لا غير وقدر أن ذلك وبقي لها أثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وإن برأت ولم يبق لها أثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزمها رد المهر وإن ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالجواب فيما إذا برأت من الجراحة ولم يبق لها أثر فاما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها فالجواب في ذلك أن ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائنا ووقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال إن اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ وإن اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فإن خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فخازت وإن كان لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فيقدر ما يخرج من الثالث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي إلى ورثتها ويعتبر من جميع المال إن اختلعت قبل أن تصير صاحبة فراش عند بعض المشايخ أو لم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب عرفته فيما إذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما إذا خالعهما على الضربة أو الشجعة أو على القطع أو على اليد أو خالعهما على الحناية فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها وإذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحها على أن طلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط \* إذا جرح الرجل امرأته رجل خطأ فصالحها زوجها على أن طلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق بائن وإن كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل سن امرأته فصالحها من الحناية على أن طلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وإن أسودت السن أو سقطت أو سقطت من ذلك سن أخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* إذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عتق قبل أداء بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وإن عجز بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عجز قبل الاداء فانه لا يطالب

بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعنق خافه باطل \* حاتف بالطلاق وقال لا أدري أ كنت مدركا أم لا حدث \* (كتاب الإيمان) \* حتى مسائله ثلاثة أقسام الأقوال والأفعال وما لا يكون قول ولا فعلا \* (وجملته خمسة وعشرون فصلا) \* (الاول في المقدمة) \* وفيه كفارة المؤمنين ركنه ذكواسم الله تعالى مقرونا بالخبر وحكمه وجوب البر وحلفه الكفارة والذي نزجوا أن لا يؤاخذ الله تعالى به أن يحلف على أمر ماض أو حال على ظن أنه محقق فيه كمن يقول والله هذا الطير غراب فاذا هو حمام \* وذكر ابن الوليد في فتاواه أن لم يكن هذا فلا نفع عليه حجة وكان لا يشك أنه

هو وان لم يكن لزمه واللغول يؤخذ به صاحبه الا في العتاق والطلاق والنذر \* واليمين على نية الحالف لو مظلوما وعلى نية المستخلف لو ظالما وهذا في الماضي كمالوا كره على بيع عين خلف بالله انه دفع الى فلان يريدها بعه ليقع عند المكره انه ملك غيره فلا يجوز وفي المستقبل على نية الحالف وفي الفتاوى لو بالطلاق أو العتاق أو ما شاكله فعلى نية الحالف ظالما أو مظلوما اذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر فان كان الحالف مظلوما فالنية له وان كان ظالما يريد بيمينه ابطال حق الغير فالمستخلف وهو قولهما (٣٦٥) \* (نوع آخر في الكفارة) \* له

عبد يحتاج اليه يجب اعتاقه كافي الظهار وحده اليسار ان يكون له فضل عن كفاف يكفيه وان كان في ملكه عين المنصوص عليه كالعبد أو الكسوة أو الطعام لم يجز له الصيام قال الثاني رحمه الله لو كان له دراهم قدر ما يشتري به ذلك لا يجوز له الصيام وفي الكسوة قدر ما يجوز به الصلاة والخف والقنسوة يجوز عن ثمن الطعام الا الكسوة وفي الثوب يعتد بحال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا وقال بعض المشايخ ان كان يصلح لاوساط الناس يجوز قال شمس الائمة رحمه الله وهذا شبيه بالصواب ولو أنه عمامة تلف بذنه يجوز وليذكر محمد السراويل والصحيح انه لا يجوز للرجل والمرأة قاله الامام الثاني وقال محمد رحمه

حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد أو تفيديه وان وقع الصلح على دراهم أو طعام بعينه أو بغير عينه وأقر قامن غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببدل الصلح وبدل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح عينا بان كان عبدا أو ثوبا بعينه هكذا في المحيط \* فان كان الذي صالح به عبدا أو كفل به ككفيل فمات العبد قبل أن يدفع كان لولي الدم أن يضم الكفيل قيمته فان شاع رجوع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما قبله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط \* لو ان مكاتب قتل رجلا عمد اقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى أجل كان جائزا كذا في المحيط \* لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره أو بالبينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللمصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضخان \* اذا قتل المكاتب رجلا عمد اوله وليان فصالح أحدهما على مائة درهم وأداها اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء لولي الآخر فالولي بالخيار ان شاء دفع نصفه الى المولى وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء لولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوالدين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب أن يسعي في نصف قيمته لا أن يخرق فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل أن يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم أو دنانير أكثر من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ورجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو عفا فيه وان كان لقيمة فضل بطل الفضل كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء) \*

اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنارعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على دراهم أو دنانير حالة أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط \* له عطاء في الديوان مات عن اثنين فاصططحا على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء كذا في الوجيز للكردي \* اذا ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطاءها وادعى كل منهما أنها أمته وأخته فاصططحا على أن كتب العطاء لاحدهما باسم الآخر على أن أعطاه الآخر على ذلك جعل العطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصططحا على أن يكتب العطاء باسم أحدهما على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفين فهذا باطل وهو صاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكنت أخوها على عطاءها فخاصمه ابنها فصالح الآخر على دراهم مسماة أو عرض بعينه على أن يسلم العطاء للاخ لم يجز ما أخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه أجنبيا ليس بينه

(٤٣ - فتاوى رابع) أمنا تلحس صلوات ولا يجوز عن السادسة وكذا لو أدى اثني عشر منا الى أربعة وعشرين مسكينا قبل يجوز به أخذ الاسكاف وقيل لاويه أخذ القيمة أو بالثبوت رحمه الله وكفارة اليمين تنافق كفارة الصلاة من جهة انه لو فرق على مسكين لا يجوز كالودفع تسعة أمنا لفقر ومنا لا تخرق جزى عن أربع ولو أعطى منون فقرا ثم اشترى وأعطى فقرا آخر الى أن تم العشرة يجوز ويجعل الامناء بنعد السبب كعشر من منا وان أعطى ثوبا خلاقا ان امكن الاتقاع به أكثر من ثلاثة أشهر جاز وهو أكثر من نصف مدة الجديده أطعم خمسة وكسامله

أجزأه من الطعام ان كان الطعام أرخص وعلى القلب لا وهذا في طعام الاباحة أما اذا ملك بقاء مقام الكسوة ويجوز جاز في الطعام الاباحة والتكليف ولو أدى الى مسكين منامن حنطة ونصف صاع من شعير جاز وان حاضت في خلال صوم كفارة اليمين اسأنت بخلاف كفارة الصوم اذا أدى الى عشرة مساكين كل مسكين ألف من عن كفارات أيمان لا يجوز عند الامامين الا عن كفارة واحدة و يعطى كل صلاة منورين ولو أدى جله الى فقير واحد جاز بخلاف (٣٦٦) كفارة اليمين فعلم ان كفارة اليمين تفارق فدية الصلاة في حق عدم جواز صرف الكل الى فقير واحد حيث جاز فيها

وبين المرأة قرابة وانما ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها على أن يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم فان قال يفترون عليها فهم خرج اسمه أثبت عليه فاذا أخذوا من الذي قرع في ذلك جعلوا لاجل مردود فان أصاب رجل از يادة في عطاءه فالحق عليه ولده على الديوان على أن ما خرج منهم من شئ فهو بين ولده وهذا بين أخيه نصفين فالعطاء لصاحب الاسم المذنب في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلا بديلا مكانه في الاسم فجعل له جعلاً نخرج البديل في ذلك فأصابوا غنائم فاسلمهم يكون للبديل ويرد على المختلف ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان استأجره أشهرام معلومة بدرهم مسماه يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط والله أعلم

### \*(الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير)\*

انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً فلا يصح صلح العبد المأذون والصلح كذا في البدائع \* رجل ادعى على رجل حقاً فصالح رجل اجنبي فان ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعى صالح فلانا عن دعوائك على ألف درهم فقال المدعى صالحت توقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان اجاز جازو يلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من بين وان قال صالحتك من دعوائك على فلان على ألف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا والاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحتي من دعوائك على فلان على ألف درهم ولو قال صالحتي على ألف درهم أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو قال على ألف على أفي ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكر او صالح الفضولي بغير أمره فان صالح بأمره وهو منكر فان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعوائك على ألف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من بين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيان \* وان قال صالحتي ينفذ الصلح على المدعى عليه الا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على ألف من مالي هكذا في المحيط \* وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أفي ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طابا المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكر فان كان مقر بالدين وصالح الاجنبي بغير أمره فان قال الاجنبي صالح فلانا على ألف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشايخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحتي على ألف درهم ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على ألف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحتي ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على أفي ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقر بالدين والاجنبي غير مأمور بالصلح فان كان مأموراً فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحتي ينفذ الصلح على المدعى عليه أيضاً ويطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو قال على ألف على أفي ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى

بخلاف كفارة اليمين ويشترط فيه العدد لافي فدية الصلاة وتساوياً في حق عدم جواز أداء أقل من نصف صاع الى مسكين حيث لا يعتد به فيها بخلاف صدقة التطوع وبه يفتي \* اذا غداهم في يوم وعشا هم في يوم آخر عن الامام الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط ولو غداهم وأعطاهم للعشاء ما لا يجوز ولو أعطى المعلى يجوز ولو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أيام كل يوم طعام مسكين قبل لا يجوز ادم العدد والاصح الجواز ويتعدد حكم تعدد الحاجة \* وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين ليقتسمها فاستلموه يجوز يده عن مسكين واحد لانه لا يخلو أن يكون واحد منهم أخذ أقل من نصف صاع \* (الثاني فيما يكون عينا) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في لفظه) \* وهو باسماء الله تعالى تعارفوا أم لا في الظاهر من المذهب ومن أصحابنا من قال كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كل حين فهو عين ولو أطلق على غيره

كل حريم والعلم يكون عينا بالارادة والاول هو الاصح \* قال والله اين كل اكر يكتم يكون عينا الطالب الغالب عين لا يرجع ووجه الله عيين الا اذا قصده الجارحة \* وأما الصفات ان كان متعارفاً في كالحلف بالقدرة والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى بالله لا يكون عينا لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا أمرهم بالكسر وقصد اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا يدون حرف القسم والله ان عني عينا عين من المشايخ من قال هذا اذا جرم اما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على



الاطلاق وحق الله لا يكون عينا في العقيم وحرمة الله كحق الله ولو قل حقا لا يكون عينا وقبل يكون والعصم انه اذا اراد اسم الله تعالى فهو  
 عین والحق لا فعل كذا عین \* قال خدای را بدر فتم ان لا افعل كذا عین ولو قال خدای را و یغامر را بدر فتم لا يكون عینا \* لا اله الا الله  
 لا افعل كذا \* وسبحان الله لا يكون عینا الا ان ينويه وكذا بسم الله وعن محمد بن عیسی فی تأمل عند الفتوی \* سو كندی خورزم كه این كینم  
 یا كینیم فهو تفسیر \* احاف وكذا سو كندی بخوری او خورم ولو قال خورم لا يكون عینا (۳۱۷) وذ كر ابن الولیدی فتاوا سو كندی

خورم بخدای عین و سو كندی  
 خوردم ام اخبار فان صادقا  
 حث اذا فعله وان كان كاذبا  
 لا شی عليه \* وقوله سو كندی  
 خورم و طلاق لا يكون  
 تطليقا في العرف \* ولو قال  
 سو كندی خورم بخدای  
 يكون عینا بالعرف وقوله  
 بر من سو كند است تفسیر  
 قوله على عین \* قال لی حلف  
 أو قال لی حلف بالطلاق ان  
 لا افعل كذا ثم فعل طلقت  
 وحث وان كان كاذبا  
 \* وأدب المفتی ان لا يقول  
 بصديق ديانة لانه تعليم بل  
 أدبه ان يقول لا بصديق  
 \* حلف لا يحلف فقوله قت  
 أو قعدت بالله أو ان قت فانت  
 طالق عین وقوله انت طالق  
 ان شئت أو هو بليس عین  
 لانه تخیز وكذا ان طهرت  
 لانه تفسیر السنی وكذا انت  
 طالق غدا أو رأس الشهر  
 ولوعت بجي الغد فمین  
 وتطلق بلا نية المرأة في  
 الاصح في قوله هرا سو كندی  
 خانه است ولو قال اشهدك  
 اللهم أو اشهد ملائكتك  
 ان لا افعل كذا ففعل يستغفر  
 الله ولا تزمه الكفارة  
 بخلاف اشهد بالله أو اشهد  
 مسلماني نكرتم ان فعل

لا يرجع هو على الا مرقب الاداء كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال صالحتك قيل يلزمه العقد كافي قوله  
 صالحتي وقيل لا يلزمه كافي قوله صالح فلانا كذا في الفصول العبادية \* هذا اذا كان المدعي به دين او ان كان  
 عينا فان كان المدعي عليه منكر ا فصالح الاجنبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين  
 اذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعي عليه مقرا فان صالح بغير أمره فان قال صالح فلانا  
 يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا يتخذ على الاجنبي وان قال صالحتك فيه اختلاف المشايخ على نحو  
 ما سبق وان قال صالحتي أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو على ألفي هذه فانه يتخذ عليه وتصير العين له  
 ولو قال صالح فلانا على ألف على أي ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان  
 الصلح بأمره ففي قوله صالح فلانا نفذ على المدعي عليه وخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحتك اختلف  
 المشايخ وفي قوله صالحتي أو صالح فلانا على ألف من مالي يتخذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل  
 وان قال صالح فلانا على ألفي ضامن نفذ الصلح على المدعي \* والله ويصير كان العقد جري بين المدعي وبين  
 المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العبادية \* ان كان المصالح صالح  
 المدعي على دراهم ثم قال لا أو ديه ان كان اضافة العقد الى نفسه أو الى ماله أو ضمن بدل الصلح يجبر عليه  
 وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير أمر  
 المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زوفا أو الصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرده لم  
 يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط \* ان صالحه على عبد بعينه فاستحق أو وجد حرا  
 أو مذبزا أو مكاتباعا في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسمومة وضمنه الله ودفعها اليه  
 فاستحق أو وجد منها زوفا أو مستوفة فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كالموكان  
 هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المبسوط \* ولو استحق المدعي به فلم يصالح ان يرجع ببدل الصلح سواء  
 كان فضوليا أو مدعي عليه كذا في الحاوي \* اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على أن  
 تكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف  
 الفضولي الصلح الى ماله أو لم يصف وسواء ضمن ذلك أو لم يضمن واذا جاز ذلك فلم يصالح ان يطالب المدعي  
 بتسليم المدعي به فان أمكنه التسليم بأن أقام بينة أو أقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان الصلح  
 أن يفسخ الصلح ويرجع ببدل الصلح عليه فان أراد المدعي أن يخاصم مع المدعي عليه ويقيم البينة على أن  
 المدعي به ملك المصالح المشتري منه أو أراد أن يحلفه ليشكل والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان  
 أقر المدعي عليه أنه للمدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا  
 صحت خصومته وان أقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة \* وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي  
 على أن يكون المدعي به للمدعي عليه على أن يبرئه المدعي عن العين المدعي بها أو اضاف الفضولي الصلح الى ماله  
 أو ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعي به للمدعي عليه سواء كان المدعي عليه جاحدا أو مقرا كذا في المحيط \* لو  
 صالح الاجنبي المدعي عليه على أن يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز وكذا على أن تكون الدار شراء له ولو كان  
 مأمورا بالصلح فضمن وأدى فالصحيح أنه يرجع كذا في التتارخانية ناقلا عن العنانية \* ادعى على رجل كر  
 حنطة قرضا فجده وصالحه فضولي ان اشترا منه بعشرة دراهم ونقد هاليه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره

كذا وفعل لا يجب عليه شيء الا اذا نوى ان ماداه من المفروضات لم يكن حقا كله قال ان فعل كذا فهو كافر \* هرا مبدى كه بخدای داشتیم  
 نومیدم ان فعل كذا ففعل حث لانه عین \* والرجن لا فعل كذا ان أراد به السورة لا يكون عینا وان أراد به صفة الله فمین \* والله العظيم كه  
 بزكرت ازین نام نیست أو بزكرت ازین سو كندی نیست أو بزكرت ازین نام است كه لا ففعل كذا فمین \* وزكرت ازین نام نیست بفصل فان قال  
 فافصلت الحلف بل قصدت انه اعظم الايمان لا يصدق لوصله مع الفعل به \* وبحقه صلى الله عليه وسلم لا يكون عینا لكن حقه عظیم \* بجمرة

ثم هذا الله وآمن الرسول ولا اله الا الله لا يكون بيننا الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد فعل قالهامة على انه يكفر \* هو يهودي ان فعل كذا عين فان  
اعتقد انه عين فعين لا غير وان اعتقد انه كفر يكون كفرا وكذا في هو يرى من الله تعالى \* دعي الى الصلح فقال صلح راسجده كنم وبادي آشتي  
نكنم يكفر لانه مطابق غير معاق \* ان فعل كذا فاشهد واعليه بالنصرانية عين \* اكرين زن رانجو واهم ويرامغ وجهه ووتر ساخواند و تزوجها  
لاشي عليه \* هو شر من الجحوس أو شر بك اليه ودان فعل كذا فعين \* كل شر فعله الجحوس عليه ان فعل كذا لا يكون عيننا \* ولو قال هرجه  
مسلماني كردماست بكافران داد (٣٦٨) ان فعل كذا لا يكون عيننا \* ان فعلت كذا فلا اله في السماء فهو يهودي ولا يكفر

لكن صالح منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط \* الوكيل بالخصومة اذا صالح  
لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المتفرقات \* اذا وكل الرجل وكيل بالصلح فيما ادعي في هذه  
الدار وفي هذه فأيا ما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان أو على فلان  
ولو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعيت في هذه الدار أو الصلح فيه اصح التوكيل حتى اذا صالح قبل أن يتخاصم  
جاز وان خاصم فيما اثم أراد أن يصالح لم يجز صلحه وكذا لو قال وكلتك ببيع عبدي هذا أو بالصلح من دعوي  
قبل فلان فأيا ما صنع فهو جائز وليس له أن يتحدث في الثاني شيأ بعد الاول كذا في المبسوط \* وكله بالصلح عن  
الدعوى في دار فصالح الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه ياراسه حسننا كذا في  
محيط السرخسي

### (الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية)

اذا كانت التركة بين ورثة فاخر جوا أحدهم منهم أعمال أعطوه إياه والتركة عقار أو عروض صح قليلا كان  
ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة ذهابا فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه ذهبافه وكذلك لانه يبيع  
الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة  
جاءه ما يكتفي بذلك القبض وان كان مقرا غير مانع انصيبه فلا بد من تجديدا القبض وهو أن يرجع الى  
موضع فيه العين ويعضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي \* ولو ترك دراهم وعروض او صلح على  
دراهم فان كان ما أخذ من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المنزل من الدراهم بالمثل والباقي  
بازاء العروض ويشترط قبض البسدين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين لنصيبه وان  
صار نصيبه مضمونا على الورثة بأن كانوا أحاديث لتركة أو مقرين الا أنهم سم كانوا مانعين نصيبه من التركة  
لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما أخذ مثل نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان أقل  
من نصيبه قال الحاكم أبو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى أقل منه حالة التصديق  
أما حالة المناكرة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على  
عروض أو دنائير جاز وان قل وان كانت التركة دنائير وعروض او صلح على الدناير فهو على التفصيل الذي  
قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط \* وان كانت التركة ذهابا فضة  
وغيرها فصالحه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من  
التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لقوات الربا ولو كان في  
التركة دراهم ودناير وبديل الصلح دراهم ودناير أيضا صح الصلح كيفما كان ولكن يشترط التقابض كذا في  
الكافي \* ولو صالح عن نصيبه من العروض والعقار خاصة أو عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في  
فتاوى قاضيان \* ولو لم يكن في التركة دين وأعيان غير معلومة فالصلح على المكيل والموزون قيل لا يجوز  
وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكيل والموزون لكنها أعيان غير معلومة الاصح أنه يجوز كذا في الهداية

\* (نوع منه) \* أخذه  
الوالي وقال بالله فقتل مثله  
ثم قال لتأتين يوم الجمعة  
فقال الرجل مثله فلم يأت  
لا يحسن لانه بالخصومة  
والسكوت صار فاصلا بين اسم  
الله تعالى وحلفه ومثله  
لا يطلق فيما اذا قالت له اترك  
اللعب بالشطرنج فقال نعم  
فقات أنا منك طالق ان لعبت  
به فقال ان كنت ألعب به  
فقات أي شيء هذا فقال  
الزوج همان كه توحي كوفتي  
ثم لعب لا يقع \* مر على رجل  
فأراد ان يقوم فقال والله  
لا أقم فقام لا يلزم المارئي  
لكن عليه تعظيم اسم الله  
تعالى \* قال فعلت كذا أمس  
فقال نعم فقال السائل والله  
لقد فعلت ما فقال نعم فهو حالف  
وكذا في النبي \* ان قلت فلانا  
فعبدا حرق فقال الآخر لا  
بذلك ان كلمه بدون اذنه  
حنث \* (نوع آخر) \* الله  
ليقبلن كذا أو مع الواو فقال  
الاخر نعم ان أراد المبتدئ  
الحلف والجيب أيضا فما  
حالفان لان نعم يقتضي اعادة  
ما في السؤال وان قصد  
المبتدئ الاستحلاف والجيب

الحلف فالحالف هو الجيب وان لم ينوكل منهما شيأ فالجيب هو الحالف في قوله الله والمبتدئ في قوله والله وان قصد المبتدئ  
الاستحلاف والجيب ان لا يكون عليه عين ويكون قوله نعم على معناه بلا عين فهو كالنوى ولا عين على واحد منهما \* قال امر أنك طالق ان لم  
تؤدني فقال نعم فقال الدائر قل نعم فقال نعم لزمه الميم ولا يجمل فاصلا \* والله لا اذهب الى منزل فقال الآخر والى منزلي أيضا فقال نعم صار  
جالفا \* (نوع) \* هذا النوب عليه حرام يحنث بلبسه \* اذا أكل الطعام فهو على حرام لا يحنث باكله وكذا لو قال لقوم ان اكلت  
عندكم طعاما فهو حرام لا يحنث بالاكل وفي المتن في قال كل طعام آكله في منزل فهو على حرام في القياس لا يحنث وفي الاستحسان يحنث

والناس يريدون به إن أكله حرام \* قال لقوم كلامكم على حرام أيهم كلم حنت ولو قال كلام فلان وفلان على حرام لا يحنت بكلام أحدهما وكذا لو قال كلام أهل بغداد حرام \* قالت لزوجه أأعليك حرام أو حرمتك صار عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة فحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل فيه مكرها لا يحنت ومعه أنه أدخل محمولا ولو أكره على الدخول فدخل مكرها حنت \* هذه الدراهم التي في يده على حرام إن اشترى بها حنت وإن وهب أو صدق لا يحكم العرف \* قال حرام استمرا باني سخن كفتن عيني \* ولو قال الخمر على حرام ثم شرب أن أراد به التحريم يجب الكفارة كأنه حلف لا يشرب (٢٦٩) الخمر وإن أراد الأخبار أو لم ير شيئا

لا يجب الكفارة وهو المختار للفتوى \* ولو قال الخنزير على حرام ليس بشيء إلا أن يقول إن أكلته وقيل هو قياس الخمر \* (نوع) \* حلف أن لا يفعل ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر أن لا يفعله وحنت يلزمه كفارتان إن نوى بالشأن عينا مبتدأ وإن نوى اليقين الأولى لزمه كفارة واحدة وعن الإمام رحمه الله حلف بايمان في مجلس أو مجلسين فكل كفارة وإن قال أردت بالثاني الأول لم يصح في الحلف بالله \* قال والله لا أكله يوما والله لا أكله شهرا والله لا أكله سنة إن كلف بعد ساعة فعليه ثلاث كفارات وإن كلف بعد شهر فواحدة وإن كلف بعد سنة لا شيء عليه \* هو يهودي هو نصراني عيني ولو قال هو يهودي إن فعل كذا هو نصراني إن فعل كذا فيمينان \* (الثاني في البراءة) \* قال هو يري من الكعبة أو القرآن والعباد بالله فيمين في المختار وكل ما كان البراءة عنه كفرا

\* إذا صولحت عن ثمنها وصدقتها أو الورثة يقررون بشكاحها فإن كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على أن يكون نصيبهم من الدين للورثة أو صولحت عن التركة ولم ينطقوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فإن طلبوا يجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبهم من الدين للوارث فطر بق ذلك إن تشترى المرأة عينا من أعيان الوارث بصدار نصيبهم من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصتها من الدين ثم يصدقون عقد الصلح بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية \* وإذا صدقوا على أن تأخذهم من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الأموال كان باطلا وإن لم يدنوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط \* إذا صولحت عن ثمنها وصدقتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة أو ظهر فيها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخلين في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ذلك داخلا فيكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب مواريتهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول إن ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يطل الصلح هكذا في فتاوى قاضخان \* إن كان عليه دين فصدحت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا الصلح لأن الدين في التركة وإن قل ينسج جواز التصرف فإن طلبوا الجواز فطر بق ذلك أن يضمن الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن أجنبي بشرط براءة الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصدقوا عن ثمنها أو يصدقوا على نحو ما قلنا وإن لم يضمن الوارث ولكن عزلوا عينا في الدين الميت وفاء ثم صلحوا في الباقي على نحو ما قلنا جاز فإن أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل إليه ماله كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية \* امرأته صولحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين يلزمه ما بحصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العبادية \* إذا ماتت المرأة وتزكت زوجها وأخاها فصالح الأخ الزوج من ميراثها أجمع على دراهم مسمومة ومتاع من متاع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفوا في ذلك إن اختلفوا في أصل الصلح أنه كان أو لم يكن يحاف منسكر الصلح وإن اتفقا على الصلح والمعهود عليه وادعى المصالح أنه غصب منه ما وقع عليه الصلح بعد ما قبضه وأنكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع عينه ولا يتحالفان وإن اختلفا في جنس المعهود عليه أو في مقداره يتحالفان ويتزادان وإن اختلفا في صفته إن اختلفا في صفته العين فالقول قول المنكرو ولا يتحالفان وإن كان في الذمة يتحالفان ويتزادان الصلح وإن قامت لأحدهما سنة قبلت بنته ولو أقامها الميتة فالسنة بينة من ثبتت الزيادة ولو قال الزوج للأخ صالحتك على هذا المتاع ألا أنك غيرته وقطعته وقال الأخ لم أفعل ذلك فالقول قول الأخ مع عينه كذا في المحيط \* (يكي ازورنه غائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند) إن كان التخرج على مالهم على أن نصيبها للحاضرين جاز

غاب أحد الورثة فتخرج الحاضرون مع امرأته الميتة

فهو عيني \* هو يري عن ثلاثين يوما يعني شهر رمضان إن أراد البراءة عن فرضيتها فيمين وإن أراد البراءة عن أجرها أو لم ينوشه يلا يكون عينا وفي الاحتياط يكون عينا \* هو يري من الصلاة التي صلاها إن فعل كذا وحنت لا يلزمه شيء \* هو يري من القرآن الذي تعلمت عيني \* يري من في هذا الكتاب إن فعل كذا إن كان فيه اسم الله تعالى فيمين \* يري من المغلظة أو ممافي المغلظة ليس بين إلا إذا عرف أن فيها اسم الله تعالى وعني البراءة عنها \* أنا يري من الشفاء لا يكون عينا في الأصح \* أنا يري من الله ورسوله عليه كفارة واحدة ولو قال يري من الله ويري من رسوله فكفارتان \* قال يري من الله يري من رسوله والله ورسوله بريان منه إن فعلت كذا يحنت \* عليه أربع كفارات

أنا بريء من القرآن بريء من التوراة (٢٧٠)

٢ انه ان لم تجزه باقى الورثة ويطلبوا منك هذا المال الذى أعطيتك لك من التركة

عَيْنَا بِحُجْرَةِ شَهَادَةِ اللَّهِ أَوْلَا اللَّه  
أَلَا اللَّه لَا أَفْعَلْ كَذَا فَمَنْ

ذكر في مائتة صدر الاسلام \* كافر بروي شرف واراد ان فعل كذا لا يكون عننا وكذا بحق الرسول بالرسول بحق القرآن بالقرآن لم

هلا ليس بين وعن الامام رحمه الله أنا عبد الله من دون الله أو سجد للصليب ان فعلت كذا يكون عينا وكذا لو قال ان فعلت كذا لو خذاي مني **(الثالث في النذر)** \* بدرتم اين خننم فكمن يكون نذرا وان لم ينوشيا \* الله على أن أصلي في موضع كذا جاز أن يصلي في موضع آخر في الظاهر وعن الثاني ان كان مكان لا يجاب أفضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز \* الله على صوم شهران قال بعينه كرجب يلزمه التتابع ولو أظفر لا يلزمه الاستقبال كافي صوم رمضان بل يلزمه قضاء يوم (٣٧١) ولو قال صوم شهر لم يعين أن التزم التتابع

لزم وان أطلق لا يلزمه التتابع وفي الاعتكاف \* كافي يلزمه التتابع عن أو أطلق \* ثم في الاعتكاف والصوم ان أفسد يوما ان كان شهرا معينا لا يلزمه الاستقبال لعدم القدرة وان غير معين يلزمه لقدرة على التتابع \* حاض في صوم الشهرين لا يلزمها الاستقبال وعن محمد رحمه الله لو صامت شهرا ثم حاضت ثم آتت من الحيض تستقبل \* التزم بالنذر بأكثر مما يلزمه ما يملك في المختار كن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له الامائة \* الله على أن أهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه ولو قال لاهدين هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه وان نوى عينا كان عينا \* والتذر بالمعصية كقوله لله علي ان أقتل فلانا عينا يلزمه الكفارة \* قال ان قلت فلانا خدائي را بر من يك ساه روزه بالهاء لا يلزمه شيء بالكلام ولو قال بك سال بلا هاء يلزم \* ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا يلزمه الحج ولا يجوز به كفارة البين وعن القاضي المروزي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام رحمه الله أنه رجوع وقال يجب

لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعي عليه الخيار بين أن يعرض الصلح في نصيب المصالح وبين أن يقض كوفي الزيادة مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو أن عبدا بين رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء أجازته وان شاء فسخ وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط \* اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا من صامت ورقين وأمنعة فسخه ثم صالحه عن جميع ذلك على عبد أو ثوب مع ما يلزمه جاز ذلك لو قال أفدى منك عيني بذلك كذا في المبسوط \* اذا ادعى الوارثان قبل وصيه ما عينا أو دينيا فصالح الوصي أحدهما من غير اقرار فاراد الآخر أن يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان أراد الاخر الذي لم يصالح معه الوصي أن يشاركه أخاه فيما أخذ من الوصي فان كان قائما في يد الوصي لا يكون له أن يشارك أخاه فيما قبض من الوصي وان كان مسئلة كما حتى وجب ذلك دين على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الآخر أن يشاركه كان له ذلك الا أنه ان كان بدل الصلح عرضا فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا وكارا فصالح الوصي الكبار عن دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مسماة وقبضها الكبار وأنفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال والصغار أن يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم أم يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فجاز وهذا الصلح رجعوا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاؤوا وكان الوصي أن يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم وان أنفقوا ذلك على الكبار على الكبار بدفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط \* رجل مات وترك ألف درهم ورجل من ولده كل واحد منهما على الميت ألف درهم حضر أحدهما وصالح الوارث على خمسة مائة وأخذها ثم حضر الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون الثاني ثلاثة أرباع الالف وللأول الربع ولأن الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة ثم حضر الآخر فانه لا يكون للأخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة \* رجل أوصى لرجل بعبد وأدار وترك ابنا وبنات فصالح الموصي له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فانه يدينه ما لا ثلاثا وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما نصفين لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الوصي أن عنده الميت ألف درهم والميت ابنان ثم صالح أحدهما من حصته على أربع مائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذا لو كان مع الالف متاع ولو كان الوصي استسلم له كذا جاز الصلح على أربع مائة كذا في المبسوط \* رجل مات وأوصى لرجل بثلاث ماله وترك ورثة صغارا وكارا فصالح بعض الورثة الموصي له من الوصية على دراهم مع الوصية على أن يسلم له هذا الوارث حق الموصي له فهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز

الكفارة وعليه الفتوى لكثرة البأوى \* ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة على المساكين لكل مسكين درهم واحد فثبت فأعطى الكل لو احدى جاز \* الله على أن أعق هذه الرقة وهو يملكها الزمه الوفا وان لم يف يأثم ولا يجبره القاضي \* ان برئت من مرضي هذا بعت شاة أو على شاة أذبحها فصم لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها أو أصدق بلحمها زمة \* الله على ان أذبح جزوا أو أصدق بلحمه يذبح مكانه سبع شياء \* لزمه اراقة شاتين وسطين فذبح شاة سمينة تعدل وسطين لا يجزيه لان المقصود الاراقة والتصدق باللحم والسمينة وان عادلته في

اللحم لاتعادلهم ما في الازالة \* ان رزقي الله تعالى امره موافقة لله على صوم كل خدس فالموافقة هي القاعة الراضية بما يتفق عليها الباذلة ما يريد منها من التمتع \* ولا يجوز صرف المال المنذور الى آبيه وجده وولده ككفارة اليدين \* ان فعلت كذا فعلى نذرهم وعين عند عدم النية وان نوى بالنذر حجة او عمرة فعليه ما نوى وان لم ينزل رتمته الكفارة \* على النذر بما هو معصية كقوله ان كلبت ابي فعلى نذرهم وكالوعلقه بعباح ان ابيهم وكان عليه ان يحنث نفسه ويكفر (٢٧٣) لانه اذا عرى عن النية فهو عين وان نوى شيئا بعينه فهو على ما نوى ولا يحنث نفسه

في المباح \* ان عوقبت صمت كذا لم يجب ما لم يقل الله على وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليقا لا يجب قياسا واستحسانا كما اذا قال انا حج فلا شيء ولو قال ان فعلت كذا فانا حج ففعل يجب عليه الحج \* ان سلم ولدى اصوم ما عشت فهذا وعد \* حلفت ان تصوم بكل اثنين ما لم يرجع ابنهما من الحج فباعتها ان ابنها مات في طريق الحج تسقط اليدين عندهما خلا للثاني \* (الثالث في عين الطلاق) وفيه ثلاثة انواع \* (الاول) في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب \* ويستوى في ألفاظ الشرط ان يتعلق بفعله او فعل غيره وفي كماله يتكرر الطلاق بتكرار الشرط وأشار الامام الثاني رحمه الله انه اذا دخلت على المعين او الخطاب تكرر كقوله كلما شربت هذا النوب فهو مدى لزمه كل مرة فلو قال ثوبا لا يلزمه الامرة وكذا كلب تزوجت هذه المرأة او امرأة وكذا كلما تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الثلاث وزوج آخر لا يحنث عند الثلاثة فان اُضيف الطلاق الى الملك الثاني او الى كل ملك حنث ابدا لوجود

الصلح وان كان فيه ادين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كان ثلث التقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاض خان \* لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصى وموصى له فاجتمعوا واصططحو على أن يقوموا بذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الاحسد للوارثين الكبيرين حلى بعينه وثياب والوارث الكبير الآخر حلى بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين وللوصى له مثل ذلك فهو جائز الا أن ما يخص الحلى من الحلى صرف وما يخص المتاع والعروض يكون مبايعة فان تفرقوا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلى ولم يطل فيما يخص المتاع والصلح في حصة الحلى لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط \* لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصى لم يميز كذا في خزائن المفتين \* الاب ان كان عبدا أو مكنا أو اصبى حر لا يجوز صلحه عليه وكذا الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعتمود والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيا ثم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط \* اذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يئنه له والا خر منكر الدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينة أو اقرار فصالحه على ما يتغاب الناس في مثله جاز وان حط مقدارا لا يتغاب الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يميز كذا في السراجية \* وصى ادعى على رجل ألفا لليتيم ولا يئنه له فصالح بخمسة مائة عن ألف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يحلفها على ألف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس اهما أن يحلفاه هكذا في القنية \* اذا كان للصبي دارا وعبدا دعى رجل فيه دعوى فصالحه بأوال الصبي على مال الصبي ان كان للدعى بينة عادلة جاز الصلح بعد أن يكون بمثل القيمة أو أكثر مقدارا يتغاب الناس فيه وان لم يكن للدعى بينة أصلا أو كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان منهم مستورين قال مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعى مشهورين ينبغي للاب أن يصالح المدعى على المشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة \* ان كانت الورثة كلهم صغارا فصلى الوصى كصلح الاب وقعت الدعوى لهم أو عليهم كانت الدعوى في العقار أو المنقول فأما اذا كانت الورثة كبارا ~~كان~~ كانهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت على ذلك بينة عادلة أو لم تكن كذا في المحيط \* وان كانوا غسبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للدعى بينة أو لم تكن كانت الدعوى في العقار أو في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير اجازتهم على كل حال وان وقعت الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان مأخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتغاب الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغاب الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيفما كان كذا في التتارخانية \* وأما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان كبارا حضورا ووقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة كبار عندهم جميعا وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للدعى بينة على ذلك أو لم تكن ويجوز في حصة الصغارا ان لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى

الفعل كقوله كلما تزوجت دخلت الدار فانت طالق \* أنت كذا اذا جاء غديين وان قال أنت غدا كذا ليس بين لانه اُضافه \* قال لهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين تصيرى مطلقة منى وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة بسئل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر به كان خلف على طلاقها يعمل بخبره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع البين \* قال لا خر فلان في بيتك فانكره فقال زن نوسه طلاق كه فلان بخانه تزويست فقال بخانه من ليست لا يحنث وان كان في بيته والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعلين

عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بآيه ما سبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أو لا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت أو لا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني رحمه الله اذا وجد الفعل أو لا يقع متى وجد الوقت أيضا \* قال لا تحرك كما تعدت عندك فأمر أنه طالق فعد عندك ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كمال استدام بمنزلة الانشاء \* قال لها ان دخلت الدار صرت مطلقة (٣٧٣) فدخلت ثم قال اردن نحو بفعل لا يصدق \* انت

طالق كه اين كار کرده ام  
بانه کرده ام فهذا تعليق  
مطلقا قال الفقيه رحمه الله  
انه تعليق مالم يرد الايقاع  
قال الصدر رحمه الله  
وبه نأخذ يؤيده ما ذكر في  
المحيط انت طالق ادخلت  
الدار فان لم تكن دخلت  
تطلق وان كانت دخلت  
لا تطلق فقد جعل ادخلت  
شرطا لان لفظ كه ترجحة  
لدخلت اكر فاسية ان ولا  
يحتمل الامر دهمي أي  
متى وهميشه بمنزلة حية ما ولا  
يحتمل فيهما الامر وهر كاه  
وهر زمان المختار الحث  
مرة وهر بار بكل مرة \* قال  
لها بخانه فلان اندراق  
تر اطلاق طلقت الساعة  
كانت طالق دخلت الدار  
\* قال لغره ان لم افعل كذا  
غدا يدانك أنك مر اجحانه  
است بطلاق است ولم يفعل  
غدا طلقت ولا فرق بين  
قوله ترايك طلاق است وبين  
قوله فهي طالق \* قال لها  
هزار طلاقا كرفلان  
كار كني ونوي التعلیق لا يتعلق  
بذلك الفعل ولو قال اكر  
فلان كار كني هزار طلاق  
تعلق وبعض المتأخرين  
قالوا تعلق فيهما جميعا لان  
عند تقديم الشرط طريق

لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذ لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز  
اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة عادلة على ذلك أو لم تكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما يجوز في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في  
ذلك ضرر أو لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذ لم يكن  
عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للمدعي بينة أو لم  
تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقعت الدعوى في  
المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة أو لم تكن  
وان وقعت الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن  
عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة أو لم تكن وعلى قولهما يجوز  
في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن  
والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط \* وكذلك وصي الجد ولا يجوز صلح الام والاخ على  
الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط \* صلح وصي الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركة العم  
والام والاخ وان وقعت الدعوى للصغير ما خلا العقار فأما ما كان موروثا للصغير من جهة غيره هو لاء فلا يجوز  
صلح وصيه هكذا في الذخيرة \* اذا ادعى رجل على الميت ديناً فصالحه الوصي من مال التيمم على شيء فانه  
لا يجوز اذ لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار ان شاؤا  
ضمنوا الوصي وان شاؤا ضمنوا المقتضى فان ضمنوا المقتضى لا يرجع بما ضمن على أحد وان ضمنوا  
الوصي فالوصي يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قائما في يده أو هالكا كذا في المحيط \* لو صالح  
الوصي عن حق يدعي انسان على الميت أو على الصغير ان كان للمدعي بينة على دعواه أو علم القاضي بذلك أو  
كان قضى بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العبادية \* لو صالح الاب والوصي عن دم  
عمد وجب للصبي على مال جاز لا اذا كان على أقل من الدية كذا في التهذيب \* اذا أوصى الرجل بخدمة  
عبد مائة لرجل وهو يخرج من مائة فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكنى بيت أو على خدمة  
خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهر افهوا جائز استحسنانا وكذلك لو فعل ذلك وصى الوارث  
الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصي له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه على  
ثوب فوجد به عيبا كان له أن يردده ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل أن يقبضه ولو صالحه على  
دراهم كان له أن يشتري به ثوبا قبل أن يقبضه ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز ولو  
قال أعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضا عن خدمتك أو بدلا من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو  
على أن تترك خدمتك كان جائزا ولو قال أهب لك هذه الدراهم على أن تهب لي خدمتك كان جائزا اذا قبض  
الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة  
دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسنانا اذا كان الجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع  
بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بجناية برضا صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ  
وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا به عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مائة أو طعام

(٣٥ - فتاوى رابع) العصة ادراج الخطاب وذا حاصل عند تأخر الشرط \* اكر فلان كار كني تو بيك طلاق فوجد الشرط طلقت  
من غيرة الزوج \* قال لأجنبية ان طلقك فبعدي حرج وماركاه قال ان تزوجتك وطلقتك ولو قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا لم  
يصح آمين \* (الثاني فمن حلف لا يطلق) \* قال ان سألتني الطلاق الليلة ولم اطلقك فانت طالق ثلاثا أو قال ان لم أسألك الطلاق الليلة  
فجميع مالي صدقة فسألت الطلاق ليلا فقال انت طالق ان شئت فقالت لا أسأله ومضت الليلة لا يقع الطلاق ولا حثت عليهم ما ولو قال لها ان



دخلت الدار فانت طالق فضت الليلة طلقت ثلاثا لان انت طالق ان شئت لم يكن عده تعلقا لانه يقتصر على المجلس وان دخلت تعلق فلم يحصل الا بيان بشرط البر أنت طالق ان شاء الله حنث عند الامام الثاني وعليه الفتوى أراد بان يحلف بالثلاث ولا يطلق امرأته بطلاقها بالنسبة يحلف ويقول كل امرأة طالق ثلاثا فان فعلت كذا ولا ينوي امرأته فان أشاروا اليها فقلوا تحلف بطلاق هذه يقول أحلف بطلاق كل امرأة فضلا عن الحلف بطلاق فكل امرأة أضع رأسى مع رأسها على المرفقة فهي طالق أو كل جارية أطوها فهي حرام لا تصح اليين لعدم الاضافة الى الملك أو سببه قال لها كرم من سخن طلاق تو بزبان رانم فانت طالق ثلاثا ثم قال اكرفلان كاركنم تو ازمن بطلاق طلقت ثلاثا وعن الامام الثاني رحمه الله قال لها ان قلت انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك طلقت أخرى وان قال أردت ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء \* (الثالث في المتفرقات) \* قال ان كان فلان فقيها فامرأته كذا وفلان فقيه عند الناس ان نوى ما يعتده الناس فقيها أولم ينوشيا يقع وان أراد حقيقة الفقه فكذلك في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقير حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضى الله عنه انه سماه انسان فقيها فقال له أرايت فقيها قط انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في العقبى البصير يعيوب نفسه ان بلغ ولدى الختان ولم أختنه

أجرت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت إحدى يدي العبد فأخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبارا بالبدل الطرف يبدل النفس فان اصابه الحول وانما على عشرة دراهم على أن يسلم لهم بغيتها والعبد أجرت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط \* اذا أوصى لرجل يسكن داره ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسمائة جاز وكذا الوصالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حق الموصى له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنائها وكذلك الجواب فيما اذا أوصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبده آخر سنين معلومة أو صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار اذا عاقب الموصى له في سكنى الدار ذكر أنه ان كانت وصيته بالسكنى الى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل استيفائها من الخدمة أو المنفعة فأما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفائها من خدمته فانه يعود حق الموصى له في السكنى بحسب ما سبق وبين ذلك أنه اذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصى له ستة أشهر ثم مات العبد فانه يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصى له يوم ما والورثة يوم ما وان كانت وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى بها نصف السنة هكذا في المحيط \* ولو أوصى له بما في ضررع غنمه فصالحته الورثة على لبن أقل منه أو أكثر لم يجوز ان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوى \* اذا أوصى الرجل بقله عبده لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسمائة يجوز وان كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بقله العبد أبدا فصالحته الورثة على مثل غلته شهر واحد وسمى ذلك يجوز وان لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط \* واذا أوصى له بقله نخله أبدا ثم ان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسمائة وكان ذلك قبل خروج الثمرة فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه النخلة أبدا فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البدل على الموجود وعلى ما يحدث لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميдаي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفين نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتهما فان كانت قيمة الموجوده والتي يخرج على السواء ينقسم البدل عليهما نصفين وان كانت اثلا يانقسم عليهما اثلاثا وقائدة هذا الاختلاف انما ظهر فيما اذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبي بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر ان كانت قيمتهما على

فكذا فوقته عشر سنين وان نوى أول الوقت لا يحنث ما يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت المختار اثنا عشر سنة السواء ان كنت أخاف من السلطان فامرأته كذا ان لم يكن به ساعة اليقين خوف منه ولا سبيل من ان يخاف منه لجناية جنها لم يحنث \* انهم رجل بامرأة وقيل قال فلان كان يسرم معها خلف على انه ما سرم معها وقد كان اسرمها في أمر آخر يرجي ان لا يحنث \* قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كان له مقدمة يعتد بها او الا يرجع الى نفسه فان أراد كذا كنت أنت جاوز عنها والآن لا أعفو

عنه فان عفا عنها طاققت \* اكره امراماش ما تبرز فكذا فالمراد به في العرف الموافقة بالكلام المجرد لا يحتمل \* خائف لا يجدها امرأة بكر افا القول فيه له ولا يحتمل ولا يمكن لها اقامة البينة على ذلك الا اذا قرأ أو نكل عن الحلف عند الحاكم ولا يجوز للعامة في هذا \* خائف أن لا نار في بيته وفيه شمع ان حلف حين طلب منه نار لا يقاد يحتمل وان طلبوا منه لاجل الخبر أو نحوه أو لم يكن ثم سبب لا يحتمل \* أراد أن يتزوج على امرأته فاني أهلها المكان الاول فادخلها في القبر أو جلسها في المقبرة ثم قال كل امرأته (٢٧٥) سوى التي في المقبرة طالق

وظنوا انه يقول المرأة التي في الآخرة لا التي من الاحياء لا يحتمل \* وكذا الحيلة في المرأة التي تتسم زوجها بوطء ايسارية ويحلف به باعتاقها ان كانت له تحتال به \* ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأته يتزوج ثم فعل لا تطلق \* رجل له امرأة يبلغ فذهبت الى ترمذ بلا علمه فقيل له لك ترمذ زوجة فقال ان كانت لي ثمة امرأه فهي طالق أو قيل له هذه المتلفعة زوجتك ثم قيل له احلف بالطلاق انه ليس لك زوجة سوى هذه المتلفعة خالف وعلم ان المتلفعة اجنبية تطلق امرأته قضاء لا ديانة وهو طلاق الهازل وقال الامام الثاني لا تطلق \* حلف ان فلانا ثقيل وهو غير ثقيل عند الناس وعنده ثقيل لا يحتمل الا اذا نوى ما عند الناس \* ان لم يكن هو خير من فلان والذي زعم انه كذا حريص شريز وفلان صالح من أهلي الصلاح فيما ظهر عند الناس طالقت امرأته قضاء وفيما بينه وبين ربه بسعة \* ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت

السواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها اثلاثا يرفع بحسب ذلك وجه ما ذكره الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم أن قيمته ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد يخرج وقد يزيدا الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البديل وجه ما ذهب اليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفته في الحال بان ينظر الى أن هذه الغلة لا غلة أبدا بكم تشتري ولا غلة لها أبدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بألف وخمسة وتسعون ولا غلة لها بألف علم أن قيمة الغلة التي تخرج خمس مائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسمائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم أن قيمتها اثلاثا يرفع بحسب ذلك هكذا في المحيط \* قال الفقيه أبو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح عن مسيل الماء أو عن موضع المذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السير خسي \* ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها أبدا فصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج أبدا على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسيئة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسيئة جاز ولو صالحه على غلة لم يجز حتى يعلم أن التمر أكثر مما في رأس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر أبدا وسنين معا لم يجز كذا في المبسوط \* رجل أوصى بغلة نخلة لرجل ثلاث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وأمرهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلاث أو أخر جث من الغلة أكثر مما أعطوه فالصلح باطل قياسا ولكني أسـتـحسن أن أجيز الصلح كذا في الفصول العبادية \* اذا أوصى الرجل لغيره بمافي بطن أمته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق استقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورثة أو صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم أو بغير أمرهم يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لرجل بمافي بطن أمته فصالحه الورثة على مافي بطن جارية أخرى لم يجز كذا في المبسوط \* لو أوصى لمافي بطن أمته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالقتل جناية ميتا كان الارش للورثة والصلح جائز كذا في الحاوي \* ولو مضت سنتان قبل أن تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط \* اذا أوصى رجل لمافي بطن فلانة بألف درهم فصالح أبو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت أم الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لصي بما في بطن أمته أو لمعتوه فصالح أبوه أو وصيه الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان أوصى بشيء لمافي بطن فلانة وكان الحبل عبدا فصالح مولاه عنه لا يجوز فان صالح مولى الحبل بعد موت المريض على صلح ثم اعتق المولى الامة الحامل وأعتق مافي بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حراً ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو تبرع مافي بطنها ولو كان الموصي حياً يوم أعتق المولى الامة والولداً وأعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط والله أعلم

واحدة واليه البيان وان طلق احدهما بائناً أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعين الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلانا لا بد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي في العدة وكنت وهي في العدة أيضا طالقت \* ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير ملووسة فالاول معلق بالشرط الثاني ينزل في الحبل وبلغوا الثالث وان تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولو دخل بعد اليمن وقبل التزوج انحل الميم لا الى جزاء ولو موطوءة تغلق الاول

ونزل الثاني والثالث في الحال \* (الرابع في النكاح) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في ألفاظه) \* في النكاح قوله فلانة راجحواهم سه  
 طلاق بمنزلة قوله ان تزوجتها وان قال أردت الخطبة لا يصح في ديوانا ويصدق ديانة ولو قال اكر فلانة خواهم سده كتم فعلى الخطبة  
 \* اكر زن كتم بمنزلة ان تزوجت وفي قوله اكر زن آرم اختله وافية والقوى على انه يحمل على الزفاف \* قال اكر دختر فلان راجح  
 دهنديو بر اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر ويرا بر زن بن دهنه سدا وقال داده شودا اختله وافية والصحيح انها لا تطلق أيضا \* قال  
 لا بويه ان تزوجتاني امرأته فهى طالق فزوجاله امرأه بلا امره لا يقع لان الطلاق لم يصف الى الملك لان عقد

(٢٧٦)

\*(الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر)\*

لو كانت المكاتب ألف درهم فادعى المكاتب انه قد اداها هو بجد المولى ذلك فصالحه على أن يؤدي خمسة مائة  
 ويبرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط \* ان صالح المولى مكاتبه على أن يعمل بعض المكاتبه قبل حلولها  
 وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتب ألف درهم فصالحه بزيادة على أن آخره سنة بعد الأول فهو جائز  
 كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه على أن آخر بعضه او يعمل له بعضه كان جائزا ولو صالحه  
 من المكاتبه وهي دراهم على دنائير عملها له كان جائزا ولو صالحه على دنائير الى أجل لم يجز كذا في المحيط \* ولو  
 اصطلح على أن أبطل الدراهم وجعل الكتابة كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعل له اعلى وصيف  
 مؤجل كذا في المبسوط \* كاتب على وصيف الى أجل ثم صالحه على ألف الى سنة جاز كذا في محيط  
 السرخسي \* اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجعله الرجل فصالحه المكاتب على أن يحط عنه البعض  
 وأخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك دينه فان الحط لا يجوز وأخذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك دينه  
 جاز هذا اذا حط المكاتب فأما اذا أخر فقد قال يجوز تأخيره اذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط \* لو  
 ادعى رجل على المكاتب ديناً فجعله المكاتب ثم صالحه على أن أدى اليه بعضه وحط بعضه جاز وان  
 المكاتب مثل أبيه وصلى المكاتب في ودعية تدعى قبله فجعله مثل صلح الحر كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد  
 ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد  
 العتق الآن تقوم عليه بئنه بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما هكذا في محيط السرخسي \* ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه  
 المكاتب على أن يحط عنه بعضه او أخذ بعضه وان ادعى المكاتب على مولاه ما لا يوجد بجد المولى  
 فصالحه على أن يحط عنه بعضه وأخذ بعضه ان كانت له بئنه على ذلك لم يجوز ان تمكن له بئنه جاز صلحه هكذا  
 في المحيط \* والعبد التاجر كالمكاتب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح العبد  
 التاجر من دين له على بعضه جاز ان تمكن له بئنه وان كان له بئنه لم يجوز كذا في الحاوي \* لو ادعى رجل على  
 العبد التاجر ديناً فصالحه العبد عن بجد أو عن اقرار على أن يحط عنه الثلث وأخر الثلث وأدى العبد الثلث  
 فهو جائز ولو بجد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تمكن للدعى بئنه فصالح العبد معه فان لم يكن في  
 يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد  
 العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعندهما لا يجوز  
 هكذا في المحيط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه ديناً فصالحه منه على أن يحط بعضه وأجله في  
 البعض لم يجوز ولو استهلك الحر متاعاً في يدى عبد محجور عليه لم يملكه فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة  
 دون قيمة المتاع لم يجوز ولو صالحه على طعام لم يجوز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منه على دنائير كذا في  
 المبسوط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى على عبد تاجر ديناً فصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للدعى على  
 ذلك بئنه لا يجوز الصلح وان لم تكن له بئنه جاز ولو كان المدعى عبداً تاجر او المدعى عليه عبداً محجوراً لا يجوز

الابوين له بلا امره لا يصح  
 فاندفع ان تزوجت لان  
 تزويجه صحيح فاقضى  
 التعليق الملك \* لا يتزوج  
 فلانة ولها زوج فهذا على  
 النكاح الصحيح ولو زاد اليوم  
 فهذا على الفاسد واختلفوا  
 في ان النكاح الفاسد  
 منعد لا على وصف الكمال  
 أو غير منعد أصلاً قيل  
 ينعد مقتضى الاقدام على  
 الوطء ضرورة ان لا يضيع  
 ماء الزوج فاذا جاءت بالولد  
 ثبت النسب فلا يظهر في  
 حق الحنث لعدم الضرورة  
 فلو حلف على الماضي انه لم  
 يتزوج فهو هذا على الجائز  
 والفاسد بخلاف المستقبل  
 والصلاة والصوم نظير النكاح  
 ويحنت بالقاسد في الشراء  
 والببيع \* ولو أشهد شاهدين  
 فيما اذا حلف على أن يتزوجها  
 سرا لا يحنث وان أشهد  
 ثلاثاً يحنث \* كل سر جاوز  
 الاثنين شاع \* قال أية امرأة  
 أتزوجها فهى طالق فهذه  
 على الواحدة الا ان ينوى  
 جميع النساء \* ولو قال هر كدام  
 زنى كه بر زن كتم يقع على امرأة  
 واحدة في المختار \* أية امرأة  
 زوجت نفسها منى فهى كذا

يتناول جميع النساء ولو قال هر زن بر زن كتم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا ان ينوى التكرار \* ولو قال هر چه كه بر زن كتم فعلى واحدة هذا  
 ثم يحل \* اكر مر اياش جهان زنى بود فكذا فتزوج طالق ولو أخرى لا وكذا اكر من جزا تو زن كتم أو قال جزا تو مر از ن باشد لا يقع الاعلى التي  
 تزوجها أو لا لان زن لا يتناول إلا الواحدة \* قال از بر روز تاهرا رسال هر زن كه ويراست طالق ولم تكن له امرأة فتزوج لا يقع \* قال ان تزوجت  
 فلانة أبداً فهى طالق فتزوجها مرة فطلقت ثم اذا تزوجها أخرى لا يقع لان التابيد ينفي التوقيت لا التوحيد فينبأ بعدم التزوج ولا يتكرر  
 \* ان تزوجت فلانة فهى طالق ان تزوجت فلانة فتزوج لا يقع فان طلقها ثم تزوجها وقع \* قال اكر من بنكاح دختر خویش نشينم فكذا فقام

في عقد هان أراد حقيقة القعود لا يحنث وان أراد القيام بالتزويج كما يقال قام فلان بالامر حنث \* حلف لا يتزوج وكان تزوجها وطلقها رجعا وارجع لا يقع \* قال الاجنبية مادمت في نسكاحي فكل امرأه أتزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأه لا يقع \* ولو قال ان تزوجتكم مادمت في نسكاحي فكل امرأه أتزوجها عليا والمسئلة بحالها يقع لصحة التعليق هنا لا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية وكلمة مادام وما زال وما كان غاية ينتهي اليين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري (٣٧) تنتهي اليين بالخروج فلو فعل بعد العود لا يحنث والفقهاء رحمه الله

فيما دلخروج بأهله ومتاعه كما في قوله والله لا أكلك مادمت في هذه الدار ولم يشترطه الامام القاضي \* قال الاجنبية

الكرجوزون كيم أو قال الكرجوز مران باشد فهي طالق فتزوج امرأه ثم تزوج امرأه أخرى طلق الأولى

\* المرأة التي تزوجها طالق يقع بالتزوج بلا دخول ولو قال هذه المرأة التي أتزوجها طالق لا وكذا لو قال امرأته التي تدخل الدار طالق لا يقع بلا دخول ولو قال امرأته فلا تة التي تدخل الدار طالق طلق في الحال بلا دخول \* حلف

لا يتزوج فتزوج فاسد أو بغير أمرها بأن زوجها فضولي لا يحنث وذكركم الاسلام

رجحه الله أن الصواب أن يحنث عند الامام وفي رواية الجامع أن التوكيل مطلقا لا ينصرف الى الفاسد ولم يذكركم الا وهو الصحيح

\*( الثاني في القصول ) \* لا يتزوج فزوجه فضولي وأجاز بالقول حنث ولو بالفعل لا هذا في التزوج بعد اليين فلو تزوجه قبل اليين ثم حلف على عدم التزوج فاجاز بالقول لا يحنث أيضا عند الكل \* وكل بأن تزوجه

امرأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جعل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كبل بالعق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار ووقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت طالق ان شئت ثم شئت لا يحنث \* تزوج بعقد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فبين حلف بطلاقها ثلثا

هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة أو لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي عليه لانه التزم ما لا يقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي كذا في المحيط والله أعلم

\*( الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي ) \*

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصله واحدة وهو الصلح عن الحرب والخزير فانما يجوز الصلح عليه ما يبينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم بدينه وتقاضاه ثم اصطلحا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة فائضة بعينهم لم يجوز له في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معينا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجوز الصلح ادا صالح على مكبل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجوز وان كانا قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربيما غصب من حربي ما لا واستهلكا ولم يستهلكا ثم صالحه لم يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أنف مال حربي أو غصب منه ما لا ثم اصطلحا أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجوز الصلح كذا في التارخانية ناقل عن

العتابية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطلحا من ذلك على صلح لم يجوز في قولهم جيعا ولو أدان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو برحه جراحه ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد

رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* اذا أدان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه فلما أخر عنه ما أخر عنه ونزع الحربي مستأمن الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤاخذه بما عليه الا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خر جابا مان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضى القاضي بذلك بنقد الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار الاسلام بامان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

\*( الباب الثامن عشر في بينة بغير المدعي أو المدعي عليه أو المصالح عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله ) \*

امرأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جعل أمرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كبل بالعق \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار ووقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت طالق ان شئت ثم شئت لا يحنث \* تزوج بعقد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فبين حلف بطلاقها ثلثا

هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة أو لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي عليه لانه التزم ما لا يقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي كذا في المحيط والله أعلم

\*( الباب التاسع عشر في صلح أهل الذمة والحربي ) \*

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصله واحدة وهو الصلح عن الحرب والخزير فانما يجوز الصلح عليه ما يبينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم بدينه وتقاضاه ثم اصطلحا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة فائضة بعينهم لم يجوز له في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معينا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجوز الصلح ادا صالح على مكبل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجوز وان كانا قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربيما غصب من حربي ما لا واستهلكا ولم يستهلكا ثم صالحه لم يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أنف مال حربي أو غصب منه ما لا ثم اصطلحا أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجوز الصلح كذا في التارخانية ناقل عن

العتابية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطلحا من ذلك على صلح لم يجوز في قولهم جيعا ولو أدان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو برحه جراحه ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد

رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* اذا أدان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه فلما أخر عنه ما أخر عنه ونزع الحربي مستأمن الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤاخذه بما عليه الا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خر جابا مان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضى القاضي بذلك بنقد الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار الاسلام بامان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

\*( الباب العاشر في صلح أهل الذمة والحربي ) \*

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصله واحدة وهو الصلح عن الحرب والخزير فانما يجوز الصلح عليه ما يبينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم بدينه وتقاضاه ثم اصطلحا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة فائضة بعينهم لم يجوز له في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معينا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجوز الصلح ادا صالح على مكبل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجوز وان كانا قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربيما غصب من حربي ما لا واستهلكا ولم يستهلكا ثم صالحه لم يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أنف مال حربي أو غصب منه ما لا ثم اصطلحا أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجوز الصلح كذا في التارخانية ناقل عن

العتابية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطلحا من ذلك على صلح لم يجوز في قولهم جيعا ولو أدان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو برحه جراحه ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد

رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* اذا أدان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه فلما أخر عنه ما أخر عنه ونزع الحربي مستأمن الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤاخذه بما عليه الا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خر جابا مان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضى القاضي بذلك بنقد الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار الاسلام بامان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

\*( الباب الحادي عشر في صلح أهل الذمة والحربي ) \*

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصله واحدة وهو الصلح عن الحرب والخزير فانما يجوز الصلح عليه ما يبينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم بدينه وتقاضاه ثم اصطلحا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة فائضة بعينهم لم يجوز له في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معينا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجوز الصلح ادا صالح على مكبل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجوز وان كانا قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربيما غصب من حربي ما لا واستهلكا ولم يستهلكا ثم صالحه لم يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أنف مال حربي أو غصب منه ما لا ثم اصطلحا أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجوز الصلح كذا في التارخانية ناقل عن

العتابية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطلحا من ذلك على صلح لم يجوز في قولهم جيعا ولو أدان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو برحه جراحه ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد

رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* اذا أدان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه فلما أخر عنه ما أخر عنه ونزع الحربي مستأمن الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤاخذه بما عليه الا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خر جابا مان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضى القاضي بذلك بنقد الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار الاسلام بامان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

أن لا يزوج بنته الصغيرة فزوجها رجل وأبوها حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الأب لم يحنث لأنه لم يزوجها وكذا لو حلف على أن لا يزوج أمته فزوجها بلا إذنهم حلف أن لا يتزوجها فزويت لم يحنث ولو حلفت المرأة أن لا تزوج نفسها فزوجها رجل باعها أو بغير أمرها فاجازت أو كانت بكرًا فزوجها الولي وسكتت حنثت وهذه كاترى مخالفة للتقدمة وكذا لا يأن عبد فراه يبيع وسكتت حنثت وعن الثاني أنه لا يحنث في المستلثين \* حلف (٣٧٨) عبد أن لا يتزوج فزوجته مولاه لا يحنث لأنه لم يوجده منه الفعل وشرط الحنث فعله

حتى لو أكرهه مولاه على التزوج فتزوج حنثت ولو جود الفعل منه \* حلف أن لا يتزوج فزوجه وليه لا يحنث ولو صار معه وها فزوجها أبوها حنثت \* حلفت لا تأن في تزويجها وهي بكر فزوجها أبوها فسكتت ثم النكاح ولا يحنث \* حلف لا يتزوج فوكل غيره يحنث بخلاف البيع هذا إذا كان ممن يتولى بنفسه ولو كان ممن يفوض إلى غيره كالسلطان يحنث وإن كان ممن يفوض مرة ويأشأ أخرى فالحكم للغالب \* وفي النوازل والله لا أزوج فلانة فامرأ آخر فزوجها لا يحنث بخلاف التزوج لأن التزوج باعها لا يلحقه حكم والتزوج باعها يلحقه حكم وهو الحل \* والحاصل الحنث بالامر في ثلاث وعشرين النكاح والطلاق والخلع والعتق بمال وبغيره والكتابة والهبة والصدقة وضرب العبد والحسروان كان سلطاناً أو قاضياً والكسوة في الحلف على أن لا يكسوه أو لا يحمله على دابته والخياطة وذبح الشاة وبناء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العمد

لو أقام المدعي البيعة بعد الصلح لا تسمع بيته إلا إذا ظهر ببدل الصلح عيب وأنكر المدعي عليه فأقام البيعة ليرده بالعيب فتسمع بيته كذا في البدائع \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو أقام المدعي عليه البيعة أن المدعي أقر قبل الصلح أو قبل قبض بدله ليس على فلان شيء فالصلح من أن أقام البيعة أنه أقر بذلك بعد بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقر عند قبض الصلح بأنه ليس له عليه شيء بطل الصلح وعلم القاضي ههنا بنزلة الإقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي \* ادعى عليه ألفاً فأنكر فصولح على شيء ثم برهن المدعي عليه على الألف والبراء لا تقبل وإن ادعى عليه ألفاً فدعى القضاء أو الأبراء فصولح على شيء ثم برهن المدعي عليه على أحد ما يقبل ويرد البديل كذا في الوجيز لا يكرري \* لو ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف درهم على أن يسلمها إذا أيد ثم أقام ذوا اليد البيعة أنه لله أو كانت لفلان ناشت تراها منه أو كانت لابنه فلان مات وتركها ميراثاً له فليس له أن يرجع في الألف ولو أقام البيعة أنه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبالت بيته وبطل الصلح ولو لم يقيم البيعة على الشراء ولكن أقام البيعة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا أمضيت الصلح الأول وأبطلت الثاني كذا في محيط السرخسي \* قال كل صلح وقع بعد صلح فالأول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وإن كان شراءً بعد شراء فالشراء الثاني أحق وإن كان صلحاً ثم اشتري بعد ذلك أجزأ الشراء وأبطلنا الصلح كذا في المحيط \* ادعى داراً في يدي رجل فدعى المدعي عليه الصلح قبل ذلك ولم يقيم على ذلك بيعة وقضى القاضي بالدار للمدعي عليه وباعها المدعي من رجل ثم إن المدعي عليه الدار أراد أن يحلف المدعي بالله ما صالحتني عن دعوته في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فإذا حلفه ونكل عن اليمين كان للمدعي عليه الخيار أن شاء أجازا لبيع وأخذ الثمن وإن شاء ضمنه كذا في الذخيرة \* إذا ادعى داراً في يدي رجل أرنا عن أبيه ثم اصلحا على شيء ثم إن المدعي عليه أقام بيعة أنه كان اشتري الدار من أبي هذا المدعي حال حياته أو أقام بيعة أنه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من أبي هذا المدعي لا تقبل بيته كذا في المحيط \* لو ادعى عليه ألفاً وداراً فصالحه من دعواه على مائة درهم ثم أقر المدعي بأن أحدهما كان للمدعي عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعي عليه بشيء وكذا لو أقام المدعي البيعة بعد الصلح على الألف والدار جميعاً فالألف باطل وكان على حقه في الدار بخلاف ما لو ادعى عليه داراً ومائة فصالح منهما على مال ثم أقام البيعة عليه ما صح وهو ما للمدعي ولو ادعى عليه ألف درهم وداراً فصالحه من ذلك على ألف درهم ثم أقام البيعة على نصف الألف ونصف الدار لم يكن له منه شيء ولو أقام البيعة على ألف درهم ونصف الدار كان الألف قضاء بالألف وأخذ نصف الدار لأن هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يحتمل العود ولو استحققت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع من الألف بشيء كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على عبد وقبضه وأقام العبد البيعة أنه حر وقضى القاضي بحرية بطل الصلح وكذا لو أقام البيعة أنه مدبر أو مكاتب أو كانت أمة فأقامت بيعة أنها أم ولد أو أنها مكاتب أو مدبرة وقبل القاضي بيته ما بطل الصلح كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم وأقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة درهم وهذا الذوب فأقام المطلوب البيعة أنه أبرأه منه فالبيعة بيعة الصلح ولو أقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة فقط كانت بيعة البراءة أولى كذا في محيط السرخسي \* المديون بالألف برهن على أن الطالب صالحه على

وإقرض والاستقراض والإيداع وقبوله والإعارة وقبوله أو ما لا يحنث بالامر ستة البيع والاجارة والاستقراض والقسمه أربعاً وأصلح على مال والفتوى على أن الخصومة ملحقه بهذه الستة \* (الثالث فيما يتعلق بالنكاح) \* لا تزوج من بنات فلان أو من هذه الدار فولدت لفلان ولم يكن في الدار ساكن ثم سكنها قوم بعد الصلح لم يحنث عند محمد رحمه الله والخيار الحنث وهو قولهما \* لا يتزوج من أهل بيت فلان يحنث بتزوج بنت ابنه لا بتزوج بنت بنته ولو قال من نجا فلان يحنث ببنت البنت أيضاً \* كل امرأة يتزوجها في قرية فلان

فكذا فتزوج امرأة فيها اليس من أهلها يحسن لوجود الزوج فيها \* لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنت ولو حلفت لا يشتري امرأة فاشترى صغيرة لا يحسن \* لا يكلم امرأة فكلم صبيغة لم يحسن \* تزوج امرأة ثم قال كنت اقسمت ان تزوجت ثيبا فهي طالق ووجدتها كذلك طلقت فان صدقته فلها مهر بالدخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا يلزمها النفقة والسكنى ولا الحداد وان كذبه فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الحداد وفي المحيط انما يقع الطلاق اذا كانت ثيبا بالوطء (٢٧٩) وان كانت بوثبة أو طفرة أو درور دم لا يقع لانه

لم يتزوج الثيب حتى عبد بكرا في الاستمارة ان تزوجت امرأة كان لها زوج أو ثيبا أو وري كساده فهي طالق فطلق زوجته ثم تزوجها لا يحسن اعتبارا للفرص وقيل يقع اعتبارا للعموم للفظ \* قال لامرأته ان طلقك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زنت بفسلانة فكل امرأة تزوجها أو قال لها مخاطبا ان زنت بك فزني بها ثم تزوجها لا يقع \* قال لامرأته كل امرأة أتزوج باسمك فهي طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند المين \* حلف لا يتزوج الاعلى أربعة دراهم فتزوج

أربع مائة على أن أؤديها اليه وابرأني عن الباقي وقال الطالب ابرأني عن خمسمائة وصالحته على خمسمائة وبرهنا وقتا واحدا أو وقتين أو لم وقتا فالبينة للطالب في جميع ذلك كذا في الوجيز لا كدردي \* لو كانت الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحضة أو كرشعير فصالح على نصفه ثم أقام المدعي البينة على أن جميع ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط \* ولو ادعى قبل رجل دارا أو ألف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم أقام البينة على الخمسمائة والدار لا يقضي له بشئ من الالف ويقضى ببقية الدار وان أقام البينة على جميع الدار وثلث الخمسمائة لا يقضى له بشئ كذا في المحيط السرخسي \* الصلح اذا وقع أقل عن قيمة المستلم على دراهم أو دنائير ثم أقام المستلم البينة أن القيمة كانت أقل من الذي وقع عليه الصلح يغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في الشارحانية \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فأقام الذي في يديه الدار شاهدين على أنه صالحه على شئ فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميها مقدرا وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا أو شهدا جميعا أنه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو شهد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء بشاهدين فشهد أحدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شئ غير مسمى أو تر كجميعا تسمية البذل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهدا على صلح بعمانية على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعي للصلح هو المدعي للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعي يدعي أكثر المبالغ وان كان المدعي هو المدعي عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهدا هكذا في المحيط والله أعلم

### \*( الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار ) \*

اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك على أن يباعه بالالف الذي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقر بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عبدا فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحتك عن الالف الذي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقر بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عبدا فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط \* لو اصاب رجل رجلا على أن يسلم أحدهما لا لاخر دارا ويسلم الاخر له عبدا لم يكن هذا اقرا وكذا لو اصاب لهما على أن يسلم أحدهما هذا العبد لا لاخر على أن أبرأ الاخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اصاب لهما على أن يرى فلان من هذه الدار ويرى الاخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اصاب لهما على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسألهما كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا أو أيهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط \* صالح عن دعواه حقا في دار على عبد عين الى أجل أو موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه ففسد اقراره بالحق له والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز لا كدردي \* رجل ادعى على رجل عينا في يده فأنكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن

وفي عرفنا لا يحسن بالكساة لانه لا يسمى ثوبا ولو مسها أو نساها أو طنفسه أو قلنسوة ولا وكذا ان اشترى خرقه لا تساوى نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يحسن وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يحسن بخلاف القلنسوة لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا في عالم يسكن لونه حتى يصير شبه الخلق فهو جديد وقال الصدر رجه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف لا يشتري قيضا فاشترى قيضا مقطوعا غير مخيط لا يحسن لا يشتري سلاحا فاشترى حديد غير معمول أو سكين لا يحسن وبالدرع والقوس يحسن \* حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر

وفي عرفنا لا يحسن بالكساة لانه لا يسمى ثوبا ولو مسها أو نساها أو طنفسه أو قلنسوة ولا وكذا ان اشترى خرقه لا تساوى نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يحسن وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يحسن بخلاف القلنسوة لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا في عالم يسكن لونه حتى يصير شبه الخلق فهو جديد وقال الصدر رجه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف لا يشتري قيضا فاشترى قيضا مقطوعا غير مخيط لا يحسن لا يشتري سلاحا فاشترى حديد غير معمول أو سكين لا يحسن وبالدرع والقوس يحسن \* حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر

بشرائه احد ايش - ترى عبدا آخر ثم ياذن له في التجارة فيشتريه العبد الماذون ثم يحججه فيدخل في ملكه ولا يحنت لعدم شرط الحنث \* ان اشترى ثوبا بغير ماء فانت كذا ان اشتراه به يحنت ولودفعت الخبز ليحمل اليها الماء لا يقع الطلاق وقبل يقع \* لا يشتري شيئا فاشترى مكانا أو أم ولد أو مديرا لا يحنت وان اشترى بهذه الاشياء قال بعض المشايخ يحنت كالأشياء التي تروى بالخمر والخزير \* وذكركم بوجه الله لا يبيع فباع المدير لا يحنت \* (نوع منه) \* سوام (٢٨٠) بعشرة واثني البائع ان ينقص من عشرين فقال المشتري عبده كذا ان اشترى بعشرين

فأشترى به ودينار حنث ولو قال أكثر من ذلك درهم تاده درهم جامه خرم فكذا فاشترى له ثوبا أكثر من عشرة يحنت على قياس هذه المسئلة وقوله جامه خرم وكنتم سواء \* ولو باع عشرة درهم ودينارا لا يحنت وان زاد على ما ذكر من الغاية ولو كان البائع حلقا فباعه بعشرة ودينارا أو باع عشرة درهم مالم يحنت ولو باعه بتسعة لا يحنت أيضا في القياس وفي الاستحسان على عكسه فان العرف فيمن حاف ان لا يبيعه بعشرة ان يبيعه بأكثر منها \* حلف لا يبيعه بعشرة حتى يزيد فباعه بعشرة ودينارا وثوبا لم يحنت وان باعه بتسعة يحنت في الاستحسان وكذا عبده حران باعه بعشرة الا بالزيادة أو بأكثر من عشرة فباعه بتسعة يحنت ولو قال ان بعته بعشرة حتى يزيد فباعه بتسعة ودينارا لم يحنت وكذا لو باعه بتسعة بدون الدينار \* عبده حران اشترى به بعشرة الا بالقل فاشترى به بتسعة ودينار حنث استحسانا \* أراد يبيع عبدا بالف واراده المشتري بخمسمائة فقال

هكذا في الاختيار شرح المختار \* واذا ادعى رجل على امرأة أن تزوجها فجحدت ذلك فصالحها على مائة درهم على أن تقر له بذلك فأقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود ويسعها المقام معه وان لم يكن بمحض من الشهود ولا يسعها المقام معه فيها بينا وبين ربه اذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط \* لو ادعى على رجل ألفا فقل له المدعى أقر لي بألف على أن أحطعك مائة فأقر جازا لخط كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على رجل دما أو جراحة فان ادعى عبدا أو أنكر المدعى عليه فصالحه المدعى على أن يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح باطلا ولا اقوار باطل لا يؤخذ به - اذا اقرار وان ادعى دما خطأ أو جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان \* لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه وصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فالصلح والاقوار باطلان ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن أبرأه من ذلك لم يجوز وان كان ضرب المدعى اقراره في الفصل الاول فشهد أنه جائز ولو ادعى عليه شرب خمر أو زنا فصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن أبرأه من السرقة جاز كذا في المبسوط \* رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم بعظيم المدعى السارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للمدعى بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما اذا علم انها كانت مائة فيجوز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهباً فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة لكن التأويل عند الاستهلاك اذا علم وزن المذهب أما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي أحدهما فاصطلحا على أن أقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها فاسلم لهما جاز وكذلك لو اصطلحا على أن أقر أحدهما للآخر ببيت معلوم وأقر الآخر ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى أن يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبده على أن أقر المدعى ان الدار للذي في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد رجع المدعى في دعواه كالأول وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط والله أعلم

### \* (الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح) \*

لو صالح من دار على خدمة عبده سنة أو سكنى دار وكل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بعون أحدهما أو يأخذ المدعى أو ورثته الدار ان كان عن اقرار وفي الانسكاب رجوع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات أحدهما أخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانسكاب رجوع بقدره في الخصومة كذا في التذييب \* لو مات العبد أو الدابة قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدعوى بالاجماع واصحاب الخدمة أن يؤاخره كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره المالك لم يجوز عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبده سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء

البائع هو حران حطت عنك من الف شيئا ثم باعه بخمسمائة حنث قبل المشتري او لا وعق العبد و لو قال ان حطت من ثمنه والمسئلة له بحاله الا به متى وكذا لو باع عبدا واشاء والمط عنه انما يكون بعد وجوبه ولو حط به بعد لم يعتق ايضا لعدم المالك فاذا كان الجزاء عتق عبدا آخر عتق ولو حط كل الثمن او وهبه لا يحنت ولو أبرأ عن بعضه قبل القبض يحنت وبعده لا ولو قال البائع لا يبيعه الا بعشرة فباعه بتسعة حنث وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم لا يحنت لان باعه بدينار وعشرة دراهم \* (نوع منه) \* لا يشتري



ذهباً أو فضة فاشتري دراهم أو دنانير لا يحنث ولو نقر فضة أو سبيكة ذهب أو طوق ذهب أو فضة حنث لأن اشترى داراً في سقوفها ذهب أو  
مسمير من أحد الحجرين لأن بائعه لا يسمى بائع الفضة والذهب \* لا يشتري حديد فاشتري سيفاً أو درعاً أو في الكانون والمسامير والقفل  
من الحديد يحنث قال المشايخ في عرفنا لا يحنث في القفل وبالبينة يحنث في السك \* لا يشتري قصباً فاشتري بوارى قصباً لا يحنث \* لا يشتري  
شعراً فاشتري مسحاً أو جواً القامن الشعراً \* لا يشتري جارية فاشتري بجوزاً أو رضيعاً حنث (٣٨١) \* لا يشتري غلاماً من السند فهو

على ذلك الجنس \* لا يشتري  
من خراسان فاشتري خراسانياً  
في غمير خراسان لا يحنث  
حتى يشتريه فيه \* لا يشتري  
بقلاً فاشتري أرضاً فيها بقل  
قد نبت وشرطه في البيع حنث  
وكذا الرطب مع النخل  
أن شرط حنث \* لا يشتري  
رأساً فاشتري شاة مذبوحة  
حنث \* لا يشتري لحماً لا يحنث  
بالرأس بخلاف مال وحلف  
لأياً كل لحماً فاكل رأساً  
\* لا يشتري باباً من الساج  
فاشتري داراً له باب من الساج  
حنث \* لا يشتري نخلاً أو  
شجراً فاشتري أرضاً فيها نخلاً  
أو شجراً حنث كما لو حلف  
لا يشتري حائطاً فاشتري  
داراً لها حائط \* لا يشتري  
حشيشاً فاشتري أرضاً فيها  
حشيشاً لا يحنث \* لا يشتري  
صوفاً فاشتري شاة على  
ظهرها صوف لم يحنث  
\* والأصل أن المحلوف عليه  
متى دخل تبعاً لا يحنث لأن  
الاتباع لا يفرد لها حكم  
على حدة وإن دخل مقصوداً  
حنث \* حلف لا يشتري من  
فلان شيئاً فاسلم إليه في ثوب  
حنث \* لا يشتري عبد الفلان  
فأجربه داره لا يحنث \* حلفه  
السلطان أن لا يشتري

خدمه وإن شاء لم يخدمه فإن كان خدمه لا يبطل الصلح وإن كان لا يخدمه يبطل ويرجع إلى دعواه فيما بقي ولا  
يضمن المعتق شيئاً لصاحب الخدمة وإن اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق وإذا قتله صاحب العبد لا يضمن كالأموال  
اعتقه ويبطل الصلح فيما يستوف من المنفعة وإن قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند  
مخدرجه الله تعالى وكذلك لو قتله أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينتقض عند أبي يوسف رجاءه الله تعالى وله الخيار  
أن شاء اشترى بالقيمة عبداً آخر يخدمه سنة وإن شاء عاد إلى دعواه وعند محمد رجاءه الله تعالى ينتقض الصلح  
وعاد إلى دعواه هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يحنث  
بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كالأبجوزات عتاقه هكذا في المحيط \* لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل  
القبض إذا كان منقولاً فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فإن كان عقاراً يجوز عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف رجاءهما الله تعالى كذا في البدائع \* إذا ادعى داراً في يد رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب أو حيوان  
بعينه أو مكمل أو موزون بعينه وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وإن كان المكمل أو الموزون  
في الذمة جازاً لا يستبدل به قبض القبض لأنه إذا وقع الاستبدال عن المكمل أو الموزون في الذمة على شيء  
بعينه وتفرق من غير قبض لا يبطل الصلح وإن كان بغير عينه يبطل الصلح كره محمد رجاءه الله تعالى في الأصل  
كذا في المحيط \* صالحه عن دم عمه على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه  
بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى داراً في يد رجل حقا فقبض الحصة من ذلك على  
عبدين فدفعت إليه أحدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار أن شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه  
وإن شاء أمسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط \* إذا ادعى رجل حقاً في أرض في يدي  
رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي  
بالخيار أن شاء ينتقض الصلح ورجع في أرضه إن كان الصلح عن إقرار ورجع في دعواه في الأرض إن كان عن  
انكار وإن شاء تربص إلى أن يصب الماء عنه فإن اختار التربص فإن أحدث الغرق نقصاً في الأرض بخير  
وقع الصلح عن انكار أو إقرار وإن لم يحدث الغرق نقصاً في الأرض وإن غرقت الأرض التي وقع الصلح عنها  
أن وقع الصلح عنها عن إقرار وقد أحدث الغرق نقصاً في الأرض فإن حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح إلى  
الأرض وتمكن من قبضها فإنه لا خيار له وإن أحدث قبل أن يذهب إلى الأرض وتمكن من قبضها بخير  
أن وقع الصلح عن انكار لا خيار له سواء تمكن من قبضها أو لم يتمكن وهذا عندهم جميعاً هكذا في المحيط  
\* ابن سميعة عن محمد رجاءه الله تعالى رجل ادعى داراً في يد رجل فصالحه على ألف وخدمة عبده سنة  
فقبض العبد والألف ثم مات العبد قبل أن يخدمه قال يعقوب على دعواه فإن أقام البينة على حقه قسم حقه  
على الألف وقيمة الخدمة فإما أصاب الألف جازاً لصاحب اليد وما أصاب الخدمة فهو للمدعي وإن لم يقم بينة  
سلمت له الألف وبطلت حصة الخدمة وصرح الصلح كذا في محيط السرخسي \* إذا كان الصلح عن إقرار  
واستحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض وإذا استحق كل المصالح عنه عن إقرار  
رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصية على المستحق إن شاء وإن استحق بعض  
المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك رجع بالخصوصية في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح  
الهداية \* ولو وقع الصلح عن انكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه

(٣٦ - فتاوى زابع) طعاما للبيوع فاشتري طعاماً بالبيعة ثم بدله فباعه لا يحنث لانه ما اشتري للبيوع كالحلح لا يخرج إلى بيت فلان  
تخرج إلى مجلس ثم ذهب إلى بيت فلان \* باع عبداً من آخر وسلمه إليه ثم حلف أن لا يشتري من فلان ثم أقام المشتري فقبله لا يحنث وهو قول  
محمد رجاءه الله لأن الإقالة فسخ عنده إذا كان بالثمن الأول وعند الثاني بيع جديد فيحنث عنده ولو أقامه بمائة دينار وكان اشتراؤه بعشرة دراهم  
حنث وكذا لو أقامه بأكثر من الثمن الأول أو أقل \* اشتري بالثمن الأول ثم حلف أنه ما اشتراه أجاب الإمام علم الهدى المتريدي أنه لا يحنث واختاره

الامام ظهيرا لدين وكذا الوبايع بالتعاطي ثم حلف انه لم يبيع لاي حنث وكذا روى عن الامام الثاني رحمه الله وقال الامام الفضلي رحمه الله لا يجعل لمن علم انه كان بالتعاطي ان يشهد على البيع ليشهد على التعاطي \* قال له ان تركتني ادخل دارك ولم اشتر لك حليا فانت كذا فدخل فلم يشتر لها الحلي اختلف فيه الثاني ومحمد رحمه الله والختم الحنث لانه على الفور وكذا قال لاحد انه ان بيعت بقرتان ولم اقبله فكذا فباعته منه ولم يقبله على الفور يقع الطلاق وكذا لو (٢٨٣) قال ان فعت كذا ولم افعل كذا فانت كذا يشترط فعله عقيب ذلك ان يعمل فورا

وكذا لو قال متى لم ابر لك هذا الحائط او متى لم اشتر لك دارا او ان دخلت البصرة فلم اشتر لدارا فكله على الفور \* قال له ان لم تطلق نفسك فعبده حرق على المجلس وكذا لو قال ان لم ابيع عبدي هذا فعبدي الا خرخر او قال ان كلمتني فلم اجبك على الفور \* امر انه كذا ان لم اخبره بما فعلت حتى يضربك فاخبره فلم يضربه بالخلاف لان الامين على الخبر خاصة لان الضرب من رجل والاخبار من آخر مما لا يتد فاشبهه ما لو خلف ليه بن فلان ثوبا حتى يلبسه او ليه بن له دابة حتى يركبها يبر بالهبة وان لم يركب ويابس \* لا فاروق حتى تهطيق حتى فلازمه ثم فارقه قبل القضاء حنث لان الملازمة مما يتعد وان قال اردت به الملازمة خاصة لا يصدق قضاء \* ان لم لازمك لتقضي ديني فكذا فلازمه ثم تركه قبل القضاء لا يحنث \* قال له ان اشتريت جارية فتدخل غير عليك فانت كذا فاشترها فدخلت عقيب الشراء بلا فصل طلقت وان دخلت الغيرة بعد الشراء برمان لاوهذا

وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعي بالخصوص في ذلك القدر كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مسمية ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفها شاة فان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر للمدعي عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا أدري أن النصف الآخر لي هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شاة الا يرجع المدعي عليه على المدعي بشئ من البدل وان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر لفلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشئ من البدل وان كان المدعي ادعى نصفها مسمية فافصالحه المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي يرجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشئ وان استحق نصف شاة من الدار يرجع المدعي عليه بنصف البدل على المدعي كذا في فتاوى قاضيان \* وان ادعى حقا في دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض فلعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي رجل ولم يقم في النصف الا خر شيئا فاقرب ذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقم في النصف الا خر شيئا فاقرب المدعي عليه له بذلك ايضا ثم صالح المدعي عليه مع الثاني ايضا على دراهم مسمية ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليه ما بشئ وان استحق ثلاثة ارباع الدار يرجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يقر المدعي عليه للمدعي الثاني بشئ حتى اقام المدعي الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمدعي فالدعي عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشئ مما صالحه ما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار يرجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاها كذا في المحيط \* اذا ادعى رجل دار في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد يرجع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجاز وسمح العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجز واخذ به بطل الصلح ويرجع المدعي على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجع المدعي بما ادعاه وان كان عن انكار او سكوت رجع على دعواه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي \* اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس او وجدته مستوفة او رضاء او زيوفا او نهر جنة فان وقع الصلح على جنس حقه بان ادعى ألف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجيايد ولا يرجع باصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة \* لو كان عليه كره خطه فصالحه من ذلك على كرهه وودعه اليه وتفرقا ثم استحق الكراشعير انتقض الصلح واذا بطل الصلح يرجع باصل حقه

اذا ظهرت الغيرة بلاسانه بالباج او كلمة فيجعة وان كانت في قلبه لم يتكلم به الا كن حلف لا يعادي فلان اعادة بالقلب وهو وحفظ اللسان والجوارح لا يحنث \* اشترى شاة بمائة فاعطاه المشتري بعض الثمن فلما طالبه بالباقي قال المشتري اشتريت بخمسين وأوفيت كل الثمن خلاف البائع \* بائع عقد كونه من جيري نيافته ام او بهذا السبب الذي تذكر لا يحنث \* باع شيئا بدراهم ثم حلف ان لا يأخذ منه فاخذ منها حنطة حنث \* حلف ليشترين له هذا الشئ فاشتراه ثم انه دفع ذلك الشئ الى البائع بر في يمينه \* اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة

دراهم ثم انما اشتري واحد بمائة والمائة يحنث \* ثمانون شاة بينهم ما حاف أحدهما على انه لا يملك اربعين يحنث وتزومه الزكاة ولو اشتري عبد اخلف انه لا يملك اربعين لا يحنث ولا تزومه الزكاة \* حاف لا انفق هذه الدراهم في الدقيق فاشترى بها دنانير ثم بهاديقا لا يحنث \* لا يشتري له ثوبا فاشترى لابنه الصغير ثوبا أو لغيره فاشترى لا يحنث \* لا يشتري بهذه الدراهم خبز لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخبز أو لا يتم يقول ادفع بهذه الدراهم خبز أو لو قال له قبل الدفع الى الخبز (٢٨٣) لا يحنث وفي الجامع يحنث اذا أضاف

العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده \* قال ان بعث عبدي بهذه الاف درهم أو بهذا الكرفه ماصدقة فباع به ما واصل العقد اليهما لم تصدق بالخطة لا الدرهم وذكر القاضي رحمه الله انه يلزمه التصديق بالدرهم أيضا في هذه الصورة لكنه فرض المسئلة في الشراء قال لانه اشترى بها وبقيت على ملكه بعد الشراء لانها لاتهين وكان له أن يدفع غيرها مكانها \* لا يشتري فاشترى عبدا بغيره أو خنزير وقبضه أو ولا يحنث وعن الثاني انه لا يحنث وكذا اذا باعه فضولي يحنث قبل اجازة المالك عند محمد وقال الثاني لا يحنث قبل الاجازة كما في النكاح وان اشترى بدم أو ميتة لا يحنث \* قال لرجلين ان اشترى ثوبا أو منكتما عبدا فباع منهما عبدي حر فلكا عبدا بينهما أو اشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث بخلاف قوله ان ملكت عبدا فهو حر فليجتمع لا يحنث \* ان كنت ملكة الاخسين درهم ما ولم يملك الا عشرة

وهو الخنطة فان ورد الاستعاقاق وهو ما في المحاس بعد فانه يرجع عليه بشيء من ذلك ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط \* ولو صلح من الدراهم على فارس وقبضها ثم استحق يرجع بالدراهم كذا في الحاوي \* رجل ادعى على رجل ألف درهم ودارفصله المدعي عليه على مائة دينار ثم استحق الدارون يد المدعي عليه لم يرجع على المدعي بشئ لو أن رجلا ادعى في دار في يدي رجل حافا فاصلح من ذلك على عبده وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم استحق الصلح في الثلاثين وبقي في الثالث ويرجع بشئ في دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو أن المدعي أعطى ثوبا بالذي في يده الدار والمائة ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي على المدعي بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعي في الدار فقال المدعي كان حق في الدار نصفها وقيمة الدار مائتي درهم فحق من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حق في الدار والثوب على العبد والمائة نصفين فانه اذا استحق الثوب كان للرجوع على بنصف ما أعطيت من العبد والمائة وقال المدعي عليه لا بل حقت في الدار عشرها وقيمتها عشر درهم وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة أسداسا فصار بازا ما للثوب خمسة أسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان للرجوع بخمسة أسداس ما أعطيت من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه مع عينه ويرجع على المدعي بخمسة أسداس العبد والمائة كذا في المحيط \* ولو لم يسم هرا في أصل العدة لكنه صلحها من مهرها على أن يجعل العبد مهرها أو فرضه لها بهدا النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقية بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ثم صلحها من الاف على عبده واستحق العبد فانما يرجع عليه بالالف هكذا في المبسوط \* ولو كان المدعي دارفصل على دارون كل واحد منهما بناء فالدار كالأمة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بناءه عند الاستعاقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يدعي كل واحد منهما له وفي يده لم ينقض لاحدهما بملك ولا يد الا يئنة فان سلمها أحدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبني الآخر وسكن فاستحق العبد أو وجد حرا بطل الصلح ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له أن ينقض بناء ساحتها ولا يئنه من السكنى حتى يثبت بالبينة ولو اشترى منه بعد فبني وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في السكافي والله أعلم

#### \* (الباب الحادي والعشرون في المتفرقات) \*

الامام أو القاضي اذا صلح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفوه عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صلحها على مال على أن لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في الفصول العبادية \* رجل زني بامرأة فزجل فعلم الزوج وأراد حدها فاصلحها معا أو أحدهما على دراهم مائة أو ثوب آخر على أن يعفوها عما كان باطلا لا يجب المال وعفوها باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى دراهم لم يحنث وان ملكت خمسين درهم ما وعشرة دنانير أو سائمة أو شيا للتجارة فحنث وان ملكت مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراده في العرف انه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى الزكوى \* قال امرأته طالق ان كان جعل ماله باسمه أو كان باع ماله من ابنه وقبل يحنث وقيل لا \* قال ان قوموا ثوبا بغيره خمسة ولم أبعه باربعة فامرأته كذا فقوموه في الغد بثلاثة دنانير ومع هذا دفعه باربعة دنانير فباعه ومضى الغد لا يحنث \* (السادس في البيع) \* قال والله لا أبيع له ثوبا بانه باع له ثوبا على

فصدان يكون البيع له ويجزئه وياخذ الثمن فاجاز البيع جاز وحدث الحالف وكذا يحنث اذا باع قبل اجازة الحالف عليه \* وان باعه لنفسه لاغلى قصدان يكون للحالف عليه لا يحنث \* حالف لا يبيع داره فاعطاها في صدق المرأة حنث اذا تزوجها بالدرهم واعطى الدار عرضا ولو تزوجها على الدار ابتداء لا يحنث \* حالف (٣٨٤) لا يبيع هذا الثوب الا بربح كثير فباعه بربح دودا وادان قال التجار هذا الربح كثير

في المتاع لا يحنث \* لا يبيع هذه الخارية فباع نصفها ووهب نصفها لا يحنث والامام الثاني علم هذه الحيلة للرشييد وروى ان الامام الاعظم قال للعس بن زياد ربه الله حين اراد ان يعلم أسألك عن شيء فان أجبته فقد علمت الله عز وجل ولدان لا ذكرا ولا أنثيين لاحيين ولا ميتين ولا عناقين ولا عتودين ولا اسودين ولا ابصين فرفع الحسن رأسه وقال الولدان أحدهما ذكر والاخر أنثى أحدهما حي والاخر ميت أحدهما أبيض والاخر أسود \* حالف لا يبيع عبده فسرقة منه لا يحنث ما لم يستيقن بموته لا مكان المبيع \* ان لم ابع هذه الخارية اليوم فهي حرة فباعها على انه بالخيار ثم فسخ البيع لا تعتق \* قال لها ان لم ابعك فانت حرة فدبرها أو استولدها حنث عند الامام لانسد باب البيع وعلى قول الامام الثاني لا لاحتمال خسار الرق بالارتداد والسبي بعده ولو حالف على بيع ام ولد أو سر فباع بتر عند الامام رحمه الله \* (نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها) \* لا يعتق عبده وكانه وأدى البذل

فاضيخان \* لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحتها على دراهم أخذتهم امنه أو دفعتم اليه فهو باطل ولكل واحد منهم ما أن يرجع به له الذي دفعه كذا في المبسوط \* لا يحنث للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي أن لا يبادر في القضاء بل يرد التصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم بأن كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لاحالة فاما اذا طالبوا القضاء لاحالة وأبوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح وأما اذا كان وجه القضاء مستبينافان وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضي بينهم ولا يردهم الى الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين الحمار يردهم الى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح كذا في الذخيرة \* لو صلح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على أن للطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز ذلك لوشترط الاولاد كلها للطلوب ولو صلح على صوفها على أن يجزئه من ساعته جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى قيل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى انما يجوز اذا صلح على صوفها وان صلح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط الدرر خسي في باب الصلح الفاسد \* ولو صلح على اللبن الذي في ضرعه أو على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* لو ادعى في عبده دعوى فصالحه من ذلك على محض دقيق معلومة من دقيق هذه الخطة أو على أوطال من لحم شاة حية لم يجز وكذا لو صلح على عبد أبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد \* لو ادعى انسان على انسان مالا أو حقا في شيء ثم صالحه على مال فبين أنه لم يكن عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المال كذا في خزائن الفتاوى \* اذا قال المدعي بعد ما صلح مع المدعي عليه وأخذ منه بدل الصلح اني كنت مبهطلا في الدعوى كان للمدعي عليه أن يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط \* اذا ادعى على انسان مالا أو صلح على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز لا كدرى \* ادعى على آخر أن له خمسين دينارا في يده من مال الشركة وعليه خمسون دينارا قرضا والمدعي عليه مقرر بل الشركة ثم اصطلحا على خمسين دينارا لا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وان أنكر المدعي عليه مال الشركة ثم اصطلحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة \* المطلوب اذا قضى حقه وأنكر الطالب ثم صلح به مال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطالب أخذ مال الصلح كذا في التتارخانية \* اذا كانت الدار في يدي رجل فادعى أن فلانا تصدق به عليه وقبضها وقال فلان وهبته لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطاع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو أقر الذي في يده الدار أنها هبة وأراد الواهب أن يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز واذا جدد رب الدار الهبة والصدقة وأراد أخذ داره فصالحه الذي في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطلحا على أن تكون الدار بينهما بالسوية نصفين على ان يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وبعده الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بشوب فدفعه اليه وصالحه على أن يري من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط \* صلح عن العشرة بالنجاسة ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية \* في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل باع عبدا بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطالب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال هو جائز للبائع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى أن رجلا لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا بالف درهم

أو اشترى أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حنث لان الكل اعتاق \* قال لامته وأنكر ان ظهر حنث ولم أعتق فحراته كذا فظهر الرجل بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت \* قال لعبيده اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشتراه منه لا يحنث \* لا يبيع له عبدا فهو به بشرط العرض يحنث ولو تصدق به عليه لا يحنث \* لا يبيع لفلان فوهبه ولم يقبل بر \* والعلوي

عطيه مثل الهبة بخلاف البيع والاعارة والاستقراض والهبة والصدقة وبدون القبول لا يكون القرض فرضا عند محمد رحمه الله وكذا الاجارة والحاصل أن كل عقد ليس فيه بدل مالي فالقبول فيه لا يشترط لعنث عند محمد وفي رواية عن الثماني ومافيه بدل مالي لاوجب حنث الخالف بالقبول الماعرف في الجامع \* ان رهب فلان هذا العمد فهو حر فوهبه فلان لا يعتق لعدم الاضافة والوصية كالهبة في تمامها بالواحد في حق المثلث والارهن والنكاح والخلع (٢٨٥) كالبيع \* حلف لا يوصي فوهبه في

هرضه أو اشترى أباه في  
هرضه وعق عليه لا يحنث  
\* حلف على أن يهبه اليوم  
مائة وله على آخر مائة فوهبه  
له أو أمره بقبضه برمي يمينه  
\* مات الواهب قبل قبض  
الموهور لم يملك القبض  
لانه صار حق الورثة \* وهبه  
حال السكر ثم قال لم أقل  
هذا من قلبي فامر أنه كذا  
لا تطلق \* علق طلاقها بعدم  
هبتها لصدقاتها اليوم وعلق  
أبوها طلاق أمها ان وهبت  
له صداقها يشتري من الزوج  
عرضا مستورا بغيرها  
وتقبض منه فيأتي اليوم ولا  
مهر عليه ثم تكشف ذلك  
الشيء وترده بخيار الرؤية  
فيعود المهر عليه \* أكرهها على  
هبة صداقها منه ثم ادعى  
عليها الهبة يقول القاضي  
أندى الهبة بالطوع أو الكره  
فان طوعا لها ان تحلف على  
عدمه \* (السابع في  
الاستدانة والشركة  
والاعارة والاجارة والقار) \*  
لا يشارك في هذا البلد  
نخرج منه وشاركه ثم دخلاه  
ان أراد العقد فيه لا يحنث  
وان أراد العمل فيه حنث ولو  
دفع أحدهما الى صاحبه

وأنتكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على أن رد عليه المثلث وقبضه ثم أقر المدعي عليه بالبيع  
قال عبدله والثلث للذي قبض كذا في المحيط \* لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له أن  
يبيعه مرا بجهة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيارات في الصلح \* له على آخر ألف فدفع المديون اليه نصفها  
من جهة الصلح بلا تأنظ بالصلح ثم أراد الاسترداد له ذلك وان كان أعطاه عرضا ليمكك الاسترداد كذا في  
الوجيز للكردي في الصلح عن الأشياء التي ليست بمال \* الكفيل بالنفس اذا صالح على مال على أن يبرئه  
من التكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تستقط كذا في البدائع \* وبه يقتضى كذا  
في الذخيرة والله أعلم

\*(كتاب المضاربة) \* وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين بابا

\*(الباب الأول في تفسيرها وركناتها وشروطها وحكمها) \*

أما تفسيرها فمعرفة عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب  
الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضه كذا في الكافي  
\* فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح أو وضع أو هلك المثلث به بما قبضه المضارب قبل أن يعمل  
به كان الربح للمضارب والوضعية والهلاك عليه كذا في المحيط \* (واما ركنها) فلايجاب والقبول وذلك  
بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بأن يقول رب المال  
خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله أو أطمع الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف  
أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء المألومة وكذا اذا قال مقارضة أو معاملة ويقول المضارب أخذت  
أو رضيت أو قبلت أو تخوذ ذلك يتم الركن بينهم ما هكذا في البدائع \* ولو قال خذ هذا الف فاعمل بالنصف  
أو بالثلث أو بالعشر أو قال خذ هذا الف وابتع به متاعا فاعمل بالنصف لم يزد على هذا  
شيئا أو قال خذ هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يزد على هذا جازت استحسانا ولو قال عمل به على أن  
مارزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو بيننا جازت المضاربة قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* ولو قال  
خذ هذا الف تشتري به هرويا بالنصف أو قال تشتري به رقيقا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى به يكون لرب  
المال وللضارب أجره مثله فيما اشترى وليس له أن يبيع ما اشترى إلا بأمر رب المال فان باع بغير أمره  
فحكه كحكم بيع الفضولي لا يجوز الا باجازه المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه رده فهو  
ضامن لقيمته من باع والثلث الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم ينبغي له أن يتصدق  
به واذا أجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه وكذلك ان كان لا يدري أنه قائم  
أم هالك والثلث لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان أمره بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند  
الاجازة فاجازته باطلة فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا للقيمة يوم باعه والثلث له يتصدق بالفضل ان  
كان فيه هكذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الف مضاربة واشتر به هرويا بالنصف أو قال رقيقا بالنصف  
هل يجوز مضاربة أم لا لارواية لها في الكتب وكان الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله البخني يقول بأنه يجب  
أن لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة \* وأما شرائطها الصحيحة فكثيرة كذا في النهاية \* (منها) أن يكون

فيه مالا مضاربة حنث لانها تسمى شركة في بلادنا ولو شاركه فيه مع امرأته لا يحنث \* لا يعمل مع فلان فعمل مع شريكه يحنث لان عهده  
ترجع عليه بخلاف العمل مع عبده المأذون لعدم عود الهبة على المولى وكذا لو حلف لا يشارك فالحيلة فيه انه اذا كان للخالف ابن أن يعطيه  
ماله مضاربة بربح قليل ويأذن له في أن يعمل برأيه فيعطيه الابن عمه فاذا عمل وربح يأخذ الماشرطه والباقي للاب ولا يحنث الاب \* حلف  
لا يؤاجر داره وكان أجره مائة تقاضى الاجرة في كل شهر لا يحنث ولو طلب أجره شهر لم يسكن فيها بعد يحنث اذا أعطاه الاجرة ولو بعد ذلك الغلة

فتركها عليه لا يحنث \* اكرين بجزى رابكسى بعاريت درهم فكذا فأغار البعض ولا يحنث لانه ما أعار الكل \* لا يعر قوبه من فلان فجاءه وكيل المخلوق عليه واستعاره منه الفتوى على أنه يحنث ولو لم يلق لا يبره دابته فأردفه خلقه لا يحنث والاعارة أن يستلمه اليه \* قيل لفلان عندك ودية فقال ان كان لاحد عندي ودية فكذا وكان عنده ودية فاعير يحنث \* لا يقامر مع فلان فقامر مع آخر فشاركه الخلف عليه مع آخر ولو اعير يحنث \* لا يستدين (٢٨٦) فتزوج على صداق لا يحنث وان عقد السلم وأخذ الدارهم حنث \* حاق لا يؤاجر

فأجرت امرأته وقبضت الاجرة وأنفقت أو أعطت له لا يحنث لعدم العقد منه \* (الثامن في الكلام) \* وفيه أربعة أنواع \* (الأول فيما يكون كلاما مع فلان وما لا يكون) \* لا يتكلم بخاتم امرأته عندأ كلة الطعام فقال خذها يحنث \* لا يكلم فناداه بحيث لو أصغى يسمع يحنث وان لم يسمع لعارض كاشتغاله بأمر أو بصمهم وان كان لا يسمع لبعده وان أصغى لا \* ان كملت فلانا فأنت طالق فكلمته بعبارة لم تفهم طلقت ولو بعلم لا يكلم فلانا أبدا فكلمه بعد ما مات لا يحنث دل أن الافهام شرط \* لم يكلم أحد الجاه كافر يريد الاسلام فوصفه وما كلمه لا يحنث وليس له أن يتنعم عن وصف الاسلام بسبب الخلف \* قال اكر من عيب توباكسى بكميم فكذا وكان قال مع امرأته فلان سبكي ففروش وسبكي خوار بوده استوتاب يحنث \* ان كملت مع الاجنبى فكذا وكلمت مع تلميذ الزوج أو من له معرفة أو ذارحم غير محرم يحنث \* لا يكلمه فناداه وهو قائم فابقظه حنث وان لم يستيقظ فقيسه روايتان وان كلم غيره على قصد أن

رأس المال دراهم أو دنائير عند أبي - منقعة وأبي يوسف رحمه - ما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى أو فلوسا رائجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسوى الدراهم والدنانير والفلوس الرائجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلوسا رائجة لا تجوز على قولهما ولو على قول محمد رحمه الله تجوز هكذا في المحيط \* والفتوى على أنه تجوز كذا في التارخانية نافع الكبرى \* ولا تجوز بالذهب والفضة اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الكبرى في المضاربة بالتبر روايتان ففي كل موضع يروج التبر رواج الاثمان تجوز المضاربة هكذا في التارخانية والمبسوط والبدائع \* وتجوز بالدراهم النهرجة والزئوف ولا تجوز بالسوق فانه كانت السوق تروج فهي كالفلوس كذا في فتاوى قاضيخان \* لو دفع اليه عرضا وعبد افقال به واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بذراهم أو دنائير وتصرف فيها جازت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو باع العبد بثمنه ألف درهم وعمل به افهوى مضاربة جائز في المائة عند أبي - منقعة رحمه الله تعالى كذا في الميسوط \* ولو باعه بكميل أو موزون جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالكميل والموزون كذا في المحيط \* ولو قال خذ عيدي مضاربة على أن رأس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشترى عبدانسيئة ثم بعه واعمل بثمنه مضاربة فاشترى ثمنه بعه بقدش عمل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يكون رأس المال معلوما عند العقد حتى لا يقعان في المنازعة في الثاني والعلم به اما بالتسمية أو بالاشارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى اذا دفع الرب - دراهم مضاربة لا يدرى واحد من حامليها فوجزئ لانه وان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد هكذا في المحيط \* ويكون القول في قدرها وصفتم اقول المضارب مع يمينه كذا في فتاوى قاضيخان \* (ومنها) أن يكون رأس المال مينا لا دينيا فالمضاربة بالدينون لا تجوز حتى ان من كان له على آخر ألف درهم فامر به صاحب الدين أن يعمل به مضاربة لا تجوز المضاربة كذا في النهاية \* وهذا بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* فالواشترى المدينون بعد ذلك وباع وريخ أو خسر كان الربح له والخسران عليه وكان الدين عليه على له الرب الدين هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما ماباع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فله الربح والخسران عليه وكان المدينون يربحان الدين وله أجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط \* ولو كان الدين على ثالث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي \* اذا كان له على آخر ألف درهم دين فقال الآخر اقض ديني من فلان واعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه جاز ولو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة أو ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقض ديني لعملي به مضاربة أو عمل هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للغاصب أو المستودع أو المستبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عند أبي يوسف والحسن رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى رشيد الدين لو قال المدينون ادفع الدين الذي لي عليك الى فلان ليشترى فلان كذا ويبيع على أن ما يحصل من الربح يتناصفين فدفع صحت ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية \* (ومنها) أن يكون المال مينا الى المضارب لا يدرى رب المال فيه فان شرط أن يعمل رب المال مع المضارب تفسد المضاربة سواء كان المال عاقدا أو غير عاقدا كلاب والوصى اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط العمل الصغير كذا

يسعه لا يحنث \* قال لها ان شكوت مني الى أخيك فكذا فجاءه وأخبرها وعندها سبى لايه تل فقات له يا بني ان زوجي فعل بي كذا في وكذا لا يحنث لانها خاطبت الصبي لا الاخ فصار كسلة الخاطئة \* لا يكلم امرأته فدخل الدار وما فيه غير ما فقال من فعل هذا أو أين هذا ان كان في الدار غير هذا لا يحنث وان لم يكن في الدار غير هذا يحنث وان لم يكن في الدار غير هذا \* قال ان ابتدأتك بكلام فكذا فلا تقبله فاسلم كل واحد منهما على صاحبه - نث الخالف وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن تكلميني أو ان كلمتك الآن تكلميني لا يكلم

في الكافي \* ثم أخرج مثل المضارب في عمله على الأب أو الوصي يؤديان ذلك من مال الابن كذا في الميسوط \* ولو دفع أحد المتفاوضين أو أحد شريكي العنان مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحياوي \* وإذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فإن كان العاقد ممن يجوز له أن يأخذ المال مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الرجح جازت المضاربة وإن كان العاقد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد العقد كالأذن يدفع مالا مضاربة ويشرط عمله مع المضارب وإن شرط المأذون عمل مولا مع المضارب ولادين عليه فالمضاربة فاسدة وإن كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو وكل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الرجح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيان \* والمكاتب إذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولا معه لا يفسد مطلقا لأنه كالأجنبي سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين \* فإن عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت المضاربة فإن اشتراها بعد ذلك وباعا ور بها فالرجح كله لرب المال ولا أجر للمضارب في عمله ولو كانا اشتريا بمال جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بغير ماله بربع مائة درهم فإن المولى يستوفى منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما شرطوا كذا في الميسوط \* ولو دفع أقدام مضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعه إلى غيره مضاربة فإن دفعه واشترط أن يعمل المضارب الأول مع الثاني أو شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الرجح بين المضارب الأول ورب المال على ما شرطوا في المضاربة الأولى ولا أجر لرب المال وإن عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أخرج المثل كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يكون نصيب المضارب من الرجح معلوما على وجه لا يتقطع به الشركة في الرجح كذا في المحيط \* فإن قال على أن لاثنين الرجح مائة درهم أو شرط مع النصف أو الثلث عشرة دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرط للمضارب رجح نصف المال أو رجح ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحدهما رجح مائة درهم لآخرينهما رأس المال جاز ولو شرط لاحدهما رجح هذا المائة بعينها أو رجح هذا النصف بعينها من المال فسدت وإذا اشترط لاحدهما نصف الرجح الأعشرة دراهم أو ثلث الرجح الخمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في المحيط \* (ومنها) أن يكون المشروط للمضارب مشروطا من الرجح لامن رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال أو منه ومن الرجح فسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* (وأما الشروط) الفاسدة فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها وتبطل بنفسها إذا قال رب المال للمضارب لثالث الرجح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيه المضاربة فالمضاربة جائزة والشروط باطل كذا في النهاية \* فإن عمل على هذا الشرط فز رجح فالرجح على ما شرطوا ولا أجر للمضارب في ذلك وكذلك إن اشترط ذلك لا تجر له بعد له يعمل معه في المضاربة أو وليت يشتري فيه ويبيع فالرجح على ما شرطوا ولا أجر له بعد المضارب ولابنته وإن كان العبد الذي اشتراطه الأجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما شرطوا والذي عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما شرطوا ولو اشترط أن يعمل عبد رب المال مع المضارب على أن لا يعبد أجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهو هذا شرط فاسد والرجح بينهما على الشرط

فقال الخائف بالحم يحنث ولو قال له عند عطاءه ربك الله يحنث للخطاب \* ولو مر الخائف في السوق فقال بوش والحلوف عليه هنالك لا يحنث ولا يعوم حوله أو بكر دوى نه كردم بمنزلة لا يكلمه \* ولو أراد الخائف عليه شتم انسان فأراد الخالف أن يقول لا تفعل فتدكر بعد ما قال بالفارسية يمكن لا يحنث لان الكلام المطلق ينصرف الى ما يفهم \* ولو في الصلاة يفسد وقبل يحنث أيضا لا أمر أخى أمر اذا كر كذا فرمايم فسكنه فارسل اليه ثوباءلى يد رجل وقال قل لحتى يبعه ان قال الرسول للاخ قال أخوك بعه أو أمرك بالبيع يحنث وان قال بعه



لا يحنت \* اجتمعوا واتخذوا افعال رجل منهم من تكلم بعذر هذا قاهر أنه كذا فتكلم الخالف يحنت \* من كالم غلام عبد الله فكذا واسمه عبد الله  
وله غلام فكلمه لا يحنت لان الاعلام معارف وضعوا وتعمل نكرة لان الانسان لا يدكر ذاته باسم العلم ولا يضيف غلامه الى ذاته بهذا الطريق  
بل يشير الى نفسه ويضيف بالياء فذكره على هذا الوجه يوهم انه أراد به رجلاً آخر يسمى عبد الله \* (نوع آخر في المعترضة) \* ان دخلت  
الداران قلت فلانا فعبده حرف دخل (٣٨٨) الدار ثم كالم فلانا لم يحنت وعلى العكس يحنت وهي المسئلة المعترضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم

وفي الفارسية المقدم مقدم  
والمؤخر مؤخر وعليه الاعتقاد  
\* كل امرأه أتزوجها فهي  
كذا ان قلت فلانا فتزوج  
قبل الكلام وبعده أيضاً  
تطلق المتزوجة قبل الكلام  
وعن الثاني يقع على المتزوجة  
بعد الكلام ولو تزوج قبل  
الكلام واحدة أو ثنتين أو  
ثلاثاً ثم كالم فلانا تطلق الكل  
لانه جعل الكلام غاية \* ان  
كلم فلانا فكل امرأة يتزوجها  
فهى طالق فهو على التزوج  
بعد الكلام \* كل امرأة  
يتزوجها أبداً أو الى ثلاث  
سنتين فهي طالق ان قلت  
فلانا فهذا على ما يكون بعد  
الكلام وقبله الى ثلاث المدة \* كل  
امرأة يتزوجها فهي طالق  
ان قلت فلانا فكلمه ثم تزوج  
لا تطلق ولو كلمه ثانياً بعد  
التزوج تطلق \* (نوع آخر  
فيمن حلف لا يكلم وفيه  
مسائل الشتم) \* لا يكلمه  
أخوه فلان وله أخ واحد  
فكلمه ان كان يعلم حنث وان  
كان لا يعلم لا يحنت بمن حلف  
لا يأكل من هذا الخراب ثلاثة  
ارغفة وليس فيه الارغيف  
وهو لا يعلم \* لا يكلم فلانا فلانا  
لا يحنت حتى يكلمه ما ولو  
قوى الحنث بأحدهما صح  
واختلف فيما اذا لم تكن له

ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشتراطه أجرة عشرة دراهم كل شهر أو اشتراط ذلك لمكاتبه أو لابنه جاز  
كذا في المبسوط \* ولو دفع ألفاً مضاربة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه اليه ليزرعها سنة أو على أن  
يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي شرط عليه أن يدفع أرضه  
ليزرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليسكنها سنة ففسدت المضاربة كذا في النهاية عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى فمن دفع مالاً مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزاً ولو شرط أن  
يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* قال القدوري في كتابه كل شرط  
يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئاً من ذلك لا يوجب  
فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم كذا في الذخيرة \* (وأما حكمها) فانه أولاً أمين وعنده  
الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسد فهو أجير وإذا خالف فهو غاصب وان آذن بعهده  
ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاً كذا في الكافي \* المضارب اذا  
عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على  
المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان  
\* هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كانت صحبة فلم يربح المضارب لاشئ له ولو ملك المال في  
المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* وله أجر مثله فيما عمل كذا في  
المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها صوماً لا يجوز  
وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز) \*

لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك  
فالمضاربة جائزة لان مطابق الشركة يقتضي المساواة وكذلك اذا دفع اليه ما لا وقال اعمل به شركتي ولم يزد  
على هذا فهذه مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو الثلث أو الثلث  
أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة  
\* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب  
بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلم الا تجوز كذا اذا علم أحدهما وجهل الآخر  
هكذا في المحيط \* ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة  
فاسدة كذا في المبسوط \* ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث  
الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الرجل الى  
غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض بجانب رب المال فالمضاربة جائز  
وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئاً ففي  
الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للمضارب

نية واختار عدم الحنث حتى يكلمهما ولو حلف لا يكلمهما أو قال بالفارسية باين دو كس سخن نه كويم ونوى واحداً على  
لا يحنت حتى يكلمهما ولا تصح نيته وينبغي ان تصح لان المثنى ذكر ويراد به الواحد فاذا نواه وفيه تغليب عليه فيصح ثم في قوله ان قلت  
فلانا فلانا الواعد بكلمة الشرط فعلى ثلاثة اوجه قدم الإطلاق على الشرط أو وسط أو آخر كقوله امرأه كذا ان قلت فلانا وان قلت  
فلانا قاهرته كذا وان قلت فلانا طلق بكلام أي ما وجد وبطلت اليمين ولو اخر ان قلت فلانا وان قلت فلانا فكذا لا تطلق حتى يكلمهما

\* لا يكلم فلانا أو فلانا أو ولا فلانا فكلهم أحدهما حنث \* لا أكلم فلانا أو فلانا أو يومين وثلاثة فهذا على ستة أيام \* لا أكلمه لا يوما ولا يومين ولا ثلاثة أيام فعلى ثلاثة أيام \* لا يذوق طعاما ولا شربا فذاق أحدهما لا يحنث قال الفضلي يتوى وان لم يكن له نية فكمذاكر \* أكر بجناحه فلان روم وبأوى سخن بكمذاق لم يذهب لكنه كلفه في مكان آخر لا يحنث \* ولو قال أكر بجناحه فلان روم وبأوى سخن نكريم والمسئلة بجناحها يحنث \* زن ازوى طلاقا كرسكي خور دوم قاهرى كند (٣٨٩) وكبوتر داری كند قال الفضلي كل

شرط على حدة بلا خلاف وغيره جعل الكل واحدا \* ولو قال سسكي نه خوردم وقاهرى نكند وكبوتر نه دارد فكل شرط على حدة بلا خلاف \* ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فكذا فضر به أحدهما في دار فلان والاخر في غيره لم يحنث ولو قال ان لم تكن ضربت هذين السوطين في دار فلان والمسئلة بجناحها حنث \* ان لم أدخل هاتين الدارين اليوم او ان لم اضرب فلانا هذين السوطين اليوم أو ان لم اكلم فلانا ولا فلانا اليوم فشرط البر دخول الدارين وضرب السوطين وكلامهما اليوم فان لم يوجد أحدهما لا يبر \* لا يكلم فلانا أبدا أو لم يقل أبدا فهو على الابد وان توى يوما أو يومين أو ثلاثا أو بلدا أو منزلا دين ولا يحنث حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد البين منقطع عنها حتى لو وصل وقال ان كلمتك فانت طالق فاذهبي لم يحنث ولو قال اذهبي أو واذهي يحنث \* قال لها ان كلمت فلانا فانت طالق ثم قال لها ان كلمت انسانا

على أن لي نصف الربح ولت ثلثه كان للضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضخان \* اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط على الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجاين وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال أو لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبدا المضارب أو عبدا رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبدا المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبدا رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادته المضارب له أو شهدا رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبي وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا في المحيط \* ولو شرط ذلك للمساكين أو للجمع أو في الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للشرط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن تلت الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له تلت الربح ان شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط \* لو دفع رجلان ألفا مضاربة على أن للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان للآخر فعلم المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفين ولو شرط المضارب أن له الثلث ثلثاه من حصة أحدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهم ما خمسة أسهم لمن شرط من حصة الثلثين وسبعة للآخر كذا في محيط السرخسي \* لو دفع رجلان الى رجلين ألف درهم وقال لهما نصف الربح يتكفلان لمنه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فملا وربحا فنصف الربح بين المضاربين على ما اشترطوا والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط \* دفع ألفا على أن للمضارب ثلثي الربح على أن يخطب ألف من ماله فيعمل به ما نخطه سما وعمل وربح فهو على الشرط ربح ألف المضارب له خاصة والثلثان له من النصف الآخر يحكم على مال الدافع ولو كان الدافع شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر ماله \* لان الدافع شرط أن يكون ربح ماله كله وهو نصف الربح فيكون هذا ابضاعا مبتدأ لا مضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يخطبه بألف من قبله ويعمل بهما جميعا على أن للمضارب ثلثي الربح ونصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترطوا والثلث لرب المال ولو دفع اليه ألفي درهم على أن يخطبهما بألف من قبله على أن الربح بينهما نصفين فهذا جائز فان كان الدافع شرط لنفسه

(٣٧ - فتاوى رابع) فانت طالق فكلهم فلانا يقع ثلثان \* ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأتين زوجها فكذا يقع ثلثان \* كلما تكلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر يقع واحدة ولو قال الله الحمد لله لا اله الا الله وقع الثلاث \* لا اكلمه يوما أو يومين ذكرنا انه اذا اكلمه في الثالث لا يحنث وفي رواية اذا اكلمه في الثالث يحنث كما لو قال لا اكلمه ثلاثة أيام \* لا اكلم فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غده ان يكلمه بالليل لانه ثلاثة أعين كافي قوله والله لا اكلمه اليوم والله لا اكلمه غدا فكل عين معقودة على حدة ولا

تدخل الليلة بخلاف لا كلمة اليوم وغدا وبعد غد لانه عين واحد كما لو قال لا كلمة ثلاثة أيام \* والله لا كلمة كل يوم من أيام هذا الجمعة لا يحنت حتى يكلمه في كل يوم سماه فيتوقف الحنت على سبع كلمات فلا يحنت اذا ترك كلام يوم ولا يحنت بالكلام السبع الا مرة ويدخل في قوله لا كلمة كل يوم الليلة حتى لو كلمة في الليل فهو كالسكلام في النهار كافي قوله ايام هذا الجمعة وفي قوله في كل يوم لا تدخل الليلة فلو كلم فيها لا يحنت \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على (٣٩٠) كلام واحد لئلا كان أو نهرا \* ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلم

ثلاثة أرباع وللعامل ربعة فالرجح بينهم ما اتلنا على قدر ما لهما كذا في المبسوط \* دفع اليه ألفا وقال ان اشترى به برافدا نصف وان اشترى به دقيقا فالربع وان اشترى به شعيرا فالثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برافدا بعينه شرا شي آخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت كذا في الوجيز لا كذا في ردري ناقلا عن المنتقى \* ولو قال له ان عملت في المصر فلك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصر وباع في السفر قال محمد رحمه الله تعالى المضاربة على الشراء فان اشترى في المصر فلا مضاربة في المصر سواء باعه في المصر أو غيره وان عمل به بض المال في السفر وبالبعض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على أن لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه أجره مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وجد في حقه خاصة ولا ينفراد أحدهما بالتصرف لان الاذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\*(الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا)\*

اذا دفع الى رجل ألف درهم فقال نصفه قرض عليك ونصفه معك مضاربة بالنصف فاخذته على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة \* فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهم ما وان قسم المضارب المال بينهم وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محض من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يقر بالقسمة فان هلك أحد المقتسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من الماهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال وأجاز القسمة بأن قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشي وان هلك النصيبان جميعا بعد مضارب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جر نفعا كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي \* فان عمل مع هذا فربح أو وضع قال ربح والوضعية بينهم مانصين كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب وقبضه المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصة الهبة كذا في المحيط \* ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولوربح فتنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضعية عليهم مانصين ثم ليدكر ان حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تصدق بهما وقال الفقيه أبو اسحق الحافظ تطيب له بالاجماع ولا تصدق بهما كذا في محيط السرخسي \* ولو سمي نصفه بضاعة

كل يوم سماه ولو كلمة ليلا لا يحنت في عينيه كقوله لاهم أنه انت على كظهر أي كل يوم لم يقر به ليلا ونهارا حتى يكفر ولو زاد في قوله أن يقر به ليلا وظهاره على الايام يطل كل يوم بجعي الليل ويعود بجعي الغد ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من الغد \* لا يكلم صديق فلان أو زوجته أو ابنه \* والاصل ان كل من كان منسوبا الى فلان يغير ملك يراعى وجود هذه النسبة وقت البين حتى لو لم تكن زوجته وقت الحلف ثم صارت زوجته ثم كلمه لا يحنت \* لا اكلم عبدا فهو على ثلاثة لا يحنت اذا كلم اثنين وكل شي من هذه فهو على الثلاثة الا الاخوة والاعمام والبنين فان ذلك يطلق على الاثنين منهم \* لا يكلم غلمان فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه فعلى ثلاثة وان كان في ملك فلان أكثر من ثلاثة بخلاف لا اكلم أولاد فلان أو اخوته أو زوجته أو اصدقاءه حيث لا يحنت الا بكلام الجميع الموصوف بصفة تنسب الى فلان وقت

الحلف وعن الثاني لو قال لا اكلم عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنت حتى يكلمهم ونصفه وان كانوا لا يسلم على مثلهم في العادة مرة بان كانوا مائة أو أكثر حنت بكلام واحد منهم \* وعنه حلف لا يكلم عبيد فلان وله ثلاثة اعبد خلفه على كلام السك لوكلم واحد منهم لا يحنت ولو حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يحنت بواحد ثم قال كل شي سوى بني آدم فهو على واحد وفي بني آدم على الثلاث \* (مسائل الشتم) \* ان شتمت في المسجد فكذا فاشتمه في المسجد والمخوف عليه خارجة يحنت

وعلى العكس لا وقع القتل والضرب وفي كل فعل له اثر في المحالوف عليه كالشيخ والرمي يعتبر كون المحالوف عليه في المسجد لا الحالف والطحاوي جعل الرمي كالشتم والفرق بينهما العرف يقال صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في المسجد وان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد بخلاف القتل والضرب \* (نوع منه) \* ان شتمتني فانت طالق فقالت لصغيرة يا بلاني يجهان قالت لشيء كرهته من الصغيرة لا يقع وان لشيء كرهته من الزوج يقع لانها شتمته \* قال لها ان شتمت أي اودك كرتها (٢٩١) بسوء فكذلك انما قال لها كانت امك

لا يقع وان ابتدأت بذلك يقع لوجود الشرط \* قال لها: كمن جواب باز كوى فكذا ثم قال الرجل مع آخرى شهره كسى است فقالت من شهره اذ تويم لا يحنث لانه لم يخاطبها فلم يكن جوابا له \* (نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار) \* أي عبد بشرني بكذا فهو خر فارس أحدهم رسولا فان أضاف الى المرسل عتق المرسل وان لم يصف لا يعتق المرسل ولو قال أي غلاني أخبرني فالاول والثاني والكتاب والرسول سواء الا ان يورى المشافهة (٢٩٢) فتعلم نيته لانه نوى الحقيقة وفي بعض نسخ الاصل الاخبار والاعلام سواء

والاعلام يحصل بالكتاب والرسول ولا يتحقق من الثاني لان الاعلام لا يتكرر بخلاف الاخبار يقال أخبرني غير واحد وخبر متواتر وحدثنى على المشافهة بمنزلة كلني \* حلف انه ان علم بكذا الخبر ففعل عليه ان يخبره ولا يجدي عليه ولو كان حلف ليعلمه وعلم فلم يعلم لا يحنث عندهما خلافا لثاني بناء على مسئلة الكوز \* ان علمتني بقدم فلان فكذا فعلمه كاذبا لا يحنث \* ولو قال ان أخبرتني ان فلانا قدم أو قلت فأكبره كاذبا يحنث \* ان كتبت الى بقدم فلان أو ان فلانا قدم فكاتب كاذبا يحنث \* ان كتبت الى ان فلانا قدم فعبدى كذا فكاتب انه قدم ولم يكن كذلك فقبل وصول الكتاب قدم عتق ولو قال ان كتبت الى بقدمه فكذا ان قدم والكتاب لا يعلم به وكتب بقدمه عتق بلغ الكتاب أم لا \* ليكن سره أو لا يظهره أو لا يقشيه ان أخبر رسالة أو كتابة أو قيل كان كذا لشيئ بعينه فاشار برأسه نعم يحنث لو حذر الاظهار \* لا يعلم فلان فاشار برأسه نعم يحنث وان غنى في هذه الوجوه الاخبار بالكلية أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق \* والاستخدام بالاياء والاشارة استخدام خذمه فلان أو لم يخدمه \* لا يكذب لا يحنث بالاشارة \* لا يقشيه سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنث ان أفشاه بعده واذا خلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنث والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى المضاربة

ويؤا بها ومن جملته التوكيل بالبيع والشرء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار والايديع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطابق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا يملكه العقد ولا يقوله اعمل برأيك الا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشتري برأس المال السلعة وما أشبه ذلك وأخذ السفاتي وكذا اعطاؤها والعقد والتمسكة كذا في الكافي \* وان باع شيئا من مال المضاربة وأخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان \* وان حط شيئا بعيب مثل ما يحيط التجار في مثل ذلك العيب أو يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشاً أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن ففعل به فهو وعلى المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط \* وله أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يستكرها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور ومن الرواية كذا في الكافي \* وليس على هذا المالك عهد شئ مما باع وانما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات \* ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما يملكه فان اشتري العبد عبدا من تجارته خفي لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا أو غائبا ولورهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا لان الرهن ابقاء دين حاكم وليس له أن يقضى دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو دفعه عليه بدينه أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي وليس له أن يزوج عبدا أو أمة من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ان دفع المضارب مال المضاربة أو شيئا منه الى رب المال بضاعة فاشتري رب المال وباع فهي مضاربة بماله او يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوى في هذا أن يكون مال المضاربة ناضا أو صار عرضا وان كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بألف درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالالفين عرضا آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسة مائة هكذا في المحيط \* ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لا تنضم المضاربة الثانية ولا تنفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الرجح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي \* اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت

يحنث لو حذر الاظهار \* لا يعلم فلان فاشار برأسه نعم يحنث وان غنى في هذه الوجوه الاخبار بالكلية أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق \* والاستخدام بالاياء والاشارة استخدام خذمه فلان أو لم يخدمه \* لا يكذب لا يحنث بالاشارة \* لا يقشيه سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنث ان أفشاه بعده واذا خلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنث والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى المضاربة

اسماهم بسكت أو يقول لأقول فلا يبحث لأنه لم يخبر \* حلفه للصوم على أن لا يخبر أحدا فقال الحالف لمن يلقاه على الطريق ذئاب  
فان أراد بالذئاب السارق يبحث وان أراد حقيقة الذئاب لا يبحث وكذا ان أراد الكذب \* قال لا تخبرن سخي مرأيا كسيتي جرا كفتي  
فقال ان كنت قلت لغير امرأتك فكذبا وكان قاله لها ومع غيرها أيضا لا يبحث \* سكران قال هذا البيت من انشائي وان كان من انشاء  
غيري فامرأته كذا لا يعلم كونه لغيره الا باقراره أو يعلم أنه لغيره وفي الباب (٢٩٣) ألفاظ كلام واخبار واقرار وبشارة

واظهار وافشاء واعلام  
وكاتبه واسارة ولا يكون  
الكلام الا باللسان  
والاخبار والاقرار والبشارة  
تكون بالكاتبه أيضا والكلام  
لا يكون بالاشارة والايامه  
والافشاء والاعلام  
والاظهار يكون بالاشارة  
أيضا فان نوى في الافشاء  
والاعلام والاظهار الاخبار  
بالمكتوب والكلام  
لا الاشارة صدق ديانة  
\* حلف لا يعرفه وكان يعلمه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يبحث وقد ذكر محمد  
رحمه الله في مسئلة الخمسة  
أن الشهود اذا قالوا نعرفه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا تدفع الدعوى عند محمد  
خلافا لإمام رحمه الله  
\* حلف لا يستخدم فسأله  
وضوا أو شرايا حنث لأنه  
استخدام ان أوفاه اليه ذلك  
\* حلف لا يستعين فأشار  
بشيء من ذلك حنث أعانه  
أولا لان الاستعانة طلب  
العون وقد حصل الا اذا نوى  
الفعل \* أمر غيره أن يكتب  
الى فلان فأمله الى واحد  
فكتبه ثم حلف أن كلاهما  
ما كتب الى فلان صدق

المضاربة وان شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط وله أن يشتجر أرضا بيضاء ويشتري بعض  
المال طعما ما ليزرعها كذا في الحاوي \* ولو اشتجر أرضا بيضاء على أن يغرس فيها شجرا أو اربط بافقال ذلك من  
المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والرب على ما اشتراطا كذا في المبسوط \* ولو أخذ نخلا أو شجرا  
أو اربطها بمعاملة على أن ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما أنفق من مال المضاربة وإن كان  
قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي \* ولو أخذ الأرض مزارعة واستنتج باطعام اشتراه به بعض  
مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان البذر والبقير من قبل رب الأرض والعمل على المضارب  
فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين \* وكذا لو كان شرط البقر على المضارب كذا في الحاوي \* ولو  
دفع أرضا بغير بذر مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في المحيط \* ولا ينبغي للمضارب  
ولا رب المال أن يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يقبلها ولا يلبسها  
كذا في المبسوط \* وان أذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطؤها ولا دواعيه كذا في المحيط \* ولو  
زوجها رب المال من المضارب فان كان فيهما فضل فالنكاح باطل فبقيت على المضاربة كما كانت  
وان لم يكن فيها فضل جاز النكاح كالزوجها من أجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكفر  
\* ويخرج الجارية عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط \* وليس للمضارب  
أن يبيعها به بذلك كذا في المبسوط \* وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقرابة أو عي  
وكذا لم يجز له أن يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشتري من يعتق على رب المال أو من  
يعتق عليه صار مشتربا لنفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال ربح  
جاز أن يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى ظهر الربح عتق خطه منه ولم يضمن رب  
المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشتري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله  
صح عليه ما كذا في الكافي \* وللضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة برا  
وبحرا وليس له أن يسافر سفرا يخوف أيتحاشى الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى فاضيل \* وفي  
فتاوى أبي الليث اذا دفع رجلا الى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا أن معاملته التجار في  
تلك البلاد ان المضاربين يخلطون وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس  
ان غلب التعارف بينهم في مثل هذه ذارجوت أن لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما نعارفوه كذا في  
المحيط \* اذا دفع الرجل الى الصبي أو الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشتري به ربح أو وضع بغيره اذن  
والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والرب بينهما على ما اشتراطا والعهد في البيع والشراء على رب  
المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا أعتق ولومات العبد في عمل المضاربة وقتل  
الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما ربحها فان مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة  
بأمره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت يملكه بالضمنان فجميع ما ربح العبدل رب المال دون مولى العبد وأما  
الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية وان شامورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم ترجع عاقلته على عاقلة القاتل  
ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط \* ولو اشتري المضارب خرا أو خنزيرا أو مدبرا أو أم ولد  
أو مكاتباً ضمن رأس المال علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* ولو اشتري بيعا فاسداً مائلا كذا اذا قبض فليس

الامر قضاء والكاتب ديانة ان نوى أنه ليس صاحب الكتاب \* (التاسع في المين في الاذن) \* قال ان خرجت بلا اذن في كذا فقامت  
للخروج فقال دعوها فتخرج ولا ينهاه ان نوى به الاذن ثبت دلالة وان قال لها في الغضب اخرجي ولا ينهاه كان اذنا الا اذا نوى  
الطلاق \* اخرجي ان خرجت ليخبرنيك الله أو ليرينك ما تكرهين أو ألحيت في الاذن فقال هرب كما خواهي برؤنا لا آذن الا ليرينك ما تكرهين  
والثاني تهديد وان اخرجت بعض قدمها ان كانت على الخارج يبحث وان على الداخل أو عليه مالا \* مع سؤال سائل فقال لها اعطيه لقمة

فان كان السائل في مكان لا تقدر على دفعها بالخروج كان اذنا بالخروج وان قدرت على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج أو كان السائل رجوع فدعته فرجع الى مكان تقدر على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج \* وان قال لها اشترى بهذه الدراهم لحا فله بالخروج ولو اذن لها بالخروج الى بعض اقاربه فلم يخرج وخرجت لكتس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت آخر يحث \* خرج مع الامر وحلف أن لا يخرج (٢٩٤) الاباذنه فسقط منه شيء فرجع الى طلبه لا يحث \* اذن لها بالخروج الى

يخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والفساد كذا في المحيط \* وان اشترى شيئا بالايغاب فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتغاب فيه الناس أو بأجل غير متعارف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اشترى المضارب أو باع من لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجة أو الملك مكاتبه والعبد المدبون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المدبون هكذا في المحيط \* أقر المضارب بدين في المضاربة لم لا تقبل شهادته له أو مكاتبه أو عبده وعليه دين أو لا رزمة في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ما أقر لعبده ولادين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهما الا عبده أو مكاتبه هكذا في محيط السرخسي \* هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فأما اذا كان فيه فضل فيصح اقراره لهما ولا في حصته نص عليه في المضاربة الصغرى كذا في المحيط في المتفرقات \* اذا اشترى المضارب بألف المضاربة وقبضها ثم باعها بألف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بنحو مساهلة لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بألفين وقبض الثمن الا درهم ما ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها رب المال لنفسه بأقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما شراء هؤلاء جاز الا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرائه أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو وكل للموكل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريه له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط \* بشرين غيبات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان دفعا الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهياه عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غيره فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما بائنة وليس له أن يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبيل أن يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بألف درهم وأشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بألف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم أشهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه شراء مستقلا بمثل ذلك المال أو بربح وكان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراها لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط \* وقول محمد رحمه الله تعالى أنه أشهد أنه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول أو بربح أو بوضعية والثاني أن يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بوضعية فان أراد به الوجه الاول فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بالواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في ماله ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان راد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لان محمد لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال أذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضمان رب المال مانقذ وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا أن يكون رب المال حاضر افعال عند

أهلها فاهلها أبوابها وان كان في منزلين فنزل الاب لان المشتري لا عموم له وان لم يكونا في الاحياء فكل ذي رحم محرم وان أذن ولم تسمح لا يعتبر عند الامام ومحمد رحمه الله وعند الثاني يعتبر \* وفي الصغرى لا تخرجي الابرضى أو بغير رضاي فاذنها ولم تسمح أو سمعت ولم تفهم لا يحث بالخروج بخلاف الاباذني أو بغير اذني حيث يحث لان الرضا يتحقق بلا علمها والاذن لا يتحقق \* أذن لها وهي نائمة في التجريد جعله اذنا وفي النواذر لا كالاذن بالعربية وهي لا تعلم \* أذن مرة ثم نهاها بعمل النهي \* أذنت لك كلما خرجت ثم نهاها بعمل عند محمد رحمه الله خلافا للثاني \* وفي المشتق اذنها ثم قال بعد ذلك لا آذن لك يحث بالخروج وقال الثاني لا يحث في الخرجة الاولى ويحث اذا خرجت بعده ولو قال الا بأمرى فالأمر أن يسميها نفسه أو رسوله فان أشهد قوما على ذلك لم يكن أمرا ولو بلغوها بالتبليغ فخرجت

لا تطلق وان لم يأمرهم وخرجت تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها الرضا والارادة \* أمر أنه كذا ان حضرته خرجت الاباذني أو برضاي أو على فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام تخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذنا \* ان خرجت من الدار بغير اذني فاذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حث \* ان خرجت حتى آذن تنتهي العين بالاذن مرة فلا يشترط



الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحتي دين لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الاصدق أيضا لانه تغليظ والاول تخفيف ولو قال كلما خرجت من الدار بغراذني يشترط الاذن كل مرة ولو قال متى خرجت أو متى ما خرجت بغراذني فخرجت باذنه مرة ثم خرجت مرة أخرى بغراذنه لا يحنث \* ولو قال هر كاه كهي دستوري من ارزخانه بيرون آبي فكذلك فاذا خرجت من خرجت في الثانية بلاذن تطلق وقيل في قوله متى ومتى ما يشترط في كل مرة وفي حتى ولا يكتفي بمرة وعن محمد رحمه الله في لا يخرج الا بعلمه لو خرجت (٢٩٥) ثانياً بلا علم يحنث \* الدائن أو المولى أو السلطان أو الزوج حلفوا المدبون والعبد أو واحدنا

من الرعية أو الزوج على أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فأت المدبون أو قضى الدين أو مات المولى أو عتق العبد أو خرج عن ملكه أو عزل الوالي أو زالت الزوجة سقطت اليمين ولا تعود بعود الولاية \* قالت لزوجهما ائذني بالخروج الى بيت احمي فقال ان اذنت لك بالخروج فعبدي حر ثم قال اذنت لك بالخروج لا يحنث ولو قال لعبده ان اذنت لك بتزويج فلانة فكذلك ثم اذنه بتزويج النساء أو بالتزويج حنث ولو قال لعبده ان اذنت هذا فكذلك فانذنه في التجارة فاشترى العبد يجوز ويحنث ولو اذنه بشرائه الزفاف اشترى هذا العبد لا يحنث ويجوز والفرق أن الاذن في الاول مطلق فتناوله وفي الثاني خاص مقيد والاطلاق باعتبار أن فك الحجر لا يقبل التخصيص \* حلف لا يخرج من المصر الا باذن امرأته فأذنت بالخروج عشرة أيام فكث سنة لا يحنث لان المكث لم يدخل تحت الحلف وانما دخل الخروج بلاذن وقد كان بالاذن

حضرته اني اشترى بالنفس هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذا الف مضاربة فأخذ المضارب واشترى جارية للمضاربة بألف درهم جياذ كما اقتضاء مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نهر جرة أو زبوف فان لم يعلم بالشار الى وقت الدفع والاخذ أو علم به أحدهم مادون الآخر أو علم الا أنه لم يعلم كل واحد منهما بما يعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان أعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزبوف وان لم يتجاوز بها البائع وردها على المضارب يرددها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظر الى الدراهم قبل الشراء وعلم انما زبوف فاشترى بها جارية نقد الشراء على المضاربة وكان رأس المال الزبوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب مستوقة أو رصاصا فاشترى المضارب جارية بألف درهم جياذ فهي لرب المال ولا تكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها للمضارب أجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا لانها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية بألف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفى منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب أجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زبوفاً أو مستوقة أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما بما يعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زبوفاً أو نهر جرة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترين لنفسه وان كانت الدراهم مستوقة أو رصاصا فاشترى بها شياً كان لرب المال وكان للمضارب أجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بألف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة \* واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فأبى المضارب وأراد امساكه حتى يجدر بحماق المضارب فيجبر على بيعه الآن يشاء أن يدفعه الى رب المال ولكن يقال له ان أردت الامساك فردد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع \* وليس لرب المال أن يأخذ فضل عليه كذا في الميسوط \* واد اشترى المضارب بالمال متاعاً ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بجماع كثير أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوي ألفين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بأن كان اشترى به متاعاً يساوي ألفاً ففي الوجهين جميعاً لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضارب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه واذ لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه لم يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذ برأس مالك أو

\* حلف أن لا يخرج امرأته من الدار بلاذنه وكانت رهنتم محدوداً لها فاستأذنت في الخروج فقال اذهبي وسلمي المال واقضى الرهن فخرجت ولم تجد المرتب لها بالخروج الى وجود الغاية بلاذن الاول \* ان خرجت من الدار الا باذن لا بد من الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن وتحقق الحنث ثم خرجت ثانياً بلاذن لا يحنث لان اليمين واحد واذا قوى في الا باذن الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر فالحيلة أن يقول تكلماً أردت أو شئت الخروج فقد أذنت لك فاذا نمتها يا رجل نهيته عند محمد رحمه الله وهو اختيار الفضلي وعليه

الفتوى خلافاً للإمام الثاني ولو كان خرجة واحدة يعمل النهي بالإجماع ويبحث بالخروج \* قال بعده ان خرجت الاباذني ثم قال لغيره  
اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له الغدر وكذا لو قال لغيره اذن لك مولداً في الخروج ولو امر المولى غيره أن يخرج ما اذن المولى فأخبر  
يكون اذنا ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك به لا يصح لان تعليق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال له المولى اطع فلانا في كل ما يامرك  
فان له فلان بالخروج فخرج بحث (٢٩٦) \* ان خرجت الاباذني فاستاذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الخن لا يبحث لو جرد

الاذن بالخروج وان زاد الى آخر فاذن لها في زيارة الام فذهبت الى بيت الخن بحث \* لا يشرب الاباذنه فناوله القدح بيده ولم يقل بلسانه شيئاً فشرّب بحث لانه دليل الرضا لا الاذن \* لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو يراها لا يبحث \* وان اذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علمه لا يبحث \* اكر يرون شوى تامن نه فرمايم فانت طالق ان قوى الاذن في كل مرة أو الاذن مرة صدق وان لم يكن له نية فعلى مرة واحدة الا أن يكون عرف الناس على خلافه \* (العاشق صلاة وصوم وقرأة وغسل) \* ان صليت ركعة فهو حرفصلى ركعة ثم تسكلم لا يعتق وان ركعتين عتق بالاولى \* وفي الجامع عبده حران صلى اليوم صلاة فصلى ركعة وقطعها لا يبحث ولو لم يقل صلاة بحث اذا قيدها بالسجدة \* لا يصلى صلاتين فصلى ركعتين بلا قاعدة قيل يبحث وقيل لا وقيل ان عقد يمينه على النفل لا وان على الفرض فان كان من ذوات المثنى فكذلك وان كان من

تبعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط \* وكل ما جاز للضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل برأيك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في القصول العبادية والله أعلم

### \* (الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين) \*

اذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتريا بهما عبداً يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد ألف درهم ألف من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف آخر ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف ويغرم مساوي ذلك وحق المضارب الآخر ربع لحق رب المال فلا يتنفع لاجله نفوذاً جازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع العبد بالقي درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من المشتري الألفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ماله باعاه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد باقى من ألفين بقليل أو كثيراً بما يتغابن فيه فأجاز ذلك رب المال فجازته باطله ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجاز أحد المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه ببدون القيمة بقليل أو كثيراً لم يجز حتى يجيزا جميعاً ولو كان أحدهما المضاربين باع العبد بغير ما ذكرنا من الثمن فأجاز المضارب الآخر لم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقى من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ماله كان باعه جميعاً كذا في المبسوط \* دفع ألفاً الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعملوا بركبكم أو لم يقل لا ينفرد أحدهما بالبيع والشراء فان عمل أحدهما ما ينصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ضامناً لذلك النصف كذا في محيط السرخسي \* وما يحصل بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وان عمل أحدهما ما اذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهم ما النصف من كل واحد منهم ما وباقى في يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف أخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربعه والربح الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان نصيبه من الربح أكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويهبط له الباقي من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي اذا أيسر وصورته ان كان رأس المال ألف درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخمسمائة ألف ربح وخمسمائة رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يربى خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين التي على المضارب المخالف فيصير ألفاً فيكون بينهم أربع مائة رأس المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائة وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائة وخمسون ويرد مائة وخمسين اذا أيسر وان كان في يد المضارب

ذوات الاربع بحث في الاشبه \* حلق لا يصلى باهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلى فيه فلم يصل فلان فيه ثلاثة أيام لرخص الموافق أو لا لم يبحث الخالف بالصلاة فيه \* لا يصلى خلف فلان فقام بجنبه وصلى بحث لان المراد به الاقتداء به وان توى حقيقة الخلف لا يصدق قضاء \* والله لأصلي معك فصل يا خالف امام بحث الا اذا توى أن يصلى معه بحيث لا يكون معه \* ما ثالث \* لا يؤم أحداً فافتتح الصلاة فجاءه جماعة واطعوا به حنث اذا ركع وتجدد بهم قضاء لاديانة وكذا لو صلى بالناس يوم الجمعة وتوى أن يصلى لنفسه جازت الجمعة ولهم في الاستحسان

وحنث قضاء لادبائنه ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أنه يصلي لنفسه لم يحنث دينه وقضاء ولو شرع فيها ثم أحدث فقضى آخر  
حنث \* قال لها ان لم تصلي الساعة فانت طالق وقامت وكبرت وحاضت حنث قال صاحب المنظومة هذا صحيح على مذهب الثاني بناء على  
مسئلة الكوز والصحيح وقوع طلاقها عند الكل لو جرد الشرط وهو عدم الصلاة كما لو قالت لله على صوم غد وحاضت فيه يصح النذر لان  
الحيض لا يمنع وجوب الصوم ولو قالت لله على صوم يوم حيض لا يصح \* قال لها ان لم تصومي غدا فانت كذا فصامت من الغد وحاضت حنث  
\* ان لم تصلي الفجر غدا فانت طالق فشرعت فيها وطلعت الشمس أفنى ركن الاسلام (٣٩٧) رجه الله بالوقوع والحالواني بعدهم وكذا  
لو غسلت عضوها ثلاثا ثلاثا  
ولو كانت غسلت مرة أمكنها  
الادراك قبل الطلوع لا يقع  
عند الحالواني \* ما أخرت  
صلاة عن وقتها وقد كان نام  
حتى خرج وقت الصلاة ثم  
قضاها فالصحيح انه ان كان نام  
قبل دخول الوقت وانتبه بعد  
خروجه لا يحنث وان كان  
نام بعد دخول الوقت يحنث  
\* ان تركت صلاة فانت  
طالق فترك وقضاها قبل  
يحنث وقيل لا وبالقول أفنى  
عبد الرحيم الكرميني والثاني  
ركن الاسلام السعدي وهو  
الاشبهه \* لا يقرأ اليوم  
فالحيلة ان يأتى بغيره \* لا يقرأ  
سورة فنظر في المصحف حتى  
أتى آخرها لا يحنث بالاتفاق  
بخلاف ما اذا حلف لا يقرأ  
كتاب فلان فنظر فيه وفهمه  
يحنث عند محمد خلا فاللثاني  
لان المقصود منه فهم ما في  
الكتاب والفتوى على قول  
الثاني \* ان قرأت كل سورة  
من القرآن فعلى كذا قال  
محمد رجه الله هذا على جميع  
القرآن ولا يحنث بالسهلة  
الا ان ينوي في سورة التل  
\* لا يقرأ سورة فترك حرقا منها

الموافق ألفاد رهم وخسمائة يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله أفنى درهم فيكون نصيب  
المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في المضارب الموافق ثلاثة آلاف  
فالربح ألفاد رهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح ألفين وخسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك  
ستائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة  
وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق أثلاثا على قدر حصتهما  
كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يهلك ما في يد المخالف ولم يكن هلك ما في يد العامل بأمر صاحبه فان رب  
المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كان حين قبض الالف مضاربة اقتسمها  
نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبدا ثم أجاز صاحبه شراءه لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو  
اشترى جميعا بالالف عبدا ثم باعه أحدهما بثمن معلوم فأجاز صاحبه جاز وكذا لو أجاز رب المال كذا في  
المبسوط \* اشترى عبدا فباعه أحدهما بعرض أو جارية فأجاز صاحبه لم يجز قياسا أو جاز استعسانا ولو لم يجز  
صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بالف ثم أجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون  
في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية أو العرض فأجاز رب  
المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* وان أبضع أحدهما بعض المال بغير أمر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح أو وضع فربح  
ذلك للمضارب الذي أبضع ووضعته عليه ولرب المال أن يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على  
الآخر وان شاء ضمن المضارب الآخر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء فان أذن لكل واحد من  
المضاربين لصاحبه في أن يبضع ما شاء من المال فأبضع أحدهما ما رجلا وباع الآخر جلا فذلك جائز  
عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من  
المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض أكثر من نصف الثمن الا أن يأذن له شريكه فان أذن له  
شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا المال فبضعاه فلهما ضمانان  
له وان أبضعاه باذن رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط والله أعلم

#### \* (الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط) \*

الاصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطا في المضاربة ان كان شرطا لرب المال فيه فائده فانه يصح  
ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفا وعاملا بغير أمره وان كان شرطا لفائدة  
فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط \* ان خص له رب المال التصرف في بلد  
بعينه أو في سلعة بعينها تنقيده ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة الى من يخرجها من  
تلك البلدة فان أخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله بجه وعليه وضعته وان لم يشترح  
رده الى البلد الذي عينه برى من الضمان ويرجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا اشترى بعضه في المصرو

(٣٨ - فتاوى رابع) يحنث ولو تركه لانه طويل لا يحنث \* لا يتوضأ من الرعا فرغ أو بال ورغف أو توضأ فلو توضعه من ماء يحنث وكذا  
لو حلف لا يغتسل من امرأته هذه من الجنابة فاصابها ثم أخرى أو على القلب فاعتسل يكون منها ويحنث \* (الحادي عشر في الاكل) \*  
الا كل ايسال ما يتأق به المضغ أو الهشم الى جوفه مضغها وابتلعها وبلا مضغ والشرب ان يوصل الى جوفه ما لا يتأق فيه الهشم في  
حال وصوله كالنبيذ والماء \* ولو حلف لا يأكل شيئا لا يتأق فيه المضغ بنفسه فأك مع غيره وهو مما يؤكل كذلك حنث فخوان يحلف على ان  
لا يأكل هذا اللبن فأكله مع الخبز والترحنث \* لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك حنث ولو صب عليه ماء فشر به لا يحنث في لا أكل ويحنث

في لا أشرب \* لا يأكل هذا الرغيف فدقه وصب فيه الماء ثم شربه لا يحنث وإن أكله مبلولاً يحنث وكذا السويق إذا شربه بالماء فهو شرب  
لأكل وإن بله ثم أكله حنث \* لا يأكل طعاماً سماه فغضه حتى دخل في جوفه من مائه ثم ألقاه لا يحنث \* التغذى كل مترادف يقصده  
الشبع والتعشى كذلك وما تغذى ما يعتاده حتى لو حلف على ترك الغداء فشرب اللبن لا يحنث والتداوى بخلافه \* حلف لا يتعشى فأكل  
قمة أو لقمتين لم يحنث \* كل شيئاً سيرا (٣٩٨) فقال له رجل تغديت فقال عبده حران كان تغدي لا يحنث حتى يأكل أكثر من

نصف الشبع \* حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعدد تصافف الليلة لا يحنث والسحور بعد ثلثي الليل إلى الفجر الثاني والعشاء إن يأكل أكثر من نصف الشبع والذوق أن يصل إلى فيه ويجد طعمه فإن عسى بالذوق إلا كل لم يدين قضاء سواء كان ما كولا أو مشروباً \* حلف لا يذوق فأكل أو شرب يحنث ولو لا يأكل أو لا يشرب لا يحنث بالذوق وعن محمد بن حلف لا يذوق فيمنه على الذوق حقيقة وهو أن لا يوصل إلى جوفه إلا أن يتقدمه كلام نحو أن يقال له تعال تغدمني فخاف لا يذوق معه طعاماً ولا شراباً فهو على الأكل والشرب \* لا يذوق الماء فتضعض للصلاة لا يحنث \* لا يأكل طعاماً ينصرف إلى أكل ما كول مطعوم حتى لو أكل الخلل يحنث وإذا عقد عينه على ما هو ما كول بعينه ينصرف إلى أكل عينه وإذا عقد على ما ليس بما كول بعينه أو على ما يؤكل لعينه إلا أنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف إلى المتخذ منه \* بيانه لا يأكل من هذا العنب

بعضه كل المردوبه والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي \* وإن كان اشتري بنصف المال شيئاً خارج الكوفة وبالنصف بعد ما رجع إلى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضاربة ربحه وعليه وضعيته وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة قال في الأصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فجعل في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل إلا في السوق فجعل في غيره ضمن كذا في محيط السرخسي \* وما يفيد التقييد من الالفاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل به بالكوفة أو لتعمل بالكوفة مجزوماً ومرفوعاً أو فاعمل به بالكوفة أو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة بالنصف واعمل بالكوفة أو قال اعمل بالكوفة والضابطة أن رب المال متى ذكر عقب المضاربة ما لا يمكن التلطف به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كذا في الالفاظ الستة وإن استقام الابتداء لا يبيح على ما قبله ويجعل مبتدأ كذا في اللفظين الأخيرين وحينئذ تكون الزيادة شورية وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي \* وفي القدروري إذا دفع إليه ألف درهم فقال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف فأشترى الطعام فهذا على الحنطة ودقيقها وكذلك إذا قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف فأشترى الطعام أو قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف تشتري به الطعام أو قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى به غير الطعام بصير محالة ضامناً قال وله أن يشتري به الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجه واحد في غير ذلك من الأماكن وأشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذا الألف واشتر به الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط \* إذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة إذا خرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله أن يشتري دابة يركبها إذا سافر كما يشتري التجار وله أن يشتري أيضاً حوله يحمل عليها الطعام إذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء أو في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب \* ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام إلا أن يكون في بلد اعتادت التجار فيه ذلك فإن كانت المضاربة عامة جاز شرا السفينة أيضاً كذا في محيط السرخسي \* وله أن يستأجر ببعضه بيتاً يجوز فيه الطعام أو يبيعه فيه كذا في المبسوط \* إذا دفع إليه ألف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال إليه وفي غيره وله أن يضع في الرقيق أيضاً وله أن يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له أن يشتري ببعض المال طعاماً أو كسوة للرقيق كذا في المحيط \* لو قال على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقييد وليس له أن يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي \* ولو دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به من أهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه إليه مضاربة في الصرف على أن يشتري من الصيارفة ويبيع كان له أن يشتري من غير الصيارفة ما يدا له من الصرف كذا في المبسوط \* وإن وقت للمضاربة وقتاً بعينه يتقيد به حتى يبطل العقد بمضيه كذا في الكافي \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالنقد ويبيع به فليس له أن يشتري ويبيع إلا بالنقد كذا في المحيط \* ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا إذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فإن كان بدون ذلك فهو

أو الشاة لا يحنث بما يتخذ منه \* لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عنبه أو زبيب يحنث \* لا يأكل من هذا اللحم فأكل من مرقه لم يخالف يحنث \* لا يأكل لحواً ولا نية له لا يحنث بالسهمك إلا إذا نوى بلحم الأبل والغنم يحنث مطبوخاً ومشروباً أو قديداً فهذا من محمد إشارة إلى أنه لا يحنث بأكل النوى وبه أفتى أبو بكر الاسكاف وهو لا يظهر وعليه الفتوى وعند الفقيه أبي الليث يحنث ويستوى الحلال والحرام \* ولو أكل شيئاً من الرأس يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً مشروباً لا يحنث وفي الشافعي جعل الأكل والشراء واحداً والاول

اصح ولو اكل شيئا من البطون كالكبدة والطحال يحث في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحث وكذا في شحم الظه وولائه لحم سمين ولا يحث في شحم البطن والالفة بالاجاع لانه ينقي عنه اسم اللحم فلا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباجات ولو اكل الحرة التي في وسط الالفة يحث لانه لحم لا ياكلها كل شيئا خالطه لحم لا يحث عند الامام رحمه الله وهو الصحيح والشواء والطبخ على اللحم خاصة وان كان له نية فلي ماوى والسمك المشوى لا يدخل فيه لا ياكل كل من هذه الشجرة فاخذ منها عصف (٢٩٩) فوصل باخرى فاكل من غيرها لا يحث وقيل

يحث \* لا ياكل شيئا من  
الحلواء يحث بالعدل والطبخ  
وكل ما هو حار في عرفهم وفي  
عرفنا الحلواكل شيئا حلوا لا يكون

من جنسه حامض فالعنب  
والبطيخ من جنسه حامض  
\* لا ياكل خبزا فاكل قرصا  
يقال له بالفارسية كايجه  
او ما يسمى نواله بريده يحث  
وفي الجوز نيج وقرص  
القطائف لا يحث ولو اكل  
ثريدا او خبزا بعد ما تفتت  
او العصيدة او التماح

او الكري لا يحث \* لا ياكل  
طعاما فاكل دواء ليس بطعام  
ولا غداء بل هو مركبه  
كالسقونيا لا يحث ولوبه  
حلاوة كالسكجيين يحث  
\* لا يشرب دواء ولا يتداوى  
فشرب لبنا او استعط بدهن او  
احتجم لافكل ما يسهى دواء  
في العرف يدخل تحت اليمين  
وما لا يسمى دواء لا يدخل  
وان كان دواء في الحقيقة  
\* لا ياكل طعاما ان كان ملحا  
يقال له بالفارسية شور  
يحث كما لو حلق لا ياكل  
القلقل فاكل طعاما فيه  
فلفل ان وجد طعمه حث  
والالا وفرق بينهما الفقيه  
وقال في القلقل يحث لان  
عينه ما كول لافي الملح ما لم

يا كل عينه مع الخبز او شي آخر الا اذا دل الدليل وقت اليمين انه اراد الطعام المالح وقال القاضي يحث فيهما العموم الجواز ويقول الفقيه  
يفق \* لا ياكل اداما ولا نية له فالادام الخبز والزيت واللبن وكل ما يسطخ ويختلط به الخبز والعنب والبطيخ والتمر ليس بادام اجاعا \* لا ياكل  
من هذا الخبز فاتخذ سكاكة واكل لا يحث \* لا ياكل من زهذه البقرة فاكل من دوغه يحث ولو من دوغه لا يحث \* لا ياكل كل اللبن فجعل في  
ارز وطبخ لا يحث وان لم يجعل فيه ما يرى عينه وفي النوازل ان كان يرى عينه ووجد طعمه يحث \* لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه

مخالف كذا في المبسوط \* لو قال لا تبعه باكثر من ألف فباع باكثر جاز لانه خير اصاحبه كذا في الحاوى \* لو  
كانت المضاربة مطلقة فخصم ارب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع بالنسيئة او لا تشتري دقيقا  
ولا طعاما او لا تشتري من فلان او لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى  
وباع وقبض الثمن وصار المال نافعا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح  
وكذا لو نهاه عن السفر فلي الرواية التي يملك السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا  
في فتاوى قاضيخان \* فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الخطة لم يكن له ان يشتري بالباقي  
الا الخطة فاذا باع ذلك الشيء وصار قد الم يشتر به الا الخطة كذا في الحاوى \* اذا دفع اليه مال المضاربة  
على ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس للباس في حق نبي آدم فله ان يشتري به ماشاء  
من ذلك كالخز والحرير والقز و ثياب القطن والكتان والا كسبية (٢) والانبيات والطبايسة ونحو ذلك  
وليس له ان يشتري المسوح والستور والاعطاط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على ان يشتري به البز  
فليس له ان يشتري من ثياب الخز والحرير والطبايسة والا كسبية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان  
فقط كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* والله اعلم

### \* (الباب السابع في المضارب يضارب) \*

اذا دفع المضارب المال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية  
كذا في التبيين \* ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول  
صحت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان  
وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا ويطلب الربح للثاني ولا يطيّب للاول كذا في الكافي  
\* وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الاخر حصته التي اشترط على المضارب  
الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا  
في التبيين \* ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب  
المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية  
فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللاول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا  
فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوى \* ولو استهلك المضارب الاخر المال او وهبه كان الضمان على  
الاخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا  
عمل بالمال لانه في مباشرة العمل امثل امر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن أيهما شاء كذا في  
المبسوط \* ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من  
المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة \* ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به

(٢) قوله والانبيات بجميع انبيانية بفتح الهمزة وكسرها وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم  
وبعد النون ياء نسبة مشددة كساء غليظ لاعلم له نسبة الى موضع يقال له انبيان يقال كساء انبياني كذا في  
شرح البخاري في حيث عطفه على الاكسية من قبيل عطف الخاص اه بجر اوى

زعفران يحنت \* لا يأكل هذا السمن فجعله خبيصاوا كله يحنت وكذا في كل موضع يرى عنه وان لا يرى لا وان وجد طعمه \* والتمر لو جعل عصيدا أو كل يحنت لبقاء اسم التمر \* وعن محمد حلف على ما لا يؤكل فاشتري به ما كولا أو كل يحنت وان ما كولا لا \* لا يأكل كل التمر لا يحنت بالبطيخ \* لا يأكل كل الدهن يحنت بدهن الكبراج وفي الشراء لا \* لا يأكل سكر فاخذ السكر ومعه حتى ذاب ثم ابتاعه لا يحنت ولو فعل هذا في الصلاة قدست \* لا يأكل كل (٣٠٠) رمانة فصمها لا يحنت \* لا يأكل كل من حله هذا الكرم وحامضه يحنت بأكل

ويبيع فرب المال أن يضمن ماله أي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الأول ولا ربح لرب المال فان ضمن المضارب الأول صحت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الأول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الأول كذا في المبسوط \* رجل دفع إلى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الأول إلى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز وبكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللضارب الأول سدس الربح وان شرط الأول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للأول ولو شرط الأول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الأول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال رب المال للأول ما ربححت في هذا من شيء فهو بيننا نصفين أو قال على أن ما نال لك من فضل أو ربح أو قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن ما رزق الله فيه من شيء أو قال على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفين ولو قال له اعمل فيه برأيك ودفعه إلى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخمسة أسداس الربح كان كله صحيحا والثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الأول ورب المال نصفين كذا في المبسوط \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة وقال ما رزقني الله فهو بيني وبينك فقصف الربح لرب المال والنصف الآخر للضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب إلى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع إلى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الأول كذا في الذخيرة \* ولو كان الأول دفع إلى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط \* إذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني إلى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فالمضارب الأول يرى من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فإذا ضمن الثاني لم يرجع على أحد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما شرطوا ولو كان المضارب الأول حين دفع المال مضاربة إلى الثاني بالثالث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني إلى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الأول وان ضمن الثاني رجع على الأول وان ضمن الأول لم يرجع على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر الملك للأول صحت المضاربة بين جميع الثانية والثالثة والوضعية على الأول وأما الربح فلا مضارب إلا آخر سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط \* والمضارب أن يشارك غيره شركة عمنان ويقسم الربح بينهما على الشرط وإذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصص المضاربين من الربح فيستوفى منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع \* ولو كان المضارب الأول دفع المال إلى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضعية عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الأول ويرجع به

بسرعه وعنه \* وقوله از شيرني ابن رزته خورم على الدبس \* لا يأكل كل من هذا السابوخ فاذا ذبت اليتة حتى صاردها فاكل لا يحنت \* حلف لبأ كان السم أو يؤكل فلانا يأكل لب الجوز لانه سم حتى لو أكثرأ كله قتله \* لا يأكل لحم شاة فاكل لحم عنز لا يحنت مصر يا كان الحالف أو قرويا وعليه الفتوى \* لا يأكل كل لحم بقرة فاكل لحم جاموس يحنت وعلى القلب لا لان البقر اسم جنس والجاموس اسم نوع قال القاضي وينبغي أن لا يحنت في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما \* لا يأكل كل لحما فاكل لحما غير مطبوخ يحنت \* لا يأكل كل لحما يشتره فلان فاشتري فلان سخلة فذبحها فاكلها الحالف لا يحنت \* (نوع منه) \* اشترى منامن اللحم فقالت زوجته انه أقل من من وحلفت على ذلك وقال الزوج ان لم يكن منا فكذا يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنت \* ان حلف أنه ليس في بيته مرقاة فاذا فيه مرقاة قليلة يحنت لا يقال في العرف في مثله في البيت مرقاة أو كانت كثيرة فأسدة

لا يحنت وان كانت تصلح لبعض ولا تصلح لبعض يحنت \* لا يأكل كل من هذا القدر وكان اعترف منه في قصعة قبل الحلف فأكل الأول لا يحنت \* ما مشبكك نهجيم دهن خورديم وباشكان جوشميد اند وخورديم اند لا يحنت \* لا يأكل كل من طيب فلانة فسخت مرقاة كان طبعها غير الها لا يحنت \* وقوله أزدك كرده تونه خورم فهو كقوله بخته تو ولو وضعت القدر في التنور ان لم يكن فيه نار أو قد نهي يحنت وان أوقدها غير هالا وان كانت فيه نار ان كانت أو قد تم اقبل الوضع حنت وان كان أوقدها غير هالا قال الفقيه يحنت لانه في العرف يسمى واضح

التسدر طبائجا كما يسمى موقدا النار تحته وعلمه الفتوى \* لا يأكل طينحا ولا مية له فعلى اللحم والقلبة التي لا مرقه لها ليس بطيخ وهو على اللحم والمرقة وقال ابن سميعة على الشحم أيضا \* حلف دروز جهار شبيهه شملادعوت كتم فهدا على أقرب الأربعا إليه والشرط ان يضيفهم في هذا اليوم جله أو متفرق في أى مكان وجدهم بحيث يسمى هو لا مضافا وهو مضيفا حتى لو أطعمهم خبز القفار بحث ولو عاوا في موضع لا يمكنهم الوصول في اليوم بحث لعدم البر بخلاف مسئلة (٣٠١) الكوز لان شرب الماء المراق لا يتصور

بخلاف قطع المسافة البعيدة  
\* لا يأكل كل مما يأكله فلان  
فأكل منه بدخوجه عن  
ملكه لا يحنث \* لا يأكل مما  
يشترى به فلان فاشترى فلان  
وباعه فأكل منه الحالف  
لا يحنث \* لا يأكل من ميراث  
فلان فبات فلان فأكل من  
ميراثه حنث وان ورثه من  
وأرثه وأكله لا يحنث نسخ  
الميراث الثاني الميراث الأول  
كالشراء \* حلف لا يطعم فلانا  
من ميراث والده فورث طعاما  
فأطعمه أو دراهم فاشترى به  
طعاما وأطعمه يحنث وان  
بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه  
لا يأكل من ميراث  
والده شبه أقيات والده وورث  
ماله فاشترى به طعاما فأكله  
لا يحنث في القياس لان  
الطعام ليس بميراث  
ويحنث في الاستحسان لان  
الميراث هكذا تؤكل في  
العادة فان اشترى بالميراث  
شيئا ثم اشترى بذلك الشيء  
طعاما وأكل لا يحنث لانه  
اشترى بكسبه لا بعيرائه  
\* لا يأكل من زرع فلان فأكل  
منه ما هو عند المزارع أو عند  
المشتري منه يحنث لان  
الشراء لا يفسح الزرع وان  
اشترى منه آخرو بذره فأكل  
من ذلك الخسارج لا يحنث

الأول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى أجزا مثل العامل أو لامن المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الأول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعلم به فلا ضمان على المضاربين في الوضعية والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه أجزا مثل المضارب الأول وعلى المضارب الأول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول) \*

\* (الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما أنفق حسب ما أنفق على المتاع من الجمل وغيره ولا يحسب ما أنفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ودهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو ربح بمعنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام على بكذا تحزرنا عن الكذب كذا في المحيط \* لو اشترى المضارب متاعا بألف درهم ورقه بألف درهم ثم قال للمشتري منه أبيعته مراجعة على رقبته فان بين المشتري كرقبه فهو جائز لأبأس به وان لم يعلم المشتري كرقبه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقم كرقبه فهو بالخيار ان شاء أخذه وان شأتركه فان قبضه فباعه ثم علم ما رقبه فرضى به فرفضه باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كل المراجعة فان كان المضارب ولاه رجلا رقبه ولا يعلم المشتري ما رقبه ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر يبيعها صححها جازان لم يكن الأول قبضه وكذلك لو كان الأول علم برقبه فسكت حتى باعه المضارب من آخر يبيعها صححها فان رضى الأول بعد ما علم برقبه ثم باعه المضارب من آخر يبيعها صححها فالبيع الثاني باطل ولو كان الأول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الأول بالرقم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني أيضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بألف ثم قال ربحل أبيعك هذا المتاع مراجعة بربح مائة على ألفي درهم ولم يسم رقبه ولا غيره فاشتراه ثم علم أن المضارب كان اشتراه بألف درهم فالبيع لازم بألفي درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط \* لو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهمان يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلاثين ولو قال بربح العشرة خمسة عشر كان الثمن خمسة عشر وكذا لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة أحد عشر ونصفا كان الربح درهمان ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانتقص عنده حتى يساوى ثلاثة دراهم ثم باعه بوضعية الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاثا ولو قال بوضعية الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلاثين وكذلك لو قال بوضعية العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يضمن له أن يبيع الجارية مراجعة على الثمن

\* لا يأكل من طعام اضيفه فلان فأكل من طعام ضيفه وباعه من آخر يحنث \* لا يأكل من كسب فلان فورث كسبه آخرا أو كسبه حنث وان انتقل الى غيره بشراء أو اجارة أو هبة أو كسبه لا يحنث \* لا يشتري ثوبا باسمه فلان فباعه منه حنث \* لا يأكل من خبز فلان فأكل من ما جده عند المحلوف عليه لا يحنث قبل هذا في الشتاء وفي الصيف يحنث وكذا لو أكل من قشر بطيخ فلان أو فوات خبز ألقاه على فناء داره ان كان لا يعطى منها للسائل \* اذا أوردته فلان نه خورم فأكل من جده فلان يحنث \* لا يأكل من مال حنثه شيئا فأكل من خبز عجين جعل



فيه عين خنته لا يحنث \* لا يشرب من مائه ولا يأكل من ملحته فاخذ من مائه وملحه وجعل في عين فاكل من خبزته لا يحنث لانه ثلاثي \* قال لها ان اكلت والدتك من مالي فانت كذا فطجنت امرأته قد راجها وجعلت فيه شيئا من الخواثج من مال زوجها وأطعمت أمها من ذلك القدران فعلت ذلك برضا جارها ورضاء زوجها لا يحنث وقيل لا يحنث مطلقا لان الخواثج دخلت في ملك صاحب القدر \* لا يأكل من خبز خنته فسافر الختن وخلف لامرأته النفقة (٣٠٣) فاكل من مائه ان كان الختن أقرزها النفقة لا يحنث لانه صار ملكا لها وان

لم يفرض وقال كل من طعمني ما يكفيك فاكل منه يحنث \* لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام وقالت له دار بخور فاكل منه لا يحنث ولو لم تقل دار بخور يحنث \* لامرأته بقرة لبون فحرت منازعة في البقرة فقال ان شريت من ابنك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت البقرة من آخر ثم أكل من لبنها لا يحنث \* قال لها كرا من ددايكي تو بخورم فكذا فوهبت الاجر لآخر فاكل الخلف منه قيسل يحنث لانه اجر الارضاع والاصم انه لا يحنث كالحلف لا يأكل من غزل فلانة فباع غزلها ووهبت الثمن لابنها ثم وهب الابن الخلف شيئا فاكله لا يحنث \* ولو قال ان اكلت من مالك لا يحنث اذا أكله بعد بيعه من غيره \* لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو يملكه فلان أو دارا فليس ثوبا وسكن دارا اشتراه فلان مع غيره لا يحنث لانه اسم للكل فلا يقسح على البعض بخلاف مال وحلف لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاكل ما اشتراه فلان مع غيره الا ان ينوي شراؤه وحده

ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية به امرأته أو تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام امرأته أو تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد برجع عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وبأخذ المضارب الغلام وبأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وثقب بضامن المضارب باع الغلام من صاحب الجارية برجع العشرة أحد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضعية العشرة أحد عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ ولو قال أبيعك هذا الغلام برجع عشرة دراهم كان جائزا وبأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضعية عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط \* ولو كان رأس المال ألفا نيسابورية فاشتري به عبدا ثم باعه بألف مروزية قال اشتريته بألف نيسابورية وأبيعك بمائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال برجع العشرة أحد عشر كان الثمن والر برجع نيسابورين ولو قال بعثك بوضعية مائة كانت المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع مال المضاربة الى رجل فاشتري بها جارية وقبضها وباعها بغلام وثقب بضامن زادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية برجع مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وان شاء انقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمراوحة وان كانت المضاربة ألف درهم فاشتري بها جارية وباعها بألف وخمسمائة ثم اشتراها بألف باعها امرأته على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى على خمسمائة ولو كان باعها بألف درهم وكر حنطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها امرأته عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها امرأته في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان المضارب باع الجارية بشئ من المكمل أو الموزون أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها امرأته على ألف كذا في المبسوط

\* (الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال) \* المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع امرأته فانه يبيع امرأته على أقل الثمن وحصه المضارب من الرجح كذا في التتارخانة ناقل عن الاسيبجاني رجه الله تعالى \* اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري رب المال عبدا بمائة فباعه من المضارب بألف فان المضارب يبيعه امرأته على خمسمائة الا اذا بين الامر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع \* وان اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال امرأته بألف ومائتين باعه رب المال امرأته بألف ومائة كذا في الكافي \* ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بمائة درهم من المضاربة باعه المضارب امرأته على خمسمائة كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال بمائة درهم من المضارب بألف ومائة فانه يبيعه امرأته على خمسمائة وخمسين ولو اشتراه المضارب بمائة درهم باعه امرأته على خمسمائة ولا يحنث المضارب بشيئا من

\* لا يأكل من خبز فلان فاكل مشتركا بينه وبين غيره يحنث وفي النوازل لانه أكل حصته ولو قال رغب فلان لا يحنث حصه بالمشتري وكذا دار بين أختين فان قال زوج أحدهما ان دخلت الا في نصيبك وهي لم تقسم فدخلت لا يحنث لعدم الدخول في غير نصيبها \* لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركا بينه وبين غيره لا يحنث بخلاف لا يزور أرض فلان فزور أرضا بينه وبين غيره يحنث لان نصف الارض أرض لانصف الدار \* لا يأكل من مال فلان فاكل من حب ثمنه وبين آخر حنث \* وقالافين حلف لا يأكل طيب فلان فاكل

بما طبعه هو وغيره حدث فان حلف لا يأكل من قدر طبخها فلان ما كل من قدر طبخه هو وغيره لا يحنث \* لا يأكل من رمانة اشتراها فلان  
فاكل من رمانة اشتراها مع غيره لا يحنث \* لا البس من نسج فلان فلبس مما نسجه مع غيره حنث ولو كان قال لا يلبس ثوبا من نسجه والمسئلة  
بما لا لا نذكرنا \* لا يلبس من غزل فلانة فلبس من غزلها مع غزل غيره حنث \* لا يأكل من ماله فاكل مما اشتراه من درهم مشتركة لا يحنث  
\* لا آكل من طعامك أولا البس من ثيابك والمخاطب يباع الطعام والثياب (٣٠٣) فاستعمل بعد الشراء منه يحنث

\* ان أكلت من مال ابي  
فكذلك لا يحنث بالاكل بعبد  
موته ولو زاد بعد موته يحنث  
\* لا آكل من كسبك فاكل  
من مال أوصى به له يحنث  
ولو أكل مما ورثه المخاطب  
لا يحنث ولو أكل الخالف  
مما ورثه من المخاطب يحنث  
لانه كسب المخاطب حتى  
يحدث فيه كسب آخر فلا  
يحنث اذا أكله بعد الهبة  
منه أو الوصية له والمهر  
كسب المرأة وكذا ارش  
الجراحات \* ولو قالت اكرمن  
بحري فخرم فكذلك ابعث  
اليها طعاما فاكلته لا يحنث  
لانها أكلت من شيء نفسها  
\* (نوع آخر) \* لا آكل من  
هذه الخدجة فأكله حين  
صار بطيخا لا يحنث وكذلك  
العنب اذا صار زينا وكذا  
الخوخ اذا لبس بخلاف  
الجوز والفسق والوز  
والتين وأشباه ذلك \* لياكل  
هذه الرمانة فاكلها الاحبة  
بز إلا ان ينوى الكل ولوري  
بالحب ومص ماها يتر حلف  
على أكلها أو شربها \* لا يأكل  
عنبا فأكله ورى بقشره  
وحبه لا يحنث لانه شرب  
\* ولو ابتلع الحب مع الماء  
حنث لان القشر لاحكمه

حصة نفسه حتى يكون ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس  
تجوز المسائل كذا في الحاوي \* ولو اشتراه رب المال بألف وقيمه ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد  
ما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى  
رب المال عبدا بخمسمائة قيمة ألفان فباعه من المضارب بألفين فانه يبيعه مرابحة على الألف كذا في  
محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمه ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب  
مرابحة على الألف وان كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمه ألف فباعه من المضارب بألفين باعه  
المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط \* ولو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب  
المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط  
السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألفين وقيمه ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب  
مرابحة على ألف كذا في المبسوط \* ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسمائة فباعها  
من المضارب بألف وخمسمائة فان المضارب يبيعهها مرابحة على ألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على  
وجهه كذا في البدائع \* لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه  
مرابحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط \* واشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمة ألف  
فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل  
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بمعايدا فباعه من رب المال بالتي درهم باعه رب المال  
مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال  
بالتي درهم فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة التي التي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب  
ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضا مما ياكل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة  
خمسمائة في يد المضارب لم يحنث به في عن هذا العبد ويستوى ان كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في  
هذا الوجه كذا في المبسوط \* واشترى المضارب عبدا بألف وقيمه ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه  
مرابحة على ألف هكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بألفين  
ثم ان رب المال باعه من أجنبي مساومة ثلاثة آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه  
مرابحة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن بين الامر على وجهه وعند هذا يملك بيعه مرابحة على  
ألفين كذا في الحاوي \* ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من  
أجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت ألفين فاشترى بها العبد من أجنبي فانه  
يبيعه مرابحة في قوله ما على ألفين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه مرابحة  
على ألف وأربعمائة كذا في المبسوط \* واشتراه المضارب بألف وولاه رب المال ثم باعه رب المال من أجنبي  
مرابحة بألف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب مرابحة بألفين ثم حطر رب المال عن الأجنبي ثلثمائة وهو الخس  
يحط الأجنبي عن المضارب الخمس وذلك أربعمائة ويبيعه مرابحة على ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى الا أن بين وعند هذا يبيعه مرابحة على ألف وستمائة لان ما حطر رب المال عن الأجنبي يقسم  
على الربح وعلى رأس المال أثلاثا ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المخطوط من الربح مائة

\* لا يأكل بقلًا فاكل بصلًا لا يحنث الا أن يكون عنده ذلك \* والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسق واللوز والاجاص والعنب  
والكثيرى والسفرجل فاكله اجماعا طهوا وباسمائه ونيصيحها لا تخاروا القنار والجوزيا لاجماع وكذا العنب والربط والمان  
عنده خلافهما والتوت فاكله وعد الامام القدوري البطيخ من القواكه ولم يعده الامام الحلواني منه قال الامام رحمه الله السمسم والباقل  
ليس من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكهة عرقا أو يؤكل نفعها يندخل وما لا فلا \* لا يأكل من ثمار العام ان قال في وقت الفاكهة فهو

على الرطب وان في غير حينه فعلى اليابس هـ ذاهو العرف \* (نوع آخر) \* ان أكلت اليوم أو تغذيت اليوم الارغيفاً كل بعدهم  
أو فاكهة حنت \* القاضي لا ياكل اليوم الارغيفاً كله مع الادم كالحل لا يحنت لاقتضاء الاستثناء الجناس في المعنى المطلوب والادام  
لا يجانس في الاكل \* ان أكلت نوى أكثر من رغيف فعلى الخبر خاصة \* لا أكل من هذه الخالية التي فيها الزيت يحنت باكل بعضه ولو حلف  
على البسح لا يحنت ما لم يسح السك \* لا ياكل هذه البضة أو هاتين البضتين لا يحنت الا باكل السك \* قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله حلف  
على شيء يمكنه أكله في عمره لا يحنت باكل بعضه والصحيح انه ان لم يمكن أكل كل في مجلس يحنت باكل بعضه \* قال محمد رحمه الله كل شيء يمكن  
أكله لو احدث في مجلس أو شربه لا يحنت باكل (٣٠٤) بعضه وكل ما حلف على الواحد منه يحنت بقليله اذا جمع بين اثنين منه أو أكثر

يحنت \* وعن الامام رحمه  
الله فحين قال كلما أكلت اللحم  
أو شربت الماء فقله على ان  
أصدق بدرهم فما كل فعلية  
في كل لقمة وشربة صدقة  
\* لا ياكل هذا الرغيف فما كل  
الا قليلاً منه يحنت الا اذا  
نوى السك وهل يصدق قضاء  
فيه روايتان والصحيح في قوله  
هذا الرغيف عليه حرام ان  
لا يحنت باكل البعض لانه  
بجزلة قوله والله لا أكل هذا  
الرغيف \* قال لغزير والله لا  
أكل من طعامك فان أكلت  
منه فهو على حرام فما كل لقمة  
حنت في اليمين الاول فان عاد  
فا كل حنت في اليمين الثاني  
أيضا ويلزمه كفارتان  
\* ليغديه اليوم بالف أو ان  
لم أعتق عبداً اشتريه بالف أو  
ان لم تغزلي اليوم قطناً بالف  
فاشتري ما يساوي درهمه  
بالف فغداً أو أعتقه  
أو غزته بر (نوع آخر)  
لا ياكل حراماً فاشترى بدرهم  
غصب خبزاً وأكله لا يحنت  
وهو آثم وان غصب خبزاً  
وأكل حنت وان بدل الخبز

ويبقى أربعمائة ثم يجب على الاجنبي أن يحيط عن المضارب مثل ذلك فيحيط الاجنبي عن الثمن أربعمائة ثم  
يطرح أيضاً عن المضارب ربع المال وذلك أربعمائة فاذا طرح أربعمائة من ألف وستمائة يبقى ألف  
ومائتان هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب حط عن ربع المال من الثمن الذي ولده به العقد  
مائتي درهم فان ربع المال يحيط المائتين وحصته من الربح وهي مائة درهم عن الاجنبي ثم يحيط الاجنبي  
عن المضارب هذه الثلثمائة وحصته من الربح وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستمائة شراء  
من الاجنبي فان أراد أن يبيعه مرابحة ببيعته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مرابحة على ألف ومائتين  
وعندهما يبيعه مرابحة على ألف وستمائة كذا في المبسوط

(الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع رجل الى رجل  
ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبداً  
بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاذا الثاني أن يبيعه مرابحة يبيعه على أقل  
الثلثين ولو باعه الاول من الثاني بالقي ألف المضاربة وألف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مرابحة على  
ألف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين  
 وخمسين كذا في البدائع \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم  
مضاربة بالنصف ففعل الآخر بالمال حتى صار ألفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبداً وباعه من آخر  
بالألفين اللتين في يده وقيمه ألفا درهم فان الثاني يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى  
بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مرابحة على ألف وخمسمائة  
ولو كان الاول اشترى بالف من عنده وخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مرابحة على  
ألف وثمانمائة وثلاث وثلاثين وثلاثين ولو كان الاول اشترى بالف المضاربة وبخمسمائة من ماله فان  
الآخر يبيعه بضام مرابحة على ألف وثمانمائة وثلاث وثلاثين وثلاثين كذا في المبسوط \* لو دفع الى أحدهما  
ألفاً الى الآخر ألفين فاشترى صاحب الالف عبداً وباعه من صاحب الالفين بالفين باعه مرابحة على  
ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على ألف ولو اشترى الاول بالف  
المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف ألفان من المضاربة وألف من ماله باعه مرابحة على ألفين وسدس  
ألف ولو كان الاول اشترى بخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مرابحة على ألف وخمسة  
أسداس الالف كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة والى آخر ألفي درهم  
مضاربة فاشترى الاول عبداً بالف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف ألف  
من ماله وألفي المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على ألفين وستمائة وستين درهمين وألفي درهم هكذا  
في المبسوط \* ولو اشترى الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة وألف من

ماله  
بزيت و كل لا يحنت وان أكل لحم قرد أو كلب قال أسد بن عمرو لا يحنت وبه أخذ نصير بن يحيى وقال الحسن  
كله حرام \* قال الفقيه ما اختلف فيه العلماء لا يكون حراماً مطلقاً وأنه حسن واختار انه يحنت المضطرباً كل الميتة واختار في  
الفتاوى انه ان أكل المغصوب المتغير قبل أداء الضمان يحنت لبقاء الحرمة قبل أداء البذل ولو أكل من الكرم الذي دفعه معاملة  
لا يحنت \* لا ياكل هذا اللبن فشربه لا يحنت وأكله ان يترد فيه ولو حلف لا يشرب فأكله لا يحنت هذا في العربية ما في الفارسية  
يحنت بايها كان فيه ما وبه يفتي \* وعن محمد رحمه الله حلف على درهم لا ياكلها فاشترى بها ذنيراً أو فلساً ثم اشترى به طعاماً أو كل حنت  
\* وان بدل الدراهم بالبروس واشترى بالبروس طعاماً أو كل لا يحنت \* لا ياكل من مال فلان فغصب منه حنطة وطحنها أو دقيقاً فخبز

واكله ذكره في المنتقى في الموضوعين وذكر في أحدهما أنه يحنت وفي الآخر أنه لا يحنت وإن قال لا أكل من طعامه والمسألة بمجالها حنت  
 \* لا يأكل من هذا العنب فأكل من زبيبته أو عصيره لا يحنت \* ولو حلف لا يأكل من هذا الكرّم فأكل من عصيره أو خله أو مأثبه ذلك  
 لا يحنت \* ويحنت بالعنب والزبيب والخوخ والكبثى رطباً أو يابساً لأن هذه الأشياء تخرج من الكرّم من غير صنع العبد \* لا يأكل الدباء  
 فأكل عصيره فيها دباء لا يحنت لأنه مستهلك إلا أن يكون الدباء قائماً بعينه في (٣٠٥) العصيدة \* لا يأكل من هذا اللبن

فأكله مع الارز مطبوخاً  
 لا يحنت وعلى قياس ما لو  
 حلف لا يأكل ثراً فأخذ  
 عصيده منه فأكله يحنت  
 ينبغي أن يحنت أيضاً هنا  
 \* لا يأكل هذا الصقراط فجعل  
 في تمساح وأكله يحنت لأن  
 عين الصقراط في اللطيفة  
 قائم يرى والاسم لم يزل

\*(الثاني عشر في الشرب)\*

وفيه إذا أدخل الخالف  
 في المعقودة شرطاً لا يشرب  
 النبيذ فالحق أن ينع على  
 المسكر من ماء العنب نياً كان  
 أو مطبوخاً لأن الصالحين  
 يشربونه شارب الخمر واسم  
 سبكي يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب أيضاً وفي التوازل  
 أنه يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب وغيره كالبيكني  
 وأفتى شيخ الإسلام به واسم  
 سبكي على النبيذ من ماء العنب  
 إلا إذا نوى مطلق الشرب  
 وقيل أنه بمنزلة سبكي فخورم  
 وأفتى الإمام النسفي أنه إذا  
 نوى مطلق الشرب أو المسكر  
 يحنت بكل مسكر \* لا يشرب  
 اليوم شراباً لا يحنت بالخل  
 والزيت والسمن ويحنت  
 بالما والنبيذ \* لا يشرب اليوم  
 يحنت بكل شئ شربه حتى  
 الخل والسمن وفي الفتاوى

ماله باعه مرأجة على ألفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي \* وإذا دفع إلى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف ودفع إلى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الأول جارية بألف من ماله وخمسمائة  
 من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فانه يبيعها مرأجة  
 على ألفين وخمسمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فذا قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن خمسة آلاف درهم وكان  
 مابق من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنا عشر جزءاً من  
 سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في الميسوط \* ولو اشترى عبداً بألف المضاربة وخمسمائة من  
 ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف ألف المضاربة وألفين من ماله باعه على الألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح  
 كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\*(الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة)\*

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة فكان الدين عليه مانصين ولو رهن وقيمته والدين سواء كان على  
 المضارب نصف قيمته لأن الأذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوجه وكان الزم الحاصل من مال  
 المضاربة على ما شرطوا ما حصل بالاستدانة كان مطلقاً يقتضي التساوي سواء كان الزم في المضاربة  
 نصين أو أثلاثاً لأنه لا تعلق لأحدهما بالآخر كذا في المحيط \* رجل دفع إلى رجل ألفاً مضاربة لم يكن  
 للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بما كثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فان اشترى  
 سلعة بما كثر من ألف كانت حصة ألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعة وعن الزيادة  
 عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى بألف المضاربة سلعة لم يملك  
 أن يشتري بعد ذلك شيئاً ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الأثمان كالمكيل والموزون ونحوه كان  
 مشترى بالنفسه لأنه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى  
 بالدينار أو دينارين فاشترى بالدرهم نقد على المضاربة استحساناً لأنهما كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق  
 المضاربة كذا في محيط السرخسي \* وكذا إذا اشترى بالفلوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا إذا  
 اشترى بالبيض وفي يده بالسود وبالصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوي \* ولو اشترى بذهب أو فضة  
 من ضرورة يجوز أن يكون ثمنها كان مشترى بالنفسه وإذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئاً بمائة دينار  
 وقيمة الدينار أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف وزم الفضل للشري وكان شريكاً في المضاربة  
 ولو كانت قيمة الدينار ألفاً فاشترى بالدينارين يئوى عن المضاربة ثم غلت الدينارين قبل أن يتقد فصار ألفاً  
 وخمسمائة فهذه وضيعة دخلت على المال فيشترى بالآلاف ذهباً أو ينقده ثم يبيع المتاع فينقده ببقية الذهب  
 كذا في المحيط \* إذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليه اجارية خمسمائة كرحنطة وسط وقبض  
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشترى الجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في  
 المضاربة ولو كان اشترى اجارين ديناراً فقبضها ولم ينقد الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال  
 بخمسين ديناراً استخساناً فيه عطياً بأثبات الجارية فإذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب  
 المال ماله ألف درهم وخمسين ديناراً والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى

(٣٩ - فتاوى رابع) لا يحنت بالماء واسم الشرب يقع على البكني والاختصة لغة لا شريعة وفي الشريعة يقع على الخمر خاصة وفي  
 الاصل يقع على الماء أيضاً قال شمس الأئمة رحمه الله كذا في العربية وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة والختار للفتوى على ما ذكرناه عن  
 الاصل قال القاضي وفي عرفنا يقع على كل مسكر \* لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل بغير فعله لا يحنت ولو شرب بعده يحنت فان أدخله  
 في حلقه بغيره حنت \* لا يشرب مع فلان فالشرط اتحاد الجاهل وان اختلفت الآية والشرب \* لا يأكل مع فلان فأكل هذا من قصعة

وفلان من قصعة أخرى لا يحنت أن قلت هذا من السكر فكذا فهاذا على تسمية الناس إياه سكرًا \* سكران قال لامرأته امشب اكرتر بجناه  
فلان نه برم ومي ندهم فكذا فذهب ولم يسقه لا يحنت ولو قال مي نخورم وبدست نكريم وحلف عليه فاخذه بيده ونقل الى مكان آخر ان لم  
ينوعند المين الشرب يحنت في الصحيح وقيل لا يحنت \* لا يتخذ خراج فعل عصير في خاية ليتخذ خلاف فصار خرا ينبغي ان يجعل فيه ملحاً أو  
شيأ آخر يغيره فان لم يفعل ان كان أهل (٣٠٦) البلدة يتخللون ذلك كذلك لا يحنت \* عوتب على الشرب فقال والله لا اشرب الخارج من

هذا الكرم يحنت بالشرب  
من خمره اعتبار العرف  
الناس \* عاتبته امرأته  
في الشرب فقال ان تركت  
شربه أبدأ فانت طالق ان عزم  
على عدم الترك يحنت وان لم  
يشرب \* لا يشرب أكثر من  
مرة في كل منزل يكون فيه  
فشرب ضيقة في منزل واحد  
مرة وشرب معه في البستان  
مرة ولو الضيقة مرة يحنت  
\* لا يشرب لبناً هذه البقرة  
فصب فيه لبناً آخر لبقرة  
أخرى فالثاني يعتبر الغالب  
وعند محمد يحنت بكل حال  
لان الجنس لا يغلب الجنس  
عنده بل يكثره وان صب  
فيه الماء وشربه ان اللون  
والطعم للين يحنت وان للماء  
لا عند الثاني ومحمد يعتبر الغلبة  
بالاجزاء وان تساوى يحنت  
استحساناً والخلاف فيما  
يترجأ أما لا يترجأ كالدهن  
اذا قد عينه عليه يحنت  
انفاقاً وان مزج الخالف  
على ترك شرب الخراياه باخر  
كالبيكني والبسج تعتبر الغلبة  
باللون والطعم عند الثاني كما  
ذكرنا في اللبن وان مزجه  
بالدبس تعتبر الغلبة أيضاً وفي  
الفتاوى لا يشرب المسكر  
فضم غير المسكر اليه وشرب

الخارية بأف غلة كذا في المبسوط \* ولو اشترى أو لا عبداً بخمسمائة لم يملك أن يشتري به سداً ذلك لا بقدر  
خمسائة وكذلك كل دين يلحق المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية أو  
عرض فاشترى جارية للمضاربة ليبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلاً ولو باع  
ما في يده قبل محي \* الاجل لم ينفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا يتقلب للمضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* لو باع المضارب واشترى وتصرف في ماله المضاربة فصل في يده صنوف من الاموال من  
المكيل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دنانير ولا فلس فليس له أن  
يشترى متاعاً بشئ ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقد ربه ان اشترى عبداً بكر حنطة موصوفة فان اشترى  
بكر حنطة وسط وفي يده الوسط أو بكر حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده أجود مما اشترى به أو  
أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع \* اشترى بخنطة نسيئة وفي يده حنطة جاز كذا في محيط  
السرخسي \* لو كان امرأه أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثياباً ثم صبغها بعصر من عنده فهو شريك  
في الثياب بما زاد العصف فيها وأصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط  
\* ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضمان للثياب ورب المال بالخيار ان شاء  
أخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس  
المال فان باعها قبل أن يختار شيئاً مساومة ومرا بحة جاز وبرئ عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على  
قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فتكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على  
المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب  
الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بأن اشترى الثياب بألف وهي تساوي ألفين حين  
اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أبيض وان شاء أخذ ثلاثة أرباعه وأعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة  
أرباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي \* وان كان صبغه أسود فعندهما  
الجواب فيه كالجواب فيما صبغ أحر وعنده أي حنيفة رحمه الله تعالى السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة  
الحل والقسارة في أنه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح أن هذا في ثياب يتقص السواد  
من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لوصبغها أصفراً وأحره كذا في المبسوط \* ولو اشترى  
ثياباً بجمع ماله المضاربة ثم استأجر على جعلها أو قصارتها أو قتلها وفعّل ذلك من ماله فهو متطوع لانه  
يصير مستديناً على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اعمل فيه برأيك أو لم يقل كذا في محيط  
السرخسي \* وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة  
عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مراً بحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي \* ولو أن المضارب لم  
يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان  
زادت أو نقصت فان باعها بربح أو وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على  
قوله ما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان  
مؤنة القسارة جرى الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط \* في المشتق رجل دفع الى  
رجل ألف درهم مضاربة فاكثر سفينته بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاماً

ان بحال يسكر الكثير من الخلوطين يحنت وفي الخبر يد عند محمد يحنت ولو مغلوباً بخمسه الا اذا حلف على قدر من ماء زمزم وحله  
فصبه في حوض أو برعظيم لا يحنت الا اذا صب في اناء فيه ماء يحنت عنده وان مغلوباً لا يشرب هذا الماء العذب فخلطه بالماء حتى غلبه أولاً  
يشرب لبن ضان أو هذا الضان فخلطه بلبن معز يحنت ولا تعتبر الغلبة \* علق طلاقها ان شرب خرا الى السكر فشربا برؤيته سكران ومعه  
رائحته وقدم الى القاضي كذا لا يحد ولا يفرق وقيل الحد قول محمد وفي الاصل لا يقضى بهذه الشهادة \* اذا لحق الخالف بالأمين المنعقدة شرطاً

ان الشرط له لا ياتحق باليمين اجماعا وان غلبه قال محمد بن سلمة لا ياتحق وقال نصير ياتحق وهذا شبه بقول الامام فان الشرط الفاسد ياتحق عنده بالعدة التام والمختار قول ابن سلمة وهو عدم الاتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتي ويتفرع على هذا ما لو قال بخاره امرأتى كانت عندك البارحة فقال ان كانت عندى البارحة فكذا ثم قال بعد السكوت ولا غيرهما فعلم انه كانت معها أخرى أو حلف لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقلت امرأتى أربعة أشهر قال في المتقي ان وصل بالاول فعلى أربعة وفي (٣٠٧) النوازل ذكر الخلاف بين نصير وابن سلمة كما قلنا وعلى هذا

ان غسلت ثيابي فانت كذا  
فاصرت غيرهما فقال وان هي  
أيضا \* قال ان دخلت الدار  
فكذا فسكت ثم قال وهذه  
الآخرى دخلت في اليمين ولو  
قال وهذه الدار لآخرى  
لا يدخل لانه لو الاول علمه  
\* قال أنت طالق امرأتى ان  
يقول ان دخلت الدار فاخذ  
غيره بيمينه فلما خلى قال ان  
دخلت الدار لا يقع \* لا يشرب  
في كل أربعة أشهر الا يوما  
فشرب من الظهر الى العشاء  
يحنت واليوم هنا يباح  
النهار لان الشرب يتمدد  
\* لا يشرب في دار فلان فاكل  
في داره قال ابن سلمة يحنت  
وقال الصدر لا وهو المختار  
الا اذا نوى والحاق انه ان كان  
بالعربية فكلما قال الصدروان  
بالفارسية فكلما قال الاول  
\* لا يشرب من ماء فلان  
وكان الخالف يبعد في حاوئ  
فلان فاشترى الخالف كوزا  
ووضعه ليلا في حاوئ فلان  
فشرب منه الخالف ان كان  
اشتراه احتيا لانه كيلا يحنت  
لا يحنت \* لا يشرب هذا الماء  
فانجمد فاكل لا يحنت وان  
شرب بعد الذوب يحنت  
كالخالف على ان لا يجلس

وحله في السفينة فهو متطوع في الكراء ولو كان اشترى بتسعة مائة منها طعام وبقيت في يده مائة فأذاها في الكراء لم يكن متطوعا وباعه من اربعة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالتسعة مائة ولو كان نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالاف درهم متاعا وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه فاقه بيمينه من اربعة على ألف ومائة مائة من المضارب وألف على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة بشرط بالنسبة ولو وكله بالشراء نسبة على أن يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بألف درهم ديناقضها ثم باعها بألفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم يهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما انصفان فان لم يبيع المضارب الجارية ولكنه أعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثاه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب بألف يساوي ألفين فباعهما جميعا بأربعة آلاف فان ثمن الجارية يسد ثمن رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه لرب المال وأما ثمن الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما انصفان فان كان أمره أن يستدين على المال على أن ما اشترى بالدين من شيء فله رب المال ثلثه وللضارب ثلثاه على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما انصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوي ألفين فباعها مائة أربعة آلاف درهم فخصه جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما انصفان على ما اشترطوا ثمن الجارية المشتراة بالدين بينهما أثلاثا فعلى قدر ملكهما واشترط المناصفة في الربح في هذا يكون باطلا ولو دفع اليه الألف مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فله رب المال ثلثه وللضارب ثلثاه وأمره أن يستدين على المضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوي ألفين ثم اشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوي ألفين فباعها مائة أربعة آلاف فخصه المضاربة تكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفى رب المال رأس ماله وخصه الجارية المشتراة بالدين بينهما انصفان وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب المال ولو كان أمره أن يستدين على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب ألف درهم واشترى بها بعد فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء بالنسبة والاستقرض غيرهما كذا في المبسوط \* ولو قال له رب المال استقرض على ألفوا ببيعها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه الى رب المال لم يمسكه لان الامر بالاستقرض باطل كذا في الحاوى \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بألف ثيابا فسلها الى صباغ يصبغها فزادها درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع الثياب من اربعة بألفي درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف

على هذا البساط فاحذره خراجا وجلس عليه لا يحنت وان فتمه وصار يساطا وجلس عليه حنت وابن الوليد على انه لا يحنت لاقطاع التسمية يقال ماء الجدي ولو كان مكان الماء لا يحنت لعدم تبدل التسمية \* لا يشرب من وسط جحش ولا يقع عليه اسم الشطوط وذات لثة أو ربه \* لا يشرب في هذه القرية فالكر و المتصلة بعمرانها وعمرانها من الاغبر المتصل والخراب \* لا يشرب من بقره فلان قانت وكبرت جعلتها وشرب من لبنها لا يحنت \* لا يشرب من هذا الخب فشرب منه باءا حنت ولو جعل في حب آخر لا يخلاف ما لو قال لا يشرب من ماء هذا الخب لا يشرب





يبحث ان نؤى الجامعة أو لم ينوشيا وان نؤى المضاجعة يبحث بالجماع أيضا \* اكر باو صحت كتم محمول على الجماع \* ان اغتسلت منك عن جنبه أو عن الحرام فجامع ولم يغتسل يبحث وكذا في الحلال وكذا ان جامع وتيمم \* ان اغتسلت من الحرام فكذا فهاثق أجنبية فانزل واغتسل لم يبحث وكذا في الحلال لأنه محمول على الجماع \* لم تطاوعه في المراودة فقال ان لم تدخل معي البيت فكذا فدخلت في وقت آخر لا في هذا الحال يبحث ان الدخول بعد سكون شهوته \* لا تغسل رأسه من جنبته (٣٠٩) فجامعها مكرهة لا يبحث \* اتهمته

بالحرام فقال اكر تايلك سال حرام كتم فكذا فعلى الجماع بها ينهأ أو على اقراره مرة بالزنا وشهادة أربع شهادات بتدخل الفرجين لان الزنا يثبت بهذه الاشياء فان أنكر وليس لها بينة يحلف فان حلف وسعها المقام معه \* قال لها اكر با كسى حرام كنى فكذا فابانها ثم جامعها في العدة طلقت عندهما لانهما يعتبران عموم اللفظ والامام الثاني يعتبر الفرض وعلى هذا لا نطلق عنده وعليه الفتوى \* اكر من بجانته توحيات كتم فكذا فزنى بمطلقة ان بعدا نقضاء العدة لا يبحث \* لا يبطأ امرأته حراما قوطها حال الحيض أو بعد الظهار لا يبحث بلانية \* لا يزنى فلاط لا يبحث \* اتهمها مع رجل فوجد الرجل مع امرأته في منزل والرجل جالس في موضع والمرأة نائمة في موضع آخر خلفه الحرام على انه لم يأخذ امرأته مع المتهم لا يبحث والاخذ معهما ان يكونا في التكلم أو الوطء أو دواعيه \* اكر قرطبانى كتم فكذا فاجتمع الخائف مع امرأة في منزل وتمازجا وتصاحفا وتعلق كل منهما بالآخر

قد رضى بالعيب وأبرأه منه أو عرضه على بيع من ذرأه فانه لا يرد على بائعه كالمبيع فانه لا يرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذ كرى كتاب الوكالة في الوكيل الخاص أنه اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل أن يأخذ معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى بالعيب قبل القبض أو بعده فمن مشايخنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض أو بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضا على رب المال وأنكر المضارب وأراد أن يستخلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستخلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط \* ولو اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فلم يضارب أن يره بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم أنه أورد قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله أن يره بالعيب والوكيل بشرائه عبدا بغير عينة بألف درهم منزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبدا فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أورد وقد علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن يره أبدا وكذلك الوكيل بشرائه عبدا بعينه اذا اشتراه وقد كان الآخر رآه أو علم بعينه فليس للوكيل أن يره كذا في المبسوط \* اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فأقر المضارب أنه كان عنده ورد عليه القاضي باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استتقال المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره ثم صالح المشتري من العيب على شئ ان كان قيمة الصالح عليه مثل حصصه العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز كالمسئلة في الكتاب من غير ذلك خلاف فقيل هذا الجواب على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكره قول الكل كذا في الذخيرة والله أعلم

(الباب الحادى عشر في دفع المالىن مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ مال المضاربة بغيره) قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه ألف درهم آخر مضاربة بالنصف أيضا فخطأ المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خلط مال رب المال بمال المضارب لا يضمن ومتى خلط مال المضاربة بماله نفسه أو بماله غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربتين عمل فيه برأىك أو لم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما مادون الأخرى وكل منهما اما ان خلط المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الأخرى فان قال له رب المال في المضاربتين جميعا عمل فيهما برأىك فخطأ أحدهما بالآخر فانه لا يضمن واحدا من المالىن سوا مخطئهما قبل أن يربح في المالىن أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الآخر وان لم يقل له في

وزوجه تنظر اليه ما وليس في الدار ثالث ولم تمنع فالاصح انه لا يبحث وهذا ليس بقرطبانة \* أن فلانا يتبع امرأتك فقال اكر من فلان راديش زن خودينم مرا خودك نه آيد لوده واخاه محكم بينهما لا يبحث حتى يقول مرا خودك آمد كفى مسئلة المحبة لانه لا يوقف عليه الا منه \* قال بعد الصبح ان لم أجامعك الايلة ان علم الانتحار فعلى اليلة الاتية وان لم يعلم لا ينعقد وان نوى تلك اليلة عندهما خلا فالثاني وهى فرع مسئلة الكوز وكذا لو حلف على ان يقر به في هذا الصنف وهو في الخريف سواء علم انه في الخريف أو وطن انه في الصيف وعلى قياس

مسئلة الكوزان لم ينعلم بخرج الصيق لا ينعقد الامين ولا يحنث خلافا لثاني وكذا لو قال ان لم آت هذه الدار في هذه الليلة وقد طلع الفجر  
 \* حلف بطلاقتها ان لم يذهب بها الليلة الى منزله وكانت في القرية فذهبت الى منزله قبل انفجار الصبح لا يحنث في المختار ظن خروجها من  
 الدار فقال ان لم آت بها الى دارى الليلة فكذلك لم أصبح قالت كنت في الدار لا يحنث عنده ما خلا قال الثاني ولو قالت كنت غائبة حنثان  
 صدقها \* قال لها أنت طالق في محبي (٣١٠) يوم في النهار في اليوم القابل فتطلق بطول الفجر من اليوم الثاني ولو قال في محبي

المضاربتين جميعا عمل فيهما برأيت فان خا ط أحد الما لين بالآخر قبل أن يريح في واحد منهما فانه لا يضمن  
 شيأ وان خا طهما بعد ما يريح في الما لين فانه يضمن الما لين وحصة رب الما لين ربح الما لين قبل الخا ط واعتبر  
 (١) بمال الخا طهما المضارب بمال خاص بنفسه وهذا يضمن الما لين جميعا ويضمن حصة رب الما لين من  
 ربح الما لين فكذا اذا خا طهما بمال مشترك بينهما وبين رب الما لين وأما اذا ربح في أحد الما لين دون الآخر فانه  
 يضمن الما لين الذي لا يريح فيه ولا يضمن الما لين الذي فيه ربح فان قال له عمل فيه برأيتك في المضاربة الاولى  
 ولم يقل له ذلك في الثانية فخط مال المضاربة الاولى بالثانية فالسئلة لا تخالف عن أربعة أوجه اما ان خا ط  
 أحد الما لين بالآخر قبل أن يريح في أحد الما لين أو بعد ما يريح في الما لين أو بعد ما يريح في مال الاولى  
 ولم يريح في مال الثانية أو بعد ما يريح في مال الثانية ولم يريح في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال  
 الثانية الذي لم يقل له رب الما لين عمل فيه برأيتك أحدهما اذا خا ط أحد الما لين بالآخر بعد ما يريح في الما لين  
 والوجه الثاني اذا خا ط أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الاولى الذي قال له فيها عمل فيه برأيتك لا يضمن  
 مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن مال الاولى ولا مال الثانية أحدهما اذا خا ط  
 أحد الما لين بالآخر قبل أن يريح في واحد من الما لين وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها عمل  
 فيه برأيتك ولم يريح في مال الاولى الذي قال له فيها عمل فيه برأيتك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة  
 الثانية عمل برأيتك ولم يقل ذلك في الاولى فالسئلة لا تخالف عن أربعة أوجه أيضا على ما يناق في الوجهين منها  
 وهما اذا خا ط أحد الما لين بالآخر بعد ما يريح في الما لين أو في مال الثانية الذي قال له فيها عمل برأيتك ولم يريح  
 في مال الاولى الذي لم يقل له عمل برأيتك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا  
 خا ط أحد الما لين بالآخر قبل أن يريح في الما لين أو ربح في مال الاولى ولم يريح في مال الثانية فانه لا يضمن  
 شيأ لا مال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له عمل  
 فيه برأيتك فدفع المضارب الما لين الى رجل وقال له خا ط بمالك هذا أو بمالي هذا ثم عمل بهما جميعا فأخذه  
 الرجل منه فلم يخط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لانه بمنزلة الوديعة  
 في يدهما لم يخط والمضارب بطلاق العقد يملك الايداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا القابض بمجرد  
 العقد منه غاصبا ما لم يخط كذا في المسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف وألفا بالثلث ولم يقل فيها ما عمل  
 برأيتك فخطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الربح نصفين ونصفه ثلاثا ولو ربح في  
 أحدهما ووضع في الآخر قبل الخا ط لا يدخل في الوضعية الما لين الذي فيه الربح لانهم مضاربان فان  
 خا طهما بعد ذلك صار ضمانا للما لين الذي وضع فيه ولا يضمن الما لين الذي ربح فيه فان ربح في الما لين الذي  
 فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* اذا  
 دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيتك فربح ألفا ثم دفع رب الما لين الى آخر ألفا آخر مضاربة  
 بالنصف يعمل فيها برأيتك فدفع المضارب الاول ألفين الى رجل مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك ودفع المضارب  
 الثاني الألف الى هذا الرجل أيضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك فخط الألف بالالفين فلا ضمان عليه  
 فان ربح على ذلك كله ألفا أمسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الاولان أثلاثا باعتبار  
 (١) قوله واعتبر الخ التوجيه لا وجوده في النسخة المطبوعة بالهند اه

اليوم لا تطلق لان محبي ذلك  
 اليوم محال \* قال لامته ان  
 وطئتك مادمت في هذه الحجرة  
 فتحو لا الى أخرى ثم رجع  
 الى الاولى ووطئها لا يحنث  
 \* ان وطئتك مادمت معي  
 فطلقها بانسا ثم تزوجها  
 ووطئها لا يحنث \* لبست  
 المرأة جببة ديباج فقال  
 الزوج ان لم أجامعك مع  
 هذه الجبة فانت كذا وان  
 جامعتك في هذه الجبة فانت  
 كذا وكذا اذا قال ان لم أطاك  
 في هذه المقنعة فكذا وان  
 وطئتك في هذه المقنعة فكذا  
 فالحيلة له فيه ان يطأها بلا  
 جببة ومقنعة ولا يحنث  
 مادامت الجبة والمقنعة باقية  
 وهما حيان \* قال ان لم أبت  
 معك الليلة مع قصصك هذا  
 فانت طالق وقالت ان بت  
 معك الليلة مع قصصى هذا  
 فخارتى حر ليس الزوج ذلك  
 القيص وبيتان معا ولا  
 يحنث الزوج لوجود البيوتنة  
 مع القيص ولا المرأة لعدم  
 البيوتنة معه مع القيص  
 \* لا يقربها فاستلق وجأت  
 وقضت منه حاجتها يحنث  
 فيما عليه الفتوى ولو نأما  
 لا يحنث \* ان قربتك الى  
 سنة فانت طالق فاذا مضى

أربعة أشهر بانت بالايلاء ثم لا يتزوجها حتى تمضى السنة فيتزوجها بعده وان لم يوقت لاحيلة له بخلاف الموقت لانه لا يقع مادفعها  
 في السنة بلا قربان وبالقربان بعد سنة لا يقع لعدم الوقت وهذا لا يمكن بقاء النكاح بلا طلاق لانه يقع بالقربان وبالقربان يقع بالايلاء واذا  
 تزوجها يقع بالايلاء بعد مضي المدة \* قال لامته ان جامعتك فانت حرة فاحيلة ان يبيعها من غيره ثم يتزوجها ويطأها فينحل الى حرة ثم  
 يشترها منه فيطؤها فلا نعتق \* قال لامرأته انك من دست دراز بكيم بانو تاك سال يحمل على الوطاء فان جامعها فمداون الفرج لا يحنث

وان تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء \* حلف لا يغشاه وهو عليها فاليمين على الاخراج ثم الادخال فان دام عليها لا يحنت \* ان لم اجمعه  
ألف مرة فهو يحمل على الكثرة والتسعون كثرة \* (الرابع عشر في اللبس) \* لا يلبس ثوبا بعينه فانزرا وارتنى أو واشتمل به حنت  
والقميص وغيره سواء بخلاف لا يلبس قميصا فانزرا وارتنى لا يحنت ولو وضعه على عاتقه يريد الحبل لا يحنت \* لا يلبس القباء أو قباءا وليرعين  
فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه لا يحنت ويحنت في المعين لان في غير المعين يحمل على (٣١١) اللبس المعتاد والوصاف في المعين انمو

واختار الصدور والدم الحنت  
في المنكر أيضا وضع القباء  
على اللحاف ونام تحته قيل  
يحنت وقيل لا والمراد باللباس  
قراغند لا الدثار فافلو جعل  
القباء فوق الدثار يحنت  
بؤيده ما ذكر في الفتاوى  
لا يلبس هذا الثوب فالتى عليه  
وهو نائم قال محمد رحمه الله  
أخشى عليه الحنت والخنثار  
خلافه لانه ملبس لالاس  
ولو اتبعه ووجد حرارة الثوب  
فالقاه كما انبئة لا يحنت وكذا  
لو اتقى عليه وهو منتبه \* اكر  
رشته زن خود پوشم فكذا  
قربط خيوطا منه في ظهره  
لا يحنت وكذا الوصل على  
فراش من غزلها لانه لا يسمى  
لبس عادة ولو فواه لا يحنت  
أيضا ولو جعل الفراش  
كاللحاف ونام تحته لا يحنت  
أيضا بخلاف المعين بان  
خلف لا يلبس هذا الثوب  
\* لا يلبس ثوبا من غزلها  
فلما بلغ الذيل السرة تذكر  
ولم يدخل الكمر والرجل تحت  
اللحاف لا يحنت \* لا يلبس  
السر او بل أو الخفين فادخل  
أحدر جلبيه لا يحنت \* اكر  
رشته توبتن من بر آند فكذا  
فوضع يده على غزلها أو خاط  
به قميصا لا يحنت وسئل

مادفعها اليه من المال فاذا أخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفعه الى رب المال رأس ماله ألف درهم  
وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسة مائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال أيضا  
ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وباخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث  
الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح أربعة ثلاثة أرباعه لرب المال وربعه له ولو كان  
المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها بأية فعل فربح ألفا ثم دفع  
اليه المضارب الثاني الألف الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها بأية غلطه بالالفين ثم عمل  
فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوضعية على ثلاثة بحساب المال فيصوب الألف ثلث الربح وباخذ  
المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ من المال منه رأس ماله ألفا وبقية ما بقي بينهما لرب المال  
ثلاثة أرباعه وللضارب ربعه فأصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الألف  
الذي هي ربح الألف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وباخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة  
أرباع ما بقي بعده من الربح وللضارب ربعه كذا في المبسوط \* ولو دفع اليه ألفا مضاربة بالنصف  
ليعمل فيه بأية فعل فيه وربح ألفا فدفعه ألفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه بأية غلط خمسة مائة من هذا  
الألف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط ألف فالحال الربح المال الاول وصار كانه لم يربح وقال محمد رحمه الله  
تعالى الألف يهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني  
كذا في الكافي \* وان لم يهلك حتى عمل وقدر ربح ألفا خرخمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة وأربعة  
أخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة فاشترى المضارب به وبألف من  
ماله جارية ثم خلط الالفين قبل أن يتقدهما بعد الشراء ثم تقدهما فلا ضمان عليه فان باعهما بعد ذلك  
وقبض الثمن مختلطا فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة  
حصه ما اشتري من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشتري منها بمال نفسه وان قسم المضارب  
المال بغير محض من رب المال فقسمة باطلة ولو أن المضارب حين أخذ ألف المضاربة وخلطه بألف من ماله  
قبل أن يشتري به ثم اشتري به كان مشتريا بنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعد ما  
اشترى به ثم لم يتقده حتى ضاع في يده كان ضامنا لألف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع ولا يرجع على  
رب المال بشئ واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط \* واتقضت  
المضاربة لان من شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو كان  
المضارب اشتري مع رجل بألف المضاربة وبألف من عند ذلك الرجل جارية ودفعها الالفين قبل أن يخلطاهما  
ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثلث واحد وقبض الثمن مختلطا فهو  
جائر ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خلط مال  
المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن  
رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبه الآخر فالقول قول  
الشريك مع عينه كذا في المبسوط \* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها  
ألف وخمسمائة وقال له اعمل بها وبألف من ماله على أن الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لاهذا الشرط

عنه أو مطيع البخني رحمه الله في آخر عمره فأشار برأسه انه لا يحنت قال الفقيه رحمه الله هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يعمل بأشارة المفتي  
بخلاف الوصية والشهادة لكونه أمرا يتعلق باللفظ والمقصود في الفتوى معرفة السؤال وقد حصل \* ان وضعت يدك على الدوك فكذا  
فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنت \* (نوع آخر) \* لا يلبس حريرا او ابريسما لا يحنت الابشوب كله ذلك ألحته ولا يعتبر سدا وعلمه إلا أن  
ينويه \* لا يلبس هذا القطن فانخذته ثوبا لبسه حنت ولو حشاه ولبسه لا \* لا يلبس من غزل فلانة ولا سلة فلبس ثوبا نسج من غزل فلانة

يَحْنُثُ وَإِنْ نَوَى عَيْنَ الْغُرْلِ لَا يَحْنُثُ بِلَيْسَ ثَوْبِهِ وَلَا بِلَيْسِ الْغَزْلِ أَيْضًا \* لَا يَلْبِسُ مِنْ ثَوْبِهَا فَغَزَاتِ قَطْنَاعِكَ الزَّوْجَ وَدَفَعَ الزَّوْجَ إِلَى التَّنَاجِجِ بَاجِرِ قَلْبِهِ إِنْ أَرَادَ الزَّوْجُ بِهِ رَشْتَهُ وَى سَاحْتَهُ وَى يَحْنُثُ وَالْأَلَا \* لَا يَلْبِسُ مِنْ غَزْلِهَا فَلَيْسَ ثَوْبُهَا طَهَارَتُهُ مِنْ غَزْلِهَا أَيْ يَحْنُثُ \* لَا يَلْبِسُ ثَوْبُهَا فَلَيْسَ ثَوْبُهَا مَقْطُوعُ الْكَيْنِ يَحْنُثُ لِأَنَّهُ ثَوْبٌ مَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ \* لَا يَلْبِسُ هَذِهِ الْمَحْفَةَ فَعَلَتْ قَيْصًا وَخَيْطَ قَلْبِهِ لَا يَحْنُثُ كَمَا جَعَلَ الْبَسَاطَ خَرَجًا وَجَلَسَ عَلَيْهِ وَكَانَ حَلْفَانِ (٣١٢) لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا الْبَسَاطِ وَلَوْ أُعِيدَ لِمَحْفَةِ يَحْنُثُ إِذَا لَيْسَ وَكَذَلِكَ الْخُرْجُ لَوْ أُعِيدَ

بساطا بخلاف ما اذا قطع  
البساط قطعاً حتى خرج  
عن كونه بساطاً وجعل  
خرجين ثم أعيد بساطاً لا يحنث  
لأنه صنعة أخرى \* ان لم  
أجعل من هذا الثوب قباء  
وسراويل فكذلك ثيابه  
سراويل ثم تقفه وجعله قباء  
لا يحنث وان دل سوق كلامه  
على ان يتخذهما معا لخذقة  
الخياط وسعة الثوب فاليمين  
عليه بخلاف ما لو قال من  
هذا المخدة حيث لا يخرج  
عن اليمين بالتعاقب بل لا يد  
من الاتحاد في الاتحاد وال  
اسم المخدة بالصنيع الا قول  
\* ان لبست من غزلك فاشترى  
من غزلها ونسجه ولبسه  
لا يحنث كما اذا حلف لا يدخل  
دار فلان فباع داره ثم دخل  
ان كان المعنى في الدار يحنث  
والافلا وقيل ان كان  
الحلف بمعنى في الغزل يحنث  
والافلا \* لا يلبس من ثوبها  
فاشترى ولبس لا لا تقطاع  
النسبة الا اذا نوى من غزلها  
(نوع آخر) لا يلبس من  
غزلها شيئاً فلبس من غزلها  
وغزل غيرها ان لم يذكر الثوب  
يحنث وان ذكره لا وكذا  
لا يلبس من نسج فلان  
والثوب مما ينسجه فردوان

لكان الربح بينهما الخاسر على قدر المائتين فإذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدينانير شرطه سدس ربحه  
فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا من الجانبين إلا  
أنه لا يمكن تصحيحها لشركة لا شرطهما العمل على المدفوع إليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا  
عليهما وكان هـ ذا شركة صورة ومضاربة بمعنى وفائدة قول صاحب الدينانير بألف من مالك انتفاء الضمان  
عن المضارب إذا خلط مال المضارب به بماله نفسه ولم يصار هـ ذا مضاربة في حق الدينانير شرط تسليمها  
واحضارها فإن هلك أحد المائتين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه إن هلك الدينانير بطلت  
المضاربة وإن هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فإن انتقصت قيمة الدينانير فصارت ألف درهم ثم اشترى  
المضارب بها وبألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة  
التي هي ربح الدينانير خمسة أسداسها لصاحب الدينانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي  
هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم  
فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدينانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما  
اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدينانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدينانير نقصت  
قيمها فصارت تساوي ثمانمائة فاشترى المضارب بمائة من الخمسة أسباع العبد للمضارب وأربعة أسباعه على  
المضاربة فإن باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله وأخذ المضارب خمسة أسباع الربح  
حصه رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة أسباع الربح حصه المشتري بالدينانير فيكون مقسوما بينهما أسداسا  
للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدينانير ألفا ثم باعه بثلاثة آلاف  
درهم اقسما الثمن على تسعة أسهم خمسة أسباعه وهي ألف وستمائة وست وستون وثلاثان حصه المضارب  
فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة أسباع الثمن وذلك ألف وثلثمائة  
وثلاث وثلاثون وثلاث حصه المضاربة ألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما  
سداسا هكذا في المحيط والله أعلم

(الباب الثانی عشر فی نفقة المضارب)

إذا عمل المضارب في المصفر فليست نفقته في المال وإن سافر فطعامه وشرابه وكسوته وورقه معناه شراء  
وكراعى مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر إن كان  
بحيث يغدو ويروح فسيبت بأهله فهو بمنزلة السوق في المصفر وإن كان بحيث لا يبيت بأهله فنفقته في مال  
المضاربة كذا في الهداية \* والنفقة هي ما يصرف إلى الحاجة الراتبية وهي الطعام والشراب والكسوة  
وفراش ينام عليه والركوب وعلف دابته كذا في محيط السرخسي \* ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع  
يحتاج إليه كالجزأ وأجرة الحمام والحلاق وإنما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل إن جاوزه  
هكذا في الكافي \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كذا في  
الذخيرة \* فأما الدواء والحجامة والتكميل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطء  
والخدمة لا يحسب بنهما في المضاربة ولو استأجر أجيراً يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه فيخبره ويظن

كان مما يندرجه اثنان يحنت هذا اذا كان ينسج بنفسه فلا يحنت بلبس منسوج غاماته وأجبره وان تقبل هو الجمل كما ويفسر  
اذا قال لا يلبس من عمل فلان اما اذا لم ينسج بيده ولكنه كان ياحر به يحنت بعمل مأموره وكذا لا يلبس من غزله على هذا التفصيل \* لا يلبس  
من ثياب فلان وهو ينوي ما عنده فلبس ثوبا فلان اشتراه بعد الامين وليس لا يحنت والعبرة لوقت الامين \* لا يلبس من ثياب فلان و فلان يباع  
الثياب فلبس ثوبا اشتراه منه يحنت \* قال له لا يلبس من غزله اثنان جاءه كهو شيداهم كهو رشت تو ان لبست من غزلك فانت كذا فلم ينزع

ما كان لا يسا طلقت \* ولو قال اكره ان يوشم فلم ينزع لا يحنث لان العين في الاول تعلق بالفعل وفي الثاني تعلق بالعين فافتقرها لا بلبس  
من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلها وعليه رقعة من غزل غيرها أو قيصاً من غزلها بئنه (٣١٣) من غزل غيرها أو زرته أو صله في كنه أو

دخار يسه أو عليه علم من  
غزل غيرها حنث وليس هذا  
كالنسيج ولو لبس ثوباً من  
غزلها وغزل غيرها لكن  
غزلها في آخر الثوب أو أوله  
ففصل غزلها منه وليس له  
خاصة ان بلغ ازاراً أو رداء  
حنث والا لا \* ولو كان خيط  
بغزل فلانة لا يحنث وان  
تكنته من غزل فلانة يحنث  
عند الثاني خلافاً للحنث  
والفتوى على قول الاخير  
لانه لا يعد لا يسا بلبس  
التسكة وفي التجريد قال  
يحنث في التسكة بلا ذكر  
خلاف وابس تسكة من حرير  
يكبره اجماعاً وفي الزرور العروة  
التي يقال لها بالفارسية  
انكله وما يكسجه لا يحنث  
ولا يكبره في الحرير وكذا يحنث  
بالرقعة التي يقال لها سبان  
اذا كانت من غزل فلانة  
واذا زاد لفظ الثوب بان قال  
ثوباً من غزل فلانة لا يحنث  
الا بما ينطلق عليه الثوب  
وأقله ما يترزبه ولو وضع على  
عورته خرقه منه لا يحنث  
\* لا بلبس ثوباً يحنث  
لبس ما هو أكثر من نصفه  
لان الانسان قد يلبس  
الرداء وبعضه على الارض  
ولا يشبه هذا العلم ولا يحنث  
لبس القلتسوة وعن الثاني  
انه يحنث وفي العمامة من  
غزلها اذا تم بها لا يحنث  
عند محمد ويحنث عند

ويغسل ثيابه ويحمل له ما لا بدله منه احتساب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال  
كأنوا بجنالته ونفقةهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليهم امتاع المضاربة الى مصر من  
الامصار كان علقها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط \* لو أعانه رب المال بغلمانه أو دوابه في  
السفر لا تقصد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان أنفق المضارب عليهم بغير إذن رب  
المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي \* واذا صار ضامناً فان ربح في المال ربحاً بدئياً برأس المال  
ياخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما شرطوا فاصاب المضارب من الربح فانه  
يحتسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من  
الربح أكثر أخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب  
ذلك من مال رب المال كذا في المحيط \* وان كان أسرف فيما أنفق على الرقيق فانما يضم الى رأس ماله من  
ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط \* وسبيل النفقة أن يحتسب من الربح ان كان وان  
لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزءها للوالد والاصل في الهالك أن ينصرف أولاً الى الربح كذا في المحيط  
\* فان أنفق المضارب من ماله نفسه أو استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال  
ثم يثنى بالنفقة ثم يثالث بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة \* فان أنفق  
من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فانه يستوفي رب المال رأس ماله بكامله كذا في محيط  
السرخسي \* اذا استأجر دابة ليحمل عليها امتاع المضاربة أو اشتري طعاماً للمضاربة فضاع المال قبل أن  
ينقذه فانه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط \* ولو اشتري طعامه وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب  
عليه فضاع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أهل بالكوفة وأهل  
بالبصرة ووطنه فيهما جاعلاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجرفه بالبصرة فانه ينفق من مال المضاربة في طريقه  
فاذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فاذا خرج منها راجعاً الى الكوفة أنفق من مال المضاربة  
في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال الى البصرة مع رب المال  
ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه الى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا دفع  
الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة وهو ما بالكوفة وما بالبصرة والكوفة ووطن المضارب فنفقة المضارب مادام  
بالكوفة على نفسه فان سافر بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارته كانت نفقته في مال المضاربة مادام  
بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواها في حقه كذا في المحيط \* فان تزوج امرأة فيها واتخذها  
وطناً زالت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا خرج المضارب بالمال الى مصر من الامصار  
يشترى به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فانه انتهى الى ذلك المصرف فلم يشتر شيئاً حتى رجع بالمال الى مصره  
وقد أنفق من المال فان تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل مالا  
مضاربة وأمره بان يعمل فيه برأيه فدفعت المضارب الى آخر مضاربة ففساقر الا سخر بالمال الى مصر يشترى  
ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول كذا في المبسوط \* ولو نوى المضارب الإقامة في مصر  
من الامصار فنفقته في مال المضاربة وانما تبطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصر أو في مصر يتخذ  
داراً إقامة كذا في الذخيرة \* لو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن له تبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبضعه  
المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة  
كذا في المبسوط \* المضارب اذا سافر بمال المضاربة وماله نفسه يوزع النفقة على المالكين سواء خلط  
المالكين أو لم يخلط قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا  
كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك لو سافر بمالكين لرجلين مضاربة فنفقته على قدر

(٤٠ - فتاوى رابع) الثاني وفي التجريد ذكر أنه لا يحنث بلا ذكر خلاف وهو الصحيح وكذا التجار اذا لم يبلغ الأزار لا لأجل لنفسه من  
كرهه فلا توبة فلبس ثوباً من غزلها وعليه رقعة من غزل غيرها أو قيصاً من غزلها بئنه (٣١٣) من غزل غيرها أو زرته أو صله في كنه أو

أونسجها خفيثا لا يحسن ولو قال لم أعن هـ هذا صدق ديانة وقضاء اكر جامه توهم اكر آيدان نوى اللبس فعليه وان نوى الاتفاح بمنه فعليه  
والا فلي اللبس ريسمان توبكار برم (٣١٤) لا يحسن بلبس ثوب من غزلها اكر كارد متو بشودوزيان من در آيدار شته

توفك كذا غزلت وكست  
نفسها وصبيانها أوقضت  
به دينه أو باعت وشرت  
ما كولا وغيره ودفعت اليه  
لا يحسن \* وهب ثوبه من غيره  
ثم قال اكر اين جامه بكار  
آيدمرا فكذا فلبسه يحسن  
\* ان لبست هذا الثوب في  
هذا العيد فكذا فإيام العيد  
اسبوع فيحسب لولبسه في  
أيامه \* لا يلبس ثوبا فلبس  
قلنسوة أو عمامة لا يحسن  
ولو لم يذكر لفظ الثوب يحسن  
وبالسراويل يحسن لانه  
يجزى عن الكفارة فاذا  
اعطى عشرة سراويل لعشرة  
مسكين يجوز عن الكسوة  
وعن الثاني انه لا يحسن في  
العمامة الا اذا كانت تلخ  
ازارا أو رداءه يقطع من مثلها  
قيص أو سراويل وعنه  
انه يحسن في العمامة مطلقا  
\* لا يلبس هذا الثوب فالتخذه  
قلنسوة يحسن \* لا يلبس  
ثوب فلان فوضع قباه على  
كتفه يحسن لانه لا لبس  
لبس الرداء لا لبس القيص  
\* أرادت قطع قباهه فقال  
الزوج اكر اين قبا كه توى  
برى اكنوت من بوشم فانت  
كذا فقطعت به وذلك  
بسنة فلبس طمقت لان هذا  
الثوب ليس بفور فلا يتقيد  
\* ان بعث غزلها فكذا فباع  
غزلا لا تاس فيه غزلها حث  
وان لم يعلم \* لا يلبس ثوب من  
غزلها فلبس فوق ثوب أو لحاف لامن غزلها يحسن اجماعا وقيل لا كالبس حرير فوق دمار قطنى بحيث لم يتصل بيده فانه يساوى  
لا يكره عند الامام رحمه الله (انها من عشرة في المساكنة) انسا كنه في رمضان أو سنة فكذا لا يحسن بمساكنة ساعة وان نوى كل المدة دين

مالهم اوان كان أحد المالين بضاعة فنفقته في مال المضاربة الا أن يفرغ للعمل في البضاعة فينفق من  
مال نفسه دون البضاعة الا أن يكون صاحبها أذن له كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله  
تعالى في الزيادات رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها جارية تساوى ألفي  
درهم واحتاجت الجارية الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجبر على المضارب نفقة حصته  
وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر  
ملكه ما هكذا في المحيط \* لو اشترى بالف جارية (١) تساوى ألفين فالحاصل من مذهب أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن النفقة عليهم ما قال محمد رحمه الله تعالى النفقة على رب المال وعلى هـ هذا  
الاختلاف اذا أبق الجارية وردت فالخلاف في العمل كالخلاف في النفقة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويجبر كل واحد منهما على أن يعطى حصته من العمل وروى عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه لا يجتنب بالجلع في بيع المراجعة ويحتسب به فيما بين المضارب ورب المال فان كان هناك  
ربح فالجلع فيه والا فهو وضعية في رأس المال كذا في الحاوى وهكذا في المحيطين \* لو ألقى مصر واشترى  
شيئا فرب المال وهو لا يعلم فاقى بالمتاع مصر آخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في  
الطريق وان سلم المتاع جاز به لبقائه في حق البيع كذا في الوجيز لا كدروى \* ولو كان المضارب خرج  
بالمحتاج من ذلك المصر قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصر  
ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط \* لو كان المضارب في الطريق فنهى رب المال برسول عن السفر  
أو مات فله أن يتوجه الى أى مصر أحب وكانت نفقته في مال المضاربة فاما اذا كان مال المضاربة ناضا وهو  
في مصر أو في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسى \* ولو كان رب المال  
مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في  
الاستحسان لاضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فافارسل  
اليه رسولا ينهيه عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاقى لأضمنه ما هلك من المتاع  
في سفره وأجمل نفقته في المال استحسن انا ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو دنانير فمات رب المال والمضارب  
في مصر آخر أو كان رب المال حيا فافارسل اليه رسولا ينهيه عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر  
رب المال فله في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد أنفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن  
النفقة كذا في المبسوط \* اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عيدا فأنفق عليه فهو متطوع وان رفع  
الامر الى القاضي فاحرمه بالنفقة عليه فأأنفق فهو عليه ما على قدر رؤس أموالهم ما قال أبو يوسف (٢) وهذه  
قصة من القاضى بين المضارب وبين رب المال اذا حكم بالنفقة كذا في الحاوى \* كل مضاربة فاسدة  
لان نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان أنفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد  
ان كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابه وفي دعوة نسب ولا جارية المضاربة) \*

لو عتق المضارب عبد المضاربة فلا يجتأروا ما أن لا ربح في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على  
رأس المال أو فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه ولو أعتقه رب المال يصح ويكون  
مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد بخمسة مائة وهو  
١ قوله لو اشترى بالف جارية تساوى الخ هذه العبارة الى آخر العز ولا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندى هـ  
(٢) قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندى هـ

عزم عدم العود ثم عادن زائرا  
أما فلا للتأمل من زمان

بالكوفة فكذا فعلی حقيقة التخصیص بها وان عني كونه بها يوم الاضحية صدق \* لا يرى الهلال بالكوفة قالوا اد كونه فيها وقت الهلال وان عني الرؤية بها صدق \* قال وهو في منزله ان افطرت عنده فكذا فاشبه شي في منزل الخووف عليه حنث وان شرب في منزله ماء ثم تشبى عنده



لا يحنث ولولم يشرب في منزله وذهب الى بيت المخالف عليه ولم ياكل عنده لا يحنث \* لا يقتله بالكوفة فخرجه بالرحبة ومات في الكوفة  
يحنث \* لا يسكن هذه القرية فخرج منها (٣١٦) كما هو شرط البرثم عادوسكن يحنث وكل ماله امتداد اذا لم يوقت يحمل على العمر

المال الخيارات الاخير ان لا الالف هكذا في المحيط \* ولولم يعتقه المضارب وأعتقه مضارب المال في كلمة واحدة  
فالعبد الذي قيمته ألف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فثلاثة ارباعه حر من  
مال رب المال وأما الربع الباقي فان كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار  
ان شاء أعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد  
وان كان معسرا فان شاء أعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب أيضا رب المال تمام حصته  
من الربح وذلك خمسة مؤسرا كان أو معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بضمه للمضارب من هذه  
الخمس سائة الاخرى كذا في المبسوط \* وان أعتقه مضارب المال متفرقا فان أعتق أولا الاعلى فان على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الاول ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربعه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت  
الاعتاق النصف ثم للمضارب خيارات ثلاثة في العبد ان كان رب المال موسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول  
ونصف قيمة الثاني وان شاء أعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربعه والثاني  
في نصفه فان اختار تضمين رب المال يرجع على العبد الاول ربع قيمته وعلى الثاني نصف قيمته ومتى  
رجع بذلك عليه ما كان ولا يؤمهما كله لرب المال وان اختار المضارب السعاية أو الاعتاق يكون ولا العبد  
الاول بينهما على أربعة أسهم ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب ولولا العبد الثاني بينهما نصفين وان  
أعتق العبد الاثنى أولا نقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما أعتق العبد الاثنى أولا يعتق كله من  
غير سعاية وحسين أعتق الاعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبيد مشتركين اثنين أعتقه  
أحدهما هكذا في المحيط \* ولواشترى بألف عبيدين كل واحد منهما ساوي ألقا أعتقه مضارب معا أو  
أحدهما قبل صاحبه ثم فقارب المال عن أحدهما أو قطع يده فقد صار مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر  
الفضل في العبد الاخر الا أن العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل وان أعتقه مضارب بعد  
ذلك لم يجز عتقه في المجنى عليه لانه لا فضل فيه عاين من رأس المال وأما العبد الاخر فعتق منه ربعه  
نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع المجنى عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن  
المضارب ان كان موسرا لرب المال نصف قيمة العبد الذي جازعته فيه لانه ظهر أن جميعه يرجع وان نصفه  
لرب المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بما تميز وخسين  
درهم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا كاتب المضارب عبدا أو أمة من  
المضاربة فان كانت القيمة مثله لرب المال فانه لا تجوز كتابته واذا أدى العبد الكتابة لا يعتق ويكون  
ما أدى من الكتابة على المضاربة وان كان في القيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة ألقى درهم وكتبه  
على ألفين ورأس المال ألف درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الرابح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب رب المال الا أن لرب المال أن يقض الكتابة فان لم يقض حتى أدى  
العبد جميع بدل الكتابة فانه يعتق حصته المضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهما يعتق  
الكل وما قبض المضارب من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة  
عندهم جميعا واذا أعتق حصته المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع  
المكتوبة بقيت خمسمائة والعبد كله ربحا تكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما مائتين فقد حدث  
للمضارب زيادة شركة بقدر الربع لم تكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى على ما عرف ويكون لرب المال في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خياران ثلاثة ان كان المضارب  
موسرا هكذا في المحيط \* وان مات ولم يؤد المكتوبة شيئا وترك أقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة  
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يني ببدل الكتابة فيستوفي رب المال بمات ترك رأس

والقاضي على انه اذا عني  
القول أو كان دليلا قائما  
لا يحنث بالعود \* نزل في خان  
ثم قال كرا مشب ايجابا  
ثم فكذا ينوي لاحتمال  
ارادة الخيان أو الجيرة أو  
المصرو يعمل بها وان لم ينو  
فهو على اثنان \* اتم فقال اكر  
اين كل كرده ام هر چه زن  
خواه هم تاده سال فكذا  
اكر درين شهر باشم وكان  
بريتاعن التهمة وسكن البادية  
وتزوج في المدة يقع لانه  
جعل فعل الخيانة سببا  
لانه قاد العين بالتزوج وشرط  
سكنى هذه البلدة ولم يذكر  
جزاؤه \* لا يسكن هذه المحلة  
ومنها تشعب محلة أخرى  
فانقل اليها ان كانت الثانية  
زقا قال الاولى أو على العكس  
يحنث لانها تبسع لها وان كانت  
محلة أخرى غير تابعة للاولى  
لا يحنث \* لا يسكن هذه  
الدار فاشترى صاحبها في  
جنبها بيتا من دار أخرى في  
جنب هذه الدار وجعل  
طريقه فيها وسد باب البيت  
الذي كان فيه فسد  
الحال في هذا البيت  
وجعل يدخله بلاد دخول  
الدار يحنث \* لا يشتري من  
هذه الدار شيئا فاشترى هذا  
البيت منها لم يحنث بخلاف  
السكنى \* (نوع منه) \*  
لو حلف لا يسكن هذه الدار  
فوجد الباب مغلقا لا يمكنه

الفتح فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقيل يحنث ولو منع بالقييد لا يحنث اجماعا عن الثاني فيمن حلف لا يسكن هذه الدار ان اغلق ماله  
الباب عذروا ليس عليه ان يتسور الحائط وبه نأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا

وقيد ومنع حيث بحث في الصحيح \* ان لم تحضرني الليلة فكنا فقيدت ومنعت منعا حسيا ذكر الفضلى انه بحث وذكر الصدر الشهيد بعد هذا انه لا بحث والاصح انه بحث والفرق بين الفعل وعدمه ان الشرع لا يجعل المعدوم (٣١٧) موجودا ويجعل الموجود معدومًا بعد ذلك الا كراه وشرط الحث في

مسئلة السكنى امر وجودي فاعدم با كراه الفاعل وفي مسئلة الخروج امر عدى \* قال لها ان سكنت الليلة في هذه الدار فكذا فلم تقدر على الخروج ليللا لا بحث بخلاف الرجل ولو تحقق العذر في حقه أيضا بالصص فهو معذورا كرامشيد درين شهر باشم فكذا فاصابه الحى ولم يقدر على الخروج حث \* لا يساكن فلانا ولا نسله فساكنه في دار كل منهما في مقصورة لا بحث ولو كان في الدار مقصورة فسكن فيها أحدهما في الدار والاخر في المقصورة لا بحث ولو نوى حين حلف ان لا يساكنه في منزل واحد أو بيت أو حجرة واحدة يكونان فيه معاهم لا بحث حتى يساكنه فيما نوى وان يتنا بعينه لا يصح وان مدينة معينة أو قرية سماها فان ساكنه فيها يتنا أو منزلا واحدا حث وفائدة تخصيصها بالخارج سائر المواضع عن البين ولو ساكنه في حائط يملأ فيه نهارا لا بحث واليمين على المنازل التي يكون فيها المأوى والاهل والعيال الا ان يدل الحال على المساكنة في السوق أو نواها ولو لا يساكن فلانا فدخل داره غصبا فان أخذ هو في المقلة لا بحث والا حث وان زاره وأقام يوما

ماله ألف درهم والباقي بينهم نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقدمت عن وفاء ويعتق فيأخذ المضارب من ذلك ألفين ويغرم لرب المال ألفا وخمسمائة قيمة ثلاثة أرباع العبد لانه بقي ذلك على ملك المولى وقد أفسده المضارب فيضمن ونكحون السنة الا لاف الباقية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكاتب تسعة آلاف أخذ المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فيموت حرا ويأخذ أيضا ألفا الزائدة بحق الارث لان الولاية لانه عتق كله عليه لانه ملكه بالضمنان فان كانت قيمته يوم كاتب ألفا ثم زادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة ألفين ثم انتقضت ثم أدى أو مات فالحجوب فيه كما في المسئلة الاولى لان الرمع كان ملكه فنفذت الكتابة فيه الا ان المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسى \* اذا عتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال أو أقل على ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فان عتقه باطل كالأعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد أكثر من رأس المال بان كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فأعتقه المضارب على ألفي درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد لا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد أعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول أو كاتبا حتى يكون ما كتبه بعد ذلك كسب مكاتب أو كسب حرميون فاما اذا قال المضارب للعبد ان أدبت إلى الفين فانت حرة أدى العبد ألفي درهم وعتق حصته المضارب من العبد فان جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا المضاربة فيأخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي يرجع فيكون بينهما على ما شرطاه هكذا في المحيط \* ان كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به أمة قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوى ألفا فادعى المضارب أنه ابنه ثم باعته قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمضارب مؤسرا فان شارب المال استسجن الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتقه واذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامه مؤسرا كان أو معسرا هكذا في الكافي \* اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعى المضارب فدعته باطلة وهو ضامن لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أجبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جارية بالولد منذ اشتراها الاقل من ستة أشهر فله أن يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وان كانت جارية به لا أكثر من ستة أشهر فله العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم سحت دعواه وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما ما بقي مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو يرجع كذا ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسرا فان لم يبيع واحدا منهم ما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوى ألفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة أرباعها مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال شيئا من العقر وله أن يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوى ألفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعة كذا في المبسوط ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسرا واذا عتق من الولد ربعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كله فرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب مؤسرا الامن سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فبقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كره ربحا فبقي من قيمة الام والعقر يكون ربحا يختص به رب المال فان كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك الى رب المال فالحاصل أن المضارب في

أوبوين لا بحث والمساكنة الدوام عليها بالاهل والمتاع \* سافر الخائف وسكن مع المحلوف عليه أهله لا بحث عند الامام رحمه الله بناء على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند الثاني لا وعليه الفتوى وان سافر الخائف أقل من مدته لا بحث \* لا يسكنه وهو فيه بأهله فاجتهد

في ائراجها فغلبته ولم يخرج لا يحنت \* خاصمها عند الخا كم وألا وكذا لو منع بالوفاق لانه مسكن لاساكن (السادس عشر في الدخول)  
لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها را بكا (٣١٨) أو ماشيا حافيا أو متعلحا خنت فان نوى ماشيا ودخلها را بكا لا يحنت كما لو أدخل مكرها فان

هذه الصورة يضمن رب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا  
من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من  
الربح وذلك ألف ومائة فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصصا المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية  
بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفين فللمضارب من ذلك أربع مائة وخمسون  
فيعتق من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشره لان قيمته ألفان وعشر  
الألفين مائتان ويسعى الولد في أربع مائة وخمسين درهما رب المال فإذا أدى الولد ذلك التي رب المال عتق  
كله وكان رب المال من ولاد الولد عشرة وربع عشره وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشره وعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو كان المضارب معسرا  
لا يقدر على الاداء فأدرب المال أن يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وإن أراد  
أن يستسعى الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في الولد ثم  
رب المال ثلاثة أرباع ولاد الولد كذا في المبسوط \* وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدي  
ذلك متى أيسر فان أدى الولد السعاية ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو  
كانت الجارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم  
وأخذها صارت الجارية أم الولد للمضارب وبعث الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة  
 وخمسين درهما تسعمائة مابق من رأس المال وخمسون حصصا رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية  
فإذا قبضه رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته رب المال رولاؤه بينهما نصفين  
وان كان المضارب معسرا وقد أدى العقر فرب المال أن يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقيمة رأس ماله ثم  
المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد رب المال في نصفها ويكون رب المال من الولاء تسعة أعشاره ونصف  
عشره ويكون له نصف قيمة الام دينارا على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ومن  
دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه رب  
المال فانه ابنه وتصير الجارية أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك  
لو كان الولد يساوى ألفين ولو كانت الام تساوى ألفين فادعاه رب المال صحت دعوته وصارت الجارية أم ولد  
له ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة  
الولد شيئا وغرم عن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها ألفان فجاءت بولد  
فادعاه المضارب بعد ما ولدته وقيمتها ألف فان الجارية تصير أم ولده ويضمن قيمة ثلاثة أرباعها رب المال  
وثلاثة أثمان العقر موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا ويكون الولد عبد للمضاربة يسعه المضارب  
ولا يثبت نسبه منه فإذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة أثمان عقر  
الجارية يثبت نسب الولد وعتق نصفه وسعى في نصف قيمته رب المال موسرا كان أو معسرا وولاد الولد  
بينهم نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط والله أعلم

(الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده)

ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* إذا هلك مال المضاربة قبل التصرف  
فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع عبه لو استهلك المضارب رأس المال أو أنفقته أو  
أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وأن أخذه من الذي استهلكه كان له أن  
يشتري به على المضاربة رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* روى عن محمد

أدخل مكرها وهو قادر على  
المنع اختلفوا فيه والاصح  
أنه لا يحنت ربه هذه اذا حمل  
وأدخل فان دخل مقدمه  
يحنت قولوا واحدا لو خرج  
ثم دخل فيما اذا دخل مكرها  
هل يحنت اختلف المشايخ فيه  
قال السيد أبو شجاع لا يحنت  
والاصح الحنت وان على  
اللدابة فغلبته وأدخلته أو  
ألقاه الربح أو زلق ووقع فيه  
فلا يبيع انه لا يحنت ولو جاء  
الى الباب لا يريد الدخول  
فاشتد في المشي ووقع فيه  
لعناره يحنت \* تزوجها ثم  
قال ويراجضانه أرم فكذا  
فلم يغيره الى بيته ان أراد  
سماها بنفسه لا يقع وان أراد  
امساكها فيه ان خلاها فيه  
ولم يخرجها يقع (نوع)  
لا يدخل بيتا فقام على  
اسكفته ان رد الباب يبق  
خارج به لا يحنت وان يبق  
داخله يحنت \* ان خرجت  
الاذنى فكذا فقامت على  
العتبة وبعض قدمها في  
الخارج وبعض قدمها في  
الداخل وذلك يعلم أيضا  
بإغلاق الباب بان يبق  
بعضها في الخارج والبعض  
في الداخل فاعتادها ان على  
الخارج يحنت وان على  
الداخل أو عليها الا اذا كان  
يدخل فيه قائما ماذا كان  
مستلقيا على ظهره أو بطنه  
أو جنبه فصار بعض بدنه

خارج والبعض داخله يعتبر الاكثر ان كان في الداخل داخل وفي الخارج خارج ولا يحنت بادخال الرأس بلا قدميه وكذا لو تناول رجه  
شيئا بيده لا يدخل بيت فلان فجلس على دكة بابه وهو تابع لبيته وينتفع بها الخلو فليس عليه يحنت وفيه نظر \* وان دخل حائطا منتميا من  
هذه الدار الى الجادة وليس للحائط باب في الدار يحنت اكر فلان راما ثم تابا يدر اندر انهم فكذا ثم ان الخائف را في الكرم فلم يخرج يحنت

لان المقصود منعه من الدخول اذ اراه ومنعه عن الكون اذ اراه بعد الدخول \* لا يدخل بلح او مدينة كذا فعل العمران وكذا مدينة يرى بخلاف كورة بخار او رستاق كذا اذا دخل ارضهم ما يحسن اكر كرسقاية فلان كردى (٣١٩) فكذا وقال أردت به الدخول وهو

يحوم حولهم ولا يدخل بينهم  
يحتم لان حقيقة اللفظ  
هذا وقيل يحمل هذا على  
الدخول بخانه فلان درآي  
ولم يقل اكر يحتم في الحال  
ويحتم بادخال احدي رجله  
\* لا يدخل هذه الدار فقام على  
السطح او شجرة ولو سقط سقط  
في الدار بخواب الرواية وهو  
المختار انه يحتم والفقيه  
على أنه ان من العجم لا يحتم  
\* لا يدخل هذه الدار وحلف  
آخر لا يخرج من هذه الدار  
فنام كل على سطحه لا يحتم  
واحد منهما \* لا يخرج فازتق  
شجرة ولو سقط سقط في الطريق  
لا يحتم كما دخل الكنيف  
وبابه في الدار \* لا يدخل هذه  
الدار فدخل بيتا منها قد أشرع  
في السكة وله باب في الدار  
أيضا يحتم وكذا  
لو دخل علوها التي على  
الطريق أو الكنيف وبابها  
في الدار \* لا يدخل هذا المسجد  
فخرى واتخذ مسجدا آخر  
ودخل حنث كالدار \* لا يدخل  
سكة فلان فدخل مسجدا  
وليس له باب الى تلك السكة  
لا يحتم في المختار وان دخل  
بيتا من طريق السطح ولم  
يدخل البيت قال الفقيه  
الا قرب الحنث وقال الاسكاف  
عدم الحنث اقرب قال الصدر  
وبه يفتي والحق انه ان كان  
ظهره الى هذه السكة أو بابه  
الى سكة أخرى لا يحتم وان

رجه الله تعالى أن المضارب اذا أقرضها رجلا فان رجعت اليه الدرهم بعينه رجعت على المضاربة وان  
أخذ مثلها لم ترجع كذا في الذخيرة \* وان كان مع المضارب ألف فاشترى به عبدا فلم ينقده حتى هلك ألف  
يدفع اليه رب المال ألفا آخر واذا دفع اليه ألفا آخر ثم هلك قبل الدفع الى البائع له أن يرجع على رب المال ثم  
وتم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي \* لو أن المضارب أراد أن يبيعه مائة مائة بعد ذلك فاعلم يبيعه  
مائة مائة على ألف وان بين الامر على وجهه وأراد أن يبيعه مائة مائة على الكل فله ذلك كذا في المحيط \* ولو  
كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وبجدا البائع ذلك وحلف فان  
المضارب يرجع على رب المال بألف آخر فيدفعه الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة واذا اقتسم  
المضاربة أخذ رب المال رأس ماله أني درهم كذا في المبسوط في باب المراجعة في المضاربة \* ومن دفع الى غيره  
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية فضاع ألف قبل أن ينقده فقال رب المال ضاع المال قبل  
أن تشتري الجارية وانما اشتريتها بنفسك وقال المضارب لابل ضاع المال بعدما اشتريتها فأنأريد أن أخذك  
بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان أقام جميعا البينة فالبينة بنسبة المضارب ولو كان ولي  
المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعد  
ما ضاع المال ووقع الشراء على فالقول قول المضارب كذا في المحيط \* ولو لم يملك ألف ولم ينقده في ثمن الجارية  
ولكنه اشترى به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فانقد الثمن الاول فاعلم اشترى الجارية بالذخيرة  
لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية أخرى جازو كانت على المضاربة كذا في  
المبسوط \* ولو اشترى بالالف جارية تساوى ألفين فضاع قبل النقد غرم رب المال الف كله كذا في الحاوي \*  
ولو اشترى المضارب جارية تساوى ألفين بامه تساوى ألفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع أمه حتى ماتت فأنه  
يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها ألفا والامة التي كانت  
عنده قيمتها ألفان وقد قال له رب المال اشتر بالليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي  
اشترها ثم هلك كارجع على رب المال كذا في المحيط \* واذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب  
به برأوا بعامه بألفين ثم اشترى بالالفين عبدا ولم ينقده الف الفين حتى ضاع الف الفين في يده يغرم رب المال ألفا  
وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين  
وخمسمائة ولا يبيع العبد مائة مائة على ألفين فان باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة  
أرباعه للمضاربة يرفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ترجح بين المضارب ورب المال كذا  
في الكافي \* ولو عمل بالمضاربة حتى صارت ألفي درهم ثم اشترى به مائة مائة قيمتها أقل من ألفين وقبضها فله  
ذلك كله عنده معا فاعلى المضارب ألفا درهم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة أرباعها كذا في  
المبسوط \* اشترى بألف المضاربة جارية قيمتها ألفان ولم ينقده الثمن حتى باعها بألفين وقبض الثمن ولم يسلم  
الجارية حتى هلك كله فهذا لا يتناول أربعة أوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا أو هلك ألفا الاول  
أولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهو الاثنان معا أو متعاقبا أو هلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو  
متعاقبا أو هلك المال الثاني أولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا أو متعاقبا أما اذا هلكت الاموال كلها  
معا فمن المضارب ثلاثة آلاف ألفا البائع الجارية وألفين لمشتريها ورجع على رب المال بألفين وخمسمائة  
وأما اذا هلك ألف الاول ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا أو متعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على  
رب المال وأما اذا هلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو متعاقبا فاعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى  
المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر أولا ثم الجارية والمال الاول لاهل أن المضارب بقدر ما كان  
عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه لحقه الضمان بسبب عمله لغير رجوع بالضمان على

له باب آخر الى هذه السكة أيضا يحتم \* لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير هذا الباب لم يحتم ولو لم يعينه ولكنه نوى لا يصدق قضاء  
\* ولو حفر سردا يحتم ثلاث الدار فدخله أو القناه لا يحتم ولو كان رأس القناه مكشورا في الدار ان كانت كبيرة يستفي منها أهل الدار يحتم

اذ بلغ الى ذلك المكان وان صغيرة لضوء القناة لا يحتمل \* لا يدخل \* هذا القسم طاط وهو مضروب قنزع وضرب في مقام آخر ودخل يحتمل  
 \* لا يكتب بهذا القلم فكسره وكتب به لا يحتمل لانه بعد الكسر لم يبق قلم \* لا يلبس هذه النعل فقطع شرا كهواشركها باخر ثم لبسه يحتمل  
 وفي الخباء العبرة للعبدان \* لا يجلس (٣٣٠) على هذه الاسطوانة وهي من آجر فتقضى وبني ثانيا فجلس عليها لا يحتمل

المعول له ولانه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه واخراجه عنه وبقدرا كان عاملا لنفسه يكون قرار  
 الغرم على المضارب لان غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي \* ولودفع الى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بألفين فقبضها  
 ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالألفين جارية تساوى ألفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها  
 والجارياتان جميعا فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثم ألف درهم ويرد  
 على مشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك ألفا درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم  
 والى بائع الجارية الثانية أثنى درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجلة بأربعة آلاف درهم ألف عن  
 الجارية الاولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن  
 الجارية الثانية ولو هلك الألف الاول ثم هلك ما بقي معار جرح بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو  
 هلك الجارية الاخيرة أولا ثم هلك ما بقي معار جرح على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلك  
 الجارية الاولى أولا أو هلك الألفان أولا ثم هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هلك في  
 المنسوط \* ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوى ألفا فقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا  
 يساوى ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جارية يساوى ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع  
 العبد فهلكت عنده هذه الاشياء الاربعة كلها فهو على خمسة أوجه ان هلكت الاموال كلها معافى على  
 المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجارية يرجع على رب  
 المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفا وخمسمائة وان هلك الألف أولا ثم الباقي معار جرح  
 المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وان هلك العبد أولا ثم البواقي  
 معار جرح على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجارية أو لا ثم البواقي معار وان هلك  
 الجارية أولا ثم ما بقي معار جرح على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية  
 تساوى ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوى كل واحدة منهما ألفا فقبضها ثم هلك الجارية  
 ورأس المال الاول معافى على المضارب ثمن الجارية الاولى ألف درهم وألفان قيمة الجارية الثانية الاخرين  
 ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ماله كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوى ألفين وقبضها  
 فهلكت الجاريات ورأس المال معافى على المضارب ثلاثة آلاف درهم ألف عن الجارية الاولى وألفان  
 قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة وكذلك لو هلكت احدى الجاريتين أو لا ثم هلك  
 ما بقي معار ولو هلك الألف الاول أو لا ثم هلك ما بقي معار جرح بالثلاثة آلاف كلها على رب المال كذا في  
 المنسوط \* ولودفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فقبضها ثم باعها  
 بأثنى درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالألفين وبالألف الاول وهو في يده جارية تساوى أربعة  
 آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الألفين الى الذي اشترى منه الجارية  
 الاخيرة فان عليه ألف درهم من ماله الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم يتقد الألف الاول حتى هلك  
 وباع الجارية الاخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصة ثلثها الذي كان اشترى لنفسه وتكون  
 أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس  
 ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو ألفا درهم يرجع بينهما على الشرط فان كان المضارب لم يتقد الألفين  
 اللذين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعا والمسألة بحالها فانه يؤدي ذلك أيضا من ثمن الجارية الاخيرة

(نوع) \* لا يدخل بيتا  
 لقلان وهو فيه باجارة  
 أو اعادة يحتمل عندنا ان  
 سلم الدار الى المستعير  
 وقتل هو متاعه اليه والا لا  
 \* لا يركب دابة فلان  
 ولا يستخدم عبدا فلان  
 فركب واستخدم المستأجر  
 والمستعار لا يحتمل بالاخلاف  
 ولودخل بيتا له قد أجره  
 لا يحتمل \* لا يسكن حائوتا  
 لقلان فسكن حائوتا أجره  
 فلان ان كان فلان ممن  
 يسكن الحائوت لا يحتمل  
 عندهم اخلافا لمحمد وان  
 كان ممن لا يسكنه حنت  
 عند الكل \* لا يدخل على  
 فلان ولم يسم شيئا ولم ينو  
 ندخل عليه في بيته أو بيت  
 غيره ضيفا يحتمل وفي المسجد  
 لا ويراد به الدخول عليه  
 لاجل التعظيم في مكان يراد  
 به التعظيم وفي عرفنا يحتمل  
 وان دخل عليه في المسجد  
 \* ولودخل عليه في ظله أو  
 سقف أو دهليز باب لا يحتمل  
 لانهم ليست بمواضع التعظيم  
 \* ولودخل عليه في خيمة ان  
 كان من أهل البادية حنت  
 ولو مصر يا لا \* وان دخل  
 دارا هو فيها لم يحتمل كالحلف  
 لا يدخل دارا وفلان فيها  
 وهو لم يره أو في بيت آخر وهو  
 دخل بيتا آخر لا يحتمل

\* لا يدخل عليه فدخل يريد غيره لا يحتمل ولولم يكن له نية يحتمل كالحالف على أن لا يسلم فلانا فسلم على قوم هو فيهم ناويا ولا  
 غيره لا يحتمل وان خلا عن النية يحتمل \* لا أدخل دارك والمحاطب في دارك ولم يكن الحالف فيها ولا في غيره فاقول المحاطب الى أخرى باجارة  
 أو آتارة فدخل عليه الحالف يحتمل ولو سكن فيها آخر بعد تحول المحاطب وحلف الحالف أيضا لا يدخل منزلا فلان ثم دخلها يحتمل باليمينين

والمد كور قبل جواب الرواية وهذا جواب المشايخ \* لا يدخل دار فلان ولا يكلم عبده فباعه ثم وجد الشرط لا يبحث وقد تقدم ان الدار ان هجر  
لاجلها يبحث وان لم يكن في ملكه عبد ثم استحدث بعد العيين حنث (٣٣١) وفي الدار كذلك عندهما خلافا للثاني

وكذلك لو تزوج بعد العيين  
على أن لا يكلم امرأه فلان  
ولم تكن له زوجة وقت  
الحلف يبحث عندهما  
بكلام الخادعة \* لا يدخل دار  
فلان فدخل دار مشتركة  
بينه وبين غيره ان لم يكن  
فلان ساكن فيها لا يبحث  
والا يبحث \* لا يدخل منزل  
فلان فاكثريا منزلا واحدا  
الان هذا في آيات وهذا  
في آيات والساحة واحدة  
حنث فيكون كل واحد  
داخلا في منزل صاحبه  
بخلاف الدار المشتركة \* ان  
دخلت دار فلان فانت كذا  
فانت دخلت الدار ان لم يكن  
على فلان دين مستغرق  
لا يبحث لا تنقل الملك وان  
كان فالفتوى على انه لا يبحث  
أيضا لان الدين وان منع  
ملك الورثة الا انه لم يبق في  
ملك فلان حقيقة لعدم  
أهليته للملك بالموت وبقي على  
ملكه لحاجته فكان قاصرا  
لا ترى ان الورثة يمكن  
الاستخلاص \* جبر اجلس  
في بيت من المنزل ثم قال  
بالعربي ان دخلت هذا  
البيت فاليمين على البيت  
وان بالفارسية اكر من در اين  
خانه در ايم فعلى المنزل فان  
أراد البيت دين لا قضاء ولو  
أشار الى البيت فهو عليه  
على كل حال \* لا يدخل  
دجسه لا يبحث بركوب

ولا يبق فيه ربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المضارب اذا اشترى  
بألف المضاربة متاعا وقبضه ولم ينقد الألف حتى هلك فأبرأه البائع منه لم يكن للمضارب أن يرجع على رب  
المال بشئ والمتاع على المضاربة كذا في المحيط \* لو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف ألفين منها دين  
والألفين عين في يده فاشترى بهذين الألفين جارية فلم يقبضها حتى هلك الألفان فإنه يرجع بثلاثة أرباعها  
على رب المال واذا أخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد  
ذلك كان كل رب المال لانه دون رأس المال فرأس ماله ألفان وخمسمائة ولا يرجع المضارب في هذين  
الألفين بشئ كذا في المبسوط \* وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي  
والله أعلم

#### \*(الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة)\*

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة  
فهو ضامن للمال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان اشترى به مع الجحود فهو مشترك بنفسه وان اشترى  
بعد الاقرار فالقياس أن يكون مشتركا بنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأى من الضمان كذا  
في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المضارب اذا قال هذا الألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح  
وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر  
المضارب أنه قدر ربح فيها ألفا وجاء بألفين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسمائة فهلك الألفان في يده وقامت  
البينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس  
ماله ولا يضمن شيئا غير هاولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيئا والمسئلة بمجالها ضمن الألف الربح كله  
فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين  
رب المال والمضارب \* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع  
ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي والله أعلم

#### \*(الباب السادس عشر في قسمة الربح)\*

الاصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم  
يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح  
ألفا فاقسم الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب  
خمسمائة ثم ضاع ما عذر رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فان قسمته ما باطلة والخمسمائة التي  
أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح الى رب  
المال ان كانت قائمة بعينها وان هلكت في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف  
الذي هلك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط \* ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفا من الربح ثم  
ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله ويضمن له المضارب نصف الألف الذي أخذه وان  
استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف الذي قبضه برأس ماله الى المضارب وقال أعمل على  
المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى  
انتهت نهايتها متى اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا  
في محيط السرخسي \* لو اقسما الربح وقسمها المضاربة ثم عقدها ثانيا فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح

(٤١ - فتاوى رابع) السفينة أو الجسر \* لا يدخل بعد ادخرها في السفينة لا يبحث عند الثاني وعليه الفتوى \* لا يدخل دار فلان  
وقلان ساكن مع ابنه والاب هو الذي يستأجره ويعطى غلته يبحث كالحولف لا يدخل دارها وهي تسكن مع زوجها ولا يدخل دار فلان

وهو يسكن مع زوجته ان لم تكن لها وله دار على حدة سوى هذه الدار يبحث وان كان لكل دار أخرى على حدة لا يبحث وفي المتفق  
أختار الخلف مطلقا اعتبارا بالمساكنة (٣٣٣) الا اذا نوى دارا ملوكة لكل منهما \* لا يدخل دارا اشتراها زيد ومنه

الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب أن يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضارب بقية النصف فربح المضارب ألفي درهم ثم اقسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم وبقيت حصة رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده ضاع منه ما جيعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينه ما في رجوع عليه رب المال بنصفه وذلك خمسة أضعاف هذا اذا ضاع الألف الذي هو حصة رب المال قبل القبض فأما اذا ضاع الألف الذي هو حصة المضارب بعد ما قبضه بالمضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصة المضارب وما بقي حصة رب المال يأخذ رب المال كذا في المحيط \* فان كان المضارب قائم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال هلك من ماله ما يصير كأن لم يكن لان المضارب بقي أمينافي ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض في ذلك مضمونا عليه وقد تبين أنه جيع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربحا أولا واشترى عرضا لم يبعه حتى زاد رب المال له في الزمجه شيئا أو حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله أو بعده ولو اقسما ثم زاد أحدهما أو حط فكذا وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز الخلط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي \* اذا أخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين أو الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو أن المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ما لا يكون ما أخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع الى رجل ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع الى رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة له عما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\* (الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين) \*

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

(النوع الاول فيما اذا اختلف في مشتري المضارب هل هو المضاربة) من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبدا بألف درهم ولم يقل عنه بالشرائه اشتراؤه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأنا أنوي أن يكون علي المضاربة وكذا به رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصديق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من أربعة أوجه اما أن يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب أو كانا هالكين أو كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا أو كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا ففي الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بيمينه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه وبضمن المضارب للبائع ألف درهم ولا يرجع على رب المال بشئ وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فانه لا يكون مصدقا كذا في المحيط \* ولو كان المضارب اشترى العبد بألف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذا به رب المال فالقول قول رب المال ويأخذ المضارب ألف

اشترى الخائف ودخل لا يبحث ولو وهبها من الخائف ودخل يبحث لان الشراء يرتفع بالشراء بالهبة \* ان دخلت دارا رأيت في كل امرأة تزوجها فكذا فوجد الشرط فحرمت عليه ثم تزوجها الا تطلق لانها معرفة لاضافة اليها ومتناول اليمن ~~بمكة~~ ولا تدخل المعرفة تحت النكحة للتمسك \* ان دخلت الدار فتساو طوالت فدخلت الدار وقع عليها وعلى غيرها والاعتماد على هذا لا على الاول \* أجرت دارها فغضب الزوج وقال تافلان درخانه است وقبالة در دست وى است ان دخلت هذه الدار فهي كذا فانفسخت الاجارة والقبالة ضاعت فدخلت الدار لا يقع والشرط لو تبعه لا يعتبر \* ان دخلت الدار مادام فلان فيها فانت كذا فتجول عن تلك الدار ان عاد اليها فدخلتها لا يبحث \* انت على كذا على دخولك الدار فقبلت وقع \* لا يدخل داره الا شكت بيمين ان نزلت بلية أو قتل أو هدم أو موت فدخل لا يبحث \* لا يدخل الحمام ازهر سرشستن فدخل ليسلم على الحمامي وغسل لا يبحث \* (نوع آخر) \* ان أدخلت فلانا يتي فهو على الدخول بامرهم وقوله ان

دخل على نفس الدخول أمر أم لا علم أم لا وتركت على علم الخائف بالدخول لان شرط الخلف الترتل للدخول فغنى دخل المضاربة ولم تمنعه فقد تركه حتى دخل \* ان تركت ابني يعمل لفلان فتمعه فلم يمنع ان كان كبيرا لا يقدر على منعه لا يبحث \* لا تركت ابني في داري فقال



اخرج لا يحنث وان لم يخرج \* لا يدع ماله اليوم على غريبه فقد ماله الى القاضي وحلفه في اليوم \* لا يدع يدخل هذه الدار فان لم يملكه فنعمة بالقول وان ملكه يمنع بالقول والفعل اكر فلان راجعانه رادهم فكذا قد دخل داره فاخرجه (٣٣٣) من ساعته لا يحنث \* قال لزوجته

كسي توبان خانه اندر آيد فانت كذا قد دخل فيه قريب له ولها فان دخل لاجله لا يحنث وان دخل لاجلها حنث \* لا يدخل في هذا البيت الا الذي آخذه بيدي وأدخله فاخذ بيد رجل وأدخله ثم دخل هو بنفسه يحنث ولو قال الا الذي أدخله أنا ولم يزده عليه والمسئلة بجالها لا يحنث ولو دخل صبي من غير ادخاله يحنث لانه رجل ولو ذهب الخائف مع امرأته وتوطن في بلد آخر قد دخل بلادته في ذلك البيت رجل يحنث وقد ذكرنا قوله ان دخلت الدار بتفسير خسران يلزمي فانت كذا فلان عيده \* (السابع عشر في الخروج والاتيان والذهاب) ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقطيقع ولو ان خرجت فقط لا لا بالخروج الى المحلة والفتوى على انه لا يحنث الا بالخروج الى المحلة قيمها لو فارسيا وعليه الفتوى \* لا يخرج من هذه الدار فخرج منها الى البستان أو الكرم ان كان بعد من الدار بان لم يكن لهما باب على حدة لا يحنث \* لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من غير الباب لا يحنث ولو نوى الخروج من الدار يحنث ولو خرج بعد رفع الباب وهو

المضاربة قصاصا بما اذمه ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشترىته لنفسى قال قول قوله كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* وان اتفقا أنه لم تحضر للمضارب بنية وقت الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقدان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم ماله كان الشراء له وعند محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء واقعا للمضارب بنية من ماله أو من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط \* اشترى عبد بألف ولم يسم ثم اشترى آخر بألف ولم يسم فقال نويتهم على المضاربة ولم يتقد المال بعد فان صدقه فيما قاله في المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيما أو صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بألف وقال نويت أن يكون كل واحد منهما بالمضاربة فان صدقه فيما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيما أو ان صدقه في أحدهما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال المضارب اشتريتهم بألف من عندى وألف من المضاربة فقال لرب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد على المضاربة ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط

(النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة) لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب الخصوص فالقول للمضارب كذا في الكافي \* المضارب ورب المال اذا اختلفا فقال المضارب دفعت الى مال المضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما أذنت لك في البرأ وقال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم ثم ياله عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم وأما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع بعينه استحسانا وعلى رب المال البينة وبه أخذ علماءنا الثلاثة كذا في المحيط \* وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* ولو أقام البينة فيما اذا ادعى أحدهما العموم والاخر الخصوص ان وقتت البينتان وقتا واحدا هما قبل الاخرى فانه يقضى ببينة الذي ثبت آخر الامرين وان لم وقت البينتان وقتا أو وقتا والوقتتان على السواء أو وقتت احدهما ولم وقت الاخرى ولم يعلم الاول من الاخر فانه يقضى ببينة الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدوري اذا أقام البينة والمضارب يدعى العموم فان نص شهوده أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهدوا به هذا الحرف فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط \* وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي \* واذا اتفقا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع فيه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال وأقاما جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا أقام جميعا البينة ان وقتت البينتان وقتا واحدا هما قبل الاخرى فانه يعمل بهما وتكون آخرهما ناسخة للاولى وان لم يعلم الاول من الاخر بان وقتتا على السواء أو لم وقتتا أو وقتت احدهما دون الاخرى كانت بينة المضارب أولى بالقول كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب أمرتني أن أخرج الى جميع البلدان أو قال لم تأمرني بشيء وقال رب المال أمرتني أن تخرج الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب أمرتني أن أخرج الى البصرة والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \* ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتني بالنقد فالقول للمضارب كذا في محيط السرخسي

\* (النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما

ينوي باب الخسبة لا يحنث وان لم يرها حنث \* قال لها ان خرجت من باب هذه الدار فصعدت السطح فترلت في بيت الجار لا يحنث في الاصح \* لا يخرج ولا يدخل مع فلان فخرج أو دخل وحده أو مع غيره ثم لحق به فلان لا يحنث \* لا يخرج الا بالابتداء فهو الحج أو الجواب

الدعوى بالزام الحياكم ولو لدعوى نفسه اذا لم يجد من يوكله وكذا الزوجه ان يمنع من الخروج لدعواها اذا وجدت وليا \* لا يخرج الى بغداد  
تخرج يريد فرج قبل مجاوزة العمران (٣٣٤) لا يحنت كما اذا حلف لا يخرج الى جنازة تخرج يريد هاور جمع قبل الخروج من باب  
الدار فان جاوز العمران أو

في جهة قبض المال \* اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال  
المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان أقاما  
جميعا البينة فالبينة بنسبة المضارب كذا في المحيط \* اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث  
وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح  
ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي \* اذا قال المضارب  
شرطت لي نصف الربح أو قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح أو قال لم أشرط شيئا لك  
وفسدت المضاربة ولت أجزم مثل علمك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي  
نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان أقاما جميعا البينة  
في هاتين المستأنتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال  
رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولت على أجزم مثل علمك فان القول قول المضارب وله  
ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان أقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة  
بينه وبين المضارب كذا في المحيط \* لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب  
شرطت لي مائة درهم أو دفعته الى مضاربة ولم تشترط لي شيئا فلي أجزم مثل علمي فالقول قول رب المال فان  
أقام رب المال البينة أنه اشترط له نصف الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشترط له شيئا فالبينة بينه وبين  
المال وان كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف  
الربح فالبينة بنسبة المضارب كذا في المبسوط \* مضارب معه ألفان فقال رب المال دفعت الى ألفا ورجحت  
ألفا وقال رب المال بل دفعت اليك ألفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب  
في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال  
ألف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وأيهما أقام  
البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بنسبة كذا في الكافي \* وان أقاما البينة فالبينة بينه وبين رب المال في مقدار  
ما سلم اليه من رأس المال وبأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب  
فما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضل عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط \* فان جاء المضارب  
بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف وديعة لا آخر أو مضاربة لا آخر أو بضاعة لا آخر أو  
شركة لا آخر أو على ألف دين فالقول في الوديعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقارب  
كأها كذا في البدائع \* واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول  
قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه أقرضني وأن الربح  
كلي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح  
فيه ربحا فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك بضاعة أو مضاربة بالثلث أو قال  
مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال فان كان أقرب بالبضاعة  
فلا شيء للعامل وان كان أقرب لربح الثلث أعطاه ذلك وان أقرب بمضاربة فاسدة أعطاه أجزم مثله كذا في  
المبسوط \* وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع \* فان هلك المال في يد المضارب بعد  
ما قال العامل انه قرض وقال رب المال انه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الاصل والربح الا اذا  
قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا ما وراء الثلث لو قال رب المال (١) هو قرض وادعى

(١) قوله لو قال رب المال هو قرض الخ موضوعها بعد الهلاك ويستغنى عنها بعبارة المحيط المذكورة بعد  
اه مصححه

خرج من الباب يحنت وفي  
الاتيان يتوقف الحنت على  
الوصول وفي الذهاب يتو  
فان أراد الاتيان أو الخروج  
فهو وان خلا فعلى الاتيان  
المعروف \* لا يخرج الى مكة  
ما شافشي حتى جاوز العمران  
ما شيا ثم ركب يحنت وان  
عكس لا \* لا يأتيا ما شيا  
فركب الى الدنو ثم دخل ما شيا  
حنت لانه أتى ما شيا \* لا يمشي  
اليها فركب البعض لا يحنت  
بجلاف الخروج \* لا يخرج  
من خراسان الى بغداد تخرج  
قاصدا مكة ودخله ان كان  
قصد حين خرج دخوله أيضا  
حنت والا لا \* لا يخرج من  
الدار الى المسجد تخرج يريد  
ثم تركه وسار الى غير المسجد  
لا يحنت \* لا يخرج من بغداد  
تخرج للجنازة الى المقابر التي  
خارجها حنت ازحيز نصف  
بيرون آيم فعلى مجاوزة القرى  
التي له وازحيز نصف فعلى  
مجاوزه العمران فردا بين  
كاروان اكر بيرون نروم  
فكذا فذهب العير ولم يعلم  
وان خرج كما علم ولحق  
بالعير لا يحنت والا يحنت  
\* لا أدعك تذهب الى بيت  
فلان فالاذن في الذهاب ترك  
فيحنت به \* لاذهب الى وليمة  
فذهب لطلب غيره لا يحنت  
\* (نوع في الفور) \* خرج  
من بخارى الى سمرقند وطلب  
خروج الزوجة معه فابت

فقال بس من بيرونه ايتي مع فلانة فكذا فان أراد به خروجه على أثره مع فلانة فاذا لم تخرج فلانة حتى عاد الزوج القايض  
سقط اليمين وان أراد به ان يكون عدم خروجه شريطة وقوع الطلاق عليها يقع \* أنت طالق مالم أخرج من الكوفة فكنت ساعة فيما كس

المكاري لا يبحث ولو مكث ساعة لا يطلب الكرام بحث لا تقطاع القور بمضي الساعة وكذا لو اشتغل بالاكل والشرب والتطوع \* أفت الخروج فقال الزوج ان رجعت فكذا فلم يخرج ثم خرجت ورجعت وقال أردت القور (٣٣٥) في الصحيح يصدق \* هربت منه فقال

ان لم تعودى الى قانت كذا فعادت بعد العشاء يقع لانه على القور ولا يصدق في عدم ارادة القور \* تشاجر فقال لامرأته ان خرجت من هذه الدار في هذا اليوم فان رجعت الى سنة قانت كذا فخرجت الى الصلاة أو الى غيرها بلا حاجة ثم رجعت ان كان سبب الخروج السفر لا يبحث ولا يقع على غير تلك الخرجة ديانة \* خرجت الى قرية فقال الزوج اكره ان يسه روزه روزناي انجافان كذا فانصرفت في الثالث الى قرية أخرى ومنه الى تلك القرية وأقامت أياما ثم عادت الى القرية الأخرى ان كان خروجها من الأخرى على عزم عدم العود لا يقع وان على عزم العود الى الأخرى يقع لبقاء الكينونة في عزم العود وعدمها عند عدمه \* قال لامرأته ان لم تخرجي من هذا البيت وسكني هناك قانت كذا فخرجت ودخلت وبكت في البيت يقع قال الفقيه هذا اذا كانت في مكان يسمع بكائها وان عدم هذا الغرض فان خرجت قبل البكاء فقد خرج من البيت \* ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا فشرعت في الصلاة أو غابت عنه فخرج لا يبحث \* كانت تخرج الى سطح الجار

القباض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والمضارب ضامن وان كان لم يتصرف فالقول قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا فالقول قول رب المال وان هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر ان هلك قبل العمل فلا ضمان على المضارب وان هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان أقام جميعا البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط \* ولو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقد ضاع المال قبل أن يعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب فان كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضاغ قبل أن يعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال العامل أخذته منك غصبا قال رب المضمون وقال رب المال انما أمرتك بالعمل به فالقول لرب المال والبينة بينة أو يضافوا قام رب المال بينة على اقرار العامل أنه أخذته بضاعة وقام العامل بينة على اقرار رب المال أنه أخذته غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا اذا لم يعلم أي الاقرارين أول فان علم فالبينة بينة صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط

(النوع الرابع في اختلاف ما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده) قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفا فقال لرب المال قد دفعت اليك رأس المال ألف درهم وبقي هذا الألف ربحا وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع عينه فيصالح بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا خالف أخذ الألف الباقي برأس ماله ولا ينتظر الى استخلاف المضارب ثم يستخلف المضارب بالله ما استلمت منه ولا ضيعته فان حلف برئ عن الضمان ولم يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب عن اليمين فقد أقر رأس المال كان عنده وقد جده فصار ضامنا لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عين فأي أخذ رب المال الألف العين برأس ماله فيكون الألف الدين على المضارب ربحا فيرجع رب المال على المضارب بمجموع مائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط \* ولو أن المضارب حين أراد رب المال استخلافه قال لم أدفعه اليك ولكنه ضاع مني وحلف على ذلك فإنه يجرم نصفه لرب المال ولو أقام البينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على اقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فان لم يعلم أي الاقرارين أول فالبينة بينة المضارب وان علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعي اقرار الآخر كذا في المبسوط \* وان اقتسم المضارب ورب المال وأقر أحدهما أو أخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسة التي قبضها لنفسه فأما في حق برائة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم اذا حلفا اتقى الضمان عن المضارب بحلفه وان اتقى قبض رب المال رأس المال بحلفه أيضا فكان ألفا من مال المضاربة قد هلك فيصرف الهلاك الى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسة من رأس المال والخمسة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيردها على رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها لرب المال حتى يتم له رأس المال كذا في المحيط \* ولو أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيان

(النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال) \* اذا دفع الرجل الى رجلين مالا

أو الباب فكذا فخرجت الى سطح جار آخر لا يبحث ولم تجر هذه المقدمة تبحث لعموم اللفظ (نوع آخر) قيل له انك تفعل مع فلانة كذا وهي على سطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة والدلالة مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فكذا ولم يسمها وأشار الى

الآخرى بيده وقد فعل بفلانة ذلك يحث قضاء \* مع والدته في الكرم فغضب وقال اكريسي من اينجا آيم فكذا ان دلت السابقة على أنه أراد القرية فعلموا والاعلى الكرم كان (٣٣٦) له أو كان فيه ضيفا \* دعى الى الصلح مع فلان فقال ان صالحت معه فكذا فتركه ثم صالح

بعده مدة لا يحث لانه على الفور ولو قال لأصالح حتى يعطيني خمسين فاعطاه حل ان كان له عليه حقوق فلا يكون رشوة \* ان ارتقت هذه السلم أو وضعت رجلك عليها فكذا يحث في الوضع بوضع إحدى الرجلين لافي الارتقاء الا بوضع الرجلين لانه لا يعد ارتقاء الا بوضعهما \* ان خرجت من الدار ووضعت رجلك في السكة فكذا يحث بوضع القدم في السكة \* كانا على سطح فارادت النزول من السلم والذهاب الى بيت الاخ فقال ان نزات وذهبت الى بيت الاخ فكذا فنزلت ولم تذهب لا يحث وان ذهبت لا من السلم الى الاخ يحث لان الشرط التابع لا يعتبر \* قال لاهر أنه اكرام شرب نديك من نه آيني فكذا فخاف الى الباب ولم تدخل يحث وان دخلت وهو نائم لا والشرط أن تجيء اليه بحيث لو مديده اليها تحصل \* نامت في فراشها فدعاها فابت فقال ان لم تجيئي الليلة الى فراشي فكذا فخافته الى فراشه كرها بلا وصول قدمها الارض لا يحث لانه لم يجاءته كرها لا يمكنها المجيء وكانت فرع مسئلة الكوز \* ان دخلت هذه الدار فكذا لا يحث حتى تخرج ثم تدخل \* ذهبت

مضاربة بالنصف فجا آي ثلاثة آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي ألفين والربح ألفا وصديقه أحد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال ألفا والربح ألفا درهم فان رب المال يأخذ ألف درهم من رأس ماله من يدا المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما ألف درهم فيأخذ رب المال خمسة مائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسة مائة مما في يده أثلاثا لان رب المال يزعم أن هذه الخمسة مائة من رأس ماله أيضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه نصف حق لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا يقاسم خمسة مائة أثلاثا ثانياها رب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فيجتمع في يده ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاثون فيقسمون الألف الباقي ربها بينهم أرباعا فيصير في يد رب المال خمسة مائة من الربح وفي الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على حاته صادقا عليه والباقي من الربح الذي في أيديهما بينهما أثلاثا فكذا في المبسوط \* دفع الى رجلين ألفا مضاربة بالنصف فجا آي ألفين خمسة مائة يرض وألف وخمسة مائة سود فقال أحدهما الخمسة مائة البيض وديعة للفان عندنا أو يقول هي دين له أو يقول ماله والخمسة مائة السود ربح وقال الآخر آلاف كله ربح فهذه على أوجه ما ان كان المال في أيديهما وكله في يد المنكر أو كله في يد المقر أو البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر أو على عكسه فان كان في أيديهما يأخذ رب المال ألفا من السود ويأخذ المقر نصف البيض الذي في يد المقر ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال أثلاثا سهمان لرب المال وسهم للمضارب وتقسم الخمسة مائة السود أرباعا فله رب المال واحد لكل مضارب ربع وكذلك ان كان المال كله في يد المنكر لان المضارب المنكر للوديعة أقر أن جميع المال في يده مضاربة فصار ذلك اقرارا منه بأن نصفه في يده والنصف في يد صاحبه معنى وأما اذا كان المال كله في يد المقر فيدفع الخمسة مائة البيض الى المقر له ويدفع ألفا الى صاحب المال وتقسم خمسة مائة أرباعا وأما اذا كانت البيض في يد المنكر والمقر يقول لم يودعني بل أودع صاحبي فيأخذ المال رأس ماله والباقي يقسم على أربعة أسهم ثم يدفع المقر رسمه من البيض الى المقر له وان كانت البيض كلها في يد المقر أخذها المقر له كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وأحدهما أن يعمل في ذلك برأيه ما جفا بألفي درهم في أيديهما جميعا فقال أحدهما ألف منهما رأس المال وخمسة مائة ربح وخمسة مائة وديعة لفلان خاطباها بالمال بأمره فهو شريكهما في هذا المال بخمسة مائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآخر ذلك آلاف كله ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله ألفا ويأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر ويقسم رب المال والمنكر مائتين وخمسين مما في يد المنكر أثلاثا ثم يقسم رب المال والمضاربان الخمسة مائة السابقة أرباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما أخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهم على خمسة أسهم سهم للمضارب وأربعة للمقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم أقربها أخذ المقر له بالشركة جميع الخمسة مائة من المال ويأخذ رب المال رأس ماله ألفا والخمسة مائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال أرباعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم وأقسّم هو والمضاربان الألف الباقي أرباعا وما أخذ المقر له بالشركة اقسّم هو والمقر له أخسا للمقر خمسة والمقر له أربعة أخسا كذا في المبسوط \* ولو جاء المضاربان بألفي درهم وقال أحدهما كان رأس المال ألفا فشاركنا فلان فخاف بخمسة مائة فخطا وعلمنا ووربحنا خمسة مائة أخرى وأنكر الآخر ورب المال والمال في أيديهما أخذ رب المال ألفا رأس ماله ويدفع الى المقر له مائتان وخمسون ويأخذ المقر له أيضا مما بقي في يد المقر ثلاثة وثمانين وثلاثين بخا ويدفع مما في يده الآخر مثل ذلك وهو ثلاثة وثلاثة وثلاثون وثلاثون ويقسم بين رب المال والمنكر أثلاثا ثم يقسم الباقي في يد المضاربين وهو

الى بيت والدته فقال ان لم تجيئي الليلة الى منزلي فكذا فخاف قبل انفجار النصح لا يحث \* يجيئين فلان غدا فافانوا ولا يؤذن له لا يحث ثمانية وان آتاد ولم يستأذن أو لم يجبه في بيته حث \* (الزامن عشر في قضاء الدين) \* ادعى عليه ألفا فأنكر فخاف انه لاشئ عليه فبرهن عليه به

يحنت عند محمد رحمه الله خلافاً للثاني والناطقي نص على الحنث عند محمد وعليه الفتوى وفي المتن عن الثاني أنه أنكر أصل الدين فبرهن عليه به يحنت ولو قال كان على قافوته لا يحنت وإن ادعت أمه امرأته فأنكر وحلف على (٣٢٧)

كذا ثم رهنفت على الزوجية فقال نعم كانت الآن طلقتهما لا يحنت عند محمد رحمه الله \* ادعى ألفا فقال امرأته كذا إن كان ألفا وقال المدعى امرأته كذا إن لم يكن ألفا فبرهن المدعى على أنه ألف وقضى به يفسق بين المدعى عليه وبين امرأته نص عليه محمد وقيل عند محمد لا يفرق \* وإن برهن على إقرار المدعى عليه بالمال لا يفرق لأن الشرط كون الألف عليه وهذا محتمل وإن برهن المدعى عليه أنه كان أو فاه قبل دعواه أن زعم أنه لم يكن له إلا هذا الألف فتفرق القاضى بطل \* ولو ادعى كل أن الدار له وهي في أيديهما وبرهنانهما بينهما ويحنتان في الحلف ولو في يد أحدهما حنث الذي في يده ولو في أيديهما ولم يبرهنه لاحت عليهما \* حلف بطلاقها على دار أمه وفي يده فبرهن آخر أن الدار داره وقضى له يحنت ذواليد ويتع فضاء وإن قال نعم كانت له الآن اشتريتها منه يحلف المبرهن على أنه ما باعها فإذا حلف قضى بالدار له ولا يقع الطلاق أيضا والجاحد في هذا يخالف المقر له \* على آخر دين وابن المديون عالم به فحان فشهدا عند الابن أن أباه فضاء لا يسع للابن أن يحلف على أنه لا يعلم الدين على أبيه لأن البيعة لا تكون

ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث أرباعا نصفه رب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو ثلاثة وثلاثون وثلث إلى ما أخذ المقر له فيقسم بينهم وبين المقر أنه ما اتسع للمقر وثمانية أتسع للمقر له كذا في محيط السرخسي

(النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري) المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة بصيرمشتريا لنفسه ولو اختلفا في الخلاف والوفاق فالقول قول من يدعى الوفاق اشترى المضارب عبدا بألف المضاربة ولا يعرف نسبه فقال المضارب رب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين أما إن كان في العبد فضل على رأس المال أو لم يكن وكل وجه لا يتناول من ثلاثة أو وجه أما إن صدقه رب المال أو كذبه أو قال للمضارب لا بل هو ابنك أما إن كان في العبد فضل بأن كانت قيمته ألفي درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وإن كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى له ما في قيمته أرباعا وإن قال للمضارب لا بل هو ابنك فإنه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وإن لم يكن فيه فضل بأن كانت قيمته ألفا فقال المضارب هو ابنك فإن صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وإن كذبه فهو على المضاربة فإن صادت قيمته ألفين عتق ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فإن لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي ألفي درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أرباعا كذا في المبسوط \* إذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يتخلوا أما إن كان في العبد فضل أو لا فإن كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وإن كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال وإن قال المضارب لرب المال لا بل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال فاما إذا لم يكن في العبد فضل إن صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وإن زادت قيمته يثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى لرب المال في ثلاثة أرباعه ولا ضمان على المضارب وإن كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* وإن زادت قيمته حتى صادت ألفي درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أرباعا كذا في المبسوط \* وكذلك لو قال المضارب لا بل هو ابنك كذا في محيط السرخسي \* ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوة تحرير فتكون بمنزلة الاعتاق ورب المال في نصيبه بالخيار إن كان المضارب موسرا وبين الاعتاق والاستسعاء في الولاء بينهما أرباعا ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وإن لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفا فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فإن صادت قيمته ألفين عتق ربعه وثبت نسبه من المضارب ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمه ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة فإن صادت قيمته ألفين عتق ربعه ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صادت ألفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى أنه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاق ربعه فيخبر رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستسعاء والاعتاق إن كان موسرا وإذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام وإذا اختار الاستسعاء أو الاعتاق لرب المال ثلاثة أرباع ولوائه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعي الغلام أو يعتقه ولو لم ترد قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وإن لم يدعه واحدا منهم حتى صادت قيمته ألفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعا أو الولاء بينهما أرباعا ولا ضمان على واحد

حجة بلا قضاء \* ادعى الوارث على مديون مورثه الدين خلف المديون أنه ليس له عليه شيء إن علم بموت الدائن حنث لانه علم أن الحق له وإن لم يعلم بموته لا يحنت لانه قبل العلم بالموت لا يعلم شغل ذمته بحق الوارث ولو حلف المشتري من الوكيل بأنه ليس للموكل عليه دين لا يحنت

\* (نوع آخر) \* قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ مالي ففر منه لا يحنث وإن لا يفارقه يحنث \* لا يدعه يذهب حتى يعطيه فنام فذهب لا يحنث وإن اتبعه لا يحنث وإن ذهب (٣٣٨) وتركه حنث وإن كابره وانفلت لا يحنث وإن أحال به على آخر أو أبر الطالب

المطلوب عليه وفارقه لا يحنث عندهما خلافاً للثاني فإن رجح الطالب على المطلوب عليه بعد التوى لم يحنث لأن الدين ساقط فلهذا لا يعود \* ليقضيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنث عندهما ولومات الدائن وقضاه إلى ورثته أو وصيه بر في عينه والافهوا حاث \* لا يفارقه قبل استيفاء ماله ففقد في مكان يراه ويحفظه فغير مفارق وإن توارى بينهما ستر أو عود المسجد أو قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب مفتوح يراه وإن توارى بجائط المسجد والآخر داخله ففارق وكذا لو كان الباب مغلقاً الآن يكون الخالف حنثاً وأوجب عليه الباب وإن كان المطبق عليه الخالف حنث لأن الخالف فارقه \* لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم أو لا أفارقك حتى تعطيني حتى أبداً أو لا أفارقك حتى أقدمك فضى اليوم في الأول ولم يعطه إن كان عزمه عدم المقارنة قبل الاقتضاء والتقديم ولم يترك لزومه لا يحنث وإن ترك الملازمة حنث ولو بعد

اليوم وإن قدم اليوم بان قال لا أفارقك اليوم حتى تؤدني حتى لا يحنث إلا بترك الملازمة في اليوم وإن فارقه بعد اليوم لا يحنث لأنه وقته بذلك اليوم \* حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث

منهما صاحبه ولو كان العبد يساوي ألفين يوم اشتراه ونقدته فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعق ثلاثاً أربعاً العبد بدعوته أياه والمضارب بالخيار في البيع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام ابن لرب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حرم من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألفاً وقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حرم من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حرم من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقول ذلك حتى صارت قيمته ألفي درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعق ثلاثاً أربعاً والمضارب بالخيار في البيع ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامناً لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعق ثلاثاً أربعاً من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولأوه بينهما أربعاً كذا في المبسوط

\* (النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب) \* في نوادر من سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب أعطيني ألف درهم زيوفاً أو نهر جرة مضاربة صحيحة وقال رب المال أعطيتك جياداً فإن كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الوديعة فيصدق المضارب وصل أو وصل وفي السوقة لا يصدق إلا إذا وصل وإن كان عمل به لم يصدق على الزئوف والنهر جرة وهو على الجياد وفيه أيساعن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وأقر المضارب أن ألف الذي على فلان باسمي هو لرب المال وكانت المضاربة بألف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال إن في يدي خمسمائة من المضاربة الألف الذي أقررت هو المضاربة وقال رب المال الألف لي خاصة ليس من المضاربة فالقول لرب المال وإن كان المضارب وصل أقرره بذلك صدق كذا في المحيط \* إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العلانية أنه قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد المضارب في حفظ المال مخافة أن يأخذ من رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وبيع أو وضع فإن تصادقاً أن القرض كان تلجئة في الظاهر وأن الثابت في الباطن هي المضاربة كان كما تصادقاً وإن اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجئة وقال المضارب لا بل كان القرض تلجئة والثابت في الحقيقة المضاربة وأقام المضارب بينة على ما قال فهذا وما لو تصادقاً أن القرض كان تلجئة سواء كذا في الذخيرة \* وإن شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئاً غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب \* وإن شهد شهود المضاربة أن القرض كان تلجئة وأن الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم أولى كذا في الذخيرة \* وإذا أقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان للمضارب ما أقر به رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر أن رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم جميعاً كذا في المبسوط في باب الشهادة \* ولو قال رب المال أعادفت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة إن كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وإن ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل

لان شرط البرقضاء الكل كالحلف ان لا يقضى دينه أو ماله فقضاء الافلاس لا يحث \* حلف على أخذ ماله غدا والمدينون على عدم الاعطاء  
فأخذ منه جبرا لا يحثان وان لم يمكنه الجزأ الى الحاكم وخاصة بر \* لأدع حق عليك (٣٣٩) اليوم فقدمه فيه الى الحاكم وحلفه بر \* ليوفين

حقه يوم كذا وإيا أخذ  
سده ولا يصرف بلاذنه  
فأوفاه اليوم ولم يأخذ بيده  
وانصرف بلاذنه لا يحث  
لان المقصود هو الابقاء  
\* ليوفين حقه اليوم فغاب  
الدائن يرفع الامر الى الحاكم  
ويعطيه وان لم يكن غنة حاكم  
يحث وبه يفتي ويبر بالتخليفة  
بحيث لو مد القايض يده تصل  
اليه في الحلف على الاداء  
والقبض داعنا كان أو مديونا  
\* لا يؤدي زكاة ماله فأخذها  
العاشر وقع عنها ولا يحث  
\* لا يعطى ماله بلا قضاء فاقضى  
على وكيله بعد الخصومة  
وأعطاه لا يحث \* تابقضى  
بري ندهم فالشرط الجزأ الى  
بابه والدعوى ولو قال تأبدر  
قاضي فالشرط الجزأ فقط  
\* ليقتض دينه الى يوم الخميس  
يحث اذا قضاؤه بعد طلوع  
الفجر منه لان الشرط قضاؤه  
قبه له ولو الى خمسة أيام  
بشرط قضاؤه قبل غروب  
الشمس من الخامس كالأ  
آجر داره خمسة أيام لانه  
لا يصير خمسة أيام بلا محجة  
اليوم الخامس فكانه قال  
قبل خمسة أيام \* لا يؤخر الحق  
الذي عليه الى شهر فسكت  
عن التقاضي حتى مضى  
الشهر أو حلف الشفيع على  
أن لا يسلم الشفعة فلم يخاصمه  
الى أن بطلت لا يحث \* وكذا  
آجر داره كل شهر ثم حلف أن

على المائة ويقضى له بأجر المثل كذا في المحيط \* ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهدان  
وشاهد بمائة فله أجر مثله عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ومن دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة فعملابه  
وربحا رجحا فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث  
الربح وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول رب المال فان أقاما شاهدين شهد  
أحدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة  
ويكون لهما أجر مثل عملهما باقرار رب المال كالأول يقيما البينة أصلا وأما في قوله ما فالذي ادعى النصف  
يكون له سدس الربح وليس له أجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له أجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في  
المحيط والله سبحانه أعلم

### \* (الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي) \*

تطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بجمال المضاربة  
ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيان \* وتطل بجنون أحدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع  
المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ان رجح الى  
الاسلام بعد ذلك فغذ ذلك والتحقت ردته بعدم في جميع أحكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد  
مسلما قبل أن يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبره ربه ميراثا فان  
مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على أصل أبي  
حنيفة رجه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مال المضاربة بالنصف فأرند المضارب أو دفعه  
اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على ردته أو مات أو لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من  
ذلك والربح بينهما على ما شرطوا له هبة في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رجه الله  
تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رجه الله تعالى حاله في التصرف بعد الردة كماله قبل الردة فالهبة عليه  
ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط \* ولو مات المضارب أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت المضاربة  
فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من  
ذلك وأما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها فمساواة في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة  
صحيفة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوي \* فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى  
وباع فتصرف جائز وبه عزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعهما ولا يمنع العزل عن ذلك  
ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له أن يتصرف فيه  
وان لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال دنانير أو بالعكس له أن يبيعهما بجنس رأس  
المال استحيانا وهي هذان موت رب المال ولحقه به ردته في بيع العروض ونحوها كذا في الكافي \*  
فان كان مال المضاربة فلو ساقطه رب المال فالحق فيه كالحق في مال المضاربة دنانير ورأس  
المال دراهم يعمل نسيه عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نسيه  
عما هو يبيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع بالفلس بالدرهم يجوز كذا في المحيط \* لو تصرف المضارب  
وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع  
عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكله وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن  
التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناضا كذا في فتاوى قاضيان \* وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا  
امتنع عن التقاضي لا يجب برعي التقاضي ولكن يجب برعي أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا

(٤٣ - فتاوى رابع) لا يؤجرها فسكت حتى مضى الشهر ولو تقاضاه الاجرة ان كان آجر الماضي لا يحث وان كان آجر الان لا يحث اذا  
أعطاه الآجر لانه يصير مؤجرا \* وعد المديون القضاء وقال اكرفر دانه آيم وتزانه ينم فكذا فخاه في الغد وأراه نفسه لا يحث \* ان لم أقضك يوم



العبد فكذا فلم يعيده مصره وعيدوا في مصر آخر لاختلاف المطالع لا يحنث ولا يحنث \* حلف الدائن المديون كه ازمن روى نه يوشى ولم يؤت فكل وقت طلبه وعلم به ولم يظهر له حنث وان دخل السوق متواريا لا يحنث وان طلبه ولم يعلم به ولم يظهر له حنث ولا يحنث ولو كان

( ٣٣٠ )

المستبضع كذا في السكافي \* فأما الذي يبيع بالأجر كالبيع والسمسار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسى \* واذا صار مال المضارب بدين على الناس فنهارب المال عن التقاضى وقال أنا أتقاضى مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضى يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فرب المال أن يمنعه عن التقاضى ويجبر المضارب على أن يحصيل ربح المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان كان في مال المضارب ربح وأجبر المضارب على التقاضى هل تكون نفقته حال التقاضى في مال المضارب بان كان الدين في مصر المضارب قسلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضى في مال المضارب بقوان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط والله أعلم

### ﴿ الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض ﴾

اذا مات المضارب وعلم به دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم يذرى ربح المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط \* وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهرا وقد عرف وصوله الى المضارب كان لرب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط \* فان قال ورثة المضارب والغرماء الذين على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالة قول قول رب المال مع يمينه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا ودنانير فأرد رب المال أن يبيعها مزاومة لم يكن له ذلك والذي يلي يبيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه وقال في المضاربة الصغير (١) يبيعها وصى الميت ورب المال وما ذكرهنا أصح كذا في المبسوط \* فان أرد رب المال أن يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصى ذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسى \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى فربح ألفا ثم مات المضارب والمضاربة غير معروفة والمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبارب الربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله ألفا ولا شيء له من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح يصير ضامنا حصته من الربح ولو أن المضارب قال في مرضه قدر ربح في المضاربة ألتنا ووصل الى قضاة المال كله وكذب رب المال وقال لا ليل عندك وقد صرت ضامنا بالحدود فالتول قول المضارب مع يمينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برؤا وان نكل واحد منهم عن اليمين لرأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذب رب المال فان القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل أن يستحلف فرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الأول الآن هذا يخالف الفصل الأول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسمه بينهما على ما شرط فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قدر ربح ألف درهم أرسل اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بقدر رأس ماله وحصته

(١) قوله الصغير بالتذكير وما في النسخ من تأنيته فخر يرف لانه وصف الكتاب كمالا يحنثي اه

يظهر الوجه لا يحنث ولو كان حين حلف بهذا الوجه رب الدين اثنين نقضى لاحدهما انتهى اليمين في حقه \* لا يذهب من باب دار المديون أو من هذا الموضع حتى يقضيه دينه فدفعه المديون حتى زال عن الباب أو عن الموضع يحنث وان ازاله بالحل لا \* لا يقبض منه ماله اليوم فقبضه من وكيله فيه يحنث لانه نائبه لامن المتطوع أو من وايه أو المحتمل عليه فيه لعدم النيابة هذا اذا كان المحتمل عليه مديون المطلوب ولا يحنث اذا كانت الحوالة بعد الحلف لاقبله وكذا الوكالة على ما ذكر في المنتقى وذكر غيره انه يحنث بالوكالة السابقة على الحلف أيضا كالموكل بالشكاح ثم حلف على أن لا يتزوج بخلاف الحوالة ولو اشترى به منه فيه حنث بخلاف ما اذا اشترى فيه وقبضه بعده حيث لا يحنث ولو قبض بعضه فيه وحط الباقى لا يحنث لعدم قبض الكل ولو وهب الكل لا يحنث وان اشترى به فاسدا ان في قيمة المبيع وفاء حنث والا فلا لعدم قبض الكل \* لا يأخذ منه ثوبا هرويا ذنبا هرويا فيه هو حنث قضاء وان لم يعلم به وكذا في لا يأخذ درهما فاخذ فلوسا قيمه درهم بلا علم لان دس الدرهم في الفلوس معتاد بخلاف ما اذا أخذ الدقيق وفيه درهم حيث لا يحنث ديانه لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاخذ والاعطاء فيه فلا يحنث ديانه وقضاءه لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ

من وفيه درهم حيث لا يحنث ديانه لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاخذ والاعطاء فيه فلا يحنث ديانه وقضاءه لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ

منه رهنابه فيه فهلك فيه لا يحنت وان استهلك فيه شيئا مثليا لا يحنت لانه يلزمه المثل فلا يصير قصاصا وان قيميا ان تقدمه غصب يحنت لانه استيفاء حتى شاركه شريكه فيه في الدين المشترك الا ان لم يسبب متجدد

(٣٣١)

لهما على المغصوب منه بخلاف ما اذا أحرقه ولزمه الغرم

حيث لا يحنت ولا يشارك لعدم القبض حقيقة وحكما \* لا يأخذ منه ثمن متاعه فاخذه كانه حنطة أو زيوفا أو بهرجة يحنت كالمستحقة لان بطلان القضاء لا يوجب بطلان الاقتضاء حتى عتق المكاتب بالف مغصوب ولو رصاصة أو مستوقفة \* (نوع آخر) \* لا يتفق هذا الالف فقطى به دينه لا يحنت لانه ليس باتفاق عرفا وقيل يحنت لانه اتفاق على نفسه وان نوا محنت وقال لانه عليه لكن لا يصدق في العرف \* يعطين أعار به كل يوم درهم ووقع بعض الاعطاء ليلا والبعض نهارا ان لم يحل كل يوم وليله عن اعطاء درهم \* ليناولها

شيأ فحرق به اليها من قريب أو بعيد \* أعطاها شيأ في السكر فقاتلها تأخذ من في الصحو فقال والله لا تأخذ منك فأخذ منه في السكر لا يحنت لان ما في السؤال قد في الجواب \* لا عطينك هذا القباء به هذه الهدية فصالحه عنه بعد زمان على عشرة لا يحنت ما دام الحالف والقيام باقيا حتى لو أعطاه بعد القيام وقيل يحنت كما لو صالح \* غصب الجاني وقال

من الربح كذا في المحيط \* لو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فلان أقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المدين برأس ماله فيأخذ ويأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشئ من الربح كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا أنه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله وأما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فإنه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط \* وان قال هذا الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي وديعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة وان لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط \* لو قال لفلان ألف مضاربة وهو في هذا الصندوق ولفلان ألف على فلم يوجدي الصندوق شيئا فالتركة بين رب المال والغرماء بالحصص وان وجدي الصندوق ألف كان هو أولى وان وجدي الصندوق الفان فرب المال ألف خاصة والثاني بين الغرماء محتاطين كان الاثان أو غير محتاطين فان علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان ولفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مريضه بمضاربة بعينها ثم أقر بها بعينها وديعة لا تخرم أقر بدين ثم مات بدئ بالمضاربة ويتخاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط \* دفع الى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتر كته فان علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق معي عنه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي والله أعلم

### (الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه)

من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى به عبدا يساوي ألفا فخفي عنده خطأ فانه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعا لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كالمفدي إذا جني وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختر الفداء فانه يظل هذه المضاربة ولو كانا خاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فاذا اختار أحدهما انتة ضمت المضاربة فان أراد رب المال دفعه فقال المضارب أنا أفديه حتى يبقى على المضاربة فأبيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما اذا كان المضارب غائبا لم يكن لرب المال أن يدفع وانما له أن يفدي هكذا في المحيط \* لو كان مال المضاربة ألفا واشترى عبدا قيمته ألفان فخفي جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لأصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا أن لهم أن يستوتقوا من الغلام بكفيل الى أن يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لأحدهما أن يفدي حتى يحضر جميعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر ادفع أو فدا فان دفعه فاقبس له ما شئ وان فديا كان الفداء عليهم أربعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء فله ما ذكركم كذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع ألفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوي ألفا

حالفا كرسيم ابن كوي بدست كرم فكذا فاعطى ما كان معه وأخذ من مته درهمين وادفعه حنت \* حلف أنه يعطي ربح الدين كل شهر عشرين وكان التزم ولم يعط شيئا حنت ولا يبر الا اذا التزم وأعطاه منهم والداش على استقرار الطلب في الآتي مائة ربحا ودينه درهم داني

نيسبت وله عليه درهمان ودانق لا يحنث ولو أزيد من الدرهمين ونصف يحنث كما لو قال لأملأك المائة وفي ماله خمسة وخمسون لم يحنث لان المراد منه نقي الزائد على المائة \* زعم انه دفع (٣٣٣) اليه ثوباً بالقصارة فأكثر بخلاف انه ان لم يكن دفع اليه فكذا وكان دفع

أو أقل من ذلك أو أكثر فادعى أولياء القتل على العبد أنه قتل أباهم عمدا وبجد العبد ذلك فأقام أولياء القتل عليه بيعة بذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البيعة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين أو أحدهما ففي رواية أبي حفص لا تسمع بينهم على العبد ولم يحنث فيه خلافا وفي رواية أبي سلمان عند أبي حنيفة ومحمد درجة ما الله تعالى لا تقبل البيعة على العبد متى كانا غائبين أو أحدهما وعند أبي يوسف درجة الله تعالى تقبل كذا في المحيط \* ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عداه فانه يقضى عليه بالقود حضرا أو لم يحضر ولو أقر العبد بذات وهما حاضرا ان يكذبانه فيه ولا يقتول وليان فمما أحدهما فان حق الولي الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالأجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظر الى حصته من الفضل فقليل له ادفع نصف حصته الى الولي الذي لم يعرف أو أفده فاذا اختار أحدهما باطلت المضاربة فيما أخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح وبأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط \* فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهو ذاعلى وجهين اما أن تكون قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل بأن كانت ألفاً أو أقل أو كانت أكثر بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد بالخيانة أو أفده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وكذلك اذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بقي النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه ورجع وأراد أن يقتسم كما يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد ألف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كانت قيمة العبد أقل من ألف بأن كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفيا ثلثمائة من رأس المال وبقي حقه في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحاً فيقسمانه على ما شرطوا وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد أو أفده بنصف الدية وأيهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط \* ولو اشترى بجمال المضاربة عبداً فقتله رجل عمداً فان كان فيه فضل لا قصاص فيه وتؤخذ قيمته في ثلاث سنين وتكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للولي كذا في محيط السرخسي \* فان صالحه على ألف درهم كان رب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط \* ولو كان في يد المضارب عبداً من قيمة كل واحد منهم ألف فقتل أحدهما عمداً لم يكن فيه قصاص ويجب القيمة كذا في الحاوي والله أعلم

### \* (الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة) \*

اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به داراً تساوى ألفاً أو أقل أو أكثر ورث المال شفعها بدار له فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب داراً ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال داراً لنفسه الى جنبها فله المضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط \* ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورث المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة ما به وفاء بئث الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في يده وفاء بئث الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فله المضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط \*

الى ابنه أو تلميذه الذي في عياله لا يحنث ولو لافى عياله يحنث الا اذا عني الدفع اليه فلا يحنث مطلقاً وقوله لا مال لي ينصرف الى الزكوى ولا يشترط كونه نصيباً ويدخل فيه الواضع من النقيدين وان قل لالدين على مقر أو جاحد على أو فقير أو المغصوب المستهلك أو المجمود القائم وقيل المغصوب ليس بمال على كل حال \* لم رجلاً خاف ليايته غداً فجاءه في مكان الزوم لا يبرأ بل عليه الايمان في منزله الذي يسكن فيه لافى منزل الملازمة الا ان تحول عنه لا يخرج حتى أرى نفسك نفسى فاره من بعيد أو من فوق حائط لا يصل اليه ان عرفه لا يحنث \* ليجهد في قضاء ما عليه فباع للقضاء كل ما كان القاضي يبيعه اذا رفع اليه بر والا لا \* لا يأخذ من فلان ماله الا جله أو لاجمعا فاراد أخذه متفرقا يوجب منه له درهمين يأخذه كيف شاء \* لا يأخذ من حقه شيئاً دون شيء ان فرق في الاخذ أو وهب البعض حنث والحيث له ان يؤدي له عن المديون رجل أو يوكل الخالف من يقبض له فلا يحنث وان متفرقا \* لا يتقاضى فلانا فله ولم يتقاضاه لا يحنث \* ليايته غداً ويريه وجهه فانه فلم

يجده لا يحنث \* اكره دانه يني تامعاملت من يبرون برى فكذا فجاءه لئلا فلم يأخذ الدائن ماله ولم يطالبه به حتى مضى الغد لا يحنث لان الشرط الايمان لا قطع الماهله وقد وجد \* لا أفرق قبل استيفاء حتى فاشترى منه عبداً يذالك الدين ثم فارق قال

محمد لا يبحث في قول الامام كلوه وهب له الدين قبل المضاربة وقبله المدبون وعلى قول الثاني يبحث كما في الهبة وان مات العبد قبل المضاربة عند البائع ثم فارقته يبحث \* (التاسع عشر في السرقة والخيانة) \* (٣٣٣)

ولم يره وكان رآه قبل السرقة لا يبحث لان الحال دالة على أنه اراد به وقت السرقة وهو المختار \* حملت من بيت أمها الى زوجها حطبوا لحافا قال ان أكلت حبة مما أتيت به فكذا فاكل من اللحم خنت والاصل اعتبار اللفظ ان أمكن والا فالغرض ولا يمكن اعتبار اللفظ لعدم الحبة في اللحم فحمل على الغرض كما في وضع القدم بخلاف ما إذا قال ان لم أبعث نفقتك من بخاري فكذا فأرسله لمن سرقته

يبحث لان اعتبار اللفظ يمكن فاعتبر \* ان وضعت يدي على جاريتي فكذا فضربتها فأصابته يده فيه أو وضع عليها يده حال الضرب ان دل الحال على أنه اراد به الوضع لافي حال الضرب لا يبحث \* لا يكفل بنصف درهم فكفل به عشرة لا يبحث اعتبار اللفظ \* قال الزوج لها حين أتت لحال رفع الامتعة اكرارين خانه خلل دنان بيرون آرى فكذا فخرجت غير الخلل لا يبحث اعتبار اللفظ وكذا اذا قال لها اكرش من برين زنى اقتصدنا فلان كارتد فكذا فنام في البيت وكلهما من غير أن يقع بصره عليها لا يبحث \* ولو زرع في أرضه ما قطننا وقال حلال المسلمين عليه حرام

لو أن أجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وقام بالتمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم أحدهما فلا أثر أن يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع \* ولو لم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقسم الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهم ما فلهما ذلك فان طالب اجماعا فهو بينهم ما نصه فان وأيم ما سلم أخذ الا أثر الدار كلها وإذا دفع الرجل الى رجلين مال المضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعها فله أن يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا وإذا دفع الرجلان الى رجل مال المضاربة فاشترى به دارا وأحد صاحبي المال شفيعها فأراد أن يأخذ بعض بالشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدع وإذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن للأخر أن يأخذها وان كان رأس المال ألف درهم فاشترى به المضارب دارا تساوى ألفا وأقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له والأجنبي أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة وأراد الأجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الأجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للأجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر) \*

إذا دفع المسلم الى النصراني مال مضاربة بالنصف فهو جائز الا أنه مكروه فان التجري والخروج والخزير فربح جاز على المضاربة في قول أبي حنيفة ربحه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بمحصة من الربح وعندهما نصرفه في التجري والخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مائة ففقد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان ارى فاشترى درهمين بدوهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خرا أو خنزيرا أو مائة وفقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته \* (١) وإذا دخل الحربى الينا بامان فدفعت اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فأودعه الحربى مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل الينا بعد ذلك بامان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو أن الحربى دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مسئوليا على المال حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال وان كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة وأجعل الربح بينهما على ما اشترط ان أسلم أهل الدار أو رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما أو معاهدا أو بامان كذا في المبسوط \* وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسى \*

(١) قوله وإذا دخل الحربى الخ يوجد في عامة النسخ قبل هذه المسئلة زيادة ونصها وأما رتداد المرأة وعدم ارتدادها فمساوية في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوى انتهت الصواب اسقاطها لانها ليست من هذا الباب وقد تقدمت في الباب الثامن عشر في عزل المضارب اهـ بحروى

اكرأ غله ابن زمن بجانه من اندر آيد ثم وضعت على رأسها قطننا من هذه الغلة لتذهب به الى النداف ودخلت البيت يبحث اعتبار اللفظ لا يسرق وكان كرا فافأخذوا كره بلاذن المالك ان لا كل أو العمل الى بيته لا يبحث وان لا لا كل حمله الى المنزل وليس من رأيه أن

يخبره المالك يحنث وأما الانزال كالتحارب والحبوب كلها يحنث على أي وجه كان أخذها بلا إذن الالحفظ والا كاروا الوكيل سواء وغيرهما إذا كل من القوا كه أو حبل حنث \* قصار (٣٣٤) سرق أجيره من حانوته ثوباً بغيره فحلف أجيره كرم من ثوباً ريان كرده أم فكذا يحنث

وإذا دخل الحربان دار الاسلام بأمان فدفع أحدهما إلى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل أحدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط \* ولودفع حربي إلى مسالم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين \* ولودفع أحد الحربين إلى صاحبه مالا مضاربة على أن له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد اتزمو أحكام الاسلام فيما يرجع إلى الملامات حين دخلوا دارنا بأمان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط \* وإذا دخل مسالم أو دعي دار الحرب بأمان فدفع إلى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم أو دفعه إليه الحربي فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والربح بينهما على ما شرطنا حتى إذا لم يربح إلا مائة درهم فهي كلها من شرط والوضعية على رب المال وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة والمضارب أجرم مثله فإن لم يكن في المال من الربح إلا مائة فهي له وإن كان أقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي \* وإذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة إلى رجل قد أسلم هنالك ولم يهاجر إلينا بربح مائة درهم أو أخذ منه بذلك جاز على ما أشترطنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثالث والعشرون في المتفرقات)

لودفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها بيده ويحيطها على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما منصفان فهو جائز على ما شرطنا لأن العمل المشروط عليه مما يصنع التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على أن يشتري به الخلود والادم ويحضرها خفاقاً ودلاً ومرداً بيده وأجزائه فكل هذا من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب \* ولودفع إليه ألف درهم على أن يحتطب ويحتش على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما منصفان فإن المضاربة لا تجوز وإن كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط \* وإذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح ألفاً ثم مات رب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط به له فله مضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض ولولم يكن سمي للمضارب رب بما كان له أجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حقه في شيء من الربح لودفع الصحيح ألف درهم مضاربة إلى مريض على أن المضارب عشر الربح وأجر مثله خمسة مائة فربح ألفاً ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فله مضارب عشر الربح لا يزداد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* وإذا استأجر رجلاً عشرة أشهر بأجر معلوم ليستري له البرجاء فإن دفع إليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فله مائة ألف درهم والله تعالى المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رحمه الله تعالى له نصف الربح وسقط أجر هذه المدة كما لودفع إليه غير المستأجر مالا مضاربة فانها تصح ويسقط أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي \* ولو كان الاجير دفع إلى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فإن استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما شرطنا في المضاربة والاجير على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة وقال هذا مضاربة عندك شهر فأذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فإذا مضى الشهر وهو عنده ورق كان قرضاً يعني إذا قبضه وإن كان عرضاً لم يكن قرضاً حتى يبيعه فيصير ورقاً فيكون قرضاً عنده كذا في المحيط \* ولو أقرضه شهراً ثم نبى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التتارخانية ناقلاً عن الفتاوى

\* قال لا خير من درمال توقيتات مه كرده أم وقد كان خانت امرأته باجازه ورضاه لا يحنث \* قال ساع اكر بيش ازین کسی رازیان ازده درم زیاده تركم فامرأته طالق زن خود رازیان زیادت كرد فالصحيح انه لا تطلق لأن اليمين منكروا امرأته معرفة فلا تدخل تحت اليمين كمن حلف أن يدخل داري هذه أحد فكذا فدخلت بنفسها فإن كانت معروفة بدخولها في الجزاء ففي حق الشرط منكروا اليمين مركبة من الشرط والجزاء فإذا عرفها في طرف فهي معرفة في حق هذا اليمين قال القاضي وفيه نظر لأن في قوله أن دخل داري هذه واحد فكذا فدخلت هي طلقت وإن عرفت في الجزاء وكذا الأمر أتين له أن حلفت بطلاق امرأته منكراً فهذه طالق لاحداها ما بعينها ثم حلف بطلاقها حنث في عينه أما المعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزاء ففي قوله أن دخل داري صار هو معرفاً في الشرط فلا يدخل تحت النكرة في الجزاء \* سرق ثوبه أو غصب خلع رب الثوب أنه إن كان له ثوب فكذا وأما إلى ذلك الثوب إن كان قائماً يحنث وإن هالكاً لا وإن لم يعرف أحد الأمرين

يحنث كمن باع فضولاً بغيره فجاز له أن يأخذ ما كان له ولا يعلم لا يدين ماله فطلبه ولم يجد فحلف أنه ذهب ماله إن العتابة لم يأخذها من إنسان يحنث إلا إذا نوى الذهاب عن ملكه \* سرق ثوباً من آخر فقبل المطالبة دفع إليه السارق دراهم فحججه المسروق منه وحلف

السارق انه ما سرق لا يبحث وان كان قائما لوقوع المقاصة وانه مشكل لبقائه على ملك المالك الى القضاء بالضمن لان الضمان واجب في الاستهلاك على رواية وفي الهالك وان لم يجب الضمان لكنه موقوف على اختيار المالك (٣٣٥) فله أن يختار القطع وله أن يختار الضمان فلا يثبت الضمان قبل الاختيار حتى تقع المقاصة ونص في المحيط عن بعضهم على انه يبحث كيفما كان لما قلنا \* وفي الاصل بحمد الوديعه ثم أودع عند المالك من ماله الجاحدان كان من جنس حقه وسعه إمساكه لان كان من خلاف جنسه \* وفي الجامع الصغير ظفر بنافير المدبون وله دنائير فكنة الأخذ على الروايتين \* وفي المنتقى له عليه ألف درهم فاغتصب منه ألف درهم قال محمد قصاص بلا نسبة وقال الثاني لا بلا مقاصة فان مات قبلها فأسوة للغرماء \* حلف السارق على انه ليس معه من الدراهم غير المأخوذ ان الباقي عنده أقل من الثلاثة لا يبحث وان ثلثة أو أكثر ان البين بالطلاق حنت علم أو لم يعلم وان بالله فمخوس ولو قال اكسيم هست جزاين كه ما كرفتم ثم علم ان معه شيئا ان بحال لو علم السارق به أخذه حنت والا \* (نوع آخر) ضاع مال في دار حلف كل واحد انه لم يأخذه ولم يخرج من الدار ثم علم ان واحدا أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حله وحده حنت لان أخرجه كذلك يكون وان أطاقه وحده لا يبحث لانه صادق في عينه \* رفعت

العناية \* في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عنده ألف درهم مضاربة فقال لرب المال أقرضني ففعل وهو قائم بعينه ثم اشترى به قال اذا قبضه المضارب بيده من يمينه أو صدقه أو كسبه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرض عليه كذا في المحيط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدرهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلا تج (١) قالوا ان اتخذ الفلا تج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلا تج والى قيمة العصير فما أصاب حصه الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصه العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه رأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلا تج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصه الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلا تج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصه شريكه من العصير وان كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلا تج يكون بينهما وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الرجل الى رجل فلو سا مضاربة بالنصف فلم يشتري حتى كسدت تلك الفلوس وأحدث فلوس غيرها ففسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال والمضارب أجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسب حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها أو قبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدرهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا وأراد القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض \* وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طرية ثم اتقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطرية بطبرستان يوم يتحصمان كذا في المحيط \* واذا ربح المضارب في المال ربحا فأقر به برأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بما لي قبل أن أعمل وأربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشتري به ويبيع ويشارك ويعمل رأيه فاشترى به وبألف من عنده متاعا ولم يخلط المالكين ثم أراد أن يبيع حصته أو حصه المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهم ما أن يخص نفسه كذا في المحيط \* ومن كلب المضاربة الصغرى قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم خازما ثم هلك الألف فربح بماله على رب المال ونقده ثم باع الخادم ثلثة آلاف درهم فاشترى به متاعا فهل كسب قبل أن ينقدها فانه يرجع على رب المال بألفين وخمسمائة ويؤدى من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يشترى منه رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن ماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به وبألف وربع حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة آلاف ثلثة أعبد قيمة كل واحد منهم ألف ولم ينقد المالك حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف فاشترى منه المضارب بألف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيره فضاقت قبل ان ينقد رب المال فلا غرم على المضارب ويأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألفان كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريين يتساوى كل واحد منهما ألف درهم ثم باع احدهما بألف والاخرى بألفين وقبض ما للمشترى ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزاده مائة درهم

(١) قوله فلا تج هو نوع من الخلوى معرب فلاته اه

من مال الزوج ودفعت الغزل القطن فقال الزوج ان رفعت من مالى شيئا فانت كذا وهي قد رفعت واشترت لحوائج البيت أو احتاجت الجارية الى الدقيق فتاولتها والزوج لا يكرهه بل يكره الدفع للغزل ان كانت ممن يتولى شراء الحوائج للزوج لا يبحث وان كانت لا يتولى يبحث \* ان رفعت

درهما من كيسي خلت رأس الكيس وأمرت غيرها بالرفع فرفع ودفع اليها قبل يحنث وقبل لا يحنث \* ولودفع اليها دراهم لتتظفر فرفعت منها  
بلاغه فقال لها أرفعت منها فقالت (١٠٠) نعم لا على وجه السرقة وردت بعد المفارقة يحنث وان قبلها ان أنكرت يحنث وان لم تنكر لا

\* ان رفعت من مالي فكذا  
فوجدت صرة له ملقاة حين  
تكس المنزل فوضعتها في  
ظرف وأخبرته به لا يحنث  
\* قال لها كرسيم من رفع  
كردي طلاق هستي فقالت  
هستم فعلم رفعها ان أراد  
الايقاع يقع وان أراد  
تخوي بفها لتقر لا يقع والقول  
له مع الخلف \* ان دفعت شيئا  
من مالي الى غيري فاعطت  
الكبريت أو الملح أو الماعون  
ان شيع الزوج به يحنث والا لا  
\* ان لم تردى الثوب الساعة  
فكذا فأخرجت من العيبة  
فأخذ هذه الزوج من يدها أو  
العيبة قبل أخذها الثوب  
ان كانت فتحت للرد لا يحنث  
\* ان لم تجيئي غدا بمتاع  
كذا فكذا فأرسلت على يد  
انسان ان كان نوى الوصول  
لا يحنث وان نوى الجمل أو  
لم ينوشيا يحنث \* دفعت  
الدراهم الى قصاب اللحم  
فقال الزوج ان لم تردى تلك  
الدراهم فكذا فزعم القصاب  
ان الدراهم غائبة فما لم يعلم  
انها أذيت أو طرحت في  
الوادي لا يحنث وان خلط  
تأخذ كيس القصاب وتعطيه  
الزوج \* قالت له دفعت تلك  
المتاع أنت أو أمي فقال توازن  
بسه طلاق كه مادر تو برد  
اشته است اين جزى را وقد  
رفعت الأم أو قال أنت طالق  
كه مراد شام داده فانكرت  
لا تطلق والرفع والشم شرط

وقبضها المضارب بمقابله ماقتوزع على قيمتها كما فصل الثمن اذا سمي بمقابله ما قبله وقيمتها مساوية ولو  
كان المشتري طعن فيه ما يعيب فصالحه المضارب على أن يحط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالقي  
اشترها بألف درهم عيار دها بألف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري  
بر مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحداهما عيار دها بينهما وحصة من الربع اذا قسمت على الثمنين  
ولو كان المشتري اشترى احدى الجاريتين بالألف والاخرى بالدينين ثم أراد أن يبيعهما معا اجمعة على ثلاثة  
آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما معا اجمعة على حدة على ثمنها جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رجعهما الله تعالى فان زاد في ثمنهما مائة درهم وأراد أن يبيعهما معا اجمعة ناهما جميعا على ثلاثة آلاف  
درهم ومائة درهم وان أراد أن يبيع احدهما معا اجمعة على حدة لم يكن له ذلك كالأول كان اشترها بمائتين  
واحدا له أن يبيعهما جميعا اجمعة على الثمن وليس له أن يبيع احدهما معا اجمعة على حصته من الثمن  
كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع مع المتاع ثم يشتري لنفسه باقل من ذلك \* وفي المتن رجل دفع الى  
رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به عبدا يساوي ألفي درهم فنهأرب المال أن يبيع  
الابن القدر قال المضارب أبيع بالنسيئة أو قال أبيع حصتي وهي الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع الابن القدر  
فان باع المضارب ثلاثة أرباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض عن الثلاثة الارباع  
ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله ورجحه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان أحب كذا في المحيط \* لو  
اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعهما معا اجمعة على الألف مالم يسين هكذا في المبسوط \* رجل دفع  
الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* هشام سمعت أبا يوسف  
رحمه الله تعالى قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة الابن الفين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم  
اشترى على ذلك الدين (١) على المضاربة لم يجز على المضاربة وان اشترى غلاما فوجده (٢) حاضرا  
كذا في المحيط \* واذا دفع المالك المضاربة بالنصف أو اقل أو أكثر وأخذ مالا مضاربة فهو جائز  
وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه  
وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له ومالك المضمون بالضمان والرجل له ويتصدق  
به كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط  
بهذا الدقيق على سبيل ما نواضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار عن دقيق مال المضاربة يكون على ما شرطنا  
في عقد المضاربة وأما مقدار عن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال بر مائة وعشرين وعشرين والمضارب أجر  
مثله فيما تصرف في ذلك من يبعه هكذا قال العقيمي أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه  
الله تعالى انما يكون للمضارب أجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة أما اذا خلط فلا أجر له لانه عمل في  
شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى المضارب  
بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثمن المضارب استولدها ثم استحققت وأخذ منه عقرها وقيمة  
ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا عمل الوصي  
في مال اليتيم فوضع أو ربح فيه فقال علمت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الآن  
(١) قوله ثم اشترى على ذلك الدين كذا في جميع النسخ وقد راجعت نسخة من المحيط فوجدت العبارة هكذا  
ولا يخفى ما فيها من الركة ولعل فيها تحريفا فلتراجع نسخة من المحيط أخرى اه بحرأوى (٢) قوله  
وان اشترى غلاما لخصه هذه المسئلة ساقطة من نسخة الطبع الهندي وموجودة في غيرهما من النسخ وفي  
عبارة المحيط أيضا والظاهر انهما مسئلة مستقلة ليست من التفريع تأمل اه بحرأوى

البر \* (العشرون في الضرب والشم) \* لا يضرب بها فتنقض ثوبه أو رماه بجرا أو شابة فأصابها لا يحنث \* ولومد شعرها يشهد  
فالعصم أنه ان على الغضب يحنث وان لعبالا وقيل ان بالفارسي لا يحنث مطلقا وان بالعربي يحنث وان حلف العربي بالفارسي يشهد فان



أراد ما براد من الضرب بالعربي بان وضع لفظ زون موضع ضرب فيك العربية وان أراد ما براد بالفارسية فاعلم ان لم يعلم يعتبر اللغة التي حلف عليه او كذا الفارسي يحلف بالعربية لا يرميه فري صيدا فاصابه لا يحنث \* ليضرب مائة (٣٣٧) فضر به خفيفا ان تأمر ولولم يتألم لانه

ليس يضرب معنى وان بسوط

له شعبتان خسين ان اصابنا

كل مرة بتر حتى يكتفى به

حدا وكذا ان جمع

الاسواط ان وقع الكل على

البدن بر والابدن المصاب

ولورؤس الاسواط المستوي

وقعت الاصابة وعليه عامة

المشايخ لا يضربك بالسياط

حتى اقتلك فعلي المبالغة

بخلاف ما لو قال لا يضربه

بالسيف حتى يموت فانه لا يبر

الا بالضرب حتى يموت \* ان لم

اضربك حتى اتركك لاحية

ولامية قال الثاني هذا

على الضرب الوجيع وحتى

يشتكى حتى يبول حتى

يستغيث وفي بعض الفتاوى

ان لم اضرب ولدت على

الارض حتى ينشق نصفين

فانت كذا فضر به فلم ينشق

يحنث وانه يخالف ما تقدم

\* لا يضربه بالقاس فضر به

بعقبه لا يحنث \* ليضربه

بالسيف فضر به بعرضه

برلانه حديد بخلاف المقبض

لانه يكون بالخشب عادة

ولان عرض السيف منه

حتى لم يلزم المقبض في

الاقرا بالقاس وان ضربه

به وهو في غمده لا كما لو حلف

على الضرب بالسوط فضر به

به وقد دفعه في ثوب لا يبر وان

نوى فعلي ما نوى \* لا يضربه

بنصل هذه الشفرة أو بنج هذا

الرمح فتزغ النصل والرمح وجعل

يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه مضيعة ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه أو قال قرضا على فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة أو بضاعة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه مضيعة فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله للينيم الآن يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كانت المضاربة ذاتيرة فأودعها المضارب عند صير في غلطها الصير في بئاله بغير أمره ثم اشترى المضارب متاعا بغيره فهو مخالف كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى فمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد ما أذن له في التجارة فاشترى نفسه بالمضاربة جازوا صار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لم يرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة على المضاربة كذا في الملتقط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به جارية وباعها من رب المال بألفين ثم ان المضارب اشترى هاهنا مني ألفي درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط \* ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده ألف درهم فاشترى به ما جارية وقبضها ثم باعها بأربعة آلاف درهم نسيت سنة وقيمة يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلك الا لفان الاول ان قبل أن يتقدمها بائع الجارية الاولى فانه يرجع بألف وخمسمائة على رب المال فيودعها مع خمسمائة من ماله الى بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة آلاف كان للضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلاثة الاربعة رأس ماله ألفين وخمسمائة كذا في المبسوط \* اشترى بمال المضاربة جارية تساوى ألفين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جارتين كل واحدة تساوى ألفا فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارتين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة ولو اشترى به ما جارية تساوى ألفين فنقصت من عيب أو سحر حتى صارت تساوى ألفا ثم ازدادت فحال الحول من يوم اشترت وهي تساوى ألفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعها ولو صارت قيمتها فوق الألف فعلم مال زكاة ولو اشترى بها حنطة وشعير أو بلا وغنم كل جنس يساوى ألفا لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي \* اذا زاد رب المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتوصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دفع الرجل مالاً الى الصغیر مضاربة بالنصف أو بأقل أو أكثر فهو جائز وكذلك لو أخذ لنفسه مضاربة ولو أخذ الاب لابنه الصغیر مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به الاب للابن فيعمل به الاب فرج فالرجح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى ويبيع فأخذ الاب على أن يشترى به الغلام ويبيع والرجح نصفان فالمضاربة جائزة والرجح بين رب المال والابن نصفان وكذلك لو عمل به الاب للابن بأمره وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضمان للمال والرجح له يتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط \* واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة أو أكثر جاز فان باع بأقل من قيمته لا يجوز سواء كان بمائة ثمانين الناس فيه أو لا يتعاب الا أن يجيزه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع أحدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة أو أكثر الا أن يجيزه المضارب الاخر كذا في الجاوي \* مضارب نزل خانامع ثلاثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشترى به من الهزوى خاصة فالرجح بينهما نصفان وما يشترى به

(٤٣ - فتاوى رابع) في آخر وضربه به لا يحنث \* لا امس شعره فلق رأسه ثم نبت آخر نفسه أو لا يمسه سنة فنبت آخر حنث \* ان لقيتكم ولم اضربكم فكذا فراه من بعيد يحنث \* لا اتصل اليه يده ولم يضربه لا يحنث \* لا يضربهم فضر بها فاصابها بلا قصد يحنث لان المعنى وهو

الايلام حاصل \* ان سررتك فكذا فضر بها فقالت سرفي لا يحنت بخلاف ان كنت تحبين ان يعذبك الله في نار جهنم فقالت احب ولو منحها ألفا فقالت ما سرفي فالقول لها \* ان (٣٣٨) ضربتكم بغير جرم فوضعت القصعة على المائدة فقالت وانصب على رجله بغير قصد

من النيسابوري فالرجح كله لرب المال وما يشتري به من الرطبي فالرجح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهزوي فهو على المضاربة كما لو اشترط وان اشترى به النيسابوري فهو بضاعة في يده والرجح لرب المال والوضيعة عليه وان اشترى به الرطبي فالرجح له والوضيعة عليه كذا في المبسوط \* من المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا ليكف عنه يضمن وان اخذها كلها كرها الا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي \* اذا مر المضارب على العاشر بمال المضارب وأخبر به وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وان كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضمان لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ (١) من المال حتى كف عنه فهو ضمان لما أعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى شاطر (٢) طمع فيه وقصد أخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط والله سبحانه أعلم

\* (كتاب الوديعة) \* وهو مشتمل على عشرة أبواب  
\* (الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة وركنها وشرائطها وحكمها) \*

أما تفسيرها شرعا فالایداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز \* وأما ركنه اقول المودع أو دعتك هذا المال أو ما يقوم مقامه من الاقوال أو الافعال والقبول من المودع بالقول والفعل أو بالفعل فقط هكذا في التبيين \* والوديعة تارة تكون بصريح الإيجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله أو دعتك وقول الآخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب أو دعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يقل شيئا أو قال هذا وديعة عندك وسكت الآخر صار مودعا حتى لو غاب الاخر فضع ضمن لانه ايداع وقبول عرفا كذا في خزنة المفتين \* وأما شرائطها فانواع منها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو أودع الابن والطير الذي هو في الهوام والمال الساقط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق \* ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الایداع من الصبي المأذون وكذا حرية ليست بشرط فيملكه العبد المأذون وأما الصبي المجبور عليه فليس يصح قبول الوديعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترتب عليه أحكام العقد وأما العبد المجبور فلا يصح منه القبول كذا في البهائم \* وأما حكمه فهو وجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال أمانة في يده ووجوب أدائه عند طلب مالكه كذا في الشنخي \* والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تجز ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق \* وضع في بيته شيئا بغير أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح باعلى صوته وقال لا احفظه فضعاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز لا كدرري \* لو قام واحد من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه فالباقيون مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمهوا الا ان كل حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الاخر حافظا كذا في محيط السرخسي \* من ترك باب حائوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضمن ماضاع على آخرهم كذا في الملتقطه رجل في يده ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بدابة خانا وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم (١) قوله ان صانعه المصانعة الرشوة كما في المختار \* (٢) قوله الى شاطر هو الذي أعيانها مختاراه بحر اوى

فضر بها لا يحنت لان الخطأ مؤاخذته في أحكام الدنيا حتى لزم الارض عليه وان سقط في حق المأثم والحنث والمغرم من أحكام الدنيا \* (نوع منه) \* لا عذبه فحسبه يحنت ان فواه لانه تعذيب قاصر فتوقف على النية كالجواز \* ان لم احبسه جازعا عاريا فكذا فحسبه كذلك فاطمعه وكساه غيره حنت \* ضربه فقال المضروب والله من سزاي وى نكنم لا يتناول المجازاة الشرعية من القصاص والتعزير ولا ترك الجوابية وانما يتناول الاسامة الى المضارب عرفا فان نوى القور رفع على ما نوى والافعلي الاطلاق ولو قال اكرمن نكنم أمر وزبواؤنا ذلك عى بايد كردن فامر أنه طالق فضى اليوم فلم تجازة لباحسان واساعة لا يحنت لانه ما فعل ما ينبغي وهو العفو الا ان ينوى الضرب والشم فيحنت ان اخلاه منه \* اكرمن ترا يحنون اندر نكنم فضر به فأدى الله وتلطخ بشوبه بر ان نوى هذا القدر وكذا ان لم ينولان الظاهران الكمال غير مراد \* ابن كوى راتر كستان نكنم فكذا فشرط البر أن يسلمط عليه أتراكا كثيرة \* اكر فردا جتانه كنم كه سن باتبان كرديز بعض ثيابه ويحمره ويلقيه على الارض \* قال لغمره في المشاجرة اكرمن تر اندر كون خرنه كنم قيل لا يحنت ما عاش لانه يراد به القهر والغلبة وقيل يحنت في الحال يكن لتحقيق العجز الا اذا نوى ما تقدم فلا يحنت الى الموت وبه ائقي الهندواني \* اذا دفن من فمكذا فدفنت حين ضرب ابنه لدفع الضرب بجمالة

لومدت اليه تصل حث \* ان اغضبتك فكذا فضررب ولدها في أمر يستحق التأديب لا يحث \* ان آذيتك فكذا فتسرى عليها جارية ان عند التسري ايذا حث والا فلا وهذا اذا لم يكن هنالك مقدمة فان كانت فعليها \* دعاه الى ( ٣٣٩ ) الفراش فابت وفالت انك تعذني فقال

ان عذبتك فكذا فجات  
فجامعها ان طاعة لا يحث  
وان كارهة يحث \* ان لم احرق  
منزلك غذا أو ان لم اضربك  
غدا فقيده حتى مضى أو منع  
الاتباع عنه ولم يكن وقيل  
يحث وقيل لا \* لا يضرب  
فامر غيره فضرربه لا يحث  
الا ان يكون الخالف سلطانا  
أو حاكما أو المولى فحينئذ  
يحث بالامر لانه يملك  
الضرب فيملك الامر \* اكر  
مراسر زنس كفى فكذا  
يحث بالملازمة مشافهة  
\* اكر مراسر زنى ينصرف  
الى المنة اذا جمعت القرنية  
والافعل الضرب على  
الرأس \* لا يؤذى امرأته  
فاصاب النجاسة ثوبه فقال  
اغسله فابت فقال زهره  
دران ويشوى قبل لا يحث  
لاستحقاقها ذلك بالاباء عن  
مثل هذا وهذا أدى منها  
لامنه وقال القاضى يحث  
لوجود الشرط منه وبه  
يقى \* لا يشتمه فقال له اى  
كبر خوره زن يحث لانه شتم  
له وبه يقى لانه فى العرف  
يطلق على أمر يلزم منه  
كشخصة \* (الحادى  
والعشرون فى الركوب  
والجلوس) \* لا يركب  
فهو على ما يركبه الناس  
كالفرس وغيره ولا يحث  
بركوب انسان لعبور الماء به  
ويحث بالسفينة لانها

يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا فى المحيط \* واذا دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع  
الثياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن  
وان وضع الثياب بمراى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وباقى المسئلة بمجالها فان لم يكن للحمام ثيابى وهو  
الذى يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابى وهو حاضر فالضمان على  
الثيابى دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام أين أضع  
الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابى وهو حاضر هكذا فى الظهيرية \* وان كان  
الثيابى غائبا ووضع الثياب بمراى الغين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن  
صاحب الحمام بالتضييع كذا فى فتاوى قاضى خان \* دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر  
فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدرك ثيابه أم لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست  
ثيابى وقال الجامى خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أن ثيابى ضمن صاحب الحمام لانه ترك  
الحفظ كذا فى خزنة المفتين \* وفى غصب فتاوى أبى الليث رحمه الله تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
بمراى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان  
وضع جنبه على الأرض فهو ضامن كذا فى المحيط \* وفى مجموع النوازل أمر آخر خرجت الى الحمام ودفعت  
الفحجانة الى صغيرة وقالت ادفعها الى بنتى وهى فى الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املئى من الماء  
واحملها الى فلان فالتكسرت ان كانت الامرأة فى عيال الام لا تضمن وان كانت فى بيت زوجها ان كانت  
أعانتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الى البنت للحفاظ ضمن البنت اذا غيبته عن  
بصرها كذا فى الخلاصة

### \*( الباب الثانى فى حفظ الوديعة بيد الغير ) \*

ولمودع أن يدفع الوديعة الى من كان فى عياله كان المدفوع اليه زوجته أو ولده أو والديه اذا لم يكن متهم  
يخاف منه على الوديعة هكذا فى فتاوى قاضى خان \* وقال بكر رحمه الله تعالى لعياله أن يضعها عنده من فى  
عياله كذا فى الوجيز للكردرى وتفسير من فى عياله فى هذا الحكم أن يسكن معه سواء كان فى نفقته  
أو لا كذا فى الفتاوى الصغرى \* وهكذا فى فتاوى قاضى خان \* والعبرة فى هذا الباب للمساكنة الا فى حق  
الزوجة والابن الصغير والعمد فالابن الصغير اذا لم يكن فى عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن يشترط أن يكون  
الصغير قادرا على الحفظ والزوجة اذا كان يسكن فى محله والمرأة تسكن فى محله أخرى ولا ينفق عليها زوجها  
فدفع الوديعة اليها فلا ضمان عليه والعمد اذا لم يكن فى عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا فى الظهيرية \* المودع  
اذا دفعها الى عبده أو أجيريه مشاهرة أو مساتمة مسا كأمه أو ابنته الكبيرة فى عياله أو ابنته التى فى عياله  
لا يضمن كذا فى الفتاوى العنانية \* والابن الكبير اذا لم يكن فى عياله فدفع اليه ضمن كذا فى المحيط \* والابن  
كالا جنى حتى يشترط كونهما فى عياله كذا فى الخلاصة \* وهذا الذى ذكرنا فيما اذا أودع عنده شيئا ولم ينه  
صاحب الوديعة عن حفظها بمن فى عياله أما اذا تمها عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فضاقت  
الوديعة ينظر ان كان المودع يجديدا بمن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجديدا من ذلك ودفعها اليه وضاعت  
لا يضمن وهذا كما اذا أودع عند رجل دابة ونهاه أن يسلمها الى امرأته وهو لا يجديدا من ذلك فسلم الدابة  
اليها فضاقت عندها فانه لا يضمن كذا فى المضمرات \* ويضمن بدفعها الى من يجرى عليه النفقة كل شهر  
ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجير الذى يعمل من الاعمال مياومة كذا فى الفتاوى العنانية \* ذكر  
الامام القمى والامام الخوافى عن محمد رحمه الله تعالى المودع دفع الوديعة الى وكيله وهو ليس فى عياله أو  
دفع الى أمين من أمنائه عن يثق به فى ماله وليس فى عياله أنه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به فى ماله فكذا فى

مركب البحر عادة وفى الفتاوى لا يقع فى عرفنا الاعلى البرذون والفرس \* لا يركب دابة لا يحث الا بركوب الجار والبغل والقرس والبرذون  
لا يركب ما يذب ولا يحث بالبعير الا ان يسوى وان نوى الخيل خاصة لا يصدق فضاء اذا كان اليمين الطلاق ولولم يكن لفظ الدابة مذكورا ونوى الخيل

لا يدين أيضا \* لا يركب فرسا فركا بركب رذونا لا يحنت وكذا العكس لان الفرس للعربي والبرذون للجنبي ولو ما القارس سبب حنت على كل لان لفظ اسب يطلق على الكل ولفظ اشتر لا يتناول (٣٤٠) الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل ايضا \* لا يركب هذا الدبر ج فزيدا ونقص منه فركب يحنت لان بدل

الحنا وهو العتبر في السرج وهو اسم لقربوسين المقدم والمؤخر \* كلما ركبت دابة فقله على التصديق بها فركب فتصدق بها ثم اشترها وركب تصديق أخرى بخلاف مسألة التخييز \* لم يكن هذه الدابة اليوم فقيد مضمي اليوم ولم يركب حنت بخلاف لا سكن اليوم هذه الدار وقد ذكرناه \* لا يقعد على الارض فجلس على بساط أو غيره على الارض لا يحنت \* لا يمشي على الارض فمشى يحنت أو نعل عليه حنت ولو مشى على البساط لا \* لا يجلس على هذا الفرس فجلس على فراش فوقه لا يحنت بلانية ولو جعل عليه محبسا وجلس يحنت \* لا ينام على هذين الفرسين يحنت بالجمع والتفريق ولو لم يعين لا يحنت الا بالجمع \* (الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة) \* لا يكون من اسكورة فلان وفلان غائب لا يمكنه النقض حنت من ساعته فان ذهب الى رب الارض لنقصه لا يحنت وان كان في البيت فلم يجد المفتاح لا يحنت مادام في طلب المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في المضرب فخرج من الذهب \* حلفت المحترق وقال اكر دست برين هانهم فكذا فحسبها لا يحنت

الوديعة ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية \* سوق قام من الحانوت الصلاة وفي الحانوت ودائع فضاغت الوديعة لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجبرانه فلم يكن مضطربا ولم يكن هذا منه ايدا عا للوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى شريك له مفاوض أو عتبان أو عبد مأذون له في التجارة أو عبد معتزل عن منزله فضاغ لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضعت عند أحدهما ووديعة فوضعتها في كيسه أو في صندوق وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاغ لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية \* المودع اذا خاف على الوديعة الفرق فنقلها الى سفينة أخرى لم يضمن كذا في السراجية \* وان أخرجهما عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فخاف عليها فسلمها لغيره كانت الوديعة في سفينة فلققتها غرق أو خرج الموصوف وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفعتها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان اساط الحرق الغالب بداره فناولها جاراله لا يضمن وان لم يكن اساط ضمن واشتراط هذا الشرط في الفتاوى أحق وانظر هكذا في الغياثية \* وهذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على أحد بخلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بلا خلاف وأما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في المحيط \* فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول \* كذا في المضمرات \* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول أو الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى المودع أنه دفع الوديعة الى أجنبي لضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدر يرى أنه لا يصدق الا بينة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* وذكر في المتن أنه ان علم أنه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الا بينة كذا في المحيط \* وأجبعوا أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغضوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي \* قال في الجملع الكبير اذا أودع عند عبد مجبور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول بعد العتق أو يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن أبدا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال ان بدا العتق في الاول (١) ولو أودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على الاول والثالث وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال كذا في الينابيع \* المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال به من المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رحمه الله تعالى في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى أجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يستردها حتى هلك في يد الأجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وهكذا أجاب صاحب المحيط رحمه الله تعالى وقال قاضيخان لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* في التبريد وان أخرجهما من يده الى غيره أو أمر غيره باستلامهما أو بتقصهما وادعى أنه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله أن يحلف المودع وفي (١) قوله ان بدا العتق في الاول كذا في جميع النسخ وقد راجعت عبارة الجامع الكبير المنقولة في السراج فلم أجدها بهذا التقييم فليراجع عبارة الينابيع اه بجزاوي

لا يحنت اذا هاج حلفه من ذكر العمل \* كشتنه كشم في هذه القرية فزرع برز البطيخ أو القطن يحنت ولو كرب أو سقى أو حصد ما يزرعه غيره لا فان دفع الى غيره مزارعة أو استأجر أجرة فزرعه ان كان ممن يتولى العمل بنفسه لا يحنت ولا يحنت وان

السغناقي

نوى امر الغيرة حنت وان زرع غلامه أو أجيره الذى استأجره للزراعة قبل الميعين وكان يروح لأجله حنت \* كراين كشت دكارايد مر افكندا  
قباع أو وهب أو أقرض حنت وان اتلفه واحد فاخذ ضمانه وأنفق له لا يصطاد (٣٤١) مادام الامير في البلد فخرج الامير فصاد ثم رجع  
الامير فصاد أيضا لا يحنت

\* لا يحل يوم الجمعة فدفع الى  
الحياط ثوبا فعمل لا يحنت واليمين  
على عمل الحالف \* (نوع)  
لا يحتم فلا نال فاطمة ثوبان  
بأجر لا يحنت ولا يحنت  
حلف الاجير أن لا يعمل له في  
هذا الشيء يشتري منه الشيء  
فاذا فرغ من العمل ملكه  
منه وكذا الوحلف لا ينسج  
له كرايا يشتري الغزل منه  
فاذا نسج ملكه منه والحالف  
على ان لا ينسج كرايا لا يحنت  
بنسج الحمار لا يختصه  
باسم على جدة واسم الخادم  
لا يتناول المسزاع واسم  
التبع يتناول \* برادر خود را  
نه صراميم ليعمل الى عملا  
فدفع الى زوجته شيئا لتأمره  
باملاحه فان كان الحالف  
ارسلها بهذا الامر يحنت  
والالا \* لا اراقفك فخر جالى  
السفران كانا في محل واحد  
أو كراهما أو قطارهما واحد  
يحنت والمرافقة الاجتماع  
في طعام واحد أو امر واحد  
\* لا أصاحبه ان كان كل في  
قطار لا يحنت \* ذهب الى  
المطرب ليحيى فاني فقال  
آنجانا همواران اند فقال  
كرانجانا همواران اند فكذا  
فخافو جدا القوم سكارى  
ان زعم الحالف انهم ليسوا  
فاهمواران فعلى زعمه لان  
حلفه يحتمل اشياء \* ليسلفن  
عده المشرق والمغرب يرفع

الشغناق ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بأن ترك الوديعة والغيري  
بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التارخانية \* المودع اذا حفظ الوديعة في خزائنه ليس فيه ماله بضمن  
واذا استأجر حرز لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله هكذا في خزائنه المقتنين \* واذا دفع  
المودع عند موته الوديعة الى جاريه وليس بحضوره عند الوفاة اخدم في عماله فلا ضمان عليه كذا في  
الملتقط \* المودع اذا أجر بيتا من داره من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما  
غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في  
الخلاصة \* ولو ترك امرأته أو عبده في خانوته لا يضمن ان كانا أمينين ولا يضمن كذا في الوجيز للكردرى  
\* ولو اجلس المولى عبده في خانوته وفيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدى عبده وقد اتلف  
البعض قباع المولى الغلام فان كان للمودع يد على ذلك فهو بالخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء  
نقض البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بيعة فله أن يحلف مولاه على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل  
فهو على وجهين ان أقر المشتري كان هذا مالا وثبت بالبيعة سواء وان أنكر ليس له أن ينقض البيع بل  
ياخذ الثمن من المولى كذا في خزائنه المقتنين \* الوالى اذا جنى نفقة لحفر النهر ووضعه عند صير في فضاء ان  
وضع باسم حفر النهر أو باسم الوالى ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذى أخذ منه ضاع من مال  
الرجل خاصة كذا في الملتقط \* والله أعلم

\*(الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب)\*

وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسن والقياس أن  
يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا الاخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا  
من القياس والاستحسن قال في البناء يبيع وهذا اذا لم يكن البيت الذى حفظها فيه أنقص حرزا من البيت  
الذى أمر به بالحفظ فيه أما لو كان البيت الثانى أنقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعه في كيسك هذا  
فوضعتها في غيره لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* وان قال ضعه في كيسك فوضعتها في الصندوق لا يضمن  
كذا في الفصول العبادية \* ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك أو قال احفظها في صندوق  
ولا تحفظها في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وان قال خبئها في  
هذه خبأها في دار أخرى في تلك الحلة فهو ضمن وان كانت الثانية أحرز من الاولى هكذا كرشح الاسلام  
في شرح كتاب الوديعة \* وكذلك اذا قال خبئها في هذه الدار ولا تحبئها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي  
شرح الطحاوى اذا كانت الدار التى خبأها فيها والدار الاخرى في الحرز على السواء أو كانت التى خبأها فيها  
أحرز فلا ضمان عليه سواء منها عن الحب فيها أو لم ينه كذا في المحيط \* ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا  
تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها  
في هذا الصندوق الاخر في ذلك البيت فحفظها في المنهى لا يضمن بالاتفاق كذا في الغياثية \* والاصل  
الحفظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط تمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا تمكن مراعاته ولا  
يفيد فهو هدر كذا في البدائع \* فلو شرط عليه أن يحفظها بيده ولا يضعها أو يحفظها بين يديه دون يساره أو  
ينظر اليها بعينه النبي دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها أو يحفظها في صندوق في بيت  
لم يعتبر كذا في الترتاشي \* اذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الاخراج نصاب الأمر بالحفظ مطاقا فاسفر بها  
فان كان الطريق مخوفاً فهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حرج لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وان  
كان لها حرج ومؤنة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة بها فلا  
ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت

الباح في فصل نفعه الى الشرق والغرب \* ان لم تكو في غسلة القصعة فكذا فامرت الجارية فغسلتها ان كانت من عاداتها مباشر الغسل  
بنفسها يحنت والاوان كانت أنجيانا تغسل وأحيانا لا فانظاها الحنت \* ان غسلت ثيابي فكذا فغسلت الكهم والذبل والافاقية لا يحنت

\* اكبر مرغ داري فكذا دفعت الى غيرها لمسك ان الحالف لاجل لوث المنزل لا يحنت وان لاجل اشتغالها بالطيور يحنت \* دستاس نه كشم خراس كشيدي يحنت ان جعل دقية الانية (٣٤٣) في معناه حتى لو جبر برجله يحنت وان كان اللفظ لا يبي عنه قيل وفيه نظر لان في

لا هذا هو الخاص والمختار وهذا كما اذا لم يمتعه ولم يعين مكان الحفظ نصا وان تم انصاوعين مكانه فمسافر بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتاسية \* ان امكنه حفظ الوديعة في المصر الذي امر بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبد الله في المصر المأمورة أو بعض من في عياله فاذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال أو كان الانية احتاج الى نقل العيال فمسافر فلا ضمان كذا في التتارخانية \* الوديعة لو كانت طعاما ككثيرا سافر بها فهلك الطعام فانه يضمن استحسانا كذا في المضمرات \* وأجمعوا على أنه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان \* والاب والوصي سافرا بعيل الصبي وهالك لا يضمنان الا اذا تركوا زوجتهم ما ههنا كذا في الوجيز للكردي \* والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حل وموثة وان كان ضمن كذا في الخلاصة \* واذا دفع الرجل الى غيره وديعة وقال له لا تدفعها الى امرأتك فاني اتهمها أو قال الى ابنك أو قال الى عبدك أو ما أشبه ذلك فدفع اليه فان كان لا يجد المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجده بدامن فهو ضامن كذا في التتارخانية \* المودع اذا وضع الوديعة في حاوثة فقال له صاحبها انضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقت ليللا ان لم يكن له موضع آخر حرمن الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر حرمن الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزنة المفتين \* رجل دفع الى آخر مرقا وقال له اسق به أرضي ولا تسق به أرض غسيري فسقى أرض الآخر ثم سقى أرض الغسيري فضاع المرقا ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لا تارها لا تطرح أنزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فخفي الاكار جناية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو جعفر سئل أبو بكر عما اذا قال المبعض للتاجر ضعها في هذا العدل وأشار اليه فوضعهما في الحقيقة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعهما في الحقيقة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة صح ولزم عليه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أودع غاصب المغصوب عند رجل وشرط الاجرة على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي والله أعلم

\* (الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن) \*

في النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة أو ٣ (بيفتادازمن) لا يضمن ولو قال أسقطت أو بالفارسية ٣ (بيفتكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين الميرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاستقاط اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أدري أضاعت أو لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم أضع يضمن كذا في الفصول العبادية \* رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا أدري في أي حاوثة وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى سئل ابن الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعهما فقال القابض أنا أربها تاجر الاعرف قيمتها فاضاعت الجواهر قبل أن يربها قال ان ضاعت أو سقطت بجرته ضمن وان سرقت منه أو سقطت لمزاجه أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* قال لو قال المودع وضعت الوديعة بين يدي فقت ونسيتها فاضاعت ضمن وبه يفتي كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم قت ونسيتها فاضاعت يتظر ان كانت الوديعة مالا يحفظ في عرصة الدار ولا تعد حرا

٣ وقعت مني ٣ تركتها

الايمان يعتبر اللفظ لا يضطر فان قلت منه لا يحنت \* لا ياتمه على شيء فاره درهمه اينظار فيه ولم يفارقه لا يحنت وان فارقه حنت لانه صار أمانة وان أعطاه دابته وقال امسكها حتى أصلي يحنت \* ان مشطت أحدا فكذا فعقدت شعرا امرأة أو سرحت رأسها يحنت وفيه نظر لانه لا يعد مشطاعرفا \* كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا أخذ منه درهمها وحلقه على انه مأخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذا وقع في يد الظالمه لا بأس به وقد كروا عن السلف أن اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستحق ان كان الحالف ظالما وفي الديانة يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومعناه ان المفتي يفتيه انك غير حانت في اليمين بهذه النية لكن القاضى يحكم بالحنث ولا يصدقه كما اذا استفتى فيما اذا استقرض من رجل وأوفاه هل يرى يفتي بالبراءة لكن اذا سمعه القاضى يقضى بالمال الا ان يبرهن على الايفاء دل على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضى الحاكما في الدماء والفروج عالمادينا وابن الكبريت وأين العلم \* وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعتاق وما شا كل ذلك

النسبة الحالف ظالمًا كان أو مظلومًا \* حلفه السلطان أنه لا يعرف مال فلان وزوجة فلان كانت أودعته ما لا فطن أنه مالها أو خلف ثم قالت  
كان مال فلان لا يحنت حتى يصدقها الزوج أو يقضى على أنه له ينسب عادة (٣٤٣) \* بك نان فلان بخورم يحنت بأ كل

بعض الخبز لأنه على المبالغة  
كما إذا قال بل دم آب فلان  
فه خورم إلا إذا سبق الدال على  
أ كل خبر تام \* (المثال الثالث)  
والعشرون في المعرفة وهو  
أول القسم الثالث \*  
معرفة الكبير بالاسم والنسب  
ومعرفة الصغير بالوجه حتى  
لو أخرج ولده إلى جاره فراه  
ولم يعرف اسمه ثم حلف الجار  
أنه لا يعرف هذا الصغير  
يحنت \* تزوجها ودخل بها ولم  
يعرف اسمها أو حلف  
لا يعرف هذا الرجل وهو  
يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يحنت لما قلنا وأن نوى به  
معرفة بوجهه فقد شدد  
على نفسه \* حلف أنه لا يعلم  
أمر كذا خلف ثم علم بالتذكر  
بعده أن كان عالمًا لا يحنت  
\* حلف السلطان رجلًا  
ليأخذه بالثمة غرماء المتواري  
أو أقر بأؤمائه لا يعلمهم وهو يعلم  
فالحيلة له أن يذكّر اسم الرجل  
الذي توارى ويريد غيره كالأول  
أكرمه على سب محمد صلى الله  
عليه وسلم يريد محمدًا ليس  
برسول ولا شك في صحته عند  
الخصاف ويقتى بقوله في  
المظالم ويعلم منه أنه لو ادعى  
على زيد ما لا خلفه بأنه ليس  
له عليه شيء خلف وأشار  
بأصبعه في كفه إلى آخر بريدانه  
ليس له عليه أنه لا يصدق  
قضاء ويدين \* حلفه السلطان

له كسرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في محيط السرخسي \* إذا قال دفنت في داري  
أو كرى ونسبت مكانهم لم يضمن إذا كان للدار والكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسبت مكانهم يضمن  
كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرقت الوديعة من المكان المدفون فيه فإن  
كان للدار والكرم باب لم يضمن وإن لم يكن له باب يضمن كذا في المحيط \* وإن قال لأدري وضعت في  
داري أو في موضع آخر يضمن كذا في المضمرات \* سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة إلى آخر لحفظها  
إن كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والافيض يضمن كذا في القنية \* وإذا لم  
تكن مدفونة إن كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه أحد إلا باستئذان لا يضمن وإن لم يكن له باب كذا  
في المحيط \* وضع الوديعة في داره ويدخلها الناس كثيرة فضاقت فإن كان شيئًا يحفظ في الدار مع دخولهم  
لا يضمن والافيض يضمن كذا في القنية \* المودع إذا وضع الوديعة في الجبانة فسرت الوديعة ضمن كذا في  
المحيط \* دفن في أرض إن علم بعلامه لا يضمن والأرض وفي المقازة يضمن بكل حال كذا في الوجيز  
للكردري \* ولو توجهت للصوم نحو المودع دفن الوديعة حتى لا تؤخذ من يده وفر من خوفهم ثم رجع  
فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعة فيه إن أمكنه أن يجعل له علامة فلم يجعل ضمن وإن لم يمكنه ذلك إن  
أمكنه العود في أقرب الأوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعة كان ضامنا كذا في الظهيرية  
\* وإن كان رب الوديعة معه يذهبان جله فلما توجهت السراق قال له رب الوديعة ادفننا فدفنهما ثم ذهب  
السراق وذهبوا أيضا بعد ذلك أو ذهبوا أو لا ثم ذهب السراق ثم حضر وأعلم بجسد المدفون لاشك أن المودع  
لا يكون ضامنا في هذه الصورة حيث دفن بأمر المالك \* وأما إذا كان المودع وحده والمسئلة بها فالجواب  
فيها على التفصيل إن ذهب السراق أو لا وتكن المودع من رفع الوديعة فلم يرفعها وترك تمتع المكان فهو  
ضامن \* وأما إذا مكث السراق ثمة ولم يمكن القرارعة نطروهم فذهب ثم جاء فلم يجد فذهب على وجهين إن جاء  
على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامنا وإن أخرج مع المكان كان ضامنا كذا في المحيط \*  
المودع إذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان القنينة فإن وضعها على الأرض يضمن وإن جعلها تحت التراب  
لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* أودع عند آخر قنينة ثم طلبها منه فقال لأدري كيف ضاعت قيل  
لا يضمن هو الأصح هكذا في جواهر الاخلاطى \* دفع إلى رجل قنينة ليدفعها إلى إنسان ليصلها فدفنها  
ونسي لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* دفع إلى مرأى قنينة ليس في الماء فتغافل عنها فضاقت لا يضمن  
كذا في القنية \* قال خلف سألت أسدًا عن له على آخر درهم فدفن المطلب إلى الطالب درهمين أو درهمًا  
ثم درهمًا وقال خذ درهمك فضاقت الدرهمان قبل أن يعين درهمًا قال هلك على المطلب والطالب درهمه ولو  
قال له حين دفع إليه الدرهم الأول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التنازحية  
\* في غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى دفع إلى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة  
عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لأن الهبة فاسدة لانها هبة  
المشاع والمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون فالحق في هلكتها نصفها أمانة ونصفها مضمون فيجب  
ضمنان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن  
سبعة دراهم ونصفًا ولو قال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم في  
الطريق يضمن الثلاثة لأنها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئًا لأن وصية المشاع  
جائزة ولا يضمن السبعة في المستثنين جميعًا كذا في المحيط \* ولو دفع إليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة  
سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاه خمسة وخمسة على  
حدة على أن له خمسة منها ولم يبين أيهما مغلطهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط

أنه لا يدري أين فلان خلف ونوى أنه لا يدري أين هو من داره لا يحنت \* يروي أن النخعي كان متواريًا من الجحاح فخطم دورًا وقال لخادمه قل  
ليس هو ههنا \* (نوع في النوم) \* لا ينام حتى يقرأ كذا فنام جالسًا لا يحنت \* لا ينام مع فلانة فنام مع أخرى والمحلو في علمها عند رجله



لا يحتمل ان لم يسمه اقصد \* شبهه خفت وجشم كرمه كردم وجشم بر جشم نهادم وكان اضبط جمع على فراش ولم يتم ان نوى حقيقة النوم لا يحتمل وان لم يتوحيث ولو وضع (٣٤٤) جنبه وضم عينه \* لا ينام على هذا الفراش فاخرج حشوه ونام عليه لا يحتمل وان نام

السرخسي \* الوديعة اذا افسدتها الفارة وقد اطلع المودع على ثقب الفارة ان اخبر صاحبها ان ههنا ثقب الفارة لاضمان عليه وان لم يخبر بعد ما اطالع عليه ولم يسده يضمن كذا في القصول العبادية \* وذ كر السيد الامام ابو القاسم رحمه الله تعالى ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فسلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظاهرية \* وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه جاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لاضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما امر به كذا في المحيط \* وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها صاحبها كذا في السراج الوهاج \* اذا اصابه نجس أو قرض فأر (١) أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو اجتمعت ألبان الوديعة أو غمرتها في المصرو لم يرفع حتى فسدت أو كان في المفازة ولم يبع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمر تاشي \* أودعه حيوانات وغاب فغاب ألبانها يخاف فسادها وهو في المصرف باع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المفازة فإنه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي \* الخلف اذا ترك الخلف الذي دفع اليه ليصله في الحانوت فسرقت ليلاً ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين الميرغيناني رحمه الله تعالى بقى بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحيوانيت من غير حافظ ولا حارس هكذا فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغيانية \* وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحاً ولو كان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لاضمان وفي بخاري بحري العسرف بترك باب الدكان مفتوحاً باليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكية \* وأشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائلك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لاضمان على الحائلك كذا في الذخيرة \* خفاف خرج الى القرى لخرز الخفاف فدفع اليه خفيف فوضع مع رحله في دار رجل ودخل البلد فسرقت فان كان اتخذ داراً للسكنى بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الاسكاف اذا اخذ خفماً أو جشكاً ليصله فليس له الاسكاف ضمن مادام لا يسأفاً انزعهما ثم ضاع لا كذا في الملتقط \* اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامناً قبل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الحس أخاف أن يكون ضامناً وقال أبو نصر رحمه الله تعالى اذا لم يكن أغلق الباب فسرقت منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاعت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصرف فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم أو على رأس المبطخة وذهب قبل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا أو اجناسه هكذا في الظهيرية \* ولو جعل جمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعداً لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة \* أودعه سكيناً في ثوبها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية \* المودع اذا جعل دراهم الوديعة في الخلف فسقط عنه ان يجعلها في الخلف البيني فهو ضامن وان جعلها في الخلف اليسرى فلا ضمان عليه لانه متى جعلها في الخلف البيني فقد عرضها للضياع (١) قوله بنحس بالباء الموحدة ثم الخاء المجهدة أي نقص وفي نسخة بنحس بالنون ثم الجيم وهو الثقب المتسع كما يستفاد من القاموس اه بحر اوى

على الصوف بعد نزاع الظهارة يحتمل \* ان نت على ثوبك فكذا فاضطجع على وسادتها أو فراشها أو وضع رأسه على مرقعة لها أو وضع جنبه على ثوب لها أو أكثر بدنه يحتمل لانه بعد نائماً ولو انكأ أو جالس على وسادة لها لا الا ان يضع جنبه أو أكثر بدنه عاينها \* لا ينام على هذا الفراش فجعله في فراش آخر ونام عليه لا يحتمل حتى لو جعل في فراش ديباج يسمى فراش ديباج علم ان المعتبر فيه الظهارة \* لا ينام على هذا البساط فوضع عليه رأسه لا يحتمل \* ان نت الا في حجرى الليلة فكذا فنام في فراشه لا في حجره لا يحتمل ولو قال بالفارسية كذا من قال الصدر يحتمل \* اراد ان يزول عن السطح فنعوه فقال واضعاً رحله على ناحية السطح ان بت الليلة أو آكلت ههنا مريدا موضعاً بعينه منه فنام أو كل في غير تلك الناحية يحتمل قضاء لادبائه \* (الرابع والعشرون في الرؤية والمواقيت) \* لا ينظر اليه فالرؤية على الوجه والرأس والبدن جميعها وان رأى الظهر أو الصدر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآها

حالة أو مستقبلة أو ممتعة فقد رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فيدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجله أو أعلى رأسه لم يره وان رأى في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه

ولا حسده فلم يره \* قال محمد رحمه الله لا ينظر الى وجهها فنظر اليها في النقاب ان كانا اكثر الوجه مكشوفاً بحث والاوان رآه خلف الزجاج أو الستورين الوجه بحث وفي المرأة لا \* لا ينظر الى وجهي ورأسى فنظر في الماء والمرآة حث (٣٤٥) لانه حلف على شئ لا يكون أبداً المرئي

فيهما المثال \* لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجهه الاجنبية لا بحث \* ان نظر اليك فلان بالحياة فكذا ان انضم الى النظر كلام أو عمل يدل عليها كالزاح والاشارة بشئ أو يد بحث \* ان كشفت وجهك على غير محرم فراه غير الحرم بلا قصد لا بحث وان كشفت في موضع رايها الناس حث وان بلا قصد \* كان جالساً في الشمس والقر حلف ماراً ببيت الشمس والقر بحث الا اذا غنى قرصهما وكذا النار والسراج \* (نوع آخر) \* أول الشهر قبل مضى النصف وعن الثاني فيمن قال لا كلك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر \* لا كلك الى بعيد فعلى أكثر من الشهر ولوسرياً فعلى شهر غير يوم \* ابن حنبل وروى عن الشهر وفي النوازل على أقل منه لان هذه الكلمة يراد بها التجمل \* وعن صاحب المنظومة اكر ابن حنبل وروى عن ابن اشرى بيرونه أيد فكذا فاختلعت قبل تمام شهر من المذلة هذه لا بحث ولا يكلمه الى الموسم يكلمه في صبح يوم النحر عند محمد واذا زالت الشمس من يوم عرفة عند الثاني \* غرة الشهر المذلة الاولى مع اليوم الاول وثلاثة

والسقوط عند الر كوب على الذابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين \* اذا ربط دراهم الوديعه في طرف كفه أو جعلها في الذيل أو في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك لو شدد دراهم الوديعه على منديل ووضع في كفه فسرق منه فلا ضمان كذا في المحيط \* دفع اليه ذهباً ليحفظه فألقاه في غمه كعاجلة التجار فسبق الى حلقه لا يضمن كذا في القنية \* واذا كانت الوديعه ذهباً أو فضة فقال قد جعلت في الكم فضاقت لا ضمان عليه كذا في الملقط \* مودع جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاقت الدراهم بسرقه أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه يحجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً ومودعاً غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ظن أنه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه الضمان كذا في المحيط \* ولو وضعها في كسبه أو شدّها على التكة فضاقت لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* المودع اذا جعل خاتم الوديعه في الخنصر أو في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* وان تختم به وعليه خاتم في ذلك الاصبغ لا يضمن وذ كثر محمد رحمه الله تعالى أيضاً ان بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا اذا تختم وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة \* ولو كان المودع امرأه في أى اصبع لبسته تضمن كذا في الفصول العبادية \* في فتاوى أهل سمرقند امرأه أو دعت صديقه من بنات سنة فاشتغلت بشئ فوقعت الصديقه في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا كرام المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي الجواب نوع نظري ونعني أن يقال ان لم تغب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط \* ومن أودع صبياً وديعه فهلك في يديه فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه لا أنه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن أيضاً بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج \* واذا كانت الوديعه عبداً فقتله الصبي كانت قيمته على عاقلته في قولهم جميعاً وان جنى عليه فيمادون النفس كان ارشده على عاقلته الضبي ان بلغ خمسمائة أو أكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً أيضاً كذا في السراج الوهاج \* وان أودع طعاماً كله لم يضمن كذا في خزانة المفتين في كتاب الجنائيات \* ولو أودع عند العبد وديعه فهلك عندئذ فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطى \* وان استهلكها ان كان مأذوناً أو محجوراً أو قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعاً وتكون ديناً عليه الى ما بعد العتق وان كان محجوراً أو قبضها بغير اذن مولاه لم يضمن في الحال ويضمن ما بعد العتق اذا كان عاقلاً بالغاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهرية النيرة \* وان كانت الوديعه عبداً فقتله العبد المحجور فان كان عبداً قتل العبد كذا في السراج الوهاج \* والوديعه لو كانت عبداً جنى عليه في النفس أو في ماله دون النفس يحجر مولاه بين الدفع والقضاء ويضمن للحال كذا في خزانة المفتين \* وأم الولد والمدير بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو أودع رجلاً شيئاً فاستهلكه ابن له صغيراً أو عبداً فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط \* والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعه كذا في الفتاوى العنابية \* وان نام المودع وجعل الوديعه تحت رأسه أو تحت جنبه فضاقت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الأئمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعداً أما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعداً أو مضطجعا كذا في المحيط \* سئل أبو القاسم عن جعل

(٤٤ - فتاوى رابع) أيام الغة والسليخ لثمة من الثامن والعشرين الى الاثني عشر والتاسع والعشرون والغداة من طلوع الفجر الصادق الى ما قبل الزوال والسمجور بعد ذهاب ثلثي الليل صلاة الظهر وقت الظهر كاه طلوع الشمس من حين تطلع الى أن تبيض وقت الضحوة

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فينوي لو اطلق ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر والشتاء قال محمدان كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذاك والا فالشتاء ما اشدد البرد انما والصف ضدّه والربيع ما انكسر البرد انما

والخريف ما انكسر الحر انما وقيل الشتاء ما يجوح الناس الى الوقود والحشوش والصف ما يستغنى عنهما والربيع والخريف ما يستغنى عن أحدهما وذكر الناطق ان الشتاء ما يلبس فيه أهل بلده القرو والحشوش واخره اذا ألقاهما أهل بلده والصف اذا استثقل ثياب الشتاء واستخف ثياب الصيف والربيع آخر الشتاء ومستقبل الصيف ان يبيس البقل في موضع العشب وهذا في ديارهم يبيس العشب لشدة الحر والخريف فصل ما بين الشتاء والصيف وقال محمد رحمه الله ليس عندنا شيء في معرفة الشتاء والصيف انما يرجع الى اقوال الناس فاذا قالوا باجهم ذهب الشتاء والصيف فهو كذلك اعتبارا معرف وقيل اذا كان على الاشجار اوراق وعبارف صيف واذا بقيت الاوراق لا الثمار خريف واذا لم يبق شيء فشتاء واذا خرجت الاوراق لا الثمار فهو ربيع وان خرجت الازهار وقيل الفتوى عليه اذا لم يكن لهم حساب لانه ايسر والتبروز تبروز المسلمين وهو تبروز الخليفة لا تبروز المحوس ولا تبروز المزارعين لا يكلم فلانا حتى يقع النج فالمعتبر بلده حتى لو كان في بلد لا يقع

ثياب الوديعه على دابته فقل عن دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسرت الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي شرح أبي ذر وقع الحريق في بيت المودع فتركه مع امكان الدفع الى غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمراتشي \* وان سرت الوديعه عند المودع ولم يسرق معها مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر سئل ابو القاسم عن عنده وديعه فرفعها رجل فلم ينع المودع ان أمكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما أنه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط \* المودع اذا دل انسانا على أخذ الوديعه انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليها من الاخذ حاله الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة \* والمودع اذا فتح باب الاصطبل أو حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل عن مودع وضع الوديعه في حجرته في خان وفيه صحن لاقوام فربط سلة بابها بجبلها ولم يقلعه ولم يقلقه وخرج فسرت الوديعه هل يضمن قال ان عدشده هذا الربط في مثل هذا الموضع وثيقا لم يضمن وان عداغه الا ضمن كذا في فتاوى النسفي \* رجل وضع عند رجل وديعه ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا وأجلس صبي صغير يحفظ حانوته وذهبت الوديعه من الحانوت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الصبي يضمن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعه في حوزة فلم يضيع كذا في فتاوى قاضيخان \* غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي \* رجل أودع عند فامى ثيابا فوضعها الفامى في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر جعله وظيفة عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرت قالوا ان كان الفامى لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتن كذا في فتاوى قاضيخان \* أودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل أمتعته وترك الوديعه وبقاى فأغبر على بيته والوديعه يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته كذا في القنية \* وسئل نجم الدين عن عنده وديعه انسان وهي ثياب ملفوفة في الفاف فوضعها تحت رأس صيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا وبأوقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت أنها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا قال لا يملك له ثوبه فوضعها تحت رأس الصيف لا يمكن ايجاب الضمان بمجرّد الوضع تحت رأس الصيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الا أن يصير ضامنا كذا في المحيط \* أودع عند رجل زنبيل فيه آلات التجار ين ثم جاء واسترده وادعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا أدري ما فيه لانه ان عليه ولا عين عليه أيضا وكذا اذا أودع دراهم في كيس ولم ين على المودع ثم ادعى أنها أكثر من ذلك فلا عين عليه الا أن يدعى عليها الفعل وهو التضييع أو الخيانة كذا في خزانه المقتنين \* المودع اذا أخذ وديعه رجل آخر من بدل المودع وترك وديعه يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه أم حق الغير كذا في جواهر الفتاوى \* امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقته على خص سطحها للتحقيق وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة \* امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها التجف ان كان للسطح خص لا تضمن وقيل ان لم يكن للخص مرتفعات ضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جائران لم تدفع الى هذا المال حبستك شهر أو ضربتك ضربا أو طوف بك في الناس لا يجوز له أن يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال أقطع يدك أو ضربتك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* سلطان هدد المودع

الثلج اصلا فيمنه على الابدوسه قيعته ما يسترا الارض ويحتاج الى الكس ولا عبرة بما يطير في الهواء ولا يسترا الارض وان نوى باتلافه وقت وقوعه فهو أول الشهر الذي يتال له اذاروان لم ينوشيا فالمراد وقته أيضا وایام العید اسبوعه لا يكلمه الى قدوم الحاج أو الحصاد فقدم

واحدًا وحصد واحدًا انتهت المني \* شمه على مضى شوال ان لم ينو وان نوى ستة متصلة بالعيد أو ستا آخر فعلى ما نوى وفي عرفنا متصل باليام  
العيد ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا (٣٤٧) باختلافهم ففقد الامام يتقدم أو يتأخر  
وعندهما لا وعمره فيمن

حلف لا يكلمه حتى تمضي  
ليلة القدر وقد مضى يوم  
من رمضان لا يكلمه حتى  
يمضي كل رمضان الثاني  
وعندهما يكلمه اذا مضى  
يوم من رمضان الثاني وان  
حلف قبل رمضان يكلمه  
بعد انقضاء رمضان والفتوى  
على قول الامام \* لا يكلمه  
قريباً من سنة فهو على نفسه  
\* لا يشرب النبيذ الى صفر  
فشرب في اوله لا يحنث على  
ما تقرر عليه الفتوى ورأس  
الشهر ورأس الهلال اذا  
أهل الهلال ولا يئله فعلى  
الليلة التي يهل ويومها وان  
نوى الساعة التي يهل يصدق  
لانه تغليظ عليه \* لله على  
صوم يومين متتابعين من  
أول الشهر وآخره يصوم  
الخامس عشر والسادس  
عشر \* (الخامس والعشرون  
في المتفرقات) اكر كرى  
آستانه فلان كرى  
وقال نوبت الدخول وهو  
بحوم ولا يدخل بحث لان  
اللفظ حقيقة لهذا للدخول  
وقال القاضي هذا على  
الدخول وكذا لو قال اكر  
كردي وارمن كرى اودر  
دخول \* اكر فلان نشني  
وتخيزي فكذا أو فلان على  
السطح وهو على الارض في  
الدار يتكلم معه حقيقة

بأن لا يذم ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا  
ضمن عليه كذا في خزنة المفتين \* المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا  
الحكم في الرهن كذا في جواهر الاطلاعي \* ولو أودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء  
ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلك لا يضمن كذا في القنية \* ولو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت  
اختلف المتأخرون والاصح أنه لا يضمن ولو قال بعثت الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها اليه كذا  
في الخلاصة \* ولو قال للمالك ذهبت الوديعة أو بعثت أمي وأنت كرر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن كذا في  
الفصول العمادية \* أودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء  
فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليغطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة فلاجل  
التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة \* أودع عند رجل طبقاً فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاغ ان  
كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك  
ان يتظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق أو نحو ذلك مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالاً  
وان كان الحب غالباً أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالاً كذا في المحيط \* اذا سقط من  
يد المودع شيء فافسد الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه أخذ الوديعة فرضا غير محضر من  
رب المال فلا ضمان عليه الا أن يحرر كها المودع كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت قراماً أخذها المودع  
وصعد بها السطح وتستر بها فهدمتها الريح وأعادت الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن  
الضمان لانه لم يوجده من نفسه القصد الى ترك التعدي كذا في خزنة المفتين \* وفي الصيرفة وضع أمانة فقال  
٢ (أمانت من بدست هر كه خواهي بفرست) فبعث على يد أمين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن  
لان قوله ٣ (بدست هر كه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل هنا يضمن لانه  
مجهول فلا يصح الامر كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء  
فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة \* بخلاف مسألة الخان  
وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحاً فسارق وأخذ شيئاً لا يضمن كذا في  
الوجيز لا كرى \* الدابة الوديعة اذا أصابها امرض أو جرح فأمر المودع انساناً بعلاجها فعطبت  
فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع أو المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها  
ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها لغيره أو ظن أنها لغيره رجوع عليه كذا في الجوهرة النيرة \* وفي فتاوى النسفي ان  
كان بقرا المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي للسر ح فضاغ لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر  
على هذا قال رحمه الله تعالى وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع  
يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقر الوديعة ولو تركه المودع في فضاغ  
اختلف المشايخ فيه قال رحمه الله تعالى والفتوى على أنه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في  
الفصل السادس في الضمان \* أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرفت الغنم يضمن اذ لم يكن  
الراعي خاصاً للمودع كذا في القنية \* رجل دفع جماراً الى آخر فغاب الجمار فقال المودع لصاحب الجمار اخذ  
جماري وانتفع به حتى أرد عليك جمارك فضاغ في يده ثم ان المودع رد جماره لا يضمن لانه ما ذون بالقبض كذا  
في الخلاصة \* المودع اذا جاز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحساناً اذا جاز كما يجوز غيره ولم يتمكن  
فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن كذا في الذخيرة \* واذا تعدى المودع في الوديعة بأن

ترجة  
٢ ارسل امانتي بيدك من اردت ٣ بيدك من اردت

الجمالة ان يجدها مجاس واحد في الجلاس لكن في العرف يفهم منه الخاطئة والاحقاع وقد تحقق في أمر يقصد بالنع فيحث ان  
انفق عبوره على السطح لانه قد نظرت اليه وتكلمت لالخاطئة ترجوان لا يحنث \* ان دخلت داراً أخى فكذا فسكن الاخ داراً أخرى



ذلك الكهل من ثلاثين الى مائة وأكثر والشيخ من أربعين الى مائة والغلام أقل من خمسة عشر حتى يحتلم وعنده ان الكهل من ثلاثين الى أربعين والشيخ الزائد على خمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر (٣٤٩) فتشيع وان السواد أكثر لاوعن محمد

الغلام أقل من خمسة عشر والشاب والفتى خمسة عشر وفوقه والكهول من أربعين وما زاد الى ستين الا ان يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوزها والارملة التي بلغت ومات زوجها أو فارقه ادخل بها أم لا والايم التي لا زوج لها وقد جومت بشكاح صحيح أو فاسد أو فجور والشيب التي جومت بحلال أو حرام لها زوج أم لا والبكر التي لم يجامع لها زوج أم لا وذاهبة العذرة بجمضة أو وثبة أو وضوء بكر الا في فصل الشراء قيل هذا قولهما وقيل قول الكل وهو الصحيح وحليف القوم من يأتيهم ويقول أنا منكم ويحلف عليه ويحلفون له على الموالاة \* لا يقبل فلا نقبل يده أو رجله خاصة اختلفوا فقيل على الوجه خاصة وفصل البعض بين الملتحي وغيره في الملتحي يحنت وفي غيره لا وقيل بالفارسية لا يقع الا على الوجه وبالعرية يفصل بين الملتحي وغيره والاول أصح وأظهر \* قم وصل الفجر وان لم تصله اليوم فكذلك فصله بعد الوقت لا يحنت الا اذا وجد دليل الفور \* اكرابن زن يكرونا قومنا فكذلك في ولم يقدر على الفرقة يحنت

المخلوط وهذا اذا خلط الدراهم بغير اذنه فأما اذا خلطها باذنه فحوا بآبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يختلف بل ينقطع حتى المال بكل حال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الأقل تابع الاكثر وقال محمد رحمه الله تعالى يشاركه بكل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مائع خلطه بجنسه يعتبر الاكثر أو بوحنيفة رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حتى المال في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالشركة في الكل كذا في الكافي \* ولو خلطت الفضة بعد الاذنه صار من المائعات لانه مائع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين \* وفي الفتاوى العنابية ولو كان عنده حنطة وشعر لولا واحد خلطهما ضمهما كذا في التارخانية \* وان كان الذي خلط الوديعه أحد من هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخاط و قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمن الخاط و قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شأنا ضمنا الخاط وان شأنا أخذ العين وكانا شر يكن سواء كان الخاط صغيرا أو كبيرا كذا في السراج الوهاج \* حرا كان أو عبدا كذا في الذخيرة \* وقد قالوا انه لا يسع الخاط أكل هذه الدنيا حتى يؤدي مثلها الى أربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على أن يأخذها أحدهما ويدفع قيمة مال الآخر جازوانا بذلك أو أي أحدهما أو لا يبيع ذلك فباعاها ضرب كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعر اضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة وضرب صاحب الشعر بقيمة شعره \* ير مخلوط كذا في السراج الوهاج \* وان اختلطت بهالة من غير فله فهو شر يك لصاحبها فان نشق التكيس في صندوقه فان اختلطت بدراهمه فلا ضمان عليه وهما فيه شر يك وان هلك بعضهما هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما ألف وللآخر ألفان يقسم الباقي بينهما أثلاثا قال الولوالجي في فتاواه \* هذا اذا كانت الدراهم صحاحا أو مكسرة فان كانت دراهم أحدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله ويسكن المودع مال نفسه وان كان مال أحدهما دراهم صحاحا وقيمها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا رديا وقيمها بعض الجيد اثبتت الشركة بين المالين ثم كيف يقسمان ان تصادقا أن ثلثي مال أحدهما جيد وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقسمان الجيد من المال المختلط أثلاثا والردي أثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما ما وان لم يتصادقا ان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ما أن ثلثي ماله جيد وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجيد لانهم اتفقا على أنه كان لكل واحد منهما ثلث الجيد فبأخذان ذلك واختلفا في الثلث الاخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في أيديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فمافي يده ويحلف كل واحد منهما ما على دعوى صاحبه فان حلفا برئاعن الدعوى وترك المال في أيديهما كما كان وان تمكلا قضى لكل واحد منهما ما بنصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف أحدهما او نكل الآخر برئ الخالف ويرد لنا كل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية البيان \* فان كان المخلوطان أحدهما حنطة والآخر شعر فان لهما أن يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يقوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوطا بالشعر وضرب صاحب الشعر بقيمة الشعر غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع والله أعلم

\*( الباب الخامس في تجهيل الوديعه ) \*

لومات المودع ولم تعرف الوديعه فهي دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التذيب \* هذا اذا مات ولم يعلم حال الوديعه أما اذا عرف الوارث الوديعه والمودع يعلم أنه يعرف فات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول

\* كبريك روزماندش بوي فلو كان التمين على عدم الفعل بعد ربالعزم \* ان ترك الصلاة فكذلك اقضها اختلفوا قيل لا يحنت وبه أفق المكرمين عبد الرحيم وقيل يحنت وبه أفق ركن الاسلام وهو الاشبه والاظهر \* لا أثر لك تخرج من هذه الدار فقال تركتك يحنت وان لم

يخرج \* اكر فلان رآه فدخل بداره فان لم يخرج منه في الحال حنث استحسننا \* لا يدعه يدخل هذه الدار ان كان لا يملك فعله النهي  
 فان كان يملك فعله النهي والمنع \* قال لابنه ( ٣٥٠ ) الكبير ان تركتك تعمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولو صغيرا فعلى القول والفعل  
 والله أعلم \* ( كتاب العتاق )

الحمدية \* لو قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال كانت كذا وكذا وأعلمتها  
 وقد هلك صدق هذا ومالو كانت الوديعة عنده فقال هلك سواء الا في خصلته وهي أن الوارث اذا دل  
 السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع  
 فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلك بعد  
 موته قال قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بيينة والضمان  
 واجب في ماله فان أقام الورثة البيينة ان المودع قال في حياته رددتها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى  
 الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول الحمدية \* ولو أن المستودع لم يمت ولكن حن  
 جمنوا مطبقا وله أموال فطلبت الوديعة فلم توجد وقد يسوأم أن يرجع اليه عقله كانت دينيا عليه في ماله  
 ويجعل القاضي له وليا يقبضه من ماله ويأخذ به اضمينا ثقة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة \* فان أفاق  
 بعد ذلك وادعى أنه ردها اليه أو ضاعت عنده أو قال لا أدري ما حالها يحلف عليه او يرجع بماله كذا في  
 الينابيع \* فان كان قد دفعها الى امرأته ثم مات أخذت المرأة فان قالت ضاعت أو سرق فتالقول لها مع  
 يمينها ولا شيء على أحد وان قالت قدر رددتها عليه قبل موته فتالقول لها مع يمينها وصارت دينيا فورا ورثت المرأة  
 من الزوج كذا في محيط السرخسي \* وان لم يعلم أنه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل أن يموت ما  
 فعلت بالالف الذي أودعك فلان فقال دفعته الى امرأتى ثم مات ثم سئلت المرأة فأنكرت أن يكون دفعه  
 اليها فأنكرت ما تحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك ما لا نهى دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط \* اذا  
 قال المضارب أودعت مال المضاربة فلانا الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي  
 ما أودعني شيئا كان القول قوله ومع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثة الميت كذا في خزائن المفتين \* ولو مات  
 الصيرفي قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في  
 الخلاصة \* وان كان دفعه الى الصيرفي بيينة أو اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينه  
 كان دينيا في مال الصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التارخانية \* وان مات المضارب والصيرفي حي فقال  
 الصيرفي رددته عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط \* الامانات  
 تتقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل احداها متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتهما  
 التي أخذها ولم يبين لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنوا فادع بعض الغنمة عند  
 بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة اذا تمتقاوضين اذامات وفي يده مال  
 الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا في الصغرى \* القاضي اذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على  
 وجهين ان وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان  
 كذا في الذخيرة \* لو قال القاضي ضاع المال عندي أو انفقته على اليتيم لاضمان عاياه ولو مات قبل بيان  
 السبب ضمن كذا في الينابيع \* في نوادر هشام وصفي مات وفي يده مال يقيم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن  
 ذلك في تركته وان عرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه لم يضمن لان له أن يحفظ مال اليتيم بغيره  
 وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ضاع مال اليتيم عندي أو انفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل  
 بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي \* شريكان شركة مفاوضة أو دعى رجل أحدهما فمات المودع  
 بلا بيان ضمنه لو قال شريكه ائني ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق هكذا في الذخيرة \* وذكري  
 المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى قاض قبض ألف درهم لصبي في كيس وألفا آخر لصبي في كيس وأنفق  
 أحدا الكيسين ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما انصفان فاذا اكبرا كان لكل واحد منهما أن يدعى  
 على صاحبه ما أنفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي \* من كان في يده ألف درهم فخره رجلان

فيه ثلاثة فصول الاول في  
 ألفاظه والثاني في تعليقه  
 والثالث في التدبير وقيمة  
 المدبر والمكاتب وجعل  
 الكل فصلا واحدا \* أعتقه  
 وله مال فماله للمولى وله ثوبه  
 الذي يواريه \* أنت حرة من  
 العمل تعتق بلائنة فان نوى  
 الحرية عملادين لا قضاء \* أنت  
 أعتق من فلان يريد عبده  
 الاخر وعنى به انه أقدم  
 ملكادين لا قضاء ولو زاد في  
 ملكي أو في السن لا يعتق  
 أصلا أنت حرة النفس ونوى  
 به كرم الاخلاق عتق وان  
 زاد في أخلاقك لا يعتق \* قال  
 لمملوك اذام ملكتك فانت  
 حرة عتق كالمودع ان مرضت  
 فكذا وهي مريضة \* قال  
 لعبده اذام ردت على العاشر  
 فقل أنا حر فقله وقت المرور  
 عتق ولا يعتق قبل القول  
 الا اذا نوى ولو قال له ابتداء  
 قل أنا حر لا يعتق بالاقول  
 \* قال له نفسك حر أو أصلا  
 حر ان علم انه قد سبى لا يعتق  
 والاعتق \* قال قل اغلامي أنت  
 حر لا يعتق قبل القول كانه  
 وكلمه بالاعتاق ولو قال قل  
 لغيره أنك حر أو انه حر عتق  
 قضاء ساعة تكلم \* قال لعبده  
 يا سیدی یا مالکی هل يعتق  
 بالنية فيه روايتان \* يا ازيد  
 مرديا اراذن لا يعتق في  
 المختار ولا عتق في النداء

الا في فصلين يا حر يا مولا لا يامولان في ذكره في المنتقى \* هذا عني أو خالي يعتق هذا أخى أو أختى لا والصحيح انه يعتق كل  
 في الكل ورواه الحسن عن الامام \* ولو قال يا بني لا يعتق وكذا لو قال كوجه من اعدم التعارف ولان كوجه يراد به غير الولد أيضا \* يقال اين



كويحكان فلان دماند \* بمأولة صغير يقول لمولاه بابا يقول له المولى ليسك يعتق \* قال لعبداه وأمتهم أنا عبدك يعتق اذا نوى ولو قال أى مولاي من اى خوجه من يعتق ولو قال من بنده يوم يعتق ولو قال من غلام يوم أو كنيزك يوم (٣٥١) أو جأ كروم لا يعتق وان نوى وكذا

لو قال اى خداوند اوى مولاي اوى خوجه اوى امير اوى كديانوا لامته لا يعتق ولو قال اى كديانوى من يعتق ولو قال لعبداه اى آزاد کرده اى آزاد شده وقال لم أنوالعتق لم يصدق قضاء ولو قال لعبداه اى جان بذراى جگر بذراى فرزند بذراى يعتق لانه صادق \* أشهد أن اسم عبده حر ثم ناداه يا حر لا يعتق ولو ناداه يا آزاد يعتق والعكس على العكس \* توجه أينما شئت اذهب حيث شئت يريد العتق لا يعتق أعتقك الله يعتق قضاء ويدين ولو قال جع ملتك الله وقال لم أنو به العتق متصلا لا يعتق \* ولو قال له أنت لله أو أنك لله لا يعتق الا اذا أراد به الحرية \* ولو قال له ادخل الدار وأنت حر فهو كقوله ان دخلت الدار فهو حر الا ان جواب الامر بالواو وجواب الشرط بالقاء \* ولو قال اعتق عنى عبدا أو أنت حر فهو كقوله ان أعتقته فانت حر وكذا قوله أدلى ألقاوا أنت حر فهو كقوله ان أدبت الى ألقاوات حر وعن الثاني اخذ من سنة وأنت حر قال الامام يعتق الساعة ولاشئ عليه وقال الثاني لا يعتق بلا خدمة \* وعن محمد قال لعبداه ان أدبت الى ألقاوات حر فباعه ثم اشتراه وأدى لا يجبر المولى

كل واحد يدعى أنه أو دعه اياه وقال المودع أو دعه اياه أحد كالأدري أي كيهو قاله دعيان اذا اصطالحا فيما بينهما على أن يأخذ ذلك الالف بينهما فان له ما ذلك وليس للمودع الا ان يتنازع من تسليم الالف اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستحلاف سبيل ولا عين لهما على المودع وأما اذا لم يصطالحا ولكن كل واحد منهما يدعى أن الالف له خاصة وأراد أخذه من المودع فليس له ذلك وليس كل واحد منهما أن يستحلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينسكل لهما أو يحلف لاحدهما وينسكل للآخر فان حلف لهما ما قلع دعواهما وليس لهما الى الاصطلاح وأخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستحلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لهما أن يصطالحا بعد الاستحلاف على أخذ الالف بينهما وهذا ان حلف لهما واذا نسكل لهما عن العين يقضى بالالف بينهما ويضمن ألفا آخر بينهما وان نسكل لاحدهما وحلف للآخر قضى بالالف للذي نسكل له عن العين خاصة ولاشئ للذي حلف له منهما كذا في غاية البيان \* وينبغي للقاضي أن لا يقضى بالسكول للأول حتى يحلف للثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى للقاضي للأول حين نسكل له مع أنه ليس له ذلك لا ينفذ قضاءه حتى لو حلفه للثاني بعده فمسكل يكون الالف بينهما ويغرم ألفا آخر لهما كذا في الكافي \* وهو اختيار مشايخنا هكذا في غاية البيان \* ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للأول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بأن يقال له بالله ما له هذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه قيل ينبغي أن يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في النيين \* وان ادعى كل واحد منهما للوديعة في هذا العين فأقر به لاحدهما ودفع اليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستحلفه وعند محمد رحمه الله تعالى يستحلف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العتبية ولو أودعه كل واحد أحدا لفاقها لك ألف ولا يدري مال من ذلك فلا خصومة لهما حتى يدعيان ادعى كل واحد أن القسم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما أحدا القسم ولا سبيل لهما عليه وان نسكل لهما أحدهما ولكل واحد خمسة مائة أخرى كذا في التتارخانية \* وان أودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها حية بعد موته فقال ورثت قدردها عليه أو ماتت في حياته أو هربت لا يقبل قوله سم في شيء من ذلك لانهم يدفعون عن أنفسهم الضمان ويضمن المودع قيمتها يوم القبض كذا في المحيط \* وان تغيرت قيمتها بزيادة أو بنقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية فيبقى ماله نقصت قيمتها عما كانت أو زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في الينابيع \* يصح يعقل البسيع والشراء محجور عليه أو دعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يد رما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه فينشذ بضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية \* والحكم في المعنونة نظير الحكم في الصبي اذا فاق ثم مات ولم يد رما حال الوديعة لا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يديه وان كان الصبي ما ذوناله في التجارة والمسئلة بمجالها فهو ضمان للوديعة وان لم تشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه وكذا الحكم في المعنونة اذا كان ما ذوناله في التجارة كذا في الذخيرة \* ولو أن عبدا محجورا عليه أو دعه رجل مالا ثم أعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يديه بعد العتق أو لم يشهدوا وان مات وهو في يديه فلاشئ على مولاه الا أن يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية \* وان أدن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا أن يشهد الشهود أنها كانت في يديه بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحيط \* ولو أودع ثوبا أو بطيخا أو غنبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم أن تلك الوديعة لا تبقى تلك المدة ففيه دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع ألقها كذا في الفصول العبادية \* وان أقام ورثة المودع البينة انه غاب

على القبول لسقوط العين وتجدد المالك وعن الثاني انه ان كان أدى الالف الادرهما ثم اشتراه بعد بيعه يجبر على القبول ان كان أدى الباقي \* قال ان احتجبت الى بيعه بعث ان بقي بعد موتى فهو حر فباعه جاز \* قال اذا مات أنا لا سبيل لاحد عليك يصير مدبرا \* قال لقوم معلومين ان سند كان

هرابنده مما يندفعه ووصية بالعتق \* قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وبقى الى ان يستغنيا فانت حر فتخدمهما الى الادراك \* وقمة المدبر قيل نصف قيمة القن لانه كان فيه نوعا (٣٥٣) منفعة البيع وماشا كاه والاجارة وماشا كلها وقد زال البيع وبقى الاخر واختاره أبو الليث

وبه يفتي \* أقرآن الجارية ولدت منه صارت أم ولد ولو في مرضه ان كان لها ولد فكذلك والاعتق ممن الثالث كالعق المجز وقيمة المكاتب نصف قيمة القن لان الانتفاع كان بنوعين بالعين والبدل وقد فات أحدهما لانه على تقدير الاداء بالبدل وعلى المجز العين وقيل لو كان يبعه بالصفة التي هو عليها وهي العود بالمجز والحرية بالاداء جائز أيكم يشتري فقيته ذلك \* دبره ثم جن لا يسطل التدبير بخلاف ما اذا أوصى به لانسات ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يسطل بالا كراه وجاز بخلاف الوصية والجنون لا يسطل المعلق \* مات المكاتب وعليه دين بدئ بالدين فان بدئ بدل الكتابة عتق وأخذ بالدين وسلم للولي ما قبض استحسنانا \* قال لامته جلت مني أو جلت مني حبلا صارت أم ولده ولا يصدق في انه ربح وان صدقته الامه في ذلك بخلاف ما لو قال ما في بطن جاريته منه ولم ينسبه الى حبل أو ولد ثم ادعى انه ربح وصدقته له يبعها لانه اعترف في الاول بالحبل والولد \* ويصح استيلا المعتوه والجنون وان لم يوجد منهما الدعوى \* أدلى ألفا فانت حر فاستقرضه وأداه عتق ورجع به الغريم على المولى \* وان استقرض ألفين كل أحدهما ثم أدى الاخر وزعم اليه وقيته ألفا درهم فلم يقرض أن يأخذ من العبد المعتق ألفا التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

أو فسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط \* واذا مات الرجل وعليه دين وعنده ودیعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت بأعيانها فأقر بها أحق بهم امن الغرماء وان لم تعرف بأعيانها فاقسم المال بينهم بالحصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب السادس في طلب الوديعة والا ممر بالدفع الى الغير) \*

اذا طلب الوديعة فقال اطلبها اغدا ثم قال في الغد ضاعت فانه يسئل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها اغدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العبادية \* فان طلبها صاحبها خفيها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بأن يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردها فانه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج \* اذا طلبها المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضا لا يضمن وان كان عن غير رضا يضمن وان كان الطالب وكميل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال رب الوديعة للمودع اجل الى اليوم الوديعة التي عندك فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى التنقي \* ان طلبها صاحبها فجدد اياها ضمنها ان اقام المودع عليه بينة بعد الجحود هكذا في البناء \* فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان الا بالتسليم الى صاحبها كذا في خزانة المفتين \* جدد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وان جدها بغير حضرتهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان وبه نأخذ كذا في البناء \* وفي الاجناس الوديعة انما يضمن بالجحود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة \* اذا جدد الوديعة في وجه المالك لا بناء على الطلب من المالك بأن قال المالك ما حال وديعتي ليدكره على الحفظ فقال ليس لك عندي ودیعة لا يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان \* أنكرها في وجه العدو ويحتمل يخاف التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعة جدد الوديعة ثم أقر بها وقال قد ضاعت كان ضمانا وكذلك وصى الايتام اذا اجتمع أولياء الايتام والجيران وقالوا للوصى أنفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجحد وقال ما لهم في يدي شيء ثم أقر بشيء وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضمانا كذا في فتاوى قاضيخان \* أنكرها ثم أخرجهما بعينها أو أقر بها وقال ما لكها دعها ووديعة عندك فضاءت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو برى به وان لم يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني وقال الحلواني فيه روايتان عن الامام وبعض المشايخ على انه يضمن في العقار بالجحود اجماعا كذا في الوجيز للكردي \* سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب أخى فرد الوديعة عليه فلما طلب أخوه منه فقال عد الى بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا طلب الوديعة في أيام الفتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعة فأغبر على تلك الناحية وقال المودع أغبر على الوديعة أيضا قال أبو بكر رحمه الله تعالى ان لم يقدر المودع على ردها بعد هاء أو لضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا ضمن كذا في الفصول العبادية \* ولو قال ادفع الى ابني أو الى ابنك يأتي به ففعل فضاء كان من مال الطالب كذا في التتارخانية \* ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعة فلم يدفع اليه يصير ضمانا كذا في خزانة المفتين \* قال صاحب الوديعة للمودع في السر من أخبرك بعلامه كذا فادفعها اليه فمجرى رجل

و زعم اليه وقيته ألفا درهم فلم يقرض أن يأخذ من العبد المعتق ألفا التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

وآذاه اليه أو كان من كسبه قبل التعليق فكذلك ورجع المولى عليه بمثله وان من كسب بعد التعليق لا يرجع ورجع بالفضل على بدل العتق وان أدى بدله متفرقا يجبر المولى على القبول وللمولى بيعه قبل الاداء وان كان في المرض (٣٥٣) ولو أخذ المولى كسبه بعد التعليق

لا يعتق لعدم الشرط وهو الاداء ويجوز للمولى ذلك لانه ملكه وعن الثاني قال انت عتيق فلان أو مولى فلان فخر وان قال أعتقت فلان فليس بشئ استولد موطوءة الاب بعد موته يثبت نسبه وان كانت مشتركة زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملأ الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه والحيلة في عتق المذنب بعد الموت بلا سعاية ان يشهد على التدبير بكتب كتابا آخر يقر فيه ان رجلا حراجا نزل التصرف أو دفع مديره هذا ألفا باذنه وقبضه المذنب والمولى أخذ عنه هذه الألف وانفقها على نفسه وصارت ديناً عليه ولزم عليه دفعها الى المذنب ليؤديه الى المالك ويشهد على كله فإذا مات لاسيما للورثة على المذنب (كتاب البيوع) سبعة عشر فصلاً (الاول في السلم) من شرائطه تسليم بدله قبل الافتراق بالبدن وان مكثا الى الليل أو سارا فرسخاً أو أكثر ثم سلم جاز وان نام أحدهما أو نال ما لم يكن فرقة ولو أوى المسلم اليه قبض رأس المال أجبره الحاكم عليه وعلى قولهما اعلام قدره بعد ان يكون مشاراً اليه ليس بشرط حتى لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كرخطة أو هذه

وزعم انه رسول المودع وأتى بتلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط \* رسول المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاءهم افسرقت يضمن عند الثاني رحمه الله تعالى وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للسكردي \* رجل بعث ثوباً الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع الى من جاءك به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقبل هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعثه اليك فان كان الذي جاء به الثوب متصرفاً في أموره فكذا لا يضمن وهو الأوجه فان لم يكن متصرفاً في أموره يضمن كذا في الظهيرية \* رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حياً ضمن المودع الا ان يكون الآخري عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* أعطاه الفاقو قال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه اليه في اليوم وضاع لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للسكردي \* سئل عن بلدي ترك عمامته عند قروي لخوف الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمامتي فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء يطلبها وأتى القروي العمامة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسرق العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصباً الا اذا كذب الرسول انه رسوله أو قال لأعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعاً بعد الطلب كذا في الحاوي للشتاوي \* قال للمودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أخذوا كلته فلم يعطه ابعثها الى وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من أحد وكلا في كذا في الوجيز للسكردي \* وسئل عن المودع اذا وكل رجلاً بقبض رديعة بمحض من المودع فانتهى اليه الوكيل بعد أيام وطلبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض من وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التتارخانية \* دفع عينا الى رجل وأمره أن يدفعه الى فلان فأتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهل لك فلان المالك ان يضمن أيهما شاء كذا في الفصول العبادية \* رجل أودع صكاً عند رجل وأمره أن يدفع الصك الى غيره ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة أشهر فدفعت الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلاثة أشهر فطالبه بالرد ان كان المتوسط يعلم يقيناً ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكامله الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة أو بعده لان دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة \* ولو أودعت المرأة كتاباً وصديقه رجلاً بمحض زوجهما وأمرته بأن يسلمه الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وأرادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقراراً للزوج بمال أو قبض مهر فله ان يمنع وان كان القرطاس ملكاً لها كذا في خزائن المفتين \* والعبد اذا استودع رجلاً رديعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الرديعة تاجراً كان العبد أو محجوراً كان على العبددين أو لم يكن هذا اذا لم يعلم ان الرديعة كسب العبد أما اذا علم أنها كسب العبد فله المولى حق الاخذ كذا في الذخيرة \* عبد محجور أو مآذون مديون أو غير مديون أودع رجلاً مالا ومات ليس للمولى أن يسترد الا اذا علم أنه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغرى \* ذكر في رديعة الكافي ان العبد المحجور اذا أودع انساناً شيئاً خيراً مولاه وطلبه ففنع فهل في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرد ذلك وفي فوائد رحمه الله تعالى امة أو عبد اشتري عينا بمال اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انساناً فقدم بذلك فطلبه مولاه ففنع المودع أو لم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصباً كذا في الفتاوى العنانية \* وسئل عن عبد أتى بقر من حنطة الى بيت انسان ورى بالبيت غائب فسلمه الى امرأته رب البيت وقال هو رديعة مولاي فلان بعثه الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت أخبرته المرأة بذلك

(٤٥ - فتاوى رابع) الحنطة في زعفران لا يجوز عنده اذا لم يعلم قدر الدراهم واجهوا ان رأس المال لو ذرعوا أو حيواناً أو عدداً متقارباته ين \* أسلم عشرين في كروم تكن الدراهم عنده فدخل المنزل ليخرجها ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة

والحوالة والارتقاء برأس ماله ولا يجوز عند زفر وأقل الأجل شهر في الصحيح وقيل مارأه العاقدان وقيل ثلاثة \* شرط حمله إلى منزل رب السلم بعد الإبقاء في المكان المشروط (٣٥٤) لا يصح لاجتماع الصفةتين الاجارة والتجارة وشرط الإبقاء خاصة أو الحمل خاصة أو الإبقاء بعد الحمل جائز

فلا مهابا لقبول فارس إلى مولى ذلك العبدان بعث من يحمل هذا الوقر اليك فاني ما أقبله فأجاب انه يكون عندك أيا ما تم اجاره ولا تدفع ذلك إلى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا أدفع الا إلى العبد الذي حمله إلى ثم سرق مع متاع رب البيت أو أغير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد أم لا فقال ان كان الرجل صدق العبد أنه جلهام من مولاة ضمن بالمنع وان لم يصدقه أو قال لا أدري أهو مولاة بعثه به على يديه أو هو في يد العبد بطريق غصب أو ودعة من غيره ووقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي والله أعلم

### \*( الباب السابع في رد الوديعة ) \*

إذا أتى بالوديعة ووضعها في منزل المودع فضاقت ضمن المستودع وكذا لو دفعها إلى ابن المودع أو إلى عبده أو إلى أحد من في عياله فضاقت ضمن وكان القاضي الامام أبو عاصم العاصمي يفتي به وقيل المودع اذا رد الوديعة إلى من في عياله لا يضمن وقال المناخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* واذا رد هابيد من في عياله فلا ضمان كذا في التتارخانية \* المودع بعثه على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتديره اليه فالرد على يده كالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي \* قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء أما اذا كان لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط \* اذا قال المستودع لصاحب الوديعة بعثت به اليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله بأن قال له مع أمي أو قال مع عبدي أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا في التتارخانية \* ولو قال ردتها بيد أجنبي ووصل اليك وأنكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الآن يقرب به رب الوديعة أو يقيم المودع بينة على ذلك كذا في المحيط \* مودع الغاصب اذا رد المقتضى على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة \* المودع اذا رد الوديعة إلى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا أمر المودع المودع أن يدفعها إلى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى \* غاب المودع ولا يدري حياته ولا مكانه يحفظها أبا حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي \* ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العتائية \* واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط \* فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق بردي على الورثة وان كان يدفع إلى وصيه كذا في الوجيز للكردي \* المودع اذا دفع الوديعة إلى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للقرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزائن المفتين والله أعلم

### \*( الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد ) \*

اذا استودع رجلان رجلاً وديعة من دراهم أو دينار أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حضر أحدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعوا ولو خاصمه إلى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يأمره بأن يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمة جائزة على الغائب كذا في المبسوط \* وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلاً فغاب اثنان فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه عندهم وقاله ذلك ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال لا اختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح أن الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالكيالات والموزونات وفيما هو من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي \* فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده

لا يقطع طعامها غالباً بل اراد به هراة العراق قرية ينسب اليها الثياب لكن يصح السلم في الثوب الهروي لان المراد به الجنس بشكله لا نوع \* \* \* سلم في طعام قرية أو مصر بهينه لا يصح وكذا اذا السلم في حنطة هراة لم يرد به هراة خراسان لانها ولاية

\*( نوع ) \* \* \* سلم في طعام قرية أو مصر بهينه لا يصح وكذا اذا السلم في حنطة هراة لم يرد به هراة خراسان لانها ولاية لا يقطع طعامها غالباً بل اراد به هراة العراق قرية ينسب اليها الثياب لكن يصح السلم في الثوب الهروي لان المراد به الجنس بشكله

لا ما يبيع فيه خاصة حتى لو اراده لا يصح أيضا ان كان مما يتوهم انقطاعه ولو ذكر النسبة في الطعام لبيان الجنس والصفة كالحجراتي بتخاري  
يصح لا يجوز السلم في اللحم عنده والحيلة قضاء القاضي أو حكم الحاكم يجوز واستقرضه (٣٥٥) وزنا يجوز عند اصحابنا وفي الجامع

انه مضمون بالقيمة قال  
الاسيبياني يريده اذا انقطع  
عن ايدي الناس وعن محمد  
انه مشلى والطحاوي كل  
موزون مثلي فالغضب واللحم  
والغزل مثلي وكذا الجسد  
والدقيق والخير قيمي والسلم  
في الالية وشهم البطن جائز  
وزنا واقى القاضي والطحاوي  
يجوز السلم في الحنطة وزنا  
وبه يقضى للعرف العام  
والحاجة اليه وعن محمد  
لا يجوز اقراض الحنطة وزنا  
فان اخذه واكله قبل  
الكيل فالقول للستقرض  
انها كذا فقيرا أسلم في حنطة  
وقال نيسك أو بيرة أو نيكو  
يجوز واستقرض الخير وزنا  
يجوز في قول الثاني وعليه  
الفتوى وكذا السلم فيه وزنا  
لحاجة الناس وعليه الفتوى  
\* والسلم في الدقيق وقرضه  
كيدلا وزنا يجوز وبيع الدقيق  
بالدقيق كسلا في النواذر  
جوز منه مساو بالكنه يحنط  
وقت القبض كي لا يقبض  
غير ما يستحق فيكون استبدال  
في قبض دقيق الحنطة لو اسلم  
فيه لادقيق الشعر دفع  
الدرهم الى خباز ليأخذ منه  
الخبز بقول له كلما اخذه  
هذا على ما فاطمناك عليه  
\* ولو دفع الدرهم الى خباز  
وقال اشترت مائة من من الخبز  
وجعل يأخذ كل يوم خمسة  
من قفاسد وما كل يكرو ولو

ثم حضر الاخر فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالايجاع كذا في المينابيع \*  
ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له أن يشارك الغائب فيما بقي كذا في غاية البيان \* وفي المنتقى لو دفع  
المودع الى الخاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع بقضاء  
فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر أتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع  
على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة \* ولو أن أحدا المودعين بقيم البيئة  
على المودع على أن الوديعة كلها له أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى  
العتابية \* ولو أن المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحدا المودعين قد بقي في  
يدك شيء من الوديعة كان له أن يحلفه على ذلك بلا خلاف فأبو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لا يرى حق  
استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلان بينهما ألف درهم وضعاه عند أحدهما  
ثم قال أحدهما لصاحبه خذ نصيبك منه فأخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي أخذ صاحبه يكون  
بينهما الا أنه لا يكون مقام نفسه فان كان ضاع النصف الذي أخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط \*  
رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما ادفع الى شريكي مائة أو قال ما ستين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت  
البقية سلم المأخوذ فلا خذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف  
الباقي رجع الاخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في الفتاوى العتابية \* ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع  
فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط \* رجلان أودعا رجلا ألف  
درهم فأتا المستودع وتربا بنا فادعى أحد الرجلين أن الابن استهلك الوديعة بعد موت أبيه وقال الآخر  
لا أدري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الابن منها حيث زعم أن أباه مات وتركها قائمة  
بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصديق في حق الابن ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى  
له على الابن بشيء كذا في التتارخانية \* وأما الاخر فله خمسة مائة درهم في مال الميت لو جود التجهيل في  
حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط \* ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى  
نحتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضمانا به قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* فان أراد  
المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه به بعد ما دفع الى الاول أحضر  
خصمك حتى أدفعه اليك ولا يقرب بالدفع اليه كذا في التتارخانية \* (٢) ولو كان المودع اثنين والوديعة مما

قوله ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة الى قوله كذا في شرح الطحاوي كذا في النسخة المجموع  
منها وفي عامة النسخ بدل هذه العبارة مانصه ولو أودع عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز أن يدفع أحدهما  
نصيبه الى الآخر سواء اقسماها ثم سلمه الى صاحبه أو لم يقسمها كذا في المضمرات ويقسمانه فيحفظ  
كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر وهذا قول أبي حنيفة  
وعندهما لا أحدهما أن يحفظه باذن الآخر كذا في الجوهرية النيرة \* واذا كانت الوديعة عند رجلين من  
ثياب أو غيرها فاقسمها وجعل كل واحد منهما نصفها في بيته فهلك أحد النصفين أو كلاهما فلا ضمان  
عليهما وان ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا يضمنان وان كان شيئا يحتمل  
القسمة أجمعوا على أن المدفوع اليه لا يضمن وأما الدافع فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
يضمن نصف الوديعة وقال لا يضمن شيئا كذا في المحيط \* ولو أودع عند اثنين عبدا أو نحو ذلك مما لا يقسم  
فتمايا على أن يكون عند أحدهما شهرا وعند الآخر شهرا يضمنان كذا في السراجية \* ولو تم ايا فيما يقسم  
فقبض أحدهما ضمن المسلم النصف وقال لا يضمنان ولا يضمن القابض اتفاقا كذا في التمراشي \* أودع  
رجلان قباض أحدهما نصفه الخ

نأخذ وان دفع الخنطة الى الخباز ليأخذ الخبز فطريقه ان يباع خاتم أو شئ ومن الخباز بالقدر الذي اتفق عليه من الخبز ونصف الخبز حتى يكون ديناً عليه ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالخنطة (٣٥٦) التي يريد دفعها ولا يجوز في التبن وزنا ويجوز كيلا وكيله الغرابيل لو علم وان لم يعلم فلا خير فيه وعن الثاني ان

يحتمل القسمة كان لهما أن يقتسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم أحدهما بجميع الوديعة الى صاحبه فصاعت ضمن المسلم نصف الوديعة عند أي حنيقة رحمه الله تعالى ولا يضمن القابض شيئاً وعندهما لا يضمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتمل القسمة فأنهما يتمايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* أو دفع رجلان فباع أحدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخر أنه ملك المدعى لأنه لا يردنقض ماعقده كذا في التتارخانية \* رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان أخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاور بالجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضره لا يقول المستودعين لم تقبل شهادتهم في ذلك ولكن الجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن اشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها في دفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في المبسوط والله أعلم

### \*(الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها)\*

في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعة وبجدها المودع وأقام المدعى بيعة على دعواه وأقام المودع بيعة على المدعى انه قال مالي على فلان شئ قال ان كان مدعى الوديعة يدعي ان الوديعة قائمة بينهما عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في الخيط \* اذا أقام رب الوديعة البيعة على الايداع بعد ما جحد المودع وأقام المودع بيعة على الضياع فان جحد المودع الايداع بأن يقول للمودع لم تدعني في هذا الوجه المودع ضامن وبيعته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد أو بعد الجحد وان جحد الوديعة بأن قال ليس لك عندي وديعة ثم أقام بيعة على الضياع ان أقام بيعة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان أقام بيعة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان أقام بيعة على الضياع مطلقاً ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولم يلبس الجحد فهو ضامن وفي القدروري اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلكت قبل الجحد وحدي حلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة \* ولو جحد الوديعة ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البيعة قبلت وان أقام البيعة انه ردها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد ونسيت أو ظننت اني دفعته وأنا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بيئته أيضاً في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو طلب الوديعة فقال ما أردتني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على ثم ادعى الرد أو الهلاك لسمع كذا في خزنة المفتين \* رجل أودع رجلاً عبداً جحد المودع ومات في يده ثم أقام المودع بيعة على الايداع وعلى قيمته يوم الجحد وقضى على المودع بقيمته يوم الجحد ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الجحد ولكن علمت قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكمهم الايداع كذا في الذخيرة \* اذا قال المودع قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخاتمة وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* ولو قال المودع انه اقد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها إليك لكنني أوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع \* ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام فأقام المودع بيعة أنه في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط \* فان قال - من خصم ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرارى فهو ضامن ولو قال كان له عندي ألف درهم وضاع فالقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي ألف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحساناً وصار تقدير هذه المسئلة كانت له عندي ألف درهم وضاعت كذا

فلا خير فيه وعن الثاني ان متاقه يضمن مثله واستحسن الثاني جواز شراء الماء بالقرب لعدم التنازع فيه ولو سلم في الماء وبين المزارع يجوز اذا جاز فيه جاز في الجند أيضاً القراطاس والبادنجان يجوز السلم فيهما واستقرضهما عدداً والثوم والبصل وزناً لا عدداً يجوز او لا بين والعصير والخل يجوز كيلاً أو وزناً واذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه ولا في الجواهر والملاكي للتفاوت الا ان تكون صغيرة تشتري للدواء وان اطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع \* ولا يفرق في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج وفي المكسور ويجوز وزناً وفيما لا يتفاوت عدداً كالطابق وفي الاواني المتخذة من الخزف ان نوعا يصير معلوماً عند الناس يجوز \* لا خير ان يلم غزافي قطن \* اسلم قطناً هروياً في ثوب هروى جاز وان شعرافي نسيج شعران كان النسيج عاد شعراً لا يجوز ولا يجوز \* ولا بأس بالسلم في الحصر والبواري اذا وصف الطول والعرض والصفة لانه مذكور معلوم كالثياب والحصر يتخذ من البردي والبوري من القصب \* ويجوز السلم في الكيزان الخزفية اذا بين نوعاً لا تتفاوت أحاده (نوع آخر في الاختلاف)

جاء بثوب وقال انه جحد وانكره الطالب يرى القاضي أهل الصناعة والاشنان احوط والواحد كاف ان قال جيد أجبر على القبول في وان اختلفا في الثمن تخالفاً استحساناً وبه آيين الطالب في ثاني قول الثاني وبه محمد فان برهن أحدهما قاضي له وان برهنه فبيعه رب السلم بثمن

واخذ في قول الثاني وهو قول الامام والمسئلة على وجوه رأس المال عين أو دين وكل على وجوه اتفق على رأس المال واختلاف في المسلم فيه فقط أو بعكسه أو فيها فان كان رأس المال عيناً واختلاف في المسلم فيه فقط بان قال الطالب (٣٥٧) هذا الثوب في كرخطة والاخر في نصف الكرا أو الثعير أو

الحنطة الرديئة وبرهنا قضى بينة رب السلم اجاعا وان في رأس المال بان قال أحدهما هذا الثوب في كرخطة وقال الآخر لا بل العبد في هذا الكروبرهنا قضى بسلين عند محمد والثاني يقول كل يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر وان كان رأس المال دراهم والاختلاف في المسلم فيه لا غير أو في رأس المال لا غير وبرهنا فالبينة بينة رب السلم ويقضى بسل واحد عند الثاني خلافا لمحمد وان اختلفا فيه ما وبرهنا بان ادعى أحدهما عشرة في كرين والاخر خمسة عشر في كرى قضى الثاني بخمسة عشر في كرين لا بسلين ومحمد يقضى بخمسة عشر في كروبرهنا في كرين ان لم يتفرقا وان ادعى أحدهما ان رأس المال دراهم والاخر دينار يقضى بسلين كافي الثوبين \* (نوع آخر) \* أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا وزني درهما فعلى وجوه لان المسلم فيه كيلي أو وزني أو وزعي ولا يخلو اما ان يكون فيه فضل أو نقصان وذلك في القدر أو الصفة فان كيليا بان أسلم في عشرة أو قنطرة فاما باحد عشر وقال خذ هذا وزني درهما

في التنازعانية \* اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فالقول قوله مع عينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ كذا في المنتقط \* ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية \* ولو قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عينه كذا في خزنة المقتنين \* وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فأخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل أو دعه رجلا عينا فادعى المستودع هلا كهوا كذبه المودع وأراد تحليفه فنهى كل عن اليمين فنسكه له عن اليمين يكون اقرارا بقاء العين ويجب على أن يظهرها أو يثبت أنها لم تبقى كذا في جواهر الفتاوى \* رجل قال لاخر أخذت منك ألف درهم وديعة فضاعت وقال الآخر أخذتها غصبا ضمن المقر ولو قال دفعتم الي أو أودعتم وقال الآخر أخذتها غصبا لا يضمن كذا في الخلاصة \* اختلفا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وان قال المستودع قد ضاع بعضه أو أقرضتني البعض فالقول قول المستودع في مقداره مع عينه كذا في الينابيع \* أودعه ألف درهم وأقرضه ألفا فأعطاه المودع ألفا ثم اختلفا فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة صدق مع عينه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعته الي وقال المقر له كذبت وهو لي فالقول قول المقر له كذا في الخلاصة \* اذا اختلفا فقال المودع هلك أو قال ردتها اليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكتك من غير اذني وقال المالك بل استهلكتها أنت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع كذا في البدائع \* اذا اختلف الطالب وورثته المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت دينه له في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ويجب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بينة والضمان واجب في ماله لانه مات مجهول لان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته ردتها تقبل واذا مات المودع مجهولا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية \* في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم أقبض شيئا وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد أن تقر بقبض شيء منها وتختلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة بعض الوديعة جائز لكونه مؤثما من جهته ولهذا أقر أن صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهذا أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه أقر بقبض شيء مجهول فكان هو الجمل فيكون القول قوله في البين كذا في محيط السرخسي \* فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول للمالك مع عينه لانه يشكر الزيادة كذا في الكافي \* ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعد موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقداره ما يقر مع عينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الي صاحبها الا شيئا أنفقته في حياتي أو استهلكته فالقول قوله في مقداره مع عينه كذا في الينابيع \* ولو قال بعد موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع البين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قدرده علي وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التنازعانية \* اذا قال المودع أودعته عند أجنبي ثم ردها علي فهلكت عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع لانه أقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الا بينة يقيمها على ما ادعى وحينئذ

جائز لانه باع ما يباعه ولو جاءه يوم ولجاءه بتسعة وقال خذ وأرد عليك درهما اجاز أيضا لانه قاله وقاله الكل تجوز فكذا قاله البعض ولو جاء بالاجود أو الاردا وقال خذ وأعط درهما أو أرد عليك درهما لا يجوز عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان جاء بذر أو زني درهما



جازلانه يسع ذراع يمكن تسليمه بدرهم فاندفع بعه مقردا وكذا الزاد في الوصف يجوز عندهم وان جاء بانته من ذراع او رد لا يجوز عندهما لانه  
اقالة فيما لا يعلم حصته ليكون الذراع وصفا (٣٥٨) مجهول الحصة ولو جاء بانته من حيث الوصف لا يجوز ولو بازيد وصفه فيجوز

لا يضمن لانه ثبت بالبينه ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بشتهم اليك على يدي اجنبي  
والمودع ينكر ذلك فالف وقول المودع كذا في الفصول العمانية \* رجل أودع رجلا وديعة فغاب رب الوديعة  
ثم قدم يطلب الوديعة فقال المودع امرتني ان أنفقها على أهليك وولدك وقد أنفقتها عليهم ورب الوديعة  
يقول لم امرتك بذلك فالقول قول رب الوديعة والمودع ضامن كذا في المحيط \* وكذلك لو ادعى انه امره بأن  
يتصدق بهم على المساكين أو يهبها فلان كذا في المبسوط \* المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة  
يضمن وان كان الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين  
\* مستودع قال للمالك امرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الابينه أو بالبين كذا في  
محيط السرخسي \* اذا امر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعته اليه وقال ذلك الرجل  
لم اقبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليه ايها المودع فالقول قول المودع في حق برأته عن الضمان لافي  
حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية \* رجل أودع رجلا ألف درهم ثم قال اني امرت  
فلانا بقبضها منك ثم نيمته عن ذلك فقال المودع فلان اتاني ودفعته اليه وقال فلان لم آت ولم اقبضها منه  
فان للمستودع برى منها كذا في المحيط \* رجل أقام البينة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض  
الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع أقام البينة ان صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة قبلت بينته  
وكذا لو أقام البينة ان شهودا وكالة عبيد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال رب الوديعة  
أودعتك عبدا أو أمة وقال المودع ما أودعتني الا لامة وقد علمت فاقام رب الوديعة بينته على ما ادعى ضمن  
المستودع قيمة العبد قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضى بقيمة العبد اذا وصفوا العبد  
وبينوا للقاضي والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على  
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادتهم كذا في  
المحيط \* ولو أودعه رجل أمة وآخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لآخر وقال المودع ما أودعتني  
الا هذه الامة حلف ما أودعه كل واحد ان الامة نصف الامة وفي فتاوى (أهو) أودع أحدهما غلاما والآخر  
جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد أن يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية  
لا سدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا أدري أيكما أودع عندى الغلام وأعلم أن أحدهما أودعه لكن  
لا أعرف من كان منكاي دفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا ثم يحلف المودع لكل واحد منهما ما أنه  
لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التتارخانية \* رجل في يده أمة وألف  
درهم فقال رجلان كل واحد منهما له أودعتك هذه فقال المودع لا أدري لا يكافيه وأي أن يحلف لهما  
فالألف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة وألف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال  
المستودع للودع وهبت الى الوديعة أو بعتهامني وأنكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن المودع كذا في  
الخلاصة \* أودع رجل رجلا دراهم فخا رجلا وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة لتدفعها الى فدفعها  
اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها وأنكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم  
يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اول يصدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع  
أو صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول أنا أعلم أنك رسول  
ولكن لا آمن أن يحضر المالك ويجحد الرسالة ويضمنني فهل أنت ضامن لي بما أتت خدمتي فاذا قال نعم  
حصلت الكفالة بدني مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا  
في المحيط \* ولو قال رددتها اليك على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه كذا في الفصول  
العمانية \* سئل عن أودع عند آخر أو في صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة

وهذا اذا لم يبين لكل ذراع  
حصه أما اذا بين جاز في الكل  
بلا خلاف والفلاس مثن  
على قولهما فيجوز السلم فيه  
وثن على قول محمد فروى أبو  
الليث الخوارزمي عنه انه  
لا يجوز \* والسلم يجوز بلفظ  
البيع والشراء اذا ذكر شرائطه  
خسلا فالزفر في الجردانه  
لا يجوز \* أسلم الكيلي في وزني  
يتعين بالاشارة كالغفران  
والحديد يجوز وان لا يتعين  
ان كان بلفظ البيع فهو يسع  
بثن مؤجل وان بلفظ السلم  
لا يجوز وشارح الطحاوي  
أجازه بثن مؤجل \* انقطع  
السلم فيه في أو انه يتخير رب  
السلم وعن الامام انه يتفسخ  
\* اسلم مكايه فيما ثبت وزنه  
نصا أو بعكسه لا يجوز فيما  
رواه الحسن ويجوز فيما رواه  
الطحاوي وذكر الزندوشقي  
انه لا رواية في السلم وزنا في  
المسكيل فرواية الحسن في  
النوادر عدم الجواز وابن  
ساعة في النوادر الجواز  
وقال الفضل ان كان بالصنعة  
وهو ميكال لاهل بخارى يسع  
فيه خمسة وسبعون منام  
الحنطة لا يجوز ولو بالامناء  
يجوز وقد اتفقت الروايات  
ان مانص على كيله لا يجوز  
بعه بجنسه وزنا كالحنطة  
بالحنطة لعدم المساوي وكذا  
مانص على أنه موزون لا يباع  
بجنسه كيلا لا رواية شاذة  
عن الثاني انه يجوز اذا اعتادوا

خلاف المنصوص لان النص كان للتعارف واذا جاء المسلم اليه ببعض الدراهم وزعم انه وجدها زوا فاقول له والحنطة فاین  
في بيت المسلم اليه بين المسلم فيه ورب السلم تسليم عند الثاني خلافا لمحمد (نوع في القرض) باع المقرض من المستقرض الكبر المستقرض

الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك وسبع  
المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض وان كان مما لا يتعين كالتقدين (٣٥٩) يجوز سبع ما في النعمة وان كان قائما

في يد المستقرض ويجوز  
للقرض التصرف في السكر

المستقرض بعد القبض قبل

الكيل بخلاف البيع

\* استقرض عبد يقضي به

دينه وقضى ضمن قيمته \* أقر

باستقراض ألف وقبضه

واستهلاكه وزعم زياقته

وأنكره المقر له ان وصل

فالقول للمقر له مع اليمين وان

فصل لا يصدق \* بعث بكتاب

ليبعشه ألفا قرضا فبعث

بجامل الكتاب فلم يصل الى

الكتاب لا يكون من ماله وان

أرسل اليه برسولا فقبضه

الرسول صار من مال المرسل

لان قبض الرسول قبض

مرسله وحامل الكتاب رسول

في تبليغ الكتاب لا في القبض

\* وعن محمد استقرض منه

ألفا فأتاه بها فقال ألقه في

البحر فلقاه لاضمان على

المستقرض لعدم القبض \* ابن

سماعة عن الثاني استقرض

فواكه كيلا أو وزنا ثم انقطع

يسير الى ان يدخل الحديث

الآن يتراضيا على قيمته كن

استقرض طعاما في بلده

الطعام رخيص ثم التقيا في

بلده فيه الطعام غالي ليس له

الطلب بل يوثق المطلوب

ليعطيه في تلك البلد وعن

محمد استقرض طعاما بالعراق

ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق

يوم الخصومة وليس عليه

ان يرجع معه الى العراق

فابن السابع فقال لا أدري أو دعني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أولم تكن عندي وتارة يقول لا أدري  
هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر بضاعتها فلا يتناقص  
كذا في فتاوى النسقي \* رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم فدفعت المودع اليه  
ألف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بايام فقال رب المال أخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل  
أعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعة فالقول قول المودع لانه لا عبرة باختلافهما في الالف المردود لانه  
وصل الى المالك أي شيء كان وانما اختلفا فهما في الالف الهالك فالمالك يدعي فيه الاخذ والودع يدعي  
عليه يدعي الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعي الوديعة كذا في المحيط والله أعلم

### \* (الباب العاشر في المتفرقات) \*

الوديعة ان كانت عبدا أو أمة فقتل المودع يقتص في العمد وفي الخطا يدفع أو يفدي وان كانت أم ولد أو  
مدبر اغرم المولى القيمة أو دعني فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التتارخانية \* رجل له على رجل دين مائة  
درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جعلتها قصاصا لدي ان كانت الدراهم في يديه أو قريبة منه بحيث  
يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قريبة منه لا تكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في  
الخلاصة \* واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعة ثم أودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه  
قصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينيا عليه وأنكره ثم أودعه مثله فأما اذا أودعه شيئا من  
غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده كذا في المبسوط \* وفي الاول اذا حلف يحلف ليس للشئ ولا  
يحلف ما أودعني كذا في التتارخانية \* اذا كان لرجل ألف درهم وديعة عند انسان وللآخر على المودع  
ألف دين فلصاحب الدين وهو الغريم ان يأخذ تلك الوديعة من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع  
الالف الى غريمه كذا في شاهان \* اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد للمستودع والعبد  
ليس بحضور قبضها المستودع جاز ويؤوب قبض الوديعة عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس  
الهبة حتى لو مات العبد قبل أن يحدد الموهوب له فيه قبضا لم يملك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان  
الكف عن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له فان كان  
الموهوب له فليجده فيه قبضا قبل أن يضمنه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان لم يجد فيه قبضا قبل  
ذلك يرجع كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سماعه في رجل عنده الف  
درهم وديعة لرجل فقال هي قضا بمالك على بان كان للمودع على صاحب الالف ألف درهم فلم يرجع الى  
منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع ماله قبضها أصل هذه المسئلة ان قبض الوديعة لا ينوب  
عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض ضمان كذا في المحيط \* أئلف وديعة انسان للمودع  
ان يخصم ويغرمه القيمة كذا في الوخير للسكر دري \* واذا كان عند رجل وديعة أو عارية أو بضاعة فغصبها  
منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط \* أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابت من يد  
الغاصب كان للمودع أن ضمن الغاصب القيمة بقضاء أو بغير قضاء وتكون القيمة أمانة في يد المودع فان  
ظهرت الجارية فالمولى بالخيار ان شاء أخذ الجارية وان شاء أخذ القيمة فان أخذ الجارية رجع الغاصب  
على المودع بما أخذ منه ان كانت قائمة وعملها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها  
رجع بها على المالك فان كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك الا بقوله برى الغاصب من  
القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها  
منه ان كانت قائمة وعملها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بحالقه من العهدة كذا في  
الذخيرة \* رجل أودع وديعة عند رجل فضاقت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك خلف

لاخذه وقال الثاني عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثاني أقرض طعاما وأغصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غالي أو رخيص يستوثق منه  
بكفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأيهما طلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة أقضى بها والقول فيها قول المطالب وان كان

قائم في يده الزمة أخذه ولا أقضى بالقيمة \* باع بأصبعه بكذا ديناراً ثم وجد المشتري قبل النقد بخاري طلب دنائره كان العقد \* اشترت ثم اختلافاً قالت كنت رسول الزوج في (٣٠) البيع ولا على الثمن وقال البائع أخذت لنفسك فالقول لها واليمنة للبائع \* استقرض منه

المودع على هلاك الوديعة فنكل عن البين فاعطى مائة ديناراً الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فأراد المستودع أن يخاصمه ويأخذها فيظن أن دفع المائة بقول أيهما كان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة وأقام اليمنة عليه فان الخصومة الى المستودع لكن المستودع اذا استدعاه من صاحب الميزلة أن يرد لها الى رب الوديعة وبأخذ المائة منه لانه ما كان راضياً بأن يملكها بهذا القدر وان كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أنفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضى كان متبرعاً كذا في السراجية \* وان رفع الامر الى القاضى سأله القاضى اليمنة على ككون العين وديعة عنده وعلى ككون المالك غائباً فاذأ قام بينة على ذلك ان كانت الوديعة شيئاً يمكن أن يؤجر وينفق عليه من غلتها أمره القاضى بذلك وان كانت الوديعة شيئاً لا يمكن أن يؤجر فالقاضى بأمره بان ينفق عليه من ماله يوماً أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامسك الثمن والحاصل أن القاضى يفعل بالوديعة ما هو أصلح وأنظر في حق صاحبها وان كان القاضى أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزاً وما أنفق المودع على الوديعة بأمر القاضى فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي البعير يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط \* رجل استقرض من رجل خمسين درهماً فأعطاه غلطاً ستين فأخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في التتارخانية \* وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاضيان \* له على آخر خمسون فاستوفى غلطاً ستين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة كذا في الوجيز للكردي \* استقرض منه رجل عشرين فأعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرضاً والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهماً فقال اخطأها بثلاث الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الأربعين وضمن بقيتها كذا في خزنة المفتين \* ولو أعطاه عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التتارخانية \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم دين فأعطاه ألفين وقال ألف منهم قرضاً من حقك وألف يكون وديعة فقبضهم اوضاعت قال هو قاض حقه ولا يضمن شيئاً كذا في المحيط \* لو دفع اليه ألف درهم يشتري ويبيع رب المال بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما فعله وقد ترك رقيقاً وثياباً باصاً ركة ديناً في مال الميت وكذا أرض دفعها زراعة والبذر منها مأوى ومن أحدهما غلات المزارع والزرع قد اخضر أو حصد ولم يدر بعدموته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناً في مال الميت كذا في السراج \* رجل أودع عند إنسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الا من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده اليه لا يضمن وكذلك في كل ما كان أصله أمانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها: ثذني أن أشتري بالوديعة شيئاً أو أبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيان \* ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مائة درهم قد دفع المألوب الى الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فأخذها فضاقت والاخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه مائة درهم كذا في المحيط \* بعث الى رجل ألف درهم بضاعة ليشتري بها ما عاقد دفع المبعوث اليه ألفاً الى سمسار واشترى متاعاً ثم بعث الى صاحبه فأصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب الالف انها بضاعة والمسئلة مجالها يضمن الا أن يكون السمسار اشتري بعرضه كذا في الظهيرية \* سئل نجم

عشر وبعث عبده للقبض فقال المقرض دفعها للعبد وأقر به العبد وقال أوصلتها الى مولاي وأنكره المولى قال قول له ولا شيء على العبد لانه أقر أنه قبض بحق \* استقرض جماعة من واحد وأمره أن يعطيه لواحد منهم فأعطاه طلب منه حصته فقط \* استقرض المكسورة ليؤدى الصالح باطل وعليه مثل ما قبض \* أقرضه الدراهم البخارية بها أو باع منه شيئاً بها ثم لقيه في بلد آخر روج البخاري فيها أيضاً الا انه لا يوجد قال الثاني وهو قول الامام يوجب له مدة الذهاب والمجي الى بخاري ويستوثق منه ان شاء كنيلاً وان كان لا يروج فيه البخاري بغرم قيمتها قال بعد استهلاك المستقرض كان زبواً أو نهبرجة يرد مثلاً ولا يرجع بشئ ان ثبت واقراض الصبي والعبد المحجور والمعتمد على الخلاف الذي عرف في الايداع منهم لكنه ان وجد ماله بهينه عنده ولا أخذه منهم لانه عين حقه ولا يجوز القرض الا في المنليات ونعني به ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك من المكيلات والموزونات والعسدييات ذوات الامثال وما يضمن بالقيمة كالدرعيات لا يجوز استقرضه التأجيل فيه حال القرض أو بعد الاقراض

باطل \* قال لغبره استقرض لي من فلان ففعل المأمور وقبض وقال دفعته الى الامر وأنكره الامر لم المأمور ولا الدين بضد على الامر الوكيل بالاستقرض من معين \* اذا قال المقرض ان فلان قال لك أقرضني يكون قرضاً على المرسل وان لم يقل على وجه

الرسالة يكون على الوكيل \* خذ هذا المال وانفقها أو اصرفها إلى حوائجك أو إلى الغزاة فهو فرض لأنه يحتمل والهبة وإن ادعى فاندفع ما إذا دفع إليه ثوبا قال اكسبه نفسك حيث عليك لأن فرض الثوب باطل فصار هبة (٣٦١) تصح تصرفه \* (الثاني فيما يكون

يبيع) وفيه التعاطي والمقبوض على شوم الشراء والاقالة واتحاد المجلس \* وألفاظ البيع بعبدك بعبدك بالف فإن لم تنقدا الثمن غدا فلا بيع فقبل ولم يأت بالثمن فيه فقال المشتري فيه بعني عبدك بالف فقال نعم فقبل انه قد البيع الساعة لا تنقاض الشراء السابق بخلاف البيع الفاسد وكذا لو قال ان لم تنقدا الثمن إلى ثلاثة أيام ولو قال إلى أربعة أيام أو سنة لا يجوز وان سلم الثمن في الثلاثة جاز البيع لرفعه المفسد قبل التقرر كما في الخيار الزائد على الثلاثة \* ان ادبت إلى من عن هذا الثوب كذا وكذا درهما فقد بعته منك فنقذه في المجلس بصر البيع استحسانا \* وكذا لو قال فروختم جون بهما بخرس فاعطى الثمن في المجلس \* وعن الثاني قال عبدك هذا بالف فان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع وكذا لو قال ان وافقت أو اردت أو هويت فقال اردت أو هويت ببيع في الجواب لا في الابتداء \* قال البائع هو لك بالف هو بالغين فقال المشتري قبلت بالف لا يصح لأن البيع الاول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت البيع

الدين النسق رجه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان إلى سمرقند فابضعه رجل ما لا يشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهيأ الرجوع عن سرعة بيعت مال البضاعة مع بعض أمواله على يدي رجل إلى تركستان ليوصله إلى صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق أخذوا إلى تلك البلدة هذا المال فلما منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في فصول الاستروشن في الباب التاسع والعشرين في أنواع الضمانات الواجبة \* رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابنه هذا ألف وديعة كان عند أبي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك وصدقه غراما الميت في ذلك وقالوا ألف لفلان فان القاضي يقضي للغرام بالالف قضاء عن الميت ولا يجعل له ديعة لكن القاضي اذا قضى ديون الغرام يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم أو يناله والجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والأجارة والرهن كالوديعة كذا في خزائن المفتين \* اذا أودع وغاب فأقام ابنه بينة أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه حيا يضمن الابن أو الشاهدان ولا يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العادية \* رجل غاب فجاءت امرأته إلى القاضي وأحضرت والد زوجها وادعت أن للغائب وديعة في يدها وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقرر أن ذلك في يده كان للزوجة أن تطالبه والقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمره كان ضامنا وان أنكر الاب كونه ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين له عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقرر بالمال والشكاح فالدين بمنزلة الوديعة كذا في فتاوى قاضيتان \* رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة ورد ما تبين وحلف أنه لم يحبس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يثبت كذا في الخلاصة \* وان كانت الوديعة أمة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الأصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه إلا أن يدعى شبهة نكاح أو شراء فحينئذ يسقط الحد عنه ويقرم المقر للشبهة كذا في المبسوط \* ولو كانت الوديعة جارية فزوجه الماستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر لصاحبها ولو أكرهاها فالكرهاه فلوردها الماستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* فان كانت الوديعة جارية فزوجه الماستودع من رجل وأخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاسدها له أن يأخذها وولدها وله أن يفسد النكاح واذا فسد النكاح أخذ عقرها ويضمن الماستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاء بها وان كان في الولد وفاء بها النجبر النقصان بالولادة وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء أحدهما الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك وان كان الماستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط \* المودع اذا باع الوديعة وسلمها إلى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت سيفا فاداد المودع أخذها ليضرب به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمنع من الرادليه كذا في جواهر الاخلاطى \* سئل القاضي بديع الدين عن أودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة أن يطالبوا بذلك الخط قال يجيب القاضي بتسليم الخط اليهم أودع صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك أبدا كذا في التتارخانية \* وسئل أبو بكر عن خاص آخر بالف درهم وأنكره الآخر ثم أخرج المدعي عليه ألف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المدعي بالبينه فلم يأت بالبينه واسترد المدعي عليه الدراهم فأتى أن يرد عليه ثم أغاروا على الناحية ونهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعي والمدعي عليه عنده فلا يضمن ان ليس له أن يدفع إلى أحد هما وان كان صاحب المال وضعه يضمن بالمنع عنه كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة إليك بمكة يوم

(٤٦ - فتاوى رابع) الآخر بثلاثة آلاف فكأنه زاد على الثمن الفا فالبائع بالخيار ان شاء قبلها أو ردّها في المجلس \* اشترت هذا الثوب أو هذه الدرا أو البطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدراهم والدنانير والفلوس ولم يذكر واحد منهم في الدارين فقد على الدنانير

وعلى الدراهم وفي الطبخة على الفلوس وان كان لا يتباع الا باخذ ينصرف الى ما يتباع الناس بذلك النقد \* هذا بعشرين فقال المشتري  
أخذته بعشرة فهلك الثوب عند المشتري لزمته (٣٦٣) القيمة وان قال البائع بعده لا يبيعه الا بعشرين يلزمه عشرون \* وفي النوازل ساومه

بعشرة فقال البائع بعشرين  
فذهب به المشتري ولم يقل شيئا  
ان كان الثوب في يد المشتري  
فالبائع بعشرين وان كان  
في يد البائع ودفعه اليه  
فبعشرة وفي الوقائع جعل  
الاعتبار لاخرهما كلاما  
\* بعثك بالف فقال اخذه به  
لا يصح وان قال اخذه صح  
\* قال البائع الثوب بعشرين  
وقال المشتري لا اريد ثم  
رجع واخذه فهو بعشرين  
\* استباع بتسعة فقال بده  
درم كنه درهم اخذه به فقال  
رضيت فقال صاحب الثوب  
لا يبيع فله ذلك لان قوله  
بده درم كنه درهم ليس بايجاب  
\* بعته بالف فقال المشتري  
اشتريت بالفين صح ويحمل  
على انه زاد الفا اخرى فان  
قبله فبالفين والاجاز بالف  
تصححا لتصرفه \* ولو قال  
اشتريت بالفين فقال البائع  
بعته بالف اجاز بالف فمكانه  
باع بالفين وحط عنه الفا  
\* بعث منك هذا العبد بالف  
ووهبت الثمن منك وقال  
الاخر اشتريت لا يصح لانه  
يبيع بالثمن وفي النوازل  
الشراء جاز لا الهبة \* باع  
وسكت عن الثمن يملك اذا  
اتصل به القبض في قول  
الثاني ومحمد كافي البياعات  
الفاسدة ولو قال بعث بغير  
ثمن لا يصح اصلا \* (نوع  
في الفاظه) \* قال له ان

كذا او اقام رب الوديعة بينه ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو  
اقام البينة على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* اودع بقرعة  
وقال ان ارسلت ثيرا انك الى المرحى للعلف فاذهب يقرني ايضا فذهب به ادون ثيرانه فضاغت لا يضمن كذا  
في القنية \* غصب فرسان من عمرو فقال المغصوب منه اني اودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك  
الفرس في يده بغير صنعه قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل دفع  
بضاعة من كرمات الى اصفهان فرجع الى كرمات وقال تركت البضاعة في اصفهان لا يضمن كذا في  
جواهر الفتاوى \* اربعة سافروا ويا كلون جله وينزلون ويرتحلون كذلك ومع واحد منهم دنانير وديعة  
الشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فضاغت لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك  
البضاعة في قباء قد خيط للدرهم ويكون معه اربعة نفرا كلون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم  
حضر واواقباء قد نقض واخذ الدرهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطى \* ٢ (مودع مالك  
را كفت من بياغ مبروم وديعت تراجخانه همسايه خویش فلان نهم مالك كفت بنيه بنادوبياغ رفت وبار  
آمد ووديعت رازهمسايه كرفت وبنخانه خویش آمد ووديعت ازخانه او غائب شد تاوان دارشود  
مودع اول ياني بايد كه نشود) كذا في الذخيرة \* ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطا يكره ان يصلحه اذا  
كره ذلك صاحبه كذا في الملقط \* اودع عند رجل صلصية والصلك ليس باسمه ثم جاء الذي الصلصية باسمه  
وادعى تلك الصلصية والشهود الذين بذلوا خطوطهم ابوا ان يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع  
حتى يريهم الصلصية واخطوطهم ولا يدفع الصلصية الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنابية \* دفع  
الى رجل مالا يثره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يجبس لنفسه شيئا ولونثه بنفسه ليس له  
ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي \* وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينثره هكذا في السراج الوهاج  
\* الامور ينثر السكر ليس له ان يجبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره ان ينثر ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكافي قال  
الصدر الشهيد بقول أبي بكرنا اخذوا عليه الفتوى كذا في الغيائية \* غريب مات في دار رجل وليس له وارث  
معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسه كذا في  
الجوهرة النيرة \* رجل له على رجل ألف درهم فقال ابعتهم مع فلان فضاغت من يد الرسول فضاغت من  
مال المديون كذا في المحيط \* مؤنة الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية \* ان نقلها في بلدة  
من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى الغيائية \* واذا سافر بالوديعة في  
الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج \* اودع اخناسا وخاب  
ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعسذ في الدفع اليها اذا كانت تقدر على الجلفظ كذا في  
القنية في كتاب العارية \* وسئل عن امة اشترت سوارين بمال اكتسبته في بيت مولاهما فادعتهما امرأاة  
فقبضت ثلث المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهلكت الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى  
ولا ايداع بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى النسبية \* ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك او  
بغير اذنه فأجاز المالك خر المودع من البين كذا في الخلاصة

\*) (كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب) \*

٢ قال المودع للمالك ان اذهب الى المزرعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك ضعها  
فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها ثم فضاغت من داره هل يضمن  
المودع الاول ام لا ينبغي الضمان

الناس يشترون متاعك بالف فقال البائع بعته منك بالف وقال المشتري اشتريت صح ان كان لا على وجه الهزل فان اختلفا في  
الحد والهزل فالقول للمدعي الهزل فان بذله شيئا من الثمن لا يصح دعوى الهزل \* ادعى انه باع منه هذا بالف فانكر الشراء ثم عاد في المجلس أو

بعده إلى تصديق البائع فالأصل فيه أن كل عقد يكون الحق فيه لهما كالبيع والشكاح عودا إلى التصديق قبل تصديق الآخر. المنكر في الإنكار يطل الإنكار وكل عقد يكون الحق فيه لأحدهما كالهبة والصدقة والقرار (٣٦٣) لا يتبعه التصديق بعد الإنكار

\* بعثت هذا الثوب فقال بعث  
ثم قال المشتري لا أريده أو

قال المشتري رضيت بعشرة  
وقال البائع بعث ثم قال  
المشتري لا أريده ذلك ولو  
قال اشتريت منك بألف  
وقال البائع بعث ثم قال  
المشتري لا أريد ليس له ذلك

\* خريدي ابن يجرى زمن  
بكذا فلان فقال اشتريت ولم

يقبل البائع بعث لا يتم البيع  
وعن السرخسي أنه يتم \* يعني

بكذا فقال بعث ولم يقبل  
اشتريت لا يتم والأقالة

كالبيع \* بيع أن يندم  
بازده فقال دادم لاتتم الأقالة

مالم يقبل قبلت \* قال لا آخر  
ابن اسب خوردا ياسب

تعرض كردم فقال لا آخر  
انا قبلت أيضا صح \* بعث منك

هذه الدار وأجرت منك هذه  
الارض فقال لا آخر قبلت

فهو جواب لهما \* قال المشتري  
خريده مقام خريدم صح

وجعل في الاجناس ابيعك  
بنزلة بعث منك كذا بكذا

فقال قبلت أو أخذت ثم  
\* ولوبدأ المشتري وقال اشتريت

فقال البائع هولك يتم  
\* وهبت منك هذا بألف وقال

لا آخر قبلت ثم وكذا لو قال  
جعلت هذا بألف فقال

لا آخر قبلت ثم \* بعث هذا  
منك بألف وقال المشتري قد

فعلت ثم وان قال نعم لا \* وفي  
الواقعات اشتريت هذا منك

بألف فقال نعم أو هات الثمن ثم  
الجلس ثم وان لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال يعتك هذا الثوب بألف فاقطعه

### (الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها)

أما تفسيرها شرعا فهي تسليم المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وأما ركناها فهي الإيجاب من المبيع وأما القبول من المشتري فليس بشرط عند أصحابنا الدلالة استحسانا والإيجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو ممتلك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو ممتلك أو أطعمتك هذا الارض أو هذه الارض للسطمة أو أخدمتك هذا العبد أو جعلتك على هذه الدابة أو أخدمتك أو أداري لك سكنى أو أداري لك غرى سكنى كذا في البدائع \* والأصل في هذا أنه إذا أضاف هذه الالفاظ إلى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تسليم للثمن دون العين وإذا أضافه إلى ما لا ينتفع به إلا باستهلاك عينه فهو تسليم للعين فيكون قرضا هكذا في السراج الوهاج \* (وأما شرائطها) أنواع (منها) العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار ممكنا في الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع \* قال الحاکم الشافعي في الكافي وعارية الدارهم والدنانير والفلس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبعض وكذلك الاقطان والصوف والابرسم والمسك والكافور وسائر متاع العطر والسيادة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا إذا أطلق العارية فأما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدارهم أو الدنانير ليعاير بها ميزانا أو يزين بهاد كائنا أو يجعل بها أو غير ذلك مما لا يتقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان \* إذا استعار آنية يتجمل بها أو سيفا تحلى أو سكيناً محلى أو منطقة مفضضة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضا كذا في الكافي \* ولو قال لا آخر أعزتك هذه القصعة من الثريد فأخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمتها هو قرض الا إذا كان بينهما مباداة حتى يكون ذلك دالة الإباحة كذا في الخلاصة \* في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها قصبة أو خشبة يدخلها في بناءه أو أجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا إذا لم يقل لأردها عليك أما إذا قال لأردها عليك فهو عارية كذا في المحيط \* (وأما أنواعها فأربعة) أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وشبهه أن للمستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأى وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيمما فلا يتجاوز ما سماه المبيع الا إذا كان خلافا إلى خبر والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المبيع كذا في السراج الوهاج \* (وأما حكمها) فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع \* والعارية أمانة فان هلكت من غير تعدل يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايخ مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا آخر أعزتي فان ضاع فأنا له ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوى ولونهى ضمن بالاجماع نحو أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تحمل مثله وكذلك إذا استعملها ليل أو نهار فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة فغطت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان والله أعلم

### (الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية)

تنعقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية \* فلو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض كانت اعارة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال جعلت لك سكنى دارى هذه شهر أو قال دارى لك سكنى أو قال عمرى لك سكنى كانت عارية هكذا في الظهيرية \* وتصح بقول أقرضتك هذا الثوب تلبسه يوما أو أقرضتك هذه الدار تسكنهم أسنة هكذا في التتارخانية \* ولو قال جعلتك عليها في سبيل الله فهو اعارة هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال دارى لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كلب الهبة

بألف فقال نعم أو هات الثمن ثم وقد ذكرنا خلافه واختار ما في الواقعات \* اشتريت منك طعامك بألف فتصدق بها على المساكين ففعل في المجلس ثم وان لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال يعتك هذا الثوب بألف فاقطعه

فيه صاف فعل قبل الافتراق يتم البيع \* ولا يصح البيع بلفظ الاقالة وقال ابو بكر الاسكاف اذا قال اقلتك هذا الشيء بكذا وقبل الاخرية  
البيع \* بكم هذا الوقر فقال بعشرة (٣٦٤) فقال سق الحمار فساقه لا يكون بيعا ما لم يسلم الوقر وينقد الثمن \* له عليه دين طال به فإرسل

اليه شعيرا وقال خذ به سعر  
البلدان كان السعر معلوما  
وهما يعلمانه كان بيعا وان  
لم يعلم أو لم يعلم لا يكون بيعا  
\* وسامع كل من المتعاقدين  
كلام صاحبه شرط انعقاد  
البيع حتى اذا اوجب احدهما  
او قبل ولم يسمع الآخر  
لا يتم البيع بالاجماع وكذا  
في النكاح والخلع في المختار  
\* ولو سمع أهل المجلس وزعم  
احدهما عدم السماع ان لم  
يكن في ذهنه وقر لا يصدق  
قضا \* قال بعت وقال المشتري  
اشتريت وقارنه الآخر  
برجعت ان معالايتم البيع  
وان عاقبه البائع رجعت  
تم \* اشترى عبد بالف ثم قال  
لاخر اشركتكم فيه أو  
أخذتكم مع نفسي فيه  
صار شركا في نصفه بالف  
\* اذهب بهذه السلعة فانظر  
اليها اليوم فان رضيتا فهي  
لك بكذا أو قال ان رضيتا  
اليوم فهي لك بكذا فذهب  
بهاتم البيع لانه تفسير قوله  
بعتك بكذا على انك بالخيار  
اليوم والقياس ان لا يصح  
البيع لانه تعليق البيع  
بالشرط وكذا لو قال بعتك  
منك بالف ان شئت يوما  
الى الليل جلا على التجيز  
لا التعليق \* قال جعلت  
بيعه لك بكذا فقال اجرته  
لم يلزم البيع حتى يقول

\*(الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها) \*

ليس للمستعير ان يؤجر المستعار من غيره وان كانت الاعارة تمليكاعندنا كذا في الظهيرية \* فان أجزع عطب  
ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا في الكافي \* وكان الاجر له ويتصدق به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في المحيط \* وان شاء المغير ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر  
يرجع على المؤجر اذا لم يعلم أنه كان عارية في يده وان علم بكونه عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي \* ولا  
يرهن كالوديعة كذا في التبيين (١) \* واختلف المشايخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الايداع وهو الصحيح  
هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* والصحيح أنه لو ادع وعلمه الفتوى كذا في الفتاوى العتابة  
\* وهو المختار كذا في محيط السرخسي \* وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الاعارة  
لا يملك الايداع بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وله أن يعبر غيره سواء كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به  
أولا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا بشرط عليه ذلك  
فله أن يعبر ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزائن المفتين \* مثال هذا استعار  
من آخر ثوبا باليلبسه بنفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له الباس غيره ولا ركب غيره ولو استعار دارا ليسكنها  
بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية \* ولو استعار ثوبا باللبس ولم يسم اللباس أو دابة للركوب ولم  
يسم الركب فله الباس غيره أو ركب غيره كذا في الظهيرية \* فان لبس أو ركب بنفسه فإراد أن يعبر من  
غيره أو اللبس بغيره أو ركب غيره أو لا ثم أراد أن يركب أو يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح أنه لا يملك  
ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي \* استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها أو ردف غيره فعتبت بضمن نصف القيمة  
كذا في غاية البيان \* وهذا اذا أُرِدَ رجلا قان أُرِدَ صبيا بضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق  
حمله فان كانت لا تطيق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* للمستعير أن يربط  
الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط \* استعار كتابا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ علم أن صاحب الكتاب  
يكره اصلاحه ينبغي أن لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يفعل لا ثم علمه كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى  
ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أعرفني دابتك في فرسخين أو قال في فرسخين قال له  
فرسخان ذاهبا وجائيا فصيرا ربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الخنازير وأشباهها  
وهذا استحسان أخذ به علماءنا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استعار دابة ولم يسم لها

(١) قوله كذا في التبيين فيه ان ما نقله عبارة الكثر لا عبارة التبيين اهـ

البائع سلمته أو أجرته وكذا لو قال جعلته بكذا قال ان شئت فقال شئت يتم \* اذا قال أجزت بك بعتك بالف ان رضيت  
فلا ن وقت البرضا وقتا جازا ان رضيت \* ان أدبت الى كذا ثمن هذا الثوب فقد بعته منك فادى في المجلس صح استحسانا \* أبعثني عبدك بالف



فقال نعم قد أجرته لزوم البيع \* وعن الثاني كيف تبيع الخنطة فقال فقير بدرهم فقال كل خمسة أفقره فكالها له لزوم خمسة \* بعته منك بألف فقبطه ولم يقل شيئاً ثم البيع \* والا كل والديس بعد قول البائع بعث رضا بالبيع (٣٦٥) وكل ما يصح إليه إضافة العتق يصح إضافة

البيع كالرأس مثلاً والاصل عند اجتماع التسمية والاشارة أن المشار إليه لو من خلاف جنس المسمى فالعبرة للاسم ان لم يعرف المشتري المخالفة وان عرف فالبيع على المشار إليه كما لو قال مشيراً إلى العبد بعث هذا الحمار منك بألف والمشتري يعلم صح البيع وأما في الوكالة لو قال اشترى جارية بهذه الألف مشيراً إلى الدنانير تعلق التوكيل بالدنانير فإذا اشترى بالدراهم صار

مشترياً لنفسه \* بعثك هذه الدار بألف درهم ثم قال بعثاً منك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ثم البيع بالدنانير لأنه الأخير \* غلط في اسم المبيع بان أراد أن يقول هذا العبد فقال هذه الجارية فبلى ما تلفظ في القضاء \* بعته من فلان بكذا فبلغه هو وأغره فقبل ثم لان قول الرسول كقول المرسل ولولم يرسل فقال اشتريت لا يجوز لان شرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس \* قال لا تحرقك كذا فقال اشتريت فقال اشتريت فان كان بطريق الرسالة صح البيع وان كان بالوكالة لانه باعته منه وقبول الوكيل لا يكون قبوله لانه أصل في البيع بخلاف الرسول وبخلاف الخلع \* اذا قال الزوج لا تحرقك

اشتريت لانه سفر فيه فكان كلامه ككلام الزوج \* اشترته بكذا فقال هو لك أو عبدك أو فداك ثم البيع \* اذا قال أبيع أو اشترى وأراد الإيجاب فقال بعثت ثم البيع \* ولو قال اشترى أو قال على وجه السؤال اشتريت متى لم يتم ما لم يقل بعث \* (نوع في المجلس) \* كنا عيشان فقال

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئاً فحمل عليها غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما سماه المالك إلا أنه مثل ما سماه المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الخنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من جنس أخرى أو ليحمل عليها خنطة نفسه فحمل عليها خنطة غيره فلا ضمان عليه وإذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة أفقره خنطة فحمل عليها عشرة أفقره شغير فلهكت فلا ضمان عليه استجساناً أو أما إذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشعير

الأنه في الوزن مثل الخنطة ذكر الشيخ الامام الرازي في الاصل لا يضمن استجساناً وهو الاصح وإذا خالف إلى ما هو ضرب بالدابة بان استعارها ليحمل عليها خنطة فحمل عليها أجراً أو حديداً أو لبناً مثل وزن الخنطة فهو ضامن وكذلك إذا حمل في هذه الصورة قطناً أو تبناً أو حطباً أو قتر أو ان خالف في القدر بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم خنطة فحمل عليها خمسة عشر مخاتيم فلهكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا

بخلاف ما اذا استعار ثوراً ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن أحد عشر حيث يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخاتيم فان كانت لا تطبق بصير متلفاً فليضمن جميع قيمة الدابة

هكذا في المحيط والخبرة \* واذا استعار دابة مطلقاً فالمستعير يحمل عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها إلى الليل من غير علف فأذا حمل وعلفها الا ضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي حمل كذا في الملتقط \* استعار دابة ليحمل عليها خنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها خنطة فحمل وكيله طعاماً لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى \* ولو كانت مقيدة بالمكان فكما حكم المطلق الا من حيث المكان فلو جاوز ذلك

المكان أو خالف يضمن وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز الكردري \* فان استعار دابة إلى موضع سماه فسار بها في غير طريق ذلك الموضع فان كانت تلك الطريق يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطبت فيه وان كانت الطريق لا يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن كذا في السراج الوهاج \* استعار دابة إلى موضع فسلك بها طريقاً ليس بالعادة فعطبت ضمن ولو عين طريقاً فسلك طريقاً آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلول ضمن وكذا اذا كانتا

تتفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمناً يضمن كذا في خزائن المفتين \* رجل استعار من آخر جماراً (تأيل سبوي أبي أورد سه سبواورد) بثلاث دفعات وكان الجمار معيوبة فآزره كما كان فحرق الجمار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الديناري (٣) مردى خرى بعاريت خواست تا از موضعى بار آرد دهنده گفت كه زياده از چهار روز مدار و چهار روز اين خراييار باز در روز داشت خرمرد اين خبر برنده قيمت كسدام روز را ضمن شود (روز) بخرم از وقت عاريت (كذا في الفصول العمادية \* واذا استعارها ليركبها في حاجته إلى ناحية سمهاه من

ترجة (٢) لاجل أن يأتي عليه بقدره ما فاق بثلاث قدر (٣) طلب رجل جماراً من آخر عارية فبقي عليه بحمل من موضع فقال المعير لا تمسكه أكثر من أربعة أيام وهاته لاربعة أيام فامسكه خمسة عشر يوماً فحرق الجمار فقبه أي يوم يضمن ذلك المستعير قال اليوم الخامس من وقت العارية

قل اشتريت لانه سفر فيه فكان كلامه ككلام الزوج \* اشترته بكذا فقال هو لك أو عبدك أو فداك ثم البيع \* اذا قال أبيع أو اشترى وأراد الإيجاب فقال بعثت ثم البيع \* ولو قال اشترى أو قال على وجه السؤال اشتريت متى لم يتم ما لم يقل بعث \* (نوع في المجلس) \* كنا عيشان فقال

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

اشترى مني كذا فقال لا بأس به \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعارة به شمولاً على المصروف كذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصروف كذا في الفصول العمادية \* استعارة به للعمل فله أن يركبها كالأجارة كذا في القنية والله أعلم

أحدهما باعت وقبل الآخر بعد خطوة أو خطوتين قال الصدوق ظاهر الرواية لا يصح وفي مجموع النوازل قال يصح والبعدان كان يجاز  
 بوجوب التماس ما يقول كل منهما (٣٦٦) يمنع والاول في صلاة الفريضة قائم وقبل جاز ولو اضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز

ولو قدح ما في يده فشر به  
 وقبل جاز ولو كل تبدل  
 لا بلقة ولو ناما أو أحدهما  
 مضطجعا باطل ولو جالسا  
 لا \* قال يعت فقام المشتري ثم  
 قبل أو قبل بعد قيام البائع  
 أو كان البائع خارج الدار  
 والمشتري فيها قبل بعد  
 ما خرج لا يصح وشيخ الاسلام  
 على انه اذا أوجب قاعدا  
 فقبل المشتري بعد القيام  
 قبل الرواح يصح \* يعت من  
 فلان الغائب حفص في  
 المجلس وقبل صح ويكفيه قد  
 بالخطاب من الحاضر ينقد  
 بالخطاب من الغائب أيضا  
 كتب البائع الى آخر يعت  
 عبدي منك بكذا وقال عند  
 وصول الكتاب قبلت تم \* وان  
 كتب المشتري يعت عبدا  
 كذا مني بكذا فقال اشتريت  
 لا يصح ولو كتب اليه اشتريت  
 عبدا فقال يعت تم لوجود  
 الركنين \* (نوع في  
 المقبوض على السوم) \*  
 اذهب به فان رضيته اشترته  
 فذهب به وضاع لا يضمن  
 \* ولو قال ان رضيته اشترته  
 بعشرة فذهب وضاع ضمن  
 \* رفع قارورة الزجاج ليراه أو  
 ليربها غيره فسقطت  
 وانكسرت ان كان بين الثمن  
 ضمن والاوان أخذه لاعلى  
 النظر ثم قال انظر اليه فضاع  
 لا يخرج به الكلام الاخير  
 عن الضمان الواجب بأقول  
 المرة وان أخذه بلا إذن ضمن

النواصي في الكوفة فأنجزها الى الذرات يستقيم او الناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت  
 فهو وضامن لها كذا في المبسوط \* استعار ثورا ليكرب أرضا له وعين الارض فكرب أرضا أخرى فعطب  
 الثور يضمن لان الارض تخلف في الكرب سمولة وصعوبة وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يكرب حتى  
 عطب ضمن أيضا كذا في المغري \* استعار دابة الى مكان كذا اذا هبلا غير فاوثر بها عنه ثم عاد اليه فهو في  
 الضمان عليه حتى يردّها الى المالك بلا خلاف فان استعارها اذا هبلا وجائيا ثم عاد الى الوفاق بيرا كملودع  
 مطاؤه هو الاصح والمختار كذا في الفتاوى العتبية \* ولو استعارها اليه لم يعمل عليها كذا من ان الخطبة الى  
 البلد وهلكت الخطبة في الطريق فلا يزير كرها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المير كذا في القنية \* ولو  
 استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها أو أزدف معه آخر فأسقطت جنيها فلا ضمان عليه في الجنين ولكن  
 ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرض بحال يمكن أن يركب اثنان وأما اذا  
 كان لا يمكن فهو اطلاق فيضمن جميع النقصان كذا في النصول العمادية \* ولو استعارت ملاءة للصبيبة ثم  
 خرجت منها الى مكان آخر فقترت تضمن كذا في القنية \* ٢ (يلي عاربت خواست كه در باغ كار كنند معير  
 مستعير را كذا كه در باغ كه كذا رواي خود بيار) فتركه غنة وسرق يضمن كذا في خزائن الفتن \* استعار مرا  
 ليدق مبطخة فدقها وافرغ ثم أعارها من غيره فضاءت يضمن المالك أيهما شاء كذا في القنية والله أعلم

\*(الباب الخامس في تضييع الغاربية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن)\*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كان الرجل على دابة باجارة أو عارية فقتل عنها في السكة ودخل في  
 المسجد ليصلي غلبي عنه انها هلكت فهو وضامن ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال اذا لم يربطها بشئ فلا  
 ضمان ومنهم من قال هو وضامن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان  
 وبه كان يفتي شمس الاعضاء السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو أدخل المستعير الرجل في بيته وترك  
 الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو وضامن سواء ربطها أو لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها  
 حتى لو تصور أنه اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في  
 خزائن المفتين \* لو كان يصلي في العجرا فقتل عن الدابة وأمسكها فأنقذت منه فلا ضمان عليه وهذه  
 المسئلة دليل على أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة ليسبح جنازة  
 الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرق الدابة قال محمد رحمه الله تعالى  
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* وصار حافظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في  
 التتارخانية \* جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق  
 لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار ثورا من رجل على أن يعيده ثورا وما جاءه يستعير ثورا  
 وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى أرضه فضاع ضمن كذا في المحيط \* طاب  
 من رجل ثورا عارية فقال له المعير أعطيك غدا فلما كان الغدا أخذ المستعير الثور بغير إذنه واستعمله فعطب  
 الثور في يده فذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع النوازل أنه لا ضمان  
 عليه كذا في الذخيرة \* ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في الممرح لارعى فضاع ان علم ان صاحبه يرضى  
 بكون البقر في الممرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر السيد  
 الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة  
 فأكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة ممرح هذا البقر للمعير وكان المعير يرضى بكونه فيها وبأن يرعى فيها

ترجمة

٣ طاب محمرا استعاره ليستعمل في أرضه فقال المعير للمستعير لا تدعه في الارض والاهاة

في الوجهين \* أخذ ثلاثة أبواب واحدا بثلاثين وآخر بعشرين وآخر بعشرة على ان يأخذ أيها شاء فضاع الكل معا ومتعاقبا وحده  
 ولم يبع لم الأول هلا كاول الثاني ضمن ثلث الكل عشرون لان الواحد مقبوض على السوم ولو على التعاقب وعلم ضمن الأول لانه أميز في

الاخيرين وان هلك اثنان وبقي الثالث لزمه نصف قيمة السكك ان يعلم الهالك اولاً ورد الثالث لانه امانة وان هلك واحد وبقي الثوبان ضمنه ورد القاتنين فان احترق الثوبان وبعض الثالث ولم يعلم المحترق اولاً ورد الباقي من الثالث (٣٦٧) بلا ضمان له وضمن نصف قيمة

المحترقين وان احترق أحدهما ونصف الآخر معا ونصف الباقي ويلزمه الاخر ثمنه ولا يملك جعل الامانة في الهالك وامساك النصف الباقي بكل الثمن وكذا الوقي من الثياب شئ ليس له ثمن والمقبوض على السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع بعث رسولا الى البرازان ابعت الى ثوب كذا فبعث اليه البرازان معه اومع غيره فضاع الثوب قبل الوصول الى الآخر وتصادقوا عليه بلا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الآخر فالضمان على الآخر وان كان رسول البرازان فلا ضمان على أحد لكن اذا وصل الى الآخر ضمن الآخر وكذا لو أرسل الى آخر وقال ابعت الى عشرة دراهم قرضا فارسله معه فالأمر ضمان إذا أقر أنه رسوله فان بعثه مع غيره رسوله لا ضمان على الآخر قبل ان يصل اليه وكذا الدائن اذا بعث رسولا ليقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع آخر لا حتى يصل اليه استباح قوسا وتقرر الثمن فذمه باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليه فكذبه فانكسر ضمن قيمته وان

وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار جارا الى موضع كذا فأكبر أن في الطريق لصوصا فذهب فأخذ لا ضمان عليه اذا كانا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط \* استعار جارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية \* لو ربط الجزار المستعار على الشجرة بالجبل الذي عليه وقوع الجبل في عنقه وتحتق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة \* استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحمل الجبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الجبل في عنقه فشدته ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفاضة وقد دها في يده ففأ انسان فقطع المقود وذهب بالداية لا ضمان عليه ولو مد المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيدي يجب أن يكون تأويلها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالس فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضرة اما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية \* اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المدة لم يرد هاجع امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا في الاصل من مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقته او دالة حتى قيل ان من استعار قدوم الكسبر حطبا فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن هكذا في الفتاوى العنانية ٢ (ستوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معير بياردم امور ستور در راه برنشت) وهلك ضمن المأمور ولا يرجع على الامر اذا لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تنقادم من غير ركوب فان كانت لا تنقادم لا بالركوب لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل القاضي بديع الدين عن استعار جارا ٣ (تا خار أرد) فأعطاه الاجير (تا خار أرد) وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معقدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التتارخانية \* ان أرسل رجلا ليستعير دابة الى موضع سماه فجاءه الرسول فقال لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابة التي الى موضع سماه الرسول غير الموضع الذي سمى المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداه من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماه المرسل فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مباحا فاصاب محظورا ولا يرجع عما ضمن على الرسول لانه ضمن بجناية فلا يرجع به على غيره فان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول لصاحب الدابة فمثل أن يقول له قل اذن ان يبرني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابته الى سها فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فتعطب فلا ضمان عليه لان المعقر على طريق سها وقد حصل الاذن فيه فلماذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يحمل بها فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أمسكها بالكوقة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شئ من ذلك كذا في فتاوى قاضينا \* استعار دابة وبعث غلامه الى المعير ليأتي بها اليه فأخذ الغلام من المعير ليأتي بها الى مولاة فحمل الغلام بالداية قبل أن يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال كذا في الفصول العمادية \* بعث الرجل أجيره الى رجل ليستعير منه دابة فأعارها عليها عيابة فسقطت العيابة ان سقطت العيابة بعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط \* رجل استعار جارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الجار في بدر رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره ولو استعاره مالقا لا يكون ضامنا

ترجمة

٢ طلب دابة استعاره وأرسل رجلا ليأتي بها من عند المعير فركبها المأمور في الطريق ٣ ليأتي بشول

لم يتقرر الثمن لا ضمان ولو بالاذن لا لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل وعن الامام اراده الدرهم لينظر اليه فتمزأ وقوسا فذمه فانكسرا وثوباً فحترق ضمن ان لم ياهر بالهزم والمد واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالقر لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز

\*( نوع في التعاطي ) \* قال البائع هذا بشرين وقال المشتري لا اريد به وذهب ثم جاءوا أخذه لزمه عشرون \* ساومه شيأ وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه ثمنه واكل له به كان بيعا ( ٣٦٨ ) وكذا لو قال المدينون للدائن أعطيك لديك دينارين وسأومه ولم يبيع البيع ثم أعطاه بعد

كذا في فتاوى قاضيان \* ولو استعار ثورا ليستهمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفي قيمته فغصب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا يفعلون مثله ضمن كذا في المنيابيع \* استعار دابة تتوجا يعني حاملا فان زالت من غير عنقه وأسقطت الولد لا يضمن ولو كبجها بالجمام أو فقا عينها بالضرب يضمن كذا في خزنة الفتاوى \* استعار جارا فقال لي جار ان في الاصطبل خذا أحدهما أيم ما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما واذ به والباقي بحاله يضمن كذا في خزنة المفتين \* أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاره ولم يتخله فانه لا يستمسك الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاره فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي \* قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا لفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فخا وذهب به يضمن الا اذا سمع هو أو رسوله أو أخيه فضولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التناخية \* رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمل يوما فبغيره ونوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزنة الفتاوى \* قروي استقرض ثورا فأغار عليه الاتراك لا يضمن كذا في الملتقط \* عبد محجور عليه استعار دابة فأغارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للعالم كذا في السراجية \* واذا أعار عبد محجور عليه عبدا مثله دابة فركبها فهلك تحتها ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيم ما شاء فان ضمن الراكب لم يرجع على المعير وان ضمن المعير رجع به مولاه في رقبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى المعير فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط \* العبد المحجور ولو استعار شيأ فاستهلكه بواخذه به بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به أنقى أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية \* رجل استعار قلاذة ذهب فقلدها صبي فسرقت فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو زلق المستعير في السر أو بل فخرق لم يضمن كذا في المنيابيع \* وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العبادية \* ولو استعار ثوبا ببسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* استعار ثوبا للدين ويقال بالفارسية (خواره) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة \* وفي الجامع الاصغر امرأة استعارت ملاء فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء فبطل لا ضمان عليهم او قيل هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل استعار من امرأ شيأ مما كان ملك الزوج فأعارت فهلك ان كان شيأ في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أمان في الثور والقرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة \* اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعدا لا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزنة المفتين \* قالوا لوضع المستعير تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنانية \* رجل استعار من رجل مرسوق به أرضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة بخاري وأفتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية \* اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاع ضمن كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو وانكسر كوز الفقا على من يده قال أبو بكر البلخي لا يكون ضامنا قيل هذا اذا لم يكن من سوء ما ساكه فان كان من سوء ما ساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة \* رجل أعار شيأ بشرط أن يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكره وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى \* قال لا أخرا عن ثوبك فان ضاع

المسارقة الدنانير بناء على تلك المساومة كان بيعا الساعة \* بعثك عبدي هذا بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيأ ثم وكذا اذا قال المشتري كاه بدرهم فكله ولم يقل شيأ \* قال بكم عشر من هذه البطاطنج فقال البائع بدرهم فافرز عشر أو أعطى درهم أو أخذ تم البيع وكذا الرمان وان كان متفوتا \* اشترى وسائد وطنافس لم ينسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطي انما يكون بيعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما اذا كان بناء عليه فلا وفتى الامام الخوازي بان التعاطي من أحد الجانبين لا يكون بعاما مطلقا مع بيان الثمن بل لا بد في المختار من الجانبين والكرمان على ان تسليم المبيع على وجه البيع والتملك مع بيان الثمن يبيع وتأويله اذا قبض المبيع لا الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لان البيع أصل الا اذا كان بيع مقايضة وفي الخبز واللحم يبيع بلا بيان الثمن وفيما سواهما كالاصاوين ونحوه لا يشتري وقرا بثمانية ثم قال اثبت بقر آخر وألقه هنا ففعل له طلب الثمن \* قال لقصاب كم من هذا اللحم

بدرهم فقال منون فقال زن واعطى درهم أو أخذ فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجد أنه نقص رجع بقدره من الدراهم فاني لا من اللحم لان الانهقاد بقدر المبيع المعطى \* قال كيف تبسج اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزمه ان يزن

فله والمشتري ان لا يأخذ - وان قبضه المشتري أو جعله البائع في يده أو باع المشتري ثم البيع وفيه انعقاد بالعطاء من جانب \* اتفق أهل بلدة على سعر اللحم والخبز ويشتاع على وجه لا يتفاوت فاعطى رجل ثمنًا واشترى فاعطاه أول من (٣٦٩) المتعارف ان من أهل البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن وان من غير أهلها يرجع في الخبز لان التسعير فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللحم فلا يعم \* اشترى من القصاب لحماً بدرهم وزنًا وقبضه ان كان القصاب قد شانه وباع منه يحل للمشتري الاكل قبل الوزن وان كان اشتراه موازنة لا يحل للمشتري منه الاكل قبل الوزن كالبيع وللاحتياط كان السلف يسكون الموازين في البيوت \* ساومه الطابق الذي على الكوة وعينه ودفع الثمن فهلك قبل قبضه ضمن المشتري وعلى هذا الحطب وغيره \* ولو قبض المشتري المبيع يجعل بيعاً أيضاً \* القاضي دفع الصابون الى بقال لبيع بلاذ كراثن أو أخذ منه بجهة الشراء بلاذ كراثن لا يجعل بيعاً \* والحاصل ان فيما سوى الخبز واللحم لا بد من بيان الثمن حتى يكون بيعاً بالتعاطي \* له عليه عشرة طلباته فاعطاه الف من من الحنطة ولم يذكر بيعاً ولا مقاسمة بالدين \* يكون بيعاً وان كانت لاتفق بالدين ان السعر معلوم فبيع بقدر قيمتها والا فلا يبيع \* وفي الديار يستعمل اذا زاده كد كان ثوبان جيزي برم وهلك المال يهلك على البقال لانه

فاني ضامن فضاء لا يضمن كذا في الوجهين للكردي \* أعار فرساً أو سيفاً ليقا تل قتاف لا يضمن كذا في التتار خاتية \* ولو استعار من رجل سلاً حاليقاً تل به فضر به بالسيف فاقطع نصفين أو طعن بالرمح فأنكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به جرحاً فهو ضامن كذا في الميسوط \* استعار در الغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لا يضمن كذا في الوجهين للكردي \* صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغيره فادفع فذلك في يده ان كان الصبي الاول مأذوناً لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذوناً أصبح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان كان الاول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاختذ كذا في خزنة المفتين استعار قاساً وضربه في الحطب (م) وسخت شد درهمين وتبرديكر كرت وبهره آن تبرديكر وانكسر يضمن كذا في القنية \* وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين (٣) (اگر زدن معتاد بوده است) فلا كذا في التتار خاتية \* أعار من آخر شيئاً وهلك في يده المستعير ثم استحققه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المعير فليس له ان يرجع على المستعير وان ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لان المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب عمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط \* ولو استعار محلاً أو فسطاطاً لها وهو في المصر ففسده لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة ففسده يضمن كذا في الفصول العمدية \* رجل بعث رسولا الى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذ منه وجاء به الى المستعير ولم يقل له شيئاً فوضع في يده المستعير فلصاحب المتاع ان يضمن الرسول وله ان يضمن المستعير وأيهما ضمن لم يكن له ان يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استعار قدراً للطبخ فطبخ فيه امرقة ونقلها من الكافور مع المرققة أو آخر جهها من البيت فوقع من يده فأنكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال اذا رلق كذا في القنية والله أعلم

(الباب السادس في رد العارية)

ولو رد العارية مع عبده أو أجير مشاهرة أو مساهمة لا مياومة أو مع عبد المعير أو أجير فضاءت لم يضمن كذا في التمر تاشي \* وان ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهدية \* وان ردها الى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها يتعاهد ما يبرأ عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية \* ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلا حل ذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا رد الى عبده الذي لا يقوم عليها يجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال نفا الاسلام على البردوي والصحيح أنهم مساو لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان \* فان رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها فالسلام فهو ضامن لقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولا كذا في الميسوط \* ولو ردها الى منزل المعير أو مربطه فضاءت فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان المربط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حافظ ولو ردها الى أرضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمر تاشي \* ولو كانت عقد جوهراً أو شيئاً نفيساً فرده الى عبد المعير أو أجير يضمن كذا في الوجهين للكردي \* وفي التينة مثل والذي عن استبعاد شيئاً ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فأنكسر من غير تقصير منه فقال

(٢) ويست في الحطب فاني بقاس ثانية وضرب رأس تلك القاس (٣) ان كان الضرب معتاداً

(٤٧ - فتاوى رابع) ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي يتعقد بالعطاء الثمن \* وجاء ان الثوري جاء الى فامى ووضع عنده فلما أخذ رمانة ومضني ولم يتكلم وبه اخذ الفقيه لكن انما يجوز هذا عند ظهور السعر فاما ما يجري فيه النزاع فلا حتى يكون تجارة عن

تراض \* حلف لا يشتري أو لا يبيع فباع أو اشتري بالعاطي قيل وقيل \* (نوع في الإقالة) \* اقلني حتى أوخر لك الثمن سنة أو اقلني على أن اضع عندك خسين تصح الإقالة (٣٧٠) لا التأخير والخط وقال الثاني جاز أيضا أصله أن الإقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ماض والآخر مستقبل كقوله اقلني فقال الآخر اقلت وقال محمد لا

لا يضمن كذا في التناخية \* ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فأمكنه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن كذا في القنية والله أعلم

### (الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها)

ولم ير أن يرجع فيها أطلق أو وقت كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو استعار أرضا لزراعتها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحقا نا وقت أو لم يوقت لأن له نهاية معلومة فيتك بأجر المثل لأن فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين \* فإذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات الميسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر ولم يذكره في بعض الروايات وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى يقول إنما يجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجرة الأرض منه صاحب الأرض أو القاضى فأما بدون ذلك فلا يجب الأجر فإن أبي المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل وكره قلع الزرع أيضا وأراد أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع وقال زرعى متصل بأرضك فأشبهه الصبغ المتصل بثوبك فلي أن أضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الأصل وذكر في المنتقى في موضع أن له ذلك الآن يرضى رب الأرض أن يترك الزرع في أرضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع كذا في المحيط \* لو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته ويأخذ الأرض مع الزرع منه ورضى المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز أن كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتائية \* إذا استعار من آخر أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها ثم بدا للمالك أن يخرج منه فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو موقوفة غير أنهما إن كانت مطلقة له أن يجبر المستعير على قلع الغرس ونقص البناء وإذا قلعه ونقص لا يضمن المعير شيئا من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع \* فإن كانت الأرض بحال تنقص بذلك أن رضى المعير بالنقص قلعه ما وان طلب المستعير أن يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوعا فإنه لا يجبر على ذلك ويكلفه القلع وإن لم يرض أن يسترد الأرض فأنقصه ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثابت ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات \* وإن كانت موقوفة فآخر جد قبل الوقت لم يكن له أن يخرج منه ولا يجبره على النقص والقلع والمستعير بالخيار أن شاء من صاحب الأرض قيمة غرسه وبنيائه قائما بنيائه وترك ذلك عليه وعلى صاحب الأرض البناء والغرس بإداء الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبنيائه ولا شيء على صاحب الأرض وإنما يثبت خيار النقص والقلع للمستعير إذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالأرض فإن كان مضرا بها فاختار للمالك كذا في البدائع \* إن شاء انتظر إلى مضى المدة فيجبره على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا إن كانت الأرض تنقص بالقلع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كالموهمى وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في النبايع \* هذا إذا أراد صاحب الأرض إخراجها قبل الوقت وإن مضى فصاحب الأرض يقلع عليه الأشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الآن يضرب القلع بالأرض حينئذ صاحب الأرض يملك البناء والأغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوعا كذا في المحيط \* إذا عار من آخر أرضا وأذن له أن يبنى فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضى المدة ونقص بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستهير سواء كانت العارية موقوفة أو مطلقة وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في شروطه فيما إذا كانت العارية موقوفة فاستحق الأرض قبل مضى الوقت أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه يضمن المعير له قيمة البناء فأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى على ما ذكر الخصاص سوى في العارية الموقوفة بين ما إذا كان نقص البناء من المعير وبين ما إذا كان نقص البناء من المستحق ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص من المستحق كذا في الذخيرة \* في النوازل استعار من رجل دارا وبني فيها حائطاً بالتراب ويقال

الاباضين كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد \* تركت البيع فقال البائع رضىت أو أجزت فاقالة \* طالب الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلني وقبله \* ما يقتصر على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بأن خاطبه بعد قول المشتري اقلت قيمة قبل المفارقة والتكلم بكلام \* ويشترط لصحتها قيام المبيع أو بعضه لا الثمن ومانع الرد في البيع الفاسد والمعيب مانع من الاقالة وفي المقابضة تصح الاقالة بعد هلاك أحدهما \* اشتري بائني عشر وخط درهمين ثم جدد العقد بعشرة لا يفسخ العقد والخط ملحق بأصل العقد لكنه لا يلتحق في حق الميمن حتى لو حلف لا يبيعه أو لا يشتريه بائني عشر يحنث بهذا \* اشتري عبدا ولم يقبضه حتى قال للبائع بعه لنفسك فلو باعه جاز وأنفسخ الأول ولو قال بعه لي أو بعه من شئت أو بعه ولم يزد عليه لا يصح \* ولو باعه من البائع قبل قبضه لا يفسخ البيع \* ولو وهب قبل القبض يفسخ وفي التجريد ولو وهب من البائع أو رهن

قبل قبضه لا يصح وإن قبل أنفسخ وإن أهر البائع بالإعتاق قبل قبضه فاعتقه وقع عن البائع وأنفسخ البيع عند الامام بالفارسية وعند الثاني العتق باطل وجوبه ما خلا النكاح فسخ \* باع الوصى أو المتبولى شيئا باكثر من قيمته ثم ادل لا يصح \* باع المقبول وتقبضت ثم تقايل

ثم باع من المشتري قبل القبض بعد الاقالة يجوز لان الاقالة فسخ في حقه ما لا يكون يسع المتقول قبل القبض \* عليه دين الى اجل يباع به  
لداشته عبدا ثم تقايلا لا يعود الا لاجل وان رده بعيب بقضاء كان فسخا واعد الا لاجل (٣٧١) ولو به كفيل لا تعود الا لكفالة في الوجهين

وان به كفيل فوجه الدائن  
للدائن فبردها عاد الدين  
لا لكفالة \* ويجوز شرط  
الجيل في كافيها كالبيع وجازت  
باجل وبأقل من الثمن الاول  
عند حدوث عيب ويجوز  
في أحد المبيعين بخصته  
من الثمن ويجوز بالرسالة  
فاذا فسخ قبل الاشتغال  
بعمل آخر يصح ولا يصدق  
على الفسخ بالابينة \* قال  
البائع لا أخذ الثمن فافسخ  
البيع فسكت وذهب كان  
فسخا \* والرد بعيب بعد  
القبض صلحا اقالة \* باعها  
ثم انكر البائع والمشتري  
يدعيه لا يحل للبائع وطؤها  
الا اذا عزم المشتري على تركه  
الخصومة وسمعه البائع  
\* يبيع عن بازده فقال دادم  
لاتم الاقالة ما لم يقل بذرفت  
وبه يفتي \* وفي المحيط يبيع  
عن بازده فقال هلا بدهم  
ينسخ وان لم يدفع \* ويجوز  
الاقالة في المكمل من غير  
كفيل \* قال المشتري انه  
يخسر فقال البائع بعه فان  
خسر فعلى قبايع خسر  
لا يلزمه شيء \* طلب أن ينقص  
من الثمن فقال البائع هات  
بالمبيع وعملك هذا فقال  
المشتري هم نحنان كنم افتي  
بانه اقالة \* هلك المبيع بعد  
الاقالة قبل التسليم بطلت  
\* جاء بقبالة العقار المشتراة  
فاخذها البائع وتصرف في

بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير إذن رب الدار ثم ان صاحب الدار استرد  
الدار منه فليس للمستعير أن يرجع عما أنفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ينقض الحائط ان كان قد بناء من تراب  
صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه انفسك على أن أتركها في  
يدك أيدا وقال الى وقت كذا فان لم أتركها فاناضا من لك ما تنفق في بنائك ويكون البنائي فاذا أخرجه  
من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان \*  
(١) استعار أرضا لبنائي ويسكن واذا خرج فالبناء لرب الارض فرب الارض أبرمها له ما قدره دار السكنى  
والبناء للمستهير كذا في محيط السرخسي \* واذا طاب المعبر العارية فبغها المستعير عنه فهو ضمان وان  
لم ينعها ولكن قال لصاحبها ادعها عندى الى غدا ثم أردعها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لا ضمان عليه كذا  
في المحيط \* طلبها فقال نعم أدفع ومضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطلب عن الرد لا يضمن وان  
كان قادرا ان صرح المعبر بالسكر اهتاه والسخط في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكنت وان صرح  
بالرضايان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردعها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن  
وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردعها ضمن استعار كذا بفضاع فباعها له فلم يخبره بالضباع ووعده بالرد ثم  
أخبره بالضباع ان لم يكن ايسامن وجوده لا ضمان وان كان ايسامن وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد  
هنا التفصيل بخلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الزد ثم ادعى الضباع يضمن للتناقض اذا كان دعوى  
الضباع قبل الوعد وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فلما صار  
الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعبر ارد على أمي ايس له ذلك وله أجر مثل أمة الى أن يظم الصبي كذا في  
خزانة المفتين \* واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيه زقا فاحذره في الصحراء فليس له أن يأخذ زقا فاق  
وله أجر مثلها الى موضع يجدف فيه زقا فاحذره في المحيط \* ولو استعار من رجل فرسا لغزو عليه  
فأعاده أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد اخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في  
موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه وعلى المستعير أجر مثل الغرس من الموضع  
الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجدف فيه الزكوب بكرأ وأشراء كذا في الظهيرية والله أعلم

\*(الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه)\*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام أعين فجاوز بها حمام أعين ثم رجع  
الى حمام أعين أو الى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردها الى  
الموضع الذي أذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بها الى الموضع الذي أذنت لي فلا ضمان  
علي قال قول قول رب الدابة والمستعير ضمان فان أقام البينة أنه قدردها الى الكوفة أو الى الموضع الذي  
أخذها اليه ثم نفقت بعد ما ردها قال هو ضمان لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله أنه استعاره الى ذلك  
المكان ذاهبا لا جاييا ومتى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجاييا فانه يبرأ عن الضمان لانه عاد  
الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط \* فان أقام صاحب الدابة البينة أنها عطبت تحتها  
في الموضع الذي تجاوز وتعدى فيه وأقام المستعير البينة أنه ردها الى يد صاحبها أخذت بينة صاحب الدابة  
كذا في السراج الوهاج \* اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البينة أنها ذابت يقضى القاضي له  
بالمالك ولا ينسأل البينة أنه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي أراد أن يضمنه أو قال أذن لي في عاريته يحلف  
على ذلك فان نكل كان نكوله كقراره فلا يضمن المستحق أحد او ان حلف كان له أن يضمن أيهما شاء فان  
(١) قوله استعار أرضا لبنائي الخ هذا الفرع قد تقدم في أوائل الباب الثاني هنا ولذا أسقط من نسخة الطبع  
الهندي والاحسن ذكره هنا بهجراوى

العقار فاقالة \* وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم  
تسليم المبيع وقبض الثمن \* ولا يصح تعليق الاقالة بالشروط بان باع ثورا من زيد فقال اشترته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشترا يا يزيد



فبعه منه فوجد فباعه باز لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة بالو كالة بالشرط \* تقابلا فابق العمد من يد المشتري وعجز عن تسليمه تبطل الاقالة \* قال المشتري اقلني (٣٧٣) فقال اقلتك لاحتي يقول البائع بعده قبلت في قولهما خلافا للثاني \* رد المشتري

المشتري على البائع بعد أيام فلم يقبل البائع رده وتصرف فيه واستعمله له الرد على المشتري لانه لما رد الرد كان البيع الاول على حاله ولا عبرة بالدالة بعد التصريح \* قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام ان الثمن غال فزده البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيع ينعقد بالتعاطي من احد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون اقالة \* الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز \* \* اشترى ارضا وكرحدوها لا ذرعها طولها وعرضها جازا اذا عرف المشتري الحدود ولا الجيران يصح وان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري جازا البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد وجهل البائع بالبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع ويصح المجوسى ذبحته أو ما هو ذبح عنده كالخنق من كافر جاز عند الثاني ويصح متروك التسمية عدا من كافر لا يجوز \* بعثك نصيبى من هذه الدار ولم يعلم به البائع وعلم به المشتري جاز \* اذا اقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رضى الله عنهما علم البائع أم لا ومع ذلك لو قبض

ضمن المعير يرفع على المستعير وان ضمن المستعير يرفع على المعير أيضا لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا في المبسوط \* اذا قال أعرتنى دابتك وهكذا وقال المالك غصبتا منى فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضمان وان قال أعرتنى وقال المالك أجزتكها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فاقول قول الرابك ولا ضمان عليه كذا في المحيط \* اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يجمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع عينه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وبجهد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بينة على الاذن كذا في الفصول العارضية \* واذا قال المستعير في صحته أو مرضه قد هلكت منى العارية فالقول قوله مع عينه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى رجل قال لغيره أعرتنى هذه الدار وهذه الارض لا بنيها أو أغرس فيها ما بدا من النخل أو الشجر فغرسهما هذا الخيل وبنيتهما هذا البناء وقال المعير أعرتك الدار والارض وفيما هذا البناء والاغراس فالقول قول المعير وان أهما البينة فالبينة بينة المعير أيضا كذا في المحيط \* جاء رجل الى المستعير فقال انى استعرت الدابة التى عندك من فلان مالكتها وأمرنى أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضمان ولا يرجع على الذى قبضها منه وان كان قد كذبه أو لم يصدق ولم يكذب أو صدقه وشترط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين \* وان كان الذى جاءه قبض العارية منه خادم المعير وأنكر مولاه أن يكون أمره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط \* رجلان يسكان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا فطلب المعير بالرد فقال المستعير وضعته في الطاق الذى في زاويتك وانكر المعير فان كان البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسى والله أعلم

### \* (الباب التاسع في المنفقات) \*

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المجر والمغصوب على الغاصب والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي أبو علي النسفى حاكيا عن أستاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير أنت أحق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك عنه أما أن يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة \* علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك أما كسوته فعلى المعير كذا في خزائن الفتاوى \* قال لا خير خذ عبدى واستعمله واستقدمه من غير أن يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردرى \* وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو نوق كل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيا فغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالى بهذا أرجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة \* اذا استعار أرضا بوضاء للزراعة يكتب المستعير أنك أطعمتنى أرضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يكتب أنك أعرتنى كذا في التبيين \* وفي النوب والدار يكتب قد أعرتنى اجماعا ولا يكتب ألبستنى وأسكنتنى هكذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقي أن يبنوا فيه قصورا فبنوا ثم أراد الاذن أن يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله أن يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوى للفتاوى \* وذكر شمس الأئمة في أول شرح الو كالة أن الاب يعير ولده وهل له أن يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك كذا في المحيط \* فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا أعاره له صحة الاعارة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي

وباع صح كالبيع الفاسد \* قال المشتري في يدي لث أرض خراب لا يساوى عشرة فبعه فباعه ثم علم انه يساوى أكثر منه شرح مجاز \* دار بينهما باع أحدهما منه فصرف الى قسطة ولوعين وقال بعث هذا النصف لا يجوز \* مات عن ثلاث بنين وبنات فباعت إحدى

البنات قسطهما من الاخرى يصح ان كان قسطهما معلوما لهما وان باع قسطهما من كل شيء جاز ولو من معين لا وفي المحيط عن الثاني بينهما دار باع أحدهما نصف بيت معلوم منها ثانيا قال الامام لا يجوز لان شريكه يتضرر به (٣٧٣) عند القسمة وان كان بينهما عشرة

آتوا به روية باع أحدهما نصف ثوب بعينه يجوز  
\* سكة غير نافذة اجتمع أهلها فباعوها لا يجوز كالأقسمة  
\* اشترى قرية ولم يستثن مسجدتها ومقبرتها لا يجوز البيع فان كان المسجد خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد في الباقي \* جمع بين وقف وملك يجوز في الملك أصله جمع بين قن وحر وباعهما يفسد سعي لكل غنا أم لا هذا اذا باعها معا أما اذا باع أحدهما وقبل صح في القن تصححه التصرف \* ولو اشترى عبد من فاستحق أحدهما أو أمتين واحداهما أم ولد لا يفسد في القن سمي لكل ثمن أم لا \* وأجمعوا انه لو باع مع عبده عبدا رجلا آخر اشتراه منه قبل قبضه يصح في الذي عنده عند أصحابنا رحمهم الله \* اشترى أرضا فيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب \* وفي المتنني اذا لم يكن الطريق محددا ولا معلوما فيه فالبيع فاسد وان باع أرضا بطريقها ثم استحق الطريق فلم يشترى ان يرد الباقي من الدار والارض وله ان يأخذ الباقي بخصته من الثمن ان كان الطريق مختلطا وان ميرا معلوم الحدود لا وان استحق الميراث بخصتها بلا خيار ولو باع القرية واستثنى

شرح يوع الطحاوي للقاضي أن يعير مال اليتيم كذا في الملتقط \* العبد المأذون بملك الاعارة كذا في السراجية \* استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يردها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانما بحجية كذا في القنية \* نسل برهان الدين \* طشت عاريت خواست تا طشت را آب دار ديا جامه شويديم قيد شويديم مين آب داشتن وجه مين جامه شستن يالي قال ينبغي أن يتوقت وبه أفتى قاضي بديع الدين ومعناه ٣ (يكار) وفي توى القاضي جال الدين بلافه كذا في التتارخانية \* اعارة الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أولا تحتلها من شريك أو أجني وكذا اعارة الشيء من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كذا في القنية \* مات العير والمستعير زدا العارية كذا في محيط السرخسي \* استعار سهما ان استعار ليعز الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التتارخانية \* أراد أن يستعمل من محبرة غيره ان استأذنه ذلك وان علم فكذلك ان لم ينه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل رهن عند رجل خاتما وقال للزمن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم أخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك بالدين لانه عاده رهن فالواهب اذا امره أن يتختم في خنصره فان امره أن يتختم به في السبابة فهلك حاله الختم يملك بالدين ولو امره أن يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو ومالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته ألف بالف ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمه خمسة مائة فهلك يملك بجميع الدين تعتبر قيمته في الزمن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العبادية \* استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لغيره غير جائزة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر حنطة عفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا قال ان قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصدقه المستقرض وردد عليه جيدا ثم تصادقا فانها كانت عفنة فله أن يرجع بمافضاه وان لم يقل شيئا ليكن قضاء جيدا جاز في الجامع الاصغر كان رجلا على آخر فقضى حنطة دين فاشترى منه أيضا فقضى حنطة معينة ثم دفع اليه غرارة وأمره أن يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهاككت الغرارة بمافياها ان صب فيها المستقرض الحنطة المبيعة أولا ثم القرضية فالهلال على الامر وان صب الحنطة القرضية أولا فهي على ملك المأثور كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه أو خضر سزدا بفتح دارة باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العبادية في المتفرقات من مسائل الجيطان \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر غطارفة بخاري فالتي في يده لا يقدري عليها فيها قال يؤجر له قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاوي للفتاوى \* استعار منشارا فانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في

ترجمة  
٣ طلب طشتا استعارة ابيض فيه ماء أو يغسل فيه ثوبا فهل يكون مقيدا بوضع الماء وغسل الثوب هذا أم لا ٣ (مرة)

المسجد لا يشترط ذكره حدود المستثنى وكذا الحياض والمقابر اذا كانت روية كذلك والاي شترط ذكر حدود المقابر \* اشترى مع غيره في أرضه للزراعة ثم باعها ان البذر من الغير لا يجوز بلارضاه وان منه بعد البذر فيه فكذلك وان قبله يجوز لانه لا يجبر على القاء البذر

وان باع برضا المزارع مع الزرع والبذر منه ولم يثبت لاثني الغنير من الثمن وان البذر من الغنير ولم يثبت فله قيمة حصته من البذر مبذورا وفي  
الكرم والنخل ان قبل خروج الثمر (٣٧٤) يجوز البيع بلا رضا العامل وان بعد ثبات الزرع وخروج الثمر برضا العامل جاز له

القنية في كتاب الغصب \* نام قاعدا (١) أو مضطجعا أو المسنة عارفت رأسه أو موضوعا بين يديه ويجوز له  
بعد حافظا كذا في الوجيز للكردي والله أعلم

\*(كتاب الهبة) \* وفيه اثني عشر بابا

\*(الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشراؤها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة  
من الاغلاط وما يقوم مقامها وما لا يكون) \*

أما تفسيرها شرعا فهي تملك عين بلا عوض كذا في الكنز \* وأما ركها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما  
يتم بالمالك وحده والقبول بشرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو حلف أن لا يهب فوهب ولم يقبل الاخر  
خبت كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائطها فأنواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى  
الواهب وبعضها يرجع الى الموهوب أما ما يرجع الى نفس الركن فهو أن لا يكون معاقبا له خطرا للوجود  
والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضاعفا الى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غدا أو  
رأس شهر كذا في البدائع \* والرقبي باطل وهو أن يقول دارى للرقبي ومعناه ان مت فهي لي وان مت فهي  
لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار \* وأما ما يرجع الى الواهب فهو أن يكون  
الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بالغاملا كاللواهب حتى لو كان عبدا أو مكاتباً  
أو مدبراً أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان صغيراً أو مجنوناً أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح  
هكذا في النهاية \* وأما ما يرجع الى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ماله  
بوجود وقت العقد بان وهب ما ترضيه له العام وما تاد أغنامه السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن  
هذه الجارية أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان ساطه على القبض عند الولادة والحب وكذلك لو  
وهب زيدا في لبن أو ذهنا في سمسم أو دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم  
للحال فلم يوجب جد محمل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاخلاط \* اذا وهب صوفاعلى ظهر غنم وجزه  
وسلمه فانه يجوز \* ومنها أن يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ماله ليس بمال أصلا كالحر والمستهة والدم وصيد  
الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ماله ليس بمال مطلق كأم الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ماله ليس بمال  
مستقوم كالخمر كذا في البدائع \* ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض  
وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متاعا غير الموهوب ولا يكون  
متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلا فيها ثمرة  
لواهب معاقبة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا قيم متاعا للواهب كذا في النهاية  
\* ومنها أن يكون مالكا فلا تجوز هبة المباحت لان تملك ماله ليس بماله محال \* ومنها أن يكون مملوكا للواهب  
فلا تجوز هبة مال الغنير بغير اذنه لاستحالة تملك ماله ليس بماله له كذا في البدائع \* وهي نوعان تملك  
واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزائن المفتين \* وأما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح  
الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه على أن اللواهب له الخيار ثلاثة أيام صححت الهبة ان  
اختارها قبل أن يتفرقا أو أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على أن يعتقه صححت

(١) قوله نام قاعدا الخ تقدم هذا الفرع في الباب الخامس غير مرقوظا هره انه بعد حافظا ولا ضمان عليه  
في النوم مضطجعا مطلقا سواء كان في السفر أو الحضر وهو موافق لما تقدم عن الفتاوى العتبية والذي في  
الظهرية وخزانة المفتين والخلاصة انه لا يضمن في النوم قاعدا مطلقا وفي النوم مضطجعا يضمن اذا كان في  
الحضر ولا فلا بالجمله فالاولى حذف هذا الفرع والاقتصار على ما تقدم لانه تكرار بلا فائدة ٨١ بحر اوى

نصيبه وان باع بغير اذن  
العامل ان بعد ذلك  
ولو بلا عذر للعامل ابطال  
البيع \* (نوع في الاوراق  
والاشجار) \* اشترى  
أشجارا لقطع ولم يقطع حتى  
جاء الصيف ان أضر القطع  
بالارض وأصول الشجر  
يعطى البائع للشترى قيمة  
شجر قائم جبروا قال الصدر  
قيمة مقطوع وان لم يضر  
بواحد قطع وان اشترى  
أشجارا مطلقا لقطع من  
الأصل \* ادعى البائع على  
المشترى كسر أغصان  
الاشجار وقال المشتري  
ما تمعدت ولكنه ما كان بد  
منه يرجع الى أهل العلم به  
ان قالوا انه مما يمكن التحرز  
عنه ضمن النقصان وان قالوا  
مما لا يمكن لا يضمن شيئا  
\* ساومه أشجارا على أرضه  
للحطب فاتفقا على ان ينظر  
أهل الخبرة كم وقرأوا فاتفقا  
على انه عشرون وقرأوا  
فوجدوا كثر منه بعد القطع  
تسلم الزيادة للمشترى كما هو في  
الثوب اذا وجد ازيد من  
الزرع المسمى \* وجد الشجرة  
المشترى لا تصلح لغير الحطب  
رجع بنقصان العيب لأن  
يأخذها البائع مقطوعة  
\* اشترى شجرة بعروها وقد  
ثبت من عروها أشجارا ان  
كانت تلك الاشجار تيسر  
اذا قطعت الشجرة دخلت في

البيع والا لا ولو كان لها غصنان باع أحدهما لغيره يجوز ان بين موضع القطع ولا ضرر في القطع \* شري أوراق الفرساد على الهبة  
ان يقطعها الساعة يجوز ولو لا شرط وأخذها اليوم جاز وان ترك يومافسد لان ما ينقص في ساعة لا يمكن الاحتراز عنه وما دون اليوم لعدم

التقدير ملحق به وان شرط الترك او ان يقطع شيا فشيما لا يجوز لانه ينمو فيختلط المبيع بغيره والحيلة ان يشتريها باصلها فاذا أخذ الورق باع  
الشجرة منه وان ذهب وقت الاوراق ان كان اشترى وبين موضع القطع لا يرجع والاي رجع (٣٧٥) وكل ما ينمو ساعة فساعة لا يجوز

بيعه الا بقطعه من ساعته  
كالصوف على ظهر الغنم  
والقناء والقشدة الا الكراث  
للتعامل فيه وقوائم الخلاف  
تتم من الاعلى فلا يلزم  
اختلاط المبيع بغيره وقال  
الامام القضي لا يجوز بيع  
القوائم ايضا لبيان موضع  
القطع \* (نوع في الزرع  
والثمار) \* بعثك هذه  
المبطخة او المبجلة ان فيها  
بقل او بطبخ فهو عليهم اولو  
قال بعثك هذا الكرم  
والخل فهو على أرضه فان  
كان فيه غيب او قمر فان  
ذكرنا كثيرا يصلح للخل  
والارض فهو له وما وان  
قليل فعلى التمر \* باع أحد  
الشريكين حصته من الفاليز  
برضا الشريك الآخر  
لا يجوز لان في قلعه ضررا  
ولا يجبر الانسان على التزام  
الضرر \* ولو لواحد فقال قبل  
خروج الخدجة ان خيار  
زاررا يتوفر وختم بجوز ويقع  
على شجرة البطيخة وما  
يخرج من الخدجة فعلى ملك  
المشتري ولو اراد ان يتركه  
المشتري في الارض ويكون  
له الولاية الشرعية تركا  
فالحيلة شراء الاشجار  
واستمارة الاراضى لكن  
الاعارة غير لازمة فيستأجر  
الارضى بعد شراء الاشجار  
على مدة معلومة ويوزع  
ما قدر في نفسه انه عث على

الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق \* وأما الالفاظ التي تقع بها الهبة فاولاها ثلاثه نوع تقع به الهبة  
وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا أما الاول فكقوله وهبت هذا  
الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك أو تخلفتك هذا فلهذا كلمة هبة وأما الثاني  
فكقوله كسوتك هذا الثوب أو أعرتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عمرتك أو حياتي  
أو حياتك فإذا تمت فهو ورد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي أو لك  
حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال أطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة أو عارية فقد اختلف  
المشايع رحمه الله تعالى في شروحه \* كذا في المحيط \* ولو قال خلعتك على هذه الدابة يكون عارية الا ان  
يتوى الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية \* والاصل في هذه المسائل أنه اذا أتى بلفظ ينفي  
عن تعليق الرقبة يكون هبة واذا كان منبثا عن تعليق المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذان ذلك يتوى في  
ذلك كذا في المستصفي شرح النافع \* ولو قال دارى لك هبة تسكنها أو هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب  
لثلبسه هبة وكذا لو قال أحجوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحجه وله أن لا يحج وكذا لو أوصى أن  
يدفع فلانا فلان الفلج أو يعطى بحجه ألف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي \* رجل عنده دراهم نغيره فقال له  
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب الحنطة  
كلها يكون هبة كذا في خزنة المفتين \* ولو قال خلعتك دارى أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في  
شرح الطحاوي \* ولو قال جعلت لك هذه الدار أو هذه الدار لك فاقبضها فهو هبة هكذا في فتاوى قاضيخان  
\* قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية \* ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك  
فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره هذه  
الامة لك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك لحلال لا تكون هبة  
الا ان يكون قبله كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فوجهها هي هبة يملكها اذا قبض  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط \* عبدى هذا  
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية \* وان  
قال وهبت هذا العبد لك حياتك وحياته فقبضه فهذه هبة جائزة كذا في نجاية البيان \* قال لا خير  
(ابن حنبل) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فاقرا كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل قال  
خلعتك \* (ابن زمين ترا) فاذهب فازرعها فان قال الختن عندما قال هذه المقالة قبلت مارت الارض له  
فتمت بالقبول ولو لم يقل الختن ذلك لاتصير الارض له كذا في الظهيرية \* وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من  
المسلمين هذا المال تسكنهم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لا خذ هذا المال واغزى  
سبيل الله عز وعلافه وقرض كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الرق السمن  
دخل تحت هذه الحنطة دون الغرارة والسمن دون الرق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمن دخل  
تحتها الغرارة والرقة دون الحنطة والسمن كذا في الظهيرية \* ولو قال جميع مالى أو كل شيء أملكه لفلان  
فهو هبة كذا في الاختيار شرح الخنار \* ولو قال جميع ما أملكه لفلان يكون هذا لقول هبة حتى لا يجوز  
بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بى أو ينسب الى فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضي خان  
\* أبو الصغبر عن شجرة أو كرم ما قال جعلته لاني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر

ترجمة  
٣ هذا الارض لك

الثلث والاجرة وان قدم الاجارة على الشراء يبطل لان الارض مشغولة \* ولو باع الحشيش الذي أئبته بنفسه بان سقى الارض لينبت فيه  
الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل أن يبصر بقل لا يجوز بعد ما صار بقل بشرط القطع أو على ان يرسل فيه دابته يجوز بشرط الترك الى

الادراك لا وكذا الرطبة والبقول والبقول الذي يقال له شبت زاد في المختار ولولو الزرع مشترك بين اثنين باع أحدهما نصيبه من غير شريكه بلا اذن الاخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز بعد الادراك (٣٧٦) يصح ولو من شريكه يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يقسّم

البيع حتى أدرك صحيح ولو المانع كما اذا باع جديعا من سقف ونزع وسلم ولو كان الزرع والارض مشتركا فباع نصفهما مع نصفه من الشريك أو أجنبي جاز وان لم يرض به الاخر وناب المشتري عن البائع وعن محمدانه لا يجوز وعدم جواز بيع نصف الزرع بدون الارض فيما اذا كان قرار الزرع فيها مستحقة اعليه اما اذا كان لازم القلع فيجوز كزرع الغاصب وكذا بيع نصف البناء بلا أرض ولو متعديا في البناء يجوز ولو اكل له فباع الارض مع نصف الزرع لا يجوز وذكر الناطقي بيع نصف الاشجار معها أو نصف الزرع معها يجوز وبيع نصف الزرع بلا أرض ان باع الاكار من رب الارض جاز لا العكس ولا يسقط العمل كالسقي ونحوه من الاكار ما دامت مدة الزراعة باقية أما اذا باع رب الارض من اخر جازا لبيع سقط من الاكار العمل وعن محمد البناء بين رجلين والارض لغيرهما باع أحدهما حصته من أجنبي لم يجوز شراء الثمار على الشجر فنصفه قبل الادراك لا يجوز والنصف الاخر بعد الادراك يجوز وقبل الادراك ان لم يتوردا وتورد لكنه لم يصلح للكل وعلف الدواب قال شيخ الاسلام وشمس الائمة لا يجوز في الايضاح وشرح الطحاوي والتدوير يجوز بلا شرط الترك وان لم يصرف منتفعابه ولم يظهر صلاحه القبض وهو الصحيح والحاصل ان شراء القصيل والتمر على الثعل قبل ان يصلح للانتفاع به بعض على عدم الجواز بعده يجوز بشرط القطع أو مطلقا

وعليه أكثر مشايخنا كذا في الغيبانية \* وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط \* ولو قال أغرسه باسم ابني لا يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوق الذي أملاكه أو دارى لابي الصغير فهو هبة وتتم بكونها في يد الاب كذا في القنية \* رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جاز وتتم من غير قبول كذا في التناخانية \* قال لابنه ٢ (ابن مال ترا كردم) أو قال (بنام بوركدم) أو ٣ (آن بوركدم) أو تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاخلاط \* رجل قال لرجل قدمته لك بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فقبطها فهي هبة وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها على غير مهر مسمى قدمته لك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي \* عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان في يدي رجل ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب أعطني فقال أعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية \* وان كان في يد صاحبه فهو وديعة كذا في المحيط \* لو قال منحتك هذه الارض أو هذه الدار أو هذه الجارية فهي اعادة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه جملتها على العارية لانها لا تدنى وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك جملتها على الهبة كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى (أهو) سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما ٤ (من حصه خود را بتوار زانی داشت) قال لا يكون هبة كذا في التناخانية \* ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدارهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال ه (فدای تو باد) أو قال ٦ (از تو دریغ نیست) لم يكن هبة كذا في السراجية \* رجل قال لامرأته ٧ (این کنیزك خویش مرا بخش) فقال ٨ (فدای تو باد) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته ٩ (می باید که این غلام مرا بخش تا آزاد کنی) فقالت (از تو دریغ نیست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لولي العبد هبة لي فقال هو لك فقال لا أقبل فهو هبة كذا في المحيط \* امرأة ماتت وتركت اثنين من زوج آخر فقال أحدهما عند قبرها وهبت لزوجة أخي المهر الذي كان عليه لامي فقيل لابن آخر ما تقول أنت فقال ١٠ (وی جنبان بابك نبود که ویرایا زارم) لا يكون هبة للمهر ولا لبراءه فان طلبه بخصته من ذلك لا يكون ايداء كذا في جواهر الفتاوى \* قال لمنفقه اصرف ههنا من خشيته الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة كذا في القنية \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جاريتي فليأخذ من شاء فأخذها رجل تكون له رجل دفع ثوبين الى رجل فقال أيهما شئت فلك والاخر لا ينك فلان فان بين الذي له قبل أن يتفرقا جاز وان لم يبين لم يجوز كذا في محيط السرخسي

\*(الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز)\*

وتصح في محوز مفرغ عن أملاك الموهوب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتفعابه بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا تصح في مشاع يقسم ويبقى منتفعابه قبل القسمة وبعدها كذا في الكافي \* ويشترط أن يكون الموهوب مقسوما ومفرازا وقت

٢ جعلت هذا المال لك أو قال جعلته باسمك ٣ جعلته نصيبك ٤ استنسبت ان تكون حصتي لك ٥ يكون فداك ٦ ليس ممنوعا منك ٧ هي لي جاريته هذه ٨ تكون فداك ٩ يلزم ان تهين هذا الغلام لاعتقه ١٠ ما كان أبابؤذي

القبض وشمس الائمة لا يجوز في الايضاح وشرح الطحاوي والتدوير يجوز بلا شرط الترك وان لم يصرف منتفعابه ولم يظهر صلاحه القبض وهو الصحيح والحاصل ان شراء القصيل والتمر على الثعل قبل ان يصلح للانتفاع به بعض على عدم الجواز بعده يجوز بشرط القطع أو مطلقا

لا بشرط الترتيب واختار القدوري والاسيحي الجواز ونص محمد دل عليه قال باع قصيلا او غرافا اول ما يظلم ان جزء المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الادراك فعلى المشتري وعند الثاني عشرها (٣٧٧) بقدر الطمع والبقول على البائع والرائد على المشتري فلو لا جواز

البيع لما لم يبيع على المشتري \*  
والحيلة للجواز عند الكل  
ان يبيع مع الشجرة أو  
يبيع أول ما يخرج من  
الورد مع الورق فيجوز البيع  
في الثمار تبعا وفي التبريد  
بيع الثمرة والزرع الموجود  
قبل كونه زرعاً منتفعاً به جائز  
بلا شرط الترتيب وبه يفسد  
وان تنهى العظم فشرط  
الترتيب لا يفسد عند محمد  
وهو الاستحسان خلافهما  
\* وان اشترى مطلقاً وترك ان  
تنتهي عظمها اول ثمنه  
لكنه باذن البائع طاب وان لم  
ينام والترك بلاذن تصدق  
بما زاد ولو اخرجت الشجرة  
ثمرة أخرى قبل جداد الاول  
فهى للبائع وان جعلها للبائع له  
طاب له وان اختلف بالموجود  
حتى لم يعرف ان كان قبل  
التخلف فسد وان بعدها  
اشترى والقول في المقدار  
قول المشتري وان اشترى  
ثمرة باملاح بعضهم او صلاح  
الباقى يتقارب وشرط الترتيب  
جائز عند محمد وان كان يتأخر  
ادراك الباقي كثيرا لا يجوز  
فما لم يدرك وجاز في المدرك  
والبطيخ والباذنجان يجوز  
بيع ما ظهر لاما لم يظهر ولو  
باع الاصول بما فيها من الثمار  
جائز في الكل \* وذكر شمس الائمة  
اشترى ثمار الكرم والفايز  
وقد خرج بعضهم قال

القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الماشية لم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل  
يجوز كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا يجوز وكذاهما  
فاسدتان هكذا في النهاية \* ولا يتم حكم الهبة الامقبوضة ويستوى فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً هكذا  
في المحيط \* والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن نارة ثبتت نصاً  
وصريحاً ونارة ثبتت دلالة فالصريح أن يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضراً في المجلس ويقول اذهب  
واقبضه اذا كان غائباً عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضراً وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو  
بعد الاقتراق عن المجلس صح قبضه وملكه قياساً واستحساناً ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه  
لا في المجلس ولا بعد الاقتراق عن المجلس وان لم يأذن له بالقبض صح بحال منه ان قبضه في المجلس صح  
قبضه استحساناً لا قياساً وان قبضه بعد الاقتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب  
غائباً فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازاً استحساناً لا قياساً وان كان بغير اذنه لا يجوز قياساً  
واستحساناً هكذا في الذخيرة \* وهب لا تخرق ساهية فاسدة وخلى بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب  
له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهب شيئاً حاضراً من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضاً عند  
محمد رحمه الله تعالى خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* وفي الباقي عن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضراً لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكتفى  
قوله قبضت واذا لم يقل اقبضه فاعلم ان القبض أن يتقله فاذا لم يقل قبضت لم يجوز ان يقل الا أن تكون الهبة  
بمسئلة كذا في المحيط \* ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال لا خرو هبتت الهبة كذا في النبايع  
\* قال لا تخرق لفلان ألف درهم على أن يضمن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منه كانت الهبة  
جائزة والامراض ضمن للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الامر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة  
للامر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال لا تخرق على وجه المزاح هب لي هذا فقال وهبت  
وقال لا تخرق قبضت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر  
فقبضه جازت الهبة وان لم يقل قبضت كذا في المنتقط \* ولو كان العبد غائباً فقال له وهبت منك عبدى فلانا  
فذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه نأخذ كذا في الحاوى للفتاوى \* ولو قال هولاء ان شئت  
فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اذا وهب غلاماً من  
رجل والغلام بحضرتهما ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى  
يأمره بقبضه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل غلاماً لم يقبضه الموهوب له حتى وهب الواهب لرجل آخر  
ثم أمرهما بالقبض فقبضاه فلهما وللثاني وكذا لو أمر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزانة المفتين  
\* وفي بيع الفتاوى واشترى عبداً لم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا  
في الخلاصة \* ولا يجوز هبة العبد المأذون فان أجاز له مولاه مولدين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجوز ذلك  
وان أجاز له المولى والغرماء كذا في المبسوط \* قال لا تخرق وهبت لك فقيراً من هذه الصبرة فاكمل الموهوب له  
بحضرة الواهب لم يجوز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فقيراً فاكملها كماله جاز كذا في السراجية \* ولو  
وهب لرجل ثياباً في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً وان كان الصندوق مفتوحاً كان  
قبضاً كذا في محيط السرخسى \* واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة أو عارية أو أمانة  
ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد دفعها قبضاً كذا في الكافي \* ولو وهب المستاجر من الاجر والمغصوب  
من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسى \* ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة أو المثل  
كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب

(٤٨ - فتاوى رابع) التكرنى لا يجوز وهو ظاهر المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن محمد بن سبيع الورد جله يجوز ومعلوم ان الورد  
يتلاحق وبه اتفق الحواشي في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرها الجواز وجعل الموجود اصالاً ومال السرخسى الى قول التكرنى \* وان استاجر

الاشجار ليرك عليها الثمار لا يجوز لكنه لو ترك بناء على الاجارة تطيب الزيادة ولا يجب الاجر \* ولو اشترى صيداً او اسماً او ارضاً وترك  
القبض لا تطيب الزيادة ويجب اجر المثل (٣٧٨) لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة يصح واستجار الاشجار لم تعارف فلا يصح

مرهوناً في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضاً فينبو قبض الرهن عن قبض الهبة واذا صحت الهبة بالقبض  
بطل الرهن فيرجع المرتهن بدينه على الراهن كذا في البدائع \* وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى  
الموضع الذي فيه العين وبعضى وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع \* والاصل انه  
متى تجانس انقبضان ناب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينبو غير  
المضمون عن المضمون كذا في الجوهرية النيرة \* استودع اخاه عبداً أو ثوباً أو متاعاً أو داراً أو دابة ثم قال وهبت  
لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو هب عبداً لاختيه وقبضه في المجلس أو بعده بامر  
بالقبض ناصح فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية \* وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة  
يجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العبادية \* هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة لا يجوز سواء  
كانت من شريك أو من غير شريك ولو قبضها اهل تفيد الملك ذكر حسام الدين رجه الله تعالى في كتاب  
الواقعات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك ملكاً فاسداً وبه يقتضى كذا في  
السراجية \* ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد راعى ما حتى ولو هب نصيبه من  
عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق \* واذا علم الموهوب له نصيب الواهب  
ينبغي ان تجوز عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما لا تجوز كذا في محيط السرخسي \* هبة المشاع فيما  
يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة صحيحة عندهما او فاسدة عند الامام وليست باطله حتى تفيد الملك  
بالقبض كذا في جواهر الاخلاط \* ذكر الصمد الشهدا اذا هب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت  
الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكاً فاسداً قال وبه يقتضى كذا في الفتاوى العتائية \* لا يثبت الملك  
للموهوب له الا بالقبض هو المختار كذا في الفصول العبادية \* والشيوع من الطرفين فيما لا يحتمل القسمة مانع  
من جواز الهبة بالاجماع وأما الشيوع من طرف الموهوب له فمانع من جواز الهبة عند أبي حنيفة رجه  
الله تعالى خلافاً لهما كذا في الذخيرة \* ولو هب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا  
غنيين فهو هب لكل واحد منهما انصافاً وأبهم فقال وهبت منكما أو هب على التفاضل فقال لهذا ثلثها  
ولهذا ثلثها قال أبو حنيفة رجه الله تعالى لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رجه الله تعالى تجوز في  
الثلاثة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى تجوز في فصلين وهما اذا هب مائة أو نصفين ولا تجوز على التفاضل  
وفي الكرخي قال ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا  
نصفها ولهذا انصفها جاز لانه وهبها لهما وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت  
لك نصفها ولهذا انصفها لم تجز لانه أفرد أحد النصفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعاً ولو قال  
وهبت لكما هذه الدار ثلثها لهذا وثلثها لهذا لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجه الله تعالى وجازت  
عند محمد رجه الله تعالى فاتفق أبو حنيفة وأبو يوسف رجه الله تعالى على فساد هذا العقد من أصلين  
مختلفين أما أبو حنيفة رجه الله تعالى فأفسده لوجود الاشاعة في القبض وأما أبو يوسف رجه الله تعالى  
فقال لما خالف بين نصيبهم ما دل على أن العقد لا أحدهما غير العقد لآخر فصار كأنه أفرد به العقد ولان  
القبض شرط في الهبة كالأمر كذا في السراج الوهاج \* اذا هب اثنان من رجل داراً فانه يصح بالاجماع  
كذا في المضمرات \* والمتسده هو الشيوع المتعارف لا الشيوع الطارئ كما اذا هب ثم رجع في البعض الشائع  
أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية \* ولو هب  
مشاعاً فيما يقسم ثم أفرد به وسله صح كذا في السراج الوهاج \* ولو هب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو هب  
الجميع وسلم متفرقاً جاز كذا في التتارخانية \* قال ولو هب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم هب نصفها  
الآخر لرجل آخر لم يجز شئ من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى هب النصف الثاني للثاني ثم سلم الدار

وان بين المدة فاعتبر مجرد  
الاذن فطاب ولم يجب اجر  
المثل لعدم الاجارة رأساً \*  
والحيلة ان يقول المشتري  
للبياع جعلت لك جزءاً من  
الف جزء من هذه الثمرة  
على ان تعمل فيها بالمساقاة  
وانما يحتاج الى الابقاء قبل  
التناهي وحينئذ تجوز  
المساقاة ويصح نصف الثمار  
مشاعاً قبل بدو الصلاح من  
شريكه جائز لامن غيره  
كبيع نصف الزرع من  
شريكه \* وافق السغد  
على انه لا يجوز من شريكه  
أيضاً \* باع نصف نزل الكرم  
والعنب قدر المجموع لا يجوز  
وبعد ذلك ان لم يلفظ بلفظ  
العنب وصار عنباً قلب جائز  
أما لو ذكر لفظ العنب لا يعود  
جائزاً \* اشترى العنب كل وقر  
بكذا والقر معروف عندهم  
ان كان العنب من جنس  
واحد يجوز عند الامام في  
فرد كما في الصبرة وعندهما  
يجوز في الكل والفقيه على  
انه يجوز عند الكل في الكل  
فيه وان كان من اجناس  
مختلفة لا يجوز عنده اصلاً  
وعندهما ما يجوز في الكل  
والفقيه على انه يجوز عنده  
في الكل ويكون كل وقر بما  
قال اتهم مجلس التسليم  
أم اختلف والفتوى على  
قوله ما يسيّر المسلمين \* وشراء  
الشجرة على ثلاثة أوجه  
اما بشرط القطع وانه صحيح  
في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعروقها على العادة ويدخل اصلها اليها  
في البيع ولا يحفرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجه الارض مضرة للبائع من توهين



بناءً أو نحوه أو يقطعها من وجه الأرض فإذا قلع أو قطع ونبت من العروق أخرى فللبائع رضا المشتري بدخول ذلك القدر في ملكه إذا قطع من أعلى الشجرة فالنابت اذن للمشتري وإن بشرط القرار فيه الا يومه بالقطع وان قلع له (٣٧٩) ان يغرس مكانها أخرى وان مطلقاً

قال الثاني لا تدخل الأرض

وقال محمد رحمه الله

الشجرة مع القرار كافي الاقرار

والقسمة والهبة والصدقة

والوصية على الاختلاف

والفتوى في مسئلة البيع

على قول محمد واذ دخل

ما تحت الشجرة في التصرفات

التي تدخل بقدر غلظتها

وقت البيع فإذا زاد الغلظ

عليه للبائع تحت الرائد ولا

يدخل ما انتهى اليه العروق

والاغصان ويبع التبن قبل

الذرة لا يجوز لانه معدوم

وبيع السكس قبل التذرية

يجوز وشراء حليج قطن لم

يندف وجهه قبل الحليج أو

النوى في التمر والمؤلوة في

الصدف أو البذر في هذا

البطخ ورضى البائع بقطعه

فالبائع فاسد بخلاف بيع

الحنطة في سنبلها لان الغالب

وجودها ويقال أيضا انها

حنطة \* اشترى مائة من من

هذه الصبرة يجوز \* باع حنطة

أو شعير في ملكه ولم يصف

ولم يشتر المبيع موجود في

ملكه صحيح وكذا الباع ارضه

ولم يذ كر الحدود ولم يشتر

الهاوكذا لو قال بعثك

كر من حنطة وفي ملكه كتر

واحد يصف اليه فان كان

أنقص من كرفالباع باطل

في السكر لانه باع المعدوم

والموجود وكذا لو قال بعثك

جارية وله واحدة فان اثنان

اليه ما جازت الهبة لهما عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بخرقة مالو وهب الدار لهما جله كذا في  
المبسوط \* ولو وهب درهمًا لصاحب من رجلين اختاروا فيه والصحيح أنه يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي أن  
يكون بخرقة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب بعض الدراهم من انسان جاز كذا في الصغرى  
\* رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمًا مني ما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن  
والجودة لا يجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه الاول تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت  
وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل أعطى رجلاً درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن  
والجودة سواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لم يجز وان كان أحدهما أثقل أو أجود أو أردأ يجوز  
ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز  
وان قال أحدهما لك هبة لم يجز كأناسواءاً ومختلفين كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى آهو وقيل سئل  
القاضي ببيع الدين عن قال لذي رحم محرم ٢ (بكبر اين پنج دينار تراوسوي وى انداخت) فقبل ان  
يقبض ٣ (باز كرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التنازحية \* رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال  
ثلاثة قضاء من حقك وثلاثة هبة لك وثلاثة صدقة فضاع الكل يضمن ثلاثة الهبة لانه هبة فاسدة ولا  
يضمن ثلاثة الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي \* اذا وهب الرجل  
لرجل نصف عبداً وثلاثة وسلمه جاز كذا في المحيط \* قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبدين أو نصف  
ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زطي ومروى وهروى ونحو ذلك جاز وكذلك الدواب المختلفة  
على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوماً كذا في المبسوط \* واذا وهب نصيباً له في حائط  
أو طريق أو حمام أو سمي وسطه على القبض فهي جائزة كالو وهب بيتاً لا يخرج مع جميع حدوده وحقوقه  
مقسوماً مفروقاً فقبضه الموهوب له باذن الواهب سكن بممر البيت مشترك بينهما وبين آخر جاز كذا في جواهر  
الاخلاطى \* (١) رجل دفع ثوبين الى رجل وقال أهبهما شئت فهو لك والآخر فلان فان بين الذي له قبل  
أن يفترقا جازوا فلا كذا في السراجية \* قال عبد المأذون عليه دين كثير وهبه مولا له لرجل لم تجز هبته  
والدين في رقبته يباع فيه الا أن يؤدى عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لم تجز أن الهبة لا تتم وللعمر ما أن  
يطلبوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه فللعمر ما أن يأخذوا الواهب بقبضه يوم وهب  
كذا في المبسوط \* والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة الكبير أنه اذا كان دفع الى آخر ألفاً  
وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الألف في يده ضمن المضارب حصه الهبة كذا في الفتاوى  
الغياثية \* رجل أعطى رجلاً نصف دار هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها  
فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار أو تصدق وسلم  
ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الاصل أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان \* ونص في  
الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز ونص في الفتاوى أنه هو المختار  
كذا في الوجيز للكردي \* عبد بين رجلين وهب أحدهما لهذا العبد شيئاً فان كان الموهوب مما يحتمل  
القسمة لا تصح أصلاً وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا  
في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتبية ولو وهب الحرقى المستمن من مسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز

ترجمة

٢ تناول هذه الخمسة ذنانير لك ورمها بوجهته ٣ أخذها ثانياً

(١) قوله رجل دفع ثوبين الخ تقدم هذا الفرع آخر الباب الاول معزو المحيط السرخسي فالاولى اسقاطه

من أحد الموضوعين اه بجزاوى

فسد للجهالة وقد أعيدت مسائل بيع الأرض بعد إعطائهم الزرعة لقوا ثدوتها ربيع ترك ذكراً \* باعها وهي في عقد زراعة الغير فالخلاف في  
على أنه اولى في مدته من كان البذر منه فان أجاز فلابشئ لعله وفي مجموع النوازل فان أجاز وفيها غلظة فالكل لا يشتري وان لم يجز لا يجوز البيع

وكذا في الكرم ظهرت الثمار ولا وقيل الجواب على تفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد الغاء البذر لا يجوز قبله ان من المزارع لا يجوز ولا يجوز  
وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز به افتى (٣٨٠) المرغيناني وذكر القاضى ان البذر اذا كان مشروطا من العامل زرع

القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فهو به أحدهما صحيح والبيان اليه كذا في التتارخانية \* ولو  
وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع أولا عند  
الموهوب له ويخلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو هب المتاع دون الدار وخلى بينه  
وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلى بينه وبينهما صح فيه ما جعلا كذا في الجوهرة النيرة \* وان  
فرق في التسليم نحو ان يهب أحدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي  
المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيه ما جعلا ولو هب الارض دون الزرع أو الزرع دون  
الارض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وخلى بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لأن كل  
واحد منهما مما متصل بصاحبه اتصالا بجزءه فصار بمنزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو هب كل واحد  
منهما على حدة كما اذا هب الارض ثم الزرع أو الزرع ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة  
فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيه - ما أيهما مقدم كذا في السراج الوهاج \* ولو هب الدار ولم  
يسلم حتى وهب المتاع وسلمها مجله جازت الهبة فيه ما اذا هب الجراب والحوائط ولم يسلم حتى وهب  
الطعام وسلم مجله جازت الهبة في الكل كذا في المحيط \* ولو هب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله  
اقبضها أو سلمت اليك اذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التتارخانية \* هبة الشاغل تجوز وهبة  
المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان  
القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز  
ولو هب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظيره كذا في الفصول العمادية \* رجل وهب أمة لرجل وسلمها  
اليه وعليها حل وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلى للواهب لا للموهوب له والمصدق  
عليه لمكان العرف والعادة قال رضى الله تعالى عنه فان كان الثوب الذي عليها قد رمايستر عورتها ينبغي  
أن يكون ذلك للموهوب له ولو هب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزع  
ويُدفع الثوب والحلى الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا هب دابة وعليها سرج ولجام دون  
السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو هب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط  
\* ولو هب الدابة وعليها حل لم تجز ولو هب الحل على الدابة وسلمها معها تجوز وكذلك لو هب الماء في القمعة  
تجوز ولو هب القمعة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي \* وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة  
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي \* وفي المتنقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز للرجل أن  
يهب لامرأته ولا أن تهب لزوجها ولا لجنبي دارا وهي ساكنة وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة  
\* ولو هب زراعا في أرض أو ثمر في شجرة أو حلية في سيف أو بناء في دار أو قفيزا من صبرة أو أمره بالحصاد  
والجزاز والنزع والنقص والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه هبه بعد الجزاز والحصاد ونحوهما  
وان لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي \* ولو كانت الدار في يده باجارة فهو به البناء جاز كذا  
في التتارخانية \* ولو هب دارا بعتاها وسلمها ثم استحق المتاع صحت الهبة في الدار كذا في الكافي  
\* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة  
الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم المستعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار  
من المستعير صحت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من  
المستعير كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس بموهوب لما انهم لم تكن مشغولة بملك الواهب  
وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية \* لو أودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان  
هلك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول

أم لا يتوقف البيع على  
اجارة العامل وصاحب  
المحيط ان البذر لو من المزارع  
لا يتخذ البيع في حقه لانه  
في اجارته وان من المالك  
ينفذ لانه اجيره وان من  
المالك لكن زرع ولم  
ينبت لا يتخذ بيعه لانه تعلق  
به حق المزارع ولو لم يزرع  
لكنه كرب أو حفر الانهار  
فظاهر الرواية وهو الصحيح  
نفاذا لبيع الارض المزارع  
وقيل لا وفي الكرم لا نفاذ في  
حق العامل عمل ام لا \*  
الاولا لحي البيع بعد ما زرعتها  
العامل والبذر من ربهما قبل  
النبات برضا العامل جائز  
ولاشئ للعامل لعدم ثبوت  
حقه قبل النبات وان من  
قبيل العامل قبل النبات  
برضا جاز وله ثمن ما يخص بذره  
لانه ملكه وان بعد النبات  
ففي الحالين اذا أجاز البيع  
ونصيب العامل قائم ولو بلا  
رضاء ملك العام - ل ابطال  
البيع وذكرنا لو تار ان يبيع  
الارض بعد النبات لا يجوز  
بلا رضا العامل فقيده دل  
على الجواز قبل النبات بلا  
رضاه وقد ذكرنا انه موقوف  
على اجارة العامل \* والكرم  
والنخل ان لم يخرج يصح بلا  
رضاه لعدم ملكه اجماله أجز  
عمله وفي غريب الرواية اجاز  
المزارع على ان يكون على  
نصيبه فالبيع فاسد وقد

ذكرنا انه يجوز وصحة المزارع على حاله وأشار في الاصل ان يبيع الارض مع نصيب المزارع لا يجوز وفي يوع غريب  
الرواية اشترى الارض المزروع المشتركة بلا رضا المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال ففسد فان صبر الى الحصاد أو أجاز المزارع جاز

وان اجاز على أن نصيبه على المزارعة لا كما ذكرناه وان باع رب الارض ارضه بنقسطه من الزرع بلا إذن المزارع ان طلب تسليمه في الحال فسد وان صبر الى الحصاد جاز ولا يتصدق المشتري بما زاد فيه لانه حدث (٣٨١) على ملكه وكذا اذا باع داره بعد

ما أجزأه ان صبر المشتري حتى تنقضي المدّة يجوز البيع وان طلب تسليمه في الحال فسد البيع \* وذكر الصدر والناطقي نخلة بينهما عليها ثمر أو أرض فيها زرع مشترك باع أحدهما نصيبه من الأرض أو النخلة أو الزرع أو الثمر يجوز ويقوم المشتري مقام البائع ولا ضرر فيه \* وذكر شيخ الاسلام باع أحد الشريكين حصته من الزرع من شريكه بلا أرض قبل الادراك لم يجز للزوم ضرر على المشتري في غير المعقود عليه لان البائع يأمره بالقابض ليعرض أرضه واجاب صاحب المنظومة فحين اشترى كرها بغلته المدركة ومنع الاكار المشتري عن حصته ان البيع برضا الاكار لا يصح منهعه ولو بلا رضاه لا يصح البيع وحصته مانعة جواز البيع \* باع أرضا على وجه لم يدخل زرع في البيع افق صاحب الحيط بنفسا البيع كبيع جندع من سقف وافق البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز البيع \* باع الأرض بلا إذن المزارع والزرع بقل ذكر في الاصل انه يوقف على اجازة المزارع كالمتأجر فان أجاز له جاز لا بطلان حقه وان لم يجز خير المشتري بين الفسخ والتبرص الى رفع الزرع لعجز البائع

محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التارخانية \* ولو وهب جوا القابض فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له أو وهب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجواقي كذا في المحيط \* وكذا لو وهب جوا القابض فيه من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجواقي صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له أولا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عندهما ما لم ينقل لا ضمن وقيل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينابيع \* ولو وهب أرضا بما فيها من الزرع وسلمها أو وهب نخلا بما فيها من الثمر وسلمها ثم استحق الزرع والثمر بدون النخل والأرض فالهبة باطلة في الأرض والنخل كذا في المحيط \* وهب أرضا وزرعها فيها استحق وسلم ثم استحق أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اغبره وهبت لك هذين البيتين وأحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصتي من هذا البيت الآخر جازت الهبة كذا في خزنة المفتين \* في الفتاوى العتبية ولو وهب داره لامرأته ولمافي بطنها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله للحي كذا في التارخانية \* وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في الميسر \* ولو أعتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيهما (١) والصحيح هو الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز وفي التدبير لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ضل أولاده فوهبها لآخر وساطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية \* اذا وهب مال المضاربة للمضارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط \* أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لكونها اسقاطا حينئذ كذا في الظهيرية والله أعلم

### \* (الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل) \*

ولو قال لا تجزأ أنت في حل مما كنت من مالي فله أن يأكل اذا قامت أمانة التفاق كذا في المنتقط \* رجل قال لا تجزأ من كل من مالي فهو في حل الفتوى على أنه يحل كذا في السراجية \* عن ابن مقاتل فبين له شجرة فقال من كل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغني والفقير وهذا هو المختار كذا في الفتاوى الغيبائية \* قال لا تجزأ من كل حق هو لك على ففعل وأبرأه ان كان صاحب الحق عالم به برئ حكما وديانة وان لم يكن عالم به برئ حكما بالاجاع وأما ديانة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه (١) قوله والصحيح هو الفرق الخ هو أن التدبير لا يزيل ما كان في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل بغيره فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق فافي البطن غير ملوك اه بجاوي

عن تسليم المبيع وان اجاز البيع يؤمر المالك والمزارع بتسليم الارض الى المشتري ثم يدفع المشتري الارض الى المزارع باجر المثل الى الحصاد بلحوازا جارة العقار قبيل القبض عند الامام خلافا لمحمد في امر القاضي بالتسليم فيرتفع الخلاف ولا يصح الامر بالقلم لعدم التعدي وان كان

الزرع لرب الارض \* باع منه الزرع بمن معلوم وتقابضاهم اجر منه الارض وكذا في الشجر والكرم بدفعهما معاملة ويبيعهما منه ثم يوجب  
الارض منه هذا اذ لم يسم الزرع أما اذا سمى (٣٨٣) يتوقف على اجازة المزارع فان لم يجز نقض الحاكم البيع في الارض وحصة ربه من

الزرع لانه يصير كبيع نصف  
الزرع شائعاً ولا يمكنه التسليم  
الا بضرر يلزم فيما لم يبيع فلا  
يجوز وان لم ينقض الى ان  
ادرل جازا البيع في الارض  
وفي حصة ربه وان طلب  
البائع النقض والى المشتري  
ليس له ذلك بخلاف عكسه  
لان النقض حق المشتري  
وذكر الوالو الجى ان يبيع  
الارض بلا رضا المزارع  
موقوف على اجازته فان لم  
يجزه خبر المشتري في ظاهر  
الرواية والامر في النقض اذا  
اختصم البائع والمشتري  
عند عدم اجازة المزارع قبل  
الحصاد الى المشتري وذكر  
القاضى بيع الارض بلا زرع  
أو عكسه يجوز وكذا يبيع  
نصف الارض بدونه ويبيع  
نصفه بدونه الا ان يبيع  
الاكر من المالك وان باع  
رب الارض من الاكر لا يجوز  
الا اذا كان البذر من الاكر  
فيجوز وفي الجامع الاصغر  
يبيع المزارع حصته من  
رب الارض أو من غيره  
لا يجوز وفي موضع آخر يبيع  
من رب الارض قبل النبات  
لا يجوز وبعد يجوز وفي  
الفتاوى الزرع اذا كان كله  
لواحد أو كان مشتركا بين  
رجلين أو ثلاثة باع بعضه  
أو واحد قسطه بلا ارض  
ان مـدر كـجاز وان لم يكن  
مـدر كـلا يجوز فان لم يفسخ  
حتى ادرل عاد جائزا لروا

٢ جعلت في حل ٣ جعلت جميع غرمائى في حل  
ترجمة

المانع وهو لزوم الضرر لمطالبة المشتري بتفريغ الارض بكـذع من سقـف القاضى شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه السراجية  
من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من آخر لا يجوز وان باعها مجله يجوز ولذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم

نصيبه من أحدهما لا يجوز أن يباع منه ما جاز \* وفي موضع إذا باع رب الأرض نصيبه من الأكارم يجوز \* وكذا في المساقاة إذا اشترى العامل حصة مالك الأجير لثمنهم ما إذا لم يتنازعا حتى أدرك جاز البيع لزوال المفسد ولو مدركا (٣٨٣) وقت البيع جاز بيع كل من الآخر \* وفي

النوازل أرض بينهما فاقطن  
باع أحدهما حصته من القطن  
من شريكه أو أجنبي بلا أرض  
لا يجوز وكذا الكرم بين  
رجلين باع أحدهما حصته  
من الأتزال وهو حصصهم ان  
طلب القطع في الحال يحكم  
بالقسا دون صبر حتى أدرك  
لا \* وفي العدة باع الأكارم من  
ربها حصته لا يسقط من  
الأكارم العمل إلى تمام المدة  
وان باع الدهقان نصيبه من  
غيره وجازا لم يبع سقط العمل  
من الأكارم \* وكذا صاحب  
المنظومة باع الدهقان  
حصته من نزل الكرم بلا  
رضا الأكارم يجوز وللاكار  
ان يقول لا عمل للشري  
وان رضاه بطلت المساقاة  
وان اشترى حصة الأكارم بلا  
رضا الدهقان لا يجوز  
وبرضاء جاز خروج الأكار  
عن المساقاة \* وكذا الديناري  
باع العامل والمالك نصف  
الترل مشاعا قبل الإدراك  
لا يصح للزوم الضرر إذا  
طلب القسمة وكذا الزرع  
قبل الإدراك \* ولو باع رجل  
نزل كرمه وهو حصصهم جاز  
لانه مال مقدور التسليم  
القاضي باع حصته من  
المبطنة المشتركة والقطع  
يضره لم يجز ونصيب البائع  
قبل القبض للشري ولو جاز  
الشريك البيع ثم رجع عن  
الإجازة له ذلك لان تحصيل  
الضرر لا يلزم على أحد \* وإذا

السراجية \* وأكثر مشايخ بخاري على أنه لا يباح كذا في جواهر الإخلاط \* أهدي للصغير الفواكه يحمل  
لوالديه أو كاهل الأهل إليه ما وذر الصبي لاستصغار الهدية ولو أن رجلا اتخذ ولية للعتان فأهدى إليه  
الناس مختلف المشايخ رجحهم الله تعالى فيها قال بعضهم هي للولد سواء قلوا هي للصغير أو لم يقولوا سلموها  
إلى الأب أو إلى الابن لانه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم إذا قالوا الولد  
فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه أبو الليث رجحهم الله تعالى ان كانت الهدية مما يصلح للصبي  
مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وان كانت الهدية دراهم أو ذنانير أو سميان من متاع  
البيت أو الخيوان فان أهداه أحد من أقرباء الأب أو من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للعتان  
فأهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد سواء قال المهدي هذا الولد أو لم يقل فان كانت الهدية تصلح  
للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والسكره فهو للصبي لان هذا تملك للصبي  
عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والذنانير ينظر إلى المهدي فان كان من أقارب الأب  
أو معارفه فهي للأب وان كان من أقارب الأم أو معارفها فهي للأم لان التملك هنا من الأم عرفا وهنا من  
الأب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك  
إذا اتخذ ولية لزوج أو أهدى له ما إذا قال أهديت للأب أو للأم أو للزوج أو للمرأة فالقول للمهدي كذا في الظهيرة  
\* رجل قدم من السفر وجاءه داي إلى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الأشياء بين أولادك وبين امرأتك  
وبين نفسك فان كان المهدي قائما يرجع في البيان إليه وان لم يكن قائما فاصطليح للنساء خاصة فهو لامرأته  
وما يصلح للصغار من الأثاث فهو لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهو لهن وما يصلح له فهو له فان كان يصلح  
للرجال والنساء جميعا ينظر إلى المهدي ان كان من أقارب الرجل أو معارفه فله وان كان من أقارب المرأة  
أو معارفها فلهما فاذن التعويل على العادة هكذا في المحيط \* رجل بعث إليه بهدية في ناء أو ظرف هل يباح  
له أن يأكلها في ذلك الأثناء ان كان ثريدا أو نحوها يباح له أن يأكلها في ذلك الأثناء لانه ما دون في ذلك دلالة لانه  
إذا جمعه في ناء آخر ذهب لذته وان كان شيء من الفواكه أو نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له أيضا  
والأفلاوي يقال إذا بعث إليه بهدية في ظرف أو ناء ومن العادة رد الظرف والناء مع الظرف والناء وذلك  
كالقصاع والجواب وما أشبه ذلك وان كان من العادة أن لا يرد الظرف كقواصر القرف الظرف هدية أيضا لا  
يلزم رده ثم إذا لم يكن الظرف هدية كان أمانة في يد المهدي إليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن  
يأكل الهدية فيه إذا لم تقتض العادة تفريقه فان اقتضت تفريقه وتحويله عنه لزمه تفريقه كذا في السراج  
الوهاج \* سئل ابن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شيئا من على خوان آخر ومن هوليس  
يجالس معهم يتقدمهم قال ليس لهم ذلك ولو تناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي  
الاستحسان أن كل من كان في تلك الضيافة إذا أعطاه جاز به نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال  
لا تخرأ دخل كرمي وخد من العنب ولم يزد على هذا فاختار ان يأخذ منه شعبة كذا في الفتاوى العتائية \*  
وان قال خد من البر ياخذ منون كذا في المحيط \* صبي أهدي وقال ان أبي أرسل إليك هذه الهدية يحمل  
له التناول إلا أن يقع في قلبه أنه كاذب كذا في الملتقط \* قال أبو يوسف رجحهم الله تعالى لو اشترى ثوبا بعشرة  
فأرجح له لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال الوكيل لأسلم من تناول  
مالك فقال الأمر أنت في حل من تناولك من مالي من درهم إلى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له أن  
(٢) قوله عذيرة بعين المهمل ثم الذال المجهمة هي طعام الختان وما في النسخ من رسمه بالغين المعجمة والذال  
المهمل فتعريف اه بجرأوى

أراد ان يكتب كتابا فباع أرض أو الكرم نصيبه من الزرع والتمر ولم يبع الأكارم نصيبه من الزرع والتمر مدركا كتب نصيب البائع  
بانفراده وان لم يكن مدركا الحق به حكم الحاكم وقال وحكم بعهده حاكم من حكمه لا سلام هذا إذا لم يوافق الأكارم البائع وان وافق باع

الكل حله النصف بحكم انه ملكه والباقي بحكم الاذن من شريكه ثم يتقايلا في حصة العامل باذنه فيبقى للمشتري النصف ووجه ثالث ان يكتب البيع كما ذكرنا غير انه لا يكتب (٣٨٤) فيه لاختيار للمشتري ولا قبضه للمشتري ثم يمكن ان حتى يدرك فاذا ادرك انقلب جائزا

لرؤال المتابع ثم يكتب قبضهما المعقود عليه وانه لم يبق للزارع ولا للبايع هذا قبله حق واذا باع نصف نزل الكرم مشاعا لا يجوز ولو باع الكل ثم تقايلا في النصف يجوز فلو كان فضوليا في بيع النصف لا تخول لا يجوز ايضا \* اشترى قصيلا ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام وقال لا يبطل وشراء قصيل الحنطة بالحنطة كيلا أو جزا فيجوز لان هذا بيع الحشيش بالحنطة فيصح كيفما كان \* باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع نبت أم لا \* وفي التجنيس الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض نبت أم لا وهو الصواب وكذا لو باع شجرا عليه ثمر لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفردا لا يجوز \* وافتي ابو بكر الاسكاف وأبو نصر الفقيه ان البذر اذا كان قد نبت في الارض أو نبت لكنه بجمال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفسه اراده فصار جزأ من الارض وان لم يفسد في الارض أو نبت وصار بجمال له قيمة لا يدخل \* وافتي ابو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها وبه أخذ \* واختار في الصغرى دخول الثمر في بيع الشجر والزرع اذا لم تكن لهما قيمة في بيع الارض ولا

ياخذ حله مائة أو خمسين وله أن يتناول من ماله من الماء كقول والمشروب والدراهم ما لا بد منه كذا في الملتقط \* رجل أهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية \* بقرة بين اثنين تراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب البنا فهداهما باقة باطلة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان جعل في حل إلا أن يستهلك صاحب الفضل ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجوز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحادية \* انتب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للثوب كذا في القنية \* في الفتاوى قيل لصاحب الحق ان غريك مات ولم تترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا لو قيل كذا فقال هو برى \* ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو برى لا يبرأ كذا في التارخانية \* ولو بعث الى غيره صقراطا هدية ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغرى لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراطا وكذا لو عوضه المهدي اليه كذا في القنية والله أعلم

### \*( الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين ) \*

هبة الدين من عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير من عليه الدين جائزة اذا أمره بقبضه استحسانا كذا في التارخانية \* هبة الدين من عليه الدين وبراءة يثم من غير قبول من المديون ويرتد بده ذكروه عامة المشايخ زجههم الله تعالى وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فأبرأه رب الدين منه أو وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله برى وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المديون يبرأ قبل أو لم يقبل الا أنه ترتد الهبة والبراءة في سائر المديون بالرد كاه في حق الاصيل وأما هبة الدين من الكفيل وبراءة عن الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وبراءة يثم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي على الاصيل أو براءة فبات قبل الرد فهو برى \* وكذلك لو كان مينا فأبرأه منه وجهه في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا البراءة يعمل رده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة \* لو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه ان قبل برى الاصيل والكفيل وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين فبات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولورد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى آهو ولو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتبية لو وهب الدين لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز هبة كذا في التارخانية \* ولو قال له الغريم أبرئني عما لك علي فقال قد أبرأتك من ديني عليك فقال لا قبل فهو برى \* كذا في الخلاصة \* وهب أحد الورثة حصته من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة تقود وعروض صح استحسانا كالمصلح قال رضي الله عنه وهبة من عتبه من العين لوارث أو غيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها كذا في القنية \* وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المديون ثم قال له ٣ (واي كاه مراد به استتوب بخشيدم) صحته الهبة واذا صحته الهبة كان للمديون أن يرجع على رب المال بعاذفع الى رب الدين كذا في التارخانية \* وهب رب الدين من المديون فلم يقبل ولم يرده حتى افترقا عن المجلس فخا

٢ الدين الذي كان لي وهبته منك

ذكر وكذا الشجر مثرا أو غير مثمر ولا يدخل الثمر في بيع الشجر ولا ذكر وان موجودا وقت البيع وكذا قوام الخلاف على ما عليه بعد الفتوى متفق \* اذن له بزراعة أرضه فاراد ان يخرج جهابعد الزراعة ليس له ذلك ولو كان له فيها زرع فباع الزرع لا الارض ترك الارض على البائع

باجر المثل الى الحصاد واذا كان في الزرع لا ينتفع به كالتين وفي ينبغي ان يستثنى ليجوز البيع وقال السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط الترك الى الادراك لانه ينتفع به في المال كله وبالخش وان لاعلى (٣٨٥) تقدير الترك الاولى ان لا يجوز وقال شمس

الائمة في شراء غرة بستان  
ظهر البعض الاصح عندي  
عدم جواز البيع لانه  
لا ضرورة اليه لامكان شراء  
الاصول فيكون المتولد على  
ملكه وان كان لا يسخر به  
نفس البائع يشتري الموجود  
بعض الثمن ويؤخر العقد  
في الباقي أو يشتري الموجود  
بكل الثمن ويحلل البائع له  
الباقي فيحصل المقصود به  
فلا حاجة الى بيع المعلوم  
\* وعن عبد الكريم بن محمد  
اشترى ألوانا للشارقي  
بستان ادرك البعض ولم يدرك  
البعض وليس لها قيمة اذا  
كان لاكثر لها قيمة يجوز لان  
الاقل تسع الاكثر وما ليس له  
قيمة كالخوخ والمان والتين  
يشتري المتقوم بكل الثمن  
ويبيع له البائع الباقي فيتناوله  
بالاباحة \* وفي الملتقط ان  
ادرك البعض واشترط الترك  
الى ادراك الباقي جاز الشراء  
والشرط أيضا وان لم يجعل  
للترك أجلا معلوما ولا يملك  
البائع الامر بالتقاطه الى أن  
يدرك وفي مختصر الكرخي  
بداصلاح بعض الثمن  
والبعض يتقارب ادراكه  
كالخوخ واشترط الترك  
يجوز عند محمد رحمه الله للعادة  
وان كان يتأخر كثيرا كالعنب  
يدرك بعضه قريب الشتاء صح  
في المدرك لافي الباقي \* وفي  
الملتقط بيع الثمار كالخمر

بعد أيام ورده اختلف فيه والصحيح أنه لا يرتد كذا في جواهر الاخلاط \* وهل يشترط لصحة الرد مجلس  
الابراء اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه كذا في التتارخانية \* ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد  
التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد برد  
المولى قيل بأنه يرتد اجماعا وهو المختار كذا في الغياثة \* اذا كان الدين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه  
من المديون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كالأو وهب نصف العبد  
المشترك كذا في الصغرى \* من عليه الدين اذا وهب مالا من ربه الدين يملكه ربه الدين بالهبة لا بالدين كذا  
في المحيط \* رجل قال لمكاتبه وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه  
كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى آهو سئل برهان الدين عن مات مفا ساو عليه دين ف تبرع انسان بقضاء  
دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط بموته مغللا لا يبطل حتى المطالبة في  
الآخرة كذا في التتارخانية \* سئل أيضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر  
للا تاجر ٢ (ما زرين خانه بيزارشديم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر  
٣ (آزاد كن كردن اين غريم را) فقال الوارث ٤ (وى خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقط \* قلت سئل  
القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ٥ (هشت يك خویش و كابين بقرزند ان ارزاني داشتم) هل  
يبرأ عن التركة قال لا كذا في التتارخانية \* لوقال للمدبونه تركت ديني عليك أو قال بالفارسية ٦ (حق  
خویش بتو مندم) يكون ابراء حتى لا يملك أن يدعي ذلك كذا في الفصول العمادية \* وسئل القاضي جمال  
الدين رحمه الله تعالى عن تبرع بقضاء دين رجل فابرا الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع  
بما أدى قال له أن يرجع ولو قال لا آخر ٧ (كردن شوی مادر خود را زحق که مادر ترا برکردن وی  
بود آزاد کن) فقال ٨ (آزاد کردم اكروى مادر من بجل كند) فقال ٩ (كردم) هل يكون ابراء قال لانه  
تعليق بخطر وهذا باطل وكذا لو قال لرجل ١٠ (مرا بجل كن) فقال ١١ (بجل کردم اكرمرا بجل كن)  
فقال ١٢ (بجل کردم) لا يصح ابراءه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (كردن او بيزار  
كردم) أو قال ١٣ (آزاد کردم ولكن تامادر مرا بجل كند) يصح هذا ابراء قال أيضا ولو قال ١٤  
(مرا بجل كن تا ترا بجل كنم) فقال (بجل کردم) فقال (من نیز بجل کردم هر چه دين است) يبرأ منه  
١٥ (وهر چه عين است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التتارخانية والله أعلم

#### (الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع)

في الفتاوى الغياثة الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التتارخانية \* يجب أن يعلم  
بأن الهبة أنواع هبة لذى رحم محرم وهبة لاجنبي أو لذى رحم ليس بمحرم أو لمحرم ليس بذى رحم وفي جميع  
ذلك للواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة \* سواء كان حاضرا أو غائبا أو أذن له في قبضه أو لم يأذن  
له كذا في المبسوط \* ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا  
أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم يتفرد الواهب

ترجمة

٢ مللنا هذه الدار ٣ اعتق رقبة هذا الغريم ٤ هو معتوق ٥ استنسبت أن يكون عتق ومهرى للآ ولأولاد  
٦ أقيمت حق لك ٧ اعتق رقبة زوج امك من الحق الذي كان لامك عليه ٨ أعتقته ان جعل  
أمرى في حل ٩ جعلت ١٠ اجعلنى في حل ١١ جعلتك في حل ان جعلتني في حل ١٢ جعلتك في حل  
١٣ أعتقته على ان يجعل أمرى في حل ١٤ اجعلنى في حل لا جعلتك في حل فقال جعلتك في حل فقال وانا  
جعلتك في حل من كل دين أيضا ١٥ ومن كل عين

(٤٩ - فتاوى رابع) والتفاح ونحوه قبل الادراك يجوز وفي نحو الخوخ والكثير لا يجوز قبل الادراك الا اذا ادرك بعضها فيجوز  
فيما ادرك وما لم يدرك على تلك الشجرة وفي الظهري باع كل نزل الكرم والبعض في والبعض نصيب ان كان بعض كل نوع نيا يجوز وان كان



بعض كل الأنواع نيا والبعض نصيبا لا يجوز والصحيح الجواز في الوجهين وان باع بعضه أو كان مشتركا باع قسطه والكل في ما والبعض ان من شريكه افتى السعدي انه لا يجوز أيضا (٣٨٦) وقيل ان باع من العامل لا يجوز وان العامل من رب الكرم يجوز كما في الزرع \* القاضي

كرم بينهما باع أحدهما نصيبه من زله وهو حصرم لا يجوز كالزرع وكذا القطن بين شريكين \* اشترى على انه سبعة مائة من من عنب بعشرة أذرع كرباس فخرج ثلثمائة من فالبيع فاسد ويرد المشتري مثل العنب ويأخذ كرباسه وان كان استهلكه يأخذ قيمة الكرباس \* وفي الظهري اشترى عنب كرم على انه ألف من فظهرت ستمائة طالب البائع بحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي وكان قاضي الحرمين يروي عن الامام من جنس هذا وفيه افتى الحلواني والسرخسي على ان العقد يصح فيما وجدوه الصدر وفي المحيط اشترى نصف ما في هذا الكرم المعين من العنب الذي على الكرم على انه خمسمائة يجوز ويحد ذلك القدر اقل أو أكثر وذكر اللامسي انه انما يجوز اذا وجد خمسمائة \* ولو قال بعث ألف من من العنب من هذا الكرم ان العنب من نوع واحد يجوز وفي الملتقط جواز شراء العنب من الكرم اذا علم انه كذا كواره وذكرها ونظر المقومين لتقدير القيمة فان شرط انها كذا كواره يجوز اذا استجتمت فيها شرائط السلم والا لا وعلى المشتري ضمان متلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي واذا كان العقد الجائر الذي لا يشترط فيه ولا كبرها وعددها فاذا وجدها ناقصا وزائد الاشئ لا يحددها على الاخر لانه اشترى الجملة بلا تقدير \* هرجه درين خيار زراست از سيزي

بذلك هكذا في الذخيرة \* والواهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية \* وألفاظ الرجوع رجعت في هبتى أو رجعتم أو وردتكم الى ملكي أو بطلتم أو ونقضتم فان لم يطلت بذلك ولكنه باعها أو رهنها أو أعنت العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصية الثوب أو خايط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقدرت رجعتكم لم يصح كذا في الجوهرية النيرة \* أما العوارض المانعة من الرجوع فأشياء منها هلاك الموهوب لانه لا سيل الى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها (ومنها) خروج الموهوب عن ملك الموهوب له بأي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا المملوك لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتا للورث ولو وهب له بعد رجل هبة فقبضها العبد للواهب أن يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فللواهب أن يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب أن يرجع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) موت الواهب كذا في البدائع \* ولو أخرج بعضه عن ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لا يخرج رجوع فيها كان للاول أن يرجع فيها كذا في الجوهرية النيرة \* (ومنها) الزيادة في الموهوب زيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له أو لا بفعله وسواء كانت متولدة أو غير متولدة ونحوها اذا كان الموهوب جارية بهزب له فسمعت أو دارا فبقي فيها أو أرضا فغرس فيها غرسا ونصب دولا بأشجاره وذلك مما يستسقى به وهو ثبت في الارض ومبني عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية قليلا كان أو كثيرا أو كان الموهوب ثوبا فاصبعه بعصفر أو زعفران أو قطعة قماش أو خايطه أو جبة وحشا أو قباء وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه أو يثقبه فلا أن يرجع كذا في البدائع \* الحسن بن زياد في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وهب لرجل ثوبا فصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في المحيط \* وعند صاحبيه لا يرجع كالوصية بشئ آخر أو بوسف رحمه الله تعالى كان يقول أو لا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع وقال رجعا ينفق على السواد أكثر مما ينفق على صبغ أحر وقيل هذا اذا كان السواد لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* والزيادة المتصلة هي الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالجمال والخيل والطير والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى أنه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافرا فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبدا حلال الدم فعداولى الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففقد الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه القصد كذا في التبيين \* وان رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها أو يفديه كذا في المبسوط \* ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له ارشه كان الواهب أن يرجع ولا يأخذ الارش كذا في البحر الرائق \* ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فأشبهت الزيادة في السعر كذا في التبيين \* وان كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد والابن والثر أو غير متولدة كالارث والعقروا لكسب والغلة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان (ومنها) الموضع كذا في البدائع \* (ومنها) أن يتغير الموهوب بان كان حنطة فطحنها ودقيقا فخبزها أو سويقا فقلته بسمن أو كان لبنا فأتخذه جبنا أو سمنا أو أقطا هكذا في التتارخانية \* (ومنها) الزوجية (سواء كان أحد الزوجين مسلما أو كافرا كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبيه ثم تزوجها أو وهبت لاجنبي ثم زوجت نفسها منه كان للواهب أن يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان \* (ومنها) القرابة المحرمية (سواء كان القريب مسلما أو كافرا كذا في الشافعي

شرائط السلم والا لا وعلى المشتري ضمان متلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي واذا كان العقد الجائر الذي لا يشترط فيه ولا كبرها وعددها فاذا وجدها ناقصا وزائد الاشئ لا يحددها على الاخر لانه اشترى الجملة بلا تقدير \* هرجه درين خيار زراست از سيزي

على رأس الفخل وخطي البائع  
بينه وبين الترت. وقال برئت  
منه وقبله المشتري ثم اصابه  
آفة هلك من مال المشتري  
لان التخلية تسليم وفي شروط  
الظهير شراء الزرع قبل  
الادراك يجوز ويؤمر بالقطع  
وان اراد الترت الى الادراك  
ذكر نانه يستأجر الارض  
وفي الثمار يجوز الشراء أيضا  
قبل الادراك ولا يمكنه  
استئجار التخليل على الترت  
لعدم العادة وقد ذكرناه  
وان اراد ان يلزم الترت  
يكتب ان اهل هذا المشتري  
حق ترك الثمار على هذه  
الاشجار مدة كذا بامر  
لازم وحق واجب فانه يجوز  
ان تكون الاشجار لرجل  
والثمار لآخر ويكون له  
حق الترت على هذه الاشجار  
الى الادراك حقا لازما أو  
بأذن له البائع في الترت عليها  
مدة كذا على انه كلما نهاه  
عنه فهو مأذون فيه اذا  
مستأفلا يفيد النهي  
لانه كلما نهاه يتجدد الاذن  
عندهم لان تعليق الاذن  
بالشرط جائز كالوكالة فصح  
تعليقه بالنهي عنه ويدخل  
في بيع برتوز في عرف  
سمرقند الجوز واللوز والتفاح  
والسفرجل والكمثرى  
والعناب والغيراء وجميع  
ما على الاشجار بلا استثناء  
والقرع والمبطخة الا اذا

نص على استثنائهم او عند دخولها يدخل النصيب والتي ، والخدجة والشوى لاحتشيمها وكذا اللوبيا التي فيها ويدخل في البيع ما يتخذ من العريشة من الاغصان والحشيش وهي معلومة وكذا غناب العريشة والاولى بيان غناب العريشة في البيع ولا يدخل الحنطة والشعير

ولما حصل من الثمار ولا المخلفة الحرة بقيمة ثمن الارز والماش والاولى في الخريفية أو الباتم في البيع لانه ربما يجري فيه النزاع ولا يدخل الحطب الذي يحتاج اليه المشتري سنة (٣٨٨) الا اذا بين شيئا معلوما أو جرى الرسم به ولا يدخل الباذنجان بلابيان أو في موضع يباع فيه

السرخسي \* ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيخا فأراد الرجوع وقيمته الساعة أقل من قيمته حين وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود به ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو كان خفيفا فسمن أو دميما ففسن لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين \* ولو كان طويلا فهو به فازداد طوله وهب هذا الطول نقصان فكان أسع له وينقص ثمنه ولا يزيد خيرا فلا وهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لاسنان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قبضه ثم وجد العبد عيبا كان له أن يرد على بائعه وجعل الرجوع في هبة بغير قبضه بمنزلة الرجوع بقضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيان \* واذا وهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فهو به لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب أن يرجع في هبته استعسانا واذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الزادات صبي له على مملوك وصيه دين فهو به الوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي غلاهر الرواية يرجع كذا في انخلاصة \* رجل وهب عبد له أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن يجعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط \* رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمهما ثم أراد أحدهما أن يرجع بحصته والآخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب من غيره جارية فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للواهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات \* ولو وهب جارية في دار الحرب فخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في الجرار ائق \* ولو ولدت الموهوبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام للحال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية \* قال بشرقات وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان أبطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو زادت الهبة في بدنم أخيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب أن يرجع في هبته كذا في الظهيرية \* وهب لرجل جارية فان للواهب أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في الينابيع \* واذا أراد الواهب الرجوع وهي حبلى فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله أن يرجع فيها والحواري في هذا تختلف فمن من اذا حبلى سميت وجسمن لو نها فكان ذلك زيادة في عينها فيمتنع الرجوع ومن من اذا حبلى صغر لو نها ودق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيمتنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط \* ولو وهب أمة فشب وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي \* وان وهب جارية حاملا أو بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تنضي مدته يعلم فيها زيادة الخل جاز والا فلا وان وهب له بيضا صار فروا خاليس له أن يرجع في ذلك كذا في الجوهرية النيرة \* اذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كالا يعود الدين والجناية كذا في خزانة المفتين وفتاوى قاضيان \* اذا وهب المشكوك فيه لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الخلافات وذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب في مواضع أن الرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسله اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ماضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا اليه في حق زكاة ماضى وكذلك من وهب من آخر دارا

الباذنجان كثيرا ولا يدخل الجوز والسلمج والبقول والراحين الا ان يساخ بقدر ما يحتاج اليه المشتري \* اما اذا باع كرم ما فاقى شئ يدخل فيه بلاذ كره قال ظهير الدين الرطابات والاعراس التي للقطع تدخل في الاصم كالشجر الكبير وقوام الخلاف قيل لا يدخل لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل يدخل من غير ذكر كالاشجار والقصب الفارسي يدخل لانه ليس من ربيع الارض حتى لم يجب فيه عشر وقصب السكر لانه كالزراع والورد والاس لا يدخل بلاذ كره لانه كالثمار واصولهما تدخل لانه لانها لقطعها والياسمين وشجيرة على هذا والاقطن والعصفر بمنزلة الثمار لا يدخل بلاذ كره واصولها ما قيل تدخل وقيل لا والقشاة الرطب والكراث وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل وما كان مغيبا في الارض قيل لا يدخل بلاذ كره كالزراع وقيل يدخل كالشجر وجميع الرطاب على هذا والجوز والبصل والسلمج المدرك للبائع والمغيب والظاهر منه سواء وغير المدرك للمشتري ولا يدخل الزعفران بلاذ كره وفي اصوله عن

محمد وروايان والحبوب كالحص والعسد والباقلا والسكران والذرة كالزراع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفرساد وسلمها لا تدخل في بيع الشجر بلاذ كره وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر وفي بيع الارض يدخل كل شجر يغرس للتأيد ولو كان ينقل ويجول

لا يدخل بلا شرط وسع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في الترتك حتى يخرج الورق جاز وكان الورق تبعا \* (نوع آخر في الحنطة والدقيق) \* أقل مال الربا نصف صاع فلا باع (٣٨٩) منابتن ونصف جاز وسع الحنطة

بالحنطة وزنا لا يجوز الا في رواية شاذة عن الثاني وكذا الدقيق بمثله وزنا لانه كيلي ولو باعها بمثلها مجازة فوزنا فتساويا لا يجوز عندنا لان الشرط العلم بالمساواة أو ان البيع وفي فتاوى ميمر قدس ان تمثالا كمالا جاز \* ولو باع الدراهم بالدراهم كمالا لا يجوز وان تساوى في الكيل والوزن وبيع الحنطة بالدراهم وزنا يجوز وبيع الفضة بالفضة كفة بكفة يجوز وان لم يعلم القدر باع حنطة غير معينة ولا مشار اليها لكنها في ملكه في السواد وعلمه المشتري فلا خيار له وان لم يعلمه الخيار وذ كر الخيار دل على جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المصر لا يجوز ولو كان الكل في المصر في موضعين يجوز بلا اشارة في الاصح وسواء كان الثمن نقدا أو ديناً على البائع وان لم تكن في ملكه واشترها وسلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض في ملكه لانه باع الموجود والمعدوم بخلاف شراء رزمة على ان فيها عشرين ثوباً ووجد نقص حيث يصح في الموجود ان فضل الثمن لانه من قبيل الغلط \* وذ كر الامام ظهير الدين باع كرامن الحنطة ان في ملكه أقل منه بطل في المعدوم وان في ملكه لكن

وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار مجتبه ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كانه الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة \* وان وهب جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها ما لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهر النيرة \* ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله ان يرجع ولو وهب لعبد أخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعاً ذوى رحم محرم من الواهب قال الفقيه أبو جعفر الهندي ان ليس له ان يرجع في قولهم جميعاً كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب للسكران وهو ذرى محرم منه فان أدى المكتوبة فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله تعالى لا يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع ولو كان السكران أجنبياً ومولاه قريب الواهب فان عتق السكران لم يرجع وان عجز فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب لعبد رجلاً جارية فقبضها ثم أورد الواهب أن يرجع فيها أو المولى غائب فان كان المولى في يد المولى ليس له أن يرجع فيها وان كان في يد العبد فان كان العبد مأذوناً له في التجارة فله أن يرجع كذا في خزائن المفتين \* وان كان محجوراً عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب أنت مأذون ولي أن أرجع فيه أقبل - ضرر مولاه قال قول الواهب مع عينة قالوا وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول العبد ثم انما خلفنا الواهب على العلم ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان المولى غائباً والعبد حاضر فان حضر المولى وغاب العبد فأدار الواهب أن يرجع في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصماً وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى خصماً فان قال المولى أودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا أدري أو هبته له أم لا فأقام المدعي بينة على الهبة فالمدعى الخصم وادعى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في يده في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأتكر أن يكون عبداً فالقول قوله فكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضاً ثم أوجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يجعل فيه خلافاً وذ كر الكرخی أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبته للذي أودعني إلا أنه ليس بعبدي فأقام المدعي بينة على أن فلاناً الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حياً وان قال الواهب ابست لي بينة وطلب بين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان وكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعي بينة على اقرار المولى أن فلاناً عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعي بينة على أن الغائب كان عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذوا ليد خصماً وان أقام المدعي بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه بألف درهم لم تقبل بينته وان أقام المدعي بينة على اقرار الذي في يده الجارية أنه قد باع فلاناً الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره أن الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يده خصماً كذا في الذخيرة \* ولو وهب كراً باساق قصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقوية ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي \* وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو نطق المصحف بأعراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين \* وان وهب له حديداً فضرب منه سيفاً أو غزلاً ففسخه لم يكن له أن يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ولو وهب حلقة فركب فيها فاصان كان لا يمكن نزعها الا بضرر لا يرجع وان أمكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه

من نوعين أو في موضعين لا يجوز وان من نوع في موضع جاز واذا علم المشتري بكانه ان شاء أخذها في مكانه وان شاء فسخ \* باع عبداً ولم يصف وأضافه الى نفسه بان قال بعته عبدي هذا يجوز ان كان له عبداً واحداً له عبداً لا يجوز كالأول يصف الواحد الى نفسه وسيأتي

\* ولوقال يست سالم لا يجوز وكذا الجارية ولوقال بعث الجارية التي اشتريتها من فلان أو التي في البيت يجوز وكذا الشعر والقطن ونحوهما وكل ما لا يتفاوت (٣٩٠) كالبر يجوز البيع بلا إشارة وإضافة ولو كان في ملكه قدر البيع كله \* بعثك مائة من

من هذه الحنطة وأعطها من كدس آخر لا يجوز لأن غير النقيدين يتعين بالتعيين \* له عليه حنطة أكلها أبقاعها منه نسيئة لا يجوز لأنه بيع الصكك والحيلة أن يبيعه بثوب ويقبض الثوب ثم يبيعه بدراهم إلى أجل \* باع حنطة في سنبلها الزم البائع الدوس والتذرية وكذا لو أطلق له حنطة في سنبلها وبيع برقي سنبله بحنطة على الأرض لا يجوز ويجوز بيع الدقيق بمنزله كيلا وقال الفضلي إنما يجوز إذا كانا مكبوسين وقرضه جائز اجباعا \* ولا تجوز المفاضلة أن يكون أحد الدقيقين أخس أو أعلى وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيعهما بالآخر وزنا لا يجوز لأن الدقيق كيلى حتى لم يجز بيع الدقيق بالحنطة وزنا ولو وزنا لجاز بيع النخالة بالدقيق والدقيق بالنخالة باعتبار يجوز عند الثاني بأن كانت النخالة الخالصة أكثر وعند محمد رجه الله لا يجوز إلا متساويا كيلا ويجوز التفاضل في بيع الحنطة بالشعر وإن كان في الحنطة حبات الشعر أو العكس إذا كان مثل ما يكون من الشعر فيها عادة والمقلية بغيرها لا يجوز وبالقلمية جاز إذا تساوى أو المبالغة بغير المبالغة لا يجوز عندنا وكذا

لا يزدهم في ثمنه وإن طعمه معصدا وكتبه لا يرجع لأن كتابة المحصف تزيد في الثمن وإن كانت دفاتر ثم كتب فيها فقها أو حديثا أو شعرا إن كان يزيد في ثمنه لا يرجع وإن كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي \* وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية \* ولو حدد السكين لا يرجع كذا في الوجب لا كدرى \* وهب كذا في المحيط \* ولو وهب له سيف فاجعله سكيناً أو كسره وجعل منه سيفاً آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل أجدا عاه كسرها الموهوب له وجعلها مطباً أو وهب له لبناً فاجعله طيناً فله أن يرجع فيها وإن أعاده لبناً لم يرجع فيه كذا في الظهيرية \* ولو وهب له تراباً فبده بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له سوياً فقلته بالماء فله الرجوع كما إذا وهب له حنطة فبدها بالماء كذا في الجوهرية النيرة \* ولو وهب بختبا فاجعله خلالاً لم يرجع والختج المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب وأصله (يخته) كذا في خزائنة المفتين \* رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجها الموهوب له لاختيمه أو هدى أو جزاً صيداً أو ذراً أو قلداً البدنة أو البقرة أو أوجها تطوعاً فاللواهب أن يرجع في الروايات الظاهرة وعن أبي يوسف رجه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له شاة فذبحها فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رجه الله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى يرجع فيها وتجزئها للاختيمه والمتعة ولم ينص على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى واختلف المشايخ رجه الله تعالى فيه قال بعضهم أنه كقول محمد رجه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو وهب درهمين ثم استقرضه من الموهوب له فأقرضه ما به جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في خزائنة المفتين \* رجل وهب لرجل درهماً فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فاللواهب أن يرجع فيه ما لم يقبضه المتصدق عليه كذا في المبسوط \* رجل وهب ديناله عليه لم يرجع وهب له ثرة في نخل وأمره بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية \* رجل وهب شجرة وأذن له بقطعها فقطعها وأنفق في القطع كان للواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها وفي مكانهم من الأرض هو الصحيح فلأنه جعل الشجرة أبواباً و جذوعاً لا يرجع الواهب فيه وروى أنه يرجع في الجذوع كما إذا جعلها مطباً فانه يرجع في المطب كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا وهب الرجل عبداً من رجل ثمان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الأول سبيل لأعلى الواهب الثاني ولأعلى الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته إن شاء ثم يرجع الواهب الأول على الواهب الثاني كذا في الذخيرة \* ولو وصل إلى الواهب الثاني بهبة أو صدقة أو وارث أو وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الأول أن يرجع فيه كذا في المحيط \* لو باع الموهوب له الموهوب من آخر فرد المشتري بعبء ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين \* وفي السغناني ولو وهب ما غصب أو باع أو تصدق أو أجر أو رهن أو أودع أو أعار فله أن يوقفه ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنه وأعلى الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب كذا في الترخائية \* لا خلاف في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاضى فسخ واختلف في الرجوع بالتراضى فمسائل أصحابنا تدل على أنه فسخ أيضاً كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصبح الرجوع في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تتوقف صحته على القبض ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا لو وهب لرجل ثوباً أو غيره فله أن يرجع ثم يرجع الثاني في هبته كان للأول أن يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا أنسخ بالرجوع عاد الموهوب إلى قديم ملكه ويملك الواهب

بيع المبالغة بالمبالغة والرواية محفوظة عن محمد بن يسع الدامية بالمبالغة لا يجوز إذا انتفعت أما إذا ابتعت من ساعته وإن يجوز إذا تساوى باع الحنطة بالحنطة مجازة لا يجوز إلا إذا ظهر التساوى في المجلس \* اشترى قطناً معلوماً بثمن معلوم يحط من الثمن حصه

الورام ان كان معه هودا لان المعروف كالمشروط \* (نوع في المنفقات) \* شره استرا الكعبة المعظمة شرفها الله تعالى من السدنة لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد آخر لم يصدق به على الفقراء \* الخديو والرصاص والنحاس (٣٩١) والصفرو والشبه اجناس والهروى مع المروى والمتخذ من الكتان

وا القطن والزندنجى مسح  
الوذارى جنسان \* الخلل مع  
العصير جنسان وقال القاضى  
لا لان العصير يصير خلا  
فيحرم الفضل لشبهه المجانسة  
ما لا \* البقر والجواهر يس  
والخفت والعراب والضأن  
والمعز واحد \* وجاز بيع لحم  
البقر بلحم الشاة متفاضلا  
ولحم الشاة بالاشاة جاز مطلقا  
لا بالاعتبار عند الامامين  
\* ويسع الز يتون بالزيت  
بطريق الاعتبار اجماعا \* ولا  
يجوز بيع غزل القطن  
بالقطن الامتساويا ولا بأس  
بالسمل واحدة باثنين لعدم  
الوزن ولا خسر فيما يوزن  
الامتثال بمثل ولا خير في الجبن  
باللبن ولا بأس في السمن  
بالجين وعن الثاني لا بأس بلحم  
الطير بلحم الطير متفاضلا  
لانه ليس بوزنى \* اشترى لحما  
فذهب ليأتى بالثمن فأبطأ  
فباع البائع اثلا يفسد يحل  
للعالم بالقصة شراؤه فان باع  
باز يصدق به وان باع ناقص  
فالنقصان موضوع واصله  
مسئلة الجامع الصغير \* اشترى  
عبدا وعاب قبل قبضه الى  
آخيه \* اشترى كذا قربة من  
ماء القرات ان كانت معاوية  
جاز \* بيع الماعولوفى الحياض  
والأبار لا يجوز الا في وعاء  
يجمعه \* باع جذا في محبة يجوز  
في المختار سواء سلم أو لا ثم باع

وان لم يقبضه لان القبض انما يتبر في انتقال الملك لاني عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون أمانة  
في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يتراض به على الرجوع ولم يقبض القاضى به ولكن الموهوب له  
وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضى  
أو بقضاء القاضى وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى ويجوز نصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقصه فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك  
قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب  
بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمه الا أن يكون منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم  
يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى ويبا الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة  
رد ما ورد الحاكم كذا في الذخيرة \* واذا قضى القاضي بابطال الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا  
في المحيط \* اذا هوب من الفقير شيئا لملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية \* وهب  
شيئا لرجل ثم قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو صالحه  
من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى  
\* رجل وضع حبلا في المسجد وأعلق قنديل به لاله الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في  
السراجية \* ويستوى في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما أو كافرا كذا في المبسوط \* سئل  
عن رجل دفع خمسة دنانير الى أم بنته الصغيرة وقال اجعلى لها جهازا ثم أراد الالب أن يرجع وأخذ تلك  
الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء ذلك لانه لو قيل كما اذا قال اشترى لها جهازا  
مكذابي فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى والله أعلم

#### باب السادس في الهبة للصغير \*

ولو هوب رجل شيئا لاولاده في العمة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لارواية لهذا في الاصل عن  
أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا  
سواء يكره وروى المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به  
الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى للابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* وهو المختار  
كذا في الظهيرية \* رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون آتيا في صنع كذا في فتاوى  
قاضيان \* وان كان في ولد فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية كذا في  
خزانة المفتين \* ولو كان ولده فاسقا أو أراد أن يصرف ماله الى وجهه الخيرو يحرمه عن الميراث هذا خبر من  
تركه كذا في الخلاصة \* ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يقضه له على غيره كذا في المنقطة  
\* وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان في يده أو في يده ودعاه بخلاف ما اذا كان في يد  
الغاصب أو في يد المرتن أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه وكذا لو وهبته أمه وهو في يدها  
والاب ميت وايس له وصى وكذا كل من يعوله كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* واذا أرسل غلامه في  
حاجة ثم وهبه لانه الصغير صحته الهبة فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن  
الولد كذا في الذخيرة \* اذا هوب الابن الى دار الحرب لانه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز  
ويصير قابضا كذا في الصغيرى \* ولو باعه يباع فاسدا وسلمه اليه أو باعه بشرط الخيار للشترى ثم وهبه لانه  
الصغير لم يجز كذا في المبسوط \* والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي \* وصى النبي اذا هوب عبده للصغير  
والصغير عليه دين صحته الهبة ويسقط دينه فان أراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية  
كذا في فتاوى قاضيان \* الاب اذا هوب عبدا لانه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد وضمن

أو عكس يمكن لو أخر التسليم الى اليوم الثالث انتقض البيع لان أخر يومين لكنه على الخيار لانه يذوب كل ساعة فجعل الذوب في المدة القليلة  
عفو الا لكثير \* واستقرضه وزنا يصح فان استقرضه صفا وسلمه شتا برى وهو قبيح \* استأجر انسانا ليرسل عليه العلق يجوز انفاقا \* بيع القرد

وجميع المحرمات الا الخنزير يجوز للانتفاع بجلدها وفي دود القز الفتوى على قول محمد انه يجوز وبيع القز جائز عندهما وعليه الفتوى  
وشراء السباع جائز وله لا وبيع الفيل (٣٩٣) جائز بعثك كل ماهذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب أو هذا البيت أو هذا الصندوق  
أو هذه الدار أو هذا الجوالق

الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضه بعد البلوغ لا يرجع  
على الاب بما ضمن وان لم يجدد يرجع كذا في الذخيرة \* الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب  
فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى كذا في الفتاوى المتأنيبة \* وفي المستق عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
وهب دار لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان بغير باجر أو كان هو فيها يعني الواهب فالهبة  
جائزة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية ابن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب  
لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو وهب دار لابنه الصغير ثم  
اشترى بها دارا أخرى فالثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط \* رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها  
جائز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية \* الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع أو كان فيها ساكن بغير باجر جازت الصدقة وان  
كانت في يدي رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل جازت في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر أو بغير باجر  
بوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه يحالف جوابه في الهبة  
فالمرور عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز وكأن الهبة تنقضي  
القبض فالصدقة تنقضي الى النقص فيكون في المسائلين روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة \* تصدق  
بارض من روعة على ابنه الصغير كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز لا كدرى \* قال  
صاحب كتاب الاحكام كتب الى تلميذ الدين في رجل له أرض من روعة يذره في يده من راع وهما رب  
الأرض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفرق الحال بينهما اذا رضى المزارع بالهبة وبينما  
اذا لم يرض أجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الامتروشي \* قال لولده  
الصغير تصرف في هذه الأرض فأخذني تصرف فيها لا تصير ملكا له كذا في القنية \* واذا وهب لابنه وكتب به  
على شريكه فمالم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه ما لا تصرف فيه الابن يكون للاب اذا دلت دلالة على  
التملك كذا في الملتقط \* رجل دفع الى ابنه في حصته ما لا تصرف فيه فقل وكذا ذلك فثبت للاب ان أعطاه  
هبة فالكل له وان دفع اليه لأن يملك للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى \* رجل اتخذ لولده أو  
لتلميذه ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولده الاخر أو لتلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ أنهما عارية  
كذا في السراجية \* اشترى ثوبا فاقطعه لولده الصغير صاروا به بايا لقطع مسلمانا اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا  
لم يصير مسلمانا اليه الا بعد دالخياطة والتسليم ولو قال اشتريت هذا له صار ملكا له كذا في القنية \* قال أبو  
القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال  
الفقيه وعندي أن الثياب لها مال تقرار أنهما اجعلتهما ملكا للصبي ألا ترى أنه لو كان الصبي مقدرا عشر  
سنتين أو نحو ذلك فبسطت كل ليلة فراشا وبسطت عليه ملهنة أو لحا فالبصر للولد لم تنقل هذه كذا  
ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال أبو القاسم لو جهز ابنته في حال صغرها أو حال كبرها لم يكن سلمه اليها  
فانه يكون لها اذا كان ذلك في حصته كذا في البناية \* امرأته لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير  
الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز وبصر  
ملك للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان \* الموهوب له ان كان من أهل القبض فحق القبض اليه وان  
كان الموهوب له صغيرا أو مجنونا فحق القبض الى وليه ووليته أو وصي أبيه ثم جسدته ثم وصي وصيه ثم  
التاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم أو لم يكن كذا في شرح الطحاوي \* فلان  
الاب ووصيه والجد بالاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جازة قبض الذي يوليه في الولاية كذا في الخلاصة  
\* وأما غير الاب والجد فتحوالاخ والم والم وسائر القربان في الاستحسان يملكون قبض الهبة اذا كان

ان علم بما في هذه المواضع  
جاز في الكل وان لم يعلم جاز  
في غير الدار والقرية \* اخذ  
الائتال منه ثوبا وعجز عن  
استرداده فباع من ممتلك  
من اخراجه وحلف المشتري  
انه ثوبه لا يحنث لان بيع  
المغصوب اذا كان الغاصب  
مقرا أو عليه بينة يجوز وكذا  
يجوز بيعه من الغاصب  
وكذا لو أجره واذا اراد بيع  
البيت مع الحمامات يبيع  
بالليل حين اجتمعت كلهن  
فان باع بالنهار ولم يجتمعن  
فسد \* مسائل يبيع  
المشاع \* الشركة اذا  
كانت بسبب الخلط  
باختيارهما أو بالاختلاط  
بلاختيار يجوز بيع أحدهما  
حصته من شريكه لا من  
اجنبي الا باذن شريكه وان  
باع وكانت بالميراث أو الهبة  
أو الشراء أو الاستيلاء يجوز  
من شريكه ومن أجنبي  
وان لم ياذن شريكه ولا يملك  
التصرف الا باذن شريكه  
في حصته ولو باع رب الاشجار  
حصته من العامل لا يصح  
لان رب الاشجار تركها  
على الشجر لا العامل ومع  
هذا لم يتنازع حتى ادرك  
بيع بناء بينهما يباع أحدهما  
قسطة من أجنبي بلا اذن  
شريكه لا يجوز \* دار بين  
اثنين باع أحدهما بيتا

معيان من رجل لا يجوز عن الثاني انه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين الصغير  
فلان يطله ولو أن بيتا أو أرضا بينهما باع أحدهما نصيبه من أجنبي من غير ان يكون للمشتري طريق في الأرض جاز وان بشرط أن يكون



له طريق لا يوفي المشتري بعتك أصيب من هذا الطعام ولم يبين كم هو بطل البيع وان يئنه بعد ذلك وكذا الوباغ نصيبه من الدار ولم يبينه وان اتفقا على أنهم ما يعرفان كم هو فيجوز وفي الفتاوى ان علم المشتري نصيبه جاز (٣٩٣) وان لم يعلم البائع ان أقر البائع ان الأمر كما قال

المشتري وان لم يعلم المشتري

قال الامام ومحمد لا يجوز علم

البائع أم لا \* (مسائل

توابع المبيع) \* على

باب الحائز المبيع ظله في

السوق ان باع بمراقبته

دخل لا مطلقا \* باب الدار اذا

كان مقفلا لا يدخل القفل

والسر للمركبة تدخل

وألواح الحائز تدخل في

مطلق البيع والصندوق

المثبت في البناء والدنان

المدفونة في الارض أو المركبة

في البناء أو جذع القصار

الذي يدق عليه لا يدخل في

بيع الحائز وان ذكر

مراقبته وحقوقه وقدر الحام

يدخل بلاذ كروا القصاص

لا تدخل وان ذكر الحقوق

\* الحطب والقصب والطرفاء

وكل ما كان من جنس الخشب

يدخل بلاذ كروا قد كرنا

ان كل ما يقطع في كل سنة أو

سنتين أو ثلاث لا يدخل لانه

كالشمار الابالذ كروا تدخل

الافسار في بيع الحمار

والسرج لا يدخل في بيع

الفرس الا ان يكون الثمن كثيرا

يصلح لهما والعول تدخل في

بيع البقر بلاذ كروا الخش

في بيع الاتان لان البقرة

لا تتمتع بهادونه وقبل هما

سواء لا تدخل بلاذ كروا \* أقر

بدياره في محلة كذا أو بكرم

له رجل ينصرف الى دار

المقروا كرمه وقت الاقرار ولو

احدهما حصته من أجنبي جاز لانه

لا ضرر والمشتري ان يقطع \* بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كجذع من سقف \* بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن القصل بلا ضرر

الصغير في عيالههم وكذلك وصى هؤلاء ليلسكه استحسنانا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة استحسنانا ويسمى في هذه المسائل اذا كان الصبي بعقل القبض أو لا بعقل وهذا كله اذا كان الاب ميتا أو حيا غائبا غيبة منقطعة فأما اذا كان حيا حاضرا والصبي في عياله هؤلاء اهل بيعة لم يذكروا هذا الفصل في الكتب نصا الا أنه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدا أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة \* فان كان الصغير في حجر الم وعياله فهو هبة للصغير هبة وصى الاب حاضر قبض الم قيسل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ أو الم أو الام والصغير في عياله أجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* والصغيرة التي يجامع مثلها وهي في عياله الزوج اذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجامع مثلها من أهلها اذا كان لا يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها أو الصحيح أنه اذا كان يعولها وهي لا يجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم ين الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولى عليها كذا في الذخيرة \* ولو كانت الصغيرة في عياله الجدا أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة لها هبة فقبض الزوج جاز كذا في التتارخانية \* فان أدركت لم يجز قبض الاب ولا الزوج عليها الا بانها كذا في الجوهر النيرة \* صغيرة في عياله أجنبي عالها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية \* ولو كان الصغير في عياله الجدا أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضي خان \* وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى \* وان قبضه الصبي وهو بعقل جاز وان كان أبوه حيا كذا في الوجيز للكردي \* وهذا قول علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان كان لا بعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج \* قبول الهبة من الصبي صحيح اذا قبضت الهبة منفعة في حق الصغير أما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا أعمر أو ترابا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه بشي أو يلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة \* وذكر الحارثي وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير أم باطله وهو الصحيح لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبق هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما كذا في الوجيز للكردي \* ثم كل ما يتخلص به عن الحرام ويتوسل به الى الحلال من الخيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهى على الاجنبيين كذا في التمراتنى والله أعلم

### \*( الباب السابع في حكم العوض في الهبة ) \*

العوض نوعان متأخر عن العقد ومشروط في العقد (أما العوض) المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جوازه وهذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض (أما الاول) فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو فحللتك هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدلا عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أثبتك أو ما يجري هذا الجرى حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أيضا وهب شيئا لو وهب ولم يقبل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما

(٥٠ - فتاوى رابع) مات لا يجبر وارثه على البيان \* مشجرة بين رجلين بلغت الاشجار القطم باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر والمشتري ان يقطع \* بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كجذع من سقف \* بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن القصل بلا ضرر

جاز وان لم الضرر خير المشتري بين الصبر الى الفصل والفسخ \* وقال القاضي شيخ الباب المغلق لا يجوز مطلقا والجدان كان يساغ بالوزن  
تعتبر المساواة بينهما وبين الماس ان يبيع به (٣٩٤) في الوزن \* قال بعثك عبد اول يسمه ولم ير المشتري فباطل وان عبد الى فان اتفقا

ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهم ما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في  
العقد مالم لا يخلو كذا العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يصح كون عوضا وان كان  
الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا  
واحدا أو شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه  
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه بشي فعوضه الصدقة من  
الهبة كانت عوضا بالاجاع والثالث سلامة العوض للموهوب فان لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضا  
وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قاعبا بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع  
فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب له لم يضمنه كالهلاك أو استهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا  
لم يضمن كذا في البدائع \* وان استحق بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاع رد ما بقي  
في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في  
السراج الوهاج \* وأما سلامة المعوض وهو الموهوب فشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن  
يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فلم يوجب له أن يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب  
مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زادت البسطة أو نقص فيه كان له أن يأخذ نصفه  
ونصف النقصان كذا في البدائع \* وان قال أرد ما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان  
كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في  
السراج الوهاج \* واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من  
غير خلاف كذا في البدائع \* هذا اذا كان الموهوب أو العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه  
فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا بطل الهبة  
ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض ~~هكذا~~ كذا في  
السراج الوهاج \* (الثاني بيان ماهيته) فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين أصحابنا  
يصح بما يصح به الهبة ويطل بما يطل به الهبة لا يخلو فها لا في اسقاط الرجوع على معنى أنه ثبت حق  
الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما رواه ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له  
بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له  
أن يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهم ما أن يرجع على  
صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع \* ويشترط  
شرايط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزائن المفتين \* ولا يكون في معنى  
المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي  
(النوع الثاني) العوض المشروط في عقد الهبة \* فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة  
في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت للمالك قبل القبض ولكل واحد منهما  
أن يتنزع من التسليم وبعد التقابض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له  
ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط  
العوض وهذا استحسن والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم ينقلب بينهما جازا بعد التقابض كذا في  
القنية \* ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض  
الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لم يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي

على انه هذا العبد جازا لبيع  
ثم اختلفوا ان البيع الاول  
يجوز اذا اتفقا أم ينقض بينهما  
يبع آخر بالتعاطي هذا اذا  
كان له عبد آخر أم لا الواحد  
قيل يجوز وقيل لا يجوز أم لا  
قال بعثك عبد الى في موضع  
كذا وليس له ثمة الا الواحد  
يصح عند الكل \* باع شيئا في  
غلافه لا يجوز الا الخطئة  
وسائر الجيوب في سستانها  
والذهب والفضة في ترابها  
بجلاف جنسه من الثمن  
وبيع الجاد والكرش قبل  
الذبح لا يجوز وان نزع وسلم  
لا ينقلب العقد جازا \* وعن  
محمد باع الف من من القطن  
ثم قال لم يكن في يدي يوم  
البيع هذا القطن وانما حدث  
بعده وقال المشتري قد كان  
قال قول للبائع انه حدث \* بيع  
حبة من الخنطة لا يجوز  
ولا يضمن متلفها ولا يصح  
دعواها كقطرة ماء وحنفة  
تراب وكذا كل ما لا يتول  
ويوجد ملقى في الطريق  
\* اشترى مسلم من ذمي خرا  
وشربه لا يلزمه الثمن ولا يلزمه  
الضمان لبطان الشراء  
والشرب باذنه وقد ذكرنا ان  
الاذن في العقد الباطل معتبر  
\* جبل فيه ملح أو كبريت أو  
حجر أو فسق أو شئ من  
المباحات وليس ملكا لاحد  
جمل شئ منه فيبيع صح  
وخل الثمن لانه مباح عليك

بالاستيلاء \* وفي الديار اشترى نصف شجرة للقط لا يصح ولولا لقرار يصح \* (الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل \* اذا  
قبضه \* اشترى منقولاً وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح \* ولو تصدق المشتري أو المستأجر بالاجرة أو بدل الصلح من دعوى العين لا يجوز وعند

الثاني خلافاً للمحمد ولو وهبه من آخر وأمره بالقبض جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا الورثة من آخر وأمره بالقبض فقبضه  
 \* وفي التجريد وهب أو تصدق أو رهن أو أقرض من غير بائه لم يجز عند الثاني واجارة (٣٩٥) ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا  
 أو منقولاً وإن أمره بقبضه

وقال محمد يجوز الرهن  
 والقرض والصدقة لغير  
 البائع وكذا الوصية لغيره  
 ولورثته للبائع أو وهبه منه  
 لا يصح اتفاقاً \* ولزواج  
 الجارية المشترقة قبل  
 القبض يجوز ولو وقفه قبل  
 نقد الثمن والقبض يوقف  
 الأمران \* قبضه وأدى الثمن  
 صح وهذا على قول من  
 لا يشترط في صحته التسليم  
 إلى المتولي \* ولو مات ولم  
 يترك ما لاياع الوقف \* وإن  
 أعتقه البائع أو دبره جاز  
 وسقط حق حبسه وإن كاتبه  
 قبل القبض ملك البائع  
 الحبس فإن أدى المشتري  
 الثمن نفست الكتابة وإن  
 أعتقه المشتري قبل قبضه  
 ونقده الثمن وهو مفلس  
 لم يملك البائع سعاية العبد  
 عندهما خلاف المهرين وإن  
 أعاره أو أجره من البائع لم يجز  
 فإن هلك في العمل قبل البائع  
 وإن سلم من العمل فلا أجر  
 وإن أعاره المشتري أجنبياً  
 وأمره بالقبض فقبض صح  
 وإن أبرأ الأجر المستأجر من  
 الأجرة أو تصدق أو وهبها  
 إن استوفى المنفعة أو شرط  
 تعجيل الأجرة جاز بالإجماع  
 وإن لم يوجد كلاهما لا يصح  
 عند الثاني ديناً كانت الأجرة  
 أو عيناً أو اجارة بحالها عند  
 محمد والثاني أولان ديناً

\* إذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو فحله أو أمره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغرى  
 \* ويجوز تعويض الأجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للأجنبي المعوض أن يرجع على  
 الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره إلا أن يقول الموهوب له عوض فلان أعني على أني ضامن وهو  
 كما لو قال هب فلان عبدك هذا أعني فإن الأمور لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أني ضامن  
 هكذا في فتاوى قاضي خان \* والأصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة  
 يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة لا  
 لا يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع إلا بشرط الضمان كذا في الظهيرية \* ولو وهب له هبة فعوضه عوضاً على  
 غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة إن كانت فاقعة في ملك الموهوب له ولم يزد ولم  
 يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج \* وإن استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
 كذا في الخلاصة \* وإن كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم جميعاً كذا في  
 السراج الوهاج \* ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً  
 عندنا وكان له أن يرجع في هبته وكذلك كانت الهبة داراً فعوضه بيتاً منها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي  
 الفتاوى العنانية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمه ألف فباعها بألفين قبل نقد الثمن أخذها الشفيع  
 بألفين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط إلى الواهب أخذها  
 به كذا في التنارخانية \* رجل وهب لرجل ثوباً وخمسة دراهم وسلم الثوب إليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم  
 يكن عوضاً عندنا استعسنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقاً من  
 تلك الحنطة كان عوضاً وكذلك لو وهب له ثياباً وصبر منها ثوباً بغير صرف أو خايطه بقيصاً وعوضه إياه كان عوضاً  
 وكذلك لو وهب له سويقاً فقلت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة \* ولو وهب نصراني مسلم هبة فعوضه المسلم خيراً  
 أو خيراً لم يكن ذلك عوضاً وللنصراني أن يرجع في الهبة وكذا الرجل إذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم  
 ظهر أنها ميتة رجعت الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضي خان \* وهب لرجل ثوباً بغيره وسلمه إليه وأجاز  
 رب الثوب الهبة جازت من ماله فله أن يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب أو لم يكن ذارحاً محرم منه وإن  
 عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب له من الرجوع كذا في المبسوط \* عبد  
 مأذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ما أنه يرجع في الذي له  
 والهبة باطلة وكذلك والد الصغير إذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط \* الصغير  
 إذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لأنه عوضه عن هبة باطلة كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا  
 وهب للصغير هبة فعوضه الأب عنه من مال الصغير لم يجز تعويضه وإن كانت الهبة بشرط العوض كذا في  
 الجوهرة النيرة \* ومن وهب لرجل جارية فوالت أحداها في يد الموهوب له فعوضه الولد عنه مالم يكن له أن  
 يرجع فيها كذا في السراج الوهاج \* مريض وهب للصبي عبداً ساوياً ألفاً ولا مال له غيره فعوضه  
 الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فإن كان العوض مثلاً ثلث قيمة العبد أو أكثر  
 فالهبة ماضية وإن كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وإن كان  
 العوض شرطاً في أصل الهبة فإن شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأخذ العوض وإن شاء رد سدس الهبة  
 وأمسك الباقي كذا في المبسوط والله أعلم

(الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة)

في الباقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لغيره هذه العين لثان شئت ودفعها إليه فقال شئت يجوز  
 وعن محمد رحمه الله تعالى في التمر إذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هولاك إن أدرك أو قال إذا كان غداً فهو جاز  
 جاز قبل المستأجر أو لا لا تطل الاجارة وإن عينا وقيل بطلت الاجارة وإن رقت لا تطل وعادت الاجارة \* وفي التجريد ولو وهب بعض الاجرة  
 أو أبرأه جاز بخلاف وهو شرط والحاصل أن كل تصرف في الثمن يجوز في الاجرة بعد ما وجبت وقيل الوجوب فعل الاختلاف وإن كانت

عينا لا يجوز التصرف قبل القبض \* وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والنسب وكذا في الديون  
والمنقولات الموروثة والموصى به عينا (٣٩٦) أو دينا يجوز التصرف والبيع قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض جائز وفي

الاقالة بعد قبض المشتري  
لوبيع المبيع من البائع صح  
لامن غيره لانه يبيع في حق  
ثالث ويسع المنقول قبل  
قبضه من البائع أو الاجنبي  
لا يجوز والمفسوخ بخيار  
الشرط قبل رده الى البائع  
اشتره المشتري أو الاجنبي  
يجوز والحاصل انه ان انفسخ  
المبيع في المنقول بسبب هو  
فسخ في حق الكافة يجوز  
المبيع قبل قبضه من المشتري  
وغیره ولو بسبب هو ففسخ في  
حقهما لا غير يجوز من  
المشتري لامن غيره \* (نوع  
آخر في بيع الشيء في الشيء) \*  
باع حب هذا القطن اختار  
الفتية جوازه وغيره عدمه  
\* باع صوفاني فراشه ان في  
فتقه ضرر لم يجوز ولا يجبر  
على فتق قليل حتى ينظر  
فيه المشتري فان رضى أجبر  
البائع على فتق الكل وكذا  
في الجزر في الارض وقال  
القاضي ان تضرر في الفتق  
يفسد البيع كالجذع وبيع  
النوى في القرفاسد وبيع  
البر في البطيخ ان مكسورا  
يصح والا لا \* ذبح شاة شرباع  
مسبوخها أو كرسها يصح  
ويلزمه التسليم ويخير المشتري  
\* باع دجاجة ميتة مع أولوة  
في بطنها أو اللؤلؤة التي في  
بطنها جاز وان كانت حية  
وباع اللؤلؤة لا يجوز وان باع  
ملك الدجاجة صم واللؤلؤة

بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة \* لو وهب غلاماً أو شيئاً على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل  
الاقرار جاز وان لم يجز حتى اقراره لم يجز ولو وهب شيئاً على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحته الهبة وبطل  
الخيار لان الهبة عقد غاي لا يمتنع فيه شرط الخيار كذا في فتاوى خان \* رجل له على آخر ألف  
درهم فقال اذا جاء غداً فآلف لك أو قال أنت بري مني أو قال اذا أدبت الى نصف المال فانت بري ومن  
النصف الباقي أو قال فلان النصف الباقي فهو باطل كذا في الجوامع الصغير \* وفي الفتاوى العتابة اذا  
قال أبرأتك على أن تعتق عبدك أو قال أنت بري على أن تعتقه ببراءتي اياك فقال قبلت أو عتقت له براء  
عن الدين كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى سئل أبو نصر عن رجل قال لا تخر  
أبرأتك عن الحق الذي لي عليك على أني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل لا يرى أنه لو وهب له شيئاً على  
أنه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة أولى كذا في المحيط \* وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله  
تعالى رجل قال اغيره وهبت لك هذه الامعة على أن تعوضني ألف درهم فسد دفع اليه الامعة فوطئها وولدت له  
قال آخره أن يدفع العوض الذي شرط أو القيمة كذا في الذخيرة \* قال أصحابنا جميعاً اذا وهب هبة وشرط  
فيم شرطاً فاسداً فالهبة جائزة والشرط باطل كن وهب لرجل أمة فاشترط عليه أن لا يبيعهها أو شرط عليه  
أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعهها من فلان أو يردها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا  
في السراج الوهاج \* وان وهب لرجل أمة على أن يردها عليه أو على أن يعتقها أو على أن يستولدها أو وهب  
له داراً أو تصدق عليه بدار على أن يردها عليه شيئاً ممنهياً أو يعوضه شيئاً ممنهياً فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في  
الكافي \* والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في  
السراج الوهاج \* (وجعلت ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط الفاسدة ثلاثة عشر) البيع  
والقسيمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين والخروج عن المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح  
الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية (وما لا يبطل  
بالشرط الفاسدة ستة وعشرون) الطلاق والخلع بحال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة  
والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتكليف عند محمد رحمه الله تعالى والكفالة  
والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحات التي فيها  
القصاص حالاً أو مؤجلاً وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة  
وعقد الذمة وتعليق الرديع بالشرط وتعليق الرديع بالخيار بالشرط وعزل القاضي والنكاح لا يصح تعليقه  
بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الخرج على المأذون وكذا الهبة والصدقة  
والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط (وما تصح اضافته الى زمان في المستقبل أربعة  
عشر) الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق  
والعتاق والوقف (وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة) البيع واجازته وفسخه والقسيمة  
والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين هكذا في الفصول الاسترويشية \*  
رجل وهب لآخر أرضاً على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم  
الصفار ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراخاً فالهبة  
فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان الموهوب كرم أو شرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل  
الشرط كذا في محيط السرخسي \* وفي الاستيعاب رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن  
يردها عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يردها عليه ولا يعوضه بشيء كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى

البائع وان باعها وهي في المصدق فسد عند محمد وعليه الفتوى وعند الثاني يجوز الخيار للمشتري وان اشترى المصدق امرأة  
وسكت عن اللؤلؤة جازو اللؤلؤة لانه يتولد من الصدق فاشبهه البيضة من الطير بخلاف ما اذا اشترى سمكة ووجد فيها اللؤلؤة حيث يكون  
البائع ولو وجد فيها اصدافاً فهو لؤلؤة فهو للمشتري وكذا كل ما هو غذاء للسمك وكذا لو وجد في بطن السمكة سمكة أخرى وكذا العنبر الموجود

في بطنه لانه حشيش في البحر هو طعمها وعن محمد رحمه الله في الصدف المشتري وجد لؤلؤا فالمشتري كالمسك لافي الدجاجة لان اللؤلؤ يتولد من الصدف كببيض السمك ولا كذلك الدجاجة \* وفي المتنق وجد في بطن السمكة لؤلؤا (٣٩٧) وفي بطن سمك ابتلع السمك المشتري

فهو البائع والبيع اذا كان فاسدا لا اختلاف فيه \* يبرأ المشتري بالرد الى منزل البائع قبله البائع أم لا وان كان محتلفا في فساد لا بد من قبوله أو القضاء به ويجوز الرد الى منزله لا يبرأ بكن اشترى الى الثبر ووجود المبيع مريضا فرد الى منزل البائع ومات في يده قال أبو بكر الاسكاف لا يلزم المشتري شيء من الثمن \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله البيع الى الثبر و اذا كان البائع والمشتري يعلمان الوقت الذي فيه الثبر يزول يجوز البيع \* اشترى نخلة في أرض بطريقها بلا بيان موضع الطريق وليس اليها طريق من ناحية معالومة فعند الثاني يصح البيع وتدخل النخلة من أي جانب ان لم تضبوط فان تفاوت فالبيع باطل وعند محمد البيع باطل \* باع جارية عليها قلب وقرط ولم يشترط دخوله وانكر البائع لا يدخل الحلي في البيع فان سلم الحلي أو سكت عن طمها وهو يراها كان لها \* وفي بيع العبد والجارية يلزم البائع من الكسوة قدر سائر المودة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثله أو مثله لا الثياب التي تكون عليها العرض والبائع ان يسلك ثياب العرض وعليه

امرأة قالت لزوجها تصدق عليك بالالف الذي لي عليك على أن لا تنسني على أو قالت على أن لا تزوج فقبل ثم تزوج أو تنسني فلا رجوع في الف كذا في المحيط \* وهبت مهرها لزوجها على أن يجعل أمر كل امرأه تزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج فاختار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل أمرها بيدها فالأمر ما مضى وان لم يجعل فاختار أنه يعيد المهر وكذا لو أبرأت على أن لا يضربها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* قالت امرأة لزوجها تترك مهرى عليك ان جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك فغهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانها اجعت المهر عوضا عن الأمر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى لك ان لم تطلني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصغار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهرى على أن لا تطلني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقبل مهرها على حاله اذا ظلمها والقوى على هذا القول وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغدير حتى يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مستحق عايم لا يعود المهر كذا في الظهيرية وقتاوى قاضيخان \* وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لزوجها اتخذ الوليمة وقت جهازي فما أنفقته فأنقص من مهرى قال يكون كما قالت له كذا في الحاوي للفتاوى \* اذا قال الرجل لامرأته ابرأتني عن المهر حتى أهب لك كذا فابراة ثم أتى الزوج أن يهبها قال نصيرته ودالمهر عليه كما كان وكذا في كتاب الحج امرأة تركت مهرها على زوجها على أن يحج بها فلم يحج قال محمد بن مقاتل ان المهر يعود عليه على حاله قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في وقائع المختار للفتوى ما قاله نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى أن المهر يعود كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها زمانا ثم طلقها (فالمسئلة على خمسة وجوه) الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدها أن يمكث معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الثالث اذا وهبت على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس اذا صلحته على ان يمكث معها على أن الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط \* امرأة وهبت مهرها لزوجها بالقطع لها في كل حول ثوب امرتين وقبل الزوج ذلك فحصى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة فغهرها عليه على حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة قالت لزوجها (كابين ترابحني سيد مجنك اذن بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم تكن وقتا للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتا فطلقة فقبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذا لم وقتا لاذن وقتا كان قصدها ان يسكها ما عاش قال نعم الآن العبرة لا إطلاق اللفظ امرأته وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله

ترجمة  
٢ ارفع يدك عني فقد وهبت لك المهر

ان يعطى ثياب المنزل ولا يكون للثياب قسط من الثمن \* وجد في جذع دار اشتراها مالان ادعاء البائع فهو له يحلفه ان انكره للمشتري والا فهي لقطة \* باع عبدا له مال لا يسكه المشتري بلا شرط فان شرط البائع له ان كان اكتسبه عنده هذا البائع ماسكه المشتري وان كان اكتسبه

عند بآئعه الأولى لأثر هذا الشرط لأنه ملك البائع الأول وان اكتسبه عند البائع الثاني يملك بالشرط ان لم يكن ديناً \* ويشترط القبض في المجلس ان صرفا وان ديناً لا يجوز البيع (٣٩٨) في حق المال وفي حق العبد على الخلاف المعروف في صرف وبيع باجتماع عقد التسيئة

ولا يدخل الا كاف في بيع الحمار موكفاً ولا هو الظاهر الا اذا ذكر ويدخل العذار في بيع الفرس والزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار \* تصدق بدار ثباعتها منه صح البيع وانفسخت الصدقة \* اتفق المشايخ ان المشتري بالميتة والدم لا يملك والمشتري امانته في يده وشمس الآتمة على انه مضمون وقيل مضمون عندهما امانة عنده وثمرة عدم الملك ان دعوى المستحق على المشتري بالميتة لا تسمع وتسمع على المشتري بالخمر والخنزير ويضمنه بالقبض وقيل انه أيضاً امانة \* ولو باع ماله وماله غيره صفقة افنى ظاهر الدين انه لا يجوز البيع اصلاً والصحيح عدم البطالان في ماله \* ولو شرط فناء الدار في البيع فسد عنده وقال محمد لا لأنه ليس ببيع الفناء لان الناس علموا أنه لا يباع فعلى هذا اذا باع قرية ولم يستثن المسجد والمقبرة لا يفسد عنده \* جمع بين دار وطريق المسلمين يباع واستحق الطريق من المشتري خير بين الردين امسالك الدار بحصتها من الثمن \* ان اختلط الطريق بالدار وان مر الزم الدار بالحصة بلا خيار وان الطريق غير محدودة ولا يعرف فسد البيع وان كان مكانه مسجدان كان خاصاً

تعالى صحت الهبة طلقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى عن منع امرأته عن المسير الى أبيها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر لك أعطتك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها وأوصت بالبعث على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى أبيها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فهرى عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعليق كذا في الظهيرية \* مريضة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فهرى عليك صدقة أو فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض فقوله باطل والمهر على الزوج كذا في خزائن المفتين \* المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا أتزوجك حتى تهبيني مالاً على قوهبت مهرها على أن يتزوجها (٢) ثم أتت أن يتزوجها فاما المهر باق على الزوج تزوجها أو لم يتزوجها لانها باعته المال على نفسه اعوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو أتى الاضطجاع عند امرأته فقال لها برئيتي من المهر فأضطجع معك فابراًته قيل ببراءة لان البراءة للتودد الداعي الى الجماع كذا في القنينة \* ولو قال لمدونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق \* ولو قال لرب الدين اذمت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا ببراءة وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا ببراءة كذا في الوجيز للكردي \* أبرأه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا ببراءة وهو رشوة كذا في القنينة والله أعلم

### \*(الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك)\*

عبد في يدي رجل جابر رجل وأدعى أن صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه وبجده صاحب اليد ذلك فجاء المتعي سنة ثم دعت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بخلاف أن شهد أحدهما الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الأول والآخر كذا في الذخيرة \* وان كان الواهب أقر بذلك عند القاضي والقاضي يده أخذ باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول أول وآخر ذكر في كتاب الاقرار قوله الأول قال مشايخنا رحمه الله تعالى ما ذكره هنا أصح كذا في المحيط \* اذا استودع الرجل رجلاً ودبعة ثم وهبها له ثم شهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهد بالقبض فهو جائز فان شهد الواهب ان يكون في يده يومئذ فشهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة في يد الموهوب له يوم يخاصم الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حياً فان كان ميتاً فشهادتهم باطلة كذا في المبسوط \* رجل وهب لرجل متاعاً ثم قال انما كنت استودعك قال قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف أخذ المتاع فان وجدته هالكاً فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمتة وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط \* وهب لرجل عبداً وقبضه الموهوب له ثم جابر رجل وأقام بينة أنه كان اشتراه من الواهب قبيل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وانما شهدوا على الشراء لا غير فهو للوهوب له وكذلك ان (٢) قوله ثم أتت أن يتزوجها كذا في عامة النسخ وهو كذلك في فتاوى قاضيخان على ما في يدي من النسخ والأولى حذفها لاجل التعميم المذكور بعده تأمل اه ببحراوى

فالقول فيه مثل الطريق المعلوم وان مسجد جامع فسد البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضاً مهدوماً أرخ أو ساحة لا بناء فيها بعد ان يكون في الاصل جامعاً والارض المشتراة فاسدة اذا جعلها مسجداً وبني فيها انقطع حق البائع وكذا لو غرس وكذا

لوقوفها وبني عليها عند الامام وبمجرد الوقف وجعله في المستحب بلائها لا يبطل حقه وان ادعى المشتري فاسدا يبيع منه غائب وبرهن  
لا يقبل وان اقر البائع بطل حقه وقضى على المشتري والمقبوض فاسدا مضمون بجميع (٣٩٩) قيمته وأوصافه وأطرافه لانه ضمان

قبض كالغصب وولدها غير  
مضمون كولد الغصوبة وان  
حدث نقصان بالولادة ان  
بالولد وفاة أو جبر والاضمن  
نقصانها وكذا كل نقصان  
والغاصب من المشتري  
كغاصب الغاصب وان  
اكتسب عند المشتري وده  
مع الكسب لانه يتبع  
الاصل وهل يفرد البائع  
بالفسخ في المنتقى نعم وفي  
المسوط لا بد من القضاء او  
الرضا وفصل البعض بانه  
ان في البديل ككونه خيرا  
أو المبدل فلكل في المواجبة  
وان لا قيمه لكن بشرط زائد  
كالبيع الى العطاء فلكل  
قبل القبض ولين له الشرط  
بعده ولو قبل المشتري  
فاسدا أو اعتقه وقيمه زائد  
يوم الاتلاف على يوم القبض  
غرم قيمته يوم القبض بخلاف  
الغصب ولا يصح ابراء البائع  
المشتري فاسدا عن القيمة  
قبل هلاك المبيع ولا يحل  
أكل طعام اشتراه فاسدا ولا  
وطء الجارية بعد القبض  
أيضا وان صبغه المشتري  
أجر بطل حق البائع وقيل  
يكراه وطء الجارية المشتراة  
فاسدا قبل يحرم ولو جلبت  
صارت أم ولد للمشتري  
ويغرم قيمتها لعقرها وفي  
رواية البيوع المقر أيضا  
وأقضى ابن سلام انه يحل فيه  
التصرف لا المباشرة كالاكل  
ونحوه كالعصير الذي تقع

أرخ شهود الشرا مشهورا أو سنة وان كان العبد في يد الواهب فأقام الموهوب له البيعة أنه وهبه له وقبضه  
قبل الشراء وأقام المشتري البيعة أنه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة  
\* في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض  
ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض ألف وقال الموهوب له خمسة مائة والعوض لم يقبض  
بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فاللواهب الخيار ان شاء قبض خمسة مائة وان شاء رجع في الهبة وان كان  
الموهوب مستمرا لكار جع بقيته ان شاء وان اختلفا في أصل العوض فقال الموهوب له اللواهب ما شرطت  
لأ العوض أصلا فالقول قوله ويكون اللواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستمرا لكار فلا شيء  
على الموهوب له ولكن يحلف الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان  
الموهوب مستمرا لكار كذا في المحيط \* رجل في يديه دار قال رجل آخر تصدقت بهما على وأذنت لي في  
قبضها فقبضتها كان القول للتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق على بخازن وقال  
التصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للتصدق عليه ولو ادعى عبدا في يد غيره  
وزعم أنه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهم فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له  
وهبته لي وقبضته بذلك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في منزلك لا بحضورنا  
فأمرتني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان \* في المنتقى اذا أراد الواهب الرجوع في الهبة  
وادعى الموهوب له أنها ملكك فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو  
الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط \* ولو قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في  
مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى \* اختلف الموهوب له الوارث مع وراثته ان الهبة  
كانت في الصحة أو المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما تنتقض بعد الموت  
واختلف فيه فالقول لمن ينكر النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك كذا في  
القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة \* رجل اشترى حليما ودفع الى امرأته واستعملها ثم ماتت  
واختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع اليمين أنه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة  
كذا في جواهر الفتاوى \* ولو قال المدعي عليه وهب لك والدي هذه العين فلم تقبضها الا بعد موته وقال  
الموهوب له قبضتها في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة \* واذا أراد الواهب  
الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك أو قال عرضتك وانما تصدقت به علي وكذبه الواهب فالقول  
قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبت لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه  
الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسن والقياس أن يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط \*  
وكذا هذاني كل زيادة متولدة كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى الموهوب له أنه سمن عندي وكذبه الواهب  
فالقول للواهب عندنا كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب أرضا وفيها بناء أو شجر أو سويقا وهو ملتوت أو  
ثوبا وهو مصبوغ أو مخيط فقال الموهوب له وهبت لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبت لي وهو  
غير ملتوت وغير مخيط وغير مصبوغ فلتته أنا وصبغته وخطته أنا وقال الواهب لا بل وهبت كذا فالقول  
قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وأولدها ثم أقام الواهب بيعة أنه كان  
دبرها قبل أن يهبها قال ياخذها ياخذ عقرها وقيمة أولادها وكذلك لو مات الواهب وأقامت الامة بيعة  
أن الواهب قد كان دبرها قبل أن يهبها من هذ الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* وفي الفتاوى  
العتابية ولو استولدها الموهوب له فأقامت الجارية بيعة أن الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة

فيه الفارة والغارة \* والقبض نوعان صريح ودلالة كقبض المشتري فاسدا عقب العقد بحيث يراه البائع ولا ينهاه عن القبض فيكون كاذبه به كافي  
الهبة وبدون حضرته لا يملكه الا باذن صريح أو في بعض الفتاوى ان المشتري يملك بالتخلية كالصحيح \* اشترى بجال الغير بلائها ملك المبيع



بقبضه ولا يملك الاخر مقبوضه الا باجازة المالك البيع فيه \* اشترى دارا فاسدا وقبضها وتخرّب عنده فاحشا ثم قدمه البائع الى القاضي وقضى على المشتري بقبضه يوم القبض (٤٠٠) فلشقيع ان يأخذ بذلك القيمة وللبائع فيه استرداد المبيع مالم يوجد مبطّل حق

ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التتارخانية \* رجل وهب عبد انسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه أنه عبده وأقام البيّنة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد كرا لخصاف رحمه الله تعالى أنه لا تجوز ايجازته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهـ ذاعلى الرواية التي رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء القاضي المستحق يكون فسخا للعقد الماضي أما في ظاهر الرواية لا يكون فسخا كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وإذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح ايجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال لا آخر كنت وهبت لى ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم أقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت نفسها ان كان قدّها قدّا المدركات في ذلك الوقت أو كان بها علامة المدركات لا تصدق أنم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزنة الفتاوى \* في الباقي ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغيره المولى ان كان العبد مأذونا له ويصدق الواهب أنه مأذون ولا تقبل بيّنة العبد على أنه محجور الا أن تكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البيّنة على العلم ولو غاب العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه أو قامت عليه البيّنة كذا في المحيط \* رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد أمس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاضيخان والله أعلم

### \* (الباب العاشر في هبة المريض) \*

قال في الاصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت يجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقد او ليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كانت لانها وصية معنى لأن حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط \* ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غير هاجازت الهبة في ثلثها ورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في المبسوط \* مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترذأ الهبة ويجب على الموهوب له العقر وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وروى اذا وطئ الواهب المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقي الورثة الواهب ولو طع الواهب يدها في وجوب الارش روايتان كذا في التتارخانية \* ان كانت الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير هاجازت الموهوب له ثلثا قيمته بالورثة ولا ترد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلاثي قيمته ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء أخذوا ثلثيها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم مالم يقبض القاضي بثلاثي الورثة فان قضى للورثة بثلاثيها ثم أعتقها الموهوب له فهو كالحرة الشريكة اذا أعتق فعند أبي حنيفة تخير الورثة بين التضمن والاعتاق والاستعانة ان كان الموهوب له موسرا ولم يذكر في الكتاب ان كان معسرا هل للورثة تضمينه ويجب أن يكون له ثم تضمينه بالاجماع هكذا في محيط السرخسي \* في الفتاوى العتائية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو أكثر جاز وان كان أقل فالموهوب له ان شاء أمكّل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة وأخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التتارخانية \* مريض وهب لرجل عبدا وسلم اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عدا أو خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية \* رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيّمه ألف

الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة ولا بموت المشتري لأن الملك فاسدا ينتقل الى وارثه لان مجرد الحق بورث فيسترده البائع أو وارثه من المشتري أو وارثه \* ولو أجز المشتري الارض من غير البائع ان لم يكن زرع نقض الاجارة لانها انفسخ بالعذر وان زرعتها لاحق يدرك التعلق بحقه بها \* وان وطئ البائع الجارية المبيعة فاسدا في يده أو يد المشتري لا يكون ابطلا للبيع بخلاف وطئها والخيار له حيث يكون ابطلا للبيع \* المشتري فاسدا اذا تصرف في المشتري نفذ تصرفه وبطل

حق البائع بحتمل الفسخ أولا كالاتفاق الا الاجارة والنكاح فانما لا يبطلان حقه في الفسخ واذا أوصى بالمشتري فاسدا بطل حق البائع بخلاف ما اذا ورثه الوارث يسترده البائع من الوارث واذا زال المانع من الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه في حقه سهما وحق الكفاية عادى حق البائع كالرهن يفك أو يرجع في الهبة لان رد يعيب بعد القبض بالتراضي لانه في حق المشتري كانه اشترا فانيا ولو كان قضى باقية ثم زال المانع لا يعود حقه في الوجوه كلها والروايات لا تمنع الفسخ الا منصلة غير متولدة كالصبغ والخطابة

والمتولدة كالسمن وان منفصلة متولدة كالنكسب وان لا تمنع والروايات ان هلك وتضمن ان استهلك وان هلك المبيع درهم لالروايات أخذها البائع مع قيمته يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرد هاهم المبيع ولا تطيب له الروايات وان هلك أو استهلك

الروايات لا يضمن خلافه ما في الاستهلاك وعلى هذا الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الروايات فاعلة ضمن المبيع والروايات  
للمشتري بخلاف المتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بأقسه ماوية أو بفعل (٤٠١) المبيع والمشتري له أخذ المبيع مع

أرض النقصان وان بفعل  
الاجنبي ان شاء البائع ضمن  
المشتري النقصان ورجع  
هو على الجاني وان شاء تبع  
الجاني كالغصب وان بفعل  
البائع صار مستردا حتى اذا  
لم يوجد من المشتري حبس  
عن البائع هلك منه والنقود  
يتعين في الفاسد في الاصح  
فياخذ القائم ويرد مثل  
الهالك \* اشترى من مدينه  
شراء فاسدا ثم يتقاصه ليس له  
حبس المشتري لاستيفاء ماله  
على البائع من الدين ولو  
الشراء صحيحا لم يكو الفرق  
ان في الصحيح حصل الفسخ  
بعد قبض الثمن يملك الحبس  
وفي الفاسد قبله فلا يملك  
بيانه ان البيع وقع بمثل  
الدين فصار المشتري مدين  
البائع أيضا وآخر الدينين  
قضاء عن الاول فتقاصا  
فصار قابضا بما قصا والفساد  
لا يلزم تنافلا مقاصة وكان  
الدين الاول قائما بالمبيع  
لم يقابله فلا يملك الحبس كما  
قبل الشراء وله هذا قبلنا  
مات البائع هذا وعليه دين  
لا يملك المشتري فاسدا ان  
يستبد بالمبيع بل يتخاص  
الغرماء ويكون كواحد  
منهم فيه بخلاف المشتري  
صحيحا هنا لو العين بعد  
الفسخ في يده الثمن حيث  
يكون أحق من الغرماء وهنا  
مقال كثير يوقف عليه في

درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للوهوب له ادفعه أو افده فان اختار الفداء  
فداه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عبده الجانية بدفع الجاني يدفع  
نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجانية هكذا في المبسوط \* مريض وهب عبده  
ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلث قيمته لو رثته هكذا في السراجية \*  
مريض وهب عبده لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعقته الموهوب له قبل موت الواهب  
جاز ولو اعقته بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية \* مريض وهب لريض عبدا وسلمه اليه فاعقته وليس  
لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعي في ثلث قيمته لو رثته الواهب ويسعى  
في ثلث ثلث الباقي لو رثته الموهوب له وان كان على الموهوب له دين ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم يسعي  
العبد في قيمته يضرب فيها غرماء الموهوب له يدينهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط \* ولو  
وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على أن يعرضه عبد ا قيمته مائة وتقابض الفسخ أن يأخذها بقيمة العبد  
فان مات وأبى الورثة الا جازة خير الشفيع كالموهوب له أي رد الشفيع ثلث الدار وكل الدار وأخذ عبده  
وان لم يكن العوض مسروطا لا يأخذ الشفيع كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل  
صحح على أن يعرضه عبد ا قيمته مائة وتقابض ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وأبى الورثة  
أن يجزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كاه وأخذ عوضه وان شاء  
رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثاه ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له أريد في  
العوض بقدر الزيادة من الحباة على الثلث لم يكن له ذلك كذا في خزائن المفتين \* اذا وهب المريض شيئا  
لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع يحجز المشتري كذا في الصغرى  
\* ولو وهب المريض كثر قيمته ثلثمائة على أن يعرضه الصحيح كثر ثمنه ساوى مائة وتقابض ومات ولم يجز  
الورثة رد ذكر الهبة وأخذ كثر نفسه أو رد نصف الذكر وأخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة  
وأخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي \* مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم  
وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له  
ادفعه أو افده فان اختار الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كاه لان الدية يبدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه  
فتبين به أن ماله خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا انتفذا الهبة في جميعه  
واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر أن على الموهوب له الدية كاملة لو رثته باختياره فان كان يساوي  
سنة آلاف درهم واختار الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعه ويندب ما بقي بثلاثة أرباع الدية كذا في  
المبسوط \* وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد ألف  
درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره ورجع الى الورثة ثلث المماليك وبطل الدين وهو قول أبي حنيفة ومحمد  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في  
مرضه غلاما لابنه ولا ينفذ على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار لورثة عا دنيه كذا في  
التنزيلية \* واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان قضاء  
قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء  
قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث  
ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله أبطلت ذلك الرجوع ووردت الهبة الى تركه المالك كذا في  
المبسوط \* مريض وهب جاريته لريض فردها الموهوب له على الواهب بهبته منه فهو جائز وليس لورثة  
الموهوب له أن يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسخا من كل وجه وأنه يوافق

(٥١ - فتاوى رابع) الإجازة ان شاء الله تعالى وذ كرا القاضى أمر المشتري فاسدا البائع باعتاقه قبل القبض أو الطعن لو حنطة قبل  
قبضها انفعول وقع عن البائع وذ كرا الظهيرى انه يقع عن المشتري وصار قابضا والوالاء والدقيق للمشتري فاما أن يحمل على اختلاف الروايتين

أو يكون أحدهما غلطاً من الكتاب لكن مقتضى الدراية المتأخر لأن أمره بالاعتاق طلب التسليط على القبض فإذا فعله عنه تقدم عليه قبضه اقتضاء بخلاف ما لو أعتقه المشتري (٤٠٣) لعدم القبض فكذا لا يلزمه إلا أمره كذا عللوا به وفيه كلام فإن القبض

فعل حسبي والحسي لا يصح إثباته بالاقتضاء حتى لا يصح قوله أعتقه عني بالبدل فاندفع أعتقه عني بالبدل لعدم لزوم القبض في البيع ولا يرد مفاد من مطالب بالثمن الخ لأنه ليس منه بل هو من قبيل تعليق الهبة بالشروط وحين اشتراها صار قابضاً فلا يكون ثابتاً بالاقتضاء فاذن المرضى دراية كلام القاضي \* أعتقه المشتري في الفاسد قبل قبضها فاجاز البائع وقع عن البائع لتوقفه على اجازة البائع لعدم ملكه قبل قبضها بخلاف شراء قفيز فاسداً أو أمر المشتري البائع بخاطبه بملكه لأنه بالاتصال بملكه صار قابضاً \* باع عبداً فاسداً وقبضه المشتري ثم أبرأه البائع عن قيمة الغلام ثم مات لزومه قيمته وإن أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لأنه إخراج الغلام من كونه مضموناً والبراءة عن القيمة حال قيامه لا يصح لأن الواجب لرفع الفساد رد العين القائم وبعد الهلاك يصار إلى القيمة وعلى هذا الحكم في الغصب إن أسند البراءة إلى القيمة حال القيام لا يصح وإن إلى العين زال الضمان والمنصوص عن المشايخ في الغصب خلافه ويشهد له صحة الرهن والكفالة بقيمة المصوب

رواية أبي حنيفة عن محمد بن جرير رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة \* مريض وهب غلاماً لا أمر أنه فقبضته وأعتقته ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزائنه المفتين \* مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وإن ماتت من ذلك المرض فإن كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك الجواب وإن كانت مريضة مرض الموت لا يصح الاجازة الورثة وتكلموا في حدم مرض الموت والخيار للفقهاء أنه إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة فراش أو لم تكن كذا في المضمرات \* قال أبو الليث رحمه الله تعالى هو أن لا يقدر أن يصلي قائماً وهو أحب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة \* مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين على القيام فهي بمنزلة العبدية تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول إن تطاول ذلك ولم يحقق منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا \* والمرأة إذا أخذها الطلاق فافعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فإن سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلاق وماتت في النفاس لم يصح كذا في السراجية \* وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة الإبراء ما لم تمت فإذا ماتت منه فلا رتبه دعوى مهرها كذا في القنية \* مريض مرض الموت طلق امرأته ثلاثاً وباع منها منزلاً وهب لها ثمنه وأوصى لها ألف درهم ثم مات وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن على قول من أجاز البيع باطلان فإن أجاز سائر الورثة فهذا على وجهين إن قالوا أجزأنا ما أمر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وإن قالوا أجزأنا ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعاً كذا في خزائنه المفتين \* وإذا وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصية أماً إذا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

### \* (الباب الحادي عشر في المتفرقات) \*

في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئاً وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستلمه بغير قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير أمره أو وهب له ثوباً ثم قطعه بغير أمره في الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئاً في الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط \* وفي فتاوى أهو رجل له على آخر مائة وخمسون درهماً مائة حالة وخمسون مؤجلة فوهب رب الدين للدينون خمسين فذلك الموهوب ينصرف إلى الحال أم إلى المؤجل أفقى الإمام الأجل برهان الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بأنه ينصرف إليه ما وبه أفقى القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* المريضة إذا قالت ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزائنه الفتاوى \* وسئل علي السعدي عن قال لامرأته هي لي جميع أملاكك فقالت وهبت هل يدخل فيه المهر أم لا فقال لا كذا في التتارخانية \* رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهاز إلى زوجها فماتت الابنة فادعى الأب أنه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الأب وبه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال بعضهم القول قول الأب لأنه هو الدافع والمملك قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كان الأب من الكرام والأشراف لا يقبل قول الأب لأن مثله يأنف عن الاعتراف وإن كان من أوساط الناس يكون القول قول الأب لأنه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* أعطى لزوجته ديناراً لتتخذ به ثياباً وتلبسها عنده فدفعتها إلى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها ورعا عند الحاجة إلى النفقة أو شيئاً

آخر  
حال قيام العين وأنه منصوص في الهداية في مواضع وإذا أصر البائع والمشتري على أمساك المشتري فاسداً وعلمه القاضي له فسخه حق الشريعة وبأي طريق رده المشتري فيه إلى البائع صار تاركاً للبيع ويرى عن ضمانه وإن باعه من البائع وقبضه البائع

انسخ البيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاد المسمى الى منزله والغاص بفعل كذلك وهلاك في يده مالا ضمن عليه ما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فعمل الى (٤٠٣) منزله وهلاك ضمنه لانه بالنقل ثانياً أعاد

بذم المبطلة بخلاف الاول

لان الرد لم يتم وهناتم بالوضع

\* اشترى ثوباً فاسدا وقطعه

قيصاً ولم يحطه وأودعه عند

البائع وتلف ضمن النقصان

فقط لان بالايديع منه صار

رادا اليه الا قدر النقصان

لان الرد مستحق عليه

فباي وجه وجد وقع عن

المستحق وفيه اشارة الى ان

النقصان في يد المشتري

لا يطل حق البائع في

الفسخ لانه لو بطل لما صح

وقوعه عن المستحق وفي

الزيادات اشتراها من غير

ذي اليد بعد وسلم العبد ثم

أخذها من ذي اليد بجهة أو

صدقة أو شراء أو ودعة

أو غصب ليس للمشتري ان

يرجع بالعبد على بائع

الجارية لان المستحق وصل

الى المستحق بأي جهة كان

فلا يباي باختلاف السبب

عند اتحاد المقصود ولكنه

ذكر في الاصل ما يخالفه فانه

قال وصول المستحق الى

المستحق من غير من عليه

الاستحقاق لا يعتبر وصولا

كالمشتري فاسدا \* باع من

آخر أو وهبه ثم المشتري

الثاني وهبه من البائع الاول

أو تصدق عليه لانه لا تسقط

القيمة عن المشتري الاول

ولا يلتفت الى هذا الوصول

لكن فيه كلام فان الاستحقاق

بعد تعاقب حق الغير لم يبق فلا

يصح النقيض وكذلك الصداق المعين اذا وهبت من الزوج وطاقت قبل الدخول لا يرجع عليها بنصف المعين لان حصول الوصول كان من

المستحق عليها وان كانت وهبت بعد القبض من آخر وهب الموهوب له من زوجها وطلقتها قبل الدخول يرجع الزوج عليها لان تبدل المالك

آخر وهو ينفعه على عياله ليس لها أن ترجع بذلك عليه كذا في القنية \* امرأه قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابرأ عن المهر ولو جعلت زوجها في حل بيرا الزوج عن المهر كذا في خزنة الفتاوى \* قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهذا لو أكره على الهبة فهو هبة لا تصح كذا في الوجيز للكردي \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها (١) وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها ثم لها أن تعيد المهر على الزوج فتصالح عن المهر على اللؤلؤة أو على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاذا المهر على الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزنة الفتاوى \* واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها لزوجها ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته بذعي أن تشتري من زوجها ثوبا في منديل بمهرها ان ماتت بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي \* هبة المهر من الزوج الميت تصح استحقاقا كذا في السراجية \* والبنات لو وهبت مهرها من أبيهن أو من أمهن بالقبض صح كذا في الخلاصة \* قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعله العاقد هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالنسيب والوكيل بالتسليم أن لو كل غير بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتبية ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم وكل الموهوب له رجلا بالقبض وغاياصح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خصمه وكيل الموهوب له وينفرد أحد وكيل التسليم به بخلاف وكيل القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التتارخانية في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز \* ولو أنفق على متهدة الغير على طمع أن يتزوجها بعد عدتها فأنبت أن يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما أنفق والا فلا يصح أن لا يرجع كذا قال الصدر الشافعي رحمه الله تعالى وقال الاستاذ قاضي خان الاصح أنه يرجع عليه ازوجت نفسها أو لم تزوج لانها رشوة ولو أكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية \* وسئل أبو القاسم عن أمر شريكه بأن يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتاب بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلا بد أن يخصم اذا كان مقررا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى \* أمير وهب جارية لرجل فأخبرته بالجارية أنها كانت لتاجر قتل في غير (٣) واستولى عليها وتداولها الايدي والموهوب له لا يجدر وثنة المقبول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها ربا يقع في فتنه فله أن يرفع الامر الى القاضي ليبيعهما الغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى أبي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل أرضا كانت في يده مدة وبعداً به كانت في يده فباعها مدع خصمه قال أبو غنيفة وأبو يوسف رجعهما الله تعالى خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رحمه الله تعالى ان أراد أخذ الأرض فكذلك وان أراد أخذ القيمة حيث استهلكها بجهة كان له أن يخصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى \* قاض أو غيره دفع اليه سحت لاصلاح المهم فاصح ثم ندم يرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت المالك فيها والدافع استردادها خطب امرأته في بيت أخيها فأبى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية \* اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأنم اذا أجاز ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو الى أميره العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية \* وسئل ابن مقاتل عما يهدى أبو الصبي الى

(١) قوله ولو وهبت المرأة شيئا الى الاصول حذف هذه المسئلة لانها تقدمت بعينها قبيل الباب العاشر

بحراوى (٢) قوله في غير بكسر العين المهملة القافله كافي القاموس اه بحراوى

بمنزلة تبدل الملك للماعرف دل ان حصول الوصول من غير المستحق لا يتبرر وصولا من الجهة المستحقة \* باع منه صحيبا ثم باعه أياضه فاسدا  
ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيبا (٤٠٤) ينفسخ الاول به فكذلك لو فاسدا لانه ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام وكذلك

اذ باع المواتر المستاجر من  
المستاجر فاسدا تنفسخ  
الاجارة كما اذا باعه صحيبا  
\* باع الى الحصاد ثم اسقط  
الاجل عادجا نرا \* ولو باع  
بالق و رطل خمر و ازال الخمر  
لا يعود جائزا لان المفسد في  
أحد بدلى العقد بخلاف  
الاول فان الاجل لا يدخل  
في العقد \* غصب عبد اقمته  
ألف فزاد عند الى أن باع  
ألفين ثم اشتراه غاصبه  
فاسدا ومات ان قبل الوصول  
بعد الشراء الى الغاصب  
فعليه ألف وان بعد الوصول  
اليه فالقنان لان الزيادة  
كالوديعة \* باع فاسدا وسلم ثم  
باع من غيره وادعى ان الثاني  
كان قبل فسخ الاول وقبضه  
وزعم المشتري الثاني انه كان  
بعد الفسخ والقبض من  
الاول فالقول له لا للبائع  
و ينفسخ الاول بقبض الثاني  
\* (نوع آخر) \* باع الى  
الحصاد ففسد ولو باع مطلقا  
ثم أجهله اليه جاز ولو باع الى  
هبوب الريح ثم اسقطه  
لا ينقلب جائزا والقبض فيه  
بلاذن البائع لا يعتبر  
والتخليف فيه قبض كالصحيح  
\* ولومات البائع وعليه دين  
آخر فالمشتري أحق به من  
الغرماء كما في الصحيح بعد  
الفسخ ولومات المشتري  
فالبائع أحق من سائر الغرماء  
بماله وتصرف المشتري

المعلم أو الى المؤبد في الثروز أو في المهرجان أو في العبد قال اذ لم يسأل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا  
في الحاوى للفتاوى \* ومثل الحلواني عن علق كوزة أو وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من  
المطر فباعه انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل اصحاب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال  
رضي الله عنه وجوابه في الكوز عما لا اشكل فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان أعده لذلك حينئذ يسترده  
وان لم يعد له ذلك لم يسترده كذا في التتارخانية \* وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الى الملتقط وقبضه جائز  
استحسانا كذا في الملتقط \* لقيط في يد ملتقة طنة له و يتفق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواء جاز لا جني  
ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه وله هذا الاجنبى أن يسلمه لتعليم  
الاعمال وليس لاجنبى آخر أن يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغير \* ومثل  
على بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء ماء  
بأناء دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمغتترف أم يكون ذلك لصاحب  
الحمام ويكون منه اياضة للداخلين فقال صار أحق به من غيره ولكن ما صارت ملكا له كذا في التتارخانية  
\* دفع الى أجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت البسك لا زني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهى  
قائمة فله الاسترداد والافلا كذا في القنية \* وفي فوائد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت  
مهرها لا تصح ان كان قادر على الضرب كذا في الخلاصة \* ومثل والذى عن خاصم زوجته وأذاها  
بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها لاهلها حتى الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في  
التتارخانية \* في فتاوى النسق سئل نجم الدين عن امرأة أعطت زوجها ما لا يسأل اليه ليتوسع بالتصرف  
فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرما الزوج واستولى على ذلك المال هل للزوجة أن تأخذ ذلك المال من  
ذلك الغريم قال ان كانت وهبت من الزوج أو أقرضته منه فلا وان كانت أعطته ليتصرف فيه على ملكها  
فلها ذلك كذا في المحيط \* هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة \* ويدخل في هبة الارض ما يدخل  
في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عتق أو تدخل ولا يدخل الزرع في  
الصلح من غير ذكر قال ركن الاسلام الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقبض كرو لا تدخل في  
البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء الملك المطلق ولا يدخل  
الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر كذا في الميز كرو وفيه امر وورق فسدت الهبة لانه يمنع  
التسليم كذا في القنية \* في التهمة سئل والذى عن رجل قال لا تخردفع لي اصطبل حتى تكون فيه دابتي  
فدفعه لمن يكون السرقين قال لصاحب الدابة قال رضى الله تعالى عنه وهكذا أجاب به على بن الحسين  
السغدي وسئل على مرة أخرى فقال هو لمن ألقى الحشيش سواء كان غاصبا للاصطبل أو مستعيرا أو غاصبا  
للدابة أو مستعيرا لها الآن يكون جعل لذلك موضع معروف أو قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع  
لي دابتي حتى تبيت في اصطبلي حينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى  
النسقى رجل قال لا امرأته بين يدي الشهود وغفر الله لك حيث وهبت لي المهر الذى لك على فقالت ٢ (أرى  
بجشيدم) فقال الشهود هل نشهد على هبتك فقالت ٣ (هزارتن كوامباشيد) فقال يعرف الرد والتصدق  
في أثناء كلامها فيعمل على ما ترون كذا في الذخيرة \* اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته  
من نفسها كان طلاقا ولو وهب عبدا من نفسه كان عتقا كذا في خزائن الفتاوى \* وفي جامع الفتاوى عبد  
مديون وهب فأراد الغرماء نقض الهبة فلا غرماء ذلك فلا يردى الواهب أو الموهوب له قبل النقض تمضى

٢ نعم وهبته ٣ كونوا ألف نفس شهودا

من المكره كالبيع والاجارة والكفاية ينفسخ خلاف سائر البياعات الفاسدة وتصرفات المشتري فاسد الا تنفسخ الاجارة الهبة  
والنكاح والشفيع حق نقض تصرفات المشتري لكن نقض الاجارة يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعدار تنفسخ بحكم القاضى \* باعها

فأسدوا سلمها إلى المشتري ثم قال هي حرة لا تعتق وإن قال بعد ذلك هي حرة لكن الإيجاب الأول لو بحضرة المشتري تعتق بالإيجاب الثاني  
بالاتفاق ولا يشترط التضاء في فسخ البيع الفاسد \* اشترى عبدًا وقبضه ثم نقلا ثم أبرأ (٤٠٥) البائع المشتري عن الثمن صح لأن

الثمن واجب عليه ولو مات  
العبد عند المشتري لأضمان  
عليه لأنه كان مضى وبنا بالثمن  
وقد أبرأه عنه وبعت العبد  
بطلت الأقالة \* (نوع فيما  
يتصل بالبيع الفاسد) \*  
وهو بيع الوفاء كصاحب  
المنظومة في فداؤه أنه رهن  
في الحقيقة لا يملكه المشتري  
ولا يفتق به إلا باذن البائع  
ويضمن ما كل من نزله  
وأنتف من شجره ويسقط  
الدين بهلاكه ولا يضمن  
ما زاد كالأمانة ويسترد عند  
قضاء الدين لأن الاعتبار  
بأغراض المتعاقدين فإن  
البائع يقول رهنت ملكي  
والمشتري يقول رهنتم ملكه  
وعليه السيد أبو شجاع وابنه  
والإمام علي السغدري  
والقاضي أبو الحسن  
الماتريدي وكان الإمام الزاهد  
علي الرامثي على أنه يبيع جائز  
يلزم فيه الوفاء بعد فسخه  
فيه مفتي الجن والأنس مرارا  
فقال من قصد الرجوع  
إلا الإمام الأمير لا يعنى  
وقد رجع الأمير عن هذا إلى  
أنه رهن دل عليه أنه سئل  
عن باع نصف حديقته وفاء  
فاخرج البائع المشتري بشقله  
إلى الكرم وأخذ البائع  
نصف التزل والمشتري النصف  
ثم أدى البائع الدين وأخذ  
الحديقة إن كان المشتري  
أخذ التزل بلاذن البائع له  
أن يضمن الغلة المحولة وإن

الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم لأن يعتق العبد ولو  
أوصى بالعبد رجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فالفضل  
للموصي له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمصدق عليه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو  
بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه أو من كسبه قال إن كان يعلم أنه لو بلغ مولاه كرمه ذلك فلا  
يجل له ذلك والأفلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* قال المكاره وهبت منك بدل الكتابة فقال المالك كاتب  
لأقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي \* أقر أنه وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا  
صحيا في الغياثية الأقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الأصح كذا في جواهر الاخلاط \* وفي الجامع  
الأصغر خلاف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال فمين وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضها حتى  
يقطعها ويسلمها إليه وفي الشراء إذا خلى بينه وبينها صار قابضها كذا في الذخيرة \* وأهل الزمة في حكم  
الهبة بمنزلة المسلمين لأنهم التزموا أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات لأنه لا يجوز المعاوضة بالجزع عن  
الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعروض للخمر أو الذمي وإن صارت الجزع خلافا بيد القابض  
لم تنصر عوضا ويرده إلى صاحبه ويجوز المعاوضة بالجزع والخير فيما بين الذمين كما يجوز ابتداء المعاوضة ولا  
يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط \* وهب المار تدا لنعصراني أو لنصراني له على أن يعوضه خيرا فذلك باطل  
كذا في محيط السرخسي \* مسلم وهب ارتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة  
ولم يجز تعويضه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعويضه صحيح  
كسائر تصرفاته لأن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من جميع ما له وعند محمد رحمه الله تعالى من  
ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته  
ثم قتل أو لحق بدار الحرب برده هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائما وإن كان قد أسلمته لملكه  
كان ذلك دينيا في مال المرتد سواء كان الآخر علميا بارتداده أو لم يعلم وإذا وهب الحربى المستأمن هبة لمسلم أو  
وهبها للمسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستأمنا فذلك واحد منهم ما أن يرجع في هبته وإن سبي  
وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن حضر قبل القسمة فإن وقع الحربى في سهم رجل  
فأعتقه ثم وصات تلك الهبة إليه بشراء أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربى هو الواهب  
فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن أعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في  
المبسوط \* نصراني وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي \* (قال) حربى  
وهب لحربى هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلم جميعا وخرجا إلى دار الإسلام فله أن يرجع في هبته فإن كان  
عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط \* وفي القيمة سئل عمر النسفي عن أمراء أولاده أن  
يقسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وترضا على ذلك هل ثبت لهم المالك أو  
يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأرضى أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب  
المفرز فقال لا وسئل عثم الحسن فقال لا يثبت المالك لهم بالقسمة كذا في التتارخانية في الفصل السادس في  
الهبة من الصغير \* سئل عن امرأة باعت كبريا من زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الانعام  
والصلة فمات الابن فلن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن  
محمود بن الحسين الأسروشى \* رجل وابنه في المقازة ومعه مائة مائة يكتفى أحدهما من أحق بالمائة منهما  
قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقى أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش  
فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما  
قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمجذبة جاء يوم

كان باذنه أو أعطاه البائع لآلته هبة منه وكذا إذا كان اشترى كاه وأخذ الغلة فهذا دليل على جعله كارهن حيث لم يطلق له الانتفاع بالانزال  
وكذلك أجاب فيمن باع داره وفاء ثم آخروا من البائع لا يلزم الاجر كالأستاجر الرهن من الرهن وكذلك أجاب فيمن باع كرمه وفاء من آخر

وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فلما باع الاول الاسترداد من الثاني لان حق الحبس وان كان المرتهن لكن يد الثاني مبطلة فلما لك أخذ ملكه من المبطل فاذا حضر (٤٠٦) المرتهن أعاد فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني

فالرثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولو رثه المرتهن أعاد يدهم الى قبض دينه هذا كله دليل على الرجوع والقول الثاني ما ذكره الشكشي عن علامة سمرقند مولانا صاحب المنظومة انه قال اتفق مشايخ الزمان على صحة هذا البيع لانهم ما تلفظوا بلفظ البيع ولا عبرة بمجرد النية باللفظ فان من تزوج امرأة بنية ان يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متعة وجاء صاحب الحادثة الى العلامة وقال بعت جاني في ثم ادعى المشتري انه وفاء وطلب مني نقد الثمن وتسليم الخانوت وادعت انه كان باتا قال القول قولك قال كان من عزمي ان أنفذ وأسترد ومن عزمه الردين أن نقد فهل لي ان أحلف قال كان ذلك قبل العقد باللفظ ولا عبرة بالسابق وحال العقد في القلب ولا عبرة له بلا لفظ فاللفظ للبيع لا للرهن فثبت ما تلفظا فان قلت البائع يهره ويؤدي الخراج في العرف المسترد له انه ملكه قلت يفعل طوعا لا جبرا وكذا لا يجبر على ترك الوفاء ويجعل البيع باتا ويكون للمشتري حق المطالبة في الثمن فان اتممت الدار المبيعة لا يجبر البائع على رد الثمن لانه بمنزلة بيع جديد وكذا اذا كان المبيع عيناهلك تم الامر ولا سبيل لؤاخذهم ما على الآخر والقول الثالث ما ذكره القاضي قال الصحيح انه اذا جرى بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرط افسخ مستقلة البيع في العقد وتلفظ باللفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظ بالبيع الجاسر وعندهما هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط

القيامة وفي يده تلك الحديدية يجابها بطن نفسه والوجع والضرب بالسكين وأصله يوجب كذا في المحيط \* قال رضى الله عنه لما سأله عن كتب قصته الى السلطان وسأل منه تمليك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة اني جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له أم يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما عذر الوصول اليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا أمر بذلك وأخذ منه التوقيع يتلك كذا في جواهر الفتاوى \* قال محمد رحمه الله تعالى في السيرة الكبرى اذا قسم الامام الغنائم في أرض الحرب بين الغنائم أو باعها من قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن اخراجها الى دار الاسلام فأراد المشترون والذين وقع ذلك في سبيلهم ان يبقوا بالمتاع ليرقوه فرموا به ثم بداهم فقالوا ان أخذ من ذلك شيئا فهو له فأخذ ذلك أقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوه وأخرجوه الى دار الاسلام أو لم يخرجوه عدا محمد رحمه الله تعالى فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة \* وذكر في كتاب الصيد حديثا يدل على أن الهبة مشتركة بين جلسائه وبين المهدى اليه قال الطحاوي اذا كانت الهبة لا تحتل القسمة كالشوب أو مما لا يؤكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيئا وان كانت الهبة تحتل القسمة وهو مهيأ للكل الحال يجعل لأصحابه من ذلك حظا ويسلك البقية لادله كذا في التتارخانية \* رجل مات فبعث رجل الى ابن الميت بثوب ليكفنه فيه هل عليك الابن حتى يكون له أن يكفنه في غيره ويسمكه لنفسه ان كان الميت ممن يتبرك بتكفينه لفقته أو ورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز لابن أن يصرفه الى حيث أحب كذا في السراج الوهاج \* اذا وهب الاب لطفله دارا ولم يبين حدودها وحقوقها وكانت الدار رديعة عند آخر وقت الهبة والمودع ساكنها ملك الصغير بالعقد والصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاطلاطي والله أعلم

#### \*(الباب الثاني عشر في الصدقة)\*

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجتها الى القبض الآن لا رجوع في الصدقة اذا تمت ويستوى ان تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أهدى بئرا جهم الله تعالى من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في المحيط \* اذا تصدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا أو غنيا كذا في المضمرات \* ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فأخذ المدفوع اليه ظانا أنه وديعة أو عارية فرده على الدافع لا يحل للدافع أخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان أخذه لزمه رده كذا في السراج الوهاج \* الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقول لمرين العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير انظارهم القبول بالقول كذا في القنية \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز لا كدردي \* ولو تصدق على غنيين جاز في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهم ما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع كذا في السراجانية \* ولو تصدق بقطعة نقرة على فقيرين جاز اقفا كذا في التهذيب \* رجل وهب لساكن هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها استحسننا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط \* واذا أعطى سائلا أو محتاجا على وجه الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسننا كذا في الذخيرة \* رجل في يده دراهم فقال لله على أن أتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير رحمه الله تعالى جاز وان لم يتصدق حتى هلكت الدراهم في يده فلا نفي عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى سئل ابن سلمة عن تصدق على امرأته وهي معسرة غير أن لها زوجا موسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بقى الزوج كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يحز حتى يقبض لانها هبة

لؤاخذهم ما على الآخر والقول الثالث ما ذكره القاضي قال الصحيح انه اذا جرى بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرط افسخ مستقلة البيع في العقد وتلفظ باللفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظ بالبيع الجاسر وعندهما هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط



ثم ذكر الشرط على وجه المواعيد جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد فيجعل هنا لازما لم حاجة الناس اليه \* والقول الرابع قال في العدة واختاره الامام طهري الدين انه يسع فاسد فلونبايعا ثم قال أحدهما چون سيم آر (٤٠٧) يسع بمن يارده فقال نعم لا يفسد البيع

أما الشرط في البيع يفسد ولو بعد العقد يلتحق به عند الامام وهل يشترط المجلس لا التحاق ذكر السرخسي وأبو اليسر انه يشترط وفي الابصاح لا يشترط وهو الصحيح وفي فوائد البرهان تباعا مطلقا ثم أحلقا الوفاء يلتحق عند الامام كائنا بالشرط المفسد واسقاطه اذا لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد ما مطلقا لم يقر بالبناء على الاول فانه قد حاز ولا عبرة بالسابق كما في التلخيص عند الامام \* والقول الخامس ما اختاره أئمة خوارزم انه اذا أطلق البيع لكن وكل المشتري وكيفية بفسخ البيع اذا أحضر البائع الثمن أو عهد على انه اذا أوفاه ففسخ البيع والثمن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المال ربحا بان وضع على مائة عشرين دينارا فرهن وان كان بلا وضع ربح بمثل الثمن أو بغن يسير فبات بشرط أن يعلم البائع بالغبن الفاحش أما اذا ظن انه غن عدل لكنه بالغبن الفاحش في الواقع فاذا ظن العادلة وباع بالغبن الفاحش فبات لانا انما نجعله رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البات علما بالغبن وليس بمعهود وضع الربح على الثمن في

مستقلة وكذلك الهبة اذا كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال الواهب وان لم يقبض يجب أن يعلم بأن الصدقة لا تقبل الاقالة والفسخ فيجعل اقالة الصدقة عليك كمبتدأ وهبة مبتدأة كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو تناقضا الصدقة فبات المتصدق عليه قبل أن يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أعطى رجلا دارا على أن نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي \* اذا تصدق بداره على امرأته وعلى ما في بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي أو قال عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه أحد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني الصغار الثلاثة وهو يظن أنهم أحباء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فانه صدقة باطلة ولو قال هذا هو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للحي أشار إلى أن الإيجاب اذا وقع لمن يملك ولم لا يملك بوجه من الوجوه كان الإيجاب بأكمله لمن يملك وعند ذلك لا يمكن الشيوع أصلا فيجوز الإيجاب واذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فالإيجاب يكون لهما وعند ذلك يمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعا كذا في المحيط \* واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية \* اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فإدام حيا يؤمر بالتصدق واذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدارو الغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة \* وان كان حيا وتصدق بقيمة أجزاء كذا في المبسوط \* ومن قال مالي أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السواهم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصابا أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الاراضى العشرية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل الاراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وثياب البدنة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشايخنا من قال في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الاول لانهم ما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى في كتاب أدب القاضي \* ويسكن من ذلك قوته فاذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما أملك ولم يبين في الكتاب مقدار ما يملك لان ذلك يختلف بقله وعياله وكثرتهم وقيل ان كان مخترفا يملك قوت يوم وان كان صاحب غلة أملك قوت شهر وان كان صاحب ضياع أملك قوت سنة كذا في المبسوط \* وذكر في الاجناس قال محمد رحمه الله تعالى لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولائمة دخل ودخل فيه أرض العشر دون الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتصدق بهما جميعا فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه ووثابه ومتاع البيت كذا في البناء يسع \* ولو قال مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في المنتقى \* قال الخندي اذا قال لله على أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد ما لا آخر

البات واختار خاتم المجتهدين مولانا سيف الدين العصبية انه رهن \* والقول السادس ما اختاره البعض واختاره الشيخ الامام خرازيه ان الشرط اذا لم يذكر في البيع نجعله صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك المشتري تحويل يده وملكه الى غيره

وأجيز على الرد إذا حضر الدين لانه كالزرافسة مركب من البيع والرهن فكثير من الاحكام له حكم كالهيئة حال المرض وبشرط العوض وجعلناه كذلك لطلب الحاجة الناس اليه فرارا (٤٠٨) من الباقي اعطاء الدين والاجارة وهي لاتصح في الكرم وبخارى الاجارة الطويلة

ولا يمكن تلك في الاشجار قاضطروا الى بيعها وافاء وما ضاق على الناس امره اتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان البيع لا يكون تلجئة حتى ينص عليهم في العقد وهي والوفاء واحسد واختار الصدر الشهيد تاج الاسلام والامام المرعيني والامام علاء الدين المعروف بيدر ان البيع بشرط الرد عند نقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين بدر يملكه انتفاعا فان باعه المشتري من غيره اجابوا سوى علاء الدين بدر بجهة البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري برضاه \* والقول السابع اجاب علاء الدين بدر انه لا يصح وعلى هذا اختيار صاحب الهداية وأولاده ومشايخ زماننا وعليه الفتوى أعني لا يملك المشتري البيع من الغير كافي بيع المكروه لا كالبيع الفاسد بعد القبض وسئل الصدر عنه بانه يجعل فاسدا وينزع من الاسترداد بعد البيع من غيره كالفاسد وان قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المكروه قبل له فان كل المشتري غله الكرم والارض والدار قال حكمه حكم الزوائد في البيع الفاسد يعني انه يضمه ان استهلك

أهدى مثله هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله على أن تصدق به هذا الثوب فعليه أن تصدق بقيمته ويمسك الثوب وله أن تصدق بثمنه كذا عن خلف والفقيه وكذا الوأوصى بالتصدق به هذا الثوب كذا في الملتقط \* وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال أرضي صدقة في المساكين لا تصدق بصدقة لانها مجهولة ولو قال أرضي هذه صدقة وأشار اليها ولم يحدد هاتين بصدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد هاتين بشار اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة القليل لا صدقة موقوفة كذا في محيط النسخ \* وفي فتاوى آهو رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق به على فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضي ببيع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم أو مائة من خنطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاوي أنه يضمن وقال ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التتارخانية \* محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء وان أثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملتقط \* وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين يسألون الناس الخافا وبأكون اسرافا قال ما لم يظهر لك أن ما تصدق عليه ينفق في المعصية أو هو غني لأبأس بالتصدق عليه وهو ما أجور بما نوى من سد خلته كذا في الحاوي للفتاوى \* الصبي اذا تصدق به له باذن الاب لا يصح كذا في السراجية \* ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصدق به بدينار له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية \* رجل في يده دار فتصدق بها على ولده الصغير ولم يقل قبضتم له ثم أخرجهما من يده فباغ الصبي وأقام البينة على قول الاب فالدار له كذا في التتارخانية \* التصديق بثلث العبد على المحتاجين أفضل من الاعناق كذا في السراجية \* رجل تصدق على الميت أو دعه فانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثوابه له غيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية \* تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه فلان ليس له أن يستردها فها قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه فاسم فها ظهر أنه طازجة له أن يستردها وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائلي لا يسترد في الحالين كذا في القنية \* رجل أخرج الدرهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم كذا في السراجية \* ولو تصدق بأدعة ودفعها عليها ثياب أو حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين \* وقال محمد بن مقاتل فممن قال لا تخر كل منفعة تصل الى من ماله فعلي أن تصدق بها فان وهب له شيئا وجب عليه أن يتصدق به وان أذن له أن يأكل من طعامه فانه لا يحل له أن يتصدق به وانما يحل له أن يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفتاوى \* وعن الحسن البصري فممن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي أو آخرها أو كلها أطمع مثلها قال ابراهيم الخنعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذة كذا في المحيط \* اختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن تصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فاس واحد يحتاج الى سبعين فلما تكون تلك السبعون كفارة عن القلب الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة

ولا يغرم أن هلك كزوائد المقصوب \* والقول النامن هو القول الجامع فيه ما قاله بعض المحققين في أثناء مسئلة وهي من باع عقاره خائفا بعبادة مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بمائة مثقال فضة نقدا لحيلة الرجوع ثم فسخ الوفاء في العقار يرد الذهب

الذي ذكر في العقد لا الفضة المقبوضة (اعترض عليه) بان هذا البيع فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما ما الفسخ وصحيح في حق بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك الشاري بيعه (٤٠٩) من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع

الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه وانقسم الثمن ان دخله نقصان كافي الرهن فلم لا يعطى له حكم البيع الفاسد أو الرهن الصحيح في حق هذا الحكم حتى لا يجب عليه وقت الفسك إلا ما قبض كافي البيع الفاسد والرهن يجب رد المقبوض لا المسمى (قلت) هذا العقد مركب من العقود الثلاثة كازرافه فيها صفة البعير والبقر والفرجوز الحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لاصحابهما والبدل المذكور لما كان ذهابا وجب رعاية سلامتهما (اعترض عليه) بأنه يجب رعاية سلامة المقبوض لا رعاية المسمى لان لزوم الضرر في فوات المقبوض لا في فوات المذكور ولانه اذا وقع التردد في الحاقه بالفاسد أو بالحاقه بالصحيح فالحاقه بالفاسد أولى لانه فاسد حقيقة لا الحاق الشرط بالفاسد به وهو شرط الفسخ عندئذ الثمن وهذا المبيع بيع الوفا في المنقول وصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين لانه خال عن الفساد فاذا كان كذلك فالحاقه بالفاسد أولى كما الحق بالفاسد في ان لا يجبر المشتري على دفع الثمن (قلت) الضرر معارض قد يقع في

انه يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزى اذا سأل سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطى كذا في التتارخانية والله سبحانه أعلم

\*(كتاب الاجارة)\* وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا

\*(الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفاتها)\*

\*(أما تفسيرها شرعا) فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية \*(وأما ركنها) فلايجاب والقبول بالالفاظ الموضوعية في عقد الاجارة \*(وأما بيان ألفاظها) فنقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي فهو أن يقول أحدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قلت أو استأجرت ولا تنعقد بلفظين أحدهما يعبر به عن المستقبل فهو آجرتي فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية \* وذ كرشمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلح أن الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذ كرشمس الأئمة السرخسي أن الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة وأما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهر بعشرة دراهم أو أعار عينا بعشرة دراهم شهر احدى أو بوطا هر الدباس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل \* اذا قال داري هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب أن هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عنها قبل القبض ويكون اكل واحد منهما أن يفسخ قبل القبض واذا سكنها يجب عليه أجر المثل كذا في المحيط \* ولو قال ملكك منفعة داري هذه شهر ايكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهر ايكذا يجوز على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وذ كر في كتاب الصلح رجل ادعى شقضا من دار فأنتكر المدعى عليه فعا له على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جاز فلو أن المدعى آجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع المدعى هذه السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقتا كذا في الذخيرة \* واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر ايكذا أو هذا الشهر ايكذا ذكر في العيون أن الاجارة فاسدة كذا في النهاية \* وذ كرشمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والظاهر أنهم اتفقوا بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيائية \* رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدا هذا شهر ايكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيان \* عن محمد رحمه الله تعالى أعطيتك هذا العبد سنة يخدمك ايكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة \* وتنعقد الاجارة بالتعاطى بيانه فيما ذكر محمد رحمه الله في اجازات الاصل في باب اجارة الشباب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر ومن حيث الصغر والكبر فان جاء بقدر وقبها المستأجر على الكرا الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأ بالتعاطى كذا في الظهيرية \* ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطى ولا بقوله ٢ (بمن كرو كردى) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة \* وفي اليتيمة سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يحتمل أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج

ترجئة

٢ أبعثت مغبى رهنا وقال جعلت

(٥٣ - فتاوى رابع) المذكور قد يقع في المقبوض فلا يرجع وقولك بأنه فاسد حقيقة ممنوع لانه يشبه بيع التجسنة وانه صحيح عنده لا عندهما فاعطى له حكم الصحيح مما بقوله وحكم الفاسد في بعض الاحكام مما بقوله لهما وحكم الرهن في بعض الاحكام مما بقوله

الناس كذا كراهه فيما تقدم واذا وقع التردد في الحاقه بالناسد أو الصحيح فالحاقه بالصحيح أولى تقليد لا للتفاسد وترجيح القول الامام فيعتبر المذكور عن الامام اخذوا القول التاسع (٤١٠) الذي استقر عليه فتوى صاحب الهداية وأولاده ومشايخ العهدان الملك ثبت للشترى في

زوائده ولا يضمه بالاتلاف  
فانه استفتى عماد الدين عبد  
الوهاب فيما اذا نقد البائع  
وفاء المال بعد خروج الغلة  
قبل الدفع هل يجبر المشتري على  
قبوله وفسخ البيع حتى يسلم  
النزل للبائع قال لا (وأجاب)  
الامام علاء الدين بدر يجبر  
بشرط ان يعطى البائع  
للمشتري حصته من النزل  
(وأجاب) منهاج الشريعة  
يجبر على القبول ويسلم النزل  
للبائع جهله كالرهن وان كان  
المشتري رفع غلته السنة ثم  
نقد في السنة الثانية البائع  
قبل الادراك أجاب بجوابهم  
الاول وأجاب عماد الدين  
بدر ان كان مضى ثلثا السنة  
لا يجبر المشتري على القبول  
وان كان المبيع مشغلا  
كالدار ونحوه فالتخارئة في أي  
وقت أحضر النقد يجبر  
المشتري على القبول ولو نقد  
البائع الن قبل خروج الغلة  
قيس لا يكون له قسط من  
الغلة وقيل له ذلك ويقسم  
الغلة على اثني عشر جزءاً  
فيأخذ قسط الماضي من  
السنة قال بعضهم هذا اذا  
ظهرت الغلة لانها اذا لم  
تظهر في أي شيء يبقى العقد  
قال صاحب الهداية يبقى  
العقد في قدره ولا يتفاوت  
فيما اذا ظهرت الغلة أم لا  
دفع للضرر عن المشتري فانه  
قد يشتري في الخريف فاذا

الى العقد قبل ذلك كذا في التتارخانية \* قال لا تحر هذه الدار بدينار في سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه  
المفتاح فهو اجارة \* بعث منك عبدى بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية \* رجل ذهب الى  
الصكالك ليكتب له صك الاجارة الطويلة لمحمد ودله مع رجل وبين المحدث ومال الاجارة وأمر الصكالك بالكتابة  
وبين أيام الفسخ آخر كل سنة فكتب الصك بمحضرة الابن والمستاجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم  
يجر بينهما زيادة على هذا لا تنعقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة \* اذا أضاف الاجارة الى وقت في  
المستقبل بأن قال آجرتك دارى هذه غداً وما أشبهه فانه جائز ولو أراد ان يقضى قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد  
رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح كذا في المحيط \* رجل قال لغیره  
آجرت دابتي هذه غداً بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام بخلاف الغد وأراد المستاجر الاول أن  
يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا في رواية الاول أن يفسخ الاجارة الثانية به وأخذ نصير في  
رواية ليس له أن يفسخ وبه أخذ الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو قول عيسى  
ابن أبان وعليه الفتوى وكذا شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي أن الاجارة المضافة  
لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة  
ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غيره كوفي المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر  
أن يبيع قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه ينفذ  
المبيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني ثم اذا نفذ به فان رد عليه ببيع بقضاء أو  
رجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبلي لا تعود الاجارة  
كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى أبي الليث اذا قال لغیره اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك هذه الدار  
أو اذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط \* وبه يفتى كذا في القنية \*  
وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض أصحابنا رجهم الله تعالى اضافة الفسخ الى مجي  
الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق النسخ بمجي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله كذا في  
فتاوى قاضيان \* والجزا اذا قال بعث نفسي شهر أبكذا العمل كذا فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية  
وهكذا في الخلاصة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ثوباً يبيعه على أن ما زاد على كذا فهو  
له قال هذا على جهة الاجارة وهذه اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط (وأما شرائطها)  
فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط الزوم \* أما شرائط  
الانعقاد فنسب العتق حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فلا يس من شرائط  
الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو آجر ماله أو نفسه فان كان مأذوناً نفذ وان كان  
محجوراً توقف على اجازة الولي عندنا وكذا لو آجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم من العمل يستحق الاجر  
فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان  
كان مأذوناً ويوقف على اجازة المولى ان كان محجوراً واذا سلم من العمل في اجارة نفسه أو اجارة مال المولى  
وجب الاجر المسمى ويكون الاجر للمولى ولو هلك الصبي أو العبد في يد المستاجر ضمن لانه صار غاصباً من حيث  
استعمالهما من غير إذن المولى والولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة  
وعليه الاجر والمكاتب أن يؤجر ويستاجر وأما كون العاقد طائفاً مختاراً عامداً فلا يس بشرط لانعقاد هذا  
العقد ولا نفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط أصلاً فتجوز الاجارة والاستئجار من  
المسلم والذمي والحربي والمستأمن وأما ما خلوا العاقد عن الرد اذا كان ذكر أو شراً في قول أبي حنيفة وعندهما  
ليس بشرط \* ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنعقد موقوفة على اجازة

ظلم النزل في الصيف نقد وفسخ فيحرم المشتري أو في أول الربيع حين وجد الف سائف للشارف يدخل الضرر بالشراء ودفعه المالك  
فيما ذكرنا بالاقساط باقيا العقد في قدره قيل له بعد اداء كل الدين كيف يبقى العقد قال بقسط درهماً بقينا العقد يكون الدين المودى ديناً

للبائع على المشتري فإذا دنع النزول يجعل قصاصا قيل كيف يبق في العقد الثمار المعذومة قال يبق في الأصل لا في النزول قيل وإن كان المشتري استوفى غارسين سلفت قال نعم وأجاب الديبالي أنه إن كان رفع غلة سنة يجبر على (٤١١) قبول الثمن ويقسح العقد وكذلك إذا كان شرط له نصف غلة

المالك عندنا \* ومنها قيام المعقود عليه فإذا أجز الفصولي فأجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقدين لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجود الولاية من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكروا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التجهيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها مضى \* ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار \* وأما شرائط الصحة \* فمنها رضا المتعاقدين \* ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهلا لجهة المفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا \* ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال أجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحدهما من العبدین أو استأجرت أحدهما من الصانعين لم يصح العقد \* ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحوانيت وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب \* ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصارة والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان جنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة \* ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابل ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة للاستيفاء شرعا \* ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح \* ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو هابعا بعد الاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها \* ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولا فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته \* ومنها أن تكون الاجرة معلومة \* ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كالاجرة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة \* ومنها خلوالا عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه \* وأما شرائط اللزوم \* فمنها أن يكون العقد صحيحا \* ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض يحل بالاتقاع به فان كان لم يلزم العقد \* ومنها أن يكون المستأجر من ثبائ المستأجر \* ومنها سلامة المستأجر عن حدوث عيب به يحل بالاتقاع فان حدث به عيب يحل بالاتقاع به لم يبق العقد لازما \* ومنها عدم حدوث عذر باخذ العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبق العقد لازما \* ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر رآه عتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر أو بوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع (وَأَمَّا بَيَانُ أَنْوَاعِهَا) فنقول انها أنواعان نوع يرده على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرده على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصارة والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* (وَأَمَّا أَحْكَامُهَا) ففوقه الملك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تجهيل الاجرة \* (وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ انْعِقَادِهَا) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* (وَأَمَّا

المالك عندنا \* ومنها قيام المعقود عليه فإذا أجز الفصولي فأجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقدين لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجود الولاية من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكروا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التجهيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها مضى \* ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار \* وأما شرائط الصحة \* فمنها رضا المتعاقدين \* ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهلا لجهة المفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا \* ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال أجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحدهما من العبدین أو استأجرت أحدهما من الصانعين لم يصح العقد \* ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحوانيت وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب \* ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصارة والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان جنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة \* ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابل ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة للاستيفاء شرعا \* ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح \* ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو هابعا بعد الاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها \* ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولا فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته \* ومنها أن تكون الاجرة معلومة \* ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كالاجرة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة \* ومنها خلوالا عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه \* وأما شرائط اللزوم \* فمنها أن يكون العقد صحيحا \* ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض يحل بالاتقاع به فان كان لم يلزم العقد \* ومنها أن يكون المستأجر من ثبائ المستأجر \* ومنها سلامة المستأجر عن حدوث عيب به يحل بالاتقاع فان حدث به عيب يحل بالاتقاع به لم يبق العقد لازما \* ومنها عدم حدوث عذر باخذ العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبق العقد لازما \* ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر رآه عتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر أو بوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع (وَأَمَّا بَيَانُ أَنْوَاعِهَا) فنقول انها أنواعان نوع يرده على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرده على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصارة والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* (وَأَمَّا أَحْكَامُهَا) ففوقه الملك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تجهيل الاجرة \* (وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ انْعِقَادِهَا) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* (وَأَمَّا

ان البائع مخير بين الاخذ بكل الثمن والتترك وقال بعض مشايخ سمرقند أسسك حصاة المقصان بالغاما بلغ وان زاد على الثمن استرد المبيع محانا قال مولانا هذا لا يصح لان هذا للنظر ولا نظره فيه وذكر في جواهر الفقه انه يثبت الخيار في فصل النقصان كما ذكرنا للبائع والذي

استقر عليه فتوى الأئمة والاساتذة في مسئلة نقصان المبيع وفاء سقوط حصة النقصان من مال الوفاء وهو الثمن وينقسم مال الوفاء على قيمة الباقي واليهالك فيسقط قسط البهالك ويبقى (٤١٣) حصة الباقي بيانه استتري دار بالوفاء قيمتها تساوى ألفا بمائة فخر بت الدار حتى صارت

القيمة خمسة مائة سقط من الثمن خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة كالمترين وأجنب صاحب الهداية في المترين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضائة فهو من الجدار وسقط منه ضمن النقصان اعنى سقط من الدين قدر النقصان ولو كان مكان الرهن يبيع وفاء لا يضمن \* وان استهلك أجنبي البناء والاشجار ضمنه المشتري قيمة التالف وصارت رهنا في يده وان لم يضمنه فيقدر قيمة النقصان لا يملك المطالبة بالثمن لما تقرران الرهن اذا غصبه غاصب من المترين لا يملك المترين مطالبة الدين ما لم يسترده من الغاصب \* واذا غاب البائع وفاء والمبيع في يد المشتري وفاء قال عماد الدين لا ينتصبي المشتري خصما لمن يدعيه وقال مناج الشريعة وعلاء الدين يكون خصما وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سهرقند على انه يشترط حضرته ما وقال علماء الدين بدر لا يشترط فصل فيه الاختلاف \* والخراج في البيع الجائر على البائع وذكر النفسى انه على البائع ان نقصته الزراعة لان به يجب الضمان عليه وهو كالاجر والخراج على الاجر عند الامام فاذا لم يطالبه فقد

صفحتها) فهي عقد لازم اذا كانت صحيحة عارية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في البدائع \* وما صلح أن يكون ثمن في البيع كالنقد والمكيل والموزون صلح أن يكون أجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمن صلح أجرة أيضا كالأعيان مثل العبيد والثيران كذا في الكافي \* ان كان الاجر دراهم أو دينار فلا بد من بيان القدر أنه كذا وبيان الصفة أنه جيد أو ردي ويقع على نقد البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية \* وان كان في البلد نقد مختلف فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أى النقد سواء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تنفضى الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما أروج فالعقد جائز وبصرف الى الأروج وان كان للآخر فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط \* وان كان الاجر كلبا أو وزنا أو عدد ديامة قمار يشترط فيه بيان القدر والصفة وان كان للخدمة مؤنة يشترط فيه بيان موضوع الأيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يشترط واذا كان للاجرة رجل ومؤنة ولم يبين موضع الأيفاء فسدت الاجارة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي الجولة حيثما وجب له يعنى كليا جمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع آخر لم يكفيل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن له اجل ومؤنة أخذه حيث شاء كذا في محيط السرخسي \* ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالتن في البيع وان كانت عروضاً أو ثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لأنهم لا تثبت في الذمة الا سلبا فبراعى فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والجوارى وسائر الحيوانات فلا بد فيها من أن تكون معينة مشار اليها وان كانت منفعة فهي على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة باللدن ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا بخدمته عبدا فهو جائز وأما اذا قوبلت بجنسها (١) كما اذا استأجر دارا بسكنى دار أخرى أو ركوب دابة بركوب دابة أخرى أو زراعة أرض بزرعة أرض أخرى فالاجارة قاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في السراج الوهاج \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت الاجرة فلسا فلا أروخص قبل القبض فللا جبر الفليس لا غروان كسد فعليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شئ مما يكال أو يوزن مما ينقطع اذا استأجر بشئ منه وجعل أجله قبل انقطاعه فهو مثل الفليس كذا في المحيط \* لو استأجر عبدا بخدمته شهر بخدمته فاسد لا اتحادا لجنس كذا في السراج الوهاج \* ولو أعطى البقر وأخذ الجار جاز لا اختلاف لجنس كذا في التشارحانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لا خيرة في معاوضة الثيران بالثيران لا كداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قوبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الأجر بالمنفعة كان عليه أجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحدا بين اثنين فبها تخدم أحدهما ولم يخدم الآخر فلا أجر له وقال أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعها اذا كان عبدا واحدا بين اثنين أجر أحدهما نصيبه من صاحبه ليخيط معه شهرا على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهرا فانه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبد المختلفين اذا كانا في عبيدين كذا في المحيط والله أعلم

\* (الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره) \*

الاجر لا يملك بنفسه العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو دينا كذا في الكافي \* وهكذا ذكر محمد رحمه الله (١) قوله كما اذا استأجر دار الخ على حذف مضاف أى سكنى دار حتى يكون صريحا في اتحاد الجنس والا فاستأجر الدار بيم السكنى وغيرها تأمل اه

ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة ويدل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعها تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة \* وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري أيضا لانه بعد ما لاله موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقود لا تعين في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البرزوى \* وان أجر المبيع وفاء

البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لانه المستحق يجهه اذا وصل على وجهه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرد بحكم الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن (٤١٣) أجازة جواز الاجارة من البائع وغيره

واوجب الاجر وان اجره من البائع قبل القبض أجب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجره بعد الشراء قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في المات فظنك في الجائر غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يصح بيعه قبل قبضه تجوز اجارته وما فلا ولا يبيع العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام الارسباني لا تجوز اجارة العقار ايضا قبله لان العقد يرد على المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بانه ان صح لزوم ان لا تجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خير بان العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاثنين فينظر اذن الى ما قام به المنفعة وان زعم البائع انه كان قبل قبضه ولم يجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وان نقد البائع المال في أثناء المدة تنفسخ الاجارة ويجبر المشتري على القبول لعدم لزوم العقد وله الاجر بحسب الماضي وان أجره من غيره وأخذ الاجر كان للمشتري على قول من جعله

تعالى في الجامع في كتاب التحري وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا في النهاية \* ثم الاجرة تسحق باحدمان ثلاثا: ١- بشرط التججيل أو بالتججيل أو باستيفاء المدة وعليه فاذا وجد أحد هذه الاشياء الثلاثة فانه يملكها كذا في شرح الطحاوي \* وكما يجب الاجر باستيفاء المنافع يجب بالتكهن من استيفاء المنافع اذا كانت الاجارة صحيحة حتى ان المستأجر دار أو حلق أو مائة معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط \* فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي \* وهل تنفسخ الاجارة قال صاحب الهداية تنفسخ وقال القاضي غير الدين في فتاواه والفضل لا تنتقض كذا في التبيين \* ولو أجر دار أو سلمها اليه فارعة الايتام شغول لا يمتنع الاجر أو سلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يدرفع من الاجرة بمحصة البيت ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد كذا في الخلاصة \* فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء أصلا أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أضيف اليه العقد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فحسبها المستأجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصير يجب عليه الاجر لتكهنه من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصير الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسهم في المصير وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصير بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد لانه تمكن بعدم مضى المدة كذا في الذخيرة \* وان قال له المالك دونك المنزل فأسكنه الا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر ان يتحج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لوم مجله طالبه بها وله حبس الدار لاستيفائها ولو مؤجلا لا مال تمضى المدة ولو منجمة يجب اذامضى النجم الواحد وان نقضت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة وورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللقصار والخباز والخطاط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان أنه اذا خا ط البعوض في بيت المستأجر يجب له الاجر بحسبه هكذا في التبيين \* ان استأجره ليجعله الى موضع كذا فله بعض الطريق ثم طالبه بالاجر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه أن يعطيه من الاجر حصته ولكنه يجبر على أن يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفى جميع الاجرة ولو استأجر ليجعله له محمولا من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له أن يطالبه بالاجر بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوي \* ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عيناً فأعارها أو أودعها الى رب الدار فهو كالتججيل ولا يملك الاجرة بشرط التججيل في الاجارة المضافة وتلك بالتججيل كذا في الغياثية \* وفي فتاوى آهوا قال لاخر ٢ (ابن سبوي سره رابر تايدروا زعرج) بكذا فعملها فاذا هي خجل تجب الاجرة قال لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك ان علم أنه خجل والافله الاجر امام له اجرة أرض فزرعها ولم يحصد ها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا

ترجمة

٢ اجمل الى هذه القدرة من الخلل الى باب عرج

فاسدا أيضا كافي الغصب بل أولى \* وغلة الكرم على ما شرط له جزأ من الغلة هل له ذلك قد ذكرناه باختلافاته وان يبيع بمنه دار حتى الشفعة للبائع لا للمشتري كافي الرهن حق الشفعة للرهن وان في يد المرتن وكذا الحكم في بيع التجلئة \* باع نصيبه



على إجازة المشتري فلا يجوز  
بإجازة البائع وهذه إحدى  
ما يخالف فيه الوفاء الرهن  
\* وذ كر الدينارى باع كرما  
وفاء وشرط ان يطالبه بالثمن  
بعد قبض غله الكرم وقبله  
البائع ورفع المشتري الغلة له  
طلب الثمن قبل تمام السنة  
وان لم يشترط الفسخ بعد  
رفع الغلة لا يملك الفسخ قبل  
تمام السنة \* باع أرضا  
مزروعة بوفاء وشرط الزرع  
فاخذ المشتري مزروعا ثم  
فسخا البيع للبائع ان يطالب  
بقيمة الزرع فان كان من  
جنس الثمن الملقاصة بقدرة  
من الثمن الذى على البائع والا  
فيرجع على المشتري بقيمة  
الزرع لان البيع فى الزرع  
فاسد لانه صفقة فى صفقة  
فدل هذا ان البيع فى الزرع  
والثمن بعد الاتفاق يكون  
باطرا بائنا فياخذ البائع من  
المشتري حصة الزرع والثمرة  
\* باع كرمه وفاء ثم باعه قبل  
السنة وخروج الثمرة من  
المشتري بيعا بائنا بدون الغلة  
أولم يذ كرها تكون الثمرة  
للبيع وان أجز المشتري وفاء  
المشتري من غيره شهر اثنان  
البائع باعه بائنا من غيره فى  
أول الشهر وأجازة المشتري  
فى نصف الشهر فاجرة كل  
المدة تكون للمشتري فى هذه  
الصورة لان الفسخ هنا من  
جهة المشتري والمشتري غير  
مضطرب فى إجازة هذا البيع

لعدم العذر في فسخ هذا البيع كالدين وغيره فلا يفسخ البيع فإذا بقي العقد يكون المبدل لأشترى وإن كان القسح من المدين  
البائع إن كانت المدة متعارفة لا يظهر في حق المستأجر وإن لم تكن متعارفة يظهر القسح في حق المستأجر لانه لا يلزم الضرر في الأولى قصر

(١) قوله النسا سيج في القاموس النسا وقد عدا النسا سيج م عرب حذف شرطه ٥

المدة ويلزم في الثانية لتناول المدة ولودفع البائع الثمن بطلب المشتري لا يظهر القسح في حق المستأجر أيضا لان له الامتناع عن الاداء قبل فسح الاجارة وقوائم الخلاف التي تقطع في كل سنة وكذا كل ما يحدد في كل سنة لا يدخل (٤١٥) بلاذكر ان كان موجودا وقت البيع

أما الحادث بعد الشراء

فالمشتري لكنه اذا اشترى

كرما وفاقا وحدث فيها قوائم

الخلاف يجبر المشتري على

ان يصرف منه الى دعائم

الكرم قدر الملتعارف

فاما القوائم الموجودة وان

البيع ودخل في البيع

بالذكر لا يجبر على الصرف

منه لانه ملكه بحكم ان له

قسما من الثمن فلوصرف له

الرفع حين الفسخ \* واذا باع

المبيع وفاء من المشتري وفاء

بانا وتفاصيل البات بما هو

فسخ في حق الكل يعود الوفاء

وان كان مما هو كبيع جديد

لا يعود وقد ذكرنا ان اذا باع

المبيع وفاء بانا وقضى الثمن

لا يصح البيع البات الموقوف

ويحتاج الى تجديده بعد

القضاء لكنه يتقربا اجازة

المشتري وفاء فاذا جاء اليه

بالثمن وقال بعث المبيع وفاء

منك من آخرانا وهذه

دراهمك من ذلك فخذها

فاخذها يكون اجازة ولا

يحتاج الى التجديد واذا خلى

البائع وفاء بين المشتري

والثمن يصير قابضا وينفسخ

البيع وان ابي عن قبض

الثمن لا يفسخ بالا قبول وان

قبل بعض الثمن انفسخ بقدره

واذا قال له المشتري تركت لك

هذا البيع فان شئت فبعه

او ارفسه فاني امهلك

لا يفسخ به البيع واذا قال

البائع او المشتري فسخت

هذا البيع بعد ستة اشهر لا يصح الفسخ \* واذا باع البائع وفاء المبيع بامان غيره وأدى المشتري الثاني الثمن الى المشتري وفاء بعض دينه

الذي هو مال الوفاء على البائع ليس له المبيع ليس للبائع ان يطلبه بالثمن \* وان قضى الثمن للبائع البات ثم أدى أيضا مال الوفاء خلاص المبيع

الذين اختلفوا فيه والاصح ان له حق الحبس بكل حال كذا في النهاية \* ثم الذي له حق الحبس اذا حبس وهلك الشيء في يده فانه لا يضمن ولا يكون له الاجر أيضا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* ولو هلك العين في يد الاجير من غير صنعه ومن غير ان يجبره بالاجر فان كان له اثر في العين كافي الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له اثر في العين كالجبال والمكاري لا يسقط الاجر كذا في المحيط \* فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر مخير ان شاء ضمنه قيمتها معموله واعطاه الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معموله ولا يعطيه الاجر كذا في المضمرات \* اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بالثوب الى منزلك حتى ادار جعنا من الجمعة سرت الى منزلي وافي لنا أجرنا فاختار النساج من يد الحائك في الزجة قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفعه الىه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله ولو منع الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصرط لهما على شيء كان حسنا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان الاجر قصارا فأمره بالامسالك ليوفي له الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسئلة النساج يجب ان تكون هذه المسئلة على التفصيل أيضا كذا في المحيط \* حائك عمل ثوبا لرجل فتعلق الاجر به لياخذ به وأبى الحائك أن يدفعه حتى يأخذ الاجر فتخرق من مده صاحبه لاضمان على الحائك وان تخرق من مده ما فعل الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية \* والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب الثمن حتى ينقده الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب المحبلة اذا قال للحمال امسك المحبلة حتى أعطيك الاجر فسرت المحبلة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس لفعل السمسار أثر في العين ومن لا أثر له في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون أمانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا استأجر الرجل من آخر اربدين كان للمستأجر على الاتجر يجوز وكذلك لو استأجر عبد اربدين كان للمستأجر على الاتجر يجوز فان فسخت الاجارة فاراد المستأجر أن يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط \* استأجر دارا من مدونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له أن يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنه بعد مضي المدة لأجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا أجزداه وعجل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الأجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المججلة كذا في التتارخانية \* وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المججلة كذا في الخلاصة \* ذكر الحالك استأجر عبدا للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر أن يسلك العبد حتى يرد خصمة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده ولم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجر فيأخذها كذا في المحيط والله تعالى أعلم

### \* (الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة) \*

يصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالיום ونحوه أو طالت كالسنتين كذا في المضمرات \* ويعتبر ابتداء المدة مما سمى وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في السكاكي \* لو أجزداه شهرا وهو المحرم ثم أجزه من آخر شهر صفر والعقد في المحرم فانه يسلم الدار ولا لصاحب المحرم فاذا نسلم يسلمها الى الذي استأجر في صفر كذا في السراج الوهاج \* ولو أجزداه شهرا او شهرا ومعلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بالا خلاف حتى اذا انقضى الشهر يوم ما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ماضى بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالا لاجتماع ما في اجارة الشهر وفيه اربايتان عن

هذا البيع بعد ستة اشهر لا يصح الفسخ \* واذا باع البائع وفاء المبيع بامان غيره وأدى المشتري الثاني الثمن الى المشتري وفاء بعض دينه الذي هو مال الوفاء على البائع ليس له المبيع ليس للبائع ان يطلبه بالثمن \* وان قضى الثمن للبائع البات ثم أدى أيضا مال الوفاء خلاص المبيع

عن المشتري وفاء بلاذن البائع أجاب بعض المشايخ انه لا يملك الرجوع على بائع الوفاء بخلاف معبر الرهن اذا قضى دين الرهن لخلاص المرهون لانه مضطر اليه لخلاص ملكه \* وذكر (٤١٦) في اجارات الذخيرة باع العين المستأجر المؤجر من اجنبي وأدى الثمن المشتري الى المستأجر

بعوض الاجرة ان كان الاستأجر خاضعاً فهو متبرع وان كان غائباً لا لانه ملجأ حينئذ لخلاص ملكه \* وفي ذكر اجارات العدة اذا باع المؤجر باذن المستأجر حتى لزم عليه رد الاجرة فادى المشتري الثمن الى المستأجر لاجله بلا امر المؤجر يكون متبرعاً \* باع أرضه وفاء ثم من آخر بلاذنه نانا وباع المشتري نانا من آخر كذلك ثم أجاز المشتري وفاء ببيعة البات لا يتقذبيع المشتري باتا من غيره كالمشتري من الغاصب اذا باع ثم أجاز المالك \* باعه وفاء ثم من آخر باتا ثم من آخر كذلك فأيها أجاز المشتري وفاء فنقد ذلك كالمهرن يتعدد عليه بيع الرهن \* باع داره باتا ثم باعه المشتري من البائع قبل نقد الثمن باقل من الثمن الاول يباع بالثمن الاول \* اذا لقي البائع المشتري وفاء في بلد آخر وطلب المشتري دينه من البائع بعد فسخ البيع له ذلك كما في المرهون الذي له حمل وموتة اذا لقي الرهن في بلد آخر للمرته طلب الدين \* باع ارض غيره وفاء بامر المالك ان باع له فهو وكيل وان باع لنفسه فهو كالمستعير العين ليرهنه \* باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع فسخ البيع ولا بيعه من غيره بلا حضور المشتري واذا جع في البيع الجائز بين العقار

أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهر وركاه بالايام وفي رواية اعتبر تكيل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في البدائع \* وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط \* فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهراً وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستون يوماً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله يعتبر شهر بالايام وأحد عشر شهراً بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وان أجز داراً كل شهر يدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر وادام الشهر الاول فلكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو لم يجهل الشهر ورجاز في ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي \* والفتاوى على ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيجان \* لو فسخ في أثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول محمد أبو نصر ولو قال في أثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قد تم أجرة شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجهل أجزته كذا في التبيين \* ولو فسخ أحدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقيل لا يصح في قولهم جميعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أجزتك هذه الدار سنة كل شهر يدرهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع \* وان استأجر داراً سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسلم قسط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي \* رجل استأجر أجزاً وما يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى الغروب فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتباراً باليوم كذا في فتاوى قاضيجان \* وخدمة الاجير في البيت ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسكوران كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل الماء الى البالوعة ويقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغزرجليه وجميع بدنه الى أن ينام وغير ذلك كذا في خزنة الفتاوى \* ولو استأجر دابة للركوب يوماً كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلاً فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في خزنة المفتين \* وان تشارك دابة نفران لم يذكروا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان \* وان تشارك دابة من الغدوة الى العشي يرد لها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فالاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا انما يطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية ٢ (ابن خردزم كرتم تاشبا نكاه) فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط \* استأجر نجاراً يعمل له عشرة أيام يتناول الذي يابسه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما يقبل له عشرة أيام من أول شهر كذا كذا في الوجيز للكردي \* (سئل) أبو بكر عن أعطى رجلاً درهمين ليعمل له يومين فعمل له يوماً وامتنع من العمل في اليوم الثاني قال ان ممي له عملاً جازت ويجوز على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله أجر مثله ان عمل كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلاً يوماً لم يعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ

أخذت هذا الحمار يدرهم الى الليل

والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن تبعا للعقار حتى فسد في المنقول لا يتعدى الى العقار بل يجوز فيه وهذا آخر  
اشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول \* وفي التوازل جواز الوفاء في المنقول أيضاً واختلفت أئمة سمرقند في الوصي هل يملك بيع عقار الصبي

وفاء كثيرهم على انه لا يملك وقتوى صاحب الهداية على انه يملك ولو ذكروا شرط الفسخ في البيع أو ذكروا بعده وقد ذكروا به يفسد العقد لكنه اذا قبضه المشتري وباع من غيره فهو كبيع المكره يلحقه بيع المشتري منه من (٤١٧) آخر واذا تلفظ بالقبض الوفاء أو البيع

آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى انه ان يؤدى السنة أيضا وانفقوا أنه لا يؤدى فلا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة وفي غريب الرواية قال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى المستأجر لا يمنع الاجير في المصروف اتيان الجمعة فيسقط من الاجير بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل أن يتحمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلاة كذا في المحيط \* استأجر أجير شهر اليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف واستأجره من صلاة الفجر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر تجارا يوما الى الليل فامره آخر أن يتخذ له دواة بدرهم فأتخذ ان علم أنه أجير لا يعمل وان لم يعلم لا بأس ويتنص من أجرة التجار قدره الا أن يجبه له في حل كذا في الوجيز للكردي \* واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه أو كان الاول بدرهم والثاني بدرهمين لم يجز له أن يعمل لغيره وان كان يدفع له مائة درهم كذا في التتارخانية والله تعالى أعلم

### (الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة) \*

اذا أبرأ المؤجر المستأجر من الاجرة أو وهبها منه أو تصدق به عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عينا كانت الاجرة أو دينارا أو اجارة على حالها لا تنفسخ وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت الاجرة دينارا ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا تنقض الاجارة وان كانت عينا فوهمها أو كان ذلك قبل أن يتقايضا فان كان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط \* ولو أبرأه عن الاجر أو وهبها منه فان كان دينارا وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد صحيح ولو أبرأه عن الكل الا درهمه ما صح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة عينا لا يصح البراء كذا في الغنيانية \* فان كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بخلاف كذا في المحيط \* ذكر أبو الليث في نوازلهم لو وهب المؤجر أجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد رحمه الله تعالى ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي \* ولو مضى من السنة نصفها ثم أبرأه عن جميع الاجرة أو وهبها منه فإنه يبرأ عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحسن الشاذلي في المنتقى رجل أجر أرضه من رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر الارض حتى وهب الاجر للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر أن يرجع على الاجر بما أعطاه من الاجر الا بمحض ما مضى من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط \* ولو اشترى المؤجر من المستأجر عينا من الاعيان جاز في قولهم جميعا وتعلق العقد بمثل الاجرة دينارا في الذمة ونقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة \* فان تعذر ايفاء العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها مكانه ادقيا أو زيتا أو عوضا آخر جاز كذا في الغنيانية \* واذا انصارف الاجر والمستأجر الاجرة فاخذها بالدرهم ذانير فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة أو كانا شرط التعجيل في الاجرة حتى وجبت الاجرة جازت المصارفة اجماعا وان كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله يجوز وفي قوله الآخر الصرف باطل اذا افترقا قبل ايفاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة دينارا فاذا كانت الاجرة عينا بان كانت نفقة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه ذنانير لا يجوز سواء كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل أو بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد عقدت الاجارة على حل شيء بعينه بعشرة دراهم فأتى قبل أن يحمل شيئا أو بعد ما سار

(٥٣ - فتاوى رابع) عليه أيضا ما قالوا نقداً أجنى مال الوفاء بلا أمر البائع لا يفسخ البيع والدافع يتردد ما دفع لانه لم يقض دين على البائع لان مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى أجاب أئمة سمرقند فيما اذا صالح البائع أو المشتري وفاء قبل فسخ البيع من مال

الوفاء على شيء لا يصح الصلح لعدم الدين قبل الفسخ فيه ولا يخفى جواز الصلح على قول من جعل الجائر رهناً وكذا جواز الضمان وعود الدين \* باع  
جائزاً وعقد الاجارة بعد قبضه مع البائع (٤١٨) وكفل بالثمن لأبى الاجرة رجل وسلم البائع شيئاً إلى المشتري فزعم الكفيل انه من الثمن

نصف الطريق فانه لا يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف  
الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا انما يتأني على قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على  
قوله الآخر الصنف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصبر المستأجر موفياً لاجرة فان مات الجمال قبل أن يحمل  
شيئاً كان على ورثة الجمال رد الدين بغيره على المستأجر لان الجمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجمال  
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الجمال ترد الدين بغيره على المستأجر ولورثة الجمال على المستأجر  
نصف الاجر هكذا في المحيط \* ولو أجر داره من رجل فأجره سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار  
أجر شهرين فأمر الداعي أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من القاي الدقيق والزيت وغير ذلك  
حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للقاي على المستقرض شيء ولو اشترى المستقرض من القاي  
المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط \* ولو اشترى المستقرض من القاي  
بالاجرة ديناراً فإنه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة أو شرط التجهيل عندهم جميعاً  
وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضى المدة واشترط التجهيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد  
رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للقاي على الرجل  
المستقرض ديناراً وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فغضى شهر فامر رب البيت القاي أن يدفع أجرهذين  
الشهرين الى هذا الرجل فرضا عليه ورضي الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه وأخذ  
بالفضل حواشيه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس المختلفة انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة  
فأما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفاً بمجوز هذه الصنف بمحصة ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعاً  
فأما بمحصة ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عندهم وهو  
قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصنف بأجر لم يجب بعده وهو  
الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصنف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض  
والقاي هكذا في المحيط \* ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه ديناراً بعشرة دراهم لم يجوز ان  
أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقام به بالدينار فاعلم المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه  
أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئاً وأمره أن يعجله وطابت نفس القاي بذلك وأعطاه به دقيقاً وزيتاً  
أو ديناراً بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انهم دم البيت أو استحق لم يرجع القاي على  
المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا  
في المبسوط \* ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول  
أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فأما ما يخص الدينار فإنه لا يرجع على رب  
البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط  
\* ولو استأجر داراً وسكن فاستحققت فالاجرة للآخر ويتصدق به لانه ظهر أن المؤجر كان غاصباً للدار التي  
أجرها كذا في محيط السمرخس \* ولو استأجر بيتاً بثوب فأجره بدراهم أكثر من قيمة الثوب طاب له  
الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل أيضاً  
لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالتقويم كذا في المبسوط \* ولو أن رب البيت أراد التجهيل في  
الاجر كله قبل الهلاك فأنى المستأجر أن يعطيه فانه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فأما حصة  
ما لم يسكن فلا يجبر على ايوائه كذا في المحيط \* وإذا أجر داره من رجل شهر بثوب بعينه فسكنها لم يكن له  
أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحياوان  
والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئاً من المكيل والموزون

والمشتري انه من الاجرة يرجع  
فيه الى البائع فان غاب أو  
مات يكون القول قول  
الطالب \* دار في يد رجل زعم  
آخر انه ملك فلان باعها منه  
وفاء قبل بيعها بثمان من ذى اليد  
هذا فصال مع ذى اليد على  
مال عن دعواه الجائر ان عن  
انكار جاز ويحمل على انه  
أعطاه لافتداء العيين وأخذ  
هول قضاء أجنبي دينه وان  
عن اقرار لا لانه كان على  
مال نفسه فهو رشوة لا جارة  
البيع وان على الثمن الذي  
عليه فهو وعد ولا لزوم فيه  
بخلاف ما اذا اشترى رجل  
داراً فقال الآخر صكه باسمي  
فادفع لي ما لا أعطيت قبالة  
ففعل يلزم المال لانه اما  
شراء الكاغد أو شراء حق له  
في الدار \* برهن على الوكالة  
العامة من آخر وحكم بها  
وباع عقاره وفاء وادعى آخر  
شراء هذه الدار من موكله  
والمشتري يقول اشتريتها من  
وكيل من يدعي التلق من  
قال بعضهم لا تندفع الدعوى  
بلاينة كافي دعوى البيع  
البات وقيل تندفع بلاينة  
لان اليد ليست بيد خصومة بل  
يدأمانة كمن يدعى شراءه من  
فلان وذو اليد يدعى انها ودية  
فلان هذا وان ادعى الشراء  
من فلان وعليه الغصب  
منه وبرهن ذو اليد على انه  
شراها بثمان من فلان الذي تلقى منه الخارج الملك وبرهن لا تندفع الدعوى الفعل عليه \* ادعى انه اشترى هذه الدار وفاء من  
فلان الميت وبرهن ذو اليد على انه اشتراها بثمان أسبق منه وبرهن عند الحاكم ثم ظهر الوارث وأنكر شراء ذي اليد فان كان الحاكم دفع دعوى

غير  
فلان الميت وبرهن ذو اليد على انه اشتراها بثمان أسبق منه وبرهن عند الحاكم ثم ظهر الوارث وأنكر شراء ذي اليد فان كان الحاكم دفع دعوى

المدعى ولم يجعل المشتري وفاة خصما يكلف صاحب الدعا إعادة البينة على الوارث \* وكل أخاه يبيع عقاره وفاء فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل  
عن الوكالة فلا بدعى في هذا العقار خارج حقا أو ملكا والدار في يد المشتري وفاء فالخصم هو المشتري (٤١٩) فإبرهن على المشتري وفاء بموجب

المدعى فالخصم في التسليم

صاحب اليد \* باع داره يباعا

جائزا واحتجاجا إلى العماره فمهر

بامر القاضى على أن يرجع

له الرجوع \* باع كرمه جائزا

واستحق المشتري كل الغلة

ثم انهم ما شرطوا أن يكون

للمشتري ثلثها يستحق

المشروط لاما يقتضيه العقد

وخاصة على قول الامام ان

الشرط المتأخر يلحق بالعقد

المقدم \* باع أرضا وفاء ثم آجره

ممن البائع قال صاحب

الهداية الاقدام على الاجارة

بعد البيع دل انه اقصد

بالبيع الرهن لا البيع فلا

يحصل للمشتري الانتفاع به

واذا باع أرضا جائزا وقبضه

المشتري وزرع فيه فنقد

البائع مال الوفاء وفسخ البيع

هل يجبر المشتري على

التفريغ أم يترك الزرع باجر

قال بعض أئمة ميمر قدان

طلب المشتري مال الوفاء

وأدامه البائع يجبر على القلع

وان أدى البائع بلا طلبه

لا يجبر بل يترك باجر ولو أفتى

بانه يترك فيه سما بالاجر

فله أيضا وجه فانه ذكرفي

الدخيرة استأجر أرضا وزرع

فيها ثم فسخ العقد والزرع

بقيل قيل لا يترك لان المشتاجر

رضي بالفسخ اختيارا وقيل

يترك باجر استدلالا بمسئلة

المزارعة \* استأجر أرضا للمزارعة

الى مدة وزرع في آخر المدة

ومضت والزرع بقيل يترك باجر الى الادراك وان لم يرض المؤاجر مع أن المزارع رضى بطلان حقه حيث أخر المزارعة الى آخر المدة بخلاف ما اذا

كان مكان الزرع أشجار حيث لا يترك لانه لا نهاية لها الا أنه يجب على المؤاجر قيمة الاشجار منقوعة وكذا لو استأجر أرضا وزرعها ثم اشتراها هو

بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء أو باستراط  
التججيل كذا في المحيط \* فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس أو لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير  
عينه فلا يقارقه حتى يقبض منه فان فارقته قبل أن يقبضه انتقض البيع وليس له أن يبيعه من غيره فان  
يسع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا بعبد بعينه سنة وأعتق رب  
الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار الى المستأجر فمقتضاه باطل لان الاجرة لا تأكل  
الاستيفاء للمنافع أو بالتججيل أو باستراط التججيل ولم يوجب شيئا من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد  
الا أنه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى أعتق العبد جازا عتاقه كذا في المحيط \* فان قبض الدار وتمت  
السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار أو انعدام التمكن من  
الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهرًا ثم أعتق جميعا العبد وهو في  
يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة  
فيما بقي كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغياثية \* ولو استكمل  
السكنى قبل قبض العبد فانتقض العبد واستحق كان عليه أجر مثله بالانعاما بالغ وفي الاجارة الفاسدة يجب  
أجر المثل لا يجاوز به المسمى كذا في محيط السرخسى \* وكذا اذا رد الاجر العبد بغير عيب أو روية وقد  
سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغياثية \* ولو كان المستأجر دفع العبد  
ولم يسكن الدار حتى أعتقه فمقتضاه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاعتق ما لا  
عليه كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر الدار شهرًا وهاك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم الى  
رب الدار فان على المستأجر أجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة فاسدة من ابتداء  
فانه لا يزاد أجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو قبض الاجر المدة بغير إذن المستأجر  
وهو عين وباعه ثم مضت نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة رجعت المستأجر على الاجر بقيمة تلك العين ولو  
كانت الاجارة عبدا فمقتضى الاجارة في يده ثم انفسخت الاجارة رجعت المستأجر بقيمة وان مضى  
نصف المدة ثم انفسخت رجعت نصف قيمته كذا في الغياثية \* رجل آجر داره بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر  
شهرًا ولم يدفع العبد حتى أعتقه صح عتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ وتنتقض  
الاجارة فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلكت عليه أجر المثل بالغاما بالغ  
كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

### \* (الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها) \*

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردرى \* ويعتبر مدة  
الخيار من ابتداء وقت الاجارة كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط ثلاثة فسخ في مدة الخيار سقط الخيار  
ولو انهم المتزل بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز  
للكردري \* وان كان الخيار لرب الدار فسخ فيها فلا أجر ويضمن ما انهم بسكناه كذا في الغياثية \* وان كان  
بعد الاجارة لزم الاجر وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كزينة للمنافع كذا في الوجيز للكردرى  
\* وان تكارى دارا لم يرها له الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون انهم منها  
شيء يضر بالسكنى حينئذ يتخير بالتغير هكذا في المبسوط \* ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الفتاوى  
الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا ٢ (تأيسر ديكروين بسايد بيد) معلوم ففعل ذلك بالعشرة وامتنع

٢ ليصنع له عشرين قدرة من الصفر

وأجر وانقضت مدة الاجارة يترك على الشريك باجر \* باع كرمافا و كان في ندا المشتري نصف سنة فتقبل خروج الغلة نقد المبلغ مال الوفاء  
 وشيخ البيوع وقد ذكرنا اختيار مشايخ (٤٣٠) سرقندان حصة المدة من الثمرة للمشتري \* اذا صالح البائع مع المشتري لاجل ذلك القسط

على شيء ذكر في المنتقى وغيره  
 مسألة تدل على جواز الصلح  
 فقال أوصى بغلة تخلته ثلاث  
 سنين لرجل والتخله فخرج  
 من الثلث فصالح الموصى له  
 مع الورثة على مال بمقابله  
 ما يخصه من الثمن في هذه  
 السنين لا يصح في القياس  
 لانه لا يدري الكون وعلى  
 تقديره ربعا يخرج أكثر من  
 قيمة بدل الصلح وفي الاستحسان  
 يصح لانه ترك حقه الثابت  
 بالوصية على مال فعلي قياس  
 هذا ينبغي ان يصح الصلح  
 هنا أيضا وذ كر بعض  
 أئمة العهد وان لم يعتمد على  
 جواهرهم انه لا يصح الصلح  
 وذكر الديناري في البيوع مع  
 التوكيل فيه بالفسخ اذا أراد  
 البائع رد مال الوفاء الى  
 المشتري بعد مضي شهر قبل  
 استيفاء الغلة لا يتمكن من  
 ذلك وان فسخ قبل مضي  
 شهر له ذلك وان لم يستوف  
 المشتري الغلة لا ناعلم ان  
 قصد المشتري احراز الانزال  
 والفسخ قبل مضي الشهر  
 كالفسخ متصلا بالبيع  
 قيل له على هذا بعد الاستيفاء  
 بآى وجه يبقى المشتري في يد  
 المشتري قال يحكم الرهن  
 ولهذا العقد شبهه بالبيع  
 الفاسد من حيث انه يفسخ  
 اذا حضر الثمن وله حكم  
 البيع الصحيح في حق الانزال  
 وله حكم الرهن في حق انه

عن الباقي قال ان كان قد اراد ان يرد وقت الاستحجار يجب على الباقي وان لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة  
 ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أن من شرط قصار على أن يقصره عشرة أثواب ببدل معلوم ولم يره  
 الثياب ولم تكن عنده كان فاسدا وان اراد الثياب كان جائزا كذا في الذخيرة \* واذا سمي له جنس من الثياب  
 ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ان هذا نظير ما يره يعني يكون فاسدا وذكر شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه انه ان بالغ في بيان الصنعة على وجه يصير مقدار عمله معلوما فهو واراة  
 الثياب سواء ويجوز أن يكون قول شمس الأئمة رحمه الله في مسئلة القدر والزبد يبيح كقوله في القصار فيتم امل  
 عند القنوي كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على  
 أن يقصر له ثوبا مرويا بدهم فرنسي به القصار فلما رأى القصار الثوب قال لا أرضى به فذلك قال وكذلك  
 الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل  
 وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقصار يختلف باختلاف  
 المحل وكذلك الخياط فلاجل ذلك أثبتنا خيار الرؤية فيه ما قال (شم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كرم  
 حنطة فلما رأى الحنطة قال لا أرضى به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحججه له بدائق ورضى به  
 فلما كشف عن ظهره قال لا أرضى به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة \* استأجر  
 رجلا ليحججه كذا من القطن أوليه قصره كذا ثوبا وليس عند الا جرتوب ولا قطن لا يجوز وان كان  
 عنده ولم يره فلا جبر خيار الرؤية في الثياب لافي القطن كذا في خزائن الفتاوى \* وفي نوادر هشام  
 عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر أجرة الغلام  
 الى الدار ولم يكن رآها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله أجر متسل غلامه كذا في المحيط \* رجل استأجر  
 كرمافا و قد كان باع صاحب الكرم الا شجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستهأجر خيار الرؤية  
 في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة \* ولوا كل الثمار من تلك  
 الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيان \* ويثبت  
 خيار العيب في الاجارة كما في البيوع الآن في الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي  
 البيوع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء أو الرضا كذا في المحيط \* استأجر  
 دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضرب بالسكنى كان كسارا للحدود وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب  
 بعد ما قبل قبضه ايردها لانه عقيد ردى على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا  
 في الوجيز للكردي \* وعن ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قال لغيره استأجر نك اليوم على أن تنقل  
 هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في أيام كثيرة قال هذه على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل  
 أن المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومنشئ ذلك العمل مما لا يقدر الاجير  
 على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير معلقا بتسليم النفس  
 في ذلك الزمان كذا في الذخيرة \* رجل قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على أن أهبطك آجر شهر  
 رمضان أو قال على أن لا آجر عليك اشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* آجر حاما  
 سنة بكذا على أن يحيط عنه آجر شهرين لانه طيل فالاجارة فاسدة ولو قال على أن يحيط عنه مقدار ما كان  
 معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا آجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حاما  
 على أنه ان نابته فلابد آجر له فسدت الاجارة كذا في الخلاصة \* حانوت احترق فاستأجره كل شهر بمخمسة  
 دراهم على أن يهرمه على أن يحسب بنفقه فمهره هذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه آجر  
 المثل بالغام بالغ والمستهأجر النفقة التي أنفقها على العمارة وأجر مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة

لا يتمكن من التصرف كالمترين ولا يملك بيعه من غيره ولو صرف المشتري من أئجار الكرم الى ماله الكرم له ذلك \* اشترى \* خان  
 دارا فامو غصبا من المشتري غاصب لا يتمكن المشتري من الاسترداد منه ولا يتمكن المشتري من استرداد مال الوفاء من البائع قبل فسخ



البيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كاذكرنا وفيما سأل الرهن بغصب من يد المثلث لا يمكن المثلث من استرداد الدين من الراهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيادات فيما اذا وضعت الجارية المرهونة عند عدل (٤٣١)

خاتمة خراب وفيه حوايت عامرة استأجر رجل العمارة العامرة في كل شهر خمسة عشر خراب  
كل شهر بخمسة على أن يهر الخراب بماله ويجيب نهفته من جلة الاجر فاستأجر الخراب ليعمره ويتفقد به  
بعد ذلك فاسد اذا شرط أن تكون العمارة للاجر وللستأجر على المؤجر نهفته وأجر مثله فيما عمل والمؤجر  
أن يسترد الخوايت التي عمرها المستأجر منه وأما ما سأل وانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد كذا  
في المحيط \* ولا يجوز أن يشترط على المستأجر أن يرد العين الى الاجر ولها حمل وموثة وان لم يكن لها حمل  
وموثة جازها كذا في الغياثية \* في الفتاوى سئل عن استأجر ممر جلاشهر يطبخ فيه العصور واشترط رده على  
المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه أجر شهر فرغ في نصف الشهر أو في آخره كذا في الخاوي للفتاوى \*  
وفي الغياثية فاذا مضى الشهر فلا أجر عليه وان بقي مدة كذا في التتارخانية \* ولو قال استأجره منك كل  
يوم يكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على المالك أولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام أجر اليوم  
كما اذا فرغ في نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حجابا وكذا قال له المؤجر ما لم تردها على صحيحة  
فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الحجاب فاسدة وفي الكيزان جائز يعني اذا سمى  
للكيزان اجرة وللحجاب كذا في فحجب في الكيزان حصة ما سمى الى وقت كسره وفي الحجاب يجب أجر المثل  
كذا في الفتاوى الكبرى \* قال القاضي نقر الدين الفتاوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم أن  
لها حملا وموثة تجري فيها الماسكة وكذا لو لم يسم أجر الحجاب وأجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن  
للكيزان حمل وموثة كذا في التتارخانية \* وفي الاصل رجل تكارى من رجل دارا سنة على أنه بالخيار فيها  
ثلاثة أيام فان رضيها أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب  
عليه أجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما لم يخدم من سكنه لافي مدة الخيار ولا بعد  
مضى مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما نهدم  
من سكنه في مدة الخيار وان قال أنا بالخيار ثلاثة أيام فان رضيتها أخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة  
فان سكنها في ثلاثة أيام فقد لزمته الاجارة وكان عليه أجر ما سكن ولا يضمن عليه فيما نهدم كذا في المحيط  
\* ولو استأجر أرضا على أنها كذا جريها وكانت أقل أو أكثر فلهي بالمسمى وله الخيار في الأقل ولو قال كل جري  
يكذا يلزمه الاجر بحسبه كذا في الفتاوى الغياثية \* ولو استأجر دارا أشهر مائة فلم يسلم اليه الدار حتى  
مضى بعض المدة ثم أراد أن يسلم الدار فيمضي من المدة فذلك وليس للمستأجر أن يأخذ ذلك وكذلك ان طلبها  
من المؤجر فبقيها ثم أراد أن يسلمها فذلك له وليس للمستأجر أن يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت  
احدهما أو منعه مانع من احدهما أو حدث في احدهما عيب فله أن يتركهما جميعا كذا في البدائع  
\* ولو استأجر بيتين فانهدم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط  
\* وفي فتاوى النسفي سئل عن استأجر طاجونة على أن ماسمى من الاجر أيام جرى الماء وانقطاعه أيضا قال  
هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا لاجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الخاوي  
للفتاوى \* رجل استأجر ثورا من رجل على أن يطحن عليه كل يوم عشرين قنينة فوجده المستأجر لا يطحن  
الا عشرة أفرقة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضى به كذا وان شاء ردى به لزمه أجر كل يوم بتمامه  
وان ردى كان عليه أجر اليوم الذي استتم له بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة  
وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليه شيئا كذا في الذخيرة \* ولو تكارى دابة الى بغداد  
فوجدتها لا تبصر بالليل أو جوحا أو عثورا أو قوض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه  
وعليه من الاجر بحسب ما سار لانه استوفى المعقود عليه بقدره وان كانت بتغيير عينها فله أن يبلغه الى بغداد  
على دابة غيره لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيعة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط \* وفي

للمشتري لانه متسلك بالاصل والظاهر وتقرير ما ان البيع ان ساوى القوا بعبه بستائة فالقول للبائع وان يتسسمائة فللمشتري وكذا  
في الزيادة وأفتى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لم يدعى الوفاء ثم رجع الى ما أفتى به

أئمة بخاري من أن القول لمن يدعي البتات \* اشترى دارا وفاء وقبض ثم أجره من البائع مدة وقد كان المانع باع هذه الدار من آخر قبله لا يجب الاجر لان الرد على البائع (٤٢٣) مستحق عليه قباض وجهه وجد وقوع عن تلك الجهة كما لو كان البيع فاسدا

والجره من البائع لا يجب الاجر \* أقر في مرض موته انه كان باع ماله وفاء في الصحة وقبض بدله والثمن لا يخرج من الثالث لا يصح الاقرار بالتصدق في الورثة وزعم بعضهم انه يصح بالتصدق بهم كما اقرار المريض بالدين للاجنبي وليس كذلك بل هو كاقتراره بقبض دين ثبت له في المرض بان أقرانه باع عيننا من آخر يعبأنا بكذا وعليه ثمنه وصدقه الآخر ثم أقر بقبضه يعتبر ذلك من الثالث لان مال الوفاء ليس بدين من كل وجهه ولا المبيع وفاء من كل وجهه لانه لو كان رهنا وديننا لمالك المشتري المنافع وما صح الوفاء بالقبض من قبض الثمن لانه يكون رهنا بدين وتنفع المقاصة بدين كان للمشتري على البائع ويرأ الكفيل عن البائع منه ولا يعود بالقسح كما مرولا يتمكن من بيعه من آخر قبل فسح الوفاء اذ لم يسلم المشتري اليه الثمن لعدم الدين فلما كان دينام من وجهه لم يعتبر الاسناد الى الصحة رعاية لحق الورثة فيثبت في الحال لافي الماضي \* ادعى انه اشترى منه هذا الشيء باتا ثم ادعى انه اشترى منه وفاء

الاجارة لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط والله تعالى أعلم

\*(الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر)\*  
الاصل أن الاجارة اذا وقعت على أحد الشرطين وسمى لكل واحد أجرا له لما بان قال أجرتك هذه الدار بخمسة أو هذه الاخرى عشرة أو كان هذا القول في حافوتين أو عيدين أو مسافتين مختلفتين نحو أن يقول الى واسط بكذا أو الى كوفة بكذا فذلك كله جائز عند علماءنا وكذلك اذا خيره بين ثلاثة أشياء ما وان ذكر أربعة أشياء لم يجوز وكذلك هذا في أنواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وان زاد عليها لم يجوز استدل بالابحار لأن الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوبا فاقاله ان خطته فارسيه فلك درهم وان خطته روميه فلك درهمان أو قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بصفر فلك درهم وان صبغتته برقع فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته أنت فاجرك درهم وان خطته لم يملك فاجرك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع \* وكذا لو قال لراد الا بق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطا فلك درهم وان سكنت حداد فلك درهمين أو قال ان سكن فيهما خياط فلك درهم وان سكن فيهما حداد فلك درهمين فالاجارة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فبصرف درهم وان جاز الى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة ولم يحل فيها اخلافا فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على أنه ان حل عليها كرشعير فاجره نصف درهم وان حل كرشطة فاجره درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي \* اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على أنه ان حل هذه الجولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجر خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر خلافا لهما واختلف عبارة المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تخريج مسئلة الدابة والدار أنه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها او اذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا ولم يركبها بعضهم قالوا لا يجب أقل المسميين كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة مائة الى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فاعده جائز وان كان أقل أو أكثر فالعقد فاسد وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحارثي الشامي في المنتقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه ان أتى عليه الكوفة فبعشرة وان أتى القصر وهو المنتصف فبخمسة فهو جائز قال وان قال وان أتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا أتى القصر لا يدري

لا يسمع لعدم امكان التوفيق \* كرب المشتري وفاء أرض الوفاء للزراعة وأدى البائع مال الوفاء وفسخ البيع ماعليه للمشتري ان يطلب من البائع أجره الكرب اذا كان النقد بلا طلب المشتري فلو كانت الأرض معدة للصحة بالاستغلال وكرب المشتري فعلى

قياس ما لو أجرة المشتري من غيره ثم نقد البائع الثمن وفسخ البيع ينبغي ان لا يتمكن البائع من منع المشتري عن الزراعة كما لا يظهر الفسخ في حق المستأجر لكن الفرق بين المسئلتين قلنا بان البائع هنا يتمكن (٤٢٣) من منع المشتري والفرق ان

المستأجر غير البائع والمشتري فلا يظهر فسخهما في حقه أما فيما نحن فيه ففسخ المشتري يظهر في حقه ولو كيله بالقسيخ ففسخ منه (الخامس في البيع بشرط) ان اقتضاه العقدان وجب العقد بلا شرط كشرط تسليم أحد البدلين أو لم يقبضه لكنه يلائمه أي يؤكده موجب كشرط الكفالة بالثمن أو الرهن به أو لا يلائم لكن ورد به الشرع كخيار الشرط ثلاثاً أو النقد أو التأجيل للثمن أو لم يرد به الشرع لكنه متعارف كشرط حذاء النعل أو تشريك النعل بالشرائط المشتري لا يفسد في الكل وعن محمد انه يفسد في الأخير والا ان فيه منقعة لاحد المتعاقدين أو المعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق على الغير كشرط عتق المشتري يفسد لكنه يتقلب بالاعتاق صححها ويجب الثمن عند الامام خلافاً لما استترها على ان البائع لم يبطأها ثم ظهر خلافه لا يرد ولو على انها ما ولدت ثم بان ولادتها الرد ولو على أن لا يبطأها المشتري بطل وعلى ان يبطأها وعن الامام الفساد فيهما ولو شرط الانقاع فيه

ما عليه ستة أو خمسة كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلاً على عدل زطي وعدل هروي وقال اجل أي هذين العدلين شئت الى منزلي على أنك ان حملت الزطي فلك أجر درهم وان حملت الهروي فلك أجر درهمين فحمل الهروي والزطي جميعاً الى منزله فالاجارة جائزة وأجره ما حمل أول مرة فهو الذي لا جارة وهو متطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعاً وان حملهما جملته فعليه نصف أجر كل واحد منهما وعليه ثمنه ان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ضاعا وعلى قولهم ما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملهما جملته الى ذلك الموضع فله درهمان وأوجب أكثر الاجرين بكلاهما انه يخالف رواية ابن سماعة في العدلين كذا في الذخيرة \* اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعاً فان خاطبه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني يجب أجر المثل لا يزاد على درهم (١) ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يزاد على نصف درهم ذكر القندوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان خاطبه في اليوم الثالث فله أجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجر المثل أيضاً فروى عنه أنه لا يزاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الاصل والجامع وروى عنه أنه لا يجاوز به نصف درهم وينقص عن نصف درهم ان كان أجر مثله أقل من نصف درهم وهو الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما أيضاً كذا في الفتاوى الكبرى \* هذا اذا جع بين اليوم والغد فأما اذا فُرد له بقدر اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخطاه في الغد لم يستحق الاجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لا أجر له لا أجر كذا في محيط السرخسي \* ولو خاطب نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد أجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزاد على النصف وعندنا ثلاثة الارباع كذا في التمر تاشي \* وان بدأ بالغد ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح هو الشرط الاول فقط كذا في الفتاوى العتبية \* ولو قال ان خطته اليوم فله درهم وان خطته غدا فلا أجر لك فان خاطبه في اليوم فله درهم وان خاطبه في الغد فله أجر مثله لا يزاد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ما خطته اليوم فبحسب درهم وما خطته غدا فبحسب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميافيك كذا وخطته فارسيافيك كذا فهو فاسد بلهالة العمل ولو قال استأجرتك غدا لخطي به درهم فخطاه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغبائية \* ولو استأجر يوماً بدرهم فان بدله في كل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسي (١) ومما يتصل بهذا الفصل اذا جع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل اذا استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباحاً أو خبزاً أو غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يجوز استحساناً او يكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله أن يمهله في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة أيام بأجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً مائة من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بينا في الغد كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلاً لخطي له هذا الثوب بقيصا اليوم بدرهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لخطي لي قيصاً ولخطي لغيري قيصاً ولم يقدّر جاز بالاتفاق ولو (١) قوله ولا ينقص عن نصف درهم هذا يدل على أنه قد زاد على نصف درهم ومقابلته رواية النوادر المذكورة أنه لا يزاد على نصف درهم وصححه الزياهي وغيره كما أفاده ابن عابدين اهـ جرواوي

لا حد لاعتق الامام وعن الثاني الفساد فيه ايضا وان شرط فيه ضرر كافراض أجنبي ألقالا والقندوري على أنه يفسد وان لا يبيعه أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ثوب ببيع أو كل طعام ببيع عن الثاني انه لا يفسد

ولو بشرط البيع لا ولو من فلان أو من البائع ففسد لان له مطالبا \* اشترى ساحة على ان يبني فيها مسجدا أو طعما على ان يتصدق به ففسد \* كل شرط يشترط على البائع وهو يفسد العقد فاذا شرط على الاجنبي فالشرط باطل كشرط ان يهب هو

(٤٣٤)

قال ليخيط قيصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى العنانية \* وفي اجازات الاصل اذا استأجر الرجل من آخر ثوبا ليطحن عليه كل يوم عشرين ففقد هذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الجواب يجب ان يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسئلة الخبز ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضا لو شرط على الخبز ان يخبز له هذه العشرة المختاتيم دقيقا وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه قيصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على أن يدخلها الى عشرين ليلة كان يعبر بعشرة نانير ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وان لم ينف كان له أجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أياما مسمومة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال الخياط استأجر تلك هذا اليوم الخيط هذا القمص بدرهم أو قال استأجر تلك هذا اليوم الخبز هذا القفيز لا يفرغ بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو آخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل أما اذا ذكر الوقت أولا ثم الاجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاما بالغ كالأجور اذا راها أو حاقنا سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاما بالغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولا أما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية \* قال في الاصل أيضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه أن يحذق في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي أن يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح مقعودا عليه حالة انفراد الوقت والعمل أما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراده لانه لا يفسد العقد يانه فساد كذا في آخر باب اجارة البناء اذا تشارك رجلان في رجل واحد الى البيت ليبنى له بالحصص والآخر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه ما ذكرنا العمل على وجه يجوز افراده لانه لا يفسد العقد عليه لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوما لا يجوز افراده لانه لا يفسد العقد عليه فانه قد اعد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراده لانه لا يفسد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزا الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكل على قولهما فن مشايخنا من قال له هذه المسئلة ثبت رجوعهما الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيهما تقدم استحسن على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسئلة أنه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا لو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للحال بقدر عليه صحت الاجارة ذكر في ذلك وقتا ولم يذكر نحو أن يقول استأجر تلك الخبز لي عشرين من من الخبز بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم

لخمس من آخروا ليطحن عليه كل يوم عشرين ففقد هذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الجواب يجب ان يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسئلة الخبز ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضا لو شرط على الخبز ان يخبز له هذه العشرة المختاتيم دقيقا وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه قيصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على أن يدخلها الى عشرين ليلة كان يعبر بعشرة نانير ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وان لم ينف كان له أجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أياما مسمومة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال الخياط استأجر تلك هذا اليوم الخيط هذا القمص بدرهم أو قال استأجر تلك هذا اليوم الخبز هذا القفيز لا يفرغ بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو آخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل أما اذا ذكر الوقت أولا ثم الاجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاما بالغ كالأجور اذا راها أو حاقنا سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاما بالغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولا أما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية \* قال في الاصل أيضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه أن يحذق في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي أن يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح مقعودا عليه حالة انفراد الوقت والعمل أما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراده لانه لا يفسد العقد عليه لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوما لا يجوز افراده لانه لا يفسد العقد عليه فانه قد اعد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراده لانه لا يفسد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزا الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكل على قولهما فن مشايخنا من قال له هذه المسئلة ثبت رجوعهما الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيهما تقدم استحسن على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسئلة أنه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا لو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للحال بقدر عليه صحت الاجارة ذكر في ذلك وقتا ولم يذكر نحو أن يقول استأجر تلك الخبز لي عشرين من من الخبز بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم

من الشرط فالفساد من الشرط لا يبطئه كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والعق على مال وهذه العقود تصح ببدل وبدونه وببدل مجهول وحلال وحرام وعقد يتعلق بالجنس من الشرط والفساد فيه على نوعين نوع منه يفسده

ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وأنه يتعلق بالشرط الخارج حتى لا تصح الكتابة إلا بعد \* وذكر القاضي العقود التي تتعلق تمامها بالقول ثلاثة قسم يطلها الشرط الفاسد وجهالة البذل وهي مبادلة المال كالبيع والاجارة (٤٣٥) والقسمة والصلح على مال عن دعواه

وقسم لا يطلها الشرط

الفاسد ولا جهالة البذل وهو

معاوضة بمال بغيره كالشكاح

والخلع والصلح عن دم عمد

وقسم له شبهه بالبيع والشكاح

كالكتابة لا يفسدها الشرط

الفاسد ويطلها جهالة

البذل وإذا جع بين شيئين

فقبل في أحدهما لا يجوز في

الأول سمي لكل بدلا أولا

وبكل حال يجوز في الثاني

وفي الثالث ان سمي لكل

بدلا جازوالالا \* وفي الجامع

الصغير كاتبه على ان لا يخرج

من الكوفة جازت الكتابة

ويطل الشرط \* وفي الجامع

الكبير كاتبها وهي حامل

على ان لا يدخل ولدها في

الكتابة فسدت لان الكتابة

تبطل بالشرط الفاسد

\* وتعلق الرجعة وضافتها

الى وقت في المستقبل باطل

كالشكاح وانما يحتمل

التعلق ما يختلف به ولا يختلف

بالرجعة وتعلق عزل

الوكيل بالشرط يصح في رواية

الصغرى ولا يصح في رواية

الامام السرخسي والطلاق

والعتاق بمال وبدونه سرا

\* اذا قال المولى أو القاضي

أذنت لهذا العبد أو الصبي

في التجارة ولا أجيز ما لا يعلم

الاباقراره صار مأذونا ولا

عبرة للشرط والصلح عن دم

الهدم والجراحة التي فيها

القصاص حالا أو مؤجلا

بين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جاز أيضا ولو قال ٢  
(بدن درهم ديوار من باز كن) جاز أيضا بين ذلك وقتا ولم بين ولو قال ٣ (بدن يكدرم اين خرمن بادكن)  
ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أولا ثم الاجرة بان قال  
استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد  
بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس  
لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما  
أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحجال أى على شرط أن تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر  
الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

### \* (الباب السابع في اجارة المستأجر) \*

الاصل عندنا أن المستأجر عكس الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الاتقاع به كذا في المحيط \* ومن استأجر  
شيئا فان كان منقولا فانه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فاراد أن يؤجره قبل القبض  
فبعد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كافي البيع وقبل انه  
في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي \* واذا استأجر دارا وقبضها ثم  
أجرها فانه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها أو أقل وان أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة أيضا الا أنه  
ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويصدق بها وان كانت من خلاف  
جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو تديفها وتدا أو حفر فيها بئرا أو طينا أو أصلح أبوابها أو  
شيئا من حوائطها طابت له الزيادة وأما الكسب فانه لا يصح كون زيادة له أن يؤجرها من شاء الا الحداد  
والقصار والطعان وما أشبه ذلك مما يضر بالبناء ويؤهنه هكذا في السراج الوهاج \* ولو أجمع ما استأجر  
شيئا من ماله مما يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط \* وذكر ان المصنف في كتاب  
الحيل أنه اذا كان المستأجر دارا فكسبها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان  
أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على أن أكنس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة \* ذكر  
شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر أرضا فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال  
وكذلك كل ما عمل فيها لا يكون قائما فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى أثمارها ذكر ان المصنف  
رحمه الله تعالى أنما از يادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى أصحابنا  
في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهيل العمل فيها فكان  
ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر رجل  
شيئين صفقة واحدة وزاد في أحدهما شيئا وزاد في بعض النسخ لو أصح في أحدهما شيئا ان يؤجرها بأكثر  
مما استأجرها ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها كذا في المحيط \*  
وكان الامام أبو علي النسفي يحكي عن أسناده أن المستأجر لو أجره من المؤاجر لا يصح وان أجره من غيره ثم  
ان الغدير أجره من المؤاجر يصح وقال الامام الحلواني وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة من المالك  
لا تجوز مطلقا تحتمل الثالث أولا وبه قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \*  
وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الاجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط  
الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيان \* ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضا

ترجمة  
٢ اصنع على حاطي بهذه العشرة دراهم ٣ ذر هذا الجرن بهذا الدرهم

(٥٤ - فتاوى رابع) لا تبطل بالشرط \* واذا ضمن رجل جنابة الغصب أو الوديعة أو العارية بشرط كفالة فيها أو حواله لا تبطل  
وتعلق الوقف بالشرط باطل والوصية والوصاية جائز وتعلق الهبة بكافة أو بابل وبعل ان ملائمة كهيته على ان يعوضه يجوز وان مخالفا

بطل الشرط وصحت الهمة \* والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد والمضاربة لو فهم الشرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة  
أن متعارفا كقدوم المطلوب يصبح وان شرطا (٤٣٦) محضا كان دخل الدار وهبت الريح لا والكفالة الى هبوب الريح جائزة والشرط

باطل ونص النسق ان  
الشرط ان لم يتعارف تصح  
الكفالة ويبطل الشرط  
والحوالة كهي \* اذا قدم فلان  
فانت أميري في هذه البلاد أو  
قاضيها يصح لانه يصح تعليقهما  
بالشرط وتعلق كونه حكا  
بالخطر أو الاضافة الى مستقبل  
صحيح وعند محمد خلافا  
للثاني والفتوى على الثاني  
وتعلق وجوب الاعتكاف  
بالشرط لا يصح ولا يلزم  
وتعلق تسليم الشفعة نحو  
ان كنت اشتريت سلت فان  
غيرك لا يصح لتفاوت بين  
الجيران وتعلق القرض  
حرام والشرط لا يلزم والرهن  
والاقالة لا يبطل بالشرط  
الفاسد وابطال الاجل  
يبطل بالشرط الفاسد بان  
قال كلما نجحت لم تؤد فالمال  
حال صح وصار حالا وتعلق  
الاجارة بالشرط بان قال ان  
زاد في الثمن فقد أجزت  
باطل \* زوج ابنته البالغة  
فباعها بالخبر فقالت أجزت  
ان رضيت أمي فالاجارة  
باطلة كانشاء العقد \* ان  
كانت جاريتي حاملا فني صح  
أصله تعلق الدعوة صحيح  
وتعلق الاقرار بالشرط  
باطل نحو ان امطرت السماء  
\* ولو قال له على فان امت  
لزم المال مطلقا والمزارة  
تبطل بالشرط \* تعليق الرد  
بالعيب باطل وله الرد في خيار  
الشرط صحيح \* عقد الذمة لا يبطل بالشرط الفاسد كالا مام يصالح على مقدار يأخذه من الاراضي خاصة لا يصح الشرط

العقد الاول فيه اختلاف المشايخ والصحيح أن العقد ينفسخ ذكره العاوي كذا في السراج الوهاج \* وذكر  
الحواشي المستأجر اذا أجر المستأجر من المؤاجر قبل تنفسخ الاول وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والفساد  
لا يقدر على دفع الصحيح والعامية على أنه لا تنفسخ الا أنه ما اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاول  
لان الثانية فاسدة للاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدودها يقع التسليم الى  
المستأجر فاذا استأجر المالك منه ثانيا واسترد منه فذلك يمنع عن تسليم المنفعة الحادثة الى المستأجر فاذا  
دام الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكين من الاستيفاء فتفسخ الاول ضرورة حتى لو أراد  
المستأجر الاول أن يسترد بعد مضي بعض المدة ليس كنه بقية المدة فذلك لان العقد الاول انما ينفسخ في  
قدرا المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي \* فان سكنتم الا اجر بكم هذه الاجارة  
لا اجر عليه كذا في الحواشي للفتاوى \* ولو أن المستأجر أعار المستأجر من المالك لا يسقط عنه الاجارة  
خلاف بين المشايخ كذا في المحيط \* ولو أجزر المستأجر من أبي رب النار أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المدينون  
يجوز ولا تنفسخ الاجارة الاولى بانفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلم اليه لا تنفسخ  
الاجارة الاولى كذا في التتارخانية \* ولو استأجر أرضا ثم دفعها اليه الاجر من ارضه ان كان البذر من قبل رب  
الارض لا يجوز لان ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الاجر  
في الفصل الاول يصير مستأجرا وفي الفصل الثاني يصير أجيرا كذا في الظهيرية \* المستأجر اذا استأجر  
صاحب الارض ليعمل في هذه الارض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من اخردار أو أرضا زاد المستأجر فيها بناء ثم أجزرها من الاجر وأعارها  
منه كان هذا نقضا للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة وعلى رب الدار حصه بناء المستأجر  
من الاجر قال الحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا أجزر المصوب  
من غيره ثم ان المستأجر أجزر من الغاصب وأخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترد منه ما دفع اليه من  
الاجرة كذا في المحيط \* أجزر الغاصب ثم أجزرها المالك بعد مدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد  
وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكذلك الغاصب كالأجر المولى عبده سنة  
ثم أعتقه في خلال السنة وأجزر العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للعقود ذكر القدر وري أن الاجارة  
كسائر العقود فان أجزر قبل استيفاء شئ من المنفعة فالاجر للمالك وان أجزر بعد استيفاء شئ من المنفعة فالاجر  
للعاقدين وان أجزر بعد مدة قضاء بعض المدة فالاجر للمالك والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولا قول محمد  
رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو أجزر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك أني كنت  
أجزر عقده لا يقبل قوله الا بينة ولو قال كنت أمرته يقبل كذا في التتارخانية \* المستأجر اجارة فاسدة اذا  
أجزر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى \* وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه أفتى ظهير الدين  
المرغيناني كذا في التتارخانية \* ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة على أن يؤجر من غيره  
اجارة صحيحة اذا أجزر كان للاول أن ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئا ثم فاسد أو أجزر من غيره اجارة جائزة  
المستأجر اذا أجزر من غيره أو دفع الى غيره من ارضه ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل ينفسخ العقد  
الثاني اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ اقتصدت المدة أو اختلفت كذا في المحيط \* وتفسير اتحاد المدة  
أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الاول كذا في الصغرى \* استأجر من غيره موضعا اجارة طويلة  
ثم المستأجر أجزر من عبد الاجر فان كان بغير إذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس  
ماله أو ما اذا كان العبد استأجر من المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح أن يقال استأجر العبد باذن  
المولى كاستئجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاصلاح \* ولو لم يكن عبده مديونا كذا في الكبرى \* رجل أجزر

البيع بشرط ان بكامة على ما ذكرناه وان بكامة ان فباطل الا في صورة بان يقول بعث ان رضى فلان في ثلاثة ايام جاز ان رضى فيه  
داره

وما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشروط الثلاثة عشر البيع القسمة الاجارة الرجعة الصلح عن مال الابرار عن الدين عزل الوكيل في رواية والوقف في رواية ايجاب الاعشاك المزارعة المعاملة الاقرار (٤٣٧) \* وما لا يبطل ستة وعشرون

الطلاق والخلع والعق بمل

وبغيره الرهن القرض

الهبة الصدقة الوصاية الوصية

الشركة المضاربة القضاء

الامارة التحكيم عند محمد

الكفالة الحوالة الوكالة

الاقالة الكتابة الاذن في تجارة

النسب الدعوة الصلح عن

دم العمد الجراحة التي فيها

القصاص حالا أو مؤجلا

جناية الغصب والوديعة

والعارية ضمنها رجل وشرط

فيها حوالة أو كفالة عقد

الذمة تعليق الرضا العيب

وبختيار الشرط بالشرط وعزل

القاضي والنكاح لا يصح

تعليقه ولا اضافته لكن

لا يبطل بالشرط ويبطل

الشرط وكذا الحجر على

المأذون لا يبطل به ويبطل

الشرط وكذا الهبة والصدقة

والكفالة بالشرط المتعارف

يصح الشرط والكفالة وبغير

المتعارف تصح الكفالة

ويبطل الشرط كما اذا كفل

لفلان من فلان على ان يكفل

له فلان صحت الكفالة وبطل

الشرط \* (نوع آخر) \*

بائع فرس بالشرط ان يركب عار يست

وقصده ان لا يرجع عليه

بالبث عند الاستحقاق فسد

البيع \* باع ارضا بشرط انه

اذا استحق وقد غرس فيها

المشتري أو بنى يرجع على

البائع بقيمة الحادث أيضا

فسد \* باع ارضا على انه كذا

فيها تخلا أو دارا على انه مائة

ذراع فقص خبر لانه وصف لا يقابل عن

حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن بالذ كرو سقط

حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا نقضه ما ذبوحة باع دارا على ان غلته اعشرون فاذا هي خمسة عشر ان

داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه اذا رد عليه الثمن يرد داره عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع بالدراهم وأراد أن يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا الما طلب المشتري الاجر من المستأجر كانت هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب به قده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد فان انجز وعده كان حسنا والا فلا يلزمه الوفاء بما عاهد وان كانا شرط في البيع ذلك كان مفسدا للبيع كذا في الظهيرية \* وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له أن يؤجر من غيره لان هذه مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اتخذها مطبخا ضمن الا اذا كان معدا لذلك كخيمة المسيح كذا في التارخية والله أعلم \* (الباب الثامن في انه قد ادا الاجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وانها قد ادمت وجود ما فيها) \*

استأجر دارا شهر فاسكن شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب

وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما يوفون بين الروايتين بين المعدل الاستغلال وغير المعدل الاستغلال من

غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في خزنة الفتاوى \*

اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن

معددة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حيثئذ

يكون رضيا بالاجر قالوا وفي المعدلة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف

ذلك عنده بطريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن

أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدلا للاستغلال كذا في المحيط \* خان نزل فيه رجل

فانه يكون باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة أو فنفصر من سلام وبه أخذ الفقهاء أبو

بكر والفقهاء أبو الليث قال نخر الدين القموي على أنه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقرينة فخوان يكون

الساكن معروفا بالظلم أو الغصب أو كان صاحب جيش يعلم منه أنه لا يستأجر مسكا كذا في المضمرات \*

حوانيد مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان

مقربا للملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول

غصب لا يسمع كذا في الوجيز للكردي \* وان كان المستغل لصغير بنظر إلى أجر المثل وإلى ضمان النقصان

فأيهما كان انظر للصغير يجب مقصرة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أجراء يؤجرها منهم فعمل بها قصار

ولم يشترط صاحب الأجراء بشئ فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها أو أدى الاجر فلا أجر عليه

اذا عمل بلا اذن رب الأجراء ولو كان معروفا عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الاجر فعليه الاجر ثم ان

كانت لها أجر معروفة يجب ذلك والافأجر المثل كذا في الكبرى \* استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها ثم

سكنها سنة أخرى ودفع الاجر ليس له أن يسترد هذا الاجر قال رضي الله تعالى عنه والتخريج على الاصول

يقتضي أن تكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية \* وفي المنتقى عن محمد

رحمه الله تعالى في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه داري فاخرج منها فان نزلت فاهي عليك بكذا فجدها

الغاصب ثم أقام المالك عليه الدية بعد أشهر فلا أجر له ولو كان مقربا للدار للبدعي وباقي المسئلة بحالها كان

سكناه رضيا بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط \* ولو أكرى دارا سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال

له رب الدار ان فرغتها اليوم والافه هي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا واستكرى مقرب له بالدرهم مسمى

من الاجر قال هشام لمحمد رحمه الله تعالى أفلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن

أجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والاجر لها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزنة المقينين \* رجل

ذراع فقص خبر لانه وصف لا يقابل عن ولو أن فيها كذا مائة برهم فوجد فيها نخلة لا تثمر فسد لان الثمرة لها سقط من الثمن بالذ كرو سقط

حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا نقضه ما ذبوحة باع دارا على ان غلته اعشرون فاذا هي خمسة عشر ان

حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا نقضه ما ذبوحة باع دارا على ان غلته اعشرون فاذا هي خمسة عشر ان



أراد الكون في الماضي لا يفسد وان أراد الاول وجعل حصواها شرطا ففسد وان اطلق ولم يرد معيها من مفسد أيضا جعل على الاله استقبال  
بعت الدار الخارجة على ان تجعل لي (٤٣٨) طريقا من الى الداخل ففسد ولو قال الا طريقه الي الداخله صحيح وله قدر عرض الباب

الخارجة ولو اشترى يتناعلى  
ان لا يطبق له في الدار وعلى  
ان يابه في الدهليز جاز ولو على  
ان له طريقا فبان عدمه  
له الرد وفي المختلف أبعك  
دارى على ان لي بيتا منها  
فسد بخلاف شراء الدار  
بطريقها وقال الثاني يجوز  
فيها \* باع وأشترى دارا على  
انه ان رضی الجيران أخذها  
ان سمى الجسيران ووقت  
ثلاثا صح والا \* باع على  
انه لا بناء فيها فاذا فيها بناء  
فسد البيع لانه يحتاج  
حينئذ الى النقص  
ولو على ان فيها بناء أو شجرة  
فاذا ليس فيها بناء ولا شجرة  
جاز وله الخيار وكذا لو باع  
بعمليها أو سفله أو عدم ولو  
على ان البناء من أجر فاذا  
هو من لبن يفسد \* باع ببنى  
على انه ثوب هروى أو بخارى  
على انه ثوب نيسابورى  
أو العمامة السمرقندية على  
انها شهر ستانية أو سمرقندية  
فبان بخلافه فسد \* اشتراها  
على انها مودة الكوفة فبان  
مولدة البصرة أو غلاما أو  
جارية على انه تركى فبان  
هنديا رد لان المشروط افضل  
وان تعذر رجوع بالنقصان  
\* بكم هذا الهروى فقال  
بكذا فاشترى فبان بخلافه  
لا رد \* باع ثوبا على انه صبيغ  
زرعمران فاذا هو بعض صفر فسد  
ولو باع على انه بعض صفر فبان  
أبيض جاز ان الحمار ولو على انه

استأجر حانوتاً كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت ان رضىت كل شهر بخمسة دراهم والافترغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئاً ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* أراد ان يستأجر غلاماً فقال لصاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة وافترقا على ذلك فانه يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر هكذا في جواهر الاخلاطى \* رجل قال لا آجر أجرك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال نفع الاجارة على ألف ومائتين قال الفقيه أبو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة أما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الألف فلو ادعى الآخر انه قصد النسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآخر كذا في الخلاصة \* ولو سكن الدار بعض المدة ثم جدها وقال هي ملكي أو قال غصبتها أو قال عارية وهي ليست بمغفلة ثم أقيمت عليه البيعة فلا آجر عليه من حين يجدها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه غاصب وعند محمد رحمه الله تعالى يشبث الاجر لانه ثبت أن الدار كانت في يده بأجر ولو كان مكان الدار دابة أو عين أخرى والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل الرد لانه غاصب برغمه وان رضى وارث الآخر أن يكون على الاجارة أو طاب منه الاجر فسكن يجب الاجر والقول قول من يريد ابقاء الاجارة من الورثة أو الغرماء كذا في التتارخانية \* قال لغبيره بكم تؤاجر هذه الغرارة شهر فقال بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم وقبضها ومضى الشهر فالصحيح انه يجب درهمه هكذا في جواهر الاخلاطى \* الراعى اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال له صاحب الغنم لا أرضى غنمك بعد هذا الا أن تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئاً وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين \* قال الراعى لا أرضى غنمك الا أن تعطيني يوماً درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئاً وترك غنماً يجب كل يوم درهم وكذلك هذا في اجارة الدور كذا في الملقط \* رجل استأجر أجيراً ليحفر نهره كل شهر يكذا ثم مات المستأجر فقال الوصى للأجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فان لا أحبس عنك الاجر فاقى على ذلك أياماً ثم باع الوصى الضيعة فقال المشتري للأجير اعمل عملك فان لا أحبس عنك الاجر فقد ارما على الاجير في حياة الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصى اعمل عملك يجب على الوصى ومن حين قال المشتري اعمل عملك يجب على المشتري الا أن الواجب في تركه الميت المسمى لوجود التسمية منه والواجب على الوصى وعلى المشتري أجرة المثل اذا لم يعلم ما قدر المشروط من الميت أما اذا علم ذلك وأمره ان يعمل على ذلك الشرط فعليه ما المسمى كذا في المحيط \* رجل استأجر من رجل حماراً بعشرة بعض اجياد وبعضها زوف فقال المكارى في الطريق أنا أطلب الكل جياداً فقال المستأجر يا فارسية ؟ (بحنان كنم كه توخواهي) فهذا وعده منه ولا يلزمه بذلك شيئاً وكذلك لو استزاده في الاجر وأجاب بذلك كذا في الذخيرة \* قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فبات صاحب الدابة في وسط الطريق كان للمستكرى أن يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما لا تنقض لان الحال حالة العذر والاجارة تنعقد ابتداءً بالعذر فان من استأجر سفينة شهر راغضت المدة والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهم ما اجارة مبتدأة فلا ينسب حالة العذر كان أولى وبين العذر أنه يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة أخرى في وسط المفازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه فيؤاجر الدابة منه فانياسحق قال مشايخنا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع يجدد دابة في ذلك الموضع تنقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وأنفق عليها

ترجہ  
ۛ افعل کما ترید

أيضاً فإذا هو صبيغ يزعم أن أو غيره لا يجوز في اشتري عبد اعلى أنه دخل فيان خصياله الرد ولو عكسا قال الامام الحنصافي العبد عيب في  
هذا ايان فلا صار كنه شير طالعيب فيان سليمان قال الثاني الحنصافي افضل لرغبة الناس فيه فيغير (نوع منه) باع نباتا في الارض كالبصل مثلا

فقال بتر يا قال أبيعك على أن كل جرتب منه كذلك فـ \* باع بتر الفلنق على أنه مروزي فلما طلع الدود بان أنه غير هاو بين المروزي والمسع تفاوت فاحتسرت يد الفلنق ويرد البائع مثل البز المقبوض كشتري بزرا بطيخ بان بعد (٤٣٩) الزراغة بزرا القند \* اشترى ثوباعلى أن

حشوه قطن فبان صوفاجاز  
ورجع بالنقصان \* اشترى  
ثوباعلى أنه خرق فبان لحته  
كذلك وسداه غيره جاز لان  
الحمة هو الاصل \* اشترى  
ثوبا أو خفا خلقا على أنه  
يرقهه البائع ويخرزه ويسلمه  
صح للعرق \* اشترى قميصا  
على أنه متخذ من عشرة  
اذرع فبان اتخذه من أدل  
والمشترى ينظر اليه لاختياره  
\* اشترى على أنه كلب الشكاح  
أو تليف الامام محمد فاذا هو  
كلب الطلاق أو للشافعي  
أو طب له الخيار لان ما لي  
البياض من السواد جنس  
والاختلاف اختلاف نوع  
\* اشترى ماله جل وموثة على  
ان يسلمه في منزل المشتري  
ان بالعريسة فسددوان  
بالفارسية لاعداء الفرق فيها  
بين الجمل والابقاء فاندفع  
العريسة وان حله فراه  
المشتري الاخياره \* (نوع  
منه) \* باع حيوانا  
واستثنى حمله ففسد كاستثناء  
بعض الاطراف لان الجمل  
لا يفر بالقد \* باع قطيع غنم  
أو عدل بز فاستثنى واحدا  
ان عينا جازوالالا \* اشترى شاة  
على انها حامل فسددوان  
الامام انه يجوز ولو بقره على  
انها لبون أو حلوب أو ذات  
لبن قال الكرخي لاوبه ائقي  
الظهري والطحاوي على  
انه يجوز لانه على سبيل

في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة \* واذا أنفق باهر القاضي  
وأثبت ذلك بالبينة يرجع شكذا في الخلاصة \* اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان أجره  
على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم  
ليقضي بما هو الاصل لو رثته الميت فان رأى القاضي الصلاح في أن يؤجر الدابة منه ثانيا بان عرف المستأجر  
ثقة أمينا ورأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون الى عين مالهم متى أجزم منه فعل وان رأى الصلاح  
في بيع الدابة بان اتهم المستأجر أو رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم أن الورثة يصلون الى عين مالهم وان  
وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون معه حفظ المال على الغائب وان كان المستأجر قد جعل الاجر  
لرب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامة البينة على  
دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير  
الكبير مسئلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر وسئل الرق الذي فيه الزيت اذا  
انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجد المستأجر سفينة أخرى أو زقا آخر أو أبى الاجران يؤجر منه وقد  
حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط أن تكون هذه الاجارة من الامام وقد  
ذكر ابن شماعه في نوادر هذه المسئلة عن محمد رحمه الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤاجر هو الامام بل شرط  
أن يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا أو يؤجر واحد من أصحابه ورفقائه فان أبى الآخر  
بعد ذلك أن يعطيه السفينة أو الرق استعان المستأجر بأعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والرق عليه الى  
أن يجد سفينة أخرى وزقا آخر وبه هذه المسئلة تبين أن من سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب  
الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر السالك بنفسه فيقول استأجرت كل شهر  
بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والرق اختلاف الروايتين وما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام  
وما ذكر في نوادر ابن شماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة \* رجل استأجر أرضا فزرع فيها  
ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما مسمى من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة  
كما تنقض بالاعداد تبقى بالاعداد وكذا لومات المؤاجر وبقي المستأجر حتى الاجارة الى أن يدرك الزرع واذا  
انقضت مدة الاجارة والزرع يقل في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت  
فأقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدركك وعليك لصاحب الارض أجر مثل الارض  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت وفي المشتق اذا  
انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها بأجر مثلها حتى تجز وهو على أول جرة تدرك بعد انقضاء  
الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب ترك بالمسمى حتى تجز ومن هذا الجنس اذا  
استأجر من آخر زقا فاجعل فيها خلاصا انقضت مدة الاجارة في العصر اجعل بأجر مثلها الى موضع يجد فيه  
زقا فاولومات المؤاجر قبل مضي المدة لا يجعل بأجر مثلها لكن انترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط \*  
ولو استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض  
حتى يستحصد ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض كذا في خزنة المفتين \* وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصما فسخت الاجارة وردت الارض الى  
صاحبها وان خرج بعد ذلك ردتها بأجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يختصما حتى استحصد يجب  
من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصما فباعه استحسن أن يترك بأجر المثل كذا في  
التمريثي \* ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيه المؤاجر أيضا ثم خرج الزرع وتصادقا أهما  
سواء فنصفان وان كان أحدهما غاليا فهو لصاحب الغالب ويضمن الآخر مثل ماله كذا في الغياثية \*

الوصف لا الشرط كالأشترى على أنه هملاج أو كلباعلى أنه صيد وبيع أخذ الفقيه والصدور عليه الفتوى ولو على أنها تحلب كذا لا يجوز بل  
خلاف ولو جارية على أنها ذات لبن بالفارسية دأبكي الاختلافوا واختار انه يجوز كالأشترى على أنها خبازة وبه أفتى الصدور \* باعها على أنها حائل

الردّة ومبادي ما ينطلق عليه اسم الكتابة وبه وهم أو يرجع بالنقل وإن قال المشتري لم أجده كاتبه وقال البائع نسي لا يستحق  
والمدة تحتها أو قال البائع نعم انظر الآن وصدقته الجارية فيه لكنهم قالت لا عمل فالقول للمشتري وكذا واشترى ثوبا على انه عشرة اذرع

فوجدناه نقص فإراد الردها لك أو جارية على أنها بكر فعلم عدم الكارة بقول البائع خير المشتري وإن نعد الرذرجع بحصة البكارة وإن اختارنا بعد القبض في البكارة وادعى المشتري عدمها والبائع سلمتها بكر فإزالت عندك يحلف (٤٣١) البائع لقد باعها أو سلمها بكر وفي كتاب

الاستحسان وضع المسئلة فيما إذا ادعى البائع بكارتها في الحال وقال يريها النساء قبل القبض وبعده فإن كان بكر لزوم المشتري بلا حاف البائع وإن قل لا لزوم البائع بشكوله والامتحان بيض الجامعة أو الديك لكن تتحن بيض الجامعة المقشرة فإن كانت بحضرة النساء اللاقي لا يوثق بهن لزوم المشتري بلا عين البائع حتى يحضرن يثق بهن \* اشتري على أن يعطى كفيلا أن مجهولا لا يصح وإن معلوما لكنه غائب لم يحز قبله حين علم أو لم يقبل وكذا إن حاضر أو لم يقبل وإن حاضرا معلوما وقبل جازو كذا الرهن فإن سلم الرهن مضى الأمر وإن لم يسلم لم يجبر ويخير البائع والحالة كالكفالة \* اشتري سمسم أو حنطة على أن فيه كذا ذهنا أو دقيقا فسد \* (نوع في الثمن) \* باع بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا أو إلى شهر بكذا وإلى شهرين بكذا ففسد \* اشتري على أن البائع أن رد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يصح صح كالأشترى على أنه أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة فلا يصح \* بعث على أن أهبل لك من الثمن كذا لا يصح ولو على أن أحط من غنم كذا جاز لأن الخط ملحق بأصل العقد لا الهبة ولو على أن حططت أو وهبت لك من

لا يستحق بازا ما عمل شيئا وإن وقع ذلك القدر مسلما لأنه يعمل في داره لأن الأجر مشروط بمقابل بالخياطة وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من أعمال الخياطة وكذلك إذا استأجر رجلا ليخبره بدينه ما علم في داره فخلل الدقيق وعجن ثم سرق قبل أن يخبره لا يستحق الأجر لأن الأجر مقابل بالخبر ولم يوجد الخبر انما وجد عمل من أعماله كذا في المحيط \* ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرها طيبا بالآجر والجص ففعل منها ثم انهارت فله الأجر كاملا وإن انهارت قبل أن يطويها بالآجر فله الأجر بحسب ذلك كذا في المبسوط \* إذا استأجر رجلا ليليني له بناء في داره أو يعمل له ساباطا أو جناحا أو يحفر له بئرا أو قناة أو نهر أو ما أشبه ذلك في ملكه أو في يده ففعل بعضه فله أن يطالبه بقدره من الأجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء أو انهارت البئر أو وقع فيها الماء والتراب وسواهما مع الأرض أو سقط الساباط فله أجر ما عمله بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له أن يطالب شيئا من الأجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه إليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الأجرة إذا أراه موضعا من الصحراء ليحفر فيه بئرا فقال محمد رحمه الله تعالى أنه لا يصير قابضا إلا بالتخلية وإن أراه الموضع وهو الصحيح وإن كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده ففعل الأجير بعضه والمستأجر قريب من العامل فخلى الأجير بينه وبينه فقال المستأجر لا أقبضه منك حتى تفرغ فله ذلك كذا في البدائع \* وفي الأصل إذا استأجره ليحفر له بئرا في طريق الجبانة فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها إلى صاحبها قال مشايخنا رحمه الله تعالى إن محمد رحمه الله تعالى سلم هذه الأجرة ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا إشارة إلى أن بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في الذخيرة \* ولو استأجر ليلنا ليضرب لبنا في ملكه أو في يده لا يستحق الأجرة حتى يخف اللب أو ينصبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يخف وينصبه ويشترجه لا خلاف في أنه إذا ضربه ولم يقمه أنه لا يستحق الأجرة ولو هلك بعده فله الأجر وإن كان ذلك في غير ملكه ويده لم يستحق الأجر حتى يسلمه وهو أن أن يخلى الأجير بين اللب وبين المستأجر لكن ذلك بعد ما نصبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع \* فإن تاف قبل تسليمه إلى المأجر فله من مال الأجير سواء كان بعد التشرية أو قبله كذا في الينابيع \* وإن استأجره ليضرب لبنا لمعلم وطبخ له آجرا على أن الخطب من عند رب اللب فهو جائز وإن فسد اللب بعد ما أدخله الآتون وتسكس لم يكن له أجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الإخراج فأنزاجه على الأجير بمنزلة إخراج الخبر عن الثور وإن تسكر قبل أن يخرج منه فلا أجر له وأن أخرجه من الآتون والأرض في ملك رب اللب وجب له الأجر وبيع من ضمانه وإن كان الآتون في ملك اللبان فلا أجر له حتى يدفعه إلى صاحبه كذا في المبسوط \* وفي القدروري الخياط إذا خاطه في بيت المستأجر فإن خاط بعضه لم يكن له أجر لأنه لا ينفع به وإن هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الأجر بخياطة بعض الثوب وأنه يخالف ما ذكر في الأصل قال القدروري وإن فرغ منه فله الأجر وعلى قوله ما إذا هلك قبل الفراغ من العمل أو بعده قبل التسليم إلى المالك فهو ضمان والحمل مضمون في يد الأجير عندهما ما فلا يخرج عن الضمان إلا بالتسليم إلى المالك فإذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمته مخيطا أو أعطاه الأجر كذا في المحيط والله أعلم

### (الباب العاشر في إجارة الظئر)

يجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة كذا في الهداية \* وما جاز في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا إلا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وإن لم يوصف شيء من ذلك ولها الأوسطن ذلك وقال لا يجوز التأقيت شرط في استئجارها أجماعا كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا شرطوا عليها الأرضاع في منزلهم فليس للظئر أن تخرج من عندهم إلا بعد تركض

الثن جاز لأن الهبة قبل القبض لا تكون هبة فيكون حطا ويعاينها ورأه \* بعثك على الق وعل أن تقرضني مائة لا يفسد لأنه لا يصير شرطا يحكم الوابيع بشرط أن يدفع المبيع قبل نقد الثمن فسد البع لا لأنه لا يقتضيه العقد قال محمد رحمه الله لا يصح لهالة الأجل حتى لو سمي الوقت

الذي يسلم فيه المبيع يجوز \* باع عبدا على ان يسلم الثمن في بلد آخر والثمن حال فسد وان باع بالثمن في بلد آخر جاز وبطل شرط الا يفاء في بلد آخر لانه ان لم يكن له (٤٣٣) حل وموثة لا يشترط بيان مكانه وقد صح العقد بذكر الاجل المعلوم وان شيأه حل يجوز

البيع والشرط لان تعيين مكان الايفاء شرط \* باع بغير ادعى ان يوفيه أخا البائع بخاري لا يجوز لاحتمال ان يكون الثمن لغير البائع وان نص على ان يكون الثمن للبائع واخاه وكيله بالقبض فكذلك بلجالة الاجل بجهالة المدة التي تصل من بغداد الى بخاري \* وفي التجريد ذكر كرا جلا وشرط ايفاءه بالبصرة جاز فان حل فيما ليس له حل قبل وصولها طال به أين شاء وذكرا الطحاوي انه لا يطالبه الا في مكان الايفاء وماله حل وموثة لا يطالبه الا في مكان الايفاء اتفاقا وان لم يذكر في الثمن أجل فسد عند محمد وعن الثاني استحسن فيما له حل وموثة ان يفسد وفيما لاجل له ان لا يفسد ويطالبه حيث شاء \* اشترى صبغا أو عبدا على ان يصبغ به ويبيعه ثم يوفيه الثمن فسد \* باع عبدا على ان يؤدي ثمنه يوم القيمة وقال المشتري أو يديه في الحال جاز \* اشترى بماعليه من الدين وهما يعلمان ان لا دين عليه لا يصح لتسمية ما لا يتصور ان يكون متناقصا كالبيع بلا ثمن أو على ان لا ثمن له \* (نوع في الخراج) \* اشترى على ان خراج الارض على البائع فسد وان شرط البعض على البائع ان من

أو غيره وليس لهم ان يجبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي \* وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط \* واذا لم يشترط ذلك عليها صريحا لکن كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل أبيه لزمها ذلك كذا في المحيط \* وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة \* ولو ضاع الصبي في يدها أو وقع غيات أو سرق من حلي الصبي أو ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئا كذا في المبسوط \* ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفته وان استأجرها بكميل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بثياب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط فان سمى الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلها وذرعها فهو جاز بالاجماع ونعني بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمى الطعام وبين قدره جاز أيضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في السراج الوهاج \* ويجب عليها القيام بأمر الصبي فيما يصلح من رضاعه كذا في محيط السرخسي \* وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لا عن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه كذا في فتاوى قاضيان \* وعليها ان تصلح طعام الصبي بأن تمضغ له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وعليها أيضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج \* فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم ما في عرف ديارنا وفي عرف أهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كما على أهلها وعليها ان تهيئه له كذا في غاية البيان \* والاصل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توسيع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرجع فيه الى العرف كذا في المحيط \* ليس على الظئر من أعمال أبوي الصبي شيء الا ان تتبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغياثية \* وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذوا بها أو تقبلا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حملت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فخورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم ظهر أنها كافرة أو مجنونة أو حقة كان له ان يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية \* والعذر من جانب الظئر ان ترض مرضا لا تستطيع معه الارضاع الا بمسقة تلحقها وكذلك اذا حملت كذا في الذخيرة \* وان كان أهل الصبي يؤذونها بالسنتهم ككفواران أساؤا أخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط \* واذا لم تكن معروفة بالظئرة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك ان تكون هذه أولى اجارة منها كذا في المضمرات \* وتفسخ ان لم تعلم بمسقة الظئرة ثم علمت كذا في الغياثية \* قد قالوا في الظئر اذا كانت هي من يشينها الارضاع فلا لها ان يفسخوا لانهم يعيرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلها ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهرة النيرة \* وان كان الصبي قد أخذها ولا يأخذها غيرها وهي لا تعرف بالظئرة كان لها الفسخ أيضا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الششيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والاعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيذ والسن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ من غير شئ حيلة أما اذا كان يعالج بالغذاء ولا يأخذ من غير ما يخاف محمد رحمه الله تعالى بكواب أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* فان كان لها زوج فاجرت نفسها بالظئرة بغير ان يزوج أن يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج

من خراج الارض لا يصح وان شرط شيئا نأخذ على الاصل جاز لانه شرط ان لا يجب عليه فعمل الظلم \* اشترى على ان خراجها من ثلاثة أو أربعة فيان أزيد أو أنقص فسد لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا سلم فان لم يعلم جاز وخبر المشتري بين

التزام الخراج كله أو الترتيب اشتري خراجية الاصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد  
وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز لانه ظلم اشتري على انها حرة من التوايب (٤٣٣) الدوانيصة أو على ان قانونه كذا

فبان خلافه في الاول أو

أكثر في الثاني قال الامام

ظهر الدين يقصد كالتخراج

وقال القاضي بخير المشتري

وكذا بشرط ان لا يؤخذ

منه الجباية ولو شرط الجباية

الاولى على البائع وانفة اعليه

جاز بيع خراجية فارغة بقي من

السنة ربعها في وقت يتمكن

من الاستغلال للاستيفاء

فعلى المشتري وبه بقى وان

فيما زرع ليعقد الحب فعلى

المشتري وان أدركه وان عقد

الحب فمهي كالفارغة ببيعها

من آخر ثم من آخر ولبت عند

كل شهر افلاخراج على واحد

قال الصدر والصواب انه

على من كانت في يده وبق

من الحول ربعها اذا تمكن

المشتري من الزراعة بعد

القبض أما بلا قبض أو

قبض لكن منعه من الزراعة

مانع فلا واذا أخذه

السلطان من الاكار أو

المستأجر رجع على الدهقان

والمؤاجر ذكره في مجموع

النوازل وفي الاصل الخراج

في الاجارة على المؤاجر فان

شرط على المستأجر فسد فان

ظلم الوالى وأخذ من المستأجر

فما صححت الاجارة لا يرجع

على المالك وان قال المالك

أدته من الاجرة فاذى جاز

والعشر كالتخراج مات

المالك أجرة الارض وأخذ

الخراج من الاجرة ولو أراد

الوالى شراءها لنفسه أمر غيره

اشترى فطعمه اعلى انه كذا فوجدها كذا

أقل أو عدل زطى على انه خسران ثوبا فوجدها أقل أو كثيراً لم يسم عن كل واحد فسد في الوجهين وان سمي فسد ولو زاد أو جاز بالخيار لو انفا

من يشينه أن تكون زوجته طئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها بالنظر بغير إذن الزوج فللزواج  
حق الفسخ سواء كان ممن يشينه أن تكون زوجته طئرا أو لا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف  
انما امرأته الا بقولها فليس له أن ينقض الاجارة هكذا في الذخيرة \* الظئر اذا كان لها زوج معروف وقد  
استؤجرت شهرافا نقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيره وان كانت أجرت نفسها بغير إذن الزوج فللزواج أن  
يأبأها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج أن ينعه عنها اذا كان الصبي لا  
يأخذ لبن غيره ماويه يتقى كذا في جواهر الاخلاطى \* وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة وأراد  
أهل الصبي أن ينعهوه عن غشيانهم مخافة الحمل وأن يضرب ذلك بصيهم فلهم أن ينعهوه عن ذلك في منزلهم وان  
لقم في منزله فله أن يغشاهوا ولا يسع للظئر أن تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة \* ولهم أن ينعهوا أقرباءهم من  
المسكن في منزلهم كذا في الظهيرية ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا أضر بالصبي وان لم يضر  
فلا كذا في محيط السرخسى \* ولا يسع للظئر أن تطعم أحد من طعامهم بغير أمرهم فان زارها أخذ من  
ولدها فلهم أن ينعهوه من السكنى عندها كذا في المبسوط \* وكل ما يضر بالصبي فهو الخروج عن منزل  
الصبي زمانا كثيرا أو ما أشبهه فلهم أن ينعهوها عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها الى ذلك  
ويصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كآوقات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لاحتماله وأما  
ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط \* ولومات الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة كذا في  
محيط السرخسى \* وفي الاصل استأجر الرجل ظئرا لولده الصغير ثم مات الرجل لانتقضت اجارة الظئر وكان  
الفقيه أبو بكر البخلى يقول انما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل  
بموت الاب ومنهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد رده الله تعالى في  
الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رده الله تعالى وأجر الظئر في ميراث الصبي قيل أراد به أجر ما يستقبل من  
المدة بعد موت الاب أما ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفى من جميع التركة وقبل الكل يستوفى  
من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظئرا لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهر ومات  
أبو الصغير فقاتل عمة الصغير أرضعته حتى أعطيك الاجر فأرضعته شهرا قال ان لم يكن للصبي مال حين  
استأجرها الاب فن يوم مات الاب اجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير  
والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة \* ولو لم يكن للصغير  
مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير ما لا شغل والذى عن هذه المسئلة قال قيل أجرة ماضى على الاب  
وأجر ما بقى في مال الصغير كذا في الظهيرية \* واذا استأجر الرجل ظئرا لترضع صبيها له فمات أحداهما فانه يرفع  
عنه نصف الاجر وليس لابي الصبيين إقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط \* ولو استأجر وظئرين  
ترضعان صبيوا أحدا فذلك جائز ويتوزع الاجر بينهما على ما بينهما فان كان بينهما ما أحدا فالاجر بينهما  
نصفان وان كان متفاوتا فبحسب ذلك فان مات أحدهما بطل العقد في حقها الفوات المعقود عليه  
وللاخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط \* وليس للظئر أن تأخذ صبيها آخر فترضعه مع الاول فان أخذت  
صبيها آخر فأرضعته مع الاول ففسد أسان وأتمت ان كانت قد أضرت بالصبي كذا في البدائع \* ولها الاجر  
كامل على الفريقين ولا تصدق بشئ منه كذا في خزائن المفتين \* والاجر طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول  
ان أرضعت ولدهم في المدة المشروطة وبطرح من الاجر بقدر ما يحتاج كذا في الغياثية \* واذا دفعت  
الظئر الصبي الى خادمتها حتى أرضعته فلها الاجر كاملا استحسننا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعت  
الى خادمتها حتى أرضعته فالصحيح أنها لا تستحق الاجر كذا في الذخيرة \* والاوجه أنها تستحق كذا في  
الفتاوى الصغرى \* ولو أرضعته خولا ثم ليس لبنها فأرضعت خادمتها حول آخر فلها الاجر كالأول كذلك

(٥٥ - فتاوى رابع) بيدها من رجل ثم اشتراها منه (نوع في البع بشرط الكيل والوزن) اشترى فطعمه اعلى انه كذا فوجدها كذا  
أقل أو عدل زطى على انه خسران ثوبا فوجدها أقل أو كثيراً لم يسم عن كل واحد فسد في الوجهين وان سمي فسد ولو زاد أو جاز بالخيار لو انفا

وفي الفتاوى اشترى عدلا على انه كذا فوجده أزيد والبائع غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكها اشترى مطهورة من الخنطة على انه كذا ذراعا ملوثة منها فوجدها أقل (٤٣٤) أو يتنا من الخنطة فوجدها كذا خيرا بين الاخذ والتبرك بخلاف ما لو اشترى حب

حنطة فوجدها تسليخ نصف الحب يأخذ ذلك الحب بنصف الثمن والفرقان الحب مما يكال مع الخنطة فكان مقدرا والبئر والبيت لا فلم يكن مقدرا لكنه وجد أقل من المطموع الموعود فخير \* اشترى ثوب كرباس على ان سداه انف فاذا هو الف ومائة فكله \* اشترى سمكة على انها عشرة ارطال بكذا فاذا في بطنها حجر قدر ثلاثة ارطال خبير وان تعذر الرد بالشئ رجح بحصة الغائب وان في بطنها مما يأكلها جاز ولا خيار \* اشترى طشتا على انه عشرة أمناه فبان بعد القبض انه خمسة أمناه خيرا المشتري لانه بمنزلة العيب فاذا حدث به عنده عيب وأبى البائع قبوله قوم \* طست من عشرة أمناه مثلا قوم بعشرين وقوم من خمسة أمناه بعشرة فالعيب ينقص خمسة \* شرط ان يحيل البائع انسانا بالثمن على المشتري فسد قياسا واستحسانا وعلى القلب فسد قياسا وجاز استحسانا لان الخوالة على غير المديون وثيق فأكدم مقتضى العقد وخوالة غير الدائن للاستيفاء لا وثيق فيه لان الاستيفاء المشروع لا تعدد فيه فلا اختلاف بين مستوف ومستوف \* بع عبد لمن

لو كانت ترضعه هي وخادمتها فلهما الاجر تاما ولا شيء لخدمتهما ولو ييس لبنها فاستأجرت له ظئرا كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كله لاستحسانا وفي القياس لا أجر لها أو تصدق بالنفل كذا في المبسوط \* وان أرضعته بلبن شاة أو غنمة بطعام حتى انقضت المدة فلا أجر لها وان حدث الظئر ذلك وفات ما أرضعته بلبن البهائم وانما أرضعته بلبن فاقول قولهما مع عيبتها استحسانا وان أقام أهل الصبي بينة على ما دعوها فلا أجر لها وقال الشيخ الامام خمس الأثمة الخواني تأويل المسئلة انهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها أمالوا كنفوا بقولهم ما أرضعته بلبن ننسب الانقبيل شهداتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هنالك النفي دخل في ضمن الاثبات وان أقام البينة أخذت بينة الظئر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الاب أم الصغير لارضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بحال نفسه لا يجوز وكلا لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار خادمته أو مديرتها ولو استأجر مكاية لها جاز وان استأجرها بحال الصغير روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وأما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لارضاع ولده منها فلواستأجرها لارضاع ولده من غيرها يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لارواية لهذه المسئلة وسألت الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني قال لا تسطل الاجارة كذا في الظهيرية \* ولو استأجر أمه أو ابنته أو اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منسه كذا في المبسوط \* واذا التقط لقيطا فاستأجر له ظئرا فالاجرة عليه وهو متطوع في المتفق رجل استأجر امرأته لترضع ولدها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي \* ويجب رضاع اليتيم على من يجب نكته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه أحد بشئ فريضاعه على بيت المال وان استأجر الاب الظئر لولده وأبى الام أن تسلمه وقالت ترضعه الظئر عندى قبل للاب استأجر من ترضعه عندها كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى أهل سمرقند اذا استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كمال الظئر وهذا شرط بفساد الاجارة فان مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما أرضعت أجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة \* رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر عقابا له الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرين ونصف فأنشأت الصبي قالوا يقسم أجر مثلها سنة على الشهرين فما أصاب شهرين ونصف كان لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها أجر المثل لكن لا يزاد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وللامامة المأذونة أن تؤاجر نفسها ظئرا وللكتابة أن تؤاجر نفسها ظئرا أو أمتهالا من الكسب وكذا للكاتبة والعبد المأذون أن يؤاجر أمته فان عجزت المكاتبة انتقضت عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانتقض ولو استأجرت المكاتبة ظئرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغياثية \* ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الكافرة والتي ولدت من القبور كذا في المبسوط \* ولو استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا لا يجوز كذا في السراج الوهاج

### \* (الباب الحادى عشر فى الاستئجار للخدمة) \*

قال علماء وأئمة رحمهم الله تعالى يكره للرجل أن يستأجر حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية \* حرة أجرت نفسها اذا عيال لا بأس به وكره له أن يخلو بها قال نضر الدين قاضى خان هذا تأويل ما جازى فى الاصل وبه يفتى هكذا فى الكبرى \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجل رجلا امرأته لخدمته كل شهر باجر مسمى لا يجوز كالأجير العمل من أعمال البيت من الخبز

فلان على أن يكون الثمن على العبد فلان جوزه الكرخى واستبعد هذا الجصاص لكونه على خلاف الظاهر من الرواية وعن والطبخ الثانى ما يؤيده ذكره فى المتن \* اشترى من آخر على ان يعطى البائع الثمن فلان جائزا با كذا فلان أو حاضر أو البيع بشرط ان يكفل فلان



بالدرك كالبيع بكفالة فلان بالثمن وقد مر \* شرط فيه الرهن بالثمن ولم يغتبه فسد الا اذا اتفق على الرهن في المجلس أو نقد الثمن حالا ولو شرط  
رهن كتر حنطة جيدة جاز وان لم يعين وقوله ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة بمنزلة شرط الخيار للمشتري (٤٣٥) وقوله ان رد الثمن في الثلاثة فلا بيع

بمنزلة شرط الخيار للبائع

\* اشترى وقبض ثم وكل

آخر على انه ان لم يتقد الثمن

الى شهر يفسخ الوكيل البيع

صح البيع بخلافه عن الشرط

وصح التوكيل أيضا فان لم

يوجد النقد ملك الفسخ

وقد مر في بيع الوفاء ما فيه

من تفصيل \* بيع رقبة

الطريق على أن يكون البائع

حق المورج جاز وان باع حق

المورولا وكذا باع السفل

على أن يكون له حق قرار

المال ويجوز \* باع نزل السكر

بشرط ان يبي عليه البائع

الخوائط يفسد ولو وعد

البائع بناء الخوائط لا يفسد

ولا يجبر على البناء لكنه لو لم

يبين للمشتري فسخ البيع

\* اشترى حنطة مشار اليها

على انها أكثر من عشرة

فوجدها كذلك صح وان

وجدها عشرة أو أقل فسد

ولو على انها أقل من عشرة

فوجدها عشرة أو أكثر

فسد وعن الثاني انه يجوز

\* اشترى لؤلؤة على ان وزنها

مئقال فاذا هو مئقالان

فالزيادة بلا شيء لان الوزن

فيها يضره التبعض ينزل منزلة

الوصف \* اشترى شاة على

انها حامل فسد لانها موهومة

بخلاف ما اذا اشترى عبدا

على انه خباز لانه يمكن

معرفة \* ولو باع برزونا على

انه ملاح صح لانه صناعة

والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لخدمته فيما ليس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما أشبه ذلك  
يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط \* ولو كانت المرأة أمة جاز كذا في الخلاصة \* وفي الصيرفية  
استأجر امرأة لتخبز له خبزا فلا كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التتارخانية \* ولو استأجرت المرأة زوجها  
للخدمة أو لرعى الغنم فهو جائز وله أن يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عصمة \* مد بن معاذ  
المروزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل وهكذا ذكر الحاکم في مختصره وجعله ظاهر الرواية أن  
خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فخازن الاجارة بهذا الاعتبار ولو لخدمتها المستحق الاجر كذا في  
محيط السيرخي \* وبه يفتي كذا في جواهر الاخلاط \* ولو استأجر أبو له لم يجز حين كانا أو عبدين لغيره أو  
كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان أجرة المثل أنقص من المسمى كذا في محيط السيرخي \*  
وان استأجر عبدا أو وجدته للخدمة لا يجوز ولو لخدمته المسمى ويستوى في ذلك ان لا يكون الابن حرا أعبد  
مسلم أو كافرا كذا في المحيط \* ولو استأجر ابنه والمرأة ابنا لخدمته في بيتهم لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم  
الا اذا كان حرا أو مكانا كذا في الخلاصة \* وان كان الابن حرا فاستأجر أحد الابوين لرعى غنم له أو استأجره  
لعمل آخر راء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجه ان اغزر رجلى على أن لك  
ألف درهم فغمز الزوج رجلها الى أن قالت لا أريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية أبي  
عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التتارخانية \* ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات  
ومن مشايخنا من قال اذا استأجر عمه للخدمة والمالك كبر أو استأجر أخاه الأكبر للخدمة لا يجوز كذا في  
المحيط المسلم اذا أجرة نفسه من كافر لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف  
الزراعة والسقي كذا في الخلاصة \* اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهر اربعة دراهم وشهر اربعة دراهم  
فهو جائز الاول منهما أربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق أربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون  
الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين \* وان استأجر ثلاثة أشهر شهرين  
بدرهم وشهر اربعة فانه شهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط \* ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له أن  
يسافر به الا أن يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئة السفر أما اذا كان على تهيئة السفر  
ففيه اختلاف المشايخ وأما اذا كان مسافرا واستأجره فله أن يسافر كذا في الجوهرة النيرة \* اذا استأجر عبدا  
بالكوفة ليس بخدمته ولم يعين مكانا للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس له أن يستخدمه خارج  
الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصابا فاسافر به ضمن هكذا ذكر محمد  
رحمه الله تعالى المسئلة في اجارات الاصل وذكر في صلح الاصل ان من ادعى دارا وصلح المدعى عليه على  
خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبدا الى أهله قال الشيخ الامام شمس الاعنة الخوافي في شرح كتاب الصلح  
لم يرد بقوله أن يخرج بالعبدا الى أهله أن يسافر به وانما أراد به الى أهله في القرى وأقنية البلدة وكان الشيخ  
الامام شمس الاعنة السيرخي يفرق بين المسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح  
لصاحب الخدمة أن يسافر به بالعبد وليس للمستأجر أن يسافر بالعبدا للمستأجر للخدمة كذا في المحيط \* وقال  
محمد رحمه الله تعالى وليس للمستأجر أن يضرب الغلام كذا في الظهيرية \* ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد  
وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرأى من يده يد المولى من حيث  
الحكم كذا في الذخيرة \* والمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ويأمره أن يغسل ثوبه  
وأن يخبيط ويخبزو يعجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بتاعه من ظهر بيته أو يرقى اليه ويحمل  
شانه ويستقي له من البئر وليس له أن يقعه خياط ولا في صناعة من الصناعات وان كان حاذقا في ذلك وليس  
على المستأجر طعامه الا أن يتطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة اضيافه وله أن

كان خياطة في العبد \* باع على ان يهتق فعن الامام ثلاث روايات يفسد ويجوز وموقوف ان اعتق جاز وان هلك قبل الاعتاق لم يهتقته على  
الروايتين \* وجد العبد عن يده الرد \* اشترى على ان البائع لم يطأها فبان خلافه لا يرد وفي رواية يرد \* السفين ان كان مشروطا في القبض حرم

وفسد القرض والا لا \* اشترى على انه ابكر فاذا هي زالت العذرة وقال المبيع زالت بالوطء والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقيل  
القول للمشتري وبعد الحلف  
ينقد حتى تمت المدة لا يبطل  
البيع ذكره بكر والعناني  
ان الملك ثابت في الثلاث  
فاسد بعده ان لم ينقد  
ومضمون بالثمن وان تصرف  
في الثلاث لم يمه فان وطئها  
المشتري او تعيبت عنده  
خير البائع بين اخذ المبيع  
او اثمن ان شاء ولو كان الثمن  
عرضا فقال ان لم اسلمه في  
الثلاث فاصح في الثلاث  
ذكرنا حكمه وان هلك  
المبيع او تلفه المشتري بعد  
الثلاث ضمن قيمته للبائع  
وان تعيب فعلى مامروان  
لم يمين الوقت او ذكر وقتنا  
مجهولا بان قال ان لم ينقده  
اياما فلا يبيع فسد \* باع  
قطيعا واستثنى الواحد  
العشرين صح ولو قال بعث  
الكل على ان لي هذا الواحد  
لا يصح كالقول بعثك العبيد  
الا عشرة ولو قال على ان لي  
عشرة لانه ادخل ثم  
اخرج فاندفع الاستثناء  
\* (السادس في العيب) \*  
وفيها اربعة انواع  
\* (الاول ما هو عيب ومالا)  
الزوج والزوجة عيب للعبد  
والامة \* وجده سارقا او  
كافرا او مخنثا في الردي من  
الافعال رد اما الذي له عرونة  
ولين في حسوته وتكسرفي  
مشيه ان قل لا وان كثيرا  
رد والزنا عيب فيها وفيه

(٤٣٦)

بواجره من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأه فقال اخذ مني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت  
هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلهما ذلك كذا في المبسوط \* في المنتقى رواية ابراهيم عن محمد  
رحمه الله تعالى رجل اجر عبد له سنة ثم ان العبد اقام بيته ان المولى كان اعنته قبل لاجارة فالاجرة للعبد  
ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بيته ودفعه القاضى الى مولاه واجره المولى على العمل  
ثم اقام بيته انه حر وان المولى اعنته قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولولم يقل فسخت الاجارة كان  
الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد اجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة بما لها  
فالاجر للغلام وهذا بنزلة اللفظ في حجر رجل اجره كذا في الذخيرة \* لو اجر عبده سنة فلما مضت ستة اشهر  
اعنته فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العتق في السابق وسقط عن المستأجر  
الاجر فيما سبق وكان اجره ماضى للمولى كذا في البدائع \* وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه  
الى غرمائه فما فضل يكون للمولى كذا في الغنيمة \* وان اجاز مولى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل  
الى تمام السنة تكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له ان ينقضها بعد ذلك وقبل قبض الاجرة كلها للمولى وليس  
للعبد ان يقبض الاجرة الا بواكالة من المولى هذا اذا لم يكن المستأجر يعمل الاجرة ولا شرط المولى عليه التجهيل  
فان كان يعمل او شرط عايمه التجهيل فان عتق العبد واختار المضى على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار  
الفسخ برد النصف الى المستأجر سواء كان المولى اجره بنفسه او اذن للعبد ان ياجر نفسه سنة فاجر ثم  
اعنته المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجرة ذهنا الى العبد ولو كان العبد محجورا واجر نفسه من انسان  
بغير اذن مولاه فاعنته المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع \* وان اجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم  
من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر ان يسترد الاجر منه ولو عتق لاجار له لانه باشر  
بنفسه وما يجب بعد العتق فله بانفاق الروايات وان هلك من العمل قبل ان يعتق لم تصح الاجارة وضمن  
المستأجر قيمته للمولى ولا اجر له كذا في الغنيمة \* استأجر عبدا شهرا وقبضه ثم جاء آخر الشهر والعبد ابقى او  
مريض فقال المستأجر ابقى او مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر  
ولو لم يكن حينئذ ابقا او مرضا فالقول للمولى كذا في الترتاشي \* رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه وسلم  
من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجر فأكاله  
فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو ضمان ولو وجد المولى الاجر قائما اخذ منه  
بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* المكاتب اذا اجر عبدا ثم عجز لا تبطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادى المكاتب  
وعتق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اجر الرجل عبدا له ثم استحق واجاز المستحق  
الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر  
الاجارة والاجر للعاقدة وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ماضى وما بقى للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اجر ماضى للغاصب وما بقى للمالك كذا في الظهيرية \* والاب والجد ابوالاب  
او وصيه ما اذا اجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقد رعاها الا غير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي  
الاب مقدم على الجد فان لم يكن له صغير اب ولا جد ابوالاب ولا وصيه ما فاجر ذورحم محرم من الصغير وكان  
الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذى رحم محرم منه فاجر ذورحم محرم آخر هو اقرب من الذي  
كان في حجره ثم وان يكون في حجره فاجرته أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد  
رحمه الله تعالى وان اجر ذورحم محرم وهو في حجره ليس له ان ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية  
التصرف في ماله كالوهاب للصغير مال كان له ان يقبض الهبة وليس له ان ينفعها على الصغير كذا

ان مرة او مرتين لا وان كرر رد ولو لم يرد وبشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا  
وفي الجنون أيقاع عند الثاني والاحمال والثلول وفي موضع محل بالزينة أمان في موضع لا يخل بها كتحث الابط والركبة لا والصهوة في الشهوة

والشمط اختلاط البياض بالسواد في الرأس والحمية وريح الفم والانتفاخ والباط عيب فيها في العبد ولو أحرز إلا أن يكون من داء هذا إذا  
حش فان قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيبا في الجارية أيضا \* اشترى غلاما مرده (٤٣٧) فوجده محلول الحية يرد وشرب

الخمر فيهما ان كان يتقص  
الغن عيب والاذن تقاطر  
الماء دائما الى الارنية عيب  
والادرة عيب في الغلام والعقلة  
ورم في الفرج عيب والسن  
الساقط والخضراء والسوداء  
ضرسا أو لعيب واختلاف  
في الضفرة والسعال القديم  
عيب وعدتها في الرجي  
عيب لا البائن والاعسر  
وهو أن يعمل يساره يديه  
لان عمل بكتا يديه والظفر  
الاسودان نقص القيمة  
عيب وعدم استمسك  
البول عيب والحزن في  
الدابة وهو أن يقف ولا يتقاد  
والجوح وهو أن لا يقف عند  
الاجام عيب وخلع الرسن  
واللباس عيب والدين في  
العبد والجارية عيب الا  
أن يقضى البائع أو يرى  
الغريم والاباق مادون السفر  
والسرقة مادون النصاب  
عيب وهل يشترط في الاباق  
الخروج من البلد قيل  
وقيل وإذا أقر بافقه من  
المشتري ليس له طلب الثمن  
من البائع قبل الرد اليه  
وسرقة التقدم مطلقا عيب  
وسرقة المأكول للاكل  
من المولى لا ومن غيره أولا  
للاكل كالبيع ونحوه  
مطلقا عيب والحنطة ان  
كثيرا يساع مثلها عيب  
مطلقا والافليس بعيب من  
المولى وان أبق من الغاصب

في فتاوى قاضيان \* وفي الغيابة ولا يتفق عليه الا بال والحد وقيل يجوز أن يتفق ما لا بد للصغير منه وان  
كان أطلق القاضى يجوز مطلقا كذا في التتارخانية \* وللأب والجد وصيهما اجارة عبد الصغر وعقاره أما  
غيره فلا \* وفي جرحه لا يؤاجر عبده وعن محمد رحمه الله تعالى أن يستحسن أن يؤاجر عبده وكذا استحسن أن  
يتفق على الصغر ما لا بد له منه قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى \* أحد  
الوصيين يملك أن يؤاجر اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يؤاجر عبده وقال محمد رحمه الله تعالى  
يؤاجر عبده أيضا لان من ماله التصرف عليه ملكه على عبده هكذا في السراج الوهاج \* اذا أجز الصبي أبوه  
أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضى أو أمينة فباغ في المدة فهو وعذران شاء أمضى الاجارة وإن شاء  
فسخ ولو أجز واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع \* اذا أجز ولده الصغير  
بالنفقة والثلث له سنة ومضت السنة للأب أن يطالبه بأجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي  
فهو متبرع وفي الفتاوى له أن يطالب بـ (١) أن مقدار جده مخرج نكده باشد كذا في التتارخانية  
\* قال قاضيان يسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الاصول لانه ما أعطاه مجانا كذا في القنية في باب  
مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة \* يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله أقرباؤه بغير إذن القاضى  
وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو  
استأجر نفسه أو عبده أهل لليتيم لم يجز كذا في المبسوط \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط والمحيط  
\* ولو استأجر الوصي اليتيم أو عبده بماله نفسه لم يعمل له قال ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر اذا كان بأجرة لا يتقارب الناس في مثله كذا في الكبرى \* ولو كان وصيا  
لليتيمين فاستأجر لخدمتهما مال الآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* كذا في فتاوى قاضيان  
\* والأب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية \* أما الأب اذا أجز نفسه  
للصغير أو أجز ماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* الصبي المحجور اذا أجز  
نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا أجز نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل ففي الاستحسان يجب الاجر  
المسمى وان هلك من العمل ان كان صبي فاعلى عاقلة المستأجر دية وعلمه الاجر فيباع عمل قبل الهلاك وان كان  
عبد فاعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط \* ولو استأجر القاضى رجلا لم يعمل  
لليتيم يجوز بأجر المثل وان زاد على أجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل متعمدا فالزيادة في ماله ولو أجز دارا للصبي  
أو عبده بأقل من أجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب أجر المثل بالغاما باغ ولو سكن داره انسان غصبا  
لا يجب الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى أجر المثل فأيهما كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغيابة  
\* رجل أقر صبيما مع رجل لم يعمل معه فأتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدل للصبي أن لا يعمل معه قال ان كان  
أعطاه كريبا أو الصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن الرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخياطة  
كذا في فتاوى قاضيان

\*( الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ) \*

اذا وقع عقد الاجارة صحته اعلى مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائما مدة الاجارة كذا في  
المحيط \* وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من  
الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كالأغصان الدار من المستأجر أو غرق الأرض  
المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي

ترجمة  
٢ اذا لم يصرف مقدار ذلك الثوب

الى المولى لا يكون عيبا ولولا اليه ان عرف منزله أو قوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والاوان من المستعير والمودع والمستأجر عيب  
\*( نوع منه ) \* اشترى تركية أو هندية لا يحسنها ان عده أهل الخبرة عيبا كذلك والاوقال القاضى في المولى لا يكون عيبا وان علم

المشتري بانها لا تحسن ومع ذلك قبضتها ولا يعلم انه عيب عند أولى الخبرة ثم علم ان كان عيبا جليلا لا يخفى على الناس كالعور ونحوه لا يرد وان كان يخفى يرد وهو الحرف \* بركبته ورم (٤٣٨) فقال انه من الضرب أصابه وان كان قديما فعلى جوابه فاشتراه على ذلك فبان قدمه لا يرد

ولا يفسد بقوله على انه من الضرب وفصل القاضي فقال هذا اذا لم يذكر السبب أما اذا ذكر فبان غير ذلك السبب يرد كما اذا اشتراه على انه حتى غب فاذا هو شرطه يرد لان اختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف العيب \* وفي التوازل اشترى وبها قرحة ولم يعلم بكونها عيبا فقبضها بعد العلم بها ولا يعلم بانها عيب ثم علم له الرد قال في المحيط والصحيح انه ان كان عيبا بيننا لا يرد والا يرد \* اشترى عبدا على عتقه كى فقال البائع ليس هذا أثر الخنزير فاشترته فمات العبد وبان انه أثره يرجع بالنقصان وكذا لو رأى على رجل الفرس ورما فقتل البائع انه من الضرب ثم بان انه ختام يرد \* أكل الطين وخضب الشعر وأثر جلد السباع عيب \* اشترىها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولاد لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي الهائم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وعليه الفتوى \* اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغ لا يرد

\* تسليم المفتاح في المصراع التخلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصراع والمفتاح في يده كذا في القنية \* أجر من آخر حاقونا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وفضل المفتاح أياما ثم وجدته فان كان يمكن فتح الحاقون بهذا المفتاح فعليه أجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الأجر كذا في الذخيرة \* ولو تسكّر منزلا في دار وفي الدار سكان فخلى بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الأجر فقال ما سكتته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك أو جاحد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالأجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا أجر عليه وان اقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للأجر كذا في المبسوط \* قال في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اذا جاء بالعبء المستأجر مريضاً أو قال قد أبق وأقام رب العبد بينة انه كان عملاً كذا وكذا وأقام المستأجر البينة انه كان قد أبق يومئذ أو كان مريضاً فالبينة بينة رب العبد كذا في المحيط \* ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الأجر أو الارض مشروعة فالصحيح أنه يصح لكن لا يجب الأجر ما لم يسلم فارغاً ويبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار لا يتأمر مشغولا بمتاعه سقط الأجر بخصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغنيانية \* اذا انهدم بيت منها أو حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الأجر كذا في التتارخانية

### \* (الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك) \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي أجر أن يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحي يطعن عليه شهر الأجر مسمى ثم له الى منزلة فؤدة الرد على رب الربحي والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستأجر قال مشايخنا وتأويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستأجر فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيراً كان أو مستأجراً كذا في المحيط \* الرد في الاجارة المستأجر ترك فحوا القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد تنقض القبض فانهما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان الاجير عينها وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف مالو أجر عبداً أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان غنائه للمستأجر منفعة ولا أجر عيناً كذا في الذخيرة في أحكام الاجير الخاص والمستأجر \* استأجر دابة ليركبها في حوائجها في المصر وقامت معلوماً مضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي أجرها أن يقبض من منزل المستأجر حتى لو مسكها أياماً فهو لمسكت في يده لم يضمن سواء طاب منه المؤجر أو لم يطالب لانه لا يلزمه الرد الى يمينه بعد الطلب فان لم يكن متعبداً في الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهباً وجائياً فان على المستأجر أن يأتي به ذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان جهلها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدى في جهلها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردّها الى منزل المؤجر لانه لم يعد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت أمانته كذا في البدائع \* فلو أن المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤجر في منزله مع انه ليس عليه ردّها لو سكت في الطريق لا

اشترى أمة حبلى فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصومة فان ماتت في يد المشتري في نفاسه يرجع بالنقصان لا بكل القيمة لم يعلم بالحبل عند الشراء والعنة والخصاء عيب عرض من الخنازير ونحوه أو ذجا فاشتراه على ان الباقي مثله فاذا هو ليس كذلك يرد

ولو اشترى عبد ايمان غير مجنون ان مولدا عيب وان مجابو بالا \* اشترى جارية لا تحسن الطبخ والخبر لا يرد وان كانت تحسنه ثم نسدت في يد البائع  
للمشتري الرد \* وان لم يكن لاحدى اذنى المشتري ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب في الاذنين (٤٣٩) ان واسعا عيب في التريكة ان عدوه

عيب الافي الهندية وان  
وجدتها سودا خلقة لا يرد  
وان اشترها على انها جيلة  
فوجدتها قبيحة يرد وفي  
الحنطة المعينة ان رديئة لا يرد  
وان مستوسدة يرد \* وجع  
الضرس مرة بعد مرة عيب  
يرده وان زاد في يد البائع  
\* واذا كانت الدابة تعثر كثيرا  
فيعيب وفي الاحاسين لا  
\* والحنف هو تداني القدمين  
مع تساعد العقين عيب  
وقيل هو خلاف العينين  
بان تكون احدهما زرقاء  
والاخرى غير زرقاء وقيل ان  
تكون احدهما مكحلا  
والاخرى بيضاء والعزل وهو  
ميلان الذنب عادة لا خلقة  
عيب \* اشترى بقرة فوجد  
لا تحلب ان كان مثله اشترى  
للحلب رد وان اللحم لا ولو  
كانت قص احدى ثدييه له  
الرد ولو كانت الدابة قليلة  
الاكل له الرد وان بطيئة  
السير لا الا اذا شرطتها  
بحول وكونها وكون العبد  
أ كولا ليس بعيب وفي  
الجارية عيب لانها تفسد  
الفراس \* اشترى أرضا فترت  
عنده وكان أيضا كذلك  
عند البائع رد الا اذا رفع  
المشتري التراب من وجه  
الارض وعلم ان التراب  
الرفع وفي الصغرى ردان  
كان سبب التراب احدا \* اشترى  
عبدا فافصاه حتى في يده وكان

لا ضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدا بة ليردها على المالك فهلكت في الطريق  
كان عليه الضمان فيصير بالخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن  
استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان أمسكها بمقدار ما يسلك الناس ليهيؤا  
أمورهم فلا ضمان والا جرت ثابت وان أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغضوبة عنده  
وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة \* وفي المتق استأجر دابة  
وردها الى منزل المؤاجر وأدخلها امر بظهاور بظها أو أغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت أو وضعت كل شيء  
يفعل بهما صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بيرا ولو أدخلها دار صاحبها أو أدخلها امر بظها ولم يربطها  
ولم يغلق عليها فهو ضمان اذا هلكت أو وضعت هكذا في المحيط

### \* (الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها) \*

واذا زاد الاجر أو المستأجر في العقود عليه أو في العقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء  
كانت من الاجر أو من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو  
من خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا تجوز وان كانت من  
خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تصح  
الزيادة ويصح الحط كذا في التارخانية \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى استأجر من آخر أرضا بكار حنطة  
فزاد رجل المؤاجر كرافا تجره المؤاجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا أيضا وجددا الاجارة فالاجارة  
هي الثانية وانفذت الاولى بمقتضى تجديد الثانية \* وكذا هذه المسئلة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلبها رب الدار الاول بهذه الزيادة بالاجر  
الاول وكذا ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زادها في الاجر وحاصل الجواب أن صاحب الدار اذا  
جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط \* وسئل  
عن غصب دار اثم آجرها ثم اشترها أيؤاجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو أفضل وأطيب كذا  
في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس باستئجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد أن تكون معلومة كذا  
استأجرها عشرين سنين أو أكثر هذا اذا كانت معلومة أو ما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولى  
الى طويل المدتان كان السعر بحاله لم يزد ولم ينقص فانه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى استأجر رجل شهرا  
ليعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم أمره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بجرهم مثلا فالاجارة الثانية فاسخة  
للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر  
فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه أجره وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط

### \* (الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز

وهو يشتمل على أربعة فصول) \*

\* (الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه) \* الفساد قد يكون لجهالة العمل بان لا يعين محل العمل وقد  
يكون لجهالة القدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون لجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى  
العقد فالفساد يجب فيه أجر المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوم وان لم يسم يجب أجر  
المثل بالغاما بالغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة  
أو باطلة هكذا في الغياثية \* سئل عن قال لا خراج ثل هذه الدار يحدودها وحقوقها بكذا درهم ما  
موصوفابصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وذ كرشراط الصحة

عند البائع أيضا ان اتحد الوقتان يرد وان اختلفت الا \* اشترى كراما فبان ان شربه من ناوق على ظهره له الرد لانه عيب فاحش والعيب اليسير  
ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم سليما بالف ومع العيب باقل وقومه آخر مع العيب بالف أيضا والقاحش ما يقوم سليما بالف

وكل قوم ومع العيب باقل وكون ثقب المغلاق للبيت الذي يسع في جدارا الغير عيب وكذا لو كان على جداره ثقب كبير بعد عيبا وكذا بيوت النمل في التكرم ان فاحش عيب (٤٤٠) وكذا لو كان فيه ممر الغير أو مسيل الغير وكذا لو كان ممر ثقبه لا يصل المأهاليه الا بالسكر

هل تصح هذه الاجارة فقال لانه لم يبين أول المدة فكانت محججه ولا بد من أن يقول من وقت كذا أو من هذه الساعة الى وقت كذا التصدير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي \* ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجر له من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له أن ينتفع بها ما يشاء هكذا في البدائع \* ولولم يبين ما يزرع فيها لم يقل على أن يزرع فيها ما يشاء فسدت الاجارة كذا في التبيين \* وفي اجارة الابواب لا بد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحدهما فسدت ولا بد أيضا من بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للباس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختصه صاحبه وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل أن يزرع أو يبنى أو يغرس أو يحمل على الدابة أو يركبها أو قبل أن يلبس الثوب أو يطبخ في القدر فان القاضى يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فغضت المدة فله ما مسمى استئجارا ولو فسخ القاضى الاجارة ثم زرع أو حل أو لبس لا يجب شي هكذا في البدائع \* ولو استأجر دابة للركوب ولم يبين الركاب أو أرضا ولم يبين أنه يزرعها أو أي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جازا كذا في الغنيمة \* ولو استأجر أرضا للزراعة حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر له هكذا في البدائع \* اذا استأجر له زاملا لم يحمل عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخيل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما أشبهها ولم يبين شي من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* ولو أكرى محلا الى مكة لم يحمل رجلين بوطاء ودره لا بد وأن يرى الرجلين لانه متصور ولا حاجة الى بيان الوطاء والدره لانه تبين وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بأيام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتمكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المسكاري اذا ذكر وقتا يخاف فوت وقت الحج غالبا ولو شرط اشيا يجربان على موجب شرطها ولا بأس بان يسلف بكراهة مكة قبل أيام الحج بشهر أو سنة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغنيمة \* ولو تسكاري محلا وزاملا وشرط حملاه لهما على الزاملة فسا كل من ذلك الحمل ونقص من التكيل والوزن كان له أن يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للعمال أن ينفعه من ذلك بخلاف الحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له أن يحمل غيرهما الا برضا الجمال لان الفهر على الدابة يخالف باختلاف الركاب كذا في المبسوط \* ولولين وزن المعاليق والهدايا كان أحب اليها واذا أراد الاحتياط في ذلك فينبغي أن يسميها بكل محمل قسرين من ماء أو اداوتين من أعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الجمال قدر رأى الوطاء والدره والقربتين والادوتين والخيمة والقبعة فان ذلك أو ثوب وانما يكتب في الكتاب على أن ثوب الوجه وان اشترط عليه عبقة لا يجير فهو جائز ويكتب قدر رأى الجمال الاجير وفي تفسير عبقة الاجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل يوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم فيركب أجيره في ذلك الوقت ويسمى ذلك عبقة الاجير والثاني أن يركب أجيره كل مرة فله فسخ أو نحوه مما هو متعارف على خشية خلف الخيل ويسمى ذلك عبقة الاجير وفي كتاب الشروط قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى نرى أن يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط \* استأجر ابلا أو جارا لم يحمل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا أشار اليه لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز ينصرف الى المعتاد وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو استأجر دابة أو عينا آخر ولم يبينه في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جازا كذا في التناوي العتابية \* استأجر دابة الى سمرقند فيجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارى لا يجوز لانه من كرمينة الى وردب والخنازير للفتوى أنه يجوز لانه يراد به عند الاجارة للمدينة عرفا كذا في جواهر الاخلاطى \* تسكاري دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطا والشت والروم واليمن اسم للولاية وبلخ وهراة وأوزجند

\* اشترى ضيعة مع غلاتها ووجد فيها عيبا له الرد من ساعته فان جيع الغلات امتنع الرد وان تركها فكذا لانه تضيق فامتنع الرد \* اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مريكا وأخبره البائع ان آجرة الحانوت كذا فاذا هي أكثر ليس له الرد \* اشترى أشجارا فوجد بعضها عيبا لا يرد خاصة ولو وجد الحائط الواحد مشتركا رد وكذا لو وجد الحائط رهصا ان عدوه عيبا رد \* اشترى أرضا ونخل لا ليس لها شرب ولم يعلم به له الخيار \* قال لا تشر اشتريه فلا عيب به فلم يشتريه ثم وجد به عيب له ان يرد على بآئعه \* ولو قال اشترى هذا العبد فانه غير آبق والمسئلة بحالها لا يرد عيب الآبق وفي الصغرى قول المشتري ليس به عيب لا يكون اقرارا بآئعه العيوب ولو عين ولو قال ليس بآبق يكون اقرارا بآئعائه \* شهد انه باعه بشرط البراءة من كل عيب ومن الآباق ثم اشترى الشاهد ووجد به عيبا أو قال انه آبق له الرد \* عدي هذا آبق فاشترى فاشترىه وابع من آخر فوجد له آبقا آبقا وأراد الرد باقرار بآئعه لا يقبل وان قال عند البائع بعتنه على انه آبق أو على ان يرى من آبقه يرد له ولو على ان يرى من الآباق لالعدم الاضافة \* بعتك هذه الدراهم وأراها اياه فوجد هازيو فاردها الا ان يقول وعي زيو ف أو يرى عن عيبها اسم ظهر بزرا البطيخ بعد الزراعة فاشترى رد مثل البزور رجوع بالثمن \* اشترى بزرا البطيخ وزرعه فلم ينبت فظهر رانه فذاه بالفارسية بوشيده رجوع بالثمن

اسم  
ظهر بزرا البطيخ بعد الزراعة فاشترى رد مثل البزور رجوع بالثمن \* اشترى بزرا البطيخ وزرعه فلم ينبت فظهر رانه فذاه بالفارسية بوشيده رجوع بالثمن

ولو وجد في حزمة بقل اشتراها حشيشا ان عدوه عيبا يردوان بوجد مثله عادة لا \* اشترى أفقره خنطة أو سمسم فوجد فيه ترابا ان كان يوجد مثله في ذلك عادة لا يردوان لا يوجد مثله عادة ان أمكنه رد كل المبيع يرد ولو اراد حبس (٤٤١) الخنطة ورد التراب أو الميعب بميزا

ليس له ذلك فان ميزا التراب وأراد ان يخلط ويردان أمكنه الرد على ذلك الكيل ردوان لم يمكن بان نقص من ذلك الكيل شي لا يرجع بنقصان الخنطة الا ان يرضى البائع باخذها ناقصا \* اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا ميزه ورده بحصته قل أو كثر \* اشترى شحما فوجد فيه ملحما كثيرا أو دهنافو فوجد فيه نفلا أي دريا كثيرا كالخنطة \* اشترى روين فوجد فيه ترابا يرد به بلا فصل بين القليل والكثير \* وجد المشتري في الحبة فارة ميتة ويضرها الفتق ردها وان لم يضرها لا وان تعذر الرد باللس رجع بالنقصان \* أقر البائع بعد بيع السمن الذائب بموت فارة فيه رجع المشتري عليه بالنقصان عندهما وعليه الفتوى ولو وجد المشتري على الثوب دمان اضربه الغسل ردوا لا \* اشترى كفتا ليت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقص ان تبرع به أجنبي ولو اراد رجوع بالنقص ان من التركة \* جعل الارض المشتراة مسجدا ثم عثر على عيب لا يرجع بالنقص على قول من قال يعود الى ملكه اذا خرب \* وجد الثوب صغيرا فاراد الرد فقال أره الخياط ففعل فلم يقطع له الرد \* ولو قال بعته فان اتفق البيع والارددت فعرض على البيع لا يرد لعدم

اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا باع الا دني له أجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلدي لم يبلغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكما يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذ كر المسدة ولم يسم ما يطحن وكما يطحن لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة أقفزة خنطة جاز فان وجدها لا تطحن ذلك فله الخيار كذا في الغنائية \* رجل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخنطة أو الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز ان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ الامام أبو بكر المعروف بنحو ما رزاه لا يبين بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* رجل استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذي يريد به فله في الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط \* اذا استأجر رجلا لم يبيع له بكذا أو يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو أمانة كذا في الغنائية \* وان ذكر ذلك وقتا فان ذكر الوقت أو لاثم الاجرة بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع وتشتري لا يجوز واذا فسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذ كر محمد رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئا معلوما أو يبيع ولا يذ كر له أجر اثم لو أسبه بشي ما هبة أو جزاء للعمل فيجوز ذلك للمساس الحاجة واذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بنحو ما رزاه يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب هكذا في فتاوى قاضيخان \* المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كافي الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصح في هذا العمل بشي غير الدم واخذنا جرمه هذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التتارخانية \* واذا استأجر نهر أو بئسا يجري فيه الماء الى أرض له أو الى رعي ماله أو استأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه أو استأجر ميزابا ليسيل فيه غسالته أو بالوعة ليصب فيها بوله والنجا سات لا يجوز كذا في المحيط \* لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر موضع أرض معروف ليسيل ماء فهو جائز لانه لما عين الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز اجارة ماء في نهر أو قناة أو بئر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز أيضا لان فيه استعمال العين أصلا والفتوى على الجواز لعموم الباي ولو استأجر أرضا ضامع الماء تجوز تبعا كذا في التهذيب ولو استأجر علو منزل لبيتي عليه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما لا أرض العلو بمنزلة أرض السفلى ولو استأجر أرضا للبناء عليهم اجازوا ان كان قدر البناء مجعولا فكذا هذا كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر طريقا ليرقيه أو يمر الناس فيه كذا في الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعندهما لا يجوز وفي الاميون اختار قولهما كذا في الخلاصة \* ولو استأجر علو منزل ليرقيه الى حجره لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكذا اذا استأجر السندل ليرقيه الى مسكنه لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز قال الشيخ الامام الزاهد الطوايبي ينبغي أن لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* لو استأجر ظهري بيت ليميت عليه شهرا أو ليضع متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذ كر في بعضها أنه لا يجوز وفي بعضها أنه يجوز وهو الصحيح لان المعقود عليه معلوم كذا في البدائع \* ولو استأجر سفلا وقامه معلوم لبيتي عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يماس للمستأجر أن يبيت بيتا أو رباطا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب بالدار قال أبو الليث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحشاوي للفتاوى \* ولو استأجر موضع أرض مدة معلومة أو السطح مدة

(٥٦ - فتاوى رابع) الرضا في الاول ووجوده في الثاني (نوع منه في البراءة) باع بالبراءة من كل عيب أو حق صح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عند الثاني خلاف محمد وبالبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا برئت من كل عيب بالعين أو باليد



فبان عوراً أو مة مقطوعاً ردلان البراءة عن المتعلق تقتضى قيام المتعلق وفي التبري من كل عيب يدخل العيوب والداء وان كان من كل داء يدخل المرض لا الاصبع الزائدة ولا أثر (٤٤٣) قرحة برأت وعن الامام المارضى الذى فى الجوف من كبداً وطحال أو غيره \* باع عبداً

وقال أنابرى من كل داء ولم يقل من كل عيب برى من العيوب أيضاً لان الداء داخل فى العيب بخلاف العيب فانه لا يدخل فى الداء ويرأى عن اصبع واحدة مقطوعة ولو قال أنابرى من كل عيب بهذه الجارية برى من العور ونحوه أيضاً ولو قال برئت من عيب به لا يرد بالواحد ويرد بالعيين

(نوع فى الرتبة)

ظهوره شرط انحصومة وظهوره طرقاً اما المشاهدة كالا صبع الزائدة أو قول الاطباء الحاذقين كداء الباطن أو بقول النساء أو بالخبر فان بالمشاهدة صحّت خصومة المشتري فى العيب فان قبّل القبض له الرد وفسخ العقد بمجرد ردّدت بالارض او قضاء وفى الاصل جبهه له كعزل الوكيل بشرط علمه لارضاه فان رضى البائع فيها وان اختصم نظر فيه القاضى كان قديماً أو حديثاً لكنه لا يحدث فى المدة حلف المشتري ان طلب البائع يمينه والا لا خلافاً للثانى بالله ماسقط حقه فى الرد على الوجه الذى يدعيه البائع عند أكثر القضاة وبعضهم بالله مارضى بهذا العيب ولا عرضه على البيع منذرأه وان مما يحدث مثله فى المدة ان اعترف البائع

بمعومة ثم يسئل فيها الما جاز آجر أرضه من آخر ليكرى المستاجر فيها نهر أو آجر حائطاً لبنى عليه المستاجر بناء أو يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز فى جميع ذلك كذا فى الصغرى \* ولو استاجر ميزاباً ليركب فيه داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب من كذا فى حائط المأجر لا يجوز كذا فى الظهيرية \* ولا تجوز اجارة الاجام والانهار للسكنى وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لميزبه اجارة الاراضى فان اجارة الاراضى جائرة وانما أراد به اجارة الكلا والحيلة فى جوازها ان يستاجر موضعاً من الارض ليضرب فيه فسطاطاً أو يجعله حظيرة لغمه فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا فى المحيط \* وفى جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريد ان يدخل هذه الارض كذا فى التتارخانية \* ولو استاجر مرعى بعبد بعينه فراحه فى تلك السنة لم يضمن مارعى وبأخذ عيمه فان كان المأجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا فى المبسوط فى كتاب الشرب \* ولو آجره بكرة وجلاود ولو افسق به اغنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمى وقتاً فيجوز كذا فى المبسوط فى كتاب الاجارات \* ولو استاجر حائطاً ليضع عليه جذوعاً أو سرة أو كوة لا يجوز كذا فى فتاوى قاضى خان \* وأذا استاجر موضعاً معلوماً من الارض ليتدفق فيها الاوتاد يصلح به الغزل كى ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استاجر حائطاً ليتدفق فيها الاوتاد يصلح عليها الا برسم لينسج به شعراً أو ديباجاً لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رجهم الله تعالى لان هذا ليس من اجارات الناس وفى عرف ديارنا ينبغى ان يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاموا بذلك فى الفصيلين جميعاً وفى نوادره شام استأجر وتدا يتدبه جاز معناه (ميجز كرفت تابجانه برد وريدوار خانه خود سخب كند) كذا فى الذخيرة \* يصح استئجار التود الذى يصلح عليها الا برسم استأجر وتدا لتعلق المناع لا يجوز كذا فى الوجيز للكردرى \* ولا تجوز اجارة الشجر على أن الثمر للمستأجر وكذلك لو استأجر بكرة أو شاة ليكون اللبن أو الولد له كذا فى محيط السرخسى \* ذكر الكرخى فى مختصره أن من استأجر نخلاً أو شجراً ليسط عليه ثيابه لا يجوز وفى المتنق اذا استأجر الرجل سطحا ليحفظ ثيابه عليه جاز كذا فى المحيط \* ولو استأجر شجرة ليسط عليه الثياب لتحف لا يجوز كذا فى فتاوى قاضى خان \* واذا تكارى دابة الى بغداد على أنه ان بلغ اليها فله ما يرضى من الاجر فالاجارة فاسدة للجهالة البطل وكذلك اذا استأجرها بحكمه أو بحكم صاحب الدابة فان قال رضى عشرون لا يراى على عشرين وينقص عن عشرين كذا فى المحيط \* تكارى دابة بمثل تكارى به أصحابه ان لم يكن ما تكارى به أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فاسدت ولو كان معلوماً بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً بان كان أجراً مثل هذه الدابة يتخلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة أو أقل أو أكثر يلزم الوسط نظراً للبيانين كذا فى الوجيز للكردرى

(الفصل الثانى فيما يفسد العقد فيه لمكان الشرط) والاجارة تفسدها الشروط التى لا يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير ان خاص ضمان ما تلف بفعله أو بغير فعله أو على الاجير المشترك ضمان ما تلف بغير فعله على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا فى الجوهرية النيرة \* ولو استأجر عبداً شهر راعى أنه ان مرض أو مرض المستأجر يعمل من الشهر الثانى بقدره فهو فاسد كذا فى محيط السرخسى \* رجل استأجر عبداً كل شهر بكذا على أن يكون طهامة على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر فى الكتاب أنه لا يجوز قال الفقيه أبو الليث فى الدابة تاخذ بقول المتقدمين أما فى زماننا فاعبدياً كل من مال المستأجر عادة كذا فى الظهيرية \* وكل اجارة فيها رزق أو علف فهى فاسدة الا فى استئجار الظن بطعامها وكسوتها كذا فى المبسوط \* تكارى من رجل بيتاً شهر بعشرة دراهم على أنه اذا سكنه يوماً ثم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة واذا تكارى دابة على أنه كلما ركب الامير ركب هو معه فهو فاسد أيضاً للجهالة

بقيامه عنده ألزمه وان أنكره وبرهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عند بائع بأعنه رده العقود على بائعه وهو على بائعه الاول هذه البينة عند الثانى وقيل الامام معه وان عجز عن البينة يحلف البائع لقديا عه وسلمه بحق هذا العقد وما به

هذا العيب فان حلف برى وان نكل يرد عليه قال في المحيط لا يصح هذا الجواز رضا المشتري وبراءته والاعتماد على المروى عن الثاني \* بالله ما هذا المشتري قبل الحق الرديا لوجه الذي تدعيه تخليفا على الحاصل وان كان في الجوف (٤٤٣) ولا يعرف الا بقول الاطباء والخصومة قبل

القبض ان القاضي من أولى المعرفة نظر بنفسه والا بعث عدلين لانه ملزم فان أخبر بانه مما لا يحدث في المدة ألزم البائع وان واحدا وأخبر بقيامه في الحال صححت الخصومة ولكن لا يرد الابحجة وان بعد القبض وقال لا يحدث هذا في المدة رد أيضا وان قال لا يحدث بخلاف البائع على الوجه الذي ذكرنا \* وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه الى الاطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد \* وفي الزادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما أن يعلم بالوطء وأنه يمنع الرد أو يقول النساء وأنه لا يكون حجة في حق الرد وفي الشق الاول تفصيل يوقف عليه وان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والاثنان أحوطان أخبر بعدم العيب فلا خصومة لاني وجوده شرط توجه الخصومة فان أخبرت عدلة بقيام العيب ان قبل القبض لا يتمكن المشتري من الرد بل توجهت الخصومة في حق الخلاف يخلف بالله قد باعه وسلمه وما به هذا العيب على البتات وان بعد القبض وأخبرت

المعقود عليه كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا بأجرة معلومة وشرط الاجرتطين المداير وتعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستأجر فالاجارة فاسدة وكذا اذا أجزأ رضا وشرط كرى نهرها أو حفر نهرها أو ضرب مسنة عليها كذا في البدائع \* دفع داره على أن يسكنها ويرتفعها ولا أجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة فان المدة نفقة الدار ونفقة المستأجر على المستأجر كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية \* وان تكرر دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئا أو من فلان شيئا أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه أجر مثلها فيميركب وان تكرارها الى بغداد على أنه ان بلغته بغداد فله أجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المسبوط \* اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب بفسد العقد من مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة أو على أرض صالحة يختلف خراجها ما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز العقد مطلقا وبه بقي كذا في الصغرى \* لو كانت أرضا عشرة فقا جزها وشرط العشر على المستأجر جازي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو قال أدخر أجها ولا أجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة أن بدله أن يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام الاجر أو شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله وعليه أجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرد العين على الأجر ولها جمل وموتة وان لم يكن لها جمل وموتة جازا أو شرط عليه أن يرد لها بلا عيب أو شرط عليه ضمان العين لو هلكت أو تعيبت ولا يجوز اذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عدد من البان نفسه أو شرط على الخياط أن يخيط قباءه ويطنه أو يحشوه من عنده ولو فعل يجب أجر المثل وقيمة الالبان والقطن والبطانة وهذا بخلاف النذاف والحلايح كذا في الغياثية \* ولو استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهاب وأجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لانصح الاجارة وان بين الوقت كان أجبر وجد في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل استأجر أرضا بدرهم على أن يكرها ويرزعاها أو يسقيها ويرزعاها فهذا جائز وان شرط عليه أن يثنيها أو يشرقها فهو فاسد واختلفوا في تفسير التثنية قال بعضهم أن يرد هاهنا مكره به فان كان تفسيرها هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منة عنه الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التثنية أن يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان تفسيرها هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ريغا تاما بالكرب مرة وكذا في ديار نسف فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا أحدهما فيه منفعة وهو رب الارض لان منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت الارض في بلد يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التثنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه أن يسرقها فان كان السارقين من عند المستأجر فقد شرط عليه شيئا هو مال فان كان تبقى منفعة الى العام الثاني يفسد العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط \* وذكر خواهر زاده اذا شرط على المستأجر أن يرد هاهنا مكره به بكراب في مدة الاجارة فانه قد فاسد وهو الصحيح أما اذا شرط أن يرد هاهنا مكره به بكراب في مدة الاجارة بل بعد هاهنا على وجهين ان قال أجزأ بكذا وبان تكرها بعد

عدلة بتمام العيب توجهت الخصومة وحلف البائع كاذرا وان بالخبر كالأباق والسرقعة والبول في القراش ولا يثبت ذلك الا برجلين أو رجل وأمر آتين وكل ذلك عيب في الغلام والجارية اذا اتفقا الحال لا اذا اختلف بان وجد كل واحد عند البائع في الهجر أو الكبير ووجد

عند المشتري في الصغر أو الكبر أما إذا وجد عند البائع في الصغر ثم عند المشتري في الكبر لا يكون غيبا والبول على الفرائش من الصغر الذي له تمييز عيب أما الذي لا يعقل فلو جاء المشتري (٤٤٤) وادعى أباه وقد كان عند البائع بعد البلوغ لا يتحملون أن يقرهم ما أو ينكرهم ما أو أقر

انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح (٢) وان كان بهذا الماء قال في الكتاب وان قال آخر تكذب بكذا على أن تكبرها بعد انقضاء المدة لا يصح فان أطلق الكراب اطلاقا ينصرف الى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستفدنا هذه التفاصيل من جهة وهي صحيحة وبه يفتي كذا في الصغرى \* وإذا شرط كرى الانهارة على المستأجر يفسد العقد ومن مشاخصنا من فرق بين الجداول والانهار فقال اشتراط كرى الجداول صحيح والاول أصح كذا في المحيط \* وإذا تنكرارى دارا من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة ولو أجاز في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التأويل اذ لا يجزى بينهم ما فرق فنقول تأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار ثريا لوعة ولا بثروء فان لم تكن فيها ثريا فلا منفعة للو أجاز في هذا الشرط لانه لا يتضرر بالسكان غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فاخراج ذلك على المستأجر وكثرة السكان لا توهم البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار ثريا لوعة وبثروء وإذا كان كذلك كان لب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب فسادها ثم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاما بالغ كذا في المحيط \* ان جعل أجر الدار أن يؤذن لهم سنة أو يوم فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثل الدار ان سكنها ولا جرة في الاذان والامامة كذا في المبسوط \* رجل تنكرارى من رجل دارا كل شهر بمائة درهم على أن ينزلها هو بنفسه وأهله على أن يجر الدار ويرم ما كان فيه من خراب ويعطى أجر حارسها وما نالها من جهة السلطان أو غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوازل لان العمارة على رب الدار وانما مجهولة في نفقها فصار هو بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فلا ينسد العقد وان لم يسكنها فلا أجر عليه وان سكنها فلا أجر مثلها بالغاما بالغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل أن العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما معني آخر يجب أجر المثل ولا يزداد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة وأجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد لجهالة المسمى أو لانعدام المسمى يجب أجر المثل بالغاما بالغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كافي مسئلة المزمة والنسبة يجب أجر المثل بالغاما بالغ وهذا هو الكلام في طرف الزيادة على المسمى وأما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة وإذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر المعلوم كافي مسئلة النائية والمزمة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في مسئلة النائية والمزمة اذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط

(٣) الفصل الثالث في قفيز الطحمان وما هو في معناه \* صورة قفيز الطحمان أن يستأجر الرجل من آخر ثورا ليطحن به الخنطة على أن يكون لصاحبها قفيز من دقيقها أو يستأجر انسانا ليطحن له الخنطة بنصف دقيقها أو ثلثه أو ما أشبه ذلك فذلك فاسد والخنطة في ذلك ان أراد الجواز أن يشترط صاحب الخنطة قفيزا من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الخنطة أو يشترط ربع هذه الخنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافا الى خنطة بغينها يجب في الذمة والاجرا كما يجوز أن يكون مشار اليه يجوز أن يكون دين في الذمة ثم اذا جاز يجوز أن يعطيه ربع دقيق هذه الخنطة ان شاء كذا في المحيط \* ولو استأجر أن يطحن طعامه بقرص

(٢) قوله وان كان بهذا الماء قال الخ كذا في نسخة الطبع الهندي وفي جميع نسخ الخط وان كان ينزل الماء ولعل جميع ذلك تحريف وصوابه وان كان بهذا الماء قال في الكتاب يعني ما ذكر من جواز الاجارة فيه بنذ لما قاله محمد في الكتاب ولبحرر والله أعلم اه بحر اوى

وجوده عند المشتري وانكر وجوده عنده أو بعكسه فان اقترهم ما رده عليه وان أنكر الامرين لا يصح خصومته قبل أن يبرهن على وجوده حالا فان برهن صحته الخصومة ثم يبرهن على كونه عند البائع بعد البلوغ فان برهن رده وان عجز حلف لقدها به وسلم وما أتى منذ باغ مبلغ الرجال \* وفي الصغرى قيام العيب شرط صحة الدعوى حتى لا يختلف البائع للرديين البتات أما لو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكان في يد البائع أيضا فالدعوى صحيحة فان أقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع وان أقر بقيام العيب في الحال لا غير حلف على البتات كما ذكرنا وان أنكر قيام العيب في الحال لا يختلف على العلم عند الامام \* وجدها سمعة الطهر لا يرد ما لم يرتفع الحليض بالحبل أو الداء ويرجع في الداء الى الاطباء وفي الحبل الى النساء والارتفاع بدون أحد هذين لا يعد عيبا وفي دعوى الحبل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وان أقل لا وفي رواية تسع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس وعن الامام اذا

وجدها سمعة الحليض يدعيها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره به مدة الوفاة أو يوم طبع تسعة أشهر وسفیان بحولين ويعتبر في ذلك أقصى مدة بلوغها وهي سبع عشرة فيحكم بلوغها في هذه المدة وان لم ترد ما يعرف كل هذا اذا

أشكى الأمر يقول الامسة في حق الدعوى وتوجه المين لا في الرد فلو برهن على انها كانت مرتفعة الحيز عند البائع لا يقبل لعدم الوقوف على الانقطاع \* ولو برهن على الاستحاضة عند البائع يقبل لامكان الوقوف (٤٤٥) عليه وان عجز عن اقامة البينة يحذف

منه أو بدرهم وقفيز منه أو يذبح شاة بدرهم ورطل من لحها فهو فاسد كذا في الغياثية \* ولو دفع مسمما الى دهان ليصرفه على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبحها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائن المفتين \* ولا تصح اجارة الرعي ليطحن بره ببعض دقيقه كذا في شرح أبي المكارم \* اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بقفيز منه أو استأجر رجلا ليحمل عليه طعاما بقفيز منه فانه لا يجوز وان حمله فله أجر مثله ولا يجوز بالاجر فقيرا بخلاف ما لو استأجر ليحمل نصف ما علمه بالنصف الاخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشترى كافي الاحتياط فاحتطب أحدهما وجمعه الاخر فانه يجب الاجر بالغاما بلغ عند محمد درجة الله تعالى كذا في الكافي \* ثم الاصل فيه أنه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجر استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه له والباقى أجره بطلت الاجارة وان حل لا يستحق شيئا كذا في التبيين \* ولو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشايخ يلججوزوا هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى فقير الطحان والحائك أجر مثله لا يجوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو تنكاري عبدا ما أدونا وغير ما أدونا نصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل له ان كان ما أدونا واستأجره من مولاه وان كان غير ما أدونا ولم يستأجره من مولاه فان عطب الغلام كان ضامنا لقيمه ولا أجر عليه وان سلم فعليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط \* دفع أرضه لبغرس شجرة على أن تنكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمه الشجر وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كذا الاغلة حسب من أجر الغارس ما كل كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما فان أجرة العامل الدابة من الناس وأخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل بعير يسقى به الماء يبيع على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبعد هذا اذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجر مثل البعير والراوية وهكذا اذا أعطاه شبكة ليصيدها على أن ما صاده من شيء فهو بينهما نصفان اصطاد يكون للصائد وعليه أجر مثل الشبكة كذا في النخبة \* واذا تنكاري الرجل بعيرا ليحمل عليه أمتعة نفسه ويبيعهام من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما اكتسب المستكري فهو له وعليه صاحب البعير أجر مثل عمله كذا في التتارخانية \* واذا دفع الرجل الى رجل بيتا ليمسح فيه البر على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البيت وبيع فيه البر فاصاب ما لا فان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤجر ويبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا استوفى عمله كان على رب البيت أجر مثل عمله كذا في المحيط \* ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فأتصيده فبيننا فهو فاسد وما صاده فله مستأجره وللعامل أجر مثل عمله ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما يجز أو رجلا ليرعى غنما بلبنها أو بعض لبنها أو صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التتارخانية \* دفع بقرة الى رجل على أن يعلفها وما يكون من اللبن والبن بينهما ما أنصافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيمته وقيمة علفها من علفها من علف هو ملكه لا ما سرحها في المرقى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان أتلف فامثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مضلا فهو للخذو ضمن مثل اللبن لانقطاع

على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقدا الثمن اليه وان نقدا الثمن للوكيل فان الموكل والوكيل بالشراء ولو وجد به عيبا ان كان سلبه الى الموكل لا يرد له الارضه وكذا في الاجارة والاستئجار والمشتري من الوكيل يرد به بالعيب عليه وان وصل

الثنى الى الموكل \* وفي الزيادات الوكيل بالشراء وجهه بالمشترى غيبا قبل القبض فأبرأ البائع جازوا لزم الأمر وان كان بعد القبض لزمه  
لا الأمر \* اشترى من عبده المأذون (٤٤٦) المديون المستغرق فوجده فيه عيبا لا يرد عليه ولا على بائعه اذا كان الثمن منقودا فان لم ينقده

المولى وقبض المبيع أولا  
ووجد به عيبا له الرذان كان  
الثنى من النقص ودأوكيليا  
أو وزنيا بغير عينه لانه يدفع  
بالرد مطالبة المأذون من  
نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد  
\* باع نفس العبد من العبد  
بجارية ووجد به عيبا ردة  
الجارية وأخذ من العبد قيمة  
نفسه عندهما وقال محمد  
رحمه الله يرجع بقيمة الجارية  
ولو باع العبد من وارثه ومات  
فورثه المشتري ووجد به  
عيبا يرفع الامر الى القاضي  
فينصب قيماء فبرده المشتري  
الى القسيم ويرده القسيم الى  
الوارث نقد الثمن أولا في الصحيح  
\* ولو باع الوارث من مورثه  
ذات المشتري وورثه البائع  
ووجد به عيبا رده الى الوارث  
الاخران كان وان لم يكن له  
سواه لا يرد ولا يرجع بالثمن  
\* وكذا اشترى لنفسه من  
ابنه الصغير شيئا وقبضه  
وأشهد ثم وجد به عيبا يرفع  
الامر الى القاضي حتى  
ينصب عن ابنه خصما يرده  
عليه ثم يرد الاب لابنه على  
بائعه وكذا لو باع الاب من  
ابنه \* اشترى العبد  
المأذون شيئا وأبرأه البائع  
عن الثمن لا يرد بالعيب وان  
المشتري حر الوعد القبض  
فكذلك وان قبله الرذالة  
امتناع عن القبول وكذا  
خيار الشرط أبرأ بائعه من

حق المالك بالصنعة والحيلة في جوارها ان يبيع نصف البقرة منه بثلث ويبرئه عنه ثم يامر بالتخاذل بين والمصل  
فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو بزر الفيلق على أن يكون الابريس بينهما  
لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبزر كذا في الوجيز للكردي \* فلأن المدفوع اليه دفع البقرة أو  
الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلأن المدفوع اليه بعث البقرة الى  
السرحد فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط \* دفع بزر فيلق على أن يكون انصافا فلما خرجت الدودة  
قال الشريك أكثرها هالك فقال صاحب البزر ادفع الى قيمة البزر وأنا بريء من الدود والشريك كان كاذبا  
في كله فالفيلق كله لصاحب البزر وعليه أجر مثله اشترى بكذا في قيامه عليه فباعه عليه قيمة ورق القرصا كذا في  
الوجيز للكردي \* ولو غصب من آخر دودا أو بزر الدجاجة فأمسكها حتى خرج الفيلق أو الفرح لمن  
يكون الفرح والفيلق حتى عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه (١) والحيلة في  
جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع  
اليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط \* رجل له غريم في مصر آخر فقال لا تخر  
اذهب اليه وخذ المال منه فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب وأخذ بغير أجر  
المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فسخ الطمان كذا في جواهر الفتاوى \* وان  
استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر أو استأجر على دم أو مئة لزم أجر المثل بالغاما بالغ وكذا اذا جعل عددا من  
الدراهم أجرا ولم يبين وزنه أو في البلاد فاسد لمختلفة وان غاب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي  
\* رجل استأجر رجلا ليعصده قصباً في أجرة على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز ولو  
قال استأجرتك بهذه الحرمان الخمس لتعصده هذه الأجرة جاز ولو قال استأجرتك على أن تعصده هذه الأجرة  
بجسم حرمان من القصب لا يجوز الاجارة بل هالة الحرمان كذا في فتاوى قاضيان  
\* الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولاً بغيره \* استأجر بيتاً هو مشغول بامتعة  
الاجرة كذا في الكرخي في مختصره رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتفريق والتسليم  
وعليه الفتوى الا أن يكون في التفريق ضرر فاحش كذا في فتاوى قاضيان \* ولو استأجر أرضاً فيها زرع  
أو كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها الى المستأجر جاز لانه زال المنع ولو كان الزرع قد أدرك  
لا يضره حصاه جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل أن يختصما ثم قلع الزرع  
فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضه او دفع عنه أجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر داراً ليسكنها  
ومنعه المؤاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي \* ولو  
استأجر أرضاً فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان قلع رب  
الارض الرطبة وقال للمستأجر قبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة  
ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستئذان وان مضى من مدة الاجارة يوم أو يومان قبل أن يختصما ثم قلع  
الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه أجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا  
في السراج الوهاج \* ثم الزرع اذا لم يدرك فارد جواز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك أن يدفع الزرع اليه  
معامله ان كان الزرع لرب الارض على أن يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه وأجرائه وأعوانه على أن يارزق  
الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم من ذلك للدافع وتسعون سهماً للمدفع اليه ثم ياذن له  
الدافع أن يصرف السهم الذي له الى مؤننه هذه الضبعة أو الى شيء أراد ثم يواجر الارض منه وان كان الزرع  
قوله والحيلة الخ هذه عين الحيلة المتقدمة قريبا في مسئلة البقرة فالاولى الاقتصاد على أحدهما تأمل اه  
مصححه

العيب بعد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد عليه لا يرد على بائعه \* ادعى  
أن جذا عن جذوع السباط منكسر والمشتري كان رآه أو ان البيع أن كذا كسر بحيث لو نظر اليه الناظر يراه لا يصدق أنه

لم يرمح الشراء \* وجد بالمبيع عيبا فاصطالحا على أن يدفع البائع شيئا للمبيع المشتري جاز ولو اصطالحا على أن يدفع المشتري شيئا أو الجارية للبائع  
لأنه ربا لا إذا باعه بأقل من الثمن الأول \* وجد بالمبيع الذي له حمل وموثة عيبا ورده فوثة (٤٤٧) الرد على المشتري \* تقاضا عبدا

بجارية وتقباضا ووطئ  
المشتري الجارية ثم وجد  
بالعبد عيب ورده خير بائع  
الجارية بين أخذ قيمته اليوم  
قبضها أو أخذها وليس له  
نقصان الثمن إن بكر أو لا  
العقران ثيبا لأن الوطئ على  
ملكه \* تقاضيا بغير ربا  
وتقباضا ثم وجد أحدهما  
بمشترا عيبا ومات والبكر  
الآخر مريض بخير إن شاء  
أخذ بحصة العيب من  
البكر الآخر أو رجع بحصة  
العيب من البكر الآخر صحهما  
وإنما خير لرض البكر \* اشترى  
عبدا وتقباضا وضمن له رجل  
عيبه فاطلع على عيب  
ورده لأضمان عليه على  
قياس قول الإمام رحمه الله  
لأنه باطل كضمان العهدة  
\* ولو ضمن له ضمان السرقة  
أو الخربة فوجده مسروقا  
أو حرا أو الجنون أو العبي  
فوجده كذلك رجع على  
الضامن بالثمن \* ولو مات عنده  
وقضى بالتقضى رجع به على  
ضامن الثمن ولو ضمن له  
بحصة ما يجده فيه من  
العيب جاز عند الأمامين أن  
رد رجع بالثمن كله وإن عيب  
عنده رجع بحصة العيب  
على الضامن كإرجاع على  
البائع وإن ضمن ما لحقه  
من الثمن من عهدة هذا  
العبد كان كذلك عند  
الأمام إن استحق رجع

لغير رب الأرض ينبغي أن يؤاجر الأرض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز توصير الاجارة مضافة  
الى وقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر أو الكرم معاملة كذا في المحيط \* وحيلة  
أخرى إن كان الزرع ربا الأرض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقباض ثم يؤاجر الأرض منه وإن كان  
لغيره يؤاجر بعد مضي المدة ولو أجمع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائزا هكذا في  
الخلاصة \* رجل آجر أرضا بعضها من روعة وبعضها فارغة في المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضا فاسدة  
لفسادها كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي فمن استأجر ضياعا بعضها من روعة وبعضها  
فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار  
الأرض السبعة والنزوة وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور وحدها منها إعادة هكذا في البدائع  
\* ولو اشترى رجل قصيلا ليقطعه أو أطلق العقد متى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة ليترك  
القصيل جاز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الاجر للبائع وطابت الزيادة له المحبة الاجارة ولو كان  
المشتري للقص بل استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يترك مدة معلومة فالاجارة فاسدة عليها المدة فإن  
تركه في الأرض حتى أدرك ثم أجزا المثل بخلاف التخيل حيث لا يجب الاجر هذا أصلا قال وبطبيب له من  
الزرع بقدر الثمن وما غرم من الاجر يتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجعهما  
الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فتطيب له الزيادة في الوجه كلها كذا في الذخيرة \* وإذا  
اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقى فيها لم يجز لأنها ليست من اجارات الناس كذا في المحيط  
\* ويرجع بالاجر إن كان نقده وبطبيب له ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر  
الأرض بدون النخل لم يجز لأن النخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر  
وكذلك إذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة  
على ملك الآخر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الآخر ولو اشترى نخلة فيمات ثمر ليقطعها ثم استأجر الأرض  
ليبقىها جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الأرض ليبقىها جاز ولو استأجر الأرض في ذلك  
كله جاز كذا في المحيط \* في التسمية سئل والدي عن رجل استأجر من رجل أرضا لاجل المبطة بمقدار معلوم  
وعندهما من التراب والسرقة لا صلاحها ولم يبين المدة ولا عن السرقة من أجر الأرض هل يصح هذا  
الاستئجار بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر أنفق فيها لرفع القاليز من البذور وما يحتاج إليه في  
ذلك ثم تبين أن ذلك الاستئجار فاسد هل تلغو نفقته أم له أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب  
الأرض قيل لو لم يكن له التضمين في الشرع هل له يدعى أنلاف القطين أو فساد ما أصح فقال له يدعى  
أنلاف القطين فأما فساد ما أصح فسفه وتجنب فلا يمكن من ذلك كذا في التتارخانية \* استأجر مشتري  
العبد البائع قبل قبضه شهر أبدرهم لتعليم الخبز أو الخياطة جاز وله الاجران علم وإن مات في يد البائع قبل  
الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره بغسله أو خياطته جاز وإن  
هلك فإن كان نقصه القطع أو الغسل مازا فإضافته لك من المشتري والآخر البائع ولو استأجره المشتري  
ليحفظ له كذا يكذا فالاجارة فاسدة لأن حفظه على البائع حتى يسلمه إلى المشتري وكذا لو استأجر الراهن  
المرتبه لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور  
كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة  
اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في

بالثمن \* أقر بأق أمته ثم وكل آخر ببيعها فباعها وكنم باقها ثم علم به المشتري ورام الرد على الوكيل باقرا مو كما ليس له ذلك دفعا للضرر عن  
الوكيل \* وعن الثاني اشتراها وأبقت عنده ووجدها ثم استحقها مستحق بيعة فالأباق لازم لها حتى لو اشتراها من المستحق وأبقت عنده

له حق الرد وكذا الأباقي من المستأجر والمستعير والمودع إلا أن أبقت من المغنم قبل التسمية ثم عادت إليه وان بيعت من المغنم أو وقعت في سهم رجل وأبقت منه في دار الحرب تريد (٤٤٨) الرجوع إلى أهلها أو لأهلها أو بائع \* اشترى أنا فضة مشارا إليه فوجده رديا ليس له الرد

الأذا كان به كسر أو غش وكذا إذا اشترى جارية فوجدها سوداء تامة الخلقة ليس له الرد لأن القبح في الجوارى ليس بعيب وعدة الجارية من الرجعي عيب لا من البائن \* اشتراها على أنها عذراء فماتت في يده ثم علم أنها لم تكن لا يرجع بشئ كذا عن الإمام وعن الثاني أنه يرجع بالنقصان \* اشترى جارية زنى بها أبوه أو وجدها لغير رشدة فهذا عيب في الجوارى التي يتخذن أمهات أو لاد لا في غيرهن إلا أن يعدن النخاس عيبا \* والدفليس بغير فيهما والبزعب في الجوارى خاصة وجعل في المختصر الدفريعا في الجوارى فإذا كان من داء فهو عيب فيهما وفي النواذر ليس بغير إلا إذا خش بأن توجد الرائحة من بعيده وشمس الأئمة إلا أن يكون فاحشا لا يوجد في الناس مثله \* وإذا وجد في حروف المصحف سقط أو اشتراه على أنه منقوب بالخوف فوجد على خلافه أو على أنه جامع فوجد آيات أو آية ساقطة رد \* وعن الثاني اشتراها وقبضها ثم اطلع بها على عيب لا يتظر اليها إلا النساء فإن قلن بها ذلك لارد هابل أحلف البائع وإن قبل القبض أردها بتواهن وقال محمد رحمه الله

فناوى قاضيان \* وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح (١) وفي المغنى الفتوى في اجارة المشاع على قولهما كذا في النبيين \* وصورته أن يؤاجر نصيبا من داره أو حصه من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤاجر نصف عبد أو نصف دابة كذا في جواهر الاخلاطى \* وأجمعوا أنه لو آجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أو لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه أو بعضه كذا في الخلاصة \* والشيوخ الطائري لا يفسدها اجاعا كالأجر كذا في نفاس الخافي نصفها أو مات أحدهما أو استحق بعضهم ما سبق في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع أن يلحقها حكم الحاكم ليصير منقاعا عليه أو حكم الحاكم أن تعذر المرافعة إلى القاضي أو بعد العقد في الكل أو لا ثم يفسخ في نصفه أو ربعه بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المضمهرات \* ولو آجره من رجلين يجوز لكل واحد من المستأجرين إعلان منفعة النصف شائعا كذا في الكافي \* ولو آجر البناء دون الأرض لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى في النواذر أنه يجوز قال القاضي الإمام الأجل أبو علي النسفي به كان يفتي شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعروة وقفًا آجر البناء لا يجوز لأنه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر الدار وبيت من في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحديث لشمس الأئمة الحلواني ولو كان البناء لرجل والعروة لا آجر صاحب البناء بناءه لا من صاحب العروة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز ولو آجر من صاحب العروة لا اشكال أنه يجوز ولو استأجر العروة دون البناء يجوز كذا في الخلاصة \* في التهمة سئل الحسن بن علي عن قال لا آجر آجرت منك نصف هذه الدار مشاعا وهذه الدار الفارغة بكما هاهل تصح في الفارغة أم لا تصح فيها فقال تصح في الفارغة كذا في التناخية \* في الاصل لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والتدريس والحج والعرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة \* يجوز الاستئجار على بناء المسجد والرباطات والقناطر كذا في البدائع \* ويجوز الاستئجار على تعليم اللغة والأدب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ومشايخ بلجوزوا الاستئجار على تعليم القرآن إذا ضرب لذلك مدة وأقوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستئجار أصلا أو عند الاستئجار بدون المدة أقتوا بوجوب أجر المثل كذا في المحيط \* وقد استحسنوا جبر والد الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع الاجرة ويحبس بها قال وبه يفتي وكذا جواز الاستئجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية \* ولو استأجر لتعليم ولده الكتابة أو النجوم أو الطب أو التمهيد جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضلي ولو استأجر المعلم على حفظ الصبيان أو تعليم الخط أو ألهاه بجاهل ولو شرط عليه أن يحذره ذكر في الاصل أنه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه أو غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه أن يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط أيضا عن محمد رحمه الله تعالى إذا استأجر رجلا ليعلم ولده حرفة من الحرف فإن بين المدة بان استأجر شهرًا مثلاً ليعلمه هذا العمل يصح العقد وبنه قد على المدة حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم أول يعلم وإن لم يبين المدة انعقد العقد فاسدا ولو علمه يستحق أجر المثل والا فلا فالخامس أن فيه روايتين والمختار أنه يجوز كذا في المضمهرات \* دفع ابنه إلى رجل ليعلمه حرفة كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وإن علم يجب أجر المثل كذا في الوجيز لا بركردى \* رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه

(١) قوله وفي المغنى الخ زده العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المغنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه كذا في الدر المختار بل المعول عليه ما في الخلاصة أن الفتوى على قول الإمام وبه جزم أصحاب المتن والشروح فكان هو المذهب وعليه العمل اليوم كذا في رد المختار نقله محممه البهراوى

ههنا سواء ولا أرد إلا بشكول البائع أو إقراره أو البينة ثم قال بعد ذلك أرد قبل القبض وبعده بقولهم فيما لا يطلع عليه الرجال إلا في الحبل لأنه ليس بظاهر بل أحلف عليه بكلامهم \* وفي بعض الكتب اشتراها ووجد بها عيب لا ينظر اليها إلا النساء أن مما



لا يحدث مثله في المدة كالرتق أردنا بشهادة الواحد والاثنان أحوط وإن يحدث مثله حلف بشهادتهم ما وإن قبل قبض ردت بشهادتهم ما في آخر قول الثاني وكان أولاً يقول يحلف البائع ولا يرد في شيء من ذلك وكان محمد أولاً يقول في الزنقاء (٤٤٩) لا يرد أيضاً بشهادتهم ما ويحلف البائع ثم يرجع إلى ما قلنا \* اشترى

خفين فوجداً أحدهما ضيقاً  
ان لهله في رجليه لا يرد  
والا يرد له لأنه عيب عنده  
الناس يقال هذا الخلف  
ليس له زوج وإن وجد بهما  
ضيقاً لا يرد \* وذكر طهير  
الدين اشترى ثوبين فوجد  
بهم ما ضيقا له الرد وإن وجد  
أحدهما أضيق من الآخر  
فإن كان خارجاً عما عليه  
خفاف الناس في العادة رد  
والا لا ولولم يدخل رجله  
لألهله فقال البائع أنه يتسع  
في رجلك فلبسه يوماً فلم  
يتسع ليس له الرد \* المشتري  
الاول أبرأه عن العيب  
بعد ما وجد به الثاني عيباً  
قبل رده صح حتى لو رده الثاني  
عليه ليس له أن يردّه على  
الاول \* ادعى عيسى في المبيع  
فاصطلحا على أن يسدّل  
البائع للمشتري ما لا ثم بان  
أنه لا عيب أو كان لكنه قد  
برئ استرد بدل الصلح قال  
شيخ الاسلام رحمه الله وإذا  
كان العيب ظاهراً  
لا يحدث مثله في المدة يرد  
بلا يرهان إلا أن يبرهن على  
إبراء المشتري أو رضاه فإن  
أنكره حلف على عدم الرضا  
والإبراء وإن احتمل الحدوث  
في يد المشتري يقول للبائع  
أحدث عندك فإن أنكر  
ولا يئنه للمشتري يحلف  
البائع على البنات لا العلم

الادب فحسبه في عرض السنة هل يجب شيء قال (٢) (أجبه) خواهد بدرارزوي مرويت بدهد كذا في  
جواهر الفتاوى \* وفي الفتاوى استأجر مؤثراً مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم بعلم الصبيين أحدهما  
الادب والاخر القرآن فقال لعلم القرآن ليس من حرفتي فاستأجر معلماً يعلمون الناس وأعطاه من  
أجرى ففعل ذلك فأرادوا الصبي أن يجعله لاجر مناصفة قال الاديب أجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم  
أو درهم فأنالاً أرضى بما تفعل قال هذا قريب من لو كبله أياه بذلك يحط أجره قدر ما يتحقق المعلم الذي ضم  
اليه الصبي كذا في الحاوي للفتاوى \* وإذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدداً للصبيان يجوز كذا في  
المقتط \* (٣) واختلفوا في الاستحجار على قراءة القرآن على القبر مئة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال  
بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج \* رجل دفع ابنه الصغير إلى استاذة ليعلمه حرفة كذا في  
أربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل أربع سنين فلا ستأذه عليه مائة درهم فحسبه بعد سنتين لا يلزمه  
المائة لكن أجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى \* في فتاوى آهو بعث صبيه إلى معلم وبعث اليه أشياء  
كثيرة فعلم شهر اغتاب هل لاي الصبي أن يأخذ ما أعطاه قال لو بعث ذلك لأجل الاجرة فأيكون فاضلاً  
عن أجره الشهر يأخذ كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر كتاباً ليقراء في شاعراً كان أو فقهياً أو غير ذلك لا يجوز  
ولأجر له وإن قسراً وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كما نظير من استأجر كرمًا ليفتح له بابه فحظرفيه  
للاستئناس من غير أن يدخله أو استأجر صديقاً لينظر إلى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حياً لمأوى من الماء  
لينظر فيه إذا سوي عمامته فهذا كله باطل لأجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط  
\* ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو شعر أو بين الخط جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه  
لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر قلماً ليكتب به ابن بذلك وقتا صحت الاجارة والا فلا  
كذا في خزنة المفتين \* وصي أو متول أجر منزل التيمم والوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة  
فيعيب أجر المثل قيل للخصاف أنفتي به هذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصباً فلا  
أجر عليه وكذا الاب قال القاضي أنا فتى بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة أيضاً كما قال الخصاف كذا في  
الحاوي للفتاوى ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى  
هذا الحدا وقراءة الشعر وغيره ولا أجر في ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى  
كذا في غاية البيان \* لو استأجر لتعليم الغناء أو استأجر الذي رجلاً ليخصي عبداً لا يجوز وقيل في البقر  
والفرس يجوز هكذا في الغيانية \* إذا استأجر رجلاً ليحمل له خرافه الاجر في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا أجر له وإذا استأجر ذئباً ليحمل له خرافاً لم يقل يشرب  
أو قال يشرب جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وإذا استأجر الذي يذبح لينقل  
الخرجاء عندهم لان الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط \* إذا استأجر ذئباً من مسلم أو سقينة لينقل  
عليه الخمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباً لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلماً  
ليحمل ميتاتهم إلى موضع يدفن فيه ان استأجره ولينقله إلى مقبرة البلدة جاز عند الكل وإن استأجره  
لينقل من بلد إلى بلد قال محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الحال أنه حقيقه فله الاجر وإن علم فلا أجر له  
وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان \* إذا استأجر الذي من المسلم يتأليبيع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في المضمرة \* ولو استأجر الذي من ذئب يتأليبيع فيه الخمر جاز عندهم جميعاً  
(٢) يعطى ترجمة الوالد ما أراد على سبيل المروءة (٣) قوله واختلفوا في الاستحجار على قراءة القرآن رده في رد  
المختار وحقق وجزم بأنه مخالف لأكلامهم فلا يقبل لان الخلاف في الاستحجار على التعليم وأما الاستحجار  
على القراءة فباطل بالاجماع فراجع اهـ مصححه

(٥٧ - فتاوى رابع) وإن كان على فعل الغير كافي اللعان يستحلف الزوج بالله أنها قد ردت وإن كان الزنا فعل الغير لانه يستحلف على  
صدق مقالته \* اشترى حماراً يعلو الجران سلم نفسه عيب وإن قهره لا \* اشترى عشرة قصرم على أنه من دباغ غزاة فالتق اثنين في الماء فبان

أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية أن قالوا انه من دباغ الساج رذو يرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الأبريسم إذا طلع على عيب (٤٥٠) بعده رجوع بالنقص ولا يرد لانه عيب \* قال بخاريته هذه السارقة أو هذه الزانية ولم يصف ثم

باعها ووجد ما المشتري سارقة أو زانية وأوردتها فانكر المشتري كون العيب بها فبرهن على ذلك الاقرار لا يثبت به العيب وكذا لو قال انها سارقة أو زانية أما اذا قال هذه المجنونة فعلت كذا ثم أنكر وبرهن به عليه يقبل لانه يكون اقرارا \* اشترى جارية قرأى فيها قرحة ولم يعلم بانها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب له الرد لانه مما يشتبه على الناس وقد ذكر بالاصل \* والكي عيب لانه من الداء الا أن يكون سمعة كما في الدواب \* اشترى ثورا ينام في وقت العمل يعني في خبيذ در وقت كاريده \* اذا سرق العبد أقل من عشرة أو نهب البيت ولم يأخذ شيئا فهو عيب \* وسرقه فلس أو فلسين ليس بعيب \* وسيلان الدمع من عين العبد والجارية عيب \* والخال على شفة الجارية وذقنها عيب \* اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجد ما بعد القطع لا تصلح لذلك رجوع بالنقص الآن يأخذ البائع الشجرة كلها ولو كان بالعبد أو الجارية المشتراة وجع الضرر يأخذها مرة بعد أخرى \* اشترى عبيدا على أنها بكر فلم يولد لهم البكارة فلما علم نزع البكارة من ساعته رده وان لبث بعد

كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو عبد فيها الصليب أو أدخل فيه الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لا يؤاجرها لذلك انما أجرة المسلم كذا في المحيط \* ذى استأجر دارا من مسلم فأتخذها مصل لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخاذه مصل لنفسه احداث بيعه ولا اظهار شيء من شعائريتهم في أمصار المسلمين وان اتخذها مصل للجماعة وضرب فيها الناقوس فاصحابها منعه وكذلك لو أراد بيع الخمر فيها لان هذه أشياء يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلمة البلخي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في سواد العراق فان عامة أهلها في ذلك الزمان أهل الذمة وأما في سواد خراسان فانه يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشايخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسى \* واذا استأجر الذي مسلما يحمل له ميتة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي يتأصل في فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما يرى له الخنازير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجر له مائة لم يبيعه لم يبيعه كذا في الذخيرة \* مسلم أجرة نفسه من مجوسى ليقوله النار لا بأس به كذا في الخلاصة \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا ليصوره لصوره أو تمثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنى أكره ذلك وأجعل له الاجرة قال هشام تأويله اذا كان الاصباح من قبل الاجير كذا في الذخيرة \* ولو استأجر رجلا ليحتمل له أصناما أو يجعل على أبوابه تمثيل والصباح من رب الثوب لاشئ له كذا في الخلاصة \* استأجر رجلا ليحتمل له بيتا بتمثيل والاصباح من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية \* وان استأجره ليحتمل له طنبورا أو ربطا ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيهان \* وان استأجره ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية فالحتمل له لان المعصية في القراءة كذا في الوجيز للكردي \* استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغد والخط كن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه أو حبيبها جازو يطيب له الاجر كذا في القنية \* ولو استأجر الذي مسلما ليقب له بيعة أو كيسة جازو يطيب له الاجر كذا في المحيط \* استأجر ذمي من ذمي او من مسلم يبيعه يصل في الم يجوز وكذلك لو استأجر المسلم من مسلم مسجدا يصل فيه كذا في محيط السرخسى \* اذا استأجر من المسلم بيتا ليحتمل له مسجد يصل فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علماء ائمتنا رحمه الله تعالى وكذلك الذي يستأجر رجلا من أهل الذمة ليصل بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة \* وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن أجر نفسه من النصراني لضرب اهلهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره أن يؤاجر نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في الحاوى للفتاوى \* رجل استأجر رجلا لضرب الطبل ان كان لله ولا يجوز وان كان للغزو أو القافلة يجوز كذا في غاية البيان \* اذا استأجر طبل لا يسلم به ولو ذكره يجرى ورجلا يحمل الحيفة أو يقتل مرتدا أو يذبح شاة أو طيبا يجوز ولو استأجر طيبا أو كحالا أو جرا حايذا ويهذكر مدة جاز كذا في الغيابة \* دفع الغلام الى حائل على أن يقوم عليه الاستاذ ويعلمه الفسح سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز وكذا في سائر الاعمال ويستخدمه في أعمال نفسه كذا في الوجيز للكردي \* واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهم ما على صاحبه أجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطى صاحب العبد الاجر فلا أجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر فلا أجر عليه لان المعروف كالشرط كذا في محيط السرخسى \* وفي الوقعات للناطقي اذا قال لرجل بيع هذا المتاع ولنا درهم أو قال اشترى هذا المتاع ولك درهم ففعل فله أجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة \*

العلم لا الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما المعتاد فلا \* اشترى دابة تاكل الديدان ان كثرت \* وشرب النبيذ مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية دفع

بعد العلم به يمنع الرد والرجوع  
بالنقص \* ويطي المشتراة أو التي

بعد العلم به يمنع الرد والرجوع  
بالنقص \* ووطئ المشتراة أو التي

جعلها أجرة في الإجارة ثم

عثر علی عیب لایردولایرجع

بالنقص بكرة كانت أو ثديا

نقصها الوطاء أولا بخلاف

الاستخدام وكذا الوقبها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْبَلَا، وَأَنْ وَطِئَا الزَّوْجَانِ

شماره ها وان بک الان واحد

الوط عند المشتري أو ابتداءه

عنده وانلحم عند البائع

في الصحيح \* ولو وطنها غير

الزوج والمشتري لا يرد

ويرجع بالنقصان إلا أن

يُفِيهِمَا الْبَاقِ • وَ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

الاجنبي اذا وطئها فوجب

العقل لا يرد بل يرجع بالنقص

\* وان زوجها المشتري أو

جنی عالمیہ وغیرہ ثم اطالع علی

عيب لا یرد ویر جمع بالنقص

ولو وطنها الزوج او وطن

بِسْمِهِ وَوَرَمَ الْعُقُورُ وَالْأَبْصَاحُ  
أَنَا أَقْبَلُهَا كَذَلِكَ لِيَكُنْ لَهَا

ذلك بخلاف ما اذا وطئ

المشتري وقال البائع أقبليها

كذلك له ذلك لان وطاء

المشتري لا يلزم المهر ووطء

الزوج يلزمه ووطء المولى اذا

كان معافا له ان يرجع  
التتاليل الكونية

لأن السائل أن يفهم

الثانية وللوطن ما هو في يده

البائع صار قابضاً والبائع أن

دفع ثوباً إليه وقال بعه بعشرة قفازا فدفعوه بي وبنيك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن باعه بعشرة أول  
بعه فلا أجر له وإن تعبه له في ذلك ولو باعه بأثنى عشر أو أكثر فله أجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في  
الغياثية \* رجل أراد أن يبيع بالزيادة فأمر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبيع قالوا إن بينك ذلك  
وقنا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا إن لم يذكرك الوقت ولكن أمره أن ينادى كذا صوتا جاز  
أيضا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لأن العادة فيها بين الناس أنهم لا يعطون الاجرا إذا لم يتفق  
البيع وهو المختار كذا في الظهيرية \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* قال للدلال اعرض ضيعتي  
وبعها علي أنك اذا بعته فمالك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعها لدلال آخر قال أبو القاسم  
لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله له واجب بقدر عنائه وعمله قال أبو الليث رحمه الله  
تعالى هذا هو القياس ولا يجب له استحصانا اذا تركه به ناخذ وهو موافق قول يعقوب رحمه الله تعالى وهو  
المختار هكذا في الفتاوى الكبرى \* الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتي الفضلي في فتاواه وغيره  
من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب أجر المثل وبه يفتي كذا في جواهر الاخلاطى \* الدلال في البيع  
اذا أخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كالخياط اذا خاط الثوب  
ثم فقه صاحب الثوب كذا في خزائن المفتين \* استأجره ليقطع له اليوم (٢) حاجا ففعل لاشئ عليه الحاج  
للمأمور قال نصير سالت أبا سليمان عن استأجره ليحطب له الى الليل قال ان سمي يوما جازوا الحطب للمستأجر  
ولو قال هذا الحطب فالاجارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه أجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه ملك  
المستأجر جاز. قال نصير قلت فان استعان بالإنسان يحطب له ويصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا  
ضربة القناص قال أستاذنا ويبغي أن يحفظ هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستمعون بالناس في  
الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ الجسدة في شبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها  
فينفقون ما قبل الاستيئاب بطريقة أو الاذن فيجب عليهم مثلها أو قيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم  
أعاذنا الله تعالى عن الجهل ووفقنا العلم والعمل كذا في القنية \* لو استأجره لبيعه له أو ليغزل له أو استأجره  
للخصومة أو لتقاضي الدين أو لقبض الدين لا يجوز فان فعل يجب أجر المثل ولو ذكركمته يجوز في جميع ذلك  
وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المذمة وان استأجره لقبض العين يجوز لا في رواية عن محمد رحمه الله  
تعالى كذا في الغياثية \* عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب أو هذا الاسد ولك درهم  
والذئب والاسد صيده فله أجر مثله لا يجاوز به درهما والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل  
استأجره ليبنى له حائطا بالاجرة والحصص وسعى كذا كذا آجرة من هذه الاجرات وكذا كذا كرامن الحصص  
ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحصانا ولو سعى كذا كذا عددا من الاجرة  
أو للبنة ولم يسم الملبن ولم يره اياه ان كان ملبن أهل تلك البلدة واحدا أو كان لهم ملاين مختلفة الآن غالب  
علمهم على ملبن واحد جازت الاجارة استحصانا وان كانت ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها  
كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة \* استأجره ليبنى له حائطا بالاجرة والحصص وعلم طوله وعرضه جاز  
كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره ليحفر له بئرا أو سردابا لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره  
وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياثية \* ولو استأجره لمطفر البئر ان لم يبين الطول والعرض  
والعمق جاز استحصانا ويؤخذ بوسط ما يغله الناس كذا في الوجيز للسكردري \* ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره  
وسعى عمقا وسعها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا أشد عملا وأشد مؤنة فان كان يقدر على

(۲) قوله حاجاً ای شوکا کما فی القاموس ۵۱

العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها أو حررها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فإنه يكون رضا بعد

العلم بالغيب ويطلبه العرض على البيع واجارة المشتري ورهانه وكفائه واللبس والركوب والسكنى قال السر حسي الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المزة الثانية رضا \* وغمر (٤٥٣) الرجل لاعتق شهوة والامر بالطبخ والخبز يسيرا ولوقوف العادة رضا وبسط الثوب

وانزاله من السطح ورفعته لا فاذا جاوز عن حد الاستخدام فهو رضا وابتداء السكنى رضا لادوامه وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم رضا وركوب الدابة اذا لم يضطر رضا ولو اضطر بان كان لا يتقادلا ولوركب لينظر الى سيرها وليس لينظر الى قدره فهو رضا \* ولو حمل عليه علف دابة أخرى ركبها أو لم يركبها فهو رضا \* داوى جرح الجارية فهو رضا أعتقها أو دبرها ثم علم بالغيب لا يرد لها بل يرجع بالنقصان بخلاف مالو باع حيث لا يرجع وان علم بعد البيع وكذا العتق على مال \* باع البعض أو وهب لا يرد الباقي ولا يرجع أيضا ولا بصفة الباقي عندهما خلاف محمد \* ولو قبلها المشتري أو غيره لا يرجع لو علم بالغيب \* باع عبدا وباعه المشتري من آخر فمات في يد الثاني واطلع الثاني على عيب رجوع على البائع بالنقص ولا يرجع هو على بانه خالفهما \* ولو صالح المشتري الاول بانه لا يصح الصلح عند الامام لانه لاحق له \* وطى المشتري الجارية ثم باعها بعد العلم بالغيب لا يرجع \* وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقص \* والاصل أن تعذر

حفرها بالالة التي يحفر بها الا بالاداة التي تحفرها زيادة مشقة وتعب فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالالة التي يحفر بها الا بالاداة التي يحفرها عليه وهل يستحق الاجر بقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب وحكى فتوى شمس الأئمة الاوزجندى أنه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط \* ولو حفر بعضهم فوجدوا خوخة من حيث يخاف عليه التلف لم يجز هكذا في شرح الطحاوى \* وان شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء ثلاثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولو حفر بعضهم أو أراد أن يأخذ حصصاً من الاجرة كان في ملك المستأجر فله ذلك وكل حفر شيئاً صار مسلياً الى المستأجر حتى لو انهم سارت البئر فدخل السيل أو الرمح فيه التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من أجرته وان كان في ملك غيره ليس للاجير أن يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويستلمها اليه حتى لو انهم سارت فامتلات قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في الينابيع \* وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضه فله مستأجر أن لا يسلم حتى يتم كذا في الغياثية \* ولو استأجره ليحفر له بئر في داره فظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان أمكنه الحفر في الماء بالالة التي يحفر بها الا بأجره على الحفر وان احتج الى اتخاذ الالة أخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* والنهر والقناة والسرداب والمبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر كذا في المبسوط \* رجل استأجر حفاراً ليحفر له حوضاً عشرة في عشرة بعشرة دراهم وبين عمقه حفر خمسة في خمسة كان عليه ربح الاجر كذا في الظهيرية \* ولو استأجره ليكرى له نهر أو قناة فأراه مفتحة أو مصبها وعرضها وسمى له كم يمكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيباً بالاجر والحص من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر والحص من عند المستأجر ولم يسم عدداً لا تجزى فهو في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الاجر وكيل الحصر وعرض الطين وطوله في السماء فهو أو ثقل لانه عن المنازعة أبعد كذا في المبسوط \* وان استأجر حفاراً ليحفر القبر بين الطول والعرض والعمق يجوز استحساناً وقياساً وان لم يبين الطول والعرض والعمق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التارخانية \* وان وصفه في موضع فوجدوه الارض ليسا فلما حفر ذراعاً وجد جبلاً أجبره على أن يحفر ان كان ذلك مما يحفر الناس وان لم يسمو له الحد ولا شقافه هو على عادة أهل تلك الناحية فان كان بالكوفة فمعظم علمهم على الحد وان كان في بلد معظم علمهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط \* وفي النوازل سئل عن أجر القبر أي يكون من جميع المال قال هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التارخانية \* وفي التجريد رجل استأجر قوماً يحملون جنازة أو يغسلون ميتاً ان كان في موضع لا يجوز من يغسله غير هؤلاء ومن يحملهم غير هؤلاء فلا أجر لهم وان كان ثمة أناس فلهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع لا أجر لهم لو أخذوا الاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة \* وانا استأجر الرجل رجلاً ليحفر له قبراً فحفر فانهم أرادوا دفن فيه انسان قبل أن يأتى المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله الاجر وان كان في غير ملكه فلا أجر له كذا في الذخيرة \* وان جاء المستأجر فحفر في الاجر بينه وبين القبر فانه بعد ذلك أو دفنوا فيه انشأنا آخر فله الاجر كله لانه قد سلم المقود عليه الى صاحبه وان دفن فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير احث التراب عليه فأبى الاجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكني أنظر الى ما يصنع أهل تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يحث التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم أجبره عليه وان أراد أهل الميت أن يكون الاجير هو الذي يضع الميت في لحده وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجره ليحفر له قبراً ولم يسم في أي المقابر جاز استحساناً

الرد متى كان بائناً من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص ومتى كان لا من جهة المشتري لا وبعد وطء المشتري للبائع وينصرف أن قبل فامتنع بالرد في الثاني الامتناع كان حاصله لا قبل البيع كما قدمناه \* اشتري خفين أو نعلين أو مصراعين فوجدت أحدهما عيباً بعد

بيع الاخر ليس له الرد وكذا لو كانا قائمين ليس له رد أحدهما بل يردهما أو يسكنهما \* اشترى زوجي ثورا واطلع على عيب باحدهما قبل القبض له رده خاصة في ظاهر الجواب وقال المشايخ ان لم يعمل الاخر بدونه لا يرد خاصة (٤٥٣) بل يردهما وفي الجامع جدد البائع مع المشتري ثانيا باقل من الثمن الاول أو أكثر ثم رده عليه

ببيع لم يكن له أن يرد على بائعه الاول \* وجده المشتري عيبا بعد ما زاد فتولده من الاصل أم لا وحدوثه قبل القبض أو بعده فان قبل قبض والزيادة متصلة متولدة لا يمنع الرد كالكبر والسمن وان متصلة غير متولدة كالصبغ والفرس والبناء صار المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة وتصير كدونه بعد القبض فلا يرد ويرجع بالنقص وان منفصلة متولدة كالولد واللبن والتمر والصوف والارثس والعسقر ونحوها له الرد ويخيران شاعردهما أو رضى بهما بكل الثمن ولو لم يحدد بالاصل عيبا ووجد بالزيادة لا يرد تلك الزيادة الا اذا كان حدوثه قبل القبض ويورث نقصا في البيع حينئذ له رد بحكم النقصان وتقبضهما ووجد بالبيع عيبا والزيادة قائمة رد المبيع بحصته من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع يوم البيع وقيمة الزيادة يوم القبض ولو وجد العيب بالزيادة لا المبيع ردها بحصته من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو منفصلة غير متولدة من الاصل

ويصرف الى المكان الذي يدفن فيه أهل تلك المحلة موتاهم قال مشايخنا هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة فان اسكل محلة مقبرة خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة أخرى أما في ديارنا ينقل الموتى من محلة الى مقابر محلة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة أخرى أو كان موضعها لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير تسمية المكان كذا في المحيط \* وان أمر به بحفر القبر ولم يسموا موضعا حفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية فلا أجر له الا أن يدفنوا في حفرة خفية تيسر توجيب الاجر وان أرادوا منه تطين القبر أو تجصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط \* اذا وصفوا له موضعا لحفر القبر حفر في موضع آخر ان شاء أجازوا لوافق في الاصل وان شأته كه لغيره في الوصف وان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو رضا كذا في الخلاصة \* وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر بحفرة لا يزيده في أجره كما لا ينقص من أجره بسبب لين المكان كذا في خزائن المفتين \*

**فصل في المتفرقات** واذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليسقي منها السقاؤون يأخذ منه الاجر فان بنى على ملكه ان أجره منهم للاستقاء لم يجز وان أجر ما ملكه لان الاجارة وقعت على استهلاك العين مقصودا وان أجرها ليقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقفون الدواب فيها جازوا ما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاؤون لا يجوز سوا أجر منهم للاستقاء أو أجر منهم ليقوموا فيها ويضعونها القرب كذا في الذخيرة ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما وكذا تبر النحاس والرصاص والاستجار المكيلات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد استهلاك أعيانها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استاجر الدراهم والدنانير ليعبر ميزانا أو ليعبر ميكلا أو خنطه يتا ليعبر به أرطالا أو أمنا تاقنا معا وما ذكر في الاصل أنه يجوز ذكركم حتى أنه لا يجوز لفقه شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودة كذا في البدائع \* ولو استاجر الدراهم أو الخنطة يوما مطلقا لم يبين لماذا استاجرهم ليدرك هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ولقائل أن يقول يجوز ويجعل على الانتفاع به او زنا احتيا الجواز العقد ولقائل أن يقول لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط \* ولا يجوز استجار الدراهم والدنانير لتزيين الحناوت ولا استجار المسك والعود وغيرهما من المشعومات للشم لانه ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع \* اذا استاجر ميزان ليزن بها يجوز لانها بمنفعة مقصودة كذا في الفتاوى العتامية \* استاجر حجر ميزان ليزن به من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستاجر عادة يجب وآلا لا وجل البعض كلام شمس الأئمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي \* في العميون اذا استاجر أرضا يلبن فيها فلا جارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبن كله للبان وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة وأجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع أو كان في رفع التراب منفعة للارض فلا شيء عليه كذا في الذخيرة \* وان انتقصت الارض ضمن نقصانها ويدخل أجر المثل في نقصانها والا فلا شيء عليه كذا في الوجيز للكردي \* اذا استاجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعنة ود عليه عند بيان المدة منافاه في تلك المدة فكان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعنود عليه مجهول لا يدري أنه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شأ من ذلك كان له أجر المثل كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو استعجبه على أن يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعنود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقداره ذلك فهو في هذا

كالهبة والصدقة والكسب له الرد فلورده الزيادة بالثمن ولا يطالب له عند الامام رحمه الله هذا اذا حدثت قبل القبض ولو بعده ثم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل منع الرد والفسخ عند الامامين ورجع بالنقص وان غير متولدة من الاصل منع

اجتماعا والمنفعة المتولدة من الاصل تمنع الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد فيكون كبيع جديد وكاله اذا كانت الزيادة قائمة عند المشتري فان هالكه باقية (٤٥٤) - مماوية جعلت كان لم تكن ورد المشتري وان هلك بغير المشتري للبائع ان يقبل ويرد جميع الثمن

وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب سواء ورث حدوث العيب نقصا في المبيع أولا وان بغير اجنبي ليس له الرد لوجوب الضمان وقيام الضمان كقيام العيب ويرجع وان انتقص بعد القبض ان باقة مماوية او بفعل المعه ودع عليه او المشتري لا يرده لانه لو رد له بيمين ويرجع بالنقص الا اذا رضى البائع حينئذ يرد او يرضى المشتري بجميع الثمن وان بغير الاجنبي او البائع يمنع الرد بحصة العيب ولو هدم حائط واحد من الدار وبني ليس له الرد \* اراد الرد به فادعى البائع بعه من غيره وبرهن بطل حق الرد \* اشترى غلاما فباعه من غيره فجدد المشتري الثاني الشراء وحلف عند القاضي ورضى به المشتري الاول فاطلع على عيب فأراد رده على بائعه له ذلك لان القاضي فسح البيع بينهما وعاد اليه الملك وكذا لو تصادقا على ان البيع تلجئة او تصادقا على ان خيار الرؤية للمشتري أو جعل له الخيار بعد ان لم يكن فقبض البائع بالخيار ليس له الرد لان الفسخ بتراضيهما فصار كالاتاة ولو ادعى انسان شراء وكذبه المشتري فان ترك الخصومة بغير قضاء ليس له الرد وان

كالقاضي والقاضي أن ياخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استوزج رايه قسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقتل له فلا أجر له وذ كفي السرا الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقتل مرتدا أو أسارى أو لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيمادون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الاستئجار على الذكوان المقصود منه اقطاع الادراج دون افاقة الروح وذلك بقدر عليه فأنشبه القصاص فيمادون النفس كذا في السراج الوهاج \* أمير العسكر اذا قال لاسلم أو ذمي ان قتل ذلك النار من فلان مائة درهم فقتله لاشي له فان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد رحمه الله تعالى ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كان وقتا في فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بمجهود كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الصغرى \* ذكر أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا أن رئيسهم قد قتل فيتم فرقون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلاشي له اذا كان المشركون قد تنصوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في الجعي برأس الرئيس الى القتال ولو كان الاميرين واحدا من أهل العسكر فقال ان جئتني برأسه أو قال الامير لخدمة بأعيانهم أيكم جاءني برأسه فله كذا فجاء رجل برأسه فله أجر المثل واذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أقاموا على مطمورة ليس فيها رجال يقبلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليلة حتى يصبح فلكل واحد حفظها \* كذا وحفظها قوم حتى أصبحوا فلكل رجل منهم ماسمي له الامام وبعض مشايخنا قالوا في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لا تنعقد حيث لم يخاطب قوم معينين وانما ثبت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التنارخانية \* من ضل له شيء فقال من داني عليه فله كذا فذله واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحد فله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل قال في السرا الكبير قال أمير السرية من داني على موضع كذا فله كذا أصبح وبتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجهين للكردي \* رجل استأجر كلبا لمعلمه لاصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر النكاب أو البازي وبين ذلك وقتا معلوما يجوز ان لا يجوز اذا لم يسين له وقتا معلوما ولو استأجر سنورا ليأخذ القارة في بيته ذ كفي المنتقى أنه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليخرس داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا لئلا يفسد البيت قال مولانا رضى الله تعالى عنه ينبغى أن يجوز اذا بين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيان \* قال في المنتقى اذا استأجر ديكيا ليصبح لم يجز وذ كرمة أصلها فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الانسان أن يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط \* ولا يجوز اخذ عيب التيس وهو أن يؤاجر خلا ليزو على الاناث والعصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الوهاج \* ولو استأجر ثيابا باليسطها في داره ولا يجلس عليها ولا ينام ولكن ليتم عمل بها لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتخذها جنبية كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ليربطها على باب له ليرى الناس أن له فرسا أو آنية يضعها في بيته ليحتمل بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن الناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يتخذ منه أو دراهم يضعها في بيته فالاجارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون أن يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى استأجر تيسا أو كرشا للدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* لو استأجر أرضا ليرعى غنمه القصيل أو شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة

بعض رده المشتري اذا اراد \* اشترى على انه البون فخلها امر بعد أخرى فبان نقصان لبنيها ليس له الرد ويرجع الصوف بالانقص وكذا لو وجد به عيبا \* اشترى بقرعة ممتدة الضرع وهو يرى انه البون بلا شرط فخلها فبان انها مصرية لما اختلفوا انه هل هو بمنزلة الشرط

وهذا عند الكرخي والطحاوي غلي انه لا يجوز شراء الشاة على انها لبون وتفسد النقصان ان يقوم وبه عيب بعشرة وبلا عيب بعشرين  
 فيرجع بنصف الثمن والعيب ما ينقص عند التجار وفي المفايض ان النقصان عشرة القيمة (٤٥٥) رجع بعشر ما جعل ثمناً والمقوم لا بد

أن يكون اثنين بخبران بلفظ  
 الشهادة بحضرة البائع  
 والمشتري والمقوم الاهل في  
 كل حرفة \* اشترى امتين  
 واطلع على عيب باحدهما  
 قبل قبضه ما ان قبض المعيبة  
 لزمنا وان قبض السليمة له  
 ردهما لارداً أحدهما وان  
 قبض السليمة وباعها أو  
 أعتهما لزمته المعيبة لثلاث  
 يلزم تفريق الصنفه وقبل  
 قبضهما أو قبض أحدهما  
 ردهما أو أمسكهما وليس  
 له رد المعيب خاصة وبعد  
 قبضه ماله رد المعيب خاصة  
 وان كان باع أحدهما \* ولو  
 اشترى أمة واحدة وباع  
 بعضها واطلع على عيب  
 لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما  
 باع وفاؤا وكذا بحصة الباقي  
 في الظاهر وهو الصحيح \* اشترى  
 طعاماً فاكل بعضه أو عرضه  
 على البيع أو باع يرد الباقي  
 عند محمد ويرجع بنقصان  
 الغيب في الاكل لافي البيع  
 والعرض عليه عند محمد  
 وعليه الفتوى \* اشترى  
 دقيقاً فخب بعضه فوجد مزراً  
 يرد الباقي بحصته ويرجع  
 بنقصان ما استهلك عند محمد  
 وبه أخذ الفقيه أبو الليث  
 \* كسر بعض الجوزات  
 فوجد فاسداً لا ينتفع  
 به أصلاً رداً الباقي اذا برهن  
 ان الباقي معيب والا واداً  
 برهن يرجع بكل الثمن

الصوف والقصيل لانه ملائح الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الارض ليرعى الكلال  
 حيث لا يضمن الكلال لانه مباح كذا في الغياية \* وفي المنتقى استأجر سيفاً شهر التقلده أو استأجر قوساً  
 شهر ليرعى عنه يجوز كذا في المحيط \* استأجر أرضاً ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز  
 للكردي \* أمره ليتخذ له قففة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم أنه غاصب فله الاجر  
 كذا في القنية \* السارق أو الغاصب استأجر ليجعل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية  
 كذا في محيط السرخسي والله أعلم

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الاجر

قال نفقة المستأجر على الاجر سواء كانت الاجرة عيناً أو منفعة كذا في المحيط \* وعلف الدابة المستأجرة  
 وسقيها على المجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المجر كذا  
 في الجوهرة النيرة \* وفي اجارة الدار وعمار الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على  
 صاحب الدار وكذلك كل سترة تركها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار ان يفعل ذلك  
 كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها في نذير يكون راضياً بالعيب وفي  
 عمدة الفتاوى لا وحده الدين النسبي رحمه الله تعالى رجل استأجر بيتاً وشيخه بنائهم وكف الماس من السقف  
 لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية \* ولو  
 استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها لم يلزمه فلاحياره كذا في القنية \* واصلاح بئر الماء والبالوعة  
 والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلاً من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت  
 مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسها فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان  
 امتلاً خلاؤها ومجارها من فعله فالقياس ان يكون عليه نقلة لانه حدث بفعله فيلزمه نقلة كالكناسة  
 والرمال الا انهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان مغيباً  
 في الارض فنقله على صاحب الدار فعملوا ذلك على العادة وان أصح المستأجر شيئاً من ذلك لم يحتسب له بما  
 أنفق وكان متبرعاً به كذا في البدائع \* زجاج الكوة واصلاح السلم على الاجر وفي رفع الثلج اختلاف  
 المشايخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية \* كرى الانهار واصلاح المسناة على الاجر كذا في  
 خزائن الفتاوى \* اذا استأجر داراً فيها بئر ماء كان له ان يستقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب  
 الدار لان له حقاً من ماء البئر قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان وقعت في البئر فارة أو نزل بها  
 آفة فليس على واحد منهما ما اصلاحه كذا في الذخيرة \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرقة ونفريغ  
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهراً أو مستقفاً فان شرط ذلك على الاجر في الاجارة  
 فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان أنكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله  
 كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اكرى حماراً فعي في الطريق فامر المكترى رجلاً  
 أن ينفق على الحمار ففعل المأمور ان علم المأمور ان الحمار تغير الا امره لا يرجع عما أنفق على أحد لانه  
 متبرع وان لم يعلم المأمور ان الحمار تغير الا امره ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على أنى ضامن  
 كذا في خزائن المفتين

ومما يتصل بهذا الباب فصل التوايع (والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من  
 توايع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالرجع فيه العرف كذا في المحيط \* وفي نسج  
 الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا استأجر خياطاً ليخيط ثوباً

وان ينتفع به وله قيمة عند الناس يرجع بنقصان العيب فيما كسره ولا يرد المكسور \* اشترى بعبراً وقبضه فسقط وذهب انسان فوجد  
 ابعاءه فاسدة منذ قدس ان لا يأمر المشتري لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعبراً يرجع عندهما كسئلة الطعام كل بعضه ثم جده فاسداً رجع



بالنقص عندهما وعليه الفتوى وفي رد الباقي الفتوى على قول محمد رحمه الله وفي الدابة إذا علم بالعيب ثم نحرها لا يرجع بشئ \* اشترى حمرا وأحبلها لا يرجع بشئ \* اشترى عبدا (٤٥٦) وبه مرض فازداد في يده لا يردده وقيل يرد كافي وجع السن إلا أن يصير صاحب فراش فلا يرد \* اشترى مرسعا

كان السالك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا السالك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حرا فالأبريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار اللبان الملبس يكون على البائع والأترا ب على المستأجر وأخراج الخبر من الثوب يكون على الخياط وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ إذا استؤجر لطبخ عرس أو وليمة وإن استؤجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا تسكروا دابة للجمل في الكاف والحبال والجوالق يعتبر العرف وكذا إذا تسكروا الهالكوكوب في اللجام والسرج يعتبر العرف أيضا كذا في المحيط \* استأجر دابة إلى سمرقند أو إلى بخارى فإذا دخل المكارى البلدة يجب عليه أن يأتي إلى بيت المستأجر استخسانا كذا في خزانة الفتاوى \* ولو تسكروا دابة للجمل عليها صاحب الدابة الجمل فإن زال الجمل عن الدابة يكون على المكارى وإذا دخل الجمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانة المفتين \* وإذا دخل الجمل في المنزل يكون على الجمل ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو الغرفة إلا أن يشترط ذلك عليه أو كذا صب الطعام في الحقل لا يكون عليه إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا كرا أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل وكذا كراي نهر رحي الماء على المورج لأنه لا يمكن الانتفاع بالرحى إلا بالماء والماء لا يجري إلا بكري النهر إلا أن يكون شرط الكري على المستأجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر وراقا فان شرط عليه الخبر والبياض فاشترط الخبر جائز واشترط البياض فاسد كذا في خزانة المفتين \* وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصار يقصر له الثوب فعلى من يجب جل الثياب قال استحسن أن يكون جل الثياب على القصار إلا أن يكون القصار قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي \* وإن استأجر الجمل ليحمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالجمل والجوالق يكونان على المستأجر وقال النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الجمل في الأحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على الجمل والجبل على الجمل لأن الجبل يكون لصيانة الجمل عن الوقوع ولو أن رجلا استأجر جالا ليحمل له الأجمال إلى موضع كذا فلما بلغ الجمل ذلك الموضع نزل في دار وأزل الأجمال في موضع من الدار ثم وزع على صاحبها وسلمها إليه فلم يرفعها صاحبها أيأما ثم اختصموا في أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الجمل بالكراء قالوا إن كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الأجمال فيه كان الكراء على من استأجر وإن وضع الأجمال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الأجمال وقيل ذلك يكون على الجمل وإن طالب صاحب الأجمال من الجمل أن يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن أجر الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على من قطف العنب ووزنه قال إذا باع بمجازفة فالقطع والجمع على المشتري وإذا باع بوزن فعلى البائع إلا أن يحتال البائع أن لا يجبر عليه الوزن فيقول أنه با بالوزن كذا أما أن يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن وأما أن يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو القاسم عن استعريض من آخر محتوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض إلا إذا قال له المستعريض استأجر لي من يحمل فلا أجر على المقرض وله الرجوع على المستعريض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو نصر الدبوسي عن جمل وقف في الطريق أيأما حتى يزم صاحب الأجمال أجرة الأوعية أجرة الكرا على من تكون أجرة الأوعية قال نصار الجمل في وقوفه في الطريق مخالفا وعاصيا وعليه رد ما قبض من الأجر من هنالك مالك الأجمال وأجرة الأوعية على صاحب الأجمال كذا في التتارخانية والله أعلم

فاطلع به على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لأنه استخدم \* ولو حلب اللبن فأكله أو باع لا يرد لأن اللبن جزء منها فاستيقاؤها دليل الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا أكل أو بيع لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضا شرب أم لا وجر صوف الشاة رضا ولو أخذ من عرف الفرس لا يكون رضا لأنه جزء غير مقصود \* ولو اختصم البرذون ولم ينقصه ثم اطاع على عيب له الرد \* اشترى دابة أو غلاما فاطع به على عيب ولم يجد المالك فاطعها وامسكه ولم يتصرف فيه ما يدل على الرضا يردده ولو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك \* وجد بالدابة في السفر عيبا وهو يخاف فامضى لا يمنع الرد \* مشتريها اطاع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالثمن وان كان قضى رجع لأن للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا رحمه الله \* وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبه البائع لا يركها وان في دار الحرب لأنه رضا وان أمره الامام لكنه إذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذوا مضاه القاضى الثاني (الباب

\* خاصم البائع في العيب ثم ترك الخصومة زمانا وزعم ان التركة كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد \* اشترى نقرة على أنها كذا فكسرها فلم

يحدها كذلك أو كس مردراهم اثني فوجدها بنهر حرة بخلاف الغاصب حيث يضمن تلك الدراهم المكسورة \* أدخل القدوم المشتري في النار ثم اطلع على عيب لا يرتجى بخلاف ما إذا أدخل الذهب المشتري \* اشترى منشارا وحده أو أبريسما فبان أنه داروكرده بوجهه است لا يرتدان المنشار يحده بالمبرد والاطلاع على الأبريسم يكون بعد البذل وأنه عيب حادث بل يرجع بالنقص \* قطع البطيخة ووجدها فاسدة أن لم يكن لها قيمة يرجع بكل الثمن على كل حال وإن لها قيمة أن قبل استهلاك شيء خيرا للبائعين (٤٥٧) رد البعض وعدم قبول البطيخة وبين قبولها ورد الثمن وإن استهلك البعض بعد علمه بالعيب

### باب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين

في العيون رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام إلى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام إلى ذلك المكان لأجره ولو كان لأحدهما سفينة فأراد نقل الطعام إلى بلد فقال أحدهما للذي له السفينة أجر في نصف سفينتك أحمل عليهما حصتي من الطعام وحصتك منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا إذا أراد أن أن يطبخناه ولا حدهما رحي فاستأجر أحدهما نصف الرحي التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجز وكذا لو استأجره للحفاظ قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فإنه لا يجوز أن عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الخوالت وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا خلاف رواية المبسوط فإنه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا أو حائطا لا يجب الاجر وذكروا القدر أن كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بإيقاع العمل في العين المشتركة فإذا استأجر أحدهما الشريكين الآخر لم يجز مثل أن يستأجر لينقل الطعام بنفسه أو بغلامه أو بداربه أو بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير إيقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل أن يستأجر منه دار الجوز فيها الطعام أو سفينة أو جوارقا أو رحي قال خضر الدين قاضي صيخان الفتوى على ما ذكر في العيون والقدر روى كذا في الكبرى \* وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة إلى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع إذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والعمل وكذلك لو استأجرهما لبناء حائط أو حفر بئر ولو كانا شريكين في العمل يجب الآخر كله ويكون بين الشريكين وبصر عمل أحدهما يحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط \* ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الشاب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي الأصل إذا استأجر الرجل قوما يحفرون له سردابا باجارة صحيحة فعملوا الآن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤس وإذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرين ختموما من الحنطة بكذا لم يكن له أن يحمله على أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فإنه يقسم الاجر عليهما على قدر أجر مثلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر عنه له والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا هذا إذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتا فاحشا أما إذا خف التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كافي مسألة الدابتين وإن لم يعمل أحدهما المرض أو عذر آخر أن لم يكن بينهما شركة بان لم يشتر كافي تقبل هذا العمل سقط حصته أجر المريض وإن اشتر كافي تقبل هذا العمل يجب كل الآخر وتكون حصته المريض له وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى صانعان أجر أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتر كافان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فنعت انعقادها فلا يجب الاجر وإن أجرها عشر سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها لخراب الشركة عليهم وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حائطا ثم اشتر كافي عمل يعملانه في ذلك الحائط وبقول محمد بن سلمة يفتي ويسقط الاجران

البيع بعض بعد علمه بالعيب لا شيء له على البائع وإذا زال العيب الحادث له أن يرد بالقديم \* اشترى شاة حاملا وولدت عنده ثم اطلع على عيب لا يردده فإن هلك الولد له الرد \* اشترى الارض مع غلاتها ثم اطلع على العيب في الارض يرددها الساعة وبعد جمع الغلات أو تركها لا يرد \* قال البائع له بعد اطلاعه على عيب أتبعها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وينبغي ان يقول بدل قوله نعم لا لان نعم عرض على البيع ولا تقرير يمكنه \* اطلع على عيب فقال البائع له والارادته على فعرض فلم يقبله لا يرد \* ولو وجد الثمن زوفا فقال المشتري أنه فقه فان لم يرج فعلى قلم يرج رده استحسانا \* اشترى أرضا في الخريف فوجد فيها في الربيع نرا وهو الغار يردان اتحد السبب وان زاد في يد المشتري وان اختلف السبب لابان كان من شهر آخر عند البائع ومن آخر عند المشتري وكذا إذا اشترى كرمًا وبه غلة في يد

### (٥٨ - فتاوى رابع)

كان مجموعا عند البائع في يومين أو ثلاثة ثم أطبق عند المشتري لأن يردان اتحد السبب فان صار صاحب فراش عنده لا يرد له عيب آخر ف يرجع بالنقصان ولو كان به قرحة فانه جرت أو جدري فانه فجر أو ذهب برؤه من جرح كان عند البائع أو صارت الموضحة أمة لا يرد \* اشترى أرضا فبنى مسجدًا لا يردده وان وقع الاستغناء عنه ورجع اليه يرجع بالنقص حينئذ فان حدث به عيب يرجع بالنقص وإن قال البائع أنا قبله ولا أرد النقص قبل للمشتري ليس لك المقتص فاما ان ترد المبيع أو ترضى به \* أبق العبد ليس له الرجوع بالنقص إلا ان يموت

العبد أو يعود لان له ان يقول اقبله كذلك \* أبرأ المشتري عن الثمن ثم اطاع على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ \* أقر المشتري بعد ما اطاع على عيب أو قبله ان المبيع كان (٤٥٨) ان كان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالم بالبائع لا يكون له حق الرد وان كان

علا فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط \* أجرت داره من زوجها وسكنها جميعا ذكره هنا أنه لا أجر له او هو بنزلة استنجاها للطبخ أو للغزير وينبغي أن يجوز قال فاضيفان الفتوى على أنه يصح كذا في الكبرى \* وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا سكرى دارا شهر اقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المسئلة أجر لا أعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحسب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط وافه أعلم

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بانعذرو ببيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استملاك العين بغية عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاغد والخبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله أن يفسخ الاجارة والمزارعة بغية عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الواقعة فيجب أن يحفظ كذا في التنية \* الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما أن يكون من قبل أحد العاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر كرفي بعض الروايات أن الاجارة لا تنقض وفي بعضها انتقض ومشايعنا وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض أو كان عذريته من الجري على موجب العقد شرعا انتقضت الاجارة من غير نقض كالأول استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاكلة أو لقطع السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنقضت الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريمه أو اطاب عبد أتق له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاياق تنقضت الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فان ذلك الغرض وكذا لوطن ان في بناء داره خلا فاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خال أو استأجر طباطبا لوليمة العرس فماتت العروس بطيات الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن بلحقه نوع من ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة \* واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقص سهل بقدر صاحب العذر بالنقص أو يحتاج الى القضاء أو الرضا اختافت الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهريا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيان \* العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلال المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العيب المستأجر للخدمة اذا ذهب احد عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره أو سقط حائط من الدار وذلك لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلال المنافع كما هو اذا مرض والدابة اذا دبرت والدار اذا تهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فلا مستأجر لخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي \* فان بنى الاجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزال العيب كالموثر في العيب قبل الفسخ واذا أراد المسئلة أجز فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار فان كان غائبا ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الاجر فعليه الاجر كالوكر لان العقد باق وهو متمم من استيفاء المنفعة مع التغر كذا في الكبرى \* وان تهدمت الدار كما هو الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الأعمدة اذا تهدمت الدار كلها العيب انه لا يفسخ لكن سقط الاجر عنه فسخ أو لم يفسخ كذا في الصغرى \* اذا تهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الاجر ولو انه قدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر وكذا لو أجز دارا على أن فيها ثلاث بيوت فاذا هوى بيتان يجب أن يتخير ولا يسقط شيء من الاجر كذا في محيط السرخسي \* المؤاجر اذا نقض الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنقضت الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كالموكر غصب به غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنقضت الاجارة اليه أشار في

له حق الرد وان كان فسحا اشترى ثوبا وباعه من آخر فاطلع الثاني على عيب يحدث مثله فقال الاول حدث عند الثاني وقال الثاني كان عند البائع الاول وبرهن على ذلك يرد الثاني على المشتري الاول والمشتري الاول يرد على بائعه عند الامام الثاني وهو مختار القاضي \* ولو برهن ان العيب كان عند المشتري الاول ليس له ان يخاسم بائعه اجماعا \* ويجوز للمشتري الثاني به عيبا وقد تعذر الرد بعيب يحدث عنده ويرجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول الامام خلا فلهما \* اشترى عبدا فاخبره البائع انه آبق فاشتراه ثم أراد الرد بذلك ليس له الرد لان المشتري لما قال وجدت به العيب صار مصدقا للبائع فيما أخبره \* وطه الشيب يمنع الرد والرجوع وكذا التقبيل والمس بشهوة لانه دليل الرضا سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده والاستخدام مرة لا يكون رضا الا اذا أكرهه على الخدمة لانه مختص بالملاك ولم يجبه له السرخسي دليل الرضا مطلقا والزيادة المتصلة لا تمنع الرد اجماعا وهل يمنع الاسترداد على قول

محمد لا وعلى قوله مانع \* باع عبدا بجمارية وسلمها ولم يقبض العبد حتى ازدادت في يد مشتريها زيادة متصلة وهلاك العبد قبل التسليم لبائعه ان يأخذها عند محمد وكذا الصداق اذا زادت في يدها ثم طلقها قبل المس عندهما لا يسترده والمشتري اذا زاد

متصله لا يمنع الرد بعيب اذا اطلع بالاجماع والمنفصله تمنع الرد اجماعا وهل تمنع الاسترداد على الاختلاف \* اشترى فعلمين فوجد أحدهما ضيقا له ان يرددهما قبل القبض وبعده وليس له رد أحدهما أو أفتى أبو بكر محمد بن (٤٥٩) الفضل انه ان اشترى ثوبا للباس له الردوان

مطلقا لا وفتى الامام أبو علي بالرد مع ما لو استهلك أحد الثنتين انسان للمالك ان يسلم اليه الباقي ويضمنهما لانهما كشيء واحد في حق الاستهلاك \* اشترى عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فردده لاضمان عليه عند الامام لانه ضمان العهدة وعلى قول الثاني يضمن لانه ضمان العيوب فصار كضمان الدرك في الاستحقاق وان ضمن له السرقة أو الحرقة أو الجنون أو العي فوجده كذلك ضمن الثمن للمشترى وان مات عنده قبل الرد وقضى على البائع بالنقص رجع به على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجده من العيوب فيه من الثمن فهو جائز عند الامام فان رده المشتري رجع بكل الثمن على الضامن وان لم يردده وقضى بالنقص على البائع رجع به على الضامن كما يرجع على البائع \* وعن الثاني قال للمشترى رجل ضمنت لك عبدا فكان أعمى فردده لم يرجع على الضامن بشئ ولو قال ان كان أعمى فعليه حصة العي من الثمن فردضمنه حصة العي ولو وجدته عيبا فقال رجل للمشترى ضمنت لك هذا العيب فالضمان باطل \* قال

الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنهاها الآخر فأراد المستأجر أن يسكن بقية المدة لم يمكن للآخر أن يمنعها أراد بذلك اذا بناها الآخر قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وقال محمد رحمه الله تعالى في السفينة اذا نقضت فصارت ألواحا ثم ركبها لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فاما اذا أعيدت صارت سفينة أخرى الا يرى أن الغاصب اذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي \* وروى في الاصل اذا خرج المستأجر عن الدار بعد زرع سقط عنه الاجر وفي رواية الزبادات لا يسقط الا اذا سكن الآخر الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغيبة \* استأجر دارا فانهم بعضها والآخر غائب أو مقيم لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكيل عنه فيفسخه كذا في القنية \* ولو أراد رب العبد أن يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا أجرة عتار ثم سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو أراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الآخر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج \* وليس للآخر أن يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي أجرة بها وان كان أضعافا كذا في غيبة البنان \* واذا أراد أن ينتقل الى حرفة أخرى مثل أن يترك التجارة ويأخذ في الزراعة أو استأجر أرضا للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر كذا في البدائع \* استأجر حافونا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية \* اكترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بدله أن يكثرى بغلافليس بعدد أما لو اشترى بعيرا أو دابة فهو عذر هكذا في الكبرى \* ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكترى ابلا للبحر ثم بدله أن لا يبيع من عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فأراد أن يسكنه لم يكن له أن ينقض الاجارة وكذلك ان أراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا بينا في السوق يبيع فيه ويشترى فليحق المستأجر دين أو أفلس فقام من السوق فهو عذر له أن ينقض الاجارة وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر كذا في المبسوط \* استأجر حافونا ليعمل فيه عملا ثم أراد أن يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة أخرى فان تهيأ له أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقص والافله النقص لانه تحقق العذر كذا في الكبرى \* وان وجد بيتا هو أرخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا ناراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي أن يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب ولو مرض أول زمه غرم أو خاف أمرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب مغرمه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض اصحاب الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غرم هكذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلا ليهذه بمحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيان \* أجرداه ثم أراد ان ينقض اجارتهما معها لانه لا نفقة ولعيا له ذلك كذا في الكبرى \* واذا لحق الآخر دين فادح لا وفاء له الا من عن الدار المستأجرة أو من عن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وشرعي للآخر أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للآخر أن يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط \* ولو باع المستأجر ليقضى دينه لم يصح ما لم يرفع الامر الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ثم اذا رفع الآخر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي أن يرفع

المشتري للبائع انت بري من كل حق قبل ذلك دخل تحت البراءة الا ابراه عن العيب لاعتن الاستحقاق في المختار \* الاستخدام مرة لا يكون رضا علل بعض المشايخ بأنه يجوز ان يكون للامتحان انه هل يصلح مع العيب الخدمة وفيه نظر والصواب انه لا يحتص بالمالك ودفع باقي الثمن بعد

العلم بالعيب رضا \* قال في التمر ناشى قول السرخسي التقبيل بشهوة ويمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب \* ولو تقبلا قبل قبض المبيع أو بعده ثم وجد البائع به عيبا (٤٦٥) كان عند البائع الاول لا يرد على بائعه الاول لانه كبيع جديد في حق الثالث \* أراد الرد

الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي أن يبيع المستأجر بنفسه أو يأمره بالاجارة أو غيره بالمبيع أجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وأثبت البائع الدين بالبينة فالقاضي يعضى البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم وإلى أن يعضى القاضي البيع فالاجارة واجبة على المستأجر وكان الاجر لا يجزأ جرو ويكون طيبا له وكذلك لو ان الاجارة دار بنفسه قبل أن يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر أجر الدار حتى يتقضى القاضي الاجارة بما مضى المبيع وتنفيذه هذا اذا كان الدين على الاجر ظاهره معلوما للقاضي وأما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرفت باقرار الاجر وصداقه المقر له في اقراره وكذلك المستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفت الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا يباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط \* واذا ناعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنه فان فضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما يحل وقيس له السكنى في الدار لان الاجر اذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك أمانة بخلاف الرهن ولومات الاجر وعليه ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان أرضا زرعها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الاجر من السجين الى أن يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة ليس له أن يفسخ الشرع ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الا جري غير اذن المستأجر ورد المستأجر المبيع هل يفسخ البيع يختلف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها باذن المستأجر انفسخت الاجارة ولو جبرها فادري بالتسليم ثم رد على الاجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة كذا في الغياثية \* ولو أن المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ومن أجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية \* ولو أراد أن يبيع المنزل الذي أجره لم يرح ظهله في بيع المنزل لم يكن أن يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة درهم ورطل من خر وتقاضا ثم أراد الاجر أن ينقض عقده يحكم الفساد لذلك كذا في التتارخانية \* خياط استأجر غلاما لمخيط معه فافلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر له في فسخه عن المضي وانتهى الى عمل آخر لانه لا يقدري على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت عمله الاخر كذا في التمر ناشى \* واذا استأجر انسانا ليتصرف به اليه أو ليخيط أو ليقطع قيصاله أو ليقبى بيتا له أو ليزرع أرضا له يسد ثمنه اليه أن لا يفعل كان ذلك عسرا وكذلك اذا استأجر لحفر البئر وكذلك اذا استأجر للحجامة والفسد ولو امتنع الاجر عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا تنفسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا استأجر أرضا فغلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو غلب عليها الماء وأصابها نزل لا يقدري على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع تركت الارض في يده بأجر المثل حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو رضاها كذا في الخلاصة \* استأجر أرضا ليزرعها ثم أراد أن يزرع أرضا أخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بدله أن يترك ويزرع في قرية أخرى ان كان بينهما مسافة شقة فله ذلك وان كان أقل فلا لان مادون السفر في كثير من الاحكام كالانتقال من محلة الى محلة كذا في التمر ناشى \* وان مرض المستأجر وجعز عن الزراعة فان كان يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن المفتين \* وان استأجر عبدا لخدمة ففرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة فان رضى المستأجر بذلك ليس للاجر أن يفسخ كذا في فتاوى قاضيان \* وان أبق العبد المستأجره وعذروا لم يفسخ حتى عادم من الاباق سقط من الاجر بقدره ويبقى العدة لازما في الباقي كذا

بالعيب فقال البائع انه باع العين أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان يحجبان وبرهن البائع يقبل ولا يرد لانه اذا جده فلان والمبايع فوجودهما كالاتالة وانه بيع جديد في حق الثالث \* أراد رد المشتري بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان أراد رد الثمن لكونه زوفا فقال البائع الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غير متعين فكان منكرا قبض الواجب بالعقد والمبيع متعين وهو يدعى فسخ هذا العقد في هذا العيب وهو ينكر أعق المشتري ثم اطاع على عيب يرجع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فاضرر على غيره فلا يكون له نفع الرجوع لضرر على غيره والعقد على ملكه فجاز عود النفع اليه \* اشترى أرضا وقطع شجرة منها ثم اطاع على عيب ان أرضه قطع الشجرة وصارت قصى في الارض لا يرد وكذا الكرم والاريد ولو وقف الارض أو جعلها مسجدا ثم اطاع على عيب اختار هلال رحمه الله بانه يرجع بالنقص كالاتاق وعليه الفتوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف \* اشترى أرضا بعرض ووقفها ثم استحق العرض برقيمة الارض يوم قبضها او الوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والارض بدله عاية الامر ان المبيع فاسد وانه لا يمنع الوقف ولو كان اشترى اها بعبده ووجد العبد حرا بطل الوقف لان بدل الحر لا يملك \* اشترى عشر حوزات فوجد

خسة فاسدة الاصح انه على الاختلاف عند الامام فسد في الكل وعندهما يجوز في الخمس بنصف الثمن واذا وجد العشرة من الالف حاوية لا يرجع بشئ وفوق العشرة لا يكون عفو قال السرخسي الثلاث عفو قال شيخ الاسلام (٤٦١) ان علم بفساد الجوز والبطيخ قبل

الكسر رده كان له قيمة او لا

غير انه ان لم يكن له قيمة

يرجع بكل الثمن وان له قيمة

يرد المعيب وان علم به بعد

الكسر ان لم يكن للكسور

قيمة كالبيضة وجدها مذرة

رجع بكل الثمن لعدم النفع

وان له قيمة كالجوز وجده

قليل اللب أو أسود فهذا عيب

لكن لا يرد به بل يرجع

بالنقص وان كسره بعد العلم

بالفساد لا يرد ولا يرجع وقد

ذكرنا انه اذا وجد البطيخ

أو الجوز لاقية له اصلا

يرجع بعد الكسر بكل

الثمن والفواكه على هذا

بان كان لا يصلح لاكل الانسان

ولا علف الدواب وهذا كله

اذا ذاقه فقط اما اذا تناول

شئ بعد الذوق لا يرجع

بشئ والحاصل انه اذا صلح

لتناول بعض الناس كالفقراء

أو يصلح للعلف يرجع بالنقص

الا ان يتناول شئ بعد العلم

بالعيب فلا يرجع بشئ

ياشتري عددا من البطيخ أو

الزمان أو السفرجل فكسر

واحد واطلع على عيب رجع

بمحسنة من الثمن لا غير ولا

يرد الباقي الا ان يبرهن ان

الباقى فاسد وهو بعد ما عثر

على عيب ولم يسلمه لا يرد

\* عثر على عيب فاستقاله فاني

الا قاله الردي بخلاف العرض

على البيع \* عثر على عيب

فقال للبائع ان لم أرد اليك

اليوم وضيت به قال محمد القول باطل وله الرد \* قال البائع ركبته بعد العثر وعلى عيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته الدابة لازدها عليك

فالقول المشتري \* عثر على عيب بالكتاب ثم قرأ كاه أو أكثره أو كتبه لا يرد \* عثر على عيب بالعبد ثم طمعه أو ضربه ثلاثة أسواط ولم يؤثر فيه

محيط السرخسي \* ولو كان سارقا فلا مستأجر أن يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط \* ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذرا للمستأجر في فسخ الاجارة فان كان عمله فاسدا كان له الخيار كذا في المحيط \* واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لم يلزم المتاع فسات انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجار اليه فسات لا ينفسخ العقد وعلى الأجر أن يأق بغير ذلك للوآجر كذا في الذخيرة \* وان أجرة دابة بعينها فغرض الدابة كان عذرا وان أجرة بعينها فغرض دابته لم يكن عذرا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو مات المستأجر في بعض الطريق عليه من الأجر بحساب ما سافر ويظل بحساب ما بقى كذا في الخلاصة \* قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم التحريق أن تطوف في الجبال أن يقيم مدة النفاس ولو كانت ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كددة الحيض أو أقل أجبر الجبال على المقام معها كذا في السراج الوهاج \* اذا استأجر أستاذا ليعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه شيئا فلا مستأجر أن يفسخ ما رأيت رواية في هذا لكن أفتى الشيخ الامام على الاسبيجاني قافيت أنا أيضا كذا في الصغرى \* وان اشتري شئ وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله أن يرد به بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط \* وفي التجريد لو أجرة نفسه في عمل أو صناعة ثم بدله أن يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو عيبا يعاب به كانه الفسخ كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* واذا أجرة المرأة نفسها بما يعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انتقص الماعن الرضى فان كان النقصان فاحشا فلا مستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن أقل من نصف طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطني اذا قل الماء ويدور الرضى ويطحن على نصف ما كان يطحن فلا مستأجر رده أيضا ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضامنه وليس له أن يرد الرضى بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرضى في بعض السنة نحو أن يستأجر رضى ماء كل شهر بأجر مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فلا مستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزال موجب للفسخ ويرفع عنه الأجر بحساب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام يسقط بمحضه عشرة أيام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* رجل استأجر بيتا فيه رضى وذكر بكل حق حوله لا يدخل فيه الرضى وللؤجر أن يرفع الرضى فان استأجره بالرضى والجريين فله حقوق الرضى فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرضى يقسم الأجر عليه ما ويسقط حصه الجريين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الا منفعة الرضى لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رضى ماء باداتها وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال أنا أصرف ماء نهري إليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤتلة له الأجر صرف الماء اليه أو لم يصرف وان كان سعي لذلك وحفر نهرا من نهريه الى نهريه وصرفه فقلل بدالي في حفرها كان له أن يترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله أن يصرف الماء الى زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الأجر فان جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضرازا عظيما ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له أن يترك الاجارة كذا في المحيط \* رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهر أو ماء المطر ولكن انقطع المطر لأجر عليه وان استأجر

اليوم وضيت به قال محمد القول باطل وله الرد \* قال البائع ركبته بعد العثر وعلى عيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته الدابة لازدها عليك فالقول المشتري \* عثر على عيب بالكتاب ثم قرأ كاه أو أكثره أو كتبه لا يرد \* عثر على عيب بالعبد ثم طمعه أو ضربه ثلاثة أسواط ولم يؤثر فيه

رده وان أثر فيه لا يرجع بالنقص أيضا \* اشترى شاة أو بعير مع ولدها وعثر على عيب ثم ارتضع منه الولد له الرد وان ارسل عليه الولد وأختل من لبنها شيئا فأكل كل أو اطعم ولده بعد العثور (٤٦٣) على العيب لا يرد \* اشترى جارية فوجد بها قرحة فدأوى ان دأوى من تلك

القرحة لا يرد لها وان من عيب حدث فيها يرد \* احتجيم المملوك المشتري بعدما علم فيه به العيب فيه روايتان \* قبض المملوك المبيع أو اطلع به على عيب ورده وعلم البائع بمحدث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع أرض العيب القديم أو رضى بالرد ولا شيء به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني الا ان يرضى ان يقبل بالعيب الثالث أيضا \* ولو نقب البعت ولم يأخذ شيئا فعيب يرد به والا باق من البلدة الى القرية أو في البلدة من المولى عيب \* سرق من قاليز غيره بطيخا عيب لا من قاليز المولى أو فلسا كما يسرقه التلاميذ \* وان نبت الدابة من المشتري الى منزل البائع قال صاحب المحيط عند محمد ان خلع الرسن مرة أو مرتين لا يكون عيبا وان على الدوام عيب وعن بعضهم انه عيب في العبد لا في الدابة ولو وجد العبد مقامر ان كان قمارا بعد عيبا كالرد والشطرنج عيب وان لم يعد كالبوز والبطيخ لا وان وجدته شارب الخمر قال شيخ الاسلام اذا وجد العبد ذاك لا يعد عيبا لانه نوع فسق فصار كما كل الربا وترك الصلاة

أرضاً فغرقت قبل أن يزرعها فغضت المدة فلا أجر عليه كالموتنصها غاصب وان زرعها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كله لا وعنه في رواية اذا استأجر أرضاً فزرعها فقل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الا جرح الى القاتن حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه (١) لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكناً أن يزرع مثل ذلك ضرراً بالأرض أو أقل ضرراً من الاول وان اختل الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملاً وان لم يسعد اذا كان لم يرفعها الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في المحيط \* وان انقطع الماء فان أمكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذراً وان لم يكن يكون عذراً وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا أجر وان لم يفسخ وسقاه سعة حتى الفسخ وان كان الماء يكتفي البعض دون البعض فله الخيار واذ مضى لزمنه الاجر في حصته ما صار رويان الأرض كذا في الغنائية \* واذ قلع الأجر شجرة من أشجار الضياع المستأجرة فلم يستأجر حتى الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهو سئل القاضي بديع الدين رحمه الله اذن المستأجر الأجر يبيع أشجار النخيلة قال لا تنسخ الاجارة وسئل أيضاً قيل للمستأجر أن يشتري المستأجرة بعشرة فقال أشتريها بثلاثة فقال البائع أبيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحاً وسئل أيضاً استأجر داراً بأجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفاً من عسكر خوارزم فأجرها للمالك غيره بعدما كان أخذ الاجر المجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له أن يخرج الثاني ويأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لعل وجهه الفسخ وأجازا جارتهم الغيرة وان لم يجوز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التتارخانية \* رجل استأجر عبداً من رجل كل شهر يدرهم مثلاً فرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا أنه قد يعمل عملادون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله أن ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزمنه الاجر وان مرض مرضاً لا يقدر على شيء من العمل فلا أجر عليه كذا في الذخيرة \* رجل استأجر رجلاً ليجفر له بئر في موضع أراه اياه وأراه قدر استدارتها وشرط عليه أن يحفرها عشرة أذرع كل ذراع يكذبها فخر منها أذرعاً ثم مات فانه يقوم ما حفره ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصته ما حفره لان كل ذراع منها شائع في أسفله وأعلىها ومعنى هذا أنه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون أرخص وفي الاسفل الحفر يكون أغلى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهرت قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل ذراع من الذراعين ويكون كل حصته من القيمتين كذا في المحيط \* وفي العيون اذا استأجر من آخر أرضاً وزرعها ولم يجسدها ماء ليس فيها فيس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يربح منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى وهكذا في المحيطين \* استأجر أرضاً للزراعة فغرب النهر الاعظم وجزع السقي كان له أن يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان مجال يمكنه أن يحتمل بجميله فيزرع فيها شيئاً وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى يجرع الزراعة فلا أجر عليه كذا في فتاوى قاضيان \* استأجر أرضاً من أراني الجبل فزرعها فلم يطرعها ولم ينبت حتى مضت السنة ثم أمطر ونبت ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الأرض ولا نقصانها قال أستاذنا رحمه الله أراد به أنه ليس عليه كراء الأرض فيما قبل النبات أما بعد ما نبت

(١) قوله لما بقي في نسخ الماضي تأمل اهـ

\* والسلمة ان خشت عيب والا واذا أكل الثور والشاة النجاسة في كل أسبوع مرة أو مرتين لا يعد عيباً وان زاد عيب يجب يرد به \* ولو اشترى دابة فوجد بها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط انها صغيرة السن \* وفي العدة اشترى جارية على انها صغيرة السن



فوجدتها كبيرة لا يرد لان المقصود الخدمة والكبيرة أقدر عليها وقد مر ان الجارية اذا وجدت فيبيد أو سواه لا ترد الا ان تكون محترقة الوجه لا يعلم جمالها ولا قبحها غيرة نيردها \* اشترى شيئا فاطلع على عيب قبل القبض (٤٦٣) فقال المشتري للبائع رددته عليك

بطل البيع قبل البائع أم لا  
\* اشترى برذونا باحدى نديها

جرح اندمل ونبت عليه

الشعر ولم يعلم به المشتري ثم

جاء بعد أيام يسيل الدم منه

ان كان مثله لا يحدث في هذه

المدة وده والا فالقول للبائع

ان هذا حدث عند المشتري

\* وجد بعض أشجار المشجرة

معيبا قال البليخي يرد الكل

أو يقبل الكل وان كانت

متباينة قال القاضي ان

قبل قبض فكذلك وان

بعده وقد اشترى بارضها

فكذلك وان الاشجار خاصة

رد المبيع المعيب فقط ولو

اطلع على عيب فذهب ليرده

فعطب في الطريق فعلى

المشتري ولو حمل عليه جلا

واطلع على عيب في الطريق

ولم يجد ما يحمل جله ولو القاه

يتلف لا يتمكن من الرد

وقيل يتمكن قياسا على ما اذا

حمل عليه علقه قلنا الفرق

واضح فان علقه مما يقومه

اذلواه لا يسبق ولا كذلك

العدل فكان من ضرورات

الرد \* وقد ذكر الامشي

رحمة الله ولو أمكنه ان يأتي

بالعقب بلا حمل ليرد

\* ولو ادعى عيبا في الدابة ولم

يقدر على اثباته فراجع

وركبه في الرجوع قال شيخ

الاسلام يتمكن من الرد ان

برهن عليه \* اطلع على عيب

بعده غيبة البائع وبرهن

يجب أن يستقي الزرع في الارض بأجر المشل كذا في الكبرى \* وفي المتنق لولم يطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة فلما مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض أنا فقلعه له ذلك كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل استأجر طاحوتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الرحيمين فان كان بحال لو صرف الماء اليه ما جميعا عملا فاعطاه الخمار لا اختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه أجرهما ان لم يفسخ فليكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليه ما لم يعمل فليكنه أجر احدهما ان لم يفسخ فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان كل الماء يكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط \* ولو استأجر خيمة وانكسر أو تادهافا فلا جبر واجب وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطباء فلا أجر كذا في الذخيرة \* استأجر حائك ليصنع له هذا الغزل وانه يتقطع فلا يمكنه الطوك الا بعدة طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع فاحشا كذا في القنية \* ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا أو الزنى أو اللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهي عن المنكر ولا يجبر ان يخرجوه من الدار وكذلك لو اتخذ داره ماوى للصوم كذا في خزنة المفتين \* استأجر من آخر حاتوناسة فظهر الحاتون الى مسجد فغضت سنة وقد سرق من الحاتون من جانب المسجد في هذه المسئلة ثلاث مرات هل للمستأجر ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو استأجر أجيرا او مالا ليعمل في العمارة كالتخاذ الطين ونحوه فطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى العمارة لا أجر له هكذا كان يفتي ظهري الدين المروغيني كذا في التارخانية \* سئل شمس الاعنة عن استأجر حماما في قرية مدممة معلومة فنظر الناس ووقع الجلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع التفرق بالجمام فلا وأجاب ركن الاسلام على السعدي بلا مطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا في الذخيرة \* وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية \* كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي وكذلك المتولي في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة \* والقاضي لو أجر ومات لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بة او يل أن له حق الحبس حتى يستوفى الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤاجر فاختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر أما اذا سكن بعد طلب الاجر فيلزم ولا فرق بين المعتل للاستغلال وغيره وانما الفرق بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجران كان معدا بكل حال هكذا في الوجيز للكردي \* وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزنة المفتين \* شرط لصحة اجارة الفضولي قيام أربعة اشياء العاقدان والمالك والمعتقود عليه فان كان الثمن عرضا شرط قيامه أيضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى \* ولا تبطل الاجارة بيمينون الا جراً أو المستأجر كذا في الظهيرية \* واذا ارتد الا جراً والمستأجر والعاقد بالله ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزنة المفتين \* ان أجر رجلان داره من رجل ثم مات أحد المؤاجرين تبطل في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلان من رجل دارا فمات أحد المستأجرين فان رضى الوارث بالبقاء على العقد ورضى انعقد أيضا جاز كذا في البدائع \* رجلان استأجرا من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى على حالها ولا تنفسخ الا من عذر أو ما لا يرجع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الاجرة والرياح الحاصل على النصف الاخر فلو رثه المستأجر وعليه تسليم الاجرة من التركة

ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عيبا \* وذكر الوارث رحمه الله اشترى ثوبا وخفاها أو قلنسوة فوجد حده صغيرا له الرد وان قال له البائع أنه الخياط فان قال

انه صغيره وكذا فاضله زوفا وقال أنفق فان راجت والاردها على قلم يرج حينئذ \* وفي المشتري عجمو ما يحتم في ثلاثة أيام فاطبق عنده رده وانه مخالف لما ذكره ولو زاد (٤٦٤) المرض عنده لا يرد بل يرجع بالنقص \* انجلي بياض العين عند المشتري ثم عاد لا يرد

ولو انجلي عند البائع ثم عاد عند البائع أيضا يرد وان كان عالما بقيام البياض عند الشراء \* عرج ثوره فعالج قبرا فباعه فاستعمله المشتري فعاد عرجه لا يرد وقيل ان عاد بالسبب الاول يرد والا لا \* اشترى كنانا مغزلا فاستعمل بعضه ووجد الاسفل أردأ لا يرد لانه كشيء واحد وقيل يرجع بحصة العيب وقال الثاني ان شاء رد مثل الغزل الذي استعمله ورد كله وكذا في كل ما يكال ووزن والجز في صوف الشاة ان كان الجز نقصا لا يرد ها قال محمد رحمه الله تعالى والجز عندى ليس بنقصان \* اشترى كراما فطف ثمره وجعله على الارض ثم اطلع على عيب به لم يعلم ان كان القطف لم ينقص يرد \* اشترى جراب ثوب هروى أو جارية عليم اثم اباها فاتفق الجراب أو ثيابها ثم اطلع على عيب في الثياب أو الجارية رد الثياب والجارية \* وهب العمد المشتري وسلمه ثم رجع في الهبة بلا قضاء ثم اطلع على عيب وقت الشراء يرد عند محمد خلافا \* زعم بوله في القراش وأنكر البائع يضعه على يدعدل ينظر فيه \* اتلاف اكساب المعيب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتري كالقتل منع الرجوع بالنقص وان غير مضمون كالاعتاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص الذي لان امتناع الرد من البائع فالمشتري يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامسالك من المشتري

والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفي الربيع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكره هو الصحيح وهو بخلاف ما اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بأجر المثل كذا في جواهر الفتاوى \* واذا ملأ المستأجر العين المستأجرة بميراث أو هبة أو نحو ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للمستأجر بيع المستأجر فقال ١ (هلا) لا تنفسخ ما لم يبيع كذا في القنية \* وحكى عن بعض المشايخ الاجارة للمستأجر بيع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للزمت بيع الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال لا تجزئكم أو قال بالقارسية ٢ (هلا) أو لا بدهم) أو قال ٣ (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رحمه الله تعالى هكذا أفتى الشيخ الامام الاستاذ طهري الدين المرعشي قال ٤ (روا بشد) لا تنفسخ ولو قال ٥ (روا بشد) لا تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي أدفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يؤد كل المال كذا اختار الصدر الشهيد وبعض المشايخ اعتبر الاكثر وقال القاضي الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة الفسخ أو بطريق الفسخ يفسخ في الكل قليلا كان المال أو كثيرا قال في المحيط وان أخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه أفتى الامام الاجل طهري الدين كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى البخارية قال المستأجر للاجر ٦ (اين داره مستأجر را بن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الاجر ٧ (اين خانه را مي فروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للاجر ٨ (اين خانه را بن مي فروشم) فقال ٩ (مي فروشم) قال برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر ١٠ (اين خانه را بفلا بن فروشم) فقال ١١ (بفروش) تنفسخ كذا في القنية \* قال الاجر ١٢ (مال اجاره نقد كن) فقال (هلا) قال تنفسخ ولو قال ١٣ (مال اجاره خود بكيه هر اخرج ميشود) فقال ١٤ (نوداني) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التارخانية \* ولو قال الاجر للمستأجر ١٥ (مال اجاره خود بكيه) فقال (هلا) تنفسخ الاجارة كالا جازا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه أفتى القاضي جلال الدين وأفتى قاضيخان أنه لا تنفسخ بخلافه بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية \* قال رسول المؤجر للمستأجر ١٦ (آجر تو كفت كه مال اجاره خود بكيه) فقال للمستأجر (هلا) تنفسخ الاجارة كذا في القنية \* ولو كان الاجر واحدا والمستأجر اثنين فأدى الاجر مال أحدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الاجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع أحدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بيع المستأجر الى الآخر فقال الاجر ١٧ (سيم نقد شده است بيتا بكيه) فلما جاء المستأجر قال الاجر قد أنفقت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ولو قال المستأجر للاجر عند الفسخ ففسخت الاجارة في المحدد الذي استأجره منه بسخ الفسخ وان لم يذكر حدد والمستأجر ولا أضاف المستأجر الى الاجر وكذلك اذا قال الاجر للمستأجر ففسخت الاجارة في المحدد

- (١) نعم (٢) نعم أو نعم سأدفع (٣) أهملني (٤) سيحصل (٥) نعم سأعطيك (٦) يعني هذه الدار المستأجرة فقال الاجر نعم (٧) أبيع هذه الدار فقال المستأجر نعم (٨) أتبيع لي هذه الدار (٩) أبيعها (١٠) أبيع هذه الدار فلان (١١) بعها (١٢) انقضاء مال الاجارة (١٣) خذ مال الاجارة كل في انفقته (١٤) أفت تعلم (١٥) خذ مال الاجارة (١٦) مؤجره قال خذ مال الاجارة (١٧) قد حضرت الدراهم تعال لتقبضها

الرجوع بالنقص وان غير مضمون كالاعتاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص الذي لان امتناع الرد من البائع فالمشتري يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامسالك من المشتري

وكذا اخراج المبيع المعيب

لاردم ولوجلل العبد يعلى

شتری بزر دود الفیلق علی انه بزر

باب العشرون في احارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط وما أشبهها

الآلة التي لا تعب الشاف، لا يردوا عالمهم على تعب آخر له الرد.

وان اشترى على انه برزود نام أربعا فبان انه كان نام ثلاثا لكن فيلقه يخرج منه الابريسم لا القز لاير جمع بشي لانه جنس واحد وعليه الاعتماد وفي فوائده صاحب المحيط اشترى (٤٦٦) برز الفيلق فلم يخرج الدود ان لم يكن منتدعا به أصلا فالبيع باطل وبس ترد كل

التمن ولا يجب عليه رد البرز  
كن اشترى بيضة فوجدها  
بعد الكسر فاسدة لا يجب  
على المشتري مثله ولو بل  
بالماء برز الفيلق ووجده  
فاسدا ان لم ينقصه الميل رده  
ورجع بحصته من الثمن  
\* اشترى ربعة فبان بعد  
الزراعة انها خريفة  
رجع بالنقصان عندهما  
وعليه الفتوى \* اشترى  
برز البطيخ على أنه بطيخ  
كذا فبان نوعا آخر من  
البطيخ جازا للبيع لان الكمل  
برزه ولو اشترى على أنه  
شتوي فزرعه فبان خريفا  
ذكر أبو حفص الكبير أن  
البيع باطل فيسترد الثمن ويرد  
مثل البرز فعلى هذا اذا بان  
نوعا آخر كلب عائشة وراعى  
يسترد الثمن ويرد مثل  
البرز لانه أجناس مختلفة  
وهذا أصح وكذا لو اشترى  
برز القثاء فوجده برز القثاء  
البلخي أو برز البطيخ فنبت  
برز القثاء فالبيع باطل ووضع  
المسئلة الامام ظهير الدين  
في حب القطن اذا لم ينبت  
وقال لا يرجع بالنقص  
لانه استهلك المبيع ولا  
رجوع بعد الاتلاف وقيل  
يرجع \* ولو اشترى برز حنّاء  
وزرعه ولم ينبت ان علم انه  
لفساد البرز يرجع بالثمن  
ان لم يصلح لشي آخر ونبت  
فساده باقامة البيئة أو اقرار  
البائع أو نكوله (السابع في الخيارات) كذا شرط ورؤية واستحقاق وذكر العيب وكيفيته وتكشيف  
وقد

وغن وكما ثبت في الجائز ثبت في الفاسد أيضا وبعد قبض المشتري \* لو قال له البائع بعد مضي أيام أنت بالخيار ثلاثة أيام له الخيار ثلاثة

أبام في المختار ولو قال أنت بالخيار له الخيار ما دام في المجلس \* اشترى عبد بن علي أن البائع بالخيار فيه ما فات أحدهما واستحق لا يجوز العقد في الثاني وإن أجاز البائع والمشتري لأن العقد ينقضي الآن بمحضه من الثمن وأنه (٤٦٧) غير معلوم \* اشترى عبد علي أنه بالخيار

وقد ذهب به إلى مكة فمليه الأجر ولو انقطع أطنابه أو انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين أما ان اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في أصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه أنه يحكم الحال فإن كان المستأجر اتخذ أطنابه من عند نفسه أو عودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الأجر كله كذا في المحيط \* ولو انكسرت الاوتاد فلا عبرة به لأن الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كانت حديد فهي كالمود ولو أخرجها مع نفسه ولم ينصبها مع المكان يجب الأجر كذا في الغنيانية \* وإذا أوقد ناراً في القسطاط كان كالاسراج إن أوقد مثل ما يوقد الناس عرفاً وعادة في القسطاط فأفسد القسطاط أو احترق القسطاط فلا ضمان وإن جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر إن أفسد كنه بحيث لا يتفقد به ضمن قيمة الكل ولا أجر عليه وإن أفسد بعضه لم يضمن النقصان وعليه الأجر كله اذا كان قد انتفع بالباقي وإن لم يفسد شيء منه وسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الأجر وفي الاستحسان يجب وإن شرط رب القسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يبرج فيه ففعل فهو ضمان وعليه الأجر كله اذا سلم القسطاط كذا في المحيط \* وإذا استأجر تركبة بالكوفة كل شهر بأجر معلوم لم يوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه إن احترقت من الوقود فإن أبأت فيها عبده أو ضيفه فلا ضمان وإن تكرر قسطاط يخرجه إلى مكة خلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراه عليه والقول قوله مع عينه بأنه ما أخرج به وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسطاط إلى صاحبه فهو مثل الأول وكذلك لو خرج ودفع القسطاط إلى غلامه فقال ادفعه إلى صاحبه فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الأول ولو دفعه إلى آخر فحمله الرجل إلى صاحب القسطاط فأنى أن يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا أجر عليه وهكذا في المبسوط \* قال ولو كان استأجر دفع القسطاط إلى رجل أجنيبي أيدفعه إلى صاحب القسطاط فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه فقد برئ جميعاً وإن أبقى صاحب القسطاط أن يقبله فليس له ذلك فإن هلك القسطاط عند هذا الرجل قبل أن يحمله إلى صاحبه ذكر أن علي قول أبي يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى صاحب القسطاط بالخيار إن شاء ضمن المستأجر وإن شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذ كر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وينبغي على قوله أن يقال إن كان المستأجر دفع القسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصباً بأن أمسك القسطاط قدر ما أمسكه الناس إلى أن يتحول ويسوى أسبابه إذا كانت الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن المودع الثاني لا يضمن إنما يضمن المودع الأول فاما إذا أمسك المستأجر القسطاط زيادة على ما أمسكه الناس حتى يصير غاصباً ضمانه ثم دفعه إلى الثاني يضمن الثالث إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن المستأجر فالمستأجر لا يرجع على ذلك الرجل وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط \* وإن ذهب بالقسطاط إلى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر أجهله إلى منزلي فليس له ذلك على المستأجر ولو سكت عنه على رب المتاع وإن يخرج بالقسطاط وخلفه بالكوفة فضعفه وسقط عنه الأجر فالحيلة على المستأجر كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والآخر كوفي فسطاطا من الكوفة إلى مكة ذهبا وجائيا بأجر معلوم وذهبا به إلى مكة واختلفا فقال البصري إلى أي أرض أن أتى البصرة وقال الكوفي إلى أي أرض أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالقسطاط إلى حيث قصد فإن ذهب البصري بالقسطاط إلى بصرة أن ذهب به بغير أمر صاحبه فالبصري ضمان للقسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليه ما أجز الرجعة وإذا ذهب به بأمر الكوفي فالبصري ضمان لجميع القسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليه ما إذا ذهب الكوفي إلى كوفة فإن ذهب به بغير أمر البصري فإنه

الا كابر بتركه عليه على الحالة الأولى لا يردّها \* أخذ داراً يجهنم بالشفعة وأعرض على البائع يبطل خيار الشرط لا الرؤية والعرض على البيع للبائع الذي له الخيار بالأرض والمشتري لا يصح لكنه يبطل الخيار لأن نقضه لا يصح والفسخ بالأرض لا يصح وله أن

يرضى بعده وفي خيار البلوغ والخيرة يصح بلا حضور الآخر وذكر القاضي أنه توقف عندهما على علم صاحبة ان علم به في مدة انذار جاز هذا في النسخ بالقول أما بالفعل يجوز بلا علم (٤٦٨) الآخر بان كان الخيار للبائع في جارية فوطئها أو باعها من غيره انفسخ وان اشترى كان

ذلك اجازة لليسع وفي  
الفصول لو اشترى للمشتري  
ففسخ أحدهما في مده بلا  
محضر من الآخر لا يجوز  
وفي الاجارة الطويلة فسخ  
أحدهما في مده على  
الاخلاف غير أن المشايخ  
أخذوا بقول الثاني فيها  
\* اشترى ديبا جابطة  
ونظر الى نقشه ونسخ مثله  
أو كذا ونسخ منه لنفسه  
لا يبطل خياره ألا يرى أنه لو  
نسخ من كتاب لغيره موضوع  
بين يديه بلا رفعه لا يصير  
غاصبا وان قلب أوراقه ولو  
درس منسه بطل خياره  
قال الفقيه الدراسة منسه  
لا تبطل لانه امتحان  
كالاستخدام والكتابة منه  
تبطل لانه استعمال وبه  
تأخذ \* غصبه البائع من يد  
المشتري بالخيار لا يكون رضا  
بسقوط خياره \* المكمل  
أو الموزون لومن  
جنس في وعاء أو وعية  
برؤية البعض بسقط خيار  
الرؤية ولو مختلفا كالعبيد  
والثياب وكذا الجسور  
والبيض وفي الكرم لا حتى  
يرى من كل نوع شيئا وفي  
الخيل رؤية البعض كافية  
وشرط رؤية ما هو المقصود  
من الدار كاصيف والشتوى  
ولوشتيان أو صيفيان  
فروية أحدهما كافية  
لارؤية المطبخ والاصطبل

يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكرا في الرجعة ولا يجب على  
البصري شيء في الرجعة وإذا ذهب به الى الكوفة باهر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول  
محمد رحمه الله تعالى سواء أعار منه نصيبه أو أودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي  
وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فكذلك الجواب ان أودعها من الكوفي وان كان أعار نصيبه من  
الكوفي أو أجر يجب أن يضمن البصري نصيبه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والكلام في وجوب  
الضمان على الكوفي في نظير الكلام في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كذا لان أودع البصري  
نصيبه لان امساك الكوفي كالمساكه وان كان أعار منه لأجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى  
القاضي وقصاعليه القصة واختصما في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قاله المالم يقيما بينة على ذلك  
وان شاء القاضي صدقهما فالاثم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في أيديهما وان شاء فسخ الاجارة فان  
رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤجر نصيب البصري من الكوفي  
ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الآخر ويكون هذا أولى من  
الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان أجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤجر  
من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان أجر المشاع وان لم يجد أحدا يؤجر نصيبه يودع نصيب البصري  
من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في أيديهما \* كذا في المحيط \* تكرار  
الفسطاط الى مكة ذاهبا وجائبا وخافه بمكة فعليه الكرا ذاهبا وعليه قيمة الفسطاط يوم خلقه والفسطاط  
له فان لم يختصما حتى يج من قابل ورجع بالفسطاط فلا أجر عليه في الرجعة كذا في تحيط السرخسي \*  
وذكر عن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة  
بالفضة وبه تأخذ كذا في المبسوط \* وإذا استأجر دارا فيها صفايح ذهب بذهب فانه يجوز كذا في المحيط \* ولو  
استأجرت حليها معلوما الى الليل يبدل معلوم لتلبسه فبسته أكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا  
اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ فلا تصير غاصبة قبل الطلب والحسد  
الفاصل بين الامساك للحفظ وبين الاستعمال أنه اذا أمسك العين في موضع يمسك للاستعمال  
فيه فهو استعمال وان أمسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا سورت بالخيل  
أو تخللت بالسوار أو تمهم بالتميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان ألبسته  
غيرها في ذلك اليوم ضمنته يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العبادية  
\* وان استأجره كل يوم بأجر مسمى فبسته شهر اتم جات به فعليه أجر كل يوم حبسته وان استأجره يوما  
الى الليل فان بدا الهاحبسته كل يوم بذلك الاجر فلم ترده الى عشرة أيام فلا اجارة على هذا الشرط فيما عدا  
اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة \* وكل مستأجر عين أو حيوان أو متاع أو دار اذا  
فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب أجرة ما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي  
في جميع المدة يحكم الحال وانقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال وانفق على  
فساده في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع عيونه لانه ينكر بعض الاجر كذا في  
الغيانية والله أعلم

### باب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود وعليه الى المستأجر

رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سليمان الجوزجاني له أجر  
القطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* قال القاضي خفر الدين وعليه التقوى هكذا في الكبرى \* وعن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه فدفعها اليه

والخلاصة في الجرا اذا كان فيها مقصود كبيت طابق بشرط رؤية موافق الغلة يكتب في رؤية الخارج كما هو جواب  
الرواية \* اختلفا في الرؤية خلف المشتري لانه أنكر الرؤية قبل الشراء \* أقرب قبض المشتري ثم قال لم أوكله لا يصدق \* اشترى مغيبا في الارض

كالجزر والبصل ان لم يثبت ولم يعلم وجوده لا يجوز وان ثبت وعلم وجوده جاز ثم ان كان المغيب مما يكال أو بوزن مقولعا كالبصل والجزر فقلعه  
البائع أو المشتري بأذنه قدر ايدخل تحت الكيل أو الوزن يثبت له الخيار حتى لورضى (٤٦٩) به لزمه الكل لان رؤية البعض فيه مارة رؤية

الكل على ما ذكر وان

قلعه المشتري بلا اذن البائع

ان لم يكن للقانع عثم فالقلع

وعنده بمنزلة وان له عثم

بطل حق الرد ولزم البيع

رضي بالقانع أم لا وجد في

ناحية أخرى أقل أو أكثر

أو لم يجد شيئا لأنه قبل القلع

كان ناما وبه صار مساواتا

وحدوث العيب عند المشتري

يمنع الرد وان كان يباع عدا

بعد القلع كالقفل ان قلع

البائع أو المشتري بأذنه يثبت

له الخيار حتى لورضى به لا يلزم

البيع في الكل لأنه عديم

متفاوت بخلاف المكيل

والموزون وان قلعه المشتري

بلا اذن البائع لزمه البيع ولا

رد في المختار ولو قال المشتري

أخاف ان قلعه ولم يصلح لي

لأملك الرد بل يلزمي وقال

البائع ان قلعه ربحا

لا ترضى به وأتضرر به أنا

فتطوع انسان بالقلع فان

تشاح فسخ القاضي العقد

بينهما \* نظرا الى الدهن

في القارورة لا يكون رؤية

حتى يصبه على يده أو اصبعه

\* أخرج المسك من الناخفة

لا يرد له لا برؤية ولا بعيب الا

اذا لم يكن في الانحراج ضرر

يرد \* اشترى جبة مبطنة

قرأى بطانتها الخيار الا اذا

كانت البطانة مقصودة وان

رأى ظهارتها بطل الخيار الا

اذا كانت الظهارة مقصودة

\* وفي البساط والطنافسة اذا لم ير الظهارة له الخيار \* ولا بد في شاة القنية من رؤية الضرع وفي شاة اللحم لا بد من الحس ورؤية الخافرة والناصية

لا تبطل الخيار ورؤية العنق والساق والفخذ والجنب يبطل وعن الامام أن في الدواب يمتسبب النظر الى الفخذ والساق أو الصدر أو الجنب

وذهب بها الى منزله ثم بدله ذلك فرتها فعليه من الاجر بحسب ما ذهب الى منزله وفي نوادر ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر  
للخياط ولا يجبر الخياط على أن يعيد العمل لأنه لو أجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى  
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه أن يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض عمله  
فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا جعل في بعض الطريق نخوة فوجع وأعاد  
العمل الى الموضع الاول لأجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذ كر الجبر وينبغي أن يجبر كما في المسئلة المتقدمة  
ومسئلة السفينة التي بعد هذا وكذلك الملاح اذا حل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضربت الريح  
السفينة وورثتها الى مكان العقد فلا أجر للملاح ان لم يكن الذي اكثري معه لان العمل لم يكن مسما اليه وان  
كان معه فعليه السكران لان العمل صار مسما اليه وان كان الملاح هو الذي ردت السفينة أجبر على الاعادة  
الى الموضع المشروط وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى  
الملاح أن يسلمه في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له أجر المثل فيما سار وان قال الذي  
اكثري السفينة بعد مارتها الريح لا حاجة لي في سفينتك أنا اكثري غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في  
الذخيرة \* ولو اشترى بغلا الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جرح به فرتة الى موضعه فعليه  
الاجر بقدر ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته فله على الذي  
شارطته عليه قال ان شاء الاجر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يحمل  
من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال وعلى هذا السفينة كذا في المحيط  
\* وان استأجره ليبي بعياله فمات بعضهم فجاء من بقي فله أجر بحسبه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني هذا اذا  
كان عياله مع معلومين حتى يكون الاجر مقابلا ليجملتهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله كذا في التبيين  
وهكذا في الكافي والهداية \* ولو ذهب ولم يحمل أحدا منهم لم يستوجب شيئا كذا في التتارخانية \* وان  
استأجره ليذهب بكتابه الى فلان وجي بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا نقد مات فترك الكتاب ثمة أو  
مزقه ولم يرد كان له أجر الذهاب في قولهم لأنه لم ينقض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي أن لا يجب الاجر لأنه اذا  
ترك الكتاب ثم يتنفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه هكذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة وجي بجوابه فذهب فوجد فلا نأمة فرتة  
الكتاب لأجر له عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه أو  
وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذ كر انه اذا وجد فلا نأمة فترك الكتاب هنالك ورجع من مشايخنا من قال  
هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ما هنا يجب أجر الذهاب بالانتهاق هذا اذا شرط عليه  
الجي بالجواب وان لم يشترط عليه الجي بالجواب لم يذ كر في الكتاب فنعقول اذا لم يشترط وترك الكتاب  
ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا أو الى وارثه ان كان ميتا فانه يستحق الاجر كلا وكذا لو وجد  
فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كلا لأنه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجد  
الكتاب لم يدفع الكتاب اليه بل ردت الكتاب لأجر له وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي  
الكتاب هاهنا لا يستحق أجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة \* وأجمعوا على أنه لو ذهب الى فلان  
بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لا أجر له وفيما اذا شرط عليه الجي بجوابه اذا دفع الى فلان وأتى بالجواب فله  
الاجر كلا كذا في المحيط \* استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان فيغد فوجد ميتا أو غائبا فبلغ  
الرسالة الى ورثته ان كان ميتا أو الى أحد ليوصل اليه ان كان غائبا أو لم يبلغها الى أحد وعاد استحق الاجر  
بالاجماع هكذا في الصغرى \* ثم الاجر يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط \* وأجمعوا

\* وفي البساط والطنافسة اذا لم ير الظهارة له الخيار \* ولا بد في شاة القنية من رؤية الضرع وفي شاة اللحم لا بد من الحس ورؤية الخافرة والناصية  
لا تبطل الخيار ورؤية العنق والساق والفخذ والجنب يبطل وعن الامام أن في الدواب يمتسبب النظر الى الفخذ والساق أو الصدر أو الجنب





فصار قراحيث يخبر لان الاسم قد تغير بالكلمة \* ولو وجد المشتري موهونا أو مستأجر الخيار \* باع بالخيار بعد رمضان ثلاثة أيام كان بالخيار فيه وثلاثة بعده ولو قال لا خيار لك في رمضان بل بعد ثلاثة فسد فيما روى (٤٧١) عن محمد وعن الثاني أنه يصح وله الخيار بعد

المدة \* الاستخدام والركوب بلا سفر واللبس اختيار \* التسليم رضا واستخدام الجارية كالعبد \* قبلته بشهوة وأقر به المشتري بطل الخيار عند الامامين وكذا يصير مراجعاه وعن الثاني ان فعلت اختلاسا وهو كاره لا يكون رضا ولا مراجعا وعن محمد في الرجعة روايتان والفرق أن ابطال الخيار معناه ادخال الشيء في ملك والامة لا تلي ذلك أما الرجعة فاستدامة الملك القائم ولا ادخال فيها فليكت والقبلة قد تكون بلا شهوة \* وقال محمد رحمه الله اذا ادعى المشتري قبلة بلا شهوة فالقول له وان برهن على أنها بشهوة ففي الجامع أنها تسمع وفي الفتاوى لا لعدم اطلاعه عليها بخلاف الجامع لانه معان والحكم متعلق بعينه \* السكنى ابتداء في القسمة والبيع دليل الرضا في بطل خيار النشرط والرؤية والعيب \* باع بالخيار وقتقا بضوا تلف البائع الثمن ان نقدا لا يكون رضا وان عرضا فرضا وان هلك \* باضت الداجحة أو ولدت الشاة المشتراة بالخيار بطل الخيار الا أن تكون البيضة مدرة والسحلة هيمنة \* وعن محمد باع بيضة على أنه بالخيار فخرج منها فرخ بلا فعل المشتري وكان قبضها

ذلك لان الانهدام أثر الحدادة والقصارة لا أثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية \* ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحسة وينبغي أن يجب الاجر كذا في النخبة \* وان لم يندم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الاجر والمستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وقال الا جرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الاجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان أقام البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا على أن يقعد فيها حدا فادان أن يقعد فيها اقصارا فله ذلك ان كانت مضرة بما واحدة أو كانت مضرة القصارا قل وكذلك الرضى على هذا كذا في المحيط \* رجل تكارى منزلا أو دارا من رجل على أن يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة أو شعيرا أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار أن يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيه فغضب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كالحفر برب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في النخبة \* ولو استأجر حائط من رجل وحائطه من آخر فنقب أحدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحائطين بينهما كذا في الفصول المبادية \* واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكروا من المنزل بيتا أو أنزلوا انسانا بغير أجر فانه يضمن البيت الذي أسكنوه فيه فلهذا على وجهين اما أن يندم من سكنى الساكن أو من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لا من سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بهما ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن فالساكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالاجاع وهل له تضمين الاهل فالمسألة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* واذا تكارى يتناول بسم ما يعمل فيه فسكنه وأسكن معه فيه غيره فانهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط \* وليس للاجر أن يربط دأبه في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطف بالادخال باذن المستأجر بخلاف ما اذا أعار داره ثم أدخل الدابة بالاذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا أجره كل الدار اما اذا كان لم يوافق صحنه له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي \* واذا تكارى دارا من رجل شهر ابراهم وفي الدار بئر فاجر المستأجر أن يكس البئر ويخرج ترابها منها فأخرج فألقاها في صحن الدار فغضب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في صحن الدار أو لم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر وألقى الطين في صحن الدار وان فعل الاجر ذلك وألقى الطين في صحن الدار فغضب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار المستأجرة فعطف به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل اللقاة خارج الدار في طريق المسلمين فعطف به انسان فالملق ضامن الاجر والمستأجر في ذلك على السواء كذا في المحيط \* مستأجر الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله أن يتدفيه وتداوى يستغنى بجهل داره ويتخذ فيه بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية \* رجل استأجر أرضا ليزرع فله الشرب والطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيضان \* استأجر أرضا سنة على أن يزرع فيها ماشاء فله أن يزرع فيها زرعين ربيعاً وخرى بغيرا كذا في القنية \* رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على حدة فعمل كل واحد منهما ما أعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم أحد البيتين أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل

باذن البائع لا يلزم البيع لما أنه تحول عن حاله وكذا اذا اشترى كفى بالخيار فصار قراحيث يبرأ فوقع فيها فأقره عشرون أو استقى منها الشرب أو للوضوء لا يبطل خياره وان سقى زرعه بطل \* وعن محمد كان الخيار للبائع فابرا المشتري عن الثمن فامضاء

للبيع ولو للمشتري فأبرأه عن الثمن إن شاء رده ولا شيء له وإن شاء أمضاه بلائعاً للابراء وعن الثاني إن أبرأه البائع والخيار له فسخ للبيع وعنه أنه ليس بفسخ ولا أمضاء \* ولو حطب البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مالم يتلف اللبن وقبض الثمن إذا كان الخيار

للبيع لا يفسخ ولا أمضاء \* اشتري عبدًا بالخيار ثم رآه يحجم الناس بأجر فسكت فهو رضا وان بغير أجر لانه بمنزلة خدمة حتى لو قال اجمعي فليس برضا \* شرط في البيع موع لثبوت خيار الرؤية رؤية رؤس الاشجار ونص هنا أنه ليس بشرط بل إذا رأى من خارج البستان ولم يرتحله وشجره أو رأى ظاهر الدار ثبت خيار الرؤية وهذا موثق بأنه رأى رؤس الاشجار كلها ورأى ظاهر الدار ولم يكن فيها بناء فان فيها بناء ولم يره لا يثبت خيار الرؤية وما ذكر أنه إذا رأى الاشجار من الخارج يبطل الخيار بناء على عرفهم ورؤية الوكيل بالشراء رؤية الموكل وإذا وكل انسانيًا بالشراء أو أرسل قبل الشراء أو رآه ثم اشتراه الموكل أو المرسل بنفسه يثبت للموكل خيار الرؤية لا للوكيل \* قبض الرسول والوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الرؤية للموكل والمرسل كقبضه والتسوية بالروية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية الموكل حتى لو اشترى شيئاً لم يره فوكل رجلاً فقال ان رضيت فخذ لا يجوز وان كان الموكل رآه ولم يره الوكيل له الخيار \* وعن الامام اشترى ثياباً في جراب هروى فارأى من كل ثوب قطعة زل خياره والا لا \* المشتري لو اشترى من العدييات المتفاوتة لا يسقط مالم ير الكل مائة

واحد منهم ما يثبت صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما ما انهم من سكه عندهم جميعاً كذا في المحيط \* رجلان استأجرا حافوتاً يملان فيه بأنفسهما فعمل أحدهما فاستأجر أحدهما فاقعده معه في الحافوت وأبى الآخر أن يدعه قال له أن يقع في نصيبه من شاء مالم يدخل على شريكه في نصيبه ضرراً بيننا الا أنه إذا دخل ضرراً على شريكه فحينئذ يمتنع من ذلك وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعاً من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحافوت حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجر حافوتاً وشرط فيما بينهما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا أمر لا يلزم شيئاً وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد كذا في الغياثة \* استأجر حافوتاً ماسبلاً لادخله لانه لم يضر بالبناء وليس لاستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطبلًا كذا في القنية \* وإذا بنى المستأجر تنوراً أو كائناً في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران أو احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار أو بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئاً لا يصطغه الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو وقدرنا لا يوقد مثله في التنور كان ضامناً كذا في الفصول العمادية والظهيرية \* ومن استأجر أرضاً أو أمانة عمارها فاحرق الحصان فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكاً أو ثبناً في أرضه فذهبت الريح بالشرارات الى أرض جاره فاحترق زرعها كانت النار به من أرض الجار على وجهه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب أرضه على وجهه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لان له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجهه لا يتهدى ضرره الى أرض جاره كذا في غاية البيان \* استأجر دابة بعينها ليعمل عليها حمل مقلد أفاراد المكارى ليحمل عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر فللمستأجر أن يمنع المكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما إذا استأجر داراً وشغل رب الدار بعض متاعه حيث يسقط عن المستأجر من الاجر بمحضته كذا في الصغرى \* ذكر في شرح الطحاوي أن للمستأجر أن يعير ويودع ويؤجر ذكراً المسئلة مطلقاً وتأنى لها إذا كان المستأجر شيئاً لا يتفاوت الناس في الاتفاقة به ما إذا كان شيئاً يتفاوت الناس في الاتفاقة به فليس له أن يؤجر ولا أن يعير حتى ان من استأجر دابة ليعيرها بنفسه ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعيره كذا في الذخيرة \* ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المشتاح الى الآخر فله أن يتخذ فيه مفتاحاً آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية \* وفي فتاوى أهو شل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى أعطى المستأجر رهناً غريبه فاجرة المدة التي كانت في يد الغريم على من تجب قال لا تجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه وإذا جب الضمان عند الهالك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليماً ولو أخذها منه بغير رضاه يجب الاجر لانه ولاية لاسترداد كذا في التتارخانية والله أعلم

### الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى

ويجوز أخذ أجر الحمام والحمامة وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطى \* وإذا استأجر الرجل حماماً شهوراً مع سلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماماً للرجل وحاماً للنساء وقد حدددهما جميعاً لانه سمي في الاجارة حماماً فالقياس أن لا يجوز هذه الاجارة وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا إذا كان باب الحمامين واحداً والذهيز واحداً ما إذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميهم ما كذا في المحيط \* استأجر حماماً بمجوده قد دخل في العقد ثوباً بعه من غير ذكر الحقوق نحو ثوباً ماء ومسيل الحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل

هروى فارأى من كل ثوب قطعة زل خياره والا لا \* المشتري لو اشترى من العدييات المتفاوتة لا يسقط مالم ير الكل مائة وان من المتقاربة أو المكيل أو الموزون فان في وعاء فروية البعض يسقط خيار البقية إذا كان الباقي على تلك الصفة وان في وعاءين قال أهل

بلغ لا يكون كروية الكل وقال مشايخ العراق يكون وبه نأخذ \* ولوز غم المشتري أنه لم يجد الباقي على تلك والبائع أنه وجده كذلك فالقول للبائع والبيئة على المشتري \* والبيض والجوز من المتفاوتة في هذا الحكم \* وشراء كرش الشاة (٤٧٣) قبل الذبح لا يجوز بعده قبل السلخ

يجوز له الخيار وإذا سقط خيار الرؤية لا يعود إلا رواية عن الثاني كالأور عن المشتري من غيره أو باع فرد عليه بقضاء \* وعن محمد أشتري عبيدين بالف فقضيهما وقال رضيت بهذا لردهما لأن الرضا باحدهما لا واجب الرضا بالآخر فيملك رد الآخر ومن ضرورته ممكنة رد المرضى لئلا يلزم تفريق الصفقة وإن عرض أحدهما على البيع لم يكن لرددهما لأن بالعرض ثبت اللزوم حكما والنايت حكما لا مرته فيلزم في الكل ضرورة وكذلك لو كانا في يد البائع قرأى أحدهما وقبضه يكون راضيا بهما \* وعن الثاني أنه سوى بين الرضا باحدهما وعرض أحدهما على البيع ولم يجعل كلامهما دليل الرضا بالآخر فقال لا يلزم فيه الرضا بالرضاها أو بعرضهما على البيع وعن الامام أنه لو رآهما ورضى باحدهما يكون راضيا بهما وإن رأى أحدهما ورضى به يقتصر عليه ورؤية البطانة لا تكون رضا بالارؤية الظهارة إذا كانت البطانة أدون من الظهارة أما إذا كانت أكثر ثننا من الظهارة فمروية بها كفاية إلا إذا كانت الظهارة فائقة فلا بد من روية ما حينئذ \* قال ابن

مائه وبثه وقدره ولو شرط لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمرتمه مع الآخر وأذن له أن ينقعهما عليه جاز وهو الحيلة ويكون هو نائب عنه في الاتفاق كالأور رب الدابة المستأجر أن ينفق على دابته ببعض الاجرة يجوز استحسانا أو يقول تركت كذا أجر شهرين لمرمة الحمام يجوز ولو قال أنفق في مرتمه كذا لم يصدق إلا بحيلة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيابة \* وإن أراد المستأجر أن يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة أن يدفع العشرة إلى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام إليه وبأمره باتفاقها في مرمة الحمام فيكون أميناً وحيلة أخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر أن يجعل لمقدار المرمة عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما يتفق لأن العدل أمين كذا في المحيط \* ولو جعل لابنهم مارجلا يقبضها وينقعهما على الحمام فقال المستأجر دفعتهما اليه وكذب رب الحمام فإن أقر العدل بقبضها برى المستأجر وإن كان العدل كفيلا بالأجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط \* وإن فسدت بر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزح جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيابة \* وعلق الحمام ورماده عند مضى المادة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو أنكر المستأجر كون الرما من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارة الحمام نقل الرما والسرخسين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الآخر في الاجارة فسدت الاجارة وإن شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشر طلائع فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو امتلأت البالوعة من جهة المستأجر فعلى الآخر تفريقها كذا في محيط السرخسي \* وإذا استأجر حمامين شهر ورأسه كل شهر بكذا فانه دم أحدهما مقابل قبضه ما فله أن يترك الباقي وإنه دم بعد قبضه ما فالباقى له لازم بحصته من الأجر كذا في المبسوط \* إذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم إلى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وأبى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط \* وإذا استأجر حماما واحدا فانه دم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط \* رجل أخرج حماما سنة ثم إن الآخر أجز في أثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه أصبح اضافة العقد إلى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر حماما وعبيدا يقوم على الحمام فانه دم الحمام بعد قبضه ما فله ترك العبد وإن هلك العبد فليس له ترك الحمام وإن كان استأجره ليقوم عليه لم يكن له تركه كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بغير قدره واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر فله صاحب الحمام أجره لأنه سلم الحمام اليه كما التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمسك من الانتفاع به بأن استأجر قدر آخر فله الأجر لرب الحمام بخلاف ما إذا كانت القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمسك من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لئلا يتمسك من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غيره عمله المعتاد كذا في المبسوط \* دخل بدائق على أن يتوره صاحب الحمام أو بفلس على أن يغتسل فهو فاسد قياسا وجاز استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بأجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة وأراد أن يرده الحمام قال إن لم يعمل الحمامية فله أن يرده الحمام كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر حماما شهر فعمل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر الثاني وروى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أن عليه أجر الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روى في الدار وخبى عن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما كانوا وفقان بين الرويتين وقالوا لا يجب الأجر محمول على دار وجام لم يعد للاستغلال فاما إذا كانا معدين للاستغلال فانه يجب الأجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر حماما فوجدته مخرابا فله أن يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان أصل المنفعة حاصلا لا يجب الأجر

(٦٠ - فتاوى رابع) سماعة القاضي قلت لجمدا إذا رأى أسقل الطنفسة لوجهها قال لا خيار له لأن هذا شيء واحد والاول شيان \* وعن الامام إذا رأى وجه البساط ليس له الرد \* اشتري جز بين جز رافق لم يقبض الجز فوجدته جيدا ثم قلع الجز فاداهو معيب \* وعن الامام إذا رأى وجه البساط ليس له الرد \* اشتري جز بين جز رافق لم يقبض الجز فوجدته جيدا ثم قلع الجز فاداهو معيب

لا يرتد ويرجع بنقصان الغيب \* اشترى الجزر الداخلى فى الارض ان اشترى ما ظهر جازوا ن ما فى الارض لا اشترى جزوا ن فى جوا ن فى أعلاه طوال وفى أسفله قصاران القصار يشترى (٤٧٤) مما يشترى به الطوال لا يرتد ولا يرتد \* ولو اشترى شيئا مغيبا فى الارض كالجزر والبصل

عند الامام له الخيار ما لم يزل الكلى \* وكله بشراء عبد بعينه وقد كان الموكل رآه أو علم بعينه لا يرتد الموكل وان عبد اغير عينه فراه الوكيل أو علم بعينه رده وان كان وكيله رآه ثم اشتراه لا خيار للوكيل وللأموكل لزجوع الحقوق اليه \* اشترى أرزا فى جوا ن فى أنفق أحدهما ثم رأى الآخر ان كان الثانى دون الاول يرتد بالغيب والا لا \* اشترى زقا من دهن وذاق واحدا ان كان الكلى من نوع على صفة واحدة بطل خيار الكلى والا لا \* رأى دارا ولم يقل نيك آمد ولا سئد آمد ولا به آمد ولكن قال اشهدوا على أنى شريته بطل خيار الرؤية لان الشاهد يدل على تقرير المالك وبه يبطل خيار الرؤية \* باع بخيار ثلاثة أيام فزاد المشتري فى الثمن ليجزى البائع البيع جاز وصادر كأنهم اتفقا على العقد وعقد آخر بالثمن الثانى \* كل تصرف صحيح بجهة لا يجوز نقضه ما لم يبطل تلك الجهة قطعا كمن باع بالخيار ونقص المشتري الثمن فى مدة الخيار أو جعل المشتري الاجرة قبل استيفاء المنفعة أو قضى الى أجنبي دينابلا أمر الدائن لا يعلك الاسترداد لاحتمال أن يقع غنا وأجرة وقضاء عن دين وفى المنتقى ان المدون بملك استرداده \* (الثامن فى بيع اب وام ووصى) \* الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا من نفسه الألو والدوا لجد عند عدم الاب قائم ما يلى به بمثل القيمة أو بما يتغيب فى ظاهر الرواية ويكتفى بعبارة واحدة كقوله بعث عبدى

بقدر ما مضى ولو استأجر حماما ودخل الاجر مع بعض أحد قائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام فى المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا فى جواهر الفتاوى \* وفى مجموع النوازل استأجر حماما ببدل معلوم على أن عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف لمقتضى العقد فيفسد كذا فى الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى فى الاصل اذا استأجر الرجل ربحا بالبيت الذى هو فيه ومناعهها بشمرة دراهم كل شهر ثم طعن فيها طعنا بئنا ثلاثين درهما فى الشهر فربح عشرين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما أن أصل شيئا ينتفع به فى الرضى بان كرى نهرها أو نقب الحجر أو لم يصلح فان لم يصلح فان كان يلى الطعن بنفسه تطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذى يلى الطعن بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة وان كان أصل شيئا فانه تطيب له وان كان لا يلى الطعن بنفسه كذا فى المحيط \* اذا استأجر موضعا على نهر ليربى عليه بناءه ويتخذ عليه ربحا على أن الحجارة والمنازع والحديد والبناء من عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطعن ولم يفسخ الاجارة فالاجر لازم كذا فى المبسوط \* واذا خاف رب الرضى أن ينقطع الماء ففسخ الاجارة فاشترى البيت والحجر من والمنازع خاصة فهو جائز فان انقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط أن لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا فى المحيط \* طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم أنفق أحدهما مستأجرين فى مرة الحمام بأذن مؤجرها فأراد أن يرجع بما أنفق على المالك الذى لم يؤجره فانه يكون ما أنفق على الذى أذن له فى الانفاق وهو مؤجرها لانه أنفقها بأذنه فيصير كأن المؤجر هو الذى أنفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك فى الطاحونة اذا كان الانفاق والمرمة بأذنه أو بأمر القاضى فان القاضى يأمره أو بالمرمة فان لم يفعل يأذن لشريكه بالانفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا فى جواهر الفتاوى \* استأجر رضى الطعن الحنطة وطعن بها ما مثل الحنطة أو دونها فاضر لا يصير بخلافها وان فوقها صار مخالفا غاصبا كذا فى الوجيز للكردرى \* قال رضى الله عنه ما سألته عن طاحونة بين رجلين أنلأنا فاجر صاحب الثلثين نصيبه فتصرف المستأجر فى الكل فأراد صاحب الثالث أن يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب فى نصيب الشريك الذى لم يؤجر منه وكان له أن ينعسه من الانتفاع أو اجارة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان حكم حاكم من حكام المسلمين بصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر أن ينتفع به يومين ويترك الانتفاع بها فى يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث واصحاب الثلث أن يقول أنا أغلق الباب فى اليوم الذى هو نصيبى لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجرة أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث أن يغلق باب الحمام فى اليوم الذى هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة ولكن ينبغى أن يتأيا فينتفع صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر أو يتأيا أكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان فى المدة القليلة يضر بالحمام فلا يمكن أحدهما بضر به كذا فى جواهر الفتاوى \* واذا استأجر الرجل رضى من رجل وبينهما من آخر وبغير من آخر فاستأجر الكلى صفقة واحدة كل شهر بأجر معلوم فاجر وذلك فهو جائز كذا فى المحيط \* وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رضى ماء قد ذهب وجاء آخر برضى أخرى ومناعهها فنصيبها فى البيت واشترى كاعلى أن يتقبل من الناس الحنطة والشعير فيطحنهما فاكسياه فهو بينهما نصفان فهو جائز ومائة بلاه وطحناء فاجر بينهما نصفان وليس للرجل ولا للبيت اجرة ولو أجرة الرضى بأجر معلوم على طعام معلوم فكان الاجر كله لصاحب الرضى ولصاحب البيت أجر مشل بيته ونفسه على صاحب الرضى اذا كان قد عمل فى ذلك قال ولا أجوز به نصف أجر مشل أجرة الرضى فى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا فى المبسوط \* قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورضى ومناعهها فاكسر الحجر الأعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجرا بغير أمر صاحبه وجعل يطعن للناس باجر

معالم (الثامن فى بيع اب وام ووصى) \* الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا من نفسه الألو والدوا لجد عند عدم الاب قائم ما يلى به بمثل القيمة أو بما يتغيب فى ظاهر الرواية ويكتفى بعبارة واحدة كقوله بعث عبدى

من ابني أو اشترت عبدة أو بيعت عبداً من ابني هذا من ابني هذا عندنا والشافعي بشرط عيارتين ويكون أصملاً في حق نفسه نائباً عن صغيره فإذا بلغ أو بلغا فالعهد عليه \* ولو اشترى مال ولده لا يبرأ عن الثمن حتى يسلمه إلى وصي ينصبه (٤٧٥) القاضي ثم يرده وصيه إلى الوالدو يكون

وديعة عنده \* ولو باع من ولده وهو فيه لا يكون قابضاً حتى يخله \* وذكر في زيادات الاستروشي أن القاضي إذا باع مال أحد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجوز ذكر الوار على عكسه وضم الوصي إلى القاضي وقال يلى الأب ذلك لا الوصي والقاضي والطحاوي الحد في شراؤه ويعه كالأب والوصي في بيعه كالأب من الاجنبي كالأب أيضاً

الافى البيع والشراء من نفسه ولا يملك الأب التوكيل لبيع مال ولده أو شراؤه إلا إذا كان الأب حاضراً وقبل لانه لا يقوم مقام الأب من كل وجه وكذا لو وكل واحداً ببيع مال ابنه من ابنه الآخر فإذا وكل وكيلين يصح ولا يملك الوصي بأن باع مال أحد الصغيرين من الآخر عند الامام خلافاً للثاني \* والحاصل لا يلى الوصي بيع مال أحدهما من الآخر ويجوز من الأب إذا لم يفحش الغبن واختار صاحب الحصران الأب يملك شراء مال الصغير غير لنفسه بمنزل قيمته أو بغيره يسير والوصي لو اشترى بمنزل القيمة أو يسير لنفسه لا اجاعاً أو كثيراً لا عند محمد وان باع الأب عقار الصغير بالقيمة العدل من غيره

معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو مسمى في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الاعلى رضاً من صاحبه على أن الكسب بينهما منصفان وعلى أن يعملان بنفسهما في أجر والحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهما فهو بينهما هكذا في المحيط \* طاحونة مشتركة عرصتها بين رجلين والطاحونة لاحدهما خاصة يعني الاجار اجر من رجل باجره معاملة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أن رجلاً باع على غيره بيتاً ونصب فيه رجي غير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب مالا كان له الكسب ويصير غاصباً الارض فيعتبر فيه أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الزخيرة \* ركب المستاجر في الطاحونة حجراً أو حديداً أو شيئاً آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيها بأن أمر المؤجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا أمره يأخذ غير المربك وقيمة المربك كذا في الوجيز للسكردي \* والله أعلم

### \*( الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمعقود عليه ) \*

قال ويجوز الكفالة والحالة في جميع الاجارات بالاجرة في عاجلها وآجالها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع أو باستراط التججيل أو لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط خلافه في تججيل أو تأجيل وان عمل الكفيل بالاجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل كذا في المحيط \* وليس للكفيل أن يأخذ المستاجر بالاجر حتى يؤديه ولكنه ان لم يمه به صاحبه فله أن يلزم المكفول عنه حتى يفكه أو يؤديه عنه كذا في المبسوط \* ولو اختلف الاجر والكفيل والمستاجر في مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآخر هو درهمان وقال المستاجر هو نصف درهم قال قول المستاجر لان تكراره الزيادة يؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستاجر الا بنصف درهم ولو أقاموا جميعاً البينة فالبينة للاجر كذا في المحيط \* ولو أقام الطالب بينة يأخذها ثم ما شاء كذا في الوجيز للسكردي \* وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كانت ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب عند المستاجر برئ الكفيل ويقضى على المستاجر بالجر مثل كذا في المحيط \* لو استأجر خياطاً ليخيط له ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذا لم تصح الكفالة بالخياطة وخط الكفيل رجوع على صاحب الثوب بالجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخط الكفيل رجوع على المكفول عنه بالجر مثل عمله بالغاماً بالغ اذا كانت الكفالة بامرره هكذا في المحيط \* لو استأجر منه بالاجر أعياناً يحمل عليها متاعاً مسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالجملة جاز ولو استأجر بالاباعين أو كفل رجل بالجملة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا عمل المستاجر بالاجر وكفل له رجل بالاجر ان انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط \* والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*( الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستاجر وبين الشاهدين وهو مشتق على فصلين ) \*

( الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستاجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين ) وان اختلفا بعد انقضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستاجر مع عينه والبينة بينة الاجر ولو اتفقا أنه سلم في أول المدة أو المسافة واختلفا في حدود العارض فقال المستاجر عرض لي مانع عن الانتفاع به من عرض أو غصب أو باق وبوجه المؤجر ذلك فان كان ذلك العارض قائماً

ان يجوز أو مستورا صح وان مفسداً او نقضه اذا بلغ الا اذا كان خيراً بان باع بضع قيمته وفي بيع منقوله رواية لا يجوز الا ان يكون خيراً وهو اختيار الصدر وعليه القموي وفي رواية يجوز يوضع الثمن على يد عدل \* باع مال ولده ثم ادعى فيه الغبن الفاحش لا يسمع

وده بيم يسرى الحيوان فاحش ان كثر منه وفي العروض ذمنا زده وفي العقار دمن وزده وهذا في الشيء الذي ليس له قيمة معلومة كالشباب أما في  
الميزوا اللحم وماله قيمة مقدرة فالو كيل (٤٧٦) بالشراء إذا أراد فيه باقل أو أكثر لا يتنزع على الموكل \* باع الأب مال ابنه وسلم لا يملك استرداده

عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن قائما فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه  
ولو اتفقا على حدود المنع واختلفا في مدة بقاء المانع فالقول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو اختلفا  
في قبض الاجرة قبل القبض أو في مدة الاجارة يتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب \* اختلفا في مضى  
المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية \* وإذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المنسحب في العقد والمدعى  
هو المؤجر أو المستأجر فشهد أحدهما بما جمل ما ادعى المدعى والاخر باقل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن  
أصحنا من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البديل  
لا يمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي أن يكون على الخلاف  
عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالاقول كافي دعوى الدين إذا ادعى المدعى ستة وشهد بها أحد  
الشاهدين والاخر بخمسة قال رضي الله عنه والأصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان  
الاجرة بدل في عقد المعاوضة كالنهي في البيع فلا بد أن يكون مكذبا أحد شاهديه فيمتنع قبول شهادته وان لم  
يكن لهما بينة وقد تصادقا على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفوا وإذا كان كذلك كانت  
دابة فقال المستكبر من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصرة بعشرة والصرة النصف  
تحالفوا وبعد ما حلفا ان قامت البينة لأحدهما أخذت بيئته وان قامت لهما بينة أخذت بيئته رب الدابة  
على الاجر وبينتة المستأجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول أولا الى بغداد  
بأثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبيئتين رب الدابة وان كان قدر كها الى  
بغداد وقال قد أعترى الدابة وقد قال صاحبها كرهت أن يكرهها منك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان  
عليه ولا أجر فان أقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم  
كذا في المبسوط \* أنكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهد أنه دفع اليه ليصبغه أجز وشهد الآخر ليصبغه  
أصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه أكرهه دابتين باعيا بينهما عشرة  
دراهم الى بغداد وأقام على ذلك البينة وأقام رب الدابتين البينة أنه أكرهه أحدهما باعيا بينهما الى بغداد بعشرة  
دراهم كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا بأنه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا  
كان أجر مثلهما على السواء ثم يرجع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر وأما اذا اختلفا في جنس الاجر بأن قال  
صاحب الدابة أكرهت أحدهما الى بغداد ببدينار وأقام البينة على ذلك وأقام المستكبر البينة أنه  
استكرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد ببدينار وبخمسة دراهم اذا  
كان أجر مثلهما على السواء كذا في المحيط \* ولو أكرهت دابتين أحدهما باعيا بينهما الى الحيرة والاخرى الى  
القادسية فخا وزهما الى القادسية فنفتت أحدهما واختلفا فقال المكبر التي نفقت قد أكرهتني الى  
الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكبر هي التي أكرهتني الى القادسية فالقول قول المكبر  
وضمن المستكبر قيمتها كذا في الغيائية \* وان ادعى المستأجر الاجارة وبجدها صاحب الدابة فشهد  
شاهد أنه استأجرها لبركه الى بغداد بعشرة وشهد الآخر أنه استأجرها لبركه الى بغداد بعشرة فلهما هذا المتاع  
والمستأجر يذبح كذا في المجازة وكذا في اختلاف في حولتين كذا في المبسوط \* رجل ركب سفينة  
رجل من ترمذ (١) الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جلتك الى أمل بخمسة دراهم وقال  
الراكب استأجرني لاحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يخاف كل واحد منهما وليست البداية بمبين  
أحدهما باولى من الآخر فكان للقاضي أن يداينهما شاء وان أقرع كان حسنا فان حلفا لأجر لأحدهما  
على صاحبه وان أقاما البينة فالبيئتين الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا

(١) قوله الى أمل في القاموس أمل كاتك بلدة بظفرستان وبلدة على ميل من جيحون اه بجزاوى

يحبس حتى يستوفي الثمن  
بخلاف ما اذا سلم الصغيرة  
حيث يملك المنع لاخذ  
صداقها \* اشترى نادما  
لابنه الصغير لا يرجع عليه  
بالبئن وكذا ان مات قبل  
الاداء يؤخذ من تركته  
كدينه الا اذا أشهد أنه أخذه  
لابنه ليرجع بثبته على ابنه  
ويعتبر الاشهاد وقت الشراء  
وقيل وقت نقد الثمن وفي  
الوصي يرجع أشهد ام لا  
وعن محمد اذا لم يشهد على  
الرجوع لكن فيه نواه وقت  
الشراء ونقد على هذه البينة  
يسعه الرجوع ديانته \* اشترى  
طعاما للصغير من ماله وللصغير  
مال كان متبرعا وعن الثاني ان  
اشترى لابنه شيئا يجبر عليه  
كالطعام والكسوة ولا مال  
للصغير لا يرجع وان اشهدوا  
بما لا يجبر عليه بان كان للصغير  
مال فاشترى طعاما أو كسوة  
أو اشترى دارا أو ضياعا ان  
اشهد وقت الشراء على ان  
يرجع يرجع والا لا \* وفي  
الفتاوى ان اشترت الام  
لولدها عقارا بما لها وقع الشراء  
بها ولا تملك المنع من الولد لانها  
واهمة له وقابضة وفيه  
اشكال يأتي في الهبة \* ولو  
اشترت لولدها على ان لا ترجع  
بالثمن عليه كان بمنزلة الهبة  
\* دفعت الفالى رجل  
اشترى لابنها دارا والاب جى  
فاشترى له واجاز الاب وقع

الشراء للشترى لان شراء الفضولى لا يتوقف \* دار لرجل أو مشترك بين الاب والرجل وللاب ابن صغيره ام فقالت  
اشترت هذه الدار لابنى بماله والاب حاضر واشترت منك لابنى بماله فقالا ليعنوا وقع الملك للابن لاجازة لاب بالمحضور أو بقبول العقد



بيع وصى الاب لاوصى القاضى لانه وكيل من نفسه ان ينفق ظاهر كبيع مايساوى تسعة بعشرة أو يشتري مايساوى عشرة بتسعة يجوز  
وهذا مما يحفظ وبه يفتى وكذا لا يملك وصى القاضى البيع من لا يقبل شهادته له \* (٤٧٧) القاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه

أو اشتري لا يجوز لانه بمنزلة

الحكم لنفسه \* ويروى ان

ذالمورين رضى الله عنه رأى

ابلا من الصدقة فاعجبه

فأقامه في السوق فلما بلغ

أقصى الثمن اشتراه به فأتى

الناس الى عبد الرحمن بن

عوف فآخبروه فأنه فعابه

فقال رأيت الفاروق رضى

الله عنه فوله فكان هذا أول

عيب عيب عليه \* وفي

المتقى شراء القاضى لنفسه

مال اليتيم كشر الوصى وإذا

رفع الى قاض آخر نظر ان

فسه خير لليتيم اجازة والا

رفعه وذكر القاضى ان

القاضى لا يبيع من اليتيم

مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة

لكن اذا باع مال اليتيم أو

اشترى من وصيه وان

منصوبه يجوز \* أمر انسان

الوصى ان يشتري له فاشتراه

من اليتيم لا يجوز بخلاف

ما اذا اشتراه لنفسه والنفق

ظاهر \* وللوصى أن يبيع

من الصبي المأذون \* ولو

اشترى القاضى مال اليتيم

من وصى نصبه صحيح لانه نائب

عن اليتيم لا عن القاضى \*

بيع الوصى التركة من غيره

على ثلاثة أوجه كلهم

صغار أو كبار أو مختلطون \* فان

صغار أو كبار أو مختلطون

مطلقا عقارا أو عرضا غيب

أو حضورا على الميت دين أم لا

إذا كان بالقيمة القادلة أو

بما يتغابن قيمته والمتأخرون ان يبعه

العقار لا يجوز إلا بأحدى معان ثلاث إما ان يرد في القيمة أو بضعف القيمة في قول كعشرة

بخمسة عشرة أو بحاجحة الصفة إلى غنمه أو كان على الميت دين لا وفاه الامن غنمه وبه يفتى ويبيع العروض يجوز بذون هذه الشرائط

أجر عليه لصاحب السفينة لانهم المأقاما البينة يجعل كان الامر من كانا قبطل اجارة صاحب السفينة  
من الرأكب لانه لا بد للآخ من أن يكون في السفينة رجل قال لا تخرني أركبتك بغلا من ترمذا الى بلخ  
بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتى لا بلغه الى فلان بلخ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد  
منهم ما كان حلفا لا يجب شئ وان أقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغسل لان حفظ البغسل واجب على  
المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية \* قال المستأجر كترت الى القادسية بدرهم وقال  
الا تخر الى موضع آخر وقدركها الى القادسية فلا كرا عليه لانه خالف كذا في السراجية \* وان قال  
المؤاجر انما أخرجت الى هذا الموضع وقال الراكب لا بل أعرتني الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة  
فانه يضمن كذا في الذخيرة \* ولو ركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة أكريتها الى الجبانة  
بدرهم فجاؤا زت ذلك وقال الذي ركب أكرتها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان أقام رب  
الدابة شاهدين أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة أنه أكرها الى الساحين بدرهم  
ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بأنه أكرها الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد  
ركبها كذا في المبسوط \* فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف  
فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان لا يجزى الاجارة بدرهمين فشهد له شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين  
لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل استأجر دارا سنة فادعى  
المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدرهم وشهر ابتسعه وادعى الاجر أنه أجرة هاتين بعشرة دراهم  
وأقام كل واحد منهم ما بينة على ما ادعى روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بينة رب الدار وان  
اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة أو بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة فالقول  
قول المسنة أجمع بينه ولا يتكالفان عندهم وان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة أو منسيرة بعض  
المسافة فاتفق ما يتكالفان وإذا اختلفا فتمنع الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصصة ماضى  
كذا في الظهيرية \* وعنه أيضا رجل أقام البينة أنى استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة  
دراهم وأقام رب الدار بينة أنى أجزتهم امنه شهرين بعشرة دراهم فأنى أقبل بينة رب الدار على الاجر وأجعلها  
شهرين بعشرة وأجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى ولو قال  
أجزت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر وشهرا آخر بخمسة في الشهر  
الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا في التتارخانية \* رجل أقام  
بينة أنه أجزه ببيتة هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر كل شهر ثلاثة دراهم وأقام الاخر بينة أنه استأجره ستة  
أشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة أشهر تسعة دراهم ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسى \*  
هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار سكنها شهرا فأقام رجلان كل واحد منهما ما  
بينة أنهما داره أجزه امنه يعني من صاحب الدار هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي في يديه الدار ينكر  
دعواه ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الدارين المدعين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم  
استحسنوا القياس أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر هشام عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب أعطيتك الثوب على أجرة درهم وقال الخياط  
لم تسم لي أجرة فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم أسم لك أجرة وقد أخذته على سبيل الاجر وقال  
الخياط سميت لي أجرة فانه يحلف رب الثوب وله أجرة مثله كذا في الذخيرة \* اذكر في الاصل رجل دفع الى  
صباغ ثوبا بالصباغ أجزه فصبغه أجزه على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ بدرهم  
وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة أخذت بينة الصباغ وان لم تقم لهما بينة فأنظر الى ما زاد

بما يتغابن قيمته والمتأخرون ان يبعه العقار لا يجوز إلا بأحدى معان ثلاث إما ان يرد في القيمة أو بضعف القيمة في قول كعشرة  
بخمسة عشرة أو بحاجحة الصفة إلى غنمه أو كان على الميت دين لا وفاه الامن غنمه وبه يفتى ويبيع العروض يجوز بذون هذه الشرائط

\* وان كبارا حضورا ولادين على المتوفى لا يملك التصرف في التركة سوى تقاضي ديون الميت فباخذها وبوفيه الى الورثة وان علمه دين محيط باع كلها اجماعا ولا باع بقدره فان (٤٧٨) باع ازيد بسخ عند الامام ران لالكنه اوصى بوصايا ان كان ثلثا ودونه انفذها وان ازيد بقدره

ورد الباقي الى الورثة وان لم يكن بقية صى به في التركة باع بقدرها وما زاد على الخلاف وكل هذا اذا لم يقض الورثة الدين والوصية من خالص ما لهم ولو فقهوا لا يلى البيع \* وفي المنتقى لو على المتوفى دين يجوز بيع العقار كالمنقول عند الامام وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء ببيعها باطل وان الورثة غيب وحده ثلاثة فيما روى عن محمد فان لادين فيها ولا وصية باع المنقول لالعقار ولو خاف هلاك العقار فالاصح أنه لا يلى البيع وان فيها دين ملك بيع العروض مطلقا قدر الدين أو ازيد وحكم العقار ذكرناه وان كان مختلطاً صغارا وكبارا ان البكار غيب وهي خالية عن الدين والوصية باع المنقول ومن العقار ما يخص الصغار ووصية البكار على الخلاف وان مشغولة بالدين أو الوصية ان محيطا ملك بيع السكك والابقدر الدين أو الوصية وحكم بيع الزيادة ذكرناه وان البكار حضورا خالية فوصية الصغار من المنقول والعقار ووصية البكار ذكرناه وان مشغولة بالدين ان محيطا فالسكك والا فبالقدر والزيادة على الخلاف وأصله ان احاطة الدين تمنع ملك الورثة \* باع الوصى مال الصغير لينفق على نفسه صح

العصر في قيمة الثوب فان كان درهما أو أكثر أعطيته به درهم بعد ان يحلف الصباغ ما صبغته بدانقين ولا يرا د عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصر أقل من دانقين أعطيته دانقين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الا بدانقين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال أعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع \* وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير أجر قال قولك وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فأما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير أجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بصحاح للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعى لنفسه درهم ما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعى على الصباغ أنه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط \* ان اختلافنا في أصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار علمت لي بغير أجر وقال القصار لا بل علمت لك بأجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على أنه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في عيون المسائل أن فيه أقوالا ثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ كانا وان تصب لمل القصار فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط لسرخسى \* ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن أخذ في العمل يتحالفان وإذا كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما أقام بعض العمل في حصة ما أقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبارا للبهض بالكل كذا في المبسوط \* اذا اختلفا في جنس الاجر أنه دراهم أو دنانير أو في صفته أنه جيد أو ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عيناً ان اختلفا في جنسه أو في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة ديناً ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تتحالفان كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ بيمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ بيمين المؤجر وأيهما انك عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلها فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالأمر في التحالف على ما بيناه فان أقاما البينة قبلت بينة كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو أن يدعى الأجر شهر اربعة عشر والمستهأجر شهرين بخمسة وأقاما البينة يقتضى شهرين بعشرة وان لم تكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والاخر دنانير فالأمر في التحالف والنكول واقامة أحدهما البينة على ما بينا وان أقاما البينة فالبينة بينة الآخر وان اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة بأن قال المؤجر أجرتك لي القصر بدينار وقال المستأجر بل لي الكوفة بعشرة دراهم وأقاما البينة فهى الى الكوفة بدينار او خمسة دراهم كذا في المحيط \* وان اختلفا في الجنس بين فقال الأجر أجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل لي الكوفة بعشرة دراهم فانهم ما يتحالفان وأيهما انك عن دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقتضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقتضى الى القصر بدينار بينة الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم ببينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجر والمسافة جميعا فقال الأجر

ون من قيمته ان باع عقاره بعد ما وجد احدى المعافى الثلاث وان باع هو أو المتولى بأكثر من القيمة ثم أقال لا يصح \* وصى أو وكيل أو عبد ما دون اشترى ما يساوى ثلاثة آلاف بألف ثم عثر على عيب لا يرد \* باع الوصى أو الاب عقارا للصبي ورأى

القاضي نقض البيع أصله نقضه \* باع الوكيل على انه بالخيار ثلاثة اشهر الوكيل أو الموكل في الايام الثلاثة ثم البيع وقال زفر في موت الوكيل وفي الموكل بطل البيع \* باع الوصي جارية اليتيم بالخيار ثلاثة اشهر في اليتيم (٤٧٩) أو الوصي أو أدرك في المدة ثم في قوله

الاموت اليتيم عن سد زفر  
يطل \* وقال أبو الليث باع  
الاب على أنه بالخيار ثلاثا  
فادرك الصبي فيه لا يجوز  
البيع الا باجارة الصبي  
وهذه مخالفة لقول الثاني  
وزفر وعن محمد في أخرى انه  
يتحول الخيار الى الصبي فان  
أجاز فيه جاز وان نقض  
البيع \* باع عبدا بنيه الصغير  
شارطا الخيار لنفسه ثلاثا  
فبلغ فيه قبل اجازة الاب  
بطل البيع كذا في الجامع  
وفي الزيادات على قول الثاني  
ثم البيع كالمات الاب في  
المدة وفي ظاهر الرواية عن  
محمد العقد موقوف الى  
اجازة الابن على الاب وفي  
رواية النوادر انه موقوف  
الى ثلاثة لان التوقف للخيار  
فيتم قدر بقدره \* وفي رواية  
القصدوري اشترى الاب  
والوصي يدين في الذمة بالخيار  
ثلاثا وبلغ فيه جازا عند  
علمه ما والصبي خيار الاجازة  
والفسخ \* ولو باع الاب  
والوصي ماله ثم بلغ فالعقد  
الى الاب والوصي ولا يجوز  
التصرف على المبرم والذي  
يجب ويفيق والمعنى عليه  
الاتصرف وكيه عليه في  
حال الافاقه لان هذه  
العوارض بمنزلة النوم \* ولو  
لخس العقل ابن وأب ففي  
النكاح الابن وفي البيع الاب

أجر تلك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بمئة دراهم فانهم ابتاعوا فان اختلفا  
فسخ العقد بينهما أو أيهما ما أقام البينة قبلت بينته وان أقام يقضي بالبينة جميعا فيقضي بزيادة الاجر  
بينة الاجر وبزيادة المدة والمسافة بينة المستأجر وأيها يبدأ الدعوى يحلف صاحبه أولا كذا في خزنة  
المقنين \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى حذاء فعلا لخصمه فقال الحذاء أمرتني بدراهم  
وقال الآخر أمرتني بدراهم ينظران كان يستطيع أن ينزعها من غير ضرر فقال قول قول الحذاء وبنزعها وان  
كان لا يستطيع أن ينزعها الا بضرر فله أجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الخياط ورب  
الثوب فقال رب الثوب أمرتني أن تقطعه فباعه وقد خطته قميصا وقال الخياط لابل أمرتني أن أقطعه  
فقميصا فقال قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه  
قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية \* وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي وان  
أقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان \* ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب  
أمرتني بالعصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع \* دفع  
ليصبع بقفيز عصفرة فقال صبغة بقفيز وقال رب الثوب بربع قفيز يرى أهل الصنعة فان قالوا مثل هذا  
الصبي قد يكون بربع قفيز فالقول قول رب الثوب والبينة للصباغ كذا في محيط السرخسي \* وفي  
اجازات الاصل لو أمرتني بجماما أن يعلق سنه فقلع ثم اختلفا قال أمرتني بأن تقطع غير هذه السن وقال الخياط  
أمرتني بعلق هذه فالقول قول الأمر ولو قلع ما أمره لكان سن أخرى متصلة بهذه السن فانتقلت  
لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أمره أن يقطع شيئا من جسده أو يقطع فرجه ثم اختلفا فالقول للأمر مع  
يمينه لان الأمر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي \* قال ولودفع الى ثياب ثوبيند في عليه قطن  
وأمره أن يزيد من عنده ما رأى وقد ندفع عشرة اشترى الثوب دفع خمسة عشر اشترى  
وأمرتني أن تزيد من ثدي لا خمسة وقال النداف دفعت الى عشرة وأمرتني أن تزيد عشرة وقد زدت القول  
قول النداف وعلى صاحب القباء أن يدفع اليه عشرة أساتير من قطن ولو اختلفا فيما أمر به أيضا فقال  
صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وأمرتني أن تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الى عشرة  
وأمرتني أن تزيد عشرة فزدت فصاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة أساتير وان شاء أخذ  
قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط \* أعطى خياط ثوبا بالقطعة فباعه محشوا  
ودفع اليه البطانة والقطن فقطعه وخاطه وحشاه وانتقالا على العمل والاجر غير أن رب الثوب يقول البطانة  
ليست بطاني فالقول للخياط مع يمينه أن هذه بطانته فلو حلف نازم البطانة رب الثوب ويسعه أن يأخذها  
ويلبسها هكذا في الكبرى \* ولودفع الى قصارتين بالقطعة فباعه بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك  
فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
فتاوى قاضيتان \* (١) ولا أجر للقصار كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمين على قوله وكذلك كل أجبر مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى  
قاضيتان \* فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم أمره بقطعه والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا الثوب  
فانه يأخذ الثوب ولا أجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذه لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه  
على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكنه جاء القصار فقال قصرة وغسلته وعليك  
(١) قوله ولا أجر للقصار لان الاجر انما يستحق باقامة العمل في المحل المأذون فيه وقد اختلفا فيه فالجواب ان  
القول قول رب الثوب فيما ادعى عليه القصار من الاجر والقول قول القصار في أن هذا ثوبي لانه اختلاف  
في تعيين المقبوض والقول قول القابض في تعيين المقبوض كذا في المحيط نقله البحر اوى

عند الثاني وقال محمد ما الى الاب وفيما اذا باع من امه لا يوثب قبضه عن قبض الشراء ما لم يتمكن من القبض حقيقة فقبله المثلث من مال  
البائع والولاية في ماله الى ابنه ثم وصيه وصية فان مات بلا وصية لاحد فالى الجد اب الاب ثم الى وصيه ثم القاضى

ثم منصوب القاضي \* ولكلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار فان بما يتعابن جازوا الا لا يجوزوا لا يتوقف ( ٤٨٠ ) الى ما بعد الادراك لانه لا يجيز له حال العقد وكذا استتجارهم وشراؤهم له واذا وقعت الاجارة

على الصغير وأدرك في متهم الله  
الاجر وقال رب الثوب لم تقصره أنت ولكني أنا قصرته عندك أو في بيتك أو قال قصره غلامي هذا عندك  
لا يصح صدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما أشبه هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا  
اختصم فان كانا خارجين أو في يد المالك القول قوله فان طلب القصار عينه لم أخافه ما قصره ولكن أخافه  
ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة \* ولأن القصار أعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو  
يتكر فأخذ ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا ينسعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع  
الآن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى أرسل  
صاحب الكرايين الى القصار رسولا يسأله ثوبا به الاربعه فلما أتى بها فاذا هي ثلاثة قال القصار دفعت  
اليه اربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعده قال يسأل صاحب الثوب أيهما صدق برئ عن خصومته وأيهما  
كذب فان حالف برئ وان أبي لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب أجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف  
القصار للقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجر فان حلف برئ عن خصومته الا اجر بحصة الثوب  
الرابع كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي متفرقات فتاوى الديناري ( ٢ ) كازرى راجاه وسيم دادكه قصارت  
آن كنى هم دوروزمين دهى نكرود داشت چندا كه هلاك شد قال ( ضامن شود ) ولو اختلفا فقال رب  
الثوب ( ٣ ) ( بدان شرط داده ام كه ده روز ران تمام كنى ) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولى عليك الضمان  
قال القصار لا بل دفعت الى مطلقا لا أقصر ولم تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يكون  
القول للقصار لانه يتكر الشرط ثم اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد  
أيام هل تجب الاجرة كانت واقعة الفتوى أيضا وينبغي أن لا يجب الاجر لانه لم يبق عقدا لاجارة بدليل  
وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية \* ولو أعطى حمالا متاعا ليعمله من موضع الى  
موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعى وقال الحمال هو متاعك فالقول قول الحمال مع عينه لانه  
أمين ولا يكون على الامر أجر الا أن يصدقه ويأخذه لانه لم يعترف باستيفاء المتاع وكذا الوجه طعما فقال  
الحمال هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعماى أجود من هذا هانه يفحش أن يكون القول قول  
رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن أن يكون القول قول الحمال ويأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به  
شعيرا او قال رب الطعام كان طعماى حنطة لم يجب الاجر حتى يصدقه كذا في محيط السرخسى \* رجل  
استأجر حمالا ليعمل متاعا الى بلد كذا و سلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للحمال وزن الجولة  
أنقص مما كتب في ( البار جامة أولى البار نا حجامه ) وأنا لا أعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا بعد  
ذلك فقال السمسار أو في بيتك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد  
منهم ما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الجولة كذا في الخلاصة \* وفي العميون عن محمد رحمه  
الله تعالى فمين دفع الى ملاح أكرار حنطة أن يحمل كرايكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص  
طعماى وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام كما جنى  
ياخذ منك من كل كره مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح  
ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كما جنى حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب  
الطعام كما جنى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل أنه أراد به حتى تسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك  
ويحتمل أنه أراد به تضمن من طعامك كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل  
( ٢ ) أعطى للقصار ثوبا ودفع اليه الاجرة قصرة في يومين ويرده اليه فلم يتصره وأمسكه عنده الى أن هلك  
قال يضمن ٣ أعطيته بشرط أن تسكه في عشرة أيام ٤ البار جامة نوع من الجوالق

على الصغير وأدرك في متهم الله  
الخيار بين الامضاء والابطال  
وان على أملاكه لا يلى الخيار  
في ابطاله كالا يلى ابطال بيع  
نقد عليه في صغره وان أجر  
الصغير في عمل أبوه أو جده  
أو القاضي بأجر مثله جاز  
وان باقلا لصاحب المحيط  
على جواره وان باقلا من  
المثل \* الاصل أن أضعف  
الاوصياء كوصى  
الام والاخ والسهم في أقوى  
الحالين وهو وصى الورثة  
كأقوى الاوصياء وهو وصى  
الاب والجد والقاضى في  
أضعف الحالين وهو وكبر  
الورثة فيكون وصى الام  
حال صغر الورثة كوصى  
الابخال كبرهم فلا يلى  
وصى الام والاخ والعم  
التصرف حال قيامهم ولا  
قيام أو وصياتهم أو أوصياء  
أو وصياتهم ولا يلى وصياتها  
التصرف في غير تركة الام  
منقولا أو عقارا وان لم يكن  
للصغير هؤلاء فلوصى الام  
حفظ مآثر كته الام وبيع  
المنقول من الحفظ لا العقار  
\* ولو فى السترة دين باع  
المنقول وغيره لقضاء الدين  
فقط ولا يلى الشراء للتجارة الا  
ما لا بد منه كالنفقة والكسوة  
لكن من تركة الام \* وأحد  
الوصيين اذا باع مال الصغير  
من الآخر لا يجوز عند  
الامام لانه لو باع من أجنبي  
لا يصح فكذا من الوصى الآخر \* باعت الام مال ولدها الصغير بلا امر القاضي ولم تكن وصية قبل اللول ابطال البيع وقيل لا  
قبل بلوغه \* باعت تركة زوجها بعد موته ولها منه صغار زاعة الوصاية منه ثم أنكرت الوصاية لا تصدق على المشتري وبوقف الامر الى ادراك

الصغار فبعده ان زعموا وصايتها أجرى البيع وان كذبوها فباطل وان كان المشتري بنى على المشترة ولو أراضا ليرجع به عليها فان زعم صبي غير بالغ انها ليست بوصية ان ما ذرونا في التجارة تصح دعواه فان عجزت عن استرداد العقار (٤٨١) ضمنت قدر قيمتها على الزاوية التي تضمن

العقار بالبيع والتسليم \*

ولو كان مال اليتيم غائباً

فاتفق الوصي من ماله على

الصغير فتبرع استحساناً الا

أن يشهد أنه قرض يرجع

عليه \* اشترى الجدل لحافه

داراً حال قيام الأب من مال

نفسه واشهد على ان يرجع

على الحافل لا يصح عليه

لعدم ولاينه حال قيام الأب

وينفذ على الجد لان الشراء

مضى وجده نفذاً نفذ \* وكل

الوصي رجلاً اشترى مال

الصغير لاجل الوصي لا يجوز

الا اذا كان الوصي حاضراً

وقيل كالأب \* خاف

الوصي على عقار الصبي تسلط

الظالم جاز له البيع وان لم

يحتاج الى عنه \* طمع الظالم

في ماله ولا يقدر على دفعه

الاباع طامش فاعطى لايضمن

ان لم يقدر على الدفع الا

بالدفع وان قدر بدونه ضمن

\* مرتباً له على ظالم وخاف ان

لم يبره نزع فبره لايضمن \*

رجل استباع مال الصغير

بالبف وآخر بالبف ومائة

والاول أم لا باعه من الاول

وان باعه هو والمتولى بازيد

من الثمن فأقال لا تصح

اقالته وكذا واشترى له أو

لوقوف ثم أقال ان كانت خيراً

صحت والا

(التاسع في الوكالة بالشراء

وفيه الفضولي)

(٦١ - فتاوى رابع) الوكيل بماذا نوى عنده ان يكون لا ثمرة فله وان نوى لنفسه فله نفسه وان اختلفا يحكم النقد وان اختلفا على أنه لم يحضره نية يحكم النقد عند الثاني وعند محمد لا وكيلاً وقول الامام فيما ذكره العراقيون معه وغيرهم ذكره مع الثاني وهذا فيما

وان كان المراد به الثاني فعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الاجمالية أو تقصيره منه وعليه الفتوى كذا في المضمرات \*

(الفصل الثاني فيما اذا اختلف الأجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة) \* المؤجر اذا وجد بالاجرة

عيباً أو أراد ان يرتدها على المستأجر ان كانت ديناً بان كانت دراهم أو دنائراً أو مكيلاً أو موزوناً في الذمة سوى

الدراهم والدنانير أو عينا كسبوع بعينه أو جنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له أن يرتدها على المستأجر

سواء كانت الاجرة ديناً أو عيناً وان كذبه المستأجر وقال ما أعطيتك هذا ان كانت الاجرة ديناً ولم يكن أكثر

المؤجر يقبض الجيد ولا بالاستيفاء وانما أكثر يقبض الدراهم لا غير فالقياس أن يكون القول قول المردود

عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول المراجع بعينه وهو المؤجر اذا أكثر يقبض الجيد

بان قال قبضت الجيد أو قال قبضت الاجرة واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا

في النحيط \* ولو كان الاجر ثوباً بعينه فقبضه ثم جاء برده بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالحق قول

المستأجر فان أقام رب الدار لينة على العيب رده سواء كان العيب يسيراً أو فاجشاً ثم ينفسخ العقد برده

لقوات القبض المستحق بالعتد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو أجر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع

رده يرجع بحصة العيب من أجر مثل الدار كذا في المبسوط \* ولو استأجر فاحي من رجل بيتاً فباع فيه زمناً

ثم خرج منه واختلفا في قيمته من الرفوف وأشباهها فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال

المستأجر لا بل أنا أخذته فالحق ما أن يكون القول قول رب الدار مع عينه وفي الاستحسان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطعان وسائر الصنائع اذا اختلفا فيما يحده الصانع في العرف والعادة دون

الآجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والخاص في جنس هذه المسائل أن كل شيء يحدنه المستأجر

عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب أو في

خشبة أدخلها في السقف فقال رب الدار أنا آجرتك وهذا قيم او قال المستأجر أنا آجرتك فان القول قول

رب الدار مع عينه كذا في النحيط \* والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ

ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع أو آجر أو حص أو جذع أو باب موضوع هو للمستأجر فان أقام الينة

في كل شيء جمعنا القول فيه قول المستأجر فالينة ينسبته رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية أو بالوعة

محفورة فقال المستأجر أنا آجرتها أو أنا آفلها فالقول قول رب الدار وكذلك الخوص والسترة والخشب المبني

في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنياً فاما ما يكون موضوعاً فاعينه كالسلم فالقول قول المستأجر

كذا في المبسوط \* فلو أقرب رب الدار أن المستأجر حصصهم أو فرشها بالآجر أو ركب فيها باباً أو غلقها

فالمستأجر قلعه فان أضر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في الخلاصة \* وان اختلفا

(١) في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر أن المستأجر هو الذي يبنه لحاجته اليه كذا في محيط

السرخسي \* ولو كان في الدار كوارات فحول أو سمات فذلك كله للمستأجر كالتناع الموضوع كذا

في المبسوط \* ولو خر المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار كما كان من كبحوا الباب والسريرو غلق الباب

فالقول قول رب الدار وما كان منه مصلواً نحو الفرش والاولى والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر

كذا في الغيانية \* الا في أحد مصرعي الباب اذا كان موضوعاً والاخر من كبا أو لوح يعلم أنه سقط من

السقف فهو للدار وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهم يد من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف أنه

من بيت انهم يد فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله لو كان رب الدار امره

بالبناء في الدار على أن يحسبه له من الاجرة فانه قاعاً على البناء واختلغا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار

(١) قوله في الاتون كتشور وقد يخفف أخذ ود الخباز والخصاص ونحوه كافي القاموس ٥١ بحراري

إذا ألتقى أملا أو أضافه إلى دراهم الموكل فله وإن إلى دراهمه فله أو كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه وإن بشيء بعينه فاشهد الوكيل أنه يشتريه لنفسه أو موكلاً آخر بان يشتريه له ففعل (٤٨٣) كان للأول إذا اشتراها أكثر مما وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به \* دفعه عشرة بشراء شيء ففعل ولم ينفق العشرة المشتري للموكل وأنفق العشرة في حاجته ثم قضاه عشرة أخرى من عنده جاز ولو نقد عشرة الموكل بعد ما اشتري بغيرها ولم يسلمه إلى الموكل وقع الشراء للوكيل وإن اشتري بعشرة مؤجلة ونوى الشراء للموكل لم يصدق ولم يلزم الموكل \* وكله بشراء شيء ونذ كرا حليته وغنمته فاشترى فالتعيين إليه ولو هلك فله الذي ساءه لأن الضمان لا يطلع عليه وأولو الغنم مختلفان في الذكر بأن لأحد همدراهم ولآخر ذنانير فاشترى بالنذانير وقال ذلك لذي الدراهم يلزم الوكيل للخالفه \* قال لا تخراشتر عبيدي من فلان إن علم فلان بأمره جازوا لا فساداً على رواية الزيادات وفي الأصل جاز ولم يشترط العلم ومنهم من أوله وجهه على العلم \* قال لاهل السوق بايعوا عبيدي هذا صار مأذونا وإن لم يعرف العبيد ولو قال لا تخرب عبيدي هذا من إني هذا إن علم الابن صار مأذونا ولا فساداً بخلاف ما إذا أوصى لا تخرب ولم يعلم بالوصاية حيث يكون وصياً \* تعيب المشتري قبل قبضه خيرا لو كيل إن شاء رضي به وإن شاء رده سواء كان العيب يسيراً أو فاحشاً غسباً فإنه إن كان فاحشاً

يفوت به جنس المنفعة كالمبي وقطع المدين يلزم الوكيل وإن يسيراً كالمور وقطع إحدى اليدين يلزم الموكل وإن مات الوكيل قبل الرد بترده الموكل \* وكله بشراء عبيد بغير عينه فاشترى من قطعته يده فنقد على الموكل عند الامام لاطلاق اللفظ ولو بعينه

والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تن أو بنيت بغير إذني فالقول قول رب الدار كذا في المسبوط \* قالوا هذا إذا كان مشكلاً الحال بأن اختلف في ذلك أهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يذوقه المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانسكار والمستأجر يذوق زيادة بقائه الأجر ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فأمّا إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما فالقول قوله كذا في المحيط \* ولو كان على باب من ماصراعان أحدهما ساقط والآخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار إذا عرف أنه أخوه وإن كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان يتساقفه مصوراً ويجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطر وحافى البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع عينه وإن كان منقولاً كذا في الذخيرة \* إذا تشارك منزلان من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فأدخله في الدار وخلى بينه وبين المنزل وقال أسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الأجر فقال المستأجر ما سكنته حال بني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار أو غاصب ولا بينة له بذلك والساكن مقتر بذلك أو جاحد لا يلتفت إلى قول الساكن وإذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الأجر والمستأجر فينظر في ذلك إن كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الأجر وإن كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه \* رجل تشارك من رجل بيتاً كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت أجر البيت فقال المستأجر إنما أعرتنيته أو أسكنتنيته بغير أجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع عينه وإن أقام جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك إذا قال الساكن إن الدار داري ولا حلق لك فيها فالقول قول الساكن مع عينه فان قال الساكن الدار فلان وكأني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للدعي وإن قال المستأجر أنك وهبت لي المنزل فلا أجر لك وقال الأجر بل أجرتك فالقول قول المستأجر في الأجر وإن أقام جميعاً البينة يؤخذ بينة الموهوب له وهذا كله إذا لم يكن أقتر الساكن بأصل الكراء فأمّا إذا أقتر بأصل الكراء ثم ادعى الهبة أو العارية فانه لا يصح عليه الأجر الآن بقي بينة والمستأجر خيار الرؤية إن لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم أراه فالقول قوله فإذا حلف أنه لم يره أدها الآن تقوم بينة أنه قد رآها كذا في المحيط \* ولو استأجر داراً شهراً ثم ادعى المستأجر أن الأجر باعها منه بعد الإجارة وأنكر الأجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الإجارة تكون لازمة فيما مضى لأنها تصادق على الإجارة والبائع لم يثبت كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تشارك من رجل على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم وموتهم مادام في الدار (١) فالإجارة فاسدة فان سكن كان عليه أجر المثل كافي سائر الإجازات الفاسدة فان قال المستأجر أنفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب المنزل وإن أقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تشارك داراً شهراً بعشرة دراهم فسكنها يوماً أو يومين ثم تحول إلى دار أخرى كان للأجر أن يطالبه بأجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوماً واحداً فالقول قوله وإن أقام البينة فالبينة بينة الأجر كذا في الذخيرة \* وإذا استأجر من آخر داراً شهراً بدرهم فسكنها شهرين فعليه أجر الشهر الأول دون الشهر الثاني فان أنه سدد شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن ولا ضمان فيما أنه سدد من سكناه في الشهر الأول فان اختلفا فيما أنه سدد فقال المستأجر انما (١) قوله فالإجارة فاسدة لأن الأجر مجزئ فله لا يدرى قدر ما يكفيههم وجهالة الأجر مما يوجب فساد الإجارة كذا في المحيط اهـ معصمه

انهدم

فقطعت يده لا يلزم لأنه يتناول السليم بحكم الإشارة \* الوكيل بالشراء أخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فأراه الموكل فلم يرض به فهلك في يده الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ثم يرجع به على الموكل أن كان أمره (٤٨٣) بالأخذ على وجه السوم وإن كان لم يأمره

لا يرجع \* والوكيل بالسلم يقبض المسلم فيسه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال والثمن إن شاء أخذه من الموكل وإن شاء أداه من ماله ولا يكون متبرعا فيرجع وإن هلك عنده لا يضمن وله الحبس إلى أن يقبض حقه عندهنا خلافاً لفرقوان نقداً الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم يقبضه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فأبى إلا أن يسلم المشتري فإن كان الأمر طالبه بتسليمه حين كان المشتري بحضرتهم أولم يسلمه حتى يقبض الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لأنه لا يمنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلا ضمان يمنع حال غيبته وإن كان الأمر لم يطلب منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمنع عن دفع الثمن لأنه صار ديناً في ذمة الأمر \* قال بعث لفلان وقال الفضولي اشتريت أو قبضت لفلان أو لم يقل لفلان أو قال الفضولي بع لفلان فقال بعث وقال اشتريت لفلان أو قبض لفلان أو قبضت منك فقال الفضولي اشتريت أو قبضت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف أو قال الفضولي اشتريت لفلان

أنهم سجدوا في الشهر الأول وصاحب الدار يقول اغناهم من سكاك في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستأجر مع يمينه واليمين بينة لصاحب الدار كذا في المحيط \* وإن زاد على الشهر الأول يوماً أو يومين فقال المستأجر اغناهم دمت في الشهر الأول فالقول قوله لأنه غاصب كذا في المبسوط \* تكاري بيتاً أو داراً على أن يسكنها شهر فأعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر طالبه رب المنزل بالأجر فقال المستأجر لم أقدر على فتحه وقال الأجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما فإنه ينظر إلى المفتاح الذي دفع إليه للحال إن كان مفتاحاً لا يلائم الغلق يمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم أقدر على فتحه وإن كان ما دفع من المفتاح لا يلائم الغلق ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يقضى وإن أقام البينة فالبينة بينة رب المنزل وإن كان المفتاح مفتاحاً لا يلائم الغلق كذا في جواهر الاختلاط \* أجر داره سنة فلما انقضت أخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكسستها وأرميتها فألصقها بداري ذلك ضمنها وإن تكسر فالقول له مع يمينه كذا في الكبرى \* إذا استأجر الزجل من آخر حمامة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه لصاحب الحمام أو للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقيين لي وقال المستأجر هو لي وأنا نقله فالقول قول المستأجر إذا لم يعرف كونه المدعى به في يد صاحب الحمام قبل هذا فأما الرماد فإن كان ذلك من عمل المستأجر وكان مقرراً بذلك فعليه أن ينقله فإن جحد أن يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط \* وإن استأجرت المرأة حلياً معلوماً تلبيسه يوماً إلى الليل فهو جارية وإن ألبست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا أجر عليها وإن اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لا بل ألبست غيري ذكر أن القول قول صاحب الحلي . معنى هذا أنهما اختلفا في الأجر فقال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الأجر وقالت المرأة ألبست غيري فلا أجر علي قالوا لا يجب أن يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار أن يحكم الحال إن كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الحلي وإن كان في يدها غيرهما فالقول قولها فإن هلك الحلي كان لرب الحلي أن يصدها ويغنيها ولا أجر له كالألباس معانية وإن كذبها فادعها برأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي إذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر أكرتني من الكوفة إلى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل أكرتني من الكوفة بعشرة دراهم إلى قصر والقصر هو المنتصف إن لم تقم لأحدهما بينة فأنهما يتعاضدان ويتراضدان وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى بينهما وإن أقام جميعاً البينة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقول يقضى إلى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم يرجع وقال يقضى إلى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وإن استأجر الدابة إلى مكان معلوم ولم يسلم ما يحمل عليها فإن اختصموا ردت الاجارة وإن حمل عليها أو ركبها إلى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبداً ولم يسلم ما استأجره له كذا في المبسوط \* وإن استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها إليه بغير سرج ولا لحام وقال أكرتني عرناً أو لم أكرتني بسرج ولا لحام وقال المستكرى استصكرتني بسرج ولحام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \* إذا تكاري ثلاث دواب من بغداد إلى مدينة الري بأعيانها كانت الاجارة جائزة وإذا جازت الاجارة فلو أن المكاري باع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو أجر أو أعار أو أودع فجاء المستكرى ووجد الدواب في يد غيره فأراد أن يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهو ذا على وجهين أما أن يكون المكاري حاضراً أو غائباً فإن كان المكاري حاضراً فإنه تقبل بينته عليه وإن كان يقر أنه أجرها منه وإذا سمعت بينة المستأجر وكان المكاري باعها من غيره كان باعها بعذر بأن كان عليه دين فادع لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وإن باعها بغير عذر كان المستأجر أحق بها إلى أن تنقضي مدة اجارته وإن كان أجر من غيره أو وهب

وقال البائع بعث منك الأصح عدم التوقف ولو قال بعث هذا منك لفلان فقال المشتري اشتريت أو قبضت أو قال المشتري اشتريت لاجل فلان وقال البائع بعث لا يتوقف وينفذ اتفاقاً ولو قال الفضولي اشتريت لفلان على أنه بالخيار لا يتوقف بخلاف شراء لفلان بلا



خيار وملك الفضولي نقض الشراء الموقوف ولا يملك نقض النكاح وكذا لومات الفضولي قبل الاجازة انفسخ (العاشرة في الوكالة بالبيع) الوكيل بالبيع يملك بالعروض (٤٨٤) فيما يتغابن في منله عند الامام ثم بعده ينظر ان وكله ببيع عبدا بعينه فباعه بغير عينه

أو تصدق كان المستأجر أحق به إلى أن يستوفي اجارته ثم يجوز هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا اذا كان المكارى حاضر فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة شترى أو تصدق عليه أو موهو به لانه يدعى المالك لنفسه فيما في يده فينتصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعده هذا ان كان باعه المكارى بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر أو وهب أو تصدق كان المستأجر أحق به إلى أن يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا أو مستعيرا أو مودعا وقد صدقه المستكرى فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر أحق به حتى يستوفي اجارته ولم يذكر أن المستأجر الاول أحق به أم الثاني ويجب أن يكون الجواب على التفصيل ان كان المكارى حاضر فاما المستأجر الاول أحق به وان كان غائبا فالمستأجر الثاني أحق به لان المكارى اذا كان حاضرا فبينته المستأجر الاول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبينه العادلة كالثابت معاينة ولو عاين القاضى اجارته أو لاجل الاول أحق به فكذا اذا ثبت بالبينه وأما اذا كان المكارى غائبا فبينته المستأجر الاول لا تقبل في هذه الحالة فيكون الثاني أحق به إلى أن يستوفي اجارته ذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد أحمد الطواويسى والشيخ فخر الاسلام على البرزوى أن بينة المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وقرابين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة \* ولو استكرى الدابة فقال له المكارى استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطى نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقر صاحب الدابة بذلك برئ المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة إلى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية \* وعلى المستكرى البينة أنه استأجر الغلام وان كان المستكرى وكيل بالاستئجار فان أقام البينة على أنه استأجر الغلام بعد هذا أو أقر الغلام أنه قبض منه النفقة إلا أنه ضاع أو سرق منه وأنكر المكارى كان القول قوله لانه لما ثبت استئجار الغلام صار الغلام وكيل من جهة المكارى بقبض ما عليه من الكراء \* مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة \* فان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة إلى الغلام وأنكر الدفع فاقتر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ذاهبا وجائبا فأتى المكارى في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكرى فقالت الورثة انما أجر لآبائنا هذه الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المستكرى ذلك فالقول قوله وان أقام بينة هال بينة الورثة فاذا استأجر رجل دابة من رجلين ذاهبا وجائبا إلى بغداد فقال أحدهما كرينا كهنا عشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استئجار المعقود عليه ولا يستلها بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا التحف القاضى العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق أحدهما بأن كان يدعى العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويحكم القاضى في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر فاذا التحف وطالب أحدهما بالنسخ من القاضى أو طلبا جميعا فان القاضى يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالأموال أحدهما وان وقع الاختلاف بعد استئجار المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان أقام بينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما ادعى من الاجرة فيقتضى للمدعى خمسة عشر بسبعة ونصف ويقتضى للآخر بخمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه وأما اذا اختلفا في

لا يجوز كالأموال باعه الموكل ولو باعه بغير عينه ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع أو أقل قدر ما يتغابن فيه جاز وان قدر ما لا يتغابن فيه لا يجوز اجتماعا في الاصح لان كلا يكون مشترى في المقابلة وكذا لو باعه بعشرة أثواب هروية لا يتحمل الغبن الفاخش ولو باعه بمكيل أو موزون بعينه فكذلك وبغير عينه اختلفوا على قول الامام والاجارة كالبيع \* باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسيئة لا يجب بر الوكيل على الخروج الى تلك البلدة لقبض الثمن بل يؤمر الوكيل بالقبض عند عدلين يروحان الى تلك البلدة أو يأخذ كتاب القاضى الى تلك البلدة \* باع بضائع الناس وبجل الاغان من عنده ثم أفلس المشتري وتوى الثمن عنده رجوع عما أعطى من الثمن الى المالك لانه كان بشرط الرجوع \* باع وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع لا يرد الدلالة لانه بالاستحقاق لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكا \* قال لا تخر اشترى جارية فلم يقل نعم ولا لا ثم اشتراها ان أشهد أنه اشتراها لنفسه فله وان لم يقل شيئا ثم أحال الشراء للآخر ان لم يحدث بها عيب صدق وان ماتت أو تعيبت لانه

متهم فيه \* بعث أغنا مال إلى يباع فباعها وماتت المشتري تسليم الثمن الى البياع لا يملك له الاغنام وارث البياع قدر قبل ان يبرهن على قبضه الثمن لانه لا يكون مجهلا قبل ثبوت قبضه فلا يملك بالركة ولا يملك البياع المشتري أيضا الا بالمر وصى البياع لا يتقال

حق قبضه اليه فان لم يكن له وصي رفع الى الحاكم ثم ينتصب كاحد المتفاوضين اذا مات بعد بيع مال المتفاوضة وله وصي وكذا لو كان للبائع وكيل حال حياته يقبضه الوكيل ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الا ببينة \* باع ما وكل (٤٨٥) به في بلد آخر والطريق كان مخوفا

فجعل الثمن في برذعة حمار  
ونزل مع القافلة فسرقت  
الحمار لا يضمن وان كان الحمل  
بلا امر \* دفع اليه ثوبا  
ليبيعه وبعطى ثمنه زيدا  
وطالب الثمن من زيد فانكر  
قبضه وادعى البائع اعطاه له  
فان كان باع بلا اجر فالقول  
له ولا ضمان عليه وان باجر  
فكذلك عنده خلافا لما  
لان البديل امانة فكذا  
بذله لانه اجره مشترك ولا  
ضمان على زيد لان قول  
البائع ليس بحجة عليه  
\* غاب وامر تلميذه ان يبيع  
السلعة ويسلم الثمن الى  
فلان فباع ولم يسلم حتى  
هلك لا يضمن \* سلم الوكيل  
المبيع قبل قبض ثمنه وكان  
الموكل قال له لا تسلم قبل  
قبضه لا يضمن لان حقوق  
العقد له \* دفع الوكيل العين  
الى المستام حتى يعرضه على  
أهله فتلف في يده لا يضمن  
والفتوى على أنه يضمن ولو  
باع الوكيل بالذناير وأخذ  
العدلي عوضه فرفض  
فالتفاوت على الموكل كالمو  
هلك لانه في الاستدعاءات  
البيع بالعرض وفي الخزانة  
ان قبل قبض الموكل فعلى  
الوكيل وفي فتاوى القاضى  
الوكيل بالشراء بالدرهم  
اشترى بالذناير وبالعرض  
لا يضمن الوكيل للموكل \* باع  
الفضولى عبدا غيما من رجل

قدر المعقود عليه في المسير فقال أحدهما كرىنا كرهنا الى المدائن وقال الآخر الى بغداد وانفقا على الكراء  
فان كانا اختلعا قبل المسير والمستاجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويدعى مكانا آخر بعد ما يقران فانه  
يجب التحالف في نصب كل واحد منهما فان خلعا وطلبا الفسخ من القاضى فسخ القاضى العقد في جميع  
الدابة وان كان المستاجر يصدق أحدهما فيما يدعى فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في  
نصيب الآخر فاذا خلعت العقد في نصيبه ونفى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا  
اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى أحد المكانين فالقول قول الآخر مع يمينه وان أقاما جميعا  
البينة فالبينة بينة المستاجر اذا كان يدعى زيادة مسير على ما يقولان كذا في المحيط \* تكرارى شق محمل  
فقال الحمال عنيت عيدان الحمل وقال المستكرى بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكرارى به خشب  
الحمل فالقول للحمال وان كان مثل ما يتكرارى من الابل فالقول للمستكرى لان اسم المحمل كما يطلق على  
العيدان يطلق على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجعولا فوجب استنباط المراد من المقفوظ بالسمى  
كذا في محيط السرخسى \* واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستاجر  
والاجير فان اختلفا في ابقاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري  
ينكر وان اختلفا في ابقاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط \* رجل تكرارى غلاما ليذهب به  
بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال له الذى ارسل اليه الكتاب لم تأتني به فعلى الغلام البينة  
على ما يدعى لانه يدعى ابقاء المعقود عليه فان أقام البينة أنه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت  
باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه أعطيت به أجره عشرة دراهم  
فعليه البينة على ذلك كالموكل كان المرسل هو الذى يدعى ابقاء الاجر وان أقام الغلام البينة أنه قد أتى بغداد  
بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل تكرارى دابة من رجل ولم يسم بغيره ولا وجارها  
بجوارها فاختلعا فافترقا فقال المستكرى انما استكرى منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكارى لابل  
أكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لأحدهما بينة فانهما يتحالفان وان  
اختلفا بعد الركوب ولم تقم لأحدهما بينة فالقول قول المستاجر فاما اذا أقاما جميعا البينة ان وقع بينهما  
الاختلاف في المعقود عليه وهى المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المستاجر وان وقع الاختلاف  
بينهما فى الاجر فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكارى كذا في المحيط \* واذا تكرارى دابة من  
السكوفية الى فارس وسعى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا فى النقد فقال المستاجر أعطيتك نقد  
فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس أنقص وقال المكارى لابل عليك نقد كوفية لان العقد كان  
بكوفية ونقد كوفية أزيد كان عليه نقد المكان الذى فيه العقد لا نقد المكان الذى حصل فيه الوجوب كذا  
في الذخيرة \* استعمله فى الرستاق باجارة فاسدة واختصه فى البلد وأجر مثل ذلك العمل يتفاوت فى  
المكانين يجب أجر مثل ٤ له فى المكان الذى استأجره فيه كذا فى القنية \* اذا استأجر الرجل الدابة الى  
الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركها فلما كان بعد ما رجع من الحيرة اختلفا فقال المستكرى لم  
أذهب بها الى الحيرة فلا أجر على وقال صاحب الدابة لابل ذهبت بها الى الحيرة ولى عليك الاجر فان لم يعلم  
خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستاجر وان علم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب  
الدابة هكذا فى المحيط \* فان تكرارى يوما الى الليل بدرهم فأراه الدابة على أريها وقال اركبها اذا شئت فلما  
جاء الليل تنازعا فى الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستاجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها  
فلا أجر عليه وعلى رب الدابة البينة أنه قد ركبها كذا فى المبسوط \* رجل استأجر عبدا يحيط معه مشاهرة  
كل شهر بأجر مسمى فجعل الخياط الاجارة وادعى العبد أنه عبده وأقام رب العبد البينة على الاجارة

فقال المسالك للبائع أو المشتري سلمت هذا العبد كان اجارة للعقد بعنة قوله أجزت \* باع الوكيل بحضرة الموكل حقوق العقد متعلق بالوكيل  
لا بالموكل \* الوكيل بالمبيع مطلقا يملك البيع بشرط الخيار والفسخ \* أهالة الوكيل بالسلم واقله الوكيل بالمبيع جائزة عند الامام ومحمد بخلاف



ياخذها الخامس أوضي بثلاث ماله ثم باع في مرضه شيئا بمائة يسيرة تدخل الحجابة في الثالث \* السادس باع المريض المحيط دينه بماله مايساوى مائتين بمائة ولا مال له سواء صار المريض محابيا بمائة فتسقط الحجابة بقدر الثلث ثم يقال للشترى (٤٨٧) اما ان يبلغ الثمن الى تمام الثلثين ولا

يرد من المبيع شيئا واما ان يفسخ وليس له امسالة شئ من المبيع ولو قال الدلال لأعلم ضياع الثوب من يدى أو كفى لا يضمن \* دفع الدلال الثوب الى ظالم لا يمكن استخلاصه ولا أخذ الثمن أيضا يضمن اذا كان الظالم معروفا فصنعه \* دفع السلعة الى مناد ينادى به وطلب منه بعشرة فضاغ يضمن القيمة ولا شئ على المتنادى \* ولو دفع الدلال أو

الوكيل الثوب الى من يعرضه على البيع أو على من يريد الشراء ففسى أو ضاع بأن هرب به لا خذفيل ان لم يأذن بالدفع يضمن وان أذن لا وقيل يضمن مطلقا وهو الاصح وقال صاحب المنظومة لا يضمن واختار بعض أنه لا يضمن اذا لم يفارقه فان فارق ضمن كاعلم في المودع الثاني والبعض على أن المدفوع اليه ان كان مأمو لا يضمن لانه مأذون بالدفع اليه عادة ولا يضمن \* الفضولي لا يملك الفسخ قبل الاجازة ويعدها يملك لانه صار مأذونا \* باع ماله بلا اذنه فقال أحسنت أو أصبت أو وفقت فليس باجازه وكذا كفتني مؤنة البيع أو أحسنت فجزاك الله خيرا وعن محمدان أحسنت أو أصبت اجازة فصار على

الروايتين وفي المتن وقوله له بثس ما صنعت اجازة لقبض الثمن \* باع مال أسه بلا اذنه ثم ورثه لا ينقد ولا تجدد وكذا زوج أخته برضاها حال حياة الأب بلا اذنه ثم انتقل الى الأخ الولاية جاز باجازه بعد انتقال الولاية لا بالسكوت والفرق ان السكاح ولا ينفذ بها الاجازة والبيع قليل

أصاب الأرض فهو لرب الأرض وما أصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة \* قال أبو بكر استأجر دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وأدعاهما لنفسه ولم يصدق أنه مستأجر واستحق عليه هل للآخر أن يرجع على بائعه قيل لا واليه أشار في الباب الثاني من الزيادات فانه قال جارية في يد عبد الله فقال ابراهيم لمجد هذه الجارية بعتم أم نسلك اليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا يراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو استحق انسان الجارية بالبيعة من يد عبد الله ليس لمحمد أن يرجع على ابراهيم فان كان المدعى للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بأن قال هذه الدابة ملكي غصبتها مني ينتصبه هو خصما وتسمع عليه البيعة ويكون للآخر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر أنى استأجرت هذه الدار التي في يديك من فلان بتأرجح كذا قبل أن تستأجرها هل ينتصبه صاحب اليد خصما للمدعى في حق اثبات الاجارة عليه حتى لو أقام بيعة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما أن ادعى على صاحب اليد فعلا بأن قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فأخذتها مني بغير حق أو غصبتها مني تسمع بينته وأما اذا قال استأجرت من فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط \* المستأجر اذا ادعى أنه استأجر الأرض وهي فارغة وادعى المؤجر أنها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر الحال ان كانت الأرض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآخر وهو المختار كذا في خزانة المفتين \* باع الدلال ضيعة رجل بأمره فقال صاحب الضيعة بعتم ابغى أجزوا وقال الدلال بل بأجر فان كان هذا الدلال معروفا بأنه يبيع أموال الناس بالاجر لا يصدق الا امر على دعواه ويجب أجزا المثل كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال الراعى خفت الموت فذبحتها فأنكر المالك فالقول قوله وعلى الراعى البيعة كذا في الوجيز للكردرى \* وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعى مع المالك فقال الراعى ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعى وفي صيد النوازل أما الاجنبى اذا قال ذبحت شاة وهي ميتة هل يكون مثل الراعى قال ينبغي أن يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قال بعض الفقهاء رجعهم الله تعالى لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة بذلك وأنكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعى ذبحتها لانهم امرضة وقال صاحبها ما به امرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعى كذا في الفصول العبادية \* دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر وقال المؤجر آجرتهم بهذه الاجرة شهرين وأبحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتهم سنة فالقول للمؤجر لانه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم

### باب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب

يجوز استئجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق الر كوب جاز أن يركب من شاء كذا في الهداية \* واذا ركب نفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره كذا في الكافي \* فان ركبها المستأجر أو غيره بعد ماتعين راكبها فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهر النيرة \* فان قال على أن يركبها فلان فاركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي \* اذا انكاري من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسألة أنها استأجرا ابلا بغير عينها لان استئجار ابل بغير عينها لا يجوز لظلال المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له المستكاري احملنى الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكاري وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما أشبه ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفق بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتادا ولو لم يكن كذلك لا يجوز \* ولو

فيشترط كونه مالكا \* باع مال الغير بلا اذنه بما لا يتعين بشرط قيام الاربعة للاجازة المالك والبائع والمشتري والمبيع ولا يمنع هلاك الثمن فان الاربعة قائمة أو ان الاجازة (٤٨٨) صار الفضولي كالو كبل عنه وأخذ الثمن ان قاما وان هالكاهلك امانة وان كان مما يتعين

بشرط قيام الخمسة الثمن أيضا \* غصب عبدا وباعه من آخر ثم أجاز المالك البيع ولا يعلم أن العبد هالك أم قائم قال محمد وألا تصح الاجازة ثم رجح وقال لا تصح حتى يعلم حياته فان زعم المشتري هلاكه عند الاجازة والبائع حياته فالقول للبائع \* باع عبد الغير فأبى من المشتري ثم أجاز المالك البيع جاز عند الثاني خلافا لفرق \* باع عبد غيره بلا اذنه وجاء المشتري فضولى الى المالك وقال اشتريت مالا فقال ان كنت اشتريت بمائة درهم فقد أجزت فان كان اشتراه بمائة أو أكثر لم يبيع وان باق أو باق دينار لا والدينار معنى يخالف الدرهم وان كان الخمسة باقية فاجاز البيع جاز ويكون اجازة عقد لا اجازة نقد فيكون العرض (١) للفضولي للمالك ويضمن قيمته ولو قيميا أو مثله لو مثله للمالك لان المقابضة شراء من وجه والشراء لا يتوقف فستم على الفضولي لانه أهله وقد نقد الثمن من مال غيره فيضمنه له فاندفع ما لو ديسلانه بائع من كل وجه فاذا أجاز كان مجبزا للعقد فيكون بدله له واذا مات المالك قبل الاجازة فاجاز ورثته لا ينفذ بخلاف القسمة فانها تنفذ عند الثاني

استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نخت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقد وان شاء تربص الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تكارى حوله بغير عينها يحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى كذا في خزانة المفتين \* في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك المكان وقد استسلم لها فلا أجر عليه وان أنفذها الى ذلك المكان وجب الاجر كركب أو لم يركب وهذا اذا أنفذها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكث مشل ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب أو لم يركب ولو مكث كثيرا مقدار ما لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التتارخانية \* رجب استأجر دابة يوم ما وانتفع بها فيه وأمسكها تلك الليلة وقد ورم بطنها واعملت فتر كهافي الدار التي هي فيمها وهي دار غيره فماتت يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* ولودفع المكارى الدابة الى المكترى لا يجب عليه أن يبعث تلميذه أو غلامه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب كذا في الغياثة \* وفي الصيرفة استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى على غيرها قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التتارخانية \* ولو تكارى من الفرات الى جعفي وجعفي قبيلتان بالكوفة ولم يسم أى القبيلتين هي أو الى الكوفة ولم يسم أى الكافتين هي الظاهرة أو الباطنة فعليه أجر مثلها ومثله بخارى اذا تكاراها الى السهلة ولم يبين أى السهلتين هي سهله قوت أو سهله أمسيرة أو تكاراها الى خنوب ولم يبين أى القريتين والسهلة (ريكستان) وسهلة الامبرورب سمرقند كذا في الظهيرية \* استأجر دواب من خوارزم الى بخارى بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالعقد ينقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القنية \* تكارى دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع الى أيام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردرى \* استأجر بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون الجي وفي العارية على الذهاب والجي \* كذا في الذخيرة \* (في فتاوى آهو) استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فرضت فلم تطق الا خمسين فحمل عليها مائة يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي يبيع الدين لانه رضى بذلك كذا في التتارخانية \* واذا تكارى دابة من أحداهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والتي الى حلوان بعينها فاجاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجرز وعليه فيماركب أجر مثله ولا ضمان اعتبار العقد بالفساد بالجائر كذا في المبسوط \* ولو تكارى دابة من رجل صفقة واحدة يقسم الاجر على أجر مثلها (١) لأعلى قدر جهلها وكذا اذا استأجر غلامين للخطابة ونحوها كذا في الغياثية \* واذا تكارى قوم مشاة بلا على ان المكارى يحمل عليه من مرض منهم أو من أعيانهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير ونفسه يرها أن يركب واحد منهم ثم ينزل ثمر يركب الاخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة \* واذا أجزر رجل دابة الى الجبانة أو الى الجنانة فهذا لا يجوز وقالوا لا يجوز الا الى الجبانة في بلدة لاهلها جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان في بلاد محمد رحمه الله تعالى جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدرى الى أيتهما أجزر اما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على أول حدود من تلك الجبانة وفي الجنانة انما لا يجوز اذا كان المصلى اثنين أو ثلاثة ولا يدرى الى أيهما أجزر اما اذا كان المصلى واحدا أو أكثر الا أنه يعلم أنه الى أيهما أجزر يجوز كذا في الذخيرة \* وان استأجر دابة ليسخ عليها رجلا أو وليته على رجلا لا يجوز الا أن يسمى (١) قوله لأعلى قدر جهلها يعنى لا ينظر الى قدر ما يحمله كل دابة منهم لان أجر الدابة على قدر سيرها وقوتها وسرعتها واطمأن كافي المحيط اه بحرأوى

باجازة الوارث استحسننا والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة وكذا الفضولي قبلها فخرزاعن لزوم العقد وان خاف النوب المشتري فضولى قيصا ثم أجاز المالك صح عند الثاني خلافا لفرق واذا أجاز المالك يبيع الفضولى صار الفضولى كالو كبل حتى

صح حطه عن الثمن علم المالك بالخطأ أو لم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه إذا علم بالخطأ بعد الإجازة له الخيار أن شاء رضي به وإن شاء فسخ \* باع عبداً وباعه المشتري من آخر بزيادة ثم أجاز البائع الأول البيع لا يصح لأنه يبيع ما لم يقبض \* باع (٤٨٩) أمة غيره بلا إذنه فولدت ثم أجاز المالك

البيع يكون الولد مع الأمة  
للمشتري بخلاف ما إذا  
أجازه بعد صيغ التوب  
المشتري حيث لا يجوز \* باع  
نصف الدار للمشتري بركة بلا  
إذنهما انصرف إلى نصيبهما  
وان أجاز أحدهما صح في  
نصف الحيز وبه قال الثاني  
وقال محمد يصح بالأجازة  
في ربح الدار بخلاف بيع  
المالك لأنصرفه إلى نصيبه  
خاصة أما بيع الفضولي  
ينصرف إلى النصف الشائع  
\* باع دار رجل ورهنها  
فأجازها المالك صح البيع  
لألزهن وان اجتمع البيع  
والإجازة فالبيع أولى وان  
اجتمع البيع والنكاح  
فأجازها المالك صح البيع  
وبطل النكاح \* أخذ الثمن  
وطالبه إجازة وكذا دفع الثمن  
في البيع الموقوف \* غصب  
عبداً وباعه وأخذ المالك  
منه بالثمن قبالة يكون إجازة  
للبيع \* لا يبيع عبده فباعه  
فضولي وأخذ الحالف منه  
لا يحفت وقول المالك بعد  
بيع الفضولي للفضولي  
وهبت لك الثمن أو تصدقت  
به عليك إجازة للبيع ان كان  
المبيع قائماً \* غصب عبداً  
فباعه بالف ثم اشتراه الغاصب  
منه بخمسائة ثم أجاز المالك  
البيع فالزيادة للمشتري  
للاغصاب ولا للمالك وكذا  
الحكم في كل بيع موقوف

موضع عام معلوما كذا في الظهيرية \* إذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بدله من ليل  
أو نهار حاجة ركها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكاناً معلوماً لا يجوز  
كذا في المحيط \* وان تكارها من بلد إلى كوفة ليركها فله أن يبلغ عليها منزله بالكوفة استحساناً وفي  
القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل عليها متاعاً فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا  
منزلي فإذا هو قد أخطأ فأراد أن يحمله مرة ثانية إلى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حماراً من الكوفة  
ليركبه إلى الحيرة ذاهباً وجائياً فله أن يبلغ عليه إلى الكوفة إلى الحيرة وإذا تكارى دابة بالكوفة  
من موضع كانت فيه الدابة إلى الكوفة ذاهباً وجائياً فأراد أن يبلغ في رجعتها إلى أهلها لم يكن له ذلك إنما له  
أن يرجع إلى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط \* وفي المتن لو تكارى دابة على دخول  
عشرين يوماً إلى موضع كذا فأدخله المكارى في خمسة وعشرين يوماً قال يحط عنه من الأجر بحسب ذلك  
وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى أم على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ينبغي أن  
تفسد الإجازة كذا في الخلاصة \* وان تكارها من الكوفة إلى بغداد على أنه أن أدخله بغداد في يومين فله  
عشرة والأقله درهم فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى التسمية الأولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح  
التسميتان كذا في المبسوط \* ولو أكرى ابلاً من كوفة إلى مكة للرجع ذاهباً وجائياً كان له أن يركب يوم التروية  
ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام للتشريق كذا في خزائن المفتين \* ولو أكرى الدابة رجلان فأت أحدهما  
في بعض الطريق أجبر المكارى على أن يكرى للذي يريد السير نصف بعينه نصف الأجر وله أن يحمل معه  
مثل الذي مات ولو استأجر واسفينة ليحملهم فيها فمات بعضهم قبل الباقي بمحضتهم وله أن يحمل مثل من  
مات أو أكثر ما لم يضر الباقي في سيرهم المشروط فان قال أحدهم أقم هنا فان كان في بعض البوادي أجبر  
إلى أن ينتهي إلى أقرب العمران كذا في الغنيمة \* رجل استأجر بعيراً من الكوفة إلى مكة ذاهباً وجائياً ثم  
مات بعدما مضى المناسك فأتاه عليه من الأجر بحسب ذلك فان العقد في السابق قد بطل بعونه فسد من الأجر  
بحسابه ويجب في تركه بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف ويبطل عنه  
أربعة أعشار ونصف وهذه مسئلة عجيبية قال شمس الأئمة السر حسي وبيان تخريج هذه المسئلة أن من  
الكوفة إلى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك قضاء المناسك يكون في ستة أيام  
في يوم التروية يخرج إلى منى وفي يوم عرفة يخرج إلى عرفات وفي يوم النحر يعود إلى مكة أطواف الزيارة  
وثلاثة أيام بعده للرمي ويحسب كل يوم مرحلة فإذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل سبعة من ذلك  
عشرة فإذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع إلى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزءاً من الأجر سبعة  
وعشرون جزءاً للذهاب إلى مكة وستة أجزاء لقضاء المناسك وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشرة ستة  
قال شمس الأئمة رجه الله تعالى ربحاً يشترط المهر على المدينة فزيد ثلاثة مراحل فان من الكوفة إلى مكة  
على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزءاً  
ويتقرر عليه ستة وثلاثون جزءاً من ثلاثين وستين جزءاً من الأجر ثلاثون جزءاً للقضاء المناسك فان  
كان شرط المهر على المدينة في الإياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزءاً من ثلاثين وستين جزءاً من الأجر للذهاب  
سبعة وعشرون جزءاً ولقضاء المناسك ستة أجزاء وان كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة  
والإياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءاً وانما بقية رتبة وثلاثون جزءاً للذهاب ثلاثون ولقضاء المناسك  
ستة فاصل ما يتقرر عليه ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً من الأجر ولم يعتبر السهولة والوعودة في المراحل  
لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعودة الصعوبة هذه مسئلة عجيبية هاهنا تبهر في علم الفقه  
هكذا كان يحكي والدي عن أستاذه الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية \* ولو أراد المكارى  
أن ينصب على المحل كنيسة أو قبعة لا يملك ذلك ولا يملك أن يبدل من جنسها ما هو أعظم منها وان كان دونها

(٦٣ - فتاوى رابع) \* بلغ المالك أن فضولي باع مملوكه فسكت لا يكون إجازة وله بلغه أن يبيع فابز قبل علمه بتقديره ثم علم  
المقدار ورده البيع فاعتبر إجازته لارده \* وكله ببيع متاعه بمائة فباعه بالف بلا علم الموكل نقار كبل بعته فقال الموكل أجزت جاز بالف

وان قال أجزت بما أمرتكم به لم يجز \* باع الفضولي أو المودع بلاذن المودع فبهن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لا يمين من أخذ الثمن من المشتري الا (٤٩٠) أن يكون وكيله من قبل الفضولي في قبض الثمن \* باع عبد غيره ومات العبد ثم ادعى المالك

أنه كان أمره بالبيع يصدق وان قال بلغني البيع وأجزته لا يصدق الا بينه وكذا امرأة مدركة زوجهما أوها ومات الزوج ثم انها ادعت الامر أو الاجازة فهو كاذب كرنا واذا هلك الثمن في يد الفضولي ولم يجز المالك البيع ان علم المشتري بحاله وقت دفع الثمن لا يضمن وان لم يعلم بحاله يمينه مضمونا ولو انهم سدد المداير ثم أجاز المالك البيع بصر ببقاء العرصه \* باع أرض ابنه فقال الابن مادمت حيا فانا راض بالبيع أو أجزته مادمت حيا فهو اجازة لكفاية قوله أنا راض ويلغو مادمت حيا ولو قال أمسكها مادمت حيا لا يكون اجازة فان الامسالة لا يدل على الرضا واذا هلك المبيع فضوليا قبل الاجازة ان هلك قبل التسليم الى المشتري بطل البيع وان هلك بعده لا يجوز بالاجازة وللمالك أن يضمن أيهما شاء البائع أو المشتري فأيهما اختار ضمانه برئ الآخر لان في التضمن تليكم منه فاذاملكه من أحدهما لا يملك تليكم من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا بما ضمن وان اختار تضمين

أو مثلها جاز ولو أراد المسكاري أن يبدل البعير بمثل الاول جاز ولو أنكره المحل فركب على الزامه يجب الاجر بكمال وان هرب الجال فانفق المسكاري على الدابة بأمر الحاكم أو باس من نصبه الحاكم يرجع بما أنفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق الا بينة كذا في الغيائية \* واذا تكارى الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان يشيعه الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فبفسهم من الغد الى انتصاف النهار ثم بدا للرجل أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر فلا أجر وهل يضمن بهذا الجبس ان حبسها قادر ما يحبس الناس لا يتطارخ خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كانا كثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة \* واذا استأجر دابة للحمل فله أن يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر وفي البقاء اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط \* رجل تكارى دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرامه ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فكان الاجل مجهولا فان مات المستأجر في بغداد الا أن يأخذ صاحب الدابة أجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية \* والله أعلم

باب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المهر ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا كذا في السراجمة \* وعن محمد رحمه الله تعالى استأجرها للركوب في المصير يوم ما خرج عليها ثم ردها في ذلك اليوم الى المصير برئ عن الضمان كذا في التتارخانية \* استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا كدلا معلوما فحمل عليها برا مثل كدله فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا أجر عليه في قولهم جميعه لان الخطئة أنقل من الشعير وهي أصلب وأشد اندماجا من الشعير فصار كالجمل عليها بحجارة أو حديد بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة أفقر من شعير فحمل عليها أحد عشر فقير من شعير حيث يضمن جزأ من أحد عشر جزأ من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من جنس المسمى ولو سمي عشرة أفقر من حنطة فحمل عليها عشرة أفقر من شعير ففي الاستحسان لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعير امثل وزن الحنطة لا يضمن اذالم يجاوز المحمول عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيرا فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل أن المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول أيضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا أن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون أضربا بالدابة من المسمى كالمسمى حنطة أو شعيرا فحمل عليها حديدا أو حجرا مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه أسير على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كالمسمى حنطة فحمل بوزنها حطبا أو ثوبا أو قطننا بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يقتضى كذا في الظهيرية \* ولو تكارها ليحمل عليها شعيرا كدلا معلوما فحمل عليها برا مثل كدله ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن استحسانا قال الصدر والشهيد رحمه الله تعالى في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في أحد الجوارقين حنطة وفي الآخر شعير فاعطيت قال أصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع \* والاصل أن المستأجر اذا خالف الى مثل المشروط أو أخف فلا شيء عليه لان الرضا باعلى الضررين رضا بالادنى وبمتسلة دلالة وان خالف الى ما فوقه في الضرر فاعطيت الدابة فان كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدابة ولا أجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلك بفعله أذن وغيره مأذون فيقسم على قدرهما الا اذا كان قدره لا تطيقه الدابة فيضمن لكونه غير معتاد فلا يكون مأذونا فيه والحديد أضرب من القطن لانه يجتمع في موضع واحد من ظهر الدابة والقطن ينسبط

البائع يتظر ان كان قبض البائع مضمونا عليه نفذ به بالضمان لان سبب ملكه قد تقدم عقده وان كان قبضه أمانة ان فاعحصار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ به بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز



البيع لتضمن البائع ووجهه أنه سلم أو لا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمغصوب وإن باع مال الغير بعين لوهلاك العين في يد البائع قبل الاجازة يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة فيرد المبيع على صاحبه ويضمن البائع للمشتري (٤٩١) مثل عرضه ان مثلما أو قيمته لو قيميا

بقبضه به قد فاسد وان تصرف البائع في العرض قبل قبضه فتصرفه باطل وجاز بعد قبضه ان ياذن المشتري دلالة أو صريحا وان تصرف في المبيع قبل الاجازة لم يجز قبض المبيع أم لا لعدم اذن المالك والاصل عندنا أن عقده يتوقف على الاجازة وله مجيز حال العقد فان لم يكن له مجيز حاله فهو باطل لا يتوقف والشراء متى وجد نفذ انقذه وان لم يجد يتوقف والشافي على أنه لا يتوقف بحال يانه لو تصرف الصبي المحجور تصرفا لفعله وليه صغره نفذ عليه فاذا انشأه يتوقف على اجازته ولو تصرف لا يصح منه باذن وليه لا يتوقف كاطلاق والعناق فاذا أوجده لا يتوقف ويبطل ولا يلحقه الاجازة بعد البلوغ أيضا لا يلغى يدل على الانشاء كقوله أو وقعت ذلك الطلاق واذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه أجازا لذى اشتراه أم لا وان لم يجد نفذ ان يتوقف على اجازة من اشترى له كالصبي المحجور يشترى شيئا لغيره يتوقف هذا اذا أضاف العقد الى نفسه أما اذا أضافه الى غيره بان يقول بيع هذا العبد لفلان فقال البائع

كذا في الاختيار ولو حل الأ كسبة أو الطبايسة مكان الثوب الرطبي ضمن كذا في الغيائية \* اكترى بعير المحمل فحمل زامله يضمن وان حمل رجلا مكان المحمل لا يضمن لانه أخف كذا في محيط السرخسي \* استأجر هالير كعب فاركب غيره ثم أنزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجر هالير محملا الى موضع كذا ففقداه الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الاجر كذا في التتارخانية \* وان استأجر سر جالير كعبه شهرا فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا أجر عليه وان استأجر كفا ينقل عليه حنطته شهرا فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا في المسوط \* واذا استأجر ليعمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملا ليركبه فليس له أن يحمل غيره كذا في التتارخانية \* ولو استأجر دابة على أن لاحدهما نلته والآخر ثلثها فحمل عليها الاول سبعة والاخر عشرة ضمن هذا أربعة وثلاثين سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلاثون كذا في الغيائية \* واذا استأجر من آخر دابة ليعمل عليها عشرة فحاطم حنطة فحمل عليها أحد عشر محتوما فعطيت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملا ولا يضمن جزأ من أحد عشر جزأ من قيمة الدابة ولم يملك شيئا من المستأجر قالوا تأويل المسئلة من وجهين أحدهما اذا كانت الدابة تطبق حمل ما زاد فكانت تسير مع الحمل أما اذا كانت لا تطبق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعدهما والثاني أن يحمل عليها أحد عشر محتوما مدفوعة واحدة أما اذا حمل عليها عشرة فحاطم حنطة فحمل عليها محتوما وعطيت الدابة يضمن قيمتها تمامها هذا اذا حل الحادى عشر في المكان الذي حل العشرة أما اذا حل في مكان آخر (٢) جنانا بقتال برأويحت يضمن بقدر الزيادة على قياس مسئلة تأتي بعده هذا ان شاء الله تعالى كذا في المحيط \* فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا استأجر ثورا ليطحن به عشرة فحاطم حنطة فطحن أحد عشر محتوما وتلفت الدابة أو استأجر هالير كعب جريفا ففكر بجرى أو نصفها وهلاك الثور فانه يضمن جميع القيمة لان الطحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهت العقد فبعد ذلك هو في طعن الحادى عشر محتوم من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طحن عليها فقترت بقاءه وأما الحمل فيكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة \* قال الامام استأجر دابة ليعمل عليها عشرة فحاطم حنطة فحمل عشرين فان سلمت عليه تمام الاجر وان تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها أو تمام الاجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردرى \* وان استأجر هالير كعبا ليعمل عليها عشرة فحاطم حنطة فحمل عليها خمسة عشر محتوما من الحنطة وجاء به الجار سليما فذلك قبل أن يرد له الى صاحبه ان كان يعلم أن الجار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكالاجر المسمى وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر كذا في فتاوى قاضيجان \* ولو أمر المكثرى لرب الدابة أن يعملها فحملها وهو يعلم أنه زيادة ولا يعلم لا يضمن المكثرى وهذه حيلة كذا في الغيائية \* وان اكرها ليعمل عليها عشرة ففعل في جوالق عشرين فأمر رب الدابة أن يضعه عليه ففعل وهلك الضمان وان جلاهما ان من ربع القيمة ولو كانا في عدلين فحمل كل واحد منهما عدلا أو حمل المستأجر أو لا ثم رب الدابة لا ضمان أصلا ولو حل ربه أو لا ضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردرى \* استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه جلا يضمن قدر الزيادة ان عطبت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك أن يرجع الى أهل البصر فيسأل منهم أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في النقل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر أما اذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى \* واذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه ان سلمت الدابة فعليه الاجر كدلا ولا ضمان وان هلكت الدابة من ركوبه ما بعد ما بلغ المكان المشروط (٢) كما اذا علق في كفها

بعته لفلان يتوقف على اجازته وأما اذا قال اشتريت منك بكذا لاجل فلان فقال البائع بعث أو بعثت منك لفلان فانه يقع الشراء للخطاب لافلان لانه اذا أضيف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان هذا اذا لم يسبق من فلان الامر والتوكيل

فلو سبق فغلب الموكل وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وتصرف العهدة الى الوكيل ان كان أهلاً للعقد والاتصرف الى الموكل  
 \* اشترى عبداً وأشهد أنه يشتريه لفلان (٤٩٣) وقال فلان رضيت به فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكيلاً بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار

للإجازة بعد ذلك لان الإجازة  
 بعد ذلك تلحق العقد  
 الموقوف لا النافذ فان  
 دفع المشتري اليه العبد  
 وأخذ الثمن كان بيعاً  
 بالتمام بينهما ولو ظن  
 المشتري والمشتري له أن  
 الملك وقع للمشتري له فسلمه له  
 بعد قبضه منه لا يسترد ولا  
 رضا المشتري له ويجعل  
 كانه ولده وان علم أن  
 الشراء وقع للمشتري بعده  
 وان زعم المشتري له أن  
 الشراء كان بأمره ووقع الملك  
 له والمشتري أنه كان بلا أمره  
 ووقع الشراء للمشتري فالقول  
 قول المشتري له لان الشراء  
 بإقراره وقع له فيكون مأموراً  
 بظاهره

### الحادية عشر في اختلاف البائع والمشتري

زعم أحدهما أنه بدراهم  
 والاخر بدنانير واختلفا  
 في الصفة أن الثمن صحاح أو  
 مكسرة أو في قدره أنه ألف  
 أو ألفان حال قيام الساعة  
 قبل القبض أو بعده تحالفاً  
 ولو اختلفا في الثمن فقال  
 المشتري ان كنت اشتريته  
 الا بمائة فغلب المشتري  
 حر وقال البائع ان كنت  
 بعته الا بالالف فهو حر فالبيع  
 لازم ولا يعتق العبد ويلزمه  
 الثمن قدر ما أقربه المشتري  
 لانكاره الزيادة لان البائع أقر

فعلية الاجر كسلا وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن  
 ذلك الغير فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجراً كان أو مستعيراً وان ضمن ذلك الغير رجوع على  
 المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجراً وان كان مستعيراً لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوى أن يكون ذلك  
 الغير أخف أو أثقل قالوا وانما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين أما اذا كانت  
 لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمداً رحمه الله تعالى أوجب في هذه المسألة نصف القيمة  
 مطابقاً وذكري الجامع الصغير فيمن استأجر دابة الى القادسية فأدرك رجلاً خلفه فقطعت الدابة ضمن بقدر  
 الزيادة وذكري الجامع الصغير أيضاً عدم مسالة القادسية بكثرة واعتبر فيها الحزرو والظن وفي القدوري يقول  
 المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني أخف أو أثقل قال الشيخ الامام الزاهد خيراً الاسلام على البرزوي  
 وحاصل ذلك أن يعتبر الحزرو والظن فان أشكل يعتبر العدد وان حمل عليه مع نفسه صغيراً لا يمكن استعمال  
 الدابة ولا تصريفها ضمن بمحاسب ما زاد ثم اذ ركب وحمل عليه مع نفسه جلاً انما يضمن بقدر ما زاد اذا  
 ركب في غير مكان الحمل فأما اذ ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسألة يقول  
 استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق أن  
 يركب عليها مع الحمل أما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط \* ولو  
 استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مثل ما لبس  
 الناس اذ اركبوا لم يضمن فان كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط \* رجل استأجر دابة فلما  
 انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباساً زاد عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل  
 ولم يلحقها الا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر ليركبها في المصرة عشرة أيام  
 فحبسها ولم يركب شيئاً فعليه الاجر ولا يضمن ولو حبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر للزيادة ولو أنفق عليها  
 كان متبرعاً كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر دابة ليركبها فلبس عليها عروساً الى  
 بيت زوجها يسلاً فان كان العروس بعينها وبين المالك فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها  
 فلا اجارة فاسدة فان أركب عروساً في الاستحسان يعود العقد جائزاً وعليه المسمى فان حبسها الدابة حتى  
 أصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة ليركب عروس بعينها في المصرة فانه يجب الاجر  
 وان استأجرها ليركب عروس بعينها خارج المصرة فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضماناً بالحبس ان وقعت  
 الاجارة على الركب خارج المصرة يصير ضماناً بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على أن يركبها في المصرة لا يصير  
 ضماناً بهذا الحبس وان كان استأجرها ليركب عروس بعينها فانه يجب الاجر متى حبسها سواء  
 استأجرها ليركب في المصرة أو خارج المصرة فان استأجر ليركب عروس بعينها فأركب غيرها صار ضماناً ولا  
 يجب الاجر سلمت الدابة أو هلكت وان كان ليركب عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط \* تكرار العمل  
 انساناً فعمل امرأة ثقيله لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة  
 يضمن لانه يكون اتلاً فالاجل كذا في محيط السرخسي \* لو استأجرها ليركب فأركب صبياً يستمسك ضمن  
 الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغيائية \* أكثر دابة يعمل عليها امرأة فولدت فحمل ولدها معاً يضمن  
 بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولد الناقة ملكاً لصاحب الدابة كذا في محيط  
 السرخسي \* واذا استأجر حماراً يسرج فأسريه يسرج لا يسرج بمثله الجوف وهو ضمان بقدر ما زاد اتفاق  
 الروايات وان كان السرج الثاني أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره بكاف فزغ ذلك  
 الاكاف أو وكفه بكاف هو أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وان أو كفه بكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة  
 واذا استأجر حماراً بكاف ليركب فزغ الاكاف وأسريه فلا ضمان ولو استأجر حماراً يسرج ليركب فحمل

يعتق العبد فلا يملك نفسه ولا يعتق لان المشتري منكراً للعتق \* عبد معروف لرجل في بداً خرباعه رجل فقال البائع  
 يعت بلاً أمر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير أمر المالك لا يقبل للنفاض ولا يملك تحليف البائع أيضاً وكذا لو ادعى المشتري

[illegible]

لا يصدق أنه اشتراها لنفسه \* أراد الرديع فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط \* وإن قال اشترى هذا وحده وأراد الرديع فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري \* باعه طعاما بعينه وقال بعته بعشرة جزأ فوالقالمشتري اشترى به مكايلة

يتحالفان وكذا كل ما يوزن \* وان قال البائع بعت الثوب ولم اسم الذراع وادعى المشتري شراءه مذارعة القول للبائع \* ولو قال اشترت علي أنه كذا ذراعاً كل ذراع بدرهم (٤٩٤) وقال البائع لم اسم ذراعاً قال قول للمشتري ويتحالفان ويتزادان على قول الثاني \* باع وقال أنا

بالغ وهو ابن ثلثي ثم عشرة قال كنت غير بالغ لا بلغت الى جوده ولو كان أقل من ثلثي عشرة يصدق \* قال هذا ملكي باعه أي وأنا بالغ وقال المشتري والأبيل في حال صغرك فالقول للابن لانه ينكر زوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وان برهننا فالبيضة للابن \* وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قولها أنا بالغة نسع سنين \* اشترى دهنًا في أنا مشدود الرأس ففتح بعد أيام وفيه فأرة ممتة فزعم المشتري كونها فيه وقت البيع والبائع حدوث الوقوع فالقول للبائع لانه ينكر وجود العيب \* اختلفا في الطوع فالقول لمن يدعى الجواز \* ولو أقام بيعة فلن يدعى الكره وعليه الفتوى ولو ادعى أحدهما صحة العقد والاخر بطلانه بان ادعى البيع بالمبيعة فالقول لمدعى البطلان لانه منكر للعقد لان البيع بالمبيعة باطل \* أنكر البائع الاجل فالقول له \* بجوده ما عدا التسكاح فسبح \* وذكري الاقرار أن البيع لا ينعقد بجوده أحد المتعاقدين وينسخ بجودههما \* فلو جدد البيع ثم ادعى المشتري الشراء بعد ذلك لا يثبت الشراء

أو هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان جلد في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ قد لا اجر ولا عبرة بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر ناشئ \* رجل استأجر جارا يعمل عليه الى المدينة حمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالمديت مع غيره فذهب الجار وضيع ان لم يغيب الجار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* استأجر دابة من القرية الى المصر فبعث صاحب الدابة رجلاً مع المستأجر فقتل المبعوث في الطريق بأمر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاعت في يده لا ضمان على الرجل المبعوث كذا في خزائن المفتين \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فبين استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض طريق اتعاهما لنفسه وبجدها استجارها وصاحبها يدعى الاجارة فلونفقت من ركوبه لا ضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فجاءهم اليردها على صاحبها فتلقت يضمن وذكر القدروري أن عند أبي يوسف أجرة ما قبل بجوده وسقطت عنه أجرة ما بهد بجوده وقال محمد رحمه الله تعالى عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى \* قال واذا عطبت الدابة المستأجرة أو العبد المستأجر عندهم مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المقصود عليه كذا في شرح الطحاوي \* اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليه في الرجوع فقيل من من المملح بغير إذن صاحب الدابة فثبتت فعليه الضمان كذا في الملتقط \* وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعير أو امرأه أن يكره ويشترى له شيئا بالكرام فبقي البعير في يده فباعه وأخذ الثمن فله في الطريق قال الفقيه أبو جعفر ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحياكم فباعه بالبيع لا ضمان عليه في البعير ولا في غنمه وان كان في موضع يقدر أن يستطبع امساكه أو يستطبع رده أعني فهو ضمان لقيمتيه كذا في الخلاصة \* وسئل عن أجرة دابة من آخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب مع الدابة ثم يرجع به او قال له ارجع به الى مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتختلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة أنا ما في عمل نفسه ثم يرجع به مع عير أخرى فأعسر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه أغير خالف حين استعمالها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الاخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يستعملها لم يضمن وان لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد يرجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة فمطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في خزائن المفتين \* استأجر جارا يعمل عليه عشرين وقران من التراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن وكل ما عاد جمل عليه وقران لبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا اجر وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي \* استأجر جارا يعمل كذا جلا فزاد على ماسمي وجل الحولة الى مكانها وجاء الجار سليما فضايع قبل رده الى صاحبه نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة الجار بذلك القدر هكذا في الكبرى \* وسئل عن استأجر جارا يعمل عليه السرقة باجر معلوم والجار ضعيف وقال المستأجر انه الايقوى على الجمل وقال الاجير بل يقوى واجل عليه جل مثله فبعث فأصاب رجله آفة قال لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* وفي المتنقي استأجر غلاما شهر بعشرة في انخياطة فاستعمله في اللبن ليلته بعشرة فمطبت في ذلك ضمن وان لم يعط في ذلك حتى رده الى انخياطة فمطبت فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فجاز ذلك المكان كذا في النخبة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء

\* وان برهن المشتري على الشراء وصححه البائع فيه ثبت الشراء وان لم يجدها يباع بعد انفساخه بجودهما \* وطريقه أن بجوده ما يرتفع بضده وهو الاقرار بالبيع والنسخ كان بالجود ولا بجود لا ارتفاعه بانكاره فيعود العقد كما لو تقيلا العقد

ثم تفاسخا لاقالة يعود اليه وان لم يجدناه \* باعه بالف ثم باعه بالثمن وخمس مائة أو بخمس مائة من المشتري الاول ان عقد الثاني وانفسخ الاول  
 \* اشترى من بلة بخمس مائة ثم ادعى أنه اشترى الارض أيضا والبايع يدعي أنه باع (٤٩٥) السكاسة فقط يحكم الثمن ان صلح لهما

قضى به ما وان مثله لا يكون  
 الاثن السكاسة قضى  
 به فقط لا الارض وكذا  
 الحكم في الراوية مع الماء  
 وعن محمد في نه أجرة  
 تساوى ألفا وفيه ما قصب  
 يساوى ألفا قبايع الاجسة  
 بعشرة آلاف ثم ادعى المشتري  
 وقوع العقد على الاصل  
 والبايع وقوع العقد على  
 القصب أن العقد يفسد  
 \* ولو اشترى سرجا وادعى  
 انه اشتراه بركابه أو خاتما  
 وادعى انه بفصه أو أنكر  
 البايع يتحالفان ويتزادان  
 والبقالي اختلاف في الثياب  
 والجراب والخلة والرطب  
 فادعى البايع أحدهما والمشتري  
 كليهما يحكم الثمن فان  
 استويا في العادة لم يجز \* وعن  
 الامام فيمن اشترى عبدا بالثمن  
 وقبضه وقبض البايع الثمن  
 ثم زعم المشتري أنه كان مع  
 العقد أمة بينهما دخلت في  
 البيع وأنكره البايع يحلف  
 بالله ما باعه الا معه ولا يرد  
 شيئا من الثمن وقال الثاني  
 بعد الحلف يرد عليه حصة  
 الامة من الثمن في الاستحسان  
 وكذا في كل ما يكون مثله  
 في البيع فاذا كان شيئا لا  
 يكون مثله في البيع لا يصدق  
 \* باع داره من رجل فانكر  
 المشتري الشراء يجوز بيعه  
 من آخر لان جوده ما عدا  
 النكاح فسحق بدابة

بدابة الى بيطار وقال انظر فيه فان بها علة فنظر فيه فقال تحت أذنهما علة يقال لها فأرية يعني (موش) فأمره  
 صاحب الدابة باخر اجها فانخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فبقيت الدابة فلا ضمان على البيطار لانه ما دون  
 في ذلك كذا في المحيط \* صير في أفقد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زبوف أو شتوقه لا يضمن الصير في شيئا لانه  
 لم يتلف حق على صاحب الدراهم وانما أوفى بعض العمل وهو قبيح لبعض فيرثمن الاجر بحسب ذلك  
 حتى لو كان السكل زبوف فارد كل الاجر فان كان الزبوف نصفا فنصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان  
 أنكر الدافع وقال هذا ليس مما اتخذت متى كان القول قول الاخذ مع عينه لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا  
 لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض بعقب الزبافة وأنكر  
 الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل عن استأجر ورثا قال يكتب له مضجعا  
 وينقطه ويعشره بكذا ويجه فخطأ في بعض النقط والعواشر قال أبو جعفر لوقوع ذلك في كل ورقة فالدافع  
 بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه وأخذ ما أعطاه وان وافقه في  
 البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي \* ولو أمر رجلا  
 ليصبع ثوبه بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمه قيمة ثوبه أيضا  
 وترك ثوبه عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يرد على المسمى وان صبغه ما أمره به الا أنه خالف  
 في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقير فقير فصبغه بصبغ عصفروا فترك بذلك رب الثوب خير رب الثوب  
 ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفور مع الاجر  
 المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* ولو دفع اليه خاتما وأمره أن ينقش اسم في الفص فنقش اسم  
 غيره عمدا أو خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء أخذ وأعطاه مثل أجر عمله لا يرد على  
 المسمى وكذا اذا دفع الى نجار بابا وأمره أن ينقشه كذا ففعل غير ما أمره فله الخيار وان وافق أمره الا  
 قليلا فلا عبرة به كذا في الغنيمة \* واذا أمر رجلا أن يحمر له بيتا فغضره قال محمد رحمه الله تعالى أعطاه  
 ما زادت الخضره فيه ولا أجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع \* وان أمره أن  
 ينقش بابا أو جداره أو حرفة فغضره أو خضره فان شاء ضمنه وان شاء أخذ وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو  
 أمر النجار بسمك له سمك يتيه فاسمكه وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه وان  
 سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا أجر كذا في الغنيمة \* رجل استأجر أرضا ليزرعها  
 حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير \* ولو قال اقطع عقيصا فاطه قباء أو  
 أمره أن يخططه روميا فخطه فارسيا فان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك الثوب عليه وان شاء أخذ  
 وأعطاه أجر مثله ولا يرد على المسمى ولو خط سراويل ينقطع حق المالك الى الضمان والصحيح أن له الخيار  
 لانه وافق أمره في أصل الخطاطة كذا في الغنيمة \* روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فيمن دفع الى رجل  
 (١) شيل يضر به أو طستاموصو فافضرب له كوزا قال ان شاء ضمنه مثل ما شبهه ويصير الكوز للعامل وان  
 شاء أخذه وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع \* واذا دفع الى خائف غز لا ينجح سباعا في  
 أربع غزا كذا أقل أو أكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله والقول  
 قول المالك في مقدار المقبوض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر لكن في الزيادة لا يعطى بالزيادة شيئا لانه  
 نسج بغير أمره وفي النقصان يعطيه أجر مثل ما جاء به لا يرد على المسمى يرد به على خصمته من المسمى  
 ونفسه أنه أمره سباعا في أربع ومكسرة ثمان وعشرون وما جاء به سبع في ثلاث وهو أحد وعشرون  
 فالنقصان بالربع ينقص عن المسمى ربعة فيجب أجر مثل ما جاء به ولا يرد به على ثلاثة أرباع المسمى وان  
 (١) قوله شيئا كذا في الاصل ولعلها محرفة عن شها كليل له ما يأتي بعد اه كتبه مصححه

لثاني عشر في قبض المبيع \* اذا تجانس القبض تناوبا بان كان قبض أمانة أو ضمان وان اختلفا بان المضمون عن غيره لا غير سببه أن  
 الذي متى كان في يده بغصب أو عقد فاسد فاشترى من المالك صحيبا يوجب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يصل الى منزله وتمكن

من قبضة هلاك عليه ولو في يده أمانة كوديعة أو عارية فوهبه منه مال كذا لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب القبض الأول عن الثاني ولو في يده بعد فاسد أو غصب فوهبه (٤٩٦) لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب القبض المضمون عن غيره ولو في يده وديعة فباعه المالك منه

اختلاف في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب ويختار خالفه في الشرط كذا في الغيامة \* (١) مردى ريسمان قز يافنده دادنا كرباس بافنده بعضی ازین ریسمان قز برداشت و ریسمان بنه در آورد) فلو نسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنع له الحائك فالثوب للحائك (٢) و خداوند ریسمان از بافنده مثل ریسمان خود طلب کند) لان الحائك يصير خاصا بحيث خلط غزله بغزل الآخر خلط لا يمكن معه التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزائن المفتين \* دفع إلى حائك نوعين من الغزل وأمره أن ينسج أحدهما أرق والآخر أغلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع إلى نساج نوعين من الغزل أحدهما أرق من الآخر (٣) وفرمودش که این باریک را ششصدی باف و این سطر را با صدی) فخلط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة في النوازل سئل أبو بكر عن أكار قال له صاحب الضيعة أخرج هذه الحنطة إلى الصحراء وهذا الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى فسد قال ان قبل الا كار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى فسد يضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفاصله قال الفقيه اذالم يجسد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يقدر على المثل فعليه مثله كذا في التتارخانية \* ولو جاء إلى خياط بثوب فقال للخياط انظر إلى هذا الثوب ان كفا في قيمه فاقطعه وخطه بدرهم فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انظر إلى هذا الثوب أي كفي في قيمه فقال نعم فقال صاحب الثوب اقطعها أو قال اقطعها اذ اياك فاعطه اذ اياك فاعطه لا ذكرك له هذه المسألة في الكتب وحكي عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه قال لا يضمن كذا في الذخيرة \* اذادفع إلى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدر ومعه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد راصبج ونحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة \* ترك الحمار على الباب ودخل المنزل يأخذ خشب الحمار وضاع ان لم يرغب عن بصره لاضمان وان غاب ان موضعه لا يعد تضييعا كأن كانت السمكة غير نافذة أو بعض القرى لا يضمن فان عدت تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار اياها خنثيا أو المسجد فهذا وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر أو هلك ان كان بحال لو اتسع الحمار المستأجر لهلك حماره أو متاعه لا يضمن والا فيضمن استئذ لا بالان ببقرة اذا نذت من السرح وترك الاجير اتباعها فلا يضمن الباقي فهلكت التي نذت لا يضمن \* قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي أن يضمن في المسألة السابقة ان غاب عن بصره فلهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائن المفتين \* وفي فتوى الاصل استأجر حمارا ففضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آتيا من وجوده ولو طلب بالقرب في خوالي المواضع التي ذهب منها الا ضمان وان ذهب وهو يراه ولم ينعفه فهو ضامن يريد به اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار إلى الخبز وترك الحمار واشتغل بشراء الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يرغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في الهيطة \* ولو ربط الحمار (٤) على آرى في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقريه ان استأجره ليركب (١) رجل دفع إلى النساج غزل قز لينسجه كرباسا فآخذ النساج بعضه ووضع بدله غزل قطن (٢) ورب الغزل يطلب من النساج مثل غزله (٣) وأمره بان هذا الرفيع ينسجه في ستمائة وهذا الغليظ في خمسمائة (٤) على آرى الآرى محبس الدابة

يحتاج إلى قبض جديد ولا ينوب الاول واذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضا بالتخلية والرهن كالعارية \* أرسل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز وان مات قبل أن يرجع مات من مال الاب وبطل البيع وان رجح ان كان الابن صغيرا فقبض الاب قبض له وان بلغ حتى يرجع الغلام فالقبض لابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن \* اشترى عبدا ولم يقبضه حتى أعاره من المشتري البائع أو أجره منه فاستعمله البائع وهلك في البائع ولا يلزم الاجر وكذا اذا أجره البائع من آخر فالاجر له لان اليد والعمل للبائع وان استعمله البائع بأمر المشتري في عمل المشتري صار قابضا والبائع كالرسول عنه \* أمر البائع بطحن الحنطة المشتراة صار قابضا الا اذا منعته البائع فحينئذ يهلك عليه \* الغاصب استأجر المغصوب من المالك مدة جاز كما لو اشتراه وبعده قابضا وبرئ من ضمان الغصب ولا يعود بعده إلى ضمان الغصب ولو أعاره من الغاصب لا يبرأ من الضمان حتى يتصرف فيه لان الاعارة قبل القبض كالهبة \* ولو أجر الموهون من الميراثين صح ولا يصير الميراثين قابضا عقيب العقد لان الزهن غير مضمون بنفسه

وفي الاعارة اذا فرغ يعود الرهن واذا أمر المالك الغاصب ببيع المغصوب فباعه يصح وان هلك في يد الغاصب قبل التسليم أو وجد به المشتري عيبا فرده قبل قبضه هلك على الغاصب كأنه لم يبعه وان اطاع على عيب ورده بعد قبضه لم يكن مضمونا لانه بنفسه

بالتسليم قد خرج عن الضمان واذا عيب المبيع المشتري صار قابضاً ان كان عيباً ينقصه الا اذا منعه البائع فحينئذ يملك على البائع الا قدر  
النقصان واشترى خفيين أو نعلين فقبض أحدهما بلا إذن البائع وهلك ما في يد البائع يملك على البائع وخير المشتري في أخذه بحصته من الثمن  
وان عيب المشتري أو استهلك ما قبضه وهلك الآخر في يد البائع بلا منعه منه هلكا على المشتري لان استهلاك أحدهما يؤثر في الآخر  
الا أن يمنع البائع الثاني منه فيمنع على المشتري حصته المقبوض لا غير فلو أمر المشتري (٤٩٧) البائع ليحدث فيه عيباً صار قابضاً

بالاحداث كأن البائع رسوله  
لا من ماله وان أمره أن  
يحدث عيباً في أحدهما  
وكلاهما في يد البائع ففعل  
صار قابضاً وان أمر المشتري  
البائع بقبضه فقبضه لم يكن  
كقبض المشتري لعدم صاوح  
الواحد مسلماً ومتسماً  
بخلاف ما تقدم لانه قبض  
ضروري كعزل الوكيل يصلح  
حكما بلا علمه ولا يصح قضاء  
وأربعة أشياء اذا فعلها البائع  
بأمر المشتري لا يصير قابضاً  
وكذا اذا فعلها المشتري بالمشتري  
بعد العلم بالعيب كحلق شعر  
العبد وخجامة وسقيه دواء  
ومداواة جرحه وجعل في  
الحامع الصغير المداواة رضا  
بالعيب \* وعشرة أشياء لو  
فعلها البائع بأمر المشتري صار  
قابضاً الآخر بمقتضى الغلام  
والجارة وبالفصد وقطع  
عرق الفرس أو كان ثوباً  
فأمره بالقصارة أو الغسل أو  
مكعباً فأمره بتعديله أو نعل  
فأمره بمعدله أو طعماً  
فأمره بالطبخ أو داراً فأجرها  
من البائع أو جارية فأمر  
بتزويجها فزوجه أو دخل  
بها الزوج صار قابضاً بلا  
دخول لا يصير قابضاً وكذا  
لوزوجه المشتري لا يصير  
قابضاً لا بدخول الزوج  
وفعل المشتري واحداً من

نفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقاً لم يضمن من يركب وهناك قوم يسمون ليسوا في عيال المستأجر ولا من  
أجرائه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم أو بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك  
الموضع أن نوم من يحفظ الدواب فيسه لا يكون اضاعة لا يضمن وان كان ذلك موضعاً اعتد نوم من يحفظ  
الدواب اضاعة ضمن يعني ان لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ  
لا على المستأجر كذا في الخلاصة \* رجل استأجر جارا واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد  
الاجيران كان المستأجر استأجرها ليركب بنفسه يضمن وان لم يركب فلا ضمان كذا في الذخيرة \*  
استأجر جارا فوقفه ليصل الفجر فذهب الجار وأنتبه انسان فان راه ينتهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة  
ضمن كذا في الفصول العبادية \* ان اشتغل بالصلاة في الطريق والجار بين يديه فضاع فان غاب عن  
بصره ولم يقطع الصلاة ولم يتبعه ضمن وان لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى الغياثية \*  
وسئل أبو بكر عن أمر آخر أن يستكرى جارا ويذهب الى موضع كذا حتى يوفي الآخر الاجر ففعل  
المأمور بذلك وأدخل المأمور في الطريق الجار في رباط فهجم اللصوص واستولوا على الجار قال لا ضمان عليه  
ان كان الرباط على الطريق الذي كان يمر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في  
الحاوي \* استأجر رجلاً ودفع له جارا وخسین يشتري شبه التجارة في موضع كذا فذهب واشترى  
وأخذ الظالم حجر القافلة فذهب البعض خلف الجار ولم يذهب البعض والاجير في ذهب بعضه استرد  
والبعض لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا لا يلومون لما فيه من  
تحمل المتاعب لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتي المكاري المتاع وذهب بحماره فأخذ القطاع  
القماش ان كان يعلم لولا القرار بالجار لا أخذوا الحمار مع القماش لا يضمن وان أمكنه القرار مع القماش  
والجار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز المكرري \* رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم  
فأخذ برأى في الطريق لصوصاً فلم يلتفت الى ذلك فذهب فأخذ له اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه أبو  
بكر ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوابهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو ضمان  
كذا في الظهيرية \* جماعة آتوا كل واحد منهم حماراً من انسان وسلموا اليه ثم قالوا الواحد منهم اذهب  
أنت معه تتعاهد الجار فذهب معه فقال له المستأجر وقف هنا مع الحمار حتى أذهب بحمار واحد وأخذ  
الجوالت فذهب بالجار لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم أمره بتعاهد ما في يد غيره كذا  
في خزائن المفتين \* رجل اكرى جارا من كش الى بخاري فباعي الجار في الطريق وصاحب الجار كان  
ببخاري فأمر المكثري رجلاً أن يتفق على الحمار في علفه كل يوم بمقدار معلوم وسمى له الاجر الى أن يصل  
اليه صاحب الحمار فأمسك الاجير الحماراً ياماً فانفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكثري اكرهه كره  
نفسه ضمن وان اكرهه ولم يسم الر كره لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* واذا دفع الرجل فرسه الى رجل  
ليذهب به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرسلاً ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى  
لوجهه فجاء رجل من أهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس فاستأجر رجلاً ليذهب به الى تلك  
القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمان الفرس على من يجب قال لاشك أن الاول  
ضامن لتسبيبه وأما مستأجر الاجير الذي ذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه

(٣٣ - فتاوى رابع) هذه العشرة بعد علمه بالعيب يمنع الر دوار جوع بالنقص والاجارة من البائع لا يجوز منقولا ولا كان وعقاراً قبل  
القبض واستأجر المشتري البائع لغسل الثوب أو قطعه ان كان ذلك الفعل ينقص المبيع صار قابضاً لا وان أمر البائع أن يؤجره من رجل  
معين أو غير معين جاز و صار قابضاً وان قال اعتقه فاعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد خلافاً للثاني \* البائع بالمبيع الى المشتري  
فأمره أن يطرحه في الماء فطرحه صار قابضاً بخلاف ما اذا أمر المديون أن يطرح الدين في الماء فطرحه لا يكون مؤثماً منه وكذا لو استقرضه كرا



بجاهه فاحره بصبه في الماء فصبه المقرض كان منه البائع اذا دفع المبيع لمشكوة المشتري لا يصير مشترى قابضا (نوع آخر) التسليم ان يخل بينهما على وجه يتمكن (٤٩٨) من قبضه بلا حائل وكذا في الثمن ويعتبر في التسليم ثلاثة أمور ان يقول البائع خليت بينك وبين

المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري على وجه يتمكن من النقل بلا مانع وان يكون المبيع مفرا غير مشغول بحق غيره وكان الامام يقول القبض ان يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري عند البائع قبضته وان دابة أو بعيرا فاخذ برأسه وقاده أو عبدا أو أمة فقال تعال وامش معي فتخطى معه أو أرسله في حاجته ولو لو باقاخذه يده أو خلى بينه وبينه وهو موضوع على الأرض فقال خليت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضت صار قابضا وفي الساجسة على الطريق اذا اشتراها ولم يجر كها فقبض ولو حنطة في منزل فدفع الى المشتري المفتاح وقال خليت بينك وبينه فقبض وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا لا باع دار بعيدة وقال سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان قريصة فقبض لان القليلة آقيمت مقام القبض عند التمكن وكل ما يمكن اغلاقها فهي قريصة وان لم يمكن من ذلك المكان فبعيدة وبه قال الحلواني والناس عن هذا غافلون فانهم يشترطون الضيعة بالسواد ويفترون بالقبض وذلك مما لا يصح فيه القبض وان كان بقر بصر قابضا \* وفي المحيط يصير قابضا بالخلية وان بعد المعة ودعتهما \* وفي النوادر

وان اخذته ثم دفعه الى الاجير فان اشهد انه انما اخذته ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان أيضا وان ترك الاشهاد أو أشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن وأما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب في حق الاجير مشكل اذا كان المستأجر أشهد على أنه اخذته ليردها على المالك والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخي صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع ضمانه على المستأجر كذا في المحيط \* وفي بعض الفتاوى (١) خر كرى در راه بماند كرى كرنده رفت وخر را ماند خد او ندر خراباخر بنود فأخذ اللصوص الجار وذهبوا به فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الجار لا ان المستكري لم يكن معه فذهب المكاري وترك الجار فأخذ اللصوص الجار فلا ضمان على المكاري قالوا هذا اذا لم يكن للمكاري حل المتاع على دابة أخرى فأما اذا أمكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة \* استأجر جارا وذهب مع جاره الى البلد فأخذ العوان جاره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضيخان لا يضمن مطلقا قال القاضي ببيع الدين يضمن كذا في القنية \* استأجر جارا لينقل التراب من خربة فأخذ في النقلة فانهم خدمت الخربة وهلك الجاران انهم خدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الجاران انهم خدمت من غير معالجته بل زناوة فيها لم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العادية \* رجل استأجر جارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نمر جارف بلغ موضعا ضيقا فضرب الجار فوقع في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الجار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الجار وعليها أجمالها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الجار وعليها أجمالها وتجاوزا عن عنف عليه المستأجر حتى وثب الجار من ضربه كان ضامنا وان وقع لامن ضربه وتغيبه لا يضمن كذا في الظهيرية \* استأجر جارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كما يوقر مثله فصدم الجار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يوقر الناس مثل ذلك الجار في ذلك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الجار حائطاً فوقع في النهر فحطب فان كان يمر وقر الحطب سالما غلبا لم يضمن وان كان يعلم أنه فلما يسلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغيبانية \* مستأجر الجار وقضه وأرسله في كرمه مع برذعته فسرقت البرذعة وأثر فيه البردوم مرض (٢) ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بأن يكون له حائل رفيع لا يقع بصر المار على الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البرذعة لا يضمن البرذعة والجار وان كان بحال يضره مع البرذعة ضمن قيمة الجار لا البرذعة وان لم يكن حصينا ويضره مع البرذعة ضمن قيمتهما وان كان بحال لا يضره مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة لا الجار ويضمن نقصان الجار الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردي \* غصب الجار المستأجر والمستأجر يقدر أن يأخذه منه بعد التبين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* زرع بين ثلاثة حصده ثم استأجر واحدا من الثلاثة جارا من رجل لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الجار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فذهب الجار عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الجار والبقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزنة المفتين \* استأجر قباناً ليزن به الحمل وكان في عودته عيب ولم يعلم به المستأجر فوزنه وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل يمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن ولا يضمن وهذا اذا لم يعلم الاجر المستأجر بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أذن له بأن يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فإذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي \* قال خرا الدين وبه يفتي هكذا في الكبرى \* وفي بيوع

(١) انقطع المكاري في الطريق وذهب المستكري وترك الجار وصاحب الجار لم يكن معه (٢) قوله ومات منه في يد المالك أي بأن رده المستأجر الى ماله بعد المرض فمات من المرض في يد المالك كذا في المحيط بجمهورية

المشتري عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهم ما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على

اغلافه ودخوله قبض والا \* ولو اشترى بقر في السرح فقال له البائع اذهب فاقبض ان كان بجهته يمكنه الاشارة يكون قبضاً وكذا باع خلافي دن في منزل البائع وخلي بينه وبين مشتريه فحكم عليه المشتري فهو قبض على (٤٩٩) ما عليه الفتوى كن اشترى طعاماً وقال

البائع كاهي في غرارته فكالم  
فيه اصار قابضاً بخلاف الحمد  
رحمه الله وكذا المسلم اليه  
خلي بين المسلم فيه وورب السلم  
على ما ذكره في الصغرى وفي  
الفتاوى اشترى ثوباً فأمره  
البائع بقبضه فلم يقبضه  
حتى اخذه انسان ان كان  
حين أمره بقبضه يمكنه  
قبضه بلا قيام صح التسليم  
وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح  
\* اشترى طيراً أو فرساً  
بيت فأمره البائع بقبضه  
فلم يقبض حتى انفتح الباب  
وخرج المبيع لا يصح التسليم  
فان فتح المشتري الباب  
نخرج ان أمكنه الاخذ من  
غير عون صح التسليم \* باع  
دابة وهما راكبان عليه  
لا يصير قابضاً كما اذا باع داراً  
وهما فيه وان باع وهو عليها  
فقال المشتري اجلسي عليها  
معك فعمله ان لم يكن عليها  
سرح هلكت من المشتري  
وان عليها سرح ان ركب  
في السرح صار قابضاً والا  
\* اشترى وعاء هدياً وهو اللين  
الخاثر في السوق فأمر البائع  
بنقله الى منزله فسقط في  
الطريق فعلى البائع ان لم  
يقبضه المشتري ولو وقع  
خطة أو تبين في المصرف على  
البائع النقل الى المنزل وان  
تلف في الطريق فمن مال  
البائع \* اشترى عشرة أرطال  
خل معين ودفع الى البائع  
قارورة يكيله فيها فلما وزن رطلًا انكسرت وسال وهما الايمان فالوزن قبل الانكسار على المشتري وبعده على البائع وان بقي من الموزن  
شي قبل الانكسار فصبه البائع ضمن مثله قدر المشتري هذا اذا كانت القارورة صحيحة وقت الدفع وان منكسرة ولم يعلم بها انصبه البائع

المتقى استاجر قدرًا فلما انقضت مسدة الاجارة ردها الى المالك فله ان يكت في الطريق لا يضمن وان لم يردّها  
يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل استاجر قدرًا فلما فرغ حمله على الحمار وذهب به الى بيت صاحبه  
فراقت رجل الحمار فانكسر لا يضمن ان كان حماراً يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنة  
الفتاوى \* استاجر قدرًا للطبخ فطبخ فأخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسر ضمن  
كالحال اذا انزلق وقيل ينبغي أن لا يضمن كن استاجر ثوباً بالدس وتخرق من لبسه قبل وهو الصحيح (٢) وكذا  
في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها كذا في القنية \* رجل استاجر فاساً ودفعه الى  
الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري أين ذهب ان استاجر الاجير أولاً لا يضمن لانه استاجر  
ليدفع اليه وعلى القلب يضمن واختار أنه لا يضمن مطلقاً كذا في الخلاصة \* والاصح أنه اذا استاجر  
الفاس أولاً لا يعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفاً بالخيانة وان استاجر  
الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم  
يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أولاً ثم دفعه الى الاجير  
ضمن كذا في فتاوى قاضيهان \* استاجر فاساً القصاب فأخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه يدراهم  
حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* استاجر من رجل مرأوجعه في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق  
ودعا أجبره ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المترفاذا هو قد ذهب به قال ان كان تحويل وجهه لم  
يطل حتى لا يسمي به مضيعاً للمراضمان عليه والقول في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الاجير وان طال التفاته  
فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا استاجر مرأوجعه في الطين ثم أعرض عنه فسرق ان طال الاعراض  
ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملتقط \* سمى باع ما أمره ببيعه فأمسك الثمن عنده بأمر  
صاحب الجولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالايجاع كذا في محيط السرخسي \* الجمال اذا جاء بالجمال  
فقال صاحبه أمسكه فهلك عنده لا ضمان عليه أما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجرا اذا  
أمسك بأمره بعد العمل فهلك ان قبض الاجير فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف  
كذا في التارخانية \* واذا فسد الفصاد أو بزغ البراغ ولم يتجاوز الموضوع المعتاد فلا ضمان عليه فيما  
عطب من ذلك فان تجاوز الموضوع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البرغ باذن صاحب الدابة أما اذا كان بغير اذنه  
فهو ضامن سواء تجاوز الموضوع المعتاد أو لم يتجاوز كذا في السراج الزهاج \* اذا جهم الخيام أو ختن الختان  
فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضع الفعل فان تجاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان  
مات عليه نصف بدل النفس وان برئ فكالم بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه  
القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ما لا يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب  
الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة \* ولو استاجر ليقطع دابة أو صبعة أو بزغ سنة جاز ولو مات  
لا يضمن كذا في التارخانية \* استاجر خبازاً ليصنع له طعاماً فولى لينة فأفسد الطعام فأحرقه أو لم ينضجه كان  
ضامناً ولو لم يفسد الخباز شيئاً ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء أو أمر صاحب البعير فادخلها الدار فساق  
البعير فخر على القدور فكسرها أو أفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئاً ولا ضمان على الخباز فيما أسد  
وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى  
قاضيهان \* لو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية والله أعلم

باب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشتري وهو مشتمل على فصلين  
\* الفصل الاول في بيان الحدا القاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما \*

(٢) قوله وكذا في مسألة القصعة أي المتقدم ذكرها في عبارة القنية حيث قال استاجر قصعة فوقع من يده  
وانكسرت يضمن اهتله بحرأوى

بأمره وهو أيضا لا يعلم بها فإذا كاله على المشتري وإن كان المشتري يسكنها بده فإلّا كاله على المشتري وإن كان الدهن غير معين لا يصير المشتري قابضا وإن وزن الخلل بحضرة (٥٠٠) المشتري ولا يصير مشتريا لا بعد قبضه ولا يحل له التصرف فيه إلا بعد الوزن ثانية وعند

البعض يحل التصرف قبل إعادة الوزن وعليه الفتوى وإن كان الدهن عينافوزن بحضرة المشتري كان قبضا \* اشترى عبد أكبر موصوف وكاله ودفع اليه وصدقه البائع فيه ثم باعه قبل الكيل جاز \* هلاك المبيع باتا أو بخيار الشرط في يد البائع بأقصة سماوية أو باستهلاك البائع أو كان حيوانا فقتل نفسه يبطل البيع لانه مضمون بالثمن فيسقط الثمن فلا يكون مضمونا بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمانان فان أتلفه المشتري والبيع بات أو انخيار للمشتري لزم الثمن وإن انخيار للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمي وإن بفعل أجنبي خير المشتري فان فسخ وعاد إلى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون إن من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وإن من بخلافه طاب وإن اختار المشتري أعضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافاً لما ذكره فيما إذا تولى على الجاني وفيما إذا أخذ من الجاني مكانه شيئاً آخر جاز عند الثاني وإن هلك بعد القبض فعلى البائع والقبض بلا اذنه والثمن حال غير منقود فالبايع يصير مستردا ويبطل البيع وسقط الثمن عن المشتري وإن هلك البعوض قبل قبضه سقط من الثمن قدر البعوض سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين

اختلفت عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهم ما بعضهم قالوا لا جبر المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل ولا جبر الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبعضى المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا لا جبر المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجر الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كالأستاذ جرحا طائلا يخطب له هذا الثوب بدرهم أو أستاذ قصر الية قصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبعضى المدة بايقاع العقد على المدة كالأستاذ جرحا ناسنا شهر الخدمه والاجر على العمل إذا كان معلوما صححة بدون بيان المدة والاجر على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل وإذا جع بين العمل وبين المدة وذكر العمل أولا نحو أن يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما سمائة بدرهم شهر رابعته هو أجير أم شتر كالإناذار صرح في آخر كلامه بما هو حاكم أجير الواحد بان قال على أن لترعى غنم غنمي وإذا ذكر المدة أولا ونحو أن يستأجر راعيا شهر راعيا سمائة بدرهم بغيره وأجبر واحد بأول الكلام إلا إذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك قول وترعى غنم غنمي مع غنمي كذا في الذخيرة \* والوجه أن يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم (١) ببيان عمله والاجر الخاص من يكون العقد واردا على منافعه ولا يصير منافعه معلومة إلا بد كالمدة أو بد كالمسافة كذا في التبيين \* وحكم أجير الواحد أنه أمين في قولهم جميعا حتى إن ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه إلا إذا خالف نفسه والخلاف أن يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ كذا في شرح الطحاوي \* وحكم الاجير المشترك أن ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والحسن وأنه قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كالخرق والغالب والغارة والغالب والمكابرة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن هلك بأمر يمكن التحرز عنه فهو ضمان وإن هلك بأمر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط \* وبعضهم أفتوا بالصالح على القولين والشيخ الامام طهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال صاحب العدة فقلت له لو ما من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر انخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين هاضمخان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* وفي الابانة أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في هذه المسألة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى كذا في التتارخانية \* وبقوله ما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم كذا في التبيين \* ثم عندهما انما يضمن إذا كان المناع المستأجر عليه محد نافية عمل أموال أو أعطاه معصفا ليعمل له غلافا أو وسيفا ليعمل له جهازا أو سكينيا ليعمل لها نصا بافضاع المعصف أو السيف أو السكين فانه لا يضمن إجماعا كذا في السراج الوهاج \* وفي المتنقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع اليه معصفا يقطعه بأجر فضايع غلافه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفقه في منديل فضايع المنديل وكذلك إذا دفع اليه ميزانا ليصلح كفتيه فضايع العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط \* وفي الخلاصة الخاتمة فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التتارخانية \* ثم إذا وجب الضمان على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة شيء وإن هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول لا يعطى له الاجرة ويحط الاجرة من الضمان وإن شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه أجرة كذا في السراج الوهاج \* وما قوله ببيان عمله الصواب ببيان محله كاهو عبارة التبيين اه بحر اوى

القبض فعلى المشتري الا اذا أتلفه البائع والقبض بلا اذنه والثمن حال غير منقود فالبايع يصير مستردا ويبطل البيع وسقط الثمن عن المشتري وإن هلك البعوض قبل قبضه سقط من الثمن قدر البعوض سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين

القسخ والامضاء وان فعل احتمى فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقصة مملوكة ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصته الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يغير بين (٥٠١) الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل

هالك في يده بعمله كالمقصار اذا دق الثوب فحقرق أو القاه في النورة فاحترق أو الحال اذا تعثر فهو ضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* خالف أولي مخالف كذا في البناء \* ثم الاجير المشترك انما يضمن عما جنت يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد ولو كان مشتركا او المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك عما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمول ولا عليه أجر المثل كذا في الذخيرة \* وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا في التارخانية \* ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه أو على قصارة ثوبه فقصه قتل في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي \* والاجير المشترك كالمخيط والقصار مؤثر الرد عليه لا على رب الثوب كذا في خزنة المفتين \* ولو كان الاجير المشترك راعى بقر أو غنم أو غيرها العامة فالتلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب على المشرعة فازدجوا على القنطرة فدفع بعضهم بعضا فوق عوارق الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذا في البناء \* هالك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كما في العربية كذا في القنية \* الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا أو ووطئت بعضها بعضا ضمن وان كان أجيرا وحده لا لزوم له لئلا يفتى فعميت لم يضمن كذا في السراجية \* المستأجر لحفظ الخان اذا سرق منه لاضمان عليه لانه حافظ للأبواب والاموال في أيدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا سرق ليلا كذا في الملقط \* وفي الناصري أكار ترك البقرة ترمي فسرقت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان والتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل استأجر رجلا ليحمل له ذنابا من الفرات الى مكان معلوم بأجر معلوم فوقع الحال في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي جله ولا أجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسروا أعطاه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فأما اذا سقط من رأسه أو زلق به بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد بنو افاق قول محمد رحمه الله تعالى استأجر رجلا على قول أي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولا فالجمال يجب أن يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف بجناية يده وأما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بأمر لا يمكن التعرض عنه لاضمان عليه بالاجماع وله الاجر وان هلك بأمر يمكن التعرض عنه فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاضمان عليه وله الاجر بحسب ذلك وعندنا يجب الضمان وللمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة \* فان سرق المتاع من رأس الجمال فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان أوجب الضمان على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضمان على أصلهما وكذلك انقطاع الحمل الذي يشتبه لمكارى الجمال اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضمان وان كان انقطاعه من غير سوقه مثل أن تكون الدابة واقفة فتصحب مريخ فتعثرها فتسفر من ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* ولو أحمل بحبل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغبائية \* استأجر رجلا ليحمل عليه زحاما من فرفة المالك والجمال حتى يضع على رأس الجمال وتحرق لا يضمن الجمال وفي المتن ولو وضعه الجمال في طريق ثم أراد رفعه فأسست عان رب الزق فذهبها بضعه فرفع وتحرق ضمن الجمال لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وأنزله الجمال وصاحبه ووقع من أيديهم ما يضمن الجمال والقياس أن يضمن النصف به أخذ الفقيه وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال له حمل أيهما شئت هذا بدهم وهذا نصف درهم فحملهما معا فله نصف أجرهما ويضمنهما ان هلكا ولو حمل أحدهما أولا فهو ومتطوع في الباقي ويضمنه ان

والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان ظاهره ادعى كل استهلاك الآخر فالقول للبائع وأي برهن قبل وان برهنا فلامشتري ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للحبس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فلامشتري

أن يضمنه الفدية ولا يبطل البيع بينهم \* قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا اذنه فطامبه منه ثغلي بينه وبين البائع لا يكون قبضاً حتى يقبضه بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين (٥٠٣) المشتري \* تخمير العصير المشتري قبل قبضه بطل البيع فان عاد دخلاً قبل المرافعة والابطال

خير المشتري فان خاصم وأبطل القاضي البيع ثم عاد دخلاً ليس له عليه سبيل قال شمس الأئمة هذا قولهما لان التخمير عندهما كالإباق وعند محمد يبطل بالتخمير ولا سبيل عليه ان عاد دخلاً مطلقاً لان التخمير عنده كالهلاك وقال النكرخي معنى يبطل أنه يتمكن من الإبطال لشيء ممكنة الأخذ لوعاد خلا قال القدوري لا حاجة اليه لانه لا يبعد أن يبطل البيع ثم يعود الى العصة بزواله \* اشترى حنطة معينة واستعار جوارق البائع ليكيل فيه فكال فيه فان الجوارق معينة فقبض والا ان المشتري حاضر فقبض وان غائباً لا وقال محمد ليس بقبض حتى يتسلم الجوارق فيسلمه اليه وعن محمد أعرى جوارق فاعاره وكال البائع فيه لا يكون قبضاً ان حال غيبة المشتري الا ان يقبض المشتري الجوارق ويدفعه الى البائع أو يدفع اليه المشتري آنية له يكيل فيها المشتري وفي رواية عمرو بن عمرو لا يصير قابضاً وعن محمد اشترى وأمر البائع أن يجعله في وعاء المشتري فجعله فيه ليزنه فيه فانكسر وتوى ما فيه فن مال البائع فان وزنه ثم انكسر فان البائع أن يمنعه من المشتري فن

هلك لانه جل بغير اذنه ولو استأجر ليحمل جلود مية فذبحها وهلك أو أتاها فلا أجر ولا ضمان لانه ليس بحال ولو استأجر ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلاً الى فلان فلا أجر لانه ملكها بأداء الضمان كذا في التارخانية \* ولو استأجر رجلاً ليحمل أحدهما كله ان كانا شرين يكن يجب الاجر كاملاً بينهما وان لم يكونا شرين يكن فله نصف الاجر لانه في جل النصف متبرع ولو حل الى المكان الذي اشترط فقال لصاحب الجمل أمسكه فأمسكه فضاع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه لاستيفاء الاجر حين طاب منه ضمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يطالب بالاجر ما لم يضع عن رأسه ولو حل الى دار المستأجر وأدخله فعثر فسقط أو أراد أن يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو كسره انسان أتر لم يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغنيائية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى الجمال اذا نزل في مفازة وتم باله الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقه أو مطر فهو ضامن وتأويله اذا كانت السرقة أو المطر غالباً كذا في الفصول العمانية \* استأجر ليحمل حقيبة الى مكان فان شقت بنفسه ما خرج ما فيها قال أبو بكر ضمن كمال انقطع حبله وقال أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن قال نضر الدين وعليه الفتوى وبه نأخذ هكذا في الكبرى \* في المنتقى الجمال اذا كان يحملها على عنقه فعثر وأمرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو وزجه الناس حتى انكسر لا يضمن بالاجماع ولو أنه هو الذي زحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنده من الاجرة بازاما حل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحل في ذلك المكان الذي حمله كذا في الخلاصة \* المسكاري كان يبيع الدبس من القرية الى المصرفة في الطريق ونام وخرق السكب الرق فضاع الدبس لا يضمن ان نام جالساً كذا في القنية \* في اليتيمة سئل أبو حامد عن رجل استأجر اتركاً ليحمل له هذا الدبس من مروا الى بلخ فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر فلما أراد أن يمر به البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما تسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركان أم لا فقال يجب الضمان على التركان الذي كان يستعمله وسئل عن أبي يوسف بن أحمد فأجاب به كذلك كذا في التارخانية \* وان نثرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق رب المتاع أو بقوده لم يضمن المسكاري وكذا اذا كان يسوقه سواهم ولو كان صاحب المتاع على الدابة ومتاعه على دواب أخرى وهو يسير معهما لم يضمن المسكاري وهذا التقسيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكباً لكن مشى معه ضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الغنيائية \* ولو أصابه الشمس أو المطر ففسد لا يضمن وعندنا يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو علمها عبيد فساقت رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي \* والعصيج أن لا فرق فلا يضمن العبد بالعقد كالحرق كذا في التمر ناشى \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحملها فاعثرت الدابة فوق ما مات المملوك وفسد الجمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الجمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم اغتم يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع وأما اذا كان يصلح لحفظ المتاع فحينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط \* سئل أبو القاسم عن استأجر ليحمل عصيراً على دابته الى موضع فجعله فحين أراد أن يضعه أخذ أحد العبدلين ورمى بالعدل الآخر فانشق الرق من رمية قال ضمن نقصان الرق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي اذا وقع جمل الى حال ليحمله الى موضع كذا وشروط عليه أن يسير ليلاً وصاحب الجمل معه يسير ان فضاء الدابة مع الجمل ان كان المسكاري يضييع الدابة بتلك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير اضياعه لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما يوجب أن لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف وان كان

مال البائع حتى يدفعه اليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله الى وعاء المشتري ثم انكسر فن المشتري وان قال البائع المذكور فزني وابعته مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه توكل للغلام

والدفع اليه كالدفع الى المشتري \* وعن الثاني شترى سمنا ودفع البائع طرفا لصبه فيه وفيه خرق يعلم به البائع لا المشتري فكأله فيه فتألف  
فن البائع ولا شيء على المشتري وان لم يعلم به البائع وعلم المشتري أو يعلمان فالمشتري (٥٠٣) قابض \* اشترى في المصر حطباً فغصبه خال

جده الى منزله من البائع  
غاصب فن البائع لان عليه  
التسليم في منزل الشاري  
بالعرف كمن استأجر دابة  
الى المصر له أن يبلغ عليها  
الى منزله بالعرف \* فان قلت  
في الاجارة لو قال استأجرت  
الى منزلي يصح فامكن الشرط  
وفي البيع بشرط الحمل الى  
منزله ففسد وبلا شرط لا يجب  
الحمل الى منزله \* قلت شارط  
عرفا لكن لا يفيء الا الحمل  
\* فان قلت لو كان شارطا  
الايفاء في منزله عرفا  
لاجبر على التسليم والحمل  
الى منزله \* ولو قال أسلم في  
هذا المكان له ذلك كالأسلم  
في كز على أنه وفيه في مصر  
كذا يسلمه في أي محلة شاء  
فلو قال رب السلم شرطت  
عليك الايفاء في محلة  
كذا فقال المسلم اليه نعم  
لكني أوفيه في غيرها  
من المحلات يجيز رب السلم  
على قبوله لان المضر كمكان  
حكوا ولو اتحد حقيقة كالترافع  
في ناحية من نواحي الدار  
يجوز كذا هذا \* قلت القياس  
في مسألة الاجارة والحطب  
ما ذكره الآن العرف  
ما قلت فلا يتمكن بائع  
الحطب وموآجر الدابة من  
الابلاغ الى منزله والاشياء  
التي على ظهر الدابة كالحطب  
والقمح والحنطة والبطيخ  
يجوز على الحمل الى منزل

المذكور في أول هذا الجنس وشروط المرغبتان في رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في  
الفصول العمادية \* ولا يضمن الملاح ما غرق من موج أو ريح أو صدم جبل فان غرقت من مده أو معالجته  
ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة أو وكيله  
لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدهما أو متاعه في الاخرى لم يضمن  
الملاح شيئا الا بالتعدي كافي الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلاة أو لقضاء أو لحاجة ولم يغيب عن بصره  
لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم أعادها للريح أو الماء أو عادت الدابة عن بعض  
الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا أن يرتد هال ريح  
الى موضع لا يمكن قبضه فيه فيجبر على عوده بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع أو وكيله مع المتاع يجبر على  
العود بالاجر الاول كذا في الغيائية \* وان استقرت السفينة من نار أو دخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم  
يكن فيها رب المتاع كذا في الترتاشي \* استأجر سفينة معبئة ليحمل عليها أمتعة هذه فادخل الملاح  
فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية  
\* وسئل على بن أحمد عن ركاب سفينة موقرة طافوا الغرق وقد أمسكت سفينتهم على الارض فخرج بعض  
الركاب واستأجر واسفينة ودخل فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الاجال وفعلاوا ذلك مرة بعد أخرى  
نخفت السفينة وجرت وأنفقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير أن تكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد أم على  
جميع الركاب وصاحب الاجال وقد كانوا راضين بما فعل أو تلك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة  
أولى كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان  
على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن ما سوى ذلك قال هذا كاه قول أبي  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قال ثمة ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال  
إذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقسم بعضها  
بعضا وكذا لا القطار اذا كان عليهم اجولة ورب الجولة على بعض فلا ضمان على الجمل كذا في المحيط \* ملا  
سفينتين من أمتعة الناس وشدها في الشط لئلا يظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة  
لا يضمن ان كانت تنزل هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد وأجرها حتى غرقت  
من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة كذا في القنية \* نساج كان ساكنا مع صهره ثم اكثرت دارا  
وانتقل مع مائة عمل اليه وترك غزلا هناك فضاع ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا  
أودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما يضمن على كل حال كذا في  
الكبرى \* وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرباسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرقت من يده ان  
كان الثاني أجيرا الاول لا يضمن واحدهما وان كان الثاني أجنبيا ضمن الاول دون الآخر وهذا عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن  
الاخر كذا في الخلاصة \* وفي جامع الفتاوى وكذلك في الصانع اذا دفع الى مثله كذا في التتارخانية \* رجل  
أخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى \* نساج  
ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يمسك فيه مثل هذا المتاع  
لا يضمن وان كان بهال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا  
بذلك ضمن وليس عليه أن يبيت في بيت الطراز لكن اذا أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرقت من  
بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصينا الا اذا خش كذا في الخلاصة \* (١) ما فنده كرباس

(١) ترك النساج الكرباس في محل له وذهب الى بيته ليلا وأغلق الباب

المشتري والتي لاعلى الدابة كالصبرة شرط الحمل الى المنزل مقصد \* تسلم مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفتح بلا كلفة  
فقبض وان كان لا يتيسر الفتح بلا عانة لا يكون قبضا \* وطه المشتري المشتراة لو بكر قبض فان أحدث البائع متاعا له صانقا

لقبضة فان هلك من البائع ويبقى حصة النقصان بالكراسة على المشتري من الثمن وان نبيا فالوطء ليس بنقصان وبه يصير قابضا فان احدث منه بعد الوطء ثم هلكت يهلك كلها (٥٠٤) من البائع ووطء البائع المبيعة قبل التسليم يخير المشتري عند بيعه من المشايخ وبه نأخذ وان أعتق المشتري المشتري

رادر كراخانة مائدة وشب بخانه رقت ودر بست) وذلك في وقت غلبة السراق فسرقت الكرياس ان كان يترك مثل ذلك الكرياس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزائنه المفتين \* ١ (بافنده كرياس بافت ودر خانه نهاد وبعالمك ردنكر دزد برد) هل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد ليست عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ٢ (بافنده كرياس بافت وخصم را كفت كه كرياس را برون كردم يا تا بيري وي كفت نزيك تو باشد فردا بيايم و بيم شب دزد برد بافنده تا وان دار باشد) لانه يصير مودعا بقوله ٣ (نزيك تو باشد) واذا لم يقل (نزيك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قبل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي أن لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزائنه المفتين \* رجل دفع الى نساج كرياسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرقت ذلك عند النساج ذكر في النوازل أن على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل أفتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ومنها رجل دفع الى خياط كرياسا خياط قيمه صوابي قطعة من الكرياس فسرقت قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفافا فضل شيء من الصرم فسرقت قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج الباقي فسرقت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رحمه الله تعالى يضمنهما كذا في الغيائية \* ٤ (ريسمان يافنده داد و شرط كرد كه دوروز را يافند يافت) وهلك الثوب بعده يضمن على ما اختاره شيخ الاسلام الاوزجندی وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية \* ولو استأجره شهر العمل الخياطة فهو اجبر وحده ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو ويرفع عنه أجر ذلك اليوم وهو درهم من أجر الشهر كذا في الغيائية \* جاء الخياط بالثوب الى المسالك فخبذه المالك من يده وتخرق من مده المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان الخرق كذا في الوجيز للكردي \* سئل أبو القاسم عن قمار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت وأقعد ابن اخته حافظا وغاب القصار فدخل ابن اخته الحانوت الاسفل فطار الطرار الثوب قال ان كان البيت الاسفل بجمل يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه أبوه وأمه وأخته عند فوت أبويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضميا اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضميا فالقصار ضامن كذا في الحاوي لاقتاوى \* قصار سلم ثياب الناس الى اجيره ليشمسها في المقصرة ويحفظها فانما الاجير ثم عاد ثياب وضاع منها خمس قطع ولم يذكر كيف ضاعت ومتى ضاعت قال أبو جعفر اذا لم يدركها ضاعت في حال تومه فالضمان على القصار دون الاجير ولو علم أنهم ضاعت في حال تومه فالاجير ضامن بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال أبو الوليث رحمه الله تعالى انما قال له أن يضمن القصار لانه كان يأخذ في ماله الاجير المشترك يقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على القصار وبه نأخذ قال أستاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* قصاران يتقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما

(١) نسج النساج الكرياس ووضع في البيت ولم يرد له المالك فسرقة اللص \* نسج النساج الكرياس وقال الخصم قد أخرجت الكرياس فاتلناخذ فقال له دعه عندك وغدا آتي وأخذ فسرقة اللص في الليل لا يضمن النساج \* دعه عندك \* دفع الغزل الى النساج وشرط أن ينسجه في يومين فنسجه

البائع لا يعتمد على المبيع فسلمه الى فلان بمسكه حتى أدفع لك الثمن ففعله البائع وهلك عند فلان يملك من البائع لان العمل الانسالك كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع يلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد الاقالة يلزمه رد مثل الثمن المقبوض \* وذكر



في فتاوى سمرقند عن بعض المشايخ أن ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على أنه على البائع وفي كتاب الصلح ما يدل على قول العامة (الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن) للبائع حبسه ٥٠٥ إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع

إلى مجلس القضاء ولا يحضر البنت في الشكاح إن المنع للصدوق وإن بقي من الثمن قليل له حبس كل المبيع وإن بعضه مؤجل له حبس الكل لاستيفاء الحال وإن كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا إن أحال به البائع إلى غيره وعند الثاني يسقط بالحالة وإن سلمه قبل الاستيفاء أو بأذنه لفظاً أو كان يراه ولم يمنع لإيلاك استرداده وإن بغرأذنه ملك الاسترداد وتنفذ كل تصرف يحتمل النقص كالبيع والهبة والعنق وفروعه وإن دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع الدراهم زيوفاً أو مستحقة أو ستوقفة نقض قبضه وإن بأذنه لافي الزيف واسترد في الرصاص والمستوقة والمستحقة وإن تصرف فيه بعد قبضه بيعاً أو هبة ثم وجد الثمن كذلك لا تنقض التصرف لأن تصرف المشتري بعد القبض بأذن البائع كتصرفه وإن كان قبضه بعد نقد الثمن بلا إذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقص وإن علم البائع قبضه بلاذنه ورضى به فهو كالإذن ابتداءً وفسر

العمل ودفع الثياب إلى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع إلى غيره إذا ضاع لانهما كانا شركين فكان أخذ أحدهما كأن أخذ صاحبه كذا في خزانة المفتين \* قصار رهن ثوب قصارة يدينه عند رجل ثم افتك الرهن وقد أصابت الثوب نجاسة عند المرتن فلما نظر إليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وإزالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر أو ترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لا شيء على القصار وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب أمانة كذا في فتاوى قاضخان \* ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الدناري (٧) براهن ريجته بكازردادونكفت كه ريجته است كازر براهن راجم نهاده براهن سوخت وكازر رنداست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفعله وبالجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية \* قصار شمس ثوب القصارة فاحترق كان ضامناً وكذا إذا عصر الثوب فتخرق وإن فعل ذلك أجز القصار ولم يمتد الفساد لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين وعن محمد رجه الله تعالى إذا أدخل القصار سراجاً في حانوته فاحترق به ثوب بخير فعليه ضمان لان هذا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن إطفاءه وهذا قولهم فاما عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بخير صنعه كذا في الفصول العمادية \* وتليد القصار وأجزه الخاص إذا أدخل نارا للسراج بأمر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصارة أو أصابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لأنه أدخل السراج بأذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامناً كذا في فتاوى قاضخان \* تليد الاجير المشترك إذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من القصارة فالضمان على الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجير كذا في الخلاصة \* أطفال السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واسترق لا يضمن وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* وفي التحرير تليد القصار وسائر الصانع وأجزهم لانهم لا يتعدى ويضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التتارخانية \* أجز القصار إذا وطئ ثوباً في بيت القصار كان ثوباً يوطئ مثله لا يضمن وإن كان مما لا يوطئ بان كان رقيقاً يضمن سواء كان ثوب القصارة أو غيره كذا في الصغرى \* ولو شرط الضمان على المشترك أن هلك قبل يضمن اجساماً والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي \* ولو حل شيئاً في بيت الاستاذ بأذنه فسقط على ثوب فتخرق إن كان من ثياب القصارة لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية \* وإن حل الاجير شيئاً في خدمة أستاذه فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على وديعة عنده فأنسدها كان ضامناً لها وكذلك لو عرفه سقط عليها فإن كان بساطاً أو وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجزه كذا في المسبوط \* ويضمن القصار ما تلف بدفعه المعتاد أو احترق بالنورة في الحب أو بالتشميس قرب الثوب إن شاء ضمنه قيمته معمرلاً أو أعطاه الأجر وإن شاء ضمنه غير معمرلاً ولا يعطى الأجر ولو قال رب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق أو قال رجل للزاجي أقطع هذه الزاجية فقال فلما سلم من القطع فقال إن تخرق أو أنكسر فلا شيء عليك فقدك الثوب وقطع الزاجي فتخرق الثوب أو انقطع الزاجي فإن كان لا يسلم مثله غالباً فلا يضمن له لانه رضى به وإن كان يسلم أحياناً ضمن كذا في الغيانية \* ولو أن أجز القصار فيما يدق من الثياب انفلتت منه المدقة فوقعت على ثوب فتخرق فإن انفلتت على ثوب القصارة قبل أن تقع على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوباً كان من ثياب القصارة فلا ضمان عليه وإنما الضمان على الاستاذ وإن وقعت على ثوب ليس من ثياب القصارة فإن الاجير يضمن فاما إذا انفلتت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة أعطى ثوباً رقيقاً للقصار ولم يمسح له أنه رقيق فوضعه القصار في الخابية واحترق الثوب ولم يعلم القصار أنه احترق

(٦٤ - فتاوى رابع) بعض النهرجة بأنه ما يضرب في دار غير السلطان والزيف المغشوشة والمستوقة صفرمقه بالقبضة والعامة أن الجياد خالصة رائجة بين التجار وبيت المال والزيف ما يرفقه بيت المال لا التجار والنهرجة ما يرد التجار ولهذا

حكم في الشرع أنهم من جنس الدراهم حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم جاز وانما لا يضمن كسد النهر حجة لأنه لا قيمة لهذه الصنعة  
فردھا على المشتري بلا شيء والسقوة (٥٠٦) ليس من الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم لا يجوز

التي يدق عليها ثياب القصاره فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يضمن بالاتصال بين أن يكون ذلك الثوب من ثياب القصاره أو لم يكن من ثيابها حكى عن أبي بكر البلخي أنه كان يقول يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا الذخيرة \* في الوالوجية ولو أصاب ذلك انسا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده هذا في الوجه الاول وهو ما اذا أصاب انسا فقبل أن تقع المدقة على الخشبة أما في الوجه الثاني وهو ما اذا أصاب انسا فبعد ما وقعت المدقة على الخشبة فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن إلا أن هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التتارخانية \* ولو انكسر شيء من أدوات القصاره بعمل التلميذ مما يدق به أو يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان \* ولو دعى رجل قوما إلى منزله فمشوا على بساطه فحرقوا وجلسوا على وسادة فحترقت أو كان الضيف منقلدا سيقا فلما جلس شق السيف بساطا أو وسادة فلا ضمان عليه ولو وطئ على آنية من أوانيها أو ثوبا لا يسطر مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط \* ولو جفف القصار الثوب على حبل فحترق به حيلة فحترقته لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استعان القصار برب الثوب فدقاه فحترق ولا يعلم من فعل أيهما فحترق فعدد أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغنيانية \* قال القاضي نفا الدين رحمه الله تعالى الفتوى على أنه لا يضمن إلا النصف كذا في الكبرى \* واذا لم يحترق الثوب هل يسقط من الاجرمه قدر ما يخصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النسيج فانه يسقط من الاجرمه حصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية \* واذا أراد صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيناء الاجرمه فذهب صاحب الثوب فحترق الثوب كان على القصار ضمان نصف الحرق كذا في التتارخانية \* وفي القصارين اذا جنت يد أحدهما فالضمان عليهم ما يأخذ صاحب الثوب أيهما شاء بجميع ذلك كذا في خزائن الفتاوى \* قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال أبو نصر لا يملكه القصار كذا في الحاوي للفتاوى \* ذكر في اجازات العدة اذا دفع الثوب إلى قصار وقال اقصره ولا تضع عن يدي حتى تفرغ منه أو شرط اليوم أو غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرارا ففترط حتى سرق لا يضمن واستفتيت أئمة بخاري عن القصار اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن أجاوانم يضمن كذا في الفصول العمادية \* وفي النوازل سلم ثوبا إلى قصار وخياط ثم وكل رجلا بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على الوكيل اذا هلك الثوب في يده ورب الثوب أن يتبع القصار بثوبه هذا اذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن القصار فان ضمن القصار فالقصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجعت على القصار لانه مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة \* القصار لو دفع إلى صاحب الثوب ثوبا غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا كذا في خزائن المفتين \* ولو دفع القصار ثوبا لرجل غير رجله فخطأ قطعه أو خطأه قرب الثوب يضمن أيهما شاء فان ضامن القاطع لا يرجع على أحد وان ضمن القصار رجعت على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوبا نفسه في الثياب إلى انسان ولم يعلم فقطعه الاخذ ضمن الاخذ للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه مع الوديعة على ظن أنه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه أمين وكذا هذا في كل أجير مشترك

وهي معرب سه تاهه \* أعار المبيع من المشتري أو أودعته قبل نقد الثمن سقط حق الحبس من البائع \* والمرتهن لو أعار الرهن من الراهن ملك الاسترداد \* أودع البائع أو أجر المبيع من أجنبي قبل قبض المشتري بلائذه فتلف في يد الأجنبي لا يضمنه المشتري لانه لو ضمنه رجع على البائع فصار كالتلف على يده وان أعاره أو ملكه من أجنبي وتلف في يده للمشتري تضمنه بعد الاجازة لانه لو ضمن لا يرجع على البائع \* قبض المشتري قبل نقد الثمن بلائذ البائع وبني أو أغرس أو ثوبا فصبغه ملك الاسترداد وان تلف عند البائع ضمن ما زاد البناء والصبيح \* المشتري المقلد دبر أو أعتق المشتري قبل قبضه جاز ولا سعاية على الغلام الا عند الثاني خلاف الراهن المعسر يعتق المرهون حيث يسعى المعتق في قيمته ثم يرجع على الراهن فان كاتبه أو أجره أو رهنه قبل قبضه ونقد الثمن أبطل القاضي هذه التصرفات ان شاء البائع فان نقده قبل الابطال جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة ولو جارية فوطئها المشتري لحلت أو ولدت لا يمكن

البائع من الحبس وان لم تحبل أو لم تلد له الحبس فان ماتت في يد البائع ان أحدث صاحب البائع والاقتن المشتري لعدم وهل نقض القبض \* قال عبد الولاه اشتريت نفسي منك فباع المولى صح ولا يملك المولى حبسه لاستيفاء الثمن لانه صار قابضا بنفس العقد كن

اشترى دارا هو ساكن فيه يصير قابضا بالشرع ولا يملك البائع الحبس وكذا لو وكل أجنبي العبد ليشتره عن مولاه فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبسه لأن اعود الحقوق الى العبد الوكيل (نوع منه) عليه ألف (٥٠٧) قرض أو عن أدنى نصفه وقال هذا عن

أحمد النصفين عينا لا يعتبر  
لأنه لا يفيد ولو كان بنصفه  
كفيل فادى نصفه وقال  
هذا من كفاية فلا يصح  
لأنه مفيد كالأختلاف أصل  
الدين قرض أو غنا أو كفاية  
وعين ولو جاء به مال وقال هذا  
عن كفاية وقال الطالب  
لا أخذه الا عنهم له ذلك  
ويكون عن المالكين ويرجع  
بالباقى على المكفول عنه  
وأن أدى ولم يقل شأ للطلوب  
أن يجعل عن أبيه ما شاء وفي  
البيع ثلاثة أشياء عاقده  
وعقده وعن ويتحد بالتحاد  
الكل ويتعدد بتعدد الكل  
وان تعدد البائع أو المشتري  
واتحد العقد والثن اتحد  
لرجحان ماوجب الاتحاد  
وكذا ان تعدد الثمن بان  
قال البائع بعث هذين  
الثوبين هذا عشرة وهذا  
بعشرين أو قال المشتري  
كذلك واتحد الباقي لرجحان  
جانب الاتحاد وتعدد العقد  
مع اتحاد الثمن لا يتصور فان  
تعدد العقد والثن والعاقده  
تعدد قياسا واستحسانا وان  
تعدد العقد والثن واتحد  
العاقده بتعدد الصفقة اتفاقا  
وان اتحد العقد وتعدد العاقده  
والثن في القياس يتعدد  
لرجحان جنبة التعدد وهو  
القياس وفي الاستحسان  
وهو قول الامام وعليه  
الفتوى لا يتعدد \* اشترى

وهل يحصل الانتفاع ان اخذه عوضا عن ثوبه يحصل والا فلا ولا أجر عليه ان أنكر ثوبه وكذلك اذا قال  
القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق الا بجهة كذا  
في العتبية \* ولو حبس القصار باهر المالك فملك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى خلا فاهما وان قبض فملك هلك أمانة بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الحبس  
فان حبسه وهلك ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا  
أصلحتني فلا تدفعه الى تلميذي فلما أصلحته دفعه الى تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال ان  
كان التلميذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان قال ذلك  
للقصار فان صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط \* وذكر ما أحب المحيط في اجارات  
فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقتصره فباعه صاحب الثوب يطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى  
رجل فلننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العبادية \* وقعت واقعة في زماننا صورته اقوم  
من السراق أو ثوب القصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ما للشرب وقال أنا رجل رستاق محتاج  
الى الماء حاجته شديدة وباقى السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب وأخرج الماء فجلس طالب الماء على  
العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الخانات وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا  
بكرابيس الناس فاتفقت أجوبة الفتاوى أن هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا  
هذه المسألة على مسألة ذكرت في شرح القدوري لو احترق حانوت القصار من نار وقعت من السراج ان ذلك  
لا يعتبر سرقا غالبا من قبل أنه يمكن اطفاؤه ذلك لو علم به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم  
في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهنالك يمكن استدراكه  
والخبر عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة \* وفي الخاتمة ولو شرط على القصار العمل على  
وجه لا يتفرق صح شرطه لان ذلك مقصور له كذا في التنازخاتية \* القصار اذا لبس ثوب القصار ثم نزع  
فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا أخذ خفا ليعمله فلبسه ضمن مادام لا يباذله ثم ضاع  
لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره  
للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي اجباعا وكان يقول انما  
لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وكان  
الفقيه أبو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى وبه فأخذ ونحن نفتي به كذا في الذخيرة \* رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام  
ليحفظه فضاع لا يضمن اجباعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا أن يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو  
قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام حينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثيابي  
فعلى الاختلاف كذا في الصغرى \* دخل الحمام وقال للحمامي أين أضع الثياب فأشار صاحب الحمام الى  
موضع فوضع ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ الثياب فلم يعنه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب  
ضمن صاحب الحمام هذا قول ابن سبلة وأبي نصر الدبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه  
والاول أصح هكذا في المحيط \* نام الثيابي فسرقت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن  
في الوجبة للكردي \* الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوبان تركه ضايعا ضمن وان أمر الحلاق أو  
الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة \* لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه  
شيئا وتركه عنده ودخل ثم خرج فلم يجدها فان لم يكن الحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع  
بين يديه استحقاق كذا قال محمد بن سبلة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبه يفتي كذا في الفتاوى العتبية

جارية بمذا الف مشرا الى الدنانير تعلق التوكيل بها حتى لو اشترى بالدرهم لا يلزم الموكل \* بعثك هذا العبد بالف فقال المشتري قبلت في  
نصفه لم يصح إلا أن يرضى به البائع أو يقول بعث هذين بعشرة فقبل المشتري في أحدهما ورضى به البائع فيكون هذا استئناف الإيجاب

من المشتري لا قبول الايجاب فاذا رضى به البائع في المجلس يصح وهذا في الشيء الذي لبعضه حصه معلومه من الثمن كالعبد والفقير لان الانقسام بالاجزاء لا بالقيمة أما لو كان بالقيمة (٥٠٨) كالتوبين لا يصح القبول في بعضه وان رضى به البائع (نوع آخر في الزيادة)

الزيادة في الثمن والمثلن جائرة حال قيامهما من جنس الثمن أو غيرهما ولو بعد المدة ولا ينفعه الندامة بعد الزيادة حتى يجبر على تسليمها ان أبي ويلحق بأصل العقد حتى يرتد معها ان رد وشرط زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه محللا للقبول في حق المشتري حقيقة وجوز البقاء الزيادة في المبيع بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن على ظاهر الآية ولو جارية فاعتقها أو أنشأ فيها شعبة لا تصح الزيادة في الثمن كالأباعها من غيره وهو قولهما ورواها أنه يجوز \* ولو أجزاها أو رهنها أو شاة فذبحها يجوز في الثمن لا بعد الموت لعدم بقاء المحل وفي الأول باق لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع \* وأحد عشر فعلا من المشتري تمنع الزيادة في الثمن حنطة فطعنها أو دقيقا فخبزه أو لحما فأرثبه أو جعله قلية أو سكباجا والاعتاق بشعبه حتى الاستيلاد أو قطننا فغزله أو غزلا فنسجه والحادي عشر موت المبيع \* واثنا عشر فعلا لا تمنع الزيادة ذبح الشاة ونذف المحلوج وحلج غير المحلوج وجعل الكرباس خريطة بلا قطع وجعل الحديد سيفاً ورهن المبيع وأجارته ولو أربضاً أو باعه

\* وان كان للحماء أي ثيابي إلا أنه لم يكن حاضر فكذا في الجواب أيضا وان كان حاضر الايض من صاحب الحمام كذا في الذخيرة \* ولو جاز رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرتد عليه بان قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك لا تعارف كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسطح والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها وابنتها مع صبيها في دهليز الحمام يرى منها فضاءت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمن الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* خرج من الحمام وقال كان في كبسي دراهم فضاءت ان لم يقر به الثيابي لا ضمان عليه وان أقر به ان تركه ضائعاً ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسألة القصار كذا في النصول العمادية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل الراعي اذا كان أجبر وحدمات من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسب ما او كان للآجر أن يكلفه رعي أغنام آخر ولو هلك منها شيء في السنة أو الراعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي أجبر وحداً فاما اذا كان أجبراً مشتركا فانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعاً وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما أو بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجد رب الاغنام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الراعي فاما عند مداهما القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لامن سوقه بان صعدت الجبل أو مكانا من تفرقت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما ضمن وكذلك لو أورد هاتر اليه شاة ففترقت شاة منها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سوقه بان استعمل عليها فاعترت وانكسرت رجلها أو اندق عنقه فاعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ولو أكل الذئب الغنم والراعي عندها ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وان ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها به ضا في سوقه فان كان البقار أجبر وحداً لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتي فهو ضمان وكذا لو كان البقر لقوم شتي وهو أجبراً أحدهم يكون ضامنا لما تلف من سوقه كذا في فتاوى قاضيخان \* الراعي اذا ضرب شاة ففقت أعينها أو كسر رجلها أو تلف شيء منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قولهما ان ضربهم في الموضع المعتاد ضرباً معتاداً ينبغي أن لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضرب في الغنم على قولهما جميعاً كذا في الظهيرية \* فان ضربها بالخشبة كان ضامناً عند الكل والراعي أن يرعى بنفسه وأجير وتليذه ومن هو في عياله ولو دفع الى غيره ولا يضمن فضاء ضمن كذا في الغيائية \* والراعي أن يبعث بالاغنام على يد غلامه أو أجير أو ولده الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعي مشتركا فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعند هاتر هلك بأمر يمكن التحرز عنه يضمن كالأورد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي أجبراً حاصفاً فلا ضمان عليه على كل حال كالأورد بنفسه وهلك في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواوسي أن للأجير المشتري أن يرد بيده من ليس في عياله وليس للخاص ذلك والخاص مهورية سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط \* الراعي المشتري اذا خلط الاغنام بعضها به ض فإن كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول قول الراعي في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لأعرف غنم كل واحد فهو ضمان قيمة الاغنام والقول قول الراعي في مقدار القيمة وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشك وعلى قولهما الاختلاف المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قال تعتبر القيمة يوم القبض وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح وان ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعي يحلف ما هذه غنم هذا لانه

ثم ان المشتري الثاني لقي البائع فزاد في ثمنه \* أو زاد رب الارض سدساً في نصيب المزارع والمذموم قبل أن يستحصل يدعى جائزاً وبعده لا \* ولا بد في الزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرقا عن المجلس قبل قبول الآخر طالت الزيادة \* وكما يصح من التعاقد تصح

من وارثه أيضا \* والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتحقت وأفسدت العقد عنده خلافا لهما \* وتصح الزيادة من الاجنبي ايضا لكن ان  
بأمر المشتري يلزمه لاعلى الاجنبي كالصالح وان بلا أمره أن أجار جاز وان رده (٥٠٩) بطلت \* ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو

أضافها الى مال نفسه لم تمت  
الاجنبي وان بأمر المشتري  
رجع عليه وان لا بأمره  
لا يرجع والخط جاز في جميع  
المواضع التي جازت الزيادة  
أولا لكنه ان خط بعض  
الثن التحق بالعقد وان خط  
كله لا يلتحق وذكر شمس  
الائمة أن هبة الكل خط  
أيضا لكن لا يلتحق  
بأصل العقد وقالوا ان  
خط البعض انما يلتحق اذا  
لم يكن المخطوط تبعا ووصفا  
كن باع بألف جواد فنفق  
البائع زيوفا أو نهر جنة  
ورضى به البائع أو باع  
بالعبد سليم العبد دارا  
فاعور العبد فآخذ به بائع  
الدار ورضى به فالشفيع  
ياخذ بألف جدي في  
الاول وبقيمة عبد سليم في  
الثاني \* ولا يلتحق الوصف  
بأصل العقد بخلاف  
ما لو خط بعض الثن حيث  
ياخذ الشفيع بالباقي  
وان استعار المشتري المشتري  
ليخدمه يوما أو يومين له أن  
يسترد ويجب عنه لاستيفاء  
الثن على رواية المستحق  
وفي رواية القسودوري  
بعد الاعارة والإيداع من  
البائع لا عليك الحبس  
لاستيفاء الثن في المشهور

(نوع في الكساف)

(والراجح)

باع بالدرهم وأخذ الخط

بأدنا نذر فالواجب عليه الدرهم لكن القاضي لا يصدق به وان برهن على أن العقد كان بالدرهم قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني  
وعليه الفتوى \* أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل أو أكثر وهو لا يعلم ثم علم لا يرجع عليه \* اشترى درهم نقد البلد ولم يتدد

يدعي عليه معنى لو أقربه يلزمه فاذا أنكر يستحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في  
الذخيرة \* سئل عن خلط أغنامه في قطيع رجل وأتى على ذلك مدته وزعم صاحب الأغنام أنه يحفظ بغير  
أجر قال ان كان الحافظ معروفا أنه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الأغنام أجر حفظه كذا في الحاوي  
للفقهاء \* لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى  
اذا كان بحيث يتحقق موته أما اذا كان يرجى حياته اذ كر الصداق الشهيد في الباب الاول من شركة  
واقامته أن من ذبح شاة لسان لا تربي حياتها يضمن والراعي لا يضمن وفرق بين الاجنبي والراعي والفقهاء  
أوالليث سوى فقال لا يضمن الاجنبي كما لا يضمن الراعي والبقر وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو  
رأى رجل شاة لسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسننا والمختار للفتوى أنه يضمن وان  
اختلف الراعي وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقال الراعي لا ذبحها وهي ميتة كان  
القول قول الراعي كذا في خزائن المفتين \* ولو قال له المالك اذبحها ان لم يكن في بطنها ولد فقال الراعي ليس  
في بطنها ولد أعلم بقينها فذبحها فاذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة \* اذا مرضت بقرة تخاف البقر  
عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن أيضا كذا في السراجية \* ولو أراد رب الغنم أن  
يزيد في الغنم ما يطيق الراعي كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فان استأجر الراعي شهر على أن يربي  
له لم يحط غنمه بشئ من الاجر وان استأجره شهر يربي له هذه الغنم باعياها لم يكن له أن يزيد فيها في القياس  
ولكنه استحسن فقال له أن يكلفه من ذلك بقدر طاقته ولكن لا يكلفه عملا آخر ثم قال لو ولد الغنم لم يكن  
عليه أن يربي أولادها معها وبين القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهر ولا يضمن دفع اليه غنما مسماة  
على أن يربي له كل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه يضمنه من الاجر بحسب  
ذلك وان ولد الغنم لم يكن عليه أن يربي أولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويربي  
أولادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسن ذلك فأجاز والابل والبقر والخيل والجر والبغال في  
جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط \* وليس للراعي أن ينزوع شيئا منها بغير أمر صاحبها وان فعل ذلك  
ضمن ما عطب منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي في الغنم نزاعا على واحدة منها فطبت فلا  
ضمنان على الراعي في ذلك بالاجماع ان كان الراعي أجيرا خاصا وان كان أجيرا مشتركا فكذا الجواب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ضامن ولو نذرت واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو  
في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان  
كان أجيرا مشتركا وان كان ترك حفظ مائدة والامين يضمن بترك الحفظ لان الامين انما يضمن بترك الحفظ  
اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاختراز عنه ورأيت في بعض النسخ لا ضمان  
عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يتبعها لردّها أو يهتبه ليخبر صاحبها بذلك ولو تكارر من يجي بالواحدة فهو  
متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقلم بقدر على اتباعها كلها أو قبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك  
فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قوله يضمن لانه بعذر يمكن  
الاختراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة \* ولو استأجر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي  
\* استأجر راعي اولى بين سكان الراعي فان كان مشتركا فراعاه في موضع فهلكت واحدة منها بغير ق أو  
اقتراض سبع وشهو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت  
هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع والبيئة ينسب الراعي وان كان أجيرا وحده واختلفا كما قلنا فالقول قول  
صاحبها وان أقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العناية \* واذا خلف الراعي  
فراعاه في غير المكان الذي أمره فطبت فهو ضامن ولا أجر له وان سلمت الغنم القياس أن لا أجر له وفي

حتى كسدت الثمن ان كانت لا تروح في السوق فسد البيع وان تروح وانتقص ايس المبالغ الا ذلك \* وفي التجريد اذا كسدت عن المشتري بطل البيع عند الامام \* وعند الثاني قيمتها ( ٥١٠ ) يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يتعامل الناس ثم عندهم الكساد في بلدة كاف الفساد

في تلك البلدة \* وقيل  
بالكساد في جميع البلدان  
\* وان رخص العدلى قال  
الامام ظهير الدين لا يعتبر  
هذا ويطلبه بما وقع عليه  
المعاملة بالعمارة الذي وقت  
المادة وفي المنتقى غلت  
الفلاس أو رخصت فعند  
الامام الاول والثاني أولا  
ليس عليه غيرها وقال  
الثاني ثانيا عليه قيمتها من  
الدرهم يوم البيع والقبض  
وعليه الفتوى وفي المختار  
عليه في المنقطع قيمته في  
آخر يوم انقطع من الذهب  
والنضة قال وهذا هو المختار  
والانقطاع والكساد سواء  
وحد الانقطاع أن لا يوجد  
في السوق الذي يباع فيه  
ويستوى أن يكون مقبوضا  
أولا وان لم يكن المبيع  
مقبوضا فلا حكم لهذا  
البيع وان مقبوضا فيكون  
كالبيع الناسد والاجارة  
كالبيع والدين على هذا  
وفي السكاح يلزمه قيمته  
تلك الدراهم وان كان نقد  
بعض الثمن دون بعض فسد  
في الباقي \* وان قبض الثمن  
من المشتري الدال للبائع  
وكسد في يد الدال لا يفسد  
العقد لان حق القبض له  
\* وقع البيع بالعدلى أو  
الفلاس وكسد قبل قبضها  
فسد البيع \* وان غلا  
أو رخص لا خيار لاحدهما

الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط \* سئل نجم الأئمة الحلبي عن سلم أقراسه الى الراعي يحفظها  
مدة معلومة ودفع اليه أجرة الحفظ والرعي واشتغل الراعي به وترك الأقراس فضاقت فهل يضمن فقال  
لان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والافنم كذا في القنية \* راعى الرمال اذا توهق رمكة فوق الوهق  
في عنقه فخرها فغطيت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل  
قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الراعي أجبر وحدها اذا كان أجبر امشتر كانه وضامن وعامتهم على أنه  
لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة \* وفي الولوالجية وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* اذا شرط على  
الراعي ضمان ما عطف بفعله جاز ولا يفسد به العقد كذا في التتارخانية العتبية \* اذا شرط على الراعي  
ضمان مامات منها ان كان الشرط في العقد يفسد العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد  
هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ان كان الراعي مشتركا رعى في الجبال فاشترط عليه  
صاحب الغنم أن يأتيه بسمة ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول أي حنيفة رجه  
الله تعالى القول قوله وان لم يأتيه بالسمة وعندهم هو ضامن وان أتى بالسمة الا أن يقيم البيعة على الموت  
ولا يبيع المصدق أن يصدق غنما مع الراعي حتى يحضر صاحبها فان أخذ المصدق الزكاة من الراعي فلا ضمان  
على الراعي في ذلك كذا في المبسوط \* واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة فقال الراعي لا بل  
تسعون فالقول قول الراعي وان أقام البيعة فالبيعة بينه صاحب الغنم وليس للراعي أن يسقي من ألبان  
الغنم وأن يأكل كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن كذا في التتارخانية  
\* وليس للراعي اذا كان خاصا أن يرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه من غيره عمل الرعي ومضى على ذلك  
شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كذا على كل واحد منهما لا يصدق بشئ من ذلك الا أنه يأثم كذا في الذخيرة  
\* وفي الولوالجية بخلاف ما اذا استأجره يوم بالحصاد وللخدمة فخصد في بعض اليوم وأخدم لغيره لا يستحق  
الاجر كذا في التتارخانية \* قال ولو كان يبطل يوما أو يومين من الشهر أو مرض سقط الاجر  
بقدره كذا في الذخيرة \* وان اشترط عليه جنيها معلوما وسجنا لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله  
فاسد والراعي ضامن لما أصاب من ذلك وله أجر مثله كذا في المبسوط \* قال وان دفع الراعي غنم رجل  
الى غيره فاستأجره المدفوع اليه وأقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم أن يضمن الراعي وليس له أن  
يضمن القابض اذا لم يقر أن المقبوض ملك المدعى ولم يتم للمدعى بيعة فان أقام المدعى البيعة أن ما قبض  
كان له أو أقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعيته في يد القابض كان للمدعى أن يأخذه وان كان  
مستملكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط \* ولا يقبل قول  
الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي أقر وقت الدفع أنها المدفوع اليه كذا في الفصول العمادية \* بقار  
لاهل قرية ولهم مرمى ملتف بالايجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في خزائن المفتين  
\* الاجير للحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك أن يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغيائسة \* قال عين  
الأئمة الكرايىسى وأبو حامد لوقا البقار المشتري لا أدري أين ذهب الثور فهذا اقرار بالتضييع في زماننا  
كذا في القنية \* وفي الجامع الاصغر سئل الدبوسى عن البقار يدخل السرح في السكك وأرسل كل  
بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى منزل  
صاحبها يضمن ما ضاع قال لا ضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد اذا لم يعد ذلك خلافا منه لم يضمن  
كذا في الحاوى للفتاوى \* زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها فيها ثم وجدت بعد  
أيام قد هلكت ان اعتاد أهل القرية أن يكونوا راضين بالدخول في القرية من غير أن يذهب بها الى بيت  
كل فالقول للبقار أنه أدخلها فيها فان أبي أن يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو أدخل البقرة في مريضها

وان استقرض فلوسا وكسدت على المستقرض مثل الكساد لا القيمة ولا المثل من الذي أخذ ثوبه عند  
الامام وعند الثاني قيمته من أحد النقيدين يوم القبض وعند محمد قيمته في آخر يوم كسدت لسوية قبل الكساد \* وكذا اذا أقرضه طعاما

بالعراق وأخذ بمكة فمعد الثاني عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد فمعدته بالعراق يوم اختصما وكذا الخلاف في القلوس المغصوبة إذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي والفتوى على قول محمد در فقها بالناس \* اشترى بالتقيد (٥١١) الرجوع وتقابضا وتقايلا بعد كساده مرد المائع المثل الى القيمة عند الامام

وان كسد بعد تقدي بعض  
الثلث فسد في الباقي بقدره  
كالهالك \* ولو اشترى بالتقيد  
الكاسد بلا اشارة وتعيين  
فالعقد فاسد كالكساد  
الطارئ \* وقالوا لو مكانه  
نكاح يجب مهر المثل وفيه  
نظر ويجب أن يقال لو قيمته  
الكاسد عشرة أو أكثر  
فهو وان أقل فتمام العشرة  
وان طرأ الكساد العام في  
كل الاقطار ثم راجت قبل  
فسخ البيع يعود البيع جائزا  
لعدم انفساخ العقد بلا  
فسخ والدرهم الغيلة  
كالفلوس اذا كسدت ولو  
كانت تروج لكن انتقص  
قيمتها لا يفسد وليس له الا  
ذلك في فتوى البعض وفتوى  
القاضي على أنه يطالبه  
بالدرهم التي يوم البيع  
بعين تلك العيار ولا يرجع  
بالتفاوت وكذا الدين  
(نوع آخر في التأجيل)  
اشترى الى سنة مفكرة ولم  
يسلمه حتى مضت السنة  
فلاجل سنة آتية عند الامام  
\* بخلاف ما لو أجله الى  
رمضان ومنعه عن القبض  
حتى دخل رمضان حل  
المال عليه وقالهما سواء  
وبعد التأجيل لا يملك  
الحبس لاستيفاء الثمن  
لا قبل الاجل ولا بعده \* ولو  
في البيع خيار له ولا حدهما

ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* (١) بقار  
شرط على أصحاب بقر أني لو أدخلت البقر القرية في مكان مسمى فأنا بريء منها فشرطه جائز وهو بريء فلو  
مات بقر أحدهم فجاء بمثلها الى المكان المسمى فهو على الشرط الاول ولا يلزمه تجديده بشرط كذا في الملم  
\* يعني يبرأ الراعي اذا أدخلها في القرية كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى اشترط البقار على أصحاب  
البقر أني اذا أدخلت البقر القرية الى موضع مسمى فأنا بريء منها فشرطه جائز وهو بريء فان مات بقر  
رجل منهم فجاء بمثلها الى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرط الاول ولا ينبغي أن  
يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين أهل القرية  
لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وان كان يسمع بالشرط فالشرط جائز \* تحسنا قال القاضي خفر الدين والفتوى  
على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى \* وفي النوازل امر أبة بعث ثورا الى بقر ثم جاء الرسول اليه وقال  
الثوري وأخذ منه فهلك الثور ان قامت لها بينة فلها أن ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول  
ان كان يعلم أنه لو دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط \* وفي فوائد صاحب المحيط  
رجل بعث بقرة الى البقار على يدي رجل فجاء الى البقار هذه البقرة وقال ان فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال  
البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فلهكت فالبقار ضامن لانه اذا جاءهم الى البقار فقد انتهى الامر  
فيصير البقار آمينا وليس للودع أن يودع كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية دفعوا حرمهم الى رجل  
ليرعاها فبعثوا معه رجلا من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمر حتى اذهب بهذا  
الحمار فاجل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدرى أين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيانية \* بقار غاب عن  
الباقورة فوقعت الباقورة في زرع رجل وأفسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أو سل الباقورة  
في زرع رجل أو تخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلف مال  
انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزائن الفتاوى \* ٢ (از جمله رمة بزي بدكان رءاس در آمد را  
در آمدن تابرون راند بصر هاشم كست) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية يرعون  
دوابهم بالنوب ان ذهبت منها بقرة في نوبة أحدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير  
المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على أنه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى  
\* وسئل عن أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ دوابهم فاما كانت نوبة أحدهم استأجر  
آخر يحفظها فانخرجها الاجير الى المقازة ودخل في بيته فلا كل قضاع بعضها على من يجب ضمانه فقال  
ان ضاع عند غيبة الاجير فالاجير ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان  
لانه ترك الخلاف به ودفعه من الضمان والاضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي  
\* هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن  
الاجير في هذه المسألة اذا لم يترك مع الدواب أحدا من أهله أما اذا ترك مع الدواب حافظا من أهله فلا ضمان  
عليه بحال أيضا كذا في خزائن المفتين \* بقار يحفظ بالجر فترك البقر عند رجل يحفظها ويرجع هو الى القرية  
ليخرج منها ما يتخلف أو لحاجة نفسه قضاع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا  
كذا في فتاوى قاضيهان \* البقار اذا ترك الباقورة على يد أجني يحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها  
مدة يسيرة مثل أن يول أو يأكل أو يتوضأ أو نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمادية  
(١) قوله بقار شرط على أصحاب بقر الخ هذه العبارة موجودة في جميع النسخ وساقطة من النسخة المجموع  
منها وهي عين ما بعدهما فالصواب اسقاطها دفعا لثقل التكرار اه  
(٢) دخل جدي من القطيع في دكان الرأس ودخل الراعي ليخرجه فكسرت حرات

والتأجيل مطلق فن وقت لزوم العقد \* ومن له على آخر دراهم فوجد هادنا نبرله أن يعتديه وياخذها \* وذكر في شرح الطحاوي أنه ليس له  
أن يأخذها ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الا القرص فانه لا يلزم \* وبموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل \* ولو أجله الوارث



لا يصح لان الثمن في الذمة وكان فائدة التاجيدل أن يتجرو يؤدى الثمن من نساء المال وبالموت تعين الادام من التركة فلا فائدة في التاجيدل  
 \* وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا (٥١٣) \* أدالى في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا \* اشترى شقة صامقرا معلوما من أرض وقبض

ثم باع البائع منه كل الارض  
 بثلث ولم يذ كر الشقص فاراد  
 المشتري أن يمنع شيأ من  
 الثمن لمكان هذا الشقص  
 ان كان ماسى في العقد الثاني  
 أقل أو أكثر يلزمه جميع  
 الثمن الثاني وانقص البيع  
 الاول وان كان مثل الثمن  
 الاول ففي ذلك الشقص المعتبر  
 هو البيع الاول وفي باقى  
 الارض الثمن الثاني هو  
 المعتبر يرفع عنه حصة  
 الشقص \* باع دارا في  
 بسدة أخرى وسلمه باللفظ  
 وامتنع المشتري عن أداء  
 الثمن قبل التسليم اليه  
 يؤمر البائع أن يخرج مع  
 المشتري الى البلدة التي  
 فيها الدار أو يرسل وكيله  
 يسلمه هذا الدار ويقبض  
 الثمن

(الرابع عشر فيما يدخل  
 تحت البيع أولا)

ويدخل العذار في بيع  
 الفرس ولا يدخل السرج  
 ولوعليه الابالنص وقيل  
 يدخل لوعليه \* والجارلو  
 مو كذا يدخل الا كاف  
 والبرذعة ولوغير وكف  
 لا يدخل \* ولو باع عبدا  
 أو جارية دخل في البيع  
 ثياب تكون على مثل المبيع  
 عادة \* والبائع أن يأخذ  
 هذه الثياب ويعطى غيرها  
 \* ولو استحق شئ من الثياب  
 لا يرجع بشئ من الثمن \*

\* بقار ترك البقور مع صبي ليحفظها فهلكت بقرة وقت السقي بأفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن  
 وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الباقورة مرت على قنطرة  
 فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت أو وقعت بقرة في الماء وغابت وهذا كذا في البقار وان لم يكن  
 من سوقه اذا أمكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردرى \* ٣ (كواره بان كواره راما ندست كسى وكرك  
 كوساله راخورد ضامن نبود چون بدست عيال خودش مانده بود \* كواره بان كواره راضا ثع مانده و بجانه رفت  
 وزن را فرستاد زن نكاه داشت تاشيانكاه كاوى غائب است و غيبدانده كه چه وقت غائب شده است) يضمن  
 البقار كذا في خزائن المفتين \* وان استأجر الحارس واحدا من أهل السوق حل للحارس ما أخذ منهم اذا  
 استأجره رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية \*

(الفصل الثاني في المتفرقات) \* في النوازل دفع سيف الى صيقل ليصقله ودفع الجفن معه ففسق  
 لا يضمن الجفن كذا في المحيط \* وفي فوائد حديث شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده  
 فساخر به وأخذ الصوص هل يضمن أجاب نعم قال عى نظام الدين وقد أجبت أنا أنه لا يضمن معتقدا على  
 ظاهر الفقه أن المودع اذا سافر مال الوديعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لان الاجر ليس على  
 الحفظ الا أنه أشار الى فقه حسن وقال يجب أن يضمن لان الوديعة اذا كانت بغرأ جرائما لا يضمن لانه  
 ليس ثمة عقد حتى يتعين مكان العقد للعقد وفي الوديعة بأجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد للحفظ وهما  
 ما أمر به بالحفظ مقصودا وانما أمر به بالحفظ ضمنا في الاستحجار وفي الاجارة يغتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنا  
 فلذا يضمن كذا في الفصول العمادية \* أعطى صائغا ذهبا ليقتض منه سوارا منسوجا ولم يكن من ٤- له نسج  
 فطوى الذهب وأعطاه من ينسجه ففسق منه فأولأ عطاه الاول الثانى بغرأ من ماله ولم يكن الثانى أجبره أو  
 تلميذه خير ماله ومن أيهما شاء عندهما وعنده أي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الاول ولو ذ كر الثانى أنه  
 سرق منه بعد عمله لم يضمن أماما دام في عمله فيده يد ضمان كذا في الكبرى \* الرد في الاجير المشترك فهو  
 القصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبد أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على  
 صاحب الدابة كذا في المحيط \* يتيم بان (٤) أجير مشترك حتى لو ضاع شئ من القيمة يضمن عندهما وهذا اذا  
 ضاع من خارج الخجرة فان ضاع شئ من داخل الخجرة بأن نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين  
 \* النحاس أجير مشترك حتى لو ضاعت جارية أو ضاع غلام منه لا يضمن عنده أي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وكذلك الدال أجير مشترك فلو دفع الدال الثوب الى رجل ليراه ويشترى فذهب بالثوب ولم يظفر به  
 فلا ضمان على الدال ولو كان في يد الدال ثوب فقال له رجل هذا مالى سرق منى فدفع الدال ذلك الى من  
 أعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى صباغ ابريسم ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمى  
 وردته على كذا فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين \* الكعجال اذا صاب الدواء في عين  
 رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالخيل اذا غلط فان قال رجل ان له ايس بأهل وهذا من خرق فعله وقال  
 رجلان هو أهل لا يضمن وان كان في جانب الكعجال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنائيات مجموع  
 النوازل لو قال الرجل للكعجال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة  
 \* والله أعلم

(٣) بقار ترك الباقورة في يد أحد فأكل الذئب الجمل لا يضمن لانه تركه في يد عباله بقار ترك الباقورة ضائعة  
 وذهب الى بيته وأرسل امرأته فحفظت وفي الليل غابت بقرة ولا يعلم متى غابت  
 (٤) يتيم بان هو الوصى أو القيم على اليتيم قوله يتيم بان مبتدأ وقوله أجير مشترك خبره وانما كان أجيرا  
 مشتركا لانه يحفظ مال الناس بأجر كذا في المحيط

وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لان الداخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله \* وكذا الحكم في العذار والبرذعة \* (الباب  
 \* باع عبدا له مال بماله ولم يبين المال لا يصح البيع وان بينه ان كان المال على خلاف جنس الثمن صحه اذا قوا وان على جنسه لا حتى يكون

التمن أزيد من المال ليكون المشل بالمثل والباقي بالعبد وان بخلاف الجنس لكن كل من أحد النقيدين لأيد من القبض في المجلس فان تفرقا قبل قبضهما بطل فيما هو صرف لافي العبد ويدخل الاواح في بيع الحانوت ذكر (٥١٣) المرافق أو لا وقيل الاواح والاقفال وان على البيت وقت البيع لا تدخل بخلاف المفتاح \* ولو في الدار

بستر عليها بكرة وعليها دلو وجبل يدخلان في البيع ان ذكر المرافق والا لا والبكرة تدخل بكل حال ولو على الحانوت طلبة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا \* ولا يدخل الطريق في شراء بيت من دار أو منزل الا ان يقول بكل حق هوله أو بمرافقه أو بكل قليل أو كثير هوله فيه أو منه \* وإذا لم يدخل الطريق وليس له مفتاح الى الشارع له أن يرد البيع ان لم يعلم بالخال \* اشترى دارا والطريق الخاص اليها الى ملك رجل أو الى شكة غير نافذة لا يدخل الا بدكر الحق \* أو المرافق أما الطريق الذي الى النافذة لا يدخل في البيع أصلا لكن المشتري يتطرق فيه لا يمنع أحد كما قيل الشراء \* له طريق سده وفتح بمنزله طريقا آخر ثم باعه بحقوقه له الطريق الثاني لا الاول \* الاقرار والوصية كالبيع \* لا يدخل الشرب ولا ذكروا الرهن والصدقة الموقوفة كالأجارة تدخل بلا ذكر \* وفي بيع الدار يدخل البستان الذي في الدار صغيرا أو كبيرا الذي في خارج الدار ولو مفتوح فيها ان كان

### \* (الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة) \*

اذا وكل الرجل رجلا بأن يستأجر لدارا بعينها بدل معلوم ففعل قال لا جري طالب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل والوكيل أن يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الا جري واذا وهب الا جري من الوكيل صح ولو وكل أن يرجع بالاجر على الأمر كذا في الذخيرة \* ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند القسح كذا في الخلاصة \* والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه يصير آجر أو مستأجر أو قيل كان يفتي به أولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الا خلاطى \* الموكل مع المستأجر اذا تفاخرا فيفسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام بديع الدين لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيعة سئل على بن أحمد عن رجل آجر أرض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العقد ثم قال بعد أيام اجزته هل يجوز أم لا فقال ان رده فليس له أن يجيزه من بعد قال رضى الله تعالى عنه هـ هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا كذا في التتارخانية \* الوكيل باستأجر دار بعينها بعشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل وقال انما استأجرتم بعشرة فلا أجر على الأمر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل على أن الاجارة لا تنعقد بالتعاطي كذا في الذخيرة \*

### \* (الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بخارى) \*

الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس بخارى أنهم يؤجرون الدار والارض ثلاثين سنة متواليه غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة أجرا قليلا وبقيعة الاجر للسنة الاخيرة واختلافوا في جوازها قيل لا يجوز عند أي حنيفة رجه الله تعالى لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر من ثلاثة أيام وهذا يفسد الاجارة وقيل يجوز عند جميعها وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار في الاجارة بل هو استثناء ثلاثة أيام في آخر كل سنة من الاجارة على أن هذه الايام لم تدخل في الاجارة ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناء كذا في محيط السرخسي \* ثم اختلف المشايخ الذين قالوا بجواز هذه الاجارة انهم اعتبر عقدا واحدا أو عقود مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد فيفسد به العقد عند أي حنيفة رجه الله تعالى وبعضهم قالوا تعتبر عقدا واحدا لانها الواو اعتبرناها عقودا سوى العقد الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تملك الاجرة بالتجديد ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تلك الاجرة كذا في المحيط \* ومرة الخلاف تظهر فيما اذا آجر أرض اليتيم (١) ثلاث سنين وكانت الاجرة في السنة الاولى والثانية أقل من أجر مثلهما وفي الاخيرة بأكثر من أجر المثل وفي الاستئجار لليتيم وكانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثلهما ففسد الاجارة في الاول في السنتين الاوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى كذا في خزائن المفتين \* قال الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح عنده أنهما تعتبر عقودا في حق سائر الاحكام وعقودا واحدا في حق ملك الاجرة بالتجديد أو بشرط التجديد والحيلة لجوار استئجار الدار اذا كانت للصغير أن يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلته السنين المتقدمة ما هو أجر مثله أو أكثر ثم يرى والد الصغير المستأجر عن أجر السنين المتقدمة ويصبح أجراؤه عند أي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى خلافا لابي يوسف رجه الله تعالى وان أراد أن يصير جمعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب (١) قوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقودا كل عقد ثلاث سنين كما يدل عليه أول الكلام وآخره تأمل كذا أفاده في رد المحتار اه بحرارى

(٦٥ - فتاوى رابع) أكثر من الدار أو مثلهما وان أصغر منها يدخل وقيل يحكم التمن \* ولا يدخل القصاص والازار في بيع الحمام \* وفي بيع الدار لا يدخل الرحي ويدخل في بيع الضيعة اذا ذكر بكل حق \* وفي بيع البيت يدخل السلم المتصل لا غير المتصل \* وكثير الحداد

يَدْخُلُ لَا كِبَارِ الصَّائِغِ \* وَزُقَ الْحَدَادُ الَّذِي يَنْفُخُ فِيهِ لَا يَدْخُلُ وَجَذَعُ الْقَصَارِ الَّذِي يَدُقُ عَلَيْهِ النِّيَابُ لَا يَدْخُلُ وَإِنْ ذَكَرَ الْمُرَافِقُ \* وَمَقْلَاةُ السَّوَاقِينِ الَّتِي يَقْلِي فِيهَا السُّوَيْقُ لَا تَدْخُلُ (٥١٤) مِنْ نَحَاسٍ أَوْ حديدٍ مَرَكَبٍ فِي الْبِنَاءِ أَوْ لَا لَانِ الْغَمَارُ كَبَتْ لِلْعَمَلِ لَامِنْ جِهَةِ الْبِنَاءِ \* وَكُلُّ

مَالِقَةٍ مَعْلُومَةٍ مَسْدُومَةٍ فَهُوَ كَالْثَمَرَةِ لَا يَدْخُلُ وَمَا لَيْسَ لَهُ مَدَّةٌ مَعْلُومَةٌ يَدْخُلُ كَالشَّجَرِ \* وَالْأَشْجَارُ أَنْ يَجَالَ تَقْطَعُ فِي كُلِّ ثَلَاثِ سِنِينَ إِنْ كَانَتْ تَقْلَعُ مِنَ الْأَصْلِ كَالْأَشْجَارِ الصَّغَارِ الَّتِي تَبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ أَوْ إِنْ زَبِيعٌ تَدْخُلُ وَإِنْ كَانَتْ تَقْطَعُ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ الصَّحِيحِ دُخُولَهَا أَيْضًا مَثَرَةً أَوْ لَا صَغِيرَةً أَوْ لَا لِلْحَطَبِ أَوْ لَا وَكَذَا الطَّرْفَاءُ وَالْخِلَافُ \* وَكُلُّ مَالِهِ سَاقٍ وَالْقَصَبِ وَالْحَطَبِ النَّاتِجِ وَالْبَقُولِ وَالرِّيحَانِ إِذَا لَمْ تَذْكُرْ فِي الْبَيْعِ اللَّبَائِعَ فِي بَابِ الْعَيْنِ شَجَرَةَ الْخِلَافِ وَالْغَرْبِ وَكُلُّ مَالِهِ سَاقٍ وَلَا يَقْطَعُ أَصْلُهُ حَتَّى يَكُونَ شَجَرًا لِلشَّيْءِ \* وَأَصْلُ الرِّعْفَانِ وَأَصْلُ الْأَسِّ لِلْبَائِعِ \* وَالْقَصَبُ فِي الْأَرْضِ كَالثَمَرَةِ وَكَذَا سَبَسَتْ لَكِنْ عُرْوَةٌ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَجَعَلَ الْأَمَامُ السَّرْحَى قَوَائِمَ الْخِلَافِ كَقَوَائِمِ الْبَازَنْجَانِ وَحَكَمَ بِدُخُولِهِ وَالْقَضَى عَلَى جَعْلِ قَوَائِمِ الْخِلَافِ كَالثَمَرِ بَلْغِ الْقَطْعِ أَوْ لَا وَبِهِ يَفْتَى \* وَفِي بَيْعِ الشَّجَرَةِ لَا يَدْخُلُ مَوَاضِعُ الْعُرُوقِ تَحْتَ الْبَيْعِ عِنْدَ الثَّانِي وَالْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ كَالْبَيْعِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَدْخُلُ وَعِلْمُهُ الْقَتْوَى \* أَشْتَرَى حَائِطًا وَلَمْ

لِلصَّغِيرِ عَقَارًا أَوْ ضِياعًا أَنْ يَقَالَ إِذَا كَانَ مَالُ الْإِبَارَةِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مَثَلًا وَأَجْرُ مِثْلِ هَذِهِ الدَّارِ لِكُلِّ سَنَةٍ مِائَةَ مِثْلٍ بِمُقَابَلَةِ عَشْرِينَ سَنَةً مِنْ أَوَائِلِ هَذِهِ السِّنِينَ شَيْءٌ قَلِيلٌ وَيَجْعَلُ بِمُقَابَلَةِ الْعَشْرِ سِنِينَ الْمُنَاخِرَةَ أَلْفَ الْأَشْيَاءِ قَلِيلًا فَيَجُوزُ وَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ كَذَا فِي الظَّاهِرِ \* وَإِنْ كَانَ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَكْثَرُ مِنْ أَجْرِ مِثْلِ الْعَشْرِ سِنِينَ بِحَيْثُ لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهِ لَا تَجُوزُ هَذِهِ الْإِبَارَةُ وَكَأَنَّ تَجُوزَ الْإِبَارَةِ الطَّوِيلَةَ فِي الْعَقَارِ وَأَضْيَاعِ تَجُوزُ فِي الدُّوَابِّ وَالْمَاءِ الْمِلْكِ وَكُلِّ شَيْءٍ يَنْفَعُ بِهِ مَعَ بَقَا عَيْنِهِ كَذَا فِي التَّتَارِخَانِيَّةِ \* وَفِي فِتَاوَى الْفَضْلِ الْإِبَارَةُ الطَّوِيلَةُ لِمَلِكٍ الصَّبِيِّ لَا تَجُوزُ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ \* قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ فِي رَجُلَيْنِ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ دَارَ عَشْرِ سِنِينَ خَفَافَ الْمُسْتَأْجَرِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَوْقِفَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ كُلَّ شَهْرٍ مِنْ الشُّهُورِ الْأَوَّلِ بِدِرْهَمٍ وَالشَّهْرِ الْآخِرِ بِرَقِيَّةٍ الْإِبْرَافِ مَعْظَمُ الْإِبْرَافِ إِذَا كَانَ لِلشَّهْرِ الْآخِرِ فِيهِ مَا لَا يَخْرُجُ مِنْ الدَّارِ وَمِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اسْتَخْرَجُوا الْإِبَارَةَ الطَّوِيلَةَ الْمَرْسُومَةَ بِخَارِيٍّ وَجَعَلُوا أَجْرَ السِّنِينَ الْمُتَقَدِّمَةِ شَيْئًا قَلِيلًا وَجَعَلُوا مَعْظَمَ الْإِبْرَافِ لِسَنَةِ الْآخِرَةِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَفِي الْوَلُولِ الْجَلِيَّةِ قَالَ أَجْرُ تِلْكَ هَذِهِ الدَّارِ عَشْرَ سِنِينَ بِكَذَا غَيْرِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَهَذَا جَائِزٌ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنَّهُ بِالْأَيَّامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي آخِرِ كُلِّ سَنَةٍ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا فِي التَّتَارِخَانِيَّةِ \* فِي الْإِبَارَةِ الطَّوِيلَةِ إِذَا جَعَلُوا أَيَّامَ الْفَسْخِ فِي آخِرِ كُلِّ سَنَةٍ وَالْإِبَارَةُ فِي نِصْفِ الشَّهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَعْتَبَرُ السَّنَةُ بِالْأَيَّامِ وَعِنْدَهُمَا يَتَعْتَبَرُ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ بِالْأَيَّامِ وَبِالْبَاقِي بِالْأَهْلِ فَإِذَا كَانَ الْمَعْتَبَرُ السَّنَةُ بِالْأَيَّامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَعْرِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا آخِرَ السَّنَةِ فَالْحَلِيلُ أَنْ يَبِيعَ الْأَجْرَ الْمُسْتَأْجَرَ قَبْلَ تِمَامِ السَّنَةِ مِنْ غَيْرِ إِذَنْ الْمُسْتَأْجِرُ حَتَّى إِذَا جَاءَتْ أَيَّامُ الْفَسْخِ بِنَفْسِهِ وَحِيلَ إِلَى آخَرٍ يَفْسخُ مضافًا وَبَعْضُ الْمَشَائِخِ أَقْبَوُا بِقَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى دَعَا الْعَرَجَ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ \* رَجُلٌ دَفَعَ أَرْضَهُ مَزَارَعَةً عَلَى أَنْ يَكُونَ الْبَسْدَرُ مِنَ الْعَامِلِ ثَمَانِ مِائَةِ أَرْضِ أَجْرَ الْأَرْضِ الْإِبَارَةُ طَوِيلَةً مِنْ غَيْرِهِ بَغَيْرِ رِضَا الْمَزَارِعِ لَا يَجُوزُ لَنْ فِي الْمَزَارَعَةِ إِذَا كَانَ الْبَسْدَرُ مِنَ الْعَامِلِ كَانَ الْعَامِلُ مُسْتَأْجِرًا لِلْأَرْضِ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ أَجْرُ ثَمَرٍ أَجْرُ مَنْ غَيْرِهِ فَلَا تَجُوزُ الثَّانِيَّةُ وَإِنْ رَضِيَ الْعَامِلُ وَهُوَ الْمَزَارِعُ بِذَلِكَ نَفَسَخَتْ الْإِبَارَةُ وَتَنْفُذُ الْإِبَارَةُ الطَّوِيلَةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَجْرُ ثَمَرٍ غَيْرِهِ فَرَضِيَ بِهِ الْأَوَّلُ حَيْثُ تَنْفُذُ الثَّانِيَّةُ عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ بَعْدَ قَبْضِ الْأَوَّلِ وَهَذَا لَا تَنْفُذُ الْإِبَارَةَ عَلَى الْمَزَارِعِ لَنْ فِي الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْإِبَارَةِ يَخْتَلِفُ الْمَقْصُودُ فَلَا تَنْفُذُ الثَّانِيَّةُ عَلَى الْأَوَّلِ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خُثَانَ \* وَلَوْ قَالَ لَغَيْرِهِ أَجْرُ دَارِكٍ هَذِهِ الْإِبَارَةُ طَوِيلَةً بِكَذَا فَقَالَ أَجْرُ وَأَمْرٌ صَاحِبُ الدَّارِ الْكَاتِبُ بِكَذَا الصِّكِّ فَكُتِبَ عَلَى الرَّسْمِ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ آخَرُ وَدَفَعَ الْمُسْتَأْجِرُ مَالَ الْإِبَارَةِ إِلَى الْأَجْرِ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا هَذِهِ الْإِبَارَةُ وَلَا يَجِبُ الْإِبَارَةُ عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ لَكِنِ الدَّارُ وَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ مَعْدَةً لَا اسْتِغْلَالَ كَذَا فِي خِرَازَةِ الْمُفْتَيْنِ \* إِذَا اسْتَأْجَرَ وَقَفًا مِنَ الْأَوْقَافِ مِنَ الْمُتَوَلَّى مَدَّةً طَوِيلَةً فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ شَرْطَ أَنْ يُوَاجِرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ يَجُوزُ شَرْطُهُ لَا مَحَالَةَ وَإِنْ كَانَ شَرْطَ أَنْ لَا يُوَاجِرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ يَجِبُ مَرَاعَاةُ شَرْطِهِ لَا مَحَالَةَ وَلَا يَبْقَى بِجَوَازِ هَذِهِ الْإِبَارَةِ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ إِذَا كَانَتْ أَجَارَتَهَا أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ أَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُوَاجِرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ كَذَا فِي التَّتَارِخَانِيَّةِ \* وَإِنْ كَانَ لَمْ يَشَرْطُ شَيْئًا نَقَلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَائِخُنَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَالَ الْفَقِيهَةُ أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّهُ أَجُوزُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَلَا أَجُوزُ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَالصِّدْرُ الشَّهِيدُ حَسَامُ الدِّينِ كَانَ يَقُولُ فِي الضِّيَاعِ نَفَقَى بِالْجَوَازِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ إِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ وَفِي غَيْرِ الضِّيَاعِ نَفَقَى بِعَدَمِ الْجَوَازِ فِيمَا زَادَ عَلَى سَنَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي الْجَوَازِ وَهَذَا أَمْرٌ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَوْضِعِ ثُمَّ إِذَا اسْتَأْجَرَ الْوَقْفَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي جَازَ فَرَحَصَتْ أَجْرَتَهَا لَا تَنْفُسُخُ الْإِبَارَةُ وَإِذَا زَادَ أَجْرُ مِثْلِهِ أَوْ بَعْدَ مَضَى بَعْضُ الْمَدَّةِ ذَكَرَ فِي فِتَاوَى أَهْلِ سَمَرْقَنْدَ أَنَّهُ لَا يَفْسخُ الْعَقْدُ وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ يَفْسخُ الْعَقْدُ وَيَجِبُ دَعْوَى مَا زَادَ إِلَى وَقْتِ الْفَسْخِ يَجِبُ الْمَسْمُومُ لِلْمَاضِي وَلَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ بِحَالَةٍ لَا يُمْكِنُ فَسْخُ الْإِبَارَةِ فِيهَا بَأَنْ كَانَ فِيهَا زَرْعٌ لَمْ يَسْتَحْصِدْ بَعْدَ هَالِي وَقْتِ الزِّيَادَةِ يَجِبُ الْمَسْمُومُ بِحَسَابِ

يَقْلُ بَارِضُهُ لَا يَدْخُلُ الْأَرْضَ وَيُؤْمَرُ بِقِلْعِ الْحَائِطِ عِنْدَ الثَّانِي وَعِنْدَ الْحَسَنِ يَدْخُلُ الْأَرْضَ وَأَسَاسُ الْبَيْتِ الَّذِي تَحْتَ ذَلِكَ الْحَائِطُ يَدْخُلُ عِنْدَ الثَّانِي وَالْخَلْعُ عَلَى الْحَائِطِ كَالْبَيْعِ وَفِي الصِّلَحِ لَا يَدْخُلُ بِلَاذٍ كَرُوفِي الْأَقْرَارِ يَدْخُلُ وَلَوْ أَقْرَبَ أَرْضَ لَا تَحْرُوفُ فِيهَا شَجَرٌ عَلَيْهَا

ثم فقهى للقرلة \* اشترى أرضا بحقوقها وانهم حاطت منها فاذا فيه رصاص أو خشب ان من حله البناء كالذي يكون تحت الخائط يدخل وإن شيأ مودع فيه فهو للبائع كالذنانير الموجودة في جذع من الدار المبيعة (٥١٥) وان قال البائع ليس لي فحكمه حكم اللقطة

\* الطريق ثلاثة \* طريق الى

الطريق الاعظم \* وطريق

الى سكة غير نافذة \* وطريق

خاص في ملك انسان فهذا

لا يدخل في بيع الدار والارض

بلاذكر والا لوان يدخلان

بلاذكر وكذا حق القاء

النخل \* ومسيل الماء في ملك

خاص لا يدخل بلاذكر

\* اشترى بيتا من منزل

بحدوده وحقوقه ومنعه

البائع عن الدخول وأمره

بفتح الباب في سكة نافذة

ان كان بين موضع الطريق

ليس له ذلك والا قال الصدر

في المختار ليس له المنع وقيل

له ذلك \* اشترى نخلة في

ارض بطريقها بلا اعلام

موضع الطريق وليس لها

طريق من ناحية معلومة

ففسد الامام الثاني ان لم

تتفاوت يعبر من أى ناحية

شاء وان تفاوت فالبيع بلا

اعلام فاسد

(الخامس عشر فيما على

البائع والمشتري)

اشترى دار يجبر البائع على

اعطاء الصك لاعلى

الخروج الى الشهود فان

كتب المشتري الصك وأتى

بالشهود يجبر على الاشهاد

وان أبي يرفع الى القاضي

وكذا لا يجبر الزوج على صك

المهر وكذا لا يجبر على دفع

الصك القديم ولكن يؤمر

البائع باحضار الصك القديم

مطلقا

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج

وعليه الفتوى \* وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذ قاله له وان زعم البائع خلافه فالاشتقاق عليه والوزن على المشتري \* اشترى حنطة

ذلك وبعد الزيادة الى عام السنة يجب أجر مثلها وزيادة الاجرة انما تعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوي  
هذه الجلة في كلب المزارعة وامافي الاملاك فلا يفسخ العقد رخص أجر مثلها أو غلابا اتفاق الروايات كذا  
في المحيط \* رجل أجر منزلا كان والده وقفه على أولاده أبدأ ما تناسلوا فأجره هذا الرجل اجارة طويلة  
وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر ان لم يكن المؤجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متوليا يكون  
المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتمدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على  
الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا أجر  
المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق على العمارة كذا في خزنة المفتين \* رجل أجر أرض  
وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل وأقر أنهم ما باشر الواحد من المسلمين وأن حاكم حكهم بصفة ذلك فالاجارة  
صححة اذا حكم حاكم بصفتهما مع طول المدة ولا تنفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد  
غير معين ويكون المال حلالا له كذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى  
\* وانما استأجر من آخر دارا أو أرضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلاً ثم ان الآخر أجره من غيره اجارة طويلة  
مرسومة لاشك أن الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراءها فن جعلها عقدا  
واحدا وقول لا تجوز ومن جعلها عقودا متفرقة يقول تجوز كذا في المحيط \* رجل استأجر من آخر كرما  
اجارة طويلة وقبضه وأجره من غيره مقاطعة كل سنة شهر ايسدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد  
الاشجار قد احترقت من البرد ولم يجد أجره ليرده عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر آخره وفسخ الاجارة وطلب  
مال المقاطعة وأبى المستأجر الثاني واعتل بعله أن الاشجار احترقت سمع منه وسقط عنه مال المقاطعة اذا لم  
يعمل في الكرم فلا يدل على الرضا ولو كان أجره حاضرا حتى أمكنه الرد ولم يرد لا يسقط مال المقاطعة  
وعلى هذا اذا أجر داره وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر غائبا كان  
له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الاجر اذا لم يكن عمل في الدار فلا يدل على الرضا كذا في المحيط في المتفرقات  
\* الآخر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما  
لو أجر اجارة منسافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهر الدين رحمه الله تعالى  
يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى قاضيجان \* أجر الدار اجارة طويلة  
بخمسة دنانير وقبضه وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له  
سوى هذه الدار فالمستأجر أحق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة  
دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء أدى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان أجاز  
بيعهها ومال الاجارة عشرة وثلث خمسة للمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس أيضا وقال القاضي  
بديع الدين ليس له ذلك كذا في القنية \* رجل استأجر من آخر دارا اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار  
خمسون دينار فحلت الاجارة حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآخر  
أجر هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث الآخر  
وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا أن تركه الميت هذه الدار وقيمته خمسون فيطالبه  
المستأجر بقدر خمسين لابل المائة كذا في النخبة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا أجر دار من رجل اجارة  
طويلة ثم أجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائرة بعد ما انفسخت الاولى بفسخها وانه مشكل  
وينبغي أن تكون المسألة على روايتين لان في الاجارة الطويلة بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ  
الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبيع  
فيجب أن يكون في المسألة روايتان كذا في المحيط \* رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الآخر قبض بناءها

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج وأجرة ناقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جوده الثمن والصحيح أنه على المشتري مطلقا  
وعليه الفتوى \* وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذ قاله له وان زعم البائع خلافه فالاشتقاق عليه والوزن على المشتري \* اشترى حنطة

مكاييله فالكيل والاصب في وعاء المشتري على البائع في المختار وجعل في المنتقى اخراج الطعام من السفن على المشتري \* اشترى حنطة في سنبها فاعلى البائع تخليصها من التبن وتسليمها (٥١٦) بعد الدرس والتذرية في المختار \* وكل ما باعه مجازفة من المقدرات كالثمرة والعنب

والثوم والجزر فقله بها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضاً بالتخلية وان بشرط الكيل والوزن فعلى البائع الا أن يخسر البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدق المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذبه فيزن بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقاً كما أن النقد على المشتري بل أولى لأن المشتري قد يعلم بجودة ثمنه أما صاحب الكرم لا يعلم كمية عنده قبل الوزن فكيف يتحقق التسليم بلا علم \* اشترى ثياباً في جراب ففتح الجراب على البائع واخرجها على المشتري \* أقرضني عشرة أفرزة ففعل واستأجر من يحمله فأجر الجمل على المقرض وكذا لو قال المستقرض له استأجر من يحمله لأنه هو العاقد \* ولو قال استأجرني من يحمله يجب الاجر على المقرض الا أنه يرجع على المستقرض بالاجر لأن الاجارة وقعت له وينبغي أن لا يفرق بين قول المستقرض استأجر من يحمله واستأجرني اذا كان بعد تسليم الاقرزة الى المستقرض وقيل قبل التسليم أيضاً لو عين الحال يرجع على المستقرض بالاجر لأن المقرض يكون

برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية بقاء الاصل كذا في الظهيرية \* فلو أجزأ المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستثناة في الاجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية لتصلين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل فكذا ذكر الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة أما اذا كتب في الذكر الاول أو على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط \* واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صححه بدنانيرين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير درهم ثم نفاسها العقد فلا يجزى طالب بالدنانير لا درهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسألة بها يطالب الاجارة درهم كذا في الذخيرة \* واذا غرس الاجر في الارض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لأنه ليس له ملك البدو والتصرف واذا قلع الاجر الاشجار أو كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع (١) لأن اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر أرضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصبح الاستجار ثم أثمرت الاشجار ثم فسحها فالنمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم نفاسها فهي للادجر ولو ألقها المستأجر فعليه قيمتها لأنه بيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البات ولو ألق الاجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن يخير المستأجر في الفسخ لأنه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيان والقاضي ببيع الدين لا يضمن التقصان لكنه يخير الاجر كذا في القنية \* استأجر الكرم اجارة طويلة ثم دفعها معاملة الى الاجران كانت طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر كرم لم يره وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية ولو أكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزنة المفتين \* اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن المستأجر أحق من سائر الغرماء كالرهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيان \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجزأ المثل لا يراد على المسمى كذا في خزنة المفتين \* اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الاجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لأن الاجرة صارت ملكاً للادجر باشتراط التجميل فلا تصح لأنه يكون هبة ملك الاجر من الاجر كذا في الصغرى \* استأجر سفاناً ليتخذ له سفينة من خشب في عرض اثني عشر شهراً باجر معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي أن أزيد شبرا أو أنقص اذن له أن يزيد فاتخذ ثلاثة عشر شهراً يستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية \* المستأجر اجارة طويلة اذا أجزأ من غيره أو دفع الى غيره من راحة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره نفاساً الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختل فواقبه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت أيام التسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة

(١) قوله لان اعتبار هذا البيع الخ هكذا في جميع نسخ هذا الكتاب وهو تعليل اغيروه كذا في سابق للبيع ذكرهنا وأصل المسألة المذكورة في المحيط وغيره وخاصة له أن الارض اذا كانت مشغولة بالاشجار لا تجوز اجارتها وقد ذكر الجواز الاجارة حيلة منها أنه يبيع الاشجار عن يريد الاستجار بمن معلوم ثم يواجره الارض فهذا البيع صحيح على قول الحاكم الامام عبد الرحمن الكاتب والشيخ الامام اسماعيل الزاهد وغيرهما من المشايخ الا أن المستأجر يمنع عن قلع الاشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والمادة وقد يمنع الانسان عن التصرف ملكه كما يمنع عن بيع السلاح في أيام الفتنة وتمامه في المحيط

وكيلا عن المستقرض في الاجارة وان لم يكن الحال معيناً لا يرجع على المستقرض \* وفي المنتقى اشترى عدلاً وقال ثمانين للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستأجر البائع الحال فحمله الى منزله وقال دفعته الى ابني وأنكر الابن أو كان المشتري قال له استأجر على من

يحمله الى منزلي او يدفعه الى ابني والمشكلة بحالها فالاجري الاول على البائع لاعلى المشتري وفي الثانية على المشتري لانه اجبره لكنه في الاولى لا يكون قبضا حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجبر يصير قابضا ويرى (٥١٧) البائع منه اذا علم ذلك ولا يصدق الاجبر

في الدفع الى الابن الابدية  
وان أنكر المشتري استنجا  
البائع عليه أو دفعه الى  
الاجبر فالقول له مع اليمين  
\* وقيل الجزر والشغل قدرا  
يكون أنموذجا على البائع فاذا  
رأه المشتري ورضى به فقلع  
الباقى على المشتري

السادس عشر في الحظر  
والاباحة وفيه أنواع \* الاول  
في الاستبراء \* علمته استحداث

حل الوطء بمالك يمين في فرج  
فارغ من جهة الغير وشرطه  
توهم شغل الرحم وحديثه  
صيانة الولد فيجب بملكها  
من امرأه أو وصي ولو  
المشتراة بكر أو حرام على  
البائع رضاع أو مصاهرة  
أو اشتري جزءا من ألف  
جزء أو تملكها بالارث أو  
الصلم من دم عدو الخلع  
وعن الثاني أنها لو بكر أو حاط  
علم المشتري بانها لم توطأ  
لا يلزم وكذلك لو هو لابنه  
الصغير جارية ومكثت  
في ملكه مدة ثم اشتراها  
الاب بنفسه لنفسه بالقيمة  
لا يلزم عند الثاني وعند  
الامام يلزم \* ولو حاضت  
قبل القبض عند البائع ثم  
قبضها المشتري يلزم خلافا  
لثاني \* ويحتسب بحيضها  
في يد الوكيل بالشراء وان  
حاضت في يد عدل وضعت  
عنده حتى يتقد المشتري الثمن  
ولا يجتزأ بحيضها عند البائع

ثمانين وأيام الخيار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* والله أعلم

### الباب الحادى والثلاثون في الاستصناع والاستنجار على العمل

يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبير كذا في محيط  
السرخسي \* والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كانت العين من المستصنع لامن  
الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده الاستصناع أن  
يشترى منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل أن يشترى الاديم أو يأمر البائع أن يتخذ له خفاياصف له قدره وعمله  
فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آتية الزجاج والحاس والخشب والقدر  
 وغير ذلك من القلنسوة وأشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التتارخانية \* والاستصناع بيع هو الاصح  
 والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أو لا وعليه الفتوى كذا في  
 الخلاصة \* ثم اذا رضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع أن يبيعه قبل أن يرضاه المستصنع كذا  
 في التذيب \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى  
 طوله وعرضه وجنسه ورقعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس أن يجوز ولو لكن استحسن  
 وقال لا يجوز وان ضرب لذلك أجلا يصير سلبا ذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف وذكر  
 في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام أن الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلبا بضرب الاجل في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير سلبا وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلبا بضرب الاجل بالاجماع  
 وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس ولا خيار  
 لو احدهم من مافي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس بسلم من غير فصل  
 بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد  
 ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلبا بضرب الاجل بالاجماع  
 كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى آخر منونين من الابريسم ليضم اليه منونين من عند نفسه وينسجه ويرفع  
 أجر النسج والفاضل بينهما مائة من الربح ان لم يخطو ونسج كل واحد منهما فدايا أخذ أجر مثله والباقي لرب  
 الابريسم وان خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مائة من الربح ولا يجب أجر المثل لانه عمل في  
 محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى \* رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من  
 عنده وقال أقرضني رطلا من غزلك على أن أعطيك مثله وأمره أن ينسج منه ثوبا على صفة معلومة بأجرة  
 معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة أو لم يكن وان قال زدني رطلا  
 من غزلك على أن أعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز أيضا  
 ويكون قرضا ثم ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا  
 فالمسألة على القياس والاستحسان الذي ذكرناه ان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بهد ما فرغ  
 الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا أو قال الحائك لا بل زدت والثوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل  
 أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة  
 فان نكل رب الثوب عن اليمين ثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ عما ادعاه الحائك  
 فان كان الثوب قائما سببا في الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلا من غزلك على أن  
 أعطيك من الغزل وأجر عملك كذا درهما فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واذا جاز هذا فان  
 احتمل بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك زدت فيه ما أمرتني أيضا فان كان  
 مستهلكا ذكر أن القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه فان نكل عن اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع

وقدر يحمية في ذوات الاقراء وبشر في حق الآيسة والصغيرة ووضع الحمل في حق الحامل وقدر الثاني في ممتدة الطهر ثلاثة أشهر وهو رواية  
عن الامام وعن الامام في أخرى باكثر مدة الحمل وفي رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق الحرة وفي أخرى قدرها في حق الامة والعمل اليوم على

الاحترق من الاخيه \* ويجرم الوطء والدواحي وعن محمد أنه لا يحرم الدواحي في المسبية ولو فسخ البيع لا يلزم على البائع \* وان عادت اليه باقالة بعد قبض يلزم عليه وان بيع شقص (٥١٨) ثم أقاله وكذا في الرتبة بعد قبض بفساد أو عيب لا باقالة قبل قبض \* وذكر السرخسي حاضرت عند المشتري ثم ردت

بالعيب بما هو فسخ أو بمنزلة عقد جديد لا يقربها البائع قبل الاستبراء \* غصب تجارية وباعها ممن لا يعلم كونها مغصوبة ووطئ المشتري ثم قضى للمالك لا يقربها بالا استبراء وان علم المشتري بجمالها لا يلزم الاستبراء على المالك والقياس أن لا يجب الاستبراء في الفصلين \* والحيلة في إسقاطه أن يتزوجها المشتري ان لم يكن تحتها حرة قبل الشراء ثم يشتريها \* وفي المنتقى عن محمد في هذه الصورة أستحسن أن يستبرئها وعن الامام أنه لا استبراء عليه وذكر الامام ظهير الدين أنه اذا تقدم الوطء على الشراء في هذه الصورة لا يجب لأنه ملكها وهي في عتقها أما اذا تقدم على الوطء يلزم لأنه كما اشتراها بطول النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيلزم التحقق سببه \* وان تحتها حرة يزوجهها من غيره ثم يشتريها ويقبضها ثم يطلقها الزوج فيزول الاستبراء وان أبى البائع أن يزوجهها يشتريها يزوجهها المشتري من آخر قبل القبض ثم يقبضها ويطلقها الزوج وان بعد القبض باعها من آخر وسلمها اليه ثم ان المشتري الثاني يزوجهها من آخر ثم البائع الثاني يشتريها

من المشتري الثاني ثم يطلقها فان خاف أن لا يطلقها يقول المشتري أزوجهها على أن أمرها يدي أطلقها متى شئت وهي الحيلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج المحلل \* وتباح الحيلة ان كان يسهل طهر عن حيض خال عن وقاع وان وطئها ثم باعها قبل ان

ماسمى للحائض بعضه بازاء العمل وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله فيما أمر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائض لأنه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان منامن الغزل أعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما أصاب العمل وهو أجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلاً ثلاثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم وأجر مثل عمله فيهما أمر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقى من المسمى على أجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة أجر مثل العمل في الزيادة وكيفية تعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم تعرف باعتبار الوزن ان كان ما دفع اليه منامن غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك دراهماني عليه مثلاً ثلثه بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم يانه يعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قد يسمى على الحائض بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مراراً ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذه التفاوت معتبر فيما بين العمل من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما واذا وجب اعتبارهما يجب أن يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فان كان أجر مثل عمله في من ونصف درهمين ونصفا وفي من درهمين يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الا أن يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضى بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكر الاجر في هذه المسألة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب تخفيفها على حسب ما ذكر في المسألة الاولى فاما اذا كان قائماً ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكاً من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو أنه متى حلف ولم تثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمنه غزلاً مثلاً غزله فاما اذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصادف على أن ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهم فان وزن ما فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة فيكون القول قول صاحب الثوب من غير عيبين وان كان منوين فالقول قول الحائض ان لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق وان ادعى أن الزيادة من الدقيق فانه يجب أن يرى أهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد زيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع عيبه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد الحائض فيكون القول قوله لكن مع العيبين كذا في المحيط \* ولو دفع سمسماً وقال اقشره ورده بينفسج ولك درهم كان فاسداً لان البنفسج مجهول قدره لانه قد يقل ويكثر فيكون العمل مجهولاً فان كان قدر البنفسج معلوماً عند التبرار جاز لان المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع ثوباً الى صباغ ليصبغه بعصفر جاز وان لم يبين قدر العصفر كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع حديداً الى حداد ليصنعه عينا سماه بأجر مسمى بخلافه الحداد على ما أمر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما أمر به فان خالفه من حيث الجنس بان أمره أن يصنع منه قدوماً فصنع له مراً ضمن له حديداً مثلاً حديدته والانا له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان أمره أن يصنع له قدوماً باصلح

التجارة  
الحيلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج المحلل \* وتباح الحيلة ان كان يسهل طهر عن حيض خال عن وقاع وان وطئها ثم باعها قبل ان



تحيض لا تباح وعندهما تباح مطلقا \* أصله وطئ جارية ثم زوجهما الزوج الوفاء قبل الاستبراء وعند محمد يستحب الاستبراء (الثاني في التفريق) وهو بين الصغيرين والكبير والصغير مكروه وعندهما لو ذارحم محرّم من الآخر (٥١٩) ولا كراهة بعد البلوغ الا عند أحد

فانه فاسد بعده أيضا في قرابة الولاد كما هو مذهب الثاني في قرابة الولاد وهو مذهب الشافعي أيضا فيه وان علا أو سفل ومالك على أنه لا فساد الا في الام وعن الثاني رواية أن البيع فاسد في الكل ولو أحدهما له والاخر لولده الصغير أو لماله أو مكاتبه أو مضارب لا يكره التفريق ولو كلاهما له فبيع أحدهما من ابنه الصغير كره ولو وجدا أحدهما عيبا بعد شرائه ماله أن يردّه ويسكّ الا خرو عن الثاني أنه يريهما أو يسكهما ولو للصغير المملوك اخوان أو أختان أو عمتان أو خلات فلا بأس ببيع واحد منهما ما حصل استثناسه بالباقي وان كان له قريبان في ملكه واختلفت جهة قرابتهما وأحدهما أبعد نحو أن يملك أمه وجدته أو أباه وجدهما جاز ببيع الأبعد وامسالك الأقرب مع الصغير وان اتحدت جهة قرابتهما فقد ذكرناه وان اتحدت الجهة واختلف الأدلاء بان كان أحدهما لاب وأم والاخر لام أو لاب فالذي يدلي بقرباها لا يزل منزلة الام والمسدلي بالاب منزلة الاب لامن لأب وأم ولا من لأم فلا يملك ولا يملك التفريق بها كذلك هبة وقسمة ولو في الغنية ووصية وصداقة

للخيار فصنع له قدوما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديدته وترك القدوم عليه ولا أجر له وان شاء أخذ القدوم وأعطاه الأجر وكذلك الحكم في كل ما سلبه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سلبه كالجديد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما أشبه ذلك كذا في خزائن المقتنين \* وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وأمره بان يتخذ سراجا بهذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج اليها لاتمام السرج من عند نفسه على أن يدفع اليه أجرة عمله وعن ماجه له في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان أجرة عمله وقيمة الآلات ثلاثون درهما فرضى الآخر بذلك واتفقا على أن يعطيه هذا فنفقة خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر أن يضمن السراج قيمة سرجه فقال له أن يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فانصلت الآلات ببعضها بعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال هو كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي \* وأذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره بأجر مسمى على أن يخزله خفسين وسمى له المقدار والصفة على أن ينعله الاسكاف ويطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس أن لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخط له جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد رجه الله تعالى مسألة الجبة في الأصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمد رجه الله تعالى مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال يطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اذا اشترى خفا قال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسألة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد رجه الله تعالى حق هذا التصرف وان لم يصاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل وبطانة يلبقان بذلك الخلف وكذا اذا أمر الرجل اسكافا أن يخز زعلي خفيه ومكعبيه أربع قطع من صرم بكذا ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخلف يجوز من غير أن يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر ابن سماعة شرط الاراءة في النعل وهكذا في القطع الأربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذا الاجارة استحسننا فاذا عمل الاسكاف وأتى به ان كان عمله صالحا مقار بالافساد فيه أجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقية الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل علامة مقار بالافساد ما اذا أفسد بان خالف في صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخلف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء أخذ الخلف وأعطاه الأجر فان ترك الخلف عليه وضمنه فلا أجر عليه وان أخذ الخلف فانه يعطيه أجر مثل عمله في خزن الخلف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه أن ينظر الى قيمة الخلف مخزرا غير منعل والى قيمته منعلا فان كانت قيمته غير منعل عشرة قيمته منعلا اثني عشر علم أن قيمة ما زاد فيه درهمان فيكون درهما قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى أجر مثل عمله في خزن الخلف غير منعل فان كان ثلاثة مثلا يضمن الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى أو أقل من المسمى فلا اسكاف ذلك وان كان المسمى أقل من خمسة بان كان المسمى أربعة فانه يعطى له أربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر أجر مثل عمله في خزن النعل وفريق بين هذه المسألة وبين ما اذا دفع خفا مخزرا الى اسكاف لينعله بنعل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فنهله بنعل لا بنعل به حتى أفسد الخلف بذلك ونبت لصاحب الخلف الخيار كافي هذه المسألة واختارنا لاخذ فانه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل من ابل اغير مخزرا لا يجاوز به ماسمي وهذا واجب مع أجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة من ابل اغير مخزرا والمتصل بخلفه للاسكاف في الموضوعين عين مال

وسبوا ميرا ناولو كاتب أحدهما أو دبرا وأعرق صحبلا كراهة لانه لو ملك أمره لم ياترقي الى تخليص الآخر وان كان التفريق بحق نحو أن يجني أحدهما على مال أو نفس فدفع أو باع لا يكره لانه بحق مستحق (الثالث في التفريقات) نسى في حق مملوكه وشكاه

الى القاضي وشهد جبرانه به لا يكرهه على البيع بل ينهى المولى عنه فان عاد المولى الى صنعه اذبه القاضي وجبسه \* وان طلب العبد البيع من مولاه وهو بقرانه يحسن (٥٣٠) صحبته يعز المولى \* اشترى جارية يتزوجها احتياطاً ان أراد وطأها لانه ان حرة ارتفعت الحرمة وان

أمة لا يصيرها النكاح وخاصة الجوارى المجاورة من الاتراك في بلادنا لان عادة الاتراك بيع الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا كفرة فالبيع في دار الاسلام والحربي والذي لا يملك بيع ولده في دار الاسلام فاذا باع في دار الحرب ان أخرجه منه كرها يملك وان خرج المشتري باختياره لا فالا حياط في النكاح وسأني ان شاء الله تعالى في السيرة تفاصيل المسئلة \* مات رجل وقد ابتلع لؤلؤة غيره أو دنابر غيره يشق بطنه \* والنعام اذا ابتلعه لغيره ينظر الى أكثره ما قيمة فيدفع قيمة الأقل الى الآخر \* وكذا القرع ينقد في دن آخر أو دخل رأس الثور في حب آخر وعن محمد اذا مات المبتلع ولم يدع مالا لا يشق بطنه لودرة وعليه القيمة لان الدرنة تنفس فيه فلا يفيد الشق والدنابر لا تنفس \* يحل الى البقال درهماً لياخذ منه الحوائج وقتاً بعد وقت ان شرط في الافراض أن يأخذ منه شراً أو تبرعاً لا يجوز ولا يجوز \* خلط الجيد بالردى في الطعام أو الغث بالسمين في البيع لا خير فيه ان خلله وان لم يخله فلا بأس به وفيه صخ أنه عليه الصلاة والسلام قال من غش فليس منا \* بيع الزنار

من النصارى والقلنسوة من الجوس لا يكره لان فيه اذلالاً لهما \* وبيع المكعب المفوض من الرجال اذا علم أنه يشتره لابس يكره \* وبيع الاحر ممن يعلم أنه يعصى به يكره \* بيع الكرم ممن يتخذ الجربا بأس به وبيع العصور والعنب منه على الخلاف

المحرف أن يذهب كذالك باجرة معلومة لا يصح لان مقدار هذه الاشياء مجهول كذا في القنية \* وان اشترى ثوبا على أن يخطيه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشر اكين ونعيلين استأجره على أن يحدوهما له باجر مسبى جاز وان اشترط عليه الشراكين فأرهما اياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسننا كذا في المبسوط \* واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعشرة من عنده فضبعه بما سمي الا أنه خالف في صفقة ما تعين به فان أشبع أو قصر في الاصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزنة المفتين \* ولو شرط على الخياط أن يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط على البناء أن يكون الآجر والبص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا علمه فالعمل لصاحب المتاع وللعامل أجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط \*

### الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

\* وفي الفتاوى اذا باع سلعة معيبة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه \* التاجر هل يستل أنه حرام أو حلال

اذا قال لا آجر آجرتك داري هذه يوما واحدا بكذا والسنة مجانا أو قال آجرتك داري هذه سنة يوما بكذا وباقي السنة مجانا فسكنه سنة كان عليه أجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان \* استأجر مسجدا للعمل فقال لا أريد الا اجر بل تعمل لي مقبضا للمسحاة من الخشب ثم طلب الاجر ان كان ما طلبه له قيمة يجب أجر المثل والا فلا كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر دارا مدممة معلومة في محلة فتابت المحلة له فتابت حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النابتة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان أفتى والذي كذا في الظهيرية \* الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس بالخياط فطر الطرار منه في الطريق فان كان الصبي عاقلا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط \* دفع الى خياط ثوبا ليخطه له قباء أو جبة ولم يشارطه الا بجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أن الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبه يبقى هكذا في الكبرى \* اذا قال للجمال احمل هذا الى بيتي أو قال للخياط خطه ان كان الخياط معروفا بأنه يخط باجر والجمال كذلك يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط \* قال للخياط خطه باجر فقال لا أريد الا اجر فخاطه لا يستحق الاجر كذا في الوجيز للكردي \* اذا دفع الى خياط ثوبا ليخطه ولم يشترط الاجر له الاجرة الا اذا قال لا أريد منك الاجرة كذا في السراجية \* رجل أقرض انسانا دراهم أو دنانير أو أراد أن يسكن دارا المستقرض بغير أجر يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر باجر مجمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى يصير الاجر قصاصا بثلث ما باع من المستقرض كذا في خزنة المفتين \* قال رب الدين المديون اكره لي هذه الارض (١) بجهة المراجعة فكريها له أجر مثله لان المديون اذا دفع حماره وأرضه لرب الدين لينتفع به مادام عليه الدين فعليه أجر المثل فهذا أولى كذا في القنية \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى أن يوفي المقرض دينه فبعه المقرض الى سرح وسلمه الى بقار ليعلق فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيهان \* لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم أرد عليك دراهمك لأطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذلك ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريده أجر المثل وان كان ذلك ترك الاجرة قبل الاستقرض أو بعده فلا أجر على المقرض والحانوت عنده عارية وقيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين كذا في المنصريات \* قال نفر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* رجل أقرض انسانا

(١) قوله بجهة المراجعة أي على أن يكون العمل رجلا رب الدين زيادة على دينه اه بحر اوى

دراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن حجر الميزان  
قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* استأجر المستقرض المقرض  
على حفظ عين متقوم قيمته أزيد من الاجرة كالسكين والمشط والملعقة كل شهر يكذب الاختلاف فيه الأئمة  
المتأخرون فقل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب الكامل مولانا حسام الدين  
عليابادي وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز أجله الأئمة ولو جعل  
المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظه مامعا يجب الاجر وفي الفتاوى أنه لو حفظ العين مع  
القبالة لأجر له لأنه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والعين هاهنا تتبع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسألة  
بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي \* ولو دفع المستقرض اليه قبالة (٢) واستأجره على حفظ الخط لم يجز  
لان حفظ الخط له لأحياء حقه ولو هلك المشط أو السكين مثلاً واختلاف بعد السنة فقال المقرض هالك بعد  
السنة وقال المستقرض هالك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير  
الى امرأته أو الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى أجنبي لاشي له ولو استأجره ليحفظه بنفسه  
ويهد من شاء فالشرط جائز ويصر الثاني وكيلاً بالحفظ ولو أذن له المستأجر أن ينفع بهذا السكين ففعل  
المقرض لأجر له زمان الاتفاق هكذا في القنية \* استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صل الاقرار  
بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر يكذباً كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم  
المقرض لم يدفع الأربعمائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهر والمقرض معترف بجميع ذلك تجب  
الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض  
مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للدة التي  
بعد قضاء النصف والمستقرض والمقرض عقداً عقد الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر يكذباً في دكان  
الصكالك وأمره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبدل الاجارة وترث المقرض العين المستأجر على حفظه  
بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته وأوصافه مستقصى في الوثيقة فضى على ذلك  
أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة أم لا  
أجاب بعض الأئمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يحفظه بيد كل  
من يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضى اذا دفع  
المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وأمره بالحفظ لحفظه زماناً يجب له لتلك المدة أجر  
على المستقرض كذا في خزنة المقتنين \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد  
المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكل المستقرض  
رجلاً استأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل يكذباً فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجز على الموكل  
مال بعين الاجرة أو يعمهم بان يقول على أية أجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين ديناراً  
ليس له فسحها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر ساكن ضرر يقا به منفعة الحفظ كاستئجار الخياط والقصار  
والطعان بخلاف المستكتب اذا حضر من أراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر يكذباً له  
الفسخ في اليوم الذي يمل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين أو ثلاثة لحفظ السكين فحفظها  
أحدهم فعليه كل الاجرا اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والافضي به كن استأجر رجلين يحملان خشبة  
الى منزله بدرهم فحملها أحدهما كذا في القنية \* قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة ٣ (بده  
يا زده) كذا في جواهر الفتاوى \* اذا استقرض الوصي أو المتولى لأجل الصغير والوقف وعقد الاجارة  
المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى مال الوقف  
ومال الصغير كما اذا أنفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي

ان كان الغالب الحلال في  
الاسواق لا يستل \* في يده  
توب قال انه لفلان وكفى بان  
أهـ بعشرة ولا أنقص منه  
ثم باعه بتسعة يحل الشراء  
بما ان وقع في قلبه انه قال

(٢) قوله قبالة هي الوثيقة ٥١ (٣) العشرة أحد عشر ٥١

\* دفع الى آخر مال أو امره بان يدفعه الى فلان قرضاً ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المستقرض وقد استأجر المستقرض الوكيل على أن يحفظ عيناً يدفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهو لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول الثمن وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائن المفتين \* ولو وكله بأن يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن عهدة كل مالزم عليه ففعل فالاجر والاستقرار على الوكيل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر من آخر داراً بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضاً لرب الدار على القابض ثم انتقضت الاجارة بينهم ما عوت أحدهما لاسبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر نقد المستقرض أرد أن أجرة الدار رجوع على الأجر بما أعطى وان نقد أفضل لم يرجع على الأجر لا بمثل ما أمره بالاداء ويرجع الأجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة \* واذا وجب للأجر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه فقال المستأجر للرجل احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته (فرور وازمال اجاره) فقال الأجر ٣ (فرور فتم) فقد انفسخت الاجارة بقدره كذا في المحيط \* لو كان للمستأجر على الأجر دينار والاجر دراهم فتقاصا يجوز وان كان الجنس مختلفاً بالتراضي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر أرضاً موقوفة على مسجد اجارة شريعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها أكثر من الاجرة ان كانت التي سمنها هي أجرة مثله في وقت العقد طاب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى \* جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتنفسخ الاجارة المعهودة فتوارى المقرض أو كفل نفسه على أنه ان لم يوافقه غداً فعليه الا ان يفي بتمتوا في المكفول له أو حلف بطلاق امره أنه ان لم يؤده اليوم الا ان يفي بالمال فتوارى الدائن ان علم القاضي نعتته وقصده الاضرار بنصب له وكيلاً لم له المال وتنفسخ الاجارة ولا يكون كفيلاً بالمال ولا تطلق امره أنه فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهداً فيه كذا في الوجيز للكردي \* ساحبة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فباأخذ من الاجرة فهو للعاقداً لانه غاصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان ثمة بناء أو دكان لان ذلك يصير غاصباً مابذونه لا يصير غاصباً وعندى أن الصحيح هو الاول كذا في المحيط \* وسئل عن مستأجر أحدث في المستأجر بناء أو غرساً ثم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته أو كثر ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان كان فعل المالك قال وان كان فعل باذنه قال وذكرك في الشرب أن من رضى باجراء غيره الماء في أرضه أو عورده في أرضه فاطلق له ذلك ثم بدله أن يمنع من ذلك يكون له المنع لانه غير لازم كذا في النسقي \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها سبعة أجرة بة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط \* رجل أجر أرضاً من جـ له قرية معظمة متفرقة سهامها فنفق ما عنتها واجتبع الى نفقة زائدة وطلب أربابهم النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة على الأجر أم على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وأرضه ولا تجب النفقة على المستأجر أيضاً في غير ملكه وأرض الأجر ولو كانت قرية منفردة لواحد فاستأجرها منه آخر فنقص ما عنتها وطلب المستأجر من الأجر نفقة القناة ليزيد في مائه ليس له أن يلزمه الاتفاق لاحالة ولكن ينظر في النقصة فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما انقطع الماء والشرب عن الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء أمسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً

(٢) استنزله من مال الاجارة اهـ (٣) استنزله اهـ

المقدار للترويج وان لم يقع  
في قلبه لا يحل \* رجل يبيع  
على الطريق ان كان لا يضر  
بالمارة لسعة الطريق يحل  
الشراء منه وان أضر  
بالمارة لا يحل الشراء منه

يسير بحيث يصل الماء إلى الأرض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكتفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار أن شاء فسخ الاجارة وزدها وإن شاء مضى على الاجارة بما سمى من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسألة فيما أرشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي أبو المعالي نور الله ضريحه ووصانا به ولم يذكر في الكتاب ولو أجز القرية وماء قناتها يسقى عشرين حريفاً (شبهانه روز) فنقص وعاد إلى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة أجرة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكره وهو الصحيح رجل استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى المسجد سنة بدهم معلومة ثم دفع هذه الأرض إلى رجل من اربعة بالنصف على أن يزرعها يذر الدافع فلما حصده قال أهل المسجد ان الأجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فيما أخذنا ثلث الغلة للمسجد على عرف أهل القرية فقبضوا منه جبراً فان أقام المستأجر البيعة ان الأجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين الزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الأجر المسمى وان لم يقدر على إقامة البيعة على كون الأجر متولياً يجب عليه أجرة المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى \* قال شرف الأئمة المكي والقاضي عبد الجبار استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها بونى ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستيقبها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر قيل لها ولأبي الموقوف عليهم الا القلع هل لهم ذلك فقال لا كذا في القنية \* قرية فيها أرض سبيل أجزها أهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في جواهر الفتاوى \* وتكره اجارة أرضى مكة لقوله عليه السلام من أكل أجوراً أرضى مكة فكأنما أكل الربا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان \* رجل استأجر أرضاً مفرداً أكثر مما كان في ملكه ان لم يرض المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان لم يتعرض المالك لذلك وأقر الأجر عند الحاكم بذلك فلما استأجر أن يفسخ بقدر ذلك وان لم يقرأ الأجر ولم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض ولا يمنعه من الانتفاع فليس للمستأجر حق الفسخ في ذلك القدر وان علم انه ملك الغدير وكيل السلطان اذا أجز قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها المستأجر ثم زاد آخر في الاجارة فاحسنه وأجز من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعنى في غلاتها وجوبها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى \* من ازرع بالثلث كرب الأرض من ارضه أجزها مع رب الأرض لا تخاذل انما انزله الثالث من الأجر بعهده وان لم يستحق شيئاً بمجرد الكراب كذا في القنية \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أجز عبده من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غيره وعذروا له إلى المشتري ومات في يده فليس للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اكرى من رجل داراً بعهده سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه الاجارة في العبد فانه يرد العبد ويعطيه أجرة مثل الدار واذا عصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تركها الغاصب فأراد المستأجر أن يمتنع عن قبضها في باقي المسدة وأراد الأجر أن يمتنع عن التسليم فليس للمستأجر أن يمتنع عن القبض في باقي السنة ولا لا أجز أن يمتنع عن التسليم قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستئجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير وفي الاصل اذا استأجر عشرة من الابل إلى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعد ما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر أجرة مثل الدار واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر أجرة المثل مات العبد ولم يمت كذا في المحيط \* استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهراً بدهم لتعليم العبد الخبز أو الخياطة جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضاً وكذا لو كان ثوباً فاستأجره لغسله أو خياطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع أو الغسل صار قابضاً فهلك من مال المشتري والاثن مال البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على

وان كان الطريق واسعاً وقيل يكره \* وبعض المشايخ أفتوا بأنه لا تقبل شهادة من يعامل عن جلس على الدكان المغصوب عالمه أو سكن في الدار المغصوبة ويبيع فيها شيئاً

(٤) في الليل والنهار

البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استئجار المستقرض المقرض \* رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتضى من لاشئ عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالمو رهنها المالك فسكنها المرتضى كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* استأجر الراهن المرتضى لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ جاز كذا في السراجية \* وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيها فإراد المؤجر اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه أن يؤجر من آخر في بعض الشهر رفق مضى هذا الشهر فقد انتقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل تكارى منزلا كل شهر بدراهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من المنزل حتى يمسك الالهلال فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار أن يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك كذا في المحيط \* وإذا تكارى منزلا كل شهر بدراهم على أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأته أو امرأتين فهذه أن ينزلها وليس لصاحب الدار أن يأبى وهذه المسئلة مؤتلة وأبى لها أن لا يكون للمنزل برباوعة ولا بتزويج كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكرة فكنت معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد أخبرت المرأة الزوج أن المنزل معها بكرة ولم يتخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك على مع نفقتك أجر المنزل كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان أشهد له عليه ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله ذلك كذا في المبسوط \* امرأة سكنت بيت أختها بغير رضاها سنيين وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعلمها أجر المثل كذا في القنية \* قال في الاصل أيضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر بدراهم واشترطا فيما بينهما ما على أن ينزل أحدهما في أقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترطا ذلك في أصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكونا شرط ذلك في أصل الاجارة ولم يذكر أنهما اذا شرط ذلك في أصل الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشايخنا رحمه الله ولقائل أن يقول بانه تفسد الاجارة ولقائل أن يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللعاهر سكنى نصيبه لاجبعه وللغاضي أن يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وأمسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد رحمه الله تعالى يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي \* دار معدة للاجارة صارت ارضا بين ثلاثة سكنها أحدهم بغير إذن الاخرين مدة لا يجب عليه أجر كذا في القنية \* رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها متاعه وأقفلها وغاب فجاءه من قبل الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها ووضع في موضع آخر عشرة أيام ثم أعاد متاعه الى الحجرة وأقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجر فمن وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة \* في البيعة سئل أبو ذر عن استأجر دار فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا أبرم مدة الغصب وسألت أبا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصانع ليتخذ له قفمة بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر على الاخر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ قفمة ثم جاء المالك هل له أن يأخذها قال ليس له أن يأخذها قلت لو غصب تبرأ فجعله سوارا فجاء المالك فقال له أن يأخذها بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سئل على بن أحمد رحمه الله عن رجل له دار كان وذلك الدار كان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك أن يؤجر ذلك الدار كان منهم فقال لا وأجره منكم لانه لاحق لي فيه اليوم لاني أجرته من ذي اليسر وقد بقي من المدة أيام فالحوا عليه وقالوا أجره منا وان دفع ذا اليسر ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بأنه بقي من المدة أيام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التتارخانية \* أجرها الغاصب ورد أجرته الى المالك تطيب له لان

لا يقبل شهادة من يشتري فيه \* وعن الامام أبي الليث لا يحل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء مالم يحفظ كتاب البيوع وقيل لمحمد لا نصف كتابا في الزهد قال حسبكم



أخذ الاجرة اجازة للاجارة قال رضى الله عنه جعل أخذ الاجرة اجازة من غير فصل قال القدوري الاجر  
للمالك ان أجاز قبل العمل وان أجاز بعده فالعقد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة \* سكن رجل دار  
الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غصب دارا مدة للاستغلال أو موقوفة أو لليتيم وأجرها  
مدة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر \* يلزمه المسمى لأجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له  
الدار فكذب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم للعقد فقال للعقد ولا  
يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو  
استأجر مشاطة لتزوين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض  
وقيل ينبغي أن تجوز الاجارة اذا كانت مؤقتة أو كان العمل معلوما ولم ينقش التثمين على وجه العروس  
وطيب لها الاجر لان تزوين العروس مباح كذا في الظهيرية \* في الكبرى أهل بلدة نقلت عليهم مونات  
العمل فاستأجر وارجلاباجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم الى السلطان الاعظم ليخفف عنهم \* بعض  
الحيف وأخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا لئلا كان يحال لو ذهب الى بلد المسلمين تهيباله  
اصلاح الامر يوما أو يومين جازت الاجارة وان كان يحال لا يحصل ذلك الا بعدة فان وقتوا للاجارة وقتا  
معلوما فالاجارة جائزة والاجر كله له وانه لم يوقتوا فهي فاسدة وله أجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم  
ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان أما على جواب الكتاب فلا تجوز  
هذه الاجارة الموقفة وبه يفتي وهكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من أدب القاضي أنه لا بد من  
التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما أو يومين كذا في المضمات \* غبن ماء قرية استأجر بعض أهل  
القرية أجرا ليقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء قال زيادة لجميع أهل القرية وكذا لو حفر  
عيناً أخرى في حريم هذه العين أو زاد في سعة هذه العين أو سفلها ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع أهل  
القرية لا يستحق المستأجر ولو حفر عيناً أخرى في غير حريم هذه العين فالماء كذا في الصغرى \* والاجر عليه  
كذا في الحواشي للفتاوى \* وليس له أن يجري تلك الزيادة في نهر أهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر  
في أرض الموات أو في ملك نفسه كذا في الصغرى \* رجل استأجر مرامن رجل عشرة أيام كل يوم بدرهم ثم  
ان المستأجر أودع المزعزعة الا بخر خمسة أيام من هذه العشرة كان على المستأجر أجر العشرة الايام لان يد  
المودع كيد المودع ولو كان مكان الودعة عارية وباقي المسألة بحالها فاني وجوب الاجر في مدة العارية  
روايتان كذا في الذخيرة \* وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا ليدفن له  
حائطاً أو ارام موضعاً وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على أن يبنى كل ألف آجرة بكذا  
وكذا من البص بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفل فأدخل ألف آجرة بالبص المسمى لها ثم مات البناء  
فان الاجر يقسم على موضع ما بقى من الحائط وما بقى فيغطي بمهدة ما بقى على القسمة كذا في المحيط \* استأجر  
داراً وبنى فيها حائطاً من تراب كان فيه باعدياً أمر صاحب الدار ثم أراد الخروج وأراد نقض الحائط هل له  
ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب لبناً وبنى الحائط من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى  
الحائط من الطين (٢) (كه باخسه زده باشد) فليس له أن ينقض الحائط كذا في الذخيرة \* في المحيط  
عن شمس الائمة الاوزجندی قال لطيان أصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارة ازداد الخراب  
وأصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة كذا في القنية \* في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلاً ليدفن له منارة  
طولها كذا وعرضها كذا فلبى بعضها انهارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفر بئر عشرة أذرع فحفر

(٢) قوله يلزمه المسمى لأجر المثل الخ قال العلامة الميرى الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين أما على  
ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر  
يرد الزائد أيضاً لعدم طيبه له كما حرره الجوى وأقره أبو السعود كذا في رد المحتار نقله المصحح

(٢) المجهون بالغناء اه

كتاب البيوع \* وعلى كل تاجر  
يحتاط دينه أن يستعجب  
فقيه ادينيشا وره في معاملاته  
فان ملاك أمر الدين المأكل  
والمليس قال الله تعالى كلوا  
من الطيبات واعلموا صالحا

خمسة أذرع ثم قال لا أقدر أن أجفر البقية من غير عذراً حسيه حتى يحقر ولودفع الى رجل ما لا يدفع الى فلان في مصر كذا بجرمائه فقال الرسول دفعت وأنكر المرسل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في التارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى فيمن غصب من آخر أرضاً وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم وأجازها قال أجز ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لزب الارض الى وقت الاجارة ولولم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فأنه دمت احدهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك فله أن يترك الاخرى كذا في المحيط \* اذا دعى اثنان عينا أحدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فادعى عليه للمستأجر فاراد مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فادعى عليه لا أحدهما فاراد الاخر أن يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى \* في اليتيمة سئل على بن أحمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له أن يؤجرها من غيره فقال ليس له أن يؤجرها وسئل عنها والى فاجاب كذلك كذا في التارخانية \* ولودفع اليه عبد ادعى أنه ان شاء قبضه بالشراء بألف درهم وان شاء أجره سنة تكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة ولو قال أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله وان كان الاجر أكثر لا يصدق ولولم يستعمل حتى هلك لاضمان عليه كذا في التارخانية \* واذا اشترى شيئاً وأجره من غيره قبل القبض لا يجوز كالموابعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فليل على الخلاف في البيع وقيل لا تجوز الاجارة اجماعاً كذا في المحيط \* تعيب الخانوت عيباً لا يصلح للعمل فأصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تمت السنة فعليه أجر كل الخانوت ما لم يردده لكونه معيباً وليس له أن يرد النصف دون النصف كذا في القنية \* رجل دفع الى آخر عيولاً ليربيها فاذا كبرت باعها ففاضل الثمن بينهما فانها صاحبتها وللعاقل أجر الحفظ مستأجر خانوت أفلس وغاب ليس لأقر بأنه أن يردوا الخانوت الى مالكها ويشخروا الاجارة ولو بيق العقد وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المشتأجر وعقله تجب الاجرة بتمامها كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر رجلاً ليعمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارى على الجملة فجاء بها على الماء فليل له أجر المثل كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله لو اكترى من رجل ابلاً على أن يحمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه بالجمال بأبله فامرهم المستكرى فحمل وقد أخبرهم المستكرى أنه ليس في كل حمل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لاضمان على المستكرى ولو استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهدوا أنهم اللرجل الاخر تقبل شهادتهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز وأكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعاقل الاجر وان شاء ضمنه الخنطة ولا أجر عليه في ذلك \* رجلان استأجرا شيئاً ودفع أحدهما الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية \* رجل تقبل من رجل طعاماً على أن يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في أكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قوله ما فله الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهوقال سئل القاضي بديع الدين (٢) (در باغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر أن يأخذها كالحمار قال نعم كذا في التارخانية \* أجره الاديب والخطان في مال الصبي ان كان له مال والافعل أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة وأجرة سبحان سبحان القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير الدين التمر تاشي قيل في زماننا أجره السبحان تجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية \* وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فالزبا يذره أو يذره أرضه يذره هل للمستأجر حصه ما يحصل منها قال لا ولو أخذ كان له أن يأخذ منه ان كان قائماً وقيمه لو كان هالكا كذا في التارخانية \* استأجر رجلاً ليعمل له موضع كذا بكذا فمالسار نصف الطريق بدا للمعامل أن

\* (في الحيل المباحة)  
كبرت أو ملح أو فستق أو  
حطب يحصل منه ويبيع  
مباح لا بأس به \* اشترى  
جارية تحيض في السنة مرة  
فمن الامام الثاني أنه

يذهب الى امر آخر فترك الحولة على المستأجرة وطلب نصف الاجر قال له فلان ان كان الباقي من الطريق  
مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر  
بقدر الماراحل لا السهولة والصعوبة فيتمثل عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل  
شمس الاسلام الاورجندى عن رجل اشتاجر رجلا ليوقد النار في المطمورة ليله ففعل ونام في بعض الليل  
فاحترقت المطمورة وما فيها هل يضمن الاجير قال لا قبل له فان أوقد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم  
كذا في التتارخانية \* رجل دفع الى آخر عشرة أمنا من نحاس واستأجره بأربعين درهما ليدققه  
فصار بعد التدقيق تسعة أمنا يجب عليه أجرة عشرة أمنا أو تسعة أمنا قال يجب عليه أربعون درهما  
كما شرط كذا في الخلاصة \* وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان لواحد من السوقية  
على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة أهل السوق فان كانت عادتهم أنهم يبيعون بأجر  
يجب أجرة المثل والافلا وما لو أضع عليه السمسرة من المقادير في بيع الأشياء فذلك عدوان محض ولا شيء  
لهم سوى أجرة المثل كذا في الظهيرية \* وإذا استأجر رجلا لينى له في هذه الساخنة بيتين ذوى سقفين  
أو ذوى سقف واحد وبين طوله وعرضه وما أشبه ذلك ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله أنه لا يجوز  
وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو بكر عن رجل  
اجر من رجل دار له كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر كل  
شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان ترد عليه الفئ ترد عليه داره ويحسب عليه ما أخذ من  
المستأجر فجاء البائع بالدرهم فأراد أن يحسب الأجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر  
حازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقلة وجب ما أخذ من الاجر فهو للمشتري وليس للبائع من  
ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضعة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع  
فالبس فاسد كذا في التتارخانية \* وسئل شمس الأئمة الاورجندى عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال  
له عالجها بما لك فياخذ من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية فللطبيب  
على المالك أجرة مثل المعالجة وعن الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط \* دفع جارية  
مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فما زاد من قيمتها بالصحة ينفعها لعلها حتى صحت له أجرة المثل وقدر  
ما أنفق في غن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حسم الاستيفاء أجرة المثل كذا في الوجيز للكردي  
\* معلم طلب من الصبيان غن الحصر أو القصب أو شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدرهم فخطها المعلم  
بدرهم نفسه أو صرف بعضها الى حاجة نفسه أو اشتري حصر أو بعد استعماله زمانا رفعه وجعله في بيته فله  
ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأ كحل يحمل أكاه في الاصح كذا في الوجيز  
للكردي \* قال الكرخي قال أصحابنا جعنا في المعلم والاستاذ للذين يسلم اليهم ما الصبي في صناعة اذا ضرباه  
بغير إذن أبيه أو وصيه فبات ضمه وأما اذا ضرباه بأذن الاب أو الوصي لم يضمناه وهذا اذا ضرباه ضربا  
معتادا يضرب مثله أما اذا لم يكن كذلك ضمننا على كل حال كذا في الجوهرة النيرة \* وفي النوازل سئل عن  
رجل له أجير غير مدبر له هل له أن يؤذيه اذا رأى منه بطلاة قال لا الا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن  
خلف بن أيوب أنه سلم اليه رجل في السوق فرأى منه بطلاة وشكا الرجل الى خلف وقال أؤذيه فقال  
نعم ثم قال له أن يؤذيه وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يؤذيه كذا في التتارخانية \* رجل دفع غلامه أو ابنة  
الى النساخ واستأجره ليعلمه عمل النسخ فأراد النساخ أن يسلم الغلام الى نساخ آخر ليعلمه ذلك العمل فقد قيل  
له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة \* لو قال أريد ان يكتب لي صكاً فقال رجل ادفع الى شيئا  
(١) فأتى أجرة فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له أخذ ذلك الشيء كذا في القنية \* وقيل في الصكالة  
اذا غلط في جميع حدوده أو في بعضه فان لم يصلحه فلا أجر له وان أصلحه فلا امر الخيارات ان رضى به فللكاتب  
(١) قوله فأتى أجرة بالخيم والدال المهمة المشددة أى أحسن عمله كما يؤخذ من كتب اللغة اه مصححة

يستبرئها بجميعة قيل له  
كيف تقول في عمدة الطهر  
أن يستبرئها بربع الحول  
قال أنا أقول بخلافه هنا  
\* وسئل عن اشتري جارية  
مستحاضة كيف يستبرئها

قال يشعها من أول الشهر  
عشرة أيام \* وعن الثاني  
فمين له أمتان أختان وطئ  
أحدهما لا يظأ الاخرى حتى  
تحيض الاولى حيضة  
ويخرجها عن ملكه وقال

أجر منه له كذا في المحيط \* أمر صكا كافكتب له صك الشراء فافق العلماء بعدم صحته فلا شئ على الأمر  
كذا في القنية \* يجوز للفتى أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره أو لم يكن  
لأن الكتابة ليست بواجبة عليه لأن الواجب عليه الجواب بما باللسان أو بالكتابة ولقظ بعضهم إذا حكم  
وطالب الأجرة (٢) ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتى إذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب  
\* ويجوز للقاضي أن يأخذ الأجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز وأخذ لغيره  
كذا في المنتقط \* سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السعدي رحمه الله عن مقدر أجر الصكا كين فقال  
الوثيقة إذا كانت بمبلغ ألفا فقيمها خمسة دراهم وإن بلغ ألفين فقيمها عشرة دراهم هكذا إلى عشرة آلاف  
حتى يصيب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد في كل ألف درهم درهم يضمن إلى الخمسين الواجبة في  
عشرة آلاف وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف إن لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الألف فقيمها خمسة  
دراهم وإن كان ضعف ذلك فقيمها عشرة دراهم وإن كان نصف ذلك فقيمها درهمان ونصف وفي الزيادة  
والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الإسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ أبو شجاع رحمه الله  
تعالى قال شيخ الإسلام هذا كانه مروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحابنا المتقدمين  
رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وأما أجر كتاب القاضي وقسمه فان رأى القاضي أن يجعله على الخصوم  
فله ذلك وإن جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وأجر هذا الصيغة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة  
الشهود وإن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك ولا يجعله في بيت المال وسئل بعضهم أجر  
السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيخان على من استأجر الكاتب  
وإن لم يستأجره أحد فعلى الذي أخذ السجل وأما أجرة (٢) الرجالة فعلى من يعملون له وهم المدعون ولكمهم  
يأخذون في المصير من نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة  
دراهم وأربعة وذكر بعضهم أجرة الشخص في بيت المال وقيل على المقر كالمسارق إذا قطعت يده فاجرة  
الجلاد والذهن الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لو أمر القاضي رجلا بلزمة المدعي عليه  
لاستخراج المال ويسمى موكلا فؤنته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح المزكي يأخذ الأجر من  
المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع أن القاضي اذا بعث إلى المدعي عليه بعلامة فغرضت  
عليه فامتنع وأشهد المدعي على ذلك فأنبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا فتكون مؤنة الرجالة ثانيا على  
المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شئ فالحاصل أن مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع  
واحتج اليه ثانياً يكون على المدعي عليه وكان هذا استعسان مال اليه للزجر والا فالقياس أن يكون على  
المدعي في الانتهاء كما في ابتداء الحصول النفع له في الحالين وأما الذي يسمى صاحب المجلس والخال وزهو الذي  
نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه وقيمهم ويقعد الشهود وقيمهم له ويرجز من يسمى الادب فانه  
يأخذ من المدعي شئاً لانه يعمل له باعداد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين عدلين  
زائفين من الدراهم الزائجة في زماننا كذا في الحاوي الزاهدي \* وهكذا في فتاوى الغرائب \* أجر القسمة  
على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المكي القاضي اذا تولى قسمة  
التركة لأجر له وإن لم يكف مؤنته من بيت المال وفي المحيط وشرح أبي ذر له الأجر إذا لم يكف مؤنته من بيت  
المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أستاذي رحمه الله تعالى وما أجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة  
المكي حسن في هذا الزمان لقساد القضاة اذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون بأجر المثل كذا في القنية \* رجل  
استأجر أجيرين يعملان له عمل الزراعة يقر له عين لاحدهما بقرين وللاخر بقرين فاستعمل أحدهما غير

(١) قوله ليكتب شهادته لعل المراد به الخطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهد كذا  
في حواشي الدر المختار اه معصمه (٢) قوله الرجالة بفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل وهو الذي لم يكن  
له ظهر يركبه كما في القاموس اه معصمه

ما عين له فهل ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر  
 الرواية وبه كان يفتي شمس الامنة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل أودع عند رجل أجالا من الطعام  
 ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما له ثم ان المودع سأل المودع أن يرد عليه أجالا حتى يحمله الى مكة  
 فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحمله المودع على ابله حتى أتى مكة كان المودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه  
 كذا في المحيط \* متولى الوقف أو الوصي اذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه  
 قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى  
 الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى في خصومة كانت على الصغير أو له قال الشيخ الامام  
 ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن بمقدار أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون  
 ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن سكن دار الوقف أو اليتيم يباهل وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع  
 كذا في الوجيز للكردي \* مريض أجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا تعتبر من  
 الثلث كذا في الظهيرية \* استأجر حائونا موقوفا على الفقراء أو أراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بهم من  
 غير أن يزيد في أجرة الحائوت على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجره فحينئذ يبنى على قدر  
 ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هـ ذا حائونا يكون معطلا في أكثر الاوقات وانما رغب فيه  
 المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط \* رجل استأجر حجرة موقوفة  
 من أوقاف المسجد فكسرها الخطب بالقدم والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان في  
 ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجحد من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى  
 أن يمنع عن ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجحد من يستأجرها بتلك  
 الاجرة فلا متولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هـ لئلا يبناء الوقف كذا في فتاوى قاضيخان  
 \* في جامع الفتاوى ولو استأجر حمارا كل شهر عشرة فآجره شهر اربع سرج المستأجر ينشر بن درهم ما طاب  
 له حصص السرج كذا في التتارخانية \* رجل استأجر لجل مائة من رطب الى بلد كذا خفف في الطريق وعاد  
 الى خسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شئ من الاجرة وان كان استأجر لجل مائة من هنالى بلد كذا  
 يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل دفع الى رجل ثلاثة أوقاردهن ليتخذ منها  
 صابونا ويجعل القلى من غنمه وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون رب الدهن وعليه أجر  
 مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة \* ولو استأجر غلاما مشريا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا  
 الكتاب الى موضع كذا اولك درهمان لا يكون له أجران ولكن كأنه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب  
 وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في  
 التتارخانية \* استأجر طاحونة وأجرها من غيره فانهم بعضهم اقال المستأجر الاول للثاني أنفق في عمارة  
 هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني أنه مستأجر وليس بمالك لا يرجع  
 وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع ما لم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في  
 المحيط \* سئل أبو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر ورى ما يغلق باب الدار رب الاصطبل أراد  
 رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع قال له أن يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس فيه أبوابهم في تلك  
 المحلة كذا في التتارخانية \* رجل استأجر موضعا ليعمل فيه الدباغة والجيران يمنعون منه من ذلك قال انه ضرر عام  
 (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى \* ثلاثة استأجروا على عمل بالشركة فرض أحدهم وعمل الاخران  
 ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية \* ٣ (مردى آسبا مجردى اجاره  
 نهادهمين آجر كنند مافرسند بنزدك همين مستأجر تا آرد كند آرد كردمزد واجب نشود واكر كفته  
 (٢) يعلمون له (٣) رجل آجر طاحونة لآخر وأرسل الى هذا المستأجر بر اليطحنه فطحنه  
 لا يجب الاجر وان قال الآجر اطحنه بهذه الرضى يجب الاجر

الامام اذا اخرج الاولى عن  
 ملكه يكنى وعن محمد أنه  
 اذا باع اخذاهما قبل أن  
 يستبرئها بحبضة لا يقرب  
 الثالثة حتى تحيض تلك  
 والله أعلم

تم القسم الرابع من الفتاوى  
 البرازية ويليها القسم  
 الخامس أوله كتاب  
 الصرف  
 تم

باشده آجر كه بهمين آسپارد كن مزد و واجب شود) كذا في التتارخانية \* ٣ (مردی را از غله دارد و كان خورش غلهای كذاشته میبایست و غله دارد و كذا در غلهای كذاشته محاطات میكرد و خداوند و كان بقاضی مرافعت كرد قاضی دو كان مهر كرد در نمدت كه بر بن دو كان مهر بوده باشد غله واجب شود یا فی جواب آنست كه فی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افكندن) فصاعداً عن الانتفاع بالمكان فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والصواب أنه يجب الغلة \* (بافنده شانه بافند کی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در مغال و قن بافند کی میكرد و متولی شانه را از جهت غله در كان كرو برد چند روز بداشت مرد شانه در آن مدت كه در دست متولی بوده است واجب شود جواب آنست كه اگر بافنده را قوت مقابله با متولی و ستاندن شانه از متولی نیست فی) وفيه نظر والصواب أنه يجب كذا في الذخيرة \* اذا استأجر أرضاً للزراعة فزرع فاصطلم آفة كان عليه أجر ماضی وسقط عنه أجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام كذا في خزائن المفتين \* اذا باع الآجر المستأجر من أجني ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الآجر حاضراً كان متطوعاً وان لم يكن حاضراً لا يكون متطوعاً كذا في التتارخانية \* الغاصب اذا آجر الدار والعبد ثم قال المصوب منه أنا امرتك بالاجارة فقال الغاصب بأمرتي كان القول قول المصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقدة قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بينة كذا في فتاوى قاضیخان \* ولو غصب داراً فآجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان أفضل الغاصب اذا آجر من غيره ثم ان المستأجر آجر من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر كذا في خزائن المفتين \* أخذ الآبق رجل وآجره فالاجرة للعاقدة وتصدق به فان سلمها الآجر مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك فهي للمولى ويجعل له أكلها استحبنا الا قياساً كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستأجر أرضاً ليضع فيها الاشجار حتى تبيض والأرض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراده يشتري الاشجار أن يترقى الأرض التي فيها طريق الى الأرض المستأجرة بخشبه وجولاته وأراد صاحب الأرض أن يمنع عنه ذلك ليس له أن يمنع كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً وقبضه

وآجره من البائع مدة معلومة بأجر معلوم ثم استحق المشتري هل يطالب

المشتري بالبائع بأجرة ماضی من المدة فقد قيل ينبغي أن

لا يطالب كذا في الذخيرة \* والله أعلم

بالصواب \* واليه المرجع

والمآب

وهنا انتهى الجزء الرابع من الفتاوى العاكبرية المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة الحنفية \*

وتتلاه الجزء الخامس أوله \* كتاب المكاتب

(٣) طلب الرجل من

مستغل دكانه غلته المستحقة

فما طله المستغل في أداء

ما استحق من الغلة فتوافع

معه صاحب الدكان الى

القاضي فحكم القاضي على

الدكان فهل يجب الغلة في

المدة التي تكون فيها الدكان

مخنومة أم لا للجواب لا لان

المستغل لا يقدر على رفع

ختم القاضي

(٤) نساج استأجر آلة النسيج

ببدل معلوم في كل يوم وهو

يعمل في موضع من محلات

الوقف فأخذ المتولى آلة النسيج

رهنه على غلة الدكان وجبها

عنده أياما فهل يجب الاجرة

في تلك المدة التي تكون فيها

الآلة عند المتولى الجواب

ان لم يكن للنساج قوة المقابلة

مع المتولى ولا يقدر على اخذ

الآلة منه فلا





(فهرست الجزء الرابع)



(وبها مشتمل الجزء الاول من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الامثلة أن عليه التعويل فرغم من تأليفه عام ثلثي  
عشرة وبمئة ثمانية قيسل لابي السغود المقتى لم يجمع المسائل المهمة ولم تولى فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للهمات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿ فهرسة الجزء الرابع من الفتاوى الهندية ﴾

صحيحة	صحيحة
٣٧ مطلب الغاصب من المستأجر لا يصلح خصماً بلا حضوره	٢ كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب
٣٧ مطلب لو ادعى جرحاً في دابة أو خرقاً في ثوب لا يشترط احضار الجرح أو الخرق في الدعوى	الباب الأول في تفسيرها شرعاً وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه
٣٩ مطلب الخصم في اثبات الوصاية أحد أربعة	٢ مطلب شروط صحة الدعوى
٤٠ مطلب المأمور بشراء الدنانير خصم لمن يدعيها عليه الا اذا أقر المدعى بذلك	٣ مطلب بيان حكم الدعوى
٤٤ الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به	٣ مطلب أنواع الدعوى
٥٧ مطلب بينة الصحة أولى	٣ مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة
٥٩ مطلب الاستيهاب والاستشراء اقرار بالملك للبائع	٣ مطلب معرفة المتدعي من المدعى عليه
٦٢ الباب السابع فيما يكون جواباً من المدعى عليه وما لا يكون	٣ الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول
٦٣ الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع	الفصل الأول فيما يتعلق بالدين
٧٣ الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه أربعة فصول	٥ الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول
الفصل الأول في دعوى الملك المطلق في الاعيان	٨ الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار
٧٤ الفصل الثاني في دعوى الملك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك	١٣ مطلب اذا ادعى داراً ميراً تابعاً عن أبيه ولم يذ كر اسمه ونسبه لا تصح دعواه
٨١ (ومما يصل بذلك مسائل)	١٣ مطلب لا تصح الدعوى بسبب الاقرار
٨٨ مطلب بينة القرض أولى من بينة المضاربة	١٣ الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول
٨٨ (مسائل متفرقة)	الفصل الأول في الاستحلاف والنكول
٨٩ مطلب بينة ولاء الموالاة أولى من بينة ولاء العناقة	١٣ مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة
٩٠ مطلب مات المدين ولم يترك الاجارية معها ولد فادعى أنها أم ولد الميت الخ	١٣ مطلب في الاشياء التي يختلف فيها الخصم من غير طلب المدعى
٩٠ الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة	١٤ مطلب لا تختلف مع البزهان الا في مسائل
٩٣ الفصل الرابع في تنازع الايدي	١٦ الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف
٩٧ الباب العاشر في دعوى الحائظ	٢٤ الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن يجعل له الاقدام على اليمين ومن لا يجعل
١٠٤ الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسيل	٣٢ الباب الرابع في التحالف
١٠٤ مطلب في دعوى حق المرور ودعوى رقة الطريق	٣٦ الباب الخامس فيمن يصلح خصماً لغيره ومن لا يصلح وفيمن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء
١٠٤ مطلب في دعوى المسيل	٣٦ مطلب أجر لغيره ثم باع ما آجره أو وهبه أو أعاره أو آجره
	٣٦ مطلب المستأجر لا ينتصب خصماً لمدعى الاجارة والا عارة والرهن بخلاف المشتري والموهوب له فانهما يصلحان خصمين

صحيحة	صحيحة
١٠٦ الباب الثاني عشر في دعوى الدين	١٤١ الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق
١١٠ مطلب اذا ادعى بعض الورثة ديناً أو عيناً على الميت بعد القسمة	١٤٧ الباب السادس عشر في دعوى الغرور
١١٠ الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة	١٥١ الباب السابع عشر في المتفرقات
١١٠ مطلب دعوى الوكالة	١٥٦ (كتاب الاقرار) هذا الكتاب يشمل على أبواب الباب الاول في بيان معناه شرعاً وروياً كنهه وشرط جوازها وحكمه
١١٢ مطلب دعوى الكفالة	١٥٧ الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً وما لا يكون
١١٢ مطلب دعوى الحوالة	١٦٣ مطلب اذا أقر في صحته لانه يجمع ما في منزله الخ
١١٣ الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً	١٦٣ مطلب اذا أقر في صحته يجمع ما في منزله سوى ملبوسه لزوجه
الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة	١٦٦ مطلب الاقرار بالكتابة وانه على وجوه
١١٤ مطلب أنواع دعوة النسب	١٦٧ مطلب خط الصراف والبيع والسمسار حجة
١١٥ الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري	١٦٨ الباب الثالث في تكرار الاقرار
١١٩ الفصل الثالث في دعوة الرجل ولداً جارية ابنه	١٦٩ الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار
١٢٠ الفصل الرابع في دعوة ولداً جارية المشتري	١٧١ الباب الخامس في الاقرار للجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمبهم
١٢٤ الفصل الخامس في دعوة الخارج وذوي اليد دعوة الخسارجين	١٧٦ الباب السادس في أقرار المريض وأفعاله
١٢٦ الفصل السادس في دعوة الزوجين والولدين أي لهما أو في يدهما	١٧٧ مطلب اقرار المريض لاجنبى جائز بجميع المال
١٢٧ الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح	١٨٥ الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث
١٢٧ الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه	١٨٧ الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له
١٢٨ الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمة	١٩١ الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان
١٣٠ الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان	١٩١ الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع
١٣١ الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك	١٩١ مطلب في شرط الخيار في الاقرار
١٣٣ الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة	١٩٢ مطلب في الاستثناء
١٣٣ الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه	١٩٦ الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الى يده من رجل لا آخر واقراءه على آخر غيره
١٣٦ الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب	١٩٨ الباب الثاني عشر في استناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه
١٣٨ الفصل الخامس عشر في المتفرقات	٢٠٠ الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركاً بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره

صفحة	صفحة
٢٠٤	الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحا
٢٠٥	(وعمما يتصل بذلك)
٢٠٦	الباب الخامس عشر في الاقرار بالجنحة
٢٠٦	مطلب مهر السر والغلاية
٢٠٦	الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق
٢١٠	الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والكتابة والتدبير
٢١٣	الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع
١١٨	الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك
٢٢١	الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض
٢٢٣	الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو موصي له
٢٢٥	الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجنابة
٢٢٥	الباب الثالث والعشرون في المنقرقات
٢٢٨	(كتاب الصلح) وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا
٢٨٨	الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرايطه وأنواعه
٢٣١	الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره
٢٣٥	الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى
٢٣٨	الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن
٢٤١	الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره والتهديد
٢٤٤	الباب السادس في صلح العمال
٢٤٦	الباب السابع في الصلح في البيع والسلم
٢٤٩	الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن الغيب
٢٥٣	الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية
٢٥٤	الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به
٢٥٩	الباب الحادي عشر في الصلح في اليمين
٢٦٠	الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات
٢٦٥	الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء
٢٦٦	الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير
٢٦٨	الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية
٢٧٦	الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبيد التاجر
٢٧٧	الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي
٢٧٧	الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله
٢٧٩	الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار
٢٨٠	الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح
٢٨٣	الباب الحادي والعشرون في المنقرقات
٢٨٥	(كتاب المضاربة) وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين بابا
٢٨٨	الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرايطها وحكمها
٢٨٨	الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
٢٩٠	الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعهده مضاربة وبعضه لا
٢٩١	(وعمما يتصل بهذا الباب)
٢٩١	الباب الرابع فيما يتعلق بالمضارب من التصرفات وما لا يتعلق
٢٩٦	الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين
٢٩٧	الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
٢٩٩	الباب السابع في المضارب بمضارب
٣٠١	الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول
٣٠٢	الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره
٣٠٣	الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال

صفحة	صفحة
٣٠٤	الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين
٣٠٥	الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة
٣٠٨	الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية
٣٠٩	الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ مال المضاربة بغيره
٣١٢	الباب الثاني عشر في نفقة المضارب
٣١٤	الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة
٣١٨	الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
٣٢١	الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة
٣٢١	الباب السادس عشر في قسمة الربح
٣٢٢	الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع
	النوع الأول فيما إذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة
٣٢٣	النوع الثاني فيما إذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
٣٢٣	النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
٣٢٥	النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده
٣٢٥	النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
٣٢٧	النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
٣٢٨	النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
٣٢٩	الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي
٣٣٠	الباب التاسع عشر في موت المضارب وإقراره في المرض
٣٣١	الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه
٣٣٢	الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة
٣٣٣	الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الإسلام وأهل الكفر
٣٣٤	الباب الثالث والعشرون في المتفرقات
٣٣٨	(كتاب الوديعة) وهو مشتمل على عشرة أبواب
	الباب الأول في تفسير الوديعة وركبها وشرائطها وحكمها
٣٣٩	الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير
٣٤١	الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب
٣٤٢	الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن
٣٤٩	الباب الخامس في تجهيل الوديعة
٣٥٢	الباب السادس في طلب الوديعة والأمر بالدفع إلى الغير
٣٥٤	الباب السابع في رد الوديعة
٣٥٤	الباب الثامن فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد
٣٥٦	الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها
٣٥٩	الباب العاشر في المتفرقات
٣٦٢	(كتاب العارية) وهو مشتمل على تسعة أبواب
٣٦٣	الباب الأول في تفسيرها وشروطها وشرائطها وأنواعها وحكمها
٣٦٣	الباب الثاني في الألفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية
٣٦٤	الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها
٣٦٥	الباب الرابع في خلاف المستعير
٣٦٦	الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن
٣٦٩	الباب السادس في رد العارية

صفحة	صفحة
٣٧٠ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها	٤١٥ الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة
٣٧١ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه	٤١٧ الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة
٣٧٢ الباب التاسع في المتفرقات	٤١٩ الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها
٣٧٤ (كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا	٤٢٢ الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر
الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها وفيما يكون هبة من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون	٤٢٣ وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل
٣٧٦ الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز	٤٢٥ الباب السابع في اجارة المستأجر
٣٨١ الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل	٤٢٧ الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقائها الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها
٣٨٤ الباب الرابع في هبة الدين عن عليه الدين	٤٣٠ الباب التاسع فيما يكون الاجير مستلما مع الفراغ منه وما لا يكون
٣٨٥ الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع	٤٣١ الباب العاشر في اجارة الظئر
٣٩١ الباب السادس في الهبة للصغير	٤٣٤ الباب الحادي عشر في الاستتجار للخدمة
٣٩٣ الباب السابع في حكم العوض في الهبة	٤٣٧ الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة
٣٩٥ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة	٤٣٨ الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برتبة المستأجر على المالك
٣٩٦ مطلب ما يبطل بالشروط الفاسدة وما لا يبطل وما يصح تعليقه وضايقته الى الزمان وما لا يصح	٤٣٩ الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها
٣٩٨ الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك	٤٣٩ الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول
٤٠٠ الباب العاشر في هبة المريض	الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه
٤٠٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات	٤٤٢ الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لمكان الشرط
٤٠٥ مطلب في هبة أهل الذمة	٤٤٤ الفصل الثالث في فسخ الطعان وما هو في معناه
٤٠٦ الباب الثاني عشر في الصدقة	٤٤٦ الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره
٤٠٩ (كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا	٤٤٧ الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستتجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة
الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفيتها انعقادها وصفتها	٤٤٨ مطلب الاستتجار على الطاعات
٤١٠ مطلب شروط الاجارة	٤٤٩ مطلب الاجارة على المعاصي
٤١١ مطلب أنواع الاجارة وحكمها وكيفيتها انعقادها وصفتها	٤٥٠ مطلب الاستتجار على الافعال المباحة
٤١٢ الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من المالك وغيره	٤٥٣ فصل في المتفرقات

صفحة	صفحة
٤٧٥	الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الأجر
٤٨١	ويعمل على هذا الباب فصل التوابع
٤٨٧	الباب الثامن عشر في الإجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الأجيرين
٤٨٩	الباب التاسع عشر في فسخ الإجارة بالعدو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا
٤٩٠	الباب العشرون في إجارة الثياب والامتنعة والحلى والقسطا وما أشبهها
٤٩٩	الباب الحادي والعشرون في الإجارة لا يؤجر فيها تسليم العقود عليه إلى المستأجر
٥١٢	الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الأجر
٥١٣	الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى
٥١٣	الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالأجر وبالعهود عليه
٥١٧	الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين
٥٢١	الفصل الأول في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين
٥٢١	الفصل الثاني فيما إذا اختلف الأجر والمستأجر في وجود العيب بالإجارة
٥٢١	الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب
٥٢١	مطلب مسئلة عجيبه يتحقق بها المتعذر في الفقه
٥٢١	الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضباع والتلف وغير ذلك
٥٢١	الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الأجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصلين
٥٢١	الفصل الأول في بيان الحد القامس بين الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما
٥٢١	الفصل الثاني في المتفرقات
٥٢١	الباب التاسع والعشرون في الوكيل في الإجارة
٥٢١	الباب الثلاثون في الإجارة الطويلة المرسومة يقضى
٥٢١	الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل
٥٢١	الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

\*(تمت)\*



﴿ فهرسة الجزء الاول من الفتاوى البزازية ﴾

صفحة	صفحة
٤٢ الثاني عشر في زلة القارئ	٢ ( كتاب الطهارة تسعة فصول )
٤٢ فروع	الاول في الآلة
٤٧ الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد	٢ نوع في الجارى
٥٠ نوع صلى أربعاً فقل وترك القعدة الأولى	٣ نوع في البئر
٥١ الرابع عشر في الحدث فيها	٥ نوع في الحياض
٥٢ نوع من لا يصلح للإمامة أولاً ولا يصلح للاستخلاف	٨ نوع في الحجاب والاواني
٥٣ الخامس عشر في الامامة والاقتداء	٩ نوع في المستعمل والمقيد والمطلق
٥٤ نوع اقتداء المتوضى بالتيمم على الخلاف	١٠ الثاني في الغسل
٥٥ نوع في المانع	١١ الثالث في الوضوء والحدث
٥٦ نوع صلى خلف امام الخ	١٢ فوازل
٥٦ نوع فيما يكره وما لا يكره	١٣ نوع في الشك
٥٧ نوع عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه فاتي بالغ	١٣ نوع سكر ثم أفاق الخ
الامام أتم أربعاً	١٤ كيفية الاستنجاء بالماء
٥٨ نوع في المسبوق	١٤ الرابع عشر في المسح
٦١ السادس عشر في السهو	١٦ الخامس في التيمم
٦٢ نوع منه تركه تركاً قوياً ففسدت صلاته	١٧ السادس في ازالة الحقيقية
٦٣ نوع آخر سها في سجود السهو الخ	٢١ السابع في النجس
٦٤ نوع في القراءة والاذكار	٢٢ الثامن فيما يصب الثوب
٦٥ نوع في الافعال	٢٤ التاسع في الحظر والاباحة
٦٥ مسائل السجعات	٢٤ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ ستة وعشرون فصلاً
٦٧ السابع عشر في التلاوة	الاول في الاذان
٦٨ نوع في التكرار	٢٥ الثاني في مقدمتها ووصفها
٦٩ الثامن عشر في النذر والشروع	٢٦ نوع فيما يكره
٦٩ التاسع عشر في القوائت	٢٨ نوع في السنن
٦٩ العشرون في الصلاة على الدابة	٢٩ الثالث في التراويح
٧٠ الحادى والعشرون في المراض	٣٠ الرابع في المواقيت
٧١ الثاني والعشرون في السفر	٣١ الخامس في الاستقبال
٧٢ نوع آخر عبيدينهما نوى أحدهما الإقامة	٣٢ مسائل التحرى
لا الاخراج	٣٣ السادس في ستر العورة
٧٣ الثالث والعشرون في الجمعة	٣٤ السابع في الثوب والمكان
٧٤ نوع ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة	٣٦ الثامن في النية
٧٦ نوع اقتدى بالامام ناوياً صلاته على ظن انه في	٣٨ التاسع في التكبير
الجمعة الخ	٣٨ العاشر في الترتيب
٧٧ الرابع والعشرون في العيدين	٤٠ الحادى عشر في القراءة

صحيحة	صحيحة
٧٨ الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد	١١٦ الخامس في الاكفاء
٧٨ نوع المختار ان الامام الاعظم أولى الخ	١١٨ السادس في الشهود
٨٠ نوع آخر ذهب الى المصلى قبل الجنائز فينظرها الخ	١١٩ نوع فكلته بان يتزوجها فقال عند الشهود تزوجت الخ
٨١ السادس والعشرون في حكم المسجد	١١٩ السابع في النكاح بغير ولي
٨٣ (كتاب الزكاة) وفيه ثلاثة فصول	١٢٠ الثامن في نكاح الصغار
الاول في المقدمة	١٢٢ مسائل المختون
٨٤ نوع آخر له كتب علم تساوى نصابا الخ	١٢٣ نوع آخر اذا أعطى الاب أرضا للمهر امرأة ابنة الخ
٨٤ الثاني في المصرف	١٢٤ نوع في خيار البلوغ
٨٦ نوع آخر رجلان دفع كل منهما ماز كاهن له الى واحد الخ	١٢٥ التاسع في نكاح البكر
٨٧ نوع آخر وهب الدين من المدون بعد الحول الخ	١٢٧ العاشر في نكاح العبد والامة
٨٨ نوع آخر المصدق اذا أخذ مما لته الخ	١٢٩ الحادي عشر في الوكالة فيه
٨٩ الثالث في العشر والخراج والجزية	١٣٠ نوع آخر وقبض المهر لها لا للوكيل الخ
٩٣ (كتاب الصوم) وفيه سبعة فصول	١٣١ الثاني عشر في المهر وفيه خمسة أجناس
الاول في الشهادة على الهلال	الاول في الاختلاف
٩٦ الثاني في النية	١٣٢ نوع آخر لها منع نفسها حتى يوفى بها كل المهر الخ
٩٧ الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة	١٣٢ نوع آخر قال لمطلقة لا تزوجك حتى تهينني مالا على من مهر الخ
١٠٠ نوع آخر تسحر على يقين ان الفجر غير طالع الخ	١٣٣ نوع آخر مهر المثل يعتبر بقوم الاب
١٠١ نوع آخر كل ناسيا فطن الفطر الخ	١٣٣ نوع آخر تزوجها بغير سر او بشئ علانية باكثر الخ
١٠٢ نوع آخر جامعها متممدا عليها الكفارة الخ	١٤١ نوع اعلم معي في كرمي هذه السنة تزوجك بنتي الخ
١٠٣ الرابع في النذر	١٤١ مسائل الخلوة
١٠٤ الخامس في الحظر والاباحة	١٤٢ الثالث عشر في نكاح فاسد
١٠٤ نوع آخر ان لم يفطر يزاد وجع العين الخ	١٤٥ التصرفات الفاسدة عشر
١٠٥ السادس في الاعتكاف	١٤٥ الرابع عشر في دغواء والاختلاف بين الزوجين
١٠٦ السابع في صدقة الفطر	١٤٩ نوع آخر جهزها وسلم الى الزوج فانت البنت الخ
١٠٧ * (كتاب الحج) *	١٥٠ المختار في مسألة الجهاز ان العرف ان كان مستقرا الخ
١٠٨ * (كتاب النكاح) * تسعة عشر فصلا	١٥١ الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح
الاول في الالة	١٥٢ السادس عشر في الشروط والخيار فيه
١١١ نوع آخر قالت له أنا امرأتك فقال لها انت طالق	١٥٣ السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة
يكون اقرارا بالنكاح الخ	
١١٢ الثاني والثالث في محمل النكاح وما يثبت به حرمة المصاهرة	
١١٤ الرابع في الرضاع	

صفحة	صفحة
٢٠٢ الثاني خالعهما على بعض المهر مثلاً على عشرة الخ	١٥٤ الثامن عشر في الحظر والاباحة وفيه أجناس في القسم
٢٠٢ الثالث خالعهما ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه الخ	١٥٤ نوع آخر وجدته عني الخ
٢٠٣ الرابع خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول الخ	١٥٥ نوع آخر مباشرة النكاح في المساجد مستحب الخ
٢٠٣ نوع آخر في ألفاظه	١٥٥ نوع آخر أبت أن تسكن مع أحباء الزوج الخ
٢٠٤ نوع آخر خالعهما على ما في يدها من المال الخ	١٥٧ التاسع عشر في النفقات
٢٠٨ نوع آخر قالت خويشتن الخ	١٦٩ مسائل الحضنة
٢١٤ النوع الثالث (٢) فيما يكون جواباً وما لا يكون	١٧٠ * (كتاب الطلاق) * تسعة فصول
٢١٦ النوع الرابع في فاسده	(الاول) في صريح الطلاق مشتمل على ثمانية أجناس
٢١٩ النوع الخامس في التوكيل	الاول في المقدمة
٢٢٠ وما يتصل به خلع الفضولي	١٧١ نوع آخر في الاضافة
٢٢٦ النوع السادس في البدل	١٧٣ نوع في محله
٢٢٧ نوع آخر برهنت بعد الخلع على أنه كان طلقها قبل الخلع بآثنا وثلاثا الخ	١٧٤ نوع آخر في ألفاظه
٢٢٧ (الرابع) في الامر باليد وفيه خمسة أنواع الاول في المقدمة	١٧٨ مسائل الايقاع بلا قصد واطافة
٢٣٠ النوع الثاني في الامر بالغيبة	١٨٠ نوع آخر طلقها ثم قال طلقك الخ
٢٣٧ النوع الثالث في الضرب	١٨٢ نوع آخر قال لها حين طلبت الطلاق ابرئي
٢٣٩ النوع الرابع فيما يصلح جواباً وما لا يصلح	عن كل حق لك على الخ
٢٤٠ النوع الخامس في بطلانه	١٨٣ نوع آخر هرزني كه الخ
٢٤٢ الرابع في المشيئة	١٨٣ نوع آخر في التوكيل وكفايته
٢٤٣ (الخامس) في الاستثناء والشرط	١٨٥ مسائل الجاراة
٢٤٥ نوع في الفاصل	١٨٨ (الثاني) في النكيات وفيه أجناس الاول أنت على حرام في غير حال مذاكرة الطلاق الخ
٢٤٥ نوع آخر انت طالق غدا ان دخلت الدار الخ	١٩٥ نوع آخر في قوله دادم كبر الخ
٢٤٨ (السادس) في دعواه	١٩٦ نوع آخر في انكار النكاح الخ
٢٤٩ نوع في الالفاظ التي يقع بها الثلاث أو الوحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الايقاع	١٩٧ نوع آخر قال لها ترايكني الخ
٢٤٩ نوع في عطف الخاص على العام	١٩٧ نوع آخر اذهبي وتزوجي يقع واحدة الخ
٢٥٠ نوع فيه على سنبل الجواب	١٩٧ نوع آخر في المتفرقة
٢٥١ نوع في التعميم وغيره	٢٠٠ نوع آخر طلقها واحدة أونتين الخ
٢٥٣ نوع في تعليقه بالملك	٢٠١ (الثالث) في الخلع وفيه ستة أنواع الاول في المقدمة
٢٥٥ (السابع) في الرجعة	٢٠٢ واخلع على أنواع الاول خالعهما بعد الدخول على مهرها الخ
٢٥٦ (الثامن) في العدة وفيها أربعة أنواع	

(٢) قوله النوع الثالث الى قوله النوع الرابع في المشيئة هكذا في الاصول التي بأيدينا وان لم تحضر العدد فان النوع الثاني غير موجود وقوله الرابع في المشيئة لم يظهر ماهو مراد بعبارة

صحيفة	صحيفة
٢٨٨ نوع آخر فمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم	٢٥٩ نوع في حد المريض
٢٩٠ مسائل الشتم	٢٦٠ (التاسع) في الخطر والإباحة وفيه أربعة أنواع
٢٩١ نوع منه ان شتمت فان طلق الخ	الاول في سبب الحرمه
٢٩٢ نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار	٢٦١ نوع آخر في المحلل حقها النوع الثاني
٢٩٣ التاسع في اليمين في الاذن	٢٦٣ النوع الثالث فمن حلف لا يطلق
٢٩٦ العاشر في صلاة وصوم وقراءة وغسل	٢٦٣ النوع الرابع قالت لرجل انه أبى رضاعا الخ
٢٩٧ الحادي عشر في الاكل	٢٦٤ (كتاب الايمان) وجلة خمسة وعشرون فصلا
٣٠٠ نوع منه اشترى منمنان اللحم الخ	(الاول) في المقدمة
٣٠٣ نوع آخر لا أكل من هذه الخلدجة الخ	٢٦٥ نوع آخر في الكفارة
٣٠٤ نوع آخر ان أكلت اليوم أو تغذيت اليوم الخ	٢٦٦ (الثاني) فيما يكون عينا وفيه ثلاثة أنواع
٣٠٤ نوع آخر لا يأكل حراما فاشترى بدرهم غصب	الاول في لفظه
خير الخ	٢٦٨ نوع منه أخذه الوالي وقال بالله الخ
٣٠٥ الثاني عشر في الشرب	٢٦٨ نوع آخر الله ليفعلن كذا
٣٠٨ الثالث عشر في الجماع	٢٦٨ نوع هذا الثوب عليه حرام الخ
٣١١ الرابع عشر في اللبس	٢٦٩ نوع حلف ان لا يفعله الخ
٣١١ نوع آخر لا يلبس حرا أو ابريسما الخ	٢٦٩ الثاني في البراءة
٣١٢ نوع آخر لا يلبس من غزلهاشيا الخ	٢٧١ الثالث في النذر
٣١٤ الخامس عشر في المساكنة	٢٧٢ (الثالث) في بين الطلاق وفيه ثلاثة أنواع
٣١٦ نوع منه لو حلف لا يسكن هذه الدار الخ	الاول في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب
٣١٨ السادس عشر في الدخول	٢٧٣ الثاني فمن حلف لا يطلق
٣١٨ نوع لا يدخل بيتا فقام على اسكفته الخ	٢٧٤ الثالث في المتفرقات
٣٢٠ نوع لا يدخل بيتا فلان الخ	٢٧٦ (الرابع) في النكاح وفيه ثلاثة أنواع
٣٢٢ نوع آخر ان أدخلت فلانا بيتي الخ	الاول في ألفاظه
٣٢٣ السابع عشر في الخروج والائمان والذهب	٢٧٧ الثاني في الفضولي
٣٢٤ نوع في القور	٢٧٨ الثالث فيما يتعلق بالنكوحه
٣٢٥ نوع آخر قيل له انك تفعل مع فلانة كذا الخ	٢٧٩ الخامس في الشراء وفيه مسائل القور
٣٢٦ الثامن عشر في قضاء الدين	٢٨٠ نوع منه ساوم بعشرة وأبى البائع الخ
٣٢٨ نوع آخر قال لفرعة لا أفارقك حتى آخذ مالي الخ	٢٨٠ نوع منه لا يشتري ذهباً أو فضة الخ
٣٣١ نوع آخر لا ينفق هذا الالف فقضى به دينه الخ	٢٨٣ السادس في البيع
٣٣٣ التاسع عشر في السرقة والخيانة	٢٨٤ نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها
٣٣٥ نوع آخر ضاع مال في دار خلف كل واحدانه لم	٢٨٥ السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة
بأخذه الخ	والقمار
٣٣٦ العشرون في الضرب والشتم	٢٨٦ الثامن في الكلام وفيه أربعة أنواع
٣٣٨ نوع منه لا عذبه فحبسه الخ	الاول فيما يكون كلاما مع فلان وما لا يكون
٣٣٩ الحادي والعشرون في الركوب والجلوس	٢٨٨ نوع آخر في المعارضة